البنك الدولى

19279

Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

دخول القرن ٢١

تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٩ / ٢٠٠٠

التعليم

البنك الدولى

دخـــــول القرن ٢١

تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٩ / ٢٠٠٠

World Development Report 1999/2000
Entering the 21st Century
Copyright © 2000 by
The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank
1818 H Street, N. W., Washington, D.C. 20433, U.S.A.

تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٩/٢٠٠٠:
دخول القرن ٢١
حقوق الطبع © ٢٠٠٠
للبنك الدولى للإنشاء والتعمير / البنك الدولى
1818 H Street, N. W., Washington, D. C. 20433, U.S.A.

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا المطبوع أو تخزينه فى نظام للاسترجاع، أو نقله فى أى شكل أو بأى وسيلة إليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو غير ذلك دون الحصول على إذن مسبق من البنك الدولى.

تصميم الغلاف وافتتاحيات الفصول و. درو فاسيك، تصميمات ألترا.
الرسومات/ الخط هى من عمل جون ما. والغلاف وافتتاحيات الفصول تمثل الحروف الصينية لكلمة *البوابة* أو *الباب*.
التصميم الداخلى لبارتون ماثيسون ويلس و ورثنجتون، بالتيمور.
الطبعة الانجليزية آب/ أغسطس ١٩٩٩.
هذا المجلد هو نتاج عمل موظفى البنك الدولى، والأحكام الواردة فيه لا تعكس بالضرورة آراء مجلس إدارة البنك أو البلدان التى يمثلها. والبنك لا يضمن دقة البيانات المدرجة فى هذا المطبوع، ولا يتحمل أى مسئولية كانت عن أى نتائج تترتب على استخدامها. والحدود والألوان والمسميات وما إليها من المعلومات الواردة فى أى خريطة فى هذا المجلد، لا تعنى ضمناً إصدار البنك الدولى لأى حكم بشأن المركز القانونى لأى إقليم أو التصديق على هذه الحدود وقبولها.

This Work was originally published by the World Bank in English as *World Development Report 1999 / 2000: Entering the 21st Century* in 1999. This Arabic translation was prepared and Produced by Al Ahram Center for Translation and Publishing. It is not an official World Bank translation.

نشر البنك الدولى أصل هذا العمل باللغة الانجليزية بعنوان «*تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٩/٢٠٠٠: دخول القرن ٢١*». وقد أعد هذه الترجمة العربية وأصدرها، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ولا تعد ترجمة رسمية من قبل البنك الدولى.

الطبعة العربية
٢٠٠٠/١٩٩٩
الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة
تليفون : ٥٧٨٦٠٨٣ - فاكس : ٥٧٨٦٨٣٣

تمهيـــــــد

يتناول تقرير عن *التنمية فى العالم* ١٩٩٩-٢٠٠٠، وهو الثانى والعشرون فى هذه السلسلة السنوية، مشهد التنمية المتغيرة فى أوائل القرن الحادى والعشرين. فالفكر الإنمائى قد تطور إلى نظرية براجماتية عريضة، إدراكا منه بأن التنمية ينبغى أن تذهب إلى ما وراء النمو الاقتصادى لتشمل أهدافا اجتماعية مهمة - وهى الإقلال من الفقر، وتحسين نوعية الحياة، وتعزيز فرص الحصول على قدر أفضل من التعليم والصحة، وما هو أكثر من ذلك. كما أن الدرس المستفاد من الخبرة هو أن إحراز تقدم مستديم صوب هذه الأهداف يحتاج إلى تنفيذ متكامل، وينبغى أن يرتكز ارتكازا راسخا على إجراءات معلنة وشاملة ومستندة إلى المشاركة، لأنه إذا لم توجد قاعدة مؤسسية قوية، تبددت آثار المبادرات السياسية السليمة. وقد روعيت هذه الدروس والخبرات فى «إطار التنمية الشاملة» الذى وضعه البنك الدولى مؤخرا لمواجهة تحديات التنمية بطريقة متكاملة وأكثر شمولا، وذلك بالاهتمام بجوانب مثل مسائل التوجيه الإدارى، والمؤسسات القانونية المالية التى لم تكن تلقى فى السابق غير اهتمام عابر.

وإذ نتطلع فى هذا التقرير إلى الأمام، فإنه يستكشف البيئة التى ستجرى فيها مواجهة القضايا الرئيسية للقرن الحادى والعشرين - وهى الفقر ونمو السكان والأمن الغذائى وندرة المياه وتغير المناخ وصيانة التراث الثقافى للبشرية. وهناك عدد كبير من القوى العاتية، البطيئة أو متسارعة الوتيرة ، تعيد تشكيل مشهد التنمية، وتشمل المبتكرات فى التكنولوجيا، وانتشار المعلومات والمعرفة، وتقدم السكان فى العمر، والاعتماد المالى المتبادل للعالم، وتصاعد المطالبة بحقوق الإنسان والحقوق السياسية. ويركز التقرير بصورة خاصة على مجموعتين من عوامل التغيير - هما العولمة والاتجاه إلى المحلية - لما لهما من تأثير هائل متوقع، إذ يقيمان فرصا غير مسبوقة للنمو والتنمية، ولكنهما يحملان فى تضاعيفهما كذلك مخاطر عدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى، مما من شأنه تعريض سنوات من المكاسب التى تحققت بشق الأنفس للانهيار.

وإزاء التداعيات الفعلية الحالية للعولمة والاتجاه إلى المحلية، ليس من المستغرب أنهما يستأثران بالاهتمام الرئيسى لراسمى السياسة فى جميع أنحاء العالم. فالعولمة تلقى الثناء لأنها تهيئ فرصا جديدة للأسواق المتوسعة، ولانتشار التكنولوجيا والخبرة الإدارية، وهى بدورها تبشر بقدر أكبر من الإنتاجية وبمستوى أعلى للمعيشة. وعلى النقيض من ذلك، فإن هناك خشية من العولمة وإدانة لها بسبب ما قد تجئ به من عدم استقرار وتغييرات غير مرغوب فيها: بالنسبة للعمال، الذين يخشون أن يفقدوا أعمالهم بسبب المزاحمة من جانب الواردات؛ وبالنسبة للبنوك وللنظم المالية بل الاقتصادات بأسرها، التى قد تطغى عليها تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وتدفعها إلى الكساد؛ ناهيك عن المشاعات العالمية التى تتعرض لمخاطر بطرق شتى مع حدوث تغيير لا سبيل إلى العدول عنه.

أما الاتجاه إلى المحلية، فهو يلقى الثناء لأنه يرفع من مستويات المشاركة والمساهمة، ويهيئ للناس قدرة أكبر على تشكيل سياق حياتهم الخاصة. ومن شأن الاتجاه إلى المحلية، إذ يفضى إلى وجود حكومة لا مركزية يتخذ فيها مزيد من القرارات على المستويات دون القومية، وتكون أقرب إلى الناخبين، أن تسفر عن مزيد من التجاوب والتوجيه المحلى الكفؤ. وقد تتوسل الحكومات الوطنية باستراتيجية اللامركزية لنزع فتيل المنازعات الأهلية أو حتى الحرب الأهلية. ولكن، عندما تكون اللامركزية هزيلة التصميم، فإنها قد تسفر عن وجود حكومات محلية تنوء بالأعباء دون أن تكون لديها الموارد أو القدرة على الوفاء بمسئولياتها الأساسية، وهى توفير البنية الأساسية المحلية والخدمات. كما أن من شأنها أن تهدد استقرار الاقتصاد الكلى إذا ما قامت الحكومات المحلية بالاستدانة الباهظة والصرف بغير حكمة، مما يجعلها بحاجة إلى كفالة الحكومة الوطنية لها .

وليس مما يسعى إليه التقرير أن يمتدح العولمة والاتجاه إلى المحلية أو أن يدينهما، بل إنه يعترف بهما باعتبارهما قوى تجلب فرصا جديدة، وإن كانت تثير كذلك تحديات أكبر من زاوية

الافتقار إلى الاستقرار الاقتصادى والسياسى. ويمثل احتواء حالة عدم الاستقرار المذكورة، وتهيئة مناخ يستطاع فيه تنفيذ خطة التنمية لاقتناص الفرص، تحديا مؤسسيا ضخما فى العقود المقبلة. ويركز البحث الوارد فى هذا التقرير على ثلاثة جوانب رئيسية للعولمة هى: التجارة فى السلع والخدمات، والتدفقات الدولية لرؤوس الأموال، وقضايا البيئة العالمية مثل خطر تغير المناخ والقضاء على التنوع الأحيائى. وينتقل محور البحث بعد ذلك إلى ثلاثة جوانب للاتجاه إلى المحلية هى: تحقيق لامركزية السلطة السياسية ونقلها إلى المستويات دون القومية للحكومة، وحركة السكان والطاقة الاقتصادية فى البلدان النامية صوب المناطق الحضرية، وتوفير الخدمات العامة الأساسية فى هذه المدن التى يزداد حجمها فى المستقبل.

ولدى تناول التقرير للاستجابات المؤسسية الملائمة لتحديات العولمة والاتجاه إلى المحلية وفرصهما، فإنه يستند إلى طائفة عريضة من الأمثلة الوطنية ومن الأدلة الواقعية عبر البلدان، بما فى ذلك كل من حكايات النجاح أو أحداث الفشل فى التنمية. وليس هناك حل سهل لمعالجة العولمة والاتجاه إلى المحلية. وعوضا عن ذلك، فإن لوجهات النظر جذورا متأصلة فى الأحكام البراجماتية التى يتم إصدارها بشأن كيفية تأثير الأوضاع الحالية للمجتمع، فى أى الاختيارات السياسية يكون منطقيا، وكيف أن تسلسلا ما للسياسات أفضل من غيره، أو كيف يتأتى لسياسات معينة أن يكمل بعضها البعض الآخر ويستديم. وتظل التزامات الحكومة الوطنية وتصرفاتها محورية بالنسبة لأى استراتيجية إنمائية قابلة للتطبيق؟ غير أن قوى العولمة والاتجاه إلى المحلية تعنى ضمنا أن قدرا كبيرا من بناء المؤسسات لأغراض التنمية سيتم إما على المستويات فوق القومية أو دون القومية. وفى كل من الحالتين، ينبغى للبلدان أن تصب اهتمامها على الاستراتيجيات الإنمائية التى تنفذ من خلال الموافقة المشتركة، إما عن طريق اتفاقات دولية بين البلدان أو عن طريق ترتيبات دستورية ومؤسسية بين مستويات الحكومة المختلفة وعناصر المجتمع المدنى داخل البلد. وعلى كل من المستوى العالمى والمحلى، فإن المؤسسات التى تهيئ الأساس للتنمية المستديمة، هى التى تستند إلى المشاركة والتفاوض والتنسيق والتنظيم.

ومن غير المحتمل أن تختفى العولمة والاتجاه إلى المحلية أو حتى أن تتضاءل قوتهما، لأنهما مدفوعتان بقوى عاتية كامنة وراءهما مثل القدرات الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتصاعد الشعور لدى الشعوب فى جميع أنحاء العالم بأن من حقها المشاركة فى حكومتها ومجتمعها بصورة علنية. ومع قيام العولمة بالتقريب بين أجزاء العالم المتباعدة على أساس عملى، ومع قيام الاتجاه إلى المحلية بمضاعفة دائرة البيئات السياسية، فالأرجح أن تحقق السياسات الإنمائية الناجمة نتائج بصورة أسرع، فى حين تنكشف نتائج السياسات الفاشلة بصورة أسرع وأكثر إيلاما. وفى عالم كهذا، فإن استكشاف الاستجابات المؤسسية للعولمة والاتجاه إلى المحلية، ونشر وجهات النظر المتبصرة على نطاق واسع، يهيئان إمكانات هائلة لإحراز تقدم فى الاستراتيجية الإنمائية - وهو تقدم من شأنه أن يعود على أفقر شعوب العالم بمنافع عظيمة دائمة.

جيمس د. وولفنسون
رئيس
البنك الدولى

أغسطس ١٩٩٩

أعد هذا التقرير فريق يقوده شاهد يوسف ويضم أنجم ألطاف، ووليم دلنغر، وسيمون إيفينت، وماريان فاى، وفرنون هندرسن، وتشارلز كينى، ووايبنج وو. وتلقى الفريق مساعدة من محمد أرزاغى وستراتوس سافيولياس. وتم العمل فى ظل التوجيه العام لجوزيف ستغلتز. وطوال العمل فى إعداد هذا التقرير قدم لين سكواير مشورة وإسهامات مفيدة. وكان تيموثى تايلور المحرر الرئيسى.

وتلقى الفريق مشورة من مجموعة متميزة من الخبراء قوامها ألبرتو أليسينا، وماساهيكو آوكى، وريتشارد كوبر، وجون دكسن، وبارى أيشنجرين، وجون إلستر، وألان هارولد غيلب، وهارى هاردنغ، وغريغورى ك. إنغرام، وكريستين كسيدز، وجنى ليتفاك، ووالاس أوتس، وأنطونى ج. بلليغرينى، وغليرمو بيرى، ودافيد ساترثويت، وبول سموك، وبول سبراى، و ت.ن. سرينيفاسان، وجاك ثيس، وجون وليمسون.

وقدم كثيرون غيرهم من داخل البنك الدولى وخارجه تعليقات مفيدة، أو كتبوا أوراق معلومات أساسية وغير ذلك من الإسهامات وشاركوا فى اجتماعات التشاور. وكان إعداد بعض أوراق المعلومات الأساسية وعقد عدد من حلقات العمل بدعم من صندوق تنمية السياسات والموارد البشرية الذى تموله الحكومة اليابانية وبمنحة من إدارة التنمية الدولية لحكومة المملكة المتحدة. وأسماء من قدموا هذه الإسهامات والمشاركات مبينة فى المذكرة الببليوغرافية. وأسهم فريق بيانات التنمية بملحق البيانات وكان مسئولا عن مؤشرات التنمية الدولية المختارة.

وعملت ربيكا سوغى مساعدة تنفيذية للفريق، كما عملت ماريبيل فلويت، وليلى سيرتش، وتوماس أ. ج. زوراب كمساعدين للفريق. وعملت ماريا د. أميال مسئولة إدارية.

أما تصميم الكتاب وتحريره وإنتاجه فقد قامت بتنسيقها وحدة خدمات الإنتاج التابعة لمكتب النشر فى البنك الدولى.

المحتويـــات

نظرة عامة

حدود الفكر الإنمائى ٢
العولمة والاتجاه إلى المحلية ٤
قضايا فوق قومية ٥
قضايا دون قومية ٨
ترجمة السياسات إلى أعمال ١١

مقدمة اتجاهات جديدة فى الفكر الإنمائى

البناء على الخبرات السابقة فى التنمية ١٤
الأهداف المتعددة للتنمية ١٨
دور المؤسسات فى التنمية ٢١
سجل التنمية الشاملة ومستقبلها ٢٤
عالم متغير ٢٨

الفصل ١ العالم يتغير

التجارة الدولية ٣٣
التدفقات المالية الدولية ٣٤
الهجرة الدولية ٣٧
التحديات البيئية العالمية ٤٠
اتجاهات سياسية جديدة فى البلدان النامية ٤٣
بزوغ القوى دون القومية ٤٤
الحتميات الحضرية ٤٦
تأثير هذه التطورات على سياسات التنمية ٤٩

الفصل ٢ نظام التجارة العالمى: الطريق إلى المستقبل

كيف يفيد نظام التجارة العالمى البلدان النامية ٥٢
آليات منظمة التجارة العالمية لتعزيز نظم التجارة الحرة والمحافظة عليها ٥٣
استدامة قوة الدفع لإصلاح التجارة ٥٥
التجارة الدولية وسياسات التنمية: السنوات الخمس والعشرون القادمة ٦٠

الفصل ٣ البلدان النامية والنظام المالى العالمى

وتيرة التكامل المالى الدولى ٧٠
السعى إلى إقامة نظام مصرفى أشد نشاطا وأكثر تنوعا ٧٥
التسلسل المنظم لتحرير حساب رأس المال ٧٩
اجتذاب الاستثمار الأجنبى ٨١
تنشيط التعاون الدولى فى مجال الاقتصاد الكلى ٨٤

الفصل ٤ حماية المشروعات العالمية

الصلة بين قضايا البيئة الوطنية والعالمية ٩٠
الانتقال من العمل الوطنى إلى الدولى ٩٣
معاهدات الأوزون : قصة نجاح ٩٤

تغير المناخ ٩٧
التنوع الأحيائى ١٠٢
استغلال الصلات بين المشكلات البيئية العالمية ١٠٣

الفصل ٥ تحقيق اللامركزية: إعادة التفكير فى شكل الحكومة
ما حجم النتائج المحتملة؟ ١٠٧
من التوجيه المركزى إلى التوجيه اللامركزى ١١١
تحقيق التوازن فى السلطة السياسية بين المصالح المركزية والمحلية ١١٢
هيكل الحكومات دون القومية ووظائفها ومواردها ١١٤
إخضاع الحكومات دون القومية للمساءلة ١٢١
سياسات لفترة الانتقال ١٢٢
ما الدروس المستفادة للمستقبل؟ ١٢٤

الفصل ٦ المدن النشيطة محركات للنمو
ما الذى يجعل المدن تنمو ١٢٦
دور الحكومة القومية فى الحضرنة ١٣٠
السياسات المحلية للنمو الاقتصادى الحضرى ١٣٢

الفصل ٧ حتى تكون المدن صالحة للحياة
خطة حضرية غير مكتملة ١٤٠
التعلم من الماضى ١٤٢
توفير الخدمات فى البلدان النامية ١٤٤
التطلع للمستقبل ١٥٢

الفصل ٨ دراسة حالة بعض البلدان والخروج بتوصيات
تحقيق أقصى استفادة من تحرير التجارة: مصر ١٥٧
إصلاح النظم المصرفية الضعيفة: هنغاريا ١٦٠
الإدارة الكلية فى ظل اللامركزية المالية: البرازيل ١٦٣
تحسين ظروف المعيشة الحضرية: كراتشى ١٦٦
استغلال التكافل بين الريف والحضر: تنزانيا ١٦٩
تحول الشكل العام للتنمية في فجر القرن الحادى والعشرين ١٧٢

مذكرة بيبليوغرافية ١٧٥
تذييل مؤشرات مختارة عن تحقيق اللامركزية والحضرنة والبيئة ٢١٣
مؤشرات مختارة للتنمية الدولية ٢٢٣
الفهرس ٢٩٢

الإطارات

١ الدروس المستفادة من شرق آسيا وأوروبا الشرقية ١٧
٢ رأس المال الاجتماعى والتنمية والفقر ١٨
٣ توضيح نتائج مشروع توليد القوى فى إفريقيا جنوب الصحراء ١٨
٤ إطار التنمية الشامل ٢١
٥ نهج كلى إزاء التنمية فى *التقارير السابقة عن التنمية فى العالم* ٢٢
٦ المؤسسات والمنظمات والحوافز ٢٣
٧ الاتجاهات فى المرض والرعاية الصحية ٢٧
٨ التنمية المستديمة ٢٨
٩ الخطر المتنامى من ندرة المياه ٢٩
١ ـ ١ عناصر الاقتصاد الكلى العالمية المتعلقة بالتقدم فى العمر ٣٥
١ ـ ٢ الشبكة الصينية الدولية ٤٠

٢ ـ ١ الترتيبات التجارية الإقليمية ونظام التجارة العالمى: متكاملان أم بديلان؟ ٥٤
٢ ـ ٢ بناء الخبرة التقنية بشأن السياسة التجارية: الإطار المتكامل للتجارة والتنمية فى أقل البلدان نموا ٥٨
٢ ـ ٣ تشغيل الأطفال: ما حجمه؟ وما مبلغ ضرره؟ وما الذى يمكن عمله إزاءه؟ ٦٢
٣ ـ ١ للمعونة دور مستمر ٧٣
٣ ـ ٢ ما الذى يسبب العدوى المالية؟ ٧٥
٣ ـ ٣ تواجه الحكومات دون القومية مشكلات الالتزام أيضا ٨٣
٣ ـ ٤ تلطيف حدة مشكلة الالتزام: دور البنك الدولى ٨٣
٤ ـ ١ قضايا البيئة العالمية ٨٨
٤ ـ ٢ صون مشاعات المحيطات: الحد من الإفراط فى صيد الأسماك ٩٢
٤ ـ ٣ مرفق البيئة العالمى ٩٤
٤ ـ ٤ المنظمات غير الحكومية والجهود المبذولة لصون البيئة الدولية ٩٦
٤ ـ ٥ تكلفة الطاقة المتجددة تتجه إلى الانخفاض ٩٨
٤ ـ ٦ استخدام الضرائب وتحديد الحصص لخفض الانبعاثات ٩٩
٤ ـ ٧ التدابير المتعلقة بالتجارة فى اتفاقيات البيئة الدولية ١٠٤
٥ ـ ١ اللامركزية كتفويض للسلطات ١٠٨
٥ ـ ٢ جنوب إفريقيا وأوغندا: توحيد بلد عن طريق تحقيق اللامركزية ١٠٨
٥ ـ ٣ البوسنة والهرسك وإثيوبيا: اتباع اللامركزية استجابة للتنوع الإثنى ١٠٩
٥ ـ ٤ الهند: هل هى اتحاد يأخذ باللامركزية؟ ١١٠
٥ ـ ٥ تحقيق اللامركزية فى الصين ١١٣
٥ ـ ٦ تمويل الطبقات الوسطى من الحكومة ١١٨
٥ ـ ٧ العربة أمام الحصان: اللامركزية فى روسيا ١٢٣
٦ ـ ١ المدن والمناطق الحضرية: اختلافات فى التعريف ١٢٧
٦ ـ ٢ الروابط بين الريف والحضر ١٢٨
٦ ـ ٣ انتشار الصناعة فى كوريا ١٢٩
٦ ـ ٤ إفريقيا: حضرنة بدون نمو ١٣٠
٦ ـ ٥ تنمية المدن وأسواق الأراضى ١٣٥
٦ ـ ٦ النزعة الإقليمية والتنمية الاقتصادية المحلية: دروس من أوروبا ١٣٧
٦ ـ ٧ اعرف أحوال اقتصادك: أهمية المعلومات الاقتصادية المحلية ١٣٨
٧ ـ ١ عدم التوافق المكانى: سكان الكامبونج فى جاكارتا ١٤٧
٧ ـ ٢ هايفونج: شراكة مع المستهلكين ١٤٨
٧ ـ ٣ مانيلا: صورة إيجابية للشركة، كحافز للإقلال من التلوث ١٥١
٧ ـ ٤ شينيانج: الرفاهية الاجتماعية فى مدينة صناعية مناضلة ١٥٢
٧ ـ ٥ بنجالور: بطاقات تقارير المواطنين ١٥٤
٨ ـ ١ خمس دراسات حالة ١٥٨
٨ ـ ٢ نظرة سريعة على جمهورية مصر العربية ١٥٩
٨ ـ ٣ نظرة سريعة على هنغاريا ١٦١
٨ ـ ٤ نظرة سريعة على البرازيل ١٦٣
٨ ـ ٥ نظرة سريعة على باكستان ١٦٧
٨ ـ ٦ نظرة سريعة على تنزانيا ١٧٠

الأشكال

١ طفقت أجهزة الكمبيوتر تربط العالم معا ٤
٢ حققت جميع الديمقراطيات إلا قلة منها اللامركزية فى بعض السلطات السياسية ٤
٣ أخذت التجارة فى النمو بأسرع من الدخل القومى فى البلدان النامية ٥
٤ أخذت البلدان فى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بأعداد متزايدة ٦
٥ زادت تدفقات رؤوس الأموال من القطاع الخاص إلى البلدان النامية زيادة هائلة ٧
٦ هناك عدد أكبر من البلدان وعدد أكبر من الديمقراطيات ٩
٧ عدد سكان الحضر آخذ فى النمو ـ ولا سيما فى البلدان النامية ١٠

٨ التباعد مستمر بين الدخل فى البلدان الغنية والفقيرة ١٤

٩ التباين فى النمو لا يمكن أن يعزى إلى الاستثمار وحده ١٥

١٠ انخفض معدل وفاة الرضع فى معظم البلدان النامية من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٥ حتى حيث بقى الدخل دون زيادة ١٩

١١ ارتفع عدد الفقراء فى جميع أنحاء العالم، وفى بعض المناطق زادت أيضا نسبة الفقراء ٢٥

١٢ ارتفعت الأعمار المتوقعة فى بعض البلدان ارتفاعا كبيرا، ولكن عانى بعضها من نكسات ٢٦

١ ـ ١ ازدهرت صادرات الخدمات التجارية فى معظم الأقاليم منذ عام ١٩٩٠ ..... ٣٤

١ ـ ٢ يلتزم عدد متزايد من البلدان النامية بإصلاح التجارة ٣٤

١ ـ ٣ يمكن أن يعزى إلى القروض المشكوك فيها ما يصل إلى ٥٠ فى المائة من جميع القروض المصرفية فى ذروة الأزمة المصرفية ٣٦

١ ـ ٤ يمكن أن يتكلف حل الأزمات المصرفية ما يصل إلى ٤٠ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى ٣٧

١ ـ ٥ كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة أقل تقلبا من قروض المصارف التجارية وإجمالى تدفقات الحافظة، ٩٢ ـ ١٩٩٧ ..... ٣٧

١ ـ ٦ درجات الحرارة آخذة فى الارتفاع مع زيادة تركزات غازات الدفيئة ٤١

١ ـ ٧ عدد البلدان الديمقراطية يزداد ٤٣

١ ـ ٨ يقيم معظم سكان الحضر فى البلدان النامية ٤٧

١ ـ ٩ بدأت أفريقيا وآسيا فى التحول الحضرى ٤٧

١ ـ ١٠ ستحدث أكبر زيادة فى سكان الحضر خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ٢٠٢٠ فى أفريقيا وآسيا ٤٨

٢ ـ ١ زادت التجارة الخارجية فى معظم الأقاليم النامية منذ عام ١٩٧٠ ..... ٥٢

٢ ـ ٢ تغطى ضوابط منظمة التجارة العالمية المزيد من صادرات العالم، وبخاصة صادرات البلدان النامية ٥٣

٢ ـ ٣ بدء نفاذ ترتيبات إقليمية فى التسعينيات أكثر من أى وقت مضى ٥٤

٢ ـ ٤ بدأ الكثير من البلدان النامية في تحرير الاقتصاد قبل نهاية جولة أوروغواى ٥٦

٢ ـ ٥ الممثلون الأفارقة فى منظمة التجارة العالمية، هل هم قوى فاعلة على قدم المساواة مع غيرهم؟ ٥٧

٢ ـ ٦ تغيرت تركيبة صادرات الكثير من البلدان النامية خلال ١٠ سنوات تقريبا ٥٩

٢ ـ ٧ قدم المستخدمون الجدد عددا متزايدا من دعاوى مكافحة الإغراق خلال الفترة ٨٧ ـ ١٩٩٧ ..... ٦٠

٢ ـ ٨ عندما تتقدم البلدان النامية والصناعية بطلب لإجراء تحقيقات فى مكافحة الإغراق، فإن كلا منها يستهدف الآخر بذلك تقريبا ٦١

٢ ـ ٩ حددت بلدان كثيرة رسومها الجمركية على المنتجات الزراعية فى جولة أوروغواى بمستويات أعلى بكثير من الرسوم الجمركية الفعلية المقدرة فى الفترة ٨٦ ـ ١٩٨٨ ..... ٦٣

٢ ـ ١٠ زادت صادرات الخدمات التجارية فى جميع الأقاليم فى الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٧ ..... ٦٤

٣ ـ ١ نمت التدفقات الصافية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الحافظة إلى الاقتصادات النامية نموا كبيرا منذ عام ١٩٨٠ ..... ٧٠

٣ ـ ٢ تصدر شركات من البلدان النامية ديونا دولية أكثر من ذى قبل ٧١

٣ ـ ٣ يتم استثمار مجمع متزايد من الأموال التى تدار بشكل مؤسسى فى الخارج ٧١

٣ ـ ٤ حصل عدد قليل من البلدان النامية على نصيب الأسد من الاستثمار الأجنبى المباشر المستثمر خارج البلدان الصناعية فى عام ١٩٩٧ ..... ٧٣

٣ ـ ٥ تعزى إلى أعمال الوساطة المصرفية عادة حصة كبيرة من القطاع المالى فى البلدان النامية ٧٦

٤ ـ ١ تغير المناخ يهدد غلات المحاصيل، خاصة فى البلدان النامية ٨٩

٤ ـ ٢ ارتفعت فى البداية تركزات المواد المستنفدة للأوزون فى الغلاف الجوى، ثم أخذت فى الانخفاض ٩٥

٤ ـ ٣ سوف يخفض ارتفاع قدره متر واحد فى منسوب البحر إنتاج بنغلاديش من الأرز إلى النصف تقريبا ١٠٠

٤ ـ ٤ من المتوقع أن يتجاوز استهلاك الطاقة فى البلدان النامية استهلاك البلدان الصناعية بصورة كبيرة ١٠٠

٤ ـ ٥ تستخدم البلدان مرتفعة الدخل الطاقة بصورة أشد كثافة من البلدان الواقعة فى الأقاليم منخفضة الدخل ١٠١

٥ ـ ١ تمثل المصروفات دون القومية حصة صغيرة من المصروفات العامة، فيما عدا الدول الصناعية والاتحادات كبيرة الحجم ١١١

٢ ـ ٥ لا تسيطر الحكومات المحلية فى أى وقت على حصة كبيرة من الموارد العامة ١١٢
٦ ـ ١ ترتبط الحضرنة ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادى ١٢٦
٦ ـ ٢ كان معظم سكان الحضر فى العالم يعيشون فى مدن صغيرة ومتوسطة فى ١٩٩٥ ..... ١٢٨
٦ ـ ٣ شهدت المدن الصغيرة أسرع معدل لنمو السكان، وشهدت المدن العملاقة أبطأ هذه المعدلات، من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠ ..... ١٣٠
٦ ـ ٤ مع تقدم التنمية، تنخفض حصة الاستثمار العام للحكومات المركزية ١٣٣
٧ ـ ١ حتى البلدان منخفضة الدخل يمكن أن تحقق مستويات عالية من خدمات المياه والصرف الصحى الأساسية ١٤٠
٧ ـ ٢ هناك اختلاف كبير فى القدرة على تحمل تكاليف السكن عند مستويات الدخل المنخفضة ١٤١
٨ ـ ١ نسبة سكان الحضر تتزايد فى تنزانيا ١٧١

الجداول

١ ـ ١ الاستثمار الأجنبى المباشر على الصعيد العالمى، ١٩٩٧ ..... ٣٨
١ ـ ٢ تحقيق اللامركزية السياسية والتنفيذية فى البلدان الديمقراطية الكبيرة، ١٩٩٧ ..... ٤٥
١ ـ ٣ إجراءات مكافحة الإغراق التى أبلغت عنها الدول الأعضاء فى الغات ومنظمة التجارة العالمية ١٩٨٧ ـ ١٩٩٧ ..... ٦٠
٢ ـ ٢ حصة الأجزاء والمكونات فى الصادرات، ١٩٩٥ ..... ٦٦
٥ ـ ١ هيكل الحكومات دون القومية فى الديمقراطيات الكبرى ١١٦
٥ ـ ٢ الرقابة على الاقتراض على المستوى دون القومى فى بلدان مختارة ١١٩
٧ ـ ١ معدل وفيات الأطفال الرضع، بنغلاديش، ١٩٩٠ ..... ١٤٢

التعاريف والملاحظات الخاصة بالبيانات

البلدان المدرجة فى المجموعات الإقليمية ومجموعات الدخل المستخدمة فى هذا التقرير واردة فى جدول تصنيف الاقتصادات فى نهاية «مؤشرات مختارة للتنمية الدولية». وتستند تصنيفات الدخل إلى نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى؛ ويمكن الوقوف على الحدود المستخدمة فى تصنيفات الدخل فى هذه الطبعة فى مقدمة «مؤشرات مختارة للتنمية الدولية». ومتوسطات المجموعات الواردة فى الأشكال والجداول هى متوسطات غير مرجحة للبلدان المدرجة فى المجموعة إلا إذا أشير إلى غير ذلك.

واستخدام لفظة *بلدان* للإشارة إلى الاقتصادات لا يعنى إصدار أى حكم من جانب البنك الدولى بشأن الوضع القانونى أو غيره لإقليم ما. وعبارة *البلدان النامية* تشمل الاقتصادات المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، وهى قد تشمل بذلك الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال من التخطيط المركزى، وذلك من قبيل التسهيل. وقد تستخدم عبارة *البلدان المتقدمة* من قبيل التسهيل للإشارة إلى الاقتصادات المرتفعة الدخل.

والأرقام الواردة بالدولار هى بالدولارات الأمريكية ما لم ينص على غير ذلك. *والمليار* يعنى ١٠٠٠ مليون؛ *والتريليون* يعنى ١٠٠٠ مليار.

نظرة عامة

إن مشهد التنمية أخذ فى التحول على نحو يجعل راسمى السياسة يواجهون تحديات جديدة على الصعيدين العالمى والمحلى. ويرسم هذا التقرير صورة للطريق الممتد إلى الأمام، وذلك بتحليله أبعاد المشهد الجديد، واستخلاص الدروس من الماضى. وهو يتناول الديناميكية الآخذة فى الظهور على المستوى فوق القومى والمستوى دون القومى، ويشير بقواعد وهياكل جديدة تستخدم كأساس للسياسة الإنمائية فى القرن الحادى والعشرين.

وقد أسفرت خمسون سنة من الخبرة الإنمائية عن أربعة دروس حاسمة، هى أولا، أن استقرار الاقتصاد الكلى شرط مسبق لتحقيق النمو الذى تتطلبه التنمية. وثانيا، أن النمو لا يأتى كنتاج فرعى لجهود أخرين: لأن التنمية ينبغى أن تتصدى للاحتياجات البشرية بصورة مباشرة. وثالثا، أن زناد التنمية لن تقترحه أى سياسة منفردة: ولابد من اتباع نهج شامل. ورابعا، أن للمؤسسات أهميتها: والتنمية المستديمة ينبغى أن تكون لها جذور عميقة فى عمليات شاملة من الناحية الاجتماعية، ومتجاوبة مع الظروف المتغيرة.

وهذه النظرة المتبصرة محورية بشأن الكيفية التى يتصور بها البنك الدولى نهوضه بعمله فى القرن الحادى والعشرين، والكيفية التى يشير بها لمواجهة التحديات الرئيسية التى تواجه التنمية فى المستقبل، وهى تحديات تشمل، إلى جانب الإقلال من الفقر، قضايا تتعلق بالأمن الغذائى، وندرة المياه، وتقدم السكان فى العمر، وفقدان التراث الثقافى للبشرية، وتدهور البيئة.

وهى تحديات لابد من مواجهتها، بالرغم من وجود قوى كثيرة تعيد تشكيل أرضية التنمية مثل: المبتكرات فى التكنولوجيا، وانتشار المعارف، ونمو السكان وتركزهم فى المدن، والتكامل المالى للعالم، وتصاعد المطالبة بالحقوق السياسية وحقوق الإنسان. وبعض هذه القوى، مثل نمو السكان، ستحدث تأثيرها بالتدريج وتتيح لراسمى السياسة وقتا للتجاوب معها. أما البعض الآخر، مثل العدوى المالية، فقد تدمر اقتصادات بادية الصحة دون إنذار، ما لم تكن هناك إجراءات وقائية سباقة. والبعض يثير تحديات مثل تمويل الرفاهية الاجتماعية، وهو ما تستطيع غالبية الدول القومية تدبيره بنفسها. والبعض الآخر، مثل تغير المناخ، بعيد عن متناول أى دولة بمفردها، ويتطلب اتفاقات دولية.

وإذا تمت إدارة هذه القوى إدارة جيدة، فإن ذلك يضفى طابعا ثوريا على آفاق التنمية والرفاه البشرى. إلا أن هذه القوى نفسها قادرة على توليد عدم الاستقرار والمعاناة البشرية، بما يتجاوز قدرة أى دولة قومية على معالجتها بمفردها.

وفى هذا التقرير نرى أن التغييرات التى بدأ دولابها يدور تسهم فى ظاهرتين وتعبر عنهما، ألا وهما: العولمة والاتجاه إلى المحلية. والعولمة، التى يتراءى فيها التكامل المطرد لاقتصادات العالم، تستدعى وجود حكومات قومية قادرة على التواصل مع شركاء دوليين باعتبار ذلك أفضل السبل لإدارة التغيرات التى تؤثر فى التجارة وفى التدفقات المالية والبيئة العالمية. ويتبدى الاتجاه إلى المحلية، الذى تتراءى فيه رغبة الناس المتنامية فى أن يكون لهم رأى أكبر فى حكومتهم ، فى تأكيد الهويات الإقليمية. وهو يدفع الحكومات القومية إلى النزول إلى المناطق والمدن باعتباره أفضل السبل لإدارة التغييرات التى تؤثر فى السياسات المحلية وأنماط النمو. وعلى كل من المستوى فوق القومى ودون القومى، تضطلع مؤسسات التوجيه والتفاوض والتنسيق والتنظيم بدور حاسم فى العمل على إقامة توازن جديد بين البلدان وفى داخلها ـ كما تحث على إقامة بيئة مستقرة تجعل تنفيذ البرامج الإنمائية أمرا ممكنا.

حدود الفكر الإنمائى

مع اقتراب القرن العشرين من نهايته، تطور التيار الأساسى للفكر الإنمائى متجها نحو البراجماتية العريضة. وكما هو الشأن بالنسبة لموضوعات كثيرة، ينطوى الفهم الأعمق للتنمية على اعتراف بأن المعتقدات الغالبة كثيرا ما تكون غير كاملة، وأن هناك طبقات من التعقيدات مطمورة غير بعيدة عن السطح، وأن الحكمة كثيرا ما ترتهن بظروف معينة من حيث الزمان والمكان. وفى العقود القريبة أدى كل من الخبرة والتبصر الفكرى إلى دفع الفكر الإنمائى بعيدا عن الجدل الدائر حول دور الدولة والأسواق والبحث عن وصفة وحيدة وممتدة وشاملة للسياسات.

فالاستثمار فى رأس المال المادى والبشرى، مثلا، يشجع على النمو الاقتصادى؛ والدلائل التطبيقية تؤكد هذا القول كقاعدة عامة. ولكن تبين فى عدد من الحالات أن المعدلات المرتفعة للاستثمار، والتعليم لم تكن كافية لتحقيق نمو سريع. ويصدق نفس القول على السياسات الصناعية. فقد قرر عدد كبير من البلدان، بعد تجارب فى دعم الصادرات، أن الدعم أدى إلى إثراء أصحاب الأعمال، ولكنه لم يفعل الكثير للتعجيل بالنمو الاقتصادى. وارتأت البلدان أن الدعم الصناعى بنواياه الطيبة قد تحول إلى شكل مكلف من أشكال مساندة الشركات، وهذا أسلوب باهظ التكلفة لتقديم دعم دافعى الضرائب لوظائف القطاع الخاص لخدمة دائرة ضيقة من الصناعات. ومع ذلك، فإن اقتصادات شرق آسيا، التى استخدمت دعم الصادرات وتوجيه الائتمان استخداما فعالا، شهدت أقوى طفرة طويلة المدى فى التنمية الاقتصادية شهدها العالم فى خلال عدة عقود. وحققت الصين، التى تضم وحدها ٤٠ فى المائة من سكان البلدان المنخفضة الدخل فى العالم، نجاحا اقتصاديا رائعا بفضل استراتيجية إنمائية لا تحتوى إلا على جرعة محدودة من تحرير الأسواق والخصخصة .

وقد برهن فشل اقتصادات التخطيط المركزى فى مسايرة نظيراتها التى تتوجه إلى السوق على أن تخطيط اقتصاد بلد بكامله على مستوى الحكومة المركزية ليس هو السبيل المثمر لتنمية طويلة الأمد. ولكن تجارب اليابان وشرق آسيا والصين أوضحت بجلاء أن فى إمكان أى بلد أن تكون لديه حكومة تنتهج التدخل سبيلا، ويتمتع مع ذلك بنمو اقتصادى فائق السرعة خلال عدة عقود.

وقد نمت البرازيل بدورها نموا سريعا فى عقد الستينيات، وذلك جزئيا بسبب التوسع فى استخدام سياسات إحلال الواردات. ومن المؤكد أن هذه السياسات بدت مفيدة للبرازيل فى ذلك الوقت ـ وعلى الأقل فهى لم تحل دون تحقيق طفرة فى النمو السريع ـ ولكن هذا النجاح لا يعنى أن أمثال هذه السياسات تفلح فى بلدان أخرى، أو حتى فى البرازيل بعد ذلك بثلاثة عقود. وبالمثل، فإن سياسات معينة ساعدت اليابان على التطور فى عقدى الخمسينيات والستينيات، وحققت نموا فى شرق آسيا فى عقدى السبعينيات والثمانينيات، وأطلقت شرارة الازدهار الاقتصادى فى الصين فى عقدى الثمانينيات والتسعينيات، ولكن هذه السياسات كانت خاصة بزمان ومكان معينين. ولعلها ما كانت تفلح فى بلدان أخرى، ولا يحتمل أن تكون مناسبة للعقود الأولى فى القرن الحادى والعشرين.

والتقدم فى أى بلد ، يتوقف على مجموعة من العوامل، وعلى التغييرات التى تطرأ عليها بمرور الوقت. والمطلوب هو تجاوز الجدل الدائر حول دور الحكومات والأسواق، والاعتراف بحاجة كل منهما إلى مساندة الآخر والتخلص من المزاعم القائلة: إن ثمة تدخل معينا فى التعليم أو الصحة أو أسواق رأس المال أو سواها ـ هو الصيغة السحرية التى تحقق التنمية فى جميع الأزمنة والأماكن. ويمكن إجمال هذا التحول فى الفكر الإنمائى فى أربع أطروحات هى:

أن *للتنمية المستديمة أهدافا* كثيرة. وما زيادة نصيب الفرد من الدخل إلا هدف واحد من بين أهداف إنمائية كثيرة. وينطوى تحسين نوعية الحياة على أهداف أكثر تحديدا، هى: خدمات صحية وفرص تعليمية أفضل، ومشاركة أكبر فى الحياة العامة، وبيئة نظيفة، وإنصاف فيما بين الأجيال، وما هو أكثر من هذا.

أن *السياسات الإنمائية يعتمد بعضها على البعض الآخر*. إذ لا يسع سياسة إنمائية وحيدة أن تحدث فرقا كبيرا فى ظل نظام للسياسات غير موات. وتحتاج البلدان إلى حزم متكاملة من السياسات، وإلى بيئات مؤسسية تكافئ على النتائج الطيبة، وتقلل إلى أدنى حد من الحوافز الشائهة، وإلى تشجيع المبادرات، وإلى تسهيل المشاركة.

أن *تضطلع الحكومات بدور حيوى فى التنمية، ولكن لا توجد مجموعة بسيطة من القواعد التى تحدد لها ما تفعله*. وفيما وراء القواعد المقبولة بصورة عامة، فإن دور الحكومة فى الاقتصاد

يتفاوت حسب الطاقة والقدرات ومستوى التنمية والظروف الخارجية ومجموعة من العوامل الأخرى.

وأن للعمليات أهمية مساوية لأهمية السياسات. فنتائج السياسات التى تستند إلى عمليات تتسم بتوافق الرأى والمشاركة والشفافية هى نتائج يسهل استدامتها. ومؤسسات التوجيه التى تجسد هذه العمليات تعتبر حاسمة بالنسبة للتنمية، وينبغى أن تشتمل على المشاركة فيما بين جميع عناصر المجتمع المدنى.

وضع مبادئ توجيهية جديدة للتنمية

فى ضوء هذه الأطروحات، يطبق البنك الدولى إطارا شاملا للتنمية يخدم طائفة من الأغراض هى: زيادة التركيز على الأهداف الرئيسية للتنمية، وإبراز الطبيعة المتكاملة لعملية صنع السياسات، وتأكيد العمليات المؤسسية اللازمة لاستدامة التنمية، وتنسيق جهود التنمية.

ويؤكد الإطار أن هناك إدراكا متناميا بأن العديد من العناصر الكثيرة التى تتألف منها عملية التنمية هى عناصر ينبغى تخطيطها مجتمعة وتنسيقها معا بغية الحصول على أفضل النتائج - وأحيانا رغبة فى التوصل إلى أى نتائج على الإطلاق. ومشروع بناء مدرسة هو مثال طيب لذلك. فإقامة المبنى من الناحية المادية هو مجرد بداية ليس إلا. أما الارتفاع بالمستويات التعليمية فيتوقف على أمور أخرى كثيرة، مثل الآلية الفعالة لاختيار المدرسين وتدريبهم ومكافأتهم بصورة وافية، وتوفير موارد كافية لشراء ما يكفى من اللوازم والكتب الدراسية المقررة.

وما يصدق على مشروع بناء مدرسة يصدق أيضا على برامج الخصخصة وشبكات الأمان الاجتماعى وبرامج الطاقة المستديمة. والتكامل بين المشروعات والعمليات يعتبر أمرا حيويا لتحقيق النجاح. ويبرز الإطار الشامل عناصر التكامل المذكورة، وذلك بتأكيد العلاقات القائمة بين الجوانب البشرية والمادية والقطاعية والهيكلية للتنمية.

والجوانب البشرية والمادية للتنمية معروفة جيدا. أما الجوانب القطاعية فهى تؤكد أهمية العناصر المتقاطعة مثل التنسيق والإدارة والصيانة اللازمة لمناخ فعال للتمكين لمبادرات دوائر أعمال القطاع الخاص والمجتمع المحلى. وأما الجوانب الهيكلية فتركز على الحاجة إلى التوجيه الجيد، وإلى اتخاذ القرارات بشفافية، وإلى عمليات قانونية وقضائية كفؤة، وإلى نظم لائحية سليمة. ويضيف هذا التحديد للقواعد والعمليات باعتبارها أساسا حاسما للتنمية المستديمة، بعدا جديدا للتيار الرئيسى للفكر الإنمائى.

ولا تمثل هذه البنود قائمة جامعة مانعة تضم جميع الشواغل التى ينبغى أن تتناولها التنمية. فقضايا المساواة بين الجنسين والإنصاف هى جزء لا يتجزأ من كل قسم من أقسام الإطار. يضاف إلى هذا، كما سلف بيانه، أن استقرار الاقتصاد الكلى شرط لازم لنجاح مبادرات التنمية. أما مدى أهمية كل شاغل من هذه الشواغل لكل بلد على حدة، فهذا أمر يتوقف على خصوصية الزمان والمكان. وسيستفيد كل بلد من تحديد احتياجاته وترتيب أولوياته - وهى عملية تكشف عن حالات الضعف الحكومى والفشل المؤسسى التى تعترض سبيل التنمية الكاملة.

بناء المؤسسات والشراكات

تحتاج التنمية الفعالة إلى شراكات فيما بين المستويات المختلفة فى الحكومة والقطاع الخاص ومجموعات المانحين والمجتمع المدنى. ووضع استراتيجية شاملة هو بكل بساطة عملية تتجاوز إمكانيات أى مستوى واحد أو جهة واحدة فى الحكومة أو بالنسبة لجهة مانحة واحدة. ويكون على الحكومات القومية أن توفر ما تحتاج إليه الوكالات والمنظمات من إرشاد تنسيقا لجهودها الرامية إلى التخلص من الاختناقات فى وجه التنمية.

وإن إقامة أساس قوى من المنظمات الفعالة ومؤسسات التمكين تعتبر شرطا مسبقا لازما للتنمية. وفى هذا السياق، تعتبر «المؤسسات» بمثابة مجموعات من القواعد التى تحكم تصرفات الأفراد والمنظمات وتحكم التفاعل بين جميع الأطراف المعنية كما تحكم المفاوضات فيما بين المشاركين. وعلى وجه التحديد، تحتاج البلدان إلى مؤسسات تعزز المنظمات، وتنهض بالتوجيه الجيد، سواء من خلال القوانين واللوائح، أو بتنسيق تصرفات الكثرة من القوى الفاعلة، تماما كما تفعل المعاهدات الدولية والشراكات بين القطاعين العام والخاص. أما العمليات التى تستند إلى قاعدة، فهى تزيد من شفافية السياسات الرامية إلى تحقيق النتائج المطلوبة والمنظمات التى تستخدم فى تطبيقها.

والرسالة التى يحملها هذا التقرير هى أن الاستجابات المؤسسية الجديدة مطلوبة فى عالم يتجه إلى العولمة والمحلية. فالعولمة تستدعى أن تسعى الحكومات القومية إلى عقد اتفاقات مع شركاء - من حكومات قومية أخرى ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية وشركات متعددة الجنسيات - وذلك من خلال مؤسسات فوق قومية. أما الاتجاه إلى المحلية فيحتاج إلى حكومات قومية تتوصل إلى اتفاقات مع مناطق ومدن من خلال مؤسسات دون قومية حول قضايا مثل تقاسم المسئولية عن جمع الإيرادات. وفى كثير من الأحيان تحتاج كل من العولمة والاتجاه إلى المحلية إلى استجابات تخرج عن نطاق سلطان أى حكومة قومية مفردة. ومع ذلك، سيبقى للحكومات القومية دورها

المحورى فى تشكيل السياسات الإنمائية فى مناخ يحد من دورها ويقيده ويعيد تعريفه. وفى عالم مترابط الأوصال قد تستمر فيه تجزئة البلدان، لابد لخطط التنمية أن تتجاوب مع كل من الحتميات العالمية والمحلية.

العولمة والاتجاه إلى المحلية

أصبح ممكنا بفضل التقدم التكنولوجى فى الاتصالات أن نعرف فى لحظة ماذا يجرى فى بيت أو مصنع أو فى سوق للأوراق المالية تقع على بعد مسافة نصف العالم. وتعنى الأهمية المتنامية للخدمات والمعلومات فى الاقتصاد العالمى أن نسبة متزايدة من القيمة الاقتصادية ليس لها ثقل أو وزن - بمعنى أن فى الوسع نقلها بكابل من الألياف البصرية عوضا عن نقلها فى سفينة حاويات. وفى الوقت نفسه، فإن التحسينات التى طرأت على التكنولوجيا وشبكات النقل تقلل من تكاليف شحن البضائع بحرا وبرا وجوا، كما أن التحسينات فى تكنولوجيا المعلومات يسرت إدارة أوجه الترابط الجديدة (الشكل ١). وتعتمد الشركات المتعددة الجنسيات حاليا على سلاسل إنتاجية تمتد عبر بلدان كثيرة. فقد تجئ المواد الخام والمكونات من بلدين مختلفين ويتم تجميعها فى بلد آخر، فى حين يتم التسويق والتوزيع فى أماكن أخرى أيضا. وقرارات المستهلكين فى لندن أو طوكيو مثلا تغدو معلومات لها تأثير مباشر تقريبا على المنتجات التى يجرى إنتاجها والأساليب التى تؤثر فيها - وذلك فى جميع أنحاء الكرة الأرضية.

الشكل ١

طفقت أجهزة الكمبيوتر تربط العالم معا

المصدر: Network Wizards, *Internet Domain Survey*, January 1999 (*www.nw.com.*).

الشكل ٢

حققت جميع الديمقراطيات إلا قلة منها اللامركزية فى بعض السلطات السياسية

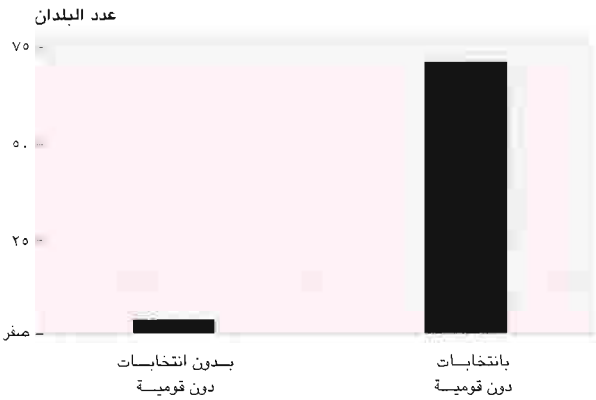

ملاحظة: يوضح الشكل جميع البلدان مصنفة باعتبارها ديمقراطيات متعددة الأحزاب والتى توافرت بياناتها.

المصدر: Freedom House, *Freedom in the World*, 1998; appendix table A. 1.

وقد أسهم فى الاندفاع إلى المحلية، ارتفاع المستويات التعليمية، والمبتكرات التكنولوجية التى سمحت للأفكار بأن تذيع، والفشل الاقتصادى لمعظم اقتصادات التخطيط المركزى. وتجاوبت الحكومات القومية مع هذا الاندفاع بطرق شتى. فأصبح مزيد من البلدان ديمقراطيا، وتوسعت المشاركة من خلال الانتخابات على كل من المستويين القومى ودون القومى. وأخذت الحكومات القومية، وبصورة متزايدة، تتقاسم المسئوليات والإيرادات مع مستويات دون قومية فى الحكومة هى أقرب ما تكون إلى الناس الذين يتأثرون بالقرارات السياسية (الشكل ٢). كما أن الناس يشكلون منظمات غير حكومية تسعى إلى تحقيق أهداف مثل الإصلاح السياسى وحماية البيئة والمساواة بين الجنسين وتحسين التعليم.

والعولمة والاتجاه إلى المحلية هما عبارتان تثيران ردود فعل قوية، ما كان منها إيجابيا أو سلبيا. فالعولمة تلقى الثناء بسبب ما تجلبه من فرص جديدة، مثل إمكان الوصول إلى الأسواق ونقل التكنولوجيا - وهى فرص تبشر بإنتاجية متزايدة ومستويات معيشة أعلى. ولكن يخشى أيضا من العولمة، وكثيرا ما تتعرض للإدانة لأنها - فى بعض الأحيان - تأتى بعدم الاستقرار وبتغييرات غير مرحب بها. كما أنها تعرض العمال للمنافسة من الواردات، وهو ما يهدد وظائفهم بالخطر؛ وهى تضعف البنوك بل تضعف اقتصادات بأسرها عندما تطغى عليها تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

ويلقى الاتجاه إلى المحلية الثناء لأنه يرفع من مستويات المشاركة فى اتخاذ القرارات، ولأنه يمنح الناس أكثر من فرصة لتشكيل حياتهم الخاصة. وبتحقيق لا مركزية الحكم بحيث يتخذ مزيد

من القرارات على المستويات دون القومية، ويتم الاقتراب بصورة أكبر من الناخبين، فإن الاتجاه إلى المحلية يدعم التوجيه المتجاوب والكفؤ. لكنه قد يقوض أيضا الاستقرار الاقتصادى الكلى. وعلى سبيل المثال، فالحكومات المحلية التى اقترضت قروضا باهظة والتى أنفقت إنفاقا لا يتسم بالحكمة قد تضطر إلى الحصول على كفالة من الحكومة القومية.

وهذا التقرير لا يمدح العولمة والاتجاه إلى المحلية ولا يقدح فيهما. وهو بالأحرى يرى فيهما ظاهرة لا يسع أى خطة إنمائية أن تتجاهلها. وبينما يظل للحكومات القومية دور محورى فى جهود التنمية، فإن العولمة والاتجاه إلى المحلية يحتاجان إلى أن تنهمك الحكومات فى بناء المؤسسات الضرورية على المستوى فوق القومى ودون القومى حتى يمكن اقتناص منافع النمو فى القرن الحادى والعشرين.

قضايا فوق قومية

لا مشاحة فى أن الحكومات القومية ستواجه إحباطات عند التعامل مع العولمة، وستتضاعف هذه الإحباطات بالنسبة للاقتصادات النامية الصغيرة. ولكن هذه البلدان مرشحة لأن تكسب من التجارة والتمويل الدوليين أكثر مما يكسبه نظراؤها الأكبر منها، لأنها تواجه موارد أكثر ندرة وقيودا تتعلق بحجم السوق. وفى الوقت نفسه، قد تشعر هذه الاقتصادات بأى اضطراب حادث فى الاقتصاد العالمى بصورة أشد حدة بكثير. فالصدمة الاقتصادية التى قد يشعر اقتصاد ضخم كاقتصاد الولايات المتحدة أو حتى اقتصاد نام كبير نسبيا كاقتصاد البرازيل بأنها مويجة صغيرة، يشعر اقتصاد من حجم غانا أو بنغلاديش بأنها موجة عاتية. وعندما يصل الأمر إلى قضايا البيئة، فإن الحكومات القومية تستطيع أن تحقق توازنها الخاص بشأن المشكلات المحلية، ومن ذلك مثلا، أن تقرر كيف تطبق معايير التلوث على المناطق التى تقع كلها داخل أراضيها. ولكن إذا لم تعمل الحكومات النامية من خلال اتفاقات دولية، فإن قدرتها على التصدى للمشكلات البيئية العالمية، مثل خطر تغير المناخ، هى قدرة محدودة . ويبحث هذا التقرير ثلاثة أبعاد للعولمة هى: التجارة، والتدفقات المالية، وتحديات البيئة.

التجارة

نمت التجارة الخارجية فى السنين الأخيرة بأسرع من نمو الاقتصاد العالمى، وهو اتجاه يرجح أن يستمر (الشكل ٣). وبالنسبة للبلدان النامية، تعتبر التجارة القاطرة الرئيسية لتحقيق منافع العولمة. فالواردات تجلب مزيدا من المنافسة والتنوع إلى الأسواق المحلية، مما يستفيد منه المستهلكون. أما الصادرات فهى توسع الأسواق الخارجية فتستفيد منها دوائر الأعمال. ولكن لعل الأهم هو أن التجارة تجعل الشركات المحلية مكشوفة أمام أفضل الممارسات الخاصة بالشركات الأجنبية وأمام طلبات المستهلكين المدققين، مما يشجع على تحقيق مزيد من الكفاءة. وتهيئ التجارة للشركات فرص الحصول على المدخلات الرأسمالية المحسنة، مثل العدد والآلات، مما يزيد من الإنتاجية أيضا. وتشجع التجارة على إعادة توزيع القوى العاملة ورؤوس الأموال وتوجيهها إلى قطاعات أوفر إنتاجية. وعلى وجه التحديد، أسهمت التجارة فى تحقيق التحول المستمر لبعض أنشطة الصناعات التحويلية والخدمات من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية، مما وفر للنمو فرصا جديدة.

واستند إنشاء منظمة التجارة العالمية فى عام ١٩٩٥ إلى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) وهو آخر خطوة متعددة الأطراف صوب إيجاد بيئة تشجع تبادل البضائع والخدمات (الشكل ٤). وهناك عدد من التدابير المهمة الأخرى التى ينبغى أن تتلو ذلك بحيث لا تضيع قوة الدفع بشأن الإصلاح.

وتحتاج المحادثات التجارية فى المستقبل إلى خطة تتطلع إلى المزيد من تحرير التجارة إذا أريد لها أن تكرر ما حققته فى الماضى من نجاح فى فتح الأسواق. ولعل «جولة الألفية» المقرر بدؤها فى نوفمبر ١٩٩٩ برعاية منظمة التجارة العالمية تمثل أول اختبار لهذه الخطة. ولابد من إدراج موضوع خفض الحواجز التجارية فى الزراعة والخدمات فى صدارة قائمة الأولويات. فالتجارة فى

الشكل ٣
أخذت التجارة فى النمو بأسرع من الدخل القومى فى البلدان النامية

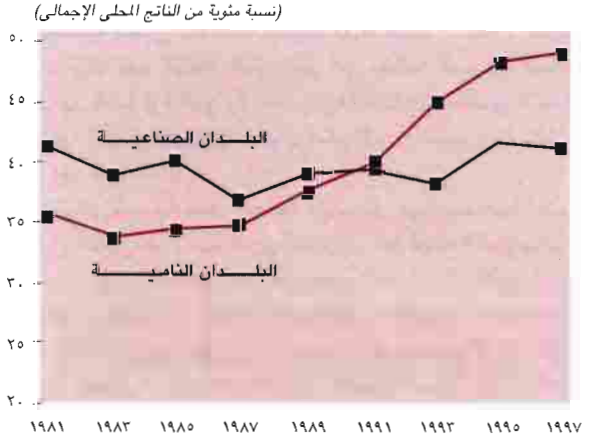

ملاحظة : التجارة هى مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات.
المصدر : البنك الدولى، *مؤشرات التنمية الدولية*، ١٩٩٩.

الشكل ٤

أخذت البلدان فى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بأعداد متزايدة

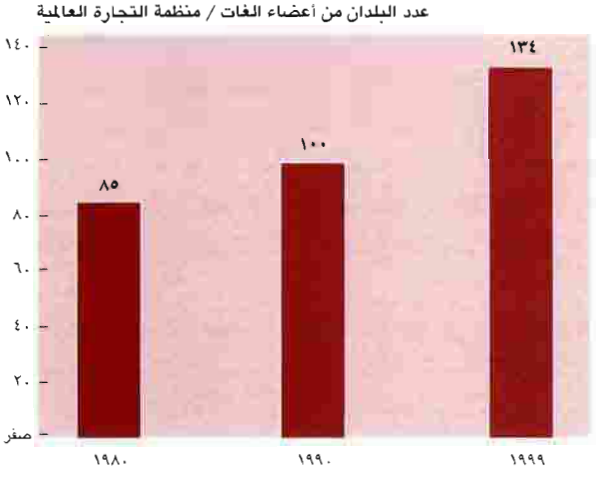

المصدر : منظمة التجارة العالمية، *التقرير السنوى*، سنوات مختلفة.

المنتجات الزراعية تمثل مجالا يتيح فرصا حقيقية لكثير من الاقتصادات النامية - إذا لم تعترض هذه الفرص حواجز تجارية فى البلدان الغنية. والتجارة فى الخدمات هى قضية أخرى يتعين التصدى لها، فقد ازدادت هذه التجارة بنسبة ٢٥ فى المائة بين عامى ١٩٩٤ و ١٩٩٧ بدافع من التقدم الذى أحرز فى ميادين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذا الضرب من التجارة يتيح للبلدان النامية فرصة أخرى حيث إنها تستطيع تقديم كثير من الخدمات المطلوبة.

على البلدان أن تستزيد من استخدام آليات منظمة التجارة العالمية. مثال ذلك، أن البلد الذى يرغب فى تعزيز التزامه بتخفيض الحواجز التجارية (والمحافظة على هذا التخفيض) يستطيع أن «يلتزم» بتعريفاته الجمركية، وذلك بتضمين قرار تخفيضها ضمن التزاماته الدولية أمام منظمة التجارة العالمية. وكلما زاد عدد البلدان التى تنظر إلى منظمة التجارة العالمية وقواعد التجارة الدولية باعتبارها آليات لتحقيق الأهداف القومية (وليس على أنها عقبات أمام تقرير المصير) زاد التأييد لمثل هذه المؤسسات.

ينبغى للسياسات العامة أن تدخل فى حسابها أحوال العمال الذين تضر بهم قوى التجارة. لابد لهذه السياسات أن تتصدى لهموم العمال المستغنى عنهم عموما، لأن كثيرين منهم سيلقون باللوم على فقدان أعمالهم وانخفاض أجورهم على التجارة الخارجية سواء كانت مسئولة عن ذلك أم لا. وإن تعزيز تحرير التجارة بسياسات لأسواق العمالة تسهل تكيف العمال مع آثار التجارة العالمية، من شأنه أن يقلل من الضغط لإغلاق الأسواق المحلية فى وجه البضائع الأجنبية.

على الحكومات أن تقوم بتغيير السياسات التى مازال مسموحا بها بموجب قواعد التجارة القائمة ولكنها تعوق التجارة عوضا عن أن تنهض بها. مثال ذلك أن قوانين مكافحة الإغراق مسموح بها بموجب قوانين منظمة التجارة العالمية. ويقصد منها التأكد من أن المنتجات لا تباع بأسعار أقل مما يعتبر سعرا «عادلا» فى الأسواق المحلية. ولكن هذه القواعد يمكن بسهولة تحويلها إلى حواجز تعترض الواردات، فتقلل من فرص الوصول إلى الأسواق، وتنفى المكاسب العائدة من اتفاقات تجارية سابقة. وثمة حل لهذه المشكلة يتمثل فى معاملة قرارات التسعير الخاصة بالمستوردين والشركات المحلية بنفس المعايير. وبموجب هذا النهج لا تعالج معالجة مباشرة إلا قضايا مكافحة الاحتكار مثل العدوان السافر.

التدفقات المالية

ارتفعت التدفقات المالية عبر الحدود القومية بأسرع من ارتفاع التجارة فى السنين الأخيرة. ويمكن تقسيم هذه التدفقات الرأسمالية إلى استثمار أجنبى مباشر، واستثمار فى الحوافظ الأجنبية، وقروض مصرفية، وتدفقات إنمائية رسمية. ويتألف الاستثمار الأجنبى المباشر من تدفقات يراد منها شراء حصة فى إدارة شركة أو مصنع. أما الاستثمار فى الحوافظ الأجنبية، فيشتمل على شراء أصول «ورقية» مثل أسهم رأس المال والسندات (بأقل من الحد اللازم لإعطاء المالكين السيطرة الإدارية على الأصول المادية). وكانت الزيادة فى الاستثمار الأجنبى المباشر وتدفقات الحوافظ زيادة كبيرة بدرجة خاصة (الشكل ٥).

وتهيئ تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية مكاسب اقتصادية ملموسة لجميع الأطراف. فالمستثمرون الأجانب ينوعون المخاطر خارج سوقهم المحلية، وتتهيأ لهم أسباب للوصول إلى فرص مربحة فى جميع أنحاء العالم. أما الاقتصادات التى تستقبل تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل، فهى تستفيد من نواح شتى. فهذه التدفقات ترفع ابتداء مستوى الاستثمار. وإذا تعلق الأمر باستثمار أجنبى مباشر، فإن رأس المال يصحبه فى كثير من الأحوال خبرة إدارية وبرامج للتدريب، وارتباطات مهمة مع الموردين والأسواق الدولية. ومع ذلك، فإن تدفقات رؤوس الأموال الدولية، وبصورة خاصة الاستثمارات المتقلبة القصيرة الأجل، تعرض البلدان النامية أيضا لمخاطر معينة، منها حدوث تغييرات حادة فى مشاعر المستثمرين، وحدوث موجات من المضاربة من شأنها إلحاق اضطراب بنظام أسعار الصرف، وتعريض البنوك والشركات الكبيرة للخطر، ونشر الهلع فى الاقتصادات. إن إعادة جن رأس المال الأجنبى إلى القمقم ليس أمرا سهلا - وهو غير مرغوب فيه فى آخر الأمر. ولكن رؤوس الأموال هذه تجئ ومعها تحديات هى: استنباط سياسات ومؤسسات ترجح معها كفة الميزان، بحيث تستفيد الاقتصادات النامية من حراك رأس المال بدلا من أن تضار بسببه.

وتستطيع حكومات البلدان النامية الشروع فى هذه العملية، وذلك بإصلاح قطاعاتها المصرفية والنهوض بأسواق رأس المال. وبسبب محدودية صناديق التضامن والمعاشات، وضعف أسواق الأوراق المالية والسندات فى البلدان النامية، أصبحت البنوك هى التى تقوم بالدور الرئيسى فى الوساطة المالية. ويحقق إيجاد إطار تنظيمى قوى للعمل المصرفى مكاسب اقتصادية كبيرة. ومن

الشكل ٥

زادت تدفقات رؤوس الأموال من القطاع الخاص إلى البلدان النامية زيادة هائلة

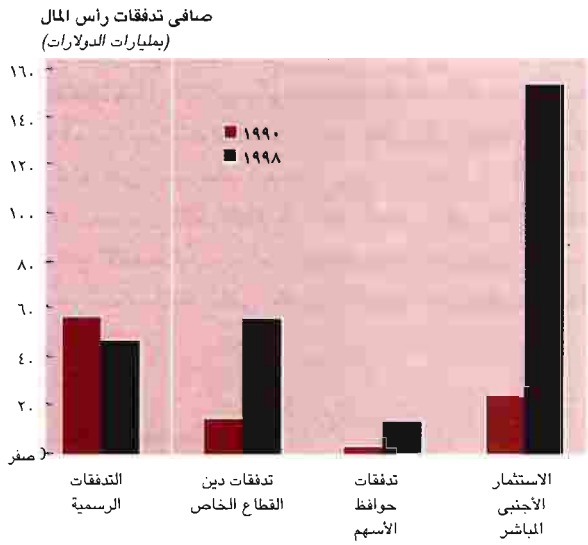

ملاحظة : تشمل تدفقات دين القطاع الخاص قروض البنوك والسندات. والأرقام الخاصة بالبلدان النامية تشمل جمهورية كوريا.
المصدر : البنك الدولى، *تمويل التنمية العالمية*، ١٩٩٩.

شأن إقامة نظام قانونى فعال أن يوفر مناخا يشجع على تحمل المخاطر بحذر وروية. كما أن وجود هيكل تنظيمى للعمليات المصرفية من شأنه تحديد الاشتراطات اللازمة لإنشاء البنوك، وللخدمات التى تستطيع تقديمها، والمستوى الذى تحتفظ به من رأس المال، ومقدار المعلومات التى ينبغى الإفصاح عنها. كما أن الإطار القانونى السليم يحدد تدابير التحوط التى يتعين على القائمين بالتنظيم اتخاذها فى حالة عدم مراعاة هذه المعايير.

وتحسن زيادة المنافسة فى القطاع المالى من الحوافز بالنسبة لكل من البنوك وعملائها، وتتزايد المنافسة مع تطور القطاع المالى المحلى، ومع شروع الأوراق المالية وأسواقها وغيرها من الوسائط بالاضطلاع بدور أكبر. كما أن السماح للبنوك الأجنبية بدخول أى بلد، ولا سيما متى كانت لبلدانها الأم نظم قانونية سليمة، من شأنه أن ينهض بتنظيم البنوك باستيراد معايير لإدارة المخاطر وممارسات تنظيمية ومديرين مدربين.

وعلى البنوك فى البلدان النامية أن توازن بين نوعين من المخاطر. ففى كثير من الأحيان تحصل البنوك على أموال قصيرة الأجل من الأسواق العالمية بعملة من العملات، مثل الدولار الأمريكى أو الين اليابانى، ثم تقوم بإقراض هذه الأموال لفترات أطول بالعملة المحلية. وتواجه هذه البنوك خطر فقدان معروضها من العملة الأجنبية فى الأجل القصير إذا ما جفت الأسواق، كما تواجه خطر فقدان قدر كبير من قيمة أصولها إذا ما انخفض سعر الصرف. وفى وسع البلدان أن تتحوط من هذه المخاطر إلى حد ما، ولكن هناك حاجة إلى قوانين تحقق الاعتدال فى الطلب على القروض الأجنبية للأجل القصير منذ البداية. ومن تلك التدابير اشتراط تجنيب جزء من جميع تدفقات رؤوس الأموال التى لا يقصد منها شراء أصول مادية إنتاجية لفترة محددة، وبهذا ترتفع تكلفة الاقتراض القصير الأجل من الخارج.

وفى عالم تواصل فيه الأسواق المالية الاتجاه إلى العولمة، ينبغى للبلدان النامية أن تعمل كى تصبح موقعا طيبا للاستثمار الأجنبى الطويل الأجل. ويحتاج بناء مناخ ملائم للاستثمار إلى التزام بتهيئة نظام شفاف لحقوق المستثمرين ولوائحهم، ونظام قانونى يمنح المستثمرين المحليين والأجانب معاملة وحماية متساويتين، وأساسيات سليمة تتعلق بالاقتصاد الكلى، واستثمارا فى رأس المال البشرى. وعندما يتكامل الاستثمار مع اقتصاد محلى يؤدى وظائفه أداء جيدا، فإنه إذا قرر مستثمر الانسحاب، كان غيره من المستثمرين على استعداد دائم للدخول.

وللمؤسسات الدولية دور تضطلع به فى مساعدة البلدان النامية على النهوض بالاستقرار المالى والاستثمار. فالاتفاقات المصرفية الدولية، كاتفاقيات بازل، يمكن استخدامها كنماذج للمعايير المحاسبية للبنوك المحلية. وفى وسع صندوق النقد الدولى أن يرصد الأداء الاقتصادى وينسق التغلب على مشكلة السيولة فى الأجل القصير، وبهذا يخفف من حدة الأزمة المالية. وفى وسع الاتفاقات التجارية أن تعاون فى الحيلولة دون أن تتحول الاستجابة إلى الصدمات المالية إلى دورة حمائية لإفقار الجار. كما أن المحادثات الإقليمية والدولية بشأن تنسيق سياسات الاقتصاد الكلى من شأنها أن توفر الأسباب الكفيلة بتفادى تصرفات تتحيز لاقتصاد ما على حساب الجيران.

التحديات البيئة العالمية

كما أن اقتصاد بلد ما يمكن أن تكتسحه قوى اقتصادية عالمية لا يملك القدرة للسيطرة عليها أو الإفلات منها، كذلك يمكن أن تهدد بيئته أنشطة تقع خارج تخوله وسيطرته. وقد تكون المخاطر فى بعض البلدان المنخفضة الدخل حادة بدرجة تكفى لتعريض التنمية المستديمة فى المستقبل للخطر. ومن ذلك مثلا أن تغير المناخ يمكن أن يرفع منسوب الماء فى المحيطات ويغرق منازل ملايين من الناس فى بلدان طبيعتها ليست مرتفعة مثل بنغلاديش. ولا يسع الحكومات إذ تتصرف بمفردها، ولا يسع حتى المنظمات الإقليمية بأن تتجاوب بصورة فعالة إزاء هذا الضرب من مشكلات البيئة. فالتجاوب يجب أن يكون عالميا. والبلدان الصناعية هى المسئولة عن معظم مشكلات البيئة العالمية الحالية ـ ولا سيما مشكلة غازات الدفيئة الناجمة عن أنشطة البشر ـ غير أن البلدان النامية تلحق بها بسرعة، وتتزايد قدرتها على الإسهام فى الضرر البيئى فى المستقبل مع ما تحققه من نمو.

وقد شهد العالم قصة حقيقية من قصص النجاح البيئى تمثلت فى بروتوكول مونتريال لعام ١٩٨٧ الذى وحد صفوف جميع البلدان فى التصدى للخطر البيئى المشترك. فبروتوكول مونتريال يسعى إلى حل مشكلة انبعاث غازات الكلوروفلوروكربون التى تقلل من تركيزات الأوزون فى طبقات الجو العليا. فقد أدرك العلماء فى عقد الثمانينيات أن السماح باستمرار هذه الانبعاثات دون كابح من شأنه أن يزيد الإشعاع فوق البنفسجى فى الارتفاعات العليا زيادة خطرة، مما يرفع من معدلات الإصابة بسرطان الجلد وإعتام عدسة العين (الكتاركت) ويدمر البيئة. وبفضل بروتوكول مونتريال واتفاقات المتابعة انخفض الناتج الدولى العالمى من غازات الكلوروفلوروكربون انخفاضا حادا، ويبدو أن التعاون العالمى للحد من استنفاد الأوزون يحقق نجاحا.

ويواجه العالم عددا من المشكلات البيئية الحادة الأخرى التى تهدد المشاعات العالمية. ولعل أشهرها تغير المناخ الذى يقترن بتزايد انبعاثات ثانى أكسيد الكربون الصاعدة إلى الغلاف الجوى. ومن المشكلات الأخرى فقدان التنوع الأحيائى الذى يحدث بمعدلات تنذر بالخطر؛ والتصحر؛ واستنفاد الأرصدة السمكية؛ وانتشار الملوثات العضوية الثابتة؛ والأخطار التى تتعرض لها أيكولوجية الدائرة القطبية الجنوبية.

وتوفر قصة النجاح بشأن الأوزون نموذجا لاتفاقات دولية تعقد فى المستقبل للقضايا البيئية العالمية. فالحجة العلمية الداعية إلى التصدى لخطر الإضرار بالبيئة تحتاج إلى عرضها عرضا قويا فى مناقشات عامة مفتوحة. وعلى شعوب العالم وحكوماته أن تدرك أن تكاليف الضرر البيئى تكاليف باهظة بما يكفى لتبرير اتخاذ إجراء فورى. وينبغى أن تكون بدائل السلوك الحالى مجدية من الناحية التقنية، وغير مكلفة بدرجة معقولة. ويتعين أن تكون جميع البلدان راغبة فى المشاركة فى اتفاقات دولية، وهى رغبة تقتضى فى بعض الأحيان ثمنا، إذ تقدم البلدان المرتفعة الدخل المساعدة للاقتصادات المنخفضة الدخل لكى تراعى الاتفاقات، وتفرض مجموعات الموقعين على الاتفاقات عقوبات على البلدان التى تتقاعس عن مراعاة المعايير المحددة فيها. وأخيرا، ينبغى أن تكون المعايير نفسها مرنة، إذ يندر أن تكون هناك حلول للمشكلات العالمية «بمقياس واحد يناسب الجميع».

وتوحى الظروف المحيطة بالتنوع الأحيائى وتغير المناخ بأن التوصل إلى اتفاق دولى بشأن هذه القضايا سيكون أكثر تعقيدا منه بالنسبة لاستنفاد الأوزون. ولكن المجتمع الدولى شرع فعلا فى البحث عن حلول. فاتفاقية التنوع البيولوجى والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ الصادرتين عن قمة الأرض فى ريو عام ١٩٩٢ تشكلان أساسا للسير قدما فى هذا السبيل. و «مرفق البيئة العالمى» هو مبادرة مشتركة من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائى وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولى. ويقدم هذا المرفق منحا وأموالا ميسرة لتغطية التكاليف الإضافية التى تتكبدها البلدان عندما يستهدف مشروع إنمائى قضية أو أكثر من قضايا بيئية عالمية أربع هى: تغير المناخ، وفقدان التنوع الأحيائى، وتلوث المياه الدولية، واستنفاد طبقة الأوزون. وفى وسع الحكومات القومية أن تتخذ طائفة من الإجراءات لتحسين الرفاه المحلى فى حين تساعد فى الحفاظ على المشاعات العالمية. ومن ذلك مثلا أن إلغاء دعم الوقود وتحسين النقل العام لا يقتصر أمرهما على خدمة أفضل لمصالح الاقتصادات فرادى، بل يسهمان كذلك فى الحد من الانبعاثات العالمية لثانى أكسيد الكربون التى تؤثر فى بلدان أخرى.

قضايا دون قومية

وكما أن العولمة تسترعى انتباه الحكومات المحلية إلى الأحداث والقوى والأفكار خارج حدودها، فإن الاتجاه إلى المحلية يبرز آراء الجماعات والمجتمعات فى الداخل وتطلعاتها. وهناك جانبان للاتجاه إلى المحلية يستأثران باهتمام خاص فى هذا التقرير، هما: تحقيق اللامركزية والحضرنة.

التعددية السياسية وتحقيق اللامركزية

ولد الاتجاه إلى المحلية التعددية السياسية وتقرير المصير فى جميع أنحاء العالم. وكان من مظاهر ذلك تزايد عدد دول العالم الذى قفز لأعلى مع حصول المناطق على استقلالها. وثمة مظهر آخر هو التغير الذى حدث فى اختيار الدول للحكومات. وإلى وقت قريب لا يتجاوز ٢٥ عاما مضت، كان أقل من ثلث الدول فى العالم ديمقراطيا. وفى أواخر عقد التسعينيات، ارتفعت النسبة إلى أكثر من ٦٠ فى المائة (الشكل ٦).

وقدرة الناس على المشاركة فى اتخاذ القرارات التى تؤثر فى حياتهم هى عنصر رئيسى فى عملية تحسين مستويات المعيشة - وبالتالى فى التنمية الفعالة. ولكن الاستجابات السياسية للاتجاه إلى المحلية، مثل تحقيق اللامركزية، يمكن أن تنجح أو تفشل حسب كيفية تطبيقها. وفيما يلى عدد من الدروس المهمة لكى تتأملها الحكومات عند الإقدام على تحقيق اللامركزية.

فى جميع الحالات تقريبا، يكون تحقيق اللامركزية مدفوعا بدافع سياسى. وهدفه الرئيسى فى كثير من الأحيان هو المحافظة على الاستقرار السياسى والحد من خطر المنازعات العنيفة، وذلك بجمع صفوف طائفة واسعة من الجماعات فى عملية مساومة رسمية ملتزمة بقواعد. أما المجادلة

حول اللامركزية وهل ينبغى أن تتم أم لا تتم، فهى مجادلة لا محل لها؛ والأسلوب الذى به تطبق هو الذى يحدد مدى نجاحها.

إن *وضع استراتيجية ناجحة لتحقيق اللامركزية هو عملية معقدة لأن متخذى القرارات لا يسيطرون دائما وبالكامل على عملية تحقيق اللامركزية*. فاللامركزية تقضى بتغيير نظام التوجيه والحكم وإقامة مؤسسات سياسية ومالية وقانونية وإدارية جديدة. وهى تشمل لا مجرد اتخاذ قرار يسمح بالانتخابات المحلية، بل تشمل كذلك سلسلة من الاختيارات المتعلقة بالقواعد الانتخابية والممارسات الحزبية التى تؤثر فى الخيارات المتاحة للناخبين. وتشمل ما هو أكثر من قرار يتخذ بتفويض ضرب معين من ضروب المسئولية - عن التعليم مثلا - إلى المستوى المحلى. وهى تتطلب تحديد أى من المستويات الحكومية هو الذى يتحمل مسئولية تمويل التعليم (ولا سيما فى المناطق الفقيرة)، وأى المستويات هو الذى يضع المقررات الدراسية ويطور المواد التعليمية، وأى المستويات هو الذى يكون مسئولا عن الإدارة اليومية للمدارس، بما فى ذلك تعيين المدرسين وترقيتهم والاستغناء عنهم. ولكى لا يجئ تحقيق اللامركزية على حساب الإنصاف، فإن الأمر يدعو إلى إعطاء مصادر الإيرادات إلى السلطات دون القومية، وإلى وضع نظام للتحويلات المالية بين أجهزة الحكم لتكملة الموارد المحلية. كما يتطلب قواعد تسرى على الاقتراض دون القومى. ولابد أخيرا من أن يشتمل على خطوات لبناء قدرة الحكومات دون القومية على الاضطلاع بمسئولياتها الجديدة.

لابد أن تكون عناصر الإصلاح متزامنة. إن الدافع السياسى الذى يكمن فى كثير من الأحوال وراء تحقيق اللامركزية يحدو الحكومات المركزية إلى إجراء تنازلات متسرعة، كما أن السماح بإجراء انتخابات محلية يمثل خطوة سريعة وسهلة نسبيا عند اتخاذها. ولكن إقامة علاقة تنظيمية قانونية جديدة بين الحكومات المركزية ودون القومية هى مهمة بطيئة وصعبة، شأنها شأن نقل الأصول المادية والعاملين من المستوى المركزى إلى المستوى المحلى. وكذلك هناك صعوبة فى تحويل نظام يستند إلى تحويلات الميزانية السنوية فيما بين وحدات الإدارة المحلية إلى نظام يستند إلى تخصيص الضرائب والمصروفات على مستويات مختلفة فى الحكومة.

ينبغى *للحكومات القومية أن تعبر عن التزامها بالقواعد الجديدة للعلاقات بين أجهزة الحكم المختلفة من أول الأمر*. فللسوابق أهميتها لأنها تؤثر فى التوقعات. ومن أهم السوابق التى تستطيع حكومة مركزية أن تضعها بالنسبة للحكومات دون القومية التى أضفى عليها الطابع الديمقراطى حديثا هى قيود الميزانية المركزية. إذ يتعين على الحكومات المحلية أن تدرك أنها إذا أسرفت فى الإنفاق، فإن الحكومة القومية لن تضمنها، وأن دافعى الضرائب والسياسيين المحليين هم الذين سيقع عليهم عبء التصحيح.

الحضرنة

إن عددا متزايدا من سكان العالم آخذ فى الانتقال من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. فمنذ خمسة وعشرين عاما مضت، كان أقل من ٤٠ فى المائة من سكان العالم يعيشون فى مناطق حضرية؛ وبعد ٢٥ عاما فى المستقبل، تصل هذه النسبة إلى ما يقرب من ٦٠ فى المائة. وسيقيم نحو ٩٠ فى المائة من سكان الحضر فى المستقبل فى البلدان النامية. وقبل نصف قرن، كانت ٤١ مدينة فقط من أكبر ١٠٠ مدينة فى العالم تقع فى البلدان النامية. وبحلول عام ١٩٩٥

الشكل ٦

هناك عدد أكبر من البلدان ... ... وعدد أكبر من الديمقراطيات

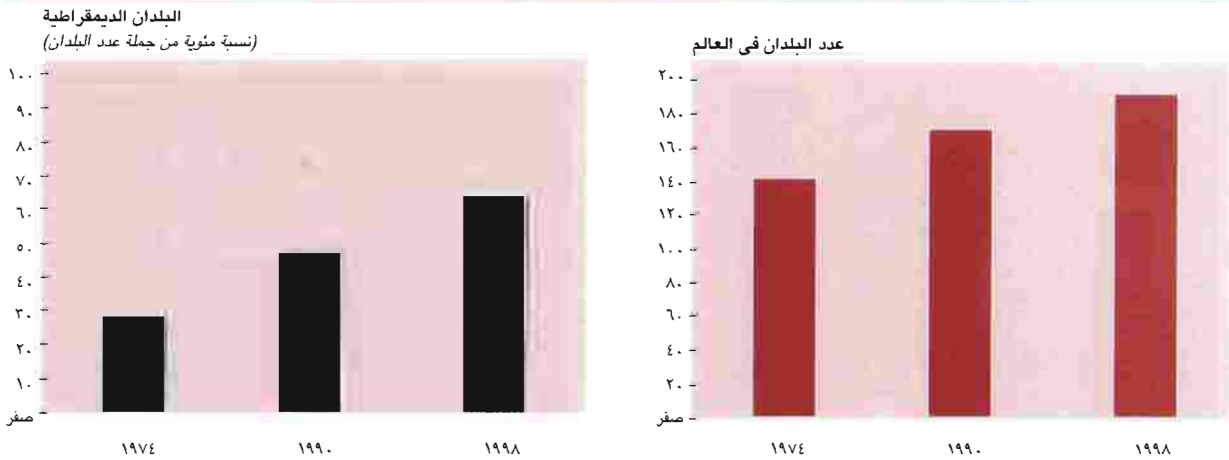

المصدر: Freedom House, *Freedom in the World, 1998*; Larry Diamond, "Is the Third Wave Over?" *Journal of Democracy*, 1996.

ارتفع العدد إلى ٦٤ مدينة، والنسبة آخذة فى الارتفاع (الشكل ٧).

ويفرض بعض الحكومات القومية ضرائب على المناطق الريفية أو يضع قيودا على أسعار المنتجات الريفية باعتبار ذلك وسيلة لدعم المدن، على اعتبار أن هذه السياسات تشجع على قيام اقتصاد «عصرى». وهناك حكومات أخرى أزعجها نمو عدد الفقراء من سكان الحضر، فحاولت إحباط الهجرة من الريف إلى الحضر، وذلك أحيانا باشتراط الحصول على تصريح رسمى للانتقال إلى المدن. ولم يحرز أى من هذين الإجراءين نجاحا كبيرا. وعلى وجه عام، فإن منع الأفراد من الانتقال استجابة منهم لحوافز معينة يمنى بفشل، لأنه لم يثبت أن الحكومات القومية تستطيع أن تقرر فى أى مكان توجد الأسر أو الشركات. وسيكون الوضع أفضل إذا ما اتبعت الحكومات سياسات إنمائية تفيد كلا من المناطق الحضرية والريفية، وإذا ما اعترفت بأن عملية التنمية ستحقق طفرة فى الحضرنة مع مرور الوقت ، ثم تضع خططها بناء على ذلك.

وفى وسع الحكومات المحلية أن تتخذ من الخطوات ما يجعل مدنها مكانا مضيافا على نحو أكبر للتنمية الاقتصادية. وثمة خطوة مهمة تتمثل فى المحافظة على مستوى كاف من الاستثمار فى البنية الأساسية الضرورية، بما فى ذلك المياه والصرف الصحى والطرق والهاتف والكهرباء والإسكان. وتعمل الحكومات المحلية بصورة متزايدة مع القطاع الخاص الذى يضطلع بدور مهم فى الإسكان والبنية الأساسية المحلية والمرافق البلدية. ولكن مازال مطلوبا من البلديات أن ترصد مبالغ كبيرة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية، ولاسيما خلال فترة الانتقال من الريف إلى الحضر. وأسواق رؤوس الأموال فى القطاع الخاص تعتبر مصدرا واعدا، ولكنها تحتاج إلى إطار قانونى كاف وإلى التزام ثابت من الحكومة المحلية بعدم تقديم الكفالات المالية. كما أن تخطيط استخدام الأراضى هو أداة هامة ومفيدة، ولكن القواعد ينبغى أن تفصل على مقاس الظروف المحلية.

ولا حاجة للبلدان إلى الانتظار ريثما تصبح غنية حتى تقوم بتحسين الخدمات الحضرية. فمن شأن الترتيبات المؤسسية المبتكرة أن تؤدى إلى توفير خدمات بصورة أفضل، بل وبمستويات منخفضة من الدخل. وتشير الاتجاهات الحديثة فى توفير الخدمات الأساسية إلى إمكان الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

- *الإسكان*. ينبغى للقائمين بالتعمير من القطاع الخاص، والوكالات التطوعية، ومنظمات المجتمع المحلى والمنظمات غير الحكومة أن تسهم بنصيب متزايد. وعلى القطاع العام من ناحيته أن يركز على توضيح حقوق الملكية، وعلى التمويل والدعم، وعلى القوانين المتعلقة بالبناء، وعلى البنية الأساسية، وعلى الخطوط الرئيسية للمواصلات.
- *المياه*. تتجه المدن الكبيرة إلى توفير المياه عن طريق القطاع الخاص. وقد منحت امتيازات للقطاع الخاص حلت محل القطاع العام الذى يوفر المياه، وذلك فى بوينس أيرس وجاكارتا ومانيلا. أما دور الحكومة فهو أن تنظم هذه الصناعة وتبث فيها روح المنافسة.
- *الصرف الصحى*. كثيرا ما تعجز الحكومات عن تمويل الاستثمار المبدئى الباهظ التكلفة المطلوب لتوفير حلول شاملة للمدن بأسرها. ولكن المجتمعات المحلية تنجح بمساعدة المنظمات غير الحكومية فى تنفيذ مشروعات مقدور عليها توفر هذه الحلول، وتعتبر نموذجا لما يبذل من جهود فى المستقبل.
- *النقل*. فى وسع التوعية العامة والمشاركة الخلاقة أن يقللا من تلوث الهواء، ولكن الأرجح أن تأتى أكبر المكاسب من توجيه مسار النمو الحضرى بحيث يتمشى مع مسارات النقل العام، لإيجاد مزيد من ممرات النقل ذات الكفاءة.

الشكل ٧

عدد سكان الحضر آخذ فى النمو - ولا سيما فى البلدان النامية

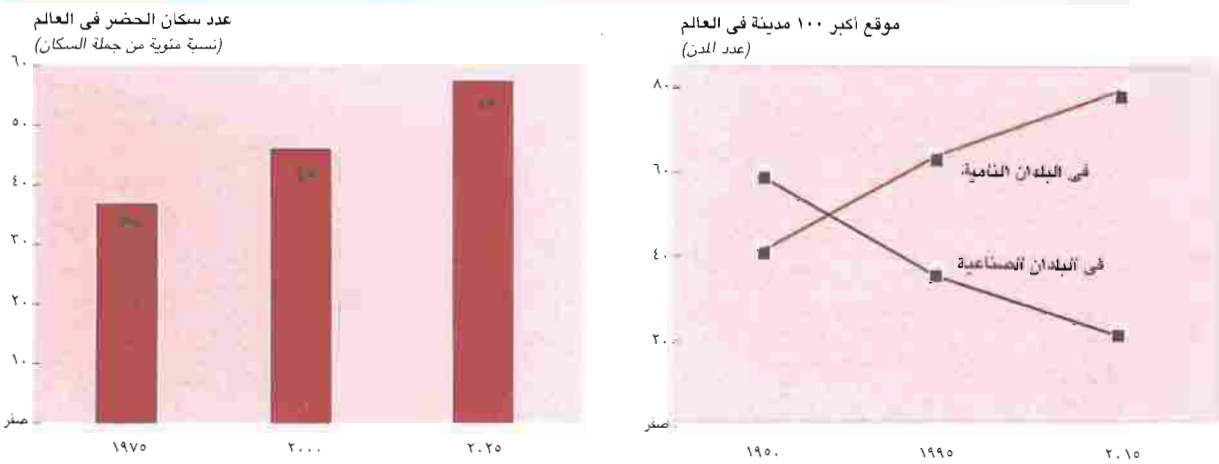

المصدر : دائرة الأمم المتحدة للاقتصادات والشؤون الاجتماعية الدولية، *توقعات الحضرنة العالمية*، ١٩٩٨.

وفى بعض الأحيان تساق الحجج القائلة إن التخفيف من حدة الفقر هو فى صميمه مسئولية الحكومة القومية. ولئن كان من المتعين على الحكومات القومية أن تضطلع بدور بارز فى تقديم الدعم للفقراء، فإن عددا كبيرا من الخدمات التى تؤثر فى الفقراء أبعد تأثير - مثل المياه والصحة والتعليم والمواصلات - تدار أفضل إدارة على المستوى المحلى بأساليب تتجاوب تجاوبا فعالا مع الاحتياجات المحلية.

ترجمة السياسات إلى أعمال

تهيئ العولمة والاتجاه إلى المحلية فرصا استثنائية، ولكن قد تكون لهما آثار تطيح بالاستقرار كذلك. ويحدد هذا التقرير بعض الخطوات التى تستطيع الحكومات اتخاذها، بمفردها أو مجتمعة، لتقليل الأزمات المحتملة إلى الحد الأدنى. وللحكومات القومية دور قيادى تضطلع به، ولكن المنظمات الدولية والمستويات دون القومية من الحكومة (بما فى ذلك حكومات الحضر)، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المتبرعين تضطلع كلها بأدوار مساندة حيوية. وهذه المنظمات تقوم ببناء المؤسسات - أى القواعد الرسمية وغير الرسمية - التى تشكل الطريقة التى تتطور بها عمليات العولمة والاتجاه إلى المحلية. ويسوق التقرير خمسا من دراسات الحالة التى توضح كيف تستطيع الحكومات والمنظمات اقتناص بعض من منافع هاتين الظاهرتين والتجاوب مع التقلبات المحتملة. وتتناول الدراسات تحرير التجارة فى جمهورية مصر العربية؛ وإصلاح القطاع المصرفى فى هنغاريا؛ وجهود البرازيل الرامية إلى هيكلة العلاقة المالية بين الحكومة الإقليمية والحكومة القومية؛ وجهود جماعات المجتمعات المحلية والقائمين بالتعمير من المحليين لتحسين مستويات المعيشة فى كراتشى، باكستان؛ وتحقيق تجانس بين الحضرى والريفى فى تنزانيا.

إن التنمية تواجه تحديات كثيرة منها: الفقر، والجوع، والمرض، والافتقار إلى الإسكان، والأمية، وكثير غيرها. وقد أحرز قدر كبير من التقدم حتى صارت شعوب بعض المناطق كشرق آسيا أحسن حالا بكثير مما كانت عليه قبل عدة عقود خلت. وحتى فى إفريقيا جنوب الصحراء، حيث اتسم الأداء الاقتصادى فى العقود الأخيرة بالضعف. ارتفعت مستويات العمر المتوقع والتعليم. ومازال عدد الذين يعيشون على أقل من دولار واحد فى اليوم آخذا فى الازدياد، وهو اتجاه يمكن رده على أعقابه لمنفعة شعوب العالم بالاستفادة بقوى العولمة والاتجاه إلى المحلية فى القرن الحادى والعشرين.

اتجاهات جديدة فى الفكـــــــر الإنمائـــى

إن الهدف الرئيسى الذى تتوخاه السياسة الإنمائية هو تحقيق تحسينات مستديمة فى نوعية الحياة بالنسبة للناس جميعا. ولئن كانت زيادة دخل الفرد والاستهلاك هى جزء من هذا الهدف، فهناك أهداف أخرى لها بدورها أهميتها مثل - الإقلال من الفقر، والتوسع فى فرص الحصول على الخدمات الصحية، والارتفاع بالمستويات التعليمية. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف اتباع نهج شامل للتنمية.

وقد تميز نصف القرن الأخير بوجود مزيج من التشاؤم والتفاؤل بشأن آفاق التنمية. فالثورة الخضراء انطوت على إمكان التغلب على الخطر المالتسى، واستطاعت بلدان مثل الهند أن تحقق نجاحا فى التوصل إلى الأمن الغذائى. ولكن النمو السكانى فى العالم، مقترنا بالنمو البطئ نسبيا فى إنتاجية الحبوب الغذائية فى عقد التسعينيات، يثيران من جديد المخاوف من نقص المواد الغذائية. وقد اتضح أن بعضا من النهج الخاصة بالتنمية، مثل سياسات إحلال الواردات فى البرازيل، قد نجحت لفترة ما ثم أخفقت. وقد أثار النكوص الذى حدث من وقت قريب فى أروع قصص النجاح الاقتصادى قاطبة - فى شرق آسيا - أسئلة جديدة حول السياسات الإنمائية، شأنه فى ذلك شأن التجاوب البطئ لإصلاحات السوق الذى أبدته الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال. ومع ذلك فهناك توافق فى الآراء أخذ يظهر بشأن العناصر الخاصة بالسياسة الإنمائية فى المستقبل.

- *للتنمية المستديمة أهداف كثيرة.* لما كانت زيادة دخل الفرد مفضية إلى تحسين مستويات معيشة الناس، فإن هذه الزيادة هى من جملة الأهداف الكثيرة للتنمية. ويضم الهدف الشامل لرفع مستويات المعيشة عددا من الأهداف الأكثر تحديدا، وهى: تحسين صحة الناس وفرص تعليمهم، وإعطاء كل شخص فرصة المشاركة فى الحياة العامة، والمساعدة على توفير بيئة نظيفة، والنهوض بالإنصاف فيما بين الأجيال، وما هو أكثر من هذا بكثير.
- *السياسات الإنمائية يعتمد بعضها على البعض الآخر.* فعندما تتعثر سياسة من السياسات، قد يكون ذلك راجعا إلى ما هو أكثر من مجرد استراتيجية فردية. فالسياسات تحتاج إلى تدابير متكاملة كى تؤدى وظيفتها أحسن أداء، والفشل فى السياسة يمكن أن يحدث بسبب غياب عناصر التكامل المذكورة.
- *تضطلع الحكومات بدور حيوى فى التنمية، ولكن لا توجد مجموعة بسيطة من القواعد التى تحدد لها ما تفعله.* هناك توافق فى الآراء حول ضرورة تمسك الحكومات بالثوابت الأساسية، أما فيما وراء ذلك

فدور الحكومة رهن بقدرتها على اتخاذ قرارات فعالة، وعلى قدراتها الإدارية، وعلى مستوى التنمية فى البلد، وعلى الظروف الخارجية، وعلى مجموعة من العوامل الأخرى.

■ *للإجراءات أهمية مساوية للسياسات.* تحتاج التنمية المستديمة إلى مؤسسات للتوجيه الجيد تجسد عمليات شفافة وقائمة على المشاركة، وتشتمل على مشاركات وترتيبات أخرى فيما بين الحكومة والقطاع العام والمنظمات غير الحكومية وعناصر أخرى من المجتمع المدنى.

أثارت الفكرة القائلة أن للتنمية أهدافا متعددة وإن السياسات والعمليات اللازمة لتحقيقها معقدة ومتشابكة جدلا حادا حول حكمة الفكر الإنمائى التقليدى. وهذه المقدمة تستند إلى عناصر هذا الجدل كى تستعرض الإمكانات والدروس من التجارب الإنمائية السابقة. وهى تؤكد الحاجة إلى التطلع إلى ما وراء الاقتصاد للتصدى للقضايا الاجتماعية تصديا كليا. ثم ينتقل الفصل إلى دور المؤسسات فى التنمية، ويشير إلى التغييرات المؤسسية اللازمة لضمان التنمية المستديمة فى القرن الحادى والعشرين. وإذ كانت التنمية ما فتئت تواجه كثيرا من التحديات، فإن فى القرن الجديد فرصا تنتظر من يجنيها، شأنها فى ذلك شأن كثير من الآفاق المثيرة.

البناء على الخبرات السابقة فى التنمية

توضح الدلائل المستمدة من العقود الأخيرة أن التنمية وإن كانت ممكنة، إلا أنها ليست سهلة أو حتمية. وقد تواترت حالات النجاح على نحو يكفى لخلق شعور بالثقة بالمستقبل. ولكن حالات النجاح المذكورة، وإن كان من الممكن تكرارها فى بلدان أخرى، إلا أن حالات الفشل الكثيرة فى جهود التنمية توحى بأن المهمة ستكون مهمة صعبة.

ومن المقاييس التى تقاس بها التنمية نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، وكثيرا ما يتم الربط بينه وبين مؤشرات أخرى تتعلق بالرفاه، وهو بذلك يصلح نقطة بدء ملائمة. وقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى البلدان النامية التى توافرت عنها بيانات بمعدل ٢,١ فى المائة فى السنة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٩٧. وهو معدل للنمو - إذا استمر فى الارتفاع - سيضاعف متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى كل ٣٥ عاما أو نحوها.

ولكن هذه البيانات الإجمالية تخفى دائما طائفة من التباينات عبر الأزمنة والأمكنة. مثال ذلك، أن معدل نمو دخل الفرد فى البلدان النامية ارتفع ارتفاعا سريعا نسبيا فى عقدى الستينيات والسبعينيات، وانخفض فى عقد الثمانينيات. وربما رأى الشخص المتفائل أمارات على العودة إلى النمو السريع فى النصف الأول من عقد التسعينيات، ولكن هذه الأمارات صارت أقل وضوحا بعد الأزمة المالية فى شرق آسيا التى بدأت فى عام ١٩٩٧. يضاف إلى هذا أن منطقة شرق آسيا هى المنطقة الوحيدة فى العالم التى يتقارب فيها دخل البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل مع دخل البلدان الأغنى.

والصورة العريضة لنتائج التنمية، بالمقارنة بحالات النجاح الإقليمية المذكورة، تبعث على القلق. فمتوسط دخل الفرد فى الثلث الأفقر والثلث الوسط فى جميع البلدان قد تراجع تراجعا حثيثا على مدى العقود الأخيرة، بالمقارنة بمتوسط الدخل فى الثلث الأغنى (الشكل ٨). وانخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى للثلث الأوسط من ١٢,٥ إلى ١١,٤ فى المائة من الثلث الأغنى. وانخفض الثلث الأفقر من ٣,١ إلى ١,٩ فى المائة. والواقع أن البلدان الغنية أخذت تنمو نموا أسرع من البلدان الفقيرة منذ الثورة الصناعية فى منتصف القرن التاسع عشر. ويؤخذ من تقدير أعد مؤخرا أن نسبة دخل الفرد بين أغنى البلدان وأفقرها قد زادت ستة أمثال بين عامى ١٨٧٠ و ١٩٨٥[1]، وهى نتائج تبعث على قلق كبير لأنها تدل على مدى الصعوبة التى تواجهها البلدان الفقيرة فى سد الفجوة مع نظيراتها الأغنى.

وتتكهن النظريات الاقتصادية النمطية بأنه - إذا تساوت جميع الاعتبارات الأخرى - فإنه يتعين على البلدان الفقيرة أن تنمو بأسرع من نمو البلدان الغنية. مثال ذلك، القول بأن مهمة البلدان النامية فى اقتباس التكنولوجيا الجديدة والعمليات الإنتاجية المحورية للتنمية الاقتصادية أسهل من مهمة البلدان الصناعية فى استحداثها. ولابد لرؤوس الأموال والخبرة والمعرفة من أن تتدفق من

الشكل ٨

التباعد مستمر بين الدخل فى البلدان الغنية والفقيرة

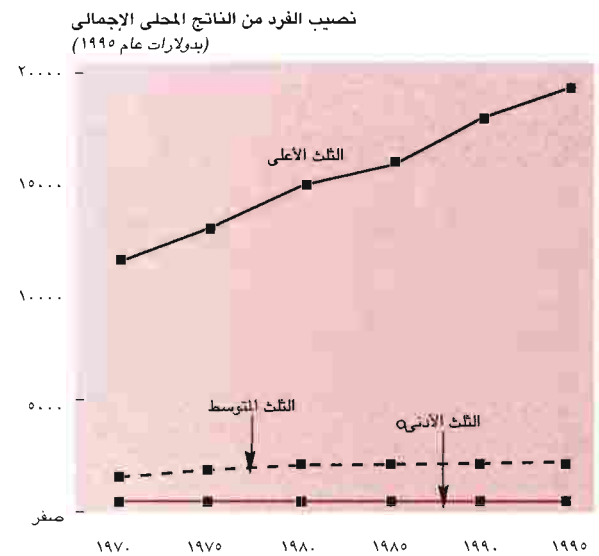

المصدر : البنك الدولى، *مؤشرات التنمية الدولية*، ١٩٩٩.

البلدان الغنية التى تملك هذه الموارد بوفرة إلى الاقتصادات النامية التى تندر فيها هذه الموارد - والتى ينبغى أن تكون لها فيها إنتاجية أكبر من ذلك بكثير.

وقد بذل الفكر الإنمائى فى الماضى وفى الحاضر كذلك جهدا كبيرا فى سبيل اكتشاف الأسباب التى لأجلها تواجه البلدان المنخفضة الدخل صعوبات فى اتباع هذا النمط[٢]. ويتبين من عدد من الدراسات أن فى وسع البلدان المنخفضة الدخل تحقيق نمو بأسرع من البلدان المرتفعة الدخل (بحوالى ٢ فى المائة فى السنة) وبهذا تعوض ما فاتها شيئا فشيئا ومع الوقت، إذا ما طبقت مزيجا مناسبا من السياسات التى تنهض بالنمو[٣]. والخبرة المتزايدة من نتائج التنمية تتيح نظرة متعمقة تنفذ داخل تعقيدات العملية والنهج المتعدد الجوانب الذى يلزم لتحقيق هذا النمو[٤].

ومنذ زمن طويل، جرى الاعتراف بتعقيدات عملية التنمية. فالدراسة الكلاسيكية لآرثر لويس الصادرة فى عام ١٩٥٥ وعنوانها *نظرية النمو الاقتصادى* تتضمن فصولا عن حوافز الربح والتجارة والتخصص والحرية الاقتصادية والتغيير المؤسسى ونمو المعارف وتطبيق الأفكار الجديدة، والمدخرات والاستثمار، والسكان والناتج، والقطاع العام والسلطة، والسياسات[٥]. ولكن برزت على مر السنين عمليات إنمائية شتى باعتبارها «الأولى بين الأنداد» من حيث أثرها. وقد اتجهت الإطارات الفكرية للتنمية فى السنوات الخمسين الماضية، ولا سيما فى صياغاتها التى أسبغ عليها طابع الشيوع، إلى التركيز تركيزا شديدا على البحث عن مفتاح وحيد للتنمية. ومتى فشل مفتاح معين فى فتح الباب أمام التنمية فى جميع الأزمنة والأماكن، جرى طرحه جانبا عند البحث عن مفتاح جديد.

والنماذج الإنمائية التى كانت شائعة فى عقدى الخمسينيات والستينيات وجهت الاهتمام إلى القيود التى يفرضها التراكم المحدود لرأس المال وعدم كفاءة تخصيص الموارد[٦]. وأدى هذا الاهتمام إلى اعتبار الاستثمار المتزايد (من خلال التحويلات من الخارج أو المدخرات فى الداخل) هدفا رئيسيا. ولكن خبرة العقود الأخيرة توحى بأن التركيز على الاستثمار يغفل جوانب مهمة أخرى لعملية التنمية. وقد تفاوتت معدلات الاستثمار ومعدلات النمو بالنسبة للبلدان فرادى بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٩٠ تفاوتا كبيرا (الشكل ٩). إذ حدث نمو سريع فى بعض البلدان المنخفضة الاستثمارات فى حين أن عددا من البلدان المرتفعة الاستثمارات نمت بمعدلات نمو منخفضة[٧]. ومع أن الاستثمار هو العامل الذى يرجح أنه يرتبط أوثق ارتباط بمعدلات النمو الاقتصادى فى هذه العقود الأربعة ، فهو لا يقدم شرحا وافيا لها[٨].

ونظريات التنمية المبكرة، ولا سيما النظريات التى ترتبط باسم سيمون كوزنتس، تتبنى بدورها الحجة القائلة بأن الافتقار إلى المساواة يزداد بصورة عامة خلال المراحل المبكرة للتنمية. وقد قصرت الدلائل المستمدة من العقود الأخيرة عن إثبات هذه النظريات، ومن البادى الآن - على الأرجح - أن فى

الشكل ٩

التباين فى النمو لا يمكن أن يعزى إلى الاستثمار وحده

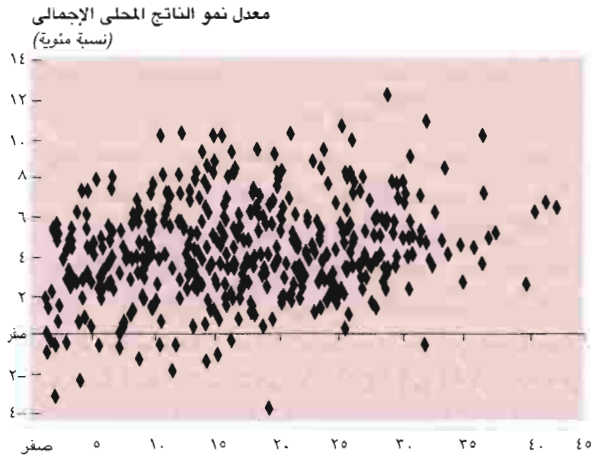

ملاحظة : الرقم يبين متوسط معدلات الاستثمار فى العقد مقابل متوسط معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى فى العقد من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٩٠ بالنسبة لعينة من ١٦٠ بلدا.

المصدر : Kenny and Williams 1999.

وسع النمو والمساواة والإقلال من الفقر أن تمضى جنبا إلى جنب كما حدث فى جزء كبير من شرق آسيا. فهناك سياسات كثيرة تدعو إلى النهوض بالنمو والمساواة فى وقت واحد. ومن ذلك مثلا أن تحسين فرص الحصول على التعليم يؤدى إلى بناء رأس المال البشرى ويساعد الفقراء، كما أن توفير الأراضى للمزارعين الفقراء لا يزيد من المساواة وحسب بل يزيد أيضا من الإنتاجية. وقد برهنت بلدان شرق آسيا على أن فى وسع البلدان أن تحقق معدلات إدخار عالية دون زيادة مستويات عدم المساواة.

كما أن منظرى التنمية فى عقدى الخمسينيات والستينيات قدموا طائفة عريضة من المبررات التى تفسر السبب فى أن الاقتصادات المفتوحة والتدخل المحدود لا يكفيان لإحداث طفرة فى النمو. وقد ركز كثيرون من اقتصاديى التنمية على التخطيط بوصفه يمثل - على الأقل - حلا جزئيا للمشكلات السائدة الخاصة بالاستثمار المنخفض والتصنيع البطئ، ولا سيما أن ذكريات الكساد العظيم جعلت راسمى السياسة يتشككون فى فضائل قوى السوق غير المقيدة. وهناك عاملان آخران يبدو أنهما يعززان قيام الحكومة بدور مقدام فى التنمية، وهما: قيام حكومة الولايات المتحدة بإدارة الإنتاج عن كثب شديد خلال الحرب العالمية الثانية، ومستويات الاستثمار والناتج المحلى الإجمالى فى الاتحاد السوفيتى الذى كان يطفر وقتها إلى الأمام فى ظل الشيوعية برغم التكاليف البشرية الباهظة.

على أنه اتضح مع الوقت أنه وإن كان للحكومات دور حيوى فى عملية التنمية، فإن قلة فقط من الحكومات هى التى تدير منشآت الدولة بكفاءة. ففى الاتحاد السوفيتى، انخفض عائد الاستثمار

إلى ما يقرب من الصفر، إذ أسفرت كشوف المرتبات الخاصة بالقطاع العام التى تدعمها الحكومة، والإفراط فى استخدام الموظفين، زائدا عدم الكفاءة، عن عجوزات ضخمة فرضت عبئا ماليا وحولت مسار الإيرادات التى تمس الحاجة إليها. كما تصاعدت أسباب القلق من اتخاذ حكومات البلدان النامية قرارات سيئة فى مجال الاقتصاد الكلى، مما أدى إلى مشكلات كمشكلة التضخم وأزمة الديون فى أمريكا اللاتينية[٩].

وفى أواخر عقد الستينيات، بدأ اهتمام راسمى السياسة يتحول صوب التركيز على رأس المال البشرى، وهو ما يقاس فى كثير من الأحيان بعدد الملتحقين بالمدارس (كمؤشر للتعليم) وبالعمر المتوقع (كمؤشر للوضع الصحى). وفى العقدين الأخيرين أسفر الاستثمار فى رأس المال البشرى عن نتائج باهرة، إذ أن معدلات عائد التعليم الابتدائى فى البلدان المنخفضة الدخل وصلت فى ارتفاعها إلى ٢٣ فى المائة فى السنة[١٠]. ولكن، كما هو الشأن بالنسبة للاستثمار فى رأس المال المادى، فإن الاستثمار فى الصحة والتعليم وحدهما لا يضمن التنمية. ومن ذلك مثلا أن معدلات العمر المتوقع والالتحاق بالمدارس فى إفريقيا جنوب الصحراء قد زادت زيادة ملموسة فى العقود الأخيرة، ولكن الاقتصادات كمجموعة نمت فى المنطقة نموا بطيئا بل سلبيا منذ أوائل عقد السبعينيات.

وبحلول عقد الثمانينيات طرأ تحول آخر على المناخ الفكرى، إذ تقلصت الثقة بالتخطيط الحكومى باعتباره حلا للمشكلات. والواقع، أن الهموم الرئيسية انصرفت حاليا إلى التشوهات فى الأسعار بفعل الحكومة (مثل التشوهات المقترنة بالرسوم الجمركية) وإلى الافتقار إلى الكفاءة المترتب على الإنتاج الحكومى.

ومع ذلك، مازالت الحكومات تعد عنصرا محوريا فى عملية التنمية. وكما ورد فى تقرير عن *التنمية فى العالم ١٩٩١*، فإن «الأسواق لا يمكن أن تعمل فى فراغ - إذ تتطلب إطارا قانونيا وتنظيميا، لا يستطيع توفيره غير الحكومات وحدها. ويتبين فى بعض الأحيان أن الأسواق تفتقر إلى الكفاءة، أو أنها تفشل تماما فى أنظمة أخرى. والمسألة لا تتعلق بما إذا كان ينبغى أن تكون الهيمنة للدولة أو للسوق: فلكل منهما دور فريد يضطلع به»[١١]. وفى الوقت نفسه تبين الدراسات أن أوجه القصور فى السوق التى كانت محور النقاش فى عقدى الخمسينيات والستينيات (ولو من الناحية النظرية) كانت أكثر تفشيا مما كان يعتقد قبلا. على أن رد الفعل بالنسبة لعدم كفاءة القطاع العام تمثل فى مناقشات ركزت، برغم ذلك، على حلول تتوافق مع السوق مثل: إزالة التشوهات المفروضة من جانب الحكومة والمقترنة بالحماية والدعم والملكية العامة. كما طرح حل لمشكلة تراكم الديون المفرطة، وهو ينطوى على تصحيح الخلل فى الميزان الخارجى والمالى والنقدى، وهو الذى يؤثر تأثيرا عكسيا على استقرار الأسعار والنمو. وكما هو الشأن فى التدخل الحكومى والاستثمار فى التعليم والصحة فى العقود السابقة، فإن الحد من التشوهات والتوسع فى التقشف قد صارا عنصرين محوريين فى خطة التنمية.

وما فتئت الأدلة المستقاة من العقدين الأخيرين تؤيد الحاجة إلى استقرار كلى وإصلاح قطاعى. على أنه اتضح مرة أخرى أن التركيز المطلق على هذه القضايا لا يكفى. فقد اتبع بعض البلدان سياسات للتحرر والاستقرار والخصخصة، ولكنها أخفقت فى تحقيق النمو الذى كان متوقعا. وقام عدد من البلدان الإفريقية بتطبيق سياسات اقتصادية كلية سديدة، ولكنها مع ذلك حققت متوسطا لمعدل النمو نسبته ٥ر٠ فى المائة فى السنة فقط[١٢]. وتواجه البلدان ذات التضخم المنخفض والعجوزات القليلة فى الميزانية مصادر بديلة لعدم الاستقرار الاقتصادى، منها وجود مؤسسات مالية ضعيفة وغير منظمة على النحو الملائم، وهو ما اكتشف فى شرق آسيا.

كما أن الدروس المستمدة من أداء الحكومات الصغيرة بالمقارنة بالحكومات الكبيرة جاءت أقل وضوحا مما كان متوقعا. ففى الاتحاد الروسى، كان من المفروض أن يزيد الانتقال من التخطيط المركزى المفتقر إلى الكفاءة ومن ملكية الدولة إلى آليات السوق اللامركزية وملكية القطاع الخاص والاتجاه إلى تحقيق ربح، من الناتج ولو بالترادف مع زيادة ضئيلة فى عدم المساواة. ولكن الاقتصاد الروسى انكمش - بدلا من ذلك - بمقدار وصل إلى الثلث، على ما جاء فى بعض التقديرات، وازداد التفاوت فى الدخل بدرجة هائلة. وتدهورت مستويات المعيشة هى والناتج المحلى الإجمالى، وازدادت مؤشرات الصحة سوءا[١٣].

وهناك بلدان أخرى تدخلت بدرجة كبيرة نسبيا فى الأسواق وتمتعت بنمو سريع. أما حكومات شرق آسيا فقد أخفقت فى اتباع كثير من المبادئ الجوهرية الخاصة بالتحرر فى المراحل المبكرة للتنمية، ومع ذلك حققت مجتمعاتها تحولا كبيرا فى بضعة العقود الأخيرة[١٤]. وحتى مع وجود نمو بدرجة الصفر أو نمو سلبى فى بضع سنين فى أواخر عقد التسعينيات، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فيها بلغ فى نهاية القرن عدة أمثال ما كان عليه من نصف قرن مضى، وهو أعلى بكثير من المعدل فى بلدان اتبعت استراتيجيات إنمائية بديلة. وفى كثير من الأحيان اتبعت حكومات شرق آسيا سياسات صناعية نهضت بقطاعات معينة. وتدخلت فى التجارة (وإن كان ذلك للنهوض بالصادرات أكثر منه للحد من الواردات). وقامت بتنظيم الأسواق المالية باللوائح، وحدت من خيارات الاستثمار المتاحة للأفراد، وشجعت المدخرات، وخفضت أسعار الفائدة، وزادت من ربحية البنوك والشركات[١٥]. وركزت سياساتها تركيزا شديدا على التعليم والتكنولوجيا رغبة فى سد فجوة المعرفة مع البلدان الأكثر تقدما. ومن وقت قريب، قامت الصين بصياغة رؤيتها الخاصة لمسار التنمية على الطراز الشرق آسيوى. وأسفرت استراتيجيتها الانتقالية لاستبدال اقتصاد

التخطيط المركزى بنظام يتوجه إلى السوق عن مكاسب غير عادية لمئات الملايين من أفقر شعوب العالم.

ويوضح ما تتعرض له السياسة الإنمائية من تقلبات، وطبيعة حالات النجاح والفشل فى جميع أنحاء العالم، صعوبة تفسير الدراما الإنمائية. والحالات التى يحدث فيها النجاح والفشل تختلف إختلافا كبيرا حتى أنه لا تتضح فى بعض الأحيان الدروس الناجمة عن ذلك، وأيها يمكن استخلاصه، وهل يمكن تطبيقها فى بلدان أخرى. ومن ذلك مثلا أن الدور الذى تضطلع به الحكومة يتوقف على طائفة من العوامل؛ منها القدرة الإدارية، ومسرح التنمية فى البلد، والظروف الخارجية التى تواجهها.

وعلى الرغم من صعوبة استخلاص دروس قابلة للتطبيق بصورة جلية من تاريخ التنمية، فإن الفكر الإنمائى الحالى استطاع أن يستند إلى التجارب القطرية ليقترح طائفة من السياسات المتكاملة. وهى سياسات، إن طبقت معا وبكيفية تدخل فى حسبانها أوضاع البلدان فرادى، من شأنها، على الأرجح، أن تشجع التنمية. ولاشك أن عدة عوامل اضطلعت بدور فى أروع قصة نجاح للتنمية فى السنوات الخمسين الأخيرة - فى شرق آسيا - أسهمت فى النمو والتنمية بوجه عام، وهى: المدخرات المرتفعة، وعائد الاستثمار الوفير، والتعليم، والتجارة، وسياسة الاقتصاد الكلى السديدة. وفى الوقت نفسه، تشير حالات فشل التنمية إلى أهمية الهياكل المؤسسية، والمنافسة، والسيطرة على الفساد (الإطار ١).

ويتضح من دارسة مشروعات البنك الدولى أن هناك عناصر كثيرة لازمة لنجاح التنمية[١٦]. وتبين هذه الدراسات أن المشروعات فى البلدان التى تلتزم بأساسيات الاقتصاد الكلى من تضخم منخفض، وعجوزات محدودة فى الميزانية، والانفتاح أمام التجارة والتدفقات المالية، كانت أكثر نجاحا من المشروعات التى تجرى فى بلدان مغلقة تعانى من حالات خلل فى الاقتصاد الكلى. ولكن المشروعات تحتاج إلى ما هو أكثر من اقتصاد كلى مستقر حتى يتسنى لها النجاح. مثال ذلك أن

الإطار ١

الدروس المستقاة من شرق آسيا وأوروبا الشرقية

إن النجاح الذى حققه شرق آسيا يقدم بعض الدروس المرموقة عن الاستراتيجيات الإنمائية الناجحة.

- *المدخرات*. كان لجميع بلدان شرق آسيا معدلات للادخار أعلى منها فى البلدان النامية الأخرى. ومن ذلك مثلا أن المدخرات المحلية الكلية من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٧ فى بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ كانت تمثل ٣٦ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى، مقابل ٢٠ فى المائة فى أمريكا اللاتينية والكاريبى و ١٧ فى المائة فى إفريقيا جنوب الصحراء.
- *الاستثمار*. أفلحت بلدان شرق آسيا فى استثمار هذه المدخرات استثمارا إنتاجيا بحيث بقى عائد استثمار رأس المال أعلى منه فى معظم البلدان النامية الأخرى (وعلى الأقل إلى أواسط عقد التسعينيات).
- *التعليم*. استثمرت هذه الاقتصادات استثمارا كثيفا فى التعليم - بما فى ذلك تعليم الإناث. وقد حققت الاستثمارات مكاسب تمثلت فى إسهامات فى النمو.
- *المعارف*. نجحت بلدان شرق آسيا فى تضييق فجوة المعرفة مع البلدان المرتفعة الدخل وذلك بالاستثمار الكثيف فى تعليم العلوم والهندسة وبتشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر.
- *التكامل العالمى*. يتضح من تجربة اقتصادات شرق آسيا أن للبلدان النامية قدرة على دخول الأسواق العالمية للسلع التحويلية أكبر مما كان يعتقده الكثيرون قبل عدة عقود.
- *السياسة الاقتصادية الكلية*. طبقت بلدان شرق آسيا سياسات اقتصادية كلية سديدة ساعدت على احتواء التضخم وتفادى الكساد. وحققت إندونيسيا وتايلند نموا إيجابيا فى الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٦. وفى نفس هذه الفترة الزمنية لم تواجه جمهورية كوريا وماليزيا إلا سنة واحدة من النمو السلبى للناتج المحلى الإجمالى الحقيقى لكل منهما.

وكل نقطة من هذه النقاط تثير عددا من القضايا الجديدة. ومن ذلك مثلا أن المعدل المرتفع للمدخرات قد يكون ناجما عن تفضيلات شخصية أو عن سياسات حكومية أو عن مزيج من الأمرين. ولئن كانت هذه البلدان قد استثمرت مدخراتها استثمارا جيدا، فإن بلدانا كثيرة أخرى لم تفعل ذلك. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه العناصر الخاصة بالسياسات الناجحة المكشوفة إنما تومئ إلى الطريق المفضى إلى خطة للتنمية الجزئية.

ومن شأن حالات الفشل وكذلك حالات النجاح أن توفر دروسا إيجابية للتنمية. ومن أحدث الأمثلة (وأكثرها إثارة للدهشة أحيانا) المتعلقة بحالات الفشل المذكورة مثال روسيا وبعض الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال فى أوروبا الوسطى والشرقية وعدد من بلدان شرق آسيا التى تأثرت بالأزمة الاقتصادية والمالية التى حدثت فى أواسط عقد التسعينيات. وتشير خبرتها إلى عوامل أخرى قد تؤثر فى النمو الاقتصادى، ومنها حسن توجيه الشركات والسياسة العامة والمنافسة.

- *الإطارات القانونية*. إن وجود إطار قانونى سليم يساعد على التأكد من أن المديرين وأغلبية المساهمين فى مجال الشركة يركزون على بناء الشركات وليس على نهبها.
- *الفساد*. إن الحد من الفساد فى مجال القطاع العام يجعل البلد جاذبا للمستثمرين. وهناك كثير من الجهود المتعلقة بالخصخصة والتى ناءت تحت وطأة الفساد، مما قوض الثقة بكل من الحكومة واقتصاد السوق. وهناك تصور واسع النطاق مؤداه أن نظام القروض مقابل أسهم فى روسيا قد ارتقى بالفساد إلى ذرى جديدة حتى إن جزءا كبيرا من الثروة الناجمة يعتبر غير مشروع.
- *المنافسة*. المنافسة ضرورية، فهى تشجع الكفاءة وتوفر حوافز للابتكار، إلا أن الاحتكارات قد تحاول تعطيلها ما لم تتدخل الحكومة.

المشروعات الاجتماعية تكون أدعى إلى النجاح إن هى أكدت المشاركة فى الاستفادة، وإن هى تجاوبت مع دواعى القلق الخاصة بالمساواة بين الجنسين. كما بينت الدراسات أن «انتماء» المشروعات للحكومة أمر جوهرى، وأن مقاييس مصداقية الحكومة لها ارتباط مع عائد المشروعات. وفى البلدان المنخفضة الدخل لوحظ أن وجود مؤسسات قوية يقترن بزيادة نسبتها ٢٠ فى المائة فى أرجحية حصول المشروع على تقدير «باعث على الرضا»[١٧]. كما تم إبراز دور رأس المال الاجتماعى فى نجاح المشروعات - والواقع أن من الصعوبة بمكان المبالغة فى تأكيد أهمية شبكات الثقة والترابط من أجل التنمية المستديمة (الإطار ٢). وأخيرا، أكدت الدراسات أهمية بذل جهود إنمائية متناسقة فيما بين الحكومات والجهات المانحة[١٨].

وبصورة عامة، فإن أثر مشروعات البنك الدولى يتوقف على عدد من العوامل الغريبة عن المشروعات نفسها. ويقدم استعراض حديث لمشروعات البنك الدولى الخاصة بالطاقة فى إفريقيا جنوب الصحراء، أمثلة حية عن هذه العوامل، ومنها التوجيه الجيد، ورأس المال البشرى، والإطار الجيد للسياسات (الإطار ٣). وما يصدق على مشروعات الطاقة فى إفريقيا جنوب الصحراء يصدق بنفس القدر على برامج الخصخصة. وتتوقف نتيجة مشروعات الخصخصة بدرجة كبيرة على هياكل التوجيه الجيد، وعلى عوامل اقتصادية كلية وهيكلية، وعلى قدرة السوق على المنافسة، وعلى الاستدامة الاجتماعية، وعلى النظم اللائحية، وعلى وجود قانون للشركات وقانون تجارى، وعلى إصلاحات القطاع المالى ، وعلى حالة المحاسبة الخاصة بالأعمال[٢٤]. والذى يصدق على مشروعات الطاقة والخصخصة يصدق بنفس القدر على الجهود المبذولة لإنشاء شبكات للأمان الاجتماعى، وبناء المدارس، وتحسين البيئة.

الإطار ٢

رأس المال الاجتماعى والتنمية والفقر

يشير رأس المال الاجتماعى إلى الشبكات والعلاقات التى تشجع على حد سواء على الثقة والمعاملة بالمثل وتشكل نوعية وكمية التفاعلات الاجتماعية فى المجتمع[١٩]. ولمستوى رأس المال الاجتماعى تأثير كبير فى طائفة من عمليات التنمية. مثال ذلك:

- فى التعليم، يتسم المدرسون بمزيد من الالتزام، ويحقق الطلاب درجات أعلى فى الاختبارات، ويتم استخدام مرافق المدرسة استخداما أفضل فى المجتمعات المحلية التى يبدى فيها الآباء والمواطنون اهتماما فعالا بسلامة تعليم الأطفال[٢٠].
- وفى الخدمات الصحية، يرجح قيام الأطباء وهيئات التمريض بالانتظام فى الحضور والعمل وأداء واجباتهم بكل انتباه، إذ كانت تصرفاتهم تلقى مساندة ورصدا من جانب جماعات المواطنين[٢١].
- وفى التنمية الريفية، فإن القرى التى لها رأس مال اجتماعى أكبر، تشاهد توسعا فى استخدام الائتمان والمواد الكيميائية الزراعية، وتعاونا أكبر فى بناء الطرق على مستوى القرية[٢٢].

ويستخدم رأس المال الاجتماعى باعتباره آلية تأمين للفقراء الذين يعجزهم الوصول إلى بدائل تستند إلى السوق. فمن الأهمية إذن تسهيل عملية إنشاء شبكات جديدة فى الحالات التى تتدهور فيها الشبكات القديمة - كما يحدث مثلا فى أثناء الحضرنة.

على أن من الممكن أن يكون لرأس المال الاجتماعى جانب سلبى مهم. فالمجتمعات المحلية، أو الجماعات أو الشبكات المنعزلة أو المحدودة الأفق أو التى لها نتائج سيئة على المصالح الكلية للمجتمع (مثل كارتيلات المخدرات) تستطيع فعلا أن تعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية[٢٣]. وهو ما أدى بالبعض إلى التفرقة بين رأس المال الاجتماعى الرأسى (وهو سلبى عادة، كما فى حالة العصابات) ورأس المال الاجتماعى الأفقى (وهو إيجابى عادة، كما فى اتحادات المجتمعات المحلية).

الإطار ٣

توضيح نتائج مشروع توليد القوى فى إفريقيا جنوب الصحراء

إلى أواسط عقد التسعينيات كان سجل مشروعات البنك الدولى للقوى فى إفريقيا جنوب الصحراء سجلا هزيلا نسبيا. فمن جملة ٤٤ مشروعا مماثلا أنجزت فى المنطقة بين عامى ١٩٧٨ و ١٩٩٦، كان تقدير ٦٤ فى المائة منها مرضيا بالمقارنة بمتوسط عالمى نسبته ٧٩ فى المائة. ويؤخذ من دراسة قريبة حللت فيها أسباب هذا الأداء الهزيل أن هناك طائفة عريضة من العوامل التى أثرت فى نتائج المشروع وفى أداء القطاع، منها:

- *عوامل خارجية* مثل ارتفاع أسعار الوقود، وأسعار الفائدة الدولية، وصدمات معدلات التبادل التجارى.
- *الهياكل التنظيمية والقانونية*، ومنها الافتقار إلى الشفافية فى العمليات التنظيمية القانونية.
- *القدرة التقنية المنخفضة*، ولاسيما فى قاعدة الموارد البشرية المحدودة.
- *الافتقار إلى مشاركة القطاع الخاص* وذلك من خلال الملكية أو التعاقد على الخدمات.
- *الملكية الحكومية المحدودة* لعمليات الإصلاح .
- *التنسيق الهزيل* فيما بين وكالات المتبرعين، وقلة التوجيه الشامل من جانب الحكومة.

وهذه القائمة تدل على مدى ما يمكن أن تكون عليه عملية التنمية من تعقيد وتشابك من الناحية العملية .

المصدر : Covarrubias 1999.

الأهداف المتعددة للتنمية

تبرز خبرة البنك الدولى فى مشروعات السدود الكبيرة أهمية تبنى رؤية واسعة بشأن نتائج المشروعات. وفى عقدى الخمسينيات والستينيات، أوشكت السدود الكبيرة أن تصبح مرادفة للتنمية. ولكن الأدلة التى ظهرت من وقت قريب بشأن تأثيرها على البيئة وعلى رفاهية الجماعات التى تشردت بفعل عملية البناء تدعو إلى ضرورة تناول هذه المشروعات بمزيد من العناية إذا ما

أريد لها أن تؤثر تأثيرا إيجابيا على التنمية المستديمة. وهى تحتاج إلى نهج قائم على المشاركة يسمح بالكشف عن جميع التكاليف المحتملة علانية وبالكامل[٢٥]. وهذا النهج يلائم مشروعات أخرى أيضا. وحتى يتأتى لجميع المشروعات أن تكون فعالة، ينبغى تنفيذها مع الوعى بتداعياتها الاجتماعية والمدنية والبيئية والسياسية والدولية.

ويمكن استخلاص دروس مماثلة من تجارب التنمية على مستوى الاقتصاد الكلى. وفى حين أن الدخل المتزايد هو عنصر مهم من عناصر تحسين مستوى المعيشة، إلا أن علاقته بغيره من التدابير الخاصة بالرفاه علاقة معقدة. فمن ذلك مثلا أن احتمال أن يموت الذين يعيشون على أقل من دولار واحد فى اليوم قبل سن الخامسة، يبلغ خمسة أمثال من يعيشون على أكثر من دولار واحد[٢٦]. ومع ذلك، يؤخذ من الدراسات الحديثة أن معدلات النمو الاقتصادى على مدى السنوات الثلاثين الأخيرة لا تكشف إلا قليلا عن معدلات التحسين فى المقاييس الجوهرية للتنمية مثل الاستقرار السياسى والتعليم والعمر المتوقع ووفيات الأطفال والمساواة بين الجنسين. ويبدو أن الانخفاض فى معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ليس له، على سبيل المثال إلا دخل قليل فى سرعة النمو الاقتصادى (الشكل ١٠). ولئن كان الأداء الاقتصادى ضعيفا فى كثير من البلدان النامية فى عقد الثمانينيات وأوائل عقد التسعينيات، فلم يشهد إلا بلد واحد فى العينة المستخدمة هنا (هو زامبيا) زيادة فى وفاة الرضع والأطفال.

وثمة سبب محتمل لهذه العلاقة الضعيفة يتمثل فى أن البلدان والمجتمعات المحلية تولى التعليم والصحة أولويات مختلفة. مثال ذلك، أن الإنفاق الحكومى على الرعاية الصحية فى بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبى هو ٦٣ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى، ويبلغ فى جنوب آسيا ٥ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى، وإن كان لا يمثل إلا ٢,٧ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى إفريقيا جنوب الصحراء. وكثيرا ما يستشهد بسرى لانكا باعتبارها مثالا للبلد الفقير الذى استثمر استثمارا حكيما فى الرعاية الصحية الأولية، وجنى ثمار ذلك. وفى عام ١٩٩٧ كان متوسط العمر المتوقع ٥٩ عاما فى البلدان المنخفضة الدخل فى العالم وكان متوسط وفاة الرضع ٨٢ وفاة فى كل ١٠٠٠ مولود حى. غير أنه على الرغم من هذا المستوى المنخفض لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، فإن العمر المتوقع فى سرى لانكا كان ٧٣ عاما وكانت وفاة الأطفال ١٤ فى كل ١٠٠٠ مولود حى فقط - وهو لا يتساوى تماما مع المستويات فى البلدان المرتفعة الدخل فى العالم، وإن لم يقصر كثيرا عنها[٢٧].

يضاف إلى هذا، وكما هو الشأن فى جميع جهود التنمية، فإن الإنجازات فى الصحة والتعليم هى إنجازات مترابطة، وهى قد تؤثر أيضا فى برامج حكومية أخرى. والبلدان التى تتبع استراتيجيات للنمو يحقق المساواة - مثل التعليم أو إصلاح الأراضى - هى بلدان يرجح أن يكون أداؤها طيبا فى مؤشرات الرفاه البشرى. ومن هنا، فإن أفضل أسلوب فعال لتحقيق

الشكل ١٠

انخفض معدل وفاة الرضع فى معظم البلدان النامية من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٥ حتى حيث بقى الدخل دون زيادة

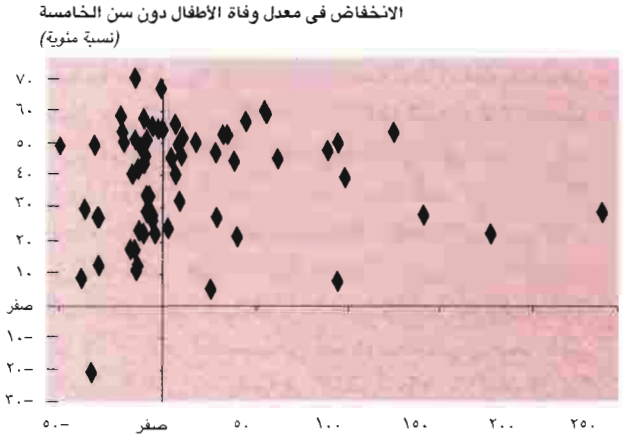

ملاحظة : تستند الحسابات الخاصة بهذا الرقم إلى عينة من البلدان النامية مستمدة من مؤشرات التنمية الدولية ١٩٩٨ للبنك الدولى. ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى تم تصحيحه لمراعاة تعادل القوة الشرائية.
المصدر : حسابات موظفى البنك الدولى.

نتائج صحية محسنة قد يتمثل فى الإنفاق المباشر الذى يحسن التغذية ويشجع على عدم التدخين وعدم تعاطى المخدرات والكحول عوضا عن الإنفاقات المباشرة على الرعاية الصحية. وفى بعض المناطق لوحظ أن أفضل أسلوب فعال لتحسين النتائج التعليمية للأطفال قد لا ينطوى على التوسع فى الإنفاق على الكتب أو على المدرسين، بل قد ينطوى عوضا عن ذلك على بناء طريق ريفى أو جسر عبر نهر لتسهيل الوصول إلى المدارس. والبلدان التى توجه اهتماما إلى مثل هذه الروابط المتصل بعضها بالبعض الآخر قد تكتشف وجود تحسينات غير متوقعة فى مؤشراتها الخاصة بالرفاه البشرى.

وتحسين الصحة هو فى حد ذاته حالة واضحة إذا وضعت لها أهداف عريضة متوخاة، فالأرجح أن تكون لها آثار خارجية هائلة تفيض على الغير. وتوحى الدراسات بأن ما يصل إلى ٣٠ فى المائة من معدل النمو المقدر لدخل الفرد فى المملكة المتحدة بين عامى ١٨٧٠ و ١٩٧٩ ربما كان مرتبطا بالتحسينات فى الصحة وحالة التغذية . والدراسات الجزئية تعزز هذه النتائج - ففى إندونيسيا على سبيل المثال، أدت الأنيميا إلى تخفيض قدرة الذكور على الإنجاب بنسبة ٢٠ فى المائة[٢٨].

وإن التحسين فى المساواة بين الجنسين هو مثال مهم آخر على وجود هدف إنمائى يعزز عناصر أخرى فى خطة التنمية. فمستويات التعليم والتدريب المنخفضة، وسوء الحالة الصحية والغذائية، والفرص المحدودة للحصول على الموارد أدت إلى تدهور نوعية الحياة بالنسبة للمرأة

فى العالم النامى كله. ثم إن التمييز المستند إلى جنس المرأة من شأنه أن يكون بالغ الضرر بعناصر أخرى فى جدول أعمال التنمية المستديمة. فالمرأة جزء رئيسى من القوة العاملة فى البلدان النامية، وهى تشكل نحو ٦٠ فى المائة من القطاع غير النظامى فى إفريقيا و ٧٠ فى المائة من العمالة الزراعية فى المنطقة، مثلا. والتمييز يقلل من إنتاجيتها. ويؤخذ من التقديرات المستمدة من كينيا أنه إذا ما أتيحت للمرأة نفس الفرص للحصول على العناصر والمدخلات المتاحة للرجل، لزاد ناتجها بما يقرب من ٢٢ فى المائة. كما أن للتمييز تأثيرا سلبيا على طائفة من المؤشرات الإنمائية الأخرى. وقد تبين فى دراسة أنه لو زادت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بالنسبة للأنثى بمقدار ١٠ فى المائة لقلت وفيات الأطفال بنسبة ١٠ فى المائة (أما زيادة معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بالنسبة للذكور فلم يكن لها إلا أثر قليل)[٢٩]. ولعل المكاسب فى المستوى التعليمى للمرأة فى طول العالم النامى وعرضه فى الفترة ٦٠-١٩٩٠ تشكل ما يصل إلى ٣٨ فى المائة من الانخفاض فى وفاة الرضع على مدى هذه الفترة و ٥٨ فى المائة من الانخفاض فى جملة معدل الخصوبة[٣٠]. والأرجح أن يؤدى التحسين فى المساواة بين الجنسين إلى نتائج مذهلة، وهو غاية يكمن استهدافها على أى مستوى إنمائى.

ولئن لم يكن مستوى الدخل مرتبطا بالضرورة بمستوى أعلى للمعيشة، فإن النمو الاقتصادى يقترن ببعض النتائج السلبية - ولا سيما ناتج ثانى أكسيد الكربون وثانى أكسيد الكبريت وإنتاج النفايات[٣١]. وهو ما يشير إلى أهمية المفاضلة فى الاستراتيجية الإنمائية الشاملة. وفى بعض الأحيان يضطر راسمو السياسة إلى القيام باختيارات صعبة، وذلك متى كانت سياسة أو مشروعا ما معززا لهدف إنمائى ما، فى حين أنه يدمر الآمال المعقودة على هدف آخر. ولا تقتصر هذه المفاضلة على تلك التى تتضمن المشروعات ذات العائد الاقتصادى الكبير والآثار البيئية السلبية. ففى التعليم مثلا، قد يحقق التعليم الابتدائى أقصى منفعة من حيث الإنصاف المتزايد، ولكن التعليم العالى قد يحقق أقصى ما يمكن من حيث سد الفجوة فى المعرفة مع البلدان الصناعية.

ومن هنا يتعين على التنمية أن تتوخى طائفة من النتائج، مثل المساواة والتعليم والصحة والبيئة والثقافة والرفاه الاجتماعى ضمن أمور أخرى. يضاف إلى هذا أن الروابط المتصلة بين هذه النتائج - ما كان منها إيجابيا أو سلبيا - تحتاج إلى فهم واف[٣٢]. ومن خلال التعاون مع البنك الدولى والأمم المتحدة، أصدرت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى مؤشرات حددت أهدافا عالمية لغايات التنمية الأعرض كى يتم التوصل إليها بحلول عام ٢٠١٥ أو قبل ذلك. وهذه الغايات هى:

- الإقلال من الفقر المدقع بمقدار النصف.
- كفالة التعليم الابتدائى الشامل والتخلص من التباين بسبب الجنس فى التعليم.
- تخفيض وفاة الرضع والأطفال بمقدار الثلثين، ووفاة الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع مع توفير أسباب الحصول الشامل على خدمات الصحة الإنجابية.
- تطبيق استراتيجيات وطنية للتنمية المستديمة على النطاق العالمى. ورد الاتجاهات إلى فقدان موارد البيئة على أعقابها.

وهذه الغايات الإنمائية للجنة المساعدة الإنمائية إنما تمثل خطوة مهمة فى سبيل الاعتراف بالحاجة إلى الأخذ بنهج كلى. ومن فترة أقرب، شرع البنك الدولى فى التخطيط لاستراتيجية - هى إطار التنمية الشامل - وذلك للمعاونة فى تفعيل خطة للتنمية المتعددة الوجوه (الإطار ٤).

وهناك عدد من النتائج يؤكده التاريخ الاقتصادى والدروس المستمدة من مشروعات البنك الدولى. فالتنمية المستديمة هى عملية متعددة الوجوه تدخل فيها أدوات وغايات متعددة. وأحيانا تكون الغايات والأدوات للتنمية الناجحة هى شئ واحد - كما هو الشأن مثلا فى المساواة بين الجنسين والصحة والتعليم. وهناك روابط متبادلة قوية تربط هذه الغايات، بحيث إن إحراز تقدم نحو غاية واحدة يتوقف فى كثير من الأحيان على إحراز تقدم نحوالغايات الأخرى. والدور الذى تضطلع به الحكومة والمشاركة من جانب المجتمع المحلى هما أمران حيويان، تماما كأهمية التسلسل والتكامل فيما بين مشروعات التنمية. وتشير هذه الدروس إلى أهمية التعرف على الاختناقات - كحالات الضعف الاقتصادى أو الحكومى التى تعترض سبيل تحقيق طائفة عريضة من أهداف التنمية. وهى دروس متواضعة، وأتت بتكلفة باهظة على مدار السنوات الخمسين الأخيرة. وهى تغير الإطار الذى يتعين منه الاقتراب من المشروع الإنمائى، ولا سبيل إلى تجاهلها.

ومنذ عام ١٩٩٠ تناول عدد من *التقارير عن التنمية فى العالم* كثيرا من العناصر الخاصة باستراتيجية إنمائية عريضة القاعدة، وساق توصيات بشأن تحسين عملية تقديم الخدمات الهيكلية والمادية والبشرية والقطاعية (الإطار ٥). ولئن تغير بعض التفاصيل فى ضوء التجارب الحديثة، فإن الآلية المجربة والفعالة للتخلص من اختناقات التنمية والموصوفة فى هذه التقارير، مازالت تمثل نقطة بدء مفيدة. وقد تناولت جميع التقارير الروابط المتصلة فيما بين أجزاء عملية التنمية - مثل الفقر والتعليم والصحة وقضايا المساواة بين الجنسين والبيئة وتقديم الخدمات. وسيواصل هذا التقرير والتقارير المقبلة (وعلى وجه التحديد تقرير ٢٠٠٠/٢٠٠١ بشأن الفقر) هذا التقليد فتسوق نصيحة عملية بشأن تنفيذ الخيوط المتعددة للتنمية ذات القاعدة العريضة.

الإطار ٤

إطار التنمية الشامل

استحدث البنك الدولى إطار التنمية الشامل فى محاولة منه لتفعيل النهج الكلى لتناول موضوع التنمية. والمقصود من الإطار هو استخدامه كأداة لكل من التخطيط والإدارة من أجل تنسيق الاستجابات الرامية إلى التغلب على الاختناقات وتحقيق أهداف التنمية. وينطوى تطبيق هذه الاستراتيجية فى أى بلد على التشاور مع طائفة من القوى الفاعلة فى المجتمع المدنى واكتساب مساندتهم، وكذلك المنظمات غير الحكومية ومجموعات مقدمى التبرعات والقطاع الخاص. وتستطيع الوكالات والمنظمات المختلفة، فى ظل التوجيه الشامل للحكومة، أن تنسق جهودها حتى تتغلب على كل ما يقيد التنمية. وفى وسع الإطار أن يمكن الحكومات من إعداد مصفوفة من المسئوليات فى كل مجال توضح ما يتعين على كل مجموعة القيام به لمناهضة الفقر وتشجيع النمو[٣٣].

وقد قصد بإطار التنمية الشامل أن يكون وسيلة لتحقيق مزيد من الفاعلية فى الإقلال من الفقر، مستندا إلى المبادئ التالية:

- أن يكون للبلد، وليس لوكالات المساعدة، استراتيجيته الإنمائية الخاصة التى تحدد أهداف وتوقيت وتسلسل برامجه الإنمائية.
- يتطلب الأمر أن تقيم الحكومات شراكات مع القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية ووكالات المساعدة، ومنظمات المجتمع المدنى لتحديد احتياجات التنمية وتنفيذ البرامج.
- إعداد رؤية كلية مفصلة للأجل الطويل بشأن الاحتياجات والحلول تحظى بالتأييد الوطنى المستديم.
- معالجة الهموم الهيكلية والاجتماعية بالتساوى والتزامن مع الهموم الخاصة بالاقتصاد الكلى وبالمالية.

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن إطار التنمية الشاملة إنما يراد به أن يكون بوصلة وليس تصميما هندسيا ملزما. ويتفاوت أسلوب تطبيقه من الناحية العملية من بلد إلى بلد حسب الاحتياجات والأولويات الخاصة بأصحاب المصلحة المعنيين . يضاف إلى هذا أن إطار التنمية الشامل لم يزل فى مرحلة التجريب، وهو إلى حد كبير عملية مستمرة. ويوحى السجل المتنوع لبرامج التنمية فى الماضى بأن هناك حاجة إلى كل من التأنى والحرص فى التطبيق والواقعية بشأن النتائج المرتقبة. ومع ذلك، فلعل إطار التنمية الشامل يسمح للمشاركين فى برامج التنمية لبلد ما بأن يفكروا تفكيرا استراتيجيا بدرجة أكبر فى تسلسل السياسات والبرامج والمشروعات. وهو قد يساعد فى تحسين التوازن القطاعى، ويشجع الاستخدام الكفء للموارد، وينهض بالشفافية عند الحاجة إلى إجراء مفاضلة، مع أخذ عناصر التكامل فى الحسبان وذلك فى مجالات الاقتصاد الكلى وفى المجالات الاجتماعية.

ويستند الإطار الجديد المقترح إلى أربعة مجالات خاصة بالتنمية - هى المجالات الهيكلية والبشرية والمادية والقطاعية.

- فالعناصر *الهيكلية* تشمل وجود حكومات شريفة كفؤة ملتزمة بمحاربة الفساد؛ ووجود قوانين فعالة لحقوق الملكية والحقوق الشخصية يؤازرها نظام قانونى وقضائى كفء وأمين؛ ووجود نظام مالى ذى إشراف جيد ينهض بالشفافية؛ ووجود شبكة أمان اجتماعى قوية.
- والتنمية *البشرية* تشمل وجود تعليم ابتدائى عام وتعليم ثانوى وتعليم عال قوى، ووجود نظام صحى يركز على تنظيم الأسرة ورعاية الأطفال.
- والهموم *المادية* تدور حول التوفير الكفء للمياه والصرف الصحى: والتوسع فى الحصول على الطاقة الكهربائية التى يعول عليها: وإمكان الحصول على خدمات النقل البرى وبالسكة الحديدية والنقل الجوى والاتصالات السلكية واللاسلكية؛ والحفاظ على البيئة المادية؛ والالتزام بالحفاظ على المواقع الثقافية والتاريخية والإبداعات التى تعزز الثقافات والقيم الخاصة بالشعوب المحلية.
- وتشمل العناصر *القطاعية* استراتيجية متكاملة للتنمية الريفية، ونهجا قويا للإدارة الحضرية. ومناخا لتمكين القطاع الخاص.

ولا يسعى إطار التنمية الشامل إلى أن يكون جامعا مانعا. ويعتبر وجود اقتصاد كلى مستقر تنهض بتشكيله سياسات مالية ونقدية حريصة، قاعدة خلفية ضرورية لجهود التنمية التى يقترحها إطار التنمية الشامل. وتحتل هذه البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة «النصف الآخر من الحساب الختامى»، مكملة بذلك إطار التنمية الشامل. أما القضايا الملحة الخاصة بالفقر وعدم المساواة بين الجنسين وفجوات المعرفة والمعلومات واكتظاظ السكان، فهى تدخل ضمن جميع مكونات الإطار تقريبا. ومن ذلك مثلا، أن موضوع المساواة بين الجنسين هو موضوع محورى بالنسبة لجميع جوانب الإطار الشامل. يضاف إلى هذا أن من المحتمل أن تكون لكل بلد أولوياته الخاصة الفريدة التى تحتاج إلى إدماجها فى مصفوفة تتطور مع الوقت. والأولوية الخاصة بكل بلد تتناول مثلا قضايا التجارة وسوق العمل وهموم الاستخدام، وتتوقف على الأوضاع المحددة للاقتصاد، وعلى نتائج حوارات وطنية حول أولويات التنمية والبرامج المطلوبة للتصدى لها.

وهذا التقرير يتوسع فى التحليل السابق بأساليب متعددة. فهو يتأمل إصلاح التوجيه فى ظل الحضرنة وتحقيق اللامركزية. وهو يناقش موضوع الإصلاح التنظيمى القانونى ويدرس النظم المالية فى سياق عالمى. أما المناقشة الخاصة بتأثير التجارة والحاجة إلى تنمية حضرية مستديمة فتتغلغل فيها العوامل الإنسانية. ويؤكد القسم المتعلق بالحضرنة أهمية توفير البنية الأساسية. ويتصدى التقرير للهموم البيئية على كل من الصعيدين العالمى والمحلى، كما يسوق دروسا من أحدث ما يمكن مستمدة من الخبرة ومن التوصيات المتعلقة باستراتيجيات التنمية الناجحة.

دور المؤسسات فى التنمية

إن وجود شبكة قوية من المنظمات الفعالة ومؤسسات التمكين هو عنصر محورى فى التنمية الكلية. وتشير لفظة *المؤسسات*،

الإطار ٥

نهج كلى إزاء التنمية فى *التقارير السابقة عن التنمية فى العالم*

السياسة الاقتصادية الكلية والتجارة. أوضح تقرير عن *التنمية فى العالم ١٩٩١* : تحديات التنمية أهمية وجود إطار اقتصادى كلى مستقر ونظام للتجارة الحرة لأجل التنمية، وهى رسالة تكررت فى التقارير منذ ذلك الوقت. مثال ذلك أن تقرير عن *التنمية فى العالم ١٩٩٧* أشار إلى دور منظمة التجارة العالمية فى النهوض بالتجارة العالمية (وهو موضوع يرد فى هذا التقرير وسيتم تناوله بتوسع أكبر).

الحكومة والتنظيم والفساد. أشار تقرير عن *التنمية فى العالم ١٩٩٦* : من الخطة إلى السوق إلى النتائج الاقتصادية المحتملة للفساد، وتناول السياسات التى تجنح إلى زيادة آثاره أو التخفيف منها. وأكد التقرير، ضمن أمور أخرى ، أن هناك حاجة إلى قضاء قوى مستقل، وتناول أساليب تعزيز النظم المالية فى الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال من خلال الإصلاح المصرفى وتطوير أسواق رؤوس الأموال. كما تناول الآليات التى تزيد من فاعلية الحكومة ، بما فى ذلك الرقابة على الإنفاق ، وإدارة الميزانية ، وإصلاح السياسة الضريبية . ومضى تقرير عن *التنمية فى العالم ١٩٩٧* : *الدولة فى عالم متغير* يكتشف القضايا المتعلقة بإصلاح الحكومة واللوائح، وبحث المؤسسات المطلوبة فى قطاع عام قادر، وناقش ضوابط الفساد، وأجمل الطرق التى من شأنها تقريب الدولة من الشعب.

شبكات الأمان الاجتماعى. تناول تقرير عن *التنمية فى العالم ١٩٩٠* : *الفقر*، الحاجة إلى تحويلات وشبكات أمان تكمل خطة السياسة التى تتوجه إلى السوق والتى تتحيز للفقراء. وأكد أهمية الكفاءة فى التوجيه إلى المستحقين، وتناول أساليب تحسين نظم الضمان الاجتماعى الحكومية، واقترح الآليات التكميلية للتدخلات التى تستند إلى المواد الغذائية. أما تقرير عن *التنمية فى العالم ١٩٩٥* : *العمال فى عالم يزداد* تكاملا، فقد أعاد تناول هذه القضايا، وتصدى لتدابير ضمان الدخل فى القطاع الرسمى وطرق إعداد العمال لمواجهة التغيير وتسهيل حراك العمالة.

الصحة. واستعرض تقرير عن *التنمية فى العالم ١٩٩٣* : *الاستثمار فى الصحة* الآليات المردودة التكاليف لتوفير الدعم الحكومى لتحسين الرعاية الصحية. وتناول جدول الأعمال العريض تعليم الإناث وحقوق المرأة وزيادة المصروفات وإعادة تحديد أهدافها، وتحسين الإدارة، ولا مركزية المشاركات بين القطاعين العام والخاص. وقد اشتملت الآليات فى جميع هذه المجالات على توفير المعلومات، وتوفير الحماية من الأمراض المعدية، وضمان الحصول العام على الخدمات الإكلينيكية الضرورية.

التعليم. اقترح تقرير عن *التنمية فى العالم ٩٨ /١٩٩٩* : *المعرفة من أجل التنمية* استراتيجيات ترمى إلى تحسين نوعية التعليم من المستوى الابتدائى إلى العالى، وذلك بالأخذ باللامركزية، وتحسين تدفق المعلومات، وتوجيه الدعم لمستحقيه.

البنية الأساسية. ركز تقرير عن *التنمية فى العالم ١٩٩٤* : *البنية الأساسية من أجل التنمية* على الحاجة الماسة إلى توفير البنية الأساسية الأكفأ من خلال الإدارة التجارية (المشاركة بين القطاعين العام والخاص أو الخصخصة)، والمنافسة ومشاركة أصحاب المصلحة. ودرس تقرير ١٩٩٩/٩٨ دور الإصلاح والدعم الحكومى فى تحسين وسائل الحصول على خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية.

البيئة. حلل تقرير عن *التنمية فى العالم ١٩٩٢* : *التنمية والبيئة* الروابط فيما بين السياسة الاقتصادية والفقر والنتائج البيئية وتناول أساليب توفير تدخلات مردودة التكاليف تضمن التنمية المستديمة. وتناول السياسات والمعايير التى تطبق تطبيقا ذاتيا، ودور المشاركة المحلية، وتحسين الدراية الفنية والتكنولوجيا. وركز تقرير ٩٨/ ١٩٩٩ على الصلات بين المعلومات وتدهور البيئة.

الاستراتيجية الريفية. عند دراسة تقرير عن *التنمية فى العالم ١٩٩٠* لموضوع الفقر ساق استراتيجية فعالة لتحسين أسباب الحصول على الخدمات الحكومية بالنسبة لفقراء الريف، وركز على وجه التحديد على توفير الخدمات الاجتماعية والحصول على بنية أساسية وعلى الائتمان وعلى التكنولوجيا.

استراتيجية للقطاع الخاص. عرض تقرير عن *التنمية فى العالم ١٩٩٦* إطارا لإقامة مؤسسات لمساندة القطاع الخاص. وتناول الحاجة إلى وجود حقوق ملكية محدودة تحديدا واضحا وقوانين تسرى على الشركات وعلى التعاقدات والمنافسة والإفلاس والاستثمار الأجنبى وأجمل أساليب الخصخصة. وألقى تقرير عن *التنمية فى العالم ١٩٩٧* نظرة أخرى على أدوار التحرر والتنظيم اللائحى والسياسة الصناعية التى تضطلع بها للنهوض بالأسواق.

المساواة بين الجنسين. أشار تقرير عن *التنمية فى العالم ١٩٩٠* إلى المعدلات المرتفعة للعائد من تعليم المرأة ودور الرعاية الصحية المستندة إلى المجتمع المحلى هى وخدمات تنظيم الأسرة فى ضمان سلامة الأمومة. وقد جرى تناول هذه القضايا فى تقرير ١٩٩٣ الذى بحث بدوره خطة عريضة لتحقيق المساواة. وأكد تقرير العام الماضى أهمية الدور الذى تضطلع به نظم الائتمان الصغيرة جدا بالنسبة للمرأة.

كما ترد فى هذا المقام، إلى مجموعات من القواعد الرسمية وغير الرسمية التى تحكم أعمال الأفراد والمنظمات، وإلى التفاعلات من جانب المشاركين فى عملية التنمية (الإطار ٦). وتشتمل البنية الأساسية المؤسسية لاقتصاد ما على مجالين رئيسيين، يضم أولهما رأس المال الاجتماعى والأعراف - وهى قواعد السلوك غير المدونة التى تسمح بالتعاون وبحل المنازعات فى صفقات منخفضة التكلفة. ويضم ثانيهما القواعد القانونية الرسمية التى تضمن تنفيذ التعاقدات واحترام حقوق الملكية، وتسوية حالات الإفلاس، والحرص على التنافس.

وتتوقف كفاءة الأسواق، وهى مؤسسات فى حد ذاتها، على قوة المؤسسات المساندة التى تعين على مواءمة توقعات القوى الفاعلة إزاء الإجراءات التى تحكم عملياتها. وتؤثر المؤسسات فى طرائق المشاركة والتفاوض فيما بين الجماعات، وتشكل - من خلال آثارها التحفيزية - طبيعة ردود الفعل والاستجابات من ناحية القوى الفاعلة.

الإطار ٦

المؤسسات والمنظمات والحوافز

يتبنى هذا التقرير مفهوم المؤسسات الذى طرح فى الاقتصادات المؤسسية الجديدة، حيث ينظر إلى المؤسسات باعتبارها قواعد[٣٤]. والقواعد قد تكون رسمية، تتخذ شكل الدساتير والقوانين والنظم والعقود، أو قد تكون غير رسمية مثل القيم والأعراف الاجتماعية. وتقوم المؤسسات فى وقت واحد بتمكين الأفراد أو المنظمات من التصرف وبتقييدهما. ويقدم الإصلاح المؤسسى على قواعد جديدة، أو يعدل قواعد قديمة بقصد تغيير سلوك الأفراد والمنظمات فتنحو إلى اتجاهات مرغوب فيها. مثال ذلك أن الأسواق تحتاج إلى أعراف اجتماعية توفر ولو قدرا من الاحترام للتعاقد وحقوق الملكية، وتوفر نظاما للقانون قادر على حل المنازعات حول أمثال هذه الأمور بسرعة وبتكلفة قليلة. والأسواق تحتاج بدورها إلى قواعد تزيل من إجراءات التقاضى حالات التأخير التى لا ضرورة لها، كما تتخلص من القرارات المتحيزة التى تصيب المستثمرين بحالة عصبية عند الإسهام فى مزيد من الاستثمار والنمو. ولهذا السبب، فإن للإصلاح القضائى أولوية فائقة بالنسبة لكثير من البلدان.

وتتميز المنظمات نفسها بأن لديها قواعد داخلية تحدد لأعضائها اشتراطات الأهلية والمسئوليات والجزاءات والمكافآت. أما إلى أى مدى يسعى الأعضاء بفعالية وصدق إلى تحقيق أهداف المؤسسة، فإن هذا يتوقف على هذه القواعد. فالشركات الكبيرة تقوم بصورة مستمرة بتكييف قواعدها الداخلية، وبتركيز بعض وظائفها، وبتخليص البعض الآخر من المركزية، وبإضافة السلطة التقديرية حيث يكون ذلك ملائما، وبتعديل معايير المكافآت، وهى إذ تفعل ذلك تحسن من الأداء على الأرجح. وفى كثير من البلدان، فإن إصلاح الخدمة المدنية بوضع قواعد داخلية للرصد والخضوع للمساءلة هو بند مهم من بنود جدول أعمال السياسات. وهناك إصلاحات مماثلة للمؤسسات المحلية هدفها تحسين تقديم الخدمات الحضرية وتنظيمها.

ويبقى كثير يمكن تعلمه عن محددات التغيير المؤسسى. فالمؤسسات تتغير ببطء، ولكن بصورة مستمرة، سواء استجابة لتحولات فى الظروف الخارجية، أو نتيجة للصراع والمساومة بين الجماعات[٣٥]. ومع ذلك، يمكن افتراض وجود مؤسسات تستطيع المعاونة فى تحقيق الاستقرار للاقتصاد العالمى وتحسين إمكانيات التنمية - واقتراح آليات يسهل تطبيعها بالمواءمة بين الحوافز والنتائج المرغوب فيها. وفى هذا التقرير، فإن الإصلاح المؤسسى ينطوى بصورة نمطية على تغيير وتحديد القواعد الرسمية التى تقرر الأهداف والحوافز لسلوك الأفراد والمنظمات.

وهناك دور حيوى للمؤسسات الفعالة القائمة للتوجيه والتنظيم ينشأ عبر طائفة الأنشطة التى يضمها النهج عريض القاعدة المتخذ إزاء التنمية - بما فى ذلك العناصر الهيكلية والبشرية والمادية والقطاعية الداخلة فى إطار التنمية الشاملة[٣٦].

المؤسسات على الصعيد الهيكلى

إن الخدمة المدنية التى تدار إدارة جيدة والنظام القضائى الكفء هما شرطان مسبقان للعمل الحكومى الكفء. وعند قيام حكومة ما بتوفير السلع رأسا، فهى تغدو فى كثير من الأحيان موردا احتكاريا. وهى بوصفها هذا ينبغى ألا تستغل وضعها الاحتكارى فى توفير مستوى من الخدمات دون الأمثل للجمهور. وعليها، عوضا عن ذلك، أن تقوم بهيكلة نفسها على نحو يقدم حوافز للإنتاج الكفء ولتحقيق مكاسب مستمرة فى الإنتاجية. وقد أجمل تقرير عن *التنمية فى العالم ١٩٩٧: الدولة فى عالم متغير* الأساليب التى تتبع لتحسين عمليات رسم السياسة والوكالات التنفيذية التى من شأنها الحد من الفرص المتاحة للسياسيين ورجال الخدمة العامة فى استغلال الملكية العامة والتحكم فى الإمدادات. وقد تبين من التقرير أن البلدان ذات الحكومات المستقرة، والتى لها أساليب يمكن التكهن بها لتغيير القوانين، والتى لديها حقوق ملكية مضمونة وقضاء قوى قد عرفت مستوى أعلى من الاستثمار والنمو بالمقارنة بالبلدان التى تفتقر إلى هذه المؤسسات.

إن لوجود سياسة تنظيمية قانونية قوية أهمية محورية عبر طائفة من القطاعات. وتقرير العام الحالى يناقش دور هذه السياسة فى توفير الخدمات العامة الحضرية الضرورية على الصعيد المحلى، وفى حل المشكلات البيئية العالمية، وفى إضفاء الاستقرار على القطاع المالى. ومن ذلك مثلا أنه إذا انتفى النظام المحاسبى والمعايير التنظيمية السليمة، فلا يكون المودعون فى البنوك ولا المستثمرون فى الخارج فى وضع جيد يمكنهم من رصد درجة المخاطرة التى تقدم عليها البنوك عند الإقراض. وقد أشار تقرير عن *التنمية فى العالم* فى العام الماضى إلى أن هناك مشكلات مماثلة تجتاح العلاقة بين المستثمرين والشركات فى سوق الأوراق المالية بصورة أعم، وإن وجود نظم تتصدى لقضايا المعلومات المذكورة إنما يسفر عن منافع كبيرة.

المؤسسات وتوفير خدمات التنمية البشرية

لمؤسسات التوجيه أهمية رئيسية أيضا فى تقرير الكيفية التى يقرر بها المجتمع التصدى للتنمية البشرية. ففى ميدان التعليم مثلا، يلاحظ أن قوى اختيارات المستهلك التى توفر حوافز قوية للموردين فى أسواق أخرى، هى قوى محدودة من وجوه شتى. وقلما يكون التلاميذ، وحتى الآباء، فى وضع يطوع لهم أن يقيموا نوعية التعليم وملاءمته، وتغيير المدارس أمر مكلف بالنسبة للتلاميذ. والإصلاحات المؤسسية تدور حول تمكين المدرسين والمدارس، وتحسين فرص الحصول على المعلومات بالنسبة لكل من الآباء والطلاب. وفى ميناس جيرايس بالبرازيل، أدت الإصلاحات التى طبقت منذ عام ١٩٩١ إلى زيادة الاستقلال الذاتى للمدارس ومشاركة الآباء، وتحسين عملية تقييم الطلاب. وهذه الإصلاحات، إضافة إلى الجهود التى بذلت لبناء القدرة والتنمية المهنية لدى العاملين فى المدرسة، قد زادت من درجات الطلاب فى الامتحانات[٣٧].

يحتاج توفير شبكة أمان اجتماعى تستهدف الفقراء بصورة فعالة إلى برامج مصممة تصميما كفؤا تفيد من هم فى

أمس الحاجة. وقد أشار تقرير عن *التنمية فى العالم ١٩٩٩/٩٨* إلى دراسة أجريت فى جامايكا تبين منها أن طوابع المواد الغذائية التى كانت توزع من خلال العيادات الصحية تصل إلى ٩٤ فى المائة من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية. ويذهب أكثر من ٣٠ فى المائة من جملة المنافع التى تستهدفها طوابع المواد الغذائية إلى أفقر ٢٠ فى المائة فى مجتمع جامايكا، فى حين أن الدعم الغذائى العام يوفر للأغنياء مزايا تفوق ما يوفره للفقراء.

المؤسسات وتوفير الخدمات المادية

ثمة سمة رئيسية للمرافق وللبنية الأساسية يتمثل فى أن للشبكة تأثيرا خارجيا إضافيا - بمعنى أن متوسط تكاليف تقديم الخدمات يميل إلى الانخفاض، وجدوى الخدمة تميل إلى الزيادة مع نمو الشبكة. مثال ذلك، أن شبكة الهاتف التى ليس لديها إلا وصلتان يكون تركيبها مكلفا من زاوية نصيب الفرد الواحد، كما أنها تكون قليلة الجدوى حتى بالنسبة للطرفين، إذ لا يستطيعان إلا التحدث الواحد منهما مع الآخر. ولكن الشبكة ذات الوصلات الكثيرة تكون أقل تكلفة وتوفر لكل مستخدم قدرا أكبر من المنافع. بيد أن التأثيرات الخارجية للشبكة تخلق أوضاعا تنحو نحو الملكية الاحتكارية؛ ويتسبب انعدام المنافسة فى جعل الشركات تغالى فى محاسبة المستخدمين وتدار إدارة غير كفؤة. ويحتاج قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى تنظيم قانونى إعمالا للمنافسة، بما فى ذلك وضع قواعد تشترط على القائمين بالتشغيل إجراء توصيلات لعملاء كل منهم بالآخرين مقابل سعر كفء. وهناك مثلا نظام قانونى يدار إدارة طيبة، أسفر عن تأثير هائل فى خط إخراج البيانات المباشر فى شيلى، إذ شهد عقد من المنافسة المنظمة بالقانون زيادة فى نصيب الفرد من عدد خطوط الهاتف بمقدار ثلاثة أمثال[٣٨].

والبعد المادى لهموم التنمية يشمل البيئة أيضا. ففى غياب ضرب من ضروب التنظيم القانونى، تمتنع الشركات عن تحمل قيمة ما تلحقه عمليات التصنيع من ضرر بالصحة والبيئة. وكثيرا ما يتسبب الأفراد والمنظمات فى التلوث العشوائى، إن سمح لهم بذلك، تاركين للغير أن يؤدوا التكاليف. وفى بعض الحالات تستطيع المؤسسات إحداث تأثير كبير فى التلوث، وذلك بمجرد تجميع المعلومات عما هو جار، وإتاحة هذه المعلومات على نطاق واسع. ومن نماذج ذلك برنامج الأنهر الإندونيسية النظيفة الذى استغل قلق الشركات حول صورتها فى نظر الجمهور استغلالا جيدا بأن حملها على الحد من إطلاق الملوثات. فبفضل إعلان المعلومات المتعلقة بالانبعاثات من المصانع، أفلح البرنامج فى تخفيض جملة التصريف من ١٠٠ مصنع مشارك بمقدار الثلث بين عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٤.

المؤسسات والقضايا القطاعية

فى كثير من الأحيان تتعرض المناطق الريفية للمعاناة لأن الأسواق الرسمية التقليدية تفشل فى تقديم الخدمات الكافية لها مثل الخدمات المصرفية. ولكن فى وسع الهياكل المؤسسية المبتكرة التغلب على هذه المشكلة حسبما ورد فى تقرير عن *التنمية فى العالم ١٩٩٩/٩٨* . ففى بنغلاديش أمكن بفضل برنامج الإقراض فى مجموعة بنك جرامين حصول المرأة الريفية على ائتمان. ويقوم البنك بتقديم قروض إلى أعضاء فى مجموعة يتحملون المسئولية الجماعية مما خلق للأعضاء حوافز فى مراقبة بعضهم البعض.

وتقدم المدن طائفة عريضة من التأثيرات الخارجية الإيجابية والسلبية، وهى تحتاج إلى مؤسسات كفؤة إن هى أرادت أن تستفيد من التأثيرات الخارجية الإيجابية المقترنة باقتصادات التكتل، وأن تخفف من حدة التأثيرات الخارجية السلبية الخاصة بالازدحام وبما يولده تركيز السكان من ضرر بيئى. وقد لمس تقرير عن *التنمية فى العالم ١٩٩٧*: الدولة فى عالم متغير موضوع الحكم الكفء فى المدن، ويتناول هذا التقرير الموضوع بتفصيل أوسع.

إن التنمية المستديمة هى مهمة معقدة تضطلع فيها المؤسسات المناسبة بدور حيوى. ولكن أمثال هذه المؤسسات لن تبرز بالضرورة من تلقاء نفسها. فالمؤسسات تنمو وتتغير مع الزمن، ولكن عملية التطور لا تسفر بالضرورة عن مؤسسات مثلى من الناحية الاجتماعية. وفى كثير من الأحيان يكون التغيير المؤسسى نتيجة لمنازعات حول تخصيص الموارد المجتمعية أكثر منه نتيجة لتخطيط يراد به تحقيق الحد الأقصى من الرفاه الاجتماعى. ومن هنا، فإذا كانت المؤسسات ذات دور محورى فى تطبيق التنمية العريضة القاعدة، فإن مما يوازى هذا فى الأهمية معرفة التغييرات المؤسسية وأيها هو الذى يكفل التنمية المستديمة فى القرن الجديد. وهذا يحتاج إلى التحلى بتصور واضح لا بشأن التقدم الذى أحرز فعلا وحسب، بل كذلك بشأن التحديات التى يجئ بها القرن الجديد. والقسمان التاليان يتأملان هذه القضايا.

سجل التنمية الشاملة ومستقبلها

ما هو سجل التنمية حتى تاريخه؟ وماذا يضمر المستقبل لها؟ إن الرد على هذين السؤالين ينطوى على تأمل طائفة من مؤشرات الرفاه الاقتصادى والبشرى والبيئى. ويؤخذ من الدلائل أنه فى حين أحرز تقدم هائل فى بعض المجالات، فقد تعثرت التنمية فى مجالات أخرى. وتوحى الاتجاهات الحالية بأنه حتى بالنسبة للمكاسب التى تحققت، قد تبرهن على أنها قصيرة العمر فى غياب سياسات ومؤسسات جديدة.

وقد تمتعت بعض أجزاء من العالم النامى بمستويات من النمو على درجة عالية تكفى للإقلال من الفقر فى العقود الأخيرة. وحتى فى تلك الأجزاء من العالم التى مازالت معدلات الفقر فيها مرتفعة، فإن نسبة أفقر الناس - الذين يعيشون على أقل من دولار واحد فى اليوم (وهو خط الفقر الذى يتواتر

استخدامه) قد انخفضت . ففى جنوب آسيا مثلا انخفضت نسبة السكان تحت خط الفقر من ٤٥,٤ فى المائة فى عام ١٩٨٧ إلى ٤٣,١ فى المائة فى عام ١٩٩٣ . ولكن النسبة آخذة فى الارتفاع فى بعض المناطق. إذ ارتفعت فى أمريكا اللاتينية من ٢٢ فى المائة من السكان فى عام ١٩٨٧ إلى ٢٣,٥ فى المائة فى عام ١٩٩٣، وزادت فى إفريقيا جنوب الصحراء من ٣٨,٥ فى المائة إلى ٣٩,١ فى المائة (الشكل ١١).

والزيادة المستمرة فى مستويات السكان تعنى أن الرقم المطلق للذين يعيشون على دولار واحد فى اليوم أو أقل يواصل الارتفاع. إذ زاد الإجمالى فى العالم من ١,٢ مليار فى عام ١٩٧٨ إلى ١,٥ مليار اليوم، وإذا استمرت الاتجاهات الحديثة، فسيصل إلى ١,٩ مليار بحلول عام ٢٠١٥ .

ومع الأزمة الأخيرة فى شرق آسيا، عادت معدلات الفقر إلى الارتفاع حتى فى هذه المنطقة النامية الناجحة. وإذا اعتبر خط الفقر هو دولاران فى اليوم، فالمتوقع أن تشاهد تايلند زيادة فى الفقر بنسبة ١٩,٧ فى المائة بين عامى ١٩٩٧ و ٢٠٠٠[٣٩]. وبصورة نمطية، فإن عدم المساواة لا يرتد على عقبيه بسرعة، بحيث إذا تغير متوسط مستويات الدخل، فإن عدد الأفراد فى القاع -

الشكل ١١

ارتفع عدد الفقراء فى جميع أنحاء العالم، وفى بعض المناطق زادت أيضا نسبة الفقراء

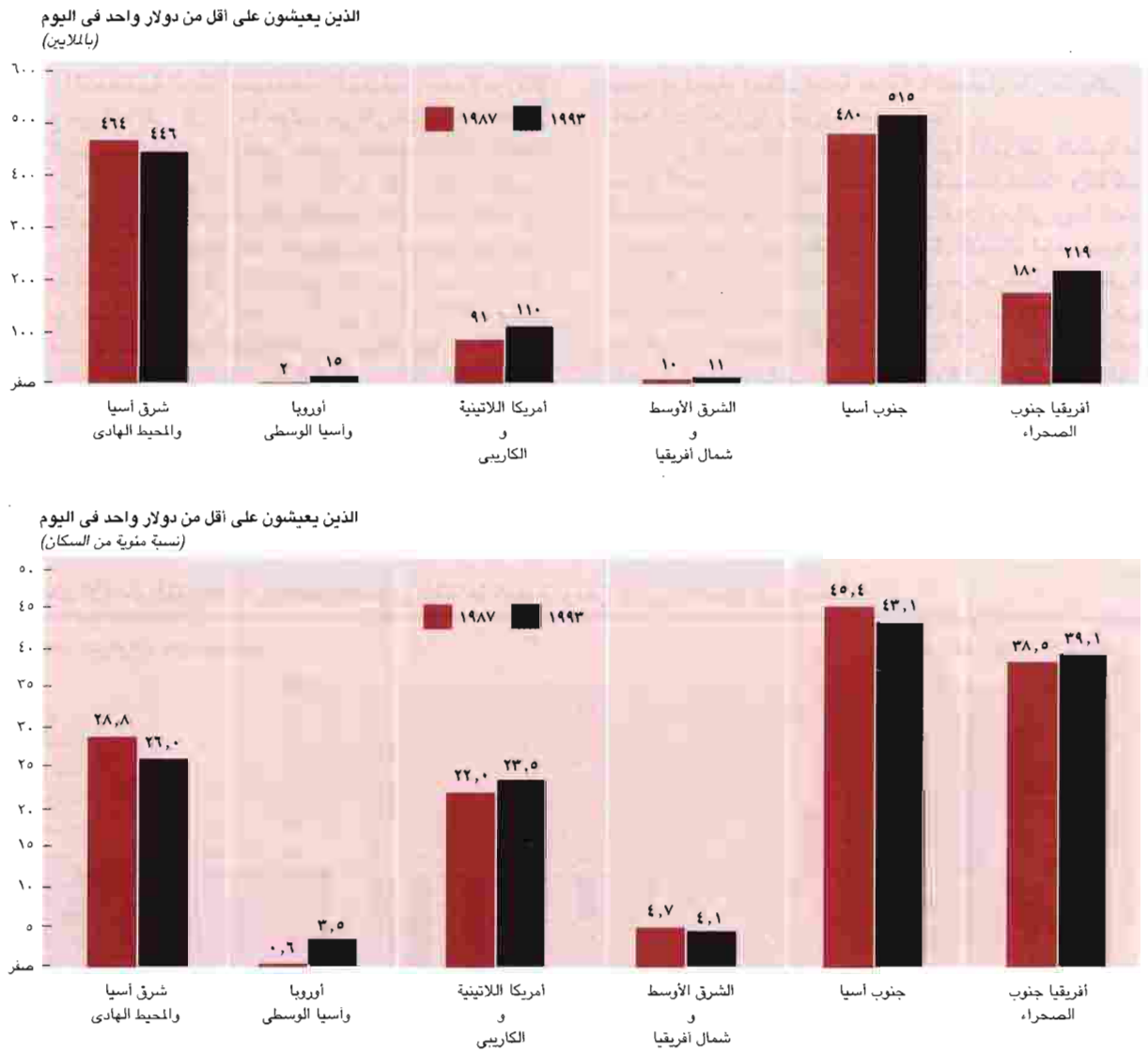

المصدر : البنك الدولى، *مؤشرات التنمية الدولية*، ١٩٩٨.

أى الذين يعيشون فى إسار الفقر - لن يتحرك بالترادف. وثمة قاعدة قائمة على التجريب وهى أن معدل نمو دخل الفرد بنسبة ٣ فى المائة أو أكثر يعتبر الحد الأدنى المطلوب للإقلال من الفقر بسرعة[٤٠]. غير أن متوسط معدل النمو فى الأجل الطويل فى البلدان النامية يقل عن هذا المستوى. وبين عامى ١٩٩٥و١٩٩٧، لم يصل إلا ٢١ بلدا ناميا (منها ١٢ بلدا فى آسيا) إلى هذا المعدل المرجعى أو تجاوزه. ولم يجاوزه إلا ٦ فقط من ٤٨ من أقل البلدان نموا[٤١].

وتقدم التدابير الخاصة بالصحة والتعليم منظورا آخر بشأن التنمية ومستويات المعيشة. وبصورة عامة، فإن الزيادات فى الدخل التى تحققت على مدى السنوات الخمسين الأخيرة قد اقترنت بتحسينات فى طائفة منوعة من المؤشرات الخاصة بالرفاه البشرى - مثل مدى العمر، ووفاة الرضع، والمستوى التعليمى. بل إن عددا كبيرا من البلدان المنخفضة الدخل ذات النمو الاقتصادى الشديد البطء قد استطاع أن يحقق شيئا من التحسينات الملحوظة فى نوعية حياة مواطنيه. وفى مجموعة البلدان المنخفضة الدخل مجتمعة، انخفضت معدلات وفاة الرضع من ١٠٤ فى كل ١٠٠٠ مولود حى فى الفترة ٧٠-١٩٧٥ إلى ٥٩ فى عام ١٩٩٦، وارتفع العمر المتوقع بمقدار أربعة أشهر فى كل سنة من عام ١٩٧٠ . وأظهر الالتحاق بالمدارس الابتدائية زيادات كبيرة، وزاد إلمام البالغين بالقراءة والكتابة من ٤٦ إلى ٧٠ فى المائة. وضاقت الفروق بين الجنسين فارتفع متوسط نسبة البنات إلى الأولاد فى المدارس الثانوية من ٧٠: ١٠٠ فى عام ١٩٨٠ إلى ٨٠ : ١٠٠ فى عام ١٩٩٣ . وهذه الاتجاهات تنهض شاهدا على المكاسب الهائلة التى تحققت فى طول العمر ونوعية الحياة بالنسبة لليارات من أفقر الشعوب فى جميع أنحاء العالم[٤٢].

غير أن بعض هذه المكاسب يبرهن على هشاشته. ذلك أن عددا من العوامل - وبصورة خاصة الأزمات الاقتصادية وحالات الكساد المتطاولة - قد بدأ يقلص ما تحقق من تقدم سابق فى العمر المتوقع. وفى البلدان الإفريقية التى يرهقها عبء النمو الاقتصادى البطىء والعدد المتزايد من المصابين بالإيدز، انخفض العمر المتوقع فى عام ١٩٩٧ إلى مستويات ما قبل عام ١٩٨٠ . كما ظهرت حالات انخفاض العمر المتوقع فى بلدان الاتحاد السوفيتى السابق وفى أوروبا الشرقية (الشكل ١٢).

وهناك عدد آخر من المؤشرات الجوهرية، ومنها مدى كفاية ما يتناوله الفرد من سعرات حرارية، والمأوى المعقول وأسباب الحصول على الخدمات الأساسية ، مازالت غير مرضية أبدا. فمن جملة السكان الذين يعيشون فى البلدان النامية وعددهم ٤ر٤ مليار نسمة، يفتقر ثلاثة أخماسهم على وجه التقريب إلى خدمات الصرف الصحى الأساسى؛ ويفتقر ثلثهم إلى فرص الحصول على الماء النقى؛ ويفتقر ربعهم إلى الإسكان الكافى، وليس لخمسهم سبيل للحصول على الخدمات الصحية الحديثة. ولم يستكمل نحو ٢٠ فى المائة من الأطفال خمس سنين دراسية، وهناك نسبة مماثلة لا تحصل على ما يكفى من السعرات الحرارية والبروتين من غذائها.

وكان التقدم الذى أحرز فى مجابهة الأمراض المعدية على مدى السنوات الأربعين الماضية تقدما هائلا. وإذا كان استئصال مرض الجدرى على الصعيد العالمى ربما اعتبر النجاح الأكثر شهرة، فإن مرض شلل الأطفال أخذ بدوره فى التقهقر. وآخر ما عرف من حالات مرض شلل الأطفال قد تسبب فيه فيروس شرس لشلل الأطفال فى نصف الكرة الغربى كان فى ٢٣ أغسطس ١٩٩١، أما الحالة التى شوهدت فى غربى المحيط الهادئ فكانت فى مارس ١٩٩٧ . ومما يؤسف له أن أغلبية البلدان الإفريقية مازالت عرضة لفيروس شلل الأطفال وكذلك الملاريا والدرن (السل). وانتشرت أمراض جديدة كذلك مثل الإيدز بسرعة منذرة بالخطر (الإطار ٧)[٤٣]. وفى عام ١٩٩٥

الشكل ١٢

ارتفعت الأعمار المتوقعة فى بعض البلدان ارتفاعا كبيرا، ولكن عانى بعضها من نكسات

(العمر المتوقع عند المولد (بالسنين)

	١٩٨٠	١٩٩٧
عُمان	٦٠	٧٣
بنغلاديش	٤٨	٥٨
إندونيسيا	٥٥	٦٥
بوليفيا	٥٢	٦١
هندوراس	٦٠	٦٩
جمهورية اليمن	٤٩	٥٤
الاتحاد الروسى	٦٧	٦٧
كازاخستان	٦٧	٦٥
زمبابوى	٥٥	٥٢
أوغندا	٤٨	٤٢
رواندا	٤٦	٤٠
زامبيا	٥٠	٤٣

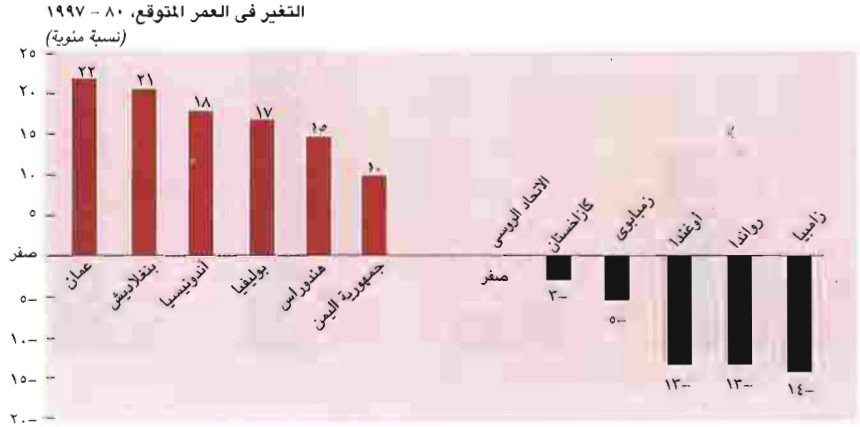

المصدر : البنك الدولى، *مؤشرات التنمية الدولية*، ١٩٩٩.

الإطار ٧

الاتجاهات فى المرض والرعاية الصحية

تؤثر المعايير الصحية تأثيرا عميقا فى الأداء الاقتصادى وفى نوعية الحياة. وقد شهدت السنوات الخمسون الماضية مكاسب هائلة فى العلوم الطبية والرعاية الصحية فى البلدان النامية. على أن الإحصاءات الخاصة بالأمراض الوبائية، ونحن على مشارف قرن جديد، تطلع علينا بصورة مختلطة. فهناك أمراض معدية كثيرة آخذة فى التراجع بسبب تحسين الصرف الصحى والتغذية والعقاقير والتحصينات، كما أن الأعمار المتوقعة آخذة فى الزيادة[٤٤]. ومن شأن الحضرنة أن تقلل من الإصابة بأمراض تحملها المياه وأمراض طفيلية إذا ما حسنت وسائل الحصول على المياه النقية وعلى صرف صحى أفضل. ومازالت البيئة الحضرية طاردة بصورة يعول عليها لحشرات معينة ناقلة للأمراض[٤٥]. ولكن ضراوة الأوبئة المعدية القديمة، مثل الدرن (السل) والملاريا، استعصت على العلم الحديث، وفى السنين الأخيرة، برز الإيدز بوصفه سببا رئيسيا للوفاة والعجز فيما بين البالغين فى المجموعة العمرية ١٥-٥٩ سنة[٤٦]. يضاف إلى هذا أن الوفيات التى حدثت فى البلدان المتوسطة الدخل وفى كثير من البلدان المنخفضة الدخل الناجمة عن الأمراض المعدية تحجبها بصورة متزايدة تلك الأمراض غير المعدية مثل السرطان والإصابات والحالات العصبية النفسانية. ويتوقف ما تسهم به الصحة فى التنمية المستديمة مستقبلا على العمل الناجح فى هذه الجبهات المتعددة[٤٧].

وباستخدام مفهوم سنوات العمر المعدلة بعامل العجز - وهو مفهوم يعبر عن السنوات الضائعة سواء بالوفاة السابقة لأوانها أو بالسنوات التى تقضى فى حالة عجز - فإن الإصابات تمثل ١٦ فى المائة من جميع سنوات العمر المعدلة بعامل العجز، تليها حالات الأمراض النفسية (١٠ فى المائة) والأمراض غير المعدية (١٠ فى المائة) وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والدرن (السل) وحالات الولادة (٧ فى المائة). وهناك أمراض كثيرة تتعلق بالطفولة سببها الإسهال وأمراض التنفس والملاريا، وهى تشكل عنصرا رئيسيا آخر من عناصر سنوات العمر المعدلة بعامل العجز[٤٨].

ومع أخذ البلدان بالحضرنة والتوسع فى استخدام النقل بالسيارات، فإن مخاطر الإصابة تتزايد على الأرجح - فحوادث المرور على الطرق تشكل فعلا السبب الرئيسى التاسع من أسباب سنوات العمر المعدلة بعامل العجز على الصعيد العالمى، وهى السبب الخامس الأعلى فى البلدان الصناعية[٤٩]. ومع الأعمار المتوقعة الأطول، ومع ارتفاع نسبة المسنين بين السكان، فإن كثيرا من البلدان المتوسطة الدخل وبعضا من البلدان المنخفضة الدخل ستشهد زيادة فى تفشى الأمراض المزمنة والاضطرابات النفسية، وهو ما يؤدى إلى ارتفاع ما ينفق على التشخيص والعلاج الشافى. يضاف إلى هذا أن تركيز السكان فى المناطق الحضرية من شأنه أن يؤدى إلى تفاقم انتشار الأمراض المعدية مثل الدرن (السل) وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وربما حمى الدنج التى تنتقل ببعوضة «إيدس» التى تعيش فى البيئات الحضرية[٥٠].

وفى كثير من البلدان النامية، تستطيع الإصابات وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والدرن (السل)[٥١] أن تنتقص عدة نقاط من معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى وذلك بالإطاحة بعدد من البالغين فى سن مبكرة. وإلى جانب الزيادة فى الاعتمادات المخصصة للذين يعانون من الأمراض المزمنة والنفسية، فإن من شأن هذه الأمراض أيضا أن تزيد مصروفات الرعاية الصحية زيادة كبيرة. ويؤخذ من تقديرات أثر فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز فى البلدان الإفريقية التى بلغت الإصابة فيها أسوأ حد[٥٢] - حيث معدل الإصابة مستمر فى الارتفاع الحلزونى - أن الناتج المحلى الإجمالى يمكن أن ينخفض فى المستقبل بنسبة ١٠-١٥ فى المائة على مدى عقد من الزمان بسبب هذا المرض وحده فقط[٥٣].

ولئن كانت البحوث المتعلقة باللقاحات الكفيلة بالحماية من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز[٥٤] والملاريا تواصل تقدمها إلى الأمام (مع تحقيق تقدم مشجع فى حالة المرض الأخير)[٥٥] فإن التقدم ينحسر فى مجالات أخرى بسبب ظهور سلالات العصيات الدرنية والطاعون المقاومة للعقاقير المتعددة[٥٦] وسلالات بكتيريا المكورات والعنقوديات التى بدأت اليوم تتحدى أقوى المضادات الحيوية مثل الفانكومايسين[٥٧]. وفى عام ١٩٩٧ ، تسبب الدرن (السل) فى وفاة ٢ر٩ مليون نسمة[٥٨]، وهو رقم يمكن أن يرتفع ارتفاعا آخر فى ظروف الفقر والازدحام فى المناطق الحضرية، ولا سيما حيث يتعذر على الخدمات الصحية أن تلاحق الأمر. ومن غير المحتمل أن تقتصر المشكلة على البلدان المنخفضة الدخل، لأن هناك سلالات من مسببات الأمراض تنتشر بسرعة فى العالم المتكامل الذى يزداد فيه حراك السكان، وتنتشر فيه سلالات جديدة للأمراض بسرعة فيتحول تفشى الأمراض محليا إلى مشكلات عالمية[٥٩]. وتشهد السرعة التى انتشرت بها سلالة جديدة من الإنفلونزا والكوليرا فى طول العالم وعرضه على هذا الجانب من العولمة.

وعلى الصعيد الوطنى، تحتاج البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل إلى انتهاج استراتيجية متعددة المسارات، تُملى فيها مستويات الدخل والتمويل وحالة العمر والظروف الاجتماعية والقدرة التنظيمية، والأولويات. ولعل التدابير الوقائية التى تروج لها حملات التوعية هى أكثرها مردودا من حيث التكاليف فى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والتدخين ومضاعفات الولادة والأمراض التى تصيب الأطفال. وهناك تكنولوجيات بسيطة، وإن تكن فائقة المفعول مثل المكملات للغذاء من فيتامين (أ) والزنك[٦٠] والناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية[٦١] وهى التى يتم الترويج لها بحملات مصممة تصميما جيدا، وقد تكون أنجع التدابير فى الأجل المتوسط لمكافحة الملاريا التى قد يزداد انتشارها إلى مستويات فائقة من خطوط العرض والطول مع تغير المناخ[٦٢].

وتحتاج السيطرة على الأمراض المعدية مثل الدرن (السل) إلى جهد أوسع يشمل الإسكان والبنية الأساسية للخدمات الصحية، وهو فى بيئة لامركزية، يحتاج إلى تنسيق بين الكيانات دون الوطنية مع شئ من الإشراف والتمويل المركزيين. وفى أقل القليل، فإنه يلزم لتحقيق مكاسب كبيرة وجود نظام مبسط للعقاقير التى تؤخذ لفترة قصيرة - وكذلك وجود تنظيم يحدد الإصابات ويتولى العلاج على مدى أسابيع ويتابع المرض[٦٣]. وعلى العاملين بالطب فى عملية معالجة الأمراض كالدرن (السل) أن يقتصدوا فى قوة المضادات الحيوية المتاحة من خلال استخدامها بعناية بحيث يتسنى احتواء الخطر من جانب سلالات البكتيريا التى تقاومها.

وعلى امتداد الطريق الطويل، فإن الرد بالنسبة لكثير من الأمراض القديمة والجديدة، ومنها أمراض القلب، قد يكون كامنا فى اللقاحات الجديدة المستندة إلى الحمض النووى، وفى أفضل العقاقير التى تستند إلى التقدم المحرز فى الهندسة الوراثية، ومن الطرق الجديدة المبدعة التى تستهدف تدمير مسببات الأمراض داخل الجسم[٦٤]. ولكن الحالات المزمنة، والإصابات، وضعف الصحة العقلية، وهى التى ستكون مسئولة عن نصيب متنام من سنوات العمر المعدلة بعامل العجز، فإن أفضل سبيل للتحكم فيها هو بذل جهود مستديمة فى التوعية للتأثير فى عادات المعيشة والأكل، والتحكم فى مخاطر البيئة.

ولابد لما يبذل من جهود أكبر على الصعيد الوطنى من أن تلقى تعزيزا قويا من جانب الإجراءات الجيدة التنسيق على الصعيد الدولى، مع تقسيم العمل تقسيما متناسقا فيما بين المنظمات الدولية وغيرها من الهيئات. ويضمن هذا التوفير المطلوب للسلع العامة وكذلك إدارة العناصر الخارجية المقترنة بالصحة، وهى التى تعاظمت احتمالاتها بدرجة كبيرة بفعل العولمة[٦٥].

وحده مات أكثر من ٩ ملايين طفل تحت سن الخامسة فى البلدان النامية بفعل أسباب كان يمكن الوقاية منها.

والنمو السكانى مرتبط بدوره بنجاح خطة التنمية المستديمة أو فشلها. ويؤخذ من الإسقاطات للأجل الطويل أن عدد سكان العالم قد يستقر فى أواسط القرن الحادى والعشرين. ولكن قبل أن يحدث هذا، فإن عدد السكان قد يرتفع من المستوى الحالى وهو ٦ مليارات إلى أكثر من ١٠ مليارات. وسيطرح هذا النمو قضايا صعبة تتعلق بالتعليم وتدريب العمال والاستقرار الثقافى وبرامج التقاعد والأغلبيات السياسية وكثير غيرها.

والضغط المتزايد للسكان فى أجزاء العالم ذات النظم الإيكولوجية الهشة والتى تتهددها حاليا أزمة المياه وتدهور الأرض، قد يفضى إلى كارثة بيئية. فالإمدادات الغذائية العالمية يقتضى الأمر أن تزيد بمقدار المثلين على مدى السنوات الخمس والثلاثين المقبلة بسبب نمو السكان (والاقتصاد). وفى حين أن الإمدادات الغذائية تضاعفت فعلا فى السنوات الخمس والعشرين الماضية، فإن المهندسين الزراعيين يحذرون من أن التضاعف المقبل سيكون أصعب بدرجة كبيرة - ولا سيما إذا ما أريد له أن يكون مستديما من الناحية البيئية. ففى نيبال مثلا، حيث يؤدى نمو السكان إلى خفض متوسط حجم الحقل، اندفع المزارعون إلى إخلاء سفوح التلال وزراعتها فى محاولة منهم للحفاظ على دخلهم، كما صار تحات التربة مشكلة متزايدة الخطورة.

ويتعين مضاعفة الإنتاج الغذائى فى وقت يعانى فيه فعلا ٨٠٠ مليون نسمة فى جميع أنحاء العالم من سوء التغذية، وفى وقت يفقد فيه فى كل عام ٢٥ مليار طن من طبقة التربة العليا، وفى وقت يستغل فيه بإفراط نحو ثلاثة أرباع الأرصدة السمكية فى المحيطات. والتكاليف الحالية للضرر الذى يصيب البيئة بما فى ذلك أمور مثل التحات والآثار الصحية وغير ذلك من آثار التلوث قد جرى تقديرها بـ ٥ فى المائة أو أكثر من الناتج القومى الإجمالى على الصعيد العالمى - وهو رقم سيزداد بسرعة ما لم يتحرك العالم نحو جدول أعمال التنمية المستديمة (الإطار ٨).

وندرة المياه تهدد بدورها احتمالات التحسينات المستمرة فى نوعية حياة أفقر الناس فى العالم. واليوم يعيش ما يقرب من الثلث من سكان العالم تحت ضغوط معتدلة أو حادة بسبب المياه، وهناك ما لا يقل عن ١٩ بلدا تعتمد على مصادر أجنبية فى الحصول على أكثر من ٥٠ فى المائة من مياهها السطحية. وبحلول عام ٢٠٥٠ قد تتضاعف نسبة الذين يعيشون إما تحت ضغوط المياه المعتدلة أو فوقها. (الإطار ٩). وستكون الأغلبية الكبرى مقيمة فى البلدان النامية حيث تؤدى القيود التقنية والمالية والإدارية إلى تعقيد محاولات التصدى لها[٦٦]. وفى ظل الأوضاع الخاصة بندرة المياه، ستنخفض الغلة الزراعية مع جفاف موارد الرى، كما أن الصحة ستعانى إذ يضطر الناس إلى استخدام موارد مائية غير آمنة فى أغراض الشرب والاغتسال. ومن المحتمل أيضا أن تتزايد احتمالات النزاع على الحقوق النهرية فيما بين الدول.

الإطار ٨

التنمية المستديمة

لابد لأى خطة للتنمية المستديمة أن تعنى بالمساواة بين الأجيال - بمعنى التأكد من أن الأجيال المقبلة ستكون لها نفس القدرة على التطور كالجيل الماضى. ولا تكون خطة إنمائية مستديمة إلا إذا ضمنت أن رصيد الأصول الرأسمالية الشاملة يبقى ثابتا أو يتزايد مع الوقت. وتشمل هذه الأصول رأس المال التصنيعى (مثل الآلات والطرق) ورأس المال البشرى (المعرفة والمهارات) ورأس المال الاجتماعى (العلاقات والمؤسسات) ورأس المال البيئى (الغابات والشعب المرجانية). والبيئة تهم، لا بحكم تأثيرها فى الرفاه النفسى وغير الاقتصادى وحسب، بل لأنها تؤثر فى الإنتاج فى المدى الطويل أيضا.

والاستدامة البيئية ترتبط بدورها ارتباطا وثيقا بالمساواة بين الأجيال. ففى حين أن الأغنياء يستهلكون قدرا أكبر من الموارد عموما، فإن الفقراء يجنحون إلى الاعتماد على الاستغلال المباشر للموارد الطبيعية أكثر من اعتماد الأغنياء عليها. فإن لم تكن لديهم أسباب للحصول على موارد غير بيئية - وتكون قدرتهم على التكيف محدودة بالتالى - فقد لا يكون لديهم اختيار سوى أن ينغمسوا فى استخدامات غير مستديمة للموارد البيئية.

المصدر : Pearce and Warford 1993; Watson and others 1998.

إن الركود أو الانهيار الاقتصادى، والأزمات الصحية الجديدة، والنمو المطرد لعدد السكان، والطائفة العريضة من قضايا البيئة، هذه جميعا تهدد المكاسب التى تحققت فى خطة التنمية على مدى نصف القرن الأخير، وستظل تمثل تحديا للتنمية فى الألفية الجديدة . ولابد من مواجهة هذه القضايا فى عالم يختلف اختلافا كبيرا عما هو عليه الآن - عالم يخلق مجموعة جديدة من التحديات والفرص.

عالم متغير

الشئ الوحيد الذى يمكن قوله بثقة عن المستقبل هو أنه سيكون مختلفا عن الحاضر. وأى قائمة تعد عن أبرز التغييرات التى سيمر بها العالم فى بضعة العقود التالية، هى قائمة متعسفة بدرجة ما. على أن هذه القائمة قد تشمل الاحتمالات التالية.

انتشار الديمقراطية. تجاوزت نسبة البلدان التى تعد ديمقراطية الضعف منذ عام ١٩٧٤ . ففى تحول شمل العالم بأسره، أخذت الشعوب تطالب بأن يكون لها صوت أكبر فى الطريقة التى تدار بها حكومتها. يضاف إلى هذا أن الاتجاهات الديمقراطية كثيرا ما تقترن بالمطالبة بالتوسع فى لامركزية السلطة.

الحضرنة. تشكل الزراعة حصة كبيرة من الإنتاج فى البلدان المنخفضة الدخل بالمقارنة بالاقتصادات المرتفعة الدخل. ففى إفريقيا جنوب الصحراء مثلا تمثل الزراعة اليوم نحو ربع الناتج المحلى الإجمالى - وهو لا يختلف

الإطار ٩

الخطر المتنامى من ندرة المياه

زاد عدد سكان العالم بمقدار المثلين منذ عام ١٩٤٠ ، ولكن استخدام المياه العذبة ارتفع بأربعة أمثال. والتقديرات الخاصة بالحد الأعلى من المياه العذبة المستخدمة توحى بأن من غير المحتمل أن يرتفع استخدام المياه العالمية بأربعة أمثال أخرى[٦٧]. والاحتمالات الخاصة بندرة المياه هى احتمالات حقيقية لها تداعيات بالنسبة للسلم الإقليمى والأمن الغذائى العالمى ونمو المدن وتحديد أماكن الصناعات. والذى يفاقم من هذه المشكلة أن التوزيع يفتقر جدا إلى المساواة. ويوجد معظم المياه العذبة المتاحة فى البلدان الصناعية التى تضم خمس سكان العالم. إلا أن ما يقرب من جميع المليارات الثلاثة من السكان الذين ينتظر أن يزيدوا فى العالم بحلول عام ٢٠٢٥ سيعيشون فى بلدان تعانى فعلا من نقص فى المياه.

ومن شأن إبطاء معدلات نمو السكان أن يوفر مهلة من الوقت، فيخفض بدرجة هائلة: تقديرات الذين يعيشون فى بلدان معرضة لضغوط المياه أو ندرتها (وهى تعرف بأنها أقل من ١٧٠٠ متر مكعب و ١٠٠٠ متر مكعب على التوالى للشخص الواحد فى السنة) فى عام ٢٠٥٠، وذلك من ٣ر٥ مليار (أكثر من عشرة أمثال العدد فى عام ١٩٩٠) إلى مليارين . غير أن مشكلة ندرة المياه ينتظر أن تزداد سوءا قبل أن تزداد تحسنا. وفى الوقت الحالى يعانى ١٦٦ مليون نسمة فقط فى ١٨ بلدا من ندرة المياه ، فى حين أن نحو ٢٧٠ مليونا غيرهم فى ١١ بلدا إضافيا يعتبر أنهم يعانون من ضغوط المياه.

وسيتم الإحساس بعواقب ذلك بصورة حادة فى المناطق القاحلة أو شبه القاحلة، وفى المناطق الساحلية المتسارعة النمو، وفى المدن الكبيرة فى العالم النامى. ومن شأن الحضرنة أن تتوسع فى ما تطلبه من الموارد المتاحة نظرا لارتفاع نصيب الفرد من استهلاك المياه فى المناطق الحضرية. وقبل خمسة وعشرين عاما كان أقل من ٤٠ فى المائة من سكان العالم يعيشون فى مناطق حضرية؛ وبعد ٢٥ عاما فى المستقبل، فإن هذه النسبة قد تصل إلى ٦٠ فى المائة. وإن القدرة على توفير مياه آمنة نظيفة وصرف صحى كاف - وهى قدرة توسعت فعلا - سيتم اختبارها اختبارا حادا.

ومن النتائج الرئيسية - مع ما لها من عواقب إقليمية بل عالمية - زيادة احتمال حدوث منازعات على المياه، وأساسا بسبب حتميات الجغرافية. فإن ما يقرب من ٤٧ فى المائة من مساحة الأراضى فى العالم - باستثناء الدائرة القطبية الجنوبية - تقع ضمن أحواض المياه الدولية التى يشارك فيه بلدان أو أكثر. وهناك ٤٤ بلدا تضم ما لا يقل عن ٨٠ فى المائة من جملة مساحتها ، تقع داخل الأحواض الدولية. أما الأنهار وأحواض البحيرات التى يشترك فيها بلدان أو أكثر فيزيد عددها اليوم على ٣٠٠ .

ولنقص المياه تأثير سلبى بصورة خاصة على الزراعة التى تحظى بـ ٧٠-٨٠ فى المائة من جميع المياه العذبة المتاحة فى العالم. أما نقص الغذاء، فقد يمثل كارثة لأن النمو فى الموارد الغذائية فى العقود الأخيرة قد تحقق إلى حد كبير بفعل الرى - سواء من حيث التوسع فى المساحات أو الزيادات فى الإنتاجية. وبناء على معامل أفضل الممارسات الحالية، فإن الأمر يحتاج إلى زيادة ١٧ فى المائة من المياه لإطعام سكان العالم فى عام ٢٠٢٥ . ولكن الزراعة تتنافس فعلا على موارد المياه المتاحة مع الاستخدامات الحضرية والصناعية، ولن تلبث المنافسة أن تزداد حدة مع مرور الوقت. ومع أن التقدم التكنولوجى جعل من إعذاب المياه خيارا ممكنا من حيث الاستخدام البلدى والصناعى فى المناطق الساحلية، فمازالت التكاليف أعلى بكثير بالنسبة للأغراض الزراعية.

وإن منع الأزمات والمنازعات الإقليمية وما لها من آثار خارجية إضافية على الغير يدعو إلى اتخاذ خليط من التدابير الاقتصادية والمؤسسية. ويدل التنافس المتنامى على المياه على أن هناك مزايا تجتنى من معاملتها وتسعيرها بوصفها سلعة اقتصادية. ولا معدى بسبب جغرافية أحواض الأنهر من بذل جهود للاهتداء إلى ترتيبات تعاونية . وسواء أكان ذلك داخل البلد الواحد أو عبر البلدان، فإن تخصيص المياه واستخدامها فى إطار من القوانين والسياسات المحددة بوضوح، والتنمية المشتركة للبنية الأساسية لتخزين المياه وتوزيعها، من شأنهما تفادى القصور الاقتصادى الذى يقترن بالحلول المنفردة للاكتفاء الذاتى. والأهم، هو أن الأخذ باستراتيجيات تشمل الأحواض العريضة عوضا عن الحلول الوطنية هى التى ستبرهن على أنها مستديمة ومجدية بالنسبة لغالبية البلدان النهرية.

كثيرا عن مستوى الناتج المحلى الإجمالى فى الزراعة فى الولايات المتحدة عند بداية القرن العشرين. على أن هناك خاصيتين للتنمية الاقتصادية تعملان معا لتشجيع الهجرة بعيدا عن المناطق الريفية وإلى داخل المدن، وهما: زيادة الإنتاجية الزراعية (التى تسمح لعدد أقل من المزارعين بأن ينتجوا قدرا أكبر من المواد الغذائية) وتوسع الفرص الاقتصادية فى قطاعى الصناعة التحويلية والخدمات. ومن المقرر أن يرتفع عدد سكان الحضر بما يقرب من ١ر٥ مليار نسمة فى السنوات العشرين المقبلة. أما فى البلدان النامية، فإن من المحتمل أن يرتفع نصيب السكان الذين يعيشون فى المناطق الحضرية من النصف إلى حوالى الثلثين بحلول عام ٢٠٢٥ . وسيكون لهذا النمو تأثير كبير على النفوذ السياسى للمدن يجعل من تصحيح السياسات على المستوى البلدى أهم مما هو الآن.

الضغوط الديمغرافية. من المحتمل أن يزيد عدد سكان العالم بما لا يقل عن ٤ مليارات عام ٢٠٥٠ - وهذا عدد هائل من الناس الذين يحتاجون إلى طعام ومأوى وإلى استيعاب فى القوة العاملة. كما أن التركيب العمرى للسكان سيتغير بدوره، وذلك مع انخفاض معدلات الولادة وزيادة الأعمار المتوقعة. وستكون فترة الانتقال سريعة على وجه التحديد فى العالم الصناعى، إذ أنه فى خلال ثلاثين سنة سيصبح واحد من كل أربعة من السكان فوق الخامسة والستين من العمر - وهو أعلى من الرقم الحالى وهو شخص واحد من كل سبعة أشخاص[٦٨]. وسيؤثر هذا التحول تأثيرا عميقا فى التدفقات المالية العالمية ، إذ أن عددا متزايدا من المتقاعدين سيكف عن الإدخار ثم يبدأ فى السحب من أرصدته المتراكمة عوضا عن ذلك.

الثورة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ينظر إلى الناتج الاقتصادى تقليديا بأنه سلع وبضائع - قمح أو بن أو قمصان أو سيارات. ولكن الرؤية الاقتصادية تقل درجة صدقها كل عام. ففى الاقتصادات الصناعية، كان قطاع الخدمات يشكل أكثر من نصف الناتج بأسره على مدى عقود، وهناك تحول مماثل إلى ناحية الخدمات يجرى الآن فى البلدان النامية. والأهمية المتنامية للخدمات معناها أن المعرفة - أى كيف تعمل

الأشياء، وكيف تتواصل، وكيف تعمل مع الآخرين، تزداد أهميته فى أى وقت على الإطلاق، فتحجب قاعدة الموارد الطبيعية. ومعناها أن الاستثمار فى رأس المال البشرى، بما فى ذلك الصحة والتعليم، قد يصبح أشد إلحاحا من الاستثمار فى رأس المال المادى. وهى تعنى ضمنا أن الناتج الاقتصادى يزداد «تحررا». إذ أن كثيرا من الخدمات والمعلومات يمكن شحنها من خلال أسلاك الهاتف أو كابلات الألياف الضوئية أو حتى من خلال المجال اللاسلكى، مما يزيد من طائفة الاختيارات المتاحة للاهتداء إلى مكان الإنتاج. كما أن تكنولوجيا الاتصالات المحسنة - والتحسينات المستمرة فى كفاءة النقل الدولى - قد سهلا الزيادة السريعة فى التجارة العالمية والتدفقات المالية[٦٩].

التهديدات للبيئة. هناك عدد من المشكلات البيئية التى ستصبح خطرا كبيرا على التنمية المستديمة ما لم يتم التصدى لها. ومن أكثر المشكلات إلحاحا، تغير المناخ الناتج عن تركيزات غازات الدفيئة فى الغلاف الجوى والمعدل المتنامى لانقراض الأنواع النباتية والحيوانية على الصعيد العالمى، ولكن هناك مشكلات أخرى تستحق الاهتمام منها الأمراض ونقص المياه وتدهور الأراضى.

ويسوق هذا التقرير الحجة القائلة بأن التغييرات التى يمر بها العالم فعلا ستزيد من أهمية المؤسسات العالمية والمحلية (أو فوق القومية ودون القومية) زيادة كبيرة. وفى حالات كثيرة يحتاج التصدى للتغييرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية إلى تعاون دولى فى ظل هياكل مؤسسية جديدة تماما أو جرى تعزيزها. وفى الوقت نفسه، سيزداد أخذ الحكومات باللامركزية، فتفوض مزيدا من الاختصاص إلى المدن والسلطات الإقليمية. ولئن بقيت السلطة المركزية تضطلع بدور هام فى تنسيق النتائج التعاونية وتطبيعها، فإن القرارات التى تؤثر فى حياة الشعب سيتم اتخاذها بصورة متزايدة على المستويين الدولى والمحلى.

إن الانتقال إلى عالم عولمى ومحلى، مع وجود عدد أكبر من القوى الفاعلة ومن الأصوات المهمة التى تجئ من أعلى من مستوى الحكومة الوطنية وأدناه، يتيح للتنمية فرصا جديدة ويمثل تحديات جديدة أمام الحكومات. ويحتاج اقتناص الفرص ومواجهة التحديات إلى بناء مؤسسات تشكل قوى التغيير وتوجهها إلى أفضل ما يخدم قضية التنمية.

• • •

لقد انتهج الفكر الإنمائى طريقا دائريا على مدى السنوات الخمسين الماضية، فأكد فى أوقات مختلفة فشل الأسواق ونجاحها، وأكد دور الحكومات باعتبارها أداة للتدخل الفعال أو أداة تمكين سلبية، وأكد الانفتاح للتجارة والادخار والاستثمار والتعليم والاستقرار المالى وانتشار المعرفة واستقرار الاقتصاد الكلى وما هو أكثر من ذلك. وقد أصبحت قائمة السياسات المقبولة باعتبار أن لها شأنا بالنسبة للتنمية المستديمة قائمة أطول مما كانت حتى قبل ١٠ سنوات خلت، كما تغير بعض نقاط التركيز. ومازال التضخم يعتبر مصدر قلق مثلا، ولكن لا توجد إلا قلة من الأدلة على أن معدلات التضخم المنخفضة وحتى المعتدلة كان لها تأثير سلبى كبير فى النمو. ومن ناحية أخرى، فإن اعترافا متزايدا أصبح يولى لأهمية المؤسسات المالية القوية. أما فى المجال التنظيمى القانونى، فقد انتقل المحور من إلغاء القيود القانونية إلى ناحية بناء إطار تنظيمى قانونى فعال.

ومن التجاسر التكهن بأى بند من هذه البنود سيحتل مرتبة عالية فى خطة السياسات بعد عقد أو عقدين من الآن. ولكن، حتى مع تنامى وتطور الفهم العام للتنمية، فسيبقى هناك درس واحد. إن فهم عملية التنمية يحتاج إلى الاعتراف بكل من تعقيداتها وبالسياق الذى تعمل فيه. أما الحلول البسيطة - مثل الاستثمار فى رأس المال المادى والبشرى، والأسواق المحررة من القيود - فهى لن تؤدى وظيفتها وهى معزولة. إذ أن الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدنى ومنظمات مقدمى التبرعات يعوزها أن تعمل معا لتساند التنمية العريضة القاعدة.

الفصل

١

العالم يتغير

سيجد

صناع السياسات فى القرن الواحد والعشرين أنفسهم وهم يسعون لتحقيق أهداف إنمائية فى ظل خلفية تغيرت أوضاعها من النواحى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وستعمل قوتان رئيسيتان على تشكيل العالم الذى ستتحدد وتنفذ فيه سياسة التنمية، هما: العولمة (التكامل المستمر بين بلدان العالم)، والاتجاه للمحلية (الرغبة فى تقرير المصير وتفويض السلطات).

وكانت العولمة قد أظهرت بالفعل فى نهاية القرن العشرين أنه لابد عند اتخاذ القرارات الاقتصادية، فى أى مكان من العالم، من أن تؤخذ العوامل الدولية فى الحسبان. وإذا كانت حركة السلع والخدمات والأفكار ورؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية ليست بالأمر الجديد، فإن تسارعها فى العقد الأخير أصبح مختلفا اختلافا نوعيا عما كان عليه الماضى[١]. فلم يعد العالم مجموعة من المجاورات لكل منها استقلالها النسبى وليست فيها غير روابط هامشية (عن طريق التجارة، مثلا)، وهى بمعزل عن الأحداث التى تقع فى المجاورات الأخرى. فقد بات فى الوسع الوصول إلى المعلومات والأفكار فى جميع أركان الكرة الأرضية بمجرد ضغطة على زر. والنظام الاقتصادى الدولى آخذ فى التطور إلى نظام متكامل ومتشابك إلكترونيا بدرجة عالية. وأصبحت الصلات القائمة فيما بين أجزائه وثيقة لدرجة أنه يمكن لتاجر تجزئة فى أحد البلدان أن يصف المنتجات التى يريدها المستهلكون لمنتجين فى بلدان عديدة أخرى، محدثا عمليات تعديل فورية فى التصميم والإنتاج. وقد غدت الأسواق المالية متشابكة بشكل وثيق لدرجة جعلت أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، وأسعار الأسهم وثيقة الارتباط فيما بينها. ويزيد حجم رؤوس الأموال الخاصة التى تتداول فى الأسواق المالية عن موارد الكثير من البلدان .

وفى الوقت الذى تؤدى فيه العولمة إلى الجمع ما بين بلدان العالم، فإن قوى الاتجاه إلى المحلية تغير من توازن القوى داخل تلك البلدان. ومن الممكن أن تتخذ المطالبة بتقرير المصير عدة أشكال، منها إحلال سياسات التعدد الحزبى محل الحكم الاستبدادى أو حكم الحزب الواحد، وإعطاء قدر أكبر من الاستقلال للوحدات السياسية دون القومية، وإشراك هيئات المجتمع المحلى والمنظمات غير الحكومية فى تصريف شئون الإدارة والتنظيم. وحتى مع قيام مشروعات الأعمال الخاصة بالاندماج كى تكتسب قوة نفوذ فى الأسواق العالمية، فإن الكثير من البلدان تتحرك فى الاتجاه المعاكس، فتعمل على تجزئة السلطة القائمة، والتشكيك فى صلاحيتها والتماس آليات لتنسيق أنشطتها الداخلية.

وللوهلة الأولى، قد تبدو العولمة والاتجاه نحو المحلية كما لو كانا قوتين توازن الواحدة منهما الأخرى، إلا أنهما فى الحقيقة كثيرا ما تبرزان عن نفس المصدر وتعززان بعضهما البعض. فعلى سبيل المثال، فإن نفس الإنجازات التى تحققت فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتى كانت لها أهمية بالغة فى انتشار القوى الاقتصادية على نطاق العالم، كثيرا ما تسمح للجماعات المحلية بتجاوز السلطات المركزية فى سياق بحثها عن المعلومات، والتعريف بنشاطها، بل والحصول على التمويل. وتضفى هذه الضغوط العالمية والمحلية معا طابعا ثوريا على الأشكال التقليدية للتوجيه والإدارة المركزية، وتؤثر بشكل مثير فى التفكير الإنمائى.

لقد ظهرت اقتصاديات التنمية، التى ولدت بعد الحرب العالمية الثانية، فى عصر كانت فيه الدول القوية والمستقلة هى الجهات الرئيسية لصنع القرار. غير أن هذا الاستقلال آخذ فى التآكل بالتدريج. فقد طورت الأسواق، مثلا، القدرة على فرض الانضباط على الدول، ومعاقبتها على أخطائها، والكشف عن خداعها. وقلصت العولمة من قدرة الكثير من الحكومات المركزية على جمع الإيرادات عن طريق فرض الضرائب على الشركات، فقد أصبح لدى الشركات الآن خيار نقل نشاطها الاقتصادى، بعضه أو كله، إلى مواقع منخفضة الضريبة. وعندما اتجهت الحكومات المركزية إلى البحث عن مصادر أخرى للإيرادات، أخذت المجتمعات الإقليمية والحضرية تتجمع معا لتأكيد مصالحها الخاصة، وممارسة ضغوط أكبر على أشكال الإدارة التقليدية. وأسفر ذلك عن طرق تفكير جديدة بشأن كيفية إدارة اقتصادات العالم، وعن حاجة مناظرة إلى إيجاد مؤسسات جديدة للقيام بذلك. وستكون ثمة حاجة إلى هذه المؤسسات على ثلاثة مستويات: فوق القومى، والقومى، والمحلى.

وعلى المستوى فوق القومى، توجد بالفعل بعض المؤسسات التى تقوم بتشكيل قوى العولمة وتوجيهها. فمنظمة التجارة العالمية، واتفاقات بازل، وبروتوكول مونتريال، التى تؤثر، على التوالى، على التجارة، والنظم المصرفية، وإطلاق العناصر الكيميائية المستنفدة للأوزون على الصعيد العالمى، تمثل ذلك النوع من المؤسسات التى يحتاج إليها العالم فى القرن الواحد والعشرين. ولقد أظهرت أحداث الثمانينيات والتسعينيات أن المؤسسات القائمة ليست كافية على الإطلاق لمعالجة قضايا المستقبل الاقتصادية والبيئية: فثمة *حاجة إلى أكثر منها*. فقد يستمر وقوع الكوارث الاقتصادية، من قبيل أزمة الديون فى أمريكا اللاتينية فى الثمانينيات وانهيار اقتصادات شرق آسيا فى أواخر التسعينيات، بل وربما تقع بأشكال أكثر حدة. وإذا كانت البلدان بدأت فى الاستجابة للقضايا البيئية الهامة من قبيل تغير المناخ وصون التنوع الأحيائى، فإن هذه الأعمال ليست سوى الخطوة الأولى من خطوات كثيرة يتعين القيام بها لحماية المشاعات العالمية المشتركة (انظر الفصل الرابع). ويحول الافتقار إلى توافق آراء بشأن الكثير من القضايا الحيوية وكذلك الصعوبات الملازمة للمفاوضات التى يطول أجلها دون القيام ببناء مؤسسات دولية لها جدواها.

وعلى المستوى القومى، يكتشف الكثير من البلدان السياسات الناجحة والسياسات التى ينبغى تجنبها ابتغاء تحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلى. وقد اكتشف الكثير من الاقتصادات الصناعية المخاطر التى ينطوى عليها الرخاء والشدة للرأسمالية من التقلبات من أحداث مثل «الكساد الكبير»، وأنشأ لهذا الغرض مجموعة مؤتلفة من السياسات والمؤسسات القومية. وتهدف هذه السياسات إلى تلطيف حدة التقلبات الاقتصادية عن طريق إجراءات اقتصادية كلية لمواجهة التقلبات الدورية بغية تقليل عدم الاستقرار المحتمل فى التدفقات الرأسمالية؛ وتنظيم سلوك قوى القطاع الخاص: وحماية المستثمرين والمودعين والمستهلكين؛ والإفصاح عن المعلومات الضرورية لتقييم المخاطر واتخاذ قرارات التحوط ؛ وتوفير التأمينات الاجتماعية لتجاوز الأزمات المؤقتة بسلام. وقد أصبحت تلك المؤسسات جزءا أساسيا من النظام الرأسمالى فى البلدان الصناعية، تشكل التوقعات وتغير عملية صنع القرار فى القطاع الخاص بشكل جذرى. وحيث إن الاقتصادات النامية أصبحت أكثر تفاعلا مع الاقتصاد العالمى الجديد، فإنها تبنى مؤسسات مماثلة فى بلدانها. والأرجح أنها ستجد أن بعض السياسات بذاتها تحقق عوائد استثنائية. فمن المفيد وجود بيئة مستقرة للاقتصاد الكلى، وقطاع متحرر لخدمات الأعمال المحلية، وإطار قانونى يحث على الشفافية ويحمى حقوق المستثمرين. وعلى النقيض من ذلك، فإن وجود عيوب فى السياسات المالية وممارسات الأعمال هو الطريق الذى يفضى إلى حدوث كوارث - وهو درس قاس تعلمته البلدان من الأزمات المصرفية والنقدية التى حدثت فى أواخر القرن العشرين.

وعلى المستوى دون القومى، دفعت عملية الاتجاه نحو المحلية كثيرا من الحكومات المركزية إلى منح سلطات سياسية ومالية وإدارية للحكومات المحلية. غير أن الترتيبات الرامية إلى الحفاظ على علاقات عملية مجدية بين المستويات الحكومية المختلفة لم تساير سرعة تحقيق اللامركزية. ومن الناحية المثالية، يعتمد تحقيق اللامركزية على وجود مؤسسات فعالة تحدد إجراءات التصويت، وتشترط الإفصاح عن المعلومات، وتكفل الخضوع للمساءلة على المستوى المحلى، وتعين نظاما لتخصيص الموارد والمسؤوليات للسلطات دون القومية. غير أن تفويض سلطة الحكومة المركزية ووظائفها كثيرا ما سار وفقا لوتيرته الذاتية - مع وجود عناصر من التعلم أثناء الممارسة بل والمعاناة من التعثر أيضا. ولا توجد أى نماذج

طيبة لتحقيق اللامركزية. فتزعزع الاقتصاد الكلى الذى حدث مؤخرا وكان من أسبابه التوترات ما بين الحكومة المركزية والكيانات دون القومية فى البرازيل وروسيا (رغم أن الحالتين مختلفتان كل الاختلاف) يبين مدى أهمية العلاقات المتجانسة بين السلطات المركزية والمحلية فى خلق ثقة السوق واستدامتها. كما بدأت الحكومات على كافة مستوياتها تتفهم أهمية الالتزام بالقواعد المقررة والأنماط القائمة على الرضا وتوافق الرأى لصنع القرار وتخصيص الموارد فى القطاع العام .

وهذا الفصل يمهد السبيل أمام الفصول اللاحقة بتحديد قوى العولمة والاتجاه نحو المحلية. ويستكشف قضايا من قبيل التجارة، وتدفق رؤوس الأموال، وتداعيات النمو الحضرى. ويبحث فى التغييرات المؤسسية اللازمة للمحافظة على استدامة التنمية، ويرسى الأساس للقيام بفحص أكثر تفصيلا فى الفصول اللاحقة من التقرير.

التجارة الدولية

تتغلغل تدفقات التجارة الدولية بشكل أعمق فى حركة الاقتصادات النامية، مؤثرة على مجمل الهيكل الاقتصادى بصفة عامة، وعلى توزيع الدخل، وممارسات التوظيف، ونمو الإنتاجية بصفة خاصة[٢]. وقد نمت التجارة فى السلع والخدمات بضعف سرعة نمو الناتج المحلى الإجمالى على الصعيد العالمى فى التسعينيات، وقفزت حصة البلدان النامية فيها من ٢٣ إلى ٢٩ فى المائة. ولا تعكس هذه الأرقام الكلية أهمية التغييرات البنيوية التى حدثت فى السنوات العشر الأخيرة فى تركيب التجارة والتى تتيح للاقتصادات النامية فرصا جديدة للنمو. ويعالج الفصل الثانى هذه التحديات والفرص بتعمق.

وقد خلقت التحولات فى تركيب التجارة نمطا جديدا فى التبادل الدولى للسلع والخدمات والأفكار. والتجارة فى المكونات أحد أجزاء هذا النمط الجديد. و «اجتلاب» تلك المكونات من مصادر فى الخارج أحد الممارسات التى أخذت تشيع بشكل متزايد، ومن المؤكد أن يعمل استخدام الإنترنت على توسيع تلك العملية، فيشجع على دخول منتجين جدد مجالات الإنتاج فى كافة أنحاء العالم النامى. ورغم صعوبة الحصول على أرقام دقيقة، ففى أوائل التسعينيات كان ثلث كل التجارة فى المصنوعات (زهاء ٨٠٠ مليار دولار) يتألف من الأجزاء والمكونات. وقد ولد هذا النوع من التجارة نسيجا مستمرا فى الاتساع من الشبكات الإنتاجية العالمية التى تربط بين الشركات التابعة لشركات عبر وطنية وبين مصممين ومنتجين وموزعين للمكونات لا صلة لهم بتلك الشركات. وتوفر هذه الشبكات للشركات المكونة لها سبلا للوصول إلى أسواق جديدة ولإقامة علاقات تجارية جديدة، وتيسر نقل التكنولوجيا. وتساعد الإنجازات المحققة فى تكنولوجيا المعلومات على ربط شركات من البلدان النامية بالشبكات الإنتاجية العالمية. فشركة جنرال إلكتريك، مثلا، تنشر معلومات عن احتياجاتها من المكونات على شبكة الإنترنت، وتتقدم شركات من كافة أنحاء الكرة الأرضية بعطاءات لتوريدها.

كما أن النمو الهائل فى التجارة فى الخدمات، وما حدث مؤخرا من زيادة فى التجارة الإلكترونية، هو جزء من نمط التجارة الجديد. فقد استمرت صادرات الخدمات التجارية فى النمو فى كافة القارات (ولا سيما آسيا) طوال التسعينيات (الشكل ١-١). ولهذا التغيير أهميته الخاصة، حيث إنه كثيرا ما تستخدم الخدمات فى إنتاج السلع، بل وفى إنتاج خدمات أخرى. وتعنى زيادة المنافسة الدولية فى الخدمات تخفيضا فى السعر وتحسينا فى النوعية من شأنها أن تزيد القدرة التنافسية للصناعات المعتمدة عليها. ومن شأن قيام الاقتصادات الصناعية والنامية على حد سواء بفتح أسواقها أن يعود عليها بالكثير من المكاسب. فالبلدان النامية ستحصل على مكاسب كبيرة من تخفيف الحواجز القائمة أمام المنتجات الزراعية وأمام أعمال التشييد والخدمات البحرية التى تحتاج إلى كثافة العمالة.[٣] وعلى المدى الأطول، ستغدو أنشطة الأعمال الإلكترونية مجالا فسيحا يحتاج فيه التوسع فى فرص التجارة إلى إطار من القواعد يزداد اتساعا.[٤]

والأساس الذى تقوم عليه هذه الزيادة الكبيرة فى تدفقات التجارة هو ما أبدته الاقتصادات النامية من التزام متنام بتحرير نظمها التجارية. وقد اتخذ التزامها هذا أشكالا كثيرة مثل عضوية منظمة التجارة العالمية (كان ١١٠ بلدان من البلدان النامية البالغ عددها ١٥٢ بلدا أعضاء فى المنظمة فى عام ١٩٩٩)، والمشاركة فى اتفاقات تجارة إقليمية، والقيام بإصلاحات من جانب واحد (الشكل ١-٢)[٥]. غير أن هذا العمل على إصلاح التجارة يلقى مقاومة متزايدة، وبخاصة فى الاقتصادات الصناعية، حيث يمكن أن يكون التواؤم مع الضغوط التنافسية للأسواق الدولية عملية مؤلمة. ويتطلب الإصلاح التجارى الناجح إعادة تخصيص للموارد بين الجماعات الاقتصادية، وهذا التواؤم يمكن أن يكون مكلفا للبعض. وتسلم الحكومات بدرجة متزايدة بأن الإصلاحات التجارية الناجحة تتطلب مؤسسات مرنة فى سوق العمل، وهى مسألة تناولها بالتفصيل الفصل الثانى. كما أن الشركات المنافسة للواردات تقاوم إجراء المزيد من الإصلاحات التجارية عن طريق استخدام قوانين مكافحة الإغراق لقلب اتجاه المكاسب المحققة فى سبل الوصول إلى الأسواق التى كفلتها الإصلاحات السابقة. وكان ثمة ٢٩ بلدا على الأقل يطبق تلك القوانين فى عام ١٩٩٧، وهناك عدد أكبر من البلدان يفكر فى استخدامها.

ورغم أن التسعينيات شهدت تقدما كبيرا فى تحرير النظم التجارية، فإن استدامة قوة الدفع هذه

الشكل ١-١

ازدهرت صادرات الخدمات التجارية فى معظم الأقاليم منذ عام ١٩٩٠

معدل النمو السنوى فى صادرات الخدمات التجارية، ٩٠-١٩٩٧
(نسبة مئوية)

ملاحظة: كان معدل النمو السنوى للاتحاد الأوروبى يبلغ صفرا فى عام ١٩٩٧. والأرقام الخاصة بالاتحاد الأوروبى لا تتضمن التجارة فيما بين البلدان الأعضاء نفسها.
المصدر: منظمة التجارة العالمية، *التقرير السنوى*، سنوات متعددة.

على مدار الخمس والعشرين سنة المقبلة سيكون أصعب. وستوفر «جولة الألفية» التى ستبدأ فى شهر تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٩٩ للمجتمع الدولى فرصة لمواجهة هذا التحدى. وسيكون من المهم للبلدان النامية أن تشارك فيها مشاركة كاملة وأن تستخدم ما يتوافر لديها من خبرة تقنية للوصول إلى نتائج مواتية فى مجالات من قبيل تحرير التجارة الزراعية والتجارة فى الخدمات الأوثق صلة بتنميتها مستقبلا. ونقطة البداية هى الاعتراف بأن إصلاح التجارة يخلق فائزين وخاسرين على حد سواء (ويخلق من الفئة الأولى أكثر من الثانية). وسيكون المحك الحقيقى فى هذا الصدد هو إقناع الفائزين بالتخلى عن بعض مكاسبهم لتعويض الخاسرين ذوى النفوذ الذين يستطيعون بغير ذلك أن يحبطوا عملية الإصلاح.

التدفقات المالية الدولية

أبرزت الأزمات المالية التى وقعت فى الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ مدى الترابط المتنامى بين البلدان ، وأفضت إلى تكثيف دراسته. فتدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى البلدان النامية، وإن كانت لا تزال تتركز فى عشر أو نحو ذلك من البلدان المضيفة، أصبحت بسرعة قوة رئيسية، مما جعل لتنمية وتنظيم وتحرير الأسواق المالية بشكل فعال أولوية عليا. وقد ارتفعت التدفقات المالية فى التسعينيات ارتفاعا بالغا، ومدفوعة بوجود قدر أكبر من الاستعداد لدى البلدان لتحرير معاملات حسابات رؤوس الأموال. وبالرغم من تناقص تلك التدفقات فى

الشكل ١-٢

يلتزم عدد متزايد من البلدان النامية بإصلاح التجارة

عدد البلدان الأعضاء فى الغات/ منظمة التجارة العالمية

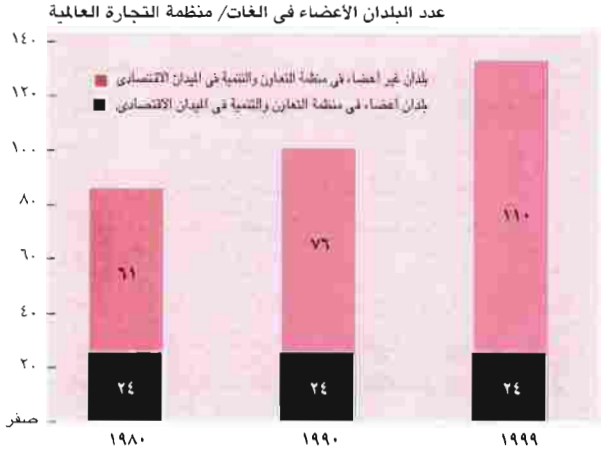

ملاحظة: عدد البلدان الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى يتعلق بعام ١٩٩٩.
المصدر: منظمة التجارة العالمية، *التقرير السنوى*، سنوات متعددة

عام ١٩٩٨، فإنها استأنفت اتجاهها الصعودى[٦]. وقد تحقق الكثير بحق من التطورات التكنولوجية باستخدام الحاسبات والاتصالات التى تقلل من تكاليف المعاملات. وبالإضافة إلى ذلك، أولى اهتمام بالغ لاحتمال أن تزيد الصناديق التحوطية واستخدام أدوات المشتقات الجديدة من تقلب تدفقات رؤوس الأموال[٧]. وفى نفس الوقت، قدمت الابتكارات المالية وسائل عديدة لاحتواء المخاطر الناشئة حديثا وخلق قائمة غنية بالإمكانات الاستثمارية - وهو اتجاه آخر لن يقف فى سبيله شئ، وذلك ببساطة لأن المغانم المحتملة جذابة جدا[٨]. والأهم من ذلك أن المعروض من الموارد المالية سيتسع على مدى العقدين القادمين، بتغذية من صناديق المعاشات وصناديق الاستثمار المشترك فى المجتمعات الصناعية (انظر الإطار ١-١). فقد ارتفعت قيمة أصول المعاشات العالمية من ٦ تريليون دولار فى عام ١٩٩٢ إلى ٩,٧ تريليون دولار فى عام ١٩٩٧.

وعلى الرغم من أن معدل النمو فى أصول المعاشات فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة قد ينخفض إلى ٦-٧ فى المائة سنويا على المدى المتوسط، فإن القيمة المتوقعة للأصول العالمية فى عام ٢٠٠٢ هائلة، إذ تبلغ ١٣,٧ تريليون دولار. وستعمل هذه الموارد على البحث بصورة مقدامة عن عوائد مرتفعة فى مختلف أنحاء العالم.

وستضاهى الزيادة فى الطلب على الأموال أى زيادة فى المعروض، إن لم تفقها، إذ يقطن زهاء ٨٥ فى المائة من سكان العالم فى بلدان نامية، ونصفهم فى المدن. وتعيش أعداد كبيرة منهم (ما يقرب من ١,٥ مليار نسمة فى عام ٢٠٠٠) على أقل من دولار واحد فى اليوم (وهو خط الفقر المستخدم على نطاق واسع). وستحتاج البلدان النامية، كى تأخذ نفسها بالتحديث والتصنيع والحضرنة، إلى عمليات ضخ هائلة برؤوس أموال سيأتى معظمها من المدخرات المحلية، غير أن بوسع البلدان النامية التى تدار أمورها بشكل طيب وتعرض

الإطار ١-١
عناصر الاقتصاد الكلى العالمية المتعلقة بالتقدم فى العمر

قد يؤدى ارتفاع نسبة المسنين بين السكان فى البلدان الصناعية وبعض اقتصادات شرق آسيا الآخذة بالتصنيع إلى تقليل العرض الدولى من رؤوس الأموال بشكل جسيم بحلول عام ٢٠٢٥. وهناك ثلاثة عوامل ستحدد مدى جسامة النقص الذى سيحدث وهى : تأثير التقدم فى العمر ونسبة الإعالة المتزايدة على المدخرات العائلية، والسن التى يتقاعد عندها الناس عن العمل، والتغطية التى توفرها نظم الضمان الاجتماعى.

وتتوقع أسوأ السيناريوهات انخفاضا كبيرا فى المدخرات العائلية فى الاقتصادات الصناعية واقتصادات شرق آسيا مع استمرار الارتفاع فى عدد الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ سنة. ويشير هذا السيناريو إلى ميل متزايد من الناس إلى التقاعد عن العمل فى الخمسينيات من عمرهم كما يفعل الكثيرون فى أوروبا بالفعل؛ ويبين أن مخططات الضمان الاجتماعى التى لا يتم إصلاحها والتى تعتمد على الدفع من الحصيلة الجارية ستفلس أو تتعرض على الأقل لضغوط كبيرة.

وسيرتفع العمر الوسيط للسكان فى شمال شرقى آسيا من ٢٨ سنة إلى ٣٦ سنة فيما بين عامى ١٩٩٥ و ٢٠١٥[٩]. وفى عام ١٩٩٠، كان عمر ١٢,٥ فى المائة من سكان الولايات المتحدة و ١١,٨ فى المائة من سكان اليابان فحسب يتجاوز ٦٥ سنة، وهما نسبتان سترتفعان إلى ١٨,٧ فى المائة و ٢٦,٧ فى المائة بحلول عام ٢٠٢٥. وفيما بين عامى ١٩٩٠ و ٢٠٢٥، سيعمل التقدم السريع فى العمر على رفع حصة جيل البالغين من العمر ٦٥ سنة فما فوق من ٦ إلى ١٣,٣ فى المائة فى الصين ومن ٥ إلى ١٥ فى المائة فى جمهورية كوريا.

وإذ تبدأ البلدان فى المشيب، ينخفض بشكل كبير عدد الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦٠ و ٦٤ سنة ممن لا يزالون فى القوة العاملة. ففى السنوات الخمس والثلاثين التى انتهت بعام ١٩٩٥، انخفضت النسبة المئوية لرجال هذه المجموعة العمرية الذين كانوا لا يزالون يعملون من ٨٠ إلى ٥٥ فى المائة فى الولايات المتحدة، ومن ٨٠ إلى ٢٠ فى المائة فى إيطاليا، ومن ٧٠ إلى ١٥ فى المائة فى فرنسا. وينبئ هذا السيناريو بنقص حاد فى رأس المال العالمى يرفع أسعار الفائدة ويوهن النمو والتجارة وأسعار السلع الأساسية - وهو احتمال غير مشرق.

وينبئ سيناريو ثان أكثر إشراقا بأنه يمكن تجنب حدوث ندرة فى المدخرات. وتبين مسوح الأسر أن التقدم فى العمر قد لا يفضى إلى التدهور الحاد فى المدخرات الذى تتنبأ به بعض الدراسات المقارنة بين البلدان، إذ سيعمل العدد المتنام للنساء الملتحقات بالقوة العاملة على تعويض تناقص عدد العمال الذكور الأكبر سنا. ويمكن للسياسات والمؤسسات أن تضيق من فجوة المدخرات (إن لم تغلقها) فى بعض البلدان الصناعية وتمنع حدوث أوجه نقص فى الاقتصادات النامية.

وتؤيد البحوث التى أجريت على اليابان وشرق آسيا وجهة النظر القائلة بأن المدخرات يمكن أن تتناقص مع تقدم السكان فى العمر، غير أن تأثير معدلات الاستثمار المتناقصة يمكن أن يزيد على مجرد تعويض انخفاض المدخرات[١٠]. وعلاوة على ذلك، فمع انخفاض الخصوبة فى شرق آسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية، فإن نسبة الإعالة ستنخفض خلال العقدين المقبلين، فيمكن أن ترتفع المدخرات - ويمكن أن تصبح البلدان الواقعة فى الإقليم مصدرة لرؤوس الأموال بالتدريج، مثل اليابان[١١]. وفى الحقيقة، تشير بعض البحوث الحديثة التى أجريت على المملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى احتمال ظهور معدلات ادخار أعلى مع اقتراب جيل طفرة المواليد من التقاعد عن العمل فى العقدين المقبلين[١٢].

ويعتقد بعض علماء الاجتماع أن سن التقاعد سيتوقف عن الانخفاض فى العقدين المقبلين بل وقد يبدأ فى الارتفاع[١٣]. فإذا حدث ذلك - وهناك وفرة من وجهات النظر المعارضة التى تشدد على جاذبية التقاعد وانخفاض أسعار الاستمتاع فى وقت الفراغ - فإن حدوث نقص فى المدخرات فى البلدان الصناعية سيكون مشكلة أقل إلحاحا[١٤]. غير أنه حتى لو أصبح هذا السيناريو المواتى أكثر احتمالا، فإنه يتعين على البلدان الصناعية والنامية ذات السكان المتقدمين فى السن أن تسرع بالإصلاح، لأن أموال برامج الضمان الاجتماعى التى تقوم على الدفع من الحصيلة الجارية فى البلدان الصناعية ستنفد فى العقدين أو الثلاثة المقبلة ما لم تزد الحكومة من تمويلها، وتحد من المزايا، وتبقى على سن التقاعد على ما هو عليه أو ترفعه. وستواجه زيادة الاشتراكات أو تخفيض المزايا مقاومة، غير أن هذا التصحيح لا يمكن تجنبه، إذ يقدر أن مجموع فاتورة المعاشات والرعاية الطبية للمسنين على مدار الثلاثين سنة المقبلة سيبلغ ٦٤ مليار دولار[١٥]. ويتعين على البلدان الصناعية، كيما تفى بحصتها من هذه النفقات، أن توجد إطارا مؤسسيا يعمل على تقليل مخاطر عدم كفاية المدخرات عن طريق كفالة أن تكون مخططات الضمان الاجتماعى ممولة بالكامل، وعدم التشجيع على التقاعد المبكر[١٦].

عوائد سليمة ماليا أن تتوقع استكمال مدخراتها بموارد من كل أنحاء الكرة الأرضية[١٧]. كما أن البلدان النامية هى أسرع الأسواق نموا بالنسبة لمنتجات الشركات المتعددة الجنسيات[١٨]. ومع توسع هذه الأسواق فإنها ستجتذب كميات متزايدة من الاستثمار الأجنبى المباشر الذى يوفر الوظائف والخبرات الإدارية والتقنية، علاوة على رؤوس الأموال. غير أنه يتعين على حكومات البلدان النامية أن تتخذ إجراءات لجذب هذه الاستثمارات، حيث إنها لن تجد طريقها إلى تلك البلدان من تلقاء نفسها. ففى عام ١٩٩٦، وجه المستثمرون ربع أموالهم فقط إلى العالم النامى[١٩].

وتؤثر عولمة الأسواق المالية على التنمية، لأن المال يقوم بدور بالغ الأهمية فى التنمية الاقتصادية والتصنيع[٢٠]. وتؤثر العولمة المالية على النمو بطريقتين: بزيادة العرض العالمى لرؤوس الأموال، وبتعزيز التنمية المالية المحلية التى تحسن كفاءة التخصيص، وتخلق أدوات مالية جديدة[٢١]، وتزيد جودة الخدمات المصرفية[٢٢]. فالمنافسة لا تأتى من المصارف المحلية الأخرى فقط، وإنما من المصارف الأجنبية أيضا ومن الوسطاء الماليين غير المصرفيين الآخذين فى الازدهار. وكلاهما يكمل دور المصارف، ويعمل فى حالة أسواق الأوراق المالية وهيئات المتابعة الأخرى على زيادة الانضباط عن طريق التقييم المستمر للمعلومات الخاصة بالحوافظ والأداء[٢٣]. وعلاوة على ذلك، تشير التجربة إلى أن المؤسسات المالية الأجنبية لا تضعف النظم المصرفية المحلية؛ إذ أنها نادرا ما تكون مهيمنة وهى تميل إلى قبول عرض بالتزام طويل الأجل[٢٤].

وأفضى الأداء المالى للأسواق الناشئة فى التسعينيات إلى جعل تحرير حساب رأس المال خيارا جذابا للبلدان النامية. وتبدو الأسواق مستقرة بشكل عام ومنضبطة إلى حد مقبول، وبدأ الكثير من البلدان فى النظر إلى التتابع المقترح لإجراءات التحرير (بدءا من بناء القدرات التنظيمية وتدعيم الأسواق المصرفية والمالية) على أنه ليس بالأهمية التى أضفتها عليه البحوث فى البداية[٢٥]. وبدأ العديد من البلدان النامية، مدفوعا بتأثير الآراء السائدة فى بعض البلدان الصناعية، فى تخفيف القيود المفروضة على التدفقات الداخلة والخارجة من رؤوس الأموال، وقد ألغى القليل من البلدان جميع تلك القيود فى حين أن معظمها استبقى بعض القيود[٢٦]. وفضلا عن ذلك، ظل الانفتاح أكثر الخيارات رواجا حيث أصبح احتواء التدفقات الخارجة صعبا بشكل متزايد، وغدت منافع التدفقات الداخلة أكثر جلاء.

وقد حدت الأزمة التى وقعت فى شرق آسيا فى عام ١٩٩٧ بصناع السياسات إلى أن يتوجسوا من حدوث المزيد من العولمة المالية. فقد لحق ضرر بالغ بالعديد من أكثر الاقتصادات الناشئة نجاحا من جراء الاضطرابات المالية المصاحبة للانهيار الذى حاق بشرق آسيا. والواقع أن تكاليف الأزمة كانت أعلى بكثير من تكاليف النكبات المالية الحديثة الأخرى (الشكل ١-٣). غير أن التكاليف المالية تتضاءل بالمقارنة بما يمكن أن تخلقه هذه الأزمات من ضياع فرص النمو ومن زيادة الفقر وعدم المساواة، وبخاصة فى المناطق الحضرية (الشكل ١-٤)[٢٧]. لقد دفعت أزمة شرق آسيا بقضية تسلسل إجراءات التحرير على حين غرة إلى قمة اهتمامات السياسات. ويتعين الإجابة عن أسئلة عديدة: ما الدور الذى تستطيع أن تقوم به ضوابط رؤوس الأموال فى تقليل التعرض لمخاطر التغييرات المفاجئة فى موقف مستثمرى الحافظة ؟ وهل الضوابط المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال الخارجة مستصوبة، أو حتى ممكنة ؟ وبالنظر إلى تزايد عدد المعاملات الدولية فى السلع والخدمات، ما مدى السهولة التى يمكن بها تجنب تلك الضوابط ؟

وكما حدث فى الأزمات السابقة، عمل انهيار شرق آسيا، على زيادة جاذبية الاستثمار الرأسمالى الطويل الأجل، مع اختلاف واحد، فحتى وقت قريب، كانت الحكومات تفضل التمويل بالاستدانة على التمويل بأسهم رأس المال أو الاستثمار الأجنبى المباشر، وذلك لأنها كانت لا ترغب فى سيطرة المصالح الأجنبية على شرائح كبيرة من اقتصادها، ولأن الملاك المحليين للشركات الكبرى كانوا يخشون فقد السيطرة عليها[٢٨]. وقد بدأ هذا الموقف فى التحول مع إدراك البلدان أن الاستثمار الأجنبى المباشر لا يجلب معه رؤوس الأموال فحسب، بل يجلب أيضا التكنولوجيا وسبل الوصول إلى الأسواق والمهارات التنظيمية[٢٩]. وقد ركزت الدراسات التى أجريت على حالات

الشكل ١-٣

يمكن أن يعزى إلى القروض المشكوك فيها ما يصل إلى ٥٠ فى المائة من جميع القروض المصرفية فى ذروة الأزمة المصرفية

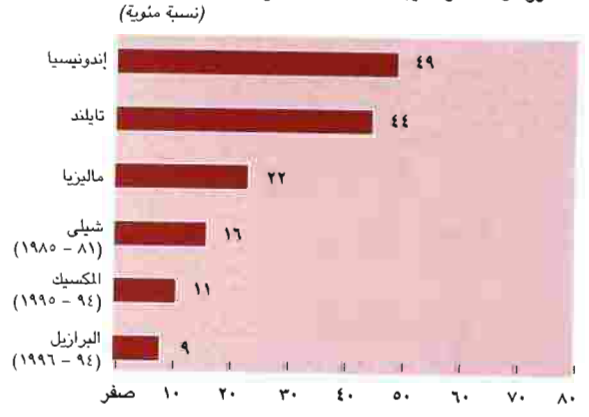

المصدر: أخذت الأرقام الخاصة بإندونيسيا وماليزيا وتايلند من مصادر رسمية؛ وأخذت الأرقام الخاصة بالبلدان الأخرى من *Wall Street Journal*. ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨.

الشكل ١- ٤

يمكن أن يتكلف حل الأزمات المصرفية ما يصل إلى ٤٠ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى

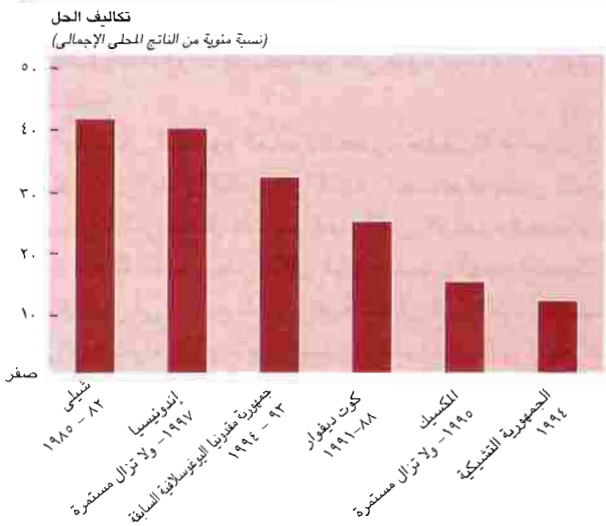

ملاحظة: تشمل تكاليف الحل التكاليف الحكومية المباشرة علاوة على التكاليف شبه المالية مثل دعم سعر الصرف، على النحو الذى حدده صندوق النقد الدولى.

المصدر: Caprio and Klingebiel، 1999.

الشكل ١- ٥

كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة أقل تقلبا من قروض المصارف التجارية وإجمالى تدفقات الحافظة، ١٩٩٢-١٩٩٧

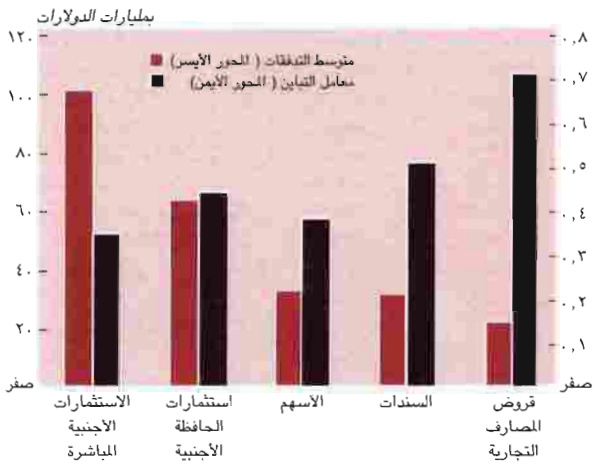

المصدر: الأونكتاد، *تقرير الاستثمارات العالمية*، ١٩٩٨

الاضطراب المالى التى وقعت مؤخرا على تقلب تدفقات بعض الأموال الخاصة والطرق التى تساعد بها على خلق بيئة غير مستقرة وإلحاق الضرر بالتنمية الاقتصادية. ويبين تحليل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ أن الاستثمار الأجنبى المباشر كان أقل تقلبا (مقاسا بمعامل التباين) من قروض المصارف التجارية وتدفقات الحافظة الأجنبية (الشكل ١-٥).

وفى عام ١٩٩٧، كانت حصة البلدان النامية من جملة الاستثمار الأجنبى المباشر ٣٠ فى المائة، أو ١,٠٤ تريليون دولار، يرجع منشأ ٩٠ فى المائة منها إلى البلدان الصناعية (الجدول ١-١). وتلقت خمسة بلدان - الأرجنتين والبرازيل والصين والمكسيك وبولندا - نصف مجموع ما حصلت عليه البلدان النامية[٣٠]. ويعود معظم هذا الاستثمار إلى الشركات المتعددة الجنسيات. وتعمل استثماراتها على تحفيز النمو الذى يحركه التصدير فى الاقتصادات ذات الوضع الجيد فى هذا الصدد، وذلك من خلال الآثار الخارجية غير المباشرة الناجمة عن توفير مصادر شراء منتجاتها، وتوزيع مرافقها الإنتاجية[٣١]. فشركة فيليبس للإلكترونيات، مثلا، تستخدم عددا من العمال فى الصين أكبر مما تستخدمه فى هولندا. ولا تزال التحالفات بين الشركات المتعددة الجنسيات تعمل على دمج الأسواق معا، مستفيدة بوفورات الحجم والنطاق فى مواجهة تكاليف الابتكارات التكنولوجية المتزايدة الارتفاع[٣٢]. ويبين الفصل الثالث بالتفصيل الكيفية التى تستطيع بها البلدان النامية أن تصلح مؤسساتها وسياساتها لكى تجتذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

كما أثارت أزمة شرق آسيا مسألة ما إذا كان فى استطاعة إجراءات الاقتصاد الكلى المنسق والتدابير التنظيمية أن تحول دون وقوع تلك الأزمات أو تخفف من حدتها وأن تقلل من تأثير عدواها للدول الأخرى. ويجرى استكشاف عدد من الامكانات المؤسسية فى الفصل الثالث. ولربما كان التنسيق الأوثق للسياسات فيما بين الاقتصادات الرئيسية فى منطقة آسيا - والمحيط الهادئ قد عمل على إبقاء التقلبات فى سعر الصرف وما يصاحبها من تقلبات فى سعر الفائدة داخل حدود معقولة، مما أفضى إلى القيام بعمل متضافر مبكر لاحتواء الأزمة.[٣٣] كما أن التنسيق ووجود درجة ما من التماثل كان يمكن أن يمتد إلى القواعد التنظيمية المالية. وربما كان فى وسع الهيئات الإقليمية، والهيئات الدولية أن تستعرض الممارسات المصرفية الوطنية لتبت فى مدى توافقها مع قواعد التحوط الأساسية للمصارف التى حددتها اتفاقات بازل. (من ناحية المبدأ، تستطيع البلدان أن تتبع معايير من جانب واحد أو معايير إقليمية أعلى من تلك الواردة فى اتفاقات بازل، بما فى ذلك التغييرات المقترحة فى الاتفاقات فى عام ١٩٩٩)[٣٤].

الهجرة الدولية

وإلى جانب السلع والخدمات والاستثمار، يقوم الأشخاص بعبور الحدود بأعداد قياسية. إذ يهاجر ما يتراوح بين مليونين و ٣ ملايين نسمة سنويا، يتجه غالبيتهم إلى أربعة بلدان مضيفة

جدول ١ - ١
الاستثمار الأجنبى المباشر على الصعيد العالمى، ١٩٩٧

الإقليم	المبلغ (بمليارات دولارات الولايات المتحدة)	النسبة المئوية من المجموع
العالم	**٣٤٥٥,٥**	**١٠٠**
البلدان الصناعية	٢٣٤٩,٤	٦٨,٠
أوروبا الغربية	١٢٧٦,٥	٣٦,٩
أمريكا الشمالية	٨٥٧,٩	٢٤,٨
البلدان الصناعية الأخرى	٢١٥,١	٦,٢
البلدان النامية	١٠٤٣,٧	٣٠,٢
الأرجنتين والبرازيل والمكسيك	٢٤٩,٢	٧,٢
بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى	١٢٦,٢	٣,٧
الصين (بما فى ذلك هونغ كونغ)	٢٤٤,٢	٧,١
جنوب شرق آسيا[أ]	٢٥٣,١	٧,٣
بلدان آسيا الأخرى	٩٦,٣	٢,٨
أفريقيا	٦٥,٢	١,٩
البلدان النامية الأخرى	٩,٤	٠,٣

(أ) إندونيسيا وجمهورية كوريا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايوان (الصين) وتايلند.

المصدر : الأونكتاد، World Investment Report, 1998

فحسب: الولايات المتحدة وألمانيا وكندا وأستراليا، بهذا الترتيب[٣٥]. فى بداية القرن الواحد والعشرين سيعيش أكثر من ١٣٠ مليون نسمة خارج البلدان التى ولدوا فيها، وهذا الرقم آخذ فى الارتفاع بحوالى ٢ فى المائة سنويا. ويعد رقم المهاجرين، نسبة متواضعة من سكان العالم تبلغ ٢,٣ فى المائة. غير أنهم يتركزون فى قليل من الأقاليم فحسب - أمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية، وأوقيانوسيا والشرق الأوسط[٣٦]. ففى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية نمت جملة المهاجرين بنسبة ٢,٥ فى المائة فيما بين عامى ١٩٦٥ و ١٩٩٠، بما يفوق النمو بين السكان الأصليين بكثير. وإذا ما أدرجت الاوقيانوسية فى هذه المجموعة، يكون واحد من كل ١٣ نسمة يعيشون فى هذه الأقاليم مولودا فى خارجها[٣٧]. وفى حين أن المنافع الصافية تعتبر إيجابية للبلدان المستقبلة للهجرة وبالنسبة للكثير من البلدان المنشئة لها أيضا، فإن ما ينجم عن ذلك من توترات إثنية وتوترات فى سوق العمل فى المناطق الحضرية أفضى إلى تشديد قيود الهجرة فى بعض البلدان.

وقد عملت النزاعات والكوارث الطبيعية على زيادة اللاجئين بشكل لافت للنظر. ففى عام ١٩٧٥، كان ما مجموعه ٢,٥ مليون لاجئ قد عبروا الحدود الوطنية، غير أن هذا العدد ارتفع بحلول عام ١٩٩٥ إلى ٢٣ مليون لاجئ[٣٨]. ولا بد أن يضاف إلى هذا الرقم ما يزيد على ٢٠ مليون نازح داخليا هاجروا داخل بلدانهم[٣٩]. وآثار هذا النزوح ليست مؤقتة، ولا تقتصر على من انتقلوا من أماكنهم. فعلى سبيل المثال، تسبب النزوح الهائل من جنوب غرب أفغانستان فى إلحاق أضرار بالغة بنمط الزراعة الذى يمارس هناك[٤٠]. إذ غادرت أعداد كبيرة جدا من الناس هذه المنطقة بحيث انخفض عدد السكان إلى ما دون المستويات اللازمة للمحافظة على بنية البلاد الزراعية الأساسية.

وستكون الهجرة العابرة للحدود، مقترنة «باستنزاف العقول» من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية، إحدى القوى الرئيسية التى تشكل المشهد العام للقرن الواحد والعشرين، وذلك لثلاثة أسباب على الأقل. فأولا، تسبب الهجرة تحولات لافتة للنظر فى الملامح الديمغرافية للبلدان الصناعية والنامية على حد سواء. وثانيا، يؤثر انتقال الأشخاص ذوى المهارات المرتفعة من العالم النامى على بلدان الدخل المنخفض والبلدان المستقبلة سواء بسواء. وثالثا، أن لهذا الشتات الدولى إمكانيات هائلة للتأثير على نشاط الأعمال.

وسيشهد الكثير من البلدان فى العقود القليلة المقبلة تغييرات جذرية فى معدلات نموها السكانى وفى ملامحها الديمغرافية. فالسكان الأصليون يتناقصون فى معظم البلدان الصناعية وبلدان أوروبا الشرقية، حيث معدلات الخصوبة منخفضة. غير أن معدلات النمو السكانى تظل مرتفعة فى آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، على الرغم من أنها بدأت تتباطأ. ونقص الأراضى الزراعية والبطالة الحضرية داعيان هامان للانشغال، ويمكن أن يفضيا، من خلال الهجرة، إلى وقوع مشكلات للاقتصادات الأخرى. ففى أفريقيا، وأجزاء من الشرق الأوسط، وجنوب آسيا، يمكن أن يخلق التنافس الحاد على الوظائف حافزا إضافيا للهجرة. كذلك قد يعزز تقلص السكان وارتفاع الأعمار فى أوروبا واليابان والولايات المتحدة، الطلب على العمال المهاجرين، كما حدث فى أوروبا الغربية فيما بين منتصف الخمسينيات ومنتصف السبعينيات[٤١].

وفى سياق سيناريو إيجابى، فإن إصلاح السياسات فى البلدان النامية، وزيادة التكامل المالى والتجارى، والهجرة القصيرة الأجل التى يولدها تحرير خدمات التشييد، والإمكانات المتزايدة للهجرة إلى البلدان الصناعية قد تساعد بلدان الدخل المنخفض على التصدى للضغوط السكانية خلال فترة الانتقال الديمغرافى. كما أن الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية لهما دور يقومان به أيضا فى البلدان النامية، حيث يعملان على التعجيل بالنمو وتوسيع فرص التوظف، وبذلك يقللان حوافز الهجرة[٤٢]. بيد أنه يتعين التقليل من هذا التفاؤل، لما يواجهه المهاجرون الجدد ذوو المهارات المنخفضة من عقبات جسيمة عند دخولهم إلى أسواق العمل فى البلدان الصناعية[٤٣].

وفى سيناريوهات أخرى أقل جاذبية، تتباطأ العولمة، وتتوافر للبلدان النامية سبل أقل للوصول إلى رؤوس الأموال والأسواق الدولية، وتصبح الهجرة العابرة للحدود أصعب بسبب ممانعة البلدان الصناعية فى تحرير التجارة فى الخدمات التى يستتبعها تحركات عمالية عابرة للحدود وقصيرة الأجل، واتباعها سياسات تقلل من الهجرة إلى حد بالغ. وفى حين أن قليلا من البلدان المنخفضة الدخل قد تستجيب لذلك بشكل حاسم - فتقلل الخصوبة وتشجع على النمو بواسطة تعبئة الموارد الداخلية ودعم الابتكار - فمن المحتمل أن يعانى معظمها من قدر كبير جدا من عدم الاستقرار والنمو البطىء فى الدخل.

وداعى الانشغال الثانى هو هجرة العمال المهرة من الاقتصادات النامية، وبخاصة من أفريقيا وجنوب آسيا. ومن الممكن أن يلحق استنزاف العقول أضرارا بقدرة البلد النامى على تسخير التكنولوجيا الزراعية والصناعية الحديثة. والواقع أن بعض البلدان فى أفريقيا جنوب الصحراء، ومنطقة الكاريبى، وأمريكا الوسطى، وجنوب آسيا، فقدت ثلث عمالها المهرة[٤٤]. غير أن البحوث الحديثة تشير أيضا إلى منافع الهجرة إلى الخارج. وأهم هذه المنافع هى الأموال التى يرسلها المهاجرون إلى بلدان منشئهم. وقد تكون هذه المبالغ ضخمة: إذ يحول العمال الأجانب زهاء ٧٥ مليار دولار إلى أوطانهم كل سنة، وهو ما يزيد بنسبة ٥٠ فى المائة عن مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية[٤٥]. وتستخدم تلك التحويلات لإعالة أفراد الأسرة، أو قد تستثمر (فى الإسكان بالدرجة الأولى)، مما يحفز أوجه الإنفاق الأخرى[٤٦].

ومن بين جميع المستثمرين الخارجيين المحتملين فى بلد ما، من الأرجح أن يكون المهاجرون هم الأفضل علما بأساليب نشاط الأعمال والوظائف والقواعد القانونية. وسيجد البلد الذى يأخذ بتدابير لزيادة الاستثمار الأجنبى المباشر ويندمج فى شبكات الإنتاج العالمية بواسطة الحفاظ على حواجز تجارية منخفضة ويمكن التنبؤ بها، أن القيام بذلك يولد منافع إضافية. وإذا ما زادت جودة صادرات البلد النامى وارتقاؤها التكنولوجى، فقد يقرر المهاجرون أصحاب المهارات العالية أن يعودوا إليه. وقد استفاد العديد من اقتصادات شرق آسيا من هذه العودة المتدفقة.

بيد أن التجربة تنبئ بأن المهاجرين العائدين لا يفيدون البلد دائما. إذ تبين دراسة للهجرة العكسية فى تركيا أن نصف المهاجرين العائدين فقط كانوا نشطين اقتصاديا فى عام ١٩٨٨[٤٧]؛ وكان ٩٠ فى المائة من هؤلاء من العاملين لحساب أنفسهم، واستخدم الكثيرون منهم أموالا ادخروها فى الخارج لإنشاء مشروعات جديدة. ووجد القليل من العائدين من أصحاب المؤهلات العلمية طلبا على مهاراتهم فى تركيا. بيد أن الحكومات الوطنية تستطيع أن تتخذ عددا من التدابير لزيادة منافع الهجرة العكسية. ومن أهم تلك التدابير تشجيع المهاجرين على الاحتفاظ بصلاتهم بالوطن، وتزويدهم بالمعلومات والمشورة قبل عودتهم وبعدها على حد سواء.

وستصبح سوق العمال الأكثر مهارة أكثر تكاملا عالميا إلى حد بعيد فى العقود المقبلة، وقد تستمر العوائد المتزايدة التى تؤول إلى العمال المهرة فى تشجيع التركز المكانى. وسيعبر العمال الذهنيون الحدود بحرية، فييسرون دوران التكنولوجيا، ويستحثون نمو الصناعات الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا (كما يحدث فى إسرائيل)، ويساعدون على خلق سوق عالمية حقا للمهارات[٤٨]. ولما كانت التنمية تتطلب قوة عاملة على درجة مرتفعة من المهارة، سيظل التعليم الابتدائى والثانوى مهمين. وستجد البلدان التى تعجز عن خلق هذه القوة العاملة، والتنافس على العمال المهرة، وبناء بيئة مواتية للتكنولوجيا، أو لا ترغب فى ذلك، أنها لا تتزحزح عن الدرجات الدنيا من سلم الدخل. كما يتعين على البلدان النامية، كى تضيق الفجوة التى تفصلها عن البلدان الغنية، أن تنفذ سياسات تتعهد العمال المهرة بالرعاية، من خلال التدريب على المستوى العالى، واستخدامهم بشكل فعال، كما فعلت جمهورية كوريا وتايوان (الصين). وبدون سياسات من هذا القبيل، لن تضرب أنشطة التصنيع والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة بجذورها فى البلاد التى تكون فى أمس الحاجة إليها.

والوجه الثالث للهجرة الدولية فى القرن الواحد والعشرين هو زيادة مجموعات الشتات الواسعة من البلدان النامية - وهو مصدر آخر للاتصال المتبادل على الصعيد العالمى (الإطار ١-٢). وتعمل مجموعات الشتات كقنوات غير رسمية لتدفق المعلومات، والاستخبارات السوقية، ورؤوس الأموال، والمهارات. وقد تستكمل عمل القنوات الرسمية التى تعتمد على مؤسسات السوق، فتوفر سبيلا لإجراء المهاجرين المعاملات فى مناخ من الثقة. وتعمل بهذه الطريقة على تعويض أشكال عدم التماثل فى المعلومات وغير ذلك من صور فشل الأسواق. وتعمل مجموعات الشتات الحديثة، مثلها فى ذلك مثل سلائفها فى البحر المتوسط، على تعجيل معاملات نشاط الأعمال بواسطة حل مشكلات الرصد وتقليل الانتهازية وبناء السمعة وتعزيز الثقة الاثنية استنادا لإقامة الشبكات[٤٩]. ومع استمرار الهجرة، فإن جماعات الشتات ستتسع لتربط أقاليم وقارات معا. وحتى لو حاولت الحكومات أن تبطئ العملية فإن وسائل الاتصال والتكنولوجيا والعلاقات البشرية ستبقى على هذا الاتجاه.

وقد بذلت الحكومات فى جنوبى آسيا، وأمريكا الوسطى والجنوبية، وأفريقيا جنوب الصحراء جهودا محدودة لاستغلال إمكانية الشبكات الخارجية فى تعزيز التنمية. وقد يأتى

الإطار ١-٢
الشبكة الصينية الدولية

يضم الشتات الصينى أكثر من ٥٠ مليون نسمة، ويتحكم فى موارد هائلة، وهو من القوى التى تقف وراء تنمية إقليم آسيا والمحيط الهادى[٥٠]. وتعتبر هذه الجالية، بصلاتها الاجتماعية والتجارية غير الرسمية المتضافرة واتحاداتها الصينية الرسمية فيما وراء البحار، مصدرا لدينامية كثير من الاقتصادات فى شرق آسيا. فقد عملت على التغلب على إخفاق السوق، وخلق الأسواق حيثما لم يكن لها وجود، ومساعدة الاقتصادات الناشئة على أن تصبح قادرة على المنافسة فى وقت قصير. وقد تحقق هذا النجاح نتيجة للتعاون مع المجتمعات والحكومات المحلية فى المنطقة. وستدوم ارتباطات الاحتضان المتبادل ما بين نشاط الأعمال الرسمى وغير الرسمى، وقد تفوق فى حجمها الصلات الرسمية فى نهاية الأمر.

وبالإضافة إلى إنتاج السلع وتجميعها وتوزيعها من خلال سلاسل تصنيع واسعة المدى فى إقليم آسيا والمحيط الهادى، حاز الشتات الصينى حقوق الملكيات العقارية وحقوق المواطنة على نطاق واسع. وتعتبر حقوق المواطنة آلية محكمة للتحوط ضد مخاطر التغييرات المباغتة فى الظروف الاقتصادية، والنظم السياسية الحاكمة، والقواعد التنظيمية. وتقل هذه المخاطر عندما تتبع الاقتصادات النامية فى المنطقة نظما تستند إلى القواعد فى التجارة والاستثمار وغير ذلك من السياسات ، مما يحض أفراد الشتات على تحويل حوافظهم الاستثمارية إلى الاستثمار المباشر والانصراف عن استثمارها فى أدوات التحوط من المخاطر.

والواقع أنه يمكن أن تكون استجابة الشتات للنظم الناشئة المستندة إلى القواعد أسرع من ذلك بكثير، وأقوى،على الأقل فى البداية، من استجابة الشركات غير الصينية المتعددة الجنسيات. فالمستثمرون الصينيون يتمتعون بميزة عن المستثمرين الآخرين الذين ليست لديهم معرفة وثيقة بالظروف الاقتصادية للمنطقة وأنشطة الأعمال فيها. غير أنه لا بد من إضافة تحذير هام هنا. فلا بد من أن تشارك الحكومات دون القومية فى بناء المؤسسات المستندة إلى القواعد بغية تشجيع الاستثمار المستمر. وذلك لأن بلدان إقليم آسيا والمحيط الهادى لن تحقق الفوائد الكثيرة التى يتيحها الشتات الصينى إلا إذا عمل كل مستوى من مستويات الحكومة على تعزيز إمكانية التنبؤ بقوانينه ولوائحه التنظيمية.

وفى الوقت نفسه، يقوم ذوو الأصول الصينية باستثمارات ضخمة فى أوروبا والولايات المتحدة، وعلى وجه الخصوص فى صناعة الكمبيوتر. ففى عام ١٩٩٧، استثمرت الشركات التايوانية (الصينية) فى ٥٥ مشروعا للتصنيع فى كافة أنحاء أوروبا، كان ٤٤ منها فى صناعة الكمبيوتر[٥١]. كما عملت الرغبة فى القرب من مواقع تطوير المنتج والعمليات على تغذية الزيادة فى عدد الشركات ذات الأصول الصينية فى وادى السيليكون فى كاليفورنيا. وفى الوقت نفسه، تعمل جاليات مهاجرة أخرى على زيادة توجهها نحو مشاريع الأعمال والتجارة. فشتات جنوبى آسيا، بشبكته التى تمتد من جنوب شرقى آسيا إلى الشرق الأوسط والمملكة المتحدة وأمريكا الشمالية، يبلغ صافى ثروته ما بين ١٥٠ و ٣٠٠ مليار دولار. ولا يزال يتعين العمل على استغلال إمكاناته فى أوائل القرن الحادى والعشرين. ويعمل ذوو الأصول الإسبانية على استحداث شبكات فى كافة أنحاء البلدان الأمريكية لها تأثيرها الجذرى على التنمية الصناعية والتجارة.

الإلحاح على تكوين الشراكات من جانب الحكومات المحلية، كما حدث فى الصين، مع قيام السلطات المركزية بالعمل على خلق بيئة مفضية إلى مثل هذا التفاعل. وتتعلق العقبات الرئيسية فى هذه العملية بالانفتاح والتنظيم. فطالما ظل اهتمام الاقتصادات منصبا على الداخل، يفرض تنظيم لأنشطة الأعمال، وميالة إلى الإجراءات التعسفية، فقد لا تستطيع جماعات الشتات أن تتطور إلى شبكات أعمال تدعم الأسواق وتستحث التنمية. بيد أن البلدان ذات الجماعات المهاجرة الكبيرة والنامية المتناثرة فى كافة أنحاء العالم ستجد الفرصة على مدى العقود القليلة المقبلة للاستفادة من الإمكانات الإنمائية لجماعات الشتات التابعة لها.

التحديات البيئية العالمية

كانت الشواغل البيئية موضع اهتمام دولى منذ زمن طويل، وذلك جزئيا من جراء التكاثر الهائل لسكان العالم. غير أن الشواغل العالمية اكتسبت درجة جديدة من الإلحاح فى نهاية القرن العشرين. وعلى مدار العشرين سنة الماضية، حدث تحول تام فى محتوى ونوعية الخطاب المتعلق بالبيئة. وتستأثر الشواهد العلمية الموثوق بها عن المشكلات البيئية، لمجرد حجمها، باهتمام الحكومات والرأى العام على حد سواء. وعلاوة على ذلك، فإنه إلى جوار العولمة نشأ إدراك جديد بالمسئولية المشتركة عن البيئة. وظهرت على الساحة منظمات عديدة - دولية وحكومية وغير حكومية - لها اهتمام عميق بهذه القضية. واستفادت هذه الهيئات من منظومة الأمم المتحدة ومن قدرات تكنولوجيا الاتصال الجديدة للوصول إلى الناس فى كافة أنحاء العالم[٥٢].

وأخذ تغير المناخ، وفقد التنوع الأحيائى، والقضايا الأخرى المتصلة بالمشاعات العالمية تحظى بالاعتراف ببطء باعتبارها مشكلات يتعين على المجتمع الدولى أن يتصدى لها بشكل جماعى، لأنه إذا ما أهمل أمرها ستتفاقم حيث يصبح كوكب الأرض أكثر ازدحاما ويفرض الاكتظاظ السكانى ضغوطا متزايدة على الموارد الطبيعية. ويرتبط الكثير من هذه القضايا بصورة وثيقة بالنجاح المحتمل للجهود الإنمائية فى البلدان الفقيرة، والوعى المتنامى بهذه الصلات جزء من التحول المستمر فى المنظور الإنمائى. فقبل عشر سنوات فحسب كثيرا ما كان المجتمع الإنمائى ينحى الشواغل الإنمائية جانبا، مؤكدا بدلا من ذلك على صدارة النمو

والاستقرار والإقلال من الفقر. ومن أهم ما تدور حوله المناقشة المتعلقة بالاستدامة البيئية فى مطلع القرن الواحد والعشرين، مشكلة كيفية استنباط آليات توزع عبء الإصلاح بالتساوى بدون أن تثبط مشاركة أى بلد يمكن أن يتسبب فى أضرار بيئية. وهذا التحدى ملح بوجه خاص لأنه يتعين على الاقتصادات النامية فى بعض الأحيان أن توازن الشواغل البيئية مع رغبة شعوبها فى التقدم اقتصاديا. ويبحث الفصل الرابع الشروط اللازمة لإبرام اتفاقات دولية تدعم الاستدامة البيئية. ويحتاج مجالان على وجه الخصوص إلى جهود دولية متضافرة هما : تغير المناخ وفقد التنوع الأحيائى.

تغير المناخ

يتغير المناخ بمعدلات غير مسبوقة بسبب الكميات الهائلة التى تطلق فى الجو يوميا من ثانى أكسيد الكربون والميثان وغيرهما من غازات الدفيئة (الشكل ١-٦). ولقد أخذت درجات الحرارة العالمية فى الارتفاع ببطء منذ عام ١٨٠٠. وكان القرن العشرون أكثر القرون حرارة فى السنوات الستمائة الماضية، وحدثت ١٤ من أكثر السنوات حرارة منذ ستينيات القرن التاسع عشر خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين. وكانت درجات الحرارة فى عام ١٩٩٨ أعلى من متوسط درجات الحرارة المسجلة عن ١١٨ سنة، حتى بعد استبعاد تأثير ظاهرة النينو[٥٣]. وتؤكد قراءات الأقمار الصناعية فى الوقت الحالى حدوث ارتفاع مماثل فى درجات الحرارة فى طبقات الجو العليا[٥٤]. وعلاوة على ذلك، ارتفعت درجات حرارة مياه البحر شمالى خط عرض ٤٥ فى الشتاء بمقدار نصف درجة مئوية منذ الثمانينيات. ونتيجة لذلك، تناقص تواتر وجود ثلج البحر فى الممرات الملاحية فى منطقة جراند بانكس (Grand Banks) بالقرب من كندا، ولم تبلغ «دوريات الثلج الدولية» فى عام ١٩٩٩، وللمرة الأولى منذ غرق السفينة «تايتانيك» فى عام ١٩١٢ عن وجود جبل جليد واحد شمال خط عرض ٤٨[٥٥]. وارتفع تركز ثانى أكسيد الكربون فى الجو من ٢٨٠ جزىء فى المليون فى عام ١٧٦٠ إلى ٣٦٠ جزىء فى المليون فى عام ١٩٩٠، ومن المتوقع أن يصل إلى ٦٠٠ جزىء فى المليون فى عام ٢١٠٠. وقد يرتفع متوسط درجات الحرارة حينئذ بنحو درجتين مئويتين[٥٦]. وهذا القدر من الزيادة فى ثانى أكسيد الكربون هو من صنع الإنسان مثله فى ذلك مثل كامل الزيادة فى مركبات الكلوروفلوروكربون فى الجو المسئولة عن استنفاد طبقة الأوزون[٥٧].

وتحظى هذه الحقائق بالقبول على نطاق واسع فى الوقت الحالى. ولكن هناك معلومات أخرى ليست مفهومة تماما مثل: مدى حدة التقلبات التى سيكون عليها المناخ فى عالم يزداد حرارة، وكيف ستوزع على نطاق العالم آثار تغير المناخ على الزراعة وظروف المعيشة، ومدى سرعة التغير، وكيف سيتم إيواء النازحين بفعل ارتفاع مستويات سطح البحر فى بلاد مثل بنغلاديش، فى أماكن أخرى[٥٨]. وهذه المجهولات تجعل القياس الدقيق للتأثير

الشكل ١-٦

درجات الحرارة آخذة فى الارتفاع مع زيادة تركزات غازات الدفيئة

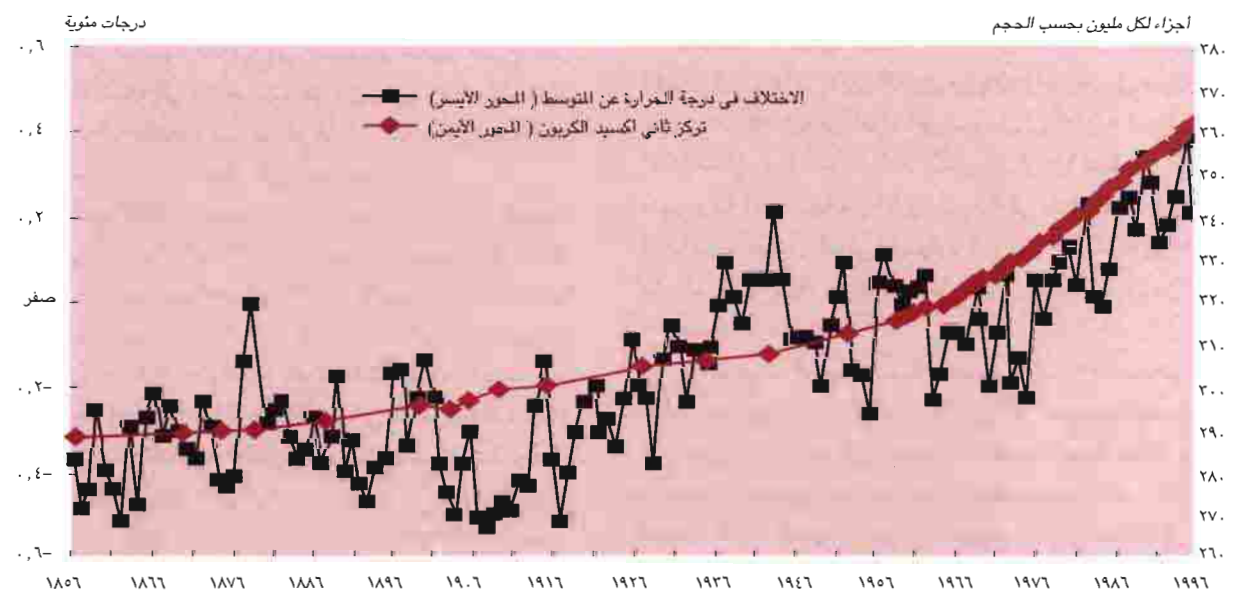

المصدر: مركز تحليل معلومات ثانى أكسيد الكربون.

الاقتصادى لتغير المناخ صعبا جدا. إلا أن التأثير سيكون هائلا، وسيكون محسوسا فى البلدان النامية فى المقام الأول[٥٩].

ويواجه التوصل إلى اتفاق دولى بشأن احتواء تغير المناخ عقبات كثيرة. فثمة أوجه عدم يقين بشأن حجم المنافع المحتملة ونطاق التدابير اللازمة. وثمة مقاومة لتكبد التكاليف التى ينطوى عليها إحداث تحسن جذرى فى الاتجاهات الطويلة الأمد. وثمة انشغال بشأن صعوبة رصد الامتثال للأحكام المتعلقة بالانبعاثات وإنفاذ التقيد بها من خلال جزاءات لها مصداقيتها. كما أن لاعتبارات توزيع الأعباء دور أيضا فى هذا الشأن. إذ يعزى إلى البلدان الصناعية ٦٠ فى المائة من جميع انبعاثات ثانى أكسيد الكربون المتصلة بالطاقة، مع تحمل الولايات المتحدة وحدها المسئولية عن ٢٥ فى المائة منها فى عام ١٩٩٨. غير أنه فى حالة عدم وجود سياسات للتصحيح، ستطلق البلدان النامية من جميع غازات الدفيئة نسبة أعلى من ذلك خلال عشرين سنة، مع تقدم الصين على الولايات المتحدة فى هذا الشأن بحلول عام ٢٠١٥ [٦٠]. ولم يتحقق سوى تقدم قليل حتى أوائل التسعينيات فى التحرك صوب اتفاق يشمل شواغل كل من البلدان النامية والبلدان الصناعية. وكانت وجهة نظر البلدان النامية، على وجه الخصوص، أنه يتعين على البلدان الثرية أن تتحمل المسئولية عن المشكلات الناجمة عن ذلك، نظرا لأن غازات الدفيئة ترتبت على التصنيع فى تلك البلدان. وتواجه البلدان النامية معركة عسيرة لبناء قدرة تنظيمية للسيطرة على إطلاق الغازات وغيرها من الملوثات[٦١]. وقد امتد هذا المأزق إلى قضايا بيئية أخرى، مثل الجهود المبذولة لإبطاء فقد التنوع الأحيائى. غير أنه قد تحقق بعض التقدم على الجبهة الدولية فى التصدى لتغير المناخ، نظرا لازدياد الانتباه إلى أنه حدث تلكؤ طويل فى إيقاف اتجاهات أصبحت جلية بالفعل، مثل تراكم غازات الدفيئة، ودرجة أكبر من الحساسية إزاء المخاطر التى تطرحها.

وقد أبرم اتفاقان دوليان لتقليل انبعاثات غازات الدفيئة، واحد فى ريو فى عام ١٩٩٢ والثانى فى كيوتو عام ١٩٩٧. وتعهدت البلدان الصناعية فى الاتفاق الأول بالتزامات طوعية لتقليل مستوى انبعاثاتها فى عام ٢٠٠٠ إلى مستوى عام ١٩٩٠. وحدد اتفاق عام ١٩٩٧ أهدافا أكثر طموحا، والتزامات أكثر تقييدا (رغم أنه يفتقر هو الآخر إلى تدابير إنفاذ فعالة). وقاومت البلدان النامية الدخول فى التزامات مقيدة، وتمانع بلدان صناعية عديدة، مثل الولايات المتحدة، فى فرض التزامات مقيدة عليها بدون موافقتها. وعلاوة على ذلك، فبدون وجود إنفاذ عالمى واف (بما فى ذلك الرصد) فقد ينتهى الحال بعد التصديق على المعاهدات بأن تتحمل البلدان ذات الأجهزة القانونية القوية أعباء أقل مما ينبغى لها.

وتحدد اتفاقية ريو مستويات الانبعاثات للبلدان بما يتناسب مع تاريخها السابق فى هذا الصدد؛ ومن ثم سمح للبلدان التى أحدثت تلوثا أكبر بأن تستمر فى إحداث تلوث أكبر. وبدا هذا الأمر للبلدان النامية، جائرا: فلماذا يسمح للبلدان الصناعية بأن تطلق مستويات أعلى من الانبعاثات عن كل فرد (حتى ولو كانت مستويات انبعاث أدنى بالنسبة لكل وحدة من الناتج المحلى الإجمالى) لمجرد أنها قد فعلت ذلك من قبل ؟

وفى حين أن قضايا الإنصاف تلك لم تعالج بفعالية فى كيوتو، فإن اتفاقية كيوتو خطت خطوة هامة إلى الأمام فيما يتعلق بمحاولة كفالة الكفاءة فى تقليل الانبعاثات، من خلال «آلية التطوير النظيف». وهذا المخطط يسمح للبلدان الصناعية بأن تساعد البلدان النامية على تخفيض انبعاثاتها، وتحصل البلدان الصناعية مقابل ذلك على قدر من «التسامح» إزاء انبعاثاتها. ويستكشف الفصل الرابع هذه القضايا والمسار المحتمل لبناء المؤسسات.

حماية التنوع الأحيائى

تزداد الشواهد المتعلقة بفقد التنوع الأحيائى. ويقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن عدد الأنواع الحية فى نهاية القرن العشرين يبلغ زهاء ٢٢ مليون نوع. وقد تم وصف حوالى ١,٥ مليون منها. ويواجه زهاء ٧ ملايين نوع - أى أكثر من أربعة أمثال تلك التى سجلت أوصافها - خطر الانقراض فى السنوات الثلاثين المقبلة. وفيما بين رتب الحيوانات العليا، فإن ثلاثة أرباع أنواع الطيور فى العالم آخذة فى التناقص، ويعتقد بعض المراقبين أن ما يقرب من ربع الأنواع الثديية فى العالم مهددة بالانقراض[٦٢]. وفى الزراعة، تختفى أنواع من المحاصيل النباتية كل عام، إلا أن القليل من هذه المحاصيل ممثلة فى المجموعات العالمية من المواد الوراثية. بل إن الأنواع البرية (غير المستأنسة) منها أسوأ تمثيلا بكثير. إذ أن ١٢ فقط من بين ٣٨ مجموعة أساسية من الأرز مدرجة فى دليل المواد الوراثية الخاص بالمجلس الدولى للموارد الوراثية النباتية هى التى تشمل أنواعا برية، وتوجد مرافق تخزين طويلة الأجل من أجل ٥ مجموعات منها فقط[٦٣].

والأسباب الرئيسية لفقد التنوع الأحيائى هى تقنيات الزراعة الحديثة، وإزالة الغابات، وتدمير الأراضى الرطبة وموائل المحيطات، وكلها متصلة بشكل وثيق بالأنشطة الإنمائية. ومن بين بلدان العالم كافة، تعتبر البلدان النامية أغناها بالتنوع الأحيائى، ويرجع ذلك إلى حد ما إلى أن الكثير منها يقع فى المناطق الحارة. والضغوط التى تمارس على هذه البلدان لحماية التنوع الأحيائى حادة. ولا يزال خمس غابات العالم الأصلية فحسب موجودا فى النظم

الإيكولوجية الكبيرة والطبيعية إلى حد ما، أو فى الغابات الحدودية. وقد فقد ستة وسبعون بلدا جميع غاباته الحدودية، ويوجد ٧٠ فى المائة من المتبقى من هذه الغابات فى ثلاثة بلدان فحسب - البرازيل وكندا وروسيا - ويوجد ٩٠ فى المائة من الأنواع المحصولية المتبقية، فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية [٦٤]. ولكن رغما عن هذه الاتجاهات الباعثة على القلق، فلم يبدأ التوصل إلى اتفاق على الصعيد الدولى بشأن صون التنوع الأحيائى إلا مؤخرا. ومع ذلك، فإن اتفاقية التنوع البيولوجى ومرفق البيئة العالمى يعتبران خطوتين أوليين هامتين فى عملية صون التنوع الأحيائى.

اتجاهات سياسية جديدة فى البلدان النامية

وإلى جانب موجة العولمة فى قضايا التجارة ، والمال والبيئة، أخذت قوة أخرى عالمية النطاق فى إعادة تشكيل الجهود الإنمائية فى كل مكان - ألا وهى الاتجاه للمحلية. وهذا الاتجاه للمحلية هو القوة الدافعة وراء توسيع المشاركة الشعبية فى الحياة السياسية وزيادة الاستقلال المحلى فى صنع القرارات. وتنبع قوة التحرك صوب الاستقلال المحلى إلى حد ما من اتجاه عالمى آخر- هو الحضرنة.

فما العناصر الرئيسية للمشهد المحلى الجديد؟ أحد هذه العناصر هو استبدال الحكم الاستبدادى أو حكم الحزب الواحد بالسياسات الجمعية وزيادة مشاركة المواطنين من خلال الهيئات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية. وثمة عنصر آخر هو الطلب المتنامى من جانب الوحدات دون القومية الوطنية للحصول على المزيد من السلطات والاستقلال. وقد استجابت السلطات المركزية لهذا الطلب بتفويض بعض السلطات والمسئوليات للمستويات المحلية.

وسرعان ما أصبحت السياسات الجمعية والمشاركة الجماهيرية العريضة من سمات التوجيه الحديث. فقد ارتفعت نسبة البلدان التى يوجد بها نوع ما من الحكومة الديمقراطية من ٢٨ فى المائة فى عام ١٩٧٤ إلى ٦١ فى المائة فى عام ١٩٩٨ (الشكل ١-٧). وقطعت معظم الحكومات على نفسها التزامات تقيدها قانونا باحترام حقوق مواطنيها المدنية والسياسية. وقد صدق ١٤٠ بلدا حتى الآن على العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ووقع ٤٢ بلدا على البروتوكول الاختيارى للعهد معترفين بسلطة اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة فى النظر فى الادعاءات الواردة ممن يشكون من انتهاك حقوقهم.

ومع نمو مشاركة الناس فى المجتمع، فكذلك ينمو عدد المنظمات التى تنطق بلسانه. فالمنظمات غير الحكومية والحركات المدنية آخذة فى الازدياد، وتنهض بدور يكبر باستمرار فى الإعراب عن طموحات الناس والضغط على الحكومات

الشكل ١-٧
عدد البلدان الديمقراطية يزداد

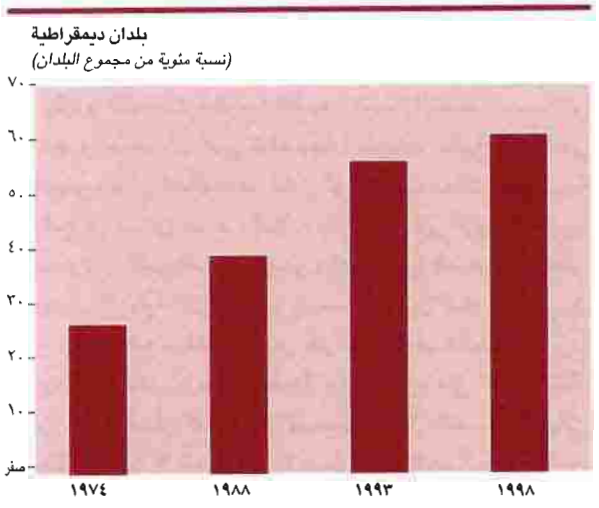

المصدر: Diamond 1996; *Freedom House, Freedom in the World*, 1998.

للاستجابة لها. وتنبئ هذه الزيادة فى المشاركة بأن تكون لها أهمية أكبر من الانتخابات، إذ ستؤثر على عملية بناء المؤسسات وأنواع السياسات التى يحتمل أن تكون ذات فعالية. ومع تحقيق لامركزية السلطة، ومع كون الحكومات المركزية أقل قدرة على فرض الحلول التى ترتضيها، سينمو الطلب على السياسات ذات التوجه الاجتماعى .

فما الذى سيعنيه الإلحاح على زيادة مشاركة المواطنين والسياسات الجمعية بالنسبة للتنمية؟ من المرجح أن تحدث أربعة تغييرات. الأول، سيعمل النشاط السياسى القوى الذى يشمل الكثير من الجماعات المنظمة التى تضرب بجذورها فى المجتمعات المتمسكة بحقوقها على تقليل نطاق الحاجة إلى العمل المستقل من جانب الحكومات. وسيتعين على الحكومة المركزية أن تتشارك مع المجتمع وتفاوضه، وأن تتقبل المطالب والضغوط التى تأتيها من مختلف الأرجاء، وأن تلتمس المشروعية بالفوز باستحسان الجماهير لأدائها. وسيكون هناك مجال أقل لعقد الصفقات المتكتمة، ومزيد من المطالبة بالخضوع للمساءلة، وابتعاد مستمر عن الاستبداد الذى كان يمارس فى أجزاء شتى من العالم فيما بين الستينيات والثمانينيات.

بيد أن لهذا التغيير تداعيات بعيدة المدى. فقد يصبح القيام بإجراءات سريعة لمواجهة الصدمات صعبا بشكل متزايد. وستخضع الجهود المبذولة لتعزيز القطاعات الاستراتيجية والتى تعود بالفائدة أيضا على مصالح خاصة لتدقيق وثيق - ولن يأتى ذلك من الناخبين وحدهم. فقد يعمل مجتمع دوائر الأعمال، والنقابات العمالية، وغيرها، ككوابح لسلطة الحكومة

المركزية. وقد عرفت الحكومة الكورية مدى قوة هذه الجماعات عندما حاولت تمرير قانون عمل جديد فى عام ١٩٩٧ وعندما حاولت إعادة هيكلة التكتلات الصناعية الكبيرة فى ٩٨-١٩٩٩.

وتبرز الأحداث القريبة العهد أهمية المشهد السياسى الجديد والصعوبات التى تواجهها المنظمات المالية الدولية فى التفاوض بشأن اتفاقات قد تكون لها عواقب معاكسة بالنسبة لشرائح من سكان بلد من البلاد، على الأقل فى الأجل القصير. فقد رفض البرلمانان الروسى والبرازيلى التصديق على التعهدات الدولية التى قطعها رئيسا الدولتين أثناء أزمة شرق آسيا . وقد دفع موقفهما وزير خزانة الولايات المتحدة، روبرت روبين، إلى إبداء ملاحظة مفادها أنه عندما يتعلق الأمر بإنقاذ بلدان من الانفجار الداخلى الاقتصادى، فإن «العنصر النهائى فى هذا الصدد لا يتمثل فى الاعتبارات الاقتصادية أو المالية، وإنما السياسية.» ويتعين أن تتعلم الحكومات كيف تحشد التأييد للسياسات القوية، وبخاصة عندما تتطلب تلك السياسات تضحيات من الأجيال الحالية لصالح أجيال المستقبل[٦٥].

وثانيا، أن الانفتاح السياسى يبرز أهمية الإفصاح عن المعلومات وظهور الكيانات الخاصة التى تقوم بالرصد والتنظيم وتجهيز المعلومات، والتى تعتبر بالغة الأهمية للاقتصاد الدينامى . وقد تشمل تلك الكيانات آليات من القطاع الخاص لإنفاذ القوانين العامة، مثل الآليات التى اقترحت من أجل بلدان الاتحاد السوفياتى السابق[٦٦]. وتنزع نظم الحكم الاستبدادية إلى أن تكون نظما عدوانية، ولم تنجح إلا فى حالات نادرة فى خلق أجهزة بيروقراطية تكنوقراطية كفئة أو فى السعى أساسا إلى تحقيق التنمية. ويعزى هذا الفشل جزئيا إلى الإغراءات التى توفرها المحسوبية والتدخل السياسى فى أعمال الهيئات العمومية، وتسييس البيروقراطية على كافة مستوياتها. وتستطيع السياسات الجمعية والمشاركة المدنية أن تصد هذه القوى وأن تمنع وقوع أسوأ تجاوزات النظم الاستبدادية. غير أن النوايا الحسنة ليست ضمانا لتحقيق تقدم سريع، حسبما تبينه حالة الهند[٦٧]. وستكشف الأيام عما إذا كانت توجد فرص للقيام بإصلاحات مؤسسية تشجع هذا التصدى.

وثالثا، ستعجل السياسات القائمة على المشاركة بتحقيق اللامركزية فى بعض البلدان، بتوفيرها للناس سبلا أوسع للإعراب عن الرأى. ومن الأرجح أن يكون هذا الاتجاه محسوسا فى البلدان كبيرة الحجم وفى تلك التى تتسم بانقسامات اثنية ملحوظة وهويات محلية عميقة الجذور. ووجود الأقاليم الحضرية القوية يمكن أن تعجل بإعادة توزيع السلطة المركزية وتفويضها للكيانات دون القومية، ومطالبتها الحكومات المركزية بأن يكون السعى إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الرئيسية طويلة الأجل معتمدة على توافق الآراء. وقد يناط مزيد من المسئولية عن التنمية بالحكومات دون القومية.

ورابعا، إن السياسات القائمة على المشاركة ومحدودية الحراك العمالى الدولى، قد تزيد المطالبة بسياسات تعالج التفسخ الاجتماعى[٦٨]. وإلى أن تبدأ الحكومات الإقليمية والعالمية فى تنسيق السياسات من أجل تقليل المخاطر التى تخلقها صدمات يحتمل أن تكون لها عواقب طويلة الأجل، ستكون الحكومات الوطنية مسئولة عن حماية سكانها من الصعوبات الاقتصادية الشديدة. ومن شأن هذه الحالة أن تخلق عددا من المعضلات، إذ سيتعين على الحكومات، حتى تمول شبكات الأمان، أن تعدل بنية الإنفاق العام، وذلك بأن تقلل من النمو على المدى القصير. ومن المحتمل أن تقابل المحاولات المبذولة لتعبئة موارد إضافية بمقاومة من جانب دافعى الضرائب الذين يفتقدون الثقة بقدرة الحكومة على تقديم الخدمات، والذين اعتادوا ممارسة التهرب الضريبى[٦٩]. ويستعرض الفصلان الخامس والسادس الشواهد الأولية لتعبئة الموارد المالية والضريبية على المستوى المحلى.

فماذا عن الاختلافات فيما بين البلدان؟ إن عدم الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى من ذلك النوع القائم فى روسيا وأوكرانيا يمكن أن يحد من الرغبة فى التغيير. وفى أفريقيا جنوب الصحراء، يعرقل صغر حجم الطبقة المتوسطة، والشقاق الإثنى، وسياسات المحاباة، انتشار التعددية والسعى وراء الأهداف الإنمائية. وتعتبر الضغوط الديمغرافية اختبارا لصلابة البلدان الأفريقية وبلدان الشرق الأوسط. فسيتعين على هذه البلدان، فى السنوات العشرين القادمة، أن تواجه أعدادا كبيرة من الشبان الباحثين عن العمل. فمن الأرجح أن يتضاعف عدد سكان إثيوبيا، مثلا، ليصل إلى ١٢٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠، كما أن أكثر من نصف شعب إيران هو الآن دون الخامسة والعشرين من العمر. وسيتعين على المؤسسات السياسية والاجتماعية أن تتواءم مع هذه التغييرات بسرعة كى تؤازر استمرار النمو الاقتصادى. وفى حين أن الاتجاه صوب السياسات القائمة على المشاركة كان قويا فى التسعينيات، فقد لا تجاريه فى سرعته الإصلاحات المؤسسية البالغة الأهمية للاستقرار مستقبلا.

بزوغ القوى دون القومية

مع نهاية القرن العشرين، يطالب الناس الذين يعيشون فى وحدات دون قومية، مثل المقاطعات والولايات، بالحق فى تقرير المصير وبالحكم الذاتى. وهذه المطالبات جزء من العملية المعروفة بالاتجاه نحو المحلية. وقد تنشأ هذه المطالبات عن الاستياء من الحكومة المركزية، أو الممانعة فى تقديم الدعم لأجزاء أخرى من البلد، أو النزاع بين الجماعات الاثنية. ومهما كان السبب، فإن الاتجاه نحو المحلية يفضى عموما إلى إعادة توزيع السلطات، وقد يؤدى، فى ظروف معينة (مثلما حدث فى جنوب شرق أوروبا وآسيا الوسطى)

إلى خلق دول جديدة [٧٠]. ولقد زاد عدد البلدان بأكثر من الضعف فى العقود الثلاثة الأخيرة، فارتفع من ٩٦ بلدا فى عام ١٩٦٠ إلى ١٩٢ بلدا فى عام ١٩٩٨. وزاد عدد البلدان التى تضم أقل من مليون نسمة إلى ثلاثة أمثاله تقريبا، فنما من ١٥ بلدا إلى ٤٣ بلدا. وعندما يستوعب الاتجاه نحو المحلية فى محيط ديمقراطى، فإنه ينطوى على تغير فى موقع صنع القرار، وهيكل نظام الحكم ونوعيته، وطرائق تنفيذ السياسات. ولهذا، فمن المتوقع أن يكون له تأثير بالغ الأهمية على مستقبل التنمية.

الاتجاه نحو المحلية وتحقيق اللامركزية

استجابت الحكومات للمطالبة بمزيد من الحكم الذاتى عن طريق تقاسم السلطات مع مستويات الحكم الأدنى وتفويض السلطة إليها. وكان هذا يجرى على مضض فى بعض الأحيان، وعن ترحيب فى أحيان أخرى (وبخاصة عندما تريد الحكومات المركزية المأزومة ماليا أن تتخلص من مسئوليات الإنفاق). غير أن من الواضح أن الاتجاه مستمر، وأن الأعداد تتحدث عن نفسها. ففى عام ١٩٨٠، جرت انتخابات وطنية فى ١٢ من ٤٨ من أكبر بلدان العالم، بينما أجريت انتخابات محلية فى ١٠ منها. وبحلول عام ١٩٩٨، كانت ٣٤ من هذه البلدان قد أجرت انتخابات على كل من المستويين الوطنى والمحلى. كما أن نصف البلدان التى تحولت إلى اللامركزية فى الأمور السياسية قامت بإضفاء اللامركزية على المسئوليات التنفيذية الرئيسية أيضا (الجدول ١– ٢)[٧١]. فقد قامت بولندا، مثلا، بتفويض المسئولية عن التعليم الابتدائى والثانوى، فى حين أضفت الفلبين الطابع اللامركزى على الرعاية الصحية الأولية وصيانة الطرق المحلية. وكثيرا ما يترجم تحقيق اللامركزية إلى زيادة كبيرة فى الحصة دون القومية من الإنفاق العام. ففى المكسيك، زادت هذه الحصة من ١١ فى المائة فى عام ١٩٨٧ إلى ٣٠ فى المائة فى عام ١٩٩٦، وزادت فى جنوب أفريقيا من ٢١ إلى ٥٠ فى المائة[٧٢].

ولا يقتصر تحقيق اللامركزية على البلدان الكبيرة الغنية. ففى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قام الأردن ولبنان وتونس والمغرب جميعا بانتخاب حكومات محلية. وفى أوروبا وآسيا الوسطى، تعالج دساتير ألبانيا وأوكرانيا وبلغاريا والبوسنة وجورجيا وروسيا وطاجيكستان وكازاخستان وكرواتيا وهنغاريا حقوق الحكومات دون الإقليمية ومسئولياتها، وإن كان ذلك لا يضمن لها الاستقلال الذاتى تلقائيا. كما قامت جمهوريات البلطيق وجمهورية قرغيزيا بخطوات هامة لتدعيم الحكومات المحلية[٧٣]. وفى أفريقيا، فإن ٢٥ بلدا من ٣٨ بلدا أجريت فيها انتخابات وطنية فى التسعينيات، اجرت انتخابات

جدول ١ – ٢

تحقيق اللامركزية السياسية والتنفيذية فى البلدان الديمقراطية الكبيرة، ١٩٩٧

تحقيق اللامركزية من الناحية السياسية فقط	تحقيق اللامركزية من الناحيتين السياسية والتنفيذية
بنغلاديش	الأرجنتين
جمهورية إيران الإسلامية	البرازيل
كينيا	كولومبيا
جمهورية كوريا	إثيوبيا
المغرب	المكسيك
نيبال	الفلبين
نيجيريا	بولندا
باكستان[أ]	الاتحاد الروسى
رومانيا	جنوب إفريقيا
تايلند	أوغندا
	أوكرانيا
	فنزويلا

ملاحظة : تشمل هذه العينة جميع البلدان التى كان عدد سكانها فى عام ١٩٩٧ يبلغون ٢٠ مليون نسمة أو أكثر والتى طبقت العمل بالانتخابات التنافسية فيما بين أحزاب متعددة على الصعيد دون القومى فيما بين عامى ١٩٨٠ و١٩٩٥.

(أ) لم تجر الانتخابات المحلية فى باكستان بانتظام، ومن ثم فإن الحكومات المحلية تدار فى معظم الأحوال بواسطة إداريين.

المصدر : Freedom House, *Freedom in the World*, 1996; U.S. Central Intelligence Agency, *The World Factbook*, 1998; country - specific sources.

محلية أيضا ـ ويشمل ذلك عددا من البلدان الصغيرة جدا مثل الرأس الأخضر وموريشيوس وسوازيلند. وفى أمريكا اللاتينية، قام كل بلد من بلدانها بانتخاب العمد. وفيما عدا الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا والمكسيك (وكلها بلدان اتحادية كبيرة)، يعزى إلى الحكومات المحلية ٢٠ فى المائة من الإنفاق الحكومى فى البلدان التى تتوافر عنها بيانات[٧٤].

وكانت نهاية الحرب الباردة عاملا رئيسيا فى موجة تحقيق اللامركزية فى الفترة القريبة. ففى الاتحاد السوفياتى السابق، أفضى تفكيك احتكار الحزب للسلطة السياسية القومية إلى تصعيد مطالب الحكومات دون الإقليمية بسلطات محلية متزايدة. وفى أوروبا الشرقية، أزال انهيار الشيوعية الدعم العسكرى الخارجى الذى كان يساند الحكومات التى لا تحظى بشعبية. واستعادت الحكومات المحلية دورها ـ كرد فعل لسياسة الحكم المركزى الإجبارى التى كانت تتبعها نظم الحكم السابقة، وكحصن ضد عودة النظم الاستبدادية. وكان لتناقص خطر وقوع نزاع دولى كبير، إلى جانب الانفتاح المتزايد أمام التجارة، فائدته فى جعل ميزات الانضواء فى اتحاد كبير أقل جاذبية للاقتصادات الصغيرة[٧٥].

وكان لانتهاء الحرب الباردة آثار غير مباشرة ولكنها ليست أقل أهمية فى أقاليم أخرى. ففى أمريكا اللاتينية، أسهم تناقص خطر العنف اليسارى (وهو المبرر الأولى لاستيلاء العسكر

على السلطة) فى أفول النظم الاستبدادية فى معظم أرجاء الإقليم. (فى بيرو، حيث لم يتناقص خطر العنف اليسارى، لا يزال رئيس الجمهورية يتولى اتخاذ معظم القرارات المتعلقة بالإنفاق). وفى أفريقيا وأجزاء من شرق آسيا (كوريا والفلبين)، أنهت كل من الولايات المتحدة وروسيا دعمهما للحكومات الاستبدادية. وفى عدد من البلدان الأفريقية، عمل تناقص الدعم الخارجى، إلى جانب انهيار الاقتصاد المحلى على إضعاف قدرة الحكومات الاستبدادية على استخدام الإنفاق العام للاحتفاظ بتأييد جماعات المصالح الرئيسية. وقد اضطرت النخب الحاكمة إلى التنازل عن بعض السلطات، وإن كانت فى كثير من الأحيان لم تتخل إلا عن قدر يسمح لها بأن تظل ممسكة بمقاليد الأمور[٧٦].

وتتفاوت سرعة تحقيق اللامركزية ونوع الإصلاحات التى نفذت من بلد إلى آخر. فالهند، وهى بلد ديمقراطى متعدد الأحزاب على الصعيد الاتحادى وصعيد الولايات، لديها حكومات محلية ضعيفة نسبيا (انظر الإطار ٥-٤). ولا تزال الصين من الناحية الرسمية دولة مركزية ذات حزب سياسى مهيمن، رغم أن حكومات المقاطعات والعمد كان لديهم قدر أكبر من الاستقلال والسلطة الإدارية منذ استهلال الإصلاحات فى عام ١٩٧٨ (انظر الإطار ٥-٥). ولم يسفر تحقيق اللامركزية فى عدد من البلدان عن تخلى المركز عن قدر كبير من سيطرته[٧٧]. فقد أقامت غانا وملاوى وزامبيا مجالس محلية، غير أن الحكومة المركزية لا تزال توجه معظم قرارات الإنفاق والقرارات الإدارية. وبالمثل، فإن الحزب الوطنى الحاكم فى تنزانيا يحتفظ بجميع المناصب دون القومية تقريبا. وتجرى باكستان انتخابات محلية، ولكنها تجرى بشكل غير متواتر بحيث إنه نادرا ما شهدت البلاد تولى السلطة حكومات محلية منتخبة[٧٨].

التحديات المؤسسية

يثير الاتجاه للمحلية قضايا معقدة تتعلق بالمؤسسات وبالسياسات يتعين على الحكومات أن تحلها فى العقود المقبلة. فالسلطات المتوسعة للحكومات دون القومية لها تداعياتها ليس فقط بالنسبة للنمو واستقرار الاقتصاد الكلى، وإنما بالنسبة لأساليب الحكم والتنسيق والقواعد التنظيمية؛ كما أنها تؤثر على توافر التمويل الدولى، وتقديم الخدمات العامة، وإدارة شبكات الضمان الاجتماعى، وتناقص القدرة على إعادة التوزيع التى يمكن أن تسفر عن زيادة فى عدم المساواة (وستتأثر بهذا كله). ولا بد من وضع قواعد تبين حدود المسئولية، وتوضح العلاقات ما بين طبقات الحكومة، وتقيم مفاضلة مقبولة بين السلطتين المركزية والمحلية. وتهدف القواعد التى تناقش فى الفصل الخامس إلى المساعدة فى الحفاظ على خضوع الحكومات للمساءلة وعلى كفاءتها - وعلى تقليل المخاطر المتمثلة فى أن يتسبب الافراط فى الاقتراض والعجز المالى على الصعيد دون القومى فى زعزعة الاستقرار الاقتصادى[٧٩].

ولن تنجح التنمية فى الاقتصادات المتجهة للمحلية إلا إذا وفرت الوحدات دون القومية أساليب حكم سليمة وفعالة. فأسلوب الحكم المحلى الجيد يوفر للناس وسيلة للإعراب عن رأيهم ويتضمن قواعد تكفل خضوع الموظفين العموميين للمساءلة. ونظام الحكم الفعال، بتوفيره الفرصة للناس للإعراب عن آرائهم، وتشجيعهم على رصد أعمال الحكومات المحلية، ودعوتهم إلى المشاركة، يخلق الاستعداد لإطاعة القانون ودفع الضرائب[٨٠]. وبمرور الوقت، يوفر أسلوب الحكم السليم الثقة ويبنى رأس المال الاجتماعى. ويلاحظ أن المجتمعات المحلية التى تحكم بصورة طيبة، سواء كانت فى تنزانيا أو شمالى إيطاليا، غنية برأس المال الاجتماعى ويتوافر لها قدر كاف من الإيرادات.

وتحتاج الحكومات المحلية فى كثير من الحالات إلى تنمية المهارات والموارد لكى تقدم خدمات عالية الجودة تلبى مطالب جماهيرها[٨١]. وهذه الخدمات (إلى جانب الموارد الضريبية والمالية الوافية) هى التى تسمح للمدن بأن تعمل بشكل طيب من الناحية الاقتصادية، وأن تقدم لمواطنيها مستوى معيشة جيدا. ويتعين فى معظم الحالات إشراك القطاع الخاص فى توفير الخدمات، وبخاصة فى البلدان التى لا تتوافر لها فرص قوية للوصول إلى موارد رؤوس الأموال الدولية[٨٢]. غير أن تشجيع القطاع الخاص على المشاركة يتطلب من الحكومات أن تقيم هياكل تنظيمية تقلل لأدنى حد من تكاليف المعاملات ومن الحواجز التى تعترض الدخول إلى مجال الأعمال، على أن تكفل أيضا قيام موردى القطاع الخاص بتقديم هذه الخدمات بما يراعى الجودة والتكلفة والحجم. والأمر المشجع فى هذا الصدد، أن القدرة الإدارية والتنظيمية المتزايدة وتحسين أساليب الحكم من شأنها أن تسمح للوحدات دون القومية بأن تجنى فوائد النمو الذى تحركه قوى السوق.

الحتميات الحضرية

فى بداية القرن الحادى والعشرين، سيكون نصف سكان العالم مقيمين فى مناطق تصنف على أنها حضرية. وحتى فترة قريبة ترجع إلى ١٩٧٥، كانت هذه الحصة تزيد على الثلث بالكاد، غير أنها سترتفع بحلول عام ٢٠٢٥ إلى الثلثين تقريبا. وسيحدث أسرع تغيير بين سكان الحضر فى البلدان النامية (الشكل ١-٨). وفى حين أن معدل الحضرنة تجاوز ذروته فى الاقتصادات المرتفعة الدخل نسبيا فى أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية والشرق الأوسط، فإن التحول بدأ لتوه فى آسيا وأفريقيا (الشكل ١-٩). ومن المتوقع أن يزيد سكان الحضر بزهاء ١,٥ مليار نسمة فى العشرين سنة المقبلة (الشكل ١-١٠). وتجعل سرعة الحضرنة وما ينطوى عليه ذلك من أعداد هائلة، من هذا الأمر أحد التحديات الإنمائية الكبرى التى تواجه القرن الحادى والعشرين.

الشكل ١-٨

يقيم معظم سكان الحضر فى البلدان النامية

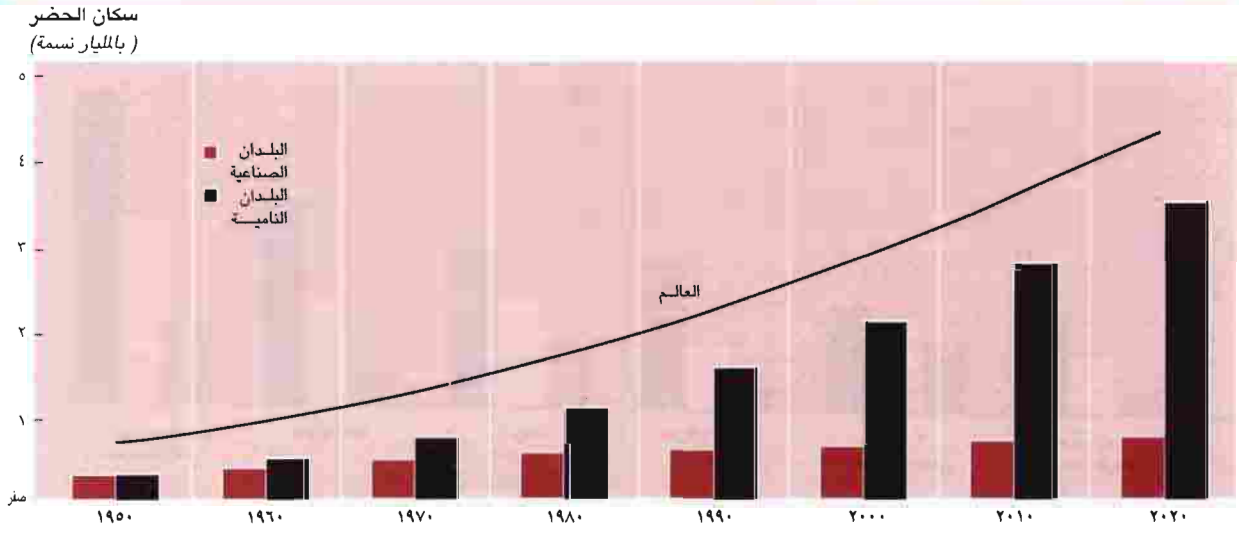

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمم المتحدة، *World Urbanization Prospects*، ١٩٩٨.

وعلى الرغم مما تطرحه الحضرنة من تحديات، فإنها تمثل اتجاها إيجابيا. فقد اصطحبت الحضرنة النمو الاقتصادى والتحول الهيكلى فى البلدان الصناعية، إذ أنه مع تحديث القطاعات الزراعية وميكنتها، وبعد أن أصبحت أكثر كفاءة، تناقص عدد الوظائف الزراعية. وانطلق العمال يبحثون عن عمل فى الصناعات غير الزراعية، التى تتوطن عموما فى مناطق تتصف بكثافات سكانية أعلى من المجتمعات الزراعية - أى فى المدن. والمجتمعات الغنية فى القرن العشرين أربعة أخماسها من أهل الحضر وتستمد أقل من ٣ فى المائة من ناتجها المحلى الإجمالى من الزراعة، بينما لا يزال يعزى إلى الزراعة فى البلدان المنخفضة الدخل ٣٠ فى المائة أو أكثر من الناتج المحلى الإجمالى.

فهل يمكن أن يتكرر هذا النمط نفسه فى البلدان النامية، مع مراعاة أن الحضرنة والنمو الاقتصادى فى البلدان الصناعية حدثا على مدار فترة طويلة إلى حد ما وشملا أعدادا من الناس أصغر بكثير؟ لقد كانت هذه الاقتصادات رائدة، ولم يكن نموها مقيدا بمعايير أو مدونات خارجية تتعلق بالعمل أو حقوق الإنسان أو البيئة. والظروف التى تسعى البلدان النامية أن تتحول فى ظلها إلى مجتمعات حضرية مختلفة الآن اختلافا جوهريا، وستظل تتغير مع ما يحدث من إنجازات مستمرة فى تكنولوجيا الاتصالات.

وتنبئ تجربة شرق آسيا مع النمو المستدام والتنمية الريفية الناجحة بأن من الممكن تكرار هذا النمط. فقد استغرقت كوريا ٤٠ سنة فقط لتتحول من مجتمع يتكون ٨٠ فى المائة منه من الريف إلى مجتمع يتكون ٨٠ فى المائة منه من الحضر. وفى غضون ذلك، انخفضت حصة

الشكل ١-٩

بدأت أفريقيا وآسيا فى التحول الحضرى

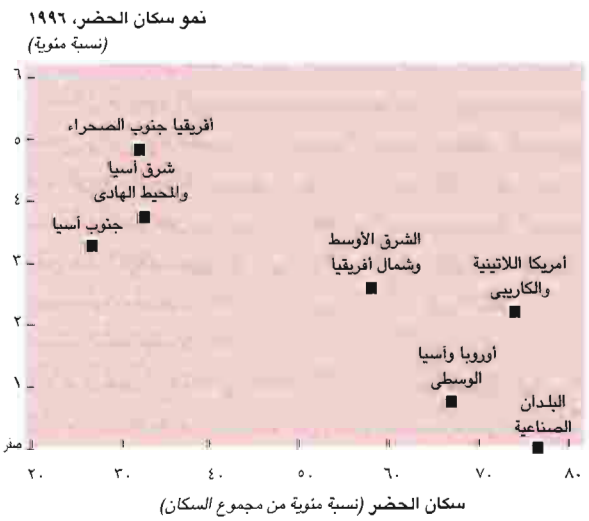

المصدر: البنك الدولى، مؤشرات التنمية الدولية، ١٩٩٨.

الشكل ١-١٠

ستحدث أكبر زيادة فى سكان الحضر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٢٠ فى أفريقيا وآسيا

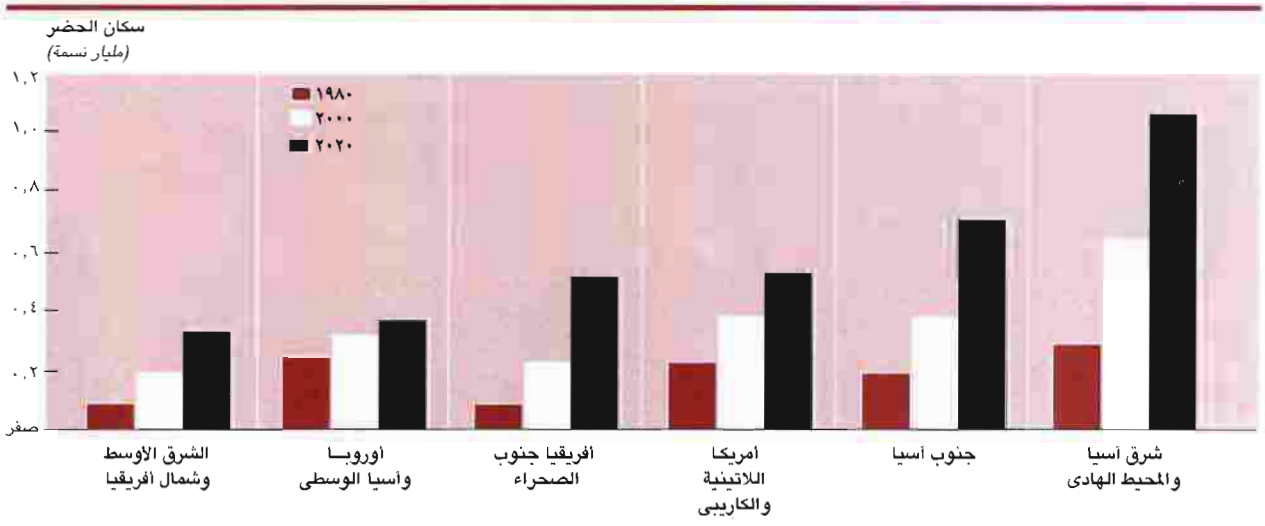

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمم المتحدة، *World Urbanization Prospects*، ١٩٩٦.

الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى من ٣٧ فى المائة فى عام ١٩٦٥ إلى ٦ فى المائة فى عام ١٩٩٦. إلا أن الصلة بين الحضرنة والنمو كانت أقل جلاء فى أماكن أخرى. فقد تعمل المجاعات، أو الحروب الأهلية، أو النزاعات الاثنية، أو ركود الزراعة، وغياب التنمية الريفية، بل مجرد رفع القيود المفروضة على الحراك، الناس إلى المناطق الحضرية التى قد تفتقر إلى الموارد اللازمة لاستيعابهم بشكل منتج. فمناطق مثل أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، حيث كان نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بطيئا أو ثابتا، واجهت أكبر الصعوبات فى استيعاب الوافدين الجدد إلى الحضر. ويتناول الفصل السادس بالتفصيل العلاقة بين النمو الاقتصادى والحضرنة.

ومن المتوقع أن توفر المراكز الحضرية سبل وصول أفضل من المناطق الريفية إلى مستلزمات أساسية مثل المياه والصرف الصحى والرعاية الطبية والخدمات التعليمية. ولقد انعكست نوعية ظروف الحياة الحضرية فى المعتاد فى انخفاض معدل الإصابة بالأمراض ووفيات الأطفال الرضع وزيادة العمر المتوقع عند الميلاد. غير أن الميزات التى كانت تتمتع بها المناطق الحضرية (وبخاصة المدن الكبيرة) أخذت فى التناقص منذ منتصف الثمانينيات. ففى أفريقيا جنوب الصحراء، تتماثل تقريبا معدلات الوفاة فى المناطق الريفية والمدن الصغيرة - ٩٠ لكل ألف - وارتفعت المعدلات فى المدن الكبيرة فى أمريكا اللاتينية إلى معدلات المناطق الحضرية الصغيرة[٨٣].

والواقع أن سبل الحصول على المأوى فى المناطق الحضرية تزداد سوءا. فثمة زهاء ١٠٠ مليون نسمة - من بينهم أعداد كبيرة من الأطفال - بلا مسكن دائم ويستخدمون لهذا الغرض ببساطة أى حيز حضرى يستطيعون العثور عليه. وينام أكثر من ٧٠٠ ألف نسمة فى مومباى على الأرصفة[٨٤]. ونمو «مدن الصفيح - الفافيلاس» favelas فى ريو دوجانيرو وساو باولو هو نسخة طبق الأصل مما يحدث فى المدن الكبيرة الأخرى فى العالم النامى[٨٥]. والعنف المتزايد مرتبط بعدم المساواة المتزايد فى المناطق الحضرية، وبالأخص فى أمريكا اللاتينية، وإن كان مشهودا فى جنوب آسيا أيضا[٨٦]. ومن الجائز أن تؤدى الهجرة إلى تفاقم هذا الاتجاه[٨٧]. ويعيش الموسرون فى مناطق مسورة ومحصنة، هاجرين مجاورات بأكملها للفقراء - وهى سمة مشتركة بشكل متزايد للمدن التى أدى تدهور الخدمات العامة وفرص الحياة فيها إلى خلق بيئة حضرية متمايزة بشكل متزايد[٨٨].

وتعتبر هذه الأنماط من كثير من النواحى تكرارا للتدهور الذى حدث فى ظروف الحياة الحضرية فى أوروبا الغربية خلال فترة التصنيع السريع فى النصف الأول من القرن التاسع عشر[٨٩]. ثم شهد النصف الثانى من القرن تحولا ملحوظا فى هذا الصدد. فهل يمكن أن تساعد استراتيجيات إصلاح مماثلة على تغيير الاتجاهات فى البلدان النامية، أم أن التحلل الحضرى سيصبح سمة دائمة فى مناطق البلديات؟

لقد كان المجتمع الإنمائى على وعى منذ زمن طويل بالتحديات التى تخلقها الحضرنة السريعة[٩٠]. غير أن اللامركزية والعولمة والتصنيع ستضيف تحديات جديدة فوق القديمة[٩١]. ومن أهم القضايا التى ستواجه القرن الحادى والعشرين، الاقتراض دون القومى من أجل البنية الأساسية العمومية، وتنسيق البنية الأساسية التى تشمل عدة مناطق، والمواقع

المختارة للاستثمارات الضخمة. وسيكون التنافس على رؤوس الأموال العالمية قضية أخرى على السلطات المحلية أن تتصدى لها، وأن تتعلم أثناء ذلك أنه ينبغى ألا تحظى السياسات الداعمة لنشاط الأعمال بالأسبقية على الرعاية الاجتماعية. كما أن السياسات الوطنية التى تثبط حراك رأس المال والعمل قضية هامة أخرى. وسيتعين على الحكومات أن تنظر فى تعديل تلك السياسات من أجل النهوض بالتصنيع الكفء الذى يسمح للشركات العاملة فى الصناعات الناضجة بأن تنتقل من المدن الكبيرة إلى المدن الصغيرة.

وخلال عقود التنمية الثلاث فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٩٠، تزامن تركيز الأنشطة الاقتصادية فى المناطق الحضرية مع الارتفاع فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى. غير أن هذا الاتجاه أثار الانتباه ليس إلا ولم يترك أثرا فى رسم السياسات أو تصميم المؤسسات[٩٢]. ومع قيام العولمة وتحقيق اللامركزية فى الوقت الحالى بإعادة تشكيل المشهد الجغرافى علاوة على المشهد الاقتصادى، لم يعد بالمستطاع تجاهل العلاقة ما بين النمو والحضرنة.

كما أن للحضرنة السريعة تداعياتها الاقتصادية والسياسية. فالمؤسسات، ورأس المال الاجتماعى، والسياسات التى كانت تعمل فى خدمة سكان ريفيين مستقرين ومتناثرين، لا تحقق نجاحا عندما تنتقل إلى المدن، إذ يضيع معظم رأس المال الاجتماعى ويتعين إحلاله، وإعادة تشكيله، وزيادته. ويتطلب الأمر أن تحل محل الاقتصاد الأخلاقى الخاص بالمجتمع الريفى الهرمى التسلسل، والذى يوفر درجة من التأمين ضد المخاطر، شبكات أمان حضرية، رسمية وغير رسمية على حد سواء[٩٣]. وتظهر الطبقات الوسطى وتتسع فى المدن، وتتعرض لتأثير المحاكاة من البلدان الصناعية[٩٤]. وكثيرا ما يبدأ الجيل الثانى والثالث من سكان الحضر فى تنظيم أنفسهم والإعراب عن مطالبهم بشكل أكثر تأكيدا لمكانتهم. وتحتاج الحكومات إلى آليات سياسية واقتصادية جديدة من أجل تلبية التوقعات المتزايدة.

تأثير هذه التطورات على سياسات التنمية

إذا لم تتبع الحكومات السياسات وتنشىء المؤسسات المطلوبة لإدارة الحضرنة وتوفير البنية الأساسية التكميلية، فالأرجح أن تشهد المناطق الحضرية نموا اقتصاديا بطيئا وقلاقل اجتماعية، وسيؤدى ذلك إلى إهدار موارد ثمينة. والمدن التى تدار بشكل سيئ ولديها موارد غير وافية وعمليات سياسية غير فعالة، ليس فيها ما يجذب الصناعات الجديدة؛ ولا تستطيع أن ترفع نوعية الحياة، ولا أن تبنى رؤوس أموال بشرية أو تجتذب مواهب جديدة . بالإضافة إلى أنه ما لم توفر الحكومات مجالا عادلا للمنافسة، فإن المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم لا تستطيع أن تتنافس على النشاط الصناعى مع نظرائها الحضريين الكبار.

وقد يخلق عدم وجود قواعد تنظيمية ملائمة فى المناطق الحضرية السريعة النمو أنماطا غير كفأة لاستخدام الأرض تشجع على الاعتماد على السيارات الخاصة. فشبكات النقل الحضرى الجيدة التصميم لا تؤثر على استخدام الأرض فحسب، وإنما تحسن أيضا من آفاق النمو عن طريق إقامة تكامل أفضل بين أسواق العمل الحضرية[٩٥]. كما أن نوعية الحياة، والتى كثيرا ما تقاس بتوافر الخدمات العمومية وكفاءتها، تعتبر قضية رئيسية أخرى[٩٦]. وقد يخلق عدم كفاية الاستثمارات فى المجارى والصرف الصحى مشكلات صحية وخيمة. وقد يترتب على ضعف مؤسسات سوق الأراضى التى تعجز عن توضيح حقوق الحيازة والملكية وتدعيمها، الحاق الضرر بنوعية المأوى. وتعد كراتشى بباكستان ولاغوس بنيجيريا، اللتان تشهدان تدهورا فى حجم ونوعية البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية، نموذجا للمدن التى يكون القطاع العام فيها على شفا الانهيار. وتتطلب المشكلات حلولا مبتكرة، من بينها المشاركة بين القطاعين العام والخاص، والخصخصة الانتقائية للأعمال المحلية، وإشراك المجتمع المحلى فى وضع القواعد التنظيمية.

وتواجه المدن أيضا تحديات صناعية جديدة. فاتساع فرص التصدير وبزوغ «عناقيد الصناعة» تتطلب تخطيطا حريصا من أجل توفير البنية الأساسية الضرورية والقوى العاملة الماهرة التى تحتاجها الصناعات المستخدمة للتكنولوجيا الراقية[٩٧]. وقد أعاق سوء نوعية مرافق التدريب الحضرية نمو صناعات من هذا القبيل فى أمريكا اللاتينية. غير أن المهارات ليست سوى جزء واحد من المعادلة. فقد أحبط التصنيع فى كيرالا، التى تملك أفضل القوى العاملة تعليما فى الهند، بفعل النزعة النضالية العمالية، وقيود حيازة الأرض، ونقص القوى الكهربائية[٩٨].

ويتعين ألا يكون الإصلاح المؤسسى والتنظيمى فى الأسواق المالية المحلية انعكاسا للحتميات الوطنية والعالمية فحسب، بل أيضا لاحتياجات الاستثمار فى البنية الأساسية والإسكان الحضرى. ويجب على حكومات الولايات والحكومات المحلية التى خولت بالسلطة منذ عهد قريب أن تعثر على وسائل لتمويل تلك الاستثمارات[٩٩]. وسيكون عليها فى نفس الوقت أن تهيئ تدابير جديدة للتصدى للبطالة والفقر وعدم المساواة. ويحتاج تجنب الفقر الحضرى إلى بناء مهارات صناعية وخلق اقتصاد حضرى تنافسى، إذ يستطيع العمال المهرة أن يتنقلوا بحثا عن عمل، وهو أمر هام لأن الحراك يعتبر فى بعض الأحيان الملاذ الوحيد للعمال فى المدن التى تكون القاعدة الصناعية فيها ضيقة وآخذة فى التدهور. فكثير من المناطق الحضرية فى الصين وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتى السابق، مثلا، مثقلة بأعباء الصناعات المتعثرة والبطالة المرتفعة.

ويتعين على المدن التى تريد أن تتنافس على الحصول على الاستثمار الأجنبى المباشر أن تفى بمعايير الإنتاج العالمية. وأن تكون المدينة هى الثانية فى الأفضلية يعنى أيضا أنها مثقلة بأعباء البطالة المرتفعة والفقر المتزايد[١٠٠]. وقد عملت سهولة توفير المصادر على الصعيد

الدولى فى محيط تنافسى يضم الكثير من الموردين المتخصصين، على تغيير الأوضاع فى أسواق العمل. فنظرا إلى أنه يمكن الجمع بين المهام بمرونة، فإن مراكز الإنتاج الحضرية على الصعيد العالمى أخذت تنقسم بشكل متزايد بين من يستطيعون تلبية معايير نظام إنتاج عالمى شديدة التدقيق وبين من لا يقدرون على ذلك لضآلة ما لديهم من المهارات. وهذه البيئة الإنتاجية المفتوحة تستأصل بلا رحمة تلك المراكز التى لديها بيئات دون المستوى التنافسى فى الاقتصاد الكلى والخدمات والمرونة فى أسواق العمل.

كما أن سكان الحضر يحتاجون إلى شبكات أمان رسمية. ففى القرى الريفية، كثيرا ما كانت صلات القرابة أو علاقات ولى النعمة بتابعه تؤدى هذه المهمة، غير أنه مع انتقال الناس إلى المدن، تضعف روابطهم بقراهم الأصلية. وسيكون توفير الخدمات الأساسية ونوع من تأمين الدخل إحدى أولويات الحكومات فى القرن الحادى والعشرين. وقد يطلب من السلطات والمجتمعات المحلية أن تقوم بمبادرة للمساعدة فى بناء شبكات الأمان. غير أن النجاح يتوقف على القدرة التنظيمية، والخضوع للمساءلة، والثقة. وكما حدث مع «جماعات الزمالة» فى بريطانيا فى أوائل القرن العشرين، فإن قيام القطاع الخاص والمجتمعات المحلية بتوفير ذلك يمكن أن يكون له دور هام فى هذا الشأن، ولكن بشرط أن يتوفر له دعم حكومى واف. وتستطيع جهود المجتمع، التى تستحثها حكومات محلية متجاوبة، أن تستكمل الموارد الحكومية فى المجالات الأخرى أيضا[١٠١].

وتدخل البلدان النامية القرن الحادى والعشرين فى عالم تتغير معالمه بفعل قوى العولمة والاتجاه إلى المحلية. إنه عالم يخضع للتأثير الواسع المدى للتغير الديموغرافى وتحركات السكان عبر البلدان وصوب المناطق الحضرية. كما أنه عالم يواجه تبدلا مستمرا فى المناخ وفقد التنوع الأحيائى. وتعمل هذه القوى على تغيير دور الحكومات الوطنية والتزاماتها. بيد أنه لا يتعين على البلدان النامية، ولا ينبغى لها، أن تكون مستجيبا سلبيا لتلك القوى. وتتضمن المناقشات الواردة فى الفصول التالية، جنبا إلى جنب مع دراسات حالة معينة معروضة فى الفصل الثامن، عددا من التدابير المؤسسية القوية التى يمكن القيام بها للاستفادة من الفرص التى تتيحها تلك الاتجاهات، وللحد من مخاطرها. وفى هذه العملية، لن تكفى الاستجابات الأحادية الجانب من قبل الحكومات الوطنية. وإنما يتعين أن يكون هناك تفاعل مستمر بين الالتزامات والمسئوليات. فتتحمل الحكومات دون القومية بالمسئوليات على أن تقوم الحكومة المركزية بمتابعة عملها. وكذلك تقطع الحكومات المركزية التزامات تتابعها الحكومات دون القومية والمنظمات الدولية ذات الصلة على حد سواء. وتضطلع قوى السوق بدور رئيسى وحيوى فى توفير محرك للنمو الاقتصادى وفى الاستجابة للحوافز والقيود التى تقررها مختلف المستويات الحكومية. وقد يكون الأهم من ذلك كله أن يكون مواطنو البلدان النامية شركاء للحكومات والمنظمات غير الحكومية وأن يعملوا على تشكيل مستقبلهم من خلال مؤسسات مفتوحة وقائمة على المشاركة.

الفصل ٢

نظام التجارة العالمى: الطريق إلى المستقبل

استحوذت جوانب كثيرة من العولمة على اهتمام العالم فى التسعينيات، ومن بينها تدفقات رؤوس الأموال والهجرة وقضايا البيئة. غير أن توسع التجارة فى السلع والخدمات كان القوة الدافعة وراء العولمة لأكثر من قرن. وعلى مدار العقود الأولى من القرن الحادى والعشرين، ستستمر التجارة فى دفع التكامل العالمى، وبخاصة فيما بين البلدان النامية.

وللتجارة أهميتها للبلدان النامية لأربعة أسباب. أولا، أنها كثيرا ما تكون الوسيلة الأولى لتحقيق منافع العولمة. فالبلدان تكسب عندما تفوز بسبل الوصول إلى الأسواق من أجل صادراتها والحصول على التكنولوجيا الجديدة من خلال عمليات نقلها على الصعيد الدولى، وعندما تعمل ضغوط المنافسة المتصاعدة على تحسين تخصيص الموارد. وتشهد الحصة المتزايدة للواردات والصادرات فى الناتج المحلى الإجمالى لبلدان أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا فى الفترة ٨٠-١٩٩٧ على انكشاف التجارة الدولية لمخاطر متنامية (الشكل ٢-١). كما شعرت الاقتصادات الإفريقية بتأثير التجارة الدولية لبعض الوقت. ورغم أن حصة القارة انخفضت خلال الثمانينيات، فإنها هبطت من نقطة بداية مرتفعة[١].

وثانيا، يتيح الاستمرار فى نقل مقار أنشطة التصنيع من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية فرصة رحبة لتوسيع التجارة، ليس فقط فى السلع بل أيضا فى الخدمات التى أصبحت قابلة للتداول بشكل متزايد. وقد تتجاوز التجارة العالمية فى الخدمات مثيلتها فى السلع خلال عقود قليلة.

وثالثا، تتضافر التجارة مع عنصر آخر من عناصر العولمة، هو انتشار شبكات الإنتاج الدولية. وهى تعمل على فصم عمليات الإنتاج المتسلسلة التى درجت العادة على تنظيمها فى موقع واحد، وتساعد على نشرها عبر الحدود الوطنية. وستسفر هذه الدينامية عن زيادة التشتيت الجغرافى للإنتاج، وزيادة التجارة فيما بين المدن والأقاليم والبلدان. وتربط التجارة بشكل متزايد بين مصائر المواقع الإنتاجية الجديدة.

ورابعا، تقدم مؤسسات دولية قديمة العهد دعما وطيدا لنمو التجارة. فمنظمة التجارة العالمية التى بنيت على تراث الاتفاق العام للتعريفة والتجارة (الغات)، تعتبر أحدث خطوة فى إيجاد بيئة تجارية أقدر على تهيئة المجال للتبادل المتعدد الأطراف للسلع والخدمات[٢]. وكانت الغات ومنظمة التجارة العالمية هى الوسيلة التى كفلت الحفاظ على المكاسب التى تحققت فى الماضى من خلال تحرير التجارة المتعددة الأطراف. غير أن الأهم من ذلك أن منظمة

الشكل ٢ - ١

زادت التجارة الخارجية فى معظم الأقاليم النامية منذ عام ١٩٧٠

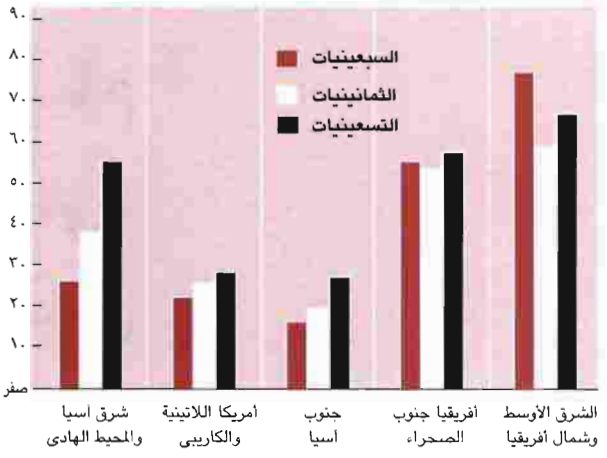

ملاحظة : البيانات عبارة عن متوسطات على مدار كل عقد.
المصدر : البنك الدولى، *مؤشرات التنمية الدولية*، ١٩٩٩.

التجارة العالمية تستطيع أن تعمل كنقطة انطلاق لعملية وضع القواعد مستقبلا للنهوض بقدر أكبر بكثير من الانفتاح على التجارة. فإذا ما كان للتجارة أن تواصل التوسع بنفس سرعتها فيما مضى، وإذا ما كان لها أن تكون أكثر نفعا للبلدان النامية، فلابد للمجتمع الدولى من أن يمضى فى سبيل المزيد من التحرير والإصلاحات المؤسسية.

ويبدأ هذا الفصل بأن يبين بإيجاز كيف يمكن للنظام التجارى العالمى أن يفيد البلدان النامية، ويستعرض السجل المبهر لتحرير التجارة خلال الخمس عشرة سنة الماضية. غير أن نقص الاهتمام بالعواقب الاجتماعية للإصلاح يهدد بحدوث رد فعل مضاد للتجارة، له القدرة على وقف قوة الدفع هذه صوب الإصلاح. وبعد ذلك يتناول الفصل الكيفية التى يمكن أن تفيد بها البلدان النامية بصفة خاصة من القيام بمزيد من تحرير التجارة فى قطاعى الزراعة والخدمات. كما أن بزوغ شبكات الإنتاج العالمية والمدن له تداعياته العميقة بالنسبة لنظام التجارة العالمى - توسيع المشاركة فى النظام وصهر المشاركين فيه معا بشكل أوثق. وينتهى الفصل بتحليل الكيفية التى ستؤثر بها هذه التطورات على وتيرة تحرير التجارة فى البلدان النامية وما تلقاه من تأييد.

كيف يفيد نظام التجارة العالمى البلدان النامية

يعود تحرير التجارة بالنفع على الاقتصادات بطريقتين هامتين. فأولا، عندما يتم خفض الرسوم الجمركية وتتغير الأسعار النسبية، فإن الموارد يعاد تخصيصها للأنشطة الإنتاجية التى تزيد الدخل القومى. وقد زاد تخفيض الرسوم الجمركية الذى طبق بعد جولة أوروغواى الدخول القومية بنسبة ٠,٣ - ٠,٤ فى المائة[٣]. وثانيا، ستنشأ منافع أكبر بكثير فى المدى الطويل مع تكيف الاقتصادات مع الابتكارات التكنولوجية، والهياكل الإنتاجية الجديدة، وأنماط المنافسة الجديدة. وستظل أهمية هذه المكاسب فى المستقبل على ما كانت عليه فى الماضى.

ولتحرير التجارة آثار مهمة أخرى. فهو، أولا، يؤثر بقوة على طريقة أداء الشركات. وتلقى الشواهد الدالة على تأثيره على المنشآت المحلية الضوء على المنافع التى تكتسبها الاقتصادات النامية من توافر فرص الوصول إلى الأسواق العالمية.

- تبين أن زيادة الواردات فرضت الانضباط على الشركات المحلية فى كوت ديفوار والهند وتركيا، عن طريق إجبار الشركات القائمة فى الساحة على تقريب الأسعار من التكاليف الحدية إلى حد أكبر، مما يخفض التشوهات التى تخلقها القوة الاحتكارية[٤].
- يمكن لتحرير التجارة أن يزيد إنتاجية الشركات بشكل دائم بواسطة توفير سبل الحصول على أحدث المعدات الرأسمالية والمدخلات الوسيطة العالية النوعية بأسعار منخفضة نسبيا. فبعض الشركات فى جمهورية كوريا وتايوان (الصين)، مثلا، زادت الإنتاجية عن طريق تنويع استخدامها للمدخلات الوسيطة[٥].
- كما أن مستويات إنتاجية الشركات ترتفع عندما تكون دوائر الأعمال معرضة لضغوط من زبائن دوليين شديدى التدقيق ومن «أفضل ممارسات» المنافسين الأجانب. كما قد تستفيد الشركات المحلية من فرصة إعادة هندسة منتجات الشركات الأجنبية. والحقيقة أنه كثيرا ما يتضاءل الفارق فى مستويات إنتاجية الشركات المصدرة وغير المصدرة حالما تبدأ الشركات التى لم يسبق لها التصدير فى بيع منتجاتها فى الخارج، وهو ما تبينه الدراسات التى أجريت فى كولومبيا والمكسيك والمغرب وتايوان (الصين)[٦].

وثانيا، يمكن أن يحرك تحرير التجارة سلسلة من الأحداث تعمل على تركيز النشاط الاقتصادى فى مدينة أو إقليم ما[٧]. فعندما تنخفض التكاليف مع ارتفاع الناتج، يتوافر لدوائر الأعمال حافز على إقامة الأنشطة الإنتاجية فى بضع مواقع قليلة، مما يرسى الأساس لقيام «تكتلات» للنشاط الاقتصادى. ومع تعزيز الطلب من المشترين من خارج البلاد لانتاج هذه المواقع، ينخفض متوسط التكاليف وترتفع الأرباح. وتجذب الأرباح المتصاعدة شركات جديدة تنتج سلعا مثيلة مما يوفر مصدرا جديدا للتكتل. وعندئذ تشجع الزيادة عدد منتجى السلع النهائية على دخول منتجين جدد للمدخلات الوسيطة لديهم منتجات (مثل الخدمات غير القابلة للتداول) مصممة خصيصا لتناسب احتياجات منتجى السلع النهائية. وتجعل المدخلات الجديدة

إنتاج السلع النهائية أكثر كفاءة، فتخفض التكاليف وترفع الجودة (وربما الإيرادات). ويصبح إنتاج السلع النهائية أكثر ربحية من ذى قبل، فيجذب المزيد من المنتجين. وتستمر الدورة إلى أن يوقفها الاكتظاظ - أى عندما ينمو الناتج بأسرع من قدرة البنية الأساسية المحلية. وتفضى هذه العمليات التراكمية إلى الإنتاجية الأعلى التى تتصف بها المناطق الحضرية (انظر الفصل السادس)[٨].

آليات منظمة التجارة العالمية لتعزيز نظم التجارة الحرة والمحافظة عليها

يدين نظام التجارة الدولى بنموه القوى إلى المؤسسات الناجحة التى تمتد عبر المستويات الدولية والوطنية - الغات على مدار عقود عديدة، وفى الوقت الحالي منظمة التجارة العالمية التى خلفتها. ومنظمة التجارة العالمية الفعالة تخدم مصالح البلدان النامية بأربع طرق:

- تيسر إصلاح التجارة.
- وتوفر آلية لتسوية المنازعات.
- وتدعم مصداقية إصلاحات التجارة.
- وتعزز الشفافية فى نظم التجارة مما يخفض من تكاليف العمليات.

وتفسر هذه المنافع استعداد البلدان النامية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بأعداد متزايدة. ففى عام ١٩٨٧، كان ٦٥ بلدا ناميا عضوا فى الغات[٩]. وفى عام ١٩٩٩، كان ١١٠ بلدان غير أعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى منضمين إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، ويعزى إليهم زهاء ٢٠ فى المائة من الصادرات العالمية (الشكل ٢-٢)[١٠].

تيسير إصلاح التجارة

تستفيد البلدان من التخفيضات التى تجريها من جانب واحد فى الحواجز التى تقيمها أمام الواردات. غير أن من بين المعضلات الكلاسيكية لإصلاح السياسات أن تكاليف تحرير التجارة من جانب واحد تتركز فيما بين عدد قليل من المصالح المنافسة للواردات، فى حين تتوزع المنافع بشكل غير كثيف فيما بين الكثيرين من المستهلكين. والمستفيدون المنتظرون من تحرير التجارة لديهم حافز ضئيل للمراوضة والضغط على مناوئى التحرير. وقد قامت منظمة التجارة العالمية للتغلب على هذه المشكلة - أى لتيسير إصلاح التجارة عن طريق تغيير المعادلة السياسية لخلق التأييد للاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف. وتخلق هذه الاتفاقات مجموعة من «الفائزين» الذين يتركزون فى الدول الأعضاء - شركات التصدير التى تستفيد من الرسوم الجمركية الأكثر انخفاضا فى أسواق الصادرات المحتملة، والتى يكون لديها من أجل ذلك حافز لمعارضة الشركات المنافسة للواردات. وتنزع الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف إلى تغطية قطاعات وبلدان كثيرة، بغية تعظيم عدد الفائزين.

والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ليست هى الوسيلة الوحيدة لإمالة التوازن السياسى لصالح تحرير التجارة، إذ

الشكل ٢ - ٢

تغطى ضوابط منظمة التجارة العالمية المزيد من صادرات العالم، وبخاصة صادرات البلدان النامية

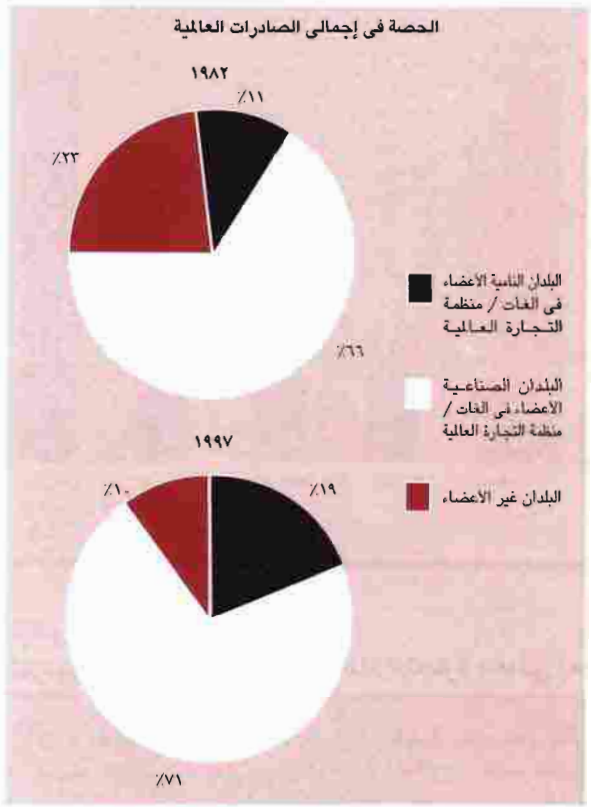

المصدر : منظمة التجارة العالمية، التقرير السنوى، ١٩٩٧.

يوقع عدد متزايد من البلدان الصناعية والنامية، فى كثير من الأحيان - وإن لم يكن دائما - ترتيبات تجارية إقليمية مع البلدان المجاورة. وقد تكاثرت الاتفاقات الإقليمية منذ عام ١٩٩٠، ولم تعد تغطى التجارة فى السلع فحسب، بل تشمل التجارة فى الخدمات ونظم الاستثمار والممارسات التنظيمية أيضا (الشكل ٢-٣). وقد زاد هذا التحرير الذى يقوم على أساس إقليمى من التدفقات التجارية والاستثمارية فيما بين دول الأقاليم[١١]. وأصبح التركز الإقليمى للتجارة شديد الوضوح فى بعض الحالات. ففى عام ١٩٩٢، كانت التجارة فيما بين البلدان الأعضاء فى اتحاد الانديز - بوليفيا وكولومبيا وإكوادور وبيرو وفنزويلا - أكبر بمقدار ٢,٧ مرة عما كان يتولد فى العادة عن الدخل الوطنى لاقتصاداتها وانفصالها الجغرافى (الإطار ٢-١)[١٢].

تشجيع البلدان على تسوية منازعاتها من خلال التفاوض

تعود آلية تسوية المنازعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية بالنفع على الاقتصادات النامية[١٣]. وبداءة، تتعهد الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية بأن تسوى منازعاتها

الشكل ٢ - ٣

بدء نفاذ ترتيبات إقليمية فى التسعينيات أكثر من أى وقت مضى

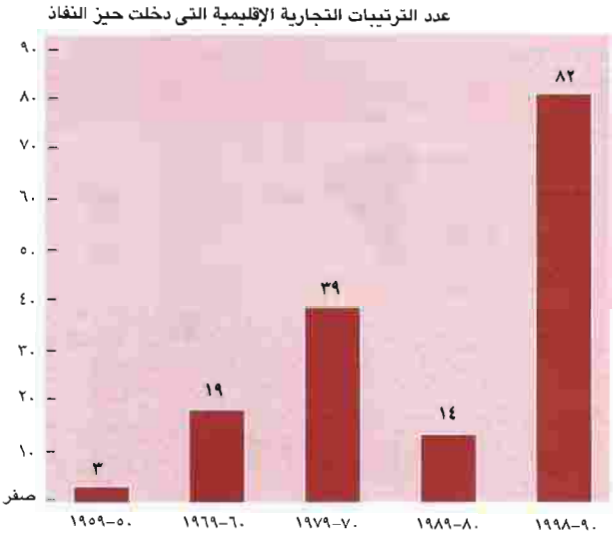

المصدر : البنك الدولى، ١٩٩٩ ز.

بشكل ثنائى. غير أنه إذا ما فشلت هذه العملية يمكن إحالة النزاع إلى هيئة خبراء دولية للتحكيم. فإذا ما رأت الهيئة تأييد الشكوى فإن بإمكانها أن توصى بإزالة التدابير المخالفة[١٤]. فإذا لم يذعن البلد الذى قدمت الشكوى ضده لحكم هيئة الخبراء، يستطيع الشاكى أن يتقدم بطلب للسماح له بالرد بالمثل وسحب التسهيلات التجارية.

ومن ناحية المبدأ، تيسر آلية تسوية المنازعات إنفاذ العديد من الاتفاقات التجارية التى تدخل فى نطاق اختصاص منظمة التجارة العالمية . ولكن أنه نظرا لما تتطلبه إقامة الدعوى من تكاليف وخبرة فنية، وقوة التأثير المحدودة المكتسبة من منع شريك تجارى من دخول سوق صغيرة، فإن آلية تسوية المنازعات تكون أكثر نفعا فى أكثر الأحيان، سواء للبلدان النامية الكبيرة أو للعديد من البلدان الصغيرة التى تعمل متضافرة معا كمجموعة. ومع ذلك، فإن الآلية تعود بالنفع فى مجالات معينة على الاقتصادات النامية على وجه الخصوص. فعلى سبيل المثال، إن الكثير من تدابير التحرير التى تمس تجارة المنسوجات والتى اتفق عليها خلال جولة أوروغواى ستنفذ فى

الإطار ٢ - ١

الترتيبات التجارية الإقليمية ونظام التجارة العالمى : متكاملان أم بديلان ؟

أثارت الشعبية المتنامية للترتيبات التجارية الإقليمية دواعى القلق بشأن احتمال تقويض هذه الترتيبات لنظام التجارة العالمى عن طريق التمييز ضد الواردات والاستثمارات من البلدان غير الأعضاء. ويرى منتقدو الترتيبات الإقليمية أن هذا الأسلوب ينتهك أحد المبادئ الجوهرية التى تقوم عليها منظمة التجارة العالمية: أنه ينبغى لجميع الواردات من الدول الأعضاء أن تواجه نفس الحواجز التجارية. وعلاوة على ذلك، فإن إلغاء الرسوم الجمركية على سلع مستوردة من بعض البلدان دون الأخرى يمكن أن يكون له أثر عكسى. فإذا ما حلت الواردات من منتجين مرتفعى التكلفة داخل بلدان الاتفاق محل سلع من منتجين منخفضى التكلفة من خارجها، فإن البلد المستورد لن يخسر الإيرادات الجمركية فقط بل سيتحمل فى نهاية الأمر واردات تكلفه تقريبا ما كان يتكلفه من قبل.

ويتمسك مؤيدو الترتيبات التجارية الإقليمية بأن هذه الاتفاقات مكنت البلدان من تحرير حواجز التجارة والاستثمار بدرجة أكبر بكثير مما تسمح به المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. كما يذكرون أن الترتيبات الإقليمية ذهبت إلى ما هو أبعد من تحرير التجارة، حيث قامت بخطوات هامة صوب إيجاد التجانس بين القواعد التنظيمية، باتباع معايير الحد الأدنى للوائح والاعتراف بمعايير البلدان الأخرى وممارساتها - وهى اتجاهات تعزز سبل الوصول إلى الأسواق. وتؤيد بعض الشواهد التطبيقية كل رأى من الرأيين. وهكذا، خلص مسح حديث العهد إلى أن الترتيبات الإقليمية «يبدو أنها حققت مكاسب فى الرفاه للمشاركين فيها، وإن كانت لها آثار جانبية قليلة، قد تكون سلبية، لحقت ببقية العالم»[١٥].

وإذا بينت البحوث مستقبلا أن الترتيبات التجارية الإقليمية تلحق الضرر بالنظام التجارى العالمى، سيتعين جعلها تتماشى مع مبدأ عدم التمييز بين الدول. وسيكون من الاستجابات لذلك الاستمرار فى تحرير التجارة المتعددة الأطراف من أجل الحد من هامش الأفضلية الذى تخلقه الترتيبات التجارية. ومن ثم فإن صناع السياسات الذين يعتقدون بأن بلادهم يصيبها الضرر من جراء نشأة ترتيبات تجارية إقليمية فى أماكن أخرى يكون لديهم حافز آخر لتأييد تحرير التجارة المتعددة الأطراف.

وهناك استجابة ثانية هى تغيير اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الترتيبات التجارية الإقليمية لإلزام الدول الأعضاء بإلغاء أى سبل وصول تفضيلية إلى الأسواق بالتدريج فى إطار زمني معين. ويكفل هذا الحكم أن تكون سبل الوصول التفضيلية إلى الأسواق مجرد سمة مؤقتة لأى مبادرة إقليمية. ولزيادة جاذبية هذا النهج للبلدان الأعضاء فى مبادرة إقليمية، يمكن منحها ميزة لقاء تخفيض الحواجز التجارية تستطيع أن تستخدمها فى المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف مستقبلا.

وهناك استجابة ثالثة هى التفاوض حول «حكم انضمام نموذجى» للأنواع الرئيسية من الاتفاقات التجارية الإقليمية. وتحتوى تلك الأحكام على مجموعة من الشروط التى يجب أن تفى بها البلدان غير الأعضاء لكى تصبح أعضاء فى الاتفاق. ويعمل الوفاء بالشروط تلقائيا على تشجيع التفاوض حول الانضمام إلى الاتفاق الإقليمى. كما يمكن لهذه الأحكام أن تكفل عدم ارتفاع الحواجز التجارية التى تواجه البلدان غير الأعضاء عند إنشاء اتفاق تجارى إقليمى أو عند قبول أعضاء جدد.

المصدر: Baldwin and Venables 1995; Bhagwati 1991; Fernandez and Portes 1998; Frankel 1997; Panagariya 1999; Panagariya and Srinivasan 1997; Primo Braga, Safadi, and Yeats 1994; Schiff and Winters 1998; Serra and others 1998; Wei and Frankel 1996;

العقد الأول من القرن الحادى والعشرين[١٦]. وفى هذه الحالة، تستطيع آلية تسوية المنازعات أن تقوم بدور له شأنه فى ضمان قدرة البلدان النامية على توسيع صادراتها من المنسوجات. كما يمكن استخدام آلية تسوية المنازعات لحماية البلدان النامية من فرض التدابير المحظورة لإغلاق الأسواق، مثل الضغوط التى تمارس عليها من أجل الموافقة على فرض قيود «طوعية» على صادراتها، أو سوء استخدام تدابير إغلاق الأسواق المسموح بها، مثل استخدام المعايير الصحية كحاجز أمام التجارة وليس لحماية الصحة العامة[١٧].

توطيد مصداقية تحرير التجارة

قد ترغب البلدان التى لها سجل تاريخى فى سياسات إحلال الواردات - أى فرض الحواجز أمام الواردات بقصد إنتاج نفس السلع محليا - فى إرسال إشارة بأنها تحولت إلى سياسة تجارية أكثر تحررا. وفى هذه الحالة، قد يثبت أن خيار الرسوم الجمركية الملزمة الخاص بمنظمة التجارة العالمية له فائدته على وجه الخصوص[١٨]. إذ يستطيع البلد العضو فى المنظمة أن يخفض حواجزه التجارية من جانب واحد إلى مستوى ما جديد، وأن يعد حينئذ بأن الحواجز التجارية أمام الواردات من البلدان الأخرى الأعضاء فى المنظمة لن تكون مستقبلا أعلى من هذا المستوى الجديد الأدنى. ويدرج هذا الوعد، المعروف بأنه «ملزم»، فى التزامات البلد فى منظمة التجارة العالمية. ويوطد الإلزام من الإرادة السياسية المتعلقة بإقامة سياسة تجارية أكثر تحررا، حتى فى مواجهة المحاولات التى تبذلها الشركات المنافسة للواردات من أجل قلب اتجاه الإصلاحات. وإذا ما نكث بلد ما بالتزاماته، فإن قواعد منظمة التجارة العالمية تشترط أن يقدم تعويضا لشركائه التجاريين الذين تضار مصالحهم[١٩].

وفى خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، قام الكثير من الاقتصادات النامية بتخفيض حواجزها التجارية من جانب واحد، وذلك إلى حد كبير بفعل البيئة التى خلقتها الغات ومنظمة التجارة العالمية. ولا يقتصر الاتجاه صوب الأخذ بسياسات تجارية متوجهة للخارج على قارة أو إقليم واحد بعينه، ويعود هذا الاتجاه إلى ما قبل استكمال جولة أوروغواى (الشكل ٢-٤). فمثلا، قللت كينيا فيما بين عامى ١٩٨٨و ١٩٩٢ من متوسط معدل رسومها الجمركية من ٤١,٧ إلى ٣٣,٦ فى المائة. وتقوم مصداقية تلك الإصلاحات التجارية الأحادية الجانب بدور حاسم فى نجاح الإصلاحات. ذلك أن رد فعل القطاع الخاص والمستثمرين الدوليين أقل مواتاة تجاه تحرير التجارة المعلن إذا ما اعتقدوا بأن من المحتمل أن يتم قلب اتجاه الإصلاحات لدى أول إشارة عن حدوث طفرة فى الواردات، أو نشوء صعوبات فى الحساب الجارى، أو كساد.

وقد أضفى عدد قليل فقط من البلدان طابعا ملزما على إصلاحاته التجارية من جانب واحد، وكان ذلك يتم عادة خلال جولة تجارية متعددة الأطراف لاحقة[٢٠]. وقد يكون من بين الحوافز الإضافية لإعطاء طابع ملزم للإصلاحات التجارية أن تقدم امتيازات واضحة فى المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف اللاحقة، للبلدان النامية التى «تضفى طابعا ملزما» على إصلاحاتها من جانب واحد قبل بدء تلك المفاوضات. وكانت ميزة هذه الحوافز جلية فى مفاوضات جولة أوروغواى عندما منحت ميزات غير رسمية لهؤلاء الملتزمين. فقد حصلت الاقتصادات النامية التى أضفت طابعا ملزما على الإصلاحات التجارية الكبيرة على ١,٥ دولار من التنازلات الجمركية مقابل كل دولار عرضته، وهو ما يزيد كثيرا عن مبلغ الـ ١,١ دولار الذى تحصل عليه البلدان التى لم تضطلع بإصلاحات تجارية[٢١]. وتقنين هذا النظام غير الرسمى يمكن أن يقلل من الريب المتعلقة بالمنافع التى تعود على استخدام آلية الالتزام هذه.

تعزيز نظم السياسة التجارية الشفافة

صممت «آلية استعراض السياسة التجارية» التابعة لمنظمة التجارة العالمية، التى أنشئت فى عام ١٩٨٩، لكى تعزز شفافية نظم السياسة التجارية على الصعيد العالمى. ويتم استعراض السياسة التجارية لبلد ما مرة كل سنتين أو أربع سنوات أو ست سنوات، بحسب حصته فى التجارة العالمية. ويناقش ممثلون من الدول الأعضاء نتائج هذه الاستعراضات فى محفل يوفر مناخا لا يتسم بالتصادم لمناقشة الممارسات التجارية[٢٢]. وتقلل هذه العملية من الحافز الذى يدفع الحكومات إلى اتباع سياسات تجارية تتعارض مع القواعد الدولية، والاحتفاظ بها، وبخاصة تلك البلدان التى لها أكبر الحصص فى التجارة العالمية. ولا تعمل هذه الآليات على دفع الحكومات إلى الإذعان لالتزامات منظمة التجارة العالمية فحسب، بل تساعد على تقليل التوترات فيما بين البلدان الأعضاء فى المنظمة أيضا.

بناء القدرة التقنية فى مجال الأمور التجارية فى أقل البلدان نموا

كان العدد المتزايد من القضايا المطروحة للتفاوض فى منظمة التجارة العالمية وتعقدها داعيا إلى التساؤل عن مدى كفاية الخبرة التقنية المتاحة للبلدان النامية فى عواصمها الوطنية وفى بعثاتها فى جنيف[٢٣]. ففى عام ١٩٩٧، أوفدت البلدان الصناعية ما يبلغ فى المتوسط ٦,٨ مسؤول لمتابعة أنشطة منظمة التجارة العالمية فى جنيف. وأرسلت البلدان النامية ما يبلغ فى المتوسط ٣,٥ مسؤول لهذا الغرض (الشكل ٢-٥). ونظرا لأن البلدان النامية ليست ممثلة على نفس المستوى، فقد تجد صعوبة فى التفاوض حول شروط التجارة الأولى بالرعاية واستخدام آلية تسوية المنازعات بفعالية. ولعلاج هذه المشكلة، استحدث البنك الدولى، بالتعاون مع مؤسسات أخرى متعددة الأطراف، «الإطار المتكامل للتجارة والتنمية فى أقل البلدان نموا». والغرض منه إعداد البلدان النامية للمشاركة بفعالية فى منظمة التجارة العالمية (الإطار ٢-٢).

استدامة قوة الدفع لإصلاح التجارة

خلق الاستكمال الناجح لجولة أوروغواى للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، والشعبية المتنامية لترتيبات التجارة الإقليمية

الشكل ٢ – ٤

بدأ الكثير من البلدان النامية فى تحرير الاقتصاد قبل نهاية جولة أوروغواى

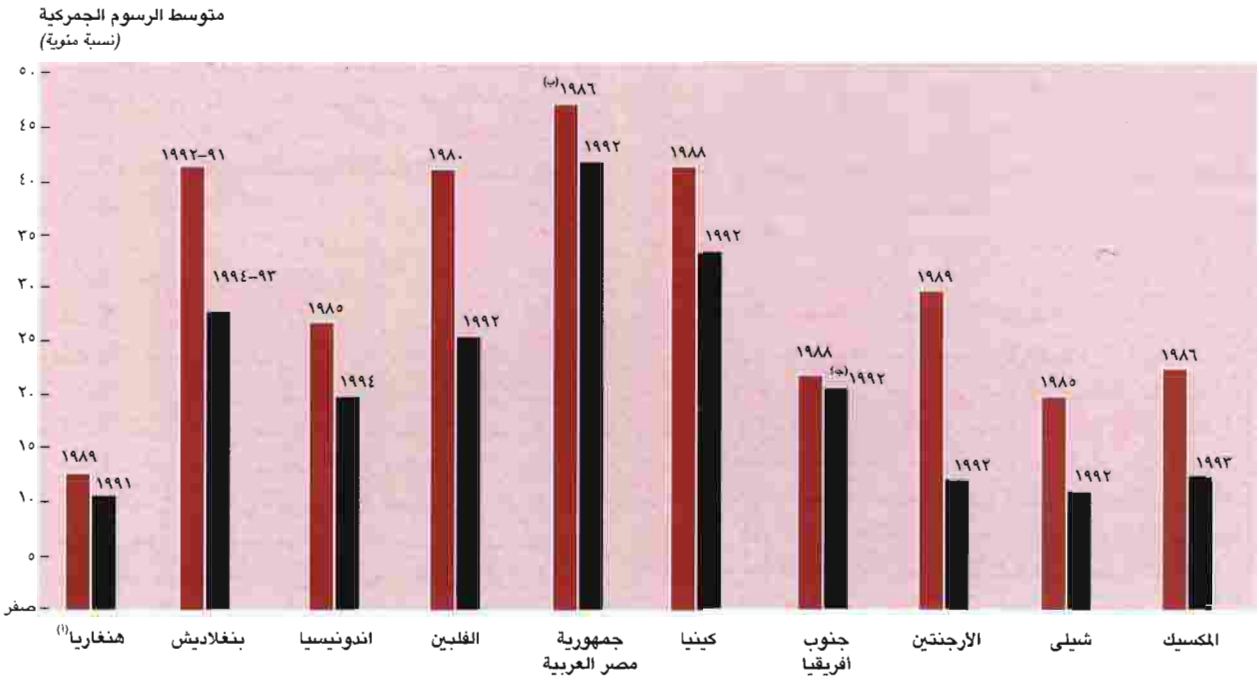

ملاحظة : ينصب هذا الرقم على معدلات الرسوم الجمركية قبل عام ١٩٩٤ لأن التخفيضات فى معدل الرسوم الجمركية بعد عام ١٩٩٤ يمكن أن تكون راجعة إلى تنفيذ جولة أوروغواى.
(١) بيانات مأخوذة من قاعدة بيانات سبل الوصول إلى الأسواق الخاصة باللجنة الأوروبية.
(ب) متوسط مرجح بحجم التجارة.
(جـ) متوسط قطاع الصناعة.
المصدر : Drabek and Laird 1998.

قوة دفع عظيمة لزيادة إدماج البلدان فى نظام التجارة العالمى. ويواجه صناع السياسات فى البلدان النامية والبلدان الصناعية فى الوقت الحالى مهمة المحافظة على قوة الدفع هذه. وقد حظيت الشواغل المتعلقة بآثار التجارة بكثير من الاهتمام فى السنوات الأخيرة، بما فى ذلك القلق بشأن عدم المساواة، والفقر، والبيئة، وتمويل شبكات الأمان الاجتماعى[٢٤]. وعلى الرغم من أن الشواهد التطبيقية تعجز على الدوام تقريبا عن إثبات صحة دواعى القلق هذه، فقد أصبح صناع السياسات حساسين إزاءها بشكل متزايد.

الشواغل الجديدة بشان وتيرة إصلاح التجارة

تقوم البلدان النامية بزيادة صادراتها إلى نظيراتها الصناعية. وقد شهد الكثير من البلدان الصناعية، فى وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٩٠، زيادة كبيرة فى نسبة وارداتها من البضائع إلى ناتجها منها، مما أفضى إلى قيام تنافس أكبر على المبيعات فى أسواقها[٢٥]. كما تغيرت بنية صادرات البلدان النامية، مما خلق منافسة متزايدة فى المنتجات المصنعة، وبخاصة سلع التكنولوجيا المتوسطة والعالية. فمثلا، زادت حصة صادرات اقتصادات شرق آسيا من منتجات التكنولوجيا الراقية زيادة ملموسة فيما بين عامى ١٩٨٥ و ١٩٩٦. وفى نفس الحين، حولت بلدان أمريكا اللاتينية والهند صادراتها من المصنوعات القائمة على الموارد الطبيعية إلى صادرات التكنولوجيا المنخفضة والمتوسطة (الشكل ٢–٦). كما تحسنت فى التسعينيات نوعية صادرات الجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا ويوغوسلافيا السابقة من المنتجات الهندسية والملابس والمنسوجات والأحذية[٢٦].

وتعزز هذه الضغوط التنافسية المتصاعدة من الرفاه الوطنى الإجمالى، غير أنها لا تحظى بترحيب الشركات المنافسة للواردات. فهذه الشركات تقود بالفعل نشاطا مضادا لتحرير التجارة فى كل من البلدان النامية والصناعية. وتستخدم هذه الشركات - بالإضافة إلى الضغط على صناع السياسات - قوانين مكافحة الإغراق (والتى لا تزال أحكام منظمة التجارة العالمية تسمح بها) للادعاء بقيام المنافسين الأجانب بممارسات تجارية ظالمة. ويقال أنه حدث إغراق

الشكل ٢ - ٥

الممثلون الأفارقة فى منظمة التجارة العالمية، هل هم قوى فاعلة على قدم المساواة مع غيرهم؟

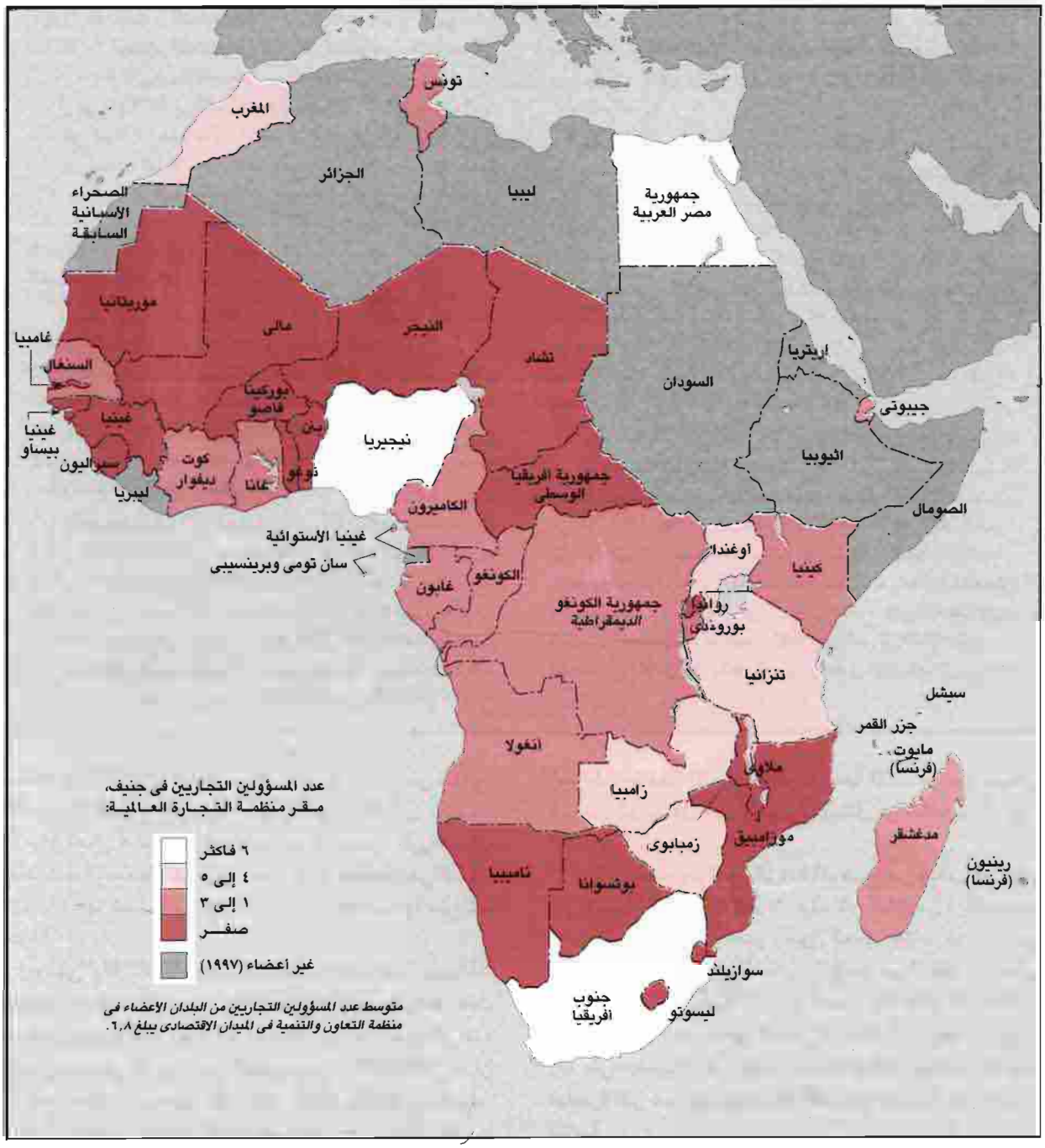

ملاحظة : البيانات عن عام ١٩٩٧. موريشيوس التى لا تظهر فى الصورة لها أربعة مسؤولين فى جنيف.

الإطار ٢-٢

بناء الخبرة التقنية بشأن السياسة التجارية : الإطار المتكامل للتجارة والتنمية فى أقل البلدان نموا

يقدم «الإطار المتكامل للتجارة والتنمية فى أقل البلدان نموا»، وهو بمثابة شراكة بين الوكالات المتعددة الأطراف وأقل البلدان نموا، المساعدة فى إدماج هذه البلدان فى الاقتصاد العالمى. وقد أعلن عن بدء العمل بهذا الإطار فى عام ١٩٩٦ فى الإعلان الوزارى لمنظمة التجارة العالمية الذى طلب إلى البلدان الأعضاء فى المنظمة أن توفر لأقل البلدان نموا سبل وصول ميسرة إلى الأسواق. كما طلب أن توفر المؤسسات المتعددة الأطراف المعنية بالأمر - منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، ومركز التجارة الدولية - إطارا متكاملا للمساعدة المتصلة بالتجارة.

ويشمل الإطار مبادرات لإنشاء البنية الأساسية، وتنميط بيئة نشاط الأعمال، وكفالة كفاءة وشفافية إدارات الجمارك، وزيادة قدرة الحكومات على رسم سياسات تجارية فعالة، والارتقاء بقدرة القطاع الخاص على تحديد أسواق التصدير والاشتغال فيها. كما يهدف الإطار إلى الارتقاء بمشاركة أقل البلدان نموا فى منظمة التجارة العالمية بحيث تستطيع القيام بدور أكثر نشاطا فى الأعمال اليومية للمنظمة والمساعدة فى وضع جدول أعمال الجولة المقبلة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

ودعت منظمة التجارة العالمية، عند وضع الإطار، كل بلد من أقل البلدان نموا إلى تقديم تقدير لاحتياجاته من المساعدة المتصلة بالتجارة، بما فى ذلك حاجاته من البنية الأساسية المادية، وتنمية الموارد البشرية، وبناء القدرة المؤسسية. وحددت معظم البلدان، فى تقديرها للعقبات الرئيسية التى تعترض توسيع التجارة، القيود المتصلة بجانب العرض والافتقار إلى القدرة التقنية. وستقوم البلدان بتحديث وترتيب احتياجاتها من أجل وضع برامج متعددة المستويات للمساعدة المتصلة بالتجارة تقدم إلى اجتماعات المانحين للتشاور بشأن المسائل المتعلقة بالتجارة. وستقوم اجتماعات التشاور هذه بوضع تعهدات محددة بالنسبة لكل بلد من البلدان المشاركة تشكل برنامجا راسخا للمساعدة المتصلة بالتجارة.

وقد قدم ٤٠ بلدا من بين ٤٨ من أقل البلدان نموا، تقديراته لاحتياجاته بالفعل. ونفذت أوغندا برنامجها للمساعدة المتصلة بالتجارة، وبدأ ١٦ بلدا آخر إعداد برامج مماثلة من أجل اجتماعات المانحين للتشاور بشأن المسائل المتعلقة بالتجارة فى عام ١٩٩٩. وقد أعلت المناقشة التى دارت حول البرنامج المتعدد المستويات فى اجتماع الفريق الاستشارى فى كمبالا فى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ من مكانة الإطار المتكامل. وثمة عدد من المانحين على استعداد لدعم جوانب من البرنامج، بما فيهم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وإدارة التنمية الدولية التابعة لحكومة المملكة المتحدة. وتقوم فرق قطرية من الوكالات المتعددة الأطراف بمساعدة أقل البلدان نموا كلما طلب منها ذلك.

وتبين تجربة أوغندا مقدار ما يستطيع هذا الإطار أن يقدمه بالضبط من إسهامات للبلد النامى. وقد قدمت أوغندا برنامجها المتعدد المستويات للمساعدة المتصلة بالتجارة فى اجتماع الفريق الاستشارى فى عام ١٩٩٨. وأنشأت بعثة البنك الدولى المقيمة فى أوغندا العملية التنفيذية للبرنامج مستخدمة مشروعات استثمارية قطاعية قائمة فى التعليم والصحة والطرق. وقامت لجنة توجيهية بقيادة وزارة التجارة بمراجعة تقدير الاحتياجات، وترتيب البنود وفقا للأولويات العامة للبلد. وقد يسر وجود ممثلين للمانحين والقطاع الخاص فى اللجنة التوجيهية التوصل إلى توافق آراء وكفل التمويل الكامل للأولويات التى حددها البرنامج.

لسلعة ما إذا كان سعر تصديرها أقل من سعرها فى سوقها الأصلى أو أقل من متوسطة تكلفة إنتاجها. وقوانين مكافحة الإغراق تمكن البلدان من فرض رسوم للتعويض، على منتجات الشركات الأجنبية التى يتبين أنها تغرق منتجات فى السوق المحلية وأنها تسبب «أضرارا مادية» لصناعة محلية على حد سواء[٢٧].

وحتى أوائل التسعينيات، كان المستخدمون الرئيسيون لتلك القوانين هم أستراليا، وكندا، والجماعة الأوروبية (كما كانت حينئذ)، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة. بيد أنه انضم إلى هذه البلدان عدد من المستخدمين الجدد، وهم فى المقام الأول بلدان نامية من قبيل الأرجنتين، والبرازيل، والهند، وكوريا، والمكسيك، وجنوب إفريقيا (الجدول ٢-١). ففى أواخر الثمانينيات، أعارت البلدان النامية أقل من ٢٠ فى المائة من إجراءات مكافحة الإغراق. وفى أواخر التسعينيات، كان يعزى إليها حوالى ٥٠ فى المائة من تلك الإجراءات (الشكل ٢-٧). كما أصبحت البلدان النامية هدفا لإجراءات مكافحة الإغراق بنسبة تقارب نسبة تعرض البلدان الصناعية لها (الشكل ٢-٨). وغدت إجراءات مكافحة الإغراق ظاهرة واسعة الانتشار، مما يضعف فرص الوصول إلى الأسواق ويقلل من مكاسب تحرير التجارة[٢٨].

ولا يقتصر رد الفعل لزيادة المنافسة من جانب الواردات على قضايا مكافحة الإغراق. فقد ثار القلق من أن المنافسة المتزايدة من الواردات تضر بسوق العمل، وتتسبب على وجه الخصوص فى توسيع التفاوت الملاحظ فى الدخل فى بعض الاقتصادات الصناعية[٢٩]. وقد أفضى هذا القلق إلى المطالبة بإبطاء تحرير التجارة فى البلدان الصناعية أو وقفه، أو حتى رده على عقبيه - وهى إجراءات من شأنها أن تؤثر بصورة مباشرة على عدد وحجم أسواق التصدير المفتوحة أمام البلدان النامية.

والصلة ما بين الزيادة فى الواردات والتفاوت المتصاعد فى الدخل مثار جدل كبير. وقد أثبتت البحوث التطبيقية، باستثناءات قليلة، أن الواردات من البلدان النامية لها تأثير محدود نسبيا على الأجور والعمالة فى البلدان الصناعية[٣٠]. ولا تنكر هذه البحوث أن التفاوت فى

الشكل ٢ - ٦

تغيرت تركيبة صادرات الكثير من البلدان النامية خلال ١٠ سنوات تقريبا

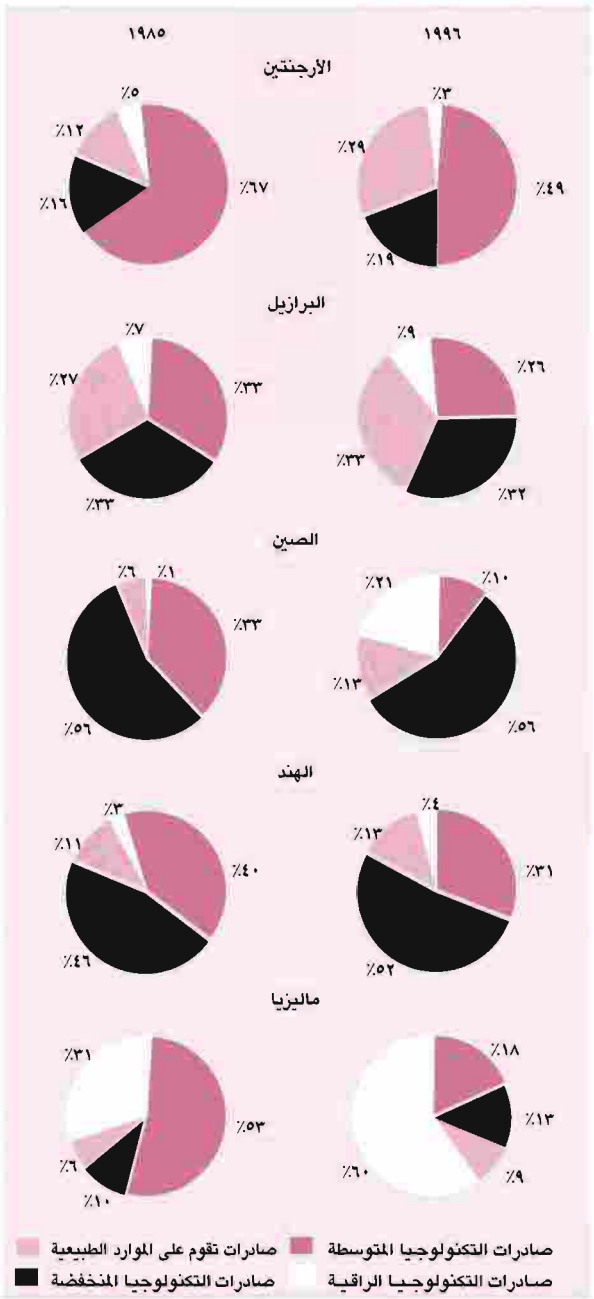

ملاحظة : تستند مجموعات الصادرات إلى استخدام العلماء والمهندسين فى الإنتاج وإلى كمية نشاط البحث والتطوير المطلوب. والصادرات التى تقوم على الموارد الطبيعية عبارة عن منتجات خام غير تامة. وصادرات التكنولوجيا المنخفضة عبارة عن مصنوعات كثيفة العمالة عادة تحتاج إلى مهارات عمالية منخفضة، مثل المنسوجات، والملابس، والأحذية. وصادرات التكنولوجيا المتوسطة عبارة عن منتجات تنطوى على تكنولوجيات إنتاجية تتقدم بسرعة وبعض جهود التصميم، مثل السيارات، والمواد الكيميائية، والآلات الصناعية، والأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية. وصادرات التكنولوجيا الراقية عبارة عن منتجات تجمع بين الاستخدام المكثف للعاملين ذوى المهارات العالية وبين أنشطة البحث والتطوير الكبيرة؛ وتشمل أمثلة ذلك المواد الكيميائية الدقيقة والأدوية، والطائرات، وأجهزة القياس البالغة الدقة.
المصدر: Lall، ١٩٩٨.

الدخل فى ازدياد، غير أنها تشير إلى أنه مادامت زيادة التجارة ليست هى السبب الأول فى ذلك، فمن غير المحتمل أن تحل إقامة حواجز تجارية جديدة هذه المشكلة الملحة[٣١].

استدامة الإصلاح عن طريق معاملة المنافسة من الواردات على قدم المساواة مع المنافسة المحلية

إن التوسع فى استخدام إجراءات مكافحة الإغراق ضد الشركات الأجنبية يهدد بتقويض أحد المنافع الرئيسية للقواعد التجارية العالمية، وهو توافر فرص مستقرة ويمكن التنبؤ بها للوصول إلى الأسواق الأجنبية[٣٢]. وقوانين مكافحة الإغراق تعالج آثار المنافسة من جانب الشركات الأجنبية بشكل مختلف عن آثار المنافسة من الشركات المحلية، على الرغم من عدم وجود مبرر اقتصادى لذلك. ويمكن استعادة التكافؤ ما بين الشركات الأجنبية والمحلية بإبرام اتفاق دولى يلغى قوانين مكافحة الإغراق ويطبق قوانين سياسات المنافسة الوطنية على الواردات. أى أنه إذا كانت ثمة قضية تتعلق بمكافحة الإغراق - مثل الممارسات العدوانية - فتتم معالجتها، على أن تترك قرارات التسعير فى غير ذلك من الأحوال للشركات فرادى.

استدامة الإصلاح عن طريق تيسير التكيف مع تحرير التجارة

ينبغى أن يولى مؤيدو تحرير التجارة اهتماما أكبر لاستحداث شبكات للأمان الاجتماعى وبسياسات للتعليم وإعادة التدريب التى تسهل تكيف سوق العمل مع الصدمات الداخلية والخارجية[٣٣]. لأن زيادة فاعلية سياسات تحرير التجارة وتعزيزها بسياسات سوق عمل تكميلية تيسر التكيف، تؤدى إلى تقوية التلاحم الاجتماعى وتساعد على مواجهة الضغوط الرامية إلى إغلاق الأسواق المحلية أمام السلع الأجنبية[٣٤].

والبحوث التى تجرى بشأن السياسات العامة التجديدية التى تقلل من تكاليف التكيف الاقتصادى مستمرة. ومن شأن «تأمين الدخل»، مثلا أن يعوض العمال فى الأجل القصير عن أى جانب من الدخل قد يخسرونه نتيجة للتكيف الاقتصادى مع التحرير. ويقلل مثل هذا البرنامج من آلام فقد الوظيفة فى الوقت الذى يحافظ فيه على الحافز على البحث عن عمل[٣٥]. بيد أنه لا يوجد مبرر اقتصادى لمعاملة العمال المتأثرين بالمنافسة التجارية بشكل مختلف عن العمال المتأثرين بالمنافسة المحلية، أو بصدمات الاقتصاد الكلى، أو الأخذ بتكنولوجيا جديدة، أو أى شكل آخر من أشكال التكيف الاقتصادى. وينبغى أن تهدف سياسات التكيف الاقتصادى إلى تقليل الأضرار الناتجة عن جميع الصدمات، بغض النظر عن مصدرها.

استدامة الإصلاح عن طريق المعالجة المباشرة لأحوال العمال فى البلدان النامية

حظيت الممارسات العمالية فى البلدان النامية بدعاية كبيرة مؤخرا، ويرجع ذلك لحد كبير إلى الجهود التى بذلتها المنظمات غير الحكومية. وتسلط الأضواء فى هذا الشأن بوجه خاص على

الجدول ٢ - ١

إجراءات مكافحة الإغراق التى أبلغت عنها الدول الأعضاء فى الغات ومنظمة التجارة العالمية ١٩٨٧ - ١٩٩٧

	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
مستخدمون جدد	٢٤	١٧	١٩	٢٠	٤٨	٧٠	١٦٢	١١٤	٨٣	١٤٨	١١٥
مستخدمون تقليديون	٩٦	١٠٧	٧٧	١٤٥	١٨٠	٢٥٦	١٣٧	١١٤	٧٣	٧٣	١١٨

ملاحظة : المستخدمون التقليديون لقوانين مكافحة الإغراق هم أستراليا وكندا والجماعة الأوروبية (والاتحاد الأوروبى الذى خلفها) ونيوزيلندا والولايات المتحدة. وهذا التصنيف مأخوذ من المصدر. والمستخدمون الجدد هم الأرجنتين والبرازيل والهند وجمهورية كوريا والمكسيك وجنوب إفريقيا.

المصدر : Miranda, Torres, and Ruiz 1998.

الشركات المتعددة الجنسيات. وقد نشرت تقارير ضارة تتحدث عن العمال الذين يكدحون لقاء جزء ضئيل من الحد الأدنى للأجر فى البلدان الصناعية فى مرافق متخلفة كثيرا عن معايير الأمان الموجودة فى بلدان الدخل المرتفع. وولدت هذه الدعاية مطالبة قوية بأن تشمل أنشطة منظمة التجارة العالمية معايير العمل الدولية وأن تصحبها جزاءات تجارية للإلزام بتنفيذها[٣٦]. ويدور جدل حاد حول مزايا هذا الاقتراح، غير أن الدليل على أن انخفاض معايير العمل يعزز أداء الصادرات

الشكل ٢ - ٧

قدم المستخدمون الجدد عددا متزايدا من دعاوى مكافحة الإغراق خلال الفترة ٨٧ - ١٩٩٧

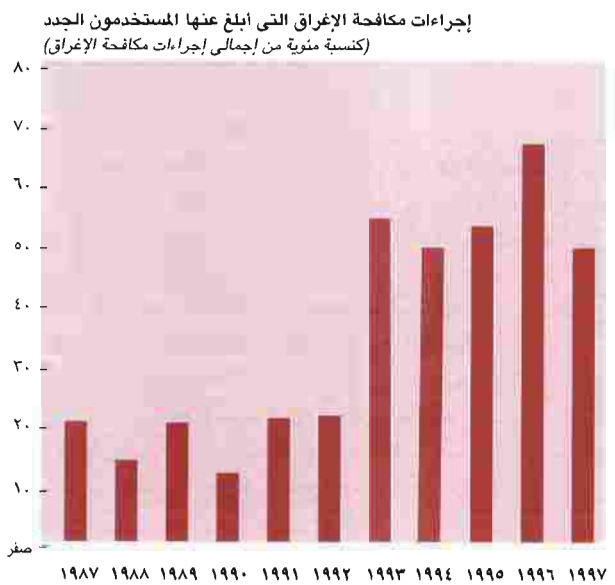

ملاحظة : المستخدمون التقليديون لقوانين مكافحة الإغراق هم أستراليا وكندا والجماعة الأوروبية (والاتحاد الأوروبى الذى خلفها) ونيوزيلندا والولايات المتحدة. وهذا التصنيف مأخوذ من المصدر. والمستخدمون الجدد هم الأرجنتين والبرازيل والهند وجمهورية كوريا والمكسيك وجنوب إفريقيا.

المصدر : Miranda, Torres, and Ruiz 1998.

دليل ضعيف[٣٧]. وعلاوة على ذلك، فإن فرض جزاءات تجارية على الواردات من البلدان النامية - وبخاصة فى الصناعات الكثيفة العمالة - من شأنه أن يخفض الأجور ويزيد من سوء أحوال العمل فى تلك البلدان لا أن يحسنها. وتوجد بدائل أفضل لفرض الجزاءات التجارية، ومن بينها برامج المعونة الرامية إلى تحسين أحوال العمل، بالإضافة إلى أنه يمكن للبلدان النامية ذاتها أن تقوم بخطوات لتحسين أحوال العمال، بما فيهم الأطفال (الإطار ٢-٣).

استدامة الإصلاح بالمحافظة على مشروعية أحكام التجارة العالمية

من المحتمل أن يزيد عدد المنازعات بين البلدان الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية فى المستقبل بسبب زيادة المنافسة فى أسواق الخدمات والسلع واتساع نطاق قواعد التجارة المتعددة الأطراف. وسترغب المنظمات غير الحكومية والحكومات دون القومية، بل وشركات القطاع الخاص، فى أن تنضم بصفة مشاركين إلى آلية تسوية المنازعات[٣٨]. وإذا لم يتم التعامل مع هذا الضغط بشكل جيد، فسيثور الشك فى مشروعية قواعد التجارة العالمية.

والخطوة الأولى فى المحافظة على مشروعية قواعد التجارة العالمية هى توفير المزيد من الموارد لمنظمة التجارة العالمية لتنفيذ آليتها لتسوية المنازعات. كما أن ثمة إصلاحات عديدة أخرى تستحق أن تكون موضع نظر[٣٩]. فيمكن السماح لهيئات تسوية المنازعات بتلقى الأدلة من جماعات أخرى غير الحكومات، بحيث يمكن الاستماع إلى آراء جميع الأطراف المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للاجتماعات الوزارية العادية لمنظمة التجارة العالمية أن تستعرض السوابق القانونية التى قد تسفر عنها آلية تسوية المنازعات، لتبت فى أمر ما قد تكشف عنه المنازعات من تضارب فى أحكام اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

التجارة الدولية وسياسات التنمية : السنوات الخمس والعشرون القادمة

تعتبر مؤسسات التجارة الدولية وسياسات تحرير التجارة وسيلة لبلوغ غاية. فهى تعزز التجارة فى المنتجات الحالية والجديدة، مما يحسن المنافسة فى الأسواق، ويحفز الإنتاجية،

الشكل ٢ - ٨

عندما تتقدم البلدان النامية والصناعية بطلب لإجراء تحقيقات فى مكافحة الإغراق، فإن كلا منها يستهدف الآخر بذلك تقريبا

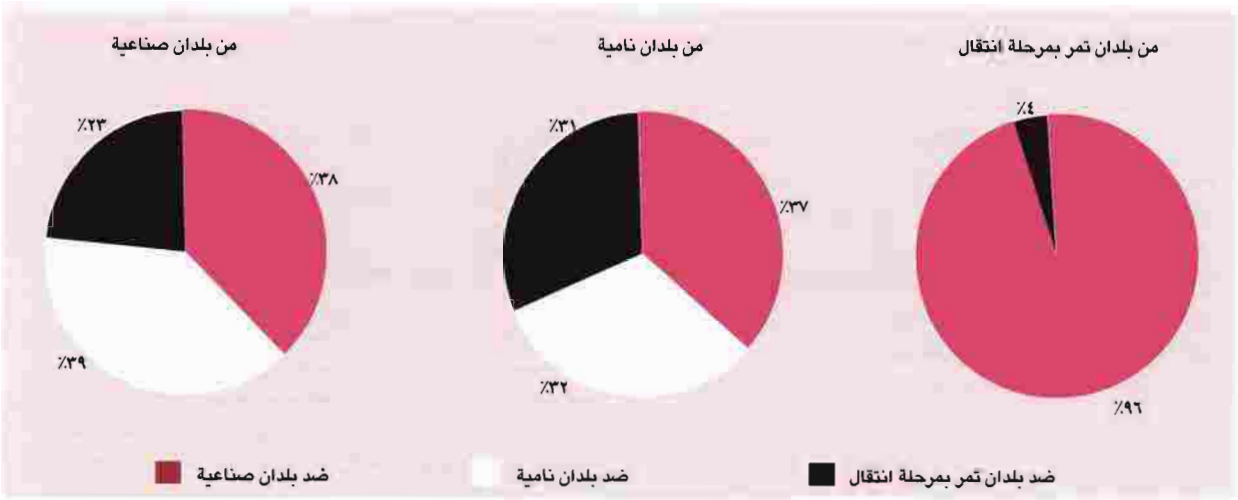

المصدر : Miranda, Torres, and Ruiz 1998.

ويساعد على نقل التكنولوجيا. وتزيد كل هذه التطورات بدورها من الرفاه الاجتماعى. وتدل تجربة السنوات الخمسين الماضية على أن قواعد التجارة العالمية تعزز منافع تحرير التجارة من جانب واحد عن طريق تعزيز الحوافز على تخفيض الحواجز التجارية وتجنب السياسات التى تقيد التجارة.

ويواجه نظام التجارة العالمى تحديات (على نحو ما أوضحناه آنفا) لابد من معالجتها حتى يمكن تحقيق مكاسب أخرى. فإذا أردنا التغلب على هذه التحديات، ما الإمكانات التى تحث النمو؟ من المحتمل أن تكون أربعة من هذه الإمكانات أهم من غيرها فى العقود الأولى من القرن الحادى والعشرين: التجارة الزراعية، والاستثمارات الأجنبية والتجارة فى الخدمات، وشبكات الإنتاج الدولية، والتجارة الناشئة عن التنمية الحضرية[٤٠]. وقد نوقشت إمكانات أخرى فى أماكن أخرى. فعلى سبيل المثال، نوقشت مسألة استنباط نظم ملائمة لحقوق الملكية الفكرية من أجل البلدان النامية فى «تقرير عن *التنمية فى العالم ١٩٩٨/١٩٩٩ : المعرفة من أجل التنمية*[٤١]. والبنك الدولى ليس وحده الذى يبحث هذه القضايا، وهو ما تبينه دراسة منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى بعنوان «*للأسواق المفتوحة أهمية خاصة*».

تنشيط التجارة فى المنتجات الزراعية

توفر الزراعة فى البلدان النامية فرصا لا لتوسيع تجارة الصادرات فحسب بل أيضا لتحسين أسباب الحصول على الرزق للكثيرين من سكان الريف، على نحو ما توضحه دراسة حالة عن تنزانيا ترد فى الفصل الثامن. وقد حققت جولة أوروغواى للمحادثات التجارية جانبا صغيرا فقط من مكاسب تحرير التجارة فى الزراعة بسبب ممانعة البلدان فى تخفيض الحواجز[٤٢]. والمتوقع أن تنشأ الفرص من تشكيلة متنوعة من المصادر: التغيير فى عادات المستهلكين، وانخفاض تكاليف النقل الجوى، والإنجازات التى تتحقق فى التكنولوجيا الأحيائية، وتحرير قواعد التجارة العالمية.

ويؤدى الارتفاع فى دخل المستهلكين، وانخفاض الطلب على الأغذية المجمدة والمعلبة وغيرها من الأغذية المجهزة، إلى خلق حاجة إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية بدلا من السلع السائبة المتجانسة. وانخفاض تكاليف النقل السطحى والجوى يمكن الشركات من تزويد أسواق جديدة بمنتجات طازجة. وقد تصبح الإنجازات المتحققة فى التكنولوجيا الأحيائية، بزيادتها لتنوع المنتجات الزراعية المتاحة، مهمة على وجه الخصوص للبلدان النامية التى لا يؤازر مناخها سوى نطاق ضيق من المحاصيل الزراعية الأساسية. وتوسع هذه التطورات من نطاق الصادرات المحتملة علاوة على نطاق الأسواق التى يمكن بيع هذه المنتجات لها. غير أن الصادرات قد تتعثر إذا لم تسمح البنية الأساسية المحلية للبلد ولوائحه التنظيمية التجارية بسرعة تسليمها. كما قد تعرقل نمو الصادرات أيضا المخاوف التى تثور حول سلامة المنتجات والتى تفضى إلى المطالبة بحظر الواردات من أغذية معينة. والنزاع الطويل الأمد بين الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة حول الهرمونات المستخدمة فى تغذية الماشية ليس

الإطار ٢ - ٣

تشغيل الأطفال : ما حجمه؟ وما مبلغ ضرره؟ وما الذى يمكن عمله إزاءه؟

يعمل زهاء ٢٥٠ مليون طفل فى البلدان النامية تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٤ سنة، منهم ١٢٠ مليونا على الأقل يعملون طول الوقت. ويعمل ٦١ فى المائة من جميع الأطفال فى آسيا طول الوقت؛ وتبلغ النسبة فى إفريقيا ٣٢ فى المائة وفى أمريكا اللاتينية ٧ فى المائة. ويشتغل حوالى ٧٠ فى المائة من جميع الأطفال العمال فى أنشطة عائلية بدون أجر. ويستخدم أقل من ٥ فى المائة فى إنتاج متصل بالتصدير. وتشتغل الأغلبية الكبرى من الأطفال الذين يعملون فى المناطق الريفية فى أنشطة زراعية، فى حين يميل أطفال الحضر إلى العمل فى الخدمات والصناعة.

ورغم أن الإحصاءات الرسمية تشير إلى أن عدد البنين الذين يعملون أكثر من عدد البنات، فإن الفارق الرئيسى أن البنين يتجهون إلى العمل فى أنواع ظاهرة من الاستخدام (فى المصانع، على سبيل المثال)، فى حين تؤدى الفتيات مهام منزلية بدون أجر أو يعملن كخادمات. وعندما يؤخذ هذا الفارق فى الاعتبار، نجد أن البنين والبنات يعملون بنسب متماثلة. بيد أن كثافة العمل الذى يؤديه البنين والبنات قد تختلف، مع عمل البنات لساعات أطول. وتتسق هذه الحقيقة مع الملاحظة المعروفة بأن معدل التحاق البنات بالمدارس فى البلدان النامية أقل من معدلات التحاق البنين بها بصفة عامة.

وعمل الأطفال ليس ضارا بأكمله. فالأطفال العاملون الذين يعيشون فى بيئة مستقرة مع والديهم أو تحت حماية وصى يستطيعون الاستفادة من التعليم غير الرسمى والتدريب على العمل. كما أن الكثيرين من الأطفال العاملين يدرسون، وأجورهم تساعد أشقاءهم وشقيقاتهم الصغيرات على الانتظام فى المدارس. بيد أن بعض أشكال الاستخدام، ولا سيما الدعارة وأعمال السخرة أو العمل سدادا للديون تنطوى على ظروف عمل خطرة على صحة الأطفال، الجسمانية والعقلية على حد سواء.

ويتناقص معدل مشاركة الأطفال فى القوى العاملة مع ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى. وفى حين يعمل ما يصل إلى نصف جميع الأطفال فى أفقر البلدان، فإن العدد يبدأ فى الانخفاض بسرعة مع وصول نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى إلى زهاء ١٢٠٠ دولار. كما يميل تفشى عمل الأطفال إلى التناقص مع ارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم وتحسن نوعية المدارس، وإن كانت الفروق بين البلدان كبيرة فى هذه العلاقات.

وتحظى السياسات التى تقلل من عمل الأطفال بتأييد قوى على أسس اقتصادية بحتة. فعندما يرسل الأطفال إلى العمل فى سن صغيرة جدا ولفترات ممتدة، فإنهم لا ينمون المهارات اللازمة لاكتساب أجور أكبر فى وقت لاحق من حياتهم، وتخسر المجتمعات رأس المال البشرى المطلوب. وتكون لدى هؤلاء الأفراد، كبالغين، مستويات إنتاجية منخفضة تصبح عائقا للنمو الاقتصادى.

وقد اقترحت نهج عديدة لتقليل عمل الأطفال، لا تستبعد بعضها البعض ومن المحتمل أن تعمل على أفضل وجه بشكل مؤتلف.

- *تقليل الفقر*. الفقر سبب رئيسى لعمل الأطفال الضار. وفى الأسر الفقيرة، قد تكون أجور الأطفال ضرورية لبقاء الأسرة. ورغما عن أن الإقلال من الفقر عملية طويلة الأجل، فإن البرامج التى تحسن من مكاسب الفقراء، وتعالج قيود سوق المال، وتوفر شبكات الأمان، يمكن أن تساعد على تقليل عمل الأطفال فى الأجل القصير.
- *تعليم الأطفال*. تنزع زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائى إلى تقليل عمل الأطفال. وقد يكون تسهيل الأمر على الأطفال للانتظام فى المدارس والعمل فى نفس الوقت هو أفضل نهج فى المناطق الريفية. تنظيم السنة الدراسية زمنيا بحرص فى تلك المناطق حتى لا تتعارض مع ذروة الموسم الزراعى. كما أن تقليل تكلفة التعليم عن طريق الدعم والمدفوعات المباشرة ومخططات التغذية المدرسية يوفر للأسر حافزا لإرسال أبنائها إلى المدارس بدلا من العمل.
- *توفير خدمات الدعم للأطفال العاملين*. يمكن أن تشمل هذه الخدمات الوجبات الغذائية وفصول محو الأمية الأساسية والمأوى الليلى. وحيث إن هذه البرامج تركز عادة على الأطفال العاملين بشكل ظاهر فى الشوارع، فإن نطاقها يكون محدودا نوعا ما.
- *زيادة الوعى العام*. يغطى هذا النهج نطاقا عريضا يشمل تحسين الوعى العام بالمخاطر التى يتعرض لها الأطفال العاملون، وزيادة وعى الأبوين بفقد رأس المال البشرى المرتبط بعمل الأطفال، وإشراك أرباب العمل والنقابات والمجتمع المدنى فى الجهود المبذولة لتقليل عمل الأطفال.
- *إنفاذ القوانين واللوائح التنظيمية*. معظم البلدان لديها قوانين ولوائح تنظيمية تحكم عمل الأطفال، غير أن إنفاذها ضعيف. والحقيقة، إن الإنفاذ الشامل والأشد صرامة يمكن أن ينتهى بإلحاق الأذى بمن يقصد منه أن يحميهم، وذلك بتخفيض دخل الأسر الفقيرة وإجبار الأطفال على أشكال استخدام أخطر ومستترة. والبديل هو تركيز التشريعات على أسوأ أشكال عمل الأطفال. وقد اعتمدت فى حزيران/ يونيه ١٩٩٩ اتفاقية جديدة لمنظمة العمل الدولية تستهدف أسوأ أشكال عمل الأطفال - بما فى ذلك الرق والدعارة والسخرة وعبودية الديون والأعمال غير القانونية والخطيرة.

والكثير من المقترحات الأخرى لتقليل عمل الأطفال بما فى ذلك الجزاءات التجارية، وعمليات المقاطعة التى يقوم بها المستهلكون، والأحكام والشهادات الاجتماعية، ومخططات العنونة - محفوفة بالمشكلات. وعلى سبيل المثال، فالصادرات المنتجة فى القطاع الرسمى هى أشد ما يتضرر من المنتجات بالتدابير التجارية، ويمكن أن يكون من بين آثار ذلك الزج بالعمال (بما فى ذلك العمال الأطفال) إلى القطاع غير الرسمى حيث تكون ظروف العمل أسوأ عادة. والجزاءات التجارية - التى قد لا تمثل أكثر من غطاء لإدخال العمل بتدابير حمائية - قد تنفذ بطرق لا علاقة لها بعمل الأطفال. وأخيرا، كثيرا ما تكون مخططات العنونة والأحكام الاجتماعية مما يستحيل رصده.

وقد اتخذ البنك الدولى خطوات لتقليل عمل الأطفال الضار من خلال جهوده المستمرة للإقلال من الفقر وبرنامج عمل الأطفال الذى وضع فى عام ١٩٩٨. ويعتبر البرنامج بمثابة النقطة المحورية للأنشطة المتعلقة بعمل الأطفال على نطاق البنك، ويدعم مبادرات من قبيل عمليات تقييم تقليل عمل الأطفال. ويبنى هذا البرنامج على الخبرة الدولية لخبراء العمل من الحقل الأكاديمى، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المتعددة الأطراف والثنائية الأخرى مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة العمل الدولية.

المصدر: Fallon and Tzannatos 1998; Grootaert and Kanbur 1995; ILO 1993; World Bank 1999f.

سوى مثال واحد لهذه المشكلة. ومن ثم، يرجح ألا يشمل الجدل الدائر حول سياسة التجارة الزراعية سبل الوصول إلى الأسواق فحسب وإنما طرائق الإنتاج أيضا[٤٣].

ويرسى اتفاق جولة أوروغواى بشأن التجارة فى المنتجات الزراعية الأساس للتحرير فى المستقبل. فقد وافقت البلدان على تحويل الحواجز الزراعية غير الجمركية إلى حواجز جمركية وعلى تحديد رسومها الجمركية عند مستوى معين أو دونه (معدل الرسوم الجمركية «الملزمة»). وتم الاتفاق على حدود قصوى مماثلة لدعم الصادرات والدعم المحلى. وميزة هذا النهج أنه يحول نطاقا عريضا من التشوهات التجارية إلى ثلاث سياسات تجارية يمكن الأخذ بها، وتنطوي على مستويات قصوى يمكن التفاوض حول تخفيضها بمرور الزمن[٤٤]. وللأسف إن الكثير من البلدان اغتنمت تلك الفرصة لتحويل حواجزها غير الجمركية إلى رسوم جمركية قصوى مرتفعة للغاية. فبالنسبة لثلاث سلع أساسية يتم الاتجار فيها على نطاق أوسع - الأرز، والحبوب الخشنة، والسكر - اختارت حكومات كثيرة أن تحدد رسومها الجمركية عند الحدود القصوى المسموح بها فى جولة أوروغواى وبأعلى بكثير من الرسوم الجمركية الفعلية المحصلة فى الفترة ٨٦-١٩٨٨ (الشكل ٢-٩).

وثمة أسباب عديدة تجعل هذه الرسوم الجمركية شديدة الضرر. أولا، أنها برفعها الأسعار المحلية إلى ما يفوق الأسعار العالمية تزيد تكلفة الأغذية على المستهلك. وثانيا، أنها تزيد من التكاليف التى تتحملها شركات تصنيع الأغذية المحلية، مما يضر بالوضع التنافسى لصادراتها. وثالثا، أن التوسيع المصطنع للقطاع الزراعى المحلى يزيد الطلب على الموارد، مما يجعلها أغلى بالنسبة لبقية الاقتصاد[٤٥]. ويجب إضافة هذه التكاليف الاقتصادية إلى التكاليف التى يخلقها دعم التصدير المقدم للزراعة والضرائب التى تمول هذا الدعم. ومن ثم، ينبغى للجولة المقبلة للمفاوضات التجارية أن تسعى إلى التفاوض على إجراء تخفيضات كبيرة فى حواجز التجارة الزراعية، وفى تلك الحواجز السوقية التى تخلقها الاحتكارات الحكومية التى تتاجر فى المنتجات الزراعية[٤٦].

وحيث إن حواجز التجارة الزراعية تشوه تخصيص الموارد الوطنية، فإن إزالتها تستحث عمليات التصحيح التى قد تشمل الهجرة من المناطق الريفية إلى الحضر. وعلاوة على ذلك، قد يؤدى الإصلاح إلى إثارة المخاوف بشأن الاعتماد على المصادر الأجنبية فى الحصول على الغذاء. وهذا الاعتراف بما قد يحدث نتيجة إصلاح التجارة من خلل، يعزز الدعوة إلى زيادة مرونة سوق العمل المحلية وإلى وجود شبكة أمان اجتماعى متينة. وفضلا عن ذلك، فقد قدم البنك الدولى خلال ٩٦-١٩٩٧ قروضا لأكثر من ٢٠ بلدا لتيسير عمليات التصحيح الناتجة عن الإصلاح. وذلك بالإضافة إلى تقديم المساعدة إلى البلدان التى تواجه نقصا غذائيا وغير ذلك من حالات الطوارىء الزراعية[٤٧].

وقد أدخلت الإنجازات المحققة فى التكنولوجيا الأحيائية عاملا جديدا فى سياسة التجارة الزراعية - ألا وهو القواعد التنظيمية المتعلقة بصحة الإنسان وصحة النبات. وأحيانا تكون

الشكل ٢ - ٩

حددت بلدان كثيرة رسومها الجمركية على المنتجات الزراعية فى جولة أوروغواى بمستويات أعلى بكثير من الرسوم الجمركية الفعلية المقدرة فى الفترة ٨٦ - ١٩٨٨

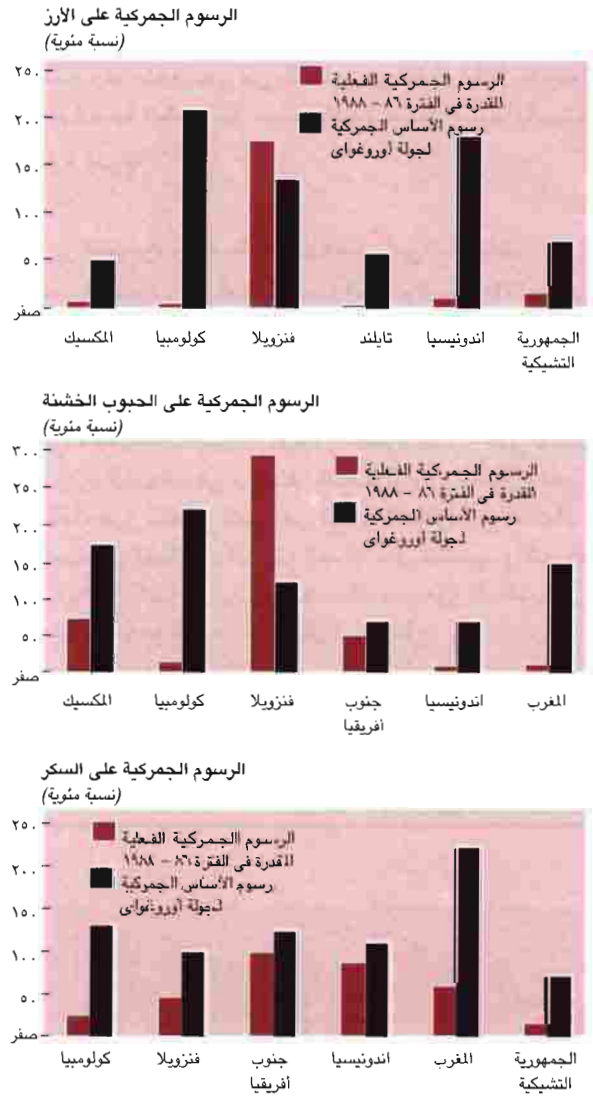

ملاحظة : يبين الرقم سلعا أساسية مختارة طبقت عليها الرسوم الجمركية وتخضع لضمانات.

المصدر : Hathaway and Ingco 1996.

هذه القواعد بمثابة أدوات فجة تفرض قيودا على الواردات تتجاوز بكثير ما يحتاج إليه الأمر لحماية صحة البشر[٤٨]. بيد أنه كثيرا ما يكون لدى الحكومات شواغل مشروعة بشأن حماية مصلحة مواطنيها. ويسعى الاتفاق بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية الذى أسفرت عنه جولة أوروغواى إلى إقامة توازن بين هذه الشواغل وبين القيود غير الضرورية، وذلك بكفالة عدم تمييز اللوائح المتعلقة بالصحة وصحة النبات ضد الموردين الأجانب بشكل متعمد. ومن

الاشتراطات الأساسية أن تستند المعايير المحلية إلى دليل علمى، ولا يوجد ما يمنع من أن تكون تلك المعايير أعلى من القواعد الدولية[٤٩]. غير أنه حتى اللوائح التى قد لا تكون مثيرة للاعتراض من الناحية الظاهرية، والمستندة إلى دليل علمى، يمكن أن تكون موضع خلاف، وسيلقى تنفيذ الاتفاق بمزيد من الأعباء على كاهل آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية. وقد يتعين على من يفصلون فى القضايا أن يقوموا بتقييم الحجة العلمية لكل خصم فضلا عن تداعياتها بالنسبة للتجارة الدولية[٥٠].

تحرير التجارة والاستثمار الأجنبى فى الخدمات

ستعمل التغييرات فى التكنولوجيا والطلب والهيكل الاقتصادى على جعل تبادل الخدمات شكلا متزايد الأهمية من أشكال التجارة فى القرن الحادى والعشرين (الشكل ٢-١٠). وقد أسهم انخفاض تكاليف الاتصالات واستخدام معايير دولية مشتركة لبعض الخدمات المهنية فى القفزة الكبيرة التى حدثت فى تجارة الخدمات فى منتصف التسعينيات. والبلدان النامية مهيأة لتحقيق مكاسب كبيرة من تحرير التجارة فى الخدمات، وبخاصة فى القطاعات الكثيفة العمالة مثل التشييد والأنشطة البحرية[٥١]. كما أن تحرير الخدمات سيعزز المنافسة فى قطاعات تستخدم الخدمات كمدخل فى الإنتاج.

وخلال الفترة ٩٤-١٩٩٧، نمت صادرات الخدمات بأكثر من ٢٥ فى المائة. وتشير التنبؤات الخاصة بالنمو فى تجارة الولايات المتحدة فى الخدمات إلى أن هذه الوتيرة ستستأنف فى الجزء الأول من القرن الحادى والعشرين، بعد أن يهدأ تأثير أزمة شرق آسيا على الاقتصاد الكلى. وسيأتى معظم هذه الزيادة من بلدان نامية فى آسيا ومن البرازيل، فتتحدى بذلك هيمنة شركات أمريكا الشمالية والشركات الأوروبية[٥٢]. وبالإضافة إلى ذلك، خلق نهوض التجارة الإلكترونية إمكانات جديدة للتجارة فى الخدمات. وعلى سبيل المثال، فقد تعاقدت شركة أوكرانية رائدة فى تصنيع التوربينات التى تعمل بالرياح مع شركة محاسبة فى جنوبى إنجلترا لتقوم بوضع جميع تقاريرها الإدارية والمالية[٥٣].

والرهان الذى ينطوى عليه تحرير التجارة مرتفع لأن معظم الصناعات تستخدم الخدمات كمدخلات فى الإنتاج. وتحتاج الصناعات التحويلية إلى سبل رخيصة ويعول عليها للوصول إلى شبكات الاتصال والنقل العالمية لكى تحافظ على أدائها التصديرى. وبعد أن أصبحت المنتجات حساسة للزمن بشكل متزايد - نتيجة لقصر عمر المنتجات واستخدام أساليب الإنتاج بحسب الطلب فى الزمن المناسب - فلابد من طمأنة المشترين الأجانب إلى أن المورد يستطيع أن يسلم السلع المطلوبة فى الوقت المحدد. وبوسع شبكات النقل غير الكفأة (انظر دراسة الحالة التى أجريت عن جمهورية مصر العربية فى الفصل الثامن) أن تحول دون انضمام الصناعات المحلية إلى شبكات الإنتاج العالمية.

الشكل ٢ - ١٠

زادت صادرات الخدمات التجارية فى جميع الأقاليم فى الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٧

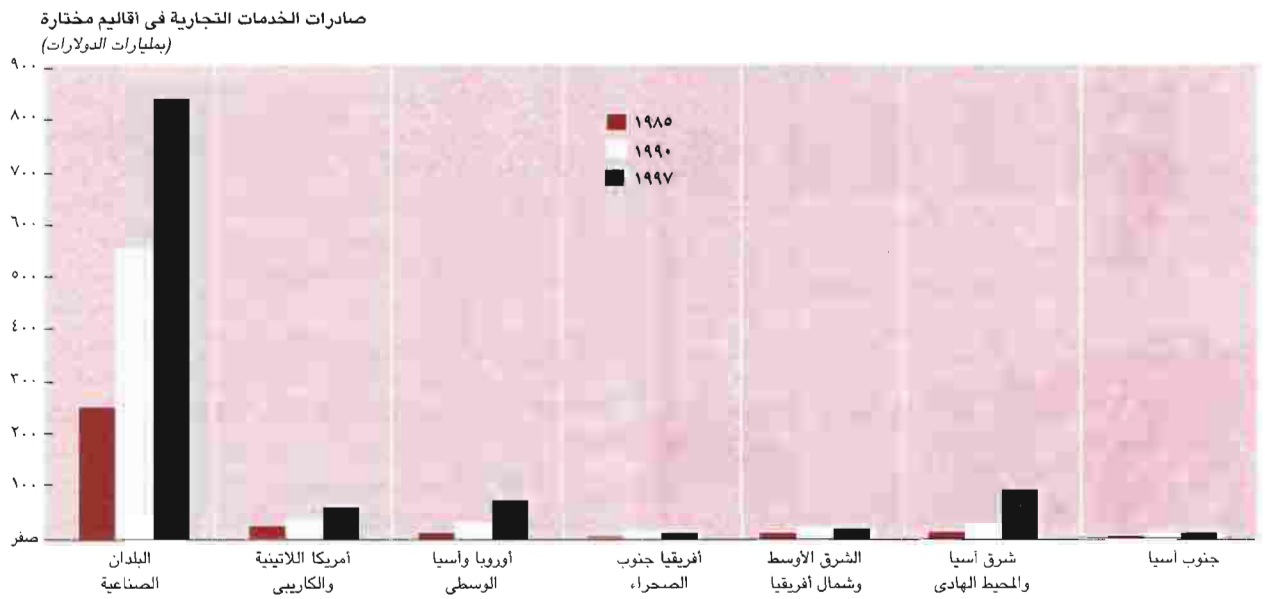

المصدر : منظمة التجارة العالمية، التقرير السنوى، ١٩٩٦ و ١٩٩٨.

وتستطيع شركات الخدمات، عندما تحصل على حماية تجارية من المنافسة الأجنبية، أن ترفع الأسعار التى تقتضيها من المشترين، مما يزيد من التكاليف التى يتحملونها. وفى هذه الحالة، فإن حماية قطاعات الخدمات تؤدى عمليا إلى انقاص أى حماية يحصل عليها من يشترونها، كما حدث فى مصر فى عام ١٩٩٤، مما أضعف الأداء الصناعى فى المواد الكيميائية والبترول الخام والغاز الطبيعى (حيث يعزى إلى الخدمات المشتراة ٨٩ فى المائة من تكاليف المدخلات)، وفى الحديد والصلب[٥٤].

ويشكل نفس المبدأ الأساس الذى تقوم عليه إصلاحات السياسة التجارية فى كل من الخدمات والسلع. فالتدابير التى توفر للشركات الأجنبية سبل وصول متزايدة إلى الأسواق المحلية تزيد المنافسة، وتخفض الأسعار، وترفع الجودة، وتحسن الرفاه الاجتماعى. غير أنه لابد من أن تراعى سياسة التجارة فى الخدمات قضية هامة وهى ألا تؤثر على التجارة فى السلع. فالتجارة فى الخدمات تنطوى عادة على انتقال الأفراد أو رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية، وكثيرا ما يتم ذلك فى شكل إقامة شركات تابعة جديدة. ولذا، فقد يتطلب فتح الخدمات أمام المنافسة الدولية إجراء تغييرات فى السياسات المتبعة بشأن تدابير الحدود (كما جرى مع الرسوم الجمركية)، أو الاستثمار الأجنبى المباشر (انظر الفصل الثالث)، أو الهجرة، المؤقت منها والدائم على حد سواء. وسيواجه القائمون بالمفاوضات التجارية فى المستقبل، مثلما حدث لمن شاركوا فى جولة أوروغواى، تحديات تتمثل فى تدقيق قواعد التجارة العالمية الخاصة بالخدمات بشكل يأخذ فى اعتباره التفاعل فيما بين هذه السياسات.

وقد أفرزت جولة أوروغواى اتفاقا بشأن تقليل الحواجز أمام التجارة فى الخدمات هو «الاتفاق العام بشأن التجارة فى الخدمات». وتكمن المساهمة الرئيسية للاتفاق فى الإطار الذى يحدده والذى يلزم بتطبيق قواعد تجارية معينة فى كافة قطاعات الخدمات؛ ومن بينها القواعد التى تحكم معاملة الدولة الأولى بالرعاية وحظر فرض قيود معينة على الموردين[٥٥]. كما يحدد الإطار أربعة أشكال لتوريد الخدمات: العابرة للحدود التى لا تتطلب انتقالا ماديا للمنتج أو المستهلك؛ وانتقال المستهلك إلى المنتج؛ والانتقال الدائم للمنتج (بما فى ذلك إنشاء الشركات التابعة)؛ وانتقال الناس بصفة مؤقتة.

غير أن الاتفاق يترك مجالا فسيحا للتحرير فى المستقبل، إذ أن تغطية الاتفاق لقطاعات الخدمات وأشكال التوريد محدودة، فهو لا يغطى غير ٤٧ فى المائة من القطاعات فى البلدان الصناعية (بما فى ذلك قطاعان رئيسيان هما قطاع الاتصالات والقطاع المالى) و ١٦ فى المائة من القطاعات فى البلدان النامية، مع استثناءات عديدة. وأحد المقاييس التى تكشف عن حدود التحرير فى إطار هذا الاتفاق هى النسبة المئوية لقطاعات الخدمات التى ستشهد منافسة دولية تامة: ٢٥ فى المائة فى البلدان الصناعية ونسبة لا تزيد على ٧ فى المائة فى البلدان النامية[٥٦].

وتميل البلدان الصناعية إلى فرض مزيد من القيود على الخدمات، حيث تشترط أن يكون دخول الأشخاص مؤقتا أو إنشاء بيوت الأعمال بشكل مؤقت – ومن أمثلة ذلك، خدمات التشييد التى تعتبر من القطاعات التى تملك البلدان النامية فيها ميزة نسبية[٥٧]. وإذا ما تطلعنا إلى المستقبل، نجد مجالا فسيحا لإجراء مزيد من التحرير للعديد من قطاعات الخدمات فى كل من الاقتصادات النامية والصناعية. وحيث إن القدرة على المنافسة لهذه القطاعات تختلف من بلد لآخر، فإن المفاوضات التى تشمل نطاقا عريضا من القطاعات، وليس قطاعات قليلة يملك فيها أحد البلدان (أو مجموعة من البلدان) ميزة تنافسية، توفر أكبر مجال لعمليات المفاضلة والاتفاقات المفيدة لجميع الأطراف[٥٨].

دمج الشركات المحلية فى شبكات الإنتاج العالمية

إن تجزئة العمليات الإنتاجية عبر الحدود الدولية اتجاه هام جديد، ولا سيما بالنسبة للاقتصادات النامية. وينطوى «تقسيم القيمة هذا إلى شرائح» على مراحل منفصلة للإنتاج تتم فى بلدان مختلفة[٥٩]. ويتيح انخفاض تكاليف الاتصالات وتحسين نظم النقل وتنسيق الإنتاج وتسليمه عبر الحدود فى الوقت المضبوط[٦٠]. وتستطيع الاقتصادات النامية أن تعجل باندماجها فى نظم الإنتاج الجديدة عن طريق تحرير وتحسين قطاعا الاتصالات والنقل. وقد عملت قواعد التجارة العالمية على تعزيز شبكات الإنتاج العالمية، وما صاحب ذلك من زيادة فى التجارة بين الشركات، وذلك بتخفيض الحواجز التجارية بالتدريج وتقليل احتمال الزيادات غير المتوقعة[٦١].

وتوضح بيانات التجارة الدولية حجم الزيادة فى شبكات الإنتاج العالمية[٦٢]. فأكثر من نصف صادرات الشركات التابعة للشركات اليابانية والأمريكية يذهب إلى أعضاء آخرين فى الشبكات الإنتاجية لتلك الشركات، ويذهب ما يقرب من ٤٠ فى المائة من صادرات الشركات الأم إلى شركاتها الأجنبية المنتمية لها. وإجمالا، تم حوالى ثلث التجارة العالمية فى أواسط التسعينيات داخل شبكات الإنتاج العالمية. بل إن هذا الاتجاه أكثر وضوحا فى صناعات معينة. ففى عام ١٩٩٥، مثلت المكونات أكثر من ثلث جميع واردات النقل والآلات إلى هندوراس وإندونيسيا والمكسيك والفلبين وتايلند[٦٣]. وكذلك تمثل الأجزاء والمكونات أكثر من ثلث إجمالى صادرات النقل والآلات من بربادوس والبرازيل والجمهورية التشيكية وهونغ كونغ (الصين) ونيكاراغوا وتايوان (الصين) (الجدول ٢-٢).

الجدول ٢ - ٢
حصة الأجزاء والمكونات فى الصادرات، ١٩٩٥

الاقتصاد	النسبة المئوية للأجزاء والمكونات فى : إجمالى الصادرات	الصادرات من المصنوعات	الصادرات من النقل والآلات
سنغافورة	١٨,٢	٢١,٧	٢٧,٨
تايوان (الصين)	١٧,٤	١٨,٨	٣٦,٣
ماليزيا	١٤,٣	١٩,١	٢٥,٩
هونغ كونغ (الصين)	١٣,٦	١٤,٥	٤٦,٢
المكسيك	١٣,٠	١٦,٨	٢٤,٩
تايلند	١٠,٩	١٥,٠	٣٢,٥
باربادوس	١٠,٩	١٨,٥	٦١,٦
الجمهورية التشيكية	١٠,٦	١٣,٠	٣٦,٢
جمهورية كوريا	١٠,٠	١١,٠	١٩,١
سلوفينيا	٧,٧	٨,٦	٢٤,٥
الفلبين	٦,٦	١٦,٠	٢٩,٧
البرازيل	٦,٤	١٢,١	٣٣,٩
الصين	٦,٠	٧,٢	٢٨,٨
كرواتيا	٥,٤	٧,٣	٣٢,١
نيكاراغوا	٥,٠	٢٤,٦	٨١,٦

المصدر : Yeats 1998.

ويساعد خلق هذه الشبكات الإنتاجية العالمية، سواء كشركات رسمية أو كجزء من التفرق الإثنى بين الدول المختلفة (انظر الفصل الأول) على قيام نظام مفتوح للتجارة. ويمكن توقع أن يضغط مؤيدو هذه الشبكات من أجل التحرير المستمر على ثلاث جبهات رئيسية. فهم سيطلبون أولا إلغاء الرسوم الجمركية على الأجزاء والسلع شبه التامة، لأنه عندما تعبر هذه السلع الحدود الوطنية عدة مرات، يمكن أن تتراكم حتى الرسوم الجمركية الصغيرة وأن تقلل الربحية. وثانيا، سوف يضغط أنصارها لإدخال تحسينات فى شبكات النقل المحلية والدولية، لأن الاتصالات وسبل النقل منخفضة المستوى تعمل كضريبة على الربحية[٦٤]. وثالثا، أن شبكات الإنتاج الحقيقية تزدهر بوجود سياسات مستقرة ويمكن التنبؤ بها للتجارة والاستثمار - وهى تتوقع وجود مثل هذه السياسات فى الحقيقة. ولهذا السبب وحده ستؤيد الشركات المتعددة الجنسيات الإنفاذ الفعال للأحكام الواردة فى اتفاقات التجارة الإقليمية والمتعددة الجنسيات[٦٥].

وتستطيع البلدان النامية أن تستفيد إلى حد كبير من مشاركة شركاتها فى شبكات الإنتاج العالمى. بيد أنه يتعين عليها أن تحذر أيضا من التداعيات المالية المعاكسة المحتملة. فجزء كبير من تجارة هذه الشبكات يجرى فيما بين الشركات التى تقدر على تحقيق أرباح فى بلدان تنخفض فيها أسعار الضرائب. وقد تتمكن البلدان التى لديها أسعار مرتفعة للضريبة على الشركات من اجتذاب الاستثمار الأجنبى المباشر غير أنها ستحقق أرباحا أقل مما كانت تتوقع[٦٦]. وحينئذ يعادل المنافع التى تحققها تلك الشبكات للاقتصاد إلى حد ما وجود وعاء وطنى أصغر لضرائب الشركات، مما يسفر عن ضغوط متزايدة لرفع الضرائب على أنواع الدخل التى تعتبر أقل حراكا من الناحية الدولية، مثل القوى العاملة. ويمكن أن تضعف تلك الضغوط بدورها التأييد السياسى للأسواق المفتوحة. فقد تبدو الشركات المتعددة الجنسيات المستفيد الرئيسى من التحرير فى حين أنها تسهم بالقليل فى البنية الأساسية التى تشجع شبكات الإنتاج فى المقام الأول.

وكرد فعل لتلك الاهتمامات وغيرها من الشواغل المثارة بشأن الآثار البيئية لبعض أنواع الإنتاج والعواقب التنافسية لاندماج بعض من أكبر الشركات، قد تتعرض الشركات المتعددة الجنسيات لفرض مزيد من القيود على أنشطتها. وقد يتمثل النهج الأبعد نظرا فى قيام الشركات المتعددة الجنسيات الرئيسية بوضع مدونة للممارسات بشأن الضرائب والتدابير البيئية، تشتمل على آليات للإنفاذ شبيهة بتلك المنصوص عليها فى اتفاقات التجارة الدولية. وبديلا لذلك، يمكن أن يكون الهدف الطويل الأجل هو قيام نظام ضرائب موحد يوزع إيرادات ضرائب الشركات فيما بين البلدان وفقا لصيغة مرتبة مسبقا[٦٧].

التنمية الحضرية وتدفقات التجارة ونظام التجارة العالمى

يؤكد هذا التقرير فى كافة أجزائه (وبخاصة الفصلان السادس والسابع) على النمو المتوقع للمدن باعتباره عاملا رئيسيا فى تشكيل مستقبل الاقتصادات النامية. وسيؤثر النمو الحضرى من الناحيتين الجغرافية والاقتصادية على كل من تدفقات التجارة والنظام الدولى الذى يحكمها. ويتطلب أحد التحديات التى سبقت الإشارة إليها التوفيق بين الكثير من الآراء المثارة فى

المحافل التجارية الدولية - ومن بينها أراء من يرسمون السياسات الحضرية - مع الاحتفاظ بحق الحكومات الوطنية فى الدعوة إلى المفاوضات التجارية والمشاركة فيها وإبرامها. غير أنه ستثار قضايا أخرى كثيرة أيضا.

أولا، تنبنى القوة الاقتصادية للمدن على وفورات التكتل التى تمكن المنتجين من العمل بشكل أكفأ على مقربة من شبكة كثيفة من المعلومات والموظفين والموردين والعملاء. ويمكن لوفورات التكتل هذه أن تفرز هياكل إنتاج حضرية أكثر تخصصا. وصناع السياسات الحضرية لديهم، نتيجة لذلك، مصلحة أيضا فى المحافظة على سبل الوصول إلى الأسواق فى الخارج وفى داخل البلاد - فى الخارج من أجل مصدرى مدنهم، وفى داخل البلاد من أجل المدخلات الوسيطة التى تحسن الإنتاجية، ومن أجل السلع الاستهلاكية التى قد تكون أرخص فى أماكن أخرى. ومن ثم، فمن المحتمل أن يعزز بروز المدن كقوى اقتصادية وسياسية من التأييد لنظام التجارة العالمى المفتوح.

وثانيا، سيتزايد إدراك المدن أنه يتعين عليها، كى تستطيع الاستفادة من وفورات التكتل، أن تحقق تقدما فى العديد من المجالات الأساسية وليس مجرد تحرير التجارة . فمثلا، من الواضح أن مردودية تكاليف خدمات النقل والاتصالات تؤثر على قدرة المدن على استيراد وتصدير السلع والخدمات[٦٨] . وقد تصبح المدن قوة تدعو إلى إجراء مفاوضات متزامنة للتحرير فى الكثير من القطاعات، مما يتعارض مع مصالح المنتجين الذين يؤيدون اتباع نهج فى المفاوضات يتناول قطاعا بعد قطاع. وحيث إن عدد المفاضلات المحتملة فيما بين القطاعات فى المفاوضات التجارية الدولية أكبر مما هو موجود داخل القطاعات، فقد تقدم المدن تأييدا متزايدا فى منظمة التجارة العالمية لتحرير للتجارة يقوم على أساس عريض.

وثالثا، فى حين أن الاندماج فى نظام التجارة العالمى يوفر فرصا عديدة للمنتجين والمستهلكين الحضريين، سيتعين على المدن أن تدعم قدرتهم على استيعاب الصدمات التجارية الخارجية، مثل انهيار أسعار الصادرات. ونطاق فرص العمل فى المدن أعرض منه فى المناطق الريفية (حيث يتركز الإنتاج فى سلع وخدمات قليلة فى كثير من الأحيان) ومن ثم يساعد على استيعاب بعض من آثار الصدمات على سوق العمل. بيد أن ضمان عدم الإفراط فى إثقال كاهل أسواق العمل الحضرية بعبء اللوائح التى تمنعها من أداء هذه الوظيفة يعتبر ضروريا لتجنب الزيادة الدائمة فى البطالة. وتزيد السرعة التى تصل بها المعلومات المتعلقة بالفرص الاقتصادية الحضرية المربحة إلى المستثمرين من قدرة المدن على استيعاب الصدمات. ومرة ثانية، يحتاج اغتنام هذه الميزة إلى سياسات حضرية تيسر خروج ودخول الشركات، بما فى ذلك الشركات الأجنبية. وفى نهاية المطاف، فقد يسرع نهوض المدن - وبخاصة المدن التى تتخذ تدابير لتقليل الأضرار التى تحدثها الصدمات الخارجية إلى أدنى حد - بوتيرة تحرير التجارة واندماج الاقتصادات النامية فى نظام التجارة العالمى.

• • •

لقد حققت الإصلاحات التجارية التى اضطلعت بها البلدان النامية فى السنوات الأخيرة منافع اقتصادية جمة. غير أن إدامة قوة دفع إصلاح التجارة سيكون أحد التحديات الرئيسية للسنوات الخمس والعشرين المقبلة. وسيسفر التحرير المستمر لقطاعى الزراعة والخدمات على وجه الخصوص، عن فوائد كبيرة للاقتصادات النامية.

ولقد كانت العواقب الاجتماعية للانفتاح الجديد على التجارة مرتبطة بسلسلة من عمليات التصحيح الاقتصادى، مثل الفروق الإقليمية والقطاعية والهجرة الداخلية إلى المدن. ويتعين تدعيم مؤسسات سوق العمل، بما فى ذلك المخططات الرامية إلى زيادة حراك العمال وزيادة المهارات، من أجل تيسير التكيف مع إصلاح التجارة. ولابد من أن يعمل صناع السياسات على ضمان تقاسم المكاسب الكبيرة التى تعود من إصلاح التجارة فيما بين السكان على نطاق واسع، وأن يعيدوا طمأنة الذين يعانون أصلا من الإصلاحات بأن رفاههم مضمون فى الأجل الطويل.

ويتطلب تعظيم فرص التنمية التى يوفرها توسع التجارة الدولية وجود إطار من المؤسسات مستقر وقابل للتنبؤ. وييسر تدوين حقوق ومسئوليات وسياسات جميع الأطراف فى مؤسسات عريضة القاعدة مسار تحرير التجارة وإصلاح التنمية على مدار السنوات الخمس والعشرين القادمة. وتوفر الجولة الألفية الوشيكة للمفاوضات التجارية فرصة ممتازة لاتباع هذا النهج متعدد الجوانب إزاء إصلاح سياسات التجارة.

الفصل ٣

البلدان النامية والنظام المالى العالمى

شهدت التسعينيات طفرة هائلة فى تدفقات رؤوس الأموال الخاصة من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية. وفى بداية العقد، كانت التدفقات الخاصة والرسمية متماثلة تقريبا، إلا أن حجم التدفقات الخاصة فاق التدفقات الرسمية بكثير بعد خمس سنوات لا غير. ولم تبلغ تدفقات رؤوس الأموال الدولية مثل هذا القدر منذ أواخر القرن التاسع عشر[١]. غير أن ثمة فوارق ملحوظة بين حركة رؤوس الأموال فى أواخر القرن العشرين وحركتها قبل قرن مضى. ولهذه الفوارق تداعياتها المهمة بالنسبة لسياسات البلدان النامية أثناء اندماجها فى النظام المالى العالمى.

لقد مولت تدفقات رؤوس الأموال فى نهاية القرن التاسع عشر مشروعات للبنية الأساسية من قبيل السكك الحديدية، والاستثمار المباشر فى الشركات الأجنبية. وبعد مائة سنة من ذلك، يجرى توجيه الاستثمار الأجنبى المباشر فى المقام الأول من خلال الشركات المتعددة الجنسيات التى تنشئ مصانع وعمليات للخدمات فى كافة أنحاء العالم. وتجلب هذه الاستثمارات معها ما هو أكثر من المال، إذ تفتح سبل الوصول إلى الأسواق، وتجعل التكنولوجيات الجديدة متاحة وتزود العمال بالتدريب. غير أنه ظهر نوع جديد من رأس المال - يتمثل فى مجمع هائل من الأموال المتنقلة التى توجه من خلال صناديق الاستثمار المشتركة، وصناديق المعاشات، والأفراد الأثرياء، وهى على استعداد للانتقال عبر الحدود فى اللحظة والتو بحثا عن أعلى العوائد القصيرة الأجل.

والبلدان التى تفتح أبوابها أمام تلك التدفقات القصيرة الأجل من رؤوس الأموال تكتشف أن تلك الاستثمارات لها تكاليفها. فالتغيرات السريعة فى مشاعر المستثمر يمكن أن تتسبب فى قدر هائل من عدم الاستقرار، ولا سيما فى الاقتصادات النامية. وقد أفضى هذا الإدراك إلى إعادة فحص البنيان الاقتصادى الدولى، مما أثار بعض الأسئلة المهمة: هل تستحق منافع تحرير حساب رأس المال ما تنطوى عليه من تكاليف؟ وهل تستطيع البلدان النامية أن تجد سبلا لاقتناص مكاسب العولمة المالية بدون التعرض لتلك المخاطر الجسيمة التى كثيرا ما تلحق الأذى بأفقر الأفراد؟ وكان الرد على ذلك هو البحث عن نهج متسلسل للإصلاح المالى يكفل الاستقرار فى البلدان النامية ويقتنص فوائد الاندماج فى أسواق المال العالمية على حد سواء.

ويبرز هذا الفصل المكونات الأربعة الرئيسية لهذا النهج:

- يتعين على البلدان النامية أن تدعم لوائحها المصرفية، وأن تبنى، حيثما أمكن، أسواقا مكملة حسنة التنظيم للأوراق المالية، إذا ما أرادت لمنافع التحرير المالى الداخلى أن تتحقق.
- فى الوقت الذى يجرى فيه تدعيم اللوائح المصرفية، ينبغى توجيه السياسات، نحو تقليل الطلب على الاقتراض الأجنبى القصير الأجل - وتقليل تقلبه.
- وينبغى النظر فى تحقيق مزيد من التعاون الدولى فى وضع وتنفيذ السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف.
- وينبغى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية الطويلة الأجل بإيجاد بيئة اقتصادية سليمة - بما فى ذلك الاستثمار فى رأس المال البشرى، والسماح للأسواق المحلية بالعمل بدون التشوهات غير الضرورية، والالتزام بنظام قوى لحقوق المستثمرين والتزاماتهم - وليس بواسطة تقديم الدعم وغير ذلك من الإغراءات.

ويتناول هذا الفصل السجل الذى مازال حتى الآن مختلطا لاندماج البلدان النامية فى النظام المالى الدولى، ويعتمد الفصل على مجموعة متنوعة من التجارب فى تحديد المنافع والمخاطر الرئيسية للتكامل المالى. والأهم من ذلك ، أنه يقترح استجابات وطنية وعالمية يمكن أن تعزز من الأهداف الإنمائية بدون أن تلحق الضرر بالاستقرار المالى.

وتيرة التكامل المالى الدولى

كان من أثر التحسينات السريعة فى تكنولوجيا جمع المعلومات وتجهيزها ونشرها، إلى جانب انفتاح الأسواق المالية المحلية، وتحرير معاملات حساب رأس المال، وزيادة المدخرات الخاصة من أجل التقاعد، أن حفزت الابتكارات المالية وخلقت مجمعا من رؤوس الأموال المتحركة على الصعيد الدولى يتكون من عدة تريليونات من الدولارات. وفى نفس الوقت، فإن عمليات الاندماج فى الصناعة المصرفية العالمية والمنافسة من جانب المؤسسات المالية غير المصرفية (بما فى ذلك صناديق التحوط وصناديق الاستثمار المشتركة) أغرت قوى فاعلة جديدة بالدخول إلى الساحة المالية الدولية. وقد تسارعت هذه الاتجاهات فى التسعينيات، فزادت الفرص الاستثمارية للمدخرين ووفرت للمقترضين مصفوفة عريضة من مصادر رؤوس الأموال[٢]. ويمكن توقع استمرار نفس الاتجاهات لزمن طويل من القرن الواحد والعشرين.

المجمع المتنامى من رؤوس الأموال المالية الدولية

انصهرت الأسواق المالية للبلدان الصناعية الرئيسية على مدار العقدين الماضيين فى نظام مالى عالمى، ولم يسمح ذلك بتخصيص كميات أكبر من رؤوس الأموال لاقتصاداتها فحسب، وإنما سمح بتخصيصها للاقتصادات النامية والتى تمر بمرحلة انتقال أيضا[٣]. وارتفع مقدار الاستثمار الأجنبى المباشر الصافى فى البلدان النامية منذ عام ١٩٨٠ بأكثر من اثنتى عشرة مرة (الشكل ٣-١)[٤]. وفى مقابل ذلك، كانت تدفقات استثمارات الحافظة الصافية أكثر تقلبا خلال التسعينيات، فتجاوزت ١٠٠ مليار دولار فى عامى ١٩٩٣ و ١٩٩٤ ولكنها انخفضت بشكل كبير منذ ذلك الحين.

وتحصل الشركات فى البلدان النامية والصناعية على حد سواء على مزيد من الأموال من أسواق الأوراق المالية الدولية. وتقوم الشركات المتعددة الجنسيات بتسجيل أسهمها فى بورصات أكثر من بلد، وتحصل على الأموال من الأسواق المالية فى اقتصادات مختلفة. ومنذ عام ١٩٩٣، ارتفع مبلغ المديونية الدولية غير المسددة التى أصدرتها جميع الشركات بنسبة ٧٥ فى المائة لتصل إلى ٣,٥ تريليون دولار فى أوائل عام ١٩٩٨. ورغم أن الشركات المالية وغير المالية التى تتخذ مقرا لها فى البلدان الصناعية هى التى أصدرت معظم هذه المديونية، فقد بدأت شركات فى بلدان مثل البرازيل والمكسيك وتايلند فى الاستفادة من السوق العالمية لرؤوس الأموال أيضا - وهو مسار من المؤكد أن يتبعه آخرون (الشكل ٣-٢).

وأدى ارتفاع عدد معاملات رؤوس الأموال الدولية، جنبا إلى جنب مع النمو الكبير فى التجارة الدولية فى السلع والخدمات، إلى زيادة حجم أعمال أسواق النقد الأجنبى ثمانى مرات. ففى عام ١٩٩٨، كان المجموع اليومى يبلغ زهاء ١,٥

الشكل ٣-١

نمت التدفقات الصافية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الحافظة إلى الاقتصادات النامية نموا كبيرا منذ عام ١٩٨٠

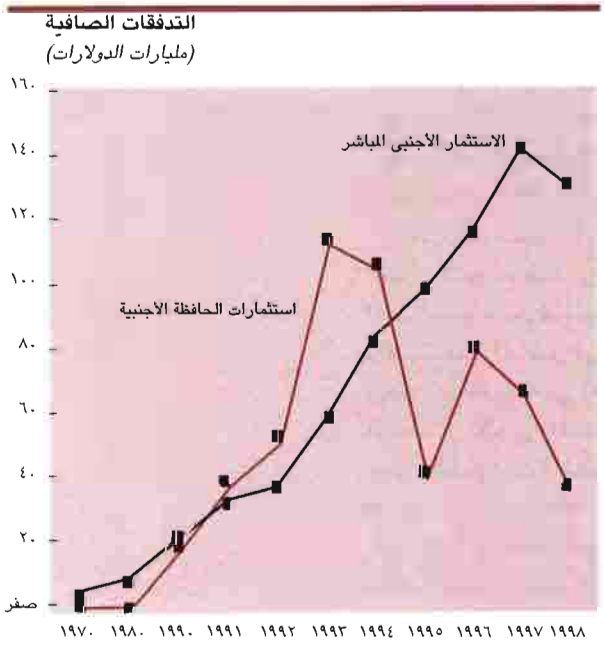

المصدر: صندوق النقد الدولى، *الكتاب السنوى لإحصائيات ميزان المدفوعات*، ١٩٩٨.

الشكل ٣-٢

تصدر شركات من البلدان النامية ديونا دولية أكثر من ذى قبل

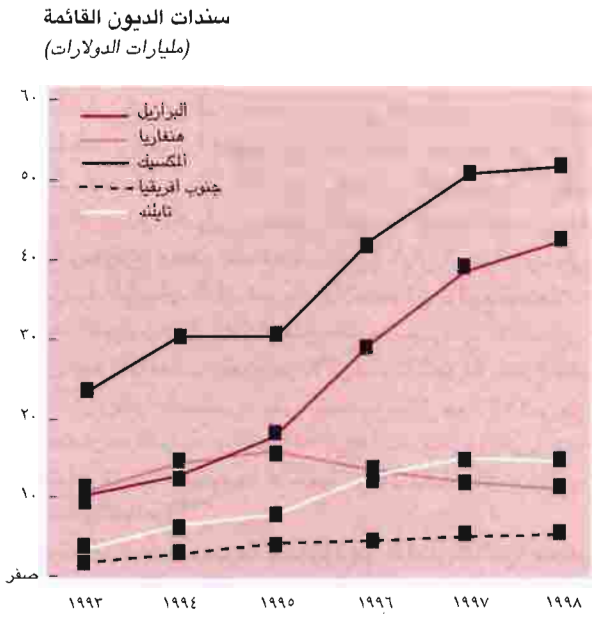

المصدر: صندوق النقد الدولى، *أسواق رأس المال الدولية*، ١٩٩٨.

تريليون دولار، وهو مبلغ يساوى ما يقرب من سدس الناتج السنوى لاقتصاد الولايات المتحدة. وتدفع الصكوك المالية التى تتضمن مخاطر متماثلة جدا عوائد متماثلة، بصرف النظر عن مكان إصدارها، مما يوفر دليلا آخر على تكامل أسواق المال الوطنية. وكانت العوائد على هذه الأدوات متفاوتة بشكل عريض فيما بين البلدان حتى وقت قريب يعود إلى ١٠ أو ٢٠ سنة مضت.

وفى الوقت الحالى، تتنافس صناديق الاستثمار المشترك، والصناديق التحوطية، وصناديق المعاشات، وشركات التأمين، ومدراء الاستثمار والأصول الآخرون مع المصارف على المدخرات الوطنية. ورغم أن هذا الظاهرة اقتصرت فى المقام الأول على الاقتصادات الصناعية حتى الآن ، فإن عواقبها يمكن أن تكون بعيدة المدى بالنسبة للبلدان النامية. فقد اغتنم المستثمرون المؤسسيون تخفيف القيود فى الكثير من البلدان الصناعية لتنويع حوافظهم على الصعيد الدولى، مما ضخم مجمع رؤوس الأموال المالية المحتمل توافره للاقتصادات النامية والاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال. وكان هؤلاء المستثمرون يسيطرون فى عام ١٩٩٥ على ٢٠ تريليون دولار، استثمر ٢٠ فى المائة منها فى الخارج. ويمثل هذا الرقم زيادة بمقدار عشر مرات فى الأموال وزيادة بمقدار أربعين مرة فى تلك الاستثمارات منذ عام ١٩٨٠ (الشكل ٣-٣).

الشكل ٣-٣

يتم استثمار مجمع متزايد من الأموال التى تدار بشكل مؤسسى فى الخارج

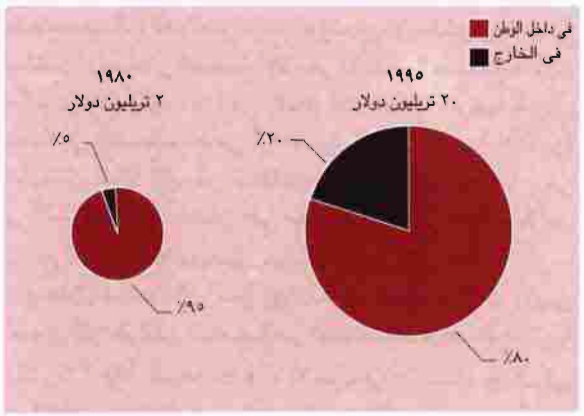

المصدر: صندوق النقد الدولى، *أسواق رأس المال الدولية*، ١٩٩٨.

تحرير تدفقات رؤوس الأموال فى الاقتصادات النامية والاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال

شهدت التسعينيات اتجاها متسقا صوب زيادة مرونة نظم أسعار الصرف وتحرير معاملات حساب رأس المال. وينطوى الأمر الأخير على تغيير فى السياسات المتبعة إزاء مختلف أنواع تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، مثل الاستثمار الأجنبى المباشر والاستثمار فى السندات والأسهم الأجنبية، والاقتراض القصير الأجل من الخارج. وقد تحولت البلدان النامية فى آسيا ونصف الكرة الغربى والاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال، إلى الأخذ بسعر صرف وحيد بدلا من محاولة الأخذ بسعر لمن يغيرون نقدهم من أجل التجارة الخارجية وسعر آخر لمن يغيرون نقدهم من أجل الاستثمار[٥]. وقامت البلدان النامية فى كافة القارات، ولا سيما فى نصف الكرة الغربى وأوروبا الشرقية، بتخفيف القواعد العتيقة التى كانت تشترط على المصدرين أن يغيروا إيراداتهم بالنقد الأجنبى لدى المصرف المركزى.

بيد أن سرعة وعمق تحرير حساب رأس المال تفاوتا فيما بين البلدان. فقد تحولت معظم البلدان صوب جعل حساب رأس المال قابلا للتحويل كجزء من برنامج تدريجى واسع النطاق للإصلاح الاقتصادى يتضمن تدابير لتدعيم القطاع المالى. غير أن الأرجنتين وبلدان البلطيق وترينيداد وتوباغو وجامايكا وجمهورية القيرغيز والسلفادور وسنغافورة وفنزويلا وكوستاريكا وموريشيوس فتحت أجزاء هامة من حسابات رأسمالها بضربة واحدة[٦].

وبالإضافة إلى التحول نحو جعل حساب رأس المال قابلا للتحويل، فإن سياسات أخرى جعلت الكثير من البلدان النامية مقصدا أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية: التثبيت الاقتصادى الكلى، والإصلاحات الهيكلية، وسياسات الخصخصة، والقواعد الميسرة بشأن الاستثمار الأجنبى المباشر، وأسعار الفائدة الأقل فى البلدان الصناعية. وقد انعكست الثقة المتصاعدة فى الآفاق الاقتصادية المرتقبة للبلدان النامية فى التسعينيات فى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت تمثل جزءا أكبر من تدفقات رؤوس الأموال، وهو ما يومئ إلى الالتزام بالاستثمار على مدار نطاق زمنى أطول بدلا من استثمارات الحافظة من قبيل حيازات أسهم رأس المال[٧].

وبحلول عام ١٩٩٧، كان زهاء نصف جميع تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة[٨]. وقد انخفضت هذه الاستثمارات بشكل طفيف فى عام ١٩٩٨ بسبب أزمة شرق آسيا، وهو تغيير قد يدفع كثيرا من البلدان إلى إعادة تقييم السياسات التى تتبعها إزاء تلك الاستثمارات - وتوفر التوصيات المعروضة فيما بعد فى هذا الفصل إطارا للعمل. كما تحولت بعض البلدان النامية نفسها إلى مستثمر أجنبى. ففى عام ١٩٩٦، استثمرت هذه البلدان ٥١ مليار دولار فى الخارج، لترفع حصتها فى التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبى المباشر على الصعيد العالمى إلى ١٥ فى المائة. وتستثمر تلك البلدان فى الأغلب، مثلها فى ذلك مثل البلدان الصناعية، فى اقتصادات فى نفس الإقليم أو القارة.

ويعزى إلى الاستثمار الأجنبى المباشر فى صناعة الخدمات ما يقرب من ثلثى تلك التدفقات من رؤوس الأموال، فى حين أن حصة تلك الاستثمارات فى الصناعة آخذة فى الانخفاض. وعلى الرغم من أن هذه الأرقام الإجمالية تخفى فروقا فيما بين البلدان، فإن التحول صوب الخدمات مسألة لها أهميتها. فمن الناحية التقليدية، كانت صناعة الخدمات أقل انكشافا لمخاطر التجارة الدولية ومن ثم تفتقر إلى هذا الدافع إلى السيطرة على التكاليف، وتطوير المنتجات، والابتكار. وتعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تعويض هذا العيب عن طريق زيادة درجة المنافسة فى أسواق الخدمات المحلية ونقل أفضل الممارسات من الخارج (انظر الفصل الثانى). وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت شركات البلدان النامية أكثر انغماسا فى الشراكات العابرة للحدود مع شركات أجنبية - مشروعات مشتركة بامتلاك حصص فى أسهم رأس المال أو بدون ذلك، وحقوق تمثيل، وترخيص، واتفاقات تعاقد من الباطن أو تسويق. ومنذ عام ١٩٩٠، تم توقيع أكثر من ٤٠٠٠ اتفاق من هذا القبيل، لتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبى[٩].

وزاد التحرير المستمر للأطر التنظيمية الوطنية الخاصة بالاستثمار الأجنبى هذه التدفقات الداخلة من رؤوس الأموال والاتفاقات المبرمة فيما بين الشركات. وفى عام ١٩٩٧، كان لدى ١٤٣ دولة على الأقل أطر معمول بها من أجل الاستثمار الأجنبى المباشر. وقد ساعد زهاء ٩٤ فى المائة من التغييرات التنظيمية التى حدثت منذ عام ١٩٩٠ على إيجاد بيئات أكثر مواتاة للاستثمار الأجنبى المباشر فعلا[١٠].

ووطد انتشار معاهدات الاستثمار الثنائية من هذه الإصلاحات الداخلية. ففيما بين عامى ١٩٩٠ و ١٩٩٧، دخلت البلدان النامية طرفا فى ١٠٣٥ معاهدة استثمار ثنائية تحمى حقوق المستثمرين الأجانب وتنشئ بيئة تنظيمية تنهض بالاستثمار. كما أن ثمة معاهدات أخرى تقلل أيضا من تعرض الاستثمار للازدواج الضريبى من قبل السلطات فى البلد الأصلى للمستثمر وفى البلد الذى يقصده الاستثمار[١١]. فقد وقعت الأرجنتين وشيلى وجمهورية مصر العربية وجمهورية كوريا وماليزيا معظم المعاهدات، تليها بلدان أوروبا الوسطى والشرقية. ثم بدأت بلدان أمريكا اللاتينية فى توقيع معاهدات من هذا القبيل، بادئة، وفقا للتقليد المتبع، بجيرانها الإقليميين. وتعمل هذه المعاهدات، بتعزيزها للالتزامات المقطوعة باتباع نظم استثمار وطنية مستقرة، على تشجيع تدفق مبالغ أكبر من الاستثمارات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، يجرى تعزيز هذه المعاهدات الثنائية بمجموعة متنامية من الاتفاقات الاستثمارية الإقليمية والقطاعية[١٢].

وقد اجتذبت مجموعة صغيرة من البلدان النامية معظم الاستثمارات الأجنبية (الشكل ٣-٤)[١٣]. وكانت إندونيسيا والبرازيل وتايلند وماليزيا والمكسيك من بين أعلى ١٢ بلدا متلقيا فى كل عقد من العقود الثلاث الماضية. وانضمت الصين (بما فى ذلك هونغ كونغ) إلى هذه المجموعة فى عام ١٩٩٠، وبحلول عام ١٩٩٨ كانت قد تلقت ٢٦٥,٧ مليار دولار من الاستثمار الأجنبى المباشر، مما جعلها المقصد المرغوب فيه بدرجة أكبر من بين البلدان النامية. وحقق عدد قليل من البلدان الإفريقية وبلدان الشرق الأوسط نجاحا كبيرا فى اجتذاب الاستثمار الأجنبى أيضا، ولكن إفريقيا والشرق الأوسط كمجموعة تلقت أقل من ١٠ فى المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر. ففى عام ١٩٩٧، كان رصيد هذا الاستثمار فى إفريقيا أقل من ٢ فى المائة من الإجمالى العالمى. ولهذا السبب، سيستمر الكثير من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء فى الاعتماد على المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف فى تمويل المشروعات الاستثمارية (الإطار ٣-١).

ورغم أن الشركات المتعددة الجنسيات تستثمر عادة فى البلدان الأجنبية من أجل البيع فى الأسواق المحلية أو لخلق قواعد جديدة للتصدير، فقد أظهرت الشركات الدولية اهتماما منذ زمن طويل باستغلال الموارد الطبيعية للبلدان النامية، بما فى ذلك النفط والمعادن والخشب المنشور. وكثيرا ما يكون الاستثمار فى الموارد الطبيعية بمثابة استثمار منعزل ومطوق؛ إذ يجلب رأس المال المطلوب إلى البلد ولكنه لا يوفر المزايا الأخرى - التكنولوجيات الجديدة، والأسواق الجديدة، والزيادة فى رأس المال البشرى - مما يصاحب عادة الاستثمار فى التصنيع. وفى حالات كثيرة، تقع الأنشطة الاقتصادية التى ينطوى عليها هذا الاستثمار فى مناطق نائية نسبيا، بعيدا عن مناطق النشاط الاقتصادى الأخرى.

الشكل ٣-٤

حصل عدد قليل من البلدان النامية على نصيب الأسد من الاستثمار الأجنبى المباشر المستثمر خارج البلدان الصناعية فى عام ١٩٩٧

رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر على الصعيد العالمى فى عام ١٩٩٧ (٣٤٥٦ مليون دولار)

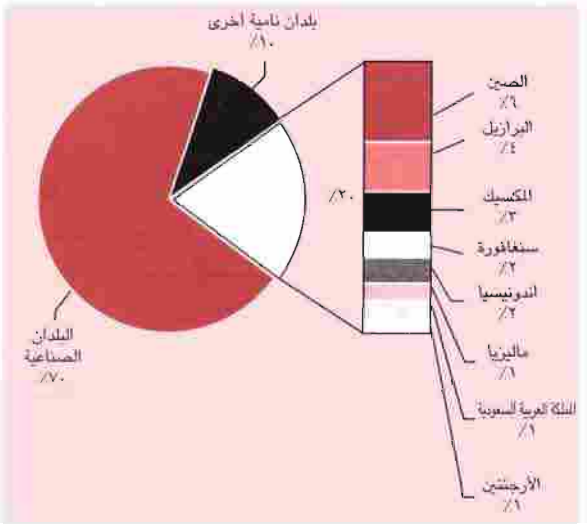

المصدر: الأونكتاد، *تقرير الاستثمارات العالمية*، ١٩٩٨.

كانت المنافع التى تعود على البلدان النامية من الاستثمار الأجنبى فى استغلال الموارد الطبيعية ملتبسة لعدة أسباب. أولا، قد تكون المنفعة التى تعود على بلد نام أصغر مما ألمحت إليه فى البدء مؤشرات الناتج المحلى الإجمالى، حيث إن هذه المؤشرات لا تأخذ فى حسبانها الثروة التى يخسرها البلد باستخراج هذه الموارد. وثانيا، قد لا يكون النمو الاقتصادى الناجم عن ذلك مستديما. وقد يكون التراث فى بعض الحالات أكثر سلبية منه فى حالات أخرى. فإذا ما لوثت تكنولوجيا استخراج الذهب البيئة المحيطة بالسيانيد، فإن تكاليف إعادة الوضع إلى ما كان عليه قد تكون هائلة. وفى المقابل، تستطيع الشركات أن تعيد غرس غابات الأخشاب الصلبة التى قطعتها.

وترتبط أنواع الاستثمار الأجنبى المباشر التى يرجح أن توفر منافع مفيدة ونموا مستديما وطويل الأجل بخدمات التصنيع. وللأسف، إنه حتى البلدان الإفريقية التى لديها سجل يمتد عمره خمس سنوات من السياسات الاقتصادية الجيدة، وجدت صعوبة فى اجتذاب هذا النوع من الاستثمار، على الرغم من الشواهد التى تبين أن العوائد الإجمالية فى هذه الاقتصادات لا تقل عنها فى أماكن أخرى.

العوائق المالية للتنمية: الأزمات المصرفية والنقدية

رغم أنه من المسلم به أن البلدان النامية استفادت من التدفقات الكبيرة من الاستثمار الأجنبى المباشر، فإن الجانب الأكثر إثارة للخلاف بشأن تحرير حساب رأس المال كان يتعلق بالسياسات المتبعة (أو عدم وجود سياسات) إزاء استثمار الحافظة الأجنبى والاقتراض الأجنبى القصير الأجل[١٤]. وقد كان هذان النوعان من الاستثمار وثيقى الارتباط بتقلب السوق المالية والنقدية فى أواخر التسعينيات. والبلدان التى لديها مستويات مرتفعة من الديون القصيرة الأجل معرضة للتضرر

الإطار ٣-١

للمعونة دور مستمر

ليس من المحتمل أن تتلقى أصغر البلدان وأفقرها فى الموارد فى مجموعة أقل البلدان نموا تدفقات كبيرة من رووس الأموال الخاصة ومع ذلك لا تزال هذه البلدان فى حاجة الى تدفقات المعونة الرسمية لتمويل الاستثمارات فى الصحة والتعليم والبيئة والبنية الاساسية الجوهرية. وقد وصل مجموع التدفقات الرسمية الصافية على الصعيد العالمى فى عام ١٩٩٨ الى زهاء ٥١.٥ مليار دولار

ويمكن أن تكون المعونة فعالة بدرجة كبيرة فى تعزيز النمو وتقليل الفقر. الا ان المعونة مصدر شحيح ايضا ويجب استخدامه جيدا. وينطلب استخدامه بشكل جيد اتخاذ القرارات الصحيحة من قبل الحكومات والمانحين على حد سواء. فمثلا يتوقف، اذا كانت المعونة تزيد النمو الاقتصادى ام لا . على سياسة البلد وبيئته المؤسسية والإدارة الجيدة للاقتصاد الكلى . والسياسات الهيكلية السليمة، وإدارة القطاع العام بكفاءة. والتدابير التى تزيد من الإنصاف. لها كلها اهميتها. اذ انها تنهض بالنمو وتدعم ما يترتب على المساعدة الانمائية من اثار معززة للنمو

والمساعدة الإنمائية عرضة لتناقص عوائدها. مثلها فى ذلك مثل الكثير من المدخلات الاقتصادية الأخرى. فحتى البلدان التى لديها سياسات ممتازة تكون قدرتها على استيعاب تلك المعونة محدودة وما ان تصل المساعدة الرسمية إلى زهاء ١٢ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى حتى تستنفد فى المعتاد مساهمتها المحتملة فى النمو غير انه لا يحصل على تلك المستويات العالية من المعونة سوى بلدان قليلة. بحيث ان بيئة سياسات البلد وحدها هى التى تحد من قدرته على استيعاب المساعدة الإنمائية.

وفى حين أن حكومات البلدان النامية هى التى تحدد فعالية المعونة فى عملية النمو، فإن المانحين يحددون مدى فعالية المعونة فى تقليل الفقر على الصعيد العالمى اذ ان المانحين. وليس الحكومات المتلقية. هم الذين يقررون أى البلدان هى التى تتلقى المساعدة ويتعين على المانحين. فى اتخاذهم تلك القرارات. ان يضعوا نصب أعينهم عاملين:

- المدى الذى سترفع به المساعدة معدلات النمو. وهو عامل يتوقف على السياسة والبيئة المؤسسية ومن ثم يختلف من بلد إلى بلد
- مستوى الدخل الحالى وتوزيعه فى البلد المتلقى. حيث ان نمو الدخل فى بلد مثل شيلى. حيث الفقر منخفض. يميل الى الحد من الفقر باقل مما يفعله فى بلد به فقر جماعى مثل الهند

ويعيش فى الوقت الحالى ثلاثة ارباع فقراء العالم (أولئك الذين يعيشون على اقل من دولارين فى اليوم) فى بلدان من ذلك النوع الذى ترفع فيه المعونة الاضافية من معدل النمو. والتحدى هنا هو تخصيص المساعدة المتاحة من اجل الاستفادة من المناخ المواتى للنمو.

المصدر: Collier and Dollar، ١٩٩٨؛ البنك الدولى ١٩٩٨/١٩٩٩، ط

من التغييرات المفاجئة فى مشاعر المستثمرين. وكثيرا ما تكون التحولات المفاجئة الناجمة عن ذلك فى اتجاهات التدفقات شديدة الوقع حتى بالنسبة لأقوى النظم المالية، ومن المؤكد أن تكون لها عواقب وخيمة بالنسبة للنظم الأضعف. وقد فرضت الأزمات الاقتصادية الناجمة عن تلك التذبذبات تكاليف هائلة على البلدان المعنية ـ تكاليف لم تؤثر فقط على المقترضين بل أثرت أيضا على أعداد هائلة من المتفرجين الأبرياء. ففى بعض الأحيان، شهد العمال البطالة ترتفع إلى عنان السماء، والأجور تنخفض بمقدار الربع أو أكثر[١٥]. ووجدت مشروعات الأعمال الصغيرة التى لديها مستويات متحوطة من الديون أنها محرومة من الحصول على الائتمان أو أنها تواجه بأسعار فائدة فلكية لا يطيقها إلا القليل منها. وزادت حالات الإفلاس بشدة مما أسهم فى حدوث خراب اقتصادى، وفى تدمير رأس المال التنظيمى ورأس المال المستثمر فى المعلومات اللذين لن يمكن استعادتهما قبل مرور عدة سنوات.

وقد تود الحكومات، فى معرض نظرها فى المخاطر الكامنة فى حالات الجزر والمد فى تدفقات رؤوس الأموال الدولية، أن تفرق بين تحرير المؤسسات المالية الداخلية وتحرير حساب رأس المال. ورغم أن كلا من النوعين من التحرير ينطوى على استخدام أدوات مختلفة للسياسات ويفرض مخاطر مختلفة، فمن الممكن أن يسفرا كلاهما عن عدم استقرار مالى إذا ما أديرا بشكل سيئ. ولا تترك تجربة العقدين الماضيين أى مجال للشك فى ثقل تكاليف الأزمات المصرفية العالمية. ففيما بين عامى ١٩٧٧ و ١٩٩٥، واجه ٦٩ بلدا أزمات مصرفية بالغة الحدة لدرجة استنفدت رؤوس أموال مصارفها[١٦]. وكانت إعادة رسملة هذه المصارف مكلفة للغاية، وبلغت التكاليف التى تحملتها الموازنة زهاء ١٠ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى ماليزيا (٨٥ – ١٩٨٨) و ٢٠ فى المائة فى فنزويلا (٩٤ – ١٩٩٩) وتستطيع هذه الأزمات أن تؤخر التقدم فى النمو الاقتصادى لسنوات عديدة. وقد أوضحت الأزمة المكسيكية فى عام ١٩٩٤ وأزمة شرق آسيا فى ٩٧–١٩٩٨، وأن الأزمتين المصرفية والنقدية كثيرا ما تأتيان معا[١٧].

ويؤثر تحرير حساب رأس المال أيضا على الاستقرار المالى المحلى لأن استثمار الحافظة يمكن أن يكون متقلبا[١٨]. وقد شهدت أمريكا اللاتينية ارتفاعا وانخفاضا بصورة حادة فى تدفقاتها من رؤوس الأموال الأجنبية. فقد بلغت التدفقات الداخلة الصافية ٦٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٣، غير أن التدفقات الخارجة الصافية وصلت فى أعقاب الأزمة المكسيكية فى عام ١٩٩٥ إلى ٧,٥ مليار دولار. وقد يعنى الوصول إلى مجمع متنام من رؤوس الأموال العالمية مزيدا من التقلبات فى الأسواق المالية الناشئة، ودرجة أكبر من التعرض أيضا لمخاطر التغيرات فى مشاعر المستثمرين المؤسسيين فى البلدان الصناعية أيضا. وقد بينت دراسات تطبيقية كثيرة حساسية تدفقات حافظة رؤوس الأموال الأجنبية لأسعار الفائدة فى الاقتصادات الصناعية.

وتثير الزيادة فى أسعار الفائدة فى البلدان الصناعية احتمال وقوع أزمة مصرفية فى البلدان النامية والبلدان التى تمر بمرحلة انتقال، وذلك لثلاثة أسباب[١٩]. أولا، يتعين على المصارف فى البلدان النامية، أن ترفع أسعار فائدتها حتى تستبقى استثمارات مستثمرى البلدان الصناعية الذين يستطيعون تحقيق عوائد أعلى فى أوطانهم حينئذ. ويتم تحميل التكاليف على عاتق المقترضين المحليين، مما يزيد من احتمالات الإعسار. وثانيا، تقترض شركات كثيرة فى البلدان النامية من مصارف فى خارج البلاد. وعندما يكون هذا الاقتراض واسع الانتشار، فإن الزيادات فى أسعار الفائدة فى البلدان الصناعية تخلق صدمة عمومية للاقتصاد الكلى تترك الشركات عاجزة عن سداد قروضها للمصارف المحلية علاوة على المصارف الأجنبية[٢٠]. وتتدهور الميزانيات العمومية بأكثر من ذلك عندما تفضى قفزة فى أسعار الفائدة فى البلدان الصناعية إلى انخفاض قيمة أسعار الصرف فى البلد النامى بحيث يحتاج المقترضون المحليون إلى مزيد من النقد المحلى لتسديد ديونهم بالنقد الأجنبى.

وثالثا، يمكن أن تلحق هجمات المضاربة أضرارا جسيمة باستقرار النظام المصرفى للبلد النامى[٢١]. وتحدث هجمة المضاربة على نقد ما عندما يحول المودعون الأجانب والمحليون أموالهم على حين غرة من المصارف المحلية إلى نقد أجنبى، ونتيجة لذلك يواجه النظام المصرفى المحلى فى كثير من الأحيان تدافعا على سحب الإيداعات. وتحدث هذه الهجمات نتيجة لتلقى المستثمرين معلومات تؤثر على جاذبية الإبقاء على أموالهم داخل البلد. وتميل العدوى المالية إلى الوقوع عندما تماثل الخصائص الاقتصادية لبلد ما خصائص بلد آخر معروف أنه يعانى من مصاعب حادة فى الاقتصاد الكلى (الإطار ٣-٢)[٢٢].

وقد تكون المخاوف المتعلقة بالتدافع للسحب من المصارف أو للتخلص من نقد ما قادرة على التحقق من تلقاء ذاتها فتخلق أزمة للاقتصاد الكلى لم تكن لتحدث لولا ذلك[٢٣]. فخلال الأزمة المصرفية فى الأرجنتين فى عام ١٩٩٥، انخفضت الإيداعات بمقدار السدس فى الربع الأول من السنة، وخسر المصرف المركزى ٥ مليارات دولار من احتياطياته. وقد عزيت الأزمة إلى حد ما إلى انهيار الثقة فى الأسواق المالية لأمريكا اللاتينية الذى أعقب الأزمة المكسيكية فى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٤[٢٤]. وتشير الأزمتان الماليتان الحديثتا العهد فى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية إلى أن القرب الجغرافى يعتبر محددا هاما لحدوث العدوى المالية. وقد يكون « التقارب المؤسسى» أو التماثل فى النظم القانونية والتنظيمية، والتعرض لنفس الصدمات من بين عناصر ذلك أيضا. ولذا، فالبلدان لها مصلحة فى ضمان ألا تزيد النظم المالية وسياسات الاقتصاد الكلى للبلدان المجاورة من احتمال حدوث أزمة مالية وعدوى

الإطار ٣-٢
ما الذى يسبب العدوى المالية؟

فى أثناء الأزمة المالية التى تقع فى أماكن أخرى، يقال بأن العدوى حدثت عندما يستسلم بلد ما لأزمة مالية لأسباب غير حدوث تغيير فى ثوابته. فالأزمات التى بدأت فى المكسيك خلال عام ١٩٩٤ وفى تايلند فى عام ١٩٩٧، انتشرت بسرعة فى أنحاء العالم. وكان لهذه الأزمات تأثير كبير على الأسواق المالية، وأسواق العمل، والناتج فى نطاق واسع من البلدان الأخرى فى مختلف الأقاليم - حتى فى بلدان تقع فى النصف الآخر من العالم.

فما الذى يسبب العدوى المالية[٢٧]؟ قد تبدأ سلسلة الأحداث ببلد يشهد خفضا فى قيمة عملته، ربما نتيجة لمضاربة مصرفية ونقدية مؤتلفة يقوم بها مستثمرون أجانب. ويصبح من الأرخص على المستهلكين الأجانب أن يشتروا صادرات هذا البلد من السلع، وتجد البلدان الأخرى التى تصدر نفس السلع نفسها فى موقف تنافسى سيئ. وعندئذ تتعرض البلدان الأخيرة لضغوط لتخفيض سعر صرفها. وقد خشى الكثيرون فى عام ١٩٩٧ وأوائل عام ١٩٩٨ من أن تنغمس بلدان شرق آسيا، فى محاولة منها لمساندة قطاعات التصدير فى مواجهة المنافسة الأجنبية، فى جولات من «تخفيض العملة التنافسية» التى تلحق الضرر بالآفاق الاقتصادية المرتقبة لجميع البلدان المعنية.

وقد نشأت هذه الأنواع من تأثيرات التجارة وسعر الصرف عن تخفيض قيمة العملة التايلندية فى عام ١٩٩٧ وساعدت على انتشار أزمة شرق آسيا. إلا أنها لا تفسر عمق أو اتساع العدوى المالية. وثمة سبب بديل، ينتشر من خلال اتجاهات المستثمرين فى كافة أنحاء العالم، هو استجابة مدراء الصناديق الاستثمارية المشتركة للأزمات القطرية. فيمكن لمدراء الصناديق أن ينشروا التقلبات المالية بطرق عديدة:

- كثيرا ما يوزع مدراء صناديق الأسواق الناشئة، حوافظهم عبر بلدان مختلفة تبعا لنسب مئوية محددة سلفا. وعندما تنخفض قيمة الاستثمار فى أحد البلدان، قد تكون استجابة أحد المدراء لذلك هى بيع الأرصدة فى أسواق ناشئة أخرى لإعادة موازنة الحافظة، فيخفض أسعار الأسهم ويفرض ضغوطا على العملات فى جميع البلدان التى يستثمر فيها.
- قد يتعرض مدراء الصناديق الذين يواجهون خسائر من جراء الاستثمار فى أحد البلدان مشكلات سيولة تضطرهم إلى بيع استثماراتهم فى أسواق أخرى.
- يجد المستثمرون، وبخاصة فى الأسواق الناشئة، أن جمع المعلومات عن الآفاق المرتقبة لشركة ما أو بلد ما مسألة مكلفة. وتشجع هذه الصعوبة على سلوك القطيع: فيفترض بأن تخلص أحد المستثمرين من رصيده يستند إلى أنباء لم تعرف بعد على نطاق واسع، ومن ثم يفسر المستثمرون الآخرون هذا العمل على أنه إشارة لبيع ما فى حوزتهم. كما أن نقص المعلومات يشجع المستثمرين على اعتبار أنباء سوء الأداء فى أحد الأسواق الناشئة علامة على أن الأنباء السيئة وشيكة فى أسواق مثيلة.

مستحثة. وتوفر الآثار الخارجية التى تفيض على الغير عبر البلدان أساسا منطقيا للتعاون والتنسيق الإقليميين فى سياسات الاقتصاد الكلى، وفى المعايير المصرفية، وإنفاذ القواعد التنظيمية المصرفية - وهو اقتراح سوف نستكشف أبعاده فيما بعد فى هذا الفصل[٢٥].

وقد خلصت دراسات المقارنة بين البلدان التى أجريت مؤخرا إلى أن فرض ضوابط على رأس المال ليس له تأثير كبير على النمو الاقتصادى[٢٦]. وأحد التفسيرات المعقولة لذلك أن منافع توافر سبل الوصول إلى مجمع عالمى لرؤوس الأموال - مثل فرصة زيادة رأس المال الاستثمارى أو تنويع المخاطر - عادلتها تكاليف الأزمات التى يحدثها التحرير المالى. وفى حين أن المقارنة بين البلدان عرضة للخطأ على الدوام، فإنها تبرز الاختلاف ما بين الآثار التى تلحق بالنمو الاقتصادى من تحرير التجارة ومن تحرير حساب رأس المال. وتوجد وفرة من الدراسات بشأن تحرير التجارة، وكلها تشير إلى أن له منافع كثيرة، إلا أن الشواهد الخاصة بتحرير حساب رأس المال مختلطة بدرجة أكبر بكثير. ويتمثل التحدى فى رسم سياسة واستجابات مؤسسية على درجة كافية من الجاذبية بحيث تغرى الاستثمارات التى سيكون لها تأثير إيجابى هام على النمو، وتقلل فى الوقت نفسه إمكانية وقوع أزمات مالية مكلفة. وتعرض بقية هذا الفصل برنامجا متكاملا للقيام بذلك[٢٨].

السعى إلى إقامة نظام مصرفى أشد نشاطا وأكثر تنوعا

تقوم النظم المصرفية بدور مهم بوجه خاص فى جمع رؤوس الأموال وتخصيصها فى البلدان النامية، حيث يعزى إلى النظام المصرفى عادة حصة من مجموع أعمال الوساطة المالية أكبر مما يعزى إليه فى الاقتصادات الصناعية (الشكل ٣-٥)[٢٩] وتبرز الدراسات المقارنة بين البلدان الآثار الحميدة التى يحدثها النظام المصرفى القوى فى تراكم رؤوس الأموال، والإنتاجية، والنمو الاقتصادى[٣٠]. وتشير هذه الشواهد، والأزمات المصرفية المتكررة التى تمر بها البلدان النامية، إلى أن وجود إطار تنظيمى قوى للنظام المصرفى يحقق مكاسب جمة، إذ أنه يكفل قيام مدراء المصارف وأصحابها بالموازنة بين تكاليف ومنافع السلوك الذى ينطوى على مخاطر.

بيد أن إقامة التوازن الملائم عند تصميم اللوائح المصرفية أمر صعب. فاللوائح المتهاونة تولد خطر انتقال الإقراض من عالم المخاطر المحسوبة إلى عالم التهور. غير أن من المحتمل أن تدفع اللوائح المصرفية المتشددة إلى تدفق الأموال على القطاع المالى غير المصرفى الأقل تقييدا باللوائح[٣١]. واحتمال ارتباط هذا القطاع بالاخفاقات المنتظمة أقل منه بالنسبة للمصارف حيث إن الإخفاقات المصرفية الحادة تفضى إلى مواجهة صعوبات مع آلية السداد. غير أن هذا القطاع يستطيع أن يولد قلاقل مالية أيضا، مما يوضح أنه قد تكون ثمة حاجة إلى امتداد بعض اللوائح على الأقل إلى ما يتجاوز النظام المصرفى إلى الكيانات المالية الأخرى.

الشكل ٣-٥

تعزى إلى أعمال الوساطة المصرفية عادة حصة كبيرة من القطاع المالى فى البلدان النامية

نسبة أعمال الوساطة المصرفية، ١٩٩٤[أ]

(نسبة مئوية من الإجمالى)

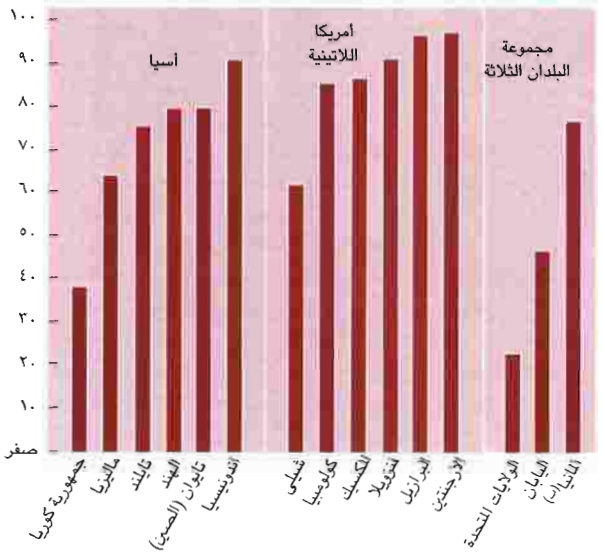

(أ) نسبة أصول القطاع المصرفى إلى أصول جميع المؤسسات المالية.

(ب) يعزى إلى النظام المصرفى الشامل فى ألمانيا نسبتها المرتفعة جداً من نسبة الوساطة المصرفية.

المصدر : البنك الدولى ١٩٩٧ ج.

وازدياد الأنشطة المصرفية تعقيدا وتنوعا يرهقان الموارد التنظيمية المصرفية فى كل مكان، وبخاصة فى البلدان النامية حيث تشح تلك الموارد. ويمكن لعمليات المتابعة الخاصة لأنشطة المصارف أن تستكمل اللوائح الرسمية، وتوجد توليفة مناسبة بين الإشراف العام والخاص هى وحدها التى تسمح للاقتصادات النامية بأن تجنى كل المنافع المحتملة للتحرير المالى.

وفى البلدان الصناعية، تستند العمليات المصرفية إلى هيكل قانونى وتنظيمى مستفيض. والقوانين التى تحمى حقوق الدائنين تسمح للمصارف بأن تقرض بثقة وأن تجمع الودائع. وتنظم القوانين عمليات الإفلاس واستعادة الأصول والرهون، وتقوم الإجراءات القضائية بتنفيذ هذه القوانين بسرعة ونزاهة[٣٢]. وتساعد معايير المحاسبة والمراجعة المالية على مقارنة المشروعات الاستثمارية، وتعتبر شروطا أساسية لبناء أسواق أسهم وبورصات كفأة. ويزيد ارتفاع الإقراض المصرفى الدولى من أهمية المعايير المحاسبية العالمية[٣٣]. ولما كان بناء تلك المؤسسات القانونية والمهنية يستغرق سنوات عديدة، فمن المهم البدء فى إقامتها من الآن. وفى نفس الحين، تستطيع الحكومات أن تستحدث أطرا تنظيمية تعالج بعض المشكلات الخاصة بالأنشطة المصرفية فى البلدان النامية.

لماذا التأمين على الودائع؟

تقترض البنوك الأموال من المودعين على أساس قصير الأجل، وتقرضها لفترات أطول. ولا بد للمودعين الذين يشعرون بالقلق حول أمن أموالهم أن يحاولوا قياس نوعية الممارسات الإقراضية لبنوكهم، وهو ما يقرر ما إن كان البنك قادر على إعادة الودائع عند الطلب. وإذا ما قام كثيرون من المودعين - لأسباب وجيهة أو غير وجيهة، واستنادا إلى معلومات جيدة أو سيئة - بالمطالبة باسترداد ودائعهم فى وقت واحد، فإن البنوك تواجه مشكلة سيولة. وعندما تقرض البنوك مبالغ كبيرة لبعضها البعض، يمكن أن تلقى الالتزامات المالية الناشئة عن ذلك بضغوط على عدد من الكيانات. وإذا لم يكن باستطاعة المودعين أن يفرقوا بين البنوك، فإن التدافع على سحب الإيداعات من أحد البنوك قد يؤدى إلى التدافع على سحبها من بنوك أخرى، مما يهدد استقرار النظام المالى بأكمله. وكثيرا ما تقوم الحكومات، بغية الحد من هذه الإمكانية، بتأمين الإيداعات، فتضمن للمودعين استرداد أموالهم، فتقلل بذلك فى المقام الأول الحافز على البدء فى عملية التدافع على سحب الإيداعات من البنوك. كما قد تعمل البنوك المركزية كمقرض الملاذ الأخير لمساعدة البنوك على معالجة مشكلات السيولة القصيرة الأجل.

وقد وجه الانتقاد إلى تأمين الودائع على أنه يسهم فى هشاشة النظام المصرفى، ومن الممكن أن يكون الأمر كذلك فعلا فى حالة عدم وجود هيكل تنظيمى مناسب. ففى ظل تأمين الودائع، يقوم المودعون بإيداع أموالهم ببساطة فى البنك الذى يقدم أعلى عائد. ويمكن أن يحدث أحد الأشكال المختلفة لقانون جريشام - أن البنوك السيئة تخرج البنوك الجيدة من السوق -؛ ويستطيع البنك الذى لديه استعداد لتحمل مخاطر أكبر متوقعا تحقيق عوائد أكبر أن يعرض أسعارا أعلى على المودعين؛ ومع تدفق الأموال على ذلك البنك تتناقص ربحية البنوك الأكثر تحفظا التى تستثمر فى أنشطة قليلة المخاطر منخفضة العائد[٣٤]. والمشكلة لا تتعلق، فى الواقع، بالتأمين الرسمى على الإيداعات، حيث إن الحكومات ستنقذ أى بنك كبير، حيث إن مخاطر الأزمة التى تشمل النظام كله كبيرة جدا ببساطة. وقد أصابت الأزمات المالية بلدانا لديها تأمين رسمى على الإيداعات وبلدانا ليس لديها ذلك، كما تشهد عليه أزمة السويد الأخيرة. وباختصار، تنشأ مشكلة الخطر المعنوى كلما كانت هناك بنوك كبيرة، وتركيز الأنشطة المصرفية فى معظم الاقتصادات النامية والاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال مرتفع إلى الحد الذى يكفى لجعل عدم تدخل الحكومة أمرا غير قابل للتصديق.

بيد أن جميع مخططات تأمين الإيداعات ليست على شاكلة واحدة[٣٥]. فبعضها أكثر كفاءة من الأخرى، وتنطوى على ممارسات يمكن محاكاتها بشكل مفيد فى أماكن أخرى. وبعض

الحكومات تحد من التغطية التأمينية للإيداعات، فتقرر سقفا لحجم الودائع أو عدد الحسابات التى يمكن تأمينها. وبعضها يجمع أقساطا من جميع البنوك على أساس منتظم بدلا من فرض رسوم على البنوك المستمرة فى النشاط بعد أزمة ما. وهذه الممارسة الأخيرة متفشية على وجه الخصوص، حيث إن ترك مهمة القيام بتسديد الحساب للناجين لن يعطى البنوك حافزا على تجنب الانهيار منذ البداية. ومن الناحية النظرية، يمكن ربط أقساط تأمين الإيداعات بمستوى مخاطر حافظة البنوك أو بنسبة القروض المشكوك فيها. غير أنه لم تجرب حكومة واحدة هذه الفكرة حتى الآن.

الحوافز التنظيمية لتقليل المخاطر

يعالج هيكل القواعد التنظيمية المصرفية جوانب كثيرة من العمليات : الاشتراطات الخاصة بإنشاء بنك، والخدمات التى تستطيع البنوك تقديمها، ومستويات رؤوس الأموال التى يتعين عليها الاحتفاظ بها، والاحتياطيات التى تحتاج إليها لحماية نفسها من القروض المشكوك فيها، ومستويات السيولة التى لا بد من توافرها لمواجهة حالات السحب. ويحدد هيكل القواعد التنظيمية شروط الإفصاح عن قرض مشكوك فيه، ويحكم بنية حوافظ البنوك، ويحدد التدابير العلاجية التى تتخذ فى حالة تدهور حوافظ القروض أو التدافع على سحب الودائع. ومع زيادة عدد وتنوع الخدمات التى تعرضها البنوك، يتعين على القائمين بالتنظيم أن يواجهوا إمكانية حدوث مشكلات فى كثير من المجالات فى آن واحد.

وتقاعس القائمين بالتنظيم المتفائلين على الدوام عن الحد من تحمل المخاطر أو المسارعة إلى إغلاق البنوك التى لديها حوافظ قروض متدهورة، زاد من تفاقم الكثير من الأزمات المصرفية[٣٦]. ولهذا السبب، يعتبر إيجاد آليات تحد من هذا «التسامح التنظيمى» - وهو المصطلح المقابل لإرجاء العمل بالإجراءات الصارمة أملا فى أن ينتعش البنك بمعرفته - خطوة هامة أخرى يتعين على الحكومات اتخاذها لجعل اللوائح المصرفية أكثر فعالية[٣٧]. وقد بدأت بعض الحكومات بالفعل فى معالجة هذه المشكلة بالإصرار على القيام بمراجعة حسابية مستقلة للميزانيات العمومية للبنوك، والمعاقبة على التقصير فى الإفصاح عن القروض المشكوك فيها فى الوقت المناسب، وتغريم البنوك التى لا تفى بالاشتراطات المتعلقة بكفاية رؤوس أموالها (أو تغلقها). وقد أدخلت شيلى، بعد أزمتها المصرفية فى عام ١٩٨٢، إصلاحات تستهدف على وجه الخصوص تقليل التسامح التنظيمى عن طريق زيادة الاستقلال للقائمين بالتنظيم والإلزام بالإفصاح العام عن أنشطة كل من القائمين بالتنظيم والبنوك. كما ينص القانون فى شيلى على إقامة صلات ما بين البنوك المؤمن عليها ومشروعات الأعمال الكبيرة[٣٨].

ويثير العدد المتزايد من الأزمات المصرفية التساؤل حول مزايا بعض السياسات الحكومية الأخرى. فمثلا، حاولت بعض الحكومات تشجيع الإقراض لصناعات مستهدفة إما بواسطة ضمان القروض أو بمجرد توجيه البنوك إلى تقديم القروض[٣٩]. ويرى بعض المعلقين على أزمة شرق آسيا أن هذه المبادرات خلقت ضمانات حكومية ضمنية أو صريحة[٤٠]. وفى هذه الحالات، لا يكون لدى البنوك حافز قوى للاعتناء بفرز طلبات القروض من أجل المشروعات المفضلة، وهى هفوة كثيرا ما تفضى إلى إعسار واسع الانتشار.

كما أن البنوك تكون أحيانا مقيدة فى أنواع القروض التى تستطيع تقديمها. وكثيرا ما تسمح هذه القيود بإقراض صناعات أو أقاليم معينة فحسب. وينبغى تجنب هذه القيود التى تمنع البنوك من الاحتفاظ بحافظة قروض جيدة التنويع توازن المخاطر فى صناعة أو إقليم ما مقابل المخَاطر فى صناعات أو أقاليم أخرى. وهذا الشاغل هام على وجه الخصوص بالنسبة للبنوك التى تقرض فى إقليم جغرافى واحد، وحيث يوجد معظم المقترضين فى نفس الصناعة. إذ أن حدوث انهيار فى الأسعار يهدد قدرة الصناعة على الوفاء، يؤثر فى مثل هذه الحالات على قدرة البنوك أيضا على الوفاء.

وثمة تحديان آخران يظهران عند تصميم القواعد التنظيمية الملائمة جديران بالملاحظة: الاختصاصات القضائية المتضاربة على البنوك، والعلاقات الوثيقة بين بنوك المقاطعات والحكومات دون القومية[٤١]. وهناك مبرر قوى لتنفيذ القواعد التنظيمية المصرفية على الصعيد الوطنى من أجل تجنب الازدواجية فى الموارد التنظيمية دون القومية والقومية، والضغوط دون القومية من أجل التسامح التنظيمى، وتقديم الحكومات دون القومية للضمانات الضمنية.

إيجاد حوافز للقطاع الخاص لتقليل المخاطر

يمكن لحوافز القطاع الخاص التى تستكمل إطار القواعد التنظيمية الحكومية أن تساعد على تحقيق الاتساق بين المنافع والتكاليف للمخاطر التى تقبلها البنوك، فالبنوك تستطيع مثلا أن تصدر بشكل دورى فئة خاصة من الديون الثانوية التى لا تضمنها الحكومة. وحيث إن من يمتلكون الديون الثانوية يخسرون رأسمالهم إذا تخلف البنك عن السداد، فإن لديهم حافزا قويا على رصد المخاطر التى تنطوى عليها ممارسات البنك فى الإقراض[٤٢]. غير أن مالكى الديون الثانوية، على العكس من مالكى أسهم رأسمال البنك، لن يحصلوا على عوائد أعلى إذا ما زاد البنك من إيراداته عن طريق تقديم قروض مرتفعة المخاطر، حيث إن السوق تحدد معدل العائد الأولى على الديون الثانوية[٤٣].

والبنوك التى تريد انقاص مدفوعات الفائدة المرتفعة لمالكى الديون الثانوية (وخاصة لأن أسعار الفائدة المرتفعة تبعث بإشارة إلى المودعين والمنظمين الحكوميين) يكون لديها حافز لإيجاد ممارسات رصد وإفصاح تقوم على تقديم تقارير منتظمة عن جودة حافظة قروض البنك. وقد اتبعت شيلى والأرجنتين بعض هذه الممارسات[٤٤].

مصداقية الإصلاح المصرفى

قد يواجه نظام جديد للقواعد التنظيمية المصرفية مشكلات تتعلق بالمصداقية، وبخاصة فى البلدان التى لديها تاريخ من الإقراض الحكومى الموجه، والفساد التنظيمى، والأزمات المصرفية المتكررة بشكل دورى. وقد تكون العلاقات المتسمة بالاستقلال والتكافؤ فيما بين القائمين بالتنظيم والجهات التى يجرى تنظيمها فكرة جديدة تماما، إلى جانب مفهوم أن التدخلات القوية تحدث بشكل تلقائى وبدون استنساب تنظيمى عندما يعجز بنك ما عن الوفاء بالتزاماته القانونية. وتستطيع البلدان النامية أن تحسن مصداقية الإصلاح المصرفى الجديد عن طريق الأخذ بالمعايير المصرفية الدولية وإنفاذها. ومختلف الاتفاقات الخاصة بلجنة « القواعد التنظيمية والممارسات الإشرافية المصرفية » التابعة لبنك التسويات الدولية، المعروفة على نطاق أوسع باسم «اتفاقات بازل» أو «معايير بازل»، يمكن أن توفر تلك المعايير.

ويرى الكثيرون أن اتفاقات بازل الراهنة ليست كافية، وأنه يجرى تنقيحها حاليا فى حقيقة الأمر[٤٥]. ويقول منتقدوها أنها لا تشمل ما يكفى لتثبيط الإقراض الموجه، أو لتعزيز الشفافية (من خلال نشر المعايير التنظيمية)، أو تقليل مخاطر الاستنساب التنظيمى. كما انتقدت المعايير لتوصيتها بمستويات رؤوس أموال منخفضة نسبيا فى البلدان النامية التى قد تواجه صدمات خارجية هامة[٤٦]. غير أن البلدان النامية تستطيع أن تبرم مذكرة تفاهم مع الهيئات المالية الدولية، مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، تعتمد بموجبها معايير أقوى من تلك الواردة فى اتفاقات بازل. أو يمكن للبلدان المتجاورة أن تنشئ معايير مصرفية طوعية أقوى للإقليم، بالنظر إلى مخاطر العدوى الإقليمية.

واتباع المعايير المصرفية المعترف بها دوليا يحقق ما هو أكبر من مجرد تثبيت النظام المصرفى. فهناك مكاسب أخرى، مثل تكاليف الاقتراض المخفضة بالنسبة للمصارف المحلية، التى ستعتبر مأمونة المخاطر. ومن المحتمل أن يتطلب تحقيق المكاسب قدرا من الرصد الخارجى لامتثال البلد للمعايير الجديدة. فمثلا، إذا وافقت مجموعة من البلدان المتجاورة على مجموعة من المعايير الطوعية، من الممكن أن يتضمن الاتفاق آلية للتحقق الدورى من الامتثال. ويمكن أن تكون هذه الآلية مماثلة لآلية استعراض سياسة التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، إذ تقوم هيئة غير متحيزة بالتحقيق، وبعد إجراء مناقشة لا تتسم بالمواجهة فيما بين البلدان المعنية بالأمر، تقوم بنشر تقرير عما توصلت إليه من نتائج. ويمكن للبلد موضع التحقيق أن يصدر ردا على هذا التقرير يتضمن التزاما بالقيام بمزيد من الإصلاحات. وتكون هذه التقارير متاحة للمستثمرين، مما يعينهم على المفاضلة بين البلدان. وفى نهاية الأمر، يخفض هذا النظام من احتمال وقوع أزمة مصرفية وعدوى مالية، عن طريق حث البلدان على التوافق مع المعايير المصرفية الأعلى.

دور للبنوك الأجنبية

إن السماح للبنوك الأجنبية بالدخول إلى بلد ما يمكن أن يحدث قلقلة فى القطاع المصرفى المحلى فى الأجل القصير. غير أن وجود البنوك الأجنبية يوفر أيضا منافع طويلة الأجل فى شكل ضغوط إضافية فيما يتعلق قيام البنوك المحلية بتحمل المخاطر على الوجه السليم. وليست الموافقة على إدخال البنوك الأجنبية علاجا لكل داء، ولكن يمكن أن تكون لها فوائد جمة إذا ما تم توقيتها بحرص وكان بمقدور الاقتصاد أن يصمد للآثار القصيرة الأجل.

وتستطيع الحكومات أن تتعهد بالرعاية عملية نقل المهارات وأفضل الممارسات إلى بلدانها عن طريق السماح للبنوك الدولية ذات النوعية العالية والتى تتصف بسمعة ناصعة بإمداد الأسواق المحلية بالخدمات المالية[٤٧]. وتتطلب هذه الخطوة أن تقوم الحكومات بإعطاء البنوك الأجنبية الحق فى تثبيت أقدامها، والسماح بهجرة موظفى البنوك المهرة. وتدرك هذه البنوك الدولية حتما أن لدى المصرفيين المحليين معرفة أفضل بالاقتصاد المحلى، وبممارسات الأعمال والعادات المحلية - ومن ثم فستعرض عليهم العمل لديها. وبمرور الوقت، سيتعلم المصرفيون المحليون أساليب البنوك الدولية ويكتسبون مهارات يحتفظون بها عندما يعودون إلى البنوك المحلية.

ولا تقتصر منافع السماح بدخول البنوك الأجنبية على نقل المهارات والتكنولوجيا. إذ يمكن لهذه البنوك أن تحفز المنافسة، فتشجع جميع البنوك على تخفيض الهوامش والتكاليف الثابتة. وقد تبين من دراسة حديثة عن تأثير البنوك الأجنبية على النظم المصرفية فى ٨٠ بلدا أن نفقات البنوك المحلية تكون أقل فى البلدان التى يوجد فيها عدد كبير نسبيا من البنوك الأجنبية. بيد أن ربحية البنوك المحلية تكون أقل أيضا[٤٨]. وتشير النتائج إلى أنه ينبغى النظر بحرص فى توقيت دخول البنوك الأجنبية. فقد يكون دخولها غير مستصوب إذا تسببت زيادة المنافسة الأجنبية فى توسيع البنوك المحلية لحوافظها من القروض المرتفعة المخاطر فى محاولة يائسة لدرء الإعسار[٤٩].

والبنوك الأجنبية أكثر تنوعا بشكل عام من البنوك المحلية، وتستطيع أن تصمد بطريقة أفضل لآثار الصدمات الداخلية. إذ يمكن أن يدفع ركود اقتصادى كلى حاد بالبنك المحلى إلى الإعسار. ولكن إذا كان لبنك أجنبى أرصدة فى اقتصادات قوية فمن الأرجح أن تكون صدمة الاقتصاد الكلى فى البلد المضيف أقل إضرارا. وبطبيعة الحال، فإن هذه المنفعة لا تتحقق إلا إذا اختلفت دورات الأعمال فى شتى البلدان، إذ يمكن أن تكون الصدمات الاقتصادية مقصورة على أقاليم بعينها، أو قارات بعينها، أو صناعة بعينها. وفى مثل هذه الحالات، يمكن للاقتصادات النامية أن تتوقع الحصول على منافع قليلة من التنويع إذا كانت بنوكها الأجنبية من نفس الإقليم أو القارة أو من بلدان ذات هياكل إنتاجية مماثلة. وثمة تحذير آخر بالنسبة للسماح بدخول البنوك الأجنبية. وهو أن الأحداث التى تقع فى الخارج ستؤثر على استعداد البنوك للإقراض فى البلد

المضيف الجديد. فمثلا، أفضى انخفاض أسعار العقارات والأوراق المالية فى اليابان فى التسعينيات إلى انخفاض القروض التى تقدمها فروع البنوك اليابانية فى الولايات المتحدة[٥٠]. بيد أن المخاطر التى يخلقها نظام مصرفى غير منوع تفوق هذا الاحتمال بصفة عامة.

والمنفعة الأخيرة من السماح بدخول البنوك الأجنبية هى أن وجود هذه البنوك يصون الموارد الإدارية والموارد التنظيمية المصرفية الشحيحة فى البلدان النامية. فالبنوك الأجنبية تخضع عادة للقواعد التنظيمية التى تضعها السلطات فى بلدانها الأصلية. وإذا ما سمح للبنوك الأجنبية أن تستحوذ على بنوك محلية - أو أن تشترى بنوكا محلية فى مبيعات الخصخصة - فإن المسئوليات التنظيمية تحول إلى خارج البلاد، وبذلك يستطيع القائمون المحليون على المسائل التنظيمية أن يركزوا مواردهم على البنوك المحلية المتبقية. ويبرز هذا السيناريو الحاجة إلى تخصيص واضح للمسئوليات التنظيمية عبر الحدود الدولية.

التسلسل المنظم لتحرير حساب رأس المال

يعد تحسين القواعد التنظيمية المصرفية خطوة هامة حتى لو لم تصبح الأسواق المالية العالمية مترابطة على نحو متزايد. بيد أن سلامة وأمن النظام المصرفى فى البلدان النامية تزداد أهميته على ضوء تقلب تدفقات رؤوس الأموال الدولية. وعندئذ تصبح المسألة متعلقة بالبحث عن طريقة لجعل القواعد التنظيمية المصرفية متناسبة مع الاستراتيجيات الوطنية لتحرير حساب رأس المال. وقد أثارت أزمات الاقتصاد الكلى التى حدثت فى المكسيك وشرق آسيا فى أعقاب تصفية المستثمرين الأجانب حيازاتهم من رؤوس الأموال القصيرة الأجل، الاهتمام من جديد بالاقتراحات المتعلقة باتباع نهج متسلسل محسوب إزاء تحرير حساب رأس المال[٥١].

وتبين هذه المناقشة عددا من المآزق المستترة التى تواجهها البلدان النامية عند نظرها فى تحرير حسابات رؤوس الأموال. ولا بد من تجنب كل مأزق من هذه المآزق المستترة بغية تقليل مخاطر الأزمة المالية إلى حدها الأدنى. وبطبيعة الحال، تختلف البلدان النامية فى طابع مؤسساتها القانونية، وأساليب التوجيه والإدارة لشركاتها، واللوائح المصرفية، وتنمية أسواق رؤوس المال فيها، وظروفها من حيث الاقتصاد الكلى[٥٢]. ولذلك لا يتوقع أن توجد وصفة جاهزة وحيدة لتسلسل تحرير حساب رأس المال. وبدلا من ذلك، ستتباين الصيغة فيما بين البلدان، وسيمليها إلى حد ما مقدار السرعة التى يستطيع البلد أن يصحح بها اختلال موازين اقتصاده الكلى وأن ينفذ بها اللوائح المالية الجديرة بالثقة.

وأحد العناصر الرئيسية فى النهج المتسلسل ، وضع سياسات للتحكم فى الطلب على القروض الأجنبية القصيرة الأجل[٥٣]. فهذا النوع من رأس المال الأجنبى هو الذى يمكن أن يهرب، ويزعزع استقرار القطاع المصرفى والاقتصاد بأكمله.

وأفضل طريقة لتنفيذ السياسات التى تؤثر على الديون القصيرة الأجل هى أن تنفذ قبل حدوث التدفق إلى الداخل. وتقييد الاقتراض الأجنبى القصير الأجل مسألة تتعلق إلى حد ما بإرادة الحكومة. ففى الأزمة المكسيكية، مثلا، كانت الكيانات الحكومية أكثر المقترضين من الخارج[٥٤]. ولا ينبغى تشجيع طلب القطاع الخاص على الديون الأجنبية القصيرة الأجل بالمعاملة الضريبية التفضيلية، كما حدث فى تايلند عن طريق الاقتراض من خلال مرفق بانكوك المصرفى الدولى.

وثمة طريقة أكثر إقداما للحد من الاقتراض الأجنبى القصير الأجل هى التأثير مباشرة فى التدفقات الداخلة من رؤوس الأموال[٥٥]. وتركز هذه المناقشة على الضوابط التى تفرض على التدفقات الداخلة لأن الضوابط على التدفقات الخارجة تكون فى العادة غير فعالة[٥٦]. ومن بين طرق التحايل على ضوابط التدفقات الخارجة أن تقوم الشركات المتعددة الجنسيات ببيع السلع إلى شركاتها الأم فى خارج البلاد بأسعار دفترية منخفضة جدا فتحول القيمة بذلك إلى خارج البلاد. كما يقوم المستثمرون الأجانب الراغبون فى التحايل على الضوابط فى بعض الأحيان بمقايضة أموالهم بالأصول الخارجية لجهة مقيمة محليا.

ويجرى العمل فى شيلى منذ عام ١٩٩١ بمخطط يوفر مثبطات للتدفقات الداخلة من رؤوس الأموال القصيرة الأجل[٥٧]. ويفرض هذا المخطط اشتراطا بالاحتفاظ باحتياطى لا يدر ربحا لمدة سنة على جميع التدفقات الأجنبية الداخلة التى لا تزيد من رصيد رأس المال المادى، مثل القروض الخارجية، والأوراق المالية الثابتة الدخل، والاستثمارات السهمية. إذ يجب الاحتفاظ بحصة من أى تدفق داخل من هذا النوع فى حساب لا يدر فائدة لمدة سنة. وقد حدد المبلغ فى البداية بنسبة ٣٠ فى المائة، غير أنه خفض إلى ١٠ فى المائة فى حزيران/ يونيه ١٩٩٨، ثم إلى صفر فيما بعد. بيد أن الاشتراط لا يزال قائما فى المدونة القانونية ويمكن إعادة العمل به. وتبين هذه التجربة أنه يمكن التنويع فى هذه الاشتراطات بغية تثبيت مستوى تدفقات رؤوس الأموال الداخلة. فبدلا من استهداف أنواع معينة من تدفقات رؤوس الأموال الداخلة - وهو تدبير يستطيع المستثمر أن يتحايل عليه بسهولة بتغيير المسمى - فإن هذا المخطط يوفر مثبطا حادا للاستثمار لمدة تقل عن السنة[٥٨]. وتشير الدراسات التطبيقية إلى أن تأثير هذه الضريبة تمثل فى تغيير بنية تدفقات رؤوس الأموال الداخلة باتجاه التقليل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة «الطليقة»، وإن كانت الشواهد المتعلقة بتأثيرها الإجمالى لمخاطر مستوى تدفقات رؤوس الأموال الداخلة مختلط[٥٩]. وقد تستطيع البلدان أن تقلل من انكشافها لمخاطر التغييرات فى مشاعر مستثمرى الحافظة الأجانب بدون أن تحظر تلك الاستثمارات كلية. وتستطيع الحكومات بعدئذ، مع قيامها بتدعيم منظومة قواعدها التنظيمية المصرفية، أن تقلل تدريجيا من اشتراط الوديعة التى لا تدر

ربحا. ويقلل هذا النهج من تعرض الاقتصاد للتضرر من تدفقات رؤوس الأموال الخارجة عن طريق الحد من أنواع معينة من التدفقات الأصلية الداخلة.

ولا بد للحكومات، بالإضافة إلى الحد من الاقتراض الأجنبى القصير الأجل، من أن تقرر الكيفية التى تعامل بها ودائع النقد الأجنبى فى نظمها المصرفية المحلية. فكثيرا ما يعزى إلى تلك الودائع نسبة كبيرة جدا من عرض النقود الواسع فى البلدان النامية، والتى كانت تتجاوز نسبة ٣٠ فى المائة فى ١٨ بلدا فى عام ١٩٩٥[٦٠]. وفى حين أن لما يسمى بالدولرة بدون شك تأثير كبير على إدارة الاقتصاد الكلى، فإن الحديث هنا ينصب على تأثيرها على الاستقرار المالى وتداعياتها بالنسبة لتحرير حساب رأس المال[٦١].

فالتوسع السريع فى ودائع النقد الأجنبى فى نظام مصرفى ذى احتياطى ضئيل يزيد من التزامات حوافظ القروض فى البنوك المحلية. وتنبع مخاطر ذلك من أن كمية النقد الأجنبى الصافى فى الاقتصاد تكون أقل بكثير من الحجم الإجمالى للنقد الأجنبى- من أصول وخصوم مقومة به. وقد يتعرض البنك المركزى، إذا ما ووجه بتدافع على سحب إيداعات النقد الأجنبى فى النظام المصرفى المحلى، لضغوط من أجل العمل كمقرض للملاذ الأخير وتزويد البنوك المحلية بقروض ضخمة بالنقد الأجنبى[٦٢]. غير أن هذه القروض تتطلب من البنك المركزى أن يحتفظ بمستوى مرتفع نسبيا من احتياطيات النقد الأجنبى المكلفة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تصفية ودائع النقد الأجنبى قد تؤثر على سعر الصرف وعلى قدرة الشركات المحلية التى اقترضت بالنقد الأجنبى على السداد. ويدعو هذان العاملان إلى تثبيط حيازات ودائع النقد الأجنبى فى النظم المصرفية التى لديها أساليب إشراف تنظيمى بدائية، بواسطة الضرائب أو اشتراطات أعلى لكفاية رؤوس أموال البنوك.

كذلك يمكن للبلدان النامية أن تقلل مخاطر الأزمات المالية والاقتصادية الناجمة عن التدفقات الخارجة من رؤوس الأموال بالاحتفاظ بمستويات أعلى من احتياطيات النقد الأجنبى[٦٣]. وتتوقف مستويات الاحتياطى الضرورية على مستوى التجارة الدولية للبلد وعلى المقدار المستثمر فى الاقتصاد من رأس المال الطليق. والبلدان التى لديها احتياطيات كافية ترسل إشارة بذلك إلى المستثمرين، فيعرفون أنهم يستطيعون أن يحولوا أرصدتهم إلى نقد أجنبى بأسعار الصرف السائدة. وتقلل هذه المعرفة من مخاطر اندفاع المستثمرين كلهم للخروج فى آن واحد بسبب خشيتهم من انهيار العملة[٦٤]. غير أن تراكم الاحتياطيات له ثمنه. وفى المعتاد، يتعين الحد من الاستهلاك والاستثمار المحليين بحيث تزيد الصادرات عن الواردات ويتم الاحتفاظ بصافى الإيرادات. والبديل لذلك أنه يمكن اقتراض الاحتياطيات عن طريق إصدار سندات طويلة الأجل، وفى هذه الحالة تكون التكاليف مساوية للفرق بين سعرى الفائدة فى الأجل القصير والأجل الطويل.

واختيار نظام سعر الصرف عنصر هام آخر يؤثر على تسلسل التحرير. وبطبيعة الحال، تتوقف ماهية نظام سعر الصرف الذى يخدم مصالح البلد على أفضل وجه على اعتبارات كثيرة أخرى غير توافق النظام مع تحرير حساب رأس المال. بيد أن أنواع نظم سعر الصرف المختلفة توفر حوافز مختلفة للمقترضين المحتملين لرؤوس الأموال الأجنبية القصيرة الأجل. وعلى وجه الخصوص، يوفر نظام سعر الصرف الثابت ما يفسره البعض على أنه ضمان مضمر للمقترضين بأنهم يستطيعون تجاهل مخاطر التغييرات فى سعر الصرف. والجمع بين نظم سعر الصرف الثابت وبين التأمين على الودائع يخفف عن كاهل المودعين الأجانب الكثير من مخاطرهم الائتمانية[٦٥]. وتشجع هذه الضمانات تدفق رؤوس الأموال للداخل ، ومن المحتمل أن تزيد من اعتماد الاقتصاد على الديون الأجنبية القصيرة الأجل. ومع ذلك فالأمر الأكثر مدعاة للانزعاج، أنه عندما يرتاب المستثمرون فى هذه الضمانات، فالأرجح أن يحدث تدفق كبير لرؤوس الأموال للخارج. وحينئذ يتعرض للخطر نظام سعر الصرف، ما لم يكن لدى البلد احتياطيات أجنبية كافية تغطى التدفقات الخارجة. ومن الواضح أن الشروط الضرورية للنجاح فى الاحتفاظ بسعر صرف ثابت أكثر صرامة مما كان يظن فيما سبق.

وفى المقابل، توفر نظم سعر الصرف المرن حوافز للمستثمرين لكى يأخذوا مخاطر سعر الصرف فى حسبانهم، ولا تتضمن هذه النظم أية حماية ضد الانخفاض فى سعر الصرف. وحسبما بينته تجربة المكسيك فى عام ١٩٩٥ وتايلند فى عام ١٩٩٧ وإندونيسيا فى عام ١٩٩٨، قد تتعرض سلامة النظام المصرفى الوطنى عندما تواجه الشركات المقترضة عجزا عن السداد، لأن تخفيض قيمة العملة الوطنية يزيد من انكشافها لمخاطر النقد الأجنبى. ومن المؤكد أن حدوث أزمات مالية أمر محتمل فى نظم سعر الصرف المرن، غير أن هذه النظم تخلق حوافز تجعل المستثمرين يأخذون تحركات سعر الصرف فى اعتبارهم بأكثر مما تفعله نظم سعر الصرف الثابت. كما أن نظم سعر الصرف تختلف فى الخيارات المتاحة لصناع السياسات عندما يواجهون زيادة كبيرة فى التدفقات الداخلة من رؤوس الأموال - وهى قضية نوقشت فى «الآفاق الاقتصادية العالمية ١٩٩٨/٩٩» *Global Economic Prospects 1998/1999* الصادرة عن البنك الدولى.

ويشير مدى تزعزع الاستقرار فى الاقتصاد الكلى واختلال توازنه إلى أن ثمة اعتبارات أخرى لها أهميتها فى تقرير الوتيرة المناسبة لتحرير حساب رأس المال. ورغم أن عواقب التحرير قد تتوقف على نظام سعر الصرف، فإن إزالة الحواجز أمام تدفق رؤوس الأموال فى الوقت الذى يحتمل أن تحدث فيه تدفقات أموال داخلة وخارجة ضخمة ليس من الفطنة. فمثلا، يمكن التعجيل بحدوث تدفق للخارج إذا ما تم تحرير حساب رأس المال خلال فترة من التضخم المرتفع، عندما يفضل المستثمرون المحليون العوائد المستقرة فى الخارج.

والهدف من اتباع سياسة محسوبة لتحرير متسلسل لحساب رأس المال هو زيادة احتمال النظام المالى الوطنى للاختلالات الخارجية بالتدريج. وتستطيع الحكومات، فى الوقت الذى تقوم فيه ببناء مؤسسات سوق رأس المال المحلية (مثل القواعد التنظيمية المصرفية)، أن تركز أيضا على طرق تقليل الانكشاف لمخاطر التغييرات فى مشاعر حائزى الديون الأجنبية - ما دامت الأساليب المختارة لا تؤدى إلى افزاع الاستثمار الأجنبى الطويل الأجل أكثر مما ينبغى.

اجتذاب الاستثمار الأجنبى

سيستمر الاستثمار الأجنبى الطويل الأجل يوفر للبلدان النامية منافع مهمة، إذ سيكون هناك طلب متزايد باستمرار على مشروعات البنية الأساسية العامة فى المدن الآخذة فى الاتساع. وليس من الضرورى أن تكون الحكومات والمدخرون المحليون هم المصدر الوحيد للتمويل. وفى المجال الخاص، تبدأ منافع الاستثمار الأجنبى الطويل الأجل بتوسع رصيد البلد المضيف من رؤوس الأموال. بيد أن ثمة فوائد أخرى أيضا ، نظرا لأن الشركات المتعددة الجنسيات مسئولة عن معظم الاستثمار الأجنبى المباشر. ويعزز هذا الاستثمار المنافسة فى الأسواق المحلية، وبذلك يتم تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة وتزيد الشركات المحلية استثماراتها. وكثيرا ما يعمل الاستثمار الأجنبى المباشر على نقل التكنولوجيا عندما يشتمل على مشروعات مشتركة أو ترتيبات للترخيص فيما بين الشركات المحلية والأجنبية[٦٦]، كما أنه ينقل أفضل الممارسات إلى الدولة المضيفة، مما يحفز نمو الإنتاجية[٦٧]. (وردت مناقشة لأهمية الاستثمار الأجنبى المباشر لمصر وتنزانيا فى دراستى حالة فى الفصل الثامن).

كيف تستطيع البلدان أن تجتذب الاستثمار الأجنبى؟ نعرض هنا عددا من أكثر الطرق فعالية، ومنها : اتباع سياسات تكميلية فيما يتعلق برأس المال البشرى؛ وتحرير نظم التجارة؛ وتجنب تقديم الإغراءات للمستثمرين الأجانب، وإيجاد مجموعة مستقرة من الحقوق والمسئوليات لهؤلاء المستثمرين، وتطوير أسواق للأوراق المالية كمصادر بديلة للتمويل.

اتباع سياسات تكميلية فيما يتعلق برأس المال البشرى

بينت إحدى الدراسات الحديثة أن البلدان ذات المستويات المنخفضة فى التعليم وفى معدلات الاستثمار الأجنبى المباشر تنمو بشكل أبطأ من البلدان ذات المعدلات التعليمية المرتفعة والمستويات المرتفعة من التدفقات الداخلة[٦٨]. فالبلدان التى حصلت قواها العاملة على ما يقل عن خمسة أشهر من التعليم الثانوى فى المتوسط والتى تقل مستويات الاستثمار الأجنبى المباشر فيها عن ٠,١ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى، تقل معدلات نموها السنوى عن واحد فى المائة. فى حين أن البلدان التى يملك عمالها متوسطا يزيد عن سنة من التعليم الثانوى وتساوى تدفقاتها الداخلة أكثر من ٠,٢ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى، تتمتع فى المتوسط بمعدلات نمو تبلغ ٤,٣ فى المائة. والبلدان التى لديها مستويات تعليمية عالية ولكن لديها استثمار أجنبى مباشر منخفض، أو لديها مستويات تعليمية منخفضة غير أن لديها استثمار أجنبى مباشر مرتفع، لا يزيد ما تحققه كثيرا عن البلدان التى تحرز درجة منخفضة فى كلا المقياسين. وقد تكون هذه النتائج إلى حد ما انعكاسا لحقيقة أنه إذا أريد أن يسهل العمل النقل المستمر للاستثمار والتكنولوجيا، فلا بد أن يكون العمال على قدر كاف من التعليم - ولديهم مهارات صناعية بوجه خاص - وقادرين على مواصلة التعليم[٦٩]. ومع قيام المستثمرين الأجانب بالتمييز بشكل متزايد بين الأقاليم والمدن داخل البلدان، فإن المردود الذى يعود على الحكومات دون القومية من تحسين نظم التعليم والتدريب المحلية يزيد باستمرار.

تحرير نظام التجارة

يُحدث الاستثمار الأجنبى المباشر تأثير على النمو فى البلدان التى تتبع سياسات تنهض بالتصدير أعمق منه فى البلدان التى تتبع سياسات إحلال الواردات[٧٠]. وقد يكون السبب فى ذلك أن الشركات المملوكة لأجانب والتى تسعى إلى اكتساب القدرة على المنافسة على الصعيد العالمى وعلى الوصول إلى الأسواق الدولية، لديها حافز كبير على إدخال التكنولوجيات والتدريب - بما يصاحب ذلك من منافع جانبية. ففى بلدان شرق آسيا، لعب الاستثمار الأجنبى المباشر دورا مهما فى مساندة الصادرات الصناعية المتقدمة. وفى كوريا، مثلا، يعزى إلى الشركات التابعة لشركات أجنبية ما بين ٦٥ و ٧٣ فى المائة من الناتج فى قطاع الصناعات الكهربائية والإلكترونيات[٧١].

كما أن لسياسة التجارة المفتوحة أهميتها فى اجتذاب الاستثمار الأجنبى المباشر. وقد بينت المسوح التى أجريت على الشركات اليابانية التى قررت أن تستثمر فى الخارج أن وجود تصور إيجابى للسياسات التى تحكم تلك الاستثمارات كان عنصرا قويا فى تحديد الخطط المتعلقة بالاستثمار فى أى بلد وأن انخفاض الحواجز التجارية فى بلد ما يزيد من احتمال دخول الشركات المتعددة الجنسيات إليه[٧٢]. وعندما توطد نظم تكنولوجيا المعلومات سبل الوصول الحر إلى الأسواق، فإن البلد يزداد اندماجا فى الاقتصاد العالمى ويصبح أكثر جاذبية كمقصد للاستثمار. فقد بين مسح للشركات الدولية فى هونغ كونغ (الصين)، وسنغافورة، وتايوان (الصين) أن وجود بنية أساسية متقدمة كان أهم اعتبار فى اختيار بلد ما كموقع للمقر الرئيسى الإقليمى ولعمليات الخدمة وتوفير الاحتياجات، وأنه كان ثانى أهم عنصر فى تحديد مواقع الإنتاج. وقد زاد ارتباط الاستثمار الأجنبى المباشر بالفرص التجارية على ارتباطه باستغلال الأسواق المحلية[٧٣]. فمثلا، تعتبر الزيادة الكبيرة فى الاستثمار الأجنبى المباشر فى المكسيك بعد دخول اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (النافتا) إلى حيز النفاذ دليلا على أن

المكسيك أصبحت تعتبر قاعدة مستحسنة للتوريد إلى السوق فى الولايات المتحدة.

وتعنى التنمية المتجهة نحو التصدير أن القرارات الاستثمارية تتوقف بدرجة أقل على حجم الأسواق المحلية، حيث تتطلع الشركات إلى البيع فى الأسواق العالمية. وحيث إن الشركات المتعددة الجنسية لم تعد مقيدة بالأسواق المحلية فإن لديها قدرا أكبر من المرونة فى اختيار المواقع. وتشير كلتا النقطتين إلى أن السياسات الاقتصادية المستقرة والجذابة أصبحت أكثر أهمية إلى حد كبير. والحقيقة، أن الاستثمار الأجنبى المباشر بات يستجيب للعوامل الاقتصادية بشكل أسرع مما كان فى الماضى[٧٤].

تجنب تقديم الإغراءات للمستثمرين الأجانب

لم تفض كل التدابير المتخذة لاجتذاب الاستثمار الأجنبى المباشر إلى زيادة الرفاه الوطنى. فقد بينت دراسة أجريت مؤخرا لتقييم ١٨٣ مشروعا للاستثمار الأجنبى المباشر فى ٣٠ بلدا على مدار الخمس عشرة سنة الماضية، أن ما بين ٢٥ و ٤٥ فى المائة من المشروعات كان لها تأثير سلبى صاف على الرفاه الوطنى[٧٥]. وتعكس هذه النتيجة غير المستحبة وغير المتوقعة حقيقة أن الاستثمار الأجنبى المباشر كثيرا ما يصطحب بسياسات باعثة على التشويه. وتشمل تلك السياسات اشتراطات بأن يستخدم المنتجون عددا معينا من المدخلات المحلية؛ والحماية التجارية ضد الواردات التى تنافس السلع التى ينتجها المستثمرون الأجانب؛ وإغراءات مالية أو دعما أو فترات إعفاء ضريبى؛ ومشروعات مشتركة وترتيبات ترخيص تكنولوجى إلزامية. وقد يعمل بعض هذه السياسات على تشجيع الاستثمار، غير أن الخسائر كثيرا ما ترجح المكاسب بالنسبة للمجتمع ككل. ومع ذلك، تثور مشكلة أخرى عندما تتنافس المراكز الحضرية وغيرها من الكيانات دون القومية على الاستثمار، وكثيرا ما تنخرط فى منافسة غير كفأة تتبع مبدأ إفقار الجار من أجل تقديم الدعم والحوافز. وتستطيع الحكومات الوطنية أن تقوم بدور فى الحد من الإغراءات التى يمكن للحكومات دون القومية أن تقدمها للمستثمرين الأجانب.

إيجاد مجموعة مستقرة من حقوق المستثمرين الأجانب ومسئولياتهم

تساعد السياسات الوطنية والمؤسسات التنظيمية على خلق مناخ يلائم إلى قيام الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبى المباشر. ونقطة البداية هى اتخاذ خطوات لتحديد حقوق والتزامات المستثمرين المتعددى الجنسيات بوضوح. وتتخذ بلدان نامية كثيرة خطوات لإيجاد هذا الإطار القانونى ولتبسيط إجراءاتها البيروقراطية. وهذا النوع من الإصلاح المؤسسي جذاب بوجه خاص للمستثمرين الذين يفكرون فى الاستثمار فى بلدان مبتلاة بالمخاطر السياسية والفساد، حيث إن هذه الممارسات ترتبط بشكل سلبى بالاستثمار الأجنبى المباشر[٧٦]. والبلدان التى تقلل من قيود الروتين الحكومى ومن التأخيرات البيروقراطية لا تجعل نفسها أكثر جاذبية للاستثمار فحسب، وإنما تساعد منتجيها كذلك[٧٧].

وثمة نوعان آخران من اللوائح المحلية لهما تداعيات هامة على وجه الخصوص بالنسبة للاستثمار الأجنبى المباشر. النوع الأول هو سياسة الخصخصة التى يمكن تصميمها بحيث تغرى الاستثمار الأجنبى. ويصف الفصل الثامن جهود هنغاريا الناجحة لاجتذاب المشترين الأجانب لبنوكها التى كانت مملوكة للدولة فيما سبق. والنوع الثانى، ينطوى على التزامات البلد بموجب الاتفاق العام للتجارة فى الخدمات التابع لمنظمة التجارة العالمية. وقد تشتمل هذه الالتزامات على التزام بالسماح للشركات الأجنبية بالدخول إلى أسواق محلية معينة للخدمات، على نحو ما ورد فى الفصل الثانى.

وحتى لو نفذت دولة ما سياسة اقتصادية كلية سليمة، وتدابير لتحرير الأسواق، وقواعد قانونية واضحة، فلن يكون بالإمكان دوما كفالة احترام الحكومات التى تعقبها، بما فى ذلك الحكومات دون القومية ووكالاتها، للالتزامات التى أبرمتها حكوماتها السلف على الأجل الطويل. ويمكن أن يحد هذا الخطر من جاذبية الاستثمارات المنطوية على تكاليف ابتداء مرتفعة وفترات استرداد طويلة، مثل مشروعات البنية الأساسية الحضرية. وقد يزيد من هذه المشكلة الأنشطة المتنامية للحكومات دون القومية (الإطار ٣-٣).

ويمكن أن يساعد وجود آلية لتسوية المنازعات على حل مشكلة الالتزام. والتحكيم الدولى هو الخيار المفضل فى كثير من الأحيان. ويمكن إدراج شروط التحكيم فى اتفاقات الاستثمار المعقودة مع الكيانات دون القومية. ويمكن توفير التحكيم تحت إشراف المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار فى أحوال معينة للحكومات دون القومية التى تتعاقد مع مستثمرين أجانب. ويحتوى زهاء ١٠٠٠ معاهدة استثمار ثنائية و ٤ معاهدات استثمار متعددة الأطراف شروطا تنص على تحكيم ملزم تحت إشراف المركز. وتذكر بعض المعاهدات الثنائية صراحة أن أحكامها تغطى الفعل والتقصير من جانب الحكومات المحلية فى الدول الموقعة على الاتفاقات.

وفى النهاية، قد تكون الاتفاقات الاستثمارية الطويلة الأجل المتوازنة والتى تعود بالفائدة على جميع الأطراف أكثر الضمانات دواما. وتوفير التدريب المتخصص لزيادة قدرة الحكومات المحلية على التفاوض على اتفاقات عادلة منذ البداية يمكن أن يساعد على تحقيق هذا الهدف. ويقوم « المعهد الدولى لقانون التنمية » فى روما بتدريب محامى البلدان النامية على التعامل بفعالية مع المستثمرين والمقرضين الأجانب، كما يعمل عدد من مبادرات البنك الدولى على تحسين الوضع بالنسبة لهذه المشكلة المتعلقة بالالتزامات (الإطار ٣-٤).

ويؤخذ من فشل المفاوضات التى كانت تدور حول وضع اتفاق للاستثمار متعدد الأطراف فى عام ١٩٩٨ أن التوصل إلى معاهدة عالمية بشأن قواعد الاستثمار لا يزال بعيد المنال.

الإطار ٣-٣

تواجه الحكومات دون القومية مشكلات الالتزامات أيضا

وافقت شركة من الولايات المتحدة على إنشاء مشروع دابهول للقوى الكهربائية، الذى سيمد ولاية ماهاراشترا الهندية بمقدار ٢٠٠٠ ميغاواط من القوى الكهربائية على مدار فترة ٢٠ سنة[٧٨]. وبعد توقيع الاتفاق فى عام١٩٩٣، بدأ المستثمر الأجنبى يتكبد تكاليف باهظة من أجل تشييد محطة القوى الكهربائية. وفشل مسئولو الحكومة المحلية الذين وقعوا هذا العقد فى الانتخابات التى جرت فى عام ١٩٩٥، والتى كان المشروع الاستثمارى فيها قضية سياسية مثيرة للخلاف. وقامت حكومة الولاية الجديدة بإلغاء المشروع، ولم يتم توقيع اتفاق جديد إلا بعد ١٠ أشهر من المفاوضات وبعد تقديم المستثمر الأجنبى للعديد من التنازلات. ورأى الكثيرون أن العقد الأصلى كان سخيا جدا بالنسبة للمستثمر، وأن عدم تخلى الشركة عن المشروع واختيارها أن تعيد التفاوض بدلا من ذلك، يشهد على صحة هذا الرأى. وبإعادة التفاوض، انخفضت التكلفة الرسمية للتشييد من ١,٣ مليون دولار للميغاواط إلى ٠,٩ مليون دولار للميغاواط[٧٩]. وكان من الواضح أن إلغاء مشروع وافقت عليه الحكومة السابقة ليس أفضل طريقة لاجتذاب مستثمرين أجانب آخرين إلى هذا القطاع مستقبلا. وقد ذكر المستثمر أن التأخير كان يكلفه زهاء ٢٥٠ ألف دولار يوميا، وغطت الصحافة المالية الدولية الأزمة تغطية مسهبة.

وتبين هذه الحالة كيف يمكن أن يعمل انتشار الكيانات دون القومية المتمسكة بممارسة سلطاتها، والذى يعرفها هذا التقرير بأنها واحدة من ردود الفعل الرئيسية للاتجاه إلى المحلية، على تعقيد الجهود التى تبذلها الحكومات الوطنية لإبرام ارتباطات ملزمة. وإذا لم يستطع المستثمرون الأجانب التمييز بين الكيانات دون القومية فى بلد ما، فقد ينظر إلى أفعال كيان ما على أنه يعكس سلوك جميع الكيانات الأخرى. ويعتبر هذا النوع من الآثار الخارجية التى تفيض على الغير أحد دواعى القلق الجاد للحكومات الوطنية الحريصة على اجتذاب الاستثمار الأجنبى المباشر.

بيد أن عدد الاتفاقات والمعاهدات الاستثمارية الثنائية والمتعددة الأطراف تزايد. ويدرك الموقعون على هذه الاتفاقات أن مد الحماية إلى المستثمرين الأجانب يوفر حافزا للمشاركين فى التوقيع بعدم النكوص عن الصفقات الطويلة الأجل المعقودة مع مستثمريهم الأجانب. ولما كان معظم الاستثمار الأجنبى المباشر يتم فيما بين الأقاليم - مع قيام البلدان النامية فى الوقت الحالى باستثمار مبالغ ضخمة فى الخارج ومن ثم فإنها تدرك الحاجة إلى حماية استثماراتها - فمن المحتمل أن يبرز دور أكبر بكثير لاتفاقات الاستثمار الإقليمية.

وعندما تشتمل تلك الاتفاقات الاستثمارية على التزامات بالمحافظة على الإصلاحات المحلية، فإن الإصلاحات تكون أجدر بالثقة. فمن شأن النكوص عن الإصلاحات بعد توقيع الاتفاقات أن يحدث ما هو أكثر من إنزال الضرر على الصعيد المحلى، إذ يفضى إلى قيام الحكومات الأجنبية بإجراءات انتقامية أيضا. وقد تدخلت الأحكام الخاصة بالاستثمار الواردة فى اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (النافتا) فى الإصلاحات التنظيمية والمؤسسية المحلية فى المكسيك. وبالمثل، فإن اتفاق التجارة التفضيلية للسوق المشتركة للمخروط

الإطار ٣-٤

تلطيف حدة مشكلة الالتزام : دور البنك الدولى

قدم البنك الدولى قروضا للحكومات المضيفة لكى تمول التزاماتها بموجب ضمانات المخاطر السياسية التى تصدر بدورها للمستثمرين الأجانب. كما يقدم البنك للمقرضين ضمانا يغطى مخاطر التوقف عن خدمة الدين نتيجة لعجز الحكومات المضيفة عن أداء التزامات معينة تتعلق بالمشروع. ويشترط البنك عند إصدار هذا الضمان أن توقع الحكومات المضيفة ضمانا مقابلا بأن تسدد للبنك أى تعويض يدفعه للمستثمر الأجنبى وما لم تكن الحكومة المضيفة تضمر التخلف عن الوفاء بالتزاماتها للبنك (فتلحق الضرر بكامل علاقاتها بمجموعة البنك الدولى)، فإن هذا الضمان المقابل يقلل من حافز الحكومة لنقض التزاماتها التعاقدية.

وتوفر الوكالة الدولية لضمان الاستثمار للمستثمرين الأجانب تأمينا ضد الخسائر الناجمة عن الحروب والاضطرابات الأهلية، والمصادرة، وعدم قابلية العملة للتحويل. وعندما لا يستطيع مستثمر أجنبى أن يتوصل إلى إنفاذ تعاقد مع حكومة مضيفة فى محاكم ذلك البلد، تستطيع الوكالة أن تؤمنه ضد الخسائر التى يسببها الإخلال بالعقد. وفيما بين عام ١٩٩١ وشهر آذار/ مارس ١٩٩٦، أصدرت الوكالة ٣٠ عقدا تشمل زهاء ٣,٥ مليار دولار من مشروعات البنية الأساسية. وتعتبر هذه العقود إضافة إلى تلك التى تقدمها جهات التأمين الخاصة التى تقدم فى الوقت الحالى عقودا من أجل « الإخلال بالتعهدات».

وفى عام ١٩٩٢، أصدرت مجموعة البنك الدولى، بناء على طلب من اللجنة الإنمائية، مجموعة من المبادئ التوجيهية التى تجسد النهج المستصوبة للإطار القانونى لمعالجة الاستثمار الأجنبى. وتغطى هذه المبادئ المجالات الرئيسية التى تعالج فى معاهدات حماية الاستثمار: قبول ومعاملة ومصادرة الاستثمارات الأجنبية، وتسوية المنازعات فيما بين الحكومات والمستثمرين الأجانب. والمبادئ التوجيهية، بمقتضى أحكامها، ليست ملزمة ولا يقصد بها أن تستكمل اتفاقات دولية سارية. والمقصود منها، بمقتضى أحكامها، أن تطبق على كل من الدول وأى قسم من الأقسام الفرعية المكونة لها.

الجنوبى (فى أمريكا اللاتينية) عزز الإصلاحات فى البرازيل والأرجنتين وحفز الاستثمار الأجنبى المباشر من البلدان الأخرى، ولا سيما الولايات المتحدة[٨٠].

كما يمكن أن تشتمل اتفاقات الاستثمار الأجنبى الإقليمية على قيود على استخدام الدعم والإغراءات الضريبية، والتنافس التنظيمى. ويمكن أن يحدد الاتفاق الأولى أشكال المحاباة والرعاية المقبولة ويعين مقدارها، وأن يتفاوض حول المبادئ التوجيهية المشتركة المتعلقة باستخدامها. ويستطيع الموقعون حينئذ أن يتفاوضوا حول قيود إضافية فى وقت لاحق بنفس الطريقة تقريبا التى أعاد الموقعون على الاتفاقات التجارية الدولية التفاوض بها حول مستويات الرسوم الجمركية. كما أن هذه الاتفاقات تقلل من حوافز الانغماس فى سياسات إفقار الجار من أجل جذب رؤوس الأموال؛ وتهدئ من المخاوف بأن

تجد البلدان ما يغريها بتقليل الحماية البيئية وغيرها من أشكال الحماية الهامة مقابل الوعد بمشروع استثمارى (ما يسمى متلازمة « السباق نحو الهاوية»).

تنمية أسواق الأوراق المالية كمصادر بديلة للتمويل

ورغم أن استثمار الحافظة الأجنبية لا يوفر نفس الفرص التى يوفرها الاستثمار الأجنبى المباشر لنقل التكنولوجيا وزيادة المنافسة، فإنه يمكن أن يكون مفيدا جدا للبلدان النامية. ففتح أسواق الأوراق المالية أمام المشاركة الأجنبية يزيد السيولة بواسطة تعميق مجمع المشترين والبائعين. وترتفع معدلات الأسعار مع زيادة السيولة، مما يجعل السوق مصدرا أكثر جاذبية للتمويل بالاكتتاب فى أسهم رأس المال[٨١]. ومع تطور سوق الأوراق المالية ودعمها، فإنها تعود بالفائدة على أجزاء القطاع المالى الأخرى، علاوة على الاقتصاد الأوسع نطاقا. إذ أن الاستثمار الأجنبى المباشر يصحب المشتريات فى سوق الأوراق المالية، مثلا. وثمة علاقة إيجابية قوية بين تنمية سوق الأوراق المالية وتنمية البنوك، وكذلك فيما بين سيولة سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادى[٨٢].

والتقلبات المحتملة لسوق الأوراق المالية أحد دواعى القلق المتواصل. بيد أن الكثير من السياسات المتعلقة بتقليل التقلب فى القطاع المصرفى يمكن أن تساعد على تقليل تقلب البورصات، ويمكن تطبيق نهج التسلسل فى إجراءات تحرير حساب رأس المال على تدفقات حوافظ أسهم رأس المال أيضا. غير أن السبب فى تقلب سوق الأوراق المالية، كما هو الحال بالنسبة لأجزاء أخرى من القطاع المالى، كثيرا ما يكون نقص المعلومات الحديثة التى يمكن التعويل عليها. فالمعلومات الدقيقة المأخوذة من مصادر مستقلة تجعل السوق الناشئة جذابة للمستثمرين الأجانب فى أسهم رأس المال وتزيد من استقرار تدفقات رؤوس الأموال. والقواعد الملزمة بالإبلاغ العلنى المنتظم عن الأوضاع المالية فى مجالات رئيسية مثل الاستثمار، والعقارات والمعدات، وعمليات النقد الأجنبى، والعقود الطويلة الأجل، تعمل على تقليل الشكوك[٨٣]. وتتطور الأسواق المالية على أفضل وجه فى وجود مدونات قانونية تشدد على حقوق حملة الأسهم (وبخاصة حقوق مالكى حصة الأقلية) ومنظومات القواعد التنظيمية التى تشجع الإفصاح عن معلومات الشركات[٨٤].

وسيزداد تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصادات النامية ومنها خلال الخمس والعشرين سنة القادمة زيادة كبيرة. وسيكون للبلدان النامية مصلحة متزايدة فى إنشاء نظم مأمونة ومستقرة تحمى مستثمريها القادمين من الخارج - وتحدد خطوطا واضحة لمسئولياتهم. ومع نمو المعروض من رؤوس الأموال، ستزيد الحكومات دون القومية والمركزية من طلبها على رؤوس الأموال لتمويل مشروعات البنية الأساسية الحضرية. وتستطيع الاقتصادات النامية أن تتخذ إجراءات لاجتذاب وتعظيم منافع الاستثمار الأجنبى الطويل الأجل بالإسهام فى الاتفاقات الإقليمية التى تعزز أمن المستثمر، وبالاحتفاظ بسياسات اقتصادية كلية وتجارية وتنظيمية مستقرة.

تنشيط التعاون الدولى فى مجال الاقتصاد الكلى

حرص هذا الاستعراض الموجز للتكامل المالى الدولى على عدم إلقاء عبء الإصلاح بأكمله على عاتق البلدان فرادى. وقد سبقت مناقشة إسهام الاتفاقات الإقليمية والعالمية فى الاستثمار الأجنبى المباشر والإشراف المالى. غير أنه توجد لازمة طبيعية للاتجاه المتنامى صوب اقتصاد يتخذ ابعادا عالمية. فمع ازدياد ترابط الاقتصادات ، ينتشر تأثير قرارات السياسات الوطنية مصحوبا بما تسفر عنه من تداعيات على البلدان الأخرى - بما فى ذلك الاختلالات المحتملة[٨٥]. ورغم أن الترابط يكون أقوى عادة فيما بين البلدان المتجاورة، فإن ظروف الاقتصاد الكلى فى الاقتصادات الصناعية لها عواقب متمايزة بالنسبة لبقية أنحاء العالم.

وتغير التقلبات فى فروق سعر الفائدة فيما بين البلدان الصناعية من تدفق رؤوس الأموال إلى البلدان النامية ومنها، ويحتمل أن تزعزع استقرار نظمها المالية. ويمكن النظر فى مجموعة متنوعة من أدوات التعاون الدولى التى قد تعين البلدان الصناعية على تلبية أهدافها بدون أن تسبب صدمة عنيفة للعالم الخارجى.

كما تشير الصلات المتنامية بين البلدان الواقعة فى نفس الإقليم إلى وجود دافع إلى قيام شبكات إقليمية تحول دون وقوع الأزمات المالية[٨٦]. ونظرا إلى قيام صلات تجارية ومالية متنامية فيما بين الاقتصادات الإقليمية، فمن الممكن أن يؤثر سوء أداء أحد الاقتصادات تأثيرا عميقا على جيرانه. وتدعو هذه الحقيقة إلى وجود رصد وثيق ودعم متبادل بين البلدان الواقعة فى نفس الإقليم. بيد أن تنامى قوة الصلات الإقليمية سيتسبب فى تحرك مراحل الدورات الاقتصادية الوطنية داخل الإقليم بشكل أوثق تزامنا. وفى هذه الحالة، يكتسب دور صندوق النقد الدولى كهيئة تتعدى النطاق الإقليمى لإدارة الأزمات أهمية إضافية ، حيث إنه من المحتمل أن تدخل البلدان الواقعة فى نفس الإقليم فى فترة ركود معا، مما يقلل من الموارد المتاحة لديها لمساعدة شركائها الإقليميين.

ويعتمد أحد النهج الواعدة على الخطوات التى تتخذها بعض البلدان بالفعل صوب القيام برصد اقتصادى إقليمى. فقد وافقت رابطة بلدان جنوب شرق آسيا (آسيان) فى تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٩٧ على تنفيذ آلية للرصد الاقتصادى. وهى تهدف إلى رصد السياسات فى القطاعات «المعرضة للتضرر»، وتحسين تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، ومساعدة الدول الأعضاء عند نشوب أزمة[٨٧]. ولكن أثيرت شكوك حول هذه الآلية، ولم يكتف المتشككون بإثارة التساؤلات حول ما إذا كان قد تم تكريس موارد كافية لها وإنما حول ما إذا كانت الحكومات مستعدة فعليا لإصدار معلومات فى الوقت المناسب أو لانتقاد السياسات المحلية التى يتبعها كل منها[٨٨]. ويبرز ذلك الصعوبة التى ووجهت فى إدامة التعاون فى مبادرات إقليمية مثل هذه المبادرة ومثل « إطار مانيلا ».

وعندما ينشئ أحد التجمعات الإقليمية مخططا للرصد جديرا بالثقة للتصديق على تنفيذ البلدان الأعضاء للممارسات التنظيمية وممارسات الاقتصاد الكلى المستصوبة، يستطيع الأعضاء أن يوسعوا التعاون ليشمل تجميع الأموال من أجل ردع هجمات المضاربة على العملة. ويساعد «خاتم التصديق» هذا المستثمرين على المفاضلة بين الدول الأعضاء. ويمكن استخدام هذا المجمع من الأموال الإقليمية لزيادة الاحتياطيات الوطنية لما قد يصبح لولا ذلك « اقتصادا يطلق زناد » أزمة إقليمية. فإذا ما قللت هذه الاحتياطيات الإضافية من احتمال حدوث تخفيض فى قيمة عملة البلاد فى المستقبل، سيكون المستثمرون الأجانب والمحليون أقل ميلا إلى تسييل استثمارات حوافظهم فى هذا البلد، مما قد يحول دون المضاربة على العملة تماما.

كما تستطيع البلدان أن تستكشف فرص التعاون مع الشركاء الإقليميين أثناء حدوث أزمة مالية. ويمكن توقيع اتفاقات لإدارة الأزمة مقدما، مما يهيئ المستثمرين لأن يتوقعوا حدوث مواجهة منسقة للصدمات ويساعد على استبعاد أكثر التوقعات تشاؤما. ويمكن لهذه الاتفاقات أن تعمل حينئذ كإطار لسياسة مالية منسقة بشأن التخفيضات الضريبية وزيادة الإنفاق وتوفر شبكة أمان للأكثر تأثرا بالصدمات، وتحفز الاقتصاد الإقليمى[٨٩]. كما يمكن أن ترسى الاتفاقات حجر الأساس للالتزام بعدم الانغماس فى تخفيضات تنافسية فى قيمة العملة أو الإضرار بسبل الوصول إلى الأسواق عن طريق رفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية القائمة.

• • •

إن رأس المال المتحرك على الصعيد الدولى جاء ليبقى. والصلات التجارية المتنامية، وتكنولوجيا الاتصالات الجديدة، والمنتجات المالية المتزايدة الرقى، تعمل كلها على جعل الحدود الوطنية أكثر قابلية لنفاذ التدفقات المالية. التحدى الذى يواجه صناع السياسات فى البلدان النامية هو كيفية الإبحار عبر هذا العالم المتكامل ماليا. وقد تعلم العالم منذ عام ١٩٩٧، عندما بدأت أزمة شرق آسيا، أن التحرير المالى الموجه بشكل سيئ يمكن أن يفضى إلى فترة ركود اقتصادى متطاولة وإلى حلقة متجددة من الفقر. غير أن هناك احتمالات كبيرة لحدوث اتجاه صعودى فى تدفقات رؤوس الأموال الدولية ، على نحو ما تدل عليه الإسهامات الإيجابية للاستثمار الأجنبى المباشر فى رفع الإنتاجية فى البلدان المتلقية.

لقد أبرزت المناقشة التى وردت فى هذا الفصل أربعة تدابير أساسية ووثيقة الصلة بالاقتصادات النامية الراغبة فى الاندماج فى الأسواق المالية العالمية. أولا، إنه لا يمكن ضمان منافع التحرير المالى المحلى بدون لوائح مصرفية قوية، حتى ولو كان الاقتصاد منعزلا تماما عن التدفقات المالية الأجنبية. وثانيا، إن تدعيم هذه اللوائح يستغرق سنين طويلة، ولا بد للحكومات أن تضع فى غضون ذلك سياسات تقلل من تقلب التدفقات الأجنبية القصيرة الأجل. وثالثا، انه يتعين على البلدان النامية أن تزيد من جاذبيتها للاستثمار الأجنبى الطويل الأجل. ويبين نشوء شبكات الإنتاج العالمية (والذى ناقشناه فى الفصل الثانى) أن الشركات المتعددة الجنسيات تجزئ العمليات الإنتاجية إلى شرائح، وتوزعها عبر الاقتصادات. ومن المحتمل أن تصبح الأسواق المحلية الكبيرة أقل أهمية للشركات المتعددة الجنسيات الباحثة عن مواقع جديدة، مما يخلق فرصا للبلدان النامية الأصغر التى لديها بنية أساسية وتعليم مناسبان. وأخيرا، يمكن أن تكون الجهود المبذولة لتنسيق جوانب السياسات المالية والتنظيمية مثمرة بالنسبة للاقتصادات النامية. والملاحظ أن الأزمات المالية فى البلدان النامية ليست محلية المنشأ على الدوام. وقد زادت فروق سعر الفائدة المتقلبة بين البلدان الصناعية من تقلب تدفقات رؤوس الأموال العالمية، وهو ما يمكن العمل على تهدئته بتنسيق السياسات فيما بين البلدان الصناعية.

الفصل ٤

حماية المشاعات العالمية

فى أواخر القرن العشرين، أصبحت المشكلات البيئية تحظى باهتمام وطنى وعالمى على السواء، وتخلق مشكلات كثيرة منها آثار خارجية تمتد للغير تفرض تكلفة ثقيلة ليس فقط على القريبين من مصدر المشكلة بل أيضا على المجتمع ككل وعلى الأجيال المقبلة. ولدى بلدان معينة أسباب اقتصادية واجتماعية قوية لحماية بيئتها بصورة مقدامة عن طريق خلق حوافز لخفض مثل هذه الآثار الخارجية الممتدة للغير[١]. غير أن هناك مجموعة فرعية مهمة من المشكلات البيئية لها آثار عالمية. وقد أسهمت بلدان كثيرة فى خلق هذه المشكلات، ولا يمكن أن يتصدى لها بلد بمفرده بصورة فعالة، وهى مشكلات «المشاعات العالمية» التى سوف تعرض كل البلدان للأخطار إذا لم يتم القيام بعمل جماعى لمواجهتها. ومن هذه القضايا التصحر، والملوثات العضوية الثابتة، ومصير الدائرة القطبية الجنوبية، والصحة البيئية لأعالى البحار وقيعان البحار (الإطار ٤-١)، غير أن هذا الفصل يركز على ثلاث قضايا بصورة خاصة: استنفاد الأوزون، وتغير مناخ العالم، والأخطار التى تهدد التنوع الأحيائى.

وللاستجابة الفعالة لهذه المشكلات أهمية حيوية فى النضال من أجل تنمية مستديمة. فمن المرجح مثلا أن يفضى تغير المناخ إلى ارتفاع مناسيب البحار، مما يهدد اقتصادات الجزر والبلدان المنخفضة الأراضى مثل جزر المالديف وبنغلاديش. كما يعرض تغير المناخ الإنتاج الزراعى للأخطار فى البلدان النامية. ويمكن أن يشهد الاتحاد الروسى وأنحاء من أفريقيا انخفاضا مذهلا فى غلة محاصيلها فى عام ٢٠٥٠ (الشكل ٤-١). وسوف يؤدى التأثير الكلى لتضاعف ثانى أكسيد الكربون فى الجو إلى خفض الناتج المحلى الإجمالى للبلدان النامية بما يقدر بـ ٢-٩ فى المائة (بالمقارنة بـ ١,٠-١,٥ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى الاقتصادات الصناعية)[٢]. وداخل نطاق البلدان النامية، من المرجح أن يقع ثمن التراخى عن العمل بصورة خاصة على أشد الناس فقرا، الذين لا يملكون سوى أقل الموارد اللازمة للاستجابة لتغير المناخ. ونتيجة لتركز مناطق التنوع الأحيائى فى البلدان النامية، فإن التقاعس عن صون التنوع الأحيائى سوف يؤثر بصورة غير متناسبة أيضا على أكثر البلدان فقرا.

ورغم إلحاح وأهمية القضايا البيئية فإن بناء التعاون اللازم للتصدى للمشكلات البيئية العالمية ليس بالأمر السهل؛ فهو يتضمن قضايا خلافية مثل توزيع المسئوليات واختلاف القدرة على الاستجابة. فالبلدان الصناعية هى التى خلقت جانبا كبيرا من

الإطار ٤ ـ ١
قضايا البيئة العالمية

إلى جانب الحالات الثلاث التى ناقشناها بالتفصيل فى هذا الفصل ـ استنفاد الأوزون، وتغير المناخ، وحماية التنوع الأحيائى ـ هناك طائفة من القضايا البيئية الأخرى تتطلب عملا على نطاق عالمى، ومنها التصحر وتدهور الأراضى، والدائرة القطبية الجنوبية، والملوثات العضوية الثابتة، وأعالى البحار وقاع البحر.

التصحر وتدهور الأراضى

يتأثر فى الوقت الحاضر حوالى ٩٠٠ مليون نسمة فيما يقرب من ١٠٠ بلد بالتصحر والجفاف. وبحلول عام ٢٠٢٥ سيتضاعف هذا الرقم، وسيصب التدهور ٢٥ فى المائة من أراضى الكرة الأرضية. وسيزيد تدهور الأراضى ـ وهو وثيق الارتباط بقضايا التلوث والفقر واستخدام المياه والتنوع الأحيائى ـ مع إفراط أعداد متزايدة من الناس فى استغلال الأنظمة الإيكولوجية الهشة.

وبحلول منتصف ١٩٩٨، صدق ما يقرب من ١٥٠ بلدا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وهذه الاتفاقية خطوة أولى كبيرة سوف تفيد ملايين الناس فى حالة تنفيذها تنفيذا سليما. وليس هدف الاتفاقية الأساسى هو وضع برنامج منفصل لمقاومة التصحر، بل إنه تحويل الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف إلى استراتيجية شاملة للتنمية، بمساعدة من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف[٣].

الدائرة القطبية الجنوبية

منذ مفاوضات معاهدة الدائرة القطبية الجنوبية فى ١٩٥٩، «جمدت» البلدان التى كانت قد أعلنت أن لها مطالب إقليمية فى هذه القارة مطالبها. وبمقتضى المادة الرابعة من المعاهدة لا يسمح لأى بلد موقع عليها بترديد مطالبه أو إعلان مطالب جديدة. وعلاوة على هذا، ليس مسموحا للبلدان الموقعة على المعاهدة أن تنشر وحدات عسكرية (إلا لمساعدة البعثات العلمية)، أو التخلص من النفايات المشعة، أو تفجير نبائط نووية فى القارة أو فى البحار المحيطة بها. ومنذ ذلك الحين، كان الهدف من توقيع اتفاقيتين وبروتوكول ملحق بالمعاهدة هو حماية الفقمة، المورد البحرى الوحيد من الكائنات الحية فى المنطقة، وحماية بيئة الدائرة القطبية الجنوبية بصورة عامة[٤].

الملوثات العضوية الثابتة

يشكل اثنا عشر من هذه الملوثات موضوعا للتفاوض الدولى فى الوقت الحالى. والملوثات العضوية الثابتة هى مواد كيميائية مستخدمة فى مجموعة متنوعة من الأنشطة (تشمل الإنتاج الزراعى والصناعى ومكافحة الأمراض) وهى مواد لا تتحلل طبيعيا، وتتراكم فى الأنسجة الدهنية للحيوانات على مختلف مستويات السلسلة الغذائية. ونظرا لأن هذه الملوثات العضوية طويلة البقاء، وكثيرا ما تكون قادرة على أن تنتقل لمسافات طويلة فى الغلاف الجوى، فقد انتشرت فى كل أنحاء العالم، وامتدت حتى إلى مناطق لم تستخدم فيها مطلقا. وتضر الملوثات العضوية الثابتة كلا من البشر والحيوان ـ فبالنسبة للبشر يمكنها مثلا أن تسبب السرطان وضعف جهاز المناعة والاختلالات التناسلية. ويقود برنامج الأمم المتحدة للبيئة فى الوقت الحالى الجهود المبذولة لوضع اتفاقية عالمية، ملزمة قانونا، للحد من إطلاق الملوثات العضوية الثابتة فى البيئة، من خلال مفاوضات من المقدر أن تنتهى فى عام ٢٠٠٠[٥].

أعالى البحار وقاع البحر

وقد تم فى سنة ١٩٨٢ إقرار اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بقانون البحار، التى وحدت عددا من الاتفاقات السابقة، وأصبحت سارية المفعول فى ١٩٩٤. وفيما عدا خلق مناطق اقتصادية خاصة (الإطار ٤-٢)، تنص الاتفاقية على أنه ينبغى أن تتخذ الدول إجراءات للحد من التلوث البحرى الناتج من المصادر الواقعة فى البر أو السفن فى البحر. وهى تنشئ أيضا سلطة عالمية مسئولة عن الصحة البيئية لقاع البحر.

الرصيد الحالى من المشكلات الكثيرة للبيئة عبر الوطنية. ففى سياق السعى إلى التقدم الاقتصادى، دمرت هذه البلدان قدرا كبيرا من التنوع الأحيائى بها، واستغلت مصايد الأسماك على النطاق العالمى بصورة مفرطة. ولدى هذه البلدان أيضا أعلى مستويات لاستعمال الطاقة، وبالتالى تتحمل المسئولية الرئيسية عن المستوى الحالى من غازات الدفيئة الناتجة عن أنشطة البشر فى الغلاف الجوى. وفى الوقت نفسه، ليس من المرجح أن تشترك البلدان النامية بصورة فعالة فى التصدى للمشكلات البيئية العالمية إذا كان الثمن هو تباطؤ التقدم الاقتصادى. والواقع أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجى (وكلاهما تم إقراره فى قمة الأرض فى ريو فى ١٩٩٢) أقرا بصورة محددة بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقضاء على الفقر، يمثلان الأولويتين الغالبتين للبلدان النامية[٦]. ولهذا فإن الحاجة إلى آليات مرنة لنقل الموارد من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة هى من الأمور الحاسمة فى أى حل للمشكلات البيئية العالمية.

ورغم أن البلدان الصناعية لعبت دورا كبيرا بصورة غير متكافئة فى خلق المشكلات البيئية العالمية ويجب أن تدفع نصيب الأسد من تكلفة التصدى لها، فإن للبلدان النامية دورا حيويا فى أى حل طويل الأجل لهذه المشكلات، وقد وافقت على أن لها أيضا دورا تقوم به فى ظل نظام من المسئوليات المشتركة وإن كانت متمايزة[٧]. والواقع أن البلدان النامية تنزل بالفعل أضرارا بالمشاعات العالمية، إذ يجرى الآن تدمير الغابات المطيرة والشعاب المرجانية بسرعة فى بلدان نامية عديدة. وتؤدى الحضرنة، والتصنيع، والأعداد المتزايدة من السيارات على النطاق العالمى، إلى المزيد من انبعاث غازات الدفيئة فى الجو. وقد امتد الإفراط فى صيد الأسماك إلى البحار التى تسيطر عليها البلدان النامية. وبالإضافة إلى هذا، وبصرف النظر عمن ألحق الضرر بالمشاعات العالمية، فإن للبلدان النامية مصلحة قوية فى اتخاذ خطوات تعاونية للتصدى لهذه القضايا، مما سيكون له أعظم الأثر على مواطنيها.

الشكل ٤ . ١

تغير المناخ يهدد غلات المحاصيل، خاصة فى البلدان النامية

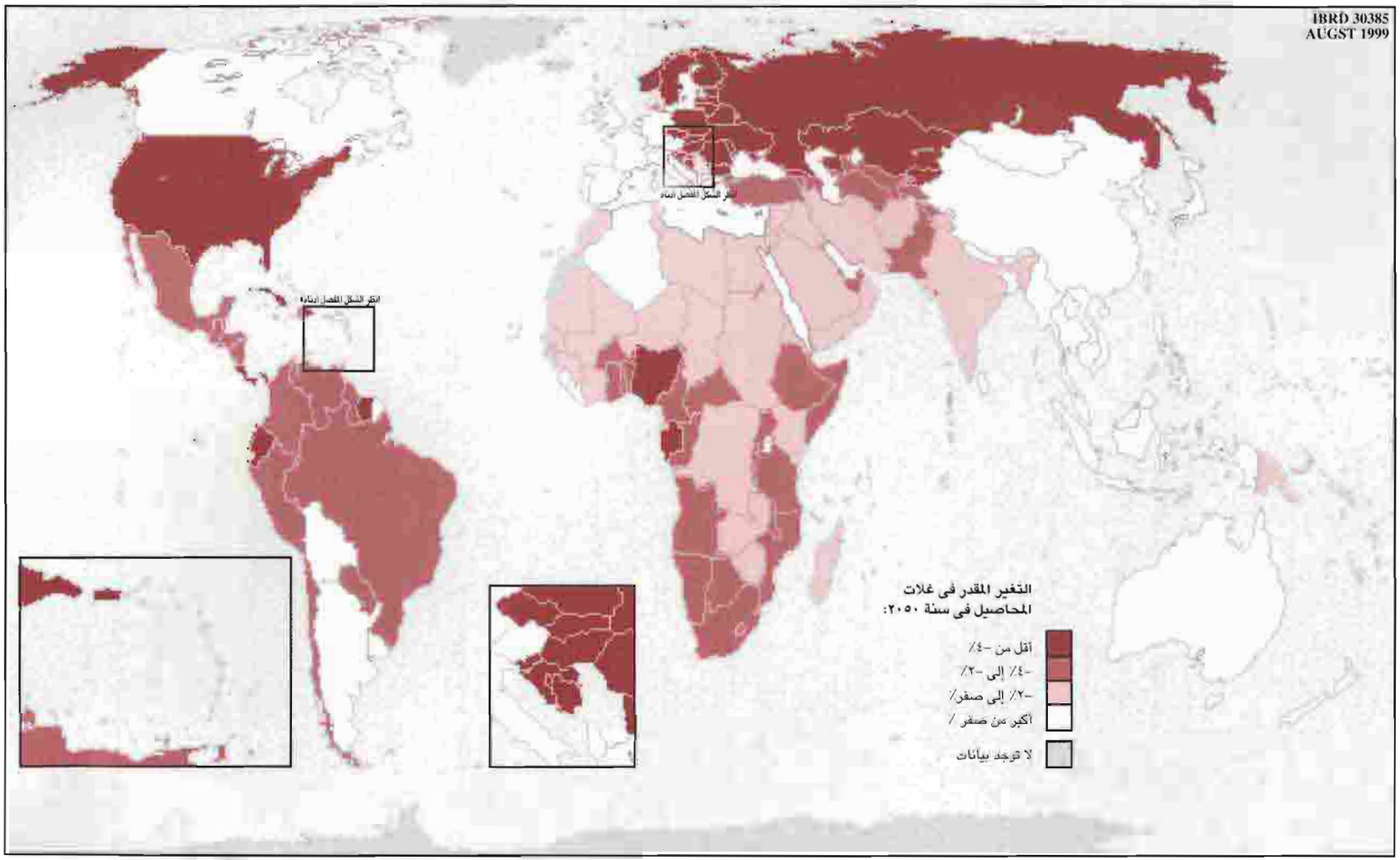

ملاحظة: المحاصيل التى وردت فى النموذج هى القمح والذرة والأرز.

المصدر: Parry and Livermore 1997

وبالفعل، تتخذ البلدان النامية حاليا خطوات لمكافحة التدهور البيئى، بما فى ذلك بعض المشكلات البيئية ذات التداعيات العالمية. فكازاخستان وأوزبكستان تتخذان تدابير لمنع الإزالة السريعة للغابات، ووضعت الصين مجموعة طموحة من الخطط البيئية المبنية على جدول الأعمال الصادر عن قمة الأرض فى ريو[٨]. وتوافقت هذه الجهود مع حركة متنامية لمعالجة المشكلات البيئية العالمية ضمن إطار عمل متعدد القوميات. ومنذ مؤتمر استكهولم المعنى بالبيئة البشرية فى ١٩٧٢، وقعت الحكومات أكثر من ١٣٠ من المعاهدات البيئية، تتضمن أحكاما تنظيمية موضوعية بصورة متزايدة[٩]. وأسهمت هذه المعاهدات فى إحداث تطورات إيجابية كثيرة، مثل تقليل تلوث المياه فى البحر المتوسط وحماية أقوى لبيئة الدائرة القطبية الجنوبية.

ويبدأ هذا الفصل بمناقشة المبادرات الوطنية الرامية إلى تحسين الاقتصاد المحلى أو البيئة المحلية والتى لها أيضا دور ما فى إبطاء تغير المناخ وفقدان التنوع الأحيائى. وتوضح هذه المبادرات أهمية أوجه التكامل التى تنتج عن استراتيجية شاملة للتنمية. فالسياسات المصممة لتحسين الكفاءة الاقتصادية، مثلا، يكون لها أحيانا تأثير مهم وإيجابى على معدلات إزالة الغابات أو استعمال الطاقة. وينتقل هذا الفصل إلى مناقشة الحاجة إلى مبادرات دولية أخرى تتصدى للمشكلات البيئية العالمية. ورغم أن الإجراءات المستخدمة لمعالجة استنفاد الأوزون كانت مبنية جزئيا على ظروف خاصة بتلك الحالة، فهى تكشف عن مبادئ توجيهية لتصميم إجراءات عالمية تتصدى للمشكلات المعقدة لانبعاث غازات الدفيئة وصون التنوع الأحيائى. وينتهى الفصل بنظرة إلى الصلات بين التنوع الأحيائى وانبعاث غازات الدفيئة، موضحا كيف يمكن استغلال هذه الصلات للتفاوض على اتفاقيات دولية أكثر فعالية.

الصلة بين قضايا البيئة الوطنية والعالمية

يمكن أن تفضى الإجراءات المنفردة التى تتخذها دولة حريصة على مصالحها إلى تحسين كل من البيئة والأداء الاقتصادى، على نحو ما أوضحه تقرير *عن التنمية فى العالم* ١٩٩٢ . وفى بعض الحالات التى تقع بالمصادفة، تسهم حماية البيئة المحلية أيضا فى التصدى للمشكلة البيئية العالمية. واستغلال هذه الأشكال من التوافق أمر حيوى، إذ أن الربط بين الإجراءات ذات العوائد قصيرة الأجل (مثل الحد من تلوث الهواء) والإجراءات ذات النتائج طويلة الأجل (مثل الحد من إطلاق ثانى أكسيد الكربون) يفضى إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية والقدرة على الاستمرار سياسيا فى الإصلاحات المصممة لتعزيز التنمية المستديمة. وعلى سبيل المثال فإن المزايا البيئية المحلية للمحافظة على موارد الغابات ـ وتشمل إقلال ترسيبات الأنهار وتحات التربة وصون الموارد المائية ومناطق صيد الأسماك ـ تفوق كثيرا أى مزايا اقتصادية يمكن تحقيقها عن طريق تحويل الغابات إلى أراض زراعية ضعيفة. وبصورة مماثلة، يمكن للحكومات أن تبرر صون الشعاب المرجانية على أساس قيمتها للاقتصادات الوطنية فحسب[١٠]. وبالتالى فإن الصون يدعم البيئة الوطنية والاقتصاد الوطنى على السواء. غير أنه فى كلتا الحالتين، تفيد الجهود المبذولة لحماية الموارد الوطنية المشاعات العالمية أيضا عن طريق صون التنوع الأحيائى والإقلال من ناتج ثانى أكسيد الكربون.

وفى كثير من الأحيان تتخذ الحكومات تدابير لرفع مستوى الكفاءة الاقتصادية (على كلا المستويين الوطنى والدولى) والتى تحد أيضا من التدهور البيئى. والواقع أن إلغاء الدعم والائتمانات الضريبية فيما يتعلق بقطع الأخشاب وبناء الطرق فى الغابات مفيد اقتصاديا. غير أن لهذه السياسة ميزة أخرى: إنها تقلل بصورة كبيرة من معدلات إزالة الغابات، وبذلك تحافظ على التنوع الأحيائى وعلى «بالوعة للكربون» لها قيمتها الكبيرة لأنها تخفض مستويات ثانى أكسيد الكربون فى الهواء[١١]. وبصورة مماثلة، يفضى التخلص من دعم الطاقة، وفرض الضرائب على الوقود، إلى خفض كل من الانبعاثات العالمية من ثانى أكسيد الكربون والتلوث المحلى من قبيل المطر الحمضى والضباب المحمل بالدخان. وتدل الدراسات التى أجريت فى المكسيك على أن زيادة بنسبة واحد فى المائة فى أسعار البنزين ترتبط بانخفاض بنسبة ٠,٨ فى المائة فى استهلاكه[١٢].

ويمكن أن يؤدى إلغاء دعم الطاقة إلى خفض انبعاثات الكربون بصورة هائلة. ولو ألغت أوروبا الغربية واليابان دعمهما لإنتاج الفحم وقيودهما على استيراد الفحم الأجنبى بحلول عام ٢٠٠٥، لانخفضت الانبعاثات العالمية لثانى أكسيد الكربون بنسبة ٥ فى المائة. ولو زادت الدول النامية الرئيسية فى نفس الوقت سعر الفحم إلى مستويات السوق العالمية سيكون الأثر الإجمالى انخفاض فى الانبعاثات العالمية بنسبة ٨ فى المائة[١٣]. وفى كثير من الأحيان يصعب إلغاء الدعم لأسباب سياسية، لكن من المهم أن نلاحظ أن الدعم نادرا ما يفيد من يستحقونه أكثر من غيرهم، وبصورة خاصة فى العالم النامى[١٤]. فعلى سبيل المثال، إن دعم فواتير الكهرباء الخاصة بالمستهلكين الأغنياء المرتبطين بالشبكة ـ أو دعم البنزين لمن يملكون سيارات ـ لا يساعد الفقراء فى البلدان النامية على وجه التأكيد. وقد انتهت دراسة حديثة للبنك الدولى أجريت فى ملاوى إلى أن المستهلكين الأغنياء يحصلون على ٦,٦٠ دولار سنويا من دعم الكهرباء، فى الوقت الذى يحصل المستهلكون الفقراء على ٠,٤ دولار فقط. وبالطبع، لا يحصل غير المرتبطين بشبكة الكهرباء على أى دعم على الإطلاق[١٥].

وحتى لو كان الإلغاء الكامل للدعم متعذرا من الناحية السياسية، فإن هناك مبررا قويا لتوجيهه لمستحقيه على نحو أفضل. وقد بلغت تكلفة حماية وظيفة العامل الواحد فى مناجم الفحم فى ألمانيا على أساس الدعم لكل طن ٨٠٠ ٧٩ دولار للوظيفة فى ١٩٩٥[١٦]. وذهب جانب كبير من قيمة هذا الدعم إلى أصحاب المناجم والمستثمرين فيها، وليس إلى العمال، وإذا كان مبرر الدعم هو حماية الوظائف أو حماية دخل العمال، فإن تقديم الدعم على أساس عدد العمال اختيار أكثر كفاءة. وفى ألمانيا كان يمكن أن يفضى الانتقال إلى تقديم الدعم على أساس عدد العمال إلى رفع سعر الفحم إلى ما يقترب من مستويات السوق (مما يقلل استهلاك الفحم) وأن يخفض التكلفة الكلية للدعم، فى حين يحمى وظائف عمال المناجم ودخلهم.

وفيما يتجاوز نطاق السياسات الوطنية فإن للحكومات المحلية أيضا دورا فى التصدى للمشكلات العالمية فى الوقت الذى تعالج فيه القضايا المحلية. وذلك لأن التلوث المرتبط بالسيارات يسبب أضرارا فى المدن أكثر كثيرا مما يسببه فى الريف، نتيجة للتركز المرتفع لكل من السيارات والناس فى المناطق الحضرية. وقد قدرت دراسة أجريت مؤخرا فى الولايات المتحدة أن كل جالون من البنزين تم استهلاكه فرض تكلفة قدرها ٠,١٠ من الدولار على البلاد ككل فى صورة الأضرار التى تسبب فيها ازدياد تلوث الهواء، غير أن مبلغ التكلفة يمكن أن يرتفع فى لوس أنجلوس إلى ٠,٦٢ من الدولار لكل جالون[١٧]. وتدل هذه الفروق على أن للحكومات المحلية (وبصورة خاصة الحكومات الحضرية) دورا مهما تلعبه فى معالجة قضايا التلوث (انظر الفصل السابع). وتستطيع المدن عن طريق الاستثمار فى شبكات النقل العامة الفعالة وتشجيع وسائل الانتقال التى لا تعمل بمحركات وتزويد الناس بحوافز على استخدامها، أن تخفض التكلفة الاقتصادية والبيئية لازدحام المرور واستخدام المركبات المزودة بالمحركات. كما أن ذلك يخفض أيضا انبعاث غازات الدفيئة[١٨].

وصون البيئة لا يقتضى فقط إلغاء الدعم الذى يشجع النشاطات المسببة للتلوث ودعم البدائل الأكثر كفاءة من الناحية البيئية بل يقتضى أيضا أن يدفع المتسببون فى التلوث مقابل الضرر البيئى الذى يتسببون فيه. وكثيرا ما يمكن تنفيذ هذه السياسات بطرق تساعد على حماية البيئة العالمية والمحلية أيضا وتخفض التكلفة الاقتصادية لحماية البيئة إلى أدنى حد. وقد اقترحت ضرائب الكربون، التى يتم تطبيقها على مصادر الطاقة وفقا لمقدار ما تنتجه من ثانى أكسيد الكربون، كوسيلة تقلل بها البلدان الصناعية والنامية انبعاث غازات الدفيئة. ويحيط الجدل عادة بضرائب الطاقة. غير أن أنصارها يؤكدون أن هذه الضرائب يكون لها أحيانا وعاء ضريبى أوسع من الضرائب الأخرى التى تفرض عادة فى البلدان النامية (مثل الضرائب على التجارة)، ولهذ يمكن أن تكون أكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية[١٩]. ويؤكد أنصارها أيضا أنه من السهل نسبيا تطبيق ضريبة للكربون على واردات الطاقة وعلى المصادر المحلية للطاقة المرتبطة بالكربون مثل مناجم الفحم ومعامل تكرير النفط، حيث لا يحتاج إلى الرصد سوى عدد محدود من العمليات الصناعية.

وهناك أداة أخرى للسياسات يمكن أن يكون لها تأثير إيجابى على كل من البيئة الوطنية والعالمية، وهى فرض انضباط السوق على استغلال الموارد الطبيعية[٢٠]. فعلى سبيل المثال، يساعد جعل حصص صيد الأسماك قابلة للتداول، فى خلق سوق تعزز الاستخدام الكفء والمستديم لموارد مصايد الأسماك (الإطار ٤-٢). ومن المرجح أن تكون النهج القائمة على السوق مهمة بصورة خاصة فى الاتفاقيات البيئية الدولية، كما سنبين فى موضع لاحق فى هذا الفصل.

وعن طريق إلغاء الدعم أو إصلاحه، وتعزيز الأسواق، وتأكيد حقوق الملكية، يمكن أن تنجح البلدان التى تعمل بمفردها فى تحسين بيئتها. وبالقدر الذى تقلل فيه هذه الإجراءات المتخذة من طرف واحد التلوث والأضرار البيئية عبر الحدود، فإنها تحسن رفاهية البلدان الأخرى أيضا. غير أنه إذا كانت هذه الإجراءات مفيدة على هذا النحو، فلماذا لم يقم بها عدد أكبر من البلدان، وما السبب فى أنها ليست كافية ؟

إن المصالح الراسخة للمنتجين مسئولة عن الصعوبة السياسية فى إلغاء الدعم. وحتى الدعم الموجه إلى مستحقيه بصورة أفضل يمكن أن يواجه مقاومة من جانب العمال، إذ أنهم يمكن أن يشعروا، على سبيل المثال بأن دعم الأجور يحط من قدرهم بطريقة يخلوا منها دعم الأسعار (وهو أقل كفاءة بكثير)[٢١]. وهذه المشكلة تعزز النقطة التى أشرنا إليها فى الفصل الثانى: وهى أن شاغلا رئيسيا للسياسات فى العقود المقبلة سيتمثل فى دفع أسواق العمل الإقليمية إلى التكيف مع التغيرات الاقتصادية التى يفضى إليها الإصلاح. وهى تدل أيضا على أن الاتفاقات الدولية يمكن أن تلعب دورا فى حفز الدعم المحلى للإصلاح البيئى، وهو دور يشبه كثيرا الدور الذى تضطلع به منظمة التجارة العالمية فى تشجيع حرية التجارة.

غير أنه حتى فى حالة علاج الشواغل البيئية بصورة كاملة على المستوى الوطنى، فإن إخفاقات الأسواق الدولية تستدعى استجابة دولية. ورغم التأثير الإيجابى أحيانا للجهود الوطنية على الرفاهية الدولية فإن التركيز على القضايا البيئية المحلية كثيرا ما يترك الشواغل العالمية دون التصدى لها بصورة ملائمة. فمثلا، يمكن أن تقلل المحولات الحفازة انبعاث الملوثات المحلية إلى حد كبير، فتخفض انبعاثات الهيدروكربون بمتوسط ٨٧ فى المائة، وانبعاثات أول أكسيد الكربون بمتوسط ٨٥ فى المائة، وأكاسيد النتروجين بمتوسط ٦٢ فى المائة. غير أن هذه المحولات، وفقا لأنواعها، لا يكون لها فى كثير من الأحيان سوى الحد الأدنى من التأثير أو يكون لها تأثير سلبى على ناتج ثانى

الإطار ٤ - ٢
صون مشاعات المحيطات : الحد من الإفراط فى صيد الأسماك

أفضى فرض المناطق الاقتصادية الخاصة فى أواخر السبعينيات وهى المناطق التى تمتد ٢٠٠ ميل من خط الساحل لكثير من البلدان؛ إلى تقليل هائل لمشكلة مصايد الأسماك كمورد دولى مشاع مشترك، يستغله الكثيرون ولا يحميه أحد. ومع ذلك، ظل الإفراط فى صيد الأسماك قضية مهمة. وعلى المستوى الدولى، مازال تنظيم أرصدة الأسماك المهاجرة التى تعبر المناطق الاقتصادية الخاصة لبلدان عديدة يمثل مشكلة. ولكن نظرا لأن نسبة من ٩٠ إلى ٩٥ فى المائة من الأسماك توجد داخل المناطق الاقتصادية الخاصة، فإن هذه المشكلات لا يمكن أن تكون مسئولة عن الإفراط فى صيد الأسماك على المستوى العالمى. والواقع أن أكثر الأسباب أهمية للإفراط فى صيد الأسماك هى الدعم الوطنى، والطاقة الزائدة لدى صناعة صيد الأسماك، وعجز الحكومات عن فرض حدود صيد الأسماك فى مناطقها الاقتصادية.

وفى المياه التى تعانى من نقص فى دوريات الخفر قبالة سواحل بعض البلدان الأفريقية، تقوم سفن من أوروبا وآسيا بصيد الأسماك بصورة غير قانونية - وبمعدلات لا يمكن أن تكون مستديمة[٢٢]. غير أنه حتى صيد الأسماك بصورة قانونية يستنفد فى كثير من الأحيان أرصدة الأسماك المحلية. وقد جعلت الإنجازات التكنولوجية مثل أجهزة السونار المتقدمة والشبكات العائمة لصيد الأسماك المراكب الضخمة أكثر كفاءة بكثير. وتقدر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أن عدد سفن الصيد زاد على الضعف بين ١٩٧٠ و ١٩٩٠، ليصل إلى نحو ١,٢ مليون سفينة (وإن كان الكثير منها قوارب صيد صغيرة). ويملك الاتحاد الأوروبى وحده قوارب تزيد بنسبة ٤٠ فى المائة على ما يحتاج إليه لصيد مستويات مستديمة من الأسماك. ونتيجة للإفراط فى الصيد، لم تحدث زيادة فى كميات ما تم صيده من الأسماك فى الأعوام الأخيرة، رغم الزيادة التى طرأت على الأساطيل. ومع استنفاد الأرصدة، تصبح الأساطيل فى الواقع أقل ربحية.

ومن الجلى أن فرض الحقوق الوطنية، وإلغاء الدعم، وتنفيذ برامج وطنية لمقاومة الإفراط فى الصيد، أمور مهمة جدا. وقد طبق بعض البلدان حصصا فردية قابلة للتحويل - حقوقا يمكن الاتجار بها لانزال نسبة مئوية من كميات الصيد السنوية إلى البر - وهى حقوق يمكن عند تطبيقها جيدا أن تكفل وجود كميات صيد مستديمة للصيادين الأكثر كفاءة.

ويمكن أن تقدم تربية الأحياء المائية حلا تكنولوجيا للإفراط فى الصيد. ورغم أن المحاصيل البحرية مازالت تمثل ٨٠ فى المائة من الإمدادات العالمية من الأغذية البحرية، فإن تربية الأحياء المائية تمثل واحدة من أسرع صناعات إنتاج الأغذية نموا. فقد تضاعف إنتاج أسماك المزارع بين ١٩٩٠ و ١٩٩٦، فوصل إلى ٢٦ مليون طن، ويمكن أن يصل الإنتاج إلى ٣٩ مليون طن بحلول عام ٢٠١٠. غير أن تربية الأحياء المائية ليست ترياقا يشفى كل الأمراض : إذ أنها تحتاج إلى ما يقدر بخمسة كيلوجرامات من أسماك المحيط المحولة إلى دقيق السمك لتربية كيلوجرام واحد من جمبرى المزارع. ويمكن أن تسبب الـ ٣٠٠ إلى ١٠٠٠ كيلوجرام من النفايات الصلبة التى ينتجها كل طن من أسماك المزارع مشكلات تتعلق بنوعية المياه، بما فى ذلك فرط تشبع المياه بالمواد المغذية، وأزهار الطحالب. غير أنه يمكن على الأقل جعل تربية الأحياء المائية فى المياه العذبة مستديمة.

وبالنسبة للأرصدة عبر الوطنية أو المهاجرة بصورة كبيرة، أو الأرصدة التى تضل طريقها إلى أعالى البحار، مازالت الاتفاقيات الدولية تلعب دورا مهما فى الحد من الإفراط فى الصيد. والواقع أن اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٥ المتعلقة بأرصدة الأسماك المنتشرة فى أكثر من منطقة وأرصدة الأسماك المهاجرة بكثرة أحدثت توازنا دقيقا بين حقوق الدول الساحلية والدول البعيدة التى تقوم بالصيد وعززت دور المنظمات الإقليمية لصيد الأسماك فى الحد من الصيد فى أعالى البحار. وقد منحت أطراف الاتفاقيات الإقليمية سلطة الصعود إلى السفن المنتمية إلى أى بلد وتفتيشها، وإن كانت ليست لها سلطة حجز السفن أو إلقاء القبض على أطقمها[٢٣]. وهناك حل إقليمى آخر، وهو وضع سجل للسفن الأجنبية شبيه بالسجل الذى أنشأته وكالة «محفل جنوب المحيط الهادئ لمصائد الأسماك». والذى يشترط أن تكون السفن مدرجة فى هذا السجل حتى تحصل على تراخيص للصيد من أى بلد عضو، ويمكن شطبها من القائمة لامتناعها عن دفع الغرامات[٢٤]. ويخفض هذا النمط من التعاون بين الدول تكلفة فرض التنفيذ.

فهل من المطلوب، مع تطبيق المناطق الاقتصادية الخاصة واتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٥، اتخاذ تدابير دولية أوسع نطاقا فى سبيل صون مصايد الأسماك ؟ وتنص اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بقانون البحار على أن من واجب البلدان المحافظة على مصايد الأسماك داخل نطاق المناطق الاقتصادية الخاصة، وإن كانت الالتزامات غير مبينة بوضوح[٢٥]. ويبدو أن بعض البلدان قررت السماح بالإفراط فى صيد الأسماك، وبذلك ستقل أرصدة الأسماك فى المستقبل. ويمكن أن تغير العقوبات أو التحويلات الدولية حوافز البلدان التى تواصل الإفراط فى الصيد. غير أنه من المرجح بالنسبة لأغلب البلدان النامية، أن يكون العمل على توفير إدارة أكثر كفاءة للمصايد، بالإضافة إلى تصنيف طوعى مستديم لها، تدبيرا أكثر ملاءمة. ويمكن أيضا أن تشجع آلية إصدار شهادات الممارسات المستديمة لصيد الأسماك، وهذه فكرة تبناها مجلس الإشراف البحرى الجديد. ويمكن أيضا أن تطالب اتفاقية دولية تبرم فى المستقبل بالإلغاء التدريجى لدعم الصيد، وهو الدعم الذى يحفز بكل جلاء الإفراط العالمى فى صيد الأسماك.

يتزايد دور تربية المائيات فى إنتاج السمك والمحار

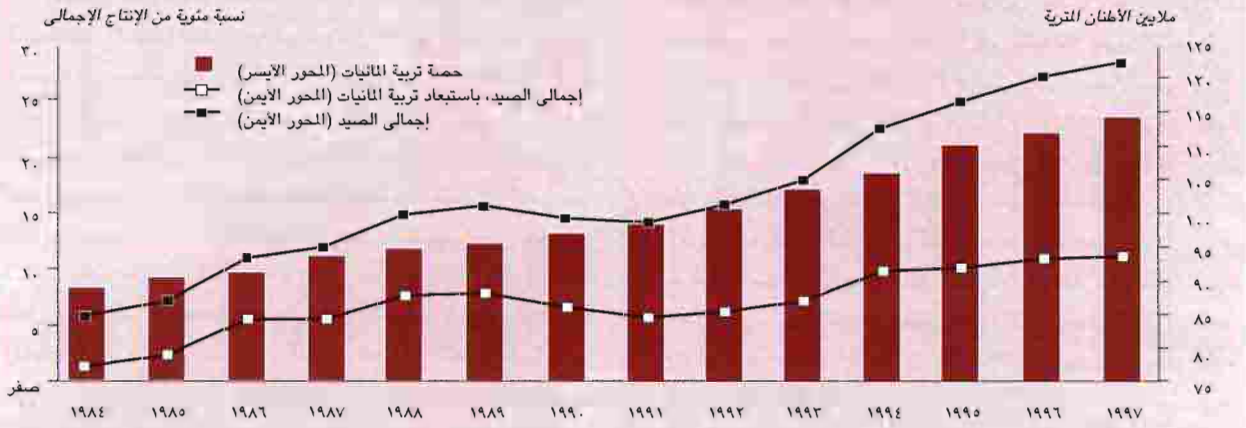

المصدر : *إحصاءات صيد الأسماك*، سنوات مختلفة؛ الفاو، *إحصاءات إنتاج تربية المائيات*، ١٩٩٩.

أكسيد الكربون، وهو مصدر قدر كبير من القلق بسبب صلته بتغير المناخ[٢٦].

ومن ثم فإن السياسات البيئية الوطنية يتم تصميمها لتفيد بلدانا فرادى، وليس بقية العالم، والمرجح أن تقصر عن تحقيق الأهداف البيئية العالمية. ولكى ينجح التعاون الدولى فى مجال البيئة، يجب أن تدرس الحكومات تداعيات قرارات السياسات البيئية المحلية على البلدان الأخرى. فالاعتراف بالتأثير الذى قد يترتب على سياسات كل دولة على رفاهية الدول الأخرى شرط جوهرى للتعاون البيئى الفعال فى المجال الدولى.

الانتقال من العمل الوطنى إلى الدولى

تنطوى كل مسألة بيئية على مجموعة فريدة من العوامل العلمية، وأصحاب المصلحة، والتكلفة، والمزايا، وتداعيات السياسات. غير أن مشكلات البيئة العالمية جميعها تشترك فى شئ واحد، وهو أنه لا تتوافر للبلدان فرادى حوافز كافية للتصدى لها، لأن كلا منها لا تستطيع أن تستحوذ على كل منافع قيامها بذلك. وبالتعبير الاقتصادى، فإن موارد البيئة العالمية هى سلع عامة لا يستبعد استخدام طرف لها الآخرين من استخدامها، وهى ليست موضوع تنافس عبر الحدود. والغلاف الجوى مثال جيد لذلك، إذ أنه لايمكن منع (استبعاد) أى فرد أو مجموعة من استهلاك أو استعمال هواء الغلاف الجوى. وبالإضافة إلى هذا، لا يفيد الهواء النظيف بلدا على حساب البلدان الأخرى، ولهذا فإن البلدان لاتكون متنافسة عندما يتعلق الأمر باستهلاك هذه السلع. وهناك مثال مناقض هو البحر : إذ يمكن تقسيمه إلى مناطق لها حدود يمكن فرضها، ويمكن فى حالة صيد السمك على الأقل، أن يكون استخدام بلد ما للبحر على حساب استخدام بلد آخر.

ويطرح التنوع الأحيائى مشكلة تختلف قليلا عن حالة الغلاف الجوى. إذ لايمكننا أن نفصل ما يمكن اعتباره عناصر الموارد العالمية المشتركة للتنوع الأحيائى عن النظم الإيكولوجية التى تقع فيها، ولهذه الأخيرة قيمة عالية على المستوى الوطنى. وللغابات والشعاب المرجانية على حد سواء قيم استعمالية على هذا المستوى تتجاوز بكثير أى قيمة يمكن تحقيقها عن طريق تدميرها. وقد توصلت دراسة حديثة أجريت فى كاليمانتان الغربية، باندونيسيا، إلى أن تكلفة الفرصة البديلة الزراعية فى ٩٥ فى المائة من الغابات فى هذا الإقليم تقل عن دولارين للهكتار فى السنة[٢٧]. ويبدو هذا الرقم هزيلا جدا بالمقارنة بتقديرات مزايا صون الغابات والتى يمكن الاستئثار بها على المستوى الوطنى. وتشمل هذه المزايا قيما استخراجية لحاصلات ثانوية للغابات (الفاكهة، وعصارة الشجر، والأدوية، إلخ) تبلغ فى المتوسط حوالى ٧٠ دولارا للهكتار فى السنة. وتتراوح قيم صيد الحيوانات وصيد الأسماك بين دولار واحد و١٦ دولارا للهكتار فى السنة، وقيما استجمامية (تشمل السياحة) تصل إلى حوالى ١٢ دولارا للهكتار كل سنة. وتفوق تقديرات قيمة الوظائف الإيكولوجية الحيوية للغابات أيضا تكلفة الفرص البديلة الزراعية. وتشمل هذه الوظائف حماية مستجمعات المياه (حوالى ١٠ دولارات للهكتار فى السنة)، والوقاية من تحات التربة (من دولارين إلى ٢٨ دولارا) وحماية مصايد الاسماك (١٤ دولارا تقريبا) والوقاية من الفيضان (دولارين)[٢٨]. وتدل هذه الأرقام على أن أهم طريقة لصون التنوع الأحيائى العالمى هى أن يعكس أداء الأسواق والمؤسسات على المستوى الوطنى القيمة التى تقدمها النظم الإيكولوجية للخدمات. كذلك فإن المساعدة التقنية ونقل المعرفة يمكن أن يدعما هذا الهدف، وهما بالفعل محور للجهود الدولية الرامية إلى صون التنوع الأحيائى بموجب مرفق البيئة العالمى (الإطار ٤ – ٣).

ومع ذلك، فإن بعض عناصر التنوع الأحيائى على الأقل يمكن اعتبار أن استخدام البعض لها لا يستبعد استخدامها من قبل الآخرين وأنها موضوع تنافس، شأنها شأن الغلاف الجوى. وهناك من يرى أن المواد الوراثية مصدر عالمى مشاع، غير أن شركات الأدوية فى البلدان الصناعية نادرا ما تدفع مقابل المواد الوراثية التى تستخرجها من النباتات فى البلدان النامية. وقد توصل تحليل حديث لمردودية تكلفة برنامج صون الغابات المطيرة لمتنزه كوراب ناشونال بالكاميرون إلى أنه بينما يمكن الاستئثار بمزايا كثيرة لصون الغابات على المستوى الوطنى، فإن حوالى ١٠ فى المائة فقط من القيمة الوراثية لموارد التنوع الأحيائى للغابات (وتشمل المواد الخاصة بالأدوية، والمواد الكيميائية، والحاصلات الزراعية) تحصل عليها الكاميرون من خلال هياكل ومؤسسات الترخيص القائمة، ويستفيد بالباقى آخرون خارج الكاميرون. وعلاوة على هذا، فإن الدراسة لم تشمل قيمة تخزين الكربون (بما يقلل من انبعاثات ثانى أكسيد الكربون) التى يوفرها صون الغابات للمجتمع العالمى. ويقدم تخزين الكربون فى آن واحد، مثالا مفيدا للصلات بين القضايا البيئية العالمية (حيث يدعم صون الغابات استقرار المناخ ويبطئ فقدان التنوع الأحيائى) ومثالا آخر للطابع غير التنافسى، لبعض خدمات الغابات وعدم امكان استبعاد الآخرين من منافعها[٢٩].

ولم يحدث قط وضع نظام للدفع مقابل «قيمة الوجود» لأنواع أحيائية فى بلدان أخرى - أى قيمة التنوع الأحيائى بصورة مستقلة عن أى عوائد اقتصادية متوقعة من عوامل مثل المواد الوراثية أو الوظائف الإيكولوجية. ومازال هذا السيناريو دائما بلا تغيير، وإن كانت بعض الدراسات التى اجريت فى الولايات المتحدة تشير إلى الاستعداد للدفع مقابل صون بعض الأنواع الأحيائية المحلية بأسعار تتراوح بين دولارين و١٥٠ دولارا للأسرة فى السنة[٣٠].

وعندما تتخذ الموارد البيئية سمات السلع العامة العالمية، يغدو من الصعب جدا على قوى السوق الخاصة أو الحكومات

الإطار ٤ - ٣

مرفق البيئة العالمى

يقدم مرفق البيئة العالمى المنح والقروض الميسرة لتغطية التكلفة الإضافية التى يتحملها المشروع عندما يستهدف أيضا أهدافا بيئية عالمية فى أربعة مجالات محورية : التنوع الأحيائى، وتغير المناخ، والمياه الدولية، واستنفاد طبقة الأوزون فى الغلاف الجوى للأرض. و «مرفق البيئة العالمى» هو الآلية المالية المرحلية لكل من اتفاقية التنوع البيولوجى واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. ويتدبر المرفق موارده من خلال التمويل المشترك والتعاون مع مجموعات مانحة أخرى ومع القطاع الخاص.

ويشترك المرفق فى سلسلة من المشروعات المبتكرة على النطاق العالمى، تشمل دعم إدارة المناطق المحمية، وبرامج الصون، وبرامج كفاءة الكتلة الأحيائية والطاقة، وأنظمة الطاقة الشمسية بالمنازل، وبرامج الإلغاء التدريجى لمركبات الكلوروفلوروكربون. وفى الجمهورية التشيكية مثلا، كان دعم مرفق البيئة العالمى أساسيا فى الإلغاء التدريجى لإنتاج واستعمال المواد المستنفدة للأوزون مثل مركبات الكلوروفلوروكربون وإحلال تكنولوجيات بديلة محلها. وفى مجموعة من بلدان منطقة الكاريبى، ساند مشروع لمرفق البيئة العالمى تنفيذ الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، والتى شملت تشريعا جديدا، والتعاون الإقليمى بين البلدان التى توجد بها خطوط للرحلات البحرية، وتحسين نظم إدارة نفايات الموانئ. وفى مكان آخر فى هذا الفصل سوف نناقش مشروعا تم تصميمه فى بولندا لتحسين نظم إدارة الغابات.

ولم يكن من المقصود أبدا بمرفق البيئة العالمى تغطية كل احتياجات التمويل الدولى للبرامج البيئية العالمية. وفى أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨، بعد إنشائه بسبع سنوات تقريبا، خصص المرفق ما يقل مجموعه قليلا عن ملياري دولار - أى أقل من الحد الأقصى المسموح به لتحويلات ائتمان الكربون بموجب بروتوكول كيوتو. ومن جهة أخرى، يلعب المرفق، حينما كان مشتركا، دورا مهما فى دعم سلسلة من التدابير لتأمين استدامة البيئة العالمية[٣١].

الوطنية التى تعمل بمفردها أن تحدد لها أسعار تعكس قيمتها، طالما أنه يمكن لأى شخص أن يستعمل السلع التى لا تستبعد الغير بدون أن يدفع مقابلا لها، والتكلفة التى يتحملها المستعملون الإضافيون غير المتنافسين الذين يتمتعون بهذه السلعة تساوى صفرا من الناحية الجوهرية. ونظرا لأنه ليس من المرجح أن تعكس الأسواق ولا القوانين الوطنية بصورة كاملة قيمة السلع العامة التى يتم اقتسامها عالميا، فإن الاتفاقات الدولية وحدها هى التى يمكن أن تحمى هذه الموارد. غير أن تكلفة منافع حماية الموارد الطبيعية تختلف من بلد لآخر، شأن مستويات الموارد المتاحة لمقاومة التدهور البيئى، مما يخلق الحاجة إلى آليات نقل فعالة للتحويلات. ومرفق البيئة العالمى نموذج لهذه التحويلات.

ومع ذلك، يؤكد النقاد فى كثير من الأحيان أن الاتفاقيات الخاصة بالتنوع الأحيائى وتغير المناخ والموقعة فى النصف الثانى من القرن العشرين قاصرة عن تحقيق المنافع الكاملة للتعاون العالمى. واتفاقية كيوتو خطوة راسخة أولى بعيدا عن نهج «العمل يسير كالمعتاد» ونحو إدارة تراعى أوضاع البلدان المختلفة. غير أن الحسابات التى أجراها الفريق الحكومى الدولى المعنى بتغير المناخ تبين أنه سيكون من الضرورى فى نهاية المطاف تخفيض الانبعاثات بما يتجاوز كثيرا المستويات المتفق عليها فى اجتماع كيوتو إذا أرادت الحكومات تثبيت التركزات الجوية لغازات الدفيئة عند المستويات الحالية على الأجل الطويل جدا[٣٢]. وبصورة محددة، سيكون من الضرورى لتحقيق هذا التثبيت خفض الانبعاثات عن المستويات الحالية بنسبة ٦٠ فى المائة تقريبا. وفى الوقت الحالى، وافقت بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال على تخفيض يبلغ ٥ فى المائة تقريبا[٣٣]. ويدل هذا على أنه، إذا أردنا تفادى حدوث تغير كبير فى المناخ، فإن الأمر سيقتضى فى مرحلة معينة التوصل إلى اتفاقية لها أهداف أكثر صرامة فيما يتعلق بالانبعاثات وتشمل عددا أكبر من البلدان. والوضع مماثل إلى حد كبير فيما يتعلق بفقدان التنوع الأحيائى. ففى حين توفر اتفاقية التنوع البيولوجى إطارا متينا للتوصل لاتفاقات فى المستقبل، لم يكن لها سوى تأثير ضئيل جدا على ممارسات الحراجة وتدهور الشعاب المرجانية. ولم تتباطأ ممارسات الحراجة غير القابلة للاستدامة إلا بصورة هامشية منذ توقيع الاتفاقية، ومن المحتمل أن يكون تدهور الشعاب المرجانية قد تزايد.

وينصب باقى هذا الفصل على الأوضاع والآليات التى تحدد مدى نجاح الاتفاقيات الدولية الرامية الى التصدى للمشكلات البيئية العالمية. وتقوم المعاهدات الدولية على المساومة، والحوافز المالية، وتتأثر فى بعض الظروف بالضوابط المحدودة على التجارة والتمويل. ويمكن أن يساعد التمويل الدولى القائم على آليات التحويل التى سبق أن ناقشناها على حل مشكلتين من المشكلات الرئيسية التى تعوق هذه الاتفاقيات: ما أنواع الضوابط البيئية التى يجب أن تشملها الاتفاقية ؟ ومن الذى يجب أن يدفع مقابل هذه الضوابط ؟

معاهدات الأوزون : قصة نجاح

حظى الاهتمام بخفض مستويات الأوزون فى الطبقات العليا من الغلاف الجوى باهتمام على النطاق العالمى فى أوائل وأواسط الثمانينيات. وانتشرت السيناريوهات التى تتوقع حدوث زيادة ضخمة فى معدلات سرطان الجلد وإعتام عدسة العين (الكتراكت). وبعد ذلك وقع فى ١٩٨٧ بروتوكول مونتريال كجهد تعاونى للإبطاء من استنفاد الأوزون بالإقلال من ناتج عنصرى الكلور والبروم المستنفدتين للأوزون. وبعد ذلك باثنتى عشرة سنة، وبفضل البروتوكول واتفاقيات المتابعة، تجاوزنا المخاوف بشان استنفاد الأوزون إلى حد كبير. فقد هبط الإنتاج العالمى من مركبات الكلوروفلوروكربون هبوطا

الشكل ٤ - ٢

ارتفعت فى البداية تركزات المواد المستنفدة للأوزون فى الغلاف الجوى، ثم أخذت فى الانخفاض

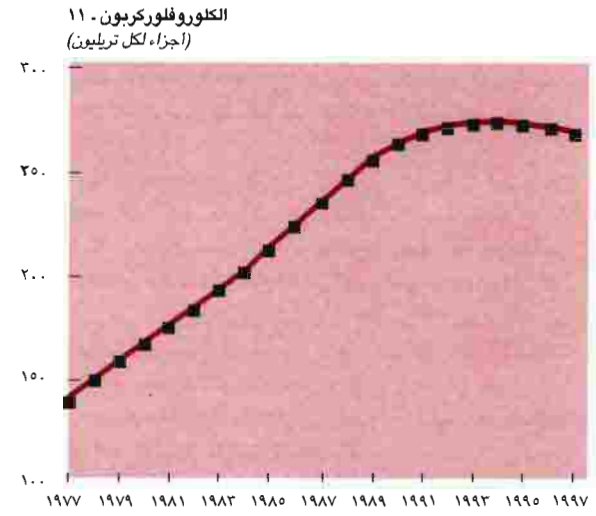

ملاحظة: يدل الرقم على التركزات عند مستوى الأرض من مركب الكلوروفلوروكربون - ١١ فى سبع محطات للرصد (فى الاسكا، وهاواى، وساموا الأمريكية، والقطب الجنوبى، وكندا، والولايات المتحدة القارية، وتسمانيا).
المصدر: Elkins 1999.

شديدا، ولم تستقر تركزات هذه المواد الكيميائية فى الغلاف الجوى فحسب بل بدأت فى الانخفاض (الشكل ٤-٢)[٣٤]. ولكن لم يتم حل كل المشكلات المتعلقة بالأوزون، إذ أن السوق السوداء لمركبات الكلوروفلوروكربون، وإن كان نطاقها قد ضاق، مازالت تقدر بما يتراوح بين ٢٠ ألف إلى ٣٠ ألف طن فى السنة[٣٥]. غير أنه يمكن اعتبار التعاون العالمى لإقلال استنفاد الأوزون ناجحا بوجه عام.

وكان العاملان الأساسيان اللذان سمحا للمتفاوضين فى مونتريال بالتوصل إلى اتفاقية دولية قوية هما :

- توافق فى الرأى على أن مخاطر استنفاد الأوزون نتيجة لمركبات الكلوروفلوروكربون والمواد الأخرى التى تحتوى على الكلور والبروم باهظة التكلفة، وعلى توافر قدرة تكنولوجية ومؤسسية للتوصل إلى بدائل حميدة بيئيا ومردودة التكلفة.
- اشتراك كافة الأطراف فى القيام بدور كبير فى حل المشكلة، وهو الأمر الذى تحقق باستخدام المدفوعات والعقوبات على السواء، إلى جانب المرونة فى تحديد شروط تلبية أهداف المعاهدة.

توافق الرأى على منافع صافية مرتفعة

فى وقت إبرام «اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون» فى سنة ١٩٨٥، لم يكن قد توافر بعد توافق فى الرأى على تأثير مادتى الكلور والبروم المستنفدتين للأوزون. ولهذا فرغم أن محادثات فيينا أوجدت إطار عمل من أجل اتفاقات مقبلة، فإنها لم تشتمل على بروتوكول يحد من استخدام مركبات الكلوروفلوروكربون. ودفع اكتشاف ثقب الأوزون فوق الدائرة القطبية الجنوبية فى شتاء ١٩٨٥ هذه القضية إلى صدارة الأنباء، وساعد على خلق توافق فى الرأى بشأن ضرورة القيام بعمل دولى[٣٦]. وبعد اجتماعات مونتريال فى ١٩٨٧ بستة أشهر، كان تقرير فريق الخبراء الدولى المعنى باتجاهات الأوزون أول مناسبة يعلن فيها المجتمع العلمى ويقبل فيها واضعو السياسات من البلدان الرئيسية المنتجة لمواد الكلوروفلوروكربون، الارتباط بين مواد الكلوروفلوروكربون واستنفاد الأوزون، بالإضافة إلى دلائل على حدوث الاستنفاد فوق المناطق المأهولة بالسكان والواقعة عند خطوط العرض المتوسطة والعالية فى النصف الشمالى من الكرة الأرضية[٣٧]. وقد أفضى هذا القبول الأكثر قوة إلى توقيع اتفاقات فى اجتماع لندن بين الأطراف المعنية فى ١٩٩٠ أدت إلى التعجيل بالجدول الزمنى للإقلاع عن استخدام المواد الكيميائية المدمرة لطبقة الأوزون. وشملت هذه الاتفاقية والاتفاقيات اللاحقة لها ٩٧ من المواد الكيميائية المستنفدة لطبقة الأوزون - أى أكثر كثيرا من المواد الثمانى التى شملها بروتوكول مونتريال.

وعندما تم توقيع المعاهدة الأولى للحد من إنتاج الكلوروفلوروكربون فى مونتريال فى ١٩٩٧، كانت لا توجد، أو لا تكاد توجد، دلائل على أن طبقة الأوزون قد تضاءلت فى أى مكان إلا فوق الدائرة القطبية الجنوبية - ولا على أن مركبات الكلوروفلوروكربون قد أحدثت ثقب الأوزون، ولا على أن الإشعاع فوق البنفسجى المتزايد كان قد بدأ يصل إلى الأرض بالفعل[٣٨]. وكانت معاهدة مونتريال أول معاهدة ذات شأن تقبل «مبدأ الحيطة»، الذى يؤكد أن عدم اليقين العلمى لا يجوز أن يؤجل الاستجابة الدولية إذا كانت ستنجم عن التأجيل أضرار غير قابلة للإصلاح[٣٩]. ومع ذلك، فإن توافق الرأى العلمى المتزايد حول تكلفة استمرار إنتاج مركبات الكلوروفلوروكربون ووجود البدائل الممكنة كان لازما لإقرار المعاهدات. وقد ساعدت على التعجيل بهذا التوافق فى الرأى آلية «فريق التقييم» الذى تشكل كجزء من معاهدة مونتريال. وقد أوضحت هذا الفرق الدولية من الخبراء الاقتصاديين والعلميين والتقنيين، مدى تقدم الفهم العلمى وتوافر خيارات الاستجابة التقنية، مما وفر تمهيدا جيدا لاجتماعات الأطراف المعنية[٤٠].

كما أن النسبة المرتفعة للمنافع المتوقعة إلى التكاليف ساعدت على إقرار اتفاقيات مركبات الكلوروفلوروكربون. وكان من أسباب انخفاض التكلفة نسبيا أن الأبحاث الخاصة بالتكنولوجيات البديلة كانت تجرى منذ بعض الوقت. وفى استجابة لضغط عام سابق، بدأ بعض البلدان فى فرض قيود على استخدام مركبات الكلوروفلوروكربون فى رذاذ الإيروسول فى أواخر ١٩٧٠[٤١]. فقد حظرت الولايات المتحدة، التى كانت قد بدأت فى تنظيم استخدام مركبات الكلوروفلوروكربون فى ١٩٧٧، كل رذاذ الإيروسول غير الأساسى فى ١٩٧٨، ومنحت

منتجى مركبات الكلوروفلوروكربون الوقت (والحافز) للبحث عن طرق إنتاج بديلة قبل حظر كل استخدامات تلك المركبات[٤٢]. وفى الوقت نفسه، كانت تكلفة مراقبة الامتثال لأهداف الإقلال من تلك المركبات منخفضة نسبيا لأن إنتاجها كان يتركز إلى حد كبير فى بلدان قليلة، وكانت تسيطر عليه شركات قليلة نسبيا. وقد وفر هذا، بالإضافة إلى المنافع الكبيرة المحتملة لاتفاقية دولية للحد من إنتاج مركبات الكلوروفلوروكربون، لبلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى حافزا قويا على التفاوض. وكان الأمر كذلك بصورة خاصة لأن الإصابة بسرطان الجلد نتيجة للتعرض للإشعاع فوق البنفسجى المتزايد فى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى كان أكبر بكثير منه فى أى مكان آخر.

ولعبت المنظمات غير الحكومية أيضا دورا عن طريق المساعدة فى الضغط على الحكومات للتفاوض على إبرام صفقات. وعن طريق زيادة وعى الرأى العام بالأخطار التى تنذر بالكارثة الناجمة عن استنفاد الأوزون وعلاقتها بالمواد التى تحتوى على الكلور والبروم، عملت المنظمات غير الحكومية مع المجتمع العلمى على إيجاد دعم شعبى للتوصل إلى اتفاقية (الإطار ٤-٤). وينسجم دور المنظمات غير الحكومية مع إحدى الأفكار الرئيسية الواردة فى هذا التقرير : أن المجتمع المدنى يمكن أن يكون له مكان مهم فى الحلبة الدولية لوضع السياسات.

المشاركة العالمية

كانت مشاركة كل البلدان التى تنتج أو تستهلك (أو يرجح أن تنتج أو تستهلك) كميات كبيرة من المواد المستنفدة للأوزون - ومن بينها بعض البلدان النامية - عنصرا حيويا فى نجاح معاهدات الأوزون. واستخدم توافق الرأى بعد معاهدة مونتريال حول الأضرار التى لحقت بالأوزون، كدليل قاطع على أهمية دخول البلدان النامية فى الاتفاقية. وقدر «معهد الموارد العالمية» أنه لو قامت اندونيسيا والبرازيل والصين والهند، وحدها بزيادة إنتاج الكلوروفلوروكربون إلى المستويات التى سمح بها بروتوكول مونتريال، فإن الإنتاج العالمى للمواد المستنفدة للأوزون سيتضاعف بالمقارنة بمستوى ١٩٨٦ كسنة أساس. وسيكون تأثير هذه الزيادة على مستويات الأوزون عميقا[٤٣]. وكان عدم إشراك البلدان النامية، وبصورة خاصة فى الأهداف المتشددة المحددة فى لندن، سيهدد المعاهدة أيضا «بالتسرب» - أى، بقيام الشركات بنقل مصانع الكلوروفلوروكربون من مواقع قائمة فى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى إلى بلدان نامية لها حدود إنتاج أعلى.

غير أن البلدان النامية كانت فى حاجة إلى حافز لتوافق على فرض قيود أكثر تشددا. لأنها خشيت أن تكون بدائل المواد المستنفدة للأوزون أعلى تكلفة، وأحست بأنها غير قادرة على تحمل هذه التكاليف[٤٤]. وصعدت مسائل الإنصاف الدولى إلى مقدمة الاهتمامات. ولتأمين تعاون البلدان النامية عرضت فترة سماح لا تطبق فيها الضوابط على مواد الكلور والبروم المستنفدة للأوزون. واتيح لها أيضا إمكان الحصول على أموال من صندوق أنشئ لتغطية تكلفة التعديلات وتمويل المساعدة التقنية[٤٧]. ووفر الصندوق الأصلى الذى أنشئ فى اجتماع لندن ١٦٠ مليون دولار (دفعتها بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى) ومبلغا إضافيا قدره ٨٠ مليون دولار فى حالة توقيع الصين والهند على البروتوكولات[٤٨].

وحظرت اتفاقية مونتريال أيضا التجارة الدولية بين الدول الموقعة وغير الموقعة فى المنتجات التى تحتوى على مركبات الكلوروفلوروكربون، وتكنولوجيا تلك المركبات. وقد اتضحت أهمية هذا الحكم عندما شجع التهديد بالعقوبات التجارية (مقترنا بزيادة التمويل من عدد من بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ومرفق البيئة العالمى) روسيا

الإطار ٤ - ٤
المنظمات غير الحكومية والجهود المبذولة لصون البيئة الدولية

تلعب القوى الفاعلة من غير الدول دورا يزداد أهمية فى المفاوضات المتعلقة بالاتفاقيات الدولية. وفى كثير من الأحيان تقوم مجموعات مثل المنظمات غير الحكومية بإسهامات ضخمة عن طريق العمل كقنوات للمعلومات المتعلقة بأنشطة البلدان والحكومات الضارة بالبيئة.

وكانت مفاوضات بروتوكول مونتريال مفتوحة أمام ممثلين عن المنظمات غير الحكومية يمثلون دوائر الأعمال والعلم. ولعبت منظمة الأرصاد العالمية، مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، دورا مهما فى تقديم تقارير متعددة للمجتمع العلمى تشرح الصلات بين المواد التى تحتوى على الكلور والبروم واستنفاد الأوزون[٤٥]. وخارج عملية التفاوض الرسمية، قاد أصدقاء الأرض بالمملكة المتحدة مقاطعة لمنتجات إيروسول الكلوروفلوروكربون استمرت حتى سنة ١٩٨٧. وكانت للمقاطعة أصداء واسعة لدى الجمهور وضغطت على حكومة المملكة المتحدة لحثها على إبرام معاهدة قوية.

وتعد المنظمات غير الحكومية أيضا طرفا أساسيا فى الجهود الرامية إلى دعم أفضل الممارسات البيئية وإلى إحباط السلوك غير المستديم. وقد استشهد تقرير عن *التنمية فى العالم ٩٨/١٩٩٩* بالدور الذى قام به مركز غرب إفريقيا للأنباء والتنمية، وهو منظمة إقليمية غير حكومية مقرها فى بنن، فى نشر المعلومات البيئية من خلال الوسائل المطبوعة والمذاعة[٤٦]. كما تعمل المنظمات غير الحكومية مع دوائر الصناعة لتضع وتعلن معايير لمجالات مثل صيد السمك والحراجة. وقد شكلت المنظمات غير الحكومية وممثلون عن تجارة الأخشاب ومهنة الحراجة مجلس الإشراف على الغابات، وهو رابطة دولية ترمى إلى التشجيع على اتباع ممارسات مستديمة للحراجة. ويوفر البرنامج الذى وضعه المجلس للتصنيف الدولى لمنتجات الغابات ضمانة جديرة بالثقة بأن المنتجات التى تحمل بطاقات البيانات هى منتجات آتية من الغابات التى تفى بالقواعد التى تتفق مع مبادئ ومعايير مجلس الإشراف على الغابات.

على الوفاء بتعهداتها بالتخلى التدريجى عن إنتاج الكلوروفلوروكربون بحلول عام ٢٠٠٠[٤٩]. وكانت المساعدات المالية واستخدام آليات التجارة لتعزيز الامتثال، إلى جانب المرونة فى قيود المعاهدة، حاسمة فى التوصل إلى اتفاق عالمى قوى. غير أنه لم يكن فى الوسع استخدام المبالغ المدفوعة، ولم تكن لقيود التجارة مصداقيتها إلا لأن إزالة مركبات الكلوروفلوروكربون كانت توفر للبلدان الصناعية منافع صافية كبيرة. وكان توفير المنافع المحتملة، بالإضافة إلى التهديد بالعقوبات، حافزا لهذه البلدان على توقيع المعاهدات، رغم العبء المالى الذى فرضته الاتفاقيات[٥٠].

وأخيرا، فإن القيود المفروضة على إنتاج الكلوروفلوروكربون وضعت بطريقة مرنة بقدر الإمكان. فمثلا، تم جذب اليابان إلى المعاهدة رغم اعتمادها البالغ على الكلوروفلوروكربون ـ ١١٣ لتنظيف رقائق الكمبيوتر، عن طريق آلية وضعت حدا أقصى للإنتاج الكلى للمواد الكيميائية المستنفدة للأوزون، وسمحت للبلدان باستخدام أى توليفة من مركبات الكلوروفلوروكربون داخل نطاق حدها الكلى[٥١].

تغير المناخ

لماذا كانت المحاولات الرامية لخفض الانبعاثات العالمية لغاز الدفيئة أقل نجاحا بكثير من الجهود الرامية إلى وقف إنتاج المواد المستنفدة للأوزون ؟ إن الاختلاف بين التقدم الذى تحقق فى معالجة هذين الشاغلين البيئيين العالميين يبين أن تحقيق توافق فى الرأى على إجراءات التصدى للمشكلات له منافع صافية واضحة.

التكاليف والمنافع

على المستوى العالمى، هناك منافع كبيرة لتثبيت أو إقلال انبعاثات الكربون. وكما ذكرنا من قبل، يقدر الفريق الحكومى الدولى المعنى بتغير المناخ أن تضاعف ثانى أكسيد الكربون فى الغلاف الجوى قد يسفر عن تكلفة للبلدان النامية تساوى ٢–٩ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى[٥٢]. والتكلفة القابلة للقياس الكمى أقل من ذلك كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى للبلدان الصناعية، غير أنها ماتزال حول ١,٠–١,٥ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى. ولا تشمل هذه التقديرات إلا التكلفة التى يمكن قياسها كميا بسهولة، مع إغفال آثار العوامل التى يصعب تحديد قيمتها النقدية (مثل انقراض الأنواع).

وفى حين تبدو منافع الحد من غازات الدفيئة أقل بالنسبة للبلدان الصناعية، تدل تقديرات تكلفة الحد من الانبعاثات على أن هذه التكلفة فى الاقتصادات الصناعية أعلى منها فى البلدان النامية. إذ أن الاحتفاظ بالمنتج من ثانى أكسيد الكربون فى الولايات المتحدة حتى سنة ٢٠١٠ عند مستويات ١٩٩٠ سيقلل ناتجها المحلى الإجمالى بما يقدر بنسبة ٠,٢–٠,٧ فى المائة.

أما إذا أريد خفض الناتج بنسبة ٢٠ فى المائة فذلك سيتكلف ٠,٩–٢,١ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى. ومن المؤكد أن التكلفة أدنى بكثير بالنسبة للبلدان النامية. وتشير دراسة حديثة إلى أن تكلفة إنقاص انبعاثات ثانى أكسيد الكربون فى جمهورية مصر العربية وزمبابوى بنسبة ٢٠ فى المائة ستكون تكلفة سلبية فى الواقع، لأن الحكومة ستقوم فقط بإلغاء الدعم غير الكفء ـ وهذا مكسب صاف[٥٣].

ولن تصبح منافع الجهود الرامية إلى منع تغير المناخ واضحة إلا فى الأجل الطويل، فى حين أن تكلفتها يجب دفعها فى الوقت الحاضر. ورغم أن الحد من تغير المناخ يوفر منافع كبيرة محتملة، فإن تكلفة الإقلال من انبعاثات ثانى أكسيد الكربون كبيرة أيضا ـ أكبر كثيرا من تكلفة الحد من المواد المستنفدة للأوزون. وبالتالى، فإنه مع تغير المناخ تغدو تكلفة الوقاية أعلى والنطاق النسبى للمزايا أقل، وبصورة خاصة بالنسبة للبلدان الصناعية. وفى حين أن آليات مثل الاتجار فى الكربون سوف تقلل هذا التفاوت، فإن هذا يشير إلى أحد أسباب صعوبة التفاوض حول إبرام اتفاقات قوية بشأن غازات الدفيئة: ففى مقابل النطاق الضيق نسبيا للأنشطة التى تؤثر على طبقة الأوزون، فإن المصادر الرئيسية لإنتاج غازات الدفيئة موجودة دوما فى كل مكان، وتشمل توليد الكهرباء، واستخدام الطاقة الصناعية، والنقل، والزراعة[٥٤]. وتمثل هذه الأنشطة حصة كبيرة من الناتج المحلى الإجمالى العالمى، وهى راسخة فى هياكل إنتاج الاقتصادات الصناعية والنامية على السواء.

وذلك بالإضافة إلى أن الكثير من التكنولوجيات اللازمة للتحول إلى طرق إنتاج أنظف مرتفعة التكلفة نسبيا، مما يدل على أن العبء الاقتصادى والسياسى لتحويل التكنولوجيا أكبر منه فى حالة المواد المستنفدة للأوزون. وفى الأجل الطويل، يمكن أن تلعب مصادر الطاقة المتجددة دورا أهم فى الإنتاج، غير أن طاقة الرياح والطاقة الشمسية لا تمثلان بعد بديلين اقتصاديين مجديين للوقود الأحفورى. وحتى فى المناطق التى تكون فيها هاتان الطاقتان مجديتين اقتصاديا فى الوقت الحاضر، فإن تشويهات السوق والحواجز التى تعترض الدخول إلى هذا المجال تحد من استخدامهما (الإطار ٤–٥). غير أنه يجب أن نذكر أن الإصلاح الاقتصادى وتمويل الأبحاث يمكن أن يجعلا مصادر الطاقة المتجددة أكثر جاذبية.

والواقع أن زيادة دعم الأبحاث الخاصة بالتكنولوجيات الجديدة يمكن أن تقلل التكلفة الطويلة الأجل للامتثال على النطاق العالمى لحدود أكثر صرامة لانبعاثات الكربون. وحاليا، هناك ثلاثة من أنجح التكنولوجيات التى تدعمها وزارة الطاقة الأمريكية ـ النوافذ العاكسة للحرارة، ومصابيح الإضاءة الفلورسنت الكابحة للتيار، ووحدات الثلاجات المتغيرة القدرة فى محلات السوبر ماركت ـ توفر طاقة تكفى لتبرير كامل ميزانية هذه الوزارة المتعلقة بأبحاث تحقيق الكفاءة[٥٥]. ورغم هذه النتائج الرائعة، تلقت الأبحاث المتعلقة «بالكفاءة والمصادر

الإطار ٤ ـ ٥

تكلفة الطاقة المتجددة تتجه إلى الإنخفاض

توفر موارد الطاقة المتجددة إمكانات هائلة لإنتاج الكهرباء، وبصورة خاصة فى البلدان النامية، التى يتوافر بها فى كثير من الأحيان إمداد وفير من الشمس والماء والرياح والكتلة الأحيائية ومصادر أخرى للطاقة. غير أن هذه الإمكانات لاتزال غير مستخدمة على نطاق واسع. وهذا يرجع بصورة رئيسية إلى نقص الإطلاع على تكنولوجيات الطاقة المتجددة وتكلفتها الأولية المرتفعة نسبيا. غير أن ثمة اتجاهان يدلان على أن المستقبل سيكون أكثر إشراقا بالنسبة لمصادر الطاقة المتجددة فى البلدان النامية.

الأول، إن تكلفة الطاقة المتجددة فى بعض مجالات القطاعات المتخصصة، قادرة منذ الآن على منافسة تكلفة موارد الطاقة التقليدية، حتى مع انخفاض أسعار الوقود الأحفورى فى أواخر التسعينيات. ولتوليد الطاقة التقليدية منافسان أقل تكلفة هما : مواقع الطاقة الكهرمائية الصغيرة، ومرافق التوليد المشترك للكتلة الحيوية. وتقع هذه المرافق بالقرب من المراكز السكانية أو من خطوط النقل (التى تغذيها بطاقتها). ويوجد عدد معقول من الأنظمة الشمسية الكهربائية الضوئية لتوليد الطاقة الكهربائية خارج الشبكات. وهذه الأنظمة أكثر فائدة فى المناطق الريفية البعيدة عن الشبكة الرئيسية للطاقة، والمناطق القليلة السكان التى يجعل الطلب المنخفض فيها تكلفة توسيع الشبكة باهظة.

والثانى، إنه بات من الجلى أن خلق أوضاع تنافسية فى السوق يخفض بصورة كبيرة تكلفة استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة. ففى إندونيسيا، بدأ البائعون المحتملون فى خفض الأسعار ليؤمنوا مركزهم فى السوق الناشئة بمجرد أن صار معروفا أن البنك الدولى ومرفق البيئة العالمى سوف يمولان مشروعا ضخما للطاقة المتجددة. وكذلك أفضت المنافسة إلى خفض تكلفة الطاقة المولدة من الرياح فى ظل نظام المملكة المتحدة للالتزام بالوقود غير الأحفورى. وبموجب هذا النظام، يتم اختيار مشروعات الطاقة المتجددة من خلال العروض القائمة على المنافسة، والتى تتلقى دعما للإنتاج تموله ضريبة مفروضة على الكهرباء المولدة بالوقود الأحفورى مطبقة على كل مستهلكى الكهرباء. وفى تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٩٨، أجرى النظام خمس جولات لتقديم العروض. وكما يبين الشكل فإن أسعار العرض ـ العرض الأدنى وأيضا العرض المتوسط ـ لطاقة الرياح انخفضت بصورة هائلة، فهبطت من متوسط يبلغ حوالى ١٨ سنتا للكيلووات ساعة فى ١٩٩١ إلى ٥,١ سنت للكيلووات ساعة فى ١٩٩٨. (وكان انخفاض أسعار الوقود الأحفورى فى هذه الفترة يعنى أن التكلفة النسبية لتكنولوجيا الطاقة المتجددة انخفضت ببطء أكثر).

ورغم أن التقدم التكنولوجى أساسى لخفض تكلفة استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة، فإن إصلاح القطاع، ويشمل إلغاء دعم الوقود الأحفورى والمنافسة المفتوحة، يمكن أن يكون عاملا مهما. وسواء كان الإصلاح منظما، كما فى المملكة المتحدة، أو تلقائيا كما فى إندونيسيا، فقد ساعد على دفع التقدم التكنولوجى وشجع الاستخدام الفعال للتكنولوجيا.

خفضت المنافسة تكلفة الطاقة المولدة من الرياح فى المملكة المتحدة

الحد الادنى للالتزام بالوقود غير الاحفورى ومتوسط اسعار العروض بالنسبة للطاقة المولدة من الرياح
(سنتات لكل واط ساعة)

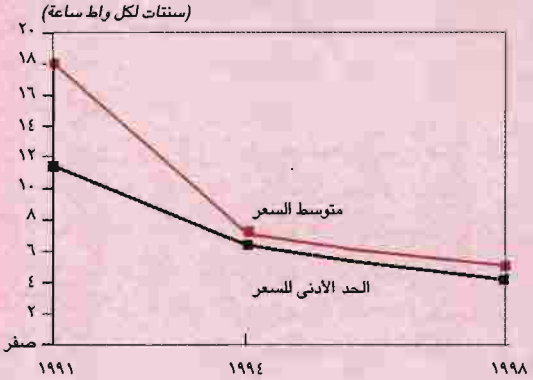

المصدر : بيانات البنك الدولى.

المتجددة» حوالى ٢٣ فى المائة فقط من الميزانية الأمريكية المخصصة لأبحاث وتطوير الطاقة فى ١٩٩٧ وهى ميزانية تتناقص بسرعة[٥٦]. وفى حين أن الإنفاق المتزايد على الأبحاث، والذى يوجه توجيها أفضل وبتحسن تنسيقه على المستوى العالمى، يمثل استجابة دولية لتغير المناخ تفيد المجتمع.

ويمكن أيضا أن تتخذ الحكومات خطوات عديدة لتشجيع استثمارات القطاع الخاص فى أبحاث الطاقة البديلة. وسيكون التحرك المبكر والملوس فى اتجاه الحد من انبعاثات الكربون دافعا للشركات إلى البدء فى البحث عن مصادر أخرى للطاقة. ويمكن أن يفضى الانتقال من تقديم الدعم للوقود المستند للكربون إلى فرض ضرائب عليه (أو رفع هذه الضرائب تدريجيا) مع تقديم العون للأبحاث المتعلقة بمصادر الطاقة البديلة إلى إحداث تغير فى الحوافز. ويعد التزام بعض شركات النفط الكبرى فى العالم مؤخرا بإقلال انبعاثات الكربون علامة مبشرة بأن المفاوضات المبكرة بشأن غازات الدفيئة قد شجعت بالفعل استجابة القطاع الخاص التى ستحد من تكلفة الامتثال للانبعاثات المقررة مستقبلا. ومع ذلك، يبدو من المرجح أن مشكلة الدجاجة والبيضة ـ حيث يتطلب التقدم نحو الطاقة البديلة إبرام معاهدات بشأن الانبعاثات، ولا تبرم المعاهدات إلا عندما تكون تكلفة الاتفاقية أدنى ـ ستكون وبالا على مفاوضات غازات الدفيئة لفترة قادمة.

ويمكن أن يشمل النهج الطويل الأجل للتوصل إلى اتفاقية دولية بشأن الحد من إنتاج غازات الدفيئة، اتفاقات على سياسات وتدابير عامة، مثل معايير كفاءة استخدام وقود السيارات. غير أن المرجح أن يشمل أيضا التفاوض حول ضريبة منسقة دوليا أو حول نظام للحصص المفروضة على انبعاث الكربون، التى يمكن أن تكون قابلة للاتجار فيها فيما بين البلدان. وسيواجه أى نهج منهما صعوبات عملية كثيرة (الإطار ٤-٦). وهذا سبب آخر لضرورة أن تزيد المنافع المتصورة لعقد المعاهدة عن التكلفة حتى توجد المرونة اللازمة لتوقيع مثل هذه الاتفاقية الصارمة.

وباختصار، يدل عدد من الأسباب على أن التوصل إلى

الإطار ٤ . ٦

استخدام الضرائب وتحديد الحصص لخفض الانبعاثات

هناك آليتان متنافستان ترد الاقتراحات باستخدامهما فى الاتفاقيات العالمية للإقلال من إنتاج غاز الدفيئة. الأولى، وهى التى استخدمت فى اتفاقية كيوتو، تضع حدودا عليا لإنتاج كل بلد من غازات الدفيئة. ويحبذ كثير من الاقتصاديين بيع تراخيص الانبعاثات فى مزادات، وإنه يمكن الاتجار حتى فى كمية الحد الأعلى، داخل البلد وعبر الحدود الوطنية على السواء. ويتضمن النهج الثانى فرض ضرائب وطنية للكربون بالمستويات المتفق عليها عالميا.

غير أن وسائل إدراج أى من النهجين فى اتفاقية دولية ليست سهلة، لأن تكلفة ومنافع الاقلال من غازات الدفيئة تتباين بصورة كبيرة من بلد لآخر. وكذلك تختلف ضرائب الطاقة وكفاءة الطاقة من بلد لآخر، مما يثير مسألة كيفية تحديد خط الأساس لأى من معدلات الضرائب أو الإنتاج.

ومع تطبيق ضريبة متفق عليها عالميا على الانبعاثات بصورة تحقق المساواة، ستكون البلدان التى تحقق منافع حدية منخفضة من الانبعاثات مضطرة لأن تنفق على تدابير الخفض أكثر مما تنفق البلدان التى تحقق منافع حدية مرتفعة. وفى حين أن نظام الضريبة سوف يدر أيضا دخلا غير قليل للحكومات (فى العالم النامى بصورة خاصة، يمكن أن تكون ضرائب الكربون أكثر كفاءة من نظام الضرائب الحالى)، ربما يدفع نظام متماثل للضرائب البلدان النامية الى خفض الانبعاثات بأكثر مما تفعل البلدان الصناعية ذات التكلفة الحدية للخفض. ولتحقيق المساواة فى آلام خفض الإنتاج، يمكن أن تتباين أسعار الضرائب عبر البلدان. غير أن ذلك قد ينشئ حوافز للتسرب، مما يترتب عليه انتقال الصناعات التى تسبب تلوثا مرتفعا إلى البلدان التى تفرض أقل الضرائب بدلا من خفض إنتاجها من غازات الدفيئة. وسيكون على اتفاقية عالمية متعلقة بضرائب الكربون أن تحدد أيضا بدقة الانبعاثات التى ستفرض عليها الضرائب، إذ أن هناك انبعاثات بعينها ينظر إليها على أنها «غير قابلة لفرض الضرائب»، مثل انبعاث الغازات من الماشية، وحقول الأرز ومواقد إحراق الخشب. وتختلف هذه الأنماط من الانبعاثات بصورة مثيرة عبر البلدان، مما يزيد من صعوبة السماح بإعفاء بعض الأنشطة من ضريبة الانبعاثات. وأخيرا، سيكون على البلدان أن تتفق على ما إذا كانت حصيلة ضرائب الانبعاثات سيحتفظ بها كل بلد أم سيتم تقاسمها إلى حد ما عبر البلدان.

وفى ظل اتفاقية عالمية ملزمة بشأن مستويات الانبعاثات الوطنية، سوف تسمح المرونة المضافة المتمثلة فى القدرة على التفاوض حول الحصص الوطنية بتوزيع لتكلفة الامتثال للمعاهدة أكثر إنصافا من اتفاقية ضرائب. كما يمكن أيضا استخدام الحصص لنقل الموارد من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية. غير أن نظام «السقف والتجارة» هذا يطرح مشكلات بالفعل. فتحديد الطريقة التى تخصص بها الحصص ليس بالعملية السهلة. إذ أن بروتوكول كيوتو مثلا يقوم على افتراض أن البلدان سوف تقوم بنسب خفض متماثلة بصورة عامة، انطلاقا من مستويات ١٩٩٠. وسوف تعانى أكثر الاتفاقيات شمولا فى المستقبل صعوبة فى التسليم بافتراض حدود خفض متساو بصورة عامة انطلاقا من مستويات بدء المعاهدة : وستجد البلدان النامية مثل هذه التخفيضات غير مقبولة لأنها تتوقع أن تستهلك طاقة أكثر مع تقدم تنميتها. وسوف يحتاج الأمر إلى نهج مختلط يحدد الحصص وفقا لعوامل عديدة، تشمل الناتج المطلق الراهن، ونصيب الفرد من الناتج، ومستوى التنمية. كما يمكن أن تقوم الحصص على معدل مستهدف لتحسين كثافة الطاقة (استخدام الطاقة لكل وحدة من الناتج المحلى الإجمالى). غير أنه تبقى مشكلات أخرى:

- إذا كان المطلوب هو جذب البلدان النامية إلى هذا النظام، سيكون من الضرورى أن تتدفق تجارة الحصص الصافية من العالم النامى إلى العالم الصناعى، مما يخلق إمكانية حدوث تحويلات اقتصادية كبيرة. غير أن القابلية السياسية لاستمرار آلية التحويل هذه مشكوك فيها، لأن هذه التحويلات تتم دون النظر إلى الأنشطة السياسية والاقتصادية للبلدان المتلقية[٥٧].
- ربما يكون ما سمى بمشكلة «الثمرة الدانية» قد أثر فى آليات تجارة الكربون المقترحة فى كيوتو. وتظهر هذه المشكلة عندما تكون البلدان النامية قد باعت أرخص طرق الإقلال من انبعاثات الكربون، ويتعين عليها أن تدفع مقابل تدابير أكثر تكلفة لكى تفى بالتزاماتها الدولية.
- من المرجح أن يتضح أن التحقق من وفاء البلدان بالتزاماتها يمثل تحديا كبيرا، فى الإلزام بتنفيذ اتفاقيات كيوتو وما بعدها. وكما سبقت الإشارة، هناك أنشطة كثيرة تسهم بطريقة ما فى تغير المناخ. ولاتزال هناك قضايا لم تحسم مثل كيفية قياس تنحية الكربون (إذا كان ينبغى إدراج ذلك كجزء من آلية المعاهدة).

اتفاقية دولية بشأن انبعاث غازات الدفيئة بحيث تكون شاملة مثل الاتفاقيات الخاصة بالأوزون سيكون مهمة أكثر تعقيدا بكثير. ولا غرابة فى أن بلدانا نامية كثيرة تسودها مشاعر مختلطة بشأن الحد من الانبعاثات. فتحالف دول الجزر الصغيرة وبعض البلدان الأخرى المنخفضة الأراضى مثل بنغلاديش تولى أولوية أكثر إلحاحا لكبح تغير المناخ، لأسباب مفهومة. إذ أن ارتفاعا مقداره متر واحد فى منسوب البحر سيجبر حوالى ٧٠ مليون نسمة على الانتقال من مواقعهم وسيكون له تأثير هائل على الأمن الغذائى فى بنغلاديش (الشكل ٤-٣). غير أن معظم البلدان النامية ستظل تعتبر أنشطة مثل إحراق الغابات من أجل الزراعة (مما يطلق ثانى أكسيد الكربون ويقضى على بالوعة الكربون)، وتربية الماشية وزراعة الأرز (مما يطلق غاز الميثان)، وإحراق الوقود الأحفورى (مما يطلق ثانى أكسيد الكربون) أولويات اجتماعية أكثر فائدة من الإقلال من انبعاث غازات الدفيئة. وبالتالى، ففى حين اتخذ تحالف دول الجزر الصغيرة مثلا تدابير من طرف واحد لخفض الكربون، ليس من المرجح أن تترجم هذه الخطوة الأولى إلى اتفاقيات أقوى متعددة الأطراف إلى أن يغدو الائتلاف أوسع نطاقا[٥٨]. ومع ذلك، يتجه العالم نحو مزيد من التعاون العالمى بشأن تغير المناخ.

مشاركة متزايدة

البلدان الصناعية مسئولة عن معظم زيادة غازات الدفيئة الناشئة عن أنشطة البشر فى الغلاف الجوى. غير أنه، من

الشكل ٤ - ٣

سوف يخفض ارتفاع قدره متر واحد فى منسوب البحر إنتاج بنغلاديش من الأرز إلى النصف تقريبا

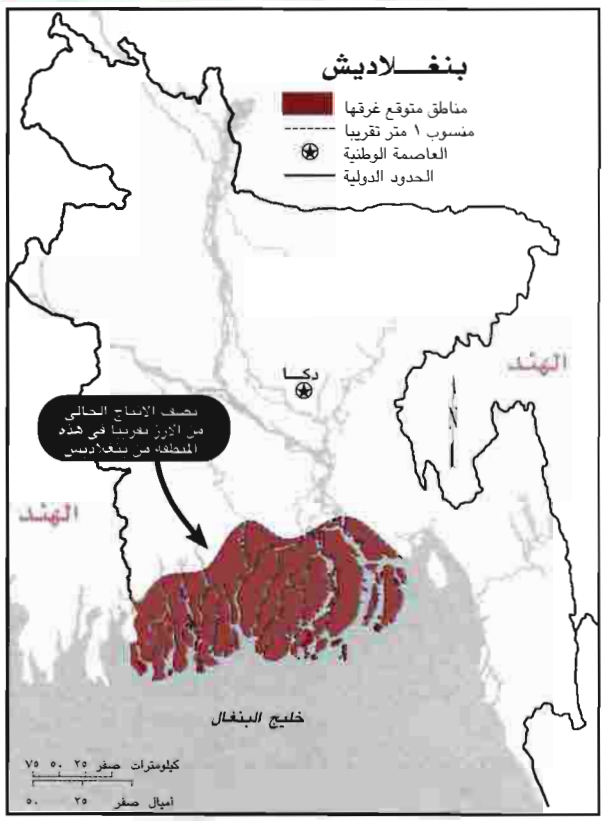

المصدر: البنك الدولى ١٩٩٨و.

المقدر أن يزيد استهلاك الطاقة فى البلدان النامية قبل منتصف القرن القادم على ضعف استهلاك بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى، وإن كان نصيب الفرد من الاستهلاك سيظل أدنى كثيرا، كما هو الآن (الشكلان ٤-٤ و ٤-٥). ويجب أن تشارك البلدان النامية فى الاتفاقيات الدولية بشأن غازات الدفيئة، سواء لأن من المرجح أنها ستتحمل ذات يوم المسئولية عن معظم انبعاثات هذه الغازات أو لأنه بدون تعاون هذه البلدان فإن التسربات إلى البلدان النامية يمكن أن تلغى أى تقدم (الإطار ٤-٦). فمثلا، إذا حاول مصنع للصلب أن يتفادى الحدود المفروضة على الانبعاثات عن طريق نقل عملياته من بلد صناعى كفء فى الطاقة نسبيا إلى بلد غير كفء فى الطاقة ولا تشمله اتفاقية ما، فقد يرتفع الإنتاج الكلى من غازات الدفيئة[٥٩].

ولكن رغم أن جذب البلدان النامية إلى اتفاقيات ملزمة بشان انبعاث غازات الدفيئة أمر حيوى، لايزال من المتوقع أن تأخذ البلدان الصناعية زمام المبادرة فى مثل هذه الاتفاقية، لأسباب عديدة:

الشكل ٤ - ٤

من المتوقع أن يتجاوز استهلاك الطاقة فى البلدان النامية استهلاك البلدان الصناعية بصورة كبيرة

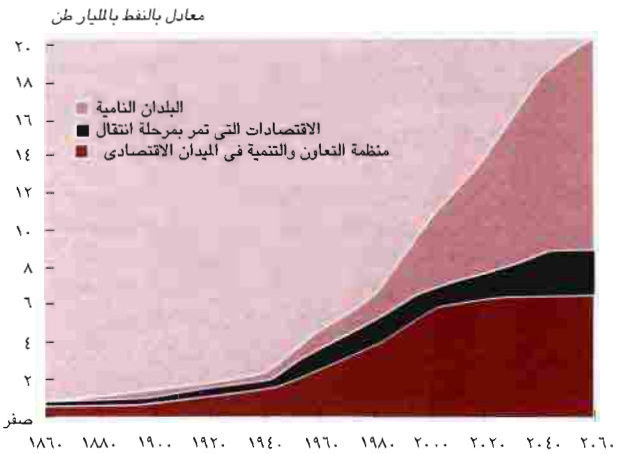

ملاحظة: تقدم بيانات الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٦٠ سيناريو استهلاك الطاقة فى المستقبل وهو مبنى على أساس الاتجاهات الراهنة.
المصدر: مجلس الطاقة العالمى؛ البنك الدولى.

- أن الانبعاثات الحالية والتاريخية لغازات الدفيئة فى البلدان النامية أقل كثيرا مما هى فى الاقتصادات الصناعية أو تلك التى تمر بمرحلة انتقال. ومن المرجح أيضا أن يبقى نصيب الفرد من الانبعاثات أقل فى المستقبل المنظور.
- أن للبلدان الصناعية قدرة اقتصادية وتقنية ومؤسسية أكبر للتصدى للقضية.
- أن حتميات التنمية الاجتماعية والاقتصادية تحث على زيادة استخدام الطاقة فى البلدان النامية.

ويشمل بروتوكول كيوتو اقتصادات تمر بمرحلة انتقال، ويشرك بلدانا نامية من خلال نظام من التعاون المحدود والطوعى. ولا يمكن أن تفى البلدان الصناعية بتعهداتها بانقاص الانبعاثات فقط عن طريق إقلال الانبعاثات داخل بلدانها، بل يكون ذلك أيضا عن طريق تبادل الالتزامات مع البلدان التى تتعهد بنفس الأهداف أو عن طريق تمويل مشروعات إقلال الانبعاثات فى البلدان النامية. وفيما يتعلق بالاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال التى وافقت على أهداف الانبعاثات، تسمح المعاهدة بتبادل الالتزامات، فى حين يمكن نظام التنفيذ المشترك البلدان الصناعية من الحصول على تراخيص الاتجار فى الانبعاثات مقابل دعم مشروعات إقلال الانبعاثات فى تلك الاقتصادات[٦٠]. وبعد سنة ٢٠٠٠، يمكن أن

الشكل ٤ ـ ٥

تستخدم البلدان مرتفعة الدخل الطاقة بصورة أشد كثافة من البلدان الواقعة فى الأقاليم منخفضة الدخل

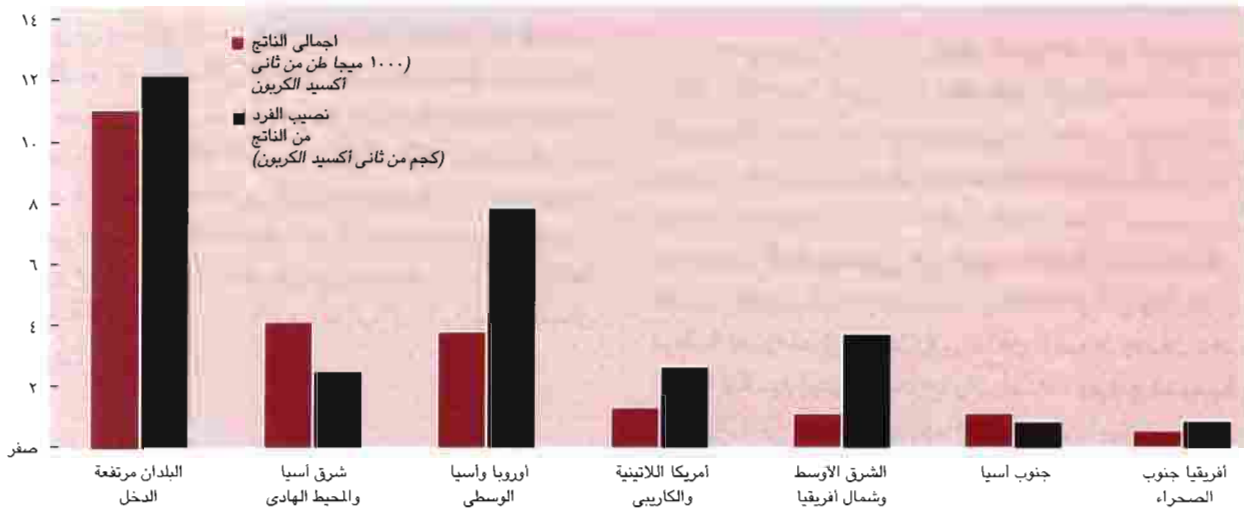

المصدر: البنك الدولى، *مؤشرات التنمية الدولية*، ١٩٩٨.

تسمح «آلية التنمية النظيفة» للبلدان الصناعية بشراء حقوق الانبعاثات المرتبطة بالمشروعات من البلدان النامية التى لم توافق بعد على الالتزام بأهداف محددة للانبعاثات، مع استخدام جانب من الإيرادات لتغطية تكلفة الإدارة، ولمساعدة البلدان النامية الأكثر تعرضا للأضرار بصورة خاصة على الوفاء بتكلفة التكيف مع تغير المناخ.

وسيكون لآليات التبادل المحددوة هذه تأثير كبير على تكلفة الإقلال من الانبعاثات. وتتفاوت التقديرات، غير أن أحد النماذج يشير إلى أن الضريبة الحدية أو سعر الحصة الحدية للوفاء بهدف كيوتو (٩٣ فى المائة من مستويات عام ١٩٩٠ فى عام ٢٠١٢) سيكون أقل بالنسبة للولايات المتحدة بحوالى ٧٢ فى المائة فى حالة السماح بالاتجار فى الحصص بين الاقتصادات الصناعية والاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال. وسوف يترتب على إضافة بعض البلدان النامية الرئيسية إلى الشبكة التجارية خفض أسعار التراخيص بدرجة أكبر إلى ما يقدر بـ ١٢ فى المائة من سعر الاكتفاء الذاتى[٦١].

ومن المرجح أن يكون حجم التجارة ـ وبالتالى حجم التحويلات بين البلدان ـ ضخما. ويصل حجم انبعاثات بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى إلى حوالى ٣ مليارات طن من الكربون فى السنة. وسوف تقلل اتفاقية كيوتو بمفردها الانبعاثات التى كان يمكن أن تنتجها هذه البلدان بدون هذه الاتفاقية بنسبة ٣٠ فى المائة على الأقل. وفى حالة تقييم الكربون بـ٢٣ دولارا للطن، والوفاء بنصف التخفيضات فقط عن طريق تجارة الحصص، ستصل قيمة سوق الحصص العالمية إلى ١١,٥ مليار دولار فى السنة ـ أكثر من إجمالى ميزانية المعونة الأمريكية.

وفى الأجل الطويل، لا تمثل «آلية التنمية النظيفة» لبروتوكول كيوتو حلا كاملا لمشكلة غازات الدفيئة، لأنها لا تحل مشكلة التسرب، كما يمكنها أن تخلق حوافز عكسية لتجارة الكربون بين البلدان الصناعية والنامية (انظر الإطار ٤ـ٦). ومع ذلك، فإنها تظل خطوة أولى مهمة نحو المشاركة العالمية فى الإقلال من إنتاج غازات الدفيئة[٦٢]. وكما ذكرنا من قبل فإن إشراك البلدان النامية عند مستوى ما، وبأسرع ما يمكن، مهم جدا للحد من انبعاثات غازات الدفيئة فى المستقبل. والواقع أن الطلب على الطاقة الكهربائية فى البلدان النامية آخذ فى الارتفاع بسرعة، ومن المستهدف أن يزيد بنسبة تصل إلى ٣٠٠ فى المائة بين ١٩٩٠و٢٠١٠، متجاوزا بصورة كبيرة نسبة العشرين فى المائة المقدرة لارتفاعه فى البلدان الصناعية[٦٣]. ويمكن استخدام التنفيذ المشترك وآلية التنمية النظيفة لضمان قيام نسبة كبيرة من قدرة التوليد المستهدفة فى البلدان النامية على تكنولوجيا منخفضة الاعتماد على الكربون[٦٤].

ولتعزيز هدف إقلال ناتج غازات الدفيئة فى البلدان النامية، بدأ البنك الدولى سلسلة من المشروعات بموجب مرحلة الريادة من «الأنشطة المنفذة بصورة مشتركة» التى تقررت فى قمة ريو. وقد قام مشروع ايلومكس فى مونتيرى وجوادالاخارا فى المكسيك باستبدال حوالى ٢٠٠ ألف من المصابيح الكهربائية المتوهجة العادية بمصابيح كهربائية فلورسنتية مدمجة. ونظرا

لأن المصابيح الجديدة تستخدم طاقة أقل كثيرا من الإنارة التقليدية، فإن الأمر يقتضى أن توفر محطات توليد الكهرباء كهرباء أقل، مما يقلل الطلب على الوقود بصورة دائمة. كما ينبغى أن يساعد المشروع المكسيك على تحقيق أهدافها فى الإقلال من انبعاثات ثانى أكسيد الكبريت وأكاسيد النتروجين. وفى بوركينا فاصو سيقوم مشروع للإدارة المستديمة للطاقة بتنمية شبكات الطاقة الشمسية ومواقد الكيروسين للطهو فى الوقت الذى يقوم فيه بتعزيز الإدارة المستديمة المستندة للمجتمع المحلى للحراجة والتقنيات الكفأة للكربنة. وسوف يخفض المشروع أكثر من ٣٠٠ ألف طن من انبعاثات الكربون فى السنة بتكلفة لا تتجاوز ٢,٥ مليون دولار، أو ٨,٣٠ دولارات لطن الكربون[٦٥].

التنوع الأحيائى

صدقت ١٦٩ دولة على اتفاقية التنوع البيولوجى الموقعة فى قمة الأرض بريو فى ١٩٩٢. وتلزم الاتفاقية البلدان الموقعة عليها بالمحافظة على تنوعها الأحيائى وتأمين استخدامه استخداما مستديما[٦٦]. وتتركز البلدان ذات القدر الأكبر من التنوع الأحيائى فى العالم النامى. وليس هناك غير بلد صناعى واحد بين البلدان الثمانية التى تعد موطنا لأكبر عدد من أنواع الثدييات المحلية الأصلية. وهناك ١٨ بلدا ناميا من العشرين بلدا التى تضم أكثر من ١٠ آلاف نوع من أنواع النباتات العليا، وهناك ١٢ بلدا ناميا من السبعة عشر بلدا التى تضم أكثر من ٥٠٠٠ نوع من الأنواع المهددة من النباتات العليا[٦٧]. وعلى هذا فإن دور البلدان النامية أساسى لتحقيق الأهداف المحددة فى ريو، وقد تم إقرار اتفاقية التنوع البيولوجى بتأييد واسع النطاق من جانب هذه البلدان.

ومثل الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، اعترفت اتفاقية التنوع البيولوجى بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية كأولويتين رئيسيتين للبلدان النامية، كما نصت على أن مدى قيام الدول النامية الأطراف فى الاتفاقية بالتنفيذ الفعال لالتزاماتها المتعلقة بالمحافظة على التنوع الأحيائى يتوقف على التزامات الدول الصناعية فيما يتعلق بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا.

منافع التنوع الأحيائى وتكلفة الحفاظ عليه

كما سبق أن رأينا، تقدم الأنظمة الإيكولوجية (والأنواع الأحيائية) التى تكمن فيها المواد الوراثية خدمات قيمة على المستوى الوطنى. ولذا ينبغى أن يتمثل الدور الرئيسى للوكالات الدولية والدعم الثنائى فى مجال التنوع الأحيائى، فى نقل المعرفة وتقديم المساعدة التقنية بما يفيد فى التغلب على إخفاقات السوق المحلية وخلق أسواق وطنية للمنافع الإيكولوجية.

وقد تم اختيار «مرفق البيئة العالمى» باعتباره آلية التمويل المرحلية الرسمية لاتفاقية التنوع البيولوجى. ويصل إجمالى تمويل المرفق لمشروعات التنوع الأحيائى إلى أكثر من ٨٠٠ مليون دولار، وتم استخدامه بالفعل لدعم طائفة من المشروعات التقنية والمؤسسية. ففى بولندا مثلا، قدم «مشروع حماية التنوع الأحيائى للغابات» دعما مؤسسيا لوزارة البيئة فى بولندا، وقام بتمويل استثمارات رائدة فى معدات مراقبة الهواء والتربة وبنك جينات الغابات، وقام بدعم المزارعين فى غابة بيالوويزا بريميفال الذين ينتقلون إلى «الزراعة الإيكولوجية». وفى الجزائر طبق مشروع إدارة متنزه الكالا الوطنى والأراضى الرطبة إجراءات لوقف التدهور داخل المجمع؛ وشمل دعم أنشطة لتقييم إجراء المسوح، والدراسات، وبرامج التوعية العامة الرامية إلى تعزيز جهود المحافظة على البيئة فى الأجل الطويل.

وفى حين أن هذا الدعم يمكن أن يشكل العمود الفقرى للجهود الدولية للمحافظة على التنوع الأحيائى، تظل هناك القضايا العالمية المشتركة المرتبطة بأهمية وجود واستغلال الموارد الوراثية. وتغدو اقتصاديات هذه القضايا معقدة من جراء الخلافات حول ما الذى ينبغى تقييمه على وجه التحديد؟ وما إذا كان يتمثل فى حق النباتات أو الحيوانات فى الوجود، أى المنافع المادية التى يقدمها التنوع، أم مجرد المتعة التى تحققها للناس وجود كائنات حية كثيرة. وحتى الحقائق الأساسية مثل إجمالى عدد الأنواع الحية على الأرض، ومعدل انقراضها على النطاق العالمى، ليست واضحة تماما. ويقدر التقييم العالمى للتنوع الأحيائى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عدد الأنواع الموجود على كوكب الأرض بـ ٧–٢٠ مليون نوع، ويقدر الخسارة المتوقعة للأنواع خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة بما بين ١٤٠ ألف و ٥ ملايين نوع. وتدل أدنى التقديرات على أن نسبة ٢ فى المائة من كل الأنواع معرضة للخطر؛ وينتج عن التقديرات الأعلى أن عدد الأنواع المعرضة للخطر يصل إلى ٢٥ فى المائة (ولكن ينبغى أن نلاحظ أنه حتى المعدل الأدنى للانقراض يصل إلى ألف مثل المعدل الطبيعى تقريبا)[٦٨].

ومن الصعب أيضا وضع تحديد كمى بالمقاييس النقدية لكثير من منافع صون المواد الوراثية. فكيف يمكن تحديد قيمة دولارية لحقوق الكائنات الحية فى الوجود، أو للمتعة التى يستمدها الناس من وجودها ؟ وبين أكثر المنافع قابلية للتحديد الكمى، الاستخدام الدوائى للموارد الوراثية. وقد قدرت الأمم المتحدة أن الأدوية المطورة أصلا من مادة نباتية تساوى حوالى ٤٣ مليار دولار فى السنة[٦٩]. ومثلا، قدمت الونكة الوردية من الغابات المطيرة فى مدغشقر صفة وراثية نادرة تم استخدامها

فى تطوير مستحضرات دوائية لمعالجة لوكيميا الأطفال. وحقق أحد عقارين طورتهما إحدى الشركات من هذا النبات مبيعات قيمتها ١٠٠ مليون دولار فى السنة. (وينبغى أن نلاحظ أنه لا شئ من هذه الإيرادات يذهب إلى مدغشقر)[٧٠]. غير أنه حتى حساب المنفعة الحدية للمواد الوراثية لنوع أحيائى ليست بالمهمة السهلة. فالأدوية التى يتم انتاجها من نباتات ينبغى جمعها، وتنقيتها، واختبارها، وتطويرها من أجل السوق، واقتسام الأرباح عبر سلسلة القيم هذه مسألة معقدة كما هو واضح. ومن المرجح أيضا أن تكون المواد الوراثية موجودة فى أكثر من نوع أحيائى واحد. وتساعد هذه الحقيقة على تفسير السبب فى أن تقديرات القيمة الحدية لوجود الأنواع الأحيائية (وبعبارة أخرى، القيمة الحدية لمنع انقراض الأنواع الأحيائية) غير مؤكدة. وقد تم تقديرها بأنها تقع فى أى مكان ما بين ٤٤ و ٢٣,٧ مليون دولار بالنسبة للنوع الأحيائى الذى لم يتم اختباره[٧١].

توسيع نطاق المشاركة

حتى إذا كان من الصعب تقدير قيمة المواد الوراثية، فلا شك فى أن المجتمع الدولى مستمر فى استغلالها دون أن يدفع مقابل ذلك - ويمثل هذا السيناريو فشلا للسوق. ونتيجة لهذا، قد يكون التنوع الأحيائى مقدرا بأقل من قيمته فى البلدان النامية. وسوف يكون توسيع حقوق الملكية لتشمل المواد الوراثية لكل بلد آلية إضافية لتطوير المحافظة على الموارد الوراثية. وقد أثير هذا الموضوع فى اتفاقية التنوع البيولوجى، ولكن لم يتم التوصل إلى أى اتفاق بشأنه[٧٢]. وقد يكون من نماذج نقل الموارد الإتفاق الذى أبرمه «المعهد الوطنى للتنوع الأحيائى فى كوستاريكا»، وهو هيئة خاصة لا تسعى للربح، عندما عقد صفقة مع شركة ميرك للأدوية التى يقع مقرها فى الولايات المتحدة لتمويل خطط المعهد للتنقيب عن التنوع الأحيائى[٧٣]. وستوفر صفقة ميرك للمعهد الوطنى فى كوستاريكا ١,١ مليون دولار بالإضافة إلى رسوم من الامتياز لأى منتج تطوره شركة ميرك من موارد كوستاريكا. وفى المقابل يزود المعهد الوطنى شركة ميرك بعينات من كل أنحاء كوستاريكا. ويتم تخصيص ١٠ فى المائة من المبلغ المدفوع مقدما و ٥٠ فى المائة من أى رسوم امتياز لعمليات الجرد، والتنقيب الأحيائى، والمحافظة[٧٤].

وقد أثير عدد من الشكوك حول مثل هذه الآليات. فمثلا، لا يتضمن اتفاق كوستاريكا - ميرك موارد كافية لدفع تكاليف الزيادة الكبيرة للمناطق المحمية. وقد لا يكون البرنامج أيضا قابلا للتكرار على نطاق واسع فى أماكن أخرى. ويشير تقدير حديث إلى أنه حتى فى غرب إكوادور، إحدى أغنى المناطق بالأنواع الحية، لا تتجاوز قيمة المواد الوراثية لكل هكتار بالنسبة إلى شركات الأدوية حوالى ٢٠ دولارا[٧٥]. وعلاوة على هذا، فإن المعهد الوطنى للتنوع الأحيائى بمطالبته برسوم الامتياز على المنتجات المطورة من النباتات والحيوانات التى يمكن أن توجد فى أكثر من بلد، يقلل بصورة فعالة الحافز الذى يجعل البلدان المجاورة تتخذ تدابير مماثلة لحماية تنوعها الوراثى. ومن المرجح أن تكون هذه المشكلة واسعة النطاق : إذ لم تكن الونكة الوردية مثلا مستوطنة فى مدغشقر. والأكثر أنه ليس من الجلى كيف يمكن أن يعمل مثل هذا البرنامج على حماية مناطق تم التنقيب فيها بالفعل بحثا عن المواد الوراثية. وبالتالى، ففى حين أن إنشاء حقوق ملكية محدودة على المواد الوراثية يمكن أن يشجع البلدان النامية على المشاركة فى جهود المحافظة فإن هذه الحقوق لا تمثل سوى حل جزئى. وإذا أدركت البلدان الصناعية أنه لابد من توفير حوافز إضافية للمحافظة على المواد الوراثية (لتغطى قيمة وجود الأنواع الأحيائية، بغض النظر عن استخداماتها الاقتصادية)، فإن أبسط طريقة لهذا ستكمن فى توسيع الدعم الدولى المباشر لهذا الهدف.

ويغطى التنوع الأحيائى أنشطة كثيرة مختلفة، تشمل الزراعة والحراجة وحماية الشعاب المرجانية وغيرها. ويتطلب هذا التنوع مرونة كبيرة فى النهج المتبع إزاء الاتفاقيات التى تدور حول مختلف قضايا التنوع الأحيائى، على كل من المستويين الإقليمى والعالمى[٧٦]. ومن المناهج التى يمكن إتباعها فى هذا الصدد، الدعم التقنى والمؤسسى والتحويلات الاجتماعية المرنة. وقد تم أيضا استخدام العقوبات. وعندما يجرى استغلال موائل التنوع الأحيائى من أجل إنتاج سلعة تجارية - وتشمل أسماك المناطق الحارة، والخشب الاستوائى، وكثيرا من الحيوانات التى تشملها اتفاقية الاتجار الدولى بالأنواع المعرضة للانقراض - فإن قيود التجارة الرسمية أو نظم إصدار الشهادات التى تفرض عقوبات صارمة على عدم الامتثال يمكن أن تلعب دورا مهما. فعلى سبيل المثال، قد تتمثل طريقة لحماية المرجان، فى حظر التجارة فى السمك الذى يتم صيده باستخدام السيانيد، فهو مصدر مهم من مصادر تدهور المرجان. وقد تم استخدام حوافز مماثلة على نطاق واسع فى سلسلة من المعاهدات البيئية. ورغم أن الأسئلة مازالت مطروحة فيما يتعلق بالمخاطرة التى ينطوى عليها الاستخدام المفرط للتدابير التجارية لمواجهة الأخطار البيئية (وبالتالى استخدام البيئة كمبرر لخنق التجارة كقوة لخلق الثروة)، فإن التدابير التجارية قد تكون طريقة فعالة للسعى من أجل تحقيق أهداف بيئية فى ظل بعض الظروف (الإطار ٤-٧).

استغلال الصلات بين المشكلات البيئية العالمية

ليس تغير المناخ والتنوع الأحيائى قضيتين خطيرتين فى حد ذاتهما فحسب بل هما أيضا مترابطتان فيما بينهما وبمجموعة واسعة من الهموم البيئية الأخرى. فوفقا لمعدل تغير المناخ، قد تعجز الأنواع الحية فى الغابات عن التكيف بسرعة تكفى

الإطار ٤ ـ ٧

التدابير المتعلقة بالتجارة فى اتفاقيات البيئة الدولية

كانت أقدم معاهدة بيئية تستخدم التدابير التجارية هى الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتدابير التى ينبغى اتخاذها ضد حشرة الفيلوكسيرا فاستاتريكس، التى حظرت فى سنة ١٨٨٨ التجارة فى الكروم المزقة والبراعم المجففة لمنع إعادة توطن اليرقة فى كروم أخرى[٧٧]. وتشمل الاتفاقيات البيئية الأخرى بشأن التدابير التجارية :

- اتفاقية الاتجار الدولى بالأنواع المعرضة للانقراض، وهى لا تسمح بالاتجار فى أنواع حية مدرجة فى قوائم أو منتجات مصنوعة منها مع البلدان غير الأطراف فى الاتفاقية إلا عندما تصدر السلطات المختصة فى البلد غير الطرف فى الاتفاقية توثيقا فى مستوى التوثيق المطلوب من البلدان الأعضاء فى المعاهدة. وتسمح الاتفاقية للبلدان الأعضاء بفرض الحظر التجارى على البلدان الأعضاء الأخرى التى لا تمتثل للقيود. وفى ١٩٩١، أوصت اللجنة الدائمة لاتفاقية الاتجار الدولى بالأنواع المعرضة للانقراض بايقاف كل تجارة مع تايلند فى النباتات والحيوانات الإقليمية التى تشملها الاتفاقية وذلك لعدم امتثالها.
- اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بصون وإدارة أرصدة الأسماك التى توجد فى أكثر من مكان والأسماك المهاجرة بكثرة، وهى الاتفاقية التى تسمح للبلدان الأعضاء بحظر وإنزال الأسماك أو النقل إلى سفن أو سيارات أخرى للسمك الذى تم صيده باستخدام طرق تضعف من فعالية تدابير الصون والإدارة[٧٨].
- بروتوكول مونتريال، الذى يطالب البلدان الأطراف بحظر استيراد المواد المستنفدة للأوزون من البلدان غير الموقعة عليه ما لم يثبت أن هذه البلدان تمتثل تماما للنظام المنصوص عليه فى البروتوكول[٧٩].

ويمكن أن تكون التدابير التجارية أداة ملائمة لمعالجة المشكلات البيئية العالمية لأنها ـ مثل المشكلة ـ ذات طابع عالمى. ويمكن تبريرها أيضا على أساس أن حرية التجارة تعتبر سلعة عالمية لأنها تزيد الرفاهية إلى أقصى حد. وإذا كانت التجارة تتسبب بدلا من هذا فى خسارة بيئية خطيرة يمكن القول عندئذ بأنه ينبغى تقييدها. ويمكن ربط التجارة بصورة خاصة بأخطار بيئية بعينها : الأضرار الناجمة عن إعادة التوطن؛ إصابة المحاصيل التى لم تكن معرضة فى السابق بالعدوى من الحشرات من الثمار المستوردة المصابة ؛ الآثار السلبية للتخلص الخاطئ من النفايات مثل الآثار التى تترتب على استيراد نفايات سامة ؛ وآثار النقل السلبية مثل تسرب النفط ؛ وآثار الربح السلبية ـ كما يحدث عندما تنتهى التجارة إلى تمويل انخفاض فى التنوع الأحيائى[٨٠].

وتدل ثلاثة أحكام تجارية دولية حديثة على أن الاتفاقيات التجارية الدولية لا تسمح إلا بقليل من المرونة فيما يتعلق بالتطبيق من طرف واحد لأشكال الحظر البيئى التجارى: وهى حكم منظمة التجارة العالمية ضد القوانين الأمريكية التى تحظر استيراد الجمبرى الذى يصاد فى شباك تصطاد السلاحف أيضا، وحكمان أصدرتهما لجنة فض المنازعات التابعة للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) بشأن صيد سمك التونة فى شباك تصيد الدرافيل أيضا. غير أن حكم منظمة التجارة العالمية لا يؤيد حق الدول فى فرض عقوبات كجزء من معاهدة دولية. والتمييز بين الحظر التجارى من طرف واحد والحظر التجارى المتعدد الأطراف يحول دون استخدام العقوبات البيئية كغطاء لمصالح حمائية[٨١].

ويجب أيضا أن يقتصر الحظر التجارى على المناطق التى يكون فعالا فيها. وينبغى النظر إلى تجارة العاج العالمية (وأيضا سوء إدارة أرصدة الفيلة) على أنها سبب رئيسى للهبوط البالغ فى عدد الفيلة بين ١٩٧٩ و ١٩٨٩[٨٢] . وفى الحالات التى تكون فيها التجارة هى المنفذ الرئيسى للإنتاج، كما هو الحال بالنسبة للعاج، يمكن أن يكون للعقوبات تأثير حاسم. غير أنه، فى كثير من الأحيان، تكون العقوبات التجارية بعيدة عن مصدر المشكلة بحيث لا تكون فعالة ـ وذلك يحد من فعالية الحظر التجارى فى مقاومة انبعاثات غازات الدفيئة.

لتفادى حدوث انخفاض شديد فى أعداد الأنواع الحية[٨٣]. بل إن النظم الإيكولوجية المائية مثل المانجروف والشعاب المرجانية تتكيف ببطء أكثر[٨٤]. ويمكن أن يفضى فقدان الأنواع الحية والموارد الوراثية إلى زيادة تعرض النظم الإيكولوجية لمخاطر عوامل إجهاد بيئية أخرى، مثل التلوث[٨٥]. ولإكمال الدائرة فإن تدمير الغابات له تأثير هائل على تغير المناخ، لأن الغابات تطلق كميات كبيرة من ثانى أكسيد الكربون عند إحراقها[٨٦].

واستغلال هذه الصلات يمكن أن يخفض بصورة كبيرة تكلفة الحماية البيئية. فمثلا، تغدو قضية ما إذا كان ينبغى إدراج أنشطة استخدام الأرض بموجب آلية التنمية النظيفة أم لا، قضية يحسمها أطراف بروتوكول كيوتو. غير أن حساب صون بالوعات الكربون فى البلدان النامية على أساس الالتزامات المتعلقة بالانبعاثات يمكن أن يوفر تآزرا قويا مع احتياجات حماية البيئة المحلية والتنوع الأحيائى[٨٧].

وقد بدأت كوستاريكا بالفعل الاتجار فى الشهادات المعتمدة لحماية البيئة ـ ائتمانات الكربون مسعرة بـ ١٠ دولارات للطن ـ بطرق تستفيد من هذه الارتباطات. ومن المقرر أن تدعم الأرباح التى تدرها هذه الائتمانات، الممارسات المستديمة للحراجة على الأراضى الخاصة، أو أن تمول المحافظة على أراض مثل المنتزهات الوطنية والمحميات الأحيائية[٨٨]. وإلى الآن، تم تطبيق الأساليب المستديمة على ٣٠٠٠ مزرعة تغطى مساحة قدرها ١٥٠ ألف هكتار. وقد صان مشروع المحميات الأحيائية ٥٣٠ ألف هكتار أخرى[٨٩]. ورغم أنه لم يكن هناك سوى متلقين قليلين للائتمانات، فإن تجربة كوستاريكا لهذا النظام، بالإضافة إلى الأبحاث الدولية المستمرة، قد تؤدى إلى استغلال أكبر لهذا التآزر بين صون التنوع الأحيائى ومنع تغير المناخ.

وتدل هذه الصلات عبر قضايا البيئة العالمية على أن المجتمع الدولى يحتاج إلى التحرك لما هو أكثر من مجرد التفاوض على اتفاقيات منفصلة لكل قضية بيئية. وكما تثبت اتفاقيات مثل اتفاقية الاتجار الدولى بالأنواع المعرضة للانقراض، إن الموافقة على المعاهدات لا تتم فى كثير من الأحيان إلا عند تقسيم المشكلات المعقدة إلى وحدات أصغر. غير أنه يكون من السهل فى بعض الحالات، التفاوض على اتفاقيات تشمل مجالات عديدة، بسبب إمكان المقايضة وأشكال التعاون بين القضايا المترابطة. وقد ساد هذا النمط فى المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وذلك مثلا عندما عرضت بلدان لديها شعور قوى بمشكلات

بعينها تنازلات فى مجالات تشغلها بصورة أقل. ويمكن أيضا التعجيل بحماية البيئة العالمية بتحسين التنسيق بين أمانتى المعاهدة والاتفاقية، ويشمل ذلك تكامل الاجتماعات، والتقييم العلمى، وإعلان المتطلبات، والدعاية، والتدريب، وجهود بناء القدرة، وتحسين التنسيق بموجب برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

• • •

وقد قطعت بلدان العالم شوطا طويلا فى التعاون لمواجهة قضايا البيئة العالمية. وتعتبر اتفاقيات الأوزون نموذجا لاتفاقيات المستقبل. ورغم صعوبة صياغة اتفاقيات دولية متعلقة بالتنوع الأحيائى والمحافظة على المناخ فعالة بقدر ما كانت اتفاقيات الأوزون، فإن الآليات الأساسية للاتفاقيات البيئية الدولية الناجحة باتت أكثر وضوحا. وعلاوة على هذا، فإن مجرد اتخاذ خطوات أولية تجاه اتفاقية جزئية يشجع قوى القطاع الخاص على الإعداد لاتفاقيات أكثر صرامة ويقلل بالتالى تكلفة إجراءات مواجهة الاهتمامات البيئية مستقبلا. ولن يتزايد توافق الرأى بشأن التنوع الأحيائى، وتغير المناخ، وقضايا بيئية عالمية أخرى، إلا على مر الزمن. وبالإضافة إلى هذا، فإن الفهم المتزايد للترابط بين الاهتمامات البيئية سوف يخلق فرصا أكثر لاستغلال أشكال التآزر والمقايضات على حد سواء، مما يساعد على تعزيز الائتلافات التى تدعم العمل العالمى المنسق.

الفصل

٥

تحقيق اللامركزية : إعادة التفكير فى شكل الحكومة

يطالب الناس فى مختلف أرجاء العالم بدور أكبر فى تقرير مصيرهم وفى التأثير على القرارات التى تتخذها حكوماتهم - وهى القوة التى أطلق عليها فى هذا التقرير اسم « التحول إلى المحليات » . وقد قام حتى الآن ما يقرب من ٩٥ فى المائة من الدول الديمقراطية بانتخاب حكومات على المستوى دون القومى ، كما تفوض البلدان فى كل مكان - كبيرة كانت أم صغيرة ، غنية أم فقيرة - السلطات السياسية والمالية والإدارية إلى طبقات دون قومية من الحكومات . (الإطار ٥-١)[١]. إلا أنه غالبا ما يتم تحقيق اللامركزية كيفما اتفق ، كما أن متخذى القرارات لا يسيطرون دائما بصورة كاملة على وتيرة اللامركزية أو نشأتها . وحتى لو أمكنهم ذلك ، فإن نماذج اللامركزية غالبا ما يتم تصديرها من دولة إلى أخرى بغض النظر عن الأوضاع المحلية من تقاليد سياسية، أو أطر تنظيمية ، أو حقوق للملكية.

ولا يمكن القول بأن تحقيق اللامركزية فى حد ذاته جيد أو ردئ. إذ أنه مجرد وسيلة لبلوغ غاية، غالبا ما يفرضها الواقع السياسى، والقضية هى هل هى ناجحة أم لا؟ فاللامركزية الناجحة تؤدى إلى تحسين كفاءة القطاع العام ودرجة استجابته، كما يمكنها احتواء القوى السياسية التى يحتمل تفجرها . واللامركزية غير الناجحة تهدد الاستقرار الاقتصادى والسياسى وتشيع الاضطراب فى عملية تقديم الخدمات العامة .

والرأى الوارد فى هذا الفصل هو أن نجاح اللامركزية يعتمد على التصميم الذى يوضع لها ، ثم يستعرض تجارب البلدان النامية فى مجال تحقيق اللامركزية ، ويبين أن المسألة بالغة الأهمية . ويقدم بناء على هذه التجارب مبادئ توجيهية لتحسين مؤسسات اللامركزية السياسية والمالية والإدارية . ولا تقتصر جدوى هذه النصيحة على البلدان التى قامت فعلا بتحقيق اللامركزية ، إذ أنها يمكن أن تساعد كثيرا من البلدان التى تشرع الآن فى المضى على هذا الطريق ، على تجنب العقبات الرئيسية التى واجهت أسلافها.

ما حجم النتائج المحتملة ؟

توضح تجربة السنوات الخمس عشرة الأخيرة أن تفويض السلطات يؤثر على كل من الاستقرار السياسى ، وأداء الخدمات العامة، والإنصاف ، والمساواة ، وعلى استقرار الاقتصاد الكلى[٢].

الاستقرار السياسى

من الأهداف الأولى للامركزية المحافظة على الاستقرار السياسى فى مواجهة الضغوط المنادية بالتحول إلى المحلية . فعندما يجد بلد ما نفسه منقسما بصورة عميقة، خاصة من الناحية الجغرافية أو الإثنية ، فإن تحقيق اللامركزية يوفر آلية مؤسسية لجذب الجماعات المعارضة إلى عملية مفاوضة

الإطار ٥-١

اللامركزية كتفويض للسلطات

يتطلب تحقيق اللامركزية نقل السلطات السياسية والمالية والإدارية إلى وحدات دون قومية للحكم. ولا تحقق أى حكومة اللامركزية إلا إذا ضم البلد «حكومات دون قومية مستقلة ذاتيا ومنتخبة، وقادرة على اتخاذ قرارات ملزمة فى بعض مجالات السياسة على الأقل»[٣]. كما أن تحقيق اللامركزية قد يتضمن إقامة مثل هذه الحكومات. أو قد يشمل توسيع الموارد والمسئوليات للحكومات دون القومية القائمة فعلا . ويشمل التعريف كثيرا من الأشكال الأخرى ، فالهند، مثلا، دولة اتحادية، ولكن الحكومة المركزية تتمتع بقدر هائل من السلطة على الحكومات دون القومية. ومن الناحية الرسمية فإن السلطة السياسية فى الصين هى سلطة مركزية، إلا أن الوحدات دون القومية تتمتع من الناحية الواقعية، بقدر كبير من الاستقلال الذاتى، وهو ما يمكن وصفه بأنه «لامركزية على الطريقة الصينية ».

ويمكن للحكومة المركزية أن تفوض سلطاتها بطرق أخرى. *فالإلغاء التركز* يزيد من استقلال الموظفين فى الإدارات الإقليمية بينما تؤدى *الخصخصة* إلى نقل المسئولية خارج القطاع العام. تختلف التداعيات المترتبة على ذلك. إن إلغاء التركز يحافظ على علاقات التسلسل الهرمى بين الموظفين الميدانيين والحكومة المركزية، أما الخصخصة فتقضى عليها كلية، وتقدم دافع الربح بدلا من ذلك. وتحقيق اللامركزية يؤدى إلى نقل مركز الخضوع للمساءلة من الحكومة المركزية إلى المحليات ، وعادة ما يتم ذلك عن طريق الانتخابات المحلية .

رسمية تقوم على قواعد محددة [٤]. وقد كان تحقيق اللامركزية فى جنوب إفريقيا وأوغندا هو الطريق إلى تحقيق الوحدة الوطنية (الإطار ٥-٢) . كما أنه يقدم فى سرى لانكا حلا سياسيا محتملا للحرب الأهلية . وهو أداة للتخفيف من غلواء الاتجاهات الانفصالية فى إثيوبيا والبوسنة والهرسك (الإطار ٥-٣). وقد اعتمدت صفوة الحزب المركزى فى كولومبيا على اللامركزية للحصول على التأييد الشعبى ، وبخاصة فى المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين[٥]. ويمكن اعتبار تحول روسيا إلى نظام اتحادى لامركزى وسيلة للتخلى عن قدر كاف من السلطات إلى المصالح الإقليمية لإيقاف انشقاقها عن الجمهورية الروسية[٦].

أداء الخدمات العامة

الحجة التقليدية التى تستخدم لتأييد اللامركزية هى أنها تؤدى إلى زيادة الكفاءة ودرجة الاستجابة الحكومية لمطالب الجمهور[٧]. إذ أن القادة المنتخبين محليا يعرفون دوائرهم الانتخابية بشكل افضل من السلطات القومية ، ومن ثم فإنهم يكونون فى وضع أفضل لتوفير الخدمات العامة التى يحتاج إليها السكان المحليون ويرغبون فيها . كما أن القرب من الناحية المادية يجعل من السهل على المواطنين أن يحاسبوا المسئولين عن أدائهم[٨]. وأخيرا فإذا كان السكان قادرين على الانتقال، وكان المواطنون يستطيعون «التصويت بأقدامهم» عن طريق التحرك إلى دائرة إدارية أخرى فإن اللامركزية يمكن

الإطار ٥-٢

جنوب إفريقيا وأوغندا : توحيد بلد عن طريق تحقيق اللامركزية

اعتمدت جنوب إفريقيا وأوغندا برامج طموحة لتحقيق اللامركزية، وعلى الرغم من بعض الصعوبات التى صادفتها فى التنفيذ، فإنهما يبزغان باعتبارهما نموذجين مهمين لتفويض السلطة المركزية[٩]. ويعمل النموذجان فى سياقين مختلفين: أولهما : لبلد متوسط الدخل ويغلب عليه الطابع الحضرى (جنوب إفريقيا)، والآخر لبلد منخفض الدخل ، ويغلب عليه الطابع الريفى (أوغندا)، إلا ان كليهما له نفس الهدف وهو توحيد البلد .

جنوب إفريقيا . أدى نظام الفصل العنصرى إلى نشأة هيكل مزدوج للحكومة يقوم على أساس عنصرى. وبالنسبة للبيض كان النظام يشجع على الخضوع للمساءلة، والمشاركة السياسية، وتقديم الخدمات بشكل فعال، أما بالنسبة للسود «الذين كان يتم عزلهم مكانيا بعيدا فى» مواطن «أو فى» بلدات «على أطراف المناطق الحضرية، فكانت فرصتهم محدودة فى الحصول على الخدمات والسلع العامة. ولإلغاء هذا النظام العنصرى، ينص الدستور الجديد على سياسة شاملة لتحقيق اللامركزية تقوم القيادة بتنفيذها.

وقد تم بصفة رسمية إلغاء التقسيمات الإدارية العنصرية مع إلغاء نظام الفصل العنصرى، وأصبح البلد مقسما فرعيا إلى ٩ محافظات و٥ مناطق حضرية رئيسية، و٨٥٠ بلدية وكلها مختلطة عنصريا ولها حكومات منتخبة بطريقة ديمقراطية . وتحتفظ الحكومة المركزية بالمسئولية المالية الرئيسية عن المصروفات التى لها تأثير كبير على توزيع الدخل ، مثل الصحة والتعليم إلا أنه جرت إعادة هيكلة الحكومات فى المناطق الحضرية الرئيسية بحيث تقوم بتنفيذ السياسات على المستوى المحلى. ومازالت هناك بعض الصعوبات - مثل كيفية تقسيم المسئولية عن الصحة والتعليم بين الحكومة المركزية والمحافظات. ومع ذلك نجحت اللامركزية فى أن تصبح إحدى الأدوات الرئيسية لتحقيق وحدة جنوب إفريقيا .

أوغندا . كانت المهمة التى واجهها الرئيس موسيفينى عندما تولى السلطة فى عام ١٩٨٥ هى توحيد بلد تمزق إلى فصائل متعادية فى خلال سنوات من الاضطراب. وساعدت السياسات عريضة القاعدة التى اتبعتها « مجالس المقاومة «ولجانها، والتى تشكلت وتطورت فى سنوات الحرب الأهلية على إعادة السلام إلى معظم أنحاء البلاد. وعمل هذا النظام - الذى يتضمن منح السلطة لأهل القرية (المجلس) لاختيار قادتهم (اللجان) بحرية تامة - لسياسة الحكم المحلى التى نص عليها دستور عام ١٩٩٥، وتولت المراكز الستة والأربعون التى قسمت إلى وحدات أصغر حتى مستوى القرية، مسئوليات كبيرة بالنسبة للتعليم والصحة والبنية الأساسية المحلية. ويمثل انفاقها الآن ٣٠ فى المائة من إجمالى الإنفاق الحكومى.

إلا أن أوغندا ما زالت تواجه مصاعب فى تحقيق اللامركزية. فقد تسببت القدرات المحدودة على المستوى المحلى، والمقاومة من جانب الوزارات المركزية، فى عرقلة نقل المسئوليات. ولم ترتفع الإيرادات التى تسيطر عليها الحكومات المحلية (وهى أساسا رسوم الخدمات والضرائب المحلية) بالشكل الذى كان متوقعا، ومازالت المنح والهبات تشكل ٨٠ فى المائة من الموارد المحلية . وعلى الرغم من ازدياد المشاركة، لم تصبح الإدارة والخدمات المحلية متجاوبة بدرجة كافية مع التفضيلات المحلية - وإن كان ذلك يتحسن الآن. بيد أنه حتى مع هذه الصعوبات، فإن تحقيق اللامركزية كان أكثر نجاحا فى المحافظة على الوحدة الوطنية من السياسات السابقة التى كانت تتضمن فرض القيود بشكل مركزى .

الإطار ٥-٣

البوسنة والهرسك وإثيوبيا : اتباع اللامركزية استجابة للتنوع الإثنى

توضح إثيوبيا والبوسنة والهرسك عدم التوافق بين الحتميات السياسية والكفاءة الاقتصادية فى البلدان التى تعانى من التوترات الإثنية.

البوسنة والهرسك. تعتبر الإمكانات محدودة لإقامة نظام اتحادى «كف» قائم على المساواة فى هذا المجتمع المستقطب من الناحية الإثنية. وقد توافرت «لاتفاق دايتون للسلام» الذى عالج تحديات الحكم فى الدول التى خلفت يوغوسلافيا، إمكانية دعم العلاقات بين المجموعات الإثنية الثلاث التى صدقت عليه. إلا أنه كان لابد للاتفاقات من أن تصل الى حلول وسط بشأن بعض المبادئ الرئيسية المتعلقة بمالية الاتحاد بغية الوصول إلى حل مقبول سياسيا. وقد حد اتفاق دايتون من سلطة الدولة فى العلاقات الدولية (بما فى ذلك سياسات الجمارك والتجارة، وخدمة الدين، وإدارة المديونية وأعمال البنك المركزى من خلال مجلس للعملة) والبنية الأساسية الخاصة بالمواصلات السلكية واللاسلكية والنقل على المستوى القومى. وتقتصر إيرادات الحكومة القومية الآن على رسوم استخراج جوازات السفر، والتحويلات من الكيانين اللذين تتكون منهما وهما «الاتحاد» و «جمهورية سربسكا» وليس للحكومة المركزية سوى قليل من سلطات الإنفاق، وليس لها أية وظائف تتعلق بإعادة التوزيع. وكافة سلطات فرض الضرائب هى من اختصاص هذين الكيانين، وهما مسئولان عن كافة أوجه الإنفاق الأخرى بما فى ذلك الإنفاق على الدفاع، والمعاشات، والصحة، والطرق المحلية. ثم ينقسم الكيانان إلى حكومات محلية مسئولة عن التعليم والإسكان والتحويلات الاجتماعية، والخدمات العامة. ولا يوجد دعم متبادل بين الكيانين، وهناك قدر ضئيل منه فيما بين الحكومات المحلية.

وتواجه الدولة تحديات حتى فى تنفيذ مسئولياتها المحدودة لأنها تعتمد على التحويلات التى تصلها من حكومتى الكيانين. وفضلا عن ذلك، ونظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية بصورة كبيرة عبر أنحاء البلد، من المتوقع أن ينشأ قدر كبير من عدم المساواة فى داخل الكيانين وفيما بينهما.

إثيوبيا . تم وضع نظام للعلاقات فيما بين الحكومات فى إثيوبيا يتيح التوفيق بين حقوق المواطنة وتقرير المصير الإثنى فى نطاق مجتمع سياسى واقتصادى مشترك. كما أن دستور عام ١٩٩٤ الذى يضع حدودا واليات دون قومية للعلاقات المالية بين الحكومات، ينص على أن يتم تكوين الأقاليم على أساس أنماط الاستيطان الإثنى والهوية اللغوية، وموافقة الأهالى المعنيين، وعلى أن يكون للمجموعات الفرعية، فى داخل الولايات الحق فى الإنفصال عن الاتحاد.

ويختلف النظام الإثيوبى عن الهيكل الاتحادى البوسنى فى ناحية رئيسية: وهى أن الحكومة المركزية فى إثيوبيا تحتفظ بالسيطرة على معظم إيرادات الضرائب ، كما تقوم بدور قوى فى عملية إعادة التوزيع. كذلك فإن التحويلات المركزية تتكون من منح إجمالية تتقرر وفقا لعدد السكان، ومؤشرات التنمية وحصيلة الإيرادات. وتتلقى أكثر الأقاليم فقرا ما يصل إلى ٧٥ فى المائة من إيراداتها من خلال هذه المنح. ولكن العاصمة، أديس أبابا - التى تعتبر أغنى المناطق - لا تتلقى أى دعم من الحكومة المركزية. وتجرى السيطرة على الإنفاق على مستوى الولاية عن طريق اللوائح الاتحادية الخاصة بالاقتراض المحلى، وكذلك عن طريق معادلة تحدد المنح الإجمالية تؤدى إلى خفض التحويلات الإقليمية فى تناسب مع تدفقات القروض الخارجية والمنح المقدمة من الدول المانحة. وللولايات مطلق الحرية فى إنفاق المبالغ الإجمالية للمنح بالطريقة التى تختارها، ولكنها تخضع فقط للمراجعة الاتحادية.

وتواجه إثيوبيا تحديين فى نموذج اللامركزية الذى تتبعه. أحدهما ضرورة تنمية مصادر أقوى لإيرادات الدولة بما يؤدى إلى خفض التوترات الإثنية - خاصة السخط من جانب المجموعات الإثنية فى أكثر الأقاليم غنى التى تتلقى قدرا أقل من التحويلات الحكومية. والثانى هو تقوية الحكومات المحلية المسئولة عن توفير معظم الخدمات إلا انها لا تملك القدرة اللازمة لذلك .

المصدر : Fox and Wallich 1997; World Bank 1999b

أن تؤدى إلى خلق منافسة بين الحكومات المحلية للوفاء باحتياجات المواطنين بشكل أفضل[١٠].

إلا أنه لا توجد دلائل كافية لدعم هذه المقولات - ولا يرجع ذلك لوجود أدلة تثبت العكس، ولكن لأنه من الصعب البرهنة على وجود علاقة سببية، فالحكومات تقوم بأداء تشكيلة من الوظائف المتنوعة فى ظل ظروف تختلف اختلافا كبيرا. وهو ما يؤدى إلى صعوبة مقارنة الأداء فى بلد ما قبل اللامركزية وبعدها، أو المقارنة بين النظم المركزية واللامركزية عبر البلدان. وفضلا عن ذلك، قد يكون من الصعب قياس الكفاءة ودرجة الاستجابة، إلى جانب ندرة توافر المؤشرات بسهولة[١١].

وتعتمد الكيفية التى تؤثر بها اللامركزية على فرص الحصول على الخدمات العامة ونوعيتها على الطريقة التى يتم بها تصميم اللامركزية وتنفيذها. ويعتمد ما يمكن للحكومات المحلية أن تحققه على ما يتاح لها من الموارد والمسئوليات وعلى سلطة الحكومات القومية فى نقض قرارات الحكومات المحلية، كما يحدث فى زامبيا والهند (الاطار ٥-٤). بل إنه حتى فى داخل قطاع معين يؤدى أسلوب تحقيق اللامركزية إلى إحداث فارق كبير . ففى أمريكا الوسطى لم يؤثر تطبيق اللامركزية على المسئوليات الإدارية ونقلها من الحكومة المركزية إلى مستوى الأقاليم والمحليات على قطاع التعليم الابتدائى. إلا أن تحقيق لامركزية المسئولية الإدارية ونقلها إلى المدارس مباشرة أدى فعلا إلى تحسين الأداء التعليمى[١٢].

وقد تؤدى اللامركزية أيضا إلى خفض نوعية الخدمات العامة كما حدث فى أمريكا اللاتينية وروسيا[١٣]. إذ أن التنازل عن السلطة للحكومات المحلية ليس ضمانا لتمثيل كافة مجموعات المصالح فى أجهزة السياسة المحلية ، بل قد يعنى مجرد نقل السلطة من الصفوة القومية إلى الصفوة المحلية . ففى الهند مثلا، تعتمد المشاركة المحلية على الطبقة الاجتماعية، وليس للفقراء نفوذ ملموس[١٤].

الإنصاف

أن تكون اللامركزية مؤدية الى تفاقم الفروق فى الدخل بين الأقاليم أو أن تصبح قوة إيجابية فى الجهود المبذولة للتخفيف

الإطار ٥-٤

الهند : هل هى اتحاد يأخذ باللامركزية؟

لدى الهند دستور اتحادى يعطى ولاياتها قدرا كبير من السلطات المالية والتنظيمية. إلا أن هناك ثلاثة عناصر قللت كثيرا من تلك السلطات. أولا، أن للدستور ملامح اتحادية قوية، تمكن الحكومة المركزية من حل حكومات الولايات والاستيلاء على إداراتها. ثانيا، أن التخطيط المركزى - والذى سيطر حتى عهد قريب على اقتصاد الهند - قد سلب السلطات الاقتصادية للولايات. ثالثا: أن الأحزاب القومية تسيطر تقليديا على السياسات دون القومية. ومن ثم فإن حصيلة موازنات الولايات تتحدد نتيجة لسياسات التنمية التى توضع مركزيا، ومن الناحية العملية فإن السلطات التنظيمية على مستوى الولاية لم يكن لها مغزى كبير.

غير أن المركزية النسبية للاتحادية الهندية آخذة فى التغيير. إذ أن الضعف التدريجى للتخطيط المركزى، وتزايد قوة الأحزاب الإقليمية فى حكومة الائتلاف الوطنية، تعزز حكومات الولايات، ويتيحان لها القيام بدور أكبر فى تحديد أولويات التنمية الخاصة بها. لكن معظم الولايات تجد صعوبة فى القيام بدورها الجديد. إذ أن الكثير منها مثقل بأعباء الديون الباهظة وفواتير الأجور والمعاشات التى لا يمكن استمرارها، ولا يتوافر لديها حافز كبير لتعبئة مواردها الخاصة. وهناك بضع ولايات من بينها أندرا براديش، وأوتار براديش، وأوريسا، وهاريانا، تعمل على تحسين مراكزها المالية، كما تقوم بزيادة استخدامها السلطات الدستورية الممنوحة لها.

وقد تدعم الاتجاه نحو زيادة اللامركزية فى الهند فى عام ١٩٩٢ بالتصديق على التعديلين ٧٣ و٧٤ للدستور اللذين يوفران اعترافا دستوريا بالحكومات المحلية، لأنه حتى ذلك التاريخ، لم يكن الدستور يتضمن أى ذكر للحكومات المحلية، وكانت هذه الحكومات فى الواقع من خلق الولايات. ولم تكن الولايات تخضع لأى التزام بإجراء انتخابات محلية بشكل منتظم، وكانت الهيئات التى تديرها الولايات تسيطر على معظم الوظائف المحلية، بما فى ذلك التخطيط الحضرى، والبنية الأساسية المحلية. وبموجب التعديلين، ستستمر الولايات فى تحديد السلطات والموارد للحكومات المحلية، وتعيين كبار الموظفين التنفيذيين. كما ستحتفظ بسلطة عليا - أى الحق فى حل الحكومة المحلية والاستيلاء على سلطاتها. غير أن التعديلين نصا على قائمة بالمسئوليات المحلية التى يجب أن تتضمنها دساتير الولايات، وتشمل إنشاء لجان مالية على مستوى الولاية لمراقبة العلاقات المالية فيما بين الولايات والحكومة المحلية. وكان من النصوص المهمة إلزام الولايات بإجراء انتخابات فى خلال ستة أشهر من حل أى حكومة محلية.

وحتى الآن لايزال تنفيذ هذه التعديلات بطيئا، وقطعت بعض الولايات فيه شوطا أبعد من البعض الآخر. وباستثناء ولاية واحدة، أجرت جميع الولايات انتخابات محلية، وتراعى القاعدة الخاصة بسلطة الحل المقررة للحكومة القومية. وأصبحت الآن الوظائف المحلية المقترحة للولايات جزءا من التشريع فى معظم الولايات، كما أنشأ عدد من الولايات لجانا مالية قدمت توصيات. غير أن حكومات الولايات تباطأت فى تنفيذ هذه التوصيات، وفى تمكين الأجهزة المحلية من القيام بالوظائف الجديدة المفوضة إليها. وتبين عمليات التقييم الحديثة أن ولايات جوجارت، وكارناتكا وكيرالا، ومادهيا براديش، وماهاراشترا، وغرب البنغال قد حققت أكبر تقدم فى تفويض السلطات إلى الحكومات المحلية.

المصدر : Hemming, Mates, and Potter 1997; Mathur 1999; Mohan 1999; World Bank 1998i.

من الفقر يتوقف على عاملين : أولهما هو «*الإنصاف الأفقى*» أو المدى الذى تتوافر به القدرة المالية للحكومات دون القومية على أن توفر للأهالى مستوى متساويا من الخدمات[١٥]. والثانى يمكن وصفه بأنه «*الإنصاف داخل الولاية*»، أو قدرة أو رغبة الحكومات دون القومية فى تحسين توزيع الدخل فى نطاق حدودها. ويزيد المسألة تعقيدا أن المسئولية عن الخدمات الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل بشكل مباشر، عادة ما يتم تقاسمها بين طبقات مختلفة من الحكومة تتوافر لكل منها فرص مختلفة للحصول على المعلومات والتى قد تكون لها أهداف مختلفة[١٦].

الإنصاف الأفقى. يختلف الوعاء الضريبى اختلافا كبيرا من إقليم إلى آخر ومن مدينة إلى أخرى، ولكن سعر الضريبة لا يمكن أن يختلف. والحكومة المحلية التى لديها وعاء ضريبى صغير نسبيا، لا يمكنها أن تعوض ذلك بفرض أسعار ضريبية أعلى بدون أن تخسر منشآت الأعمال والمقيمين بها، الذين ينتقلون إلى ولايات إدارية أخرى أسعار الضرائب فيها أقل. وقد تتباين تكاليف توفير الخدمات العامة بسبب الخصائص الإقليمية مثل كثافة السكان والموقع الجغرافى. ولتصحيح مثل هذه الفروق، تتضمن معظم النظم المالية اللامركزية منحا لتحقيق المساواة. ففى فيت نام تبلغ إيرادات الضرائب بالنسبة للفرد فى المحافظات منخفضة الدخل حوالى ٩ فى المائة فقط مما يتم تحصيله من أكثر المحافظات غنى، إلا أن المصروفات تبلغ ٥٩ فى المائة نتيجة للتحويلات من الحكومة المركزية[١٧]. وفى أستراليا وكندا وألمانيا تكفل المنح حدا أدنى لنصيب الفرد من المصروفات على الخدمات الأساسية فى جميع الأقاليم. والهدف فى بلدان أخرى هو ضمان مستويات متماثلة من الخدمة[١٨]. والصعوبة التى تواجهها منح تحقيق المساواة هى أن الحكومات دون القومية قد تختلف فى درجة استعدادها لتحصيل الضرائب. فضلا عن أن المنح تخلق حافزا لدى السلطات دون القومية لتقدير الوعاء الضريبى لديها بأقل من حقيقته أو إخفاء درجة ثرائها حتى تعظم من التحويلات إليها إلى أقصى حد[١٩].

الإنصاف داخل الولاية. يعزى عدم المساواة فى الدخل فى معظم الدول إلى الاختلافات فيما بين الأفراد فى داخل الولاية أو المحافظة ، بأكثر مما يعزى إلى الاختلافات فيما بين الولايات أو المحافظات ذاتها[٢٠]. ومن ثم، فإن توفير موارد إضافية لأشد المناطق فقرا، يؤثر فى جانب واحد من مشكلة الإنصاف. وتظهر الدلائل التى تم الحصول عليها من الهند وإندونيسيا، أنه حتى مع حدوث إعادة توزيع ضخمة للدخول فيما بين الأقاليم، فإن النتائج ستكون محدودة إلا إذا تم تحسين توجيه الموارد داخل الأقاليم ذاتها[٢١]. ويعتمد هذا بدوره على قدرة الحكومات المحلية ورغبتها فى القيام بعملية إعادة التوزيع.

وقد أوضحت الدراسات الحديثة أن الموظفين المحليين وهيئات المجتمع المحلى تكون فى وضع أفضل من السلطات المركزية لتحديد الفقراء والوصول إليهم. وفى ألبانيا، مثلا، حقق الموظفون المحليون نجاحا فى توجيه الموارد نحو الفقراء - بقدر يزيد كثيرا مما كان متوقعا - إذا أخذنا فى الاعتبار المعلومات الإحصائية المتاحة عن الدخل وخصائص الأسرة[٢٢]. وفى أوزبكستان تمكنت لجان الأحياء المنتخبة من زيادة كل من كفاءة عملية تحديد الأهداف ومردودية تكاليفها[٢٣]. ويدل نجاحها على أن الموظفين المحليين يمكنهم الوصول إلى الشبكات الاجتماعية التى تساعدهم على تحديد المحتاجين حقا. إلا أن هذا قد لا يكون الوضع فى الدوائر الإدارية الكبيرة جدا مثل المحافظات فى الصين.

وتختلف الحكومات دون القومية فى استجابتها لاحتياجات الفقراء. وقد أظهر استعراض جرى مؤخرا لبرنامج اجتماعى فى الأرجنتين تموله الحكومة المركزية وتقوم بتنفيذه المحافظات أن عملية توجيه الموارد نحو الفقراء تباينت تباينا كبيرا فيما بين المحافظات. وعندما تم تطبيق الإصلاحات لتحسين درجة وصول البرنامج إلى السكان الأشد فقرا، كانت معظم التحسينات ترجع إلى الاصلاحات فى عملية توزيع الموارد فيما بين المحافظات، وإلى وجود رقابة قومية أفضل على أداء المحافظات[٢٤]. وبالمثل فى بوليفيا، تحول تكوين المصروفات العامة المحلية لصالح الفقراء، فقط عندما أدت اللامركزية إلى منح سلطات أكبر للمجتمعات المحلية مكنتها من التأثير على حكوماتها المحلية[٢٥].

ومن ثم يتطلب النجاح فى توجيه الموارد نحو الفقراء، مزيجا من الجهود القومية ودون القومية. وبصفة عامة، فإن الأمر يتطلب بقاء الجانب الأساسى من التمويل ضمن مسئولية الحكومة المركزية، لكن يمكن الحصول على أفضل البيانات المتاحة للمسئولين المحليين عن طريق إشراك الحكومات المحلية فى عمليات تقديم الخدمات الاجتماعية وإدارتها. بيد أن الأمر يتطلب أن تحتفظ الحكومة المركزية بدور رقابى ، لضمان الوفاء بأهداف إعادة توزيع الدخل .

استقرار الاقتصاد الكلى

قد يترتب على الضعف فى تحقيق اللامركزية الاضرار باستقرار الاقتصاد الكلى[٢٦] . فاللامركزية المالية تؤدى إلى تقليل سيطرة الحكومة على الموارد العامة. ومن أمثلة ذلك أن حكومة الفلبين مطالبة بأن تتقاسم حوالى نصف إيرادات ضرائبها الداخلية مع الحكومات دون القومية، وذلك يحد من قدرتها على تعديل الموازنة فى حالة حدوث صدمات. كذلك فإن قيام الحكومات المحلية بالإنفاق بالعجز يمكن أن يجهض سعى الحكومة المركزية لتهدئة الاقتصاد عن طريق الحد من المصروفات العامة.

وعندما يتم تطبيق اللامركزية على الإيرادات قبل تطبيقها على المسئولية عن الإنفاق ، تضطر الحكومات المركزية إلى المحافظة على نفس مستويات الإنفاق مع تضاؤل قاعدة الموارد وتكون النتيجة - كما نراها فى كثير من بلدان أمريكا اللاتينية - حدوث عجز ضخم فى ميزانية الحكومة المركزية . وبصفة أكثر عمومية ، فإن فصل سلطات فرض الضرائب عن سلطات الإنفاق يسمح للحكومات دون القومية بتحمل قدر ضئيل فقط من التكلفة السياسية والمالية لمصروفاتها ، وبخاصة عندما يتم تمويل معظم الموارد المحلية من المجمع القومى المشترك لإيرادات الضرائب .

ولا يعتبر خطر عدم الاستقرار فى الاقتصاد الكلى مسألة خطيرة إلا فى الدول التى تتحكم فيها الحكومات دون القومية فى موارد ضخمة - وذلك عادة فى الاتحادات كبيرة الحجم، أو البلدان الغنية شديدة اللامركزية (الشكلان ٥-١ و٥-٢)[٢٧]. بيد أنه حتى فى هذه الحالات، فإن الدليل على قيام ارتباط بين اللامركزية وعدم استقرار الاقتصاد الكلى مازال مختلطا. وتبين دراسات عديدة أن اللامركزية لم تؤثر سلبا فى استقرار الولايات المتحدة أو فى بلدان أوروبا الغربية. وكانت فى أمريكا اللاتينية مساهمة الحكومات دون القومية فى العجز على المستوى القومى ضئيلة ولا تكاد تذكر فى معظم البلدان ، فيما عدا الدول الاتحادية[٢٨].

من التوجيه المركزى إلى التوجيه اللامركزى

يحتاج برنامج تحقيق اللامركزية إلى التكيف مع الأحوال والظروف السائدة فى البلد، غير أن تجارب السنوات الخمس

الشكل ٥-١

تمثل المصروفات دون القومية حصة صغيرة من المصروفات العامة، فيما عدا الدول الصناعية والاتحادات كبيرة الحجم

المصروفات دون القومية

(نسبة مئوية من إجمالى المصروفات الحكومية)

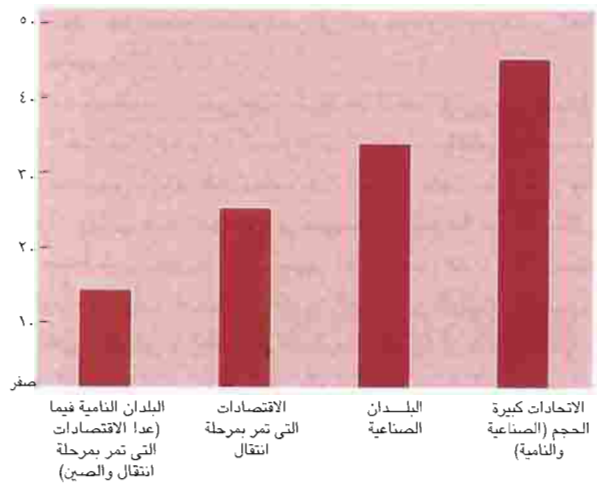

ملاحظة: يوضع الرسم القيم الوسيطة وليست المتوسطات. *المصروفات دون القومية* هى أحدث المشاهدات المتاحة بعد ١٩٩٠.

والاتحادات كبيرة الحجم هى الاتحاد الروسى والأرجنتين والبرازيل وكندا والمكسيك والولايات المتحدة والهند.

المصدر: جدول التذييل أ - ١.

الشكل ٥-٢

لا تسيطر الحكومات المحلية فى أى وقت على حصة كبيرة من الموارد العامة

الضرائب دون القومية والمحلية

(نسبة مئوية من إجمالى الضرائب الحكومية)

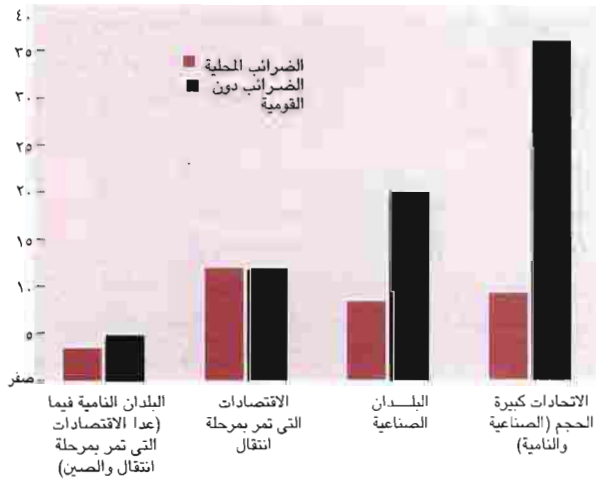

ملاحظة: يوضح الرسم القيم الوسيطة وليست المتوسطات. *والضرائب المحلية والضرائب دون القومية* هى أحدث المشاهدات المتاحة بعد عام ١٩٩٠ والاتحادات كبيرة الحجم هى الاتحاد الروسى والأرجنتين والبرازيل وكندا والمكسيك والولايات المتحدة والهند.

المصدر: جدول التذييل أ - ١.

عشرة الماضية أثمرت بعض الدروس العامة المستفادة، التى يمكن للبلدان التى تقوم بتحقيق اللامركزية حاليا أن تستعين بها. وأحد هذه الدروس ضرورة وجود مجموعة متناسقة من القواعد تحل محل النظام الهرمى للتوجيه والذى يعتبر أحد خصائص النظم المركزية.

وهناك تحد رئيسى للامركزية هو إقامة توازن فى السلطة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية. ويتطلب هذا وضع قواعد تحمى حقوق الحكومات دون القومية وتحد منها على حد سواء. وتأتى هذه القواعد فى مجموعة متنوعة من الأشكال. وبعضها غير مكتوب. فعلى سبيل المثال، ليس هناك قانون يمنع حكومة الولايات المتحدة من تقديم العون إلى الولايات المعسرة. والقانون التركى لا يطلب من الحكومة القومية أن تكفل البلديات عند إعسارها. ومع ذلك ففى كلتا الحالتين، هناك ممارسات راسخة تؤثر فى توقعات المقرضين والمقترضين.

ومن شأن وضع قواعد واضحة ودائمة بشكل معقول للامركزية أن يقلل من عدم التيقن ويوفر أرضية مشتركة لجميع القوى الفاعلة فى العملية السياسية. وتوضح تجربة الصين (الإطار ٥-٥). أن تطبيق اللامركزية بشكل غير رسمى وعلى أساس التفاوض، يجعل من الصعب إدارتها. وتمكن القواعد الحكومات دون القومية من تنسيق دفاعها إزاء مبالغة الحكومة المركزية فى تأكيد قبضتها، فى حين تحد من قدرتها على المساومة[٢٩]. وتقدم الكتابات الدستورية حججا وجيهة لوضع أكثر هذه القواعد أساسية - اختيار رؤساء الولايات وحكوماتها، وانتخاب أعضاء الهيئات التشريعية، وتوزيع السلطة بين فروع الحكومة - فى شكل لا يمكن تغييره إلا عن طريق أغلبية استثنائية أو عن طريق إجراءات معقدة للتعديل[٣٠]. ويتطلب استمرار هذه القواعد أن تكون «ذاتية التنفيذ» - أى أن تؤمن كافة الأطراف أنها ستكسب بالالتزام بالقواعد أكثر مما تكسبه بمخالفتها[٣١].

وينبغى أن تكون القواعد واضحة ومستقرة وذاتية التنفيذ. ولكن كيف يقرر البلد ما ينبغى أن يكون عليه جوهر هذه القواعد؟ تتضمن الإجابة ثلاثة مجالات عريضة من البحث : تقسيم السلطة السياسية بين الحكومة القومية والحكومات دون القومية؛ والهيكل والمهام والوظائف والموارد المكرسة للحكومات دون القومية، وقواعد الانتخاب والمؤسسات السياسية الأخرى التى تربط السياسيين المحليين بالدوائر التى يمثلونها.

تحقيق التوازن فى السلطة السياسية بين المصالح المركزية والمحلية

بشكل دائم تقريبا، يتم على المستوى القومى، وضع القواعد التى تحكم العلاقات بين المستويات المركزية والمستويات دون القومية، وتقوم بهذا الحكومة المركزية بصفة عامة[٣٢]. وحتى عندما يتم تضمين هذه القواعد فى الدساتير أو المعاهدات، فإنها تظل خاضعة لإعادة التفاوض بشأنها وللتفسيرات المتباينة فيما يتعلق بالتنفيذ السليم[٣٣]. ومن ثم فإن التوازن فى السلطات بين الحكومة القومية والحكومات دون القومية يعتمد على تأثير المصالح الإقليمية على الحكومة القومية. ويرتكز استقرار هذا التوازن فى السلطات على تصميم المؤسسات التى تجعل التعاون بين الصفوة السياسية على المستويين القومى ودون القومى فى مصلحة كل منهما.

تخفيف التأثير الإقليمى على الحكومة القومية

يعتمد تأثير المصالح دون القومية على الحكومة القومية على عاملين : الأول هو الطريقة التى يتم بها تضمين المصالح الإقليمية فى التشريع القومى، الذى يقرر قدرة الحكومة دون القومية للضغط على الحكومة القومية لتغيير القواعد. والعامل الثانى هو مدى قوة السلطة التنفيذية القومية التى تؤثر فى قدرة الحكومة المركزية على الوقوف فى وجه مثل هذا الضغط.

المصالح الإقليمية والهيئة التشريعية. يمكن تخصيص المقاعد فى البرلمان لمنح تمثيل متساو للولايات أو المحافظات، مما يحابى معايير التمثيل الجغرافى على معايير التمثيل السكانى (تمثيل المواطنين). وفى النظم النيابية ذات المجلسين،

الإطار ٥-٥

تحقيق اللامركزية فى الصين

الصين دولة موحدة من الناحية الرسمية، والحزب السياسى المسيطر فيها - وهو الحزب الشيوعى الصينى - هو الذى يوصى بالمرشحين لمناصب المحافظين والحكام للتصديق على تعيينهم من قبل مؤتمر الشعب[٣٤] . إلا أن السلطات السياسية والاقتصادية ابتعدت عن المركزية بشكل ملحوظ فى السنوات الأخيرة، وبخاصة منذ إصلاحات عام ١٩٧٨. فانخفض عدد المناصب التى يسيطر عليها التنظيم المركزى للحزب من ١٣ ألف إلى خمسة آلاف منصب، كما تم التخلى عن التخطيط المركزى إلى حد كبير. وفى ظل هذه الظروف أصبحت لدى القادة المحليين حوافز لتحقيق الرفاهة الاقتصادية المحلية بدرجة أكبر من قيامهم بالسعى لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية التى يتم تحديدها على المستوى القومى، واكتسبوا قدرا كبيرا من الاستقلال فى رسم السياسة وتنفيذها. ولم يعد من الممكن للحكومة المركزية أن تستعيد من طرف واحد، السلطات التى تخلت عنها، بل إنها ربما لا ترغب فى ذلك. وفى شهر فبراير ١٩٩٩ عندما قامت بلدة صغيرة بانتخاب مباشر لرئيسها لأول مرة، أذيع الخبر فى التليفزيون الوطنى مما يشير إلى التأييد الرسمى لهذا الحدث.

ويعتمد نهج الصين فى اللامركزية على المفاوضات وليس على القواعد، لتحديد العلاقات فيما بين الحكومة المركزية والطبقات الأربع دون القومية - المحافظات، المدن، المقاطعات، والبلدات. ولا يزال تخصيص المسئوليات غير واضح فيما بين طبقات الحكومة إلا فيما يتعلق بالصحة والتعليم اللذين يخضعان لسيطرة المحافظات. وعلى جانب الإيرادات، كانت الحكومات المحلية حتى بداية التسعينيات مسئولة عن إدارة وتحصيل نسبة ضخمة من ضرائب الحكومة المركزية، إلا أن تبعيتها تحولت من الحكومة المركزية إلى المستوى دون القومى. وكثيرا ما قام موظفو الضرائب فى المحافظات باستخدام نظام إدارة الضرائب لتحقيق الاستقلال الذاتى الضريبى. ودخلوا فى مفاوضات مباشرة مع المنشآت لتقدم المدفوعات إليهم (بدلا من ضريبة دخل منشآت الأعمال المدفوعة للحكومة المركزية)، وقاموا بتحويل حصيلة الضرائب التى كان بغير هذا سيتم اقتسامها مع الحكومة المركزية، إلى الحسابات المحلية خارج الموازنة.

وفى عام ١٩٩٤ أدت الإصلاحات الجديدة إلى إنشاء إدارات ضريبية منفصلة لكل من الضرائب القومية والضرائب المحلية، وأدت هذه الخطوة إلى زيادة حصة الحكومة المركزية من إيرادات الضرائب ولكنها مازالت غير محبوبة إلى حد كبير. وبعد خمس سنوات من ذلك مازالت هناك معارضة كبيرة على المستوى المحلى للمبدأ الذى ينادى بأن تكون الضرائب أصلا من حق الحكومة المركزية ما لم يتم تخصيصها للمحليات بشكل محدد. وفضلا عن ذلك، فإن الحكومات دون القومية مستمرة فى الاعتماد فى أكبر حصة من الإيرادات على الأموال من خارج الموازنة - وبعضها غير قانونى. وهذه الأموال إلى جانب العجز المتكرر للمحافظات (وغير القانونى أيضا) توفر قدرا كبيرا من الاستقلال المالى للإدارات الإقليمية فى المحافظات.

وتسمح اللامركزية على الطريقة الصينية بقدر كبير من الاستقلال الذاتى. كما تخلق حوافز لدى الموظفين المحليين للعمل على تحقيق الرفاهية المحلية، كما كانت أداة فعالة لتنفيذ إصلاحات السوق. ولكن مرور الوقت، وعدم وجود قواعد واضحة قد يهدد نجاحها. لقد شحذت اللامركزية الاتجاه الذى كان قائما قبل الإصلاح، نحو عقلية الإقطاعات التى تعرقل الجهود المبذولة لتوحيد السوق القومية، الذى يهدد بصفة دورية السيطرة المركزية على استقرار الاقتصاد الكلى. وفضلا عن ذلك، فبينما ساعدت حرية التصرف الإدارية على المحافظة على قوة دفع النمو والإصلاح، فإنها أدت أيضا إلى خلق فرص الحصول على منافع يمكن الاستيلاء عليها من خلال الفساد المالى أو المحاباة السياسية. وتظهر الإحصاءات الرسمية أنه حتى نهاية عام ١٩٩٨، عاقبت لجان الحزب المعنية بالتفتيش على الانضباط ... ١٥٨ موظف رسمى، وأن الفساد كان أحد الموضوعات الرئيسية فى مؤتمر الشعب القومى، برلمان الصين، فى شهر آذار / مارس ١٩٩٩.

يمنح المجلس الأعلى عادة وزنا متساويا للولايات، وبذلك يتم تمثيل المصالح الإقليمية فى الهيئة التشريعية القومية. وتمنح مجالس الشيوخ فى الأرجنتين والمكسيك عددا متساويا من المقاعد لكل ولاية أو محافظة بغض النظر عن عدد السكان، مما يعطى وحدات الحكم الصغيرة قوة تصويتية غير متناسبة مع حجمها. وفى انتخابات مجلس الشيوخ فى الأرجنتين فإن صوتا واحدا فى منطقة تييرا ديل فويجو يعادل ١٨٠ صوتا فى بيونس أيرس؛ وفى المكسيك يعادل الصوت الواحد فى منطقة باجا كاليفورنيا ٣١ صوتا فى ولاية مكسيكو. وفى البرازيل، يسيطر أعضاء مجلس الشيوخ الذين يمثلون أقل من ١٣ فى المائة من الناخبين على ٥١ فى المائة من الأصوات. بيد أنه فى معظم الدول النيابية ذات المجلسين، تكون لمجالس الشيوخ، سلطات محدودة، ولذا فإن تأثير التمثيل الجغرافى يكون أكبر كثيرا إذا ما طبق على المجلس الأدنى[٣٥] .

وعندما يتم اختيار أعضاء المجلس الأعلى لتمثيل المصالح الإقليمية، يمكن أن يقوم أهالى ذلك الإقليم أو المنطقة بانتخابهم مباشرة، كما يمكن اختيارهم عن طريق الحكومات الإقليمية ذاتها، كما هو الحال فى ألمانيا والهند وباكستان وجنوب إفريقيا[٣٦]. وفى روسيا، يحتل محافظو الأقاليم ورؤساء الوزارات أماكنهم فى المجلس الأعلى بحكم مناصبهم. ومن ناحية المبدأ، فإن هذا التمثيل الواضح، يجعل المجلس الأعلى أداة فى يد الحكومات الإقليمية، ومرة أخرى فإن تأثير الهيئة التشريعية القومية يعتمد على أية حال على السلطات الممنوحة للمجلس الأعلى.

وأخيرا، فإن للترتيبات الانتخابية أهميتها. وعلى سبيل المثال، فإن الدوائر الانتخابية التى يتم تقسيمها على أساس حدود الأقاليم تعزز الانقسام السياسى وفق هذه الخطوط الإقليمية. ولهذا السبب، فإنه نادرا ما يستخدم هذا النهج[٣٧]. ومن بين الديمقراطيات الكبرى، فإن الدول الوحيدة التى تحدد الدوائر التشريعية على أساس الخطوط الإقليمية وحدها هى الأرجنتين والبرازيل، وكولومبيا وإيطاليا وأسبانيا. وتعتمد بلدان أخرى على مراكز دون إقليمية أصغر أو على انتخاب عدد من أعضاء الهيئة التشريعية بشكل عام لتمثيل الدولة بأكملها بدلا من مناطق محددة.

سلطة الهيئة التنفيذية. تعتمد قدرة الحكومة المركزية على الوقوف فى وجه الضغوط الإقليمية على قوة الرئيس التنفيذى وعلى وجود أغلبية واضحة فى البرلمان. واختيار الرئيس

التنفيذى عن طريق البرلمان أو عن طريق الاقتراع الشعبى المباشر (أى سواء كان النظام برلمانيا أم رئاسيا) أمر أقل أهمية من السلطات التى يتمتع بها رئيس السلطة التنفيذية بالنسبة للهيئة التشريعية. وتتضمن هذه السلطات حق الاعتراض، والقدرة على تحديد جدول أعمال الهيئة التشريعية، أو إصدار التشريعات بموجب مراسيم. وهناك عامل آخر أيضا هو درجة اعتماد رئيس السلطة التنفيذية على مساندة حزب سياسى. وعلى ذلك فإن الولايات المتحدة نظام رئاسى، ولكن التقسيم الدستورى للسلطات يجبر الرئيس على الاعتماد على مساندة حزبه[٣٨].

ويؤثر النظام الانتخابى أيضا فى مدى رضوخ السلطة التنفيذية لجماعات الضغط. وينزع التمثيل النسبى، الذى تخصص بموجبه المقاعد بنسبة الأصوات التى حصل عليها كل حزب، إلى تشكيل حكومات تتطلب ائتلافا بين الأحزاب لتتمكن من ممارسة الحكم[٣٩]. ومثل هذه الحكومات الائتلافية هى بطبيعتها أقل استقرارا من حكومات الأغلبية وأكثر رضوخا لطلبات مجموعات المصالح[٤٠]. إلا أن التمثيل النسبى يسمح بوجود صوت مميز واضح فى الحكومة للمصالح الإقليمية والإثنية المتباينة. وإذا ما صاحب ذلك نظام برلمانى للحكم، كما هو الحال فى معظم دول أوروبا الغربية، فإن التمثيل النسبى يفرض ضرورة الحكم عن طريق توافق الرأى. وتؤيد النظرية السياسية التقليدية قيام مثل هذا النظام فى الديمقراطيات الجديدة تحديدا لأنه يضمن وجود صوت حتى للمجموعات الصغيرة، مما يجعل لها مصلحة وحضورا فى الديمقراطية الحديثة بدلا من استبعادها خارج النظام[٤١]. إلا أن التمثيل النسبى مقترنا بالنظام الرئاسى كما هو الحال فى أمريكا اللاتينية، يتجه إلى إحداث أزمات بين السلطة التنفيذية والهيئة التشريعية[٤٢].

خلق حوافز للتعاون بين الحكومة القومية والحكومات دون القومية

لكى يتحقق استقرار التوازن بين السلطات، يجب أن ينشأ توافق فى المصالح بين النخبة السياسية على المستويين القومى ودون القومى[٤٣]. وتلعب الأحزاب السياسية دورا حاسما فى هذه العملية، وإن كان لا يحظى غالبا بالقدر الكافى من الاهتمام[٤٤]. وتسيطر الأحزاب القومية فى الولايات المتحدة وألمانيا على الهيئات التشريعية للولايات، بينما تتنافس الأحزاب الإقليمية فى كندا مع بعضها البعض فى الانتخابات دون القومية. ونتيجة لهذا، فإنه غالبا ما يتم انتخاب السياسيين على المستوى دون القومى فى كندا على أساس برامج تتعارض بوضوح مع برامج الحكومة القومية، مما يجعل من الصعب عليهم التحرك من منصب إقليمى إلى منصب وطنى منتخب. وعلى النقيض من ذلك ، فإن التعارض بين السياسيين على المستوى القومى والمستوى دون القومى فى الولايات المتحدة وألمانيا غالبا ما يكون أمرا حزبيا محضا. وغالبا ما يبدأ القادة القوميون، فى كلتا الدولتين، حياتهم السياسية بوصفهم قادة منتخبين على المستوى دون القومى.

ويمكن تصميم المؤسسات بحيث تحقق توافق المصالح. ويحدد النظام الانتخابى والهيكل الحزبى الناشئ عنه الدرجة التى يتحقق بها تكامل النظام السياسى على المستوى القومى. ويخلق إجراء الانتخابات القومية والمحلية فى وقت واحد حوافز لتدعيم المعانى التى تتضمنها الشعارات الحزبية ولتطور الأحزاب على المستوى القومى[٤٥]. وتتجه الهيئات التشريعية التى تمثل الأقاليم صراحة إلى إنشاء هياكل حزبية متكاملة[٤٦]. وعلاقة السلطة التنفيذية للحكومة المركزية بالنسبة للحكومات الإقليمية لها أهميتها لأنها تقرر ما إذا كانت الحكومات المركزية فى حاجة إلى الحكم عن طريق توافق الرأى أو عن طريق الأوامر. وبالمثل فإن سلطات الرئيس التنفيذى تحدد المدى الذى يجب أن يعتمد فيه على التأييد الإقليمى.

وليست هناك طريقة واحدة يمكن اعتبارها أفضل الطرق لتقسيم السلطات السياسية بين الحكومة المركزية والحكومات دون القومية. كما أنه ليس هناك نص دستورى واحد يمكنه أن يضمن أن تجد النخبة السياسية المركزية والنخبة دون القومية أن من مصلحتهما التعاون معا. ولكن مهما كان النظام المأخوذ به، فإنه يجب ألا يجعل الحكومة المركزية أسيرة المصالح دون القومية.

هيكل الحكومات دون القومية ووظائفها ومواردها

تتناول الفئة الرئيسية الثانية من القواعد طريقة تشكيل هياكل الحكومات دون القومية، وما تقوم به عند كل مستوى، وكيفية تمويلها. ويتطلب الأمر تقرير هذه القواعد بوصفها نظاما، أن يؤخذ فى الاعتبار التفاعل فيما بين المؤسسات المالية والسياسية والإدارية.

الهيكل والوظائف

ما أفضل هيكل للحكومات دون القومية ؟ إن النهج التقليدى للاقتصاديين المتخصصين فى المالية العامة إزاء تحقيق «اللامركزية»، هو ما يعرف باسم «المالية الاتحادية». وذلك بأن يكون هيكل الحكومة دون القومية مكونا من عدة طبقات، مع تحديد الخدمات التى تقدمها كل طبقة لصالح أهالى الدائرة الإدارية[٤٧]. وتبين التجربة أن هذا النموذج، رغم فائدته، به بعض العيوب، وأن الحكومات ينبغى أن تسعى بدلا من ذلك لوضع إطار تنظيمى يسمح لها باقتسام المسئوليات[٤٨].

الإطار الاتحادى المالى وحدوده العملية. يحدد النموذج المالى الاتحادى ثلاثة أدوار للقطاع العام: تحقيق الاستقرار فى الاقتصاد الكلى، وإعادة توزيع الدخل، وتخصيص الموارد (فى حالة إخفاق السوق). ويخصص هذا النموذج الدور المتعلق بتحقيق استقرار الاقتصاد الكلى للحكومة المركزية، لأنها تسيطر على السياسة النقدية ولديها مجال لاستخدام السياسة المالية أكثر اتساعا من الحكومات دون القومية. كما أن النموذج

يجعل إعادة توزيع الدخل من اختصاص المركز حيث إن المحاولات المحلية لفرض الضرائب على الأغنياء وإعادة توزيع الثروة على الفقراء لابد أن تؤدى إلى تحركات للسكان لا تتسم بالكفاءة - إذ ستتحرك المجموعات الأعلى دخلا إلى المناطق ذات الضرائب المنخفضة، بينما تتركز المجموعات الأقل دخلا فى المناطق التى تقدم مزايا ومنافع أكثر[٤٩].

وقد سلمت الأدبيات مؤخرا بأنه بينما ينبغى أن تستمر الحكومة المركزية فى تمويل وتصميم جهود إعادة التوزيع، فإن الحكومات المحلية غالبا ما تكون فى وضع أفضل لتنفيذ وإدارة السياسات القومية الموحدة[٥٠]. وفضلا عن ذلك، فإن الحكومات المحلية عادة ما تدير الخدمات ذات التداعيات الهامة على إعادة توزيع الدخل، مثل الرعاية الصحية الأولية والتعليم ورعاية الأطفال والإسكان والنقل العام. وفى أكثر البلدان فقرا غالبا ما تكون هذه الخدمات هى الوسيلة الوحيدة لتوفير تحويلات نوعية إلى الأسر الفقيرة .

ويخصص النهج المالى الاتحادى دورا هاما للحكومة دون القومية فى تخصيص الموارد، لأنه عندما تكون المنافع الناشئة عن خدمات معينة مقصورة إلى حد كبير على منطقة محلية، فإنه يمكن تحديد مستويات ومزيج الخدمات المناسبة التى تلائم التفضيلات المحلية. ويمكن للمستهلكين المحليين التعبير عن تفضيلاتهم عن طريق التصويت أو بالانتقال إلى دوائر إدارية أخرى[٥١]. وفى هذا الصدد، يمكن للهيئات السياسية المحلية أن تقترب من كفاءة السوق فى تخصيص الخدمات العامة المحلية.

ومع ذلك هناك عقبتان تواجهان هذا النهج من الناحية العملية. الأولى، أنه ليس من الواقعى فى الدول النامية، افتراض سهولة حركة الناس بين الدوائر الإدارية، أو جعل صوتهم مسموعا من خلال العملية السياسة، وذلك لأن أسواق الأراضى والعمل قد لا تعمل بالشكل المطلوب، ولأن التقاليد الديمقراطية مازالت فى مهدها[٥٢]. والثانية، إن إنشاء طبقات منفصلة فى الحكومة لكل خدمة أمر مكلف ويفرض مشكلات خطيرة للتنسيق[٥٣].

هيكل الحكومة دون القومية. يختلف العدد المناسب من طبقات الحكومة ودوائرها الإدارية فى كل طبقة، حسب الخصائص الطبيعية لكل دولة، وتركيبها الإثنى والسياسى، وربما مستوى الدخل فيها. ولكن كافة البلدان تواجه نفس مشكلة المفاضلة بين تمثيل الأهالى والتكلفة المالية. وقد تعانى الحكومة المحلية فى ميدنابور بالهند من صعوبة إدارة الخدمات المحلية بالطريقة التى تمثل تفضيلات سكانها البالغ عددهم ٨,٣ مليون نسمة. ولكن الحكومات المحلية الصغيرة جدا - مثل الحكومات الموجودة فى أرمينيا وجمهورية التشيك وهنغاريا ولاتفيا وجمهورية السلوفاك، والتى يبلغ تعداد السكان فى كل منها أقل من ٤٠٠٠ نسمة فى المتوسط - يرجح أن تستهلك معظم مواردها الضئيلة فى التكاليف الإدارية الثابتة[٥٤].

وتشير الاتجاهات فى البلدان اللامركزية الناضجة إلى أن التكاليف اعتبار له أهميته. فلدى معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى، عدد محدود من الطبقات والدوائر الإدارية دون القومية (الجدول ٥-١). وقد قلل بعض البلدان مؤخرا عدد وحداته دون القومية، وكان ذلك إلى حد كبير على أساس الكفاءة والتكلفة[٥٥]. ولكن عدد الحكومات دون القومية يتكاثر فى عدد من البلدان النامية. ففى عام ١٩٩٢ زادت المغرب عدد البلديات من ٨٥٩ إلى ١٥٤٤ وجعلت الأقاليم طبقة ثالثة للحكومات دون القومية[٥٦]. وحتى فى أكثر البلدان فقرا مثل مدغشقر وملاوى وزامبيا، فإن الاتجاه هو تحقيق زيادة مستمرة وإن كانت تدريجية فى عدد الحكومات المحلية - وربما كان ذلك فى جزء منه بسبب تخصيص منحة إجمالية لكل حكومة محلية مما يخلق حافزا للتوسع فى تقسيم الدوائر الإدارية[٥٧].

توضيح توزيع الوظائف والسماح بالوظائف المشتركة. يمكن تقديم بعض الخدمات بتكلفة أقل إذا قدمت على نطاق أوسع، أو يمكن أن تتدفق فوائدها إلى المواقع الأخرى. وتقديم هذه الخدمات بشكل مركزى يحقق وفورات الحجم، ويستفيد من التأثيرات الخارجية، ولكن على حساب فرض سياسة مشتركة على السكان الذين تختلف أولوياتهم وتفضيلاتهم[٥٨]. وتوجه هذه المفاضلة، التى تعد أساس «النهج المالى الاتحادى»، بعض الاختيارات التى يجب القيام بها عند توزيع الوظائف. فالخدمات التى تقدمها الحكومة المركزية ينبغى أن تفيد الاقتصاد فى مجموعه، أو أن تحقق وفورات الحجم الكبيرة - مثل الدفاع القومى أو العلاقات الخارجية أو السياسة النقدية، أو الحفاظ على وحدة السوق القومية. وفى المقابل، يتعين على الوحدات دون القومية أن توفر السلع العامة المحلية، وهذا النموذج الذى أخذت به معظم الديمقراطيات الراسخة، شائع أيضا فى معظم البلدان التى قامت مؤخرا بتحقيق اللامركزية، باستثناء بارز هو البوسنة والهرسك (انظر الإطار ٥-٣) .

وهذه الترتيبات الخاصة باقتسام المسئولية معقدة، ولكنها تجدى إذا ما كانت واضحة، عندما تكون مسئوليات كل طبقة محددة بدقة نسبيا، وعندما يتوقع الإطار التنظيمى أن تكون الحكومات المحلية أحيانا وكيلا عن الحكومة المركزية، فى حين تكون فى أحيان أخرى طرفا أصيلا يعمل لحسابه. وبدون توافر الوضوح وبدون وجود إطار تنظيمى لا يمكن أن يكون هناك خضوع للمساءلة. ففى جنوب إفريقيا تتحمل الحكومة المركزية والمحافظات مسئوليات مشتركة عن الصحة والتعليم، إلا أنه لم يتم بدقة تحديد المسئوليات التى يتحملها كل طرف. والنتيجة هى أن المحافظات تتلقى تحويلات لتمويل هذه الخدمات ولكنها

جدول ٥ - ١

هيكل الحكومات دون القومية فى الديمقراطيات الكبرى

البلد	المستوى الوسيط	المستوى المحلى
البلدان الصناعية		
أسبانيا	١٧ وحدة مستقلة	٥٠ محافظة ٨٠٩٧ بلدية
ألمانيا	١٣ ولاية ٣ ولايات مدن	٣٢٩ مقاطعة ١١٥ مقاطعات مدن حرة ١٤٩١٥ بلدية
إيطاليا	٢٢ إقليما ٩٣ محافظة	٨١٠٠ بلدية
فرنسا	٢٢ إقليما ٩٦ إدارة	٣٦٧٧٢ كوميون
كندا	١٠ محافظات إقليمين	٤٥٠٧ بلدية
المملكة المتحدة	مقاطعات	٥٤٠ مركزا ريفيا. ومراكز عواصم حضرية، ومدينة لندن
الولايات المتحدة	٥٠ ولاية اتحادية	٣٩٠٠٠ مقاطعة وبلدية، ٤٤٠٠٠ سلطة محلية لأغراض خاصة
اليابان	٤٧ محافظة	٦٥٥ مدينة ، ٢٥٨٦ بلدة
البلدان الأخرى		
الاتحاد الروسى	٢١ جمهورية، ١٧ إقليما أو منطقة مستقلة، ٤٩ محافظة (أوبلاست)، مدينتين لهما مركز اتحادى	١٨٦٨ قسما (رايون)، ٦٥٠ مدينة طبقة أولى ٢٦٧٦٦ مدينة وبلدة وقرية
إثيوبيا	٩ أقاليم، زائدا مدينتين لهما إدارة خاصة، ٦٦ منطقة	٥٥٠ وريدا
الأرجنتين	٢٣ محافظة	١٦١٧ بلدية
أوغندا	٤٥ مركزا، ١٣ بلدية	٩٥٠ مقاطعة فرعية، ٣٩ قسما بلديا، ٥١ مجلس بلدة
أوكرانيا	٢٤ إقليما (أوبلاست) جمهورية مستقلة ذاتيا بلديتان	٦١٩ مركزا
باكستان	٤ محافظات	١٥ اتحادا بلديا، ٤٥٧ لجنة مدنية وبلدية، ٤٠ مجلس معسكر، ٤٦٨٣ اتحاد ومجلس مركز
البرازيل	٢٧ ولاية ودائرة اتحادية	٤٩٧٤ بلدية
بنجلاديش	—	٤ اتحادات مدن، ١٢٩ بلدية صغرى (بوراشافا)، ٤٥٠٠ باريشاد اتحاد (تضم ٨٥٥٠٠ قرية)
بولندا	١٦ محافظة، ٣٠٧ بوفيات	٢٤٨٩ جمينا
تايلند	٧٥ تشانجوات، بانجوك	٦٣٩٧ مركز، ١٤٨ بلدية ومدينة
تركيا	٧٤ محافظة	٢٠٧٤ بلدية
جمهورية إيران الإسلامية	٢٥ محافظة	٧٢٠ مركزا وبلدية
جمهورية كوريا	٦ مدن خاصة، ٩ محافظات	٦٧ مدينة، ١٣٧ مقاطعة
جنوب أفريقيا	٩ محافظات	٨٥٠ سلطة محلية
الفلبين	٧٦ محافظة	٦٤ مدينة، ١٥٤١ بلدية، ٤١٩٢٤ بارانجيا
فنزويلا	٢٣ ولاية ودائرة اتحادية	٢٨٢ بلدية
كينيا	٣٩ مجلس مقاطعة	٥٢ بلدية وبلدة ومجلسا حضريا
ماليزيا	١٣ ولاية	١٤٣ مدينة وبلدية ومجلسا مركزيا
المكسيك	٣١ ولاية ودائرة اتحادية	٢٤١٢بلدية
موزامبيق	١٠ محافظات	٣٣ بلدية
نيبال	٧٥ مركزا وبانشيات مدينة	٤٠٢٢ بانشيات قرية
الهند	٢٥ ولاية ٧ أقاليم اتحادية	٣٥٨٦ هيئة محلية حضرية (٩٥ اتحاد بلدية و١٤٣٦ مجلسا بلديا، و٢٠٥٥ ناجار بانشيات)، ٢٣٤٠٧٨ هيئة ريفية محلية

- غير منطبقة.

المصدر : جدول التذييل أ - ١.

تستخدمها فى أغراض أخرى، نظرا لمعرفتها تماما أن الحكومة المركزية ستتدخل لتوفير الخدمات المطلوبة.

تخصيص الموارد والرقابة عليها

ربما يكون السؤال عن أى طبقة من الحكومة لها الحق فى الرقابة على أى من الموارد هو السؤال الشائك فى تحقيق اللامركزية. إذ أن قدرة السلطات دون القومية على التصرف بشكل مستقل عن الحكومة المركزية تعتمد على ما إذا كانت لديها فرصة الوصول إلى أوعية ضريبية مستقلة، وإلى مصادر للحصول على الائتمان[٥٩]. وتوفر التجارب درسين فى هذا المجال. الأول، أن الحكومات دون القومية تحتاج إلى موارد تتناسب مع مسئولياتها، والثانى، أن السلطات دون القومية لابد أن تعمل فى ظل قيود حازمة على الموازنة، بحيث لا تفرط فى الإنفاق، أو الاقتراض متوقعة أن تخف الحكومة المركزية لنجدتها[٦٠].

والمبدأ المرشد لتخصيص الإيرادات واضح ومباشر وهو: أن التمويل يتبع المهمة. وليس هذا لأن الموارد يجب أن تكون متناسبة مع ما تموله فحسب، بل أيضا لأن نوع الإيرادات المستخدمة يؤثر فى سلوك المستهلك وما ينتج عنه من أنماط الاستهلاك. فرسوم الاستعمال مثل أجرة ركوب الحافلة أو فاتورة المياه تؤثر فى الكميات التى يستهلكها المستخدمون، لا يتحملها إلا الذين يستهلكون الخدمة فعلا. وبصفة عامة، يعتمد الهيكل الملائم للتمويل دون القومى - وهو خليط من رسوم الاستعمال، والضرائب، والتحويلات - على الوظائف التى خصصت لكل طبقة من الحكومة.

وهناك أشكال معينة من الضرائب ملائمة لتمويل الخدمات المحلية ولكن فوائدها لا تقتصر على المستهلكين فرادى، مثل الطرق المحلية. وهذه الضرائب يجب أن تقع على عاتق المقيمين فى الدائرة الإدارية وأن تكون مباشرة - أى أنها يجب أن تستهدف بصورة مباشرة الأفراد أو الملكية الخاصة الشخصية، حتى يكون عبؤها محليا. وأمثلة ذلك الضرائب العقارية، وضريبة الأشخاص. أما الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة، أو الضريبة على دخل الشركات، التى يمكن جعلها جزءا من ثمن السلع والخدمات ونقلها إلى المستهلك خارج نطاق دوائر الضرائب، فلا تعتبر ملائمة بصفة عامة للضرائب المحلية .

إلا أن الضرائب المباشرة فى الدول النامية لا تغل عادة سوى إيرادات محدودة. وضريبة الدخل لا تفيد كثيرا عندما يكون جانب كبير من الاقتصاد غير رسمى. وفى كثير من البلدان، باتت ضريبة الأشخاص التى كانت أحد الأشكال الرئيسية لفرض الضرائب فى زمن الاستعمار، غير مقبولة من الناحية السياسية. كما أن إدارة الضريبة العقارية التى تتطلب وجود نظم جيدة للمعلومات ضعيفة غالبا[٦١]. ولتعويض ذلك، يعتمد معظم البلديات على أشكال متعددة من الضرائب على منشآت الأعمال. ففى الأردن تفرض رسوم ترخيص لمنشآت الأعمال، ولدى البرازيل ضرائب على الخدمات، ويعتمد بعض الولايات فى الهند على الدخول إليها (ضريبة على السلع التى يسمح بتداولها عبر الحدود الإقليمية أو البلدية). وعلى الرغم من كفاءة هذه الضرائب، فإنه من السهل فرضها من الناحية السياسية، لأن آثارها مخبوءة فى أسعار السلع. ونتيجة لهذا، تلجأ إليها حتى الديمقراطيات اللامركزية الناضجة مثل الولايات المتحدة وألمانيا. وبصفة عامة، نادرا ما تشكل الضرائب دون القومية نسبة كبيرة من الإيرادات دون القومية (انظر الشكل ٥-٢)، على الرغم من أن هناك مجالا لتحسين تحصيل الضرائب المحلية، خاصة فى الدول النامية[٦٢]. أما بالنسبة للمستويات الوسطى فى الحكومة، فإن مشكلة مطابقة الضرائب مع الدوائر الإدارية تكون أكثر تعقيدا (الإطار ٥-٦).

دور التحويلات . لما كانت التحويلات تمثل جزء كبيرا من التمويل دون القومى فى كل مكان، فإن تخصيصها يعتبر عاملا حاسما لنجاح اللامركزية[٦٣]. وتقوم الحاجة إلى التحويلات لتمويل الخدمات التى توفرها الحكومات المحلية نيابة عن الحكومة المركزية (بينما ينبغى أن تغطى الإيرادات المحلية المصروفات المحلية من الناحية النموذجية). والتحويلات أساسية لضمان عدم تحقيق اللامركزية على حساب الإنصاف، وبخاصة إذا ما اعتمدت الحكومة المركزية على برامج تتم إدارتها على المستويات دون القومية لإعادة توزيع الدخل، أو إذا كانت هناك فروق ضخمة فى الدخول بين المقاطعات. وأخيرا، فإن الحكومات يمكنها أن تستخدم التحويلات للتأثير فى النمط القطاعى للمصروفات المحلية عن طريق تخصيص التحويلات أو صرفها فى شكل منح مكملة للمبالغ التى تنفقها الحكومات المحلية.

ورغم أن التحويلات تكاد تكون ضرورية دائما، فإنها ينبغى ألا تكون من الضخامة بحيث تستبعد الحاجة إلى فرض ضرائب محلية[٦٤]. وتضمن الضرائب المحلية مواجهة الحكومات دون القومية، إلى حد معين على الأقل، النتائج السياسية للقرارات التى تتخذها بشأن الإنفاق. كما أن الضرورة السياسية تفرض أحيانا اللجوء إلى الاعتماد بشكل كبير على الضرائب المحلية. وقد كان اقتسام الضرائب أحد أكثر المسائل إثارة للجدل فى الاتحاد اليوغوسلافى، حيث تختلف الثروات اختلافا كبيرا بين المجموعات الإثنية، وحيث اختلطت موضوعات إعادة توزيع الدخل بالتوترات الإثنية. وبالمثل فإن للبحث عن ضريبة إقليمية جيدة أهمية قصوى فى إثيوبيا، حيث تم تحديد الأقاليم على أساس الهوية الإثنية (انظر الإطار ٥-٣) .

وللتحويلات ثلاثة متغيرات[٦٥]. المتغير الأول هو المبلغ الذى يتعين توزيعه. وهذا يمكن تحديده كنسبة من الضرائب القومية، أو يمكن أن يكون قرارا مخصصا حسب كل حالة، وأحيانا لسداد المصروفات التى سبقت الموافقة عليها. والمتغير الثانى هو معايير توزيع التحويلات من الدوائر الإدارية. ففى الأرجنتين مثلا، يتم استخدام معادلة محددة سلفا لتخصيص نسبة مئوية ثابتة من ضرائب قومية معينة، بينما تحدد الحكومة المركزية فى

الإطار ٥-٦
تمويل الطبقات الوسطى من الحكومة

غالبا ما تتحمل الطبقات الوسطى من الحكومة، مثل الولايات والمحافظات، مسئوليات ضخمة لا يمكنها تمويلها عن طريق رسوم الاستعمال فقط[٦٦]. إلا أن حصيلة الضرائب المباشرة محدودة فى البلدان النامية، وتنزع إلى أن يتم تخصيصها للحكومات المحلية. وتعتبر الضرائب غير المباشرة بصفة عامة أكثر ملاءمة للحكومات القومية، حيث يمكن نقل عبء هذه الضرائب إلى المستهلكين فى خارج الدائرة الإدارية التى تفرض الضريبة. (وهى المسألة التى يشار إليها بتعبير تصدير الضريبة). وليس هناك حل كامل لمشكلة تمويل الطبقة الوسطى من الحكومة، ومن الناحية العملية تستخدم البلاد الاتحادية الكبرى عادة مزيجا من النهجين.

ويتكون النهج الأول من منح حقوق حصرية للطبقة الوسطى لفرض ضريبة على وعاء واسع، مثل ضريبة الدخل أو ضريبة القيمة المضافة. ولضريبة الدخل ميزة أنها لا تؤثر إلا على المقيمين فى الولاية أو المنطقة، متجنبة بذلك مشكلة تصدير الضريبة، ولكن حصيلة هذه الضريبة ضئيلة فى البلدان الفقيرة. أما ضريبة القيمة المضافة، مثل الضريبة المفروضة فى البرازيل وروسيا وأوكرانيا، فإنها توفر موارد ضخمة، ولكنها تثير قضايا التهريب فيما بين الولايات وتصدير الضريبة. والواقع، أن ضرائب القيمة المضافة الضخمة شديدة التعقيد بدرجة تجعل إدارتها صعبة ولا ينبغى النظر فى تقريرها إلا فى البلدان ذات الإدارات الضريبية التى تتميز بالكفاءة. وكذلك فإن الضرائب التى تفرضها الولايات على دخل الشركات تثير قدرا كبيرا من الصعوبات الإدارية، وخاصة مشكلة تحديد الولاية التى حققت فيها الشركة أرباحها.

والنهج الثانى هو اقتسام الضرائب القومية. وهو ما يمكن تنفيذه بعدد من الطرق المختلفة. إحداها ترك الحرية للولايات فى تقاضى رسم إضافى على الضرائب التى تتم إدارتها وتحصيلها على المستوى القومى - وهو ما يحقق له ميزة تحمل حكومة الولاية لجزء من العبء السياسى للضريبة على الأقل. والطريقة الأخرى هى الاقتسام الصرف للضرائب، وبموجب هذه الطريقة تقوم الحكومة المركزية بتحويل جزء من إيرادات ضرائبها إلى الدائرة الإدارية التى تم فيها تحصيل الضريبة. وعلى سبيل المثال، فإن المكسيك تفرض ضريبة قومية على القيمة المضافة تعيد توزيعها على الولايات على أساس ما كان يمكن للولايات تحصيله لو كانت قد قامت بفرض الضريبة بنفسها. وتستخدم الأرجنتين نظاما مماثلا لذلك. وليس لطريقة اقتسام الضرائب المحض أية ميزة على طريقة فرض الرسم الإضافى إلا فيما يتعلق بالمحافظة على سعر موحد للضريبة. أما اقتسام الإيرادات، الذى يرتكز على معادلة لتخصيص حصيلة الضريبة القومية بين الأقاليم المختلفة فهو مماثل، على الرغم من أنه يمكن استخدامه للمساواة فى الإيرادات بين الدوائر الإدارية بغض النظر عن وعائها الضريبى.

الهند بصفة دورية كلا من مستويات التحويلات وطريقة التوزيع على أساس الحاجة. والمتغير الثالث يتعلق بالمشروطية المفروضة على استخدام التحويلات. فالتحويلات يمكن تخصيصها لاستخدامات محددة، مثل دفع مرتبات المدرسين، أو قد تترك دون قيود.

وينبغى أن يتم تصميم التحويلات طبقا لأهدافها، وأن تحدد المبالغ التى يقصد منها تمويل الوظائف التى تقوم بها الحكومة المحلية نيابة عن الحكومة المركزية، بينما لا يجدى وضع تحديد للتحويلات التى يقصد أن تكون بديلا عن الضرائب المحلية، غير أنه ينبغى أن تكون مبالغها معادلة للوعاء الضريبى الذى تحل محله. ولكن معظم التحويلات تتخذ من الناحية العملية، شكل منح إجمالية. وقد يعكس هذا الاتجاه ميلا إلى البحث عن السهولة الإدارية، أو قد يعكس عدم رغبة الحكومات دون القومية فى قبول أية قيود على استخدام التحويلات. وفى البلدان التى يكون فيها تمثيل المصالح دون القومية فى البرلمان تمثيلا جيدا - مثل فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة - فإن المنح الإجمالية تمثل قدرا ضخما من التحويلات بين الحكومات.

وهناك بعض المبادئ الأساسية القابلة للتطبيق فى كافة البلدان وعلى جميع أنواع التحويلات، إذ ينبغى أن يتم تقرير التحويلات بأكبر قدر ممكن من العلانية والشفافية والموضوعية. وينبغى المحافظة على استقرارها بشكل معقول من عام إلى آخر حتى يمكن للحكومات المحلية أن تخطط موازناتها. كما ينبغى أن توزع التحويلات على أساس قواعد محددة سلفا، مع ضرورة المحافظة على بساطتها على قدر الإمكان[٦٧]. وتساعد البساطة، والشفافية، وإمكانية التنبؤ على استبعاد واحدة من أسوأ مشكلات اللامركزية: وهى عدم التيقن، والمساومة، التى تبتلى بها غالبا العلاقات المالية بين الحكومات.

السيطرة على الديون دون القومية. بزغ موضوع الاقتراض على المستوى دون القومى كأحد قضايا اللامركزية الشائكة. فمن ناحية المبدأ، يعتبر الاقتراض معاملة خاصة بين المقترض والمقرض. ولكن غالبا ما ينتهى الأمر إلى جر الحكومة المركزية وهى كارهة إلى هذه المعاملة بسبب مسئوليتها عن استقرار النظام المالى. ونتيجة لذلك، فإن الاقتراض على المستوى دون القومى يخضع بصورة دائمة تقريبا لافتراض أن الحكومة المركزية ستقوم عند الضرورة بتمويل كفالته - وهو الافتراض الذى يؤدى بالبنوك إلى أن تقوم بإقراض الحكومات المحلية التى لا تتمتع بالجدارة الائتمانية.

وكبديل للتمويل الخاص للاقتراض على المستوى دون القومى، تقدم الحكومة المركزية ائتمانا وإقراضا طويل الأجل سواء بشكل مباشر أو عن طريق مؤسسات وسيطة. وفى معظم البلدان - وخاصة ذات النظم المالية الضحلة - يظل هذا هو المصدر الرئيسى للائتمان دون القومى، كما أنه يسيطر إلى حد كبير على التمويل الخاص. ولكن سجل السداد لمؤسسات الوساطة المالية التى تتم رعايتها مركزيا، يتسم بالضعف (انظر الفصل السادس). كما تتجه عملية تخصيص القروض إلى الخضوع للأغراض السياسية، بينما تتسم عملية تحصيل الديون بالتوانى غالبا، مع تحمل دافعى الضرائب على المستوى القومى العبء المالى للديون المعدومة فى النهاية.

غير أن التمويل الخاص بصفة عامة، إما أنه المصدر الأول للائتمان فعلا، أو أن المقصود منه أن يحل محل تمويل الحكومة المركزية فى نهاية الأمر، ويتطلب هذا ضرورة استحداث الوسائل التى تحمى الحكومة المركزية ونظام التمويل القومى من التعرض للإفراط فى الديون دون القومية. وكما يوضح الجدول ٥-٢ فإنه عند عدم وجود حظر مباشر، تكون هذه النهج

جدول ٥ -٢

الرقابة على الاقتراض على المستوى دون القومى فى بلدان مختارة

	انضباط السوق		رقابة تعاونية		رقابة إدارية		رقابة على أساس قواعد محددة		حظر الاقتراض	
	خارجى	محلى	خارجى	محلى	خارجى	محلى	خارجى	محلى	خارجى	محلى
البلدان الصناعية										
أسبانيا					•	•				
استراليا			•	•						
ألمانيا							•	•		
أيرلندا					•	•				
إيطاليا							•	•		
البرتغال	•	•								
بلجيكا			•	•						
الدانمرك			•	•						
السويد	•	•								
سويسرا							•	•		
فرنسا	•	•								
فنلندا	•	•								
كندا	•	•								
المملكة المتحدة					•	•				
النرويج					•	•				
النمسا					•	•				
هولندا							•	•		
الولايات المتحدة							•	•		
اليابان					•				•	
اليونان					•	•				
البلدان النامية										
تشيلى					•					
الأرجنتين			•	•						
اندونيسيا					•	•			•	
البرازيل			•	•						
بولينيا			•	•	•	•			•	
بيرو					•					
تايلند					•	•				
جمهورية كوريا			•	•						
جنوب افريقا			•	•					•	
شيلى			•	•						
كولومبيا					•					•
المكسيك					•	•				
الهند										
الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال										
الاتحاد الروسى	•	•								
أذربيجان									•	•
ارمينيا									•	•
استونيا					•	•				
ألبانيا									•	•
أوزبكستان									•	•
أوكرانيا									•	•
بلغاريا									•	•
بولندا									•	•
بيلاروس									•	•
جمهورية القرغز									•	•
جورجيا									•	•
رومانيا									•	•
سلوفينيا									•	•
الصين									•	•
طاجيكستان									•	•
كازاخستان									•	•
لاتفيا					•	•				
ليتوانيا					•	•				
هنغاريا					•	•				

ملاحظة: تحاول التقسيمات ان تحيط بشكل الرقابة السائد. وفي معظم البلدان يتضمن النهج المتبع مزيجا من عدة تقنيات.وللحصول على ملاحظات تفسيرية عن كل بلد على حدة، انظر Ter-Minassian and Craig (1997).

المصدر: Ter-Minassian and Craig (1997).

الأربعة مستخدمة للسيطرة على الاقتراض على المستوى دون القومى. ويعتمد النهج الأول على انضباط السوق، ويعتمد الثانى على التعاون بين الحكومات المركزية ودون القومية لتقرير ما يشكل المستوى المناسب للمديونية، أما النهجان الآخران فينظمان مباشرة عملية الاقتراض على المستوى دون القومى. وتستخدم الدول، فى التطبيق، توليفة من النهج الأربعة .

ومن ناحية المبدأ، فإن الحكومات المركزية يمكنها ببساطة أن ترفض التدخل فى المعاملات بين الحكومات دون القومية ودائنيها، معتمدة على انضباط السوق فى السيطرة على الدين دون القومى. وهذا هو أهم القيود على الاقتراض دون القومى فى كندا وفرنسا والبرتغال مثلا. ولكن لكى يكون مبدأ ترك الحرية فعالا، فإن الأمر يتطلب توافر عدد من الشروط - أهمها مصداقية التزام الحكومة المركزية بعدم التدخل[٦٨] . ويتطلب خلق هذه المصداقية وقتا، وبخاصة إذا كانت عمليات الكفالة قد تمت فى الماضى، كما يتطلب الأمر أيضا تجنب المواقف التى تكون فيها الحكومة مرغمة على التدخل - مثلا عندما يهدد التوقف عن السداد سلامة النظام المصرفى القومى أو المرتبة الائتمانية الدولية للبلد. ويمكن للوائح التنظيمية أن تساعد على منع مثل هذه المواقف .

وبعض أنواع اللوائح التنظيمية أفضل من الأخرى[٦٩]. فالرقابة الحكومية المباشرة، مثل وضع حدود سنوية للاقتراض أو ضرورة الترخيص بالقروض، تخضع للمساومات السياسية وعادة ما تتعارض مع الاتجاه إلى تحقيق اللامركزية. وفضلا عن ذلك، فإنها قد تجعل رفض الحكومة التدخل لإنقاذ حكومة دون قومية أمرا أكثر صعوبة. ولكن الضوابط الإدارية مناسبة للاقتراض الخارجى لأن سلوك الحكومة دون القومية فى السوق الدولية يمكن أن تكون له آثار معدية على تقييم المراتب الائتمانية للمقترضين الآخرين على المستوى القومى، ولأن عملية إدارة الدين الخارجى جزء من مستويات الاقتصاد الكلى للحكومة المركزية .

أما الرقابة القائمة على أساس القواعد مثل وضع سقف لنسب خدمة الدين، أو وضع قيود على نوع الاقتراض أو الغرض منه فهى أكثر شفافية وأقل خضوعا للتدخل السياسى، وتعمل على خير وجه عندما تعين حدودا عامة تحاكى ما يجرى فى الأسواق - وذلك على سبيل المثال، بتحديد سقوف لخدمة الدين كنسبة من الإيرادات - وتعتمد على تعريف شامل لمكونات الدين. ومتابعة اللوائح التنظيمية فى تفصيلاتها مهمة صعبة وتشجع على السلوك الرامى إلى الالتفاف من حولها .

غير أن القواعد والقيود لن تكون فعالة بصفة أساسية ما لم يصاحبها انضباط السوق، وتعهد موثوق به بعدم «الكفالة» من جانب الحكومة المركزية. وقد استكملت البرازيل مؤخرا ثالث عملية لإعادة هيكلة ديون الدولة فى عشر سنوات. وقد نشأت كل أزمة من أزمات الديون على الرغم من السقف الشامل المفروض على الاقتراض دون القومى ووجود شبكة من القيود والقواعد على مختلف أشكال الديون. ويبدو أن التنظيمات اللائحية قد أخفقت فى مواجهة الضغوط القوية من جانب مجموعات المصالح الإقليمية: وحتى فى البلدان الصناعية التى توجهها أسواق الائتمان الراقية، تتعرض الرقابة على الاقتراض للانتهاك[٧٠]. ففى الولايات المتحدة مثلا، غالبا ما تكون اللوائح التنظيمية أقل أهمية من انضباط السوق. فالسندات لابد من طرحها فى السوق، ولا تضمن الحكومة المركزية أى دين على المستوى دون القومى، كما أنها لا تكفل أى حكومة دون قومية[٧١].

التنظيم المركزى للحكومات دون القومية

القواعد مطلوبة لتحكيم العلاقات بين طبقات الحكومة. ولكن الحكومات المركزية فى البلدان التى تقوم بتحقيق اللامركزية تتجه إلى تعويض ما فقدته من السيطرة المباشرة عن طريق زيادة تنظيمها اللائحى لعمل الحكومات دون القومية. ويمكن أن يكون هذا الاتجاه مثبطا إذا ما بدأت الحكومة المركزية ذات الدراية المحدودة بالظروف المحلية فى الإدارة الدقيقة للمهام المحلية، أو إذا قامت بفرض تكاليف ليس لديها الاستعداد لتمويلها.

وشئون العاملين من بين المجالات التى لا يستصوب فيها التنظيم اللائحى المركزى. ولما كانت الأجور تشكل غالبا جزءا كبيرا من الموازنات المحلية، فإن زيادات الأجور التى تقرر مركزيا قد تتسبب فى أزمة مالية محلية. ويمكن للتنظيمات المركزية أن تمنع الحكومات دون القومية من الاستجابة للظروف المحلية عن طريق زيادة أو تخفيض حجم العاملين أو عن طريق المحافظة على الأجور عند مستوى السوق. ففى تركيا تضع الحكومة المركزية قوائم بالموظفين فى كل بلدية، مع تحديد جدول الأجر المقابل. وينبغى أن تعتمد الحكومة المركزية أى تغيير من خلال عملية مطولة تشارك فيها وزارة الداخلية وهيئة موظفى الدولة، ومجلس الوزراء. وفى سرى لانكا تحدد الحكومة المركزية فاتورة الأجور لحكومات المقاطعات.

وإذا كانت الحكومة المركزية تخشى محاباة الأقارب أو زيادة عدد الموظفين عن اللازم على المستويات المحلية، فيمكنها علاج ذلك بطرق أخرى، إذ يمكنها، مثلا اقتراح مستويات التعيين وجداول المرتبات ومطالبة الحكومات المحلية بنشر بيان عن الوظائف. ولكن تدخل الحكومة المركزية فى شئون العاملين يعكس أيضا قوة نقابات القطاع العام وقدرتها على التنظيم على المستوى القومى. ولم يكن من السهل مواجهة هذه القوة سواء فى الدول النامية أو الدول الصناعية[٧٢].

ولايزال التنظيم اللائحى من جانب الحكومة المركزية ملائما فى طائفة واسعة من الظروف الأخرى. فعندما تعمل الحكومات دون القومية كوكيل عن الحكومة المركزية، فإن الأمر يتطلب وجود تنظيمات لائحية ورصد لتنفيذ الصلاحيات والمعايير

القومية. وحتى البلدان التى منحت قدرا كبيرا من الاستقلال للحكومات دون القومية تطالب بتوزيع المبالغ التى تدفع للرفاهية الاجتماعية طبقا لمعايير تضعها الحكومة المركزية. والتنظيم أيضا ضرورى لضمان سلامة العملية الانتخابية المحلية، ولمعالجة الخلافات بين وحدات الحكومة دون القومية. إلا أن الصحافة الحرة، وتحسن فرص الحصول على المعلومات، ونمو الديمقراطية على المستويات دون القومية أدت كلها إلى تناقص الحاجة إلى التنظيم المركزى، كما تتزايد قدرة مجموعات المصالح المحلية على رقابة أداء الحكومات المحلية.

إخضاع الحكومات دون القومية للمساءلة

تتكون المجموعة الثالثة الرئيسية من القواعد الدستورية، من تلك القواعد التى تحكم العلاقات بين الموظفين الرسميين المحليين والمواطنين فى دوائرهم. وتحدد درجة خضوع المسئولين المحليين للمحاسبة أمام مواطنى دوائرهم ما إذا كانت اللامركزية تحقق المنافع المقصودة منها ـ وهى تقديم خدمات أكثر كفاءة واستجابة للاحتياجات وزيادة فرص تقرير المصير محليا. وتحتل عملية اختيار المحافظين والعمد وأعضاء المجالس التشريعية دون القومية مركزا رئيسيا فى تحديد مدى الخضوع للمساءلة. إلا أن الانتخابات فى حد ذاتها ليست كافية لضمان أن تكون الحكومات المحلية متجاوبة حقا مع حاجات الناس ورغباتهم. ولذلك يجب اتباع ثلاث مجموعات من الإجراءات التكميلية. أولها، أن تشجع القواعد الانتخابية على المشاركة وتسمح فى نفس الوقت بظهور أغلبية فعالة. وثانيها، أن يكون فى الوسع الاعتماد على المجتمع المدنى لاستكمال العمليات السياسية الرسمية. وأخيرا، يقتضى الأمر تطوير إدارة محلية فعالة.

الأخذ بقواعد انتخابية فعالة

تؤثر قواعد الانتخاب فيما إذا كانت السياسات المحلية تمثل مصالح السكان المحليين أم أن النخبة المحلية تستحوذ عليها؟ وبالطبع، فإن القواعد تتفاعل مع خصائص المجتمع المدنى، مثل التعليم، وإمكان الوصول إلى المعلومات، ووجود جماعات لها صوت فى الحكومة. إلا أن جعل الانتخابات حدثا ملحوظا، إلى جانب تسهيل المشاركة فيها، وإظهار أهمية التصويت يؤثر فى نتائج الانتخابات فى أى مجتمع .

قواعد لتحسين درجة الوضوح والمشاركة والمردود المتوقع. قد يكون لحجم الدوائر الانتخابية تأثير على نتائج الانتخابات، إذ يضمن انتخاب أعضاء المجلس تبعا للحى أو المجاورة بدلا من انتخابهم بصورة عامة حصول كافة مجموعات المصالح المحددة جغرافيا على مقاعد فى المجلس المحلى. كما تقلل هذه الطريقة من تكلفة الترشيح للمنصب. وحيث إن المرشحين لا يحتاجون إلى القيام بحملاتهم إلا فى نطاق حى واحد بدلا من المدينة أو المحافظة بأسرها، يزداد احتمال الترشيح من بين الأقليات والطبقات المنخفضة الدخل وحصولهم على مقاعد. ويظهر هذا الحضور بدوره أن الأقليات والفقراء يمكنهم أن يلعبوا دورا فى العملية السياسية لصنع القرار، ويشجعهم على الاحتشاد والتصويت[٧٣].

كذلك يؤثر مدى وضوح الانتخابات على المشاركة. وبصفة عامة، كلما ازدادت محلية الانتخاب، قلت درجة المشاركة[٧٤]. ومع انخفاض الإقبال على التصويت تزيد الفرص أمام أصحاب المصالح الخاصة الضيقة للحصول على السلطة. وتبين هذه المشكلة أن هناك عملية مفاضلة بين التمثيل الكامل، والذى يتطلب وجود الدوائر الصغيرة، وبين المشاركة، التى تشجع عليها المستويات المرتفعة نسبيا من الوضوح التى تصاحب الانتخابات فى الدوائر الكبيرة .

وهناك إجراءان يمكن أن يساعدا على زيادة الوضوح بدون أن يتطلب ذلك زيادة فى حجم الدوائر الانتخابية المحلية. أحدهما هو إجراء الانتخابات المحلية والقومية معا فى ذات الوقت، برغم أن هذا النهج يحمل فى طياته من خطر أن تطغى الشواغل القومية على المحلية. والآخر هو انتخاب العمدة أو المحافظ بشكل مباشر فى كل الدائرة الانتخابية، على أن يتم انتخاب أعضاء مجالس الولاية أو أعضاء المجالس البلدية عن طريق الناخبين فى الأحياء والمجاورات. ويمكن لهذين الإجراءين معا أن يساعدا على مشاركة أكبر من جانب الناخبين، وأن يحققا تمثيلا أفضل لكافة المجموعات الاجتماعية ومجموعات الدخل[٧٥].

القواعد التى تشجع على التوجيه الفعال. يتطلب التوجيه الفعال تحالفات مستقرة وجهازا تنفيذيا له سلطات واضحة وقوية على نحو معقول. واحتمال قيام ائتلاف مستقر عن طريق الانتخاب الفردى أكثر من احتمال قيامه عن طريق التمثيل النسبى، على نحو ما سلفت الإشارة إليه. وتقوم الحكومات المحلية المشكلة من ائتلاف مستقر بمهامها فى الحكم بشكل أفضل من الشراكات غير المستقرة ـ فمثلا تكون تلك الحكومات قادرة على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتكيف مع الصدمات[٧٦].

وقد يؤدى الفصل بين الفرعين التنفيذى والتشريعى للحكومة المحلية، وانتخاب الرئيس التنفيذى بشكل مباشر، إلى تحقيق توجيه أكثر فعالية [٧٧]. وربما كان العمد المنتخبون بشكل مباشر أكثر قدرة من المعينين على تحدى الأمر الواقع. فالأغلبية العظمى من الإصلاحات المحلية الرئيسية فى جميع أرجاء العالم كانت من صنع العمد الأقوياء. إلا أن تركيز قدر كبير من السلطة فى يد الرئيس التنفيذى قد لا يكون أمرا سليما، وبخاصة فى الديمقراطيات الجديدة. وقد كان عمدة موسكو يتمتع بقدر من السلطة يكفى لتعديل قوانين الانتخاب فى المدينة على غير رغبة المجلس التشريعى .

الاستعانة بالمجتمع المدنى

يؤثر فى الأداء العام، حشد من القوى الفاعلة خارج القطاع العام ـ المنظمات الجماهيرية، والنقابات، والجامعات،

والمؤسسات الخيرية، وجماعات المستخدمين، والمنظمات غير الحكومية، وروابط الأحياء. وهى تستطيع، إلى جانب أشياء أخرى، أن تساعد على إخضاع الحكومات المحلية للمساءلة. كما يمكن لهذه الجماعات التى تعرف فى مجموعها باسم «المجتمع المدنى» أن تكمل عمل الإدارة المحلية فى البحث عن توجيه أكثر استجابة وفاعلية .

المجتمع المدنى والمشاركة السياسية الرسمية . كيف يمكن للحكومات أن تشجع المجتمع المدنى على المشاركة فى التوجيه؟ يعتمد قدر كبير من ذلك على قوة منظمات المجتمع المحلى وقدرتها على التنظيم. كما ينبغى أن يكون الموظفون المحليون راغبين فى العمل مع هذه الجماعات. ولكن الأمثلة كثيرة على التعاون بين المجتمع المدنى والحكومات المحلية، ففى كولومبيا تعمل الحكومات المحلية وهيئات المجتمع معا لتوفير البنية الأساسية للفقراء. وفى البرازيل وشيلى والمكسيك وفنزويلا قام كثير من البلديات بالأخذ بأسلوب المشاركة فى وضع الموازنات وعقدت اجتماعات مفتوحة للتشاور مع السكان بشأن أولوياتهم. واستهل المانحون فى كل مكان مشروعات لتعبئة موارد المجتمع وتشجيع المشاركة[٧٨].

وهناك حدود للمشاركة الرسمية من جانب المجتمع المدنى فى الحياة العامة. ومنظمات المجتمع المدنى النشيطة لا يمكن أن توجد فى فراغ، ولكن الأمر يقتضى بدلا من ذلك أن تستند للتقاليد المحلية. ففى بوليفيا مثلا يتم إنشاء روابط المجاورات التى تقدم التقارير عن سوء إدارة المجالس البلدية إلى مجلس الشيوخ الوطنى، استنادا للأعراف التقليدية[٧٩]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجمعيات المدنية ليست دائما فعالة، وقد لا تعكس إلا وجهات نظر قطاع ضيق من السكان[٨٠]. ولكن حيث تضعف الجمعيات المدنية، يمكن للحكومات المحلية أن تستخدم آليات أخرى تؤدى إلى سماع صوت الجمهور، مثل الاستفتاء أو جمع البيانات من جماعات المستفيدين بالخدمات[٨١].

المجتمع المدنى والأحزاب السياسية. غالبا ما تجئ الثورات الديمقراطية نتيجة للصحوة الشعبية وتمرد المجتمع المدنى. ففى الحركة الرامية لتحقيق قدر أكبر من الديمقراطية فى أمريكا اللاتينية ساندت النقابات والحركات الجماهيرية، والجماعات الدينية وروابط المثقفين والفنانين وتحالفت فى كيان جماعى أطلق على نفسه اسم « الشعب»[٨٢]. وفى عدد من المجتمعات الإفريقية منح الاحترام الشعبى القادة الدينيين منزلة ونفوذا لا تستطيع النظم الأوتوقراطية أن تتجاهلها. وكان نشاط النقابات حاسما فى كثير من البلدان. وسرعان ما تفجرت الإضرابات التى حركتها المظالم الصناعية مثل تأخير دفع الأجور، والتى كانت موجهة ضد الحكومة لدورها كصاحب عمل رئيسى إلى المطالبة بالإصلاح السياسى[٨٣].

وبمجرد أن تبلغ الحركات الديمقراطية أهدافها المباشرة، تتبدد عادة الطاقة المدنية التى كانت قد ألهبت حماسها، وكان ذلك هو الحال فى الثورات الديمقراطية فى إفريقيا، وأوروبا الشرقية، وروسيا. ويمكن للأحزاب السياسية أن تساعد فى الحفاظ على استمرار العلاقة بين المجتمع المدنى والحكومات. وتقوم الأحزاب بتجميع مطالب السكان المبعثرين، وتمثل المصالح السياسية، وتجند وتدرب مرشحين جددا لشغل المناصب، وتضمن وجود المنافسة الانتخابية، وتشكل الحكومات. ويمكنها أن تساعد على تنظيم الأقليات والفقراء وتسهيل مشاركتهم فى عمليات الانتخاب الرسمية[٨٤]. وهكذا فإن النظم الحزبية تحسن الشرعية وإمكانية الحكم عن طريق جعل العملية الديمقراطية أكثر شمولا وأسهل منالا، وأقوى تمثيلا وفعالية[٨٥].

إنشاء إدارة محلية فعالة

يتطلب تحسين الخدمات المحلية إدارة محلية فعالة. وحتى الفريق السياسى جيد التنظيم ومحدد الهدف لا يمكنه أن يتغلب على عدم كفاءة الإدارة. والواقع أن الحجة التى كثيرا ما تثار لمعارضة تحقيق اللامركزية، هى نقص القدرة على المستوى المحلى والحاجة إلى زيادة ضخمة فى عدد الموظفين المهرة.

ويمكن أن تتخذ الحكومات المركزية والمحلية إجراءات لتحسين فعالية الإدارة المحلية[٨٦]. فأولا، عندما يكون لحكومة مركزية مسئوليات لا مركزية، يمكنها أن تنقل الموظفين المناسبين لا مركزيا أيضا، كما فعلت الحكومة فى أوغندا. وثانيا، ينبغى أن تكون للحكومات المحلية حرية تعيين وفصل الموظفين، وتقديم حزم الحوافز المناسبة حتى يمكنها أن تجذب الموظفين المحليين الأكفاء. وثالثا، يمكن للخصخصة أن تقلل عدد الإداريين المهرة الذين تحتاجهم الحكومات المحلية، نظرا لأن الخدمات التى تتم خصخصتها لا تتطلب سوى الرصد والتنظيم بدلا من القيام بالإدارة الفعلية .

وإذا كان فى الوسع التغلب على مشكلات نقص القدرة، فإنها تستأهل اهتماما كبيرا. ولابد أن تقوم الحكومات المركزية بتوفير الدعم الفنى للحكومات المحلية كجزء من عملية تحقيق اللامركزية. فعند ذلك ستزيد اللامركزية فى حد ذاتها بمنحها الحكومات دون القومية مسئوليات وسيطرة أكبر على مواردها، من حوافزها لزيادة استثماراتها فى قدراتها الإدارية الخاصة بها.

سياسات لفترة الانتقال

من المعتاد أن تطبق اللامركزية فى فترات الاضطراب الاقتصادى والسياسى، مثل الفورة التى تلى سقوط نظام دكتاتورى، أو حدوث أزمة اقتصادية تعجل بسقوط النظام، أو استيلاء مجموعة جديدة من أصحاب المصالح على السلطة. وكل هذه الظروف تخلق مناخا لا يحتمل فيه قيام عملية حريصة ورشيدة ومنظمة لتحقيق اللامركزية. وحتى عندما تتم عملية اللامركزية فى سياق أقل إثارة، ستظل هناك أسئلة متعلقة

بالاستراتيجية والتوقيت. ويمكن أن تساعد فى الإجابة عنها التجارب الحديثة للدول التى تحقق اللامركزية .

تزامن عناصر الإصلاح

إن أهم الدروس المستمدة من التجارب الحديثة لتحقيق اللامركزية، أنه لابد من تزامن عناصر الإصلاح. إذ أن الدافع السياسى الذى يقف وراء عملية اللامركزية يؤدى إلى إسراع الحكومات المركزية بتقديم التنازلات. ويعتبر منح الحق فى إجراء انتخابات محلية أحد الخطوات التى يمكن اتخاذها بسرعة، ولكن نجاح تحقيق اللامركزية يتطلب اتخاذ عدد من الخطوات البطيئة والصعبة، تسفر عن خلق علاقات تنظيمية جديدة بين الحكومة المركزية والحكومات دون القومية، ونقل للأصول والموظفين إلى المستويات المحلية، واستبدال التحويلات السنوية التى تتم من الموازنة بنظام للمخصصات الضريبية والتحويلات فيما بين الحكومات. ويكشف التاريخ الحديث لعمليات اللامركزية عن مخاطر عدم التسلسل والتدرج السليم.

وضع قواعد للمصروفات والإيرادات قبل التحرير السياسى. قامت روسيا بإجراء التحرير السياسى بينما كان الهيكل المالى للنظام السوفيتى السابق مازال قائما (الإطار ٥-٧). ومن الناحية التاريخية، كانت الحكومات دون القومية تقوم بتحصيل الضرائب لكل من الحكومات المركزية والمحافظات. وعندما حصلت حكومات المحافظات على الاستقلال السياسى الذاتى، بدأت فى رفض إرسال إيرادات الضرائب إلى الحكومة المركزية. ولم تستقر العلاقات المالية إلا بعد عام ١٩٩٤ عندما وضعت قواعد محددة ثابتة لاقتسام الضرائب بين المستويات الحكومية المختلفة. وعلى النقيض من ذلك، وضعت شيلى وبولندا القواعد المالية قبل التحرير السياسى ومن ثم تفادت أزمة مماثلة لما حدث فى روسيا.

تحقيق لا مركزية كل وظيفة ومصدر الإيراد الخاص بها فى نفس الوقت . فوض كثير من البلدان الإفريقية التى كانت تواجه الانهيار الاقتصادى طائفة واسعة من الخدمات الحكومية إلى الحكومات دون القومية دون أن توفر لها الإيرادات اللازمة. ولم يكن من المستغرب عندئذ، أن تتدنى جودة الخدمات التى تحققت فيها اللامركزية. وقد حدث النقيض فى كثير من أرجاء أمريكا اللاتينية، إذ قامت الحكومات بتحقيق لامركزية الإيرادات بدون التخلى عن المسئوليات المقابلة. وفى كولومبيا ازدادت التحويلات من الحكومة المركزية إلى البلديات بنسبة ٦٠ فى المائة بدون حدوث زيادة مماثلة فى المسئوليات .

تحقيق لامركزية الرقابة الإدارية اللازمة. تسببت الحكومات فى بعض الأحيان فى إعاقة قدرة الحكومات المحلية على أداء وظائفها الجديدة، وذلك بالتقاعس عن تحقيق لامركزية الرقابة الإدارية. ففى كولومبيا مثلا، استمرت الحكومة المركزية فى تحديد مرتبات المدرسين فى المدارس العامة حتى بعد تحقيق لامركزية إدارة المدارس الابتدائية والثانوية ونقلها إلى المحافظات ظاهريا. وأثار قرار الحكومة اللاحق بمنح زيادة كبيرة فى المرتبات أزمة على مستوى المحافظات لم تتم تسويتها إلا بإنشاء صندوق خاص للتعويضات[٨٧]. وفى بولندا تم نقل ملكية المنازل العامة إلى حكومات البلديات، إلا أن الحكومة المركزية مازالت تحدد الإيجار .

وقد أتبع تحقيق لامركزية التعليم فى المكسيك مؤخرا نهجا أكثر توازنا. فقد حولت الحكومة الاتحادية مسئولية الإدارة كاملة عن رياض الأطفال والتعليم الابتدائى والثانوى إلى

الإطار ٥-٧
العربة أمام الحصان : اللامركزية فى روسيا

فى ظل النظام السوفيتى، كانت الحكومات دون القومية مجرد امتداد للحكومة المركزية فى ظل سلطة الحزب الشيوعى. وكانت الحكومة المركزية تسيطر على نواحى النشاط ذات الأهمية القومية مثل النقل والدفاع، وكانت الجمهوريات مسئولة عن الصناعات الخفيفة، وكانت المحافظات (الأوبلاست) مسئولة عن الرعاية الصحية والإسكان والمرافق العامة والتعليم. وعلى الرغم من تحديد وعاء ضريبى معين لكل طبقة من طبقات الحكومة، كانت الحكومات المركزية هى التى تقرر الموازنات دون القومية من خلال التخطيط المركزى، والمفاوضات خلف الأبواب المغلقة. وكان اقتسام الإيرادات والتحويلات بين الحكومات مجرد أدوات محاسبية يتم استخدامها لتحقيق التوازن فى كل موازنة دون قومية .

وفى عام ١٩٩٠ ألغى احتكار الحزب للسلطة بصفة رسمية. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٩١، وضع دستور جديد (تمت الموافقة عليه فى عام ١٩٩٣) أعلنت فيه روسيا دولة اتحادية ديمقراطية، واعترف الدستور الجديد بتسع وثمانين وحدة دون قومية [جمهوريات، ومناطق مستقلة ذاتيا ومحافظات (أوبلاست)] ونص على انتخاب المحافظين (الرؤساء فى الجمهوريات) والهيئات التشريعية فى كل وحدة إدارية .

ومع ذلك، فقد استمرت روسيا فى المجاهدة مع نظامها القديم لعلاقات المالية العامة فيما بين الحكومات لعدة سنوات. وعلى الرغم من محاولة إنشاء نظام يقوم على أساس المخصصات الضريبية المنفصلة، فقد استمرت المالية العامة فى المستوى دون القومى تعتمد على المفاوضات مع موسكو. وسرعان ما أصبحت هذه المحادثات عدوانية، وهددت الحكومات الإقليمية المستقلة ذاتيا حديثا باحتجاز إيرادات الضرائب التى تدين بها للحكومة المركزية أو بالانفصال عن الاتحاد كلية فى حالة عدم الاستجابة لمطالبها .

ومنذ عام ١٩٩٤ شرعت روسيا تتحرك فى اتجاه نظام للعلاقات المالية بين الحكومات يستند للقواعد المحددة. وأدت إصلاحات عام ١٩٩٤ إلى تقسيم الإيرادات المتحصلة من كل ضريبة رئيسية بين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية وأنشأت نظاما للمساواة يستند لمعادلة محددة لمساعدة أكثر المناطق فقرا. غير أن الإصلاحات لم تحل كلية كافة المنازعات المالية بين المستويات الحكومية، كما أنها لم تسو مسألة تقسيم المسئوليات عن المصروفات الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، لاتزال الحكومة الاتحادية تواجه مخاطر جسيمة من احتمال التوقف عن سداد الديون المقدمة للحكومات دون القومية .

المصدر : Freinkman 1998; Le Houerou 1996; Martinez Vasquez 1998

حكومات الولايات فى عام ١٩٩٢، جنبا إلى جنب مع تمويل يعادل الإنفاق الاتحادى على تلك المؤسسات فى العام السابق. ومنذ ذلك الحين، أصبح التمويل يتحدد على أساس معادلة تؤدى إلى تحويل التوزيع تدريجيا من نمطه التاريخى إلى نمط يوفر مبلغا لكل تلميذ متساويا فى كافة الولايات. وكانت التجربة التى تمت فى الفلبين شبيهة بذلك[٨٨].

إعلان القيود المفروضة على الموازنة

يجب أن تعلن الحكومات المركزية فى وقت مبكر أنها ستفرض قيودا شديدة على موازنات الحكومات دون القومية، لأن مجرد الاحتمال بأن تقوم الحكومة المركزية بالكفالة يمكن أن يؤدى إلى الإفراط فى الإنفاق وإلى التمويل بالعجز على المستوى دون القومى. وتقدم البرازيل حيث تتحمل الحكومة الاتحادية عبء دين حكومى مقداره ١٠٠ مليار دولار مثالا واضحا على ذلك، (انظر الفصل الثامن). أما الأرجنتين، فقد نجحت على النقيض من ذلك فى فرض قيود شديدة على الموازنة. فمنذ البداية، رفضت الإدارة الحالية أن توفر لحكومات المحافظات أى تخفيف كبير لعبء الديون. كما قللت لأدنى حد تعرضها المحتمل للمخاطر بطريقتين : الأولى، أنه لا يجوز للمحافظات الاقتراض مباشرة من الخزانة الاتحادية. والثانية، أن القروض التى تقدمها بنوك المحافظات إلى حكوماتها لا تصلح للخصم لدى البنك المركزى. وبعد أزمة المكسيك الاقتصادية فى عام ١٩٩٤ التى استنزفت مؤقتا مصادر التمويل فى كافة أنحاء أمريكا اللاتينية، اضطرت حكومات المحافظات فى الأرجنتين لتصحيح أوضاعها بدلا من الاعتماد على نجدة من الحكومة الاتحادية .

ما الدروس المستفادة للمستقبل؟

إن تحقيق اللامركزية عملية تواصل تقدمها ويجرى بشأنها كثير من التجارب، ومع ذلك لم يتوافر بعد سوى قليل من الدلائل عن النتائج النهائية[٨٩]. ومع هذا، فقد جرى استخلاص بعض الدروس من التجارب الحديثة، ربما كان أهمها هو أن النظام الذى يقوم على قواعد محددة يؤدى إلى تحقيق نتائج أفضل. وتقلل القواعد الواضحة التى تحدد تقسيم المسئوليات الوظيفية بين مستويات الحكم من الغموض وتزيد الخضوع للمساءلة السياسية. كما أنها توفر إطارا يمكن أن تتنافس من خلاله جماعات المصالح وأن تتفاوض بدون اللجوء إلى العنف.

وبعض القواعد تحقق نجاحا أكبر من غيرها. ويتطلب الأمر تحقيق لامركزية الإيرادات فى نفس الوقت الذى يتم فيه تحقيق لامركزية المصروفات حتى يكون التمويل تابعا للوظيفة. كذلك فإن موقف «رفع اليد» عندما تتوقف الحكومات دون القومية عن سداد ديونها قد يكون بالغ الأهمية فى كبح جماح المديونية، وأكثر تأثيرا من مجموعة شاملة من اللوائح والضوابط. كما أن السياسة المحلية القائمة على أساس الأحياء مقترنة بالانتخاب المباشر للعمد والمحافظين، مع إجراء الانتخابات القومية والمحلية فى نفس الوقت، تؤدى إلى تحسين المشاركة والتمثيل النيابى. والمرجح أن تتحمل الحكومات دون القومية متعددة الطبقات وذات العدد الكبير من الوحدات الصغيرة تكاليف إدارية إضافية مرتفعة.

وليس من المتوقع أن تنجح الاستراتيجيات الرامية لإيقاف تحقيق اللامركزية، إذ أن الضغوط لتحقيق اللامركزية تخرج عن نطاق سيطرة الحكومة. فقد خلق ظهور الاقتصادات الحديثة، ونشوء طبقة وسطى حضرية متعلمة، وتناقص كل من التهديدات العسكرية الخارجية والمحلية، ضغطا لا يمكن التغلب عليه لتحقيق توزيع أوسع نطاقا للسلطة السياسية فى أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وروسيا وفى مناطق من شرق آسيا. والمرجح أن يؤثر هذا الضغط ذاته فى الاقتصادات التى تتخذ بسرعة الطابع الحضرى فى جنوبى آسيا وأجزاء من إفريقيا فى أوائل القرن الحادى والعشرين. وبدلا من محاولة مقاومة اللامركزية، ينبغى للحكومات أن تواجهها مسلحة بالدروس المستفادة من البلدان التى سبقتها فى هذا المضمار.

الفصل ٦

المدن النشيطة محركات للنمو

مع تقدم البلدان فى عملية التنمية، يتراجع نصيب الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى، وتبدأ الصناعة والخدمات فى السيطرة على الاقتصاد. وغالبا ما يتم إنتاج السلع والخدمات بأقصى درجات الكفاءة فى المناطق الكثيفة السكان التى توفر فرص الوصول إلى مجمع للعمالة الماهرة، وشبكة مؤسسات متكاملة تعمل بوصفها جهات موردة، وكتلة حرجة من العملاء. ولذا، فإن الحضرنة تصاحب دائما النمو الاقتصادى المستديم (الشكل ٦-١).

ولم تقلل العولمة أو التمركز من أهمية - أو سرعة - عملية الحضرنة . فالعولمة تدعم النمو الاقتصادى، الذى يعد القوة المحركة وراء الحضرنة. ولكن تكنولوجيا الاتصال والمعلومات تتيح حاليا للمؤسسات تسويق سلعها فى بلدان بعيدة وأن تدمج فى إنتاجها مؤسسات تابعة تقع فى النصف الآخر من الكرة الأرضية. ولكن إذا كان الترحيب بالعولمة يرجع أساسا إلى قدرتها على جعل المسافات الطويلة تبدو أقصر، فلماذا تظل الحضرنة تمثل اتجاها بالغ الأهمية ؟

وإذا كانت العولمة تفتح الباب أمام احتمالات جديدة لإقامة روابط حول العالم، فإنها تعزز أيضا مزايا معينة لقرب المكان. فلاتزال المؤسسات التى تتنافس فى الاقتصاد العالمى (والجهات الموردة لها) تستفيد كثيرا من إمكانية الوصول إلى مصادر كبيرة للعمالة والمواد والخدمات والعملاء. ومن ثم فمن المرجح أن تسهم العولمة فى تحقيق مزيد من الحضرنة. ويصدق هذا بشكل خاص على البلدان النامية، حيث يعد الوصول إلى الفرص المتاحة من خلال العولمة أكبر كثيرا فى المدن.

ويؤدى نمو سكان الحضر فى كل من المدن الكبيرة والصغيرة إلى زيادة المطالبة بتمركز القوة السياسية. وهو يضغط على المؤسسات الوطنية للتوجيه، ويشجعها على السير نحو تحقيق اللامركزية واتخاذ الخطوات التى تناولناها فى الفصل الخامس. وذلك قد يجعل نجاح اللامركزية أكثر أهمية. فعندما تتوافر لحكومات المدن القوة والقدرة على وضع برامج للتنمية، فإنها تستطيع مساعدة قاطنى مدنها على الاندماج فى الاقتصاد العالمى. وعندئذ تصبح هذه المدن، حلقات ربط قوية فى سلسلة الإنتاج العالمى ومقصدا جذابا للاستثمار الأجنبى.

والحضرنة جزء لا يتجزأ من التنمية، ولكنها تشكل أيضا تحديات صعبة.

الشكل ٦-١
ترتبط الحضرنة ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادى

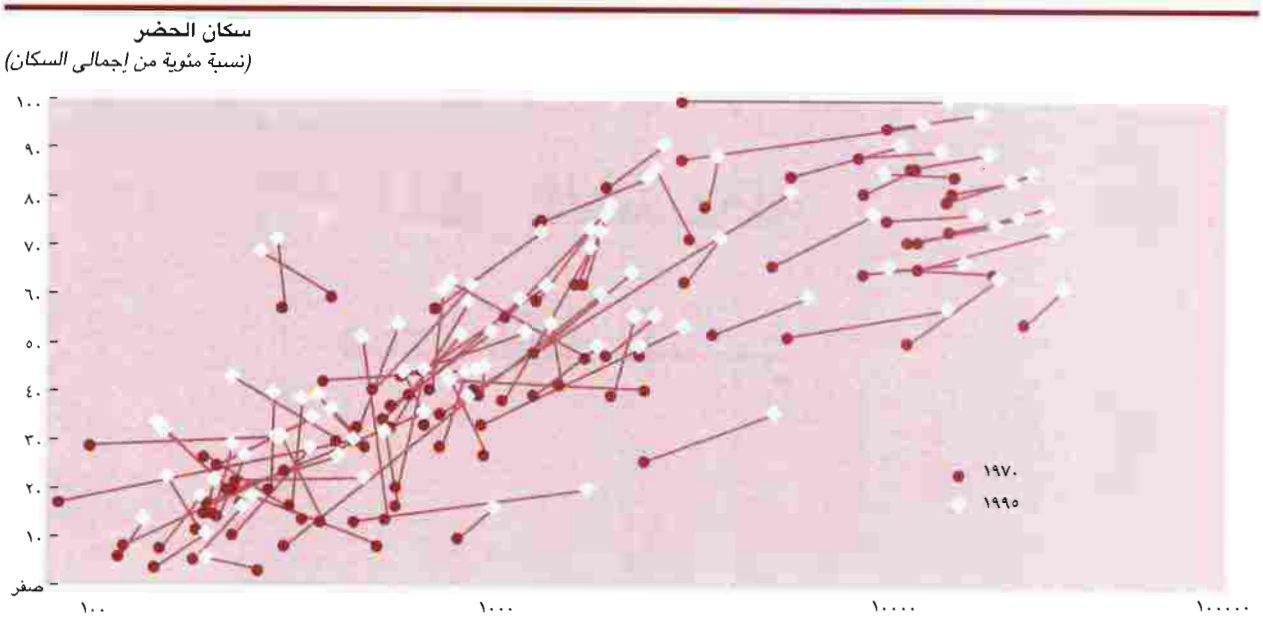

ملاحظة: العينة تشمل البلدان الصناعية والنامية التى تتوفر بياناتها. ويبين الشكل التقدم الحاصل من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٥ فى كل بلد. ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى موضح بمقياس لوغاريتمى.
المصدر: البنك الدولى، *مؤشرات التنمية فى العالم*، ١٩٩٨.

ويستعرض هذا الفصل القوى الاقتصادية الكامنة وراء الحضرنة، ويناقش ما تستطيع الحكومات الوطنية أن تفعله - وما لا ينبغى أن تفعله - لدعم النمو الاقتصادى الحضرى. ويركز الفصل السابع بدوره على ما يجعل المدن ملائمة للعيش فيها، بما يشمله ذلك من خدمات أساسية مثل الإسكان والصرف الصحى والبنية الأساسية.

ما الذى يجعل المدن تنمو ؟

تعتبر المدن المتمتعة بالعافية والدينامية، جزء لا يتجزأ من النمو الاقتصادى المستديم (الإطار ٦-١)[١]. فمع تطور البلدان، تمثل المدن حصة متزايدة دوما من الدخل القومى. وتولد المناطق الحضرية ٥٥ فى المائة من الناتج القومى الإجمالى فى البلدان المنخفضة الدخل، و ٧٣ فى المائة فى البلدان المتوسطة الدخل، و ٨٥ فى المائة فى البلدان المرتفعة الدخل. وعادة ما تتركز قطاعات النمو للاقتصاد - الصناعات التحويلية والخدمات - فى المدن، حيث تستفيد من وفورات التكتل، والأسواق الواسعة للمدخلات والمخرجات، والعمالة، وحيث تنتشر بسرعة الأفكار والمعارف[٢].

والطريقة التى تدير بها المدن التنمية، بما فى ذلك تشجيع الصناعات، تمضى شوطا بعيدا فى تحديد معدل النمو الاقتصادى. وبمقدور حكومات المدن أن تعزز التنمية الاقتصادية أو تبطئ من سرعتها. وتعد دراسة عملية الحضرنة - القوى الباعثة على التكتل وحوافز التمركز التى تشكل المدن - طريقة مفيدة لتحديد الدور الذى ينبغى على الحكومات القيام به.

وفورات التكتل - مصدر الكفاءة فى المدن

لماذا يتركز النشاط الاقتصادى فى المناطق الحضرية، حيث تكون أسعار الأراضى غالبا أعلى من ٥٠ إلى ١٠٠ مثل من أسعارها على بعد ٣٠ أو ٤٠ ميلا ؟ ولماذا يستقر الكثير من الأفراد والمؤسسات فى مناطق العواصم الكبيرة حيث تكون تكاليف المعيشة عادة ضعف مثيلتها فى المناطق الحضرية الصغرى؟[٣] لابد أن تكون الإجابة هى أن هذه التكاليف تعوضها وتزيد عليها المزايا الاقتصادية التى توفرها المدن - وهى مزايا تتولد عادة من وفورات التكتل.

فالتكتل يزيد إنتاجية حشد عريض من الأنشطة الاقتصادية فى المناطق الحضرية. وتزيد الإنتاجية مع زيادة حجم المدينة، حتى أن مؤسسة نمطية يمكن أن تشهد ارتفاع إنتاجيتها بنسبة من ٥ إلى ١٠ فى المائة إذا تضاعف حجم المدينة ونطاق الصناعة المحلية.[٤] كما أن الأجور فى الحضرأعلى منها فى الريف - وترتفع مرتين إلى أربع مرات فى البلدان المتوسطة

الإطار ٦-١

المدن والمناطق الحضرية: اختلافات فى التعريف

يستخدم هذا التقرير مصطلحى المدن والمناطق الحضرية بشكل متبادل. ويصفهما التقرير الرسمى للمناطق الحضرية باعتبارهما تركزات لعمال غير زراعيين ولقطاعات إنتاجية غير زراعية. وتسمى معظم البلدان المستوطنات التى بها ٢٥٠٠-٢٥٠٠٠ شخص مناطق حضرية. ويختلف التعريف من بلد لآخر، كما أنه يتغير بمرور الوقت. ولو كان المعيار الذى استخدمته الصين فى تعداد ١٩٨٠ قد طبق فى تعداد ١٩٩٠، لزاد معدل الحضرنة فى الثمانينيات بأكثر من ٥٠ فى المائة - وهو أكبر كثيرا من نسبة الست والعشرين فى المائة التى نتجت عن استخدام نهج أكثر تشددا فى ١٩٩٠. أما المدينة، فلها وضع قانونى معين (تمنحه لها الحكومة القومية أو الإقليمية) يرتبط بصفة عامة بهياكل إدارية أو حكومية محلية معينة. وفى معظم البلدان يشار إلى المناطق الحضرية الكبيرة بأنها مناطق عواصم لأنها تضم منطقة جغرافية للتوطن البشرى (قد تشمل مدنا محددة بشكل قانونى)، يشترك داخلها المقيمون فى فرص العمل ومجموعات العلاقات الاقتصادية.

المصدر: Mills, 1998. ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ١٩٩٦.

الدخل - مما يعكس مستويات الإنتاجية الأعلى الناتجة عن وفورات التكتل فى المدن[٥].

وقد كانت المناطق الحضرية من الناحية التاريخية أكثر كفاءة من المناطق الريفية لأن بالمدن أسواقا كبيرة للمدخلات والمخرجات تكفى لدعم المصانع ذات الحجم المناسب، وبذلك يمكنها الاستفادة من ميزة وفورات الحجم. أما فى المدن الصغرى فإن وفورات الحجم التى تحققها هذه المصانع تقابلها تكاليف النقل المرتفعة للوصول إلى العملاء أو لمصادر المدخلات. غير أن العلاقة بين حجم المصانع وحجم المدن قد تلاشت تماما. كما انخفضت تكاليف النقل (وصارت أقل أهمية بكثير)، وذلك مع سيطرة الخدمات والصناعات الخفيفة بصورة متزايدة على الاقتصاد العالمى.

وفى الاقتصاد الحديث، تتمثل فائدة هذا النوع من القرب الذى توفره المناطق الحضرية فى أن المؤسسات، بغض النظر عن الحجم، تستطيع تحقيق وفورات الحجم والنطاق. فوجود مجمع مشترك للعمالة والمواد والخدمات يتيح للمؤسسات الكبيرة والصغيرة على السواء الاستفادة من وفورات الحجم. وتظهر وفورات النطاق عندما يجعل وجود أحد الأنشطة القيام بنشاط مكمل أرخص تكلفة عن طريق دعم التنوع فى الإمداد والتخصص بين المؤسسات[٦]. كذلك يسهل القرب نشر المعرفة، وتستفيد المؤسسات التى تعمل بالقرب من بعضها البعض من عمليات انسياب المعلومات للغير، فى بعض الحالات عن طريق ملاحظة ما تفعله المؤسسات المجاورة. وتبين الشواهد المتعلقة بدعاوى براءات الاختراع أن تدفقات المعلومات تتراجع فعليا مع بعد المسافة[٧]. وعندما تتركز المؤسسات فى المدن، تنخفض كذلك تكاليف المعاملات، خاصة تكاليف البحث عن العمال الذين تتطلبهم فرص العمل.

وتأخذ وفورات التكتل أشكالا مختلفة. وتعرف المنافع التى تنشأ عن مؤسسات تقع بالقرب من مؤسسات أخرى فى نفس الصناعة بأنها *وفورات التوجه المحلية*. وتعرف المنافع التى تنشأ عن القرب من كثير من القوى الفاعلة الاقتصادية بأنها *وفورات الحضرنة*. وتبين شواهد من البرازيل وجمهورية كوريا المنافع المتعلقة بوفورات التمركز. فإذا انتقل مصنع من موقع يشترك فيه ألف عامل تستخدمهم مؤسسات فى نفس الصناعة إلى موقع به عشرة آلاف من هؤلاء العمال، فإن الإنتاج يزداد بمتوسط ١٥ فى المائة، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى تعمق مجمع المدخلات والعمال المتخصصين[٨]. وما إذا كانت الصناعة تستفيد أكثر من وفورات الحضرنة أو التمركز، يتوقف على مدى قدرتها على الابتكار. ومن المرجح أن تتوطن الصناعات الجديدة، الدينامية فى المراكز الحضرية الكبرى، حيث يمكنها الاستفادة من الإخصاب المتبادل بين القوى الفاعلة المختلفة. أما أقدم الصناعات الناضجة، فإنها تتركز فى مدن أصغر وأكثر تخصصا، حيث تكون تكاليف الازدحام منخفضة وتكون وفورات التمركز عالية.

وتتمثل الفائدة الأخيرة للتكتل فى المناطق الحضرية الكبيرة فى أن هذه المواطن أقل عرضة للتقلبات الاقتصادية بسبب قاعدتها الاقتصادية المتنوعة. ويمكن أن تنساب العمالة من قطاع لآخر، مما يبقى على متوسط البطالة منخفضا.[٩] ويوفر عدد وتنوع المستهلكين بعض الحماية للمؤسسات، مما يسمح لها بتطبيق قانون الأعداد الكبيرة فى إدارة المخزون (وهى ممارسة يترتب عليها تحقيق وفورات كبيرة). وبالنسبة للمستهلكين، توفر المدن الكبيرة تنوعا فى الخدمات والتسوق وفرص الترفيه. ويمكن للمناطق الريفية أن تستفيد من هذه المنافع عن طريق إيجاد روابط مع القطاع الحضرى (الإطار ٦-٢).

منظومات المدن

على الرغم من أن الإنتاجية أعلى فى مناطق العواصم الكبيرة، فإن نحو ٦٥ فى المائة من سكان الحضر فى العالم مازالوا يعيشون فى مدن صغيرة ومتوسطة الحجم (الشكل ٦-٢). ويعكس هذا النمط درجة التكتل التى تعمل بشكل أفضل لصالح المؤسسات والصناعات، وكذلك أنواع المنافع التى يوفرها التكتل. فمناطق العواصم الكبيرة توفر لبعض المؤسسات منافع تكفى لتبرير تحملها التكاليف المرتفعة للعمالة والأرض. ولكن هناك صناعات أخرى تجد فى المدن الصغرى قواعد لربح أكبر. ويمكن للوفورات أن تدعم طائفة من المدن ذات أحجام مختلفة وما يصاحب ذلك من تباين فى أنماط الإنتاج. وغالبا ما تكون تأثيرات حجم المدينة على العمال فى حدها

الإطار ٦-٢

الروابط بين الريف والحضر

خلال الخمسين سنة الأخيرة تغير التفكير فى الروابط بين التنمية فى الحضر والريف. ففى الخمسينيات كانت الحضرنة تعتبر بديلا مستصوبا لاكتظاظ الريف بالسكان، وخاصة فى المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، حيث كانت توقعات زيادة الإنتاجية الزراعية تبدو محدودة، وكان ينظر إلى الصناعة التحويلية على أنها مفتاح النمو. ولكن الصناعة التحويلية أخفقت فى الغالب فى إيجاد ما يكفى من الوظائف للمهاجرين من الريف إلى المدن. ونتيجة لذلك، كانت الحكومات تشعر بالقلق بسبب تزايد عدد المتعطلين جزئيا فى المدن الكبيرة، وكانت تحاول أحيانا تقييد الهجرة من الريف إلى الحضر - وهى سياسة كان من آثارها إنقاص المساعدات المقدمة للمهاجرين.

ومن حيث المبدأ، تستطيع اقتصادات الحضر والريف أن تستفيد بعلاقة التكامل. فالمدن تستفيد عندما تزيد الإنتاجية الزراعية، ويوفر النمو فى المناطق الريفية أسواقا جديدة مهمة للخدمات الحضرية والسلع المصنوعة. كما أن الميكنة واستخدام الأسمدة ومبيدات الآفات ومبيدات الأعشاب تزيد الطلب على هذه المنتجات. ويؤدى ازدهار الزراعة التجارية إلى زيادة الطلب على التسويق، والنقل، والتشييد والتمويل، وهو ما توفره غالبا المراكز الحضرية. وفى إفريقيا، يولد كل دولار إضافى فى إنتاج القطاع الزراعى ١,٥ دولار إضافى فى إنتاج القطاع غير الزراعى. ويصل هذا الرقم فى آسيا إلى ١,٨ دولار[١٠].

كما تستفيد المناطق الريفية من نمو المدن. فالمدن القريبة توفر أسواقا جاهزة للمنتجات الزراعية كالخضر ومنتجات الألبان، وكذلك للمنتجات الريفية غير الزراعية. وتقوم الصناعات الريفية غالبا بإمداد أصحاب الصناعات الحضرية القريبة بالأجزاء والمكونات. ويمكن للحضرنة أيضا أن تساعد على زيادة الإنتاجية فى الريف من خلال عمليات نقل التكنولوجيا، وخدمات التعليم والتدريب.

الشكل ٦-٢

كان معظم سكان الحضر فى العالم يعيشون فى مدن صغيرة ومتوسطة فى ١٩٩٥

الحصة من مجموع سكان الحضر
(نسبة مئوية)

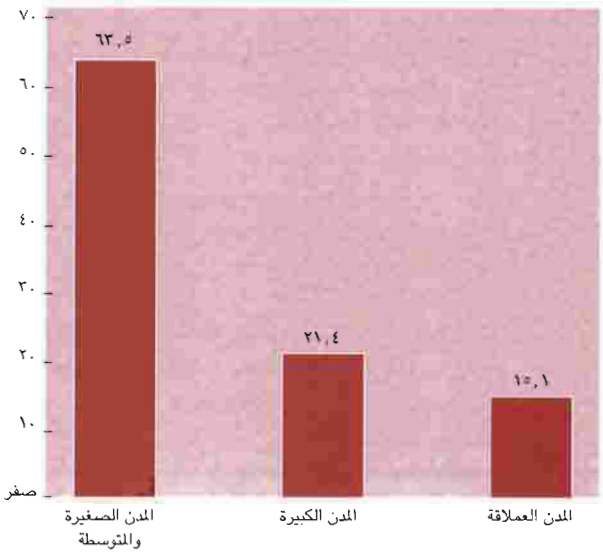

ملاحظة: المدن *العملاقة* هى التى يتجاوز سكان الواحدة منها ٥ ملايين نسمة. المدن الكبيرة هى التى يتراوح سكان الواحدة منها من مليون إلى ٥ ملايين نسمة. *المدن المتوسطة* هى التى يتراوح سكان الواحدة منها من ٠,٥ إلى مليون نسمة. المدن الصغيرة هى التى يقل سكان الواحدة منها عن ٠,٥ مليون نسمة.

المصدر: UNDIESA. *World Urbanization Prospects*. 1998.

الأدنى. فالعامل النمطى يكون بصفة عامة فى حال حسنة فى مدينة صغيرة بأجر منخفض وتكاليف معيشة منخفضة مثله مثل عامل فى منطقة حضرية كبيرة حيث الأجور وتكاليف المعيشة أعلى بنسبة ١٠٠ فى المائة[١١].

وتوفر مناطق العواصم الكبرى قاعدة اقتصادية متنوعة، للخدمات الحديثة وغيرها من الصناعات المبتكرة التى تحقق منافع عديدة من تلك البيئة. وفى المقابل، تتجه مناطق المدن الصغيرة والمتوسطة للتخصص فى إنتاج السلع التى تصدر إلى خارج المدينة، مركزة على صناعة أو خدمة نمطية واحدة مثل المعادن الأولية، أو تجهيز الأغذية، أو المنسوجات، أو لب الورق والورق، أو الآلات، أو النقل. ومن خلال التخصص فى مجموعة واحدة من الأنشطة تتمكن مناطق المدن الصغرى من استغلال وفورات التمركز، بينما توفر تكاليف الازدحام التى تؤثر فى المدن الكبرى. وتنمو المدن المتخصصة مع وفورات الحجم وروابط المدخلات الوسيطة المحلية التى تتولد عن أنشطتها ومع حجم الأسواق الإقليمية والمرافق الخاصة بالمدينة.

ديناميات تكوين المدينة

تساعد العلاقة بين التنظيم الصناعى فى أى بلد ومنظومة مدنه فى تفسير ما ينشأ فيه من أنماط الحضرنة. ففى أثناء المراحل المبكرة للتصنيع فى معظم البلدان النامية، تتجمع غالبا الصناعات الحديثة - خاصة فى القطاعات التى تتأثر أساسا بموقع المستهلكين - فى واحدة أو اثنتين من مناطق العواصم الكبيرة. وعادة ما يكون أول موقع للتكتل هو العاصمة الوطنية (بانكوك، بوجوتا، جاكارتا، سول، سوفا بفيجى، مكسيكو سيتى)، أو مدينة كبيرة قريبة من الساحل (ساو باولو، شنغهاى، كلكتا). ويؤدى هذا التجمع إلى توفير الموارد النادرة ويساعد الصناعات على مواجهة النقص الأولى فى العمالة الماهرة، والدراية الفنية، والخدمات التجارية والمالية، والبنية الأساسية الحديثة للاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل. وبالنسبة للمستثمرين الأجانب والمصدرين الصناعيين، فإن العاصمة الوطنية تكون موقعا ممتازا لدخول البلاد وأفضل مكان للحصول على خدمات حديثة. كما أن للعواصم مزايا إضافية من حيث قربها من صانعى القرار والمنظمين الحكوميين[١٢].

ومع تقدم حركة التصنيع، تبدأ الأنشطة الصناعية فى الانتقال إلى المدن الصغرى خارج العاصمة. ويحدث هذا الانتقال لأن تكاليف الازدحام تتزايد، ولأن منافع التكتل تتجه للانخفاض إلى حد ما مع تزايد نمطية الإنتاج فى المصانع التى حققت كامل نموها. كما أن انتشار وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية والنقل الفعالة، ونقل العمليات البيروقراطية إلى الحكومات المحلية، وفتح أسواق رأس المال، يشجع على انتقال الصناعات إلى خارج المدن الكبرى (الاطار ٦-٣).

وفى المستقبل، تستمر قوى العولمة - بما فى ذلك تحرير التجارة والتكامل المالى - فى تدعيم أهمية وفورات التكتل الحضرى. ولما كانت المؤسسات الدولية والمستثمرون الدوليون يسعون وراء المواقع التى يسهل الوصول إليها والمنخفضة التكاليف لإقامة مصانعهم، فإن شبكات الإنتاج المتمركزة ستكون ضرورية لتأكيد قدرة البلاد على المنافسة العالمية[١٣]. ويركز التصنيع بدرجة متزايدة على أن تكون نسبة رأس المال إلى العمالة عالية الفعالية، وعلى المواد خفيفة الوزن ذات التقنية العالية، والتى تتصل غالبا بمدخلات الخدمات الوسيطة كأشرطة البرامج الجاهزة وإعداد البرامج، والخدمات الهندسية التى يمكن توفيرها من على مسافات بعيدة. وقد أسفر تحويل مدينة سيدنى إلى مدينة عالمية فيما بين ١٩٧١ و ١٩٩١ عن تحقيق زيادة بلغت ٢٥ فى المائة فى خلق الوظائف، وكذلك عن حدوث تحول جذرى نحو الخدمات المالية والتجارية[١٤].

وسوف يترتب على الانفتاح على الاقتصاد العالمى زيادة فى تقلب الاقتصادات الحضرية، وزيادة فى المنافسة بين المدن داخل نفس البلد. وسوف تنتعش المدن القادرة على استغلال إحدى المزايا النسبية فى سلع التبادل التجارى العالمية، بينما تعانى المدن التى تعتمد على الصناعات المحمية.

وقد أدى التغير التكنولوجى إلى تعزيز وفورات التكتل فى الماضى، وسيستمر ذلك فى المستقبل. كما أن أنظمة النقل الجماعى بالمترو والترام والسيارات وطرق الأوتوستراد فى مناطق العواصم أسهمت جميعها فى النمو الحضرى فى الاقتصادات الصناعية خلال القرن العشرين، كما سيؤثر رأس المال البشرى المحلى وتراكم المعرفة، فى المستقبل على حجم المدن. وتشير التقديرات الخاصة بالفترة ٤٠-١٩٩٠ إلى أن زيادة بمقدار انحراف معيارى واحد فى النسبة المئوية للسكان ذوى التعليم الجامعى فى أى مدينة أمريكية، ترتبط بزيادة تبلغ ٢٠ فى المائة فى الحجم، حتى بعد أن تؤخذ فى الحسبان اتجاهات النمو والخصائص النوعية للمدينة[١٥]. وتبين الشواهد الحديثة أن الاتصالات السلكية واللاسلكية مكملة للتعامل وجها لوجه وليست بديلة عنه[١٦]. وفى هذا العالم الذى يتميز بالإنجازات التكنولوجية غير العادية، لاتزال تتمثل فى القرب الجغرافى واحدة من أكثر الآليات فعالية لنقل المعرفة وممارسة الأعمال.

وسيظل معظم سكان الحضر فى العالم فى المدن الصغيرة والمتوسطة، لأنها تنمو بصورة أسرع من المناطق الحضرية الكبيرة (الشكل ٦-٣). ولكن الأحجام مسألة نسبية. ففى عام ١٩٧٠ كانت المدينة المتوسطة الحجم تعرف بأنها المدينة التى تضم عددا من السكان يتراوح من ٢٥٠ ألفا إلى ٥٠٠ ألف نسمة. واليوم، تعرف المدينة المتوسطة الحجم بأنها المدينة التى

الإطار ٦-٣

انتشار الصناعة فى كوريا

تمثلت الحضرنة فى كوريا فى الزيادة المطردة فى نسبة السكان الذين يعيشون فى سول. ولكن هذه المقولة لا تأخذ فى الاعتبار تراجع أولوية سول فى منظومة المدن فى كوريا وهيكلها الصناعى (انظر الجدول). فسول تنمو، ولكن المدن الكورية الأخرى تنمو بدرجة أسرع. بل والأكثر إثارة هو النزوح الكبير للعمالة الصناعية من منطقة العاصمة سول إلى مناطق الضواحى المحيطة بها. ففى عام ١٩٧٠، كان ثلاثة أرباع العمالة الصناعية الإقليمية متركزة فى منطقة العاصمة سول، ولكن بحلول سنة ١٩٩٣ هبطت النسبة المئوية إلى الثلث. وبدأت الصناعة فى الانتقال فى منتصف الثمانينيات إلى خارج مناطق العواصم الرئيسية - سول وبوزان وتايجو - والمدن التابعة القريبة منها. وبين ١٩٨٣ و ١٩٩٣ ارتفع نصيب المدن الأخرى والمناطق الريفية فى العمالة الصناعية الوطنية من ٢٦ إلى ٤٢ فى المائة.

وكان التغير فى السياسات مسئولا عن هذا الاتجاه. فقد شرعت الحكومة فى السبعينيات فى تطبيق سياسات ترمى إلى تشجيع لامركزية الصناعات وانتقالها إلى خارج منطقة العاصمة سول. وكان من العناصر الرئيسية لهذه السياسات توفير حوافز مالية لإعادة التوطن، وأوامر مباشرة بإعادة التوطن، وإنشاء مناطق صناعية جديدة. وعلى الرغم من قوى السوق الطبيعية التى كانت تشجع المؤسسات على ترك سول (ومنها الأجور والإيجارات المرتفعة)، لم يكن لهذه السياسات الأولية سوى تأثير مباشر محدود، إذ أن اللوائح الحكومية المتشددة والروتين الحكومى المرتبط بها جعلا المصانع غير راغبة فى التوطن بعيدا عن العاصمة بأكثر من ٤٥ دقيقة بالسيارة. وفى داخل هذه المنطقة، لم يكن يوجد سوى القليل من المساحات المناسبة للصناعات الناجحة.[١٧]

وأخيرا، حدثت ثلاثة تطورات أدت إلى اندفاع المؤسسات للانتقال بعيدا عن سول وبوزان وتايجو. أولها، أن كوريا قامت بتحرير اقتصادها فى أوائل الثمانينيات، مما قلل من الروتين الحكومى الذى يربط الصناعات بسول. وثانيها، أن الحكومة نفذت نظام الحكم الذاتى المحلى فى ١٩٨٨، مما ساعد السلطات المحلية على إجراء انتخابات وتقدير الضرائب وتحصيلها. ثالثها، أن الحكومة استثمرت بكثافة فى البنية الأساسية للاتصالات والطرق خارج سول وبوزان - ومازالت مستمرة فى ذلك.

أولوية منطقة العاصمة سول

(نصيب سول كنسبة مئوية من الإجمالى القومى)

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠
سكان الحضر				
الوطنيون	٣٤	٤١	٣٨	٣٣
السكان الوطنيون	٩	١٧	٢٢	٢٥
المناطق الصناعية	..	..	٢١	١٤

.. غير متوفر.

المصدر: Henderson, Lee, and Lee 1998; Henderson 1998.

الشكل ٦-٣

شهدت المدن الصغيرة أسرع معدل لنمو السكان، وشهدت المدن العملاقة أبطأ هذه المعدلات، من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠

المتوسط السنوى لزيادة السكان
(بنسبة مئوية)

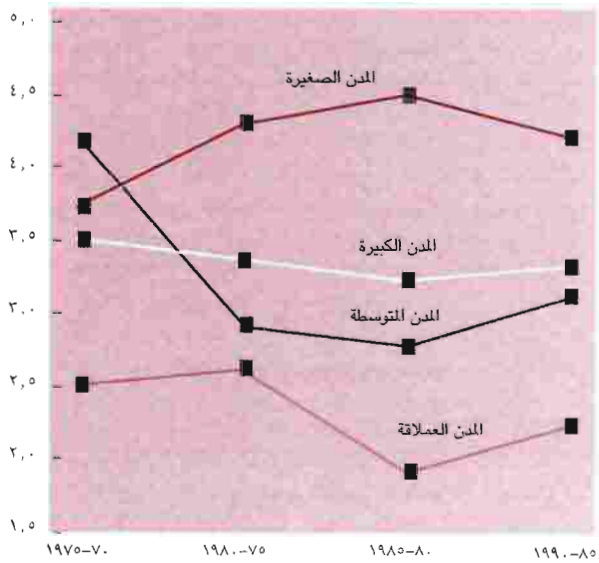

ملاحظة: المدن العملاقة هى التى يتجاوز سكان الواحدة منها ٥ ملايين نسمة. المدن الكبيرة هى التى يتراوح سكان الواحدة منها من مليون إلى ٥ ملايين نسمة. المدن المتوسطة هى التى يتراوح سكان الواحدة منها من ٠,٥ إلى مليون نسمة. المدن الصغيرة هى التى يقل سكان الواحدة منها عن ٠,٥ مليون نسمة.

المصدر: UNDIESA, *World Urbanization Prospects*, 1998.

تضم سكانا يقترب عددهم من مليون نسمة. وينطبق الشئ نفسه على المدن الكبيرة. ففى عام ١٩٥٠، كان متوسط عدد سكان أكبر ١٠٠ مدينة فى العالم ٢,١ مليون نسمة لكل مدينة، ولكن بحلول عام ١٩٩٠ وصل هذا الرقم إلى أكثر من ٥ ملايين نسمة. وفى عام ١٨٠٠ كان هذا الرقم ٢٠٠ ألف نسمة فقط[١٨].

كذلك فإن عدد المدن سيستمر فى الزيادة. ففى عام ١٩٠٠، كانت بالولايات المتحدة ٧٥ منطقة عواصم، وكانت تعرف بأنها مناطق تضم الواحدة منها أكثر من ٥٠ ألف نسمة. واليوم وصل عدد هذه المناطق إلى نحو ٣٥٠ منطقة. ومع نمو هذه المراكز الحضرية، فإن عدد التكتلات الكبيرة جدا سوف يزيد أيضا. ففى ١٩٧٠، كان فى العالم نحو ١٦٣ منطقة عواصم، بكل منها أكثر من مليون نسمة. واليوم، يوجد نحو ٣٥٠ من هذه المناطق. ويعنى وجود مزيد من مناطق العواصم فى بلد ما وجود مزيد من مراكز القوة السياسية التى تغذى قوى التمركز وتزيد منافع التوجيه الحضرى الجيد.

دور الحكومة القومية فى الحضرنة

كثيرا ما حاولت الحكومات القومية التأثير فى سرعة الحضرنة ومواقعها. وكانت هذه الجهود تشمل فى الغالب تحويل الموارد من الزراعة لتمويل التوسع فى القطاعات الاقتصادية «الحديثة» - أى الصناعة أساسا - وهى القطاعات التى كانت تتركز فى المدن. وكان عمال الحضر الذين يعملون فى القطاع الرسمى يستفيدون من دعم الأغذية والإسكان، وبرامج التقاعد والحد من البطالة والتى ترعاها الحكومة، بينما كان سكان الريف يحصلون على أسعار منخفضة لمحاصيلهم ولا يحصلون إلا على القليل من الدعم الحكومى. وهذه الجهود التى لم تكن فى محلها تمثل جزءا من السبب فى أن إفريقيا شهدت عملية حضرنة تتسم بالقليل جدا من النمو الاقتصادى (الإطار ٦-٤).

وفى حالات أخرى، حاولت الحكومات التى أثار قلقها العدد المتزايد من السكان الذين يعانون من سوء المسكن والمواطنين المتعطلين عن العمل جزئيا الذين يعيشون فى أطراف المدن، وقف عملية الحضرنة. ففى إندونيسيا، تم جمع الذين قاموا بوضع أيديهم على أراض أو مبان بدون وجه حق وجرت إعادتهم بالشاحنات إلى الريف. وفى الصين، والاتحاد السوفياتى، وفيت نام تم تطبيق نظام التراخيص لتقييد الهجرة

الإطار ٦-٤

إفريقيا: حضرنة بدون نمو

ترتبط الحضرنة عادة بارتفاع دخل الفرد. وقد ثبتت صحة هذا النمط فى أوروبا، وأمريكا اللاتينية - وحديثا جدا - فى معظم آسيا. أما إفريقيا فكانت الاستثناء.

ففيما بين ١٩٧٠ و ١٩٩٥، زاد متوسط سكان الحضر فى البلدان الإفريقية بنسبة ٤٫٧ فى المائة سنويا، بينما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٠٫٧ فى المائة سنويا. ويعد هذا الارتباط السلبى بين الحضرنة ودخل الفرد أمرا فريدا، حتى بين البلدان الفقيرة والاقتصادات ذات معدلات النمو المنخفضة. ولم يواكب التصنيع الزيادة الكبيرة فى النمو الحضرى. إذ لا يشتغل فى الصناعة سوى ٩ فى المائة فقط من القوة العاملة فى إفريقيا، مقابل ١٨ فى المائة فى آسيا، التى شهدت معدلات مماثلة من الحضرنة. ولا تعمل المدن فى إفريقيا بوصفها محركات للنمو والتحول الهيكلى. ولكنها بدلا من ذلك، تمثل جزءا من السبب فى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التى تحيط بالقارة، كما أنها من أعراضها الأساسية[١٩].

ويعد نمط إفريقيا من « الحضرنة بدون نمو » فى جانب منه نتيجة للحوافز المشوهة التى شجعت المهاجرين على الانتقال إلى المدن للاستفادة من الدعم، وليس استجابة لفرص العمل الأكثر إنتاجية. وقد كانت المدن الإفريقية هى المستفيدة من تسعير الأغذية والسياسات التجارية التى حابت مستهلكى الحضر على حساب منتجى الريف. وبينما أزالت برامج التصحيح الهيكلى التى بدأت فى منتصف الثمانينيات، كثيرا من هذه التشوهات، فإنها أسهمت فى إيجاد مستويات مفرطة من الهجرة من الريف إلى الحضر أكثر من العقود السابقة. كما أن تدهور الأمن المادى أو الاقتصادى فى المناطق الريفية قد يدفع للهجرة إلى الأمان النسبى فى المدن. وعلى مر السنين، أدت الحروب والقلاقل المدنية بالملايين فى أنجولا، وليبريا وموزامبيق إلى الفرار إلى المدن. وفى موريتانيا، تضاعف عدد سكان نواكشوط خلال أحد أعوام الجفاف فى منتصف الثمانينيات.

من الريف إلى الحضر. وفى الهند، منعت المؤسسات الصناعية بصورة أساسية من إقامة مصانع جديدة فى المدن الكبيرة أو بالقرب منها.

وقد فشلت سياسات وقف نمو السكان فى المدن إلى حد بعيد، إذ لم تنجح جهود اندونيسيا فى إجلاء المهاجرين، وتم التخلى عنها فيما بعد. وحدثت هجرة داخلية كبيرة للسكان فى الصين والاتحاد السوفياتى وفيت نام برغم الضوابط الموضوعة على تنقلات السكان. غير أن هذه الجهود تفرض تكاليف كبيرة على كل من المهاجرين والاقتصاد. وتبين مجموعة ضخمة من الشواهد الدافعة أنه حينما يهاجر الفقراء، فإنهم يستجيبون بصورة فعالة للحوافز الاقتصادية - خاصة الأجور المرتفعة - وأنهم يصبحون فى الغالب أفضل حالا بعد انتقالهم. وتمنع محاولات وقف الهجرة الفقراء من تحسين وضعهم الاقتصادى، وقد تفرض تكاليف أخرى على المهاجرين. فقد جعلت القيود التى وضعت على الهجرة إلى دار السلام، مثلا، الفقراء أكثر تعرضا للابتزاز من جانب الموظفين الفاسدين[٢٠].

كما شوهت الحكومات النمو الحضرى من خلال اختيارها مواقع الصناعات المملوكة للدولة وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة - وهى قرارات تتأثر غالبا باعتبارات سياسية وليست اقتصادية. فقد أقيم الجزء التابع للدولة فى صناعة الحديد والصلب فى البرازيل قرب مدينتى ساو باولو وريودى جانيرو، صاحبتى النفوذ السياسى، بدلا من إقامتها قرب مصدر المواد الخام فى ولاية ميناس جيرايس (وهو الموقع الذى اختار منتجو الحديد والصلب من القطاع الخاص إقامة مصانعهم به). ولم يترتب فقط على اختيار البرازيل إقامة صناعات الحديد والصلب المسببة للتلوث الشديد فى وسط أكبر تركز للسكان فى البلاد (ساو باولو الكبرى) زيادة تكلفة النقل بل كانت له تكاليف بشرية عالية أيضا[٢١].

وتشجع البلدان التى تقيم مناطق تنمية خاصة وتتقاضى رسوما جمركية ميسرة، النشاط الاقتصادى على الاستقرار فى منطقة مميزة على حساب المناطق الأخرى. فمثلا، إذا تم تطبيق تحرير التجارة فى المنطقة الساحلية لبلد ما أولا، قد تجد المناطق الداخلية نفسها فى حالة حرمان بشكل دائم. وتخلق مثل هذه السياسات مجتمعات تعانى الازدواج بين المجتمعات، حيث توجد مدن عالية على الساحل ومناطق محرومة فى داخل البلاد. وقد احتفظت المدن الساحلية التى كانت المستفيدة الأولى من سياسة « الانفتاح » فى الصين بميزتها، على الرغم من إلغاء وضعها الخاص منذ مدة طويلة[٢٢]. وبالمثل، فإذا اقتصر انتشار التكنولوجيا أو تحرير أسواق رأس المال على مناطق معينة، سيكون لهذه المناطق ميزة دائمة على غيرها داخل البلد.

وتمثل المركزية البيروقراطية شكلا آخر وأكثر دهاء للتشوهات التى تحدثها الحكومة، والتى يمكن أن تؤثر فى اختيار مواقع الإنتاج الجديدة، إذ تؤثر اللوائح الحكومية، خاصة القواعد التى تحكم تراخيص الاستيراد والتصدير وأسواق رأس المال، على الحياة الاقتصادية للمؤسسات. فبيروقراطيات الحكومة المركزية تميل إلى وضع ضوابط صارمة على منح التراخيص أو القروض. ولكن عملية المنح المفرطة فى المركزية تسبب تشوهات عندما تتخذ المؤسسات قراراتها بشأن مكان توطن الإنتاج. فالمنتجون يميلون إلى التوطن فى مدن العواصم وغيرها من المراكز البيروقراطية لكى يكونوا قادرين على التعامل بفاعلية مع الروتين الحكومى[٢٣]. وفى أوائل الثمانينيات، حررت إندونيسيا أسواق رأس المال والتصدير والاستيراد، مما خلق فرصا جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولكن سلطة اتخاذ القرار ظلت شديدة المركزية، وإزداد تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى مناطق العواصم الكبرى[٢٤].

إن السجل غير المشجع للجهود الحكومية فى الماضى لمنع الهجرة من الريف إلى الحضر أو لتوجيه النمو الحضرى إلى مواقع بعينها، يؤدى إلى استخلاص نتيجة واضحة ومحددة: وهى أن الحكومات ليست لديها المهارة الكافية لتحديد أين ينبغى توطن الأسر والمؤسسات. ويمكن للحكومات القومية أن تقوم بوظيفة أكثر فائدة بالعمل على إيجاد بيئة تساعد على النمو الاقتصادى بغض النظر عن الموقع. ولعل سياسات الاقتصاد الكلى التى تشجع استقرار الأسعار، والمؤسسات الوطنية التى تساعد مؤسسات الأعمال والأسر على إبرام عقود ملزمة، هى أكثر العوامل أهمية فى خلق بيئة مساعدة للنمو، ويمكن للحكومات القومية أن توفرها[٢٥]. وبالنسبة للمسائل المتعلقة بالموقع، فإن السياسة الحكومية النموذجية هى توفير فرص متساوية حتى يمكن للمدن الكبيرة والصغيرة والمناطق الريفية أن تتنافس فيما بينها على أسس عادلة.

وعلى أية حال، فإن انتهاج مثل هذه السياسة يتضمن ما هو أكثر من مجرد إلغاء الدعم والتيسيرات الضريبية. وتنطوى كثير من القرارات الحكومية على تداعيات مكانية لا يمكن تجنبها، خاصة القرارات المتعلقة برصد استثمارات للبنية الأساسية العامة الواسعة النطاق والقواعد العسكرية، والمنشآت العامة. ومع انتشار الحضرنة فى بلد ، لابد أن تتبعها الاستثمارات فى البنية الأساسية العامة. ويحتاج المنتجون الصناعيون فى المدن النائية والمناطق الواقعة خارج المدن إلى خدمات بين المناطق للاتصالات السلكية واللاسلكية، والطرق، والكهرباء، حتى يتاح لهم أن ينتجوا بصورة تنافسية، وأن ينقلوا المنتجات إلى الأسواق الكبيرة، وأن يتصلوا بالمشترين والبائعين. وتلعب الحكومة القومية دورا رئيسيا فى تقرير ما إذا كانت هذه الاستثمارات ستتم ومتى تحدث. وهناك صعوبة تتمثل فى أن الصناعات المتركزة المملوكة للدولة وأنشطة الأعمال الراسخة قد تقاوم الاستثمار فى البنية الأساسية داخل البلاد خوفا من المنافسة. وهناك صعوبة أخرى تتمثل فى احتمال عدم فهم الحكومة المركزية لاحتياجات المناطق الداخلية. فقد شرعت الصناعات فى كوريا فى تحقيق اللامركزية فى

أواخر الثمانينيات بعد أن قامت الحكومة باستثمارات ضخمة فى الاتصالات والنقل فى مناطق خارج المراكز الحضرية وأعادت الاستقلال للحكم المحلى.

ومن حيث المبدأ، تستطيع الحكومات المركزية توفير فرص متساوية للقرارات الخاصة باختيار المواقع، غير أنه، من الناحية العملية، تتطلب مقاومة الضغط لتركيز الاستثمار فى المدن الرئيسية آليات مؤسسية تمنح المناطق الأخرى صوتا فى عملية توزيع الموارد. وتتعرض الحكومات المركزية حاليا للضغط لتحقيق لا مركزية سلطة اتخاذ القرارات والموارد ومنحها للحكومات دون القومية، وهو ما تناولناه فى الفصل الخامس. وفى النظام اللامركزى، لم يعد دور الحكومة المركزية فيما يتعلق بالتنمية الحضرية يتضمن القضاء على التحيزات المكانية فى نظام يدار مركزيا لتخصيص الاستثمارات. وبدلا من ذلك، يكون دور الحكومة المركزية هو توفير الهيكل المؤسسى لتحقيق اللامركزية والتنسيق عبر جميع مستويات الحكم.

السياسات المحلية للنمو الاقتصادى الحضرى

إذا أريد للمدن أن تجنى منافع التكتل، فإن عليها أن توفر موقعا كفؤا وجذابا لممارسة أنشطة الأعمال. وينصب هذا القسم على ثلاثة عناصر متداخلة بين القطاعات لهذه الاستراتيجية، هى: التمويل من أجل استثمارات البنية الأساسية؛ وسياسة استخدام الأراضى؛ وتنظيم المشروعات البلدية. ويتناول الفصل السابع بالتحليل السياسات الخاصة بقطاعات المياه والصرف الصحى والإسكان.

تمويل الاستثمارات الرأسمالية

تحتاج المدن للاستثمار فى البنية الأساسية حتى توفر الخدمات الأساسية الضرورية للنمو الاقتصادى. وسيزداد الضغط للحصول على الاستثمار بصفة خاصة خلال التحول الحضرى - أى فى سنوات النمو السريع لسكان الحضر الذى تستحثه الهجرة من الريف إلى الحضر. وفى العقود الأخيرة، صحبت النمو الحضرى زيادة كبيرة فى الإنفاق على البنية الأساسية. ومن أجل استيعاب ٢,٤ مليار مقيم جديد بالحضر متوقعين على مدى الثلاثين عاما القادمة، يتطلب الأمر مزيدا من الاستثمار فى الإسكان، والمياه والصرف الصحى، والنقل، والكهرباء والاتصالات. وتأتى الحاجة لهذه الاستثمارات الجديدة فى البنية الأساسية إضافة إلى ذلك التكدس من الأعمال غير المنجزة الذى تعانى منه مدن العالم بالفعل. ويتكلف توفير التغطية الشاملة للمياه والصرف الصحى وحدهما فى مدن البلدان النامية ما يقرب من ٥ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى لتلك البلدان[٢٦].

عام أم خاص؟ ليس من الضرورى أن يأتى كل التمويل الاستثمارى اللازم من الحكومة، حيث يتاح العديد من المصادر البديلة. فالإسكان، الذى يمثل نحو ٣٠ فى المائة من إجمالى تكوين رأس المال فى كثير من البلدان الفقيرة (بما فى ذلك التكاليف اللازمة فى الموقع للمياه، والصرف الصحى، والكهرباء والطرق)، يتم تمويله غالبا من مصادر القطاع الخاص[٢٧]. وفى البلدان الصناعية يطلب عادة من القائمين بالتعمير توفير البنية الأساسية فى الموقع، ويتم إدراج هذه التكاليف ضمن ثمن السكن الجاهز، ويجرى تمويلها، فى نهاية المطاف من خلال السوق العقارية. أما فى البلدان النامية فيتعين على الأسر الفقيرة والمنخفضة الدخل أن تمول الإسكان من دخلها الجارى، مع زيادة المساحات وإنشاء البنية الأساسية حسبما تسمح به قدراتها. وفى كلتا الحالتين، يتم تعبئة وتخصيص رؤوس الأموال بشكل مستقل عن الحكومة. ويمكن أيضا للقطاع الخاص أن يمول التكاليف الخارجة عن الموقع للكهرباء والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية. والواقع أن المؤسسات الخاصة تقوم، بصورة متزايدة، بتوقيع عقود لإنشاء هذه البنية الأساسية، والموافقة فى كثير من الحالات على تمويل التوسعات المستقبلية أو تحديث الشبكات بوصفها جزءا من الصفقة.

غير أن الحاجة ستظل قائمة للبنية الأساسية التى تمولها الحكومة. ففى حالة الطرق، تعتبر استعادة التكاليف أمرا صعبا. وهى فى حالة البنية الأساسية الاجتماعية، تعد أمرا غير مستصوب. وتبين التقديرات الحديثة فى الهند أن الاستثمارات الحضرية سوف تتطلب تمويلا عاما يساوى تقريبا ٢ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى - حتى وإن كان من المتوقع أن يرتفع نصيب القطاع الخاص فى تمويل البنية الأساسية من مستواه الحالى وهو ٢٥ فى المائة إلى ٤٥ فى المائة بحلول عام ٢٠٠٦.

تمويل مركزى أم محلى؟ فى معظم البلدان النامية، تقوم الحكومات المركزية تقليديا بتعبئة الموارد للبنية الأساسية العامة من خلال فرض الضرائب المحلية والاقتراض المحلى، وبرامج الادخار الإجبارى، والقروض الخارجية، ومساعدات المانحين. وكان إنفاق هذه الأموال يتم بصورة مباشرة من خلال وزارات الحكومة المركزية أو المنشآت المملوكة للدولة. ولكن الضغط لتحقيق اللامركزية يعمل على تغيير هذا النمط ، للسماح للسياسيين على المستوى دون القومى باتخاذ قرارات الاستثمار. وتوجد مبررات اقتصادية قوية تدعو لدفع قرارات الاستثمار فى البنية الأساسية نحو المستوى دون القومى، إذ يمكن أن يؤدى الإنفاق المقرر مركزيا إلى تخصيص تعسفى عبر المدن، وإلى عدم الارتباط بين الاستثمار، والتشغيل والصيانة[٢٨]. وعلى النقيض من ذلك، فإن البلديات التى تتحكم فى قرارات الاستثمار يمكنها أن تستجيب للأولويات المحلية. ومن الواضح أن البلدان المرتفعة الدخل وجدت هذه الحجة مقنعة. ذلك أن نصيب الحكومة المركزية من الإنفاق الاستثمارى العام يقل بصفة عامة عن ٥٠ فى المائة فى البلدان التى يزيد فيها نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى عن ٥٠٠٠ دولار. كما أن الزيادة فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ترتبط بصفة عامة بالانخفاض فى نصيب الحكومة المركزية من الانفاق فى الاستثمار العام (الشكل ٦-٤).

وتستطيع الحكومات المحلية أن تمول مسئولياتها الجديدة بطرق عديدة. فرسوم التنمية، ونفقات التوصيلات، وإيرادات الضرائب المحلية، يمكن أن تولد جميعها أموالا تستخدم فى

الشكل ٦-٤

مع تقدم التنمية، تنخفض حصة الاستثمار العام للحكومات المركزية

حصة مصروفات الحكومة المركزية فى جملة المصروفات الحكومية على الاستثمارات العامة
(بنسبة مئوية)

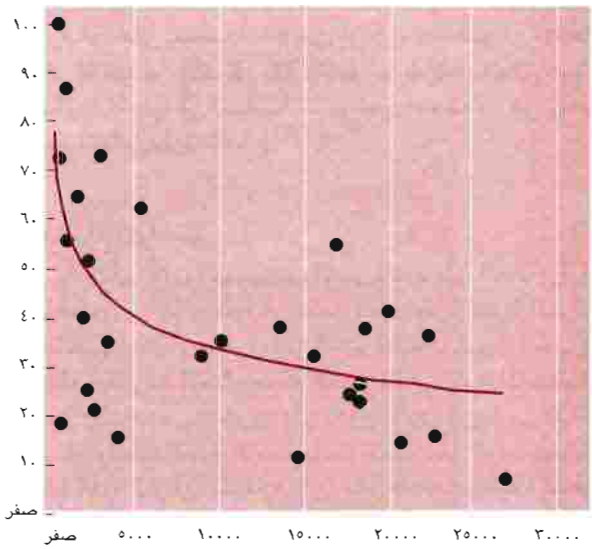

نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى *(بدولارات ١٩٨٧)*

ملاحظة : تشمل العينة جميع البلدان النامية والصناعية، التى أمكن إجراء حسابات لها لنصيب الاستثمارات الحكومية المركزية فى جملة الاستثمارات الحكومية فى منتصف الثمانينيات ومنتصف التسعينيات.
المصدر: صندوق النقد الدولى، الكتاب السنوى لإحصاءات التمويل الحكومى، ١٩٩٨؛ البنك الدولى، مؤشرات التنمية العالمية، ١٩٩٨.

الاستثمار[٢٩]. وفى حين أن هذه الموارد قد تشكل إسهاما كبيرا فى تمويل الاستثمار، خاصة فى المدن البطيئة النمو، فإنها قد لا تكون كافية لتمويل كل استثمارات البنية الأساسية فى فترة الذروة فى التحول الحضرى. وفى هذه الحالة قد يكون التمويل بواسطة الاستدانة مطلوبا، ويمكن أن يكون له ما يبرره. فالطرق، والمدارس، وخطوط الأنابيب تستمر فائدتها عمرا طويلا، وتوزع أعباء الدين على مدى عمرها الزمنى. ولكن ما هى الخيارات المتاحة للحكومات المحلية للاقتراض ؟ تبين خبرة البلدان الصناعية أن ثمة خيارين: السندات البلدية وصناديق البلديات.

السندات البلدية. فى الولايات المتحدة وكندا، تعتمد الحكومات دون القومية على سوق السندات. ويبلغ إجمالى ديون السندات التى أصدرتها الحكومات دون القومية فى البلدين، حاليا، أكثر من ٧,٤ تريليون دولار[٣٠]. ويعد التمويل عن طريق السندات ممكنا لأن لدى كلا البلدين أسواقا رأسمالية متقدمة للغاية، كما أن تاريخهما فى استقرار الاقتصاد الكلى يجعل مستثمرى القطاع الخاص على استعداد لتقديم الالتزامات المالية الطويلة الأجل، التى تتطلبها استثمارات البنية الأساسية، بالإضافة إلى أن لدى المستثمرين دراية وثقة بالقوانين والإجراءات التى تحكم أوضاع الإعسار والإفلاس. وتساعد المبادئ التوجيهية للإفصاح عن البيانات ووسطاء السوق (كوكالات تحديد المرتبة الائتمانية للعميل وشركات التأمين على السندات) المستثمرين على معالجة المعلومات عن المخاطر المتعلقة باستثماراتهم. ولدى الحكومات المحلية سجلات متابعة مالية راسخة واستقلال ذاتى يمكنها من الاستجابة للظروف المالية المتغيرة وليس مجرد إعلان العجز عن سداد الديون.

وفى كثير من البلدان النامية لا يتوافر شئ من هذه الأوضاع. فالتاريخ الطويل لعدم استقرار الاقتصاد الكلى يجعل الالتزامات المالية طويلة الأجل محفوفة بالمخاطر. والمعلومات عن المقترضين المحتملين لا يعتمد عليها. والإطار القانونى اللازم لتزويد المستثمرين بحق الرجوع لاسترداد حقوقهم فى حالات العجز عن السداد غير متطور ولم يجر اختباره فى أغلب الأحوال. وينظر إلى حكومات البلديات فى هذه البلدان - وهذا صحيح فى الغالب - على أنها جهات مقترضة غير مرغوب فيها بشكل خاص لأنها تفتقر إلى الاستقلال الذاتى لزيادة الإيرادات أو تقليل الإنفاق، وخاصة على الموظفين. وفضلا عن ذلك، غالبا ما لا يكون لدى الحكومات المحلية التزام سياسى موثوق به للوفاء بالالتزامات المالية الطويلة الأجل. وفى ظل هذه الأوضاع لا تستطيع الحكومات المحلية بشكل عام، أن تقترض - حتى إذا كان رأس المال الخاص الطويل الأجل متوفرا - إلا بأسعار فائدة مرتفعة للغاية.

ورغم هذه العيوب، أخذت تظهر أسواق سندات البلديات فى كثير من البلدان النامية. ففى أمريكا اللاتينية، وصلت ٥٢ بلدية ومقاطعة إلى أسواق رأس المال بين سنتى ١٩٩١ و ١٩٩٨[٣١]. وتقدر سوق السندات المحلية فى آسيا بنحو ٤٧٧ مليار دولار. وأصدرت جميع المدن التشيكية التى يسكن الواحدة منها أكثر من ١٠٠ ألف شخص سندات بلدية، مما ساعد على بقاء نصيب الاستثمارات للبلديات التشيكية أكثر من ٣٨ فى المائة من ميزانياتها، رغم النقص الشديد فى التحويلات الرأسمالية للحكومة المركزية. وقد أعطت مؤسسة ستاندرد آند بورز مدينتى براغ وأوسترافا تقديرا ائتمانيا بدرجة (أ) فيما يتعلق بالسندات بالعملة الأجنبية. كذلك فإن لدى بولندا، وتركيا، وجنوب إفريقيا، وروسيا، أسواقا لسندات البلديات.

ولأسواق سندات البلديات الناشئة مسار لا يختلف كثيرا عن ذلك. فمثل سوق السندات الأمريكية فى القرن التاسع عشر، شهدت السنوات الأولى حالات عجز عن السداد، إذ عجزت كل من أنقرة واسطنبول عن سداد ديون سنداتهما، كما أن كثيرا من ولايات البرازيل إما أنها عجزت عن السداد أو تم تحميل ديونها على الحكومة القومية (انظر دراسة حالة عن البرازيل فى الفصل الثامن). غير إن الحكومات تتخذ إجراءات لزيادة ثقة المستثمرين. فمثلا، تدرس بولندا إصدار تشريع حول قانون إفلاس البلديات وكذلك وضع ضوابط على حجم الديون دون القومية.

صناديق وبنوك البلديات. المصدر الآخر للتمويل الطويل الأجل فى البلدان الصناعية هو بنك البلدية أو صندوق تنمية

البلدية. ولهذه الصناديق والبنوك تاريخ طويل ناجح فى أوروبا الغربية. وقد أنشئت صناديق تنمية البلديات فى أوروبا (كريدى لوكال دى فرانس، فى فرنسا، وبانكو دى كريديتو لوكال، فى أسبانيا، ومجلس قروض الأشغال العامة فى بريطانيا) لمواجهة عدم استعداد أسواق رأس المال الخاص لتقديم ائتمان طويل الأجل للبلديات الصغيرة. وكانت الحكومة المركزية تمول كثيرا من هذه الصناديق فى سنواتها الأولى. والواقع إن الحكومات المركزية كانت تستغل تقديراتها الائتمانية الممتازة لجمع الأموال بأسعار رخيصة فى أسواق رأس المال ثم تقوم بإقراض عوائدها للبلديات عن طريق صناديق تنمية البلديات. وفى الآونة الأخيرة، انتشرت هذه الصناديق فى جميع أنحاء العالم النامى.

ووفقا لنظام صندوق تنمية البلديات تتحمل الحكومة المركزية المخاطر النهائية لعدم قدرة البلدية على السداد. وقد استجابت بعض الحكومات لهذه المخاطر بالتصرف، تصرف المستثمرين الحريصين على أموالهم، وأصرت على تطبيق معايير إقراض حذرة وجداول سداد حازمة. وعندما لا تفرض الحكومات المركزية هذه المعايير، ترتفع مستويات العجز عن سداد الديون. وتتمثل إحدى آليات تشجيع الحكومات على التصرف بوصفها مستثمرا حذرا فى الحد من تعرضها للمخاطر من خلال بعض الإسهامات من القطاع الخاص. وحسب البرنامج المسمى فيندتر FINDETER فى كولومبيا، تكون بنوك القطاع الخاص هى البادئة بجميع قروض البلديات وتتحمل المخاطر الكاملة للإعسار. وتعمل الحكومة بوصفها بنكا من طبقة ثانية، يوفر السيولة دون تحمل المخاطر. ونتيجة لذلك فإن الحكومة لا تتعرض إلا للخطر الذى لا يستطيع البنك الذى أنشأ القرض مواجهته. وتدير جمهورية التشيك برنامجا يسير على خطوط مماثلة[٣٢]. وقد تحول كثير من صناديق تنمية البلديات فى أوروبا إلى موارد السوق لتمويل عملياتها، وهى الآن فى طور عملية الخصخصة.

وتحدد الظروف فى كل بلد ما إذا كان من الأوفق اتباع نهج السندات أم نهج البنك. ويمكن أن يعمل كلاهما فى نفس الوقت كما هو الحال فى المملكة المتحدة. وليست الصعوبة هى فى الاختيار بينهما، بل فى إيجاد بيئة تتيح للحكومات المحلية الفرصة والحافز لكى تصير مقترضة جديرة بالائتمان. وتؤكد هذه البيئة على وجود اقتصاد كلى مستقر، وإطار قانونى يحدد حقوق المقرضين والمقترضين ووسائل تأمينها، وخلق تدفق من المقترضين الجديرين بالائتمان. وعلى الحكومات المركزية أن تركز بشكل خاص على الإطار القانونى الذى يؤثر على اقتراض البلديات، بما فى ذلك إجراءات الإفلاس بالنسبة للبلديات. كما أن على الحكومات المركزية أن تتخذ الإجراءات التى تحول دون الضغط عليها من أجل الحصول على كفالات حكومية (انظر الفصل الخامس). وأخيرا، يتعين عليها القيام بدور فى تعزيز الجدارة الائتمانية للبلديات من خلال تحقيق استقرار التحويلات بين الحكومات، وتقليل التفويضات غير الممولة، واللوائح التى تحد من مرونة الحكومات المحلية فى اتخاذ قرارات الإنفاق.

أما الحكومات المحلية فتستطيع تحسين جاذبيتها للمقرضين عن طريق وضع أسس الممارسات المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والإفصاح التى تتمشى مع المعايير الدولية. كما يمكنها تحسين نوعية ضماناتها بالسماح للحكومات المركزية باقتطاع قيمة خدمة الديون مباشرة من التحويلات بين الحكومات، أو باستخدام ضريبة خاصة، أو غير ذلك من مصادر الإيرادات لسداد قيمة خدمة الديون. ويمكن أن تنص عقود القروض على أن تحظى خدمة الديون بالأولوية، وأن تحظر تقديم أية قروض جديدة تكون مدعومة بنفس مصدر الإيرادات حتى يتم سداد الديون، أو كليهما. غير أن الأفعال أكثر إقناعا من الأقوال. ولعل أكثر الأدلة إقناعا والتى يمكن للحكومة المحلية أن تقدمها للمقرضين المحتملين هى وجود تاريخ ائتمانى طويل ناصع[٣٣].

استخدام الأراضى

يتعين أن تكون المؤسسات والأسر قادرة على اتخاذ قرارات كفؤة حول مواقع توطنها فى داخل المدن. وتؤثر حرية الحركة، أو نقصها، بشكل عميق على النمو الاقتصادى الحضرى. وتتطلب وفورات التكتل، بحكم التعريف أن تكون المؤسسات قريبة إحداها من الأخرى، وأن تكون الأسر قريبة من أماكن العمل. وتتطلب قدرة المؤسسات والأسر على الوجود داخل أنماط كفؤة للتوطن، سوقا عقارية نشيطة، تعكس فيها أسعار الأراضى القيم الاقتصادية المتباينة لمختلف المواقع (الإطار ٦-٥).

وتنظم الحكومات عمل أسواق الأراضى بطرق عديدة. ولعل أكثر هذه الطرق تطرفا هو الحظر التام لسوق العقارات وجعل القرارات المتعلقة بالمواقع تتم بمراسيم خاصة. وقد كانت المدن فى الاتحاد السوفياتى السابق وأوروبا الشرقية تصمم بهذه الطريقة. وفى اقتصادات السوق، يعتبر تحديد المناطق هو أكثر الآليات شيوعا للسيطرة على استخدام الأراضى. ويعين تحديد المناطق بصورة نمطية الاستخدامات المختلفة للأراضى - الاستخدامات السكنية، واستخدامات تجارة التجزئة، والاستخدامات التجارية، والصناعية، والمختلطة - فى مختلف أجزاء المدينة. وقد تملى أيضا كثافة الاستخدام عن طريق فرض حدود قصوى ودنيا على مساحات قطع الأراضى، ومساحات المبانى ونسبة المبانى إلى المساحات الخالية. والقصد من تحديد المناطق هو تنسيق تصورات القطاع الخاص لاستخدام الأراضى مع الجزء العام من السوق، حيث توجد الطرق والموانئ. كما أن القصد منه التقليل من العوامل الخارجية التى تؤثر على الاستخدامات، مثل عزل أماكن التخلص من النفايات عن المناطق السكنية.

غير أنه حتى تحديد المناطق يمكن أن يمضى إلى أبعد مما ينبغى. فإذا عزلت المناطق الصناعية عن المناطق السكنية، يصبح الانتقال اليومى بينهما صعبا ومكلفا لعمال الصناعة. وترفع المستويات العالية بصورة مبالغ فيها للتنمية العمرانية تكاليف الإسكان، وتضطر الأسر المنخفضة الدخل إلى الإقامة بعيدا عن مراكز العمل. كذلك يمكن أن يكون تحديد المناطق جامدا إلى حد كبير. فالمدن تتغير، ولكن إعادة تخطيط استخدامات الأراضى يمكن أن تكون عملية بطيئة. وفى

الإطار ٦-٥

تنمية المدن وأسواق الأراضى

تتسم معظم مدن العالم بنمط مكانى مشترك للنشاط الاقتصادى. فأغلب النشاط يتكدس قرب وسط المدينة ويقل كلما بعد عنه. ويتكتل النشاط التجارى فى وسط المدينة فى ناطحات السحاب بسبب وفورات الحجم (الناتجة عن عمليات تبادل وانسياب المعلومات إلى الغير) والتكاليف المنخفضة للمعاملات والنقل. كما تعمل شبكات النقل العام والمرافق بكفاءة أكبر فى المناطق عالية الكثافة. وتتجمع بعض الأسر، خاصة من ليس لديها أطفال، بالقرب من وسط المدينة فى الشقق المرتفعة لتقليل زمن الانتقال اليومى للعمل وأماكن الترفيه بوسط المدينة. وتعكس أسعار الأراضى هذه الأنماط من الكثافة، حيث تنخفض كلما بعدت المسافة عن وسط المدينة. كما تعكس أسعار الأراضى المرتفعة قرب وسط المدينة المزايا العديدة للعيش هناك والطلب على أماكن للمكاتب والسكن، وتجارة التجزئة. أما أسعار الأراضى المنخفضة البعيدة عن المركز فتعكس العيوب النسبية الناتجة عن قلة وفورات الحجم والزمن الطويل للانتقال ذهابا وإيابا. وعلى ذلك تميل قوى السوق إلى دفع المدن نحو نمط فعال من استخدام الأراضى، وهو نمط أقل كثافة (عند غياب العوائق الجغرافية) كلما بعدت المسافة عن وسط المدينة.

وفى باريس، تنخفض كثافة السكان باضطراد مع البعد عن وسط المدينة. وتسير أسعار الأراضى على نفس النمط. ولكن يبدو أن موسكو تخالف النمط الشائع: حيث يتجه منحنى انحدار الكثافة بها إلى أعلى وليس إلى أسفل. إذ لم تتحدد الكثافات فى موسكو بقوى السوق بل بعمليات التخصيص المخططة التى لم تكن تعترف بمزايا المواقع المركزية ولا بالطلب عليها.

ومن المرجح أن تؤدى أسعار السوق إلى تغيير نمط استخدام الأراضى فى المدن الاشتراكية. فمنحنى انحدار أسعار الأراضى فى موسكو، الذى كان ثابتا نسبيا فى الربع الأول من ١٩٩٢، بدأ بالفعل فى الانحدار بعد ستة شهور. أما كراكوف، التى أخضعت الأراضى لتسعير السوق فى وقت أسبق من ذلك، فلديها منحنى انحدار لأسعار الأراضى أكثر انحدارا. ومع سيطرة قوى السوق، من المرجح أن تصل المدينتان إلى منحنى انحدار الكثافة شديد الانخفاض الموجود فى المدن الغربية المتسمة بالكفاءة، حيث يتجمع النشاط الاقتصادى فى المناطق المركزية.

فى باريس، تنخفض الكثافة السكانية - بينما تزيد فى موسكو- كلما زاد البعد عن وسط المدينة

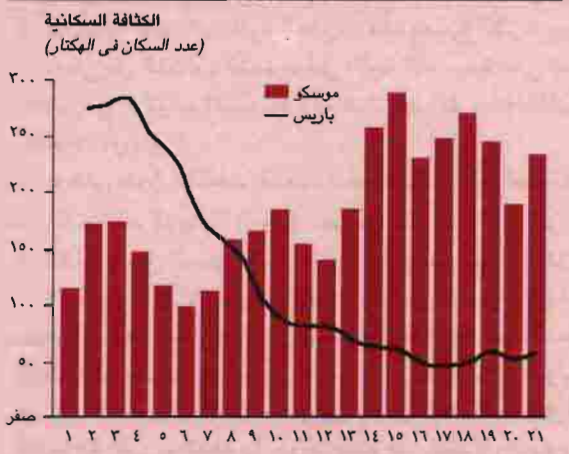

المصدر: Bertaud and Renaud 1997.

أسعار الأراضى فى موسكو وكراكوف بدأت تشبه مثيلاتها فى الغرب

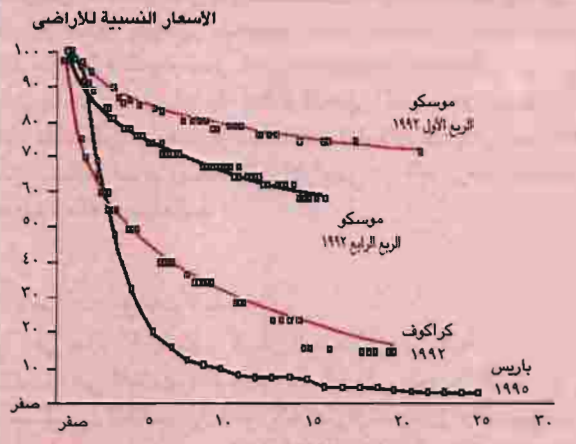

المصدر: Bertaud and Renaud 1997.

منتصف السبعينيات، اعتمدت ماليزيا قانون تخطيط البلدات والمقاطعات الذى كان مطبقا فى بريطانيا وويلز، مما فرض نظام تخطيط جامد وضع لبلد بطئ النمو على اقتصاد سريع النمو. وكان التأثير عاجلا. فقد أصبح عرض المساكن فى كوالالمبور غير مرن، وقفزت أسعار المساكن بين مثلى إلى ثلاثة أمثال معدل النمو الاقتصادى، بحيث وصلت من خمسة إلى ستة أمثال متوسط الدخل السنوى. وفى بانكوك، حيث لوائح تحديد المناطق أكثر تحررا، تبلغ أسعار السكن مثلين إلى ثلاثة أمثال متوسط الدخل السنوى فقط[٣٤].

كما تؤثر الحكومات فى مواقع النشاط الاقتصادى من خلال سيطرتها على الأراضى العامة وشبكات النقل، إذ أن ما يصل إلى نصف الأراضى فى الحضر يقع فى نطاق الملكية العامة، ويشمل الطرق والأوتوسترادات وأرصفة المشاة والحدائق والمبانى والمرافق العامة. وتحدد الطريقة التى تختارها الحكومة لاستخدام الجزء العام من الأراضى فى الحضر الشكل المكانى للمدينة : أين تقع الصناعة ؟ ومدى ازدحام المدينة، ومدى كثافة الأحياء، وكيف يتم تطوير المدينة ؟

وتتوسع المدن عن طريق الإضافات المتتالية لمسارات النقل والطرق الدائرية التى تتيح للنشاط الاقتصادى الانتشار فى دوائر موحدة المركز تقريبا. ويؤخر عدم توسيع مرافق النقل عملية انتقال الناس والصناعة من وسط المدن إلى الضواحى، مما يؤدى لوجود مدن ترتفع الكثافة فى مركزها لأقصى حد وأحوال معيشية سيئة وتكاليف أراض وأجور غير تنافسية. وعندما قامت جاكارتا فى نهاية المطاف بإنشاء طرق برسوم استخدام فى المناطق الريفية المحيطة بها فى أواخر الثمانينيات، انخفضت كثافة السكان فى وسط المدينة من ٤٢ ألف نسمة فى الكيلومتر المربع فى سنة ١٩٨٠ إلى ٣٠ ألف نسمة فى ١٩٩٠. وفى الوقت نفسه، زاد نصيب الضواحى المحيطة بجاكارتا - حيث كانت تكاليف الأجور أقل بنسبة ٢٥ فى المائة عن وسط المدينة - من العمالة الصناعية الرسمية بمنطقة العاصمة من ٤٤ فى المائة فى عام ١٩٨٥ إلى ٦٥ فى المائة فى ١٩٩٣.

وتؤثر الحكومات فى فاعلية استخدام الأراضى بطريقة ثالثة: وذلك من خلال دورها كجهة إيداع المطالبات بملكية الأراضى، إذ أن أسواق الأراضى التى تعمل بشكل جيد تتطلب ترتيبات واضحة لسندات الملكية وسجل للأراضى جيد الحفظ، حتى تكون حقوق الملكية ثابتة بوضوح، وجميع الصفقات مسجلة. وعدم وجود مثل هذه الترتيبات يعوق عمليات التعمير أو إعادة التعمير التى يقوم بها القطاع الخاص عن طريق تعريض المكاسب التى يتوقعها القائمون بالتعمير والأفراد للخطر عندما يقومون بتحسين حالة الأراضى. وعندما يكون بالمدينة قطاع غير رسمى تكون فيه حقوق استخدام الأراضى غير مؤمنة، تصبح أنشطة إعادة التعمير أكثر صعوبة. وأخيرا، فإن المخططين الحضريين يحتاجون لمعلومات حديثة ومستكملة عن استخدامات ومعاملات الأراضى من أجل وضع وتنفيذ خطط فعالة لاستخدامها.

تنظيم مشروعات البلديات

فى عام ١٩٩٦ ذهب كبار المسئولين فى ولاية جوجارات الهندية إلى المنتدى الاقتصادى العالمى وتوددوا إلى كبير المسئولين التنفيذيين لشركة جنرال موتورز- وأقنعوه بأن جوجارات موقع مناسب لإقامة مصنع. وفى بداية الثمانينيات كان لولايتين أمريكيتين فقط مكاتب تجارية فى الخارج؛ ومع نهاية الثمانينيات وصل عدد الولايات إلى ٤٠ ولاية. واليوم، هناك ولايات أمريكية لها فى طوكيو مكاتب تجارية أكثر مما لها فى واشنطن[٣٥]. وفى عالم تتزايد فيه العولمة والحضرنة، تقوم الحكومات دون القومية بتسويق دوائرها الإدارية فى الخارج، وذلك بهدف تحفيز فرص الابتكار والتعاون. فهل تستطيع حكومات المدن أن تصبح سمسارا استراتيجيا يؤثر فى وضع مدنها - أو حتى بلدانها - فى التسلسل الهرمى الحضرى العالمى بالتخطيط والدعم الملائمين ؟ يبدو أن الرد بالإيجاب (الإطار ٦-٦).

ويرى البعض أن المدن تحتاج هذا النوع من تنظيم مشروعات البلديات من أجل اغتنام الفرص الجديدة التى توفرها العولمة والحضرنة ومواجهة التحديات المصاحبة لهما. ولكن آخرين يخشون أن تكون زيادة المنافسة داخل المناطق دافعا للمدن إلى الدخول فى سباق لا تستطيع كسبه، تعرض فيه حكومات المدن حوافز سخية ومكلفة لمستثمرين «مترحلين»، مما يضطر الحكومات المحلية الأخرى إلى أن تتبع خطاها. ويقدر أن هذه الحوافز تتكلف العديد من مليارات الدولارات فى الولايات المتحدة، حيث توجد أمثلة كثيرة لولايات ومدن تقدم دعما ضخما، نادرا ما يؤدى إلى خلق وظائف جديدة. ففى فيلادلفيا، ببنسلفانيا، قدمت المدينة والولاية ٤٢٦ مليون دولار دعما لأكبر شركات بناء السفن فى أوروبا لمجرد الإبقاء على الوظائف الموجودة. وفى أوهايو، أنفقت حكومة إحدى المدن ١٥٦ ألف دولار على كل وظيفة من الوظائف التى بلغ عددها ١٨٠ والتى أوجدها مصنع جنرال موتورز.

ويقوم أحد المبررات الفكرية لهذا الدعم على حجة الصناعة الوليدة أو وفورات الحجم، والتى تؤيد تقديم الدعم لنوع معين من النشاط الصناعى حتى يحقق حجما محليا يجعله قادرا على الاستمرار. ولكن إذا تبنت جميع المدن فى منطقة ما هذه الاستراتيجية وبدأت فى تقديم دعم مفرط، فقد ينتهى بها الأمر إلى الحصول على نفس القاعدة الصناعية التى كان يمكن أن تحصل عليها بدون دعم. وهناك حل واضح لهذه المسألة هو التوصل إلى إتفاق وطنى لتنسيق أو وضع سقف للدعم. ورغم أن مثل هذه الاتفاقات نادرة الحدوث، فقد تصبح أكثر شيوعا، وذلك فى ظل التكالب الشديد فى الآونة الأخيرة على الدعم المحلى فى الولايات المتحدة والمناقشات المتصلة بذلك فى الاتحاد الأوروبى.

وحتى بدون اتفاقات إقليمية للحد من الحوافز الصناعية، فإن الاتفاقات التجارية الدولية تحد من نطاق هذه الحوافز[٣٦]. فالاتفاق بشأن الدعم والإجراءات الموازية التى تم إقرارها فى ١٩٩٣ كجزء من الاتفاق العام للتعريفات والتجارة (الجات)، يحظر أى دعم محلى يمكن أن يستبعد الواردات من الأسواق المحلية أو صادرات البلدان الأخرى إلى الأسواق الدولية. ويتحدد الدعم وفقا للمنافع التى يوفرها والمنطقة الجغرافية أو الصناعة التى يستهدفها. وربما يمنع هذا الاتفاق الحكومات المحلية من تقديم الدعم لصناعات معينة داخل نطاق دائرتها الإدارية أو استخدام التيسيرات الضريبية لجذب مؤسسات معينة. وبالمزيد من ربط الاقتصادات المحلية بالاقتصاد العالمى، قد تزيد العولمة قدرة الاتفاقيات التجارية على الحد من هذا الدعم للصناعات المحلية. وتبين قضايا حديثة، مثل تلك التى تم رفعها ضد نوفا سكوشيا، بكندا، بسبب حوافز قدمتها لمصنع إطارات، كيف أن اتفاق الجات جعل حكومات الولايات والحكومات المحلية معرضة لإجراءات رادعة تتخذها البلدان الأجنبية.

وفى المناقشات حول دعم الصناعة، كثيرا ما ينسى الساسة والجمهور أن أكثر المدخلات اتصالا بالتنمية الاقتصادية تكون فى الغالب بعيدة عن سيطرة الحكومات المحلية - وهى تكاليف العمالة ومهاراتها، والموارد الطبيعية، والمناخ ، وأسعار

الإطار ٦-٦

النزعة الإقليمية والتنمية الاقتصادية المحلية: دروس من أوروبا

شهدت الثمانينيات - فى أوروبا على الأقل - نهاية السياسات الصناعية التى تطبق من أعلى لأسفل، وكذلك سياسات التنمية الاقتصادية الإقليمية المرتبطة بها مكانيا. وبحلول أوائل التسعينيات لم يكن من الممكن القول بأن ثمة مبادرة واحدة لسياسة صناعية وطنية فى أوروبا، وكانت السياسات الإقليمية المحددة وطنيا نادرة.

وهناك عاملان يفسران نهاية السياسات الإقليمية المحددة مركزيا. أولهما، أنه كان لهذه السياسات سجل فى اختيار الصناعات الضعيفة المتعثرة. وثانيهما، أن الحكومات الإقليمية كانت تشعر بالاستياء من السياسات القومية الموجهة لاقتصاداتها، وكانت تشكو من أن السلطات المحلية لا يؤخذ رأيها إلا نادرا. وكانت النتيجة حدوث هبوط فى الإنفاق على مبادرات التنمية المحلية، مع وجود مدخلات إقليمية أكبر فى كيفية استخدام هذه الأموال.

وأدى التدخل الزائد للمناطق فى مبادرات التنمية إلى قيام نوع من حروب العطاءات لجذب المؤسسات، ولكنه أدى أيضا إلى حدوث تحسينات استراتيجية. وتمثل أيرلندا مثالا جيدا على هذه التغيرات. فقد نشأ البرنامج الأيرلندى نتيجة للأزمة الاقتصادية الوطنية التى وقعت فى منتصف الثمانينيات، والتى اتسمت بوجود بطالة شديدة طويلة الأمد وما صحبها من أدواء اجتماعية. وكان واضحا أن مساعى الحكومة المركزية لمعالجة الأزمة غير مجدية، وكان ضغط الميزانية يدفع إلى إعادة النظر فى السياسات الاجتماعية.

وقد خرجت من هذه المعضلة سياسة « الشراكة الاجتماعية » الأيرلندية الجديدة، التى أوجدت مكاتب لا مركزية للمتعطلين تديرها مجالس تضم ممثلين للحكومات المحلية ووكالات التدريب ومكتب رئيس الوزراء. وتعمل هذه المكاتب بوصفها وسائل لإعادة توجيه المساعدات الاجتماعية لكى تركز على أكثر المجموعات تضررا، وزيادة الموارد المتاحة للتنمية الاقتصادية. ولاستكمال هذه المراكز، دعمت الحكومة المشاركات فى نفس المناطق (وفى المناطق الريفية) بتفويض لتعزيز القدرة على المنافسة للمؤسسات المحلية بجعل السكان أكثر قدرة على العمل. وأخيرا، وبدعم من الاتحاد الأوروبى، أقامت الحكومة مجالس لمشروعات المقاطعات، تقوم بتخصيص منح المشروعات محليا مستخدمة معايير موضوعة على المستوى القومى.

ورغم وجود بعض نقاط الضعف فى المشاركات الأيرلندية، فهى ناجحة بصفة عامة. وفيما يلى أهم أسباب هذا النجاح:

- قدرتها على الاعتماد على الموارد المحلية اعتمادا مباشرا، بحيث توفر خبرة رجال الأعمال المحليين الأساس لإقامة المشروعات ويقوم المتعطلون بأنفسهم بوضع برامج تستهدف من ليس لهم عمل..
- قدرتها على تكييف أهداف وموارد إدارات الدولة لتلائم الاحتياجات المحلية.
- قدرتها على تحسين عملية توجيه الرفاهية الاجتماعية - ومن ثم مردودية تكلفة توفيرها.

ويعود جزء من أسباب نجاح المشاركات المحلية الأيرلندية إلى أنها تطورت فى فترة توسع اقتصادى. ولكن نجاحها دليل على أن وضع البرامج العملية المبنية بإيجابية على أساس ظروف المنطقة والمشاركات العامة والخاصة، يمكن أن تحقق النجاح.

المصدر: Cooke and Morgan 1998; Sabel 1998.

الطاقة[٣٧]. وتبين المسوح التجارية أن منظمى المشروعات يهتمون بتكاليف وظروف التشغيل، أكثر من أى شئ آخر، ثم يأتى بعد ذلك اهتمامهم بنوعية الحياة. وتذكر تكاليف النقل والأجور على وجه العموم على أنها الأكثر أهمية، تليها تكاليف المرافق وتملك الأماكن. ومن بين الخدمات العامة ذات الأهمية، النقل والأمان. وتكون للضرائب أهمية هامشية، عند الاختيار بين مواقع متماثلة[٣٨]. وينبغى أن تنصب جهود التنمية الاقتصادية للبلديات على تقديم الخدمات المسئولة عنها بصورة فعالة، وتيسير الروتين الحكومى واللوائح المبالغ فيها.

بيد أنه يبقى هناك دور محتمل لنشاط البلديات. إذ يمكن أن تكون جهود الحكومات المحلية لتدعيم التنمية الصناعية ناجحة ومردودة التكلفة إذا ركزت على السياسات العريضة المصممة لتشكيل كتلة حرجة لبعض الصناعات وليس على منافع خاصة بمؤسسة معينة. ومن الأرجح أن تسفر الاستراتيجيات التى تشمل قطاعا بأكمله عن خلق ميزة تنافسية، لأنها « تجمع » الأنشطة التى يمكن أن تؤدى إلى وفورات التكتل. فمثلا، يمكن للحكومات المحلية أن تطور مبادرات تدريبية تتفق مع الظروف الاقتصادية المحلية والمزايا المقارنة. وتقوم كل من فرنسا وإيطاليا بتطبيق لا مركزية التدريب المهنى وفقا للفكرة القائلة بأن الحكومات المحلية مهيأة بشكل أفضل للعمل مع المؤسسات ونقابات العمال المحلية لتحديد الاحتياجات، وإيجاد مشاركات محتملة. وتسهل الترتيبات بين الحكومات المحلية، وأصحاب الأعمال والنقابات بهدف توفير التدريب المهنى. وفى بينانج، بماليزيا، يجمع مركز بينانج لتنمية المهارات ممثلين للصناعة، وحكومة الولاية والحكومة المحلية، والأكاديميين لسد الفجوة بين التعليم الرسمى ومهارات العمل، التى يطلبها كبار المستثمرين فى المنطقة. وبالمثل، فإن مجالس تنمية المهارات فى كراتشى ولاهور (باكستان)، والتى تضم ممثلين للحكومات الإقليمية والحكومة الاتحادية، وأصحاب الأعمال، وممثلى العمال، تعتبر منتديات ناجحة تعمل كروابط بين الصناعة ومقدمى التدريب[٣٩].

فما التدابير المؤسسية التى يرجح أن تخلق سياسات تنمية محلية ناجحة ؟ إن القيادة مهمة، ولكنها يمكن أن تنشأ من مصادر عديدة، سواء خاصة أو عامة[٤٠]. وهناك حاجة لوجود منتدى يمكن للقطاعين العام والخاص أن يتصلا داخله ويتفقا على هدف مشترك أو رؤية مشتركة للمدينة. ويتطلب مثل هذا المنتدى دعم قاعدة مشتركة للمعلومات (إطار ٦-٧). وتكون

الإطار ٦-٧

اعرف أحوال اقتصادك: أهمية المعلومات الاقتصادية المحلية

لا تستطيع المدينة أن تحكم على مدى ملاءمة اللوائح والتنظيمات إلا إذا كانت لديها معلومات موثوق بها عن اقتصادها وتنظيمها المكانى. ويصدق هذا الدرس سواء كان الموضوع التعرف على أى اللوائح المعوقة للنمو ينبغى إلغاؤها أو أى اللوائح المحفزة للنمو ينبغى تنفيذها خلال فترة التحول الحضرى. فمثلا يكون التنظيم المكانى المتضمن فى خطة تحديد المواقع مستترا فى الغالب، لأن تحديد المناطق يكون عادة نتيجة لمفاوضات تجرى على أساس كل قطعة بذاتها. ولا يتوافر إلا لقليل من المدن خريطة تخطيطية شاملة لتحديد المناطق. وعندما أجرت كراكوف مراجعة شاملة لخطة تحديد المناطق للمدينة، وجدت أنه بينما كان الهدف المعلن هو تدعيم وجود مدينة مدمجة حولها قليل من الضواحى، فإن القيود التى وضعتها الخطة على استخدام الأراضى واتجاهها نحو دعم الأنماط القائمة لذلك الاستخدام، كانت تحول بالفعل دون تحقيق الهدف المطلوب[٤١].

ويستطيع البحث الإقليمى أن يساعد على تحديد استثمارات البنية الأساسية التى تزيد من التكامل بين المدن والمناطق غير الحضرية، وتزيد من فرص الوصول إلى الأسواق الوطنية والعالمية، وتسهم فى الازدهار الإقليمى. وقد أوضح تحليل اقتصادى إقليمى أنه على مدى أكثر من ثلاثين عاما ركز الاستثمار فى دلتا نهر السنغال على زراعة الأرز - وذلك فيما يبدو لأن الكثيرين كانوا يعتقدون أن زراعة الأرز هى مصدر نمو المنطقة، إلا أن زراعة الأرز لم تكن تحقق أكثر من ٤ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى للمنطقة، رغم استيعابها ثلاثة أمثال هذا المقدار من المعونة الأجنبية فى التسعينيات. وفى نفس الوقت، حدث ركود فى العاصمة الإقليمية (إلى جانب المنطقة) لأن ميناءها والبنية الأساسية للنقل المحلى لم يجر تطويرهما بالشكل الصحيح.

ووجود قاعدة مشتركة من الحقائق يدعم النقاش البناء حول تطوير البلديات، ويسهل التوصل إلى توافق فى الرأى بشأن استراتيجية التنمية المحلية. وبدون قاعدة حقائق مشتركة، يمكن أن يكون النقاش مثبطا وبلا جدوى. وفى مؤتمر نظمته ديربان، بجنوب إفريقيا، لوضع استراتيجية للتنمية الاقتصادية، كانت ندرة البيانات عائقا أمام جميع المتحدثين، وأضاع كل منهم وقتا ثمينا لجمع المعلومات التى كانت غالبا قديمة، ولا تتسق دائما أو تقبل المقارنة. ولم يكن مستغربا أن يجدوا صعوبة فى وضع عملهم فى سياق منظم وإقرار أولويات عبر القطاعات المختلفة[٤٢].

وفى معظم البلدان، تتوافر المعلومات المطلوبة من خلال التعدادات والمسوح التى أجريت بالفعل، ويكون حجم العمل المطلوب لجمع المعلومات ميسرا ومقدورا عليه. وقد ساعد استثمار متواضع للوقت والمال فى جمع المعلومات اللازمة لتقدير وتحليل الحسابات الإقليمية فى العديد من العواصم الإقليمية بغربى إفريقيا. وجاءت البيانات من مكتب التعدادات القومية، والمكاتب التجارية، والمسوح الأولية[٤٣]. وقد أفادت التكنولوجيا الجديدة فى جعل معالجة هذه البيانات أسهل وأرخص، وفى فهم تداعياتها المكانية.

وإذا كانت المعلومات موجودة، فلماذا يصعب الوصول إليها ؟ إن لدى معظم المدن مكاتب تخطيط محلية أو مكاتب اقتصادية يتركز دورها فى جمع ومعالجة المعلومات الإحصائية عن المدينة. ولكن بيانات التعداد والمسوح التى يتم جمعها بصورة روتينية على المستوى القومى لا تكون عادة متاحة للمكاتب المحلية، أو على الأقل ليست فى الشكل الجاهز للاستخدام. وفى حالات أخرى، تقوم المكاتب المحلية بجمع الإحصاءات الديمغرافية والإنتاجية الأساسية. ولكن هذه البيانات تنقل مباشرة إلى العاصمة القومية ولا يجرى تحليلها محليا، إما لأن المسئولين الاقتصاديين المحليين ليست لديهم المهارات أو الموارد، أو لأن صانعى القرارات فى المدينة لا يطلبون المعلومات.

ويتمثل الحل فى إقامة هيكل للتأكد من أن استراتيجيات التنمية وخطط الاستثمار المحلية ترتكز على معلومات صحيحة. ويمكن للمناطق التعاقد مع الغير لتنفيذ مهام جمع البيانات وتحليلها أو إيجاد مشاركات مع مجموعات يمكنها المساعدة فى جمع المعلومات الضرورية، مثل الجامعات المحلية، وأجهزة الإحصاء القومية، والغرف التجارية، والمعاهد التجارية.

للمدن المختلفة منتديات وترتيبات مؤسسية مختلفة تمتد من الغرف التجارية الرسمية واللجان البلدية إلى اللجان المخصصة غير الرسمية التى تشكل حول رؤية واحدة أو من أجل مشروع واحد. وأيا كان هيكل المنتدى، يجب أن تكون لديه الصلاحيات والوسائل اللازمة لجمع ومعالجة البيانات الصحيحة عن الاقتصاد المحلى.

•••

من الناحية الاقتصادية، يعتبر ما هو صالح للدولة صالحا لمدنها. فإذا توافرت الأحوال السياسية والقانونية، وأحوال الاقتصاد الكلى اللازمة للتنمية الاقتصادية فى كل أنحاء البلد، يكون من المرجح أن تنمو الاقتصادات الحضرية. وستجد الحكومات القومية أنه من الأفضل ألا تحاول وقف الهجرة الداخلية أو توجيهها، حيث إن هذه المحاولة تمنى بالفشل لا محالة. ويمكن للحكومات المحلية أن تسهل النمو الاقتصادى الحضرى فى مناطقها عن طريق الاستثمار فى البنية الأساسية الرئيسية ودعم السوق المفتوحة للأراضى. ولكن الدور الأساسى للحكومة المحلية فى التنمية الاقتصادية هو توفير البنية الأساسية والخدمات العامة الضرورية لخلق بيئة جاذبة لكل من أنشطة الأعمال والأسر.

الفصل

٧

حتى تكون المدن صالحة للحياة

مادام

النمو الاقتصادى مستديما بيئيا واجتماعيا، فإنه سيؤدى بمرور الوقت إلى توفير أحوال معيشية أفضل. غير أن المدن لا تستطيع انتظار التراكم البطئ لمعدلات النمو لكى تحسن إمكانية الحياة فيها. فمن خلال السياسات والمؤسسات الملائمة، يستطيع الكثير من البلدان التى تنخفض فيها دخل الأفراد أن تتمتع بمستويات من الخدمات أفضل كثيرا (الشكلان ٧-١ و٧-٢). وفى البلدان النامية التى يرتفع فيها نسبيا نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، فإن النسبة المئوية للأسر الحضرية التى تتوافر لها فرص الحصول على خدمات المياه الجارية والصرف الصحى (وهما مؤشران مهمان لنوعية الحياة الحضرية) مرتفعة بالفعل نسبيا. وتتباين بشدة فرص الحصول على هذه الخدمات - إلى جانب السكن المقدور عليه - بين البلدان التى تنخفض فيها مستويات الدخل. ومن الواضح أن بعض البلدان منخفضة الدخل قد توفرت له فرص للحصول على الخدمات الأساسية أفضل مما توافر لغيره.

ومنذ الخمسينيات، ظل النموذج السائد لتوفير البنية الأساسية والخدمات الضرورية فى البلدان النامية يعهد بمسؤولية ذلك بالدرجة الأولى إلى القطاع العام. غير أن هذا الترتيب قد ترك الكثير ليكون مجرد أمنيات فى معظم البلدان النامية منخفضة الدخل[١].

وجرى سد فجوة الخدمات التى تركها القطاع العام بواسطة القطاع الخاص غير المنظم وبلوائح ومبادرات من المجتمع المحلى - وهما استجابة مرموقة وفرت إسكانا وخدمات مقدور عليهما للملايين من الأسر الحضرية. ولكن مبادرات المجتمع المنعزلة غير المنظمة بلوائح لا يمكنها أن تكون دعائم تقوم عليها التحسينات المتواصلة على نطاق المدينة كلها، إذ يقتضى الأمر أن تبتعد المدن عن النموذج غير الناجح الذى يترك معظم موردى الخدمات الأساسية خارج إطار التخطيط والتنفيذ، وأن تأخذ بنموذج يربط بينهم فى شراكات منتجة. وهذه الخطوة تتطلب بوضوح تغيير القواعد حتى يمكن تسهيل الشراكات وتقديم الخدمات على أسس تسترشد بالمطالب العامة وتستجيب لها.

ويسعى هذا الفصل إلى بيان كيف يستطيع مزيج ملائم من السياسات والمؤسسات أن يحسن الأحوال المعيشية الحضرية فى مختلف مستويات التنمية الاقتصادية. ويبدأ الفصل باستعراض القضايا الأساسية لإمكانية العيش فى الحضر، ثم يتناول باختصار تاريخ توفير الخدمات (العامة والخاصة على السواء). ويهدف هذا الاستعراض إلى تحديد العوامل المسؤولة عن سوء أداء القطاع العام فى توفير الخدمات الأساسية فى البلدان النامية، ثم

الشكل ٧ ـ ١

حتى البلدان منخفضة الدخل يمكن أن تحقق مستويات عالية من خدمات المياه والصرف الصحى الأساسية

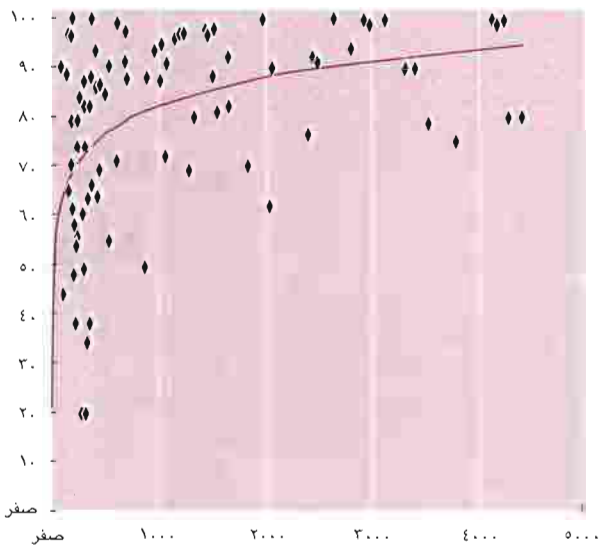

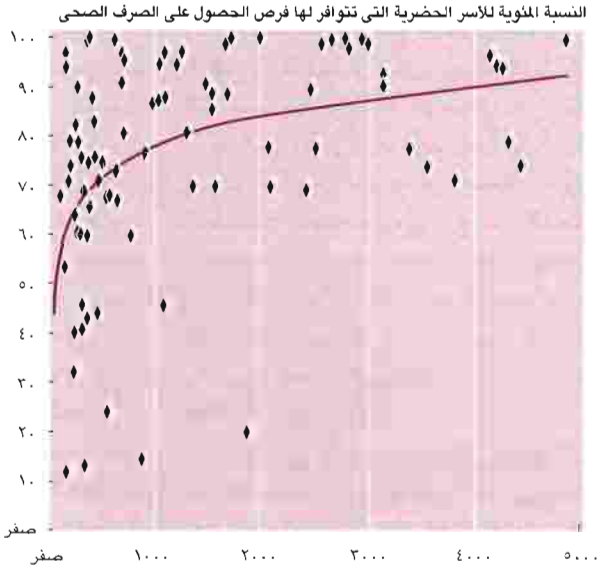

ملاحظة: المياه الآمنة تشمل الصنابير العمومية فى نطاق ٢٠٠ متر التى توفر إمدادات ملائمة للاحتياجات اليومية. *والصرف الصحى الحضرى* هو النسبة المئوية للمنازل الحضرية التى لها توصيلات بالمجارى العامة أو بنظام منزلى مثل مراحيض النقرة أو خزان التعفين أو المرحاض العمومى.
المصدر: البنك الدولى، *مؤشرات التنمية الدولية*، ١٩٩٩.

تنتقل المناقشة إلى دور كل من القطاعين العام والخاص، ومبادرات المجتمع المحلى فى توفير الخدمات. ويعتمد هذا التحليل على التجارب الحديثة فى عدد من المجالات : الإسكان، وإمدادات المياه، والصرف الصحى، والنقل، والحماية الاجتماعية. ولا يحاول هذا الفصل تقديم حلول تقنية للمشكلات القطاعية، ولكنه يبين كيف أن إطارا مؤسسيا مبنيا على الشراكات، والشمول، وتقاسم المعلومات ومستجيبا للطلب يبشر حقا بتحسين الأحوال المعيشية الحضرية.

ولمواجهة التحديات الحضرية للقرن الحادى والعشرين، سوف تغتنم أكثر المؤسسات والمبادرات فعالية، الفرص التى تتيحها العولمة والاتجاه للمحلية. إذ تستطيع العولمة أن توفر القوة الدافعة للنمو الاقتصادى بينما يستطيع الاتجاه الناجح نحو المحلية أن يمكن المجتمعات من العمل كقوى فاعلة للتغيير وإيجاد الآليات التى تشجع الشفافية والخضوع للمساءلة فى عملية صنع القرارات فى القطاع العام. وفى البلدان النامية المستعدة لذلك، ربما يكون لهذه الفرص تأثير دائم على الحياة اليومية للملايين من الأسر المعيشية الحضرية.

خطة حضرية غير مكتملة

توفر المدن لسكانها فرص الحراك إلى أعلى، وهو أمر لا يتوافر غالبا فى المناطق الريفية، ولذا تمثل المناطق الحضرية مناطق جذب للهجرة الريفية[٢]. غير أن أحوال المعيشة لكثيرين من الوافدين الجدد (وكذلك الفئات الاجتماعية الأخرى المحرومة من حقوقها) ظلت دون المستويات المقبولة، وإن كانت ظروف المعيشة الحضرية قد تحسنت منذ الحرب العالمية الثانية. ولذلك تبدأ الخطة الحضرية لتحسين القدرة على المعيشة بالإقلال من الفقر وعدم المساواة. ولكنها تتضمن كذلك إيجاد بيئة حضرية صحية، وتقليل الجريمة والعنف لأدنى حد، وإقامة نظام للحماية المدنية وزيادة فرص الحصول على الخدمات[٣].

وقد اكتظت المدن بقاطنيها نتيجة للنمو السكانى، مما جعلها غير قادرة على توفير الكفاية من الخدمات الأساسية. ففى عام ١٩٩٤ كان حوالى ٢٢٠ مليونا من سكان الحضر (١٣ فى المائة من سكان الحضر فى العالم النامى) يفتقرون إلى فرص الحصول على مياه الشرب النقية، ولم يكن لضعف هذا العدد تقريبا فرصة للحصول على أبسط أنواع المراحيض الصحية. وكان نحو نصف المخلفات الصلبة تقريبا لا يتم جمعه ويتكدس فى الشوارع وفى مجارى الصرف، ويؤدى إلى الطفح وانتشار الأمراض. وكان يتم تصريف النفايات السائلة المنزلية والصناعية فى المجارى المائية بدون معالجة أو بعد معالجة قليلة، مما يؤثر غالبا على نوعية المياه فى أماكن بعيدة عن المدينة. ولا يزال نهر لاباز الذى يخترق عاصمة بوليفيا فى غاية التلوث إلى حد أن إنتاج المحاصيل البستانية فى مسار مجرى

الشكل ٧ . ٢
هناك اختلاف كبير فى القدرة على تحمل تكاليف السكن عند مستويات الدخل المنخفضة

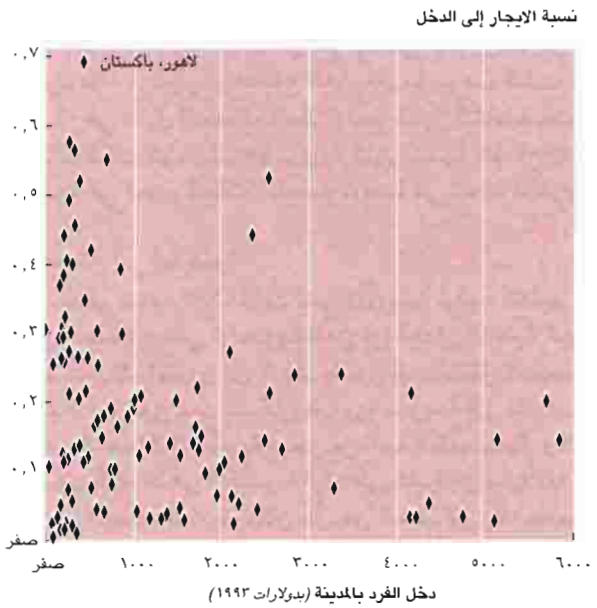

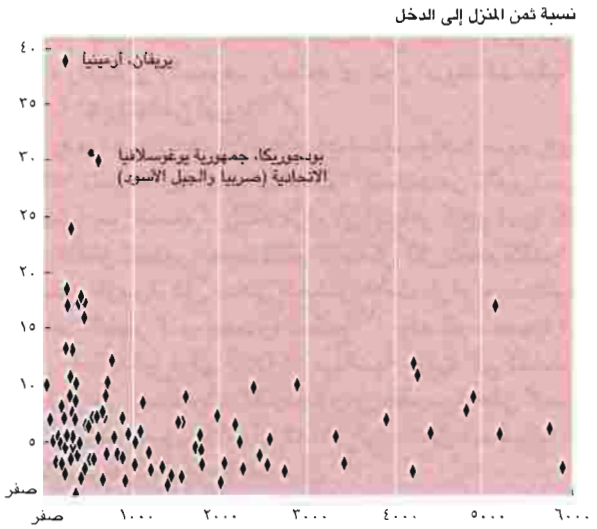

المصدر: مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ١٩٩٥.

النهر بعدها قد نقص كثيرا[٤]. كما أن نهر باسيج الذى أزهر الحياة النباتية الوافرة التى تحيط بمانيلا أصبح الآن ميتا احيائيا[٥].

ولا يزال نقص الخدمات الأساسية يفرض ضريبة فادحة على صحة الإنسان. وتبين دراسات الأمراض الوبائية أن تحسين فرص السكان فى الحصول على خدمات مرافق المياه والصرف الصحى والخدمات الصحية يمكن أن يخفض نسبة تفشى أمراض الإسهال بأكثر من ٢٠ فى المائة[٦]. وحينما تنهار هذه المرافق أو لا تساير الزيادة السكانية بالمدينة، تزيد المخاطر الصحية بالنسبة لطائفة من الأمراض التى تنقلها المياه والأمراض التى تنشرها الحشرات الناقلة المرتبطة بالمياه (وتعد الملاريا وحمى الدنج أكثرها خطوره). وفى أى وقت من الأوقات، يعانى ما يقرب من نصف سكان الحضر فى البلدان النامية من واحد أو أكثر من هذه الأمراض[٧]. كذلك تنتشر الأمراض التى ينقلها الهواء مثل أمراض الجهاز التنفسى الحادة والدرن بصورة أسرع فى الأحياء السكنية الحضرية شديدة الازدحام، والتى ليست بها التهوية الكافية (انظر الإطار ٧).

وتلوث الهواء، شديد الارتباط بالحضرنة والتصنيع فى البلدان النامية، ويؤثر تأثيرا خطيرا على صحة الأطفال والكبار على السواء. وهو يؤثر بشكل خاص، على من يعانون بالفعل من سوء التغذية والأمراض المعدية التى تقلل من قدرتهم على مقاومة الملوثات الكيميائية. وبالنسبة لمعظم الأطفال فى المدن الكبيرة بالبلدان النامية، قد يسبب استنشاق الهواء ضررا يعادل الضرر الناتج عن تدخين علبتى سجائر فى اليوم.

- وفى دلهى، يبلغ معدل تفشى الربو الشعبى فى الفئة العمرية ٥–١٦ سنة نحو ١٠–١٢ فى المائة، ويعد تلوث الهواء واحدا من الأسباب الرئيسية لذلك[٨].
- قدرت دراسة أجريت فى ١٩٩٠ عن تلوث الغلاف الجوى بالرصاص فى بانكوك أن من ٣٠ ألف إلى ٧٠ ألف طفل تعرضوا لضياع ٤ نقاط أو أكثر من حاصل ذكائهم بسبب ارتفاع مستويات الرصاص، وتعرض كثيرون غيرهم لانخفاض أقل فى الذكاء[٩].
- لدى الصين تسع من المدن العشرة التى تحتوى على أعلى أرقام للجسيمات المعلقة فى الجو. فالمدن الصناعية والمدن الآخذة بالتصنيع مثل جياوزو ولانزو وتاوآن وبورمكى ووانكسيان وتشانج لديها جميعا متوسط سنوى لتركزات الجسيمات المعلقة يزيد على ٥٠٠ ميكروجرام فى المتر المكعب. وتحدد منظمة الصحة العالمية المستويات المقبولة بأقل من ١٠٠ ميكروجرام فى المتر المكعب[١٠].

ولمشكلات عدم كفاية البنية الأساسية تكاليف اقتصادية وأيضا تكاليف بشرية. ففى جاكارتا يدفع المقيم الفقير فى العادة للحصول على لتر من المياه النقية عشرة أمثال ما يدفعة المقيم الغنى، ويعانى مثلين إلى أربعة أمثال ما يعانيه المقيم الغنى من أمراض المعدة والأمعاء والتيفوئيد والملاريا[١١]. ومع استمرار زحمة المرور فى إغلاق الشوارع فى معظم المدن الكبيرة فى البلدان النامية، تزداد تكاليف الازدحام. وتتراوح تقديرات الخسائر الناتجة عن ارتباك المرور فى بانكوك من ٢٧٢ مليون دولار إلى مليار دولار فى العام، وذلك حسب كيفية حساب قيمة الوقت الضائع بسبب ازدحام المرور[١٢]. وفى سول، تقدر قيمة الوقت الضائع نتيجة ازدحام المرور بحوالى

١٥٤ مليون دولار[١٣]. وإذا استمرت الصين على نفس استجابتها المعتادة لتلوث الهواء، فإن التكاليف الصحية لتعرض المقيمين فى الحضر لخطر الجسيمات المعلقة سوف ترتفع من ٣٢ مليار دولار فى ١٩٩٥ إلى ما يقرب من ٩٨ مليار دولار فى ٢٠٢٠[١٤].

ويعانى الفقراء أكثر من غيرهم من هذه المشكلات، وموطن الفقر ينتقل الآن إلى المناطق الحضرية، غير أن المدن لا تستطيع أن تذهب إلا إلى مدى محدود فى معالجة قضايا إعادة توزيع الدخل، التى تتطلب غالبا إجراءات من جانب الحكومة المركزية. ففى المتوسط، تبين المؤشرات الصحية أن الناس فى المدن يعتبرون أفضل حالا منهم فى المناطق الريفية، ولكن الإحصاءات تحجب عدم المساواة بين سكان الحضر. وتبين الشواهد الحديثة أن الأحوال الصحية للفقراء فى كثير من المدن النامية أسوأ منها فى المناطق الريفية. ففى بنجلاديش، مثلا، يلاحظ أن معدلات وفيات الأطفال الرضع المسجلة فى أحياء الصفيح التى يقطنها الفقراء بالحضر تفوق المعدلات فى الريف (الجدول ٧-١)[١٥]. وهناك أكثر من ١,١ مليار من البشر - فقراء وأغنياء على السواء - يعيشون فى مدن تزيد مستويات التلوث الجوى فيها على معايير منظمة الصحة العالمية. ولكن يرجح أن يتعرض سكان الحضر الفقراء لتلوث جوى إضافى داخل منازلهم سيئة التهوية، أو بسبب مرافق الطهى غير الملائمة، والتعرض لمزيد من التلوث خارج المنازل من المواقع الصناعية. وتوجد أفقر مناطق المدن غالبا قرب هذه المواقع، إما لأن غيرهم يرفضون العيش فيها أو لأن الفقراء ليس لهم رأى فى تقرير الأماكن التى تقام فيها الصناعات[١٦].

ويعانى سكان الحضر فى الأحياء الفقيرة بمناطق العواصم بشكل غير متناسب بسبب الجريمة والعنف، اللذين يزيدان مع الفقر وعدم المساواة[١٧]. ووفقا لإحصاءات منظمة الصحة العالمية، فإن التكلفة العالمية للإصابات الناجمة عن العنف تبلغ نحو ٥٠٠ مليار دولار فى السنة، فى شكل رعاية طبية وخسارة فى الإنتاجية[١٨]. وتتراوح تقديرات التكاليف الاجتماعية للجريمة والعنف من نحو ٢ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى آسيا إلى ٧٫٥ فى المائة فى أمريكا اللاتينية[١٩].

التعلم من الماضى

منذ الخمسينيات، كان النموذج السائد للإدارة الحضرية فى البلدان النامية هو تحميل القطاع العام مسؤولية تخطيط

الجدول ٧-١

معدل وفيات الأطفال الرضع، بنغلاديش، ١٩٩٠

(لكل ألف من الأطفال المولودين أحياء)

	المستوى القومى	الريف	الحضر	أحياء الفقراء فى الحضر (١٩٩١)
المجموع	٩٤	٩٧	٧١	١٣٤
ذكور	٩٨	١٠١	٧٣	١٣٣
إناث	٩١	٩٣	٦٨	١٤٦

المصدر: Harpham and Tanner 1995.

الخدمات الأساسية وتوفيرها. غير أن هذا النموذج لم يحقق نتائج مرضية فى البلدان منخفضة الدخل. وترى إحدى وجهات النظر أنه ينبغى أن تنسحب الحكومات كمورد أساسى للخدمات الأولية وأن تقوم بدور الجهة التى تمكن الغير من أداء هذه الخدمات، بالاعتماد بشكل متزايد على القطاع الخاص فى توفيرها[٢٠]. غير أن القطاع العام ظل يقدم هذه الخدمات بنجاح فى الدول الصناعية منذ أواخر القرن التاسع عشر. فلماذا كانت الخدمات الضرورية التى قدمها القطاع العام مرضية فى إحدى الحالتين وليست مرضية فى الحالة الأخرى؟

الإصلاح فى الحضر

فى حوالى عام ١٨٥٠، كانت المدن الأوروبية تواجه الكثير من نفس المشكلات التى تواجهها المدن فى البلدان النامية اليوم. فقد كان المهاجرون من الريف يفدون إلى المناطق الحضرية يوميا، ويزيدون عدد السكان بصورة سريعة إلى حد جعل عرض الخدمات الأساسية يعجز عن تلبية الطلب عليها. وكانت معدلات الوفيات فى الحضر غالبا أعلى كثيرا من مثيلاتها فى المناطق الريفية المجاورة، وكان جزء من السبب فى ذلك جائحات الأمراض الوبائية مثل الكوليرا. وكان المسؤولون الذين يبحثون أسباب تكرر حدوث الأوبئة يعزون تلك المشكلات إلى عدم توافر الظروف الصحية الملائمة فى أجزاء المدينة التى يستقر فيها الوافدون الجدد. وحدثت بعد ذلك ثورة فى الأحوال الصحية العامة، بقيام المدن بالاستثمار بكثافة فى الإسكان وفى مرافق المياه والمجارى والصرف. واستفادت مدن أمريكا الشمالية من تجربة نظيراتها فى أوروبا[٢١].

وقد نجحت هذه الإصلاحات لسبب واحد مهم، هو أن سكان المدن الأثرياء لم يستطيعوا الافلات من تأثير أحوال المعيشة غير الصحية. ولذلك فرغم أن المخاطر كانت أسوأ كثيرا فى المناطق الفقيرة حيث تكثر المساكن التى تضم كثيرا من الشقق المؤجرة، فإن سكان الحضر الأكثر ثراء لم يستطيعوا تجاهل الخطر الذى يهدد رفاهيتهم[٢٢]. وقد أثر دعمهم، الذى كان يأخذ غالبا شكل ائتلافات سياسية مؤثرة، فى تخصيص الموارد على المستويات القومية ودون القومية على السواء، وساعد على توجيه الأموال العامة إلى المناطق الحضرية التى تحتاج لمرافق صحية ملائمة.

وبمرور الوقت، وصلت الحضرنة السريعة إلى البلدان النامية، إلا أن مظاهر التقدم التكنولوجى قد غيرت الموقف وأضفت قوة الدفع للعمل العام، مما أضر كثيرا بفقراء الحضر. فالتقدم فى الطلب بشكل خاص جعل فى مقدور الأفراد وقاية أنفسهم من الأمراض. وتم تطوير المولدات والمضخات الكهربائية المتنقلة، مما أتاح للأسر فرادى الحصول على الإضاءة والمياه. وفى الآونة الأخيرة، صارت مرشحات وقوارير المياه المعبأة متوافرة، مما خفف من حدة النقص فى الشبكات العامة (بالنسبة لمن يقدرون على ذلك ماديا). وتتيح شاحنات الكسح وخزانات التعفين للأسر أن تطور حلولها الخاصة لمشكلات الصرف الصحى. وتساعد الأماكن المكيفة الهواء مثل المساكن والسيارات والمكاتب فى الحد من الآثار السيئة

لتلوث الهواء. وتوفر التجمعات السكنية الحضرية المغلقة أو الضواحي، وترتيبات الأمن الخاصة الوقاية للأغنياء من الجريمة والعنف. وبمرور الوقت، توصل المجتمع الطبى إلى كيفية منع الأمراض التى يسببها الفقر من اجتياح كل سكان الحضر. وأصبحت القدرة على حماية المرء نفسه وأسرته القريبة أمرا مسلما به فى الحياة الحضرية الحديثة، مما أضعف قوة الدفع للضغط والمساومة من أجل إحداث التغييرات التى تفيد المجتمع ككل. وذلك لأن العمل الفردى يحقق نتائج أسرع وأكثر ضمانا، وهو متوفر بشكل أسهل لأعضاء الجماعات ذات النفوذ السياسى - وبالتحديد الجماعات التى كانت تسعى من قبل للقيام بعمل على نطاق أوسع[٢٣].

ونتيجة لهذه التغيرات، انقسمت المدن فى كل أرجاء العالم إلى تلك التى تستطيع توفير احتياجاتها الخاصة وتلك التى لا تستطيع ذلك. وغالبا ما تهتم سلطات البلديات والهيئات العامة بجزء واحد من المدينة. وفى أحسن الأحوال، تتخذ موقف الإهمال غير الضار تجاه الجزء الآخر، مما يزيد من عمق الانقسام. وتدعم هذا التفسير للتاريخ الحضرى العديد من الشواهد الحديثة حيث لم يتم القيام بالعمل العام المنسق إلا عندما تجاوزت الآثار الخارجية السلبية نطاق الأحياء الفقيرة. فقد استحث كنتيجة انتشار الكوليرا فى الخمسينيات والستينيات فى كلكتا، القيام بمبادرات كبيرة، ويعود تاريخ الإصلاحات الأكثر حداثة فى مدينتى سورات وأحمد أباد فى الهند إلى تفشى الطاعون فى ١٩٩٤. فقد امتد التأثير الاقتصادى للطاعون خارج نطاق المدن ليهدد صناعة السياحة القومية فى الهند. وسرعان ما بدأت نفس هيئات القطاع العام التى كانت مسؤولة عن إهمال بلدياتها فى التركيز على عمليات جمع النفايات الصلبة والتخلص منها. وأسفرت أعمالها عن تحويل سورات إلى ثانية أكثر مدن الهند نظافة[٢٤]. وهذه الأمثلة تبين أن غياب الضغط والمراوضة السياسية من أجل الإصلاح الحضرى فى البلدان النامية يعد مسؤولا، جزئيا على الأقل، عن عدم تقدم العمل لتوفير الخدمات المناسبة[٢٥].

توفير القطاع الخاص للخدمات الأساسية

فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كان القطاع الخاص فى انجلترا والولايات المتحدة يقوم بتوفير معظم خدمات الغاز، والمياه، والنقل النهرى والبرى، والطرق السريعة، والكهرباء. وفى عام ١٨٩٠، كانت الشركات الخاصة تمتلك ٥٧ فى المائة من أشغال النقل البحرى فى الولايات المتحدة. وكانت البلديات تقوم غالبا بإبرام عقود طويلة الأجل مع هذه الشركات، لأسباب مالية فى المقام الأول : إذ كانت المدن تنقصها رؤوس الأموال، وكان الدعم القومى محدودا للغاية. وفى هذه المرحلة المبكرة من التنمية الحضرية، كانت أنماط الطلب تتباين كثيرا (خاصة بين ملاك المنازل ذوى الدخل المنخفض والمستأجرين، والمنتجين المحليين). ولم تكن تكنولوجيا القياس والمعايرة قد توفرت بعد. وفى ظل هذا الوضع، كان موردو القطاع الخاص «ذوو الكفاءة الملائمة» والمعرفة الوثيقة بالأحياء السكنية والعملاء هم القادرون على نحو أفضل من غيرهم على التوفيق بين العرض والطلب. ومع بداية القرن التاسع عشر كانت شركات المياه الخاصة تخدم لندن منذ أكثر من ٢٠٠ سنة. وكانت ثمانى شركات تعمل فى المدينة فى نهاية القرن[٢٦].

غير أنه بمرور الوقت، أصبح الناس غير راضين عن موردى القطاع الخاص[٢٧]. وتركزت الشكاوى على نقص الخدمات فى المناطق النائية، وارتفاع الأسعار، والنوعية الرديئة، والفساد السياسى. وأدى استخدام مراحيض صناديق الطرد إلى زيادة كميات مياه النفايات، التى تلوث موارد المياه المحلية، وبدت الشركات الخاصة مترددة فى الاستثمار فى موارد المياه الأكثر بعدا. ومع تغير تكنولوجيا إطفاء الحرائق، التى تتطلب المزيد من المياه بضغوط أكبر، ثارت الخلافات حول كيفية توفير المياه لمكافحة الحرائق ومن الذى ينبغى أن يدفع ثمنها[٢٨]. ووجدت المحاكم صعوبة كبيرة فى حل المشكلات التنظمية المعقدة التى نجمت عن هذه النزاعات[٢٩].

وفى الوقت نفسه، أدى ارتفاع الدخل إلى مزيد من التجانس فى الطلب على الخدمات، مثل الغاز والمياه والصرف الصحى والكهرباء، مما أضعف إحدى ميزات قيام مؤسسات توريد صغيرة لتقديم الخدمات. كذلك لم تستطع هذه المؤسسات الموردة استغلال وفورات الحجم لشبكات الخدمات التى تقدمها مرافق تدار إقليميا لموارد المياه والخزانات والمواقع المركزية لمعالجة مياه النفايات. وأدت جميع هذه الاعتبارات إلى تحول كبير فى الطريقة التى كان يتم بها تقديم الخدمات الأساسية فى القرن العشرين. وتولت كيانات عامة أو مستقلة ذاتيا مسؤولية توفير الخدمات الأساسية فى البلدان الصناعية مثل المملكة المتحدة، وبدرجة أقل فى الولايات المتحدة.

وتجرى حاليا العودة بصورة قوية لتوفير الخدمات بواسطة القطاع الخاص فى البلدان الصناعية. وقد أجرت المملكة المتحدة إصلاحات كبيرة فى الثمانينيات، ويبدو أن هناك تغيرا جوهريا يحدث الآن فى أوروبا حيث ينشئ القطاعان الخاص والعام شراكات لتحويل وتشغيل مشروعات البنية الأساسية[٣٠]. وتعد هذه الشراكات، إلى حد ما، نتيجة للقيود على الإنفاق العام التى فرضت خلال العملية التى أدت إلى مولد اليورو، العملة الأوروبية الموحدة. غير أن توجه أوروبا إلى البنية الأساسية الخاصة يعكس كذلك تقدما فى القدرات التنظيمية، التى كانت محدودة بشكل خطير فى أواخر القرن التاسع عشر.

وتوضح تجربة فرنسا أهمية وصعوبة تنظيم المؤسسات الموردة للخدمات الأساسية. ولفرنسا تاريخ طويل فى توفير الخدمات العامة بوساطة القطاع الخاص. وقد أثبت نظامها اللامركزى الذى يجمع بين العام والخاص للامتيازات البلدية، الذى تطور خلال القرن العشرين، أنه نظام ناجح للغاية. غير أن

التجربة الفرنسية تبين كذلك أن مثل هذا النظام ليس دائما سهل التنفيذ - وأنه يتطلب آليات مراقبة قوية. ففى منتصف التسعينيات، طالت امتيازات المياه البلدية اتهامات بالفساد[٣١]. وثارت منازعات بين البلديات والحاصلين على امتيازات المياه، كانت تعود فى جزء منها إلى عدم الاطمئنان الناشئ عن التغيرات التشريعية المتكررة فى أوائل التسعينيات. وتعود فى جزء آخر إلى عدد العقود غير الملائمة التى تفاوضت عليها البلديات عديمة الخبرة. ونتيجة لذلك، لم تعد الشراكات بين القطاعين الخاص والعام تنال الحظوة لدى المسؤولين المنتخبين. والوضع آخذ فى التغير حاليا، حيث يوجد اتحادان للحكومات المحلية يحشدان قواهما معا لإقامة هيئة استشارية، هى «هيئة الخدمات العامة ٢٠٠٠»، ومهمتها مساعدة البلديات فى مفاوضات العقود ووضع اللوائح. كما تم إصدار العديد من القوانين منذ ١٩٩٥، التى تتطلب المزيد من الشفافية والمكاشفة العامة من جانب الحاصلين على الامتيازات. وأدت هذه التطورات إلى حدوث تحسن كبير فى الوضع وأعادت الثقة بامتيازات المياه[٣٢].

ويعد تاريخ إدارة الخدمات الحضرية فى بيونس آيرس، مماثلا من بعض النواحى للتجربة الفرنسية[٣٣]. ففى أواخر القرن التاسع عشر، كانت الشركات الخاصة العاملة فى سوق تنافسية توفر معظم البنية الأساسية والخدمات الضرورية، التى تماثل تماما ما كانت تتمتع به المدن الأوروبية. غير أنه بمرور الوقت بدأ السياسيون يتدخلون فى العملية التنظيمية، مما تسبب فى معاناة الخدمات، ووفر فى منتصف القرن العشرين مبررا لتطبيق الإدارة العامة المركزية. ولكن القطاع العام لم يكن أهلا للقيام بالمهمة. ونشأ تضارب متزايد بين مطالب المستخدمين المحليين وأولويات المرافق التى تهيمن عليها الجهات الاتحادية، وتدهورت من جديد نوعية الخدمات. وفى الوقت نفسه، زاد عدد المقيمين الذين لا تتوافر لهم فرصة الحصول على الخدمات. وفى حوالى سنة ١٩٩٠، بدأت الحكومة استبدال احتكارات القطاع العام بمؤسسات موردة احتكارية خاصة. ومن السابق لأوانه تقييم نتائج هذه المرحلة الأخيرة، ولكن حتى تنجح المؤسسات الخاصة فى توفير الخدمات يتعين أن تكون تلك المؤسسات منظمة بصورة فعالة. ويعتبر التنظيم اللائحى مسألة مهمة بشكل خاص فى البلدان النامية منخفضة الدخل، التى لا تزال آليات التنظيم فيها ضعيفة.

توفير الخدمات فى البلدان النامية

يتمتع القطاع العام فى البلدان النامية بولاية واسعة فيما يتعلق بالمناطق الحضرية. ففى كثير من المدن يمتلك القطاع العام معظم الأراضى، ويحتكر فى أغلب الأحيان توريد كثير من الخدمات، خاصة الخدمات التى تعتمد على شبكات مادية مثل : إمدادات المياه، والصرف الصحى، والكهرباء، والغاز، والاتصالات. وفى هذه الحالات يكون امتيازه مقصورا عليه، ويعتبر توفير الخدمات بواسطة القطاع الخاص غير قانونى. وفى المجالات الأخرى، كالإسكان، يضع القطاع العام المعايير واللوائح.

وعندما يتم تنفيذ هذه الولاية الواسعة بشكل جيد، فإن الجمع بين السيطرة المقصورة والإدارة المركزية يمكن نظريا أن يغل وفورات الحجم للخدمات التى تتم عن طريق شبكات. غير أنه عندما لا ينفذ بشكل صحيح يمكن أن يولد مشكلات حادة. فعندما يقصر القطاع فى أداء مهامه، تبدأ الشركات الخاصة والأفراد فى توفير المياه والنقل والإسكان والخدمات الأخرى على أساس ارتجالى، خارج نطاق سلطة القوانين الرسمية - وهو وضع يخلق العديد من المعضلات وأوجه عدم الكفاية.

وبالنسبة لكثير من الخدمات، كالإسكان وإمدادات المياه، يكون القطاع الخاص مستعدا تماما للاستجابة للطلب عليها، لأن توفير هذه الخدمات يكون فى العادة مربحا. ولكن فى كثير من البلدان النامية، لا تستطيع المؤسسات الخاصة توفير مساكن مقدور على تكلفتها دون أن تنتهك قوانين البناء. وفى معظم الأحوال، تقوم هذه القوانين على معايير هندسية راقية غير ملائمة فى بلد منخفض الدخل. وفضلا عن ذلك، فإن القطاع الخاص لا يكون مستعدا للقيام باستثمارات طويلة الأجل. عندما يعمل خارج نطاق القانون ويكون تحت رحمة السلطات العامة. ويسبب هذا التصور مشكلات خطيرة. ذلك أن دفع الخدمات الأساسية إلى منطقة غير رسمية، مدى قانونيتها محل شك، يمنع الاستثمارات الكبيرة بدرجة كافية من الاستفادة من وفورات الحجم. كما أنه يؤدى إلى قيام اقتصاد خفى تكون فيه عمليات وضع اليد على أراضى الدولة، وتقسيمها وإنشاء المساكن بها، والاستيطان فيها، وتوفير الخدمات العامة، كلها أمورا مبهمة، وغامضة إلى حد ما.

وقد وصف ك. ج. الفونس وهو واحد من أشهر محاربى الفساد فى الهند، الهيئة التى كان يعمل بها، وهى هيئة تنمية دلهى، بأنها «أكثر مؤسسات البلد فسادا». وأضاف أن من أفسدوها يساعدون مقاولى البناء غير القانونيين على الاستيلاء على أراضى الهيئة، ثم يبنون عليها مساكن ومحالا يجرى بيعها لمشترين غير واعين. وتتراوح المبانى غير المرخصة من أكواخ الفقراء إلى مراكز التسوق للطبقة المتوسطة إلى القصور للأغنياء، وكلها منشأة على أراض حكومية تحت ادعاءات مزيفة، بعمليات تواطؤ سياسى. وفضلا عن ذلك، يؤكد الفونس أنه لا يمكن بناء أى شئ، سواء كان قانونيا أو غير قانونى، بدون رشوة[٣٤]. ويحصل كثير من المدن النامية على الخدمات بهذا الأسلوب، مع عدم توفير الخدمات الضرورية إلا بتكلفة اجتماعية عالية للغاية. وتحتاج كراتشى، بباكستان، إلى نحو ٨٠ ألف وحدة سكنية كل عام، ولكن بين عامى ١٩٨٧ و١٩٩٢، لم تصدر السلطات غير ٢٦ ٧٠٠ رخصة بناء فى المتوسط كل

سنة. ويجرى سد الفجوة، بالطبع، بنفس الطريقة المتبعة فى دلهى[٣٥]. وبدون إجراء إصلاحات ربما سيظل مستقبل الحضر فى البلدان النامية يسير على هذه الحال، بأحياء سكنية عشوائية مكدسة بالبشر، وتقسيمات فرعية غير قانونية، وأحوال بيئية متدهورة، وتكلفة عاليه لتوفير الخدمات[٣٦].

وعندما تواجه الأسر ودوائر الأعمال مؤسسة عامة موردة للخدمات لا تستجيب للطلب ولكنها تمتلك امتيازا يحول دون دخول المؤسسات الموردة للخدمات من القطاع الخاص، فإن تلك الأسر والدوائر تلجأ غالبا إلى توفير الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء بنفسها. ويعد هذا «التوفير الذاتى» للخدمات شكلا غير كفؤ للغاية للخصخصة. والمألوف أن المنتج أو المستهلك الصغير لا يستطيع أن يحقق الاستفادة الكاملة من المعدات التى يتم تركيبها، ولا الانتفاع بمزايا وفورات الحجم، ولا القيام ببيع أية طاقة فائضة لديه فى سوق ممنوعة من التكوين على أية حال. وحيثما يتمكن التقدم التكنولوجى من كسر الارتباط بالشبكات المادية، كما هو الحال فى الاتصالات السلكية واللاسلكية، استطاع موردو القطاع الخاص إقامة أسواق تفيد المستهلكين، ولكن الشبكات المادية تظل ضرورية فى مجالات مثل المياه، والمجارى والكهرباء.

وفى أوضاع أخرى عندما لا يستجيب القطاع الخاص للطلب على الخدمات الضرورية، تقوم المجتمعات المحلية غالبا بتنظيم نفسها كموردة لها. وهذه الترتيبات شائعة كثيرا فى مجال التخلص من مياه النفايات والنفايات الصلبة. وتلعب المنظمات غير الحكومية غالبا دورا أساسيا فى هذه المبادرات، وبتوفير المدخلات التقنية فى مرحلتى التصميم والتنفيذ. وقد نجح هذا النوع من توفير الخدمات بطريقة لامركزية فى تلبية احتياجات كثير من الأسر. ولكن السلطات البلدية، غالبا، لا تدمجها فى البنية الأساسية الرئيسية، إما لأن المستوطنات البشرية تعتبر «غير شرعية» أو لأن البنية الأساسية التى توفرها المجتمعات المحلية لا تتفق مع القوانين السارية. وغالبا ما تتجاهل مقترحات القطاع العام للتطوير المستقبلى للمدينة كلها وجود بنية أساسية مجتمعية فعالة، تلبى بالفعل مطالب الأسر وتمثل قيمتها ملايين من الدولارات من الاستثمار الخاص غير المدعم.

وتدل هذه الاستجابات لخدمات القطاع العام غير الكافية على الحاجة لنموذج جديد لتوفير الخدمات يقوم على المشاركة، ويجمع بين دينامية القطاع الخاص وممثلى المجتمع المحلى فى التخطيط العام. ويتم بالفعل استخدام نماذج من هذا النوع فى بعض البلدان فى مختلف أرجاء العالم. وبسبب نجاحها، فإنها توصف بأنها «الثورة الهادئة» فى التنظيم والإدارة المحلية[٣٧]. وقد كانت مدن أمريكا اللاتينية سباقة فى هذا المجال، ويجرى تنفيذ هذه العملية فى أماكن أخرى. ولكن سرعة هذه الثورة متفاوتة. فالمجتمعات المحلية لا تستطيع غالبا الاتفاق على مسار للعمل بسبب الانقسام الاثنى أو غيره من الانقسامات. وحتى فى الهند - التى تمارس الديمقراطية منذ أكثر من نصف قرن، وتتبع لامركزية دستورية، وبها منظمات غير حكومية قوية - فإن الافتقار إلى الضغط السياسى الكافى من أسفل وغياب الدعم من أعلى يعوقان التقدم[٣٨]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومات المحلية غالبا ما تفتقد القدرة التقنية والمؤسسية على تكوين شراكات مع المنظمات المستندة إلى المجتمع المحلى.

ويتطلب هذا النهج الجديد للإدارة الحضرية شراكات استراتيجية ومؤسسات متطورة يوافق عليها كل من القطاعين العام والخاص. كما تحتاج هذه الشراكات إلى معالجة قضايا حقوق المواطنين والأمن، والمشاركة، والشفافية، والخضوع للمساءلة. وقد يتطلب الاستخدام الكامل لها إعادة صياغة الدساتير القومية، مثلما حدث فى البرازيل وجنوب إفريقيا[٣٩]. وعلى الرغم من ذلك، وحتى بدون إصلاح واسع النطاق، هناك أمثلة عديدة تثبت فاعلية هذا النهج. ففى كراتشى توفر الشراكات خدمات الصرف الصحى للمستوطنات غير الرسمية، وفى كالى، بكولومبيا، يتم استخدامها لمكافحة الجريمة والعنف. ويمكن لهذه الشراكات، التى تضم سلطات البلديات والمنظمات المنبثقة عن المجتمع المحلى، مع وجود المنظمات غير الحكومية كجهات وسيطة، أن تشكل الأساس لمؤسسات جديدة. وتستعرض الأقسام التالية التجارب فى عدد من القطاعات المحددة التى تبين إمكانية تحقيق هذه الشراكات.

الإسكان الحضرى

لم تحقق محاولات القطاع العام لتوفير مساكن جديدة للجماعات منخفضة الدخل فى البلدان النامية كثيرا من النجاح. فأحيانا تكون المواقع المختارة غير ملائمة، ولكن فى أغلب الأحيان تؤدى لوائح البناء إلى استبعاد السكان المستهدفين من السوق بسبب الأسعار العالية. ففى معظم الاقتصادات النامية تعتبر لوائح البناء الرسمية غير واقعية إلى حد بعيد، حيث تحدد مساحات قطع أراضى البناء وحق الطريق بصورة مبالغ فيها، وتضع معايير للبنية الأساسية ومواد البناء تؤدى إلى إقامة منشآت تتجاوز القدرة المادية للأسر منخفضة الدخل. وليس من المستغرب أن يكون المتوفر من المساكن التى تتفق مع هذه اللوائح غير كاف لتلبية الطلب[٤٠]. ونتيجة هذا النقص هى انتشار مستوطنات يقيمها القطاع الخاص بصورة غير قانونية فى كثير من المدن فى جميع أنحاء العالم النامى. ويقيم أكثر من نصف سكان الحضر فى تركيا فى مثل هذه المستوطنات التى تعرف هناك باسم جيسيكوندس geckondus. وهناك عدد مماثل من السكان فى كراتشى يعيشون فى *كاتشى أباديس katchi abadis* (انظر

الفصل الثامن). وفى ساو باولو، بالبرازيل، وجد أن نسبة سكان الحضر الذين يعيشون فى *فافيلاس favelas*. قد ارتفع من ٩ فى المائة فى ١٩٨٧ إلى ١٩ فى المائة فى ١٩٩٣[٤١].

وقد حقق القطاع العام نجاحا أكبر عندما دخل فى شراكات مع المجتمعات المحلية - مثلا، من أجل تحسين أحياء الفقراء. وكان لبعض برامج التحسين الكبيرة، مثل برامج تحسين الكامبونج فى إندونيسيا، تأثير على المستوى القومى. فقد نفذت هذه البرامج فى أكثر من ٥٠٠ منطقة حضرية منذ ١٩٦٨ وأفادت نحو ١٥ مليون نسمة. وتبين برامج التحسين الناجحة الأخرى - التى تشمل البرامج المنفذة فى حى اكوابلانكا فى كالى ومستوطنة الميزكيتال فى جواتيمالا سيتى، وبرنامج المليون مسكن فى سرى لانكا؛ وغيرها فى فورتا ليزا بالبرازيل؛ وسامبيزانجا، بأنجولا؛ وعمان والعقبة بالأردن - أن هذه الجهود تقلل التكاليف والدعم كثيرا، وتحسن عملية التوجيه للمستحقين، وتوفر الأمن للملكية العقارية[٤٢]. غير أنه لكى تنجح هذه البرامج، فإنها تحتاج إلى المشاركة والمبادرة من جانب المجتمع المحلى والأفراد. ففى برامج تحسين الكامبونج بإندونيسيا، مثلا، يقدم المقيمون طلبات للحصول على مواد البناء على أساس الحاجة ويتحملون مسؤولية إقامة وبناء الطرق ووسائل الصرف.

وتعتبر المساكن سلعة خاصة، على خلاف البنية الأساسية اللازمة للخدمات كالمياه والصرف الصحى، وأفضل طريقة لتوفيرها هى من خلال آليات السوق، إلا عندما تستلزم إجراءات الأمان الاجتماعى وجود تنظيم للقطاع العام. ويدعو منهج التمكين الذى تبنته «استراتيجية الأمم المتحدة للإسكان العالمى لعام ٢٠٠٠»، التى يرجح أن تستمر خلال القرن الحادى والعشرين، القائمين بالتعمير فى القطاع الخاص، والوكالات الطوعية، ومنظمات المجتمع المحلى، والمنظمات غير الحكومية، إلى توفير نسبة أكبر من المساكن[٤٣]. ومن أجل خفض التكاليف والاستجابة السريعة للمطالب المتغيرة، تعتمد استراتيجية الأمم المتحدة على قوى السوق فى كثير من نواحى توفير المساكن، التى تشمل أسواق الأراضى، ومواد البناء، والتمويل والتشييد. ولمنظمات المجتمع المحلى، تساعدها المنظمات غير الحكومية وهيئات القطاع العام، دور قوى تلعبه فى تقديم المشورة الفنية والتمويل الإضافى. ويعتبر برنامج الرهن العقارى المجتمعى فى الفلبين مثالا لبرنامج إسكانى ناجح نسبيا. فمنذ ١٩٨٨، قدم قروضا فى ٣٣ مدينة من خلال أكثر من ٣٠٠ مشروع تتيح للمجتمعات المحلية شراء الأراضى التى تعيش عليها. وخلال الأعوام الخمسة الماضية قدم البرنامج خدماته لعدد من الأسر بلغ ١٠ آلاف أسرة سنويا فى المتوسط.

وبهذا النهج، يتمثل دور الحكومة فى أسواق الإسكان فى الاهتمام بمجالات لا تعمل فيها السوق غير المنظمة للقطاع الخاص بشكل جيد. إذ يحتاج القطاع العام إلى التركيز على حقوق الملكية وتمويل الإسكان ودعمه، ولوائح البناء، والبنية الأساسية الرئيسية[٤٤]. وتوضح تجربة الاتحاد الروسى ودول أوروبا الشرقية أن استثمارات البنية الأساسية وحدها لا تكفى لتشجيع تشييد المساكن فى حالة عدم وجود إطار مؤسسى لتمويل الرهن العقارى وحقوق ملكية الأراضى[٤٥]. وقد كانت عملية الانتقال فى الاقتصادات الاشتراكية السابقة كارثة بالنسبة لتشييد المساكن الجديدة، أدت إلى حد هبوط كبير فى الإنتاج وخلل بين العرض والطلب.

وتستطيع أسواق الأراضى العاملة بكفاءة، وحدها، أن توفر عرضا مناسبا من المساكن، كما أن المحافظة على هذه الأسواق مهمة أخرى تستحق اهتمام القطاع العام. ويتطلب توفير تسجيل شامل وإنشاء حقوق ملكية واضحة لجميع الأراضى فى المدن، تقوية المؤسسات القائمة. ذلك أن حقوق الملكية غير المحددة بشكل جيد، تجعل الأراضى عديمة النفع وتثبط عملية إعادة تعمير أجزاء بأكملها من المدينة. ولكن مجرد توفير الأمن للحيازة يخلق حوافز لتحسين الإسكان والبنية الأساسية[٤٦]. ولتجنب إضافة المزيد للمشكلات المتراكمة للإسكان والأحياء السكنية، يتعين أن تلبى عمليات التعمير الجديدة معايير الامتثال الأساسية - والتى لا تتسم بالمغالاة. وتحقيقا لمصلحة الفقراء، يجب أن تسعى عمليات التطوير للتغلب على «عدم المواءمة المكانية» التى تحدث عندما تقام الأحياء غير الرسمية بعيدة عن مراكز النشاط الاقتصادى، ومن ثم عن أماكن العمل. غير أن مهمة وضع لوائح ملائمة بدون إيجاد فرص للتربح من جانب واضعى اللوائح، تظل مهمة صعبة إذا لم يكن هناك ضغط من أجل خضوع المسؤولين للمساءلة (الإطار ٧-١).

المياه

ظل توفير القطاع العام للمياه بصورة غير كفؤة وغير كافية يمثل مشكلة صارخة فى كثير من المدن النامية. فالمرافق العامة لا تعرف غالبا أين يذهب نصف مياهها أو أكثر. ولم تؤد السنوات العديدة من المساعدات الدولية الرامية إلى تحسين الشبكات وبناء القدرة فى مدن مثل مانيلا إلى تحسين الوضع. فبينما تتوافر لـ ٨٠ فى المائة من سكان الحضر مرتفعى الدخل فى العالم النامى توصيلات بشبكات إمدادات المياه، لا تتوافر سوى لـ ١٨ فى المائة من السكان منخفضى الدخل مثل هذه التوصيلات، رغم أن البعض يشارك جيرانه فى صنابير المياه. ويتعين على من لا تتوافر لهم فرص الحصول على مياه آمنة (مثل السكان ذوى الدخل المنخفض فى ليما) شراء المياه من البائعين بتكاليف تصل إلى أضعاف كثيرة من تكاليف مياه الأنابيب فى المدن[٤٧]. وتظهر الدراسات الخاصة ببيع المياه فروقا مماثلة فى التكاليف بالنسبة للبلدات الصغيرة فى أجزاء كثيرة من العالم[٤٨]. وتتضح نتائج هذا الإخفاق فى كل مكان فى العالم النامى. فغالبا ما تكون المياه التى يوفرها القطاع العام من نوعية رديئة إلى حد يلزم السكان بمعالجتها قبل

الإطار ٧ . ١

عدم التوافق المكانى: سكان الكامبونج فى جاكارتا

حقوق ملكية الأراضى معقدة فى إندونيسيا، تجمع بين عمليات تقليدية ريفية غير رسمية ونظام حديث للتسجيل. فهناك قطع أراض كبيرة فى منطقة ميناء أوتارا بجاكارتا، خاصة فى الكامبونج منخفضة الدخل، ظلت طويلا فى حيازة أسر معينة لعدة أجيال فى تجمعات سكنية تقليدية. وفى العادة لا يملك السكان سندات ملكية مسجلة - فقد امتلكوا الأرض قبل أن تسجل سندات الملكية. ولهم حقوق حيازة، ولذلك لا يمكن بصفة عامة، إبعادهم عن الأرض دون حصولهم على تعويض. ويمكنهم أن يعززوا مطالباتهم بالملكية بدفع الضرائب العقارية، وجعل مسؤولى الكامبونج يعترفون بمطالباتهم. غير أن دفع الضرائب قد يكون صعبا، حيث إن بعض مسؤولى الضرائب يرفضون قبول المدفوعات تحديدا لتجنب مطالباتهم السكان بالملكية. وينتقل وضع اليد على الأراضى التى ليس لها سندات ملكية آمنة بين السكان المحليين بأسعار تقل بنسبة ٤٥ فى المائة عن أسعار الأراضى التى لها سندات ملكية آمنة ومن نفس النوعية.

وفى مدينة نشيطة نامية، تزيد حقوق الملكية غير الرسمية من عدم التوافق المكانى وتعوق إعادة التنمية الحضرية. ففى جاكارتا ينقل نمط النمو الصناعى فى ظل العولمة الوظائف الصناعية التى تتطلب مهارات قليلة إلى مواقع بعيدة فى الضواحى. كما جعلت جاكارتا أنشطة البيع فى الشوارع غير قانونية، مما يشكل قيدا على الصناعة غير الرسمية لتجهيز الأطعمة وبيعها. وسيكون كثير من السكان منخفضى الدخل أفضل حالا من الناحية المالية إذا باعوا أراضيهم وانتقلوا إلى الضواحى حيث توجد الوظائف وفرص الأعمال. وستكون المدينة كذلك أفضل حالا، لأن جاكارتا تحتاج إلى رفع مستوى الأراضى ذات الاستخدام المختلط فى منطقة الميناء. ولكن نظام حقوق الأراضى يمنع هذا التبادل السوقى الطبيعى.

ولما كان سكان الكامبونج يفتقرون، عادة إلى سندات ملكية للأراضى التى عاشت عليها عائلاتهم طوال أجيال، فليس بإمكانهم بيع أراضيهم للقائمين بالتعمير للانتفاع بها فى استخدامات جديدة. فهم محبوسون فى الحقيقة فى مصيدة مناطق الكامبونج. والنتيجة هى وجود عدم توافق مكانى بين أنشطة الأعمال وفرص العمل فى الضواحى وبقاء السكان ملتصقين بأماكنهم فى داخل وسط المدينة. ويتعين على كثير من العمال استخدام المواصلات لمسافات طويلة للذهاب إلى الضواحى والعودة منها كل يوم، ويظل كثيرون آخرون متعطلين عن العمل أو يعملون لبعض الوقت. والنتيجة هى وجود وضع لا يستفيد منه العمال ولا المدينة.

ومن أجل معالجة هذا الوضع، اقترحت حكومة المدينة «برنامج تنمية مياه جاكارتا». ولإيجاد مكان لإجراء عمليات التطوير الضرورية لتنويع استخدام الأراضى، تقوم المدينة بالبناء فى داخل الميناء الحالى، وهى عملية تتطلب استصلاح أراض بصورة مكلفة ومحفوفة بالمخاطر. وسوف يطلب من سكان الكامبونج ترك أراضيهم طواعية فى مقابل أماكن إقامة سكنية عامة فى منطقة الميناء. ولكن هذه الخطة تجعل عدم التوافق المكانى أسوأ حالا. ولعل الحل الأكثر إقناعا هو إعطاء سكان الكامبونج التقليديين سندات ملكية كاملة لأراضيهم، والسماح لهم ببيعها والانتقال إلى الضواحى للبحث عن عمل. وسوف يتوفر للسكان بالأموال التى سيحصلون عليها مقابل أراضيهم رأس المال الذى يحتاجونه ليس فقط لإعادة التوطن فى مكان آخر، ولكن للبحث عن فرص عمل جديدة كذلك.

استعمالها. وغالبا ما تكون الخدمة متقطعة، وضغط المياه منخفضا. وتضطر كثير من الأسر إلى إنفاق أموال، هى بأمس الحاجة إليها، على مياه الزجاجات المعبأة، من أجل تلبية احتياجاتها اليومية[٤٩].

ومع ارتفاع الدخل، تواجه الأسر فى كثير من المدن سوء خدمة المياه بالاستثمار فى الأنظمة الخاصة التى توفر إمدادات مستمرة ذات ضغط ملائم لتشغيل «الحمامات» والمراحيض التى تعمل بصناديق الطرد والغسالات الحديثة. وتعتبر جوجرانوالا، وهى مدينة ثانوية نشيطة فى باكستان يقطنها أكثر من مليون نسمة، مثالا على مواجهة خدمة المياه غير الملائمة. إذ لا تتوافر إلا لما يزيد قليلا عن نصف أسر المدينة فرصة الحصول على إمدادات المياه العامة خلال الأنابيب. ومن هذا النصف، قام الثلثان باستثمارات إضافية فى توفير خزانات مياه ومضخات لتحسين مستوى الخدمة. أما الأسر التى لا تحصل على خدمة إمدادات المياه العامة، وكثير منها أسر منخفضة الدخل، فقد ركبت مضخات يدوية أو كهربائية لسحب المياه من مستودعات المياه الجوفية الضحلة[٥٠]. وتبين هذه الاستثمارات وجود استعداد قوى لدفع تكاليف الحصول على خدمة مياه يعتمد عليها. كما تشير إلى أن كثيرا من إمدادات المياه قد تحولت إلى القطاع الخاص بصورة غير رسمية.

ولكن قيام كل أسرة بتوفير أو تحسين إمداداتها الخاصة من المياه لا يمثل شكلا فعالا للخصخصة. فإجمالى الاستثمارات الخاصة تزيد، فى الغالب، على إجمالى التكلفة الكاملة لإمدادات المياه العامة، حتى بأسعار التشييد المرتفعة التى يتقاضاها مقاولو القطاع العام[٥١]. كما أن هذا النوع من الخصخصة يخلق مشكلات بيئية شديدة بسبب مخاطر تلويث مستودعات المياه الجوفية الضحلة التى تسحب منها مياه الآبار. وأخيرا، فإن الخصخصة غير الرسمية تجعل الإدارة السليمة لمصادر المياه الإقليمية مستحيلة.

وفى الأحياء الحضرية، يعتبر النظام الجماعى للإمدادات بالمياه أكثر مردودية للتكاليف من نظام واسع من الآبار والمضخات، حتى إذا كان من اليسير الوصول إلى مياه جوفية عالية الجودة. ذلك أن أقل حد من وفورات الحجم التى يتيحها نظام جماعى يحقق مثل هذه الميزة. غير أن الإمدادات المنقولة بالأنابيب لا يسمح لها عادة بأن تنافس احتكار المياه العام.

وهناك نهجان متاحان لحل مشكلة إمدادات المياه، يتضمن كلاهما شراكات مع القطاع الخاص. يقوم أحدهما على استبدال مقدمى الخدمة من القطاع العام بامتيازات مركزية للقطاع الخاص. وتفعل بعض المدن الكبيرة (بيونس آيرس ومانيلا وجاكارتا) ذلك من خلال توقيع عقود مع شركات دولية. غير أن هذا النهج يثير سؤالين حول ما إذا كان محتكر توريد

الخدمة من القطاع الخاص سيكون أكثر نجاحا من القطاع العام عند تقييم وتلبية طلبات المجتمعات المحلية منخفضة الدخل. وما إذا كان باستطاعة الدولة توفير تنظيم مناسب. وتقدم كوت ديفوار، حيث تقوم شركة خاصة بتشغيل مرافق المياه، مثالا إيجابيا. ففى أبيدجان وغيرها من المدن الأصغر، تتولى شركة SODECI - وهى مشروع مشترك خاص بين المؤسسات المحلية والفرنسية - مسؤولية جذب المستثمرين وتعمل على استعادة كامل تكلفة عقودها الخاصة. وبموجب سياسة تهدف إلى توصيل المياه مباشرة إلى الأسر منخفضة الدخل، جرى تنفيذ ٧٥ فى المائة من التوصيلات المنزلية بدون تقاضى رسوم توصيل[٥٢].

وربما تجد المدن الصغيرة أن قيام مؤسسات خاصة بتوفير المياه فى نظام لامركزى تنافسى يوفر مزايا عديدة. ففى باراجواى، تم فتح سوق المياه لمنظمى مشروعات القطاع الخاص، مما أتاح لهم حفر الآبار ومد الأنابيب فى الشوارع العامة بشكل قانونى. وقد ازدهرت أنشطة الأعمال، ويتنافس حاليا ما يقدر بـ ٥٠٠ بائع (*أجواتيروس aguateros*) لإمداد الأسر بالمياه، مع فواقد لا تذكر من المياه، واستعادة كاملة للتكاليف[٥٣]. وفى المدن التى تعتمد على موارد المياه الإقليمية، لا ينجح هذا النظام عادة إلا إذا قام موردو القطاع الخاص بشراء المياه من وكالة إقليمية تحدد الأسعار بعناية. وفى المناطق منخفضة الدخل وأنماط الطلب غير المتجانسة، قد يكون هذا النوع من الخصخصة التنافسية مفضلا على استبدال الاحتكار العام باحتكار خاص، حيث أن الموردين الصغار المناسبين يتفاعلون بشكل أوثق مع عملائهم[٥٤]. كما أن الأسواق التنافسية تقلل كثيرا من المشكلات التنظيمية. وقد تنشأ عمليه طبيعية من الاندماج واستغلال وفورات الحجم كلما ازدادت السوق نضوجا وأخذت ترتب الموردين حسب كفاءتهم وأدائهم. وفى كلتا الحالتين، فإن البديلين - الخصخصة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص تحددان الطريق إلى المستقبل.

كما أن الشراكات مع منظمات المجتمع المحلى تستطيع تحسين أداء المرافق العامة للمياه. وقد حسنت مشاركة المجتمع بشكل كبير أداء شركة هايفونج لإمدادات المياه فى فييت نام (الإطار ٧-٢).

الصرف الصحى

يعتبر الصرف الصحى بالمواسير ضروريا فى المناطق الحضرية عالية الكثافة، ولكن التكاليف مرتفعة لتوفير التوصيل على أساس التصميمات الهندسية المعيارية التى تقرها الهيئات العامة فى العادة. وليست أنظمة الصرف الصحى المركزية مرتفعة التكاليف المستخدمة فى جميع البلدان الصناعية ملائمة للمدن النامية التى ليست بها خدمة للصرف الصحى على الإطلاق. ذلك أن التكاليف المرتفعة للغاية والمدفوعة مقدما لجمع ومعالجة مياه النفايات على مستوى المدينة، بالإضافة إلى إحجام كثير من الأسر عن دفع تكاليف نظام يمتد خارج منازلهم يجعل هذه التصميمات غير عملية منذ البداية[٥٥]. فمثلا، جعلت التكاليف الضخمة المدفوعة مقدما لأنظمة الصرف الصحى البنك الدولى يخلص إلى أن أنظمة الصرف الصحى الذى تحمله المياه فى جاكارتا لن يكون لها على الأرجح ما يبررها اقتصاديا إلا لمناطق سكن الأثرياء فى المستقبل

الإطار ٧-٢
هايفونج: شراكة مع المستهلكين

ساعدت شراكة مع المستهلكين فى فييت نام شركة هايفونج لإمدادات المياه المملوكة للدولة فى التجول إلى مرفق يحقق ربحا. وقد حسن المرفق الشبكة فى كل قسم إدارى على حدة (والقسم الإدارى هو أصغر وحدة فى الإدارة الحكومية). وفى غضون أربعة أعوام من الدخول فى الشراكة، كانت شركة هايفونج تقوم بإمداد ٦٨ فى المائة من سكان المدينة بمياه مزودة بعدادات، ويعتمد عليها، وذات ضغط عال. وفى الأقسام الإدارية التى كانت تقوم بخدمتها، زادت ساعات ضخ المياه التى تتوافر فيها من ٨ ساعات إلى ٢٤ ساعة فى اليوم، وزاد معدل تحصيل الفواتير إلى ثلاثة أمثال المعدل السابق.

وقامت الشركة بفتح مكاتب فرعية فى كل قسم إدارى لتكون حلقة اتصال مباشرة مع العملاء لقراءة العدادات، وإعداد وتحصيل الفواتير، وحل المشكلات. ومن خلال حساب استهلاك العملاء، وتغريمهم لعدم السداد، خلقت الشركة حوافز للعملاء للاقتصاد فى استهلاك المياه ، كما حسنت الخدمة فى بعض الأقسام الإدارية النائية حيث كانت الخدمة فى أسوأ حالاتها، مما يشير إلى اعتزامها إجراء تحسينات فى المستقبل فى جميع أنحاء المدينة.

ويعمل بالمكاتب الفرعية موظفون من المجتمع المحلى، يتمتعون برابطة قوية مع الحى. وتساعد مجموعة من الأهداف المعلنة للجمهور و «عقد المياه» بين الشركة والمستهلكين على توضيح مسؤوليات المكاتب. وتقوم الشركة بتقوية الإحساس بالشراكة بين المستهلكين ومورد الخدمة، وتدعيم المسؤولية المتبادلة، وتوفير مكان ملائم للمجتمع المحلى للإبلاغ عن احتياجاته. وتمنح الشركة العاملين مكافأة لإنجاز أهداف واضحة، مثل تقليل كميات المياه المهدرة أو زيادة النسبة المئوية لتحصيل الفواتير. وتمثل هذه الأهداف مؤشرات لأداء الشركة وتوفر حافزا للموظفين. كما أنها تساعد على الحد من ظاهرة التربح التى تتسم بها غالبا العلاقات الوثيقة بين المستهلكين والموظفين المحليين.

ويراقب المجتمع المحلى العاملين فى إمدادات المياه بالأقسام الإدارية، ولكن يدفعهم أيضا إلى العمل الجيد الفرصة والتحدى الكامنين فى مهامهم الاختيارية، والمحددة بشكل عريض، والتى تتطلب استجابات تتناسب مع المواقف. ويضفى عقد العمل والإطار الزمنى لأعمال قراءة العدادات وإعداد الفواتير وتحصيلها هيكلا محددا على مهامهم المتنوعة. وتعزز الاجتماعات الشهرية مع أعضاء اللجنة الشعبية للقسم الإدارى ومع العاملين بالمقر الرئيسى للشركة مسؤوليات مكتب القسم الإدارى تجاه الشركة، وتتيح فرصة لتبادل الأفكار والمقترحات مع الأقسام الإدارية الأخرى. ويجرى الآن تقييم نموذج هايفونج لكى تحذو حذوه مرافق المدن الأخرى.

المصدر : Coffee 1999.

المنظور[٥٦]. ولكن منطق هذا الاستنتاج، الذى يخلط المبرر الاقتصادى بالقدرة على تغطية التكاليف، قد تعرض للانتقاد[٥٧]. غير أن النتيجة العملية للسعى لإقامة نظام صرف مركزى، حديث، مكلف، هى أن موردى القطاع العام الاحتكاريين قد فشلوا فى زيادة الاستفادة بمعدل مقبول.

وتعتبر الاستعادة الكاملة للتكاليف، خاصة من الرسوم التى يدفعها المستخدمون، مستحيلة فى الواقع بالنسبة لخدمات الصرف الصحى. فوفقا لمبدأ «المتسبب فى التلوث يدفع تكلفة إزالته»، ينبغى لجميع الأسر الإسهام فى تكاليف الجمع والمعالجة، ولكن من الصعب فى واقع الأمر تحصيل مثل هذه الرسوم. وإذا فرضت رسوم عالية، فإن الناس تبحث عن حلول غير رسمية، وتكثر الطرق الرخيصة والسهلة للتخلص غير السليم والمعالجة غير الصحيحة - وجميعها تصعب مراقبتها وتنظيمها. ونتيجة لذلك لم يدخل القطاع الخاص، الذى يتعين عليه البناء وفقا للمعايير الهندسية السارية، هذه السوق فى البلدان النامية، بنفس الطريقة التى دخل بها سوق إمدادات المياه.

غير أن مجتمعات محلية معينة ترغب فى وجود صرف صحى جيد لا تزال تحاول تنفيذ بدائل مقدور عليها. فقد حققت المناطق الحضرية فى ليسوتو النجاح فى مجال إقامة المراحيض ذات النقرة جيدة التهوية. وتستخدم مدن شمال شرق البرازيل أنظمة للمجارى ذات حفر صغيرة تسير فيها المواسير المشتركة خلال جميع المنازل فى المربع السكنى الواحد. ويتم التخلص من مياه النفايات من نقطة واحدة فى خط الصرف الرئيسى - وهو بديل فعال لتوصيل كل منزل بالخط الرئيسى[٥٨]. ونتيجة لتطبيق هذا التصميم فى عدد من المدن البرازيلية - من بينها برازيليا وريسايف - انخفضت التكاليف إلى مستويات مقدور عليها. وتبرز التجربة أهمية مشاركة المجتمع المحلى، وخاصة أهمية التشاور المكثف بين موظفى الهيئة العامة والمقيمين، عند تصميم المشروعات وتنفيذها[٥٩].

كذلك ذهبت منظمات المجتمع المحلى، مع قيام المنظمات غير الحكومية عادة بتزويدها بالمساعدة التقنية، إلى مدى أبعد من مستوى الأسر والحارات لمعالجة مشكلات الصرف الصحى فى الأحياء. وتقدم مستوطنة غير مخططة لذوى الدخل المنخفض فى كراتشى تعرف باسم أورانجى مثالا للتعاون المجتمعى. ففى عام ١٩٨٠، لم يكن لدى هذا المجتمع المحلى الذى يضم مليون نسمة سوى مراحيض فى شكل دلاء أو حفر رشح للتخلص من الفضلات البشرية، ومصارف مكشوفة للتخلص من مياه النفايات. وكان تفشى الأمراض مرتفعا، وكذلك الإنفاق على الرعاية الطبية (الذى كان يمكن تجنبه). وكان الصرف السيئ يؤدى إلى تشبع الأرض بالماء مما خفض قيمة العقارات. وقد أدى «مشروع أورانجى الرائد» إلى حفز وتدريب وتوجيه المجتمع المحلى لبناء شبكة صرف صحى تحت سطح الأرض على نفقته الخاصة. وقام أكثر من ٨٨ ألف أسرة فى ٥٨٥٦ حارة ببناء مراحيض صحية بصناديق صب وطرد، ومجار فى الحارات وأكثر من ٤٠٠ خط مجار ثانوى لنقل مياه النفايات إلى خارج الحى. وكانت التكاليف أقل كثيرا من تكاليف مشروع مماثل للقطاع العام. وظلت الشبكة تعمل بشكل جيد لأكثر من ١٥ سنة حتى الآن.

ومن خلال هذا العمل، قام معهد أورانجى للبحوث والتدريب بتطوير مفهوم لتوفير أنظمة للصرف الصحى تكون فيها المجتمعات المحلية والمدنية أو الولاية شركاء، حيث تقوم المجتمعات بتمويل وبناء مراحيض المنازل، وخطوط مجارى الحارات وخطوط المجارى الثانوية. وتسمى هذه المكونات الثلاثة «التطوير الداخلى»، وتبين الشواهد أن المجتمعات المحلية يمكن أن تمولها وتديرها بمساعدة تقنية مناسبة وتوجيه إدارى ملائم. ولكن يجب على حكومات البلديات أو الولايات أو الهيئات الإقليمية شبه المستقلة أن تساعد بإنشاء خطوط مجارى الجمع الطويلة، والخطوط الرئيسية ومحطات المعالجة - وهى مكونات «التطوير الخارجى». وتبلغ نسبة تكاليف التطوير الداخلى إلى تكاليف التطوير الخارجى فى العادة نحو ثلاثة إلى واحد. وتستطيع الحكومات من خلال الأخذ بنموذج الشراكة أن تستخدم مواردها المحدودة لزيادة التغطية والتوفير فى تكاليف الصيانة أيضا. ومنذ عام ١٩٨٧، عمل معهد أورانجى مع المجتمعات المحلية فى أكثر من ٤٥ مستوطنة أخرى من كراتشى وفى ٧ مدن أخرى، وأثبت النموذج أنه بسيط نسبيا ويمكن محاكاته[٦٠].

إن شبكات الأحياء اللامركزية المعتمدة على المجتمع المحلى والتى بها خطوط مجار ضحلة ومرافق معالجة مجتمعية أساسية تخفض تكاليف الوحدات كثيرا. ولم يكن نموذج أورانجى لينجح لو لم تكن التكاليف الرأسمالية بالنسبة لكل أسرة منخفضة. ولهذا المثال، دلالة كبيرة بالنسبة للخدمات الأخرى. فإذا توافرت الحوافز التى تقلل التكاليف، تصبح الخدمات مقدورا عليها بدرجة أكبر، خاصة عندما تصحبها إجراءات جديدة للسداد. ويمكن دمج أعباء توصيلات المياه والصرف الصحى فى فواتير شهرية، بحيث يسدد المستفيدون التكاليف الرأسمالية على مدى عدة شهور أو حتى بضع سنوات. ويزيد استعداد الأسر لدفع تكاليف الصرف الصحى عندما يكون نظام الصرف ملائما من الناحية التقنية، ومن ثم مقبولا لدى المستفيدين، كما يتضح من نجاح الحل منخفض التكاليف فى ليسوتو.

النقل الحضرى

يتزايد استخدام السيارات مع ارتفاع الدخل وتحقيق لامركزية العمالة بنقلها إلى المناطق البعيدة عن العاصمة، مما يضعف أنظمة النقل الجماعى[٦١]. وترتبط المشكلات الرئيسية للنقل الحضرى بازدحام المرور، والتلوث من الانبعاثات، والحراك المحدود للفقراء. وتتطلب السياسات الملائمة لمعالجة هذه القضايا أن تقوم حكومات المدن بأفضل استخدام

للأراضى، وإدارة المرور والطلب على النقل، ووضع سياسات بيئية، واتخاذ تدابير للتخفيف من الازدحام، وتحسين كفاءة الوقود، ووضع أنظمة للسيطرة على عوادم المركبات والتفتيش عليها[٦٢].

وإذا كانت الشراكة بين القطاعين العام والخاص قد أثبتت فائدتها، فإن القطاع العام يلعب دورا رئيسيا فى التخطيط العام لقطاع النقل. ولعل أعظم العوائد يأتى من الاستخدام المتكامل للأراضى وتخطيط النقل. إذ تفتح الطرق الجديدة الأبواب لتعمير الأراضى، كما تزيد المراكز الحضرية المترابطة والمدمجة من إمكانات النقل الجماعى. وتقدم مدينة كوريتيبا فى البرازيل، مثالا مقنعا عن كيف يمكن للتخطيط العام المتكامل أن يحسن الحصول على الخدمات بتكاليف منخفضة نسبيا. فمن خلال توجيه النمو الحضرى عبر مسارات النقل الجماعى، قللت المدينة من استخدام السيارات الخاصة - رغم أن بها ثانى أعلى معدل لامتلاك السيارات بالنسبة للفرد فى البرازيل. وفى يوم العمل المعتاد، ينتقل ٧٠ فى المائة من المنتقلين ذهابا وإيابا بين أحياء المدينة بواسطة الحافلات. ونتيجة لذلك، فإن استخدام البنزين فى كوريتيبا بالنسبة للفرد يقل بنسبة ٢٥ فى المائة عن نظيره فى ثمانى مدن برازيلية مماثلة، كما أن بالمدينة واحدا من أقل معدلات تلوث الهواء المحيط فى البرازيل[٦٣].

ولا يزال التنسيق بين سياسات النقل واستخدام الأراضى أمرا صعبا من الناحية السياسية فى كثير من البلدان النامية، رغم أنه عاجلا أو آجلا قد يصبح هذا التنسيق أمرا لا مفر منه. ويمكن البدء بمناطق حضرية (مثل مدينة هوشى منه، فى فييت نام) التى لا يزال امتلاك السيارات فيها قليلا، والأراضى متوافرة، وأنماط استغلال الأراضى لا تزال فى حالة تطور.

وحتى المدن التى ترتفع فيها معدلات امتلاك السيارات يمكن أن تطور بدائل فعالة للنقل تلبى احتياجات جميع الفئات الاجتماعية. وقد جمع كثير من المدن بين الابتكارات فى حقل النقل الجماعى وكفاءة التخطيط والسيطرة على استخدام السيارات، مثل : كوبنهاجن؛ وكوريتيبا؛ وفرايبورج (ألمانيا)؛ وهونج كونج (الصين)؛ وبيرث (أستراليا)؛ وبورتلاند (أوريجون) بالولايات المتحدة؛ وسنغافورة؛ وسورابايا (إندونيسيا)؛ وتورنتو (كندا)؛ وزيورخ (سويسرا)[٦٤]. كذلك يتم تطبيق أماكن السير وركوب الدراجات بشكل مدروس فى تخطيط المواصلات فى بعض هذه المدن، مثل سورابايا. فبالإضافة لتحسين الإسكان والبنية الأساسية، أدى برنامج تحسين كامبونج سورابايا إلى إصلاح الأزمة وجعلها جذابة بزراعة النباتات وترك أماكن لسير المشاة. وأدت خصخصة وتحرير خدمات الحافلات من اللوائح التنظيمية إلى تحسين نوعية الخدمة وخفض التكاليف فى كولومبو بسرى لانكا، وفى نيوزيلندا. ويمكن كذلك إدماج خدمات النقل غير الرسمية التى تخدم المجموعات ذات الدخل المنخفض والمتوسط - مثل الجيبنيز فى مانيلا والكابو - كابوس فى لاجوس - فى شبكة المواصلات الرسمية، مما يزيد من السلامة والكفاءة.

ويعتبر الحد من تلوث الهواء عاملا مهما فى جعل المدن أكثر ملاءمة للحياة. وليس التفتيش على جميع المركبات للتأكد من مطابقتها لمعايير انبعاث العوادم أمرا ممكنا فى معظم المدن فى البلدان النامية بسبب التكلفة التى يتطلبها والمشكلات المرتبطة بالتنفيذ. وهناك حاجة إلى نهج مؤسسى أكثر مرونة. ومن الأساليب الممكنة فى هذا الصدد نقل المسؤولية إلى الأساطيل الكبيرة للمركبات مثل الحافلات التى يسهل تنظيمها (والتى تصدر عنها غالبا كميات كبيرة من الانبعاثات الملوثة). ويمكن للمدن أن تجعل الالتزام بمعايير كفاءة المركبات جزءا من العقد الذى يبرم مع شركات الحافلات الخاصة التى تود إنشاء مسارات لخطوطها. كما أن الاختبار العشوائى للانبعاثات يمثل نهجا آخر. وقد بدأت مدينة كويزون بالفلبين مثل هذه الحملة للتفتيش عام ١٩٩٣ بعد فترة توعية استغرقت ستة أشهر. وتم فرض غرامات على أصحاب المركبات التى فشلت فى الاختبار (٦٥ فى المائة تقريبا). وسحبت رخصهم ومنحوا مهلة ٢٤ ساعة لإصلاح مركباتهم. وقد نجح أكثر من ٩٥ فى المائة من المركبات فى الاختبار الثانى[٦٥].

وهناك حل مبتكر وقليل التكلفة يعتمد على الشراكات مع شركات الشحن الكبيرة بالسيارات، وذلك باستخدام إغراء إظهار الشركة فى صورة المشارك الإيجابى، وذلك كحافز لوقف التلوث. وقد حقق هذا النهج نتائج طيبة فى مانيلا (الإطار ٧-٣).

الحماية الاجتماعية

تحتاج الأسر إلى الحماية من الجريمة والعنف، كما تحتاج إلى الحماية من صدمات انخفاض الدخل التى تضعف قدرتها على إعالة نفسها. ولا تستطيع المدن التى تعتمد على إمكانياتها الخاصة أن توفر هذا النوع من الأمان. فإذا وفرت مدينة ما تتمتع بنمو اقتصادى شبكة أمان قوية فإنها ستجتذب الأسر والأفراد ذوى الدخل المنخفض من المناطق القريبة مما يضاعف عدد من يتلقون المعونات ويزيد الضغوط على الخزانة المحلية. وعلى العكس من ذلك، إذا تعرضت مدينة ما لصدمة اقتصادية قوية أدت إلى موجة كبيرة من البطالة المحلية، فإن قدرتها على مساعدة المتعطلين بها تكون محدودة للغاية (الإطار ٧-٤).

ويتعين مواجهة الفقر باعتباره قضية قومية، ويقتضى الأمر تمويل معظم برامج إعادة التوزيع عن طريق التحويلات القومية، كما يتضح من الفصل الخامس. غير أن السياسات والمؤسسات (والمصممة على نحو نموذجى) والتى تتولى تشغيلها على المستوى المحلى المدن فرادى تؤثر على نوعية الحياة وعلى صحة فقراء الحضر. وبشكل خاص، فإن خطط العمل العامة التى يحركها المجتمع المحلى - والتى غالبا ما تمول قوميا وتصمم محليا - نشأت كوسيلة فعالة لتمكين الفقراء من زيادة قدرتهم على كسب الدخل. وعندما تصمم هذه الخطط كضمان عام للعمل بأجور أقل من مستوى السوق، فإنها يمكن

الإطار ٧ ـ ٣

مانيلا: صورة إيجابية للشركة، كحافز للإقلال من التلوث

أخذت شركة سان ميجيل، وهى إحدى أكبر شركات الأعمال متعددة الأنشطة فى الفلبين، زمام المبادرة فى حظر استخدام مركباتها التى تسبب تلوثا كبيرا فى مرافقها. وبدأ مسؤول عن مكافحة التلوث فى أحد مصانع الشركة للجعة، وهو مصنع بولو للجعة التابع لشركة سان ميجيل يطلب من الموردين والناقلين إجراء اختبار على الانبعاثات الصادرة عن شاحناتهم. ولا يسمح إلا لمن تجتاز شاحناتهم الاختبار بدخول مبانى المصنع والتعامل مع الشركة. وتعطى المركبات التى تتم الموافقة عليها ملصقات ويعاد اختبارها كل ستة شهور. وقد حظيت شركة سان ميجيل بشهرة إيجابية واسعة بسبب هذه المبادرة، وربما أدى ذلك بالفعل إلى زيادة مبيعاتها. وقد وجدت أن الممارسات البيئية الجيدة يمكن أن تمثل تسويقا جيدا.

وعندما بدأ هذا البرنامج فى نيسان / إبريل ١٩٩٣، أخفق تقريبا ثلث المركبات التى جرى اختبارها فى تلبية معايير الانبعاثات. واليوم تخفق ٣ فى المائة فقط. وقد وسعت الشركة البرنامج ليشمل جميع مصانعها ومركباتها عبر البلاد بما فى ذلك المركبات التى يمتلكها العاملون بها.

وقد حذا كثير من الشركات الأخرى حذو شركة سان ميجيل. واتفقت الشركات الأعضاء فى هيئة «دوائر الأعمال بالفلبين من أجل التقدم الاجتماعى»، و«جمعية الإدارة بالفلبين»، و«غرفة الفلبين للتجارة والصناعة» فيما بينها على إنشاء مركز للشركات المواطنة، الذى يشجع بفعالية برنامج الانبعاثات. وقد تبنته أكثر من ١٠٠ شركة. وأقامت هذه الشركات لوحات إعلانية عند مداخل مصانعها وتجمعاتها السكنية تعلن بكل فخر أن هذه المناطق «تجمعات سكنية يحظر فيها نفث الدخان». وذهبت بعض الشركات، (بيليبيناس شل، وبنك الشرق الأقصى، وشركة الائتمان، وشركة ايسوزو زكسل)، خطوة أبعد من ذلك، بأن تبرعت بمعدات لاختبار الانبعاثات للفرق الحكومية المحلية.

وقد حاز هذا النهج إعجاب الجهات القائمة بتشغيل مركبات المرافق العامة، فوقعت اتفاقات مع إدارة الموارد البيئية والطبيعية بألا تسمح بتشغيل غير المركبات التى تلبى معايير الانبعاثات. وبالنسبة للقائمين بالتشغيل والسائقين، تعتبر معرفة الآثار الصحية لتلوث الهواء أمرا أساسيا لإقناعهم بالمشاركة. كما قررت المدارس والأقسام السكنية الفرعية تنفيذ البرنامج، ليس لتحسين بيئتهم الصغيرة فقط، ولكن أيضا لمساعدة كل شخص على استنشاق هواء نقى.

أن تستبعد غير المحتاجين وتزيد المساواة بين الأسر، كما يمكنها أن تقيم بنية أساسية لها أهميتها للمجتمعات المحلية، خاصة عندما تقوم المجتمعات المحلية بتحديد وتقرير ما تدعو الحاجة إليه. كذلك فإن برامج المنح الموجهة واشتراك المنظمات غير الحكومية والمنظمات المستندة إلى المجتمع المحلى مهمة لنجاح مثل هذه البرامج. ومن الأمثلة الناجحة فى هذا الصدد : الصندوق الاجتماعى للطوارئ فى بوليفيا، وبرنامج الحد الأدنى للعمالة فى شيلى، وبرنامج أجيتيب AGETIP فى السنغال[٦٦].

وتستطيع شبكات الأمان غير الحكومية أيضا أن تكون أدوات مفيدة، وإن كانت فاعليتها فى معالجة الفقر فى الحضر محدودة. ويمكن أن تأخذ هذه الآليات غير الرسمية شكل المشاركة فى الغذاء، وتقدم التمويل الصغير جدا والمشاركة فى السكن[٦٧]. ويمكن أن تزيد برامج الائتمان الصغير جدا المتنوعة فرص العمل من خلال كل من العمل لحساب النفس والعمل بأجر. وقد ساعد «صندوق الدورة الكاملة» فى شيكاغو، بالولايات المتحدة ونظام قروض الطوارئ (ماهيلا ميلان) فى مومباى، بالهند، النساء الفقيرات على تحقيق دخل خاص بهن. وفى أثناء الأزمات تستطيع برامج الائتمان الصغير جدا أيضا أن تحد من مخاطر فقدان الدخل الدائم، بالسماح للناس بالاحتفاظ بأصولهم الإنتاجية. وتتطلب هذه البرامج الحرص فى التوجيه للمستحقين، ويتعين أن يكون لدى العملاء فهم كامل لطبيعة المساعدة[٦٨]. وتستطيع البرامج الناجحة كذلك أن تعزز الروابط الاجتماعية فى المجتمعات المحلية الحضرية، حيث إن الائتمان الصغير جدا يعتمد غالبا على الضمان الاجتماعى الذى يأخذ شكل ضغط ودعم الأقران.

ومن المرجح أن تحقق برامج الإقلال من الفقر النجاح عندما تتفاوض مجموعات الدخل المنخفض بنجاح من أجل الحصول على الموارد وفرص العمل بصورة مستقلة[٦٩]. وقد تمكنت مدينة ناجا فى جنوب العاصمة مانيلا، من تطوير برنامج لمكافحة الفقر فى المدينة، يستهدف الذين يعيشون فى المستوطنات غير الرسمية. ويعتمد البرنامج على شراكة بين المجتمعات المحلية ومنظمة غير حكومية، والحكومة المحلية، والهيئة القومية للإسكان. وقد ساعد البرنامج، بين أشياء أخرى، على وضع خطط لمقايضة الأراضى واقتسام الأراضى، من شأنها توفير الأراضى وضمان الحيازة لمن يضعون أيديهم على الأراضى دون وجه حق. ويسهم هذا البرنامج الفريد لتعبئة الموارد المحلية فى تحقيق الإنصاف وتوفير الخدمات الأساسية[٧٠]. كما أن العمل الجماعى يساعد الفقراء فى الضغط على إدارات البلديات للحصول على حقوقهم وخدماتهم - وفى مساعدة بعضهم البعض فى أوقات الشدة الطارئة. وعندما تبذل الجهود الجماعية، تزيد الاستثمارات التى تحسن تقديم الخدمات، مثلما حدث فى حى وات تشونجلوم فى بانكوك[٧١]. وتؤكد هذه الأمثلة استعداد الفقراء وقدرتهم على الاستثمار فى الإجراءات الرامية إلى تحسين الرفاهية - وإمكانية إجراء ترتيبات الشراكة.

وبخفض معدل حدوث الجرائم والعنف، فإن ذلك يخفف عبئا آخر من على كاهل فقراء الحضر. وهنا أيضا يتعلق هذا الاتجاه بالأعمال التى تعتمد على المجتمع المحلى والتى تتضمن المحافظة على الأمن وإنشاء لجان اتصال بين المواطنين والشرطة[٧٢]. ومن بين هذه المبادرات برنامج ديزارولو، سيجوريداد، يا باز (DESEPAZ) فى كالى والذى جذب الانتباه من مختلف أنحاء العالم. فقد أنشأ هذا البرنامج مجالس أمن بلدية تجمع معا المسؤولين الحكوميين، وقادة المجتمع المحلى فى اجتماعات عامة فى كل حى من أحياء كالى العشرين. وأدت هذه العملية إلى وضع برامج لتنفيذ القانون والتعليم العام. ونظرا لأن هذا البرنامج حديث للغاية، فإنه

الإطار ٧ . ٤
شينيانج: الرفاهية الاجتماعية فى مدينة صناعية مناضلة

تمثل شينيانج نقطة الالتقاء المركزية للمجمع الصناعى الذى يغطى المقاطعات الثلاثة فى الشمال الشرقى من الصين. وتعد المنطقة الشمالية الشرقية هى أكثر المناطق حضرنة بين مناطق الصين السبعة، وهى عبارة عن تكتل للمدن والبلدات التى ترتبط اقتصاديا بشكل وثيق وتعتمد جميعها اعتمادا كبيرا على مؤسسات الدولة. وعندما بدأ الإصلاح الاقتصادى فى ١٩٧٩، كانت منطقة الشمال الشرقى بمثابة واجهة للعرض، بما فيها من الصناعات الثقيلة الكثيرة. ومؤسسات الدولة النموذجية، والقوة العاملة الماهرة المدربة تدريبا جيدا، ومتوسط دخل للفرد يعد الثانى بعد بكين وتيانجين وشنغهاى. ولكن مع دخول الإصلاحات عقدها الثالث، صارت مؤسسات الدولة معروفة بخسائرها أكثر مما هى معروفة بمنتجاتها. وأخذ دخل الفرد المرتفع بالمنطقة ينخفض باطراد، كما أخذت البطالة فى الانتشار.

وقد أصابت الخسائر التى تكبدها كثير من مؤسسات الدولة فى شينيانج خلال السنوات القليلة الماضية نظام الرفاهية الاجتماعية بالمدينة بالضعف الشديد. وكانت مؤسسات الدولة فى شينيانج، مثلها مثل غيرها فى أى مكان آخر، هى المسؤولة دائما عن الرفاهية الاجتماعية للعاملين بها، وعائلاتهم فى أغلب الأحوال. فالشركات تمول وتدير معاشات التقاعد لكبار السن، والرعاية الصحية، والإسكان، وفى كثير من الحالات توفر خدمات إضافية أخرى كأنظمة المياه للعاملين الحاليين والمتقاعدين على السواء. كما أنها تدير المدارس والمستشفيات. وينتظر من المؤسسات - باستثناء مرورها بحالات عسر شديدة - أن تحتفظ بفائض العاملين المسجلين فى دفاترها، وتقدم لهم إعانات معيشية، وتساعدهم فى إيجاد وظائف جديدة، وتعيد تدريبهم. وفى مقاطعة لياوننج - التى عاصمتها شينيانج - قدرت البطالة المقنعة، التى تسمى زياجانج (*xiagang*) بـ ١٥ فى المائة فى ١٩٩٧، أى أكثر من ١٫٨ مليون نسمة - يتجاوزون أربعة أمثال العمال المتعطلين رسميا، الذين يقدر عددهم بـ ٤٤٠ ألف عاطل.

ويواجه نظام الرفاهية الاجتماعية المعتمد على المؤسسات ضغطا شديدا منذ بعض الوقت. وقد بدأ الآن فى الانهيار تحت ضغط ثلاثة عوامل، هى : تدهور حاد فى الوضع المالى لمؤسسات الدولة، والمنافسة الجديدة من المناطق الأخرى والواردات، والعدد المتزايد للمتقاعدين والعمال الزائدين عن الحاجة. وتعجز كثير من المؤسسات عن دفع معاشات كبار السن، وإعانات المعيشة للعمال الذين يعانون من البطالة المقنعة، ومدفوعات الرعاية الصحية، وأحيانا الأجور والمرتبات كذلك. وقد كانت هذه الحالات من العجز هى الاستثناء منذ بضع سنوات، ولكنها منتشرة الآن بشكل واسع فى شينيانج، وهى أشد من ذلك فى المدن الصغيرة ومتوسطة الحجم فى لياوننج.

وقد ظل الشمال الشرقى على الخطوط الجانبية لتطورين يشقان الطريق لنمو القطاع غير الحكومى فى الصين، هما : الزيادة الكبيرة فى مشروعات القرى والأسر، والانتشار الواسع للأعمال ذات التمويل الأجنبى. ونتيجة لذلك، أغفلت المنطقة الأخذ بالتنوع الإنتاجى والتنظيمى، ولا زالت تحتفظ بهيكل اقتصادى يماثل كثيرا ما كان موجودا قبل فترة الإصلاح. ويتشكل حاليا بديل للرفاهية الاجتماعية المعتمدة على المؤسسات، ولكنه يحتاج إلى سنوات لكى يصبح فعالا تماما. ويعتمد النظام الناشئ فى شينيانج، وفى المدن الأخرى، على عدد من المتغيرات، هى :

- تحويل إدارة الرفاهية الاجتماعية إلى مكتب الضمان الاجتماعى للبلديات
- تنفيذ نظام تمويل مشترك للتأمينات الاجتماعية بواسطة العاملين وأصحاب الأعمال وحكومة البلدية، مما يؤدى فى نهاية الأمر إلى المشاركة فى تحمل المخاطر على مستوى المقاطعة
- مراجعة جدول المنافع
- التحويل التدريجى للتسهيلات الاجتماعية كالمدارس والمرافق العامة إلى حكومة البلدية
- خصخصة سوق الإسكان.

ويتم حاليا نقل إدارة معاشات كبار السن إلى مكاتب الضمان الاجتماعى المنشأة حديثا، وتم تطبيق التمويل المشترك للمعاشات. ووزعت المسؤولية عن العمال الذين يعانون من البطالة المقنعة على المؤسسات وحكومة البلدية وصندوق التأمين من البطالة، على أن يدفع منها الثلث. ويوجد حاليا نظام للمشاركة فى النفقات العلاجية الكبيرة فيما بين المؤسسات، ويجرى تطبيق التأمين الصحى على مستوى البلدية وفقا لقواعد البرامج التجريبية فى جيوجيانج وزنجيانج فى الشرق. وتم اتخاذ إجراءات خاصة بالمبالغ غير الخاضعة للخصم، والمدفوعات المشتركة، واللوائح الدقيقة لتكاليف العقاقير والتدخل العلاجى. وسوف تقوم الحكومة المركزية قريبا بالكشف عن إطار قوى لبرامج التأمين الصحى للبلديات.

وتتمثل المشكلة العاجلة فى أن كثيرا من المؤسسات لا تستطيع تحمل دفع إسهاماتها فى التأمين الاجتماعى. وفضلا عن ذلك، فإن كثيرا من حكومات البلديات التى تعتمد اعتمادا كبيرا على الضرائب من المؤسسات المحلية المملوكة للدولة تواجه ضغطا ماليا شديدا نتيجة لتضاؤل الوعاء الضريبى. وهناك حاجة عاجلة إلى شبكة برامج للأمان على المستوى القومى. وقد نجحت شينيانج حتى الآن فى تجنب الفقر المدقع، ولكنها لم تستطع تجنب المحنة الاقتصادية. وتناضل المدينة لكى تجد طريقا للإبقاء على شبكة أمان اجتماعى قوية بينما تتحسس طريقها نحو هيكل اقتصادى أكثر تنوعا.

يصعب تقييمه بصورة دقيقة، ولكن التقارير تؤكد أن هذه الإجراءات قد حققت نتائج طيبة فى كالى، وكذلك فى ميدلين وبوجوتا، حيث تم مد نطاق المبادرة إليهما[٧٣].

التطلع للمستقبل

يفتح التحسين فى الخدمات الحضرية الأساسية الذى ناقشناه فى هذا الفصل، باب الأمل والتطلع إلى المستقبل. فتخطيط استخدام الأراضى والنقل فى كوريتيبا، وتحسين أحياء الفقراء فى جاكارتا، والصرف الصحى العمومى فى كراتشى، وشراكات المياه فى هايفونج، والتحسينات البيئية فى سورات، ومحافظة المجتمع على الأمن فى كالى - تمثل جميعها إنجازات مرموقة. والتحدى الآن (وهو ليس بأى حال بعيدا عن متناول اليد) هو تحقيق إنجازات مماثلة فى كل مدينة.

وتؤكد قصص النجاح أهمية قيام المدن بتطوير مؤسسات ملائمة تستطيع الحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من القطاع الخاص، والمنظمات المستندة إلى المجتمع المحلى، والمنظمات غير الحكومية. ويعتبر عدد من المجتمعات المحلية،

مثل وات تشونجلوهم فى تايلند واورانجى فى كراتشى، بباكستان من المجتمعات المحظوظة لتمكنها من حل بعض مشكلاتها من خلال الاعتماد على النفس (بإرشاد من المنظمات غير الحكومية)، ولتطويرها الثقة والتلاحم من أجل التفاعل مع البلدية. ويعد النهج الداخلى - الخارجى لتوفير البنية الأساسية الذى تعرضه أورانجى حاليا نموذجا للشراكات مستقبلا. وتشير أمثال هذه الشراكات إلى بعض أصول المدن الأكثر قيمة، وهى : قدرة المنظمات المدنية ومنظمات المجتمع المحلى على تحديد المشكلات المحلية وأسبابها، وتنظيم وإدارة مبادرات المجتمع المحلى، ومراقبة فعالية المدخلات العامة أو الخارجية.

غير أن هذه العملية المتولدة ذاتيا لتنمية المجتمع عملية بطيئة للغاية. وقد حددت تجربة أورانجى أربعة عوائق يتعين التغلب عليها، وهى : عائق نفسى ينشأ عن توقع أن تلبى حكومة البلدية جميع الخدمات؛ وعائق اقتصادى ينشأ عن التكاليف المرتفعة لتوفير البنية الأساسية التقليدية؛ وعائق تقنى يعرقل البدء فى القيام بأنشطة الاعتماد على النفس؛ وعائق اجتماعى ينبع من الافتقار إلى الثقة الذى يمول دون العمل الجماعى[٧٤].

وفى مقابل كل وات تشونجلوم وأورانجى، هناك آلاف من المجتمعات المحلية، خاصة فى المراكز الحضرية الصغيرة، لم تبدأ حتى عمليات تنمية المجتمع فيها بعد. ويقتضى الأمر أن تكون المدن سباقة فى إنشاء آليات مؤسسية رسمية، ولكن مع مساندة، لتشجيع الشراكات التى تحقق الفعالية للتنمية. وتعطى تجربة بورتو أليجرى بالبرازيل، التى تحظى بقدر كبير من الثناء، مثلا عن كيفية بدء هذه العملية[٧٥]. ففى بورتو أليجرى، وهى مدينة تضم ٩ر٦ مليون نسمة، قام العمدة بتقسيم المدينة إلى ١٦ حيا، أنشأ كل حى منها مجلسا شعبيا يضم ممثلين لاتحادات المجتمع المحلى. وهناك ممثلان منتخبان من كل مجلس حى يشتركان فى مجلس ممثلى كل المدينة، ويتم تعيين مسؤولى دار البلدية ليكونوا بمثابة حلقات اتصال دائمة مع ممثلى الأحياء.

ويتمثل التجديد المؤسسى الرئيسى فى بورتو أليجرى فى منتدى ميزانية البلدية، حيث يضع مجلس الممثلين برنامج الإنفاق البلدى المبنى على أولويات الأحياء. ويتم اتخاذ القرارات النهائية الخاصة بالإنفاق العام فى اجتماع يضم ثلاثة مستويات للمسؤولين فى دار البلدية، ومجلس الممثلين، وغرفة المستشارين (الذين ينتخبون على مستوى المدينة كلها). وبمجرد اختيار المشروعات، يتولى ممثلو المجتمع الإشراف على تقدم العمل فيها ومراقبة الإنفاق. وتخلق فرصة التعبير عن مطالب المجتمع والتصويت على اختيار المشروعات حافزا للأحياء لكى تنظم أنفسها. ويتم حاليا وضع الميزانيات عن طريق المشاركة فى نحو ٥٠ مدينة برازيلية أخرى، ومن المقرر تطبيق هذا النظام فى بيونس آيرس وروزاريو بالأرجنتين وفى مونتفيديو بأوروجواى[٧٦].

ويتطلب إدخال القطاع الخاص فى الشراكات، كنقطة بداية، تعديل القواعد التى تعوق تقديم الخدمات عن طريق القطاع الخاص. ويعطى موردو المياه بالقطاع الخاص فى باراجواى مثالا جيدا على نوع العمل المطلوب. فهؤلاء البائعون يتنافسون تنافسا مشروعا مع شركات المياه العامة ومع بعضهم البعض، ويدفعون ضرائب تجارية، وضرائب شركات، وضرائب دخل للحكومة، ويعملون فى نطاق مجموعة واضحة من القواعد. ويقوم كثير من الحكومات حاليا بوضع التشريعات اللازمة للسماح للقطاع الخاص بالاستثمار فى البنية الأساسية، وذلك فى العادة باستخدام نظام BOT البناء والتشغيل والإعادة (أى، الإعادة للقطاع العام). وتولد التجارب المتراكمة لمثل هذه الأنظمة اتفاقيات امتياز نموذجية، تجمع بين الشفافية، والمرونة، وشروط التحكيم العادل. وقد جاءت النتائج فى شكل تدفق استثمارات خاصة عالمية كبيرة فى البنية الأساسية للمياه والكهرباء، والاتصالات. ولا تزال هناك حاجة للحد من الإجراءات التنظيمية المشكوك فى فعاليتها، ولكن هناك برامج تدريبية للمنظمين بدأت فى تلبية هذه الحاجة.

ولتحسين خضوع موردى الخدمات للمساءلة، أصبح المواطنون وممثلو المجتمع يشتركون فى مراقبة الأداء من خلال «آليات الأصوات»[٧٧]. وحتى النهج المباشرة تماما مثل استطلاع أو استقصاء آراء المستخدمين حول الخدمات أو جمع البيانات من كل من المستخدمين ومقدمى الخدمات يمكن أن توفر أحيانا بديلا فعالا لترتيبات المشاركة الموسعة. كما أن الشفافية العامة التى تولدها البيانات المؤكدة يمكن أن تشجع وتعبئ بدورها مجموعات المواطنين، مما يخلق ضغوطا من أجل الإصلاح. وقد بدأت بطاقات تقارير المواطنين عن أداء إدارات البلديات تحقق نتائج فى الهند (الإطار ٧-٥). وهى تنتشر حاليا فى مدن أخرى من بينها العاصمة الأمريكية واشنطن.

وتتطلب التنمية الحضرية الناجحة كذلك تخطيطا استراتيجيا على مستوى المدينة أو المستوى الإقليمى لتوجيه الاستثمارات الرئيسية وتحديد أكثر المواقع ملاءمة للوظائف والمساكن والنقل. ويمكن أن تساعد هذه العملية المدن على تجنب أسوأ نتائج النمو غير المخطط. ويقتضى الأمر أن يتبع أى خطة استراتيجية شاملة تنفيذا لامركزيا مترابطا يوفر دورا كبيرا للقطاع الخاص. ويعتبر هذا النوع من التخطيط والتنفيذ المحكم مهما بشكل خاص فى المدن العملاقة النامية، التى يعد بعضها أكبر من كثير من البلدان. وليس ذلك تبريرا لذلك النوع

الإطار ٧ ـ ٥

بنجالور: بطاقات تقارير المواطنين

تعتبر «بطاقة التقرير» عن الخدمات العامة الحضرية طريقة مبتكرة لجمع معلومات منتظمة للتغذية المرتدة من المواطنين عن أداء مقدمى الخدمات فى أية مدينة. ففى عام ١٩٩٣ استخدمت المجموعات المدنية المحلية فى بنجالور بالهند بطاقة تقرير عن الخدمات لحث محتكرى تقديم الخدمات على الاستجابة لعملائهم بصورة أكثر فعالية.

فقد طلبت مجموعة صغيرة من المهتمين بتدهور الخدمات العامة من وكالة أبحاث سوقية إجراء مسح بين المواطنين عن خدمات المدينة. واستخدمت النتائج فى إعداد بطاقة تقرير تضمنت تقدير معدلات أداء جميع الهيئات العامة الرئيسية. وقد أرسلت بطاقة التقرير إلى رؤساء جميع الهيئات، ونشرت نتائجها على نطاق واسع من خلال وسائل الإعلام. وسرعان ما أدى ما بدأ كجهد غير رسمى إلى إقامة جهاز جديد لا يستهدف الربح باسم «مركز الشؤون العامة»، الذى واصل العمل فى أنحاء مختلفة من الهند.

وقد استخدمت تجربة بنجالور مسحين مستقلين لأسر الطبقات المتوسطة والأسر المقيمة فى أحياء الفقراء. وأكد المسحان أن عدم الرضا العام عن خدمات المدينة يزداد. فحتى مقدمو الخدمات الذين حصلوا على تقديرات أداء أفضل لم يزد تقدير الرضا عن أعمالهم عن ٢٥ فى المائة فقط . أما الأسوأ، فكانت هيئة تنمية بنجالور، التى حصلت على واحد فى المائة فحسب ـ ولكنها حصلت على أعلى تقديرات فى مجال الفساد. وقد حظيت هذه التقديرات بتغطية إعلامية واسعة واهتمام عام، كما نوقشت فى المنتديات العامة.

وكان الهدف هو خلق اهتمام ووعى عام، وممارسة الضغط على مقدمى الخدمات لكى يستجيبوا للتغذية المرتدة للمواطنين. ولم يكن غريبا، أن تستغرق هذه الهيئات العامة بعض الوقت فى تحقيق الاستجابة، نظرا لبيروقراطياتها الكبيرة. وكانت أول هيئة مستجيبة هى هيئة تنمية بنجالور، التى قامت بمراجعة أنظمتها الداخلية الخاصة بتقديم الخدمات ووضعت برامج تدريبية لموظفيها فى المستويات الدنيا، وعملت على تقوية وظيفتها الخدمية. كما اشتركت مع مؤسسة بلدية بنجالور، التى بدأت تجارب فى مجالات مثل إدارة النفايات، فى إنشاء منتدى للمنظمات غير الحكومية والهيئات العامة للتصدى للشواغل الرئيسية. وفى الآونة الأخيرة، قام مجلس هيئة كارناتاكا للكهرباء بتنظيم حوارات دورية مع اتحادات المقيمين، من أجل تحسين خدماتها فى المدينة. كما قام العديد من الهيئات بتقوية أنظمتها لحل شكاوى المستهلكين.

ومن بين الهيئات الثمانية التى غطتها بطاقة التقرير، ظلت أربعة منها غير مبالية. ولكن جهات تقديم الخدمات التى تهم الناس بدرجة أكبر استجابت. وأضفت التجربة للجمهور تقديرا أكبر على قيمة التغذية المرتدة للمواطنين وللكيفية التى يستطيع بها المجتمع المدنى تحسين التنظيم والإدارة المحلية.

غير أنه من الصعب تقرير ما إذا كانت نوعية الخدمات قد تحسنت، فقد أظهر مسح محدود أجرى منذ عام أن غالبية الأهالى يشعروا بتحسن طفيف فى بعض الخدمات وفى استجابة موظفى الهيئات لمشكلاتهم. غير أن أقل من ثلث المستجيبين للاستطلاع أعرب عن اعتقاده بأن الفساد قد انحسر. فالمشكلات عميقة الجذور، ولا توجد حلول سريعة لها. وعبر نحو ٩٠ فى المائة من المستجيبين عن شعورهم بأن مجموعات المواطنين أصبحت أكثر نشاطا من ذى قبل، وهى إشارة مؤكدة إلى أن الضغط العام على مقدمى الخدمات سوف يستمر.

ومنذ ذلك الحين، أعد «مركز الشؤون العامة» بطاقات تقارير عن الخدمات فى ست مدن كبيرة أخرى فى الهند، وذلك غالبا بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية والجماعات المدنية المحلية. كذلك تم إصدار بطاقات تقارير عن الخدمات المتخصصة كالمستشفيات والنقل العام. وفى جميع الحالات، استخدم المواطنين بطاقات التقارير كحافز للعمل الجماعى من أجل زيادة استجابة الهيئات العامة.

المصدر : Paul 1999.

من التخطيط المركزى الذى أدى إلى سوء توزيع الاستثمارات العامة فى أوروبا الشرقية[٧٨]. ولكنه مبنى على نوع التخطيط الاستراتيجى الذى وجه التوسع الحضرى على طول مسارات النقل وجعل كوريتيبا نموذجا يحتذى. وكان فى الوسع أن يدعم إسهام مشروع أورانجى الرائد للاستثمار فى الصرف الصحى فى كراتشى لو أنه كان جزءا من خطة شاملة للصرف الصحى بالمدينة. ولتشجيع المشاركة العامة تحتاج عملية التخطيط إلى كفالة الكشف عن جميع الخطط قبل تنفيذها، وأن يكون للأطراف المتضررة الحق فى التقدم باعتراضات. وقد فعل كثير من الحكومات المحلية فى اليابان ذلك مؤخرا، حيث أصدرت القوانين التى تقضى بكشف المعلومات وتجعل من السهل الحصول على معلومات عن البيئة[٧٩].

ومع قيام القطاع الخاص ومنظمات المجتمع بتوفير خدمات أكثر، يحتاج القطاع العام إلى القيام بدور تنظيمى معدل. وقد عانى النهج التقليدى للتنظيم من نفوذ دوائر الصناعة، والتدخل السياسى، والافتقار إلى الشفافية فى التعاملات بين المنظمين والمؤسسات التى كانوا يقومون بتنظيمها. وهنا، مرة أخرى، توفر الشراكات تجديدا مؤسسيا واعدا. إذ يمكن أن يعهد بمهام مراقبة المعلومات والتحقق منها إلى مؤسسات القطاع الخاص المتخصصة، أو المؤسسات التعليمية، أو هيئات البحوث، أو المنظمات غير الحكومية، التى تتمتع جميعها بسمعة الاستقلال فى الدفاع عن آرائها. كما يمكن أن توفر مشاركة المواطنين القائمة على كشف المعلومات للجمهور حافزا للموردين على التحسين. وهذا النموذج من مراجعة الأداء العام ـ الذى يعهد بالمهام التنظيمية لوكالات معروفة ويستخدم فيه الجمهور المعلومات للحث على السلوك الجيد ـ يبشر بنتائج طيبة فى البلدان النامية. وقد نفذ بنجاح فى التنظيم الصناعى فى إندونيسيا، ومن المقرر استخدامه لتنظيم إمدادات المياه التى تمت خصخصتها مؤخرا فى مانيلا[٨٠].

وتهدف السياسات والنهج المؤسسية التى تم عرضها فى هذا الفصل إلى مواصلة «الثورة الهادئة» فى التوجيه المحلى

الذى يقود بالفعل المدن وأجزاء من المدن نحو تحسين إمكانية الحياة فيها. ويطرح كثير من البرامج الجديدة والناجحة نماذج من الشراكة التى يمكن إضفاء طابع مؤسسى عليها وتدعيمها هيكليا. وتؤدى مثل هذه الشراكات إلى تحقيق التعاون وتجميع الموارد بين القطاع الخاص، والمنظمات الدولية، والقطاع التطوعى والمجتمعى، والأفراد، والأسر. وتتمثل الخطوة التالية فى البدء بعملية تفويض تمكن الجماعات المنبثقة عن المجتمع من تحديد أهدافها وخياراتها الخاصة - والاضطلاع بمسؤولية الأعمال التى تحقق هذه الأهداف. وسوف تساعد الحركة المتنامية صوب الأخذ بالديمقراطية ولامركزية السلطة وصنع القرارات التى يتوقع أن يتميز بها القرن الحادى والعشرون فى جعل هذه الإمكانية حقيقة واقعة.

الفصل

٨

دراسات حالة وتوصيات

أخذت البلدان فى كافة أنحاء العالم فى تنفيذ إصلاحات تهدف إلى تحقيق تكامل اقتصاداتها مع السوق العالمية، وتحويل كثير من السلطات المركزية إلى الحكومات المحلية. وقد قدم هذا التقرير مجموعة من الأفكار اللازمة لتحقيق العولمة وتحول الاقتصاد نحو المحليات. وتصف دراسات الحالة الخمس التى يتضمنها هذا الفصل كيف يمكن وضع بعض هذه التوصيات موضع التطبيق. والأمثلة تختلف، لأن كلا من نوع الإصلاحات التى يحتاج إليها كل بلد ومداها يختلف اختلافا واسعا ، وكذلك لأن كل مجموعة من الإصلاحات جرى تنفيذها فى بيئة اقتصادية وسياسية تختلف اختلافا شديدا عن البيئات الأخرى. والسياق مهم بصفة خاصة فى هذا الصدد، حيث أن جدوى الإصلاح تعتمد على الظروف السياسية فى البلد، ويتطلب نجاح الإصلاح تسلسلا دقيقا، كما يتطلب فى بعض الأحيان رغبة فى استغلال الفرص العابرة.

وتمثل الحالات الخمس التى يتناولها البحث - جمهورية مصر العربية وهنغاريا والبرازيل وباكستان وتنزانيا - عينات لأوضاع إقليمية مختلفة (الإطار ٨-١). وتصف كل دراسة الحالة الأساسية للاقتصاد، واستراتيجية الإصلاح ، وما حققته السياسات الجديدة من نجاح حتى الآن. وفى البرازيل ومصر وهنغاريا مازال بعض الإصلاحات فى طور التنفيذ، ولا يزال هناك الكثير الذى يتعين عمله. أما باكستان وتنزانيا فمازالتا فى المراحل المبكرة من عملية الإصلاح.

تحقيق أقصى استفادة من تحرير التجارة : مصر

زاد عدد الترتيبات التجارية الإقليمية زيادة كبيرة منذ عام ١٩٩٠، وأصبح كثير من البلدان حاليا أعضاء فى مناطق للتجارة الحرة أو فى اتحادات جمركية كبيرة مثل الاتحاد الأوروبى والسوق المشتركة للمخروط الجنوبى فى أمريكا اللاتينية. فهل ينبغى أن تسعى البلدان التى ليست أعضاء فى ترتيبات تجارية إقليمية ، للحصول على فرص الوصول التفضيلى إلى أسواق جيرانها؟ وهل هذا الاختيار أفضل أم تحرير التجارة من جانب واحد أو على أساس متعدد الأطراف؟ ويصور هذا البحث لخيارات السياسة التجارية التى واجهتها مصر، نوع المفاضلات التى يواجهها كثير من الدول النامية فى اختيار ما إذا كانت تنضم لمجموعة للتجارة الإقليمية أم لا تنضم إليها (الإطار ٨-٢). كذلك يبين البحث أهمية بعض التوصيات التى وردت فى الفصلين الثانى والثالث .

ومنذ منتصف السبعينيات ومصر تقوم بتحرير سياساتها التجارية، وهو ما أسهم فى نموها الاقتصادى إلا أن منافع هذا التحرير التجارى قد أحبطتها القيود المحلية، ومن بينها عدم كفاءة قطاع الخدمات

الإطار ٨-١

خمس دراسات حالة

الاستفادة إلى أقصى حد من تحرير التجارة: مصر. تطبق هذه الحالة الاقتراحات الواردة فى الفصل الثانى لإصلاح التجارة، وتوضح كيف يمكن استخدام اتفاقات التجارة الدولية لتأكيد الاتجاه نحو تجارة أكثر حرية. كما توضح بعض عيوب اتفاقات التجارة الإقليمية (فى مقابل اتفاقات التجارة العالمية) ونوع الإصلاحات الداخلية التى سيكون على الحكومة المصرية أن تنفذها للاستفادة من الفرص التى تتيحها التجارة العالمية.

اصلاح النظم المصرفية الضعيفة : هنغاريا. تتناول هذه الدراسة إصلاحات القطاع المالى التى ناقشناها فى الفصل الثالث. وتبين بوضوح أن على المختصين بالتنظيم أن يعجلوا بالعمل عندما ينتهك أى بنك مبادئ توجيهية أو إجراءات محددة، على نحو ما ورد فى التقرير. ويعتبر اتخاذ خطوات للإقلال مما يطلق عليه «التسامح التنظيمى» هو التحدى الرئيسى التالى الذى يواجه صانعى السياسات فى هنغاريا .

الإدارة الكلية فى ظل تحقيق اللامركزية المالية: البرازيل. انطلاقا من موضوعات اللامركزية والتوجيه الديمقراطى دون القومى التى ناقشناها فى الفصل الخامس، تدرس هذه الحالة الحاجة إلى تسلسل حريص فى تحقيق خطوات اللامركزية، كما تحدد التغييرات التى تحتاج البرازيل لإجرائها حتى يمكن لهيكلها المركزى الجديد أن يعمل بفعالية، بما فى ذلك تحديد قواعد الانتخاب، ووضع اللوائح التى تحكم العلاقات بين الحكومة القومية والحكومات دون القومية واعداد مشروعات القواعد اللازمة للاقتراض على المستوى دون القومى.

تحسين ظروف المعيشة الحضرية: كراتشى. تستند دراسة حالة كراتشى إلى ما ورد فى الفصل السابع، لتصور كيف يمكن لجماعات فى المجتمع المحلى والقائمين بالتنمية العمرانية فى القطاع غير الرسمى أن يكملوا جهود القطاع العام لتوفير الخدمات الأساسية.

التعاون بين الريف والحضر: تنزانيا. تركز دراسة الحالة الأخيرة على إصلاح التجارة الخارجية (الفصل الثانى) ووضع السياسات التى تتناول الحضرنة والنمو (الفصل السادس). كما تصور كيف يمكن لأحد البلدان أن يستخدم التجارة الدولية والروابط الاقتصادية بين الريف والحضر لحفز النمو فى كلا القطاعين الحضرى والريفى .

وبطء حركة البيروقراطية الحكومية، وازدحام الموانئ ووسائل النقل. وقد تمتعت السلع الصناعية المصرية لبعض الوقت بحق الدخول إلى الأسواق الأوروبية معفاة من الرسوم الجمركية، ولكن مصر تنظر فى الوقت الحاضر فى توقيع ترتيب موسع للتفضيلات التجارية مع الاتحاد الأوروبى[١]. وقد يعيد هذا الاتفاق طمأنة المستثمرين بشأن التزام مصر بسياسات التجارة الحرة، ولكنه يعنى أيضا (كما أوضحنا فى الإطار ٢-١) أن نمط الصادرات والواردات المصرية سيتشكل بدرجة أقل بقوة السوق، وبدرجة أكبر بالفروق فى المعاملة الجمركية بين أوروبا وشركاء مصر الآخرين فى التجارة.

الإصلاحات المبدئية

تسارع النمو الاقتصادى فى مصر فيما بين عام ١٩٧٥ و١٩٨٥ إثر اتباعها سياسات الانفتاح . وساعدت على ذلك الزيادة الكبيرة فى المساعدات الخارجية، وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج، والاستثمار الأجنبى المباشر[٢]. وقد انتهت فورة النمو فى عام ١٩٨٦ ، ويرجع ذلك إلى حد كبير للركود الاقتصادى الإقليمى الذى سببه تناقص أسعار النفط. ثم هبط مستوى الطلب الكلى فى الاقتصاد بدرجة أكبر فى أوائل التسعينيات بسبب تخفيض الإنفاق الحكومى، ورفع أسعار الفائدة الحقيقية، وهبوط الصادرات إلى الاتحاد السوفيتى السابق وأوروبا الشرقية . وتراجع نمو نصيب الفرد من الناتج القومى الحقيقى من متوسط يتراوح بين ٢,٥ فى المائة و٣ فى المائة سنويا فى السنوات ٨٩-١٩٩١ إلى ٠,٤ فى المائة فى ١٩٩٢ و١٩٩٣ .

وفى مواجهة ذلك نفذت الحكومة المصرية برنامجا رائعا للإصلاح الاقتصادى. وأدى التقشف المالى إلى تخفيض أسعار الضرائب الحدية ، وانقاص عجز الموازنة الحكومية[٣] . وتضمنت إصلاحات النقد تحرير سعر الفائدة، وتخفيض وتوحيد أسعار الصرف، والحد من الزيادة فى عرض النقود، وتحرير حساب رأس المال. وصدر فى عام ١٩٩١ قانون يرسى أساسا قانونيا للخصخصة، وبحلول أيلول / سبتمبر ١٩٩٨ بلغ عدد المنشآت العامة التى تمت خصخصتها جزئيا - على الأقل - ١١٣ منشأة من بين ٣١٤ منشأة عامة تم تحديدها أصلا كهدف للخصخصة. وفى نفس السنة ، صدق مجلس الشعب على قانون يسمح بخصخصة البنوك .

وجاء رد فعل المستثمرين الأجانب سريعا. ففى عام ١٩٩٥ بلغ الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر ٤٠٠ مليون دولار، وأصبح بعد ذلك ٨٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٩٦، ثم حوالى ١,٢ مليار دولار فى عام ١٩٩٧ . وذهب نصف هذا الاستثمار الأجنبى إلى الصناعة، وذهبت إلى البنوك نسبة ٣٠ فى المائة. وانخفضت حصة الرسوم الجمركية كنسبة من إجمالى الواردات من ٢٥ فى المائة عام ١٩٨٥ إلى ١٧ فى المائة فى عام ١٩٩٧، مما يعكس زيادة الانفتاح أمام التجارة. ونتيجة لهذه التدفقات المالية والإصلاحات التجارية، نما الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٥,١ فى المائة فى عام ١٩٩٦ وبنسبة ٥,٩ فى المائة فى عام ١٩٩٧ .

«الروتين» الحكومى وعدم كفاءة الخدمات تعوق الصادرات

على الرغم مما قامت به مصر من إصلاحات، مازال عليها أن تستغل على نحو كامل الإمكانات التى يتيحها لها تحرير التجارة. وتتوافر للبلاد مزايا كثيرة يمكن أن تستغلها فى إنتاج الصادرات المصنوعة، ومنها الموقع المناسب والأجور التى تبلغ عشر الأجور فى إسرائيل أو تونس. وفى ضوء هذه العوامل الإيجابية ، وإمكانية الدخول إلى الأسواق الأوروبية مع التمتع بالإعفاء الجمركى، كان من المتوقع أن تزيد سرعة نمو الصادرات المصنوعة [٤]. وقد ازدادت هذه الصادرات فعلا (مقومة بأسعار عام ١٩٩٢) ولكن ببطء، إذ أنها ارتفعت من ١,٤ مليار دولار فى عام ١٩٨٨ إلى ما يقدر بمبلغ ٢,٤ مليار دولار فى عام ١٩٩٦ - وهو مازال يمثل حوالى ١٧ فى المائة فقط من إجمالى حصيلة صادرات السلع والخدمات.

الإطار ٨ - ٢
نظرة سريعة على جمهورية مصر العربية

مؤشرات الفقر والمؤشرات الاجتماعية[أ]	جمهورية مصر العربية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	بلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط
نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى (بالدولار)[ب]	١١٨٠	٢٠٦٠	١٢٣٠
الفقر (النسبة المئوية من السكان التى تعيش على أقل من دولار واحد يومياً)	٧,٦	..	..
سكان الحضر (نسبة مئوية من إجمالى السكان)	٤٥	٥٧	٤٢
العمر المتوقع عند المولد (سنة)	٦٦	٦٧	٦٩

نسب اقتصادية رئيسية	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦	١٩٩٧
الاستثمار المحلى الإجمالى / الناتج المحلى الإجمالى	٢٨,٤	٢٣,٧	١٦,٦	١٧,٧
صادرات السلع والخدمات / الناتج المحلى الإجمالى	٢٢,٣	١٥,٧	٢٠,٢	٢٠,٢
الادخار المحلى الإجمالى / الناتج المحلى الإجمالى	١٦,٧	١٣,٨	١٠,٨	١٣,٠
	١٩٨٦-٧٦	١٩٩٧-٨٧	١٩٩٦	١٩٩٧	٢٠٠٠-١٩٩٨
متوسط نمو الناتج المحلى الإجمالى سنويا	٧,١	٤,٠	٥,٠	٥,٥	٥,٢

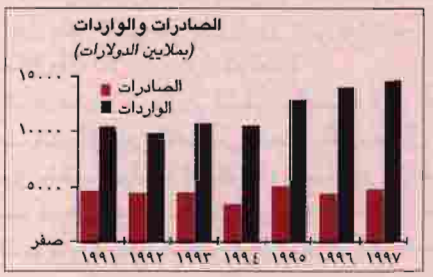

.. غير متاح
(أ) البيانات المبينة مأخوذة من أحدث سنة متاحة فى الفترة ٩١ - ١٩٩٧. وارقام نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى عن عام١٩٩٧.
(ب) تم حسابه باستخدام طريقة أطلس البنك الدولى.
المصدر : البنك الدولى، *مؤشرات التنمية الدولية*، ١٩٩٩.

ومن أسباب هذا الركود فى النمو عدم كفاءة الخدمات، الذى يؤدى إلى زيادة أسعار المدخلات وتكلفة المعاملات بالنسبة للمنشآت التى تقوم بالتصدير ويضعف قدرتها على المنافسة [٥]. وعلى سبيل المثال، فإن الموانئ المصرية الرئيسية الأربعة (دمياط وبورسعيد والدخيلة والإسكندرية) هى أساسا احتكارات للدولة، وتبلغ رسوم الخدمات بها ثلاثة أمثال الرسوم لدى أقرب منافسيها. ويزيد سعر الشحن بالحاويات إلى الموانئ المصرية عادة بنسبة تتراوح بين ١٥ فى المائة و٢٠ فى المائة عن أجور الشحن إلى الموانئ الأخرى فى البحر المتوسط. كما أن أسعار الشحن الجوى من وإلى مدن شمال مصر ضعف أسعار الشحن إلى المدن الإسرائيلية .

وفضلا عن ذلك، تخضع كافة العمليات التجارية لعبء بيروقراطى ثقيل. إذ تطبق ضريبة مبيعات بنسبة ١٠ فى المائة على كافة السلع الأساسية، بما فى ذلك المدخلات اللازمة للسلع المنتجة للتصدير، مما يزيد من الصعوبات التى تواجهها المنشآت لبيع منتجاتها فى الخارج بأسعار تنافسية. وهناك إجراء قائم لرد رسوم الاستيراد على المدخلات اللازمة لسلع التصدير، ولكن هذا الإجراء يتضمن ملء أربع استمارات، وكتابة خطاب والحصول على تصريح، إلى جانب قيام لجنتين بالمراجعة. كذلك تتعرض الواردات للتأخير، لأن كافة السلع يجب أن تمر بمراحل متعددة للتخليص، والترخيص، وإجراءات التفتيش التى تفرض تكلفة إضافية تعادل رسما جمركيا بنسبة ١٥ فى المائة. ويقوم كل موظف فى مصلحة الجمارك المصرية بالتخليص على ما يساوى ٦٠٠ ألف دولار من الواردات فى العام ، فى حين أن المتوسط المقابل فى سنغافورة هو ٦٦٦ مليون دولار [٦].

وقد بدأت الحكومة فى تقليل التأخير البيروقراطى والرسوم، إلى جانب تخفيض تكاليف النقل[٧]. إلا أن الأمر مازال يتطلب مزيدا من الإصلاح. وعلى سبيل المثال، يمكن تحسين نظام الجمارك بعدد من الطرق منها ما يلى: استدعاء منشآت تفتيش عالمية، وقبول الجمارك لتقديرات القيمة الواردة المبنية على أساس الفواتير بدلا من قيام مصلحة الجمارك بتقدير قيمة السلع، وقصر اختبارات وفحص السلع المستوردة على أمان وسلامة استخدامها، وهو ما يعتبر شاغلا مشروعا، وليس على اختبار جودة السلع، والتى ينبغى أن تترك للمشترى النهائى ليحكم عليها، وقبول المعايير الدولية للتصديق.

كما يتطلب الأمر تقوية شبكات النقل المحلية، وإدخال المنافسة المحلية فى عمليات تداول البضائع فى الموانئ، وهو إجراء أدى إلى تخفيض رسوم شحن السفن بنسبة وصلت إلى ٥٠ فى المائة فى المكسيك وشيلى. ويعتبر العقد الذى وقع مع القطاع الخاص لبناء وتشغيل ثم نقل الملكية لتوسيع الميناء النهرى الداخلى للقاهرة فى منطقة أثر النبى، وكذلك بناء ميناءين جديدين متخصصين، خطوتين مشجعتين فى هذا الاتجاه. وهناك مشروعات جديدة مازالت فى طور التصميم لتحسين النقل البرى، من بينها رفع كفاءة الطريق الساحلى على البحر المتوسط باعتباره جزءا من الطريق الساحلى لشمال إفريقيا (والذى سيرتبط فى

نهاية الأمر بشبكة الطرق الأوروبية عبر مضيق جبل طارق). وقيد التنفيذ طريق يبلغ طوله ١١٣ كيلومترا هو الطريق الدائرى حول القاهرة الكبرى، ولكن مازال هناك مجال كبير للتحسين، كما يدل عليه تواتر حوادث المرور التى بلغت نسبة ضحاياها ٤٤ حالة وفاة لكل ١٠ ٠٠٠ كم قيادة .

كذلك فمن الضرورى تخفيف القيود غير التجارية على الاستثمار الأجنبى المباشر. فحتى الآن، مازال الدخول إلى السوق يتطلب موافقة الحكومة، فضلا عن إن قوانين العمل المقيدة تجعل فصل العمال أمرا باهظ التكلفة، مما لا يشجع المنشآت على دخول السوق منذ البداية. وتبين عمليات المسح التى أجريت للمنشآت أن ٣٠ فى المائة من المديرين يخصصون حوالى ٣٠ فى المائة من وقتهم للتأكد من استيفاء المتطلبات التنظيمية. ولذا فإن إزالة هذه العوائق التنظيمية خاصة تلك التى تمارس التفرقة ضد المستثمرين الأجانب، يعتبر أمرا حاسما فى العمل على زيادة معدلات الاستثمار، كما أوضحنا فى الفصلين الثالث والسادس .

دعم الإصلاح التجارى

أدى عدم الرضا عن أداء الصادرات فى مصر إلى تجدد الاهتمام بالإصلاح التجارى. إلا أن الانضمام إلى شكل ما من الاتفاقيات التفضيلية مع الاتحاد الأوروبى يتطلب تقييما حريصا. وكما ذكرنا من قبل، فإن الصادرات من السلع المصرية كانت تتمتع بدخول أسواق الاتحاد الأوروبى معفاة من الرسوم الجمركية منذ السبعينيات. وتتفاوض مصر حاليا على اتفاق أوروبى متوسطى مع الاتحاد الأوروبى يسعى إلى تحرير التجارة بطرق أخرى. وعلى أية حال، فإن هناك أنواعا مختلفة من الاتفاقات التفضيلية مع الاتحاد الأوروبى، وليس من الضرورى أن تكون كلها مفيدة لمصر.

وهناك خيار أول أمام مصر والاتحاد الأوروبى هو إلغاء الرسوم الجمركية على واردات السلع من كل منهما. ومثل هذا الاتفاق سيؤدى إلى تحويل المستوردين المصريين لمشترياتهم من أكثر الموردين الأجانب كفاءة إلى منشآت الاتحاد الأوروبى التى تخفض بشكل مصطنع تكلفة توريداتها إلى الأسواق المصرية لأنها لا تدفع رسوما جمركية. وبالفعل فإن أحد التحليلات يرى أن مثل هذا الاتفاق يمكن أن يؤدى إلى تخفيض الرفاهية الاجتماعية فى مصر بما يعادل ٠,٢ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى. وعلى نقيض ذلك، فإن الإلغاء الكامل من جانب مصر بشكل منفرد لهذه الحواجز الجمركية سيحقق فائدة لمصر[٨]. أما التحرير التفضيلى الذى يقتصر على الرسوم الجمركية على السلع فلا يقدم سوى القليل للبلدان النامية، وخاصة عند مقارنته بالإلغاء التام للرسوم الجمركية من جانب واحد على التجارة السلعية .

ومع ذلك، فإن إبرام اتفاق تفضيلى يتضمن تحرير التجارة فيما يتعلق بالسلع وتنسيق المعايير وزيادة فرص الوصول إلى أسواق الخدمات يمكن أن يقدم فوائد ضخمة للدول النامية مثل مصر. ولما كانت الخدمات تستخدم بشكل مكثف كمدخلات فى قطاع التصدير، فإن اتخاذ إجراءات من شأنها تعزيز المنافسة فى قطاع الخدمات، مثل السماح بالاستثمار الأجنبى المباشر، يمكن أن يؤدى إلى تحسين إنتاجية كثير من الصناعات على امتداد مسار عملية الإنتاج بكاملها. وفضلا عن ذلك، فوفقا للمدى الذى يقلل به هذا الاتفاق من الحواجز التنظيمية التى تقف فى وجه الصادرات المصرية (لأن هذه الصادرات الآن يجب أن تستوفى كافة معايير الاتحاد الأوروبى المتعلقة بالأمان والجودة)، فإن المنافع يمكن أن تبلغ ما يوازى ١,٨ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى المصرى[٩]. بل إن هناك مكاسب أخرى ستعود على مصر إذا ما مكن الاستثمار الأجنبى المعزز المنشآت المصرية من الاندماج فى شبكات الإنتاج العالمية للمنشآت الأوروبية.

ولن يعود بالنفع على مصر سوى خطة للإصلاح التجارى الشامل، والتصدى للروتين الحكومى، وتقليل الحواجز أمام التجارة والاستثمار فى السلع والخدمات. ذلك أن اتفاقا تفضيليا للتجارة واسع النطاق مع الاتحاد الأوروبى سيمكن مصر من تحقيق التناسق بين اللوائح التنظيمية المحلية وتلك الموجودة لدى شريكها الرئيسى فى التجارة. إلا أن هذا الاتفاق لا يعتبر بالنسبة لمصر بديلا عن اشتراكها الكامل فى جولة الألفية القادمة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية، والتى تعقد عليها الآمال لإصلاح متعدد الأطراف فى الخدمات والزراعة.

إصلاح النظم المصرفية الضعيفة : هنغاريا

إن الأزمات المصرفية العديدة التى وقعت فى البلدان النامية خلال العقود الأخيرة - بما ترتب عليها من أضرار فى مجالات الإقلال من الفقر، والاستقرار الاجتماعى، والنمو - توضح أهمية وجود إطار تنظيمى سليم للبنوك. وتزداد هذه الحاجة كلما ازدادت حرية تحرك تدفقات رأس المال عبر الحدود القومية، وكلما ازداد عدد أدوات التمويل المتاحة للبنوك وزادت تقدما. وينبغى أن يكون تحقيق التقدم نحو نظام قوى مستقل لتنظيم البنوك، على نحو ما أوردناه فى الفصل الثالث، شاغلا أساسيا لصانعى السياسة فى الدول النامية. ويتضمن التقدم الذى حققته هنغاريا عدة دروس مستفادة يمكن تطبيقها على نطاق واسع - ويكشف التحديات التى تواجه البلدان التى ورثت نظما مصرفية تديرها الدولة ولديها قدر كبير من الديون المعدومة (الإطار ٨-٣).

وخلال السنوات العشر الأخيرة قامت هنغاريا بتغيير قطاعها المصرفى بصورة مثيرة. فبعد أن كانت تسيطر على هذا القطاع من قبل المؤسسات المعسرة المملوكة للحكومة، أصبح القطاع يضم الآن كثيرا من البنوك المملوكة ملكية خاصة، ويتجه لخدمة اقتصاد السوق. وقد قامت هنغاريا بهذا التحول كجزء من إعادة الهيكلة الجذرية للاقتصاد الرامية إلى إحلال نظام السوق محل المبادئ الاشتراكية .

وتجسد تجربة هنغاريا ثلاث من التوصيات المشار إليها فى الفصل الثالث. أولها، أنها تظهر الحاجة لتقوية الإشراف المصرفى وضرورة عزله عن التدخل الحكومى. إذ أن عدم قدرة الجهات المشرفة على النظام

الإطار ٨ - ٣
نظرة سريعة على هنغاريا

مؤشرات الفقر والمؤشرات الاجتماعية[أ]	هنغاريا	أوروبا وآسيا الوسطى	بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط
نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (بالدولار)[ب]	٤٤٣٠	٢٣٢٠	٤٤٢٠
الفقر (النسبة المئوية من السكان التي تعيش على أقل من دولار واحد يومياً)	٢٥	..	..
سكان الحضر (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	٦٦	٦٧	٧٣
العمر المتوقع عند المولد (سنة)	٧٠	٦٩	٧٠

نسب اقتصادية رئيسية	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦	١٩٩٧
الاستثمار المحلي الإجمالي / الناتج المحلي الإجمالي	٣٥,٩	٢٦,٩	٢٦,٨	..
صادرات السلع والخدمات / الناتج المحلي الإجمالي	٣٨,٨	٣٩,٦	٣٨,٩	..
الادخار المحلي الإجمالي / الناتج المحلي الإجمالي	٣١,٨	٢٥,٥	٢٥,٧	..
	١٩٨٦-٧٦	١٩٩٧-٨٧	١٩٩٦	١٩٩٧	٢٠٠٠-١٩٩٨
متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا	٢,٤	-٠,٨	١,٣	٤,٤	٥,٢

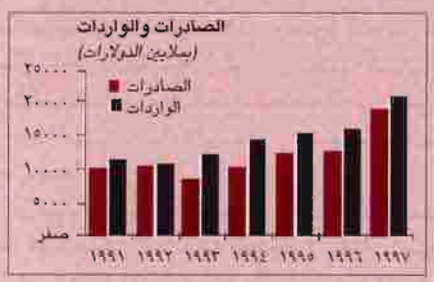

.. غير متاح
(أ) البيانات المبينة مأخوذة من أحدث سنة متاحة في الفترة ٩١ - ١٩٩٧. وأرقام نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن عام١٩٩٧.
(ب) تم حسابه باستخدام طريقة أطلس البنك الدولي
المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية، ١٩٩٩.

المصرفي الهنغاري على اتخاذ إجراءات مبكرة ضد البنوك التي تدهورت محافظ قروضها إدى إلى تفاقم المصاعب التي تواجهها البنوك. وثانيها، أن تجربة هنغاريا تدعم الرأي القائل باستكمال الإصلاحات التنظيمية عن طريق إشراك القطاع الخاص في مراقبة البنوك. وكانت هنغاريا قد دعمت قدرتها الرقابية عن طريق إصلاح نظام التأمين على الودائع العامة، وتحسين توجيه البنوك على غرار الشركات والسماح باصدار الأدوات الثانوية للاستدانة. وثالثها، أن تجربة هنغاريا أظهرت أن الأمر لا يقتضي أن تنتظر المشاركة الأجنبية في النظم المصرفية القومية حتى يتم تدعيم البنوك. ويبين تحليل حديث أن المشاركة الأجنبية في النظم المصرفية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال تتجه إلى تحسين أدائها[١٠].

الإصلاحات المبدئية

عندما سقط حائط برلين في عام ١٩٨٩، كانت هنغاريا أكثر تقدما في عملية الإصلاح المصرفي عن جاراتها في شرق أوروبا. ولكن الحكومة كانت لا تزال تواجه كثيرا من نفس المشكلات التي كانوا يواجهونها. وكان معظم القطاع المصرفي في يد القطاع العام، وأصوله تسيطر عليها القروض الموجهة إلى المنشآت المملوكة للدولة [١١]. ونتيجة لانهيار مجلس التعاضد الاقتصادي (الكوميكون) وانهيار الاتحاد السوفيتي، فقدت المنشآت الهنغارية ٦٠ في المائة من سوق التصدير. ولم يتمكن كثير من المنشآت في توفيق أوضاعها لمواجهة ضغوط المنافسة في نظام الاستيراد الذي تم تحريره، مما أدخلها في صراع مع المؤسسات الداخلية والأجنبية على السواء. ونتيجة لذلك، ارتفعت المتأخرات المستحقة على المنشآت للبنوك إلى عنان السماء، مما هدد النظام المصرفي.

وقد اتسمت المحاولات المبكرة لهنغاريا في إصلاح النظام المصرفي بالتردد [١٢]. إذ بدأت الحكومة بخلق هيكل ذي مستويين في عام ١٩٨٧، فحولت الأعمال المصرفية التجارية لبنك هنغاريا الوطني إلى ثلاثة بنوك تجارية تم إنشاؤها مؤخرا. وزاد عدد البنوك (مع استبعاد جمعيات الإيداع وصناديق الابتكار) من ٨ بنوك في عام ١٩٨٦ إلى ٣٠ بنكا في عام ١٩٩٠ نتيجة لدخول بنوك جديدة وتحويل المؤسسات المالية الصغيرة المتخصصة إلى بنوك تجارية. وهبط نصيب البنوك التجارية الأربعة الكبرى من السوق من ٥٨ في المائة إلى ٤٨ في المائة فيما بين ١٩٨٧ و١٩٩٠ . إلا أن المؤسسات الكبرى ظلت مسيطرة على القطاع المصرفي، وبلغت حصة أكبر خمسة بنوك مع البنك الوطني للادخار المملوك للحكومة ٨٢ في المائة من إجمالي أصول القطاع المصرفي في عام ١٩٩٠ .

وفى عام ١٩٩١ طبقت الحكومة إطارا تنظيميا جديدا يقوم على مبادئ التوجه إلى السوق[١٣]. وأدخل قانون البنوك لعام ١٩٩١ مفاهيم الحرص والتحوط ولوائح بنك التسويات الدولية الخاصة بتكوين المخصصات ، وحدود التعرض للمخاطرة، كما أدخل قانون المحاسبة معايير المحاسبة الدولية. وحظر قانون الإفلاس الجديد على البنوك تجديد الديون غير المسددة فى مواعيد استحقاقها، وأرغمها على تكوين مخصصات بكامل قيمة خسائرها .

ورغم كل هذه الإصلاحات فإنها لم تكن تنفذ دائما. كما أنها لم تتعرض للمشكلة العاجلة لإعسار البنوك. فقد كانت البنوك المملوكة للدولة مثقلة بأعباء الديون المشكوك فيها، ومن بينها قدر كبير موروث من النظام السابق، وبعض القروض الأحدث عهدا التى قدمت إلى المنشآت المملوكة للدولة. وتحملت الحكومة بموجب أحكام برامج تجريبية فى ٩١-١٩٩٢ حوالى مليار دولار أو نحو ٩٠ فى المائة من الديون المشكوك فيها لدى البنوك .

ومن المؤسف أن تقديم هذا التخفيف لعبء الديون تم بدون شروط ، ولم ترغم البنوك التى تلقت هذا التمويل على تحديث عملياتها، وظل نفس المديرين فى مواقعهم، ولم يتم تنفيذ اللوائح التنظيمية. ونتيجة لذلك، استمر مديرو البنوك فى اعتقادهم بأن الحكومة على استعداد لتقديم نجدة غير مشروطة لأى بنك يقع فى ضائقة. وليس بمستغرب عندئذ أن تستمر ممارسات الإقراض السيئة.

وفى عام ١٩٩٤، قررت الحكومة أن تمضى خطوة أبعد وأن تقوم بخصخصة البنوك. ولكى تجعل البنوك قابلة للبيع، كان عليها أن تضخ حوالى ٩ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى النظام المصرفى. وتمت إعادة رسملة البنوك لاستيفاء المعايير التى نص عليها بنك التسويات الدولية بحلول نهاية عام ١٩٩٥. وفى كل بنك من البنوك التى كانت تعانى من الاضطراب، ثم فصل الديون، حتى يكون هناك جهاز أساسى للبنك ذو محفظة سليمة معدا للخصخصة. وعلى عكس عمليات الكفالة التى تمت فى عامى ١٩٩١ و١٩٩٢ نصت هذه الخطة على أن تقوم البنوك التى تتلقى تمويلا من الدولة بتحديث أنظمتها فى مجالى الرقابة والعمليات، وأن تقوم باستعاضة المبالغ التى تحتفظ بها فى شكل سائل لمواجهة مخاطر عدم سداد الديون، وأن تتبع أفضل الممارسات فى تقييم القروض، وتقدير المخاطر، وتصفية الأصول. كما تم فى بعض الحالات استبدال كبار مديرى البنوك بآخرين.

وعندما بدأت عملية الخصخصة فى عام ١٩٩٤، اشترت بنوك أجنبية كثيرا من البنوك الهنغارية. وفيما بين عامى ١٩٩٤ و١٩٩٨ ارتفعت الملكية الأجنبية للبنوك فى القطاع المصرفى من ١٥ فى المائة إلى ٦٠ فى المائة، بينما انخفضت الملكية المباشرة للدولة فى القطاع من ٦٧ فى المائة إلى ٢٠ فى المائة. وقد بدا أن الخصخصة أحدثت الأثر المطلوب على أداء البنوك. وارتفع دخل بنك MKB، وهو أول البنوك الكبيرة التى تمت خصخصتها، ثلاثة أمثال ما كان عليه ، وزاد عدد الفروع إلى الضعف ، ونقص عدد الموظفين من ١٨٠٠ إلى ١٢٤٠ موظفا، وارتفع العائد على أصول البنك من ٥ر٠ فى المائة إلى ١ فى المائة فى الفترة ٩٤-١٩٩٨، وهبطت نسبة الديون المشكوك فيها إلى الأصول من ٢٠ فى المائة إلى ٣ فى المائة فى الفترة ٩٣-١٩٩٧ . كما بدأت الهوامش على الإقراض تهبط مع ازدياد المنافسة - من ٧ فى المائة إلى ٥ فى المائة فى عام ١٩٩٨ .

إلا أن النظام المصرفى فى هنغاريا مازال يواجه تحديات مستمرة . ومثال ذلك أن المشكلات تواجه تنفيذ اللوائح فى البنوك المملوكة محليا. وقد انهار اثنان من هذه البنوك فى عام ١٩٩٨. وكان أحدهما ثانى أكبر البنوك فى هنغاريا، ويبدو أن إدارته كان لها مطلق الحرية ولا يقيدها شئ أساسا لتبعثر الملكية المحلية، وتعتقد أن البنك بلغ حدا من الكبر لا يجعل الحكومة تدعه ينهار، ومن ثم كانت تقرضه بصورة متهورة. وقد تباطأت جهات التنظيم فى اتخاذ إجراءا على الرغم من الاندفاع إلى السحب من البنك فى شباط / فبراير ١٩٩٧ . وبدلا من القيام بإجراء تصحيحى عاجل، قامت الحكومة بضخ أموال نقدية ، مع أيقاف الشروط المتعلقة برأس المال. ولم يتم تغيير الإدارة بأخرى إلا فى حزيران / يونيه ١٩٩٨ ، وبدأت عملية عميقة لإعادة الهيكلة.

الإصلاحات المقبلة

وكان هذا الحدث، الذى اقتضى أكثر من سنة كاملة بعد الاندفاع على السحب من البنك، للقيام بإعادة هيكلته، قد نشأ من القيود القانونية المفروضة على سلطة جهات الإشراف. وتنص المبادئ الأساسية لاتفاقات بازل على أن تكون لدى جهات الإشراف على الجهاز المصرفى السلطة القانونية لإصدار وتنفيذ اللوائح الضرورية للمحافظة على سلامة النظام. إلا أن وزارة المالية فى هنغاريا - بدلا من الجهات المشرفة على الجهاز المصرفى - كان لها سلطة حصرية فى إصدار اللوائح. وفضلا عن ذلك، فإن السلطة الإشرافية بدت محدودة القدرة على اتخاذ إجراءات فرض الانضباط المناسبة. إذ أنه بموجب القانون الحالى لا يجوز اتخاذ إجراءات فرض الانضباط إلا بناء على حسابات تمت مراجعتها، ومن ثم لم تتمكن هيئات الإشراف على الجهاز المصرفى فى هنغاريا من التصدى سريعا لانتهاك اللوائح.

وستساعد تقوية سيطرة هيئات الإشراف على استقرار النظام المصرفى، لكن ربما لا تكون اللوائح التنظيمية للبنوك غير كافية فى حد ذاتها لإيقاف الإفراط فى تحمل البنوك للمخاطر . وينبغى كما ذكرنا فى الفصل الثالث أن تنظر البلدان فى كيفية استكمال اللوائح الحكومية بتشجيع مراقبة القطاع الخاص للبنوك ، وذلك من خلال خطوات مثل تحسين توجيه البنوك مثل الشركات والسماح بإصدار الديون الثانوية [١٤] .

وإذا ما أمكن لهنغاريا أن تتخذ خطوات أخرى لخفض «التسامح التنظيمى» وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص فى رقابة البنوك، فإنها ستمضى عندئذ فى طريق إقامة نظام مصرفى من الدرجة الأولى. وعلى المستوى الأساسى، تطلعت هنغاريا إلى الخارج بحثا عن حلول لمشكلات جهازها المصرفى. وقد أدركت قيمة الأخذ بالمعايير

الدولية وتطبيقها، فى زيادة المقاومة لعمليات كفالة البنوك التى تلح عليها القوى الداخلية ذات الصلات السياسية.

وتقدم تجربة هنغاريا مؤشرات للدول الأخرى التى تمر بمرحلة انتقال وبخاصة فى شرق أوروبا. ونظرا للدور الرئيسى الذى تلعبه البنوك فى تحويل كل من تدفقات المدخرات المحلية والدولية إلى استثمارات تعزز النمو، فإن مردود النظام المصرفى السليم يزيد كثيرا عن مجرد تقليل المخاطر وتكاليف الأزمات المصرفية.

الإدارة الكلية فى ظل اللامركزية المالية : البرازيل

فى العقود الأولى من القرن الحادى والعشرين، ستكون المطالبة بزيادة الاستقلال الذاتى المحلى هى طابع الهياكل السياسية للدول النامية. وسيتعين على صانعى السياسات أن يدبروا عملية إعادة تخصيص الحقوق والالتزامات للطبقات المختلفة من الحكومة. وتلقى تجربة البرازيل فى تحقيق اللامركزية، والتى أفضت إلى سلسلة من الأزمات المالية فيما بين الحكومات، الضوء على صعوبة إدارة السياسات الخاصة بتحقيق اللامركزية المالية فى فترة الانتقال الاقتصادى والديمقراطى. كما أنها تؤكد ثلاثا من التوصيات الواردة فى الفصل الخامس: وأولها، أن تحقيق اللامركزية فى الإيرادات يجب أن يساير اللامركزية فى المصروفات، وثانيها، أن الحكومات المركزية تحتفظ بقيود شديدة على الموازنة فى تعاملاتها مع الحكومات دون القومية وثالثها، أن الولايات الدستورية، وبخاصة قواعد الانتخابات لابد أن تكون منفذة حتى يمكن تنفيذ الإجراءين الأولين (الإطار ٨-٤).

تحقيق اللامركزية بصورة رسمية

سعى أول دستور يوضع فى عام ١٩٨٨ بعد الحكم العسكرى فى البرازيل إلى تحقيق لامركزية السلطة السياسية. وأصبحت السلطة على المستوى الاتحادى مقسمة الآن بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية. ويتم انتخاب الرئيس الذى يرأس السلطة التنفيذية عن طريق الاقتراع المباشر لمدة ولاية أربع سنوات. ويتكون الكونجرس من مجلسين - مجلس النواب، الذى يحدد فيه عدد معين من المقاعد لكل ولاية حسب عدد السكان بها، ومجلس الشيوخ حيث يمثل كل ولاية ثلاثة شيوخ.

ومن ناحية المبدأ، فإن الدستور يخول الرئيس سلطات واسعة على الهيئة التشريعية، إذ أن له حقا حصريا فى سن التشريعات فى بعض المسائل، ومنها المسائل المتعلقة بخلق الوظائف أو

الإطار ٨ - ٤

نظرة سريعة على البرازيل

مؤشرات الفقر والمؤشرات الاجتماعية[1]	البرازيل	أمريكا اللاتينية والكاريبى	بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط
نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى (بالدولار)[ب]	٤٧٢٠	٣٨٨٠	٤٥٢٠
الفقر (النسبة المئوية من السكان التى تعيش على أقل من دولار واحد يومياً)	١٧	..	..
سكان الحضر (نسبة مئوية من إجمالى السكان)	٨٠	٧٤	٧٣
العمر المتوقع عند المولد (سنة)	٦٧	٧٠	٧٠

نسب اقتصادية رئيسية	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦	١٩٩٧
الاستثمار المحلى الإجمالى / الناتج المحلى الإجمالى	٢٣,١	١٩,١	٢٠,٧	٢٢,٨
صادرات السلع والخدمات / الناتج المحلى الإجمالى	٧,٠	٨,٨	٧,١	٦,٢
الادخار المحلى الإجمالى / الناتج المحلى الإجمالى	٢٠,٧	٢١,٦	١٨,٦	٢٠,٦
	١٩٨٦-٧٦	١٩٩٧-٨٧	١٩٩٦	١٩٩٧
متوسط نمو الناتج المحلى الإجمالى سنويا	٢,٩	١,٩	٢,٨	٣,٢

	٢٠٠٠-١٩٩٨
	٣,٥

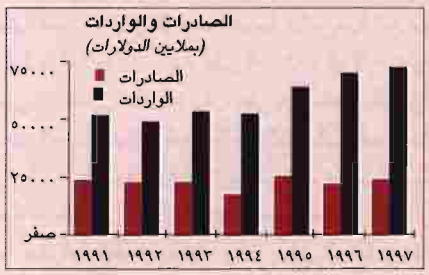

.. غير متاح

(أ) البيانات المبينة مأخوذة من أحدث سنة متاحة فى الفترة ٩١ - ١٩٩٧. وأرقام نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى عن عام١٩٩٧.

(ب) تم حسابه باستخدام طريقة *أطلس* البنك الدولى.

المصدر : البنك الدولى، *مؤشرات التنمية الدولية*، ١٩٩٩.

زيادة المرتبات فى كثير من أجزاء القطاع العام. والرئيس وحده هو الذى يعد الموازنة السنوية ويجب أن يلتمس موافقة الكونجرس عليها. وهناك قيود على الكونجرس فى أنواع التعديلات التى يمكن أن يقترحها على الموازنة، ولا يستطيع أن يقترح ادراج برامج أو مشروعات غير واردة فى الموازنة التى أعدها الرئيس[١٥].

وفى التطبيق العملى، فإن سلطة الرئيس تحد منها صعوبة الحصول على التأييد فى نظام سياسى به مثل هذا العدد من الأحزاب (١٥ حزبا ممثلة فى البرلمان) فضلا عن ضعف الانضباط الحزبى على المستوى القومى. والنظام الانتخابى، وخاصة التمثيل النسبى، مسئول عن هذا التعدد الحزبى. إذ يرشح المتقدمون لعضوية مجلس النواب أنفسهم فى الولاية بأكملها بدلا من مواجهة المنافسة فى دائرة انتخابية واحدة، ومن ثم يكون على الأحزاب الصغيرة أن تذرع كافة أنحاء الولاية للحصول على الأصوات الكافية التى تمكنها من الفوز بمقعد أو مقعدين. ويدفع الولاء القوى للولاية بالسياسيون إلى تشكيل تحالفات لتأييد المشروعات التى تفيد ولاياتهم، بغض النظر عن أحزابهم. ويستحوذ حكام الولايات على ولاء النواب الاتحاديين، حيث إن تأييد الحاكم أكثر فائدة فى حملاتهم من تأييد الرئيس. ونظرا لما يتمتع به حكام الولايات من نفوذ على النواب والشيوخ ، فإنهم يستطيعون أن يجهضوا الخطط الرئاسية أو يعجلوا بها[١٦].

ويحدد الدستور إقامة هيكل حكومى ذى ثلاث طبقات يتكون من الحكومة الاتحادية و٢٦ ولاية (زائدا مركزا اتحاديا له وضع الولاية) وحوالى ٥٥٠٠ بلدية. وتقوم الولايات بانتخاب حكامها مباشرة، ولكل منها هيئة تشريعية من مجلس واحد، ويتم انتخاب أعضائها على امتداد الولاية بطريق التمثيل النسبى. ويتكرر هذا الهيكل على مستوى البلديات حيث يتم انتخاب العمد مباشرة، كما يتم انتخاب مستشارى البلديات على امتداد دائرة البلدية. ويعطى الدستور الحكومات دون القومية سلطات واسعة ولكنها ليست محددة بوضوح، ولا يضع حدودا حقيقية تفصل بينها. وهو يمنح الولايات «كافة السلطات عدا ما ينص الدستور على عدم خضوعه لسلطتها» كما يمنح البلديات «السلطة لتوفير الخدمات التى تمس المصالح المحلية». ولما كان الدستور يجعل من السلطات البلدية الطبقة الثالثة من الحكومة، فليس للولايات سلطة على ما تقوم به البلديات فى داخل الدوائر الإدارية الخاصة بها.

وعلى الرغم من غموض الدستور فيما يتعلق بتقسيم المسئوليات بين مستويات الحكومة، فإنه يقسم الإيرادات بوضوح شديد. فيخصص أوعية ضريبية معينة لكل من مستويات الحكومة ويخلق نظاما لتقاسم الضرائب يعيد توزيع الإيرادات بصورة جذرية بين مستويات الحكومة والأقاليم[١٧]. ويضم نظام اقتسام الضرائب عنصرين رئيسيين. يتكون الأول من حصص محددة من الضريبتين الرئيسيتين للحكومة الاتحادية وهما - ضريبة الدخل وضريبة المنتجات الصناعية - ويتم توزيعها وفقا لمعادلة موضوعة بين كل من حكومات الولايات والبلديات. ويتضمن الثانى الضريبة التى تفرضها الولاية على القيمة المضافة ، والتى يتعين أن تقتسم حكومات الولايات إيراداتها مع البلديات الواقعة فى دائرتها الإدارية. ونتيجة لهذا زاد نصيب البلديات من صافى الضرائب بعد التحويلات بنسبة حوالى ٤٠ فى المائة فى ست سنوات، من ١٢ فى المائة فى عام ١٩٨٧ إلى ١٧ فى المائة فى عام ١٩٩٢[١٨].

وعلى الرغم من تأكيد دستور عام ١٩٨٨ على اللامركزية، فإنه يقوى من سيطرة الحكومة المركزية فى مجال واحد أساسى وهو شئون العاملين. فهو يحدد حقوق الموظفين فى القطاع العام فى المستويات الثلاثة للحكومة ويوفر للموظفين الأمان بالنسبة للوظائف والمرتبات. ولا يمكن للحكومات أن تقوم بفصل الموظفين المدنيين الزائدين عن حاجة العمل، أو تخفيض المرتبات الأساسية. كما أن الدستور يقرر حق الموظفين العموميين فى الحصول على معاشات سخية، وهو ما كان أحد العوامل فى الأزمات المتتالية فى المالية العامة، لأن تكاليف العمالة تشكل حصة جوهرية من المصروفات دون القومية[١٩]. وتمثل هذه القيود مشكلة الإفراط فى فرض التنظيمات واللوائح على الحكومات دون القومية التى سبقت مناقشتها فى الفصل الخامس.

اقتراض الولايات وأزمة المديونية

أدت اللامركزية فى البرازيل إلى نشوب أزمة طويلة الأمد فى الاقتصاد الكلى ، أطلقتها شرارة تزايد مديونية الولايات[٢٠]. ومع أن الدستور الجديد يعطى مجلس الشيوخ القومى سلطة رفض كافة مقترحات الاقتراض التى تتقدم بها الحكومات دون القومية، فإن مجلس الشيوخ نادرا ما فعل ذلك. وكانت النتيجة هى استمرار الولايات والبلديات فى الاقتراض من تشكيلة من المصادر المتنوعة، إذ قامت بإصدار سندات فى السوق المحلية والا قتراض من البنوك المحلية التجارية الخاصة، ومن مختلف مؤسسات الوساطة الاتحادية، ومن بينها بنك الإسكان والادخار الاتحادى، والبنك الاتحادى للتنمية، كما أن جميع الولايات الست والعشرين - فيما عدا اثنتين فقط - تملك بنوكا تجارية، تقترض منها أحيانا. ولكنها كانت تقوم بشكل متكرر بإرغام هذه البنوك على تقديم القروض للعملاء المقربين. كما اقترضت الولايات من الخارج من كل من المؤسسات متعددة الأطراف (التى تتطلب ضمانات اتحادية) ومن المقرضين من القطاع الخاص (الذين لا يطلبون ذلك).

وقد تبدت أزمة الديون فى ثلاثة فصول. كان الفصل الافتتاحى ميراثا من أزمة الديون الدولية فى الثمانينيات، عندما توقفت الولايات - وكذلك الحكومة الاتحادية - عن خدمة ديونها المستحقة للدائنين الأجانب. وبمجرد أن توصلت الحكومة إلى اتفاق مع الدائنين على المستوى القومى، حاولت الحكومة الاتحادية حث الولايات على استئناف خدمة ديونها. وفى عام ١٩٨٩ وافقت الحكومة الاتحادية على تحويل المتأخرات

المتراكمة وباقى الأصل إلى دين موحد على الخزانة الاتحادية ، وإعادة جدولة ١٩ مليار دولار وفقا لهذه الشروط[٢١].

وبدأ الفصل الثانى فى أواخر الثمانينيات، وكان يتعلق بديون الولايات المستحقة لمؤسسات التمويل الاتحادية. وأمكن الوصول إلى حل عن طريق إعادة جدولة ما يقرب من ٢٨ مليار دولار من القروض، وتحويلها إلى الخزانة الاتحادية. ولكن الحكومة الاتحادية وضعت فى نص الاتفاق شرطا واقيا، هو أنه إذا ما ارتفعت نسبة تكاليف خدمة ديون الولايات إلى إيراداتها فوق الحد المعين الذى أقره مجلس الشيوخ، يمكن تأجيل المبلغ الزائد ورسملته فى رصيد الدين القائم. وعن طريق إعادة جدولة الأصل ووضع حدا أعلى على تكلفة خدمة الدين، خفضت الاتفاقات قدرا كبيرا من العبء المباشر على الولايات، لكن الشرط الواقى جعل الأمر يبدو أيضا وكأن الحكومة الاتحادية على استعداد لتقديم مساعدة لتخفيف الدين لأى ولاية إذا ما استدعى الأمر ذلك.

وبدأ الفصل الثالث فى أوائل التسعينيات، ودار حول التوقف عن سداد قيمة السندات المحلية للولاية. وهناك أربع ولايات تقوم بمعظم التمويل عن طريق السندات هى: ساو باولو، وريو دى جانيرو، وميناس جيرايس، وريو جراندى دو سول. وكانت البنوك التجارية تقوم تقليديا بضمان هذه السندات التى كانت تباع فى النهاية إلى البنوك الخاصة والمستثمرين. وكانت فى الغالب تستحق السداد بعد فترة خمس سنوات مع الفائدة المستحقة عليها عندئذ. والمفارقة، أن أزمة السندات عجل بها النجاح الكبير الذى حققته خطة التثبيت التى اتبعتها الحكومة، Plano Real، وقد خفضت الخطة التضخم بصورة مثيرة، وبذا لم تعد الولايات تستطيع الاعتماد على التضخم لتخفيض المرتبات الحقيقية والمعاشات على مر الزمن[٢٢]. ونتيجة لذلك، سرعان ما وجدت حكومات الولايات نفسها فى مواجهة كشوف للمرتبات بلغت ما يعادل ٨٠ فى المائة أو ٩٠ فى المائة من إيراداتها.

وعندما زاد عدم استقرار مالية الولايات، بدأت البنوك الخاصة فى زيادة أسعار الفائدة وتقصير الزمن الذى تحتفظ فيه بالسندات. وفى آخر الأمر، رفضت البنوك الخاصة الاحتفاظ بديون الولاية بأى ثمن. ووجدت الولايات نفسها عاجزة عن القيام بسداد أو إعادة جدولة ديونها، وسعت للحصول على النجدة من الحكومة الاتحادية، التى خولتها سلطة استبدال سنداتها بسندات اتحادية قابلة للتسويق فورا. ولكن نظرا لأن سعر الفائدة على السندات الاتحادية كان يدور بين ٢٥ فى المائة و٣٠ فى المائة بالقيمة الحقيقية، تضخم رصيد السندات بمقدار ١٢ مليار دولار فى عام ١٩٩٥ ثم بمبلغ ١٠,٧ مليار دولار آخر فى عام ١٩٩٦ . وفى نهاية عام ١٩٩٦ بلغ رصيد دين السندات الخاصة بالولايات (والبلديات) ٥٢ مليار دولار. وأفضت الالتزامات الباهظة بالفوائد على هذا الرصيد المتزايد من الديون، مقترنة بعجز الولايات عن تخفيض تكاليف العاملين، أو زيادة الإيرادات، إلى عجز مالى متزايد للولايات والبلديات. وانخفضت ميزانية العمليات لحكومات الولايات والبلديات من فائض مقداره ٠,٧ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٢، إلى عجز بلغ ٢,٣ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى ١٩٩٧ - أى بزيادة ٥٢ فى المائة عن عجز الحكومة الاتحادية.

وبدأت المفاوضات لحل موقف الديون فى منتصف عام ١٩٩٥ مع ثلاثة أطراف: الكونجرس الاتحادى، والرئيس مع فريق مستشاريه الاقتصاديين، والولايات. ولكن لم تقم أكبر ولاية مدينة وهى ساو باولو بتوقيع اتفاق ملزم مع الحكومة الاتحادية إلا فى شهر كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٩٧ . وتلت ذلك الولايات المدينة الرئيسية الأخرى فى خلال الشهور التسعة التالية. وبصفة عامة، اتبعت الاتفاقات نفس نمط اتفاقيتى الديون السابقتين. وتمت إعادة جدولة الدين بدلا من إلغائه، كما تم فرض حد أعلى لخدمة الدين يمكن أن تتم بعده رسملة التكاليف وضمها إلى رصيد الدين. وكان التجديد الرئيسى فى اتفاقات الدين الجديدة هو تقديم إعانة دعم ضخمة لأسعار الفائدة، وبدلا من مطالبة الحكومات دون القومية بدفع أسعار الفائدة الجارية على السندات الاتحادية، وافقت الحكومة الاتحادية على فرض سعر فائدة ثابت بنسبة ٦ فى المائة .

ومع كل عملية لإعادة التفاوض حول الديون، كانت الحكومة تحاول أن تشدد اللوائح التى تحكم اقتراض الولايات. وقد طلب من الولايات المستفيدة من إعادة جدولة الديون أن تسمح للحكومة المركزية بخصم تكاليف خدمة الدين من التحويلات فيما بين الحكومات. وحظر تقديم قروض اتحادية إلى الولايات المتوقفة عن السداد. وتم تعديل الدستور لحظر قيام الولايات باصدار سندات جديدة حتى عام ٢٠٠٠، ولا يسمح البنك المركزى للبنوك الخاصة بزيادة حيازاتها من ديون الولايات. ولم تكن هذه اللوائح الاتحادية كافية لإيقاف أحدث فصل فى أزمة الديون الذى بدأ فى عام ١٩٩٩، حيث إن معظم الزيادة الأخيرة فى حجم الدين لم تنشأ من قروض جديدة بل من رسملة الفوائد على الدين القائم.

وكانت الآثار الاقتصادية الكلية لاتفاقيات إعادة الجدولة محدودة. وعلى الرغم من أن الاتفاقات قد خفضت سعر الفائدة الذى تدفعه الولايات، فإن الحكومة الاتحادية استمرت فى كونها الدائن للولايات وفى دفع التكلفة الفعلية للأموال المقترضة. ولم ينخفض سعر الفائدة الذى يدفعه القطاع العام ككل. وفضلا عن ذلك، فإن شروط الاتفاقات لم تكن كافية لإيقاف رسملة الفوائد على الدين المستحقة للحكومة الاتحادية. واستمرت ديون الولايات فى الزيادة، وبالتالى فإن الاتفاقات لم تقلل التكلفة الكلية للفوائد التى يدفعها القطاع العام. ولكنها حولت فقط مزيدا من تكاليف الفوائد إلى الخزانة الاتحادية.

ما الذى يمكن عمله ؟

ليس من الصعب تحديد بعض جوانب الحل لهذه الأزمة المالية والأزمة فيما بين الحكومات. إذ يتعين أن تعالج الحكومة الاتحادية المصدر الأساسى لأزمة الديون عن طريق إيجاد

وسيلة للسيطرة على تكاليف الموظفين، التى تستهلك ٨٠-٩٠ فى المائة من الإيرادات الجارية. وسيتطلب تخفيض هذه التكاليف إلغاء الضوابط المفروضة على سياسات الولايات الخاصة بشئون العاملين التى نص عليها دستور عام ١٩٨٨، حتى تستطيع الولايات أن تفصل العمالة الزائدة، والتفاوض على تخفيض المرتبات، والأخذ بمعايير أشد للتقاعد، وتخفيض مزايا المعاشات.

ويجب على الحكومة أن تعمل أيضا على إلغاء التوقعات بشأن الكفالة الاتحادية. فقد كانت الكفالة الأولى إشارة للولايات ومقرضيها بأن الحكومة الاتحادية ستسارع بنجدة الحكومات المحلية الغارقة فى الديون. وفى حين أن بعض المقرضين ربما يكونوا قد اعتقدوا فعلا أن المقترضين منهم لديهم أهلية ائتمانية، فقد كانوا أيضا يعتقدون أن الحكومة الاتحادية ستتحمل التزامات الولاية إذا ما تعرض استقرار النظام المالى للخطر أو لا فى انهيار الخدمات فى إحدى الولايات الرئيسية. وسمح هذا الضمان الاتحادى الضمنى، للولايات بأن تستمر فى الاقتراض متخطية تماما النقطة التى تسمح لها فيها مواردها بخدمة ديونها.

ومن الواضح أن اللوائح التنظيمية الاتحادية القائمة حاليا للحد من الاقتراض على المستوى دون القومى غير كافية لمواجهة هذا الاحتمال. ولكن الولايات لا يمكنها الاقتراض ما لم يكن هناك من يرغب فى إقراضها. وإذا ما اقتنع المقرضون من القطاع الخاص بأن الحكومة الاتحادية لن تكفل الولايات المتوقفة عن السداد، فإن المقرضين أنفسهم سيعملون بوصفهم مصدرا لكبح الجماح[٢٣]. ويتطلب إقناع المقرضين بأنه لا ينتظر القيام بكفالة اتحادية أكثر من مجرد إصدار بيان بالنوايا، وبخاصة فى ضوء التاريخ الحديث لعمليات الكفالة فى البرازيل. ويقتضى الأمر أن تظهر الحكومة الاتحادية التزامها بالسماح للولايات بإعلان الموقف عن السداد، وترك الأمر للمقرض والولاية للاتفاق على تسوية. وعندما يقتنع المقرضون من القطاع الخاص بأن تمويل الحكومات دون القومية ينطوى على مخاطر حقيقية، فالمرجح أن يكبحوا جماح ما يقومون به من إقراض على الرغم من إلحاح حكام الولايات. وسيعزز مصداقية هذه السياسة أن يفرض قيد دستورى على قدرة الحكومة الاتحادية على إقراض الولايات[٢٤].

وسيساعد تخفيف السلطة الاتحادية على سياسات العاملين على المستوى دون القومى وتشديد قيود الموازنة على الاقتراض على المستوى دون القومى، على منع حدوث أزمات الديون فى المستقبل. لكن فى نهاية الأمر، فإن الإصلاح القابل للاستدامة يتطلب تغيير الظروف السياسية التى كانت السبب فى نشوء هذه السياسات. كما يتطلب الأمر إعادة النظر فى توزيع السلطة بين رئيس الدولة والهيئة التشريعية، إلى جانب قواعد الانتخاب التى تؤدى إلى زيادة درجة تفتت الأحزاب، والافتقار إلى الانضباط. وللعديد من الإجراءات التى نوقشت فى الفصل الخامس، أهميته خاصة فيما يتعلق بحالة البرازيل. وللحد من قدرة جماعات المصالح فى الولايات على التآمر ضد مصلحة المجموع، يجب تقوية منصب الرئيس، ربما باشتراط أغلبية خاصة للتغلب على حق الرئيس فى الاعتراض.

ومنذ بلوغ أزمة الديون ذروتها، اتخذت البرازيل خطوات إيجابية عديدة. فقد وافق الكونجرس فى عام ١٩٩٨ على تعديل دستورى يسمح للولايات بفصل الموظفين (بشرط أن يكون الإنفاق على الموظفين قد تجاوز نسبة مئوية معينة من إيرادات الولايات). وفى عام ١٩٩٩ استجابت الحكومة لتوقف إحدى الولايات عن سداد الدين المعاد جدولته والذى حظى بنشر واسع عنه ، بممارسة سلطتها الجديدة فى خصم قيمة خدمة الدين المستحقة من التحويلات من الخزانة الاتحادية إلى الولاية. وفى وقت لاحق من نفس العام بدأ الكونجرس مناقشة اقتراح لتغيير القواعد الانتخابية للمجلس الأدنى، على أن يحل محل النظام الحالى للتمثيل النسبى نظام آخر يتم فيه ملء نصف المقاعد من الدوائر الانتخابية ذات المقعد الواحد. وسيقطع الإجراءان الأولان شوطا كبيرا لتوفير الوسائل والحوافز اللازمة للولايات للاستجابة للضغوط المالية بدون اللجوء إلى التوقف عن السداد. أما الإجراء الثالث، إذا ما كان مجديا بقدر ما يتوقع مؤيدوه، فقد يقلل التفتت الحزبى ويدعم قدرة الحكومة على مقاومة طلبات القيام بالكفالة.

تحسين ظروف المعيشة الحضرية : كراتشى

سيتحدى النمو المتفجر لسكان الحضر فى الدول النامية قدرة المجتمع على تحسين ظروف المعيشة الحضرية . وتبين دراسة هذه الحالة كيف يمكن ترجمة التوصيات الواردة فى الفصل السابع المتعلقة بتوفير الخدمات البلدية إلى إجراءات فعلية فى كراتشى ، إحدى مدن العواصم الكبرى فى باكستان [٢٥]. وتمثل كراتشى كثيرا من المدن الكبرى فى الدول النامية، حيث يواجه القطاع العام النمو الحضرى السريع. وكراتشى تتقاسم كثيرا من الخصائص مع بومباى واسطنبول وجاكارتا ولاجوس، وإن اختلفت أسباب المصاعب فى توفير الخدمات بين كل مدينة وأخرى. وكما ورد فى الفصل السابع، فإنه يتعين على القطاع العام فى كراتشى أن يسعى إلى استخدام معارف وديناميه باقى المجتمع من خلال الشراكات مع المنشآت الخاصة، ومجموعات المجتمع المحلى، والمنظمات غير الحكومية. ويمكن للقطاع العام بمساعدة كل هؤلاء، أن يركز على تلك الخدمات التى يمكنه وحده أن يقدمها، ومن بينها تحديد ملكية الأراضى، ووضع لوائح مناسبة للمبانى والتعمير، وإقامة البنية الأساسية لمشروعات المياه والصرف الصحى والطرق.

كراتشى اليوم

يبلغ سكان كراتشى، ١١ مليونا، أى حوالى ٨ فى المائة من إجمالى السكان فى باكستان، وربع سكان الحضر بها (الإطار ٨-٥). وقد نمت المدينة سريعا بعد الهجرة الضخمة التى تلت

الإطار ٨ - ٥

نظرة سريعة على باكستان

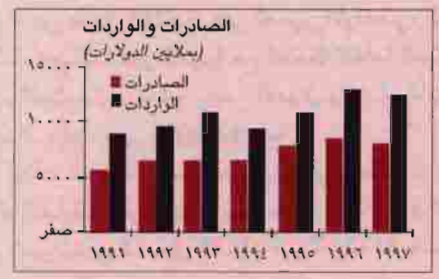

مؤشرات الفقر والمؤشرات الاجتماعية[أ]	باكستان	جنوب اسيا	بلدان الدخل المنخفض
نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى (بالدولار)[ب]	٤٩٠	٣٩٠	٣٥٠
الفقر (النسبة المئوية من السكان التى تعيش على اقل من دولار واحد يوميا)	٣٤	..	..
سكان الحضر (نسبة مئوية من إجمالى السكان)	٣٥	٢٧	٢٨
العمر المتوقع عند المولد (سنة)	٦٤	٦٢	٥٩

نسب اقتصادية رئيسية	١٩٧٦-٧٦	١٩٨٦-٨٧	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨-٢٠٠٠
الاستثمار المحلى الإجمالى / الناتج المحلى الإجمالى	١٧,٢	١٨,٨	١٨,٧	١٧,٤	
صادرات السلع والخدمات / الناتج المحلى الإجمالى	١٠,٧	١٢,٣	١٦,٥	١٦,٢	
الادخار المحلى الإجمالى / الناتج المحلى الإجمالى	٧,٩	١٠,٩	١٤,٢	١٢,٤	
متوسط نمو الناتج المحلى الإجمالى سنويا	٦,٨	٤,٧	٤,٧	-٠,٤	٥,٨

.. غير متاح

(أ) البيانات المبينة مأخوذة من أحدث سنة متاحة فى الفترة ٩١ - ١٩٩٧ . وأرقام نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى عن عام١٩٩٧.

(ب) تم حسابه باستخدام طريقة أطلس البنك الدولى.

المصدر : البنك الدولى، *مؤشرات التنمية الدولية*، ١٩٩٩ .

تقسيم الهند البريطانية فى عام ١٩٤٧، مما ألقى بضغوط شديدة على سوق الإسكان[٢٦]. وقد احتفظ القطاع العام، الذى كان يمتلك الأراضى فى كراتشى وفيما حولها، لنفسه بدور مهيمن فى عمليات تنمية الأراضى. وأدت اللوائح الخاصة بتعمير الأراضى إلى رفع تكلفة الإسكان الجديد بتفويض مساحات كبيرة لقطع أراضى البناء، وتخصيص سخى لحق الطرق، ووضع معايير عالية للبنية الأساسية فى الموقع، وطلب مواد بناء مرتفعة التكاليف. واستبعدت هذه اللوائح المفرطة الشدة معظم الأسر من السوق. وحد التأخر فى توصيلات البنية الأساسية الرئيسية من طرق ومياه منقولة بالأنابيب وصرف صحى - من عرض الأراضى التى يمكن أن تصل إليها هذه الخدمات، وزاد بدرجة أكبر من ارتفاع أسعار قطع الأراضى التى توجد بها هذه التسهيلات فعلا. وتفاعلت هذه القيود على عرض المساكن مع القيود على الطلب، وخاصة عدم قدرة الأسر منخفضة ومتوسطة الدخل للحصول على تمويل عن طريق الرهن العقارى. وكانت النتيجة هى نشأة نظام للإسكان غير رسمى، وغير مخطط، وغير منظم.

وفى الفترة من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٥ تمكن القطاع غير الرسمى من إدارة نسبة تقدر بحوالى ٣٣ فى المائة من كافة أعمال تحويل وتعمير الأراضى السكنية فى منطقة العاصمة ولبى ٥٠ فى المائة من احتياجات سكنية فى المدينة. وعلى الرغم من أن كراتشى كانت تحتاج إلى ما يقدر بـ ٨٠ ألف وحدة إسكان فى كل عام، فإن متوسط تراخيص البناء الصادرة سنويا بلغ حوالى ٧٠٠ ٢٦ ترخيص فى الفترة بين عام ١٩٨٧ وعام ١٩٩٢ . وقام القطاع غير الرسمى بإنشاء نحو ٢٨ ألف وحدة سنويا فى مستوطنات غير مخططة ويطلق عليها *كاتشى أباديس*، يعيش فيها الآن نصف سكان المدينة. وقد زاد عدد سكان الكاتشى أباديس بمعدل سنوى قدره ٩ فى المائة، أى حوالى ضعف معدل النمو العام للسكان الذى يبلغ ٤,٨ فى المائة. وسد تكثيف الإسكان الحالى فى قلب المدينة، وعمليات البناء غير القانونية فى الضواحى باقى الفجوة فى الإسكان.

وقد نشأت صناعة داعمة فيما يتعلق بالكاتشى أباديس إذ يحصل القائمون بتعمير الأراضى غير الخاضعين للوائح - غالبا بالتواطؤ مع الجهات الحكومية المختصة بالتعمير - على الأراضى ويقسمونها إلى قطع تباع إلى أسر فرادى. ويحصل هؤلاء الوسطاء بطريقة غير قانونية على ألف فدان على الأقل سنويا من أراضى الدولة فى كراتشى، ويستخدمونها فى عمليات الإسكان غير الرسمية. ويسيطر على توزيع المياه ما يسمى «مافيا المياه» التى تأخذ المياه من مختلف صنابير المياه ثم تقوم بتوزيعها بواسطة الشاحنات. وحتى المناطق السكنية لذوى الدخول العليا تحصل على المياه عن طريق سيارات الصهاريج. ويبلغ سعر الصهريج سعة ١٢٠٠ جالون ٢٠٠ روبية (٣,٤ دولار)، ويزيد سعر الوحدة للمياه التى تباع بكميات أصغر للمساكن والأسر التى لا تتوافر لها النقود أو المساحة اللازمة لتخزين المياه بكميات كبيرة. وبمرور الوقت

حصلت الأحياء منخفضة الدخل على توصيلات المياه عن طريق الضغط على ممثليهما فى المجلس البلدى، أو عن طريق جمع أموال ورشوة الموظفين العموميين. وبديل ذلك، أن يتم التزويد بالمياه عن طريق القائمين على تعمير الأراضى، الذين يقومون بإنشاء وصلات غير قانونية مع الشبكة العامة للمياه. وغالبا ما تقوم المجتمعات المحلية بجمع الأموال وإنشاء الشبكة الداخلية للإمداد بالمياه على نفقتها الخاصة.

كذلك تقوم الكاتشى أباديس بترتيب عمليات التخلص من مياه النفايات بطريقتها. ويبين مسح فى ١٣٦ كاتشى أباديس فى كراتشى شمل ٧٩٤٢٦ منزلا و٨٤٧٩ حارة، أن هذه المجتمعات المحلية قد مدت خطوط الصرف الصحى فى ٨٢ فى المائة من الحوارى باستثمار يقدر بمبلغ ٢٠٠ مليون روبية (٣,٤ مليون دولار). وفى بلدة أورانجى قام ٨٨٢١١ منزلا فى ٥٨٥٦ حارة ببناء دورات المياه، ومد أنابيب الصرف الصحى فى الحوارى، وحوالى ٤٠٠ مجمع صرف صحى باستثمار بلغ ٧٤ مليون روبية (١,٥ مليون دولار). وبأسعار القطاع العام، ربما كانت هذه الإنشاءات ستتكلف عشرة أمثال هذه المبالغ.

وهذا القطاع غير الرسمى الضخم يبتعد كثيرا عن النهج المثالى لمواجهة نقص المساكن. ونظرا لأن الأسر تحصل على الأراضى بطريقة غير رسمية، فإنها لا تملك الحجة الرسمية الخاصة بها، ولا يمكنها استخدامها كضمان لتمويل بناء المسكن. ويضعف عدم ضمان حقوق الملكية الخاصة بها، ما ينبغى أن يكون حافزا طبيعيا على الاستثمار العقارى والبنية الأساسية. ووفورات الحجم الكبيرة غير قائمة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الأساسية، لأن الخدمات تقدم بالقطعة (وأحيانا بطريقة غير قانونية). ونوعية المرافق عادة محل تساؤل، لأن القطاع غير الرسمى ليست لديه القدرة الفنية اللازمة. ويؤدى التخلص غير القانونى من النفايات، وعدم كفاية معالجة مخلفات الصرف الصحى إلى تزايد الأحوال الصحية المحفوفة بالمخاطر. وسيظل الصرف الصحى يمثل مشكلة خاصة فى المستوطنات غير الرسمية والتى غالبا ما تقوم بالتخلص منه فى مصارف طبيعية مفتوحة. ونادرا ما تتكامل شبكات الصرف الصحى التى تنشئها المجتمعات المحلية مع خطط الشبكات الرسمية للصرف الصحى. ولو كان ذلك قد تم، لانخفضت التكلفة بشكل كبير، واكتمل تنفيذ المشروعات فى جزء صغير من الوقت الذى يستغرقه استكمالها الآن ولكان المستفيدون هم الفقراء لا المقاولون.

وحتى الآن، لم تعر الحكومات الكاتشى أباديس اهتماما، إن لم تكن معادية لها على الرغم من أنها تضم نصف سكان المدينة. والمبرر لهذا هو أن الكاتشى أباديس ظاهرة عابرة. فالخطط والمشروعات الرسمية تتجاهل الاستثمار القائم فى تلك المجتمعات على أساس افتراض أن الحكومة ستقوم فى نهاية الأمر بتوفير حلول مرتفعة الجودة فى مستواها. وقد ضغطت منظمات المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية من أجل تغيير هذه السياسة لكن المسئولية الرسمية عن الإسكان مازالت مجزأة بين الهيئات الخاصة بالمدينة، والهيئات الإقليمية والاتحادية، مما يجعل القيام بعمل ملموس أمرا صعبا[٢٧].

الطريق إلى الإصلاح

ما التغييرات والترتيبات المؤسسية التى ستعطى أفضل النتائج فى حالة كراتشى الآن ؟ يقتضى الأمر كخطوة أولى رئيسية، أن تعترف الحكومة بأن الوضع الحالى الموجود فى الواقع ليس وضعا مؤقتا، ولكنه حقيقة قائمة. إذ تمثل الكاتشى أباديس نقطة البداية فى التفكير حول مستقبل كراتشى، وإن الاستثمارات الضخمة التى قام بها المجتمع المحلى فى الإسكان والبنية الأساسية هى جزء من مستقبل المدينة، وأن إزالتها من الوجود للبدء مرة أخرى من الصفر هو بوضوح أمر غير عملى. ومن ثم فإن أى خطة للإسكان تقدمها الحكومة يجب أن تأخذ فى اعتبارها تلك المجتمعات غير الرسمية.

ويجب على الحكومة أيضا أن تتعهد - وأن تضفى فى نهاية الأمر طابعا مؤسسيا على - التفاعلات الإيجابية بين الهيئات الحكومية وجماعات المصالح (الرسمية وغير الرسمية) والمجتمعات المحلية. وفى الوقت الحالى، لا يوجد سوى قدر قليل من الثقة بين مختلف القوة الفاعلة فى مسرح الإسكان، وخاصة بين الحكومة والمنظمات الممثلة للأسر منخفضة الدخل. وإذ يتوافر لهذه الجماعات أفضل معرفة وإدراك بأحوال الإسكان، كما أنها تتمتع بوضع أفضل من ناحية بيان احتياجات المقيمين. وسيساعد العمل معها على ضمان الوفاء بأولويات الإسكان، إلا أن هذه الجماعات تحتاج إلى فرص للحصول على معلومات جيدة إذا أردنا أن تقوم بعملها بطريقة فعالة. وأحد الأساليب الإضافية لإعادة الثقة، ترشيد المسئوليات المتداخلة بين الهيئات البلدية والإقليمية والاتحادية حتى يمكن تقوية الخضوع للمساءلة على كل مستوى.

لقد أدى الإفراط فى تنظيم سوق الإسكان فى كراتشى إلى الوضع الحالى غير العملى لتوفير الإسكان. ويتطلب الأمر استبدال هذا الوضع بنظام آخر يضم المنشآت القانونية للتشييد التابعة للقطاع الخاص فى السوق الخاصة بالمقيمين ذوى الدخل المنخفض. فعلى سبيل المثال، ينبغى وضع معايير أكثر واقعية لإعادة تقسيم الأراضى والبناء. وفى حين أن الإسكان ينبغى أن يفى باشتراطات الصحة العامة والسلامة فإن هذه الاشتراطات معقدة بدرجة ترفع أسعار الإسكان بدون مبرر وبحيث تصبح بعيدا عن متناول ذوى الدخل المنخفض.

وينبغى للقطاع العام أن يقصر دوره فى النظام الرسمى لبناء المساكن على المجالات التى يتمتع فيها بميزة نسبية. وأول هذه المجالات هى حقوق الملكية. وينبغى أن تتبع الحكومة نظام الشهر العقارى للحقوق، وأن تقوم بتحسين إدارة تسجيل الملكية. والمجال الثانى هو توفير خدمات البنية الأساسية الرئيسية، إذ تحتاج مدينة كراتشى إلى خطوط أنابيب جديدة للمياه والصرف الصحى، وإلى طرق رئيسية توصل ما بين الشبكات من الدرجة الثالثة الموجودة فعلا فى مناطق الكاتشى

أباديس بالبنية الأساسية العامة القائمة. والمجال الثالث هو ائتمان الإسكان. وتستطيع الحكومة بتحسين آفاق الإسكان بالنسبة للمقيمين ذوى الدخل المنخفض بالسماح لهم بالتقدم بطلبات جماعية للحصول على الائتمان. ويمكن لجماعات المجتمع المحلى القادرة على دفع مبالغ مقدما عن الأرض أن تكون مصدرا هاما لتنمية البنية الأساسية. وبمجرد امتلاكها الأراضى تستطيع أن تستخدم هذا الأصل كضمان للحصول على قروض للبنية الأساسية .

ويمكن لهذه الإجراءات الثلاثة أن تؤدى إلى تخفيض تكلفة الإسكان الجديد والثابت مع الحصول على الخدمات الأساسية. ولكن على الحكومة أيضا أن تتصدى للمشكلات الحالية للكاتشى أباديس، ربما عن طريق اتباع نموذج التنمية الذى قدمه مشروع أورانجى الرائد الذى سبق عرضه فى الفصل السابع[٢٨]. وهذا النموذج يخفض تكلفة التنمية الداخلية إلى نحو ١٠ فى المائة من تكلفة التخطيط التقليدى، ويجعل الصيانة والتشغيل مجديين. وهو مقبول اجتماعيا، ومن الممكن تحسين مستواه بمرور الوقت. ويمكن للمدينة أن تصمم البنية الأساسية مستقبلا بحيث تضم المرافق التى تبنيها المجتمعات المحلية ضمن الشبكة العامة. كما يمكن أن توفر المشورة الفنية للمقاولين غير الرسميين، ربما عن طريق عملية إعطائهم التراخيص وذلك للارتقاء بمهاراتهم.

أما بالنسبة للإمداد بالمياه فيمكن أن تدرس الحكومة إصباغ الصفة الرسمية على عمليات خصخصة الأمر الواقع التى حدثت فعلا. وبدلا من محاولة هيئة مياه كراتشى مد شبكاتها للمياه إلى المستوطنات غير الرسمية، فقد يكون الأفضل لها أن تدرس منح امتيازات للمياه بالجملة عن طريق المنافسة. وتظهر تجربة باراجواى أنه عندما تم السماح لصغار الموردين من القطاع الخاص بالعمل بصورة تنافسية فى بيئة مستقرة، وجد من يقومون بنقل المياه بسيارات فى النهاية أنه من مصلحتهم الاقتصادية عملية توزيع المياه عن طريق الأنابيب (الفصل السابع). بيد أنه فى الوقت نفسه، يستطيع الموردون من القطاع الخاص أن يفصلوا خدماتهم حسب الخصائص الاجتماعية الاقتصادية والخصائص الطبيعية للأحياء التى يقومون بخدمتها.

وبمرور الوقت، تستطيع هذه الإجراءات أن تغير سوق الإسكان فى كراتشى. فمع انخفاض تكلفة الإسكان الرسمى، تنخفض نسبة الأسر التى تعتمد على النظام غير الرسمى للإسكان. وكلما اتخذت الحكومة نهجا أكثر دعما للكاتشى أباديس، تناقص أيضا عدد الأسر التى تفتقر إلى سند ملكية مضمون أو إلى بنية أساسية رئيسية.

استغلال التكافل بين الريف والحضر: تنزانيا

من بين كافة المناطق النامية سجلت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أضعف نمو شامل فى السنوات الخمس عشرة الأخيرة. ويتزايد تهميش المنطقة فى الاقتصاد العالمى، كما أصبح عبء ديونها كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى أثقل منه فى أى منطقة أخرى . وكذلك تعانى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء من أسرع زيادة فى سكان الحضر. ومرة أخرى تبدو التكهنات بالنسبة للقارة التى كانت قد أصبحت مشرقة لفترة وجيزة فيما بين ٩٥ -١٩٩٧، غير مؤكدة. وتفتح العولمة والحضرنة نافذة صغيرة بالنسبة لاقتصاد إفريقى عادى، يغلب عليه الطابع الريفى، مثل تنزانيا. (الإطار ٨-٦). فكيف يمكن لتنزانيا أن تستغل هذه الأوضاع لإزالة الصدأ عن اقتصادها الريفى وتجعل منه قاطرة النمو لبلد يرتفع فيه الناتج المحلى الإجمالى حاليا بنسبة تتراوح بين ٣ و٤ فى المائة سنويا؟

الظروف المبدئية

يعيش ثلاثة أرباع أهالى تنزانيا فى المناطق الريفية، وتمثل الزراعة ما يزيد على ٥٠ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى. ومعظم عمليات الزراعة تعتمد على كثافة استخدام الأرض التقليدى مع انخفاض المدخلات، وزراعة الكفاف. وقد ارتفع الإنتاج الزراعى فى السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك إلى حد كبير لزراعة الفلاحين مساحات أكبر من الأراضى (غلة الأرض منخفضة وركدت خلال العقود الثلاثة الأخيرة على الأقل). ويسهم الإنتاج الصناعى بنسبة ٧ فى المائة فقط من الناتج المحلى الإجمالى، وهى حصة تناقصت خلال العقدين الأخيرين مع إلغاء الحواجز الجمركية وانسحاب القطاع العام من بعض عمليات الإنتاج التى كانت تحقق خسارة. ونواحى النشاط الرئيسية هى تجهيز الأغذية، وصناعة مواد البناء والورق ومواد التغليف، أساسا للسوق المحلية. وتتكون صادرات تنزانيا من المواد الزراعية والمعادن غير المصنعة، وقد تنوعت الصادرات قليلا منذ منتصف الثمانينيات. وتمثل محاصيل التصدير، التى ينتج معظمها صغار حائزى الأرض الزراعية، حوالى ٨ فى المائة من الإنتاج الزراعى، على الرغم من ارتفاع مبيعات الزهور. وبخلاف هذه البنود، والسلع الأساسية مثل البن والشاى والكاشيو والذرة والقطن والأسماك، فإن المصدر الرئيسى للحصول على العملة الأجنبية هو السياحة، وهى مصدر مهم للدخل فى تنزانيا. وفى الأجل المتوسط ربما طفت صادرات الذهب على الدخل من المحاصيل النقدية.

وفى عام ١٩٩٨ اجتذبت تنزانيا استثمارا أجنبيا مباشرا بلغ ١٤٠ مليون دولار سنويا، مقابل ٧٠ مليون دولار فى منتصف التسعينيات، وذهب معظم الاستثمار إلى التعدين بينما اتجه الباقى إلى البنية الأساسية اللازمة للسياحة. وبدأت عملية خصخصة البنوك والمرافق تجتذب الأموال إلى بعض القطاعات الأخرى مثل المواصلات السلكية واللاسلكية. ويتصف الادخار المحلى وتعبئة موارد القطاع العام بالتواضع مثلما هو الحال فى معظم الدول الإفريقية. إلا أن الاستثمار، الذى مولته جزئيا المعونة الدولية، يعتبر مرتفعا تماما بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى.

ويبلغ معدل نمو سكان الحضر فى تنزانيا حوالى ٥ فى المائة سنويا - وهو معدل سريع ولكنه ليس بعيدا

الإطار ٨ - ٦
نظرة سريعة على تنزانيا

مؤشرات الفقر والمؤشرات الاجتماعية[أ]	تنزانيا	أفريقيا جنوب الصحراء	بلدان الدخل المنخفض
نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى (بالدولار)[ب]	٢١٠	٥٠٠	٣٥٠
الفقر (النسبة المئوية من السكان التى تعيش على أقل من دولار واحد يومياً)	٥١	..	..
سكان الحضر (نسبة مئوية من إجمالى السكان)	٢٤	٣٢	٢٨
العمر المتوقع عند المولد (سنة)	٥١	٥٢	٥٩

نسب اقتصادية رئيسية	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦	١٩٩٧
الاستثمار المحلى الإجمالى / الناتج المحلى الإجمالى	..	٢٢,٠	١٨,٠	١٩,٥
صادرات السلع والخدمات / الناتج المحلى الإجمالى	..	٧,٨	٢١,٥	٢٣,٢
الادخار المحلى الإجمالى / الناتج المحلى الإجمالى	..	٩,٩	٣,٤	١٢,٦
	١٩٨٦-٧٦	١٩٩٧-٨٧	١٩٩٦	١٩٩٧	٢٠٠٢-١٩٩٨
متوسط نمو الناتج المحلى الإجمالى سنويا	..	٣,٩	٤,١	٣,٩	٥,٥

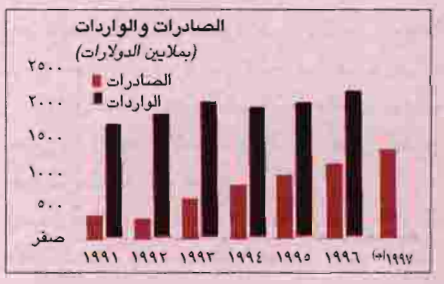

.. غير متاح
(أ) البيانات المبينة مأخوذة من أحدث سنة متاحة فى الفترة ٩١ - ١٩٩٧. وأرقام نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى عن عام١٩٩٧.
(ب) تم حسابه باستخدام طريقة *أطلس* البنك الدولى.
(جـ) بيانات الواردات عن عام ١٩٩٧ غير متاحة.
المصدر : البنك الدولى، *مؤشرات التنمية الدولية*، ١٩٩٩.

عن المألوف فى ضوء المستوى المنخفض للحضرنة فى البلاد (الشكل ٨-١) . وتنتج المدن الست الكبرى ما يزيد على ثلث الناتج المحلى الإجمالى بينما تنتج دار السلام وحدها ١٧ فى المائة. وإذا ما أريد لتنزانيا أن تحقق معدلات نمو تتراوح بين ٧-٨ فى المائة وتحافظ عليها فى خلال العقدين القادمين (حيث يتعين عليها تحقيق تقدم محسوس فى مكافحة الفقر) فإن قدرا أكبر من النمو يجب أن يأتى من المدن. بيد أنه فى ضوء غلبة القطاع الريفى فإن الأداء الكلى للاقتصاد سيعتمد على مضاعفة الروابط بين الريف والحضر، وإسباغ الصفة التجارية على الزراعة، وتوسيع الأنشطة غير الزراعية. وفى الوقت الحالى، مازالت مستويات التنويع الزراعى والإنتاجية منخفضة، كما تقل الدخول غير الزراعية عن متوسطها فى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء. إلا أن هذا التطور غالبا ما سيزدهر فى المناطق المحيطة بالحضر ثم ينتشر بعد ذلك إلى المناطق الداخلية، مستمدا قوته الدافعة من الأسواق ووفورات التكتل فى المدن[٢٩].

الشراكات الريفية الحضرية

ما مدى نجاح الشراكة الحضرية الريفية؟ توضح تجربة الاقتصادات الزراعية الأخرى منخفضة الدخل مثل الصين وإندونيسيا وفييت نام أربع طرق لتحسين الروابط بين المناطق الريفية والحضرية يمكنها أن تساعد على زيادة الإنتاجية الريفية. ومن هذه الطرق استخدام الدراية الفنية والتنظيمية الحديثة، وزيادة فرص وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق، واستخدام المدخلات البيولوجية والكيمائية والميكانيكية الحديثة. ويمكن لتنزانيا أن تطوع هذه النهج باتخاذ الخطوات التالية:

الخطوة الأولى. إنشاء شبكات دعم تقوم بإيجاد علاقات ثقة بين منشآت الأعمال الحضرية والمنتجين فى المناطق شبه الحضرية والريفية. ونظرا لأن ٧٠ فى المائة من دخل الريف فى تنزانيا يعتمد على الزراعة ، فإن أمامها مجالا واسعا لتنمية الصناعة الريفية[٣٠]. وفضلا عن ذلك، فنظرا لأن ثلث الناتج الزراعى فقط يتم تسويقه حاليا، فإن العلاقات الريفية الحضرية لديها الكثير لتسهم به فى التنمية الزراعية. والمزارعون فى تنزانيا تنقصهم المعلومات والبنية الأساسية والنقل والائتمان بسبب صغر حجم الإنتاج الزراعى واتجاهه نحو إنتاج الكفاف[٣١] . بيد أنه فى المناطق الريفية القريبة نسبيا من المدن، يمكن أن يساعد القرب من الأسواق وتوافر المعلومات فى التغلب على هذه المشكلات. ويجب أن تجرى معاملات السوق فى ظل ضمانات بأنه سيتم فى معظم الأحوال الوفاء بالالتزامات، ودفع الفواتير، وتسليم السلع، وأن تكون تكلفة العمليات فى المتناول. وتعتبر العقود القانونية وعقود

الشكل ٨ - ١
نسبة سكان الحضر تتزايد فى تنزانيا

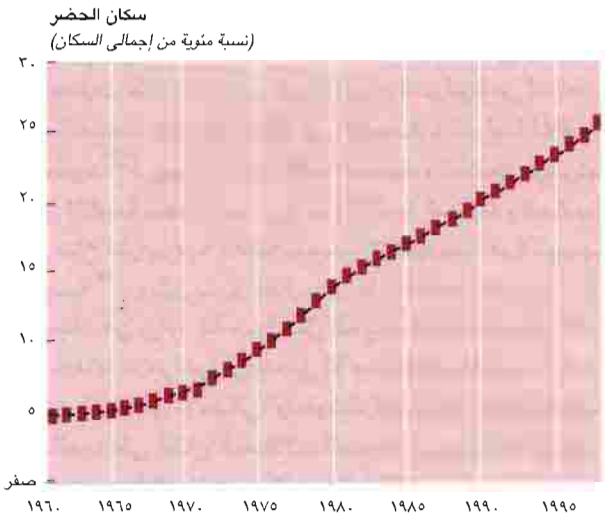

المصدر : البنك الدولى، مؤشرات التنمية الدولية، ١٩٩٩.

التأمين من الآليات المستخدمة لتوفير هذه الضمانات. ولكن الروابط الإثنية والدينية وروابط القرابة هى مصدر لرأس المال الاجتماعى، وتدعم ترتيبات الإنتاج المرنة، والتعاقد من الباطن، وخطط شراء المستلزمات من الخارج (انظر الإطار ٢). وتزدهر هذه الشبكات الاجتماعية فى شرقى نيجيريا على امتداد محور يضم أبا، وننوى، وأونيتشا. وفى ننوى على سبيل المثال أقام أعضاء مجتمع إيجبو المحلى صناعة لأجزاء المحركات تعتمد على الروابط الإثنية وذلك لتخفيض تكلفة المعاملات[٣٢].

ويلعب الوسطاء ذوو الصلات الريفية القوية دورا كبيرا فى هذه الشبكات. ويعتمد ذلك إلى حد كبير على العلاقات الاجتماعية الحضرية وشبه الحضرية، وعلى رغبة جماعات الأعمال الحضرية فى إقامة علاقات مع المناطق الريفية المحيطة[٣٣]. وفى مدن مثل أروشا وموشى ربما تملك نخبة راسخة الجذور من رجال الأعمال من الشاجا فعلا شبكة محلية، جنبا إلى جنب مع التمويل الكافى، يمكنها استخدامها كأساس للتوسع. كذلك تستطيع المجتمعات الآسيوية فى دار السلام وليندى وأماكن أخرى توسيع شبكات التسويق الخاصة بها بين القرى القريبة من المناطق الحضرية. غير أن تعميق المؤسسات الرسمية التى يمكنها ضمان الحقوق، يكمل الترتيبات غير الرسمية.

الخطوة الثانية. إقامة البنية الأساسية. يعتمد الاقتصاد الحديث على كفاءة النقل السطحى والاتصالات السلكية واللاسلكية ، اللذين يربطان ما بين المنتجين الريفيين وموردى الخدمات مثل متعهدى النقل والشحن ومؤسسات التسويق ودوائر الأعمال الحضرية. وبالنسبة للنقل، فإن دور الحكومة الضرورى هو تقوية شبكة الطرق بطريقة ملحوظة. فالطرق الجيدة مطلوبة بشكل خاص فى المناطق المجاورة مباشرة للمناطق الحضرية الرئيسية بغية تسهيل التكامل بين المدن والمناطق الريفية المحيطة بها. و١٢ فى المائة فقط من طرق تنزانيا فى حالة جيدة ، فى حين يفرض باقى الطرق تكاليف عالية جدا لتشغيل المركبات كانت تعادل ثلث حصيلة الصادرات عام ١٩٩٠[٣٤]. ولذلك تأثير واضح على تنمية المحاصيل التى يجرى تسويقها: ففى الماضى عندما أدى ارتفاع الأسعار إلى طفرة فى الإنتاج، لم يتيسر نقل المحاصيل من مكان انتاجها بسبب عدم كفاية النقل. ونتيجة لذلك عانى المزارعون من صعوبات فى بيع محصولاتهم، وهبط الإنتاج مرة ثانية بسرعة كبيرة [٣٥].

وتحسين وسائل النقل والاتصالات أمر مهم ليس فقط لأنه يقوى العلاقات فى داخل تنزانيا بل أيضا لأنه سيربط البلاد مع الاقتصاد العالمى بشكل أوثق. وللمحافظة على اتصال وثيق بالأسواق الأجنبية - ولشحن وتلقى البضائع وفقا لجداول مضبوطة - تحتاج منشآت الأعمال إلى بنية أساسية جيدة الإدارة تبقى رسوم تداول البضائع ورسوم الاستخدام سواء فى الموانئ أو المطارات فى حدها الأدنى[٣٦]. ويصدق نفس الشئ على أسعار الاتصالات الدولية. وحتى يتمكن المصدرون فى تنزانيا من منافسة الموردين فى جنوب أفريقيا وجنوب آسيا بصورة فعالة، ينبغى أن توفر البنية الأساسية خدمات مماثلة وأن تتقاضى رسوما مشابهة. ويتطلب هذا أن يلعب القطاع الخاص دورا كبيرا فى بناء وتشغيل البنية الأساسية للنقل والاتصالات والكهرباء.

الخطوة الثالثة. تحسين قنوات البحث الزراعى والصناعى وخدمات الإرشاد الزراعى لإدخال التكنولوجيا الحديثة إلى الاقتصاد الريفى. يعتبر نشر التكنولوجيا عن طريق منشآت الأعمال الخاصة ومعاهد البحوث الحكومية، ووسائل الإعلام أمرا حيويا لرفع الإنتاجية الزراعية وزيادة الدخل والطلب على المنتجات غير الزراعية فى تنزانيا. كما أنه يمكن أيضا أن يغزى عمليات التجهيز والعمليات الصناعية فى الحزام الممتد حول المدن، حيث يبلغ العائد المحتمل من هذه الأنشطة مداه ويظهر بجلاء[٣٧].

ولم تحدث خدمات الإرشاد الزراعى المتخصصة التى تمت إدارتها من أعلى إلى أسفل، الأثر المرجو منها فى شرق إفريقيا[٣٨]. ولكن التجارب فى البلدان الأخرى تظهر أن خدمات الإرشاد الزراعى يمكن جعلها أكثر فعالية، ولكن يتعين توجيهها نحو تحقيق رغبات العميل ، وأن يتم تفصيلها وفقا لحاجات جماعات معينة، وأن تكون قادرة على توفير أحدث التكنولوجيات[٣٩]. ويجب أن تعمل فى مجالات بها بنية أساسية سليمة، وخاصة فيما يتصل بالطرق والكهرباء، وأن يتوافر لتلك الجماعات وصول فورى إلى المستلزمات الزراعية الحديثة. وأن تكون ذات اتصال جيد بالسوق، وأن تكون بجوار المدن مثلا.

ويجب أن توجه هذه الجهود أيضا إلى الجماعات التى يحتمل أن تتوافر لديها القدرة على الابتكار - أى الجماعات ذات المستوى التعليمى الذى يمكنها من اقتناص الفرص التى توفرها التكنولوجيات الحديثة.

ويتطلب توفير خدمات البحث والإرشاد الفعالة تفهم الاقتصاد الريفى المحيط بالمدن، حيث يبلغ الحافز للابتكار أقصاه. وعندئذ يمكن توجيه الخدمات إلى الزراعة التجارية الصاعدة فى المناطق شبه الحضرية وذات الروابط الصناعية. ويمكنها أن تتواءم مع البيئة الاقتصادية المتغيرة. ولا يحتمل أن تؤدى محاولة توفير هذه الخدمات فى جميع أنحاء البلد إلى تحقيق مكاسب كبيرة . ولكن تركيز القدرة القائمة على مجالات يكون فيها التفاعل بين الحضر والريف أكبر ما يمكن قد يخلق التجمعات الديناميكية للنمو التى تحتاج إليها تنزانيا بشدة .

الخطوط الرابعة. *استغلال مزايا وروابط منشآت الأعمال والروابط الثقافية العالمية*. لدى تنزانيا مجتمع وطنى للأعمال له اتصالات بالشرق الأوسط وأوروبا وجنوب آسيا (انظر الفصل الأول). ولكن تاريخ القيود الحكومية على نشاط القطاع الخاص أدى إلى تحويل معظم طاقات هذا المجتمع إلى عمليات التجارة بالجملة والتجزئة[٤٠]. وسواء كان الهدف هو تشجيع رجال الأعمال المحليين على التوسع والتنويع، أم كان زيادة جاذبية تنزانيا للاستثمار الأجنبى، فإن هناك حاجة إلى وضع القواعد الدستورية والقانونية التى تكفل حماية حقوق الملكية، وتنفيذ العقود، وتقليل تدخل الدولة[٤١]. ويمكن للصحافة الحرة أن تدعم هذه الإجراءات القانونية عن طريق العمل كعنصر ردع وبالمساعدة على دعم خضوع الأجهزة العامة والخاصة للمساءلة. والإطار الأساسى لذلك موجود فى تنزانيا ولكنه يفتقر إلى المصداقية فى عيون المستثمرين الذين وضعوا تنزانيا مؤخرا بين أكثر الدول فسادا فى العالم[٤٢].

وسيؤدى التخفيض التدريجى للحواجز التجارية إلى تحسين فرص حصول منظمى المشروعات فى الحضر على المعدات والمستلزمات والتكنولوجيا التى يحتاجون إليها للقيام بالعمليات التجارية القادرة على المنافسة. ولكن الانفتاح يعنى أكثر من مجرد حرية التجارة . فهو يتضمن أيضا الالتزام بقواعد المدونات التجارية، والعقود، وحقوق الأفراد. وبهذا المعنى الأعمق ، فإن الانفتاح يمكن أن يدعم تطمينات الحكومة لمجتمع الأعمال فيما يتعلق بحقوق الملكية والاتفاقيات التعاقدية، كما أنه يمكن أن يشجع الاستثمار المحلى الخاص، ويزيد من تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر فى الصناعة[٤٣].

والمرجح أن يؤدى مناخ الأعمال الآمن والمنفتح إلى إعادة تدفق المهارات من الخارج، وإلى توليد الحافز الذى يشجع الأفراد على اكتساب الخبرات التكنولوجية. وقد وفر كثير من الاقتصادات فى شرق آسيا، بعد أن عانت من استنزاف العقول فى فترة الستينيات وحتى أوائل الثمانينيات، مناخا منفتحا ومرنا للأعمال أدى إلى إعادة كثير ممن كانوا قد تركوا البلاد. وقد ساعد ما نجم عن هذه الهجرة العكسية من قدرة على تنظيم المشروعات والمعرفة ورأس مال على أن تجد هذه البلاد أسواقا خارجية جديدة. ولكن الهجرة العكسية حل جزئى على أحسن الفروض، إذ يتعين على تنزانيا أن تتوسع فى منشآت التعليم الثانوى، وتعيد بناء مرافق التعليم العالى ومنشآت البحوث. لقد استنزفت الجامعات التنزانية من المواهب، وأصبحت تشارك بالكاد فى التجارة الدولية للأفكار والبحوث[٤٤]. ويعتبر تدعيم الثقافة العلمية، والجامعات وقدرتها على المنافسة خطوات ضرورية نحو التنمية السريعة والمستديمة فى مناخ تتزايد فيه العولمة وتصبح التكنولوجيا قوة موجهة رئيسية[٤٥]. وعلى سبيل المثال، فإن ما وعدت به تكنولوجيا نقل الجينات من زيادة غلة محاصيل الحبوب الأساسية مثل الذرة ومقاومتها للأمراض، لن يتحقق إلا ببناء قاعدة للبحوث، وقدرة تنظيمية للأمان الإحيائى، وتنفيذ قواعد تحمى حقوق الملكية للقائمين على إنتاج السلالات الجديدة. وبدون ذلك لن تكون هناك فرصة كبيرة لمشاركة هذا البلد كصاحب مصلحة واع فى أنشطة التكنولوجيا الحيوية[٤٦].

ويتطلب إرساء الأساس لهذه الاستراتيجية الجديدة مبادرة سياسية. ويجب أن يغير قادة تنزانيا مناخ الرأى السائد فى البلاد، وبناء توافق فى الرأى بين منشآت الأعمال المحلية والأجنبية، ومتابعة آرائهم ووجهات نظرهم بواسطة مؤسسات موثوق بها. ويمكن للحكومة أن تعلن عن التزامها بالتغيير عن طريق المضى فى برنامج الخصخصة وزيادة شفافية الإصلاحات فى قطاع الصناعة المصرفية.

ومن شأن السياسات التى تدعم استقرار الاقتصاد الكلى، وتحرير الأسواق، وبناء رأس المال البشرى أن توفر بعض الظروف اللازمة للتنمية مستقبلا. ولكن تنزانيا يجب أن تبذل المزيد من الجهد لتشهد ذلك النوع من التنمية الذى يهيئ لها الإقلال من الفقر بشكل جوهرى. ويقتضى الأمر أن تقيم الحكومة مؤسسات سياسية وقانونية قوية تقلل المخاطر التى يواجهها المستثمرون المحليون والأجانب عند ممارسة أعمالهم. كما يجب أن تقوم بالاستثمار فى البنية الأساسية فى المناطق الحضرية وشبه الحضرية وخاصة فى النقل والاتصالات. وأخيرا فإن الحكومة تستطيع عن طريق دعم الانفتاح أن تساعد على خلق أسواق تنافسية ، وعلى نشر المعرفة، وبناء رأس المال البشرى .

تحول الشكل العام للتنمية فى فجر القرن الحادى والعشرين

فى عام ١٩٩٠ توقع كثيرون فى مجتمع التنمية أن تؤدى الحيوية الناتجة عن رأسمالية السوق إلى انتشال المليارات من الناس من وهدة الفقر إلى عصر جديد من التنمية المستديمة. إلا أن هذه التوقعات لم تتحقق. فقد أحرزت بعض الأمم تقدما

ملحوظا. إلا أنه مع وجود ما يزيد على ١,٥ مليار شخص يعيش الفرد منهم على أقل من دولار واحد يوميا، ووجد أكثر من مليارى يعيش الفرد منهم على أقل من دولارين يوميا، فإن المهمة لم تكتمل بأى حال.

وتجرى الآن إعادة تفكير فى سياسات التنمية. ويحاول «إطار التنمية الشاملة» للبنك الدولى كما يسعى هذا التقرير، وتقرير ٢٠٠٠/٢٠٠١ عن الحد من الفقر، إلى فهم أفضل لجميع نواحى التنمية - مع الاستفادة من التجارب والقوى التى ستحدد الشكل العام للتنمية لتوفير مؤشرات لمسار التنمية مستقبلا. وكانت عملية إعادة التفكير هذه عملية واسعة النطاق. وهى لا تضع أى عنصر من عناصر التنمية فوق كل العناصر الأخرى، لأنه ليس هناك اتجاه مستقبلى شامل لكل شئ. وليست هناك أى مبادرة مؤسسية أو سياسية يرجح أن تكون هى الدواء الكافى الشافى.

ووجهة نظر التقرير أن هناك قوتين ستغيران بشكل جوهرى الشكل العام للتنمية فى العقود الأولى من القرن الحادى والعشرين، مع تداعيات ذلك على كيفية معالجة خطة التنمية وتحديد القوى الفاعلة، إلى جانب الأشكال التى يرجح أن يتم بها التفاعل فيما بينهما وهاتان القوتان هما:

- *العولمة*. أى التكامل المستمر بين الاقتصادات العالمية عن طريق تدفقات السلع والخدمات ورأس المال والعمل والأفكار، وعن طريق العمل الجماعى من جانب البلدان لمعالجة مشكلات البيئة العالمية.
- *التحول إلى المحلية*. أى المطالبة المتزايدة من جانب المجتمعات المحلية باستقلال أكبر، والتى ستزداد بسبب تزايد تركز سكان الدول النامية فى المراكز الحضرية.

وستتفاعل هاتان القوتان بعدة طرق، إذ ستستفيد المراكز الحضرية التى تم بحثها فى الفصلين السادس والسابع كثيرا من نظام التجارة العالمى المفتوح المشار إليه فى الفصل الثانى، ومن تدفقات رأس المال العالمى الذى أتى ذكره فى الفصل الثالث. وسيلعب الاستثمار الأجنبى المباشر (الفصل الثالث) دورا كبيرا فى توفير الخدمات الحضرية المطلوبة (الفصل السابع). وقد جرى عرض عديد من هذه العلاقات فى مواضع كثيرة من هذا التقرير. وتفرض هاتان القوتان المتباينتان وإن كانتا مترابطتين فى ذات الوقت، كثيرا من التحديات على عملية التنمية، يتطلب كل منهما نوعا مختلفا من رد الفعل المؤسسى والسياسى.

ثلاثة تداعيات رئيسية لسياسة التنمية

أولا، إن هاتين القوتين تؤكدان *تنامى الترابط العالمى المتبادل عبر المكان والزمان والقضايا*. وينهض الانتقال السريع للعدوى المالية من شرق آسيا إلى الاتحاد الروسى وأمريكا اللاتينية فى ٩٧-١٩٩٨ دليلا على تنامى الترابط المتبادل الذى يمكن أن يقوض النمو الاقتصادى ويزيد من الفقر.

لقد أدى الاعتراف بأن سلامة النظام المصرفى لأحد البلدان يمكن أن يغير من تصورات المستثمرين عن صحة وسلامة البنوك فى البلدان المجاورة، إلى تغيير الحسابات الخاصة بالتعاون الدولى. ومع ذلك، فكما يشير الفصل الثالث، إن مجرد الأخذ بالمعايير المصرفية المشتركة بدون العمل على تنفيذها بشكل كاف، لا يرجح أن يحد من الإفراط فى تحمل المخاطر. ولا يتعين على الدول أن تأخذ بالمعايير المصرفية السليمة فحسب، بل يجب أن تستنبط أيضا الهياكل المؤسسية اللازمة لضمان تنفيذ هذه المعايير وحماية القائمين على التنظيم المصرفى من الضغوط الخارجية. وعليها أيضا أن تنظر فى إنشاء نظام للإشراف الإقليمى على الممارسات المصرفية كما يحدث فى نطاق ما يسمى «نطاق مانيلا».

ويظهر بعض الأمثلة الصارخة على تزايد الترابط المتبادل، فى مناقشة المشاعات العالمية الواردة فى الفصل الرابع. فعلى الرغم من بطء التقدم الذى تحقق فى التفاوض على اتفاق لتخفيض انبعاث غازات الدفيئة، فإن ازدياد الاعتراف بالإرتباط بين مشكلات البيئة الدولية يدل على أن هناك حاجة إلى سياسات أفضل وإلى مؤسسات جديدة.

والنتيجة الثانية لقوى العولمة والتحول إلى المحليات هى *أن مسرح التنمية بات أكثر ازدحاما*. إذ أن دور الدولة القومية باعتبارها القوة الوحيدة القائمة بالتنمية سيتضاءل رويدا رويدا. وبدلا من ذلك، ستعمل البلدان بصورة متزايدة من خلال اتفاقات متعددة الأطراف، ومن خلال تفاعلاتها مع الشركات متعددة الجنسية، والقوى الفاعلة غير الحكومية، والكيانات دون القومية، خاصة المدن. وسيتعين تطوير مؤسسات وقواعد لتحديد العلاقات بين هذه القوى الفاعلة الجديدة والدول القومية. وسيكون لهذا تداعياته على الطريقة التى يجرى بها التفاوض على الاتفاقات العالمية، وعلى الكيفية التى تدير بها الحكومات داخل كل بلد العلاقات بين المركز والمحليات، وعلى كيفية إقامة المشاركات المستديمة داخل المدن.

ويقدم الفصل الخامس، فى وصفه لتحديات التحول إلى المحليات، افتراضات لتجنب المثالب التى أشير إليها فى دراسة حالة البرازيل. ويشير الفصل السابع إلى الدور الهام الذى تلعبه الشراكات فى إعادة الحيوية للمدن وتحسين نوعية الحياة للمقيمين فى الحضر. ويتطلب كل من هذه التطورات مؤسسات جديدة يمكنها أن تستوعب العدد المتزايد من القوى الفاعلة القائمة بالتنمية.

وعلى الرغم من التحديات الجديدة فوق القومية ودون القومية، ستظل الحكومات تقوم بدور رئيسى فى عملية التنمية. ويجوز أن تضطلع الحكومات القومية بوظائف أقل، متنازلة عن المسئولية لكيانات أخرى، ولكنها ستظل هى محور العجلة الذى يجمع مؤسسات التوجيه مع بعضها البعض. وهى وحدها التى يمكنها أن تحدد القواعد الدستورية داخل حدودها وتشكل

العلاقات بين الأجهزة المختلفة.

كما يكمن الحراك المتزايد لراس المال والعمال بين الدول وفى داخلها - والمنافسة المحتملة بين الحكومات القومية ودون القومية والحضرية على الموارد النادرة - وراء ثالث التداعيات الناجمة عن هذه القوى وهو: *أن المكافآت التى تعود من استراتيجيات التنمية الناجحة والعقوبات التى تحدث بسبب الإخفاق، يرجح أن تكون أكبر وتحدث بشكل أسرع عما كانت عليه فى الماضى*. وعلى سبيل المثال فإن المراكز الحضرية التى توفر حقوق ملكية مستقرة، والبيئة التى تؤدى إلى تراكم رأس المال الاجتماعى والبشرى، يمكنها أن تجتذب استثمارات أجنبية أكثر ومهاجرين أكثر مهارة. وتصبح نتائج التأخير فى الإصلاح أو تنفيذه بشكل جزئى أو بدون حماس، مع قلة التفكير فى بناء جدارة الثقة طويلة الأجل، أكثر ظهورا بصورة مباشرة تزيد كثيرا عما كان يحدث فى الماضى، وهو ما تم بحثه فى كل من الفصول الثانى والثالث والسادس.

الدور المركزى للمؤسسات

إن تركيز هذا التقرير على مؤسسات التوجيه، لا ينتقص من الدور الرئيسى الذى يلعبه رسم السياسات الحكومية فى التنمية، إذ ستظل تقوية القدرة الإدارية والتحليلية على صياغة وابتكار وتنفيذ السياسات أمرا أساسيا لدعم التنمية فى المستقبل.

غير أن السياسات الحكومية بمفردها لن تكفى. إذ أن الاستجابة لهاتين القوتين الجديدتين - العولمة والتحول إلى المحليات - تتطلب مؤسسات وساطة قوية، وخاصة عندما تلتزم البلدان، سواء منفردة أو مجتمعة، باتخاذ إجراءات فى وقت الأزمات. وتستخدم المؤسسات فى موازنة المصالح المختلفة للمجتمع وتقرير الكيفية التى توزع بها قوى التنمية منافعها ومزاياها، وتكلفتها ومخاطرها. ولحسن الحظ إن البلدان النامية لا تحتاج إلى إنشاء كل هذه الهياكل المؤسسية من الصفر، إذ يمكنها فى كثير من الحالات الانطلاق من الاتفاقات الدولية الموجودة والمعايير المعترف بها دوليا. وتستطيع البلدان أن تستخدم الإجراءات التى حددتها منظمة التجارة العالمية لزيادة مصداقية الإصلاحات التجارية التى تقوم بها من جانب واحد ، عن طريق الربط بين هذه الإصلاحات والتزاماتها المتعددة الأطراف، كما تم بحثه فى الفصل الثانى. وتستطيع البلدان النامية، عن طريق السير فى اتجاه المعايير الدولية للبنوك، كما تم بحثه فى الفصل الثالث، وفى دراسة حالة هنغاريا فى هذا الفصل، أن تستخدم المعايير العالمية الموجودة سلفا والمقبولة لتوجيه ودعم الثقة بهذه الإصلاحات.

وهذه المؤسسات لا تنشأ فى فراغ، ويجب توجيه الاهتمام لكيفية التفاوض على القواعد وتنفيذها. وسواء كان الاهتمام عالميا أم محليا، فإن واضعى السياسات ذوى النظرة البعيدة يجب أن يشجعوا مشاركة كل قوة فاعلة لديها قدرة على زيادة الرفاهة الجماعية أو الحد منها. ولا شك أن الإغراء سيراود بعض الكيانات الحكومية لتعطيل المفاوضات من أجل الضغط للحصول على مزايا أكبر فى هذه الاتفاقات. بيد أن الأرجح أن يتضح أن فرص نجاح هذه التكتيكات تتضاءل: إذ أن تزايد الترابط المتبادل سيخلق صلات بين القضايا، وأن من يقفون بعيدا لن يحصلوا على منافع التعاون على جبهات متعددة.

وبعد إنشاء هذه المؤسسات، فإنها ستتطور استجابة لعوامل متعددة منها: الاحتياجات المتغيرة للأعضاء، والتقدم التكنولوجى، ونمو أو تراجع توافق الرأى بين الخبراء، والضغوط من غير الأعضاء. ويجب أيضا أن تكون هذه المؤسسات قوية بالدرجة الكافية للتعامل مع التغيرات السريعة فى المشاعر - التى يحرص عليها التحسن فى الاتصالات، وسرعة نشر المعلومات الجديدة ووصولها إلى عدد أكبر من الأطراف المعنية.

وقد كانت السنوات العشر الأخيرة نعمة ونقمة فى نفس الوقت للدول النامية. فقد خسرت دول شرق آسيا بعض المكاسب السابقة فى أزمة حملتها كثيرا من التكاليف البشرية والاقتصادية. ومرت أجزاء كبيرة من إفريقيا بعقد ضائع آخر. وليس هناك من يود أن تتكرر هذه المشكلات مرة أخرى. لقد تعلمنا كثيرا من الماضى وأصبح لدينا إدراك أفضل للقوى التى ستصوغ الشكل العام للتنمية فى العقود المقبلة. وتقوم العولمة والتحول نحو المحليات حاليا بتغيير كثير من جوانب الخبرة البشرية - وقد بلغت من كثرتها حدا أصبح معه رد الفعل الشامل متعدد المستويات من الإصلاح السياسى والمؤسسى هو وحدة رد الفعل الكافى لمواجهتها. وإذا ما أخفقنا فى مواجهة هذا التحدى ، فإننا بذلك سنقضى على فقراء العالم بدورة من عدم الاستقرار، والجوع، واليأس. وإذا ما اقتنصنا الفرص المتاحة فى فجر القرن الحادى والعشرين، فإننا سنتمكن معا من تحويل الحلم إلى حقيقة - وبناء عالم متحرر من الفقر.

مذكرة بيبليوغرافية

يعتمد

هذا التقرير على طائفة عريضة من وثائق البنك الدولى وعلى العديد من المصادر الخارجية. وتشمل مصادر البنك الدولى أبحاثاً جارية وكذلك أعمالا قطرية اقتصادية وقطاعية وتتعلق بالمشروعات. وقد رتبت هذه المصادر وغيرها هجائيا تبعا للمؤلف أوالمنظمة فى مجموعتين: أوراق أساسية ومراجع. والأوراق الأساسية أعدت من أجل هذا التقرير ومتوافرة فى تقرير عن *التنمية فى العالم* ١٩٩٩/٢٠٠٠ على الشبكة العالمية (http://www. worldbank.org /wdr/) وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الأوراق الأساسية سيصبح متوافرا من خلال سلسلة أوراق العمل المتعلقة ببحوث السياسة أوكما فى مطبوعات البنك الدولى الأخرى، والباقى من خلال مكتب تقرير عن التنمية فى العالم. والآراء التى تعبر عنها ليست بالضرورة هى آراء البنك الدولى أوهذا التقرير.

وبالإضافة إلى المصادر الأساسية المدرجة، قدم أشخاص كثيرون، داخل البنك وخارجه على حد سواء، مشورة وتوجيها. وقد قدم تعليقات ومساهمات قيمة، ريتشارد أكرمان، جيمس آدامز، إحتشام أحمد، جنيد أحمد، توحيد أحمد، چول أندرسون، لانس أنيلاى، بريتى أرورا، جيهان أرولبراجاسام، روى باهل، ج. مايكل بامبرجر، سومان بيرى، صوفيا بيتنكورت، أمار بهاتاتشاريا، ريتشارد بيرد، إيلونا بلو، كليمنز بونيكامب، فرانسوا بورجونيون، نيكوليت ل. بوير، جون بريسكوى، لين ر. براون، روبين بيرجز، شاهيد جافيد بوركى، وليام بيرد، جيرى كابريو، ريتشارد كارى، جونزالو كاسترو، هيرمان سيزار، أجاى تشيبر، كينيث شوميتز، بول كولييه، مورين كروبر، أنجوس ديتون، جوليا دفلين، سمير الداهر، أ. شارلوت دى فونتوبير، ديباك داسجوبتا، آلان ديردورف، شانتايانان ديفاراجان، هنه ترونج دينه، سيمون ديانكوف، جونار إيسكلند، فرانسوا فالو، كارولين فرح، تشارلز فاينشتين، ج. مايكل فنجر، لوى فورجيه، بير فردريكسون، ديفيد فريستون، ليف فرينكمان، كارولين فروند، كريستوفر جيبس، مارشيلو جيوجالى، ستيف جورمان، فينسنت جوارن، إليسيا ج. جوزون، إيما جرانت، أنجليا جريفين، جيفرى جوتمان، كيرك هاملتون، سونيا همام، ترودى هارفام، نيجل هاريس، عريف حسن، إيان جرامى هجى، جيسكو س. هنتشيل، برنارد هويكمان، جوردون هوج، ديفيد هاملز، آثار حسين، زاهد حسين، رومين إسلام، إيمانويل جيمينيز، إيان جونسون، بربارا كافكا، رافى كانبور، كامران خان، أنوبام خانا، هومى خراز، بونا كيم، دانيلا كلينجبيل، طوفان كولان، ميهالى كوبانيى، نيكولاس كرافت، كاثى كروم، دونالد لارسون، كيو سيك لى، دانى ليبزيجر، روبرت ليتان، بيتر لويد، ميلارد لونج، سوزان لوهيد، باتريك لو، مايكل ليونز، دورساتى مدانى، أنطونيو ماجالهيس، كاثرين مان، مانويل مارينو، كيث ماسكوس، دوجلاس ماسى، سوبود ماثور، ألكسندر ف. مكالا، كاثلين ب. مكولوم، دومينيك فان در مينسبروغ، باتريك ميسرلين، جوناثان ميتشى، ستيفن ميللر، براديب ميترا، جوبيند نانكانى، بينو ندولو، فيكرام نهرو، إيريك نيومايير، كينيث نيوكوم، إيان نيوبورت، فرانسيس نج، جودى أوكونور، و. باتيى أفوسو- آماه، ألكسندرا أورتيز، تريس أسبورن، كيران أوسوليفان، صمويل ك. إ. أوتو، بيرك أوزلر، جون بيج، ستيفانو باجيولا، أول يونج بارك، أنطونيو بارا، أوديل تونالى بيتون، جاى فيفرمان، راشيل فيليبسون، روبرت بيكيوتو، جونارز بلاتيز، لانت بريتشيت، توم بروسا، رودولف ف. فان بيمبروك، ريجين كوالمان، نافيد كوريشى، س.ك.راو، مارتين رافاليون، جوردون ردينج، دون رايسمان، ج. دفيد

ريتشاردسون، جابرييل روث، آرون سانجفى، باربارا سانتوس، كارل سوفانت، نوربرت سكادى، سرجيو شمولكر، جيتندرا ج. شاه، زمارال شاليزى، هوارد شاتز، مارتين سلو، ستيفان سميث، ريتشارد سترين، ماريا ستوتافورد هيرواكى سوزوكى، هانز هيلموت تاكى، فيتو تانزى، ستانلى تيلور، بريجيدا تواسون، ب. زافيريس تزاناتوس، أنتونى فينابلس، ديفيد فاينز، مايكل والتون، روبرت واطسون، دانا وايست، جورج ت. وست، ماثيو وستفول، ديبى وتزيل، جون والى، ديفيد ويلير، ألكس ويلكس، فاهريتين ياجى، كى - مو يى، روبرتو زاجا، أكبر زايدى، أندز زيلون، وهنج - فو زو.

وقدم مساعدات قيمة نبوكو أوكى، بانسى تشينثا، ميتادى كوكرومون، كيت هول، كيكو ايتو، ميكا إيواساكى، مانى جاندو، بولى مينز، بوريس بليسكوفيتش، جين جراى بونتشامنى، ف. هالس روجرز، بروس روس - لارسون توموكو هاجيموتو.

وقد جرى الاضطلاع بمشاورات واسعة النطاق من أجل هذا التقرير. ونود أن نشكر سكوت باريت، تشيا سيو يوى، ديفيد كورى، باتريس ديفور، ريكاردو فاينى، كارلوس فورتين، نورمان جول، موريس جولدشتاين، إ. مونتى جراهام، كاثرين هيجن، أندرو هيو هاليت، جودرون كوشندورفر، باتريك لو، مارتين ماير، أندرو روجيرسون، جاجديش سايجال، روبرت سكيدلسكى، وألفريدو سفير-يونيس؛ وفى *دار السلام* جيمس آدامز، هايديرى أمانى، باتريك أسيا، ملفين أيوجو، إينوس بوكوكو، سومانا دهار، أوجستين ف. فوسو، ت. أيمى جوجيو، ماتس هارسمار، ساتوكاهكونين، بريان كاهن، لوى كاسكند، فريدريك كيلبى، أ.ك. مازيكو، تريزا مويو، فيدليس متاتيفيكولو، تشارلز موتاليموا، كريسبن موانيكا، مثولى نكوبى، دومينيك نجينكيو، تيميتوبى أوشيكويا، ت. أدمولى أويجيدى، هاجى سيمبويا، جوزيف سيمبويا، وموشى سيركوين؛ وفى *لندن (منظمات غير حكومية)*: ت. آلين، تامسين بارتون، تيدى بريت، آشفين. دايال، نيكولاس فنتون، أليتير فريزر، كارولين هاربر، أ. حسين، دنكان ماكلارين، ريتشارد ماكنالى، كلير ميلاميه، بريان أورايوردان، وديفيد وودوارد؛ وفى *باريس*، سكوت باريت، جون كلاود بيرثيليمى، فرانسوا بورينيون، ريتشارد كارى، وون هوتشو، دانيل كوهين، جين - مارى كور، أ. دى بالما، زدنيك درابيك، باتريس ج. ديفور، ريتشارد إيجلين، جون هوكنز، بيير جاكيه، أد. كويكويك، باتريك ميسرلين، روبرت ف. أوين، بير كارلو بادوان، هوبرت بريفو، ريمى برودوم، تريز بيول، ريجين كوالمان، هيلموت رايسن، كارل سوفون، بول سيراى، رولف فان در هوفين، دانيل فويزو، وسوجيل يونج؛ وفى *ساو باولو*: سومان بيرى، شاهيد جافيد بوركى، كلوديا دوترا، خافيير فراجا، كارلوس لانجونى، ماركوس مندين، جوبيند نانكانى، فرناندو ريزندى، ريتشارد ويب، جورج ويلهايم، وجوان زاباتا؛ وفى *سنغافورة*: شانكار أشاريا، كيم أندرسون، ماساهيسا فوجيتا، أوتيس كاوثين، يا - يوو كوه، راجيف لال، راكيش موهان، روميو أوكامبو، فانج سوك يونج، محمد هافلاه بايى، بيتر ج. ريمر، ديفيد ساترثويت، غو شوكينج، فيكتور سيت، لين سكواير، أوجستين تان، دوجلاس وبستر، جون دونج، وتشيا سيو يى؛ وفى *طوكيو*: كينجو أكيزوكى، ماساهيكو أوكى، جوديث بانيستر، سانج - شويل شوى، ريو فوجيكورا، يوكيكو فوكاجاوا، شون إتشى فوروكاوا، فان جانج، كازومى جوتو، ناومى هارا، يوجيرو هايامى، أكيوش هوريوشى شيجيرو إيشيكاوا، يوشيتسوجو كانيموتو، هيساكازو كاتو، تيتسو كيدوكورو، فوكوتارى كيمورا، ناوهيرو كيتاناو، فو - شين لو، كاتسوجى ناكاجانى، شوزو ناكامورا، كاتسوتوشى أوهتا، تاكاشى أونيشى، م.ج. كويبريا، جون م. كويجلى، كونيو سايتو، يوجى سوزوكى، كازيو تاكاهاشى، جونيش يامادا، تورو يانانجيهارا، ويوى - مان بينج؛ *منظمات* غير حكومية فى *طوكيو*: تاكيو أساكورا، كازوكو أسو، إينارى دان، فرانسيسكو ب. فلوريز، يوكو كيتازاوا، ساتورو ماتسوموتو، سيتسوكو ماتسوموتو، ساكوى سايتو، كيوتاكى تاكاهاشى، ميشيكو تاكاهاشى، كونيو تاكاسو، ويوشيكو واكياموا.

وقد تشاور الفريق مع بنك التنمية الآسيوى، وبنك التسويات الدولية، والبنك الأوروبى للإنشاء والتعمير، ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى، ومنظمة العمل الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، وصندوق النقد الدولى، والمنتدى الألمانى للتنمية، وسكرتارية الكومنولث، وإدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، وصندوق التعاون الاقتصادى فيما وراء البحار (اليابان)، ومؤسسة الدراسات المتقدمة المعنية بالتنمية الدولية (اليابان) ومعهد دراسات جنوب شرق آسيا (سنغافورة).

الهوامش

مقدمة

١- Pritchett 1997.

٢- كان من بين أكثر البحوث انتشارا التى يستشهد بها بشأن أسباب وكيفية عدم حدوث التقارب تلك التى قدمها Bernard and Durlauf 1996; Easterly and Levine 1997; Pritchett 1997, 1998; Quah 1993; and Sachs and Warner 1997b.

٣- تقف بعض البحوث على أدلة دامغة للتقارب المشروط ومنها: Barro 1991; Mankiw, Romer, and Weil 1992; Sachs 1996; and Sala-i-Martin 1997. ويوحى Caselli, Esquivel and Lefort (1996) بأن معدل التقارب بالنسبة إلى المعدل الثابت لبلدان معينة، قد يمضى بخطى أسرع من المعدل فيما بين البلدان البالغ ٢ فى المائة سنويا.

٤- للاطلاع على مدى الاحتياج لتحقيق تكامل السياسة الكلية، انظر Aziz and Wescott (1997)، ولتبيان مدى الحاجة لنهج أوسع ينطوى على طائفة من العوامل، انظر Stiglitz (1998a).

٥- Lewis 1955.

٦- Stiglitz 1998b.

٧- Devarajan, Easterly, and Pack 1999.

٨- Levine and Renelt 1992.

٩- Easterly and Fischer 1995.

١٠- Psacharopoulos 1994.

١١- World Bank 1991.

١٢- Buckley 1999.

١٣- Stiglitz 1999b.

١٤- Stiglitz 1996.

١٥- Stiglitz and Uy 1996.

١٦- Evans and Bataille 1997; Isham, Narrayan, and Pritchett 1994; World Bank 1991, 1997d.

١٧- Buckley 1999.

١٨- Evans and Battaile 1997.

١٩- اعتمد هذا الإطار بدرجة كبيرة على «صفحة رأس المال الاجتماعى للبنك الدولى على الشبكة العالمية» World Bank's Social Capital Web Page (*http: //www. world bank. org/ poverty / Scapital / index.htm*).

٢٠- Coleman and Hoffer 1987; Francis and others 1998.

٢١- Drèze and Sen 1995.

٢٢- Narayan and Pritchett 1997.

٢٣- Portes and Landolt 1996.

٢٤- Evans and Bataille 1997.

٢٥- Buckley 1999.

٢٦- WHO 1999.

٢٧- UNDP 1998.

٢٨- WHO 1999.

٢٩- World Bank 1999k.

٣٠- WHO 1999.

٣١- Easterly 1999.
٣٢- Thomas 1999.
٣٣- World Bank 1999a; Dollar 1999.
٣٤- North 1997.
٣٥- ينبغي لنموذج الاقتصاد السياسي المتكامل أن يتضمن قوى فاعلة مخولة سلطة إرساء أوتغيير القواعد التي تجرى بمقتضاها أي لعبة. وعلى صعيد الإطار الوطني، تلعب الحكومات مثل هذا الدور. وينبغي لمن يقوم بهذا الدور ألا يكون مستبدا محبا لعمل الخير يسعى لتعظيم وظيفة الرفاهية المجتمعية، ولا أن يكون حكما محايدا، بل عنصرا يتمتع بمزايا وظيفية خاصة ومصلحة ذاتية في اللعبة. وبالإضافة إلى ذلك، تتكون الحكومة من مجموعة طبقات من القوى الفاعلة المسئولة عن بعضها البعض وأمام الدوائر الانتخابية بطرائق مختلفة وللاطلاع على معالجة عامة تتناول صناع القواعد، انظر Altaf (1983).
٣٦- استمدت الأمثلة الواردة في هذه الفقرة والفقرات الأربع التالية من العددين الأخيرين لتقرير البنك الدولي «تقرير عن التنمية في العالم»، ما لم ينص على خلاف ذلك: *World Development Reports* (World Bank 1998m; World Bank 1997d).
٣٧- Burki and Perry 1998.
٣٨- Burki and Perry 1998.
٣٩- Ravallion and Chen 1998.
٤٠- UNDP 1998.
٤١- Ravallion and Chen 1998.
٤٢- World Bank 1998.
٤٣- WHO 1999.
٤٤- Jamison 1993.
٤٥- لاستجلاء أخطار الأمراض في المستقبل في البيئة الحضرية، انظر Ridley (1997).
٤٦- Walt 1998.
٤٧- يُمحص Fredland (1998) العواقب السياسية والنفسية الأوسع المترتبة عن الإصابة بالإيدز على مسار التنمية في أفريقيا جنوب الصحراء.
٤٨- WHO 1999; Marsh 1998.
٤٩- WHO 1999.
٥٠- يتراوح عدد حالات المصابين بحمى الدنج على مستوى العالم حاليا ما بين ٥٠ - ١٠٠ مليون حالة (Rigau-Perez and others 1998). See Howson, Fineberg, and Bloom (1998).
٥١- تجنح معدلات الوفاة إلى الارتفاع بين المرضى الحاملين لفيروس مرض نقص المناعة البشرية نتيجة لإصابتهم ببكتيريا عصويات السل (Delano and others 1999). وفيما يتعلق بجنوب أفريقيا، انظر Millard (1998).
٥٢- رغم أن هناك نحو ٧٠ في المائة من عدد حالات المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية - الذين يناهز عددهم ٤٧ مليونا، في أفريقيا، إلا أن المرض آخذ في التفشي بمعدل سريع في جنوب وجنوب شرق آسيا، حيث الفقراء هم الفئة الأكثر تعرضا للضرر. انظر Tibaijuka 1997; Lancet 1996; *New England Journal of Medicine 1996; Financial Times*, "Toll from AIDS Heaviest Among the World's Poor". June 24, 1998; Caron 1999; *Financial Times*, "AIDS May Kill Half South African Youth". October 10/11/1998. عرضت منظمة اليونسكو (١٩٩٩) وصفا مريعا لآثار الإصابة بمرض الإيدز فيما بين الأجيال، ولفتت النظر إلى أنه بحلول عام ٢٠٠٠ سيتعرض ١٣ مليون طفل في أفريقيا جنوب الصحراء لفقد أحد أو كلا والديهم نتيجة إصابتهم بالمرض.
٥٣- للاطلاع على تحليل للنقص في العمر المتوقع في عديد من بلدان أفريقيا، انظر The Economist (1999f).

٥٤- ثبت أن هذه مهمة معقدة للغاية نظرا لتعدد النماذج الرائدة التي تصلح للاقتداء بها. انظر The Economist 1998b; Financial Times, "Simple to Identify, Difficult to Destroy". July 16, 1998.
٥٥- Good 1999; *Business Week* 1998.
٥٦- *New England Journal of Medicine* 1997.
٥٧- ثبت أن ما يقرب من ثلثي حالات العدوى التي تسببها بكتيريا المكورات العنقودية في أوروبا لديه القدرة على مقاومة عقار ميثسيلين ومعظم المضادات الحيوية الأخرى - resistant and also resistant to most other antibiotics. Howson, Fineberg, and Bloom (1998); *Lancet* 1998; *New England Journal of Medicine* 1998; Cohen 1992. يصف Walsh (1999) محاولة لتطوير عقار الفانكوميسين ليتمكن من مكافحة الجراثيم المرضية شديدة الفتك الجديدة. انظر *Business Week* (1999).
٥٨- Oxford Analytica, "Africa: HIV/AIDS Concentration". December 1, 1998. لا يعد الدرن مجرد مشكلة خطيرة للبلدان منخفضة الدخل، إذ ينتشر أيضا في البلدان متوسطة الدخل مثل روسيا، انظر Feschbach (1999); Farmer (1999).
٥٩- يعبر الحدود سنويا في جنوب شرق آسيا وحدها ما بين عشرة ملايين وخمسة عشر مليون شخص. *Oxford Analytica*, "Southeast Asia: Spreading Diseases". July 15, 1998; Guerrant 1998.
٦٠- *The Economist* 1998a.
٦١- Curtis and Kanki 1998.
٦٢- Ambio 1995; The *New York Times*, "Malaria, A Swamp Dweller Finds a Hillier Home". July 21, 1999.
٦٣- انظر ما كتبه جون وآخرون في ١٩٩٨ حول إجراءات المراقبة: WHO 1999.
٦٤- Harvard Working Group 1994; Ewald and Cochran 1999. حول أسباب العدوى لكثير من الأمراض الخبيثة ومنها السرطانات، انظر Parsonnet (1999).
٦٥- Jamison, Frank, and Kaul 1998; Walt 1998; Howson, Fineberg, and Bloom 1998; *The Economist* 1998c.
٦٦- Watson and others 1998.
٦٧- يستند هذا الإطار إلى Gardner-Outlaw and Engelman (1997); Rogers and Lydon (1994); Seckler and others (1998); and "World Day for Water, 22 March 1999". والأخيرة عبارة عن نشرة إخبارية تصدر بالتضامن بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الأمم المتحدة.
٦٨- Peterson 1999.
٦٩- يعمد المعلقون أحيانا إلى التقليل من شأن الدور الذي تلعبه التكنولوجيا في العولمة، حيث يشيرون إلى النطاق المحدود الذي كانت عليه الاتصالات العالمية منذ مائة عام فحسب. والواقع أن صادرات الولايات المتحدة في أواخر القرن العشرين، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، لا تزيد بأكثر من واحد بالمائة عما كانت عليه في أواخر القرن التاسع عشر، بينما تشكل تحركات رؤوس الأموال الدولية نسبة مئوية أقل من الإنتاج بالقياس بما كانت عليه في الثمانينيات من القرن التاسع عشر (*International Herald Tribune*, May 23, 1999). لكن من الواضح أن المستويات المطلقة أكبر من ذلك بكثير. إذ تتوافر للتجارة قاعدة أرحب إلى درجة كبيرة تتضمن نسبة مئوية أكبر بكثير من السلع المصنعة والخدمات، ويشتمل التمويل على المزيد من الاستثمارات قصيرة الأجل التي تستند إلى تكنولوجيا للمعلومات بالغة الرقي.

الفصل (١)

١- أشارت التحليلات الخاصة بكل من النمو الأخير لتدفقات التجارة (Baldwin and Martin 1999) وتدفقات رأس المال (Bordo, Eichengreen, and Kim 1998; Obstfeld and Taylor 1999) إلى وجود عوامل تماثل تلك العوامل التى كانت موجودة أيضا خلال فترة العولمة التى سبقت الحرب العالمية الأولى، والأكثر أهمية العوامل التى تنفرد بها نهاية القرن العشرين.

٢- يسلط العمل الأخير لـ Frankel and Romer فى ١٩٩٩، الأضواء بقوة على العلاقة بين التجارة ونمو الدخل. والواقع أن ما توصلا إليه من نتائج يشير إلى أن زيادة قدرها واحد بالمائة نقطة مئوية تطرأ على النسبة بين التجارة إلى الناتج المحلى الإجمالى، تصحبها زيادة فى دخل الفرد تتراوح بين ٥, و٢ فى المائة.

٣- Anderson 1999.

٤- *The Economist 1999d; Oxford Analytica,* "East Asia, Electronic Commerce". June 1, 1999.

٥- Kleinknecht and der Wengel 1998.

٦- شهد الإقراض المصرفى للبلدان النامية انخفاضا يقدر بخمسة وسبعين مليار دولار فى ١٩٩٨، فى حين زادت المساعدة الرسمية للتنمية بما يتراوح بين ٢,٣ و ٥,١ مليار دولار. (*Financial Times*, "Bank Loans Cut to Emerging Economies". May 31, 1999; *The Economist* 1999e).

٧- انخفضت تكلفة إجراء مكالمة مدتها ٣ دقائق عبر الأطلنطى من ٣١,٥٨ دولار فى ١٩٧٠ إلى أقل من دولار واحد فى ١٩٩٨. ويتصاعد استخدام الكمبيوتر بخطى هائلة بينما تجتذب الإنترنت أعدادا متلاحقة من الناس. وزادت سرعة الاتصال بالإنترنت من ١٤,٤ كيلو بايت إلى ١٠ ميجابايت فى الثانية الواحدة. (*Financial Times*, "Banker's Black Hole". July 21, 1999.

٨- Feldstein 1998.

٩- Eberstadt 1998.

١٠- Higgins and Williamson 1997; Horioka 1990; Kosai, Saito, and Yashiro 1998.

١١- هبط معدل متوسط الخصوبة فى المكسيك من ٧ فى منتصف الستينيات إلى ٢,٥ فى أواخر التسعينيات من القرن العشرين (*The New York Times*, "Smaller Families to Bring Big Change in Mexico". June 8, 1999).

١٢- Attanasio and Banks 1998.

١٣- Giddens 1998.

١٤- Costa 1998.

١٥- Peterson 1999.

١٦- Deaton 1998.

١٧- Vamvakidis and Wacziarg 1998.

١٨- UNCTAD 1998.

١٩- منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى (OECD) ١٩٩٨. يذهب قدر كبير من الاستثمار الأجنبى المباشر فى البلدان النامية إلى أقل من ٢٠ اقتصادا فى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية (Fry 1995).

٢٠- حتى أوائل التسعينيات، كان ينظر إلى الحد من الكبح المالى على أساس كونه طريقة لدعم النمو، لكنه لم يعتبر مهما مثل العوامل الأخرى. هذا المفهوم يشهد تغييرا من خلال البحوث الجديدة. فقد أصبح الآن ينظر إلى التعميق المالى، متضمنا تنمية أسواق للأوراق المالية تتسم بالكفاءة، على أنه إضافة مهمة للنمو المستقبلى، أساسا عن طريق تحسين الكيفية التى يتم بها تخصيص الموارد. وعلاقة ذلك بالنمو تغدو أقوى فى بعض المناطق عنها فى البعض الآخر، وتشير القرائن بصورة قابلة للتصديق تماما إلي أن النظم المصرفية الحسنة التنظيم تجعل النمو ميسورا. ويمكن على نحو وثيق النظر إلى توافر تمويل بأسهم رأس المال ورؤوس أموال المخاطرة على أنه موازٍ للتقدم الصناعى، وهو يحظى بأهمية خاصة فى حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم التى تسعى لتوظيف تكنولوجيات جديدة، وفى حالة الصناعات الى تعتمد بقوة على التمويل الخارجى. بالطبع فإن هذه العلاقة بين السبب والمسبب تظل صحيحة حتى لو تبادلا مكانيهما (Fry 1995). وتشير البيانات الخاصة بخمسة بلدان صناعية بين ١٨٧٠ و١٩٢٩ إلى أن الوساطة المالية تحفز الإنتاج. وتدعم هذه النتائج ما أمكن التوصل إليه بالنسبة لفترات زمنية أحدث، بالإضافة إلى ما اكتشفه جرشينكرون، والذى يستند إلى دراساته التاريخية لبلدان أوروبية (Gerschenkron 1962; Gregorio and Guidotti 1995; Levine 1997, 707; Levine and Zervos 1998c; Rajan and Zingales 1998; Rousseau and Wachtel 1998).

٢١- Fry 1995.

٢٢- Levine 1997.

٢٣- Flannery 1998; Knight 1998.

٢٤- Dobson and Jacquet 1998.

٢٥- Eichengreen and others 1999; Mckinnon 1991.

٢٦- Goldstein 1998.

٢٧- UNDP 1999.

٢٨- Bennell 1997.

٢٩- Far Eastern Economic Review 1998; Urata 1996.

٣٠- يمثل الاستثمار الأجنبى المباشر ١٤ فى المائة من التمويل المخصص للأصول الثابتة فى الصين ما بين ١٩٧٩ و١٩٩٧، وذلك من إجمالى قدره ٢٢٠ مليار دولار (Guo 1998).

٣١- Prahalad and Liebenthal 1998.

٣٢- ارتفع عدد الترتيبات التكنولوجية فيما بين الشركات المسجلة بواسطة الأونكتاد من متوسط سنوى قدره ٣٠٠ فى منتصف الثمانينيات إلى ٦٠٠ فى منتصف التسعينيات. وبالنسبة للشركات من البلدان النامية، تضاعف عدد هذه الترتيبات ٤ مرات، من ١٠ إلى ٤٠ سنويا. (UNCTAD 1998; Kobrin 1997).

٣٣- McKinnon 1998.

٣٤- فى إطار مسعاها لتحديث الاتفاق الخاص بعام ١٩٨٨، اقترحت لجنة بازل إدخال عدد من التغييرات، بما فى ذلك استخدام الوكالات الخارجية لكلا التقديرين لتحديد نسب رأس المال الخاصة بالمصارف والتقديرات الائتمانية المحددة داخليا لبنوك بعينها (*Financial Times*, "Radical Banking Reforms Announced". June 4, 1999).

٣٥- خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٧ سمحت الولايات المتحدة وحدها لما يقرب من مليون مهاجر سنويا بدخول أراضيها. انظر Population Reference Bureau (1999).

٣٦- تضم الأوقيانوسة كل من أستراليا ونيوزيلندا والجزر الواقعة جنوب المحيط الباسفيكى.

٣٧- Zlotnik 1998.

٣٨- Kane 1995.

٣٩- U.S. Committee for Refugees 1996.

٤٠- Cohen and Deng 1998.

٤١- للاطلاع على دراسة حديثة عن سياسات الهجرة الأوروبية انظر Faini (1998). ويظهر من تحليله للفروق بين الأجور والضغوط الديمجرافية أنه من المرجح أكثر أن تشهد بلدان أوروبا الغربية هجرة من شمال إفريقيا وليس من أوروبا الشرقية. انظر أيضا Dervis and Shafiq (1998). للاطلاع على تحليل حديث لتأثير التغيرات الديمجرافية على الهجرة، انظر Teitelbaum and Winter (1998).

٤٢- Borjas 1998.

٤٣- Bohning and de Beiji (1995) حيث قاما بدراسة الآثار المترتبة على السياسات الرامية إلى تسهيل دخول العمال المهاجرين إلى أسواق العمل. Faini (1998) حيث يتناول بالبحث الصعوبات التي تواجه المهاجرين خلال استيعابهم في البلدان الأوروبية. وقد تنشأ خلال هذه العملية منافسات إثنية حامية الوطيس، وهي لا تمت بصلة إلى مستوى البطالة أو إلى المدى الذي يصل إليه المهاجرون في الحلول محل العمال المقيمين في الأعمال الخدمية أو الوظائف منخفضة المهارة.

٤٤- Carrington and Detragiache 1998.

٤٥- From IMF, *International Financial Statistics*, Cited in Russell and Teitelbaum (1992) and Taylor and others (1996).

٤٦- انظر الشواهد المجمعة بشأن هذه النقطة في تايلور وآخرين (١٩٩٦). وبالإضافة إلى ذلك انظر الشواهد المتعلقة بتحويلات المهاجرين الآسيويين في دول الخليج في Amjad (١٩٨٩).

٤٧- Castles 1998.

٤٨- شجع التدفق الكبير للمهاجرين من روسيا إلى إسرائيل في النصف الأول من التسعينيات على نمو القطاعات الكثيفة الاستخدام للمهارة بشكل معتدل. انظر Gandal, Hanson, and Slaughter (1999).

٤٩- Greif 1998.

٥٠- Redding 1998; Skeldon 1998.

٥١- Redding 1998.

٥٢- Meyer and others 1997.

٥٣- *The New York Times*, "Human Influences on Climate Are Becoming Clearer". June 29, 1999.

٥٤- *Nature* 1998.

٥٥- *Science* 1999.

٥٦- من المحتمل أن تكون هناك اختلافات كثيرة حول هذا المتوسط الطويل الأجل. وقد كان متوسط درجات حرارة الشتاء خلال الثلاثين سنة الماضية في خطوط العرض الشمالية أعلى بالفعل بمقدار ٤-٥ درجات مئوية، ليصل إلي ما يزيد عن المتوسط العالمي بمقدار عشر مرات (*Financial Times*, "Stormy Forecast"، ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩).

٥٧- بصرف النظر عن كلوريد الميثيل وبروميد الميثيل اللذين ظل تركزهما ثابتا تقريبا، فإن العبء المتزايد للمركبات الكلورو فلورو كربونية يعزى بالكامل إلى النشاط البشري وقد بدأ في الارتفاع في أوائل القرن العشرين (Butler ١٩٩٩). وكان أول من ألمح إلى العلاقة بين الغازات الموجودة بين الغازات في الجو والاحترار عالم الرياضيات الفرنسي الكبير جان باتيست فوربيه في مقال له نشره في عام ١٨٢٤. (Christianson ١٩٩٩).

٥٨- في حين أن التركزات من ثاني أكسيد الكربون يمكن أن تعزز نمو النباتات وتزيد من كفاءة استخدام الماء، فإن التغييرات في كيمياء الأنسجة يجعل بعض النباتات أقل استساغة. ويعادل إجهاد الحرارة والماء على النباتات بعض المكاسب التي تتحقق من زيادة تركز ثاني أكسيد الكربون (*Science*، ١٩٩٧، ص: ٤٩٦).

٥٩- من بين الاحتمالات المزعجة ذوبان الأنهار الجليدية في جبال الهمالايا واختفاؤها في نهاية المطاف في حوالي ٤٠ سنة، مما يفضي بداءة إلى الفيضانات ثم جفاف الأنهار التي تغذي السهول الهندية (*New Scientist* ١٩٩٩). ورغم أن البحوث الراهنة تشير إلى أنه لا ينبغي لتغير المناخ أن يحدث خللا كبيرا في الاقتصاد أو الزراعة في الولايات المتحدة، فإن تأثيره على بعض مناطقها يمكن أن يكون حادا جدا (Lewandrowski and Schimmelpfenning ١٩٩٩).

٦٠- دفعت الفيضانات التي وقعت في بنغلاديش وأمريكا الوسطى والصين في عام ١٩٩٨ الأرجنتين وكازاخستان إلى المطالبة بتقرير حد أقصى لانبعاثات البلدان النامية من غازات الدفيئة يمكن إدراجه في اتفاق كيوتو الذي ينظر في اجتماعات بيونس أيرس في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨.

٦١- يصف سيمز (Sims) (١٩٩٩) المشكلات التنظيمية التي تواجه الصين.

٦٢- Flavin 1997.

٦٣- Prescott-Allen 1995.

٦٤- Madeley 1995a.

٦٥- خطاب ألقي في المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ١٩٩٩، واستشهد به في صحيفة نيويورك تايمز، ٧ شباط/فبراير ١٩٩٩.

٦٦- Hay and Shleifer 1998.

٦٧- Root 1998.

٦٨- Garrett 1998; Rodrik 1998b.

٦٩- Alesina 1998.

٧٠- Boniface 1998. بيد أن بيج (Pegg) (١٩٩٩) يرى أن احتمال ظهور دول جديدة ضعيف. وتفضل الأقاليم الواقعة داخل البلدان الحصول على الحكم الذاتي على الانفصال عنها، وفي حالة صوماليلاند، يمنح الاعتراف الخارجي بسيادتها على مضض.

٧١- يجد بانيتسا (Panizza) (١٩٩٩) أن تحقيق اللامركزية المالية يرتبط إيجابيا بالتشرذم الاثني ومستوى الديمقراطية (علاوة على حجم البلد ونصيب الفرد من الدخل).

٧٢- صندوق النقد الدولي ١٩٩٧، ١٩٩٨ ج.

٧٣- Wetzel and Dunn 1998.

٧٤- Gavin and Perotti 1997.

٧٥- Alesina and Spolaore (1997). يفسر انتهاء الحرب الباردة والتاريخ الاجتماعي لهذه البلاد إلى حد كبير ظهور ٢٢ بلدا جديدا فيما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٨.

٧٦- Wiseman 1997.

٧٧- تشير البحوث إلى أن عدم وجود أي تفويض كبير للسلطة يرتبط إلى حد ما بنوعية أسلوب الحكم على مختلف المستويات (Huther and Shah ١٩٩٨).

٧٨- Shah 1997.

٧٩- يتوقف مسار تحقيق اللامركزية في المستقبل على الخبرات المكتسبة من التجارب التي تجرى في البلدان التي لديها نظم مركزية والتي لديها نظم سياسية أوسع انتشارا. (Willis, Garman and Hoggard، ١٩٩٩).

٨٠- Tyler 1997.

٨١- تبين دراسة لعينة من البلديات في أمريكا اللاتينية أن بناء قدرات المنظمات المحلية يعد دالة للقيادة والمشاركة المجتمعية (Fiszbein ١٩٩٧).

٨٢- Verdier 1998.

٨٣- Brocherhoff and Brennan 1998.

٨٤- Khilnani 1997.

٨٥- Lloyd-Sherlock ١٩٩٧. رغم أن الحصر العالمي الراهن والجدير بالثقة لفقراء الحضر غير متاح بالنسبة للبلدان النامية، فإن الشواهد المتناثرة تشير إلى أن العدد أعلى بكثير من الرقم التقديري البالغ ٣٠٠ مليون نسمة في عام ١٩٨٨ (Haddad, Ruel and Garrett ١٩٩٨).

٨٦- Bourguignon 1998; Fajnzylber, Lederman, and Louyza 1998.

٨٧- Tonry 1997.

٨٨- Caldeira 1996.

٨٩- Szreter 1997.

٩٠- World Bank 1979.

٩١- Begg 1999. تعمل العولمة والإنجازات المحققة في تكنولوجيا المعلومات على زيادة حدة المنافسة فيما بين المدن.

٩٢- يشير كروغمان Krugman (١٩٩٨أ) إلى إهمال القضايا المكانية فى النصوص الاقتصادية. بيد أن الجغرافيين لم يهملوا القضايا المكانية والقرارات المتصلة باختيار المواقع. وخلال الستينيات والتسعينيات، قدم علماء الاقتصاد إسهامات ملحوظة فى ميدان التنمية الحضرية. غير أن الإنجازات الحديثة فى إعداد النماذج الاقتصادية رفعت شأن العلوم الاقتصادية الحضرية وأهميتها بالنسبة لعلماء الاقتصاد بصفة عامة (Boddy 1999; Martin 1999).

٩٣- يعزف سكوت (Scott) ١٩٧٦ وإلستر (Elster) ١٩٨٩ على نفس الوتر عندما يناقشان الكيفية التى يمكن أن تضعف الركائز الاجتماعية فى المجتمعات الحديثة بسبب الحراك، والطابع المؤقت للتفاعل، ووتيرة التغيير. ورغم أن توفير شبكات أمان للفقراء على الصعيد العام لتحل محل مخططات التأمين غير الرسمية القائمة على علاقة القرابة أوالسيد بالمسود، تمت مناقشتها على نطاق واسع، فإن إيجاد مخططات قابلة للاستمرار يعتبر تحديا كبيرا.

٩٤- Crystal 1997.

٩٥- Satterthwaite ١٩٩٦. وقرطبة فى البرازيل مثال شهير للتخطيط الكفء للنقل واستخدام الأراضى. غير أن الافتقار الفعلى لقصص نجاح أخرى شاهد على الصعوبات التى تواجه الوكالات القائمة بالتنظيم فى البلديات. ويبين برودهوم ولى Prudhomme and Lee (١٩٩٨) أن التمدد الحضرى والسرعة التى يمكن قطع الرحلات بها يؤثران بقوة على طابع سوق العمل.

٩٦- تبين من تحليل للنمو الاقتصادى الحضرى فى أستراليا (مقاسا بالزيادة فى سعر العمل) أن النمو يتوقف على نوعية الحياة، كما يعكسها توافر الخدمات المجتمعية، والإدارة المحلية، ووسائل الراحة العمومية، ودرجة الاكتظاظ، والمستوى الأولى لرأس المال البشرى (Bradley & Gans ١٩٩٨).

٩٧- منظمة العمل الدولية ١٩٩٨، انظر أيضا Porter (١٩٩٨).

٩٨- Mani 1996.

٩٩- رغما عن عقدين من تحقيق اللامركزية فإن السلطات الحضرية ليس لديها سوى مبالغ ضئيلة تستثمرها. ولا يزال معظمها يعتمد إلى حد كبير على الحكومات الوطنية (أوالمستويات الأعلى من الحكومات دون القومية) والوكالات الدولية (Satterthwaite ١٩٩٦).

١٠٠- Cohen 1998; Kremer 1993; ILO 1998.

١٠١- Fujikura ١٩٩٨. يحتاج المجتمع المحلى، لكى يتحرك بشأن الشواغل البيئية، إلى المساندة بالقوانين واللوائح التنظيمية الحكومية التى توفر سبل الحصول على المعلومات بشأن التلوث. وبدون ذلك يصبح الأفراد والجماعات والمنظمات غير الحكومية مغلولى الأيدى. وحتى فى الاتحاد الأوروبى واليابان، كثيرا ما يكون الحصول على المعلومات صعبا، والحالة أسوأ بكثير فى البلدان النامية (*New Scientist* ١٩٩٨).

الفصل (٢)

١ - Drabek and Laird 1998.

٢ - لا يقصد بذلك الإيحاء بأن منظمة التجارة العالمية هى المؤسسة الدولية الوحيدة الملتزمة بتيسير التوسع في التجارة الدولية. فصندوق النقد الدولى والبنك الدولى يشاركان فى هذه الأهداف وقد وضعا برامج لإنجازها. كما تقوم هاتان المؤسستان بخطوات لتعزيز التنسيق بين الوكالات، بما فى ذلك تشكيل نهج «اتساق» إزاء صنع السياسات. وقد أرسيت أسس هذا النهج فى «تقرير المدير التنفيذى لصندوق النقد الدولى، ورئيس البنك الدولى، والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية بشأن الاتساق»، ٢ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٩٨.

٣ - Srivnivasan ١٩٩٨. وقد وجد Francois, Mcdonald and Norstrom (١٩٩٦) أن التأثير المؤكد لجولة أوروغواى على البلدان النامية قد رفع الدخول الوطنية بنسبة ٠,٣ فى المائة. ووجد Harrison, Rutherford and Tarr (١٩٩٦) مكاسب تبلغ ٠,٣٨ فى المائة.

٤ - Fotoutan 1996; Harrison 1994; Krishna and Mitra 1998; Levinsohn 1993. وعلى النقيض من الأدلة المستشهد بها هنا فإن تأثير التجارة على أداء الشركات من خلال وفورات الحجم، ووفورات الحجم الخارجية، والتعلم بالممارسة، تأثير ضعيف نسبيا (انظر Taybout ١٩٩٨).

٥ - Feenstra and others 1997.

٦ - Aw and Batra 1998; Clerides, Lach, and Tybout 1998.

٧ - انظر الفصل السادس Fujita, Krugman, and Venables 1999; Glaeser 1998; Puga 1998; Venables 1998.

٨ - Quigley 1998.

٩ - يشير Bolbol (١٩٩٩) ضمن آخرين إلى المنافع التى تعود على البلدان العربية من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية القائمة على القواعد.

١٠- اعتبارا من ١٠ شباط/ فبراير ١٩٩٩. انظر موقع منظمة التجارة العالمية على شبكة الإنترنت *(www.wto.org)* للاطلاع على آخر المعلومات عن العضوية.

١١- Kleinknecht and der Wengel 1998.

١٢- أنظر Frankel (١٩٩٧). ولابد من تفسير هذه النتيجة بحرص، حيث إن ازدياد تدفقات التجارة ما بين الأقاليم قد يشجع صناع السياسات على توقيع اتفاقات إقليمية للتجارة مما يولد بدوره مزيدا من التجارة فيما بين الأقاليم. وإذا كان إثبات وجود علاقة سببية أمرا صعبا فذلك فى حد ذاته يعطى جدارة للفكرة القائلة بأن اتفاقات التجارة الإقليمية تصطحب بتدفقات تجارة أكبر فيما بين الأقاليم.

١٣- Rodrik 1994.

١٤ - تستطيع الدولة المشكو فى حقها أن تستأنف قرار هيئة الخبراء، وتحول الدعوى إلى هيئة استئنافية للنظر فيها.

١٥ - Baldwin and Venables 1995.

١٦- انظر Finger and Schuknecht (١٩٩٩) للاطلاع على دليل على ضآلة ما تحقق فى مجال تحرير المنسوجات منذ نهاية جولة أوروغواى.

١٧ - كما يمكن أن يحدث مع التدابير المبررة على أسس تتعلق بصحة النبات. انظر Hertel, Bach, Dimaranan, and Martin (1996); Hertel, Martin, Yanagishima, and Dirmaranan (1996); Krueger (1998); Srinivasam (1998); Thomas and Whalley (1998); and Trela (1998).

١٨ - Rodrik 1994.

١٩ - يكون هذا التعويض عادة فى شكل تيسير سبل الوصول إلى الأسواق الأخرى فى نفس الاقتصاد، وهى ممارسة من المحتمل أن يكون لها آثار تضر بالشركات المنافسة للواردات فى تلك الأسواق. ومن المحتمل أن تعارض تلك الشركات، توقعا منها لمثل هذا التعويض، أنشطة الأعمال التى تحبذ الانتكاس على الإصلاحات منذ البداية. وإذا قام بلد ما بالانتكاس على اصلاحاته بدون أن يقدم تعويضا عن ذلك، فمن الجائز جدا أن يجد نفسه فى موقف المدعى عليه فى شكوى معروضة بموجب آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية. ومن المحتمل أن يفضى هذا الإخلال الصارخ بالتزامات المنظمة إلى جزاءات توقع على المخالف، وكثيرا ما تكون فى صورة تقليل سبل الوصول إلى الأسواق. ومرة ثانية، فإن المصدرين، توقعا منهم لهذه السلسلة من الأحداث، سيمارسون الضغط من أجل عدم الانتكاس على الإصلاحات منذ البداية. وفى كلتا الحالتين، فإن توكيد الحواجز التجارية الأدنى فى التزامات البلد قبل منظمة التجارة العالمية يشحذ حوافز الأطراف المحلية صاحبة المصلحة فى المحافظة على سبل الوصول المحسنة إلى الأسواق المحلية، ويشير إلى القطاع الخاص بأن الإصلاحات التجارية باقية بدون تغيير.

٢٠ - Finger and Winters 1998.

٢١ - Fung and Ng 1998

٢٢ – Keesing 1998.

٢٣ – Michalopoulos 1999; Short 1999.

٢٤ – للاطلاع على دراسة وافية للتأثيرات المختلفة للتدفقات التجارية على تركزات عدد من الملوثات، انظر Antweiler, Copeland, and Taylor (١٩٩٨). انظر أيضا الإطار ٤ ـ ٧.

٢٥ – Feenstra 1998.

٢٦ – البنك الدولى للإنشاء والتعمير ١٩٩٨.

٢٧ – هذه القوانين أجازها اتفاق منظمة التجارة العالمية (Jackson 1997, 1998; *Financial Times,* "Developing World Leads in Anti-Dumping." October 29, 1998).

٢٨ – للاطلاع على سلسلة من دراسات الحالة عن الآثار الضارة لإجراء مكافحة الإغراق، انظر Finger (1993) and Lawrence (1998). وتبرز الزيادة الأخيرة فى دعاوى مكافحة الإغراق فى أوروبا والولايات المتحدة ضد منتجى الصلب الآسيويين التأثير الذى يمكن أن تحدثه قوانين مكافحة الإغراق على سبل الوصول إلى الأسواق . وحيث إن البلدان الآسيوية تحاول تثبيت مستويات انتاجها، ستجد أنها مواجهة بقيود تصديرية تعوق تلك الجهود. ويقدم Tharakan (١٩٩٩) مقترحات من أجل إصلاح قوانين مكافحة الإغراق، فى حين يطرح Horlick and Sugraman(١٩٩٩) مقترحات من أجل إصلاح تطبيق هذه القوانين على الاقتصادات «غير السوقية».

٢٩ – Burtless and others 1998; Cohen, D. 1998; *The Economist,* 1999b; Hufbauer and Kotschwar 1998; Rodrik 1997, 1998a; Williamson 1998.

٣٠ – للاطلاع على عرض واف لهذا الحوار، انظر Cline (١٩٩٧). ويقدم Anderson & Brenton (١٩٩٨) تحليلا أحدث لتأثير التجارة والتكنولوجيا على عدم المساواة في الدخل فى الولايات المتحدة.

٣١ – يقدم Aghion and Williamson (١٩٩٨) تحليلا فكريا وتطبيقيا لتأثير العولمة على عدم المساواة فى الدخل وعلى النمو.

٣٢ – Prusa 1997.

٣٣ – للاطلاع على عرض أحدث لتكاليف تكيف مع إصلاح التجارة، انظر Matusz and Tarr(١٩٩٨)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى (١٩٩٩).

٣٤ – Lawrence 1996.

٣٥ – Burtless and others 1998.

٣٦ – Graham 1996; Rodrik 1997.

٣٧ – Maskus 1997.

٣٨ – تعلق البلدان أهمية متزايدة على آليات تسوية المنازعات. ويوضح ذلك الاهتمام الكبير بالمنازعات التجارية الدولية حول الواردات من الأغذية المحورة جينيا، ومن الموز ولحم البقر فى الاتحاد الأوروبى، وواردات المؤن والسلع فى كندا.

٣٩ – Ostry 1997, 1998.

٤٠ – يقدم Anderson (١٩٩٩) تقريرا موجزا ووافيا عن هذه القضايا وقضايا أخرى متعلقة بإصلاح التجارة.

٤١ – يقدم Ryan (١٩٩٨) تحليلا متعمقا لقضية حقوق الملكية الفكرية أيضا.

٤٢ – Hoekman and Anderson 1999.

٤٣ – Josling 1998a, 1998b.

٤٤ – Laird 1997.

٤٥ – Josling 1998a.

٤٦ – Hoekman and Anderson 1999; Ingco and Ng 1998.

٤٧ – World Bank 19980.

٤٨ – James and Anderson 1998; Roberts and DeRemer 1997.

٤٩ – بيد أن هذا الاتفاق تعرض بالفعل لضغوط بسبب الخلافات بين الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة حول المحاصيل والأغذية المحورة جينيا، ولا سيما لحوم البقر. وقد ذهب البعض إلى حد الدعوة إلى حظر التجارة فى المحاصيل المحورة جينيا على الصعيد الدولى، فى تعارض مباشر مع قواعد منظمة التجارة العالمية. انظر *Financial Times,* "Genetically Modified Trade Wars." February 18, 1999, and The Economist (1999a).

٥٠ – يقيم kerr (١٩٩٩) الآفاق المرتقبة لمنازعات التجارة الزراعية مستقبلا، مشيرا إلى العبء المتزايد الذى سيلقى على عاتق آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

٥١ – للاطلاع على تحليل حديث لإدخال المزيد من المنافسة فى القطاع البحرى، انظر Francois and Wooton(١٩٩٩).

٥٢ – Deardorff and others ١٩٩٨. يعزز هذا التطور المحتمل من الحجة القائلة بأن بوسع الشركات الغربية أن تتوقع مواجهة منافسة متنامية من البلدان النامية فى معظم مجالات التجارة الدولية.

٥٣ – Cairncross 1997.

٥٤ – Hoekman and Djankov 1997b.

٥٥ – بالإضافة إلى قواعد الانضباط التقليدية لمعاهدات الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية، كانت هناك قواعد بشأن سبل الوصول إلى الأسواق حظرت فعليا على الدول استخدام ستة قيود معينة على موردى الخدمات. للاطلاع على تفاصيل، انظر Hoekman and Primo Braga (١٩٩٧).

٥٦ – Hoekman 1996.

٥٧ – Krueger 1998.

٥٨ – استكملت المفاوضات فى قطاعى الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية بعد انتهاء جولة أوروغواى. وفي حين أن للمفاوضات المقصورة على قطاعات محددة فائدتها، فإنها لا تسمح للبلدان إلا بالمفاضلة بين الالتزامات فى إطار كل قطاع وليس فيما بين القطاعات، فى حين أن من المحتمل أن تكون الفروق فى مستويات التكلفة الوطنية والمكاسب التى تعود على التحرير أكبر بكثير. للاطلاع على تقرير عن اتفاق الخدمات المالية المبرم فى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، أنظر منظمة التجارة العالمية (١٩٩٨أ).

٥٩ – للاطلاع على مناقشة توضيح أهمية هذه الشبكات، انظر Krugman (1995) and Feenstra (1998). ويوثق Hummels, Ishii and Yi صعود التجارة فى المنتجات المتمايزة أفقيا. ويقدم Deadorff (١٩٩٨) معالجة نظرية جديدة لتجزئة الإنتاج عبر الحدود.

٦٠ – Cairncross 1997.

٦١ – Graham 1996.

٦٢ – الأونكتاد ١٩٩٧.

٦٣ – Yeats 1998.

٦٤ – للاطلاع على تقديرات حديثة لتأثير البنية الأساسية والنقل على تدفقات التجارة، انظر Bougheas, demetriades and Morgenroth (١٩٩٩).

٦٥ – Graham 1996; Vernon 1998.

٦٦ – للاطلاع على تحليل للكيفية التى تؤثر بها أسعار ضريبة الشركات وقواعد إعادة الأرباح إلى الوطن على القرارات المتعلقة بتجديد مواقع للشركات، انظر Mutti and Grubert (١٩٩٨).

٦٧ – Vernon 1998.

٦٨– انظر الفصلين السادس والسابع للاطلاع على مناقشة أكثر إسهابا عن القضايا الحضرية.

الفصل (٣)

١ – Bordo, Eichengreen, and Irwin 1999.

٢– تشير الشواهد الحديثة إلى أن شهية المستثمرين للأدوات الاستثمارية عالية المخاطر لا تزال قوية. وعلى الرغم من انهيار «إدارة رؤوس الأموال الطويلة الأجل» فى عام ١٩٩٨، والتى كانت فى عز

أزمة الصناديق التحوطية، تبين التقديرات أن مجموع المبالغ المستثمرة فى الصناديق التحوطية فى أوائل عام ١٩٩٩ كان أقل من مثيلتها فى العام السابق بأقل من ٢ فى المائة. انظر مجلة الإيكونومست (١٩٩٩ج).

٣- يستند هذا القسم إلى طبعات شتى من «*أسواق رؤوس الأموال الدولية*» الصادرة عن صندوق النقد الدولى. ويقدم Mussa and Richards (١٩٩٩) استعراضا عاما تفصيليا لحجم وبنية تدفقات رؤوس الأموال فى التسعينيات.

٤- يشمل الاستثمار الأجنبى المباشر استثمارات فى شركات تمثل أكثر من ١٠ فى المائة من أصول الشركة المتلقية. وفى المقابل، تشير استثمارات الحافظة الأجنبية إلى مشتريات من الأصول المالية الأجنبية السائلة. ومن الناحية العملية، لا يعتبر التمييز واضحا بشكل قاطع، حيث إن المعاملات المالية قد تشتمل على عناصر من كل من النوعين. ولكن من المفترض أن لاستثمار الحافظة الأجنبية قدرا أكبر من السيولة وأن يكون «طليقا» بدرجة أكبر من الاستثمار الأجنبى المباشر. وللاطلاع على مناقشة أخرى لتعريف الاستثمار الأجنبى ومقاييسه، انظر Lipsey (١٩٩٩). ولا يجوز خلط الاستثمار الأجنبى المباشر واستثمار الحافظة الأجنبية بالاقتراض القصير الأجل من الخارج.

٥- انظر Eichengreen and Mussa (١٩٩٨).

٦- للاطلاع على تقرير مفصل عن وتيرة تحرير حساب رأس المال، انظر Quirk and Evans (١٩٩٥) والطبعات الحديثة من مطبوع صندوق النقد الدولى *Annual Report on Exchange Rate Arrangements and Exchange Restrictions*.

٧- تقوم هذه المناقشة للاستثمار الأجنبى المباشر على بيانات مؤسسة التمويل الدولية (١٩٩٨)، Knight (١٩٩٨)، Mallampally and Sauvant (١٩٩٩)، والأونكتاد (١٩٩٨).

٨- يوجد العرض القانونى لهذه القضايا فى Caves (١٩٩٦)، الفصل السابع. انظر أيضا Oxley and Young (١٩٩٨).

٩- الأونكتاد ١٩٩٨.

١٠- الأونكتاد ١٩٩٨.

١١- يذكر Mallampally and Sauvant (١٩٩٩) أنه فى عام ١٩٩٧ كانت هناك ١٧٩٤ معاهدة للازدواج الضريبى سارية المفعول.

١٢- الأونكتاد ١٩٩٦، ١٩٩٨.

١٣- للاطلاع على تحليل تفصيلى للتوزيع الجغرافى للاستثمارات الأجنبية، انظر Lipsey (١٩٩٩).

١٤- تولى ستانلى فيشر نائب المدير التنفيذى لصندوق النقد الدولى طرح قضية تحرير تدفقات رؤوس الأموال الدولية فى خطاب ألقاه فى أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧. انظر "Financial Instability" فى *Oxford Analytica*، ٤ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٩٨. وللاطلاع على مناقشة وافية لتأثير حراك رؤوس الأموال الدولية على كفاءة تخصيص الموارد على الصعيد العالمى، انظر Cooper (١٩٩٩).

١٥- البنك الدولى ١٩٩٨ ب.

١٦- تقوم هذه المناقشة على Caprio and Klingebiel (1996), Demirgüç-Kunt and Detragiache (1998), Eichengreen and Rose (1998), Goldstein (1998), Goldstein and Turner (1996), and World Bank (1998h).

١٧- Eichengreen 1999.

١٨- "Financial Instability", *Oxfod Analytica*, November 4, 1998.

١٩- Eichengreen and Rose 1998.

٢٠- من المحتمل أن يحدث الاقتراض الواسع المدى حينما تؤدى نظم الإدارة والتوجيه غير الكافية للشركات، إلى إضعاف تدابير الرصد والتدابير الأخرى الخاصة بتقييد المخاطرة.

٢١- Kaminsky and Reinhart 1998; Calvo 1999.

٢٢- Goldstein and Hawkins 1998.

٢٣- Radelet and Sachs 1998.

٢٤- Leipziger 1998.

٢٥- توفر العدوى العالمية، بحسب مدلول العبارة، أساسا منطقيا للمعايير المصرفية العالمية (Goldstein ١٩٩٧).

٢٦- Rodrik ١٩٩٨ ج. بيد أن الدليل المقدم فى Quinn (١٩٩٧) يشير إلى التأثير الإيجابى لتحرير حساب رأس المال على النمو.

٢٧- للاطلاع على تحليل تفصيلى لطابع العدوى المالية وأسبابها وعواقبها، انظر صندوق النقد الدولى (١٩٩٩ ب). والدليل على قيام ارتباط بين المتغيرات المالية الرئيسية، والذى يظن بأنه سمة مركزية للعدوى، معروض فى Wolf (١٩٩٩).

٢٨- للاطلاع على قائمة شاملة لجميع التدابير المتخذة لتعزيز استقرار النظام المالى الدولى، انظر صندوق النقد الدولى (١٩٩٩ أ).

٢٩- تحدد السياسات الوطنية، الأهمية النسبية لأسواق رؤوس الأموال والوساطة المالية. انظر Berthelemy and Varoudakis (١٩٩٦).

٣٠- Levine 1997, 1998.

٣١- Stiglitz 1999a.

٣٢- يقدم Levine (١٩٩٨) دراسة مقارنة بين البلدان عن أهمية حقوق الدائنين وغير ذلك من المؤسسات القانونية فى تسهيل تنمية القطاع المصرفى. ويرى Demirguc-Kunt and Detragiache (١٩٩٨) أن تأثير التحرير المالى المحلى على احتمال وقوع أزمة مصرفية يكون أكبر فى الدول التى يوجد بها فساد واسع الانتشار، وبيروقراطية غير كفؤة، واحترام قليل لحكم القانون. انظر أيضا لجنة الـ٢٢ (١٩٩٨ ب).

٣٣- "Financial Infrastructure", *Oxford Analytica*, November 9,1998.

٣٤- Dewatripont and Tirole 1994.

٣٥- Garcia 1996, 1998; Lindgren and Garcia 1996.

٣٦- Kane 1998.

٣٧- Litan 1998.

٣٨- Calomiris 1997.

٣٩- انظر تقرير لجنة الـ٢٢ (١٩٩٨ أ).

٤٠- Krugman 1998b

٤١- للاطلاع على الصعوبات التى سببتها البنوك الإقليمية فى الأزمة المصرفية فى الأرجنتين فى عام ١٩٩٥، انظر Leipziger (١٩٩٨).

٤٢- قدمت مؤخرا مقولة بأن الأنشطة المصرفية أصبحت معقدة لدرجة أن من غير المحتمل أن يعرف كبار مسئولى البنوك (أو يفهموا فى بعض الحالات) عواقب تصرفات موظفيهم (صحيفة فاينانشيال تايمز، "Too Much on Their Plate". ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩). وقد يكون حائزو المديونية الثانوية فى نفس الوضع غير المتميز.

٤٣- Evanoff 1998; Calomiris 1997, 1999.

٤٤- Calomiris 1997.

٤٥- صحيفة فاينانشيال تايمز، "G7 Offers Shelter form Storm". ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٩). أنشأت مجموعة الدول الصناعية السبع «منتدى الاستقرار المالى» فى شباط/فبراير ١٩٩٩ بهدف تدعيم الرقابة والإشراف على النظام المالى الدولى. وسينظم مسئولو البنوك المركزية، ووزارات المالية، والمسائل الإشرافية إلى عضوية اللجنة. وفى البدء سيأتى أعضاء اللجنة من البلدان الأعضاء فى المجموعة.

٤٦- Goldstein ١٩٩٧، ١٩٩٨. واشتراطات رأس المال المرتفعة لها تكلفتها - تكلفة فرصة الإقراض الضائعة التى يمكن أن تؤازرها اشتراطات رأس المال الأقل.

٤٧- للاطلاع على مناقشة مستفيضة لمنافع وعيوب الموافقة على دخول البنوك الأجنبية، انظر Caprio (١٩٩٨). وانظر أيضا Caprio-lomiris (١٩٩٩) والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ١٩٩٨.

Claessens; Demirgüç-Kunt, and Huizinga 1998. -٤٨
Hellman, Murdock, and Stiglitz 1998; Stiglitz -٤٩
1999a.

Peek and Rosengren 1997. -٥٠

World Bank 1998h; Eichengreen 1998, 1999; -٥١
Eichengreen and Mussa 1998; Johnston, Darbar, and Echeverria 1997; Mckinnon 1991.

Harwood 1997; Johnston 1997. -٥٢

٥٣- يخلص تحليل نظرى تطبيقى قام به Rodrik and Velas-co (١٩٩٩) إلى أن التدابير المتعلقة بتقييد الاقتراض قصير الأجل ليست مستحبة.

Feldstein 1999; Eichengreen and Mussa 1998; -٥٤
Mckinnon and Pill 1998.

٥٥- ثمة دراستان حديثتا العهد عن تجربة شرق آسيا وأمريكا اللاتينية بشأن ضوابط رأس المال تؤيدان استخدامها بشكل عريض (Le Fort and Budnevich ١٩٩٨؛ Park and Song ١٩٩٨). ويستكشف Dornbusch (١٩٩٨) مزايا عيوب شتى القيود المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال مبرزا الحالات التى تحسن فيها تلك الضوابط من الأداء الاقتصادى.

Caprio 1998; Eichengreen 1998 -٥٦. طبقت ماليزيا فى عام ١٩٩٧ العمل بضوابط على كل من تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل وتدفقات رؤوس أموال معينة. ورغم أن من المبكر جدا أن نقرر التأثير الإجمالى لتلك التدابير، فإن الاستثمار الأجنبى المباشر فى ماليزيا منذ عام ١٩٩٧ لم يتأثر بشكل معاكس بأكثر مما يحدث فى البلدان المجاورة التى لم تفرض ضوابط.

Johnston, Darbar, and Echeverria 1997; Rein- -٥٧
hart and Reinhart 1998; Velasco and Cabezas 1998; United Kingdom 1998; *Oxford Analytica*, "Financial Regulation". December 29, 1998.

٥٨- البديل لذلك أن تزيد بشكل دائم اشتراطات الاحتياطى على الودائع الأجنبية أو اشتراطات كفاية رأس المال على عمليات الاقتراض الأجنبى.

٥٩- يشير الدليل المعروض فى Edwards (١٩٩٨ أ) إلى أن هذه الضوابط كان لها تأثير مؤقت على فوارق سعر الفائدة بين شيلى والأسواق فى الخارج. وللحصول على معلومات عن ضوابط رأس المال فى شيلى، انظر Chumacero, Laban, and Larrain (1996); Cooper (1999); Eichengreen and Fishlow (1998); Hernández and Schmidt-Hebbel (1999); and Valdes-Prieto and Soto (1996) وللاطلاع على عرض انتقادى لتأثير ضوابط رأس المال، انظر Dooley (١٩٩٦).

Balino. Bennett, and Borensztein (1999). -٦٠

٦١- للاطلاع على مناقشة مطولة عن تأثير الدولرة على البلدان النامية، انظر Balino, Bennet and Borensztein (١٩٩٩).

٦٢- قد يسبب هذا التدافع زيادة فى أسعار الفائدة الأجنبية.

٦٣- اقترح Calomiris (١٩٩٩) تغيير دور صندوق النقد الدولى لكى يشمل تسهيلا للاقراض بشباك للخصم يقوم بتوفير السيولة للبلدان المؤهلة. انظر أيضا Feldstein (١٩٩٩).

٦٤- يمكن النظر إلى ضرورة التدخل بطريقة أخرى. فلقد أشارت الدراسات الحديثة إلى أن أفضل وسيلة للتحذير من وقوع أزمة هى نسبة الاستدانة الأجنبية القصيرة الأجل إلى الاحتياطيات. وهكذا، فلو اقترضت شركة مزيدا من الأموال القصيرة الأجل من الخارج، لابد لحكومتها- إذا رغبت فى المحافظة على موقف متحوط - أن تجنب مزيدا من الأموال فى الاحتياطيات، على أن تحتفظ بتلك الاحتياطيات عادة فى صورة أذون خزانة الولايات المتحدة أو صكوك مشابهة من الاقتصادات الصناعية الأخرى.

Eichengreen 1998. -٦٥

Borensztein, De Gregorio and Lee -٦٦ 1998؛ الأونكتاد ١٩٩٨. وبطبيعة الحال، لا يعتبر الاستثمار الأجنبى المباشر المصدر الوحيد لنقل التكنولوجيا - فقد استخدمت لهذا الغرض مخططات ترخيص البراءات فى كوريا واليابان فى المراحل المبكرة من تنمية البلدين. انظر Kim and Ma (١٩٩٧).

Wacziarg 1998. -٦٧

Borensztein, De Gregorio, and Lee 1998. -٦٨

Berthélemy, Dessus, and Varoudakis 1997. -٦٩

De Mello 1997. -٧٠

٧١- هذا الدليل مأخوذ من Kozul-Weight and Rowthorn (١٩٩٨).

Kinoshita and Mody 1997. -٧٢

De Mello 1997. -٧٣

Kozul-Wright and Rowthorn 1998. -٧٤

٧٥- للاطلاع على دراسات حالة تفصيلية لكل أداة من أدوات السياسات، انظر Moran (١٩٩٩). وقد تبين لموران أن قيام البلدان النامية بنشر المعلومات والمبادرات الترويجية تعتبر أدوات فعالة فى تعزيز الاستثمار الأجنبى المباشر.

Gastanaga, Nugent, and Pashamova 1998. -٧٦

٧٧- البنك الدولى ١٩٩٧ د.

Vernon 1998. -٧٨

Oxford Analytica, "Energy Investment". Feb- -٧٩
ruary 1,1996.

Blomström and Kokko 1997. -٨٠

Classens and Rhee 1994; Demirgüc-Kunt and -٨١
Levine 1995; Levine and Zervos 1998a.

Levine 1997; Levine and Zervos 1998a, -٨٢
1998b.

Saudagaran and Diga 1997. -٨٣

٨٤- Levine ١٩٩٧، ١٩٩٩. كما قد تقوم الحقوق القوية لحملة الأسهم بدور فى تقليل إقدام مديرى الشركة على الإفراط فى الاقتراض الأجنبى القصير الأجل.

Bryant 1995; Eichengreen and Kenen 1994; -٨٥
Sachs and McKibbin 1991.

Rajan 1998. -٨٦

ADBI 1998. -٨٧

Rajan 1998. -٨٨

Bergsten 1998. -٨٩

الفصل (٤)

World Bank 1992b. -١

Pearce and others 1996. -٢

World Bank 1998g. -٣

Antarctica Project 1999. -٤

Watson and others 1998. -٥

Imber 1996; Porter and others 1998. -٦

Grossman and Krueger 1995. -٧

٨- للحصول على المعلومات الخاصة بكازاخستان وأوزبكستان انظر البنك الدولى، ١٩٩٨. وبالنسبة للصيد، انظر Chinese State Council (1994). ومنذ ١٩٩٤ ظل كبار المسئولين الصينيين يرددون الحديث عن اهتمامهم بالقضايا البيئية، واستثمرت الحكومة موارد كبيرة فى حماية الهواء والماء. غير أنه يبقى الكثير الذى ينبغى عمله (انظر World Bank 1997a). وقد ألزم جدول أعمال القرن ٢١، (الاتفاقية الرئيسية التى صدرت عن قمة الأرض فى ريو)، القادة

الوطنيين ببرامج العمل المنظمة بشأن هذه الموضوعات الستة: نوعية الحياة، والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية، وحماية المشاعات العالمية، وإدارة المستوطنات البشرية، وإدارة النفايات، والنمو الاقتصادى المستديم. انظر Flavin (1997) and World Bank (1997b).

٩- Wapner 1995; Zurn 1998.

١٠- Cesar 1998.

١١- تشكل مبيعات امتيازات الأخشاب بسعر يقل عن سعر السوق دعما آخر يؤثر فى إزالة الغابات. وفى ١٩٩٠ باعت حكومة إندونيسيا امتيازات أخشاب بأسعار تقل عن أسعار السوق السائدة بكثير، ولم تحصل إلا على ١٧ فى المائة فقط من قيمة الأشجار مما أضاع على الميزانية أكثر من ١و٢ مليار. وعلى العكس، أفضى قرار حكومة البرازيل فى ١٩٨٨ بإلغاء الائتمانات الضرائبية المقدمة لمربى الماشية الذين كانوا يقومون بقطع الأشجار من الأراضى إلى إبطاء إزالة الغابات فى الأمازون بصورة كبيرة - ووفر الأموال الحكومية. ويؤثر دعم بناء الطرق فى إزالة الغابات لأن طرق الوصول إليها تزيد بصورة ملحوظة احتمال تحويل الغابات إلى الاستخدام الزراعى. ويناقش الفصل الخامس تعقيدات الدعم الحكومى لاستثمارات البنية الأساسية، غير أن المهم هو أن يؤخذ الأثر البيئى لهذه القرارات فى الاعتبار (Roodman 1997).

١٢- Eskeland and Feyzioglu 1994.

١٣- Anderson and McKibbin.

١٤- أثبتت الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال فى أوروبا الشرقية وآسيا أن من الممكن سياسيا إلغاء هذا الدعم بصورة سريعة على نحو منصف. وقد انخفض دعم الصين للفحم، وهو مصدر ٧٠ فى المائة من طاقة البلاد، من ٦١ إلى ١١ فى المائة خلال ٨٤ - ١٩٩٥، مما قلل التكاليف التى تتحملها الحكومة من ٢٥ مليار دولار فى ٩٠ - ١٩٩١ إلى ١٠ مليارات دولار فى ٩٥ - ١٩٩٦ (Watson and Others 1998).

١٥- World Bank 1998f. تشير أحدث التقديرات من ملاوى إلى أن العملاء ذوى الدخل المتوسط يتلقون ما يصل إلى ١٨٠ دولارا كدعم سنوى.

١٦- Roodman 1997.

١٧- World Bank 1996a.

١٨- ينبغى ملاحظة أن الحافلات التى تعمل بالديزل والتى لا تتوافر لها صيانة كافية يمكن أن تكون مصدرا خطيرا للملوثات. ومع ذلك، فإن التحول من السيارات الخاصة إلى الحافلات يخفض بصورة دائمة تقريبا تلوث الهواء فى الحضر. ففى مكسيكو سيتى، مثلا، يفضى ركوب حافلة بدلا من قيادة سيارة مزودة بمحول بالحفز إلى خفض انبعاثات أكسيد النتروجين بنسبة ٤٠ فى المائة لكل راكب/ ميل، وانبعاثات الهيدروكربون بنسبة ٩٥ فى المائة، وانبعاثات أول أكسيد الكربون بنسبة ٩٨ فى المائة. وإذا لم تكن السيارة مزودة بمحول، تكون الانخفاضات أكبر حتى من ذلك (Ornusal and Gautam 1997).

١٩- انظر Goulder (1994)، والذى يشير، من ناحية أخرى، إلى أن ضرائب الكربون لن تكون كفؤة فى الولايات المتحدة لأن من المرجح أن تحل محل ضرائب الدخل - والتى لها وعاء أوسع من ذلك.

٢٠- World Bank 1999d.

٢١- Elster 1988; Schlicht 1985.

٢٢- Madeley 1995b.

٢٣- de Fontaubert 1996.

٢٤- Peterson 1993.

٢٥- Rose and Crane 1995.

٢٦- French 1997; Ornusal and Gautam 1997.

٢٧- Chomitz and Kumari 1998.

٢٨- Lampietti and Dixon 1995. ومن الجلى أن هذه الأعداد هى تقديرات تقريبية وتختلف كثيرا من غابة إلى أخرى.

٢٩- Perrings 1995.

٣٠- Lampietti and Dixon 1995. يجب ملاحظة أن هذه الأنواع كانت كلها «شهيرة» - الدببة الرمادية، والكراكى المطوقة، والنسور الصلعاء - أكثر من مختلف أنماط الخنافس.

٣١- World Bank 1998g; Porter and others 1998. وصل تمويل مرفق البيئة العالمى لمشروعات الأوزون إلى ١٢٦ مليون دولار تقريبا فى منتصف ١٩٩٩، وفقا لمصادر البنك الدولى.

٣٢- يسمى اجتماع كيوتو رسميا المؤتمر الثالث للدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

٣٣- لم توضع فى اجتماع كيوتو حدود للانبعاثات فى البلدان النامية (غير الحدود الموضوعة للاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال).

٣٤- ومع ذلك يواصل ثقب الأوزون اتساعه فوق الدائرة القطبية الجنوبية (The Sciences 1997).

٣٥- WRI 1998.

٣٦- French 1997; Miller 1995.

٣٧- Seaver 1997.

٣٨- Barrett 1998a, 1998b.

٣٩- French 1997.

٤٠- UNEP 1999.

٤١- Barrett 1998a, 1998b.

٤٢- Sell 1996; Seaver 1997.

٤٣- Sell 1996.

٤٤- Sell 1996 .

٤٥- Seaver 1997.

٤٦- World Bank 1998m.

٤٧- Barkin and Shambaugh 1996.

٤٨- Miller 1995.

٤٩- Barrett 1998a, 1998b.

٥٠- Barrett 1998a, 1998b.

٥١- Seaver 1997.

٥٢- Pearce and others 1996.

٥٣- Hourcade 1996.

٥٤- Sell 1996.

٥٥- Roodman 1997.

٥٦- الولايات المتحدة مؤشر فقط على اتجاه أوسع؛ وقد انخفض الانفاق على البحوث والتطوير فى مجال الطاقة فى القطاع الخاص ست مرات فى المملكة المتحدة وأربع مرات فى ألمانيا وإيطاليا بين ١٩٨٤ و١٩٩٤ (اللجنة الرئاسية للمستشارين فيما يتعلق بفريق العلم والتكنولوجيا بشأن أبحاث وتنمية الطاقة ١٩٧٧).

٥٧- لغرض تنفيذ اتفاقية، سواء كانت قائمة على الضرائب أم على الحصص، ربما يكون من الضرورى تحميل رسوم تعويضية أو حتى عقابية، على الواردات من البلدان التى تقاعست عن تقديم أو احترام الالتزامات المتعلقة بانبعاث غازات الدفيئة. ويشير هذا إلى الاستخدام الممكن للغرامات (مثل الغرامات التى يجرى بحثها فى الاتحاد الأوروبى على انتهاك اتفاقية التثبيت المالى) أوعقوبات اقتصادية. غير أنه سيكون من الصعب إنكار الواردات المرتبطة بانبعاث غازات الدفيئة، دون حظر التجارة مع البلد المنتهك، لأن الطاقة المنتجة لثانى أكسيد الكربون مطلوبة لكل الإنتاج بالفعل. وقد ثبت أيضا أن حساب الرسوم الجمركية العقابية المثلى معقد جدا، ولا تسمح القواعد الحالية للتجارة المتعددة الأطراف بالقيود التجارية التى تقوم على كيفية صنع منتج ما. وكما سبقت الإشارة، ترتبط مصداقية العقوبات التجارية بتكلفة ومزايا الامتثال للمعاهدة، وفى هذه الحالة يمكن أن تجد بلدان كثيرة أن ما تتكلفه بسبب فرض العقوبات أكبر من مزايا فرض الامتثال للمعاهدة (Stiglitz 1997; Barrett 1998c, World Bank 1998d).

٥٨- Sell 1996.

٥٩- Stiglitz 1997.

٦٠- World Bank 1998d.

٦١- Cooper 1998.

٦٢- Stiglitz 1997 .

٦٣- World Bank 1998k.

٦٤- لا تخلو آليات الاتجار من الخلاف حولها. وفى كيوتو عارضت بعض البلدان النامية الاتجار والتبادل، ونظرت إليه على أنه آلية تستخدمها البلدان الغنية لتكون ثمنا لخروجها على قيود الانبعاثات ولنقل تلك الحدود إلى البلدان الفقيرة، حيث تتعارض تلك الحدود مع التنمية (Anderson 1998).

٦٥- World Bank 1998d.

٦٦- Watson and others 1998.

٦٧- محسوبة من (١٩٩١) World Bank. ومن الجلى أن هذه طريقة ليست مناسبة لقياس سلالات التنوع الأحيائى. وكثير من هذه النباتات والحيوانات موجودة فى أكثر من بلد، وكثير من الحيوانات ليست مهددة بالانقراض. غير أنه تبقى مسألة أن غالبية الأنواع الباقية على الكوكب موجودة فى البلدان النامية.

٦٨- Heywood 1995.

٦٩- Madeley 1995a.

٧٠- Miller 1995.

٧١- Simpson, Sedjo, and Reid 1996.

٧٢- لا تحتوى الاتفاقية إلا على لغة غامضة فيما يتعلق بدفع مقابل للموارد الوراثية. وتنص المادة ١٥ على أن الأطراف المتعاقدة سوف تقتسم «بطريقة عادلة ومنصفة نتائج الأبحاث والتطوير والمزايا الناشئة عن الاستخدامات التجارية وغيرها من استخدامات الموارد الوراثية... (على أساس) شروط متفق عليها لصورة متبادلة»، دون تعريف محدد لإطار لمصطلح أو كلمتى «عادلة ومنصفة». وقد شجعت البلدان الصناعية فكرة أن التنوع الأحيائى سلعة عالمية لا ينبغى تخصيصها لبلدان بعينها كملكية لها، مع التأكيد فى الوقت نفسه على أنه يتعين تمكين الشركات من حماية براءة المنتجات التى تطورها من النباتات والحيوانات. وبدون إجراء نوع ما من الإصلاح، فإن تحويلات الموارد لمثل هذه العقاقير ستستمر فى التدفق من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية وليس فى الاتجاه العكسى. ورغم قيمة العقاقير المطورة من الونكة الوردية، مثلا، لا تزال مدغشقر لا تتلقى شيئا كمدفوعات لحقوق الملكية - رغم أنه ينبغى ملاحظة أن هذا الوضع نشأ قبل اتفاقية ريو (Munson 1995; Miller 1995).

٧٣- Sell 1996.

٧٤- Miller 1995.

٧٥- Simpson, sedjo, and Reid 1996. وهذا الرقم منخفض. ورغم وجود آلاف كثيرة، إن لم يكن ملايين، من الأنواع الأحيائية فى كل هكتار، فإن تقسيم العدد الإجمالى للأنواع الأحيائية المتوطنة على العدد الإجمالى للهكتارات فى غرب الاكوادور ينتج عنه عدد صغير من الأنواع المتوطنة لكل هكتار.

٧٦- الاتفاقيات الإقليمية (مثل برنامج العمل البيئى الشامل المشترك لمنطقة بحر البلطيق، الذى يدعم تدفق البيانات، والمساعدة التقنية، والتمويل البيئى) يمكن أيضا أن تلعب دورا مهما فى صون التنوع الأحيائى الوراثى والمواطن (Freestone 1999).

٧٧- Charnovitz 1996.

٧٨- Freestone and Makuch 1998.

٧٩- Charnovitz 1996.

٨٠- Charnovitz 1996.

٨١- The Economist 1998d; Howse and Trebilcock 1996.

٨٢- Howse and Trebilcock 1996.

٨٣- توجد دلائل فى كوستاريكا على أن الأنواع الأحيائية فى الغابات الشديدة الارتفاع تنقرض لأن تغير المناخ يزيل غطاء السحب من فوق الغابات (انظر، مثلا، Holmes 1999).

٨٤- Watson and others 1998.

٨٥- Watson and others 1998.

٨٦- WRI 1998.

٨٧- World Bank 1998e.

٨٨- يقع هذا البرنامج تحت رعاية آلية التنمية النظيفة فى بروتوكول كيوتو.

٨٩- Goodman 1998.

الفصل (٥)

١- تم إجراء انتخابات على المستوى دون القومى فى ٧١ من بين ٧٥ دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب وتوافرت عنها البيانات. ويبلغ إجمالى عدد الدول الديمقراطية متعددة الأحزاب فى العالم وفقا لتقسيمات «بيت الحرية Freedom House». للاطلاع على تصنيف الدول الديمقراطية متعددة الأحزاب، انظر جدول الملحق أ - ١ حول اللامركزية، وتقرير «بيت الحرية» (١٩٩٨).

٢- يتم استعمال اللامركزية وتفويض السلطة بنفس المعنى فى هذا الفصل.

٣- Smith 1996. وانظر أيضا Dahl(1986) و(١٩٩٩) Stepan بشأن العلاقة بين الديمقراطية واللامركزية. وبالمعنى الضيق، فإن الديمقراطية الدستورية فقط هى التى يمكن الثقة بأنها ستضمن احترام امتيازات واختيارات الوحدات الفرعية.

٤- Treisman 1998.

٥- Hommes 1996.

٦- Litvack 1994.

٧- Musgrave and Musgrave 1973; Oates 1972; Tiebout 1956.

٨- Ostrom, Schroeder, and Wynne 1993.

٩- أسهم جنيد أحمد فى كتابة هذا الإطار، الذى يستند أيضا إلى أبلو ورينيكا (١٩٩٨) وإلى مذكرة لبول سموك.

١٠- Breton 1996.

١١- هناك عدد من الدراسات المتاحة، على الرغم من أنها تتجه إلى التركيز على قطاع معين فى داخل البلد (King and Ozler 1998; Ablo and Reinikka 1998) أو على طبقة معينة من الحكومة فى داخل بلدها (Faguet 1998; World Bank 1995b). وكلها تدعم فكرة أن آثار اللامركزية تعتمد على الطريقة التى يتم تصميمها وتنفيذها بها.

١٢ - King and Ozler 1998.

١٣ - Burki, Perry, and Dillinger 1999.

١٤ - Litvack, Ahmad, and Bird 1998.

١٥ - Ahmad and Craig 1997.

١٦ - تتوافر للحكومات بصفة عامة فرص الحصول على مجموعة أكثر اكتمالا من المعلومات عن كل من تفضيلات ورغبات السكان ومواردهم وأدائهم. وتعطى هذه المعلومات الحكومات المحلية مزية فى توفير المزيج السليم من الخدمات. ولكن حقيقة أن الحكومة المركزية قد لا تشترك فى هذه المعلومات تزيد من صعوبة مهمة الإشراف على أداء الحكومات المحلية وتحديد الاحتياج الحقيقى للمساعدات المالية. ولمناقشة هذه الموضوعات ووسائل التغلب عليها، انظر (Ravallion 1999a, 1999b) و Burgess (1998).

١٧ - Bird and Rodriguez 1999.

١٨ - Ahmad and Craig 1997.

١٩ – للاطلاع على مزيد من السبل لحل هذه القضية، انظر Rvallion (1999b).

٢٠ – Ravallion 1999a.

٢١ – Ravallion 1999b.

٢٢ – Alderman 1998.

٢٣ – World Bank 1999h.

٢٤ – Ravallion 1999b.

٢٥ – Faguet 1998.

٢٦ – Tanzi 1996.

٢٧ – تعتبر الصين التى ليست غنية وليست دولة اتحادية، استثناءً ملحوظا. والكيانات دون القومية مسئولة إلى حد كبير عن تحصيل الضرائب، وكذلك عن المصروفات (الإطار٥-٥). والبيانات المقارنة عن الصين ليست متاحة للشكلين ٥ ـ١ و ٥ـ٢.

٢٨ – Gavin and Perotti 1997 (Latin America); Mckinnon 1997 (United States); Spahn 1998 (Western Europe). For further discussions of macroeconomic stability and decentralization, see Fornasari, Webb, and Zou (1999); McLure (1999); Prud'homme (1995); Sewell (1996); Shah (1998); Tanzi (1996); and Wildasin (1997). For a discussion on decentralization and growth, see Davoodi and Zou (1998); Xie, Zou, and Davoodi (1999). For the relation between decentralization and the size of government see Jin and Zou (1998); Persson and Tabellini (1994); Quigley and Rubinfeld (1997). For an overall review of decentralization and growth see Martinez-Vasquez and McNab (1997).

٢٩ – De Figueiredo and Weingast 1998.

٣٠ – Linz and Stepan 1997; Elster and Slagsrad 1993.

٣١ – Weingast 1995.

٣٢ – فى حالة «الاتحادات التى تتجه من أسفل لأعلى» مثل الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة يقرر الأعضاء المؤسسون مجموعة القواعد المبدئية. وتميل هذه الاتحادات إلى إنشاء مركز أضعف مما لو كان الاتحاد بادئا من القمة إلى أسفل، انظر de Figueiredo and Weingast (1998).

٣٣ – Ordeshook and Shvetsova 1997.

٣٤ – يستند هذا الإطار إلى Bahl(1999b); Lall and Hofman (1994); Qian and Weingast (1997); Wong (1998); World Bank (1995a) ومقال جريدة واشنطون بوست فى ٢٧ فبراير ١٩٩٩، والذى ظهر فى كتاب "China Praises Sichuan Election" عن الانتخابات المحلية التى جرت فى بويون Buyun (مقاطعة سيشوان) بعد أن أرغم الناس هناك قائد البلدة على ترك منصبه لسوء حكمه. كما أورد المقال أن احتجاجات مشابهة قد وقعت ضد فساد أو سوء استغلال بعض الموظفين فى أنحاء متفرقة من البلاد. والبيانات عن الفساد مأخوذة من جريدة فاينانشيال تايمز عدد ٥ مارس ١٩٩٩ تحت عنوان «القبض على موظفين فى فضيحة احتيال صينية» ومقال «البحث عن الفساد قد يهدد الدولة».

٣٥ – وتبين أن الإنفاق العام كان متحيزا لصالح المناطق الأقل سكانا فى البرازيل والأرجنتين، والتى لها تمثيل جغرافى فى كلا المجلسين. وعلى النقيض من ذلك، فإن نصيب الفرد من الإنفاق العام لا يختلف اختلافا بينا بين الولايات عبر المكسيك والولايات المتحدة، حيث لا يطبق التمثيل الجغرافى إلا على مجلس الشيوخ (Gibson, Calvo, and Falleti1999).

٣٦ – كانت هذه أيضا هى الممارسة المعتادة فى الولايات المتحدة حتى عام ١٩١٣، وفى الأرجنتين حتى عام ١٩٩٤.

٣٧ – فى البرازيل مثلا، من المقدر أن حوالى ٤٠ فى المائة من أعضاء مجلس الشيوخ كانوا حكاما وأن كثيرا من أعضاء مجلس الشيوخ يطمحون لأن يصبحوا حكاما. وفضلا عن ذلك، ففى الهيئة التشريعية فى الفترة ٩١ – ١٩٩٤، عبر نحو ٣٥ فى المائة من النواب فى المجلس عن تفضيلهم، أو تخلوا عن مقاعدهم، لتولى مناصب على مستوى الولاية. وفى هذا الصدد، فإن البرلمانيين القوميين يحتمل أن يعملوا على إرضاء أهالى دوائرهم وحاكم ولايتهم أكثر من اهتمامهم بالصالح القومى (Stepan 1999).

٣٨ – Ordeshook and Shvetsova 1997.

٣٩ – وعلى النقيض، فإن نظام التعددية أو نظام الأكثرية يضمن الأغلبية البرلمانية فعلا (Lijphart 1994).

٤٠ – Carey 1997. وحتى إذا ما كان لدى الشركاء فى الائتلاف سلطة كافية لإيقاف التغيير، فقد لا تكون لديهم القوة الكافية لإحداث تغيير إيجابى بمعرفتهم (Alesina and Perotti 1997; Rou-bini and Sachs (1989). وتظهر الأدلة من كل أمريكا اللاتينية وأوروبا أن قدرة الحكومة المركزية على الاستجابة بحزم للصدمات، وتقييد المصروفات، واحتواء حجم الحكومة، يقل فى البلدان ذات التمثيل النسبى. ومع ذلك، فإنه فى أوروبا يبدو أن قواعد الميزانية تساعد فى التغلب على هذه المشكلات (Hallerberg and von Hagen 1997; Stein,Talvi, and Grisanti 1998).

٤١ – Gamble and others 1992. See Lijphart (1994) for a full discussion.

٤٢ – Lijphart 1994.

٤٣ – يستند هذا الجزء إلى Ordeshook and Shvetsova (1997).

٤٤ – للاطلاع على مناقشة هذه النقطة فى نطاق أمريكا اللاتينية، انظر Willis, Garman, and Haggard (1999).

٤٥ – فى يوغوسلافيا، تم إجراء أول انتخابات تنافسية على المستوى دون القومى، وقد كسبتها الأحزاب الإقليمية، والأحزاب القومية الاثنية. وقد نشبت الحرب الأهلية قبل إجراء الانتخابات على المستوى القومى. وفى الانتخابات التأسيسية فى نيجيريا فى عام ١٩٥٩، لم يكن هناك فعلا أى ممثلين منتخبين من أحزاب قائمة على النطاق القومى، وهو الوضع الذى أسهم مباشرة فى تصاعد التوتر الاثنى وفى الحرب الأهلية عقب محاولة بيافران الانفصالية (Stepan 1999)

٤٦ – يمكن بناء تكامل هياكل الأحزاب مع النظام السياسى بطرق متنوعة. ففى ألمانيا، مثلا، لا يتمتع المجلس الأعلى، الذى يمثل المصالح دون القومية، إلا بسلطات محدودة. ولكن نصف أعضاء المجلس الأدنى يتم انتخابهم باستخدام القوائم الإقليمية التى تسيطر عليها نفس الأحزاب التى تنتخب المرشحين لمناصب الولايات (Orde-shook and Shvetsova 1997).

٤٧ – Oates 1972; tiebout 1956; Musgrave and Musgrave 1973.

٤٨ – Donahue 1997.

٤٩ – Musgrave 1997.

٥٠ – Hemming and Spahn 1998.

٥١ – هذا النموذج هو النموذج التقليدى [Tiebout (1956)] لإعطاء «الصوت» و«الخروج».

٥٢ – للاطلاع على مناقشة هذه الفروض وعلاقتها بالنموذج المالى الاتحادى، انظر Oates (1998).

٥٣ – Manning 1998; Fay and others (1998).

٥٤ – Wetzel and Dunn 1998

٥٥ – تناقص عدد مراكز المدارس فى الولايات المتحدة بشكل ملحوظ فى الخمسينيات، نظرا لأن الدوائر الإدارية حاولت وضع مجموعات من التلاميذ معا لتبلغ حدا من الكبر يمكنها من إنشاء مدارس ابتدائية متمايزة فى التدرج. وخفضت ألمانيا عدد البلديات

(Gemeinden) إلى النصف. والغت المملكة المتحدة إحدى طبقات الحكومات دون القومية فى اسكتلندا وويلز، ومناطق مدن العواصم فى إنجلترا. وباستثناء فرنسا، فإن الطبقة الأدنى للحكومة دون القومية فى دول منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى الكبيرة تضم عددا من السكان يتراوح بين ٥٠٠٠و٧٠٠٠ شخص فى المتوسط. ومع ذلك فإن هذا العدد قد يصل فى اليابان إلى ٣٩٠٠ شخص، وفى المملكة المتحدة قد يبلغ حوالى ١٠٩٠٠٠.

٥٦ - Vaillancourt 1998.

٥٧ - ازداد عدد البلديات (municipios) فى البرازيل من ٣٠٠٠ إلى حوالى ٥٠٠٠ فى خلال ١٥ سنة بعد الديمقراطية. ولا يعترف الدستور الجديد للفلبين فقط بوجود ١٦٠٥ مدينة وبلدية، ولكن يعترف أيضا بحوالى ٤٢٠٠٠ تنظيم للأحياء (Barangays) باعتبارها وحدات حكم محلى.

٥٨ - للاطلاع على مناقشة هذه البدائل فى نطاق الاتحاد الأوروبى، انظر Alesina and Wacziarg 1998.

٥٩ - Diamond 1999.

٦٠ - للاطلاع على مناقشة أوسع عن الموضوع ، انظر Wildasin (1997).

٦١ - تعتبر الضريبة العقارية على وجه الاحتمال من أفضل مصادر الإيرادات للحكومة المحلية. وللاطلاع على مناقشة للمشكلات والإصلاحات الممكنة فى الضريبة العقارية، انظر Dillinger (1992).

٦٢ - للاطلاع على مناقشة أوسع عن الإصلاح الضريبى على المستوى دون القومى، أنظر Bahl and linn (1992), Bird (1999), MCLure (1999), Norregaard (1997), and Vehorn and Ahmed (1997). وللحصول على أمثلة قطرية محددة، انظر Bird, Ebel, and Wallich (1995) and Bird and Vaillancourt (1999)، وللاطلاع على معالجة نظرية، انظر Inman and Rubinfeld (1996).

٦٣ - الدول الاسكندنافية التى منحت سلطات ضريبية واسعة لحكوماتها المحلية، هى الاستثناء النادر. انظر Litvack, Ahmad, and Bird (1998).

٦٤ - Diamond 1999.

٦٥ - يستند هذا القسم أساسا على Bahl and Linn (1992)

٦٦ - يستند هذا الإطار على كتابات Mclure (1999); Bird and Gendron (1997); and Inman and Rubinfeld (1996). وللاطلاع على مناقشة ضريبة القيمة المضافة دون القومية، انظر Bird and Gendron (1997).

٦٧ - Bahl and Linn 1992; Bahl 1999a.

٦٨ - للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلا، انظر Ter-Minassian and Craig (1997).

٦٩ - Ter-Minassian and Craig 1997.

٧٠ - فى الولايات، ينخفض مستوى ديون الولايات التى لديها قيود رسمية على الاقتراض فى المتوسط (Poterba 1994)، ولكنها معرضة بالمثل لأزمات مالية خطيرة (Von Hagen 1991). وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه القيود مفروضة ذاتيا وليست نتيجة لما لولاية الحكومة الاتحادية - أى أن مجالس الولايات صاغت طواعية دساتير الولايات بدلا من أن تكون مفروضة من الحكومة المركزية.

٧١ - Stotsky and Sunley 1997.

٧٢ - فى المملكة المتحدة لكل مجلس بلدية السلطة فى تحديد جدول المرتبات، إلا أن ٩٠ فى المائة منها يشارك فى مساومات جماعية مع النقابات القومية العامة للمستخدمين. وفى ألمانيا يطلب من الحكومات دون القومية وفقا لنص النظام الأساسى أن تلتزم بالاتفاقيات التى يتم التفاوض عليها بشكل مشترك مع الحكومة الاتحادية والنقابات العامة للموظفين.

٧٣ - Smith 1996. بشكل أكثر عمومية، فإن المكاسب المتوقعة تؤثر على المشاركة. إذ يجب أن يعتقد الأفراد أن المنافع التى سيحصلون عليها ستزيد عن تكلفة ما ينفقونه من وقت، وعمل، وأموال (Hirschman 1970; North 1990; Ostrom, Schroeder, and Wynne 1993).

٧٤ - Galeotti 1992.

٧٥ - Bridges 1997; Hawley 1970.

٧٦ - Poterba 1994.

٧٧ - Dahl 1971.

٧٨ - Stren 1998.

٧٩ - حدد قانون المشاركة الشعبية لعام ١٩٩٤ وضعا رسميا لدور منظمات المجتمع المحلى، وهى حارس على مستوى البلديات، وأعطاها الحق فى الإبلاغ عما ترتاب فى حدوثه من أخطاء إلى مجلس الشيوخ (Campbell 1998).

٨٠ - Tendler 1997; Vivian 1994; Zaidi 1999.

٨١ - World Bank 1992a.

٨٢ - O'Donnell, Schmitter, and Whitehead 1986.

٨٣ - Wiseman 1997.

٨٤ - Boeninger 1992; Przeworski and Limongi 1997.

٨٥ - Diamond 1996.

٨٦ - Bird and Vaillancourt 1999.

٨٧ - Dillinger and Webb 1999a.

٨٨ - بموجب قانون الحكم المحلى المعدل والمعمول به فى ١٩٩٢، فإنه يطلب من أجهزة الحكومة المركزية أن تحوّل إلى الوحدات دون القومية أنشطة محددة (بما فى ذلك الإرشاد الزراعى وإدارة الغابات وإدارة المستشفيات المحلية، وبرامج الرعاية الصحية الأولية، والطرق المحلية، والإمداد بالمياه والبنية الأساسية المجتمعية للرى). ولتمويل هذه التكاليف، تلقت الحكومات المحلية حصة أكبر من إيرادات الضرائب القومية. وفى السنة الأولى للتنفيذ، طلب القانون من الحكومة المركزية أن توفر المبالغ اللازمة لتغطية تكلفة الموظفين الذين تم نقلهم إلى الحكومات المحلية بالإضافة إلى زيادة اقتسام الإيرادات.

٨٩ - يبدو أن عددا من الدول تحقق نجاحا معقولا، ولكن لم تبرز أى منها باعتبارها قد حققت نجاحا لا شبهة فيه.

الفصل (٦)

١- Hohenberg 1998.

٢- Glaeser and Rappaport 1998.

٣- يقدم ريتشاردسون (١٩٨٧) شواهد من البرازيل، وفرنسا، وبيرو، والولايات المتحدة على التكلفة المرتفعة للعيش فى المدن.

٤- Shukla 1996.

٥- Mazumdar 1986; Mills and Becker 1986.

٦- Krugman 1993; Quigley 1998.

٧- Dumais, Ellison, and Glaeser 1997; Glaeser 1997; Jaffe, Trajtenberg, and Henderson 1993.

٨- Henderson 1998; Hederson, Lee, and Lee 1998.

٩- Lucas 1998.

١٠- Brown and McCalla 1998.

١١- Rousseau 1995; Thomas 1980.

١٢- Ades and Glaeser 1995.

١٣- Gertler 1997.

١٤- Yeates 1997.

١٥- Black and Henderson 1998.

١٦- Gaspar and Glaeser 1998.

١٧- Choe and Kim 1999.

١٨- UNCHS 1996.

١٩- Tarver 1995.

٢٠- Lucas 1998; Mills 1998; Tacoli 1998.

١٥- WRI 1996; Harpham and Tanner 1995. للاطلاع على شواهد حديثة للتباينات بين المدن فى الولايات المتحدة، انظر كلوديو وآخرون (١٩٩٩).

١٦- WRI 1996; Haddad, Ruel, and Garrett 1999.

١٧- تعتبر المحددات الأخرى مهمة أيضا، وتشمل الاغتراب الثقافى والسياسى، والصراعات الاثنية، والعنف فى وسائل الإعدام. انظر أيضا بورجويجنون (١٩٩٨).

١٨- Zaidi 1998.

١٩- Bourguignon 1998. يحدد تقدير حديث لجنوب أفريقيا تكاليف الجريمة والعنف بـ ٦ فى المائة (على الأقل) من الناتج المحلى الإجمالى للبلاد (Business Times, February 14,1999).

٢٠- World Bank 1994.

٢١- Rosen 1993.

٢٢- Rosen 1993.

٢٣- فى كثير من المدن (بوجوتا، كراتشى، مانيلا، وتايبيه على سبيل المثال) يتعرض الأغنياء لخطر الجريمة وعمليات الخطف. وحتى أكثر الإجراءات الأمنية صرامة لا تستطيع ضمان السلامة الشخصية. انظر Simon Romero, "Cashing in on Security Worries," The New York Times, July 24,1999.

٢٤- G. Shah 1997.

٢٥- Chaplin 1999.

٢٦- Tynan and Cowen 1998.

٢٧- Foreman-Peck and Millward 1994.

٢٨- Anderson 1988.

٢٩- Shugart 1997.

٣٠- *Financial Times*, April 29, 1999.

٣١- أكد تقرير أصدره المكتب الفرنسى للمراجعين (جهاز المحاسبات) عن قطاع المياه ومياه الصرف فى شهر يناير ١٩٩٧، افتقاد الشفافية فى عدد من الحالات، ووجد أنه فى بعض الحالات كان يبدو أن المشاركين من القطاع الخاص يحولون دون وصول المعلومات الصحيحة إلى المسئولين المنتخبين. وخلص التقرير إلى أنه يتم توفير خدمات المياه بصفة عامة بصورة مرضية، انظر شوجارت (١٩٩٧) للاطلاع على الآراء المختلفة.

٣٢- "Gestion de l'eau: renégociations en chaine des contrats avec les groupes privés", *Les Echos*, March 25, 1999.

٣٣- Pirez 1998.

٣٤- Quoted in Root (1998).

٣٥- انظر الفصل الثامن للاطلاع على دراسة حالة لكراتشى.

٣٦- Hardoy and Satterthwaite 1990.

٣٧- Campbell 1998; Stren 1998.

٣٨- Root 1998.

٣٩- Harpham and Stuttaford 1999.

٤٠- Mayo and Angel 1993.

٤١- Hasan 1997a; Leitman and Baharoglu 1998; Lloyd-Sherlock 1997.

٤٢- Espinosa and López Rivera 1994; UNCHS 1996; World Bank 1996b.

٤٣- Buckley and Mayo 1989; UNCHS 1996. رغم أن استراتيجية الأمم المتحدة قد أقرت رسميا نهج التمكين، فقد ظهر مؤيدون أقوياء له قبل ذلك بفترة طويلة. وقد اقترح تقرير عن *التنمية فى العالم عام ١٩٧٩* استراتيجية للإسكان الحضرى بالبلدان النامية تركز على تشجيع القطاع الخاص على تحسين عرض المساكن (البنك الدولى ١٩٧٩).

٤٤- ينبغى أن يشمل الإصلاح ما يلى: تطوير حقوق الملكية وتوسيع تسجيل الأراضى، وترتيب العملية التنظيمية واللوائح لخفض

٢١- Henderson 1998.

٢٢- Head and Ries 1995.

٢٣- Ades and Glaeser 1995.

٢٤- Henderson and Kuncoro 1996.

٢٥- Gertler 1997.

٢٦- يفترض هذا الحساب أن الفرد يتكلف ١٥٠ دولارا للمياه، و٣٠٠ دولار للصرف الصحى. كما يفترض أن ٣٠ فى المائة من سكان الحضر لا يحصلون على مياه الشرب وأن ٤٠ فى المائة لا يحصلون على خدمات الصرف الصحى. رقم إجمالى الناتج المحلى من البنك الدولى (١٩٨١).

٢٧- Mayo and Angel 1993.

٢٨- Mohan 1999.

٢٩- يعتبر موضوع مصادرة إيرادات الضرائب المحلية خارج نطاق تقرير التنمية فى العالم. ومن المراجع الرئيسية باهل ولين (١٩٩٢). وتظل ضرائب الممتلكات مصدرا أساسيا للدخل لكثير من المدن لأنها سهلة التحصيل نسبيا، رغم أن عمليات التحصيل تكون غالبا غير كاملة وتمييزية. ومن الناحية النظرية تعتبر ضريبة الأراضى مصدرا للتمويل لا يسبب التشوه، ولكن تقدير القيم الحقيقية للأراضى أمرا صعبا. فجميع الأراضى يتحسن وضعها بدرجة ما، مما يغرى الحكومات بالمغالاة فى التقييم.

٣٠- Dailami and Leipziger 1998.

٣١- AB Assesores 1998; Freire, Huertas, and Darche 1998.

٣٢- Peterson and Hammam 1997.

٣٣- Peterson and Hammam 1997; Dailami and Leipziger 1998.

٣٤- اتصال خاص مع س. مايو (معهد لينكولن)، ١٩٩٨.

٣٥- Colgan 1995.

٣٦- Colgan 1995.

٣٧- Markusen 1998.

٣٨- Miranda and Rosdil 1995; Bradbury, Kodr zycki, and Tannenwald 1997.

٣٩- منظمة العمل الدولية ١٩٩٨.

٤٠- Markusen 1998.

٤١- Bertaud and others 1997.

٤٢- Cour 1998a.

٤٣- Cour 1998b.

الفصل (٧)

١ - البنك الدولى ١٩٩٤.

٢- تجرى مناقشة الحراك إلى أعلى فى كراتشى، بباكستان، فى ألطاف وآخرون (١٩٩٣). ويتم عرض دراسة حالة لكراتشى فى الفصل الثامن.

٣- Kessides 1998; Evans 1998.

٤- Brown and McCalla 1998.

٥- Douglass 1992.

٦- WRI, 1996. وقد قدرت دراسة سابقة لمنظمة الصحة العالمية الانخفاض بـ ٤٠-٥٠ فى المائة.

٧- WHO 1995.

٨- Chhabra and others 1998.

٩- WRI 1996.

١٠- WRI-WHO 1999.

١١- World Bank 1994.

١٢- WRI 1996.

١٣- UNDP 1998.

١٤- World Bank 1997a.

تكاليف الإسكان، وتشجيع المزيد من المنافسة فى بناء المساكن، وتوفير البنية الأساسية الرئيسية باستعادة كامل التكلفة، ودعم تطوير أنظمة تمويل الرهن العقارى، وبصفة خاصة، تحسين سبل الحصول على الائتمان، وتوجيه الدعم (Mayo and Angel 1993; UNCHS 1996).

٤٥- Strong, Reiner, and Szyrmer 1996; Struyk 1997.

٤٦- Gilbert and Gugler 1992; Hasan 1997a.

٤٧- WRI 1996.

٤٨- Whittington, Lauria, and Mu 1991.

٤٩- *The Wall Street Journal*, "Populist Perrier? Nestle Pitches Bottled Water to World's Poor". June 18,1999.

٥٠- Altaf 1994a

٥١- Altaf 1994b.

٥٢- World Bank 1994.

٥٣- Solo 1999.

٥٤- Porter 1996; Cowen and Tynan 1999.

٥٥- Porter 1996.

٥٦- البنك الدولى ١٩٩٣أ.

٥٧- Porter 1996.

٥٨- Blackett 1994; World Bank 1994; WRI 1996.

٥٩- عن المجارى المشتركة، انظر واتسون (١٩٩٥) والبنك الدولى (١٩٩٢ ب). ولكن نظرا لأن الأسر تتحول غالبا من أنظمة المراحيض الجافة إلى التى تعمل بصناديق الطرد بدون التوصيل بأماكن صرف سليمة، فإن هذه الأنظمة قد تقوم بالصرف فى بلاعات الشوارع المفتوحة. وقد جرى توثيق هذه النماذج فى جوجرانوالا، بباكستان، كوماسى، بغانا، وأوجادوجو، فى بوركينا فاصو. انظر Altaf (1994a); Altaf and Hughes (1994); Whttington and Others (1993).

٦٠- Hasan 1998.

٦١- Ingram 1998.

٦٢- Kitano 1998.

٦٣- Rabinovitch 1992; WRI 1996.

٦٤- تعد كوبنهاجن مثالا لمدينة قللت من الاعتماد على السيارات بتنشيط الإسكان فى وسط المدينة وبعث الحياة فى شوارعها وحظر وقوف السيارات بها. وقد ركزت تحسينات فريبورج للنقل العام على توسيع وتحديث شبكة السكك الحديدية الخفيفة بها، والذى يستخدم الحافلات كخطوط مواصلات فرعية. وقد حققت بيرث نجاحا محدودا فى محاولة الحد من استعمال السيارات بدمج خدمات الحافلات مع شبكة السكك الحديدية الكهربية المنشأة حديثا. انظر مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (١٩٩٦).

٦٥- WRI 1996.

٦٦- Burgess 1999; Frigenti and Harth 1998; ,Graham 1994.

٦٧- Haddad, Ruel, and Garrett 1999.

٦٨- World Bank 1999e.

٦٩- Mitlin and Satterthwaite 1998.

٧٠- UNCHS 1996.

٧١- Douglass 1992; Evans 1998.

٧٢- تقدم نقط شرطة الأحياء فى اليابان، أوالكوبان، نموذجا لمحافظة المجتمع المحلى على الأمن بصورة فعالة، ويعود الفضل إلى شبكة واسعة من منظمات مكافحة الجريمة المنبثقة عن المجتمع المحلى والتى تعمل فى الأحياء والمدارس، وأماكن العمل فى خفض معدلات الجريمة فى اليابان، التى تعتبر قليلة ومتناقصة إلى حد كبير. وتضم جمعيات منع الجريمة ٤٥٠ ألف وحدة اتصال محلية. ويُطلب من المسئولين القيام بزيارة كل أسرة وكل نشاط من أنشطة العمل فى أحيائهم مرتين على الأقل فى العام وتقديم كثير من الخدمات للمجتمع، مثل المساعدة فى تنظيم إصدار النشرات الإخبارية، وعقد الاجتماعات، و المناسبات الرياضية. ونظام الكوبان فعال للغاية فى الحد من الجريمة: ففى عام ١٩٨٧ كان مسئولو الكوبان مسئولين عن ٧٣ فى المائة من عمليات القبض على المجرمين و٧٦ فى المائة من قضايا السرقة التى تم التوصل إلى حلول لها. انظر Zaidi (1998).

٧٣- Ayres 1997.

٧٤- Hasan 1998.

٧٥- Conger 1999.

٧٦- تم إدخال المشاركة فى وضع الميزانية أيضا فى مدن المكسيك وفنزويلا. انظر Campbell (1998) and Coelho (1996).

٧٧- World Bank 1992a.

٧٨- Anderson 1998.

٧٩- Fujikura 1999.

٨٠- Afsah, Laplante, and Wheeler 1997.

الفصل (٨)

١- Hoekman and Djankov 1996.

٢- World Bank 1998c.

٣- استفادت مصر بشكل كبير من اشتراكها فى حرب الخليج (١٩٩٠ - ٩٠) وفى أعقاب الحرب تلقت تخفيفا كبيرا للديون من الولايات المتحدة وبلدان أخرى.

٤- World Bank 1998c.

٥- Hoekman and Djankov 1997a; World Bank 1998c.

٦- Kenny 1999.

٧- Hoekman, Konan, and Maskus 1998.

٨- Konan and Maskus 1997.

٩- Hoekman and Konan 1999.

١٠- EBRD 1998.

١١- Long and Kopanyi 1998; Vittas and Neal 1999.

١٢- Abel and Szakadat 1997-98.

١٣- Long and Kopanyi 1998.

١٤- Calomiris 1997.

١٥- Souza 1996.

١٦- Mendes 1999.

١٧- تعين حكومات الولايات ضريبة للقيمة المضافة، والتى تقوم بتقديرها وتحصيلها مباشرة. وباعتبارها أعلى مصادر الإيرادات إدرارا للأموال فى البرازيل، توفر ضريبة القيمة المضافة للولايات أساسا قويا للاستقلال، خاصة فى المناطق الغنية فى جنوب شرق البلاد حيث تمثل المصدر الرئيسى لإيرادات الولايات.

١٨- Afonso 1992; Rezende 1995.

١٩- Mainwaring 1997.

٢٠- قامت ولايتان من ٢٦ ولاية، باهيا وسيبرا، منذ ذلك الحين بعمليات تكييف وإصلاح كبيرة. انظر Dillinger and Webb (1999).

٢١- Dillinger 1997.

٢٢- فى أعقاب تقديم الخطة فى منتصف ١٩٩٤، انخفض التضخم السنوى (مقيسا باعتباره الرقم القياسى INCP) من ٩٢٩ فى المائة فى ١٩٩٤ إلى ٢٢ فى المائة فى ١٩٩٥، و٩ فى المائة فى ١٩٩٦، و٤,٣ فى المائة فى ١٩٩٧، و٢,٥ فى المائة فى ١٩٩٨.

٢٣- Ter-Minassian and Craig 1997.

٢٤- هناك خيار يستحق البحث هو الحظر للإقراض الحكومى كافة للحكومات دون القومية. وتترك الأرجنتين وكولومبيا، على سبيل المثال، تمويل المستويات دون القومية بالكامل للقطاع الخاص؛ وهى ممارسة حالت حتى الآن دون أى مطالبات لتخفيف الديون الاتحادية.

٢٥- تستند دراسة الحالة إلى Hasan, Zaidi, and Younus 1998.

٢٦- Mahmood 1999.
٢٧- Zaidi 1997.
٢٨- Hasan 1997b.
٢٩- World Bank 1999j. تضاعفت عمليات تجهيز الأغذية وإعداد المشروبات والأنشطة التجارية فى القرى المحيطة بالمناطق الحضرية مما ساعد فى استكمال دخول الأسر المعيشية (Baker 1999).
٣٠- Brautigam 1997.
٣١- World Bank 1999j.
٣٢- Lele and Christiansen 1989. يوجد ٢٠ فى المائة فقط من الأراضى الزراعية فى تنزانيا فى كتل مساحتها أكثر من ١٠ هكتارات. أما فى كينيا فإن ٤٣ فى المائة من الأراضى الزراعية توجد فى وحدات مساحتها أكثر من ٢٠٠ هكتار (Tomich, Kilby, and Johnston 1995).
٣٣- Buckley 1997.
٣٤- EIU 1998.
٣٥- Carr 1993. بشكل أعم فى تنزانيا، تعطى المحاصيل الغذائية الأولوية على المحاصيل النقدية بسبب الخوف من أنه سيكون من المستحيل بيع المحاصيل النقدية وشراء الأغذية فى نهاية موسم الزراعة.
٣٦- تدفع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، فى المتوسط، مصروفات للشحن الجوى لصادراتها أعلى بنسبة ٢٠ فى المائة عن تلك التى يدفعها المصدرون فى شرق آسيا. وتزيد التكاليف الإضافية فى تنزانيا بشكل كبير نتيجة التأخير فى التخليص الجمركى، وعدم كفاءة تسهيلات تداول البضائع، ورسوم الشحن المرتفعة (Hertel, Masters, and Elbehri 1998). وسيوفر بناء مركز للبضائع يحتوى على تسهيلات للتجميد فى مطار جومو كينياتا فى نيروبى القدرة على تداول ١٦٠ ألف طن سنويا من المنتجات البستانية وغيرها من المنتجات. وسيساعد هذا المنتجين التنزانيين، إلا أن توفير قدرة أكبر فى مطار أوروشا أو مطار دار السلام قد يكون له منافع أكثر. (*Financial Times*, "Kenyan Air Cargo Capacity Boosted", June 2, 1999).
٣٧- Islam 1997.
٣٨- Gautam and Anderson 1998.
٣٩- Tendler 1997.
٤٠- يمكن الاسترشاد بالمقارنة مع شرق آسيا فى هذا الصدد. فى مقاطعتى فوجيان وغواندونغ فى الصين وكذلك فى تايوان (الصين) مثلت «شبكة العلاقات» التى نشأت فى المناطق الخلفية للمدن الأساس لمجمعات صناعية ناجحة للغاية والتى استخدمت بكفاءة ترتيبات التعاقد من الباطن والوصول إلى الأسواق الدولية. Hayami (1998) and the discussion in chapter 1.
٤١- بعد استعراض القيود التى تعوق النمو فى قطاع الصناعة التحويلية يخلص Tybout (1998) إلى أن المشكلات الأساسية تتمحور حول عدم اليقين بشأن السياسات والطلب، وضعف القوانين، والفساد.
٤٢- Transparency International 1998.
٤٣- Bennel 1997.
٤٤- Yudkin 1999; *Nature* 1999.
٤٥- يربط Cole and Phelan (1999) نتاج الأبحاث لبلد ما بثروتها وبعدد علماء الأبحاث، وكذلك بالثقافة التى تولى قيمة كبيرة للانجاز العلمى وبالتنافس بين الجامعات لجذب أصحاب المواهب رفيعة المستوى.
٤٦- انظر Wambugu (1999) and Lipton (1999). فيما بين ١٩٩٤ و ١٩٩٨، ارتفعت المساحة المخصصة لزراعة المحاصيل المحورة جينيا على النطاق العالمى من ٤ ملايين أكر إلى ٧٠ مليون أكر. إلا أن جزءا صغيرا من هذه المساحة كان فى أفريقيا، حيث غلة المحاصيل الرئيسية بها مثل البطاطس والذرة هى الأدنى فى جميع الأقاليم. ويوجه Cramer (1999) الانتباه إلى أهمية الأبحاث على الأنواع المختلفة من شجرة جوز الكاشيو، وتقنيات تطعيم النباتات، وأساليب التجهيز من أجل تمكين البلدان الأفريقية من رفع الغلة وكذلك توسيع حصتها من أسواق تصدير الجوز المجهز.

أوراق أساسية

Barrett, Scott. "Facilitating International Cooperation."
Bourguignon, Francois. "Crime as a Social Cost of Poverty and Inequality: A Review Focusing on Developing Countries."
Burgess, Robin. "Social Protection, Globalization, and Decentralization."
Castles, Stephen. "Impacts of Emigration on Countries of Origin."
Choe, Sang-Chuel, and Won Bae Kim. "Globalization and Urbanization in Korea."
Cooper, Richard N. "International Approaches to Global Climate Change."
Deaton, Angus. "Global and Regional Effects of Aging and of Demographic Change."
Fay, Marianne. "How Many Tiers? How Many Jurisdictions? A Review of Decentralization Structures across Countries."
Glaeser, Edward L., and Jordan Rappaport. "Cities and Governments."
Henderson, Vernon. "Urbanization In Developing Countries."
Hohenberg, Paul M. "Urban Systems and Economic Development in Historical Perspective: The European Long Term and Its Implications."
Hufbauer, Gary, and Barbara Kotschwar. "The Future Course of Trade Liberalization."
Hughes Hallett, A. J. "Policy Co-ordination: Globalization or Localization in International Monetary Arrangements?"
Litan, Robert. "Toward a Global Financial Architecture for the 21st Century."
Lucas, Robert E. B. "Internal Migration and Urbanization: Recent Contributions and New Evidence."
Malpezzi, Stephen. "The Regulation of Urban Development: Lessons from International Experience."
Mohan, Rakesh. "Financing of Sub-National Public Investment in India."
Satterthwaite, David, and Diana Mitlin. "Urban Poverty: Some Thoughts about Its Scale and Nature and about Responses to It by Community Organizations, NGOs, Local Governments and National Agencies."
Smoke, Paul. "Strategic Fiscal Decentralization in Developing Countries: Issues and Cases."
Srinivasan, T. N. "Think Globally, Act Locally! Development Policy at the Turn of the Century."
Stren, Richard. "Urban Governance and Politics in a Global Context: The Growing Importance of the Local."

مراجع

The word *processed* describes informally reproduced works that may not be commonly available through libraries.

AB Assesores. 1998. "Sub-Sovereign Capital Market Transactions in Latin America: Six Case Studies." World Bank Joint Program on Sub-Sovereign Capital Markets. World Bank, Washington, D.C. Processed.

———. 1994a. "Household Demand for Improved Water and Sanitation in a Large Secondary City: Findings from a Study in Gujranwala, Pakistan." *Habitat International* 18(1).

———. 1994b. "The Economics of Household Response to Inadequate Water Supplies: Evidence from Pakistan." *Third World Planning Review* 16(1).

Altaf, Mir A., and Jeffrey A. Hughes. 1994. "Measuring the Demand for Improved Urban Sanitation Services: Results of a Contingent Valuation Study in Ouagadougou, Burkina Faso." *Urban Studies* 31(10).

Altaf, Mir A., A. Ercelawn, K. Bengali, and A. Rahim. 1993. "Poverty in Karachi: Incidence, Location, Characteristics, and Upward Mobility." *Pakistan Development Review* 32(2).

Ambio. 1995. "Malaria and Malaria Potential Transmission to Climate." 24(6): 200–07.

Amjad, Rashid. 1989. "To the Gulf and Back: Studies on the Economic Impact of Asian Labour Migration." International Labour Organisation, Geneva.

Anderson, Bob, and Paul Brenton. 1998. "The Dollar, Trade, Technology, and Inequality in the USA." *National Institute Economic Review* 166 (October): 78–86.

Anderson, J. 1998. "The Kyoto Protocol on Climate Change: Background, Unresolved Issues and Next Steps." Resources for the Future, Washington, D.C. Processed.

Anderson, Kym. 1999. "The WTO Agenda for the New Millennium." *The Economic Record* 75(228).

Anderson, Kym, and Warwick McKibbin. 1997. "Reducing Coal Subsidies and Trade Barriers: Their Contribution to Greenhouse Gas Abatement." World Bank, Washington, D.C. Processed.

Anderson, Letty. 1988. "Fire and Disease: The Development of Water Supply Systems in New England, 1879–1900." In *Technology and the Rise of the Networked City in Europe and America*, edited by Joel A. Tarr and Gabriel Dupuy. Philadelphia: Temple University Press.

Anderson, Mats. 1998. "Improving Urban Quality of Life in Europe and Central Asia." World Bank, Europe and Central Asia Region (ECA) Urban Sector, Washington, D.C. Processed.

Antarctica Project. 1999. "The Antarctic Treaty System." Washington, D.C. Available online at *http:// www.asoc.org/.*

Antweiler, Werner, Brian R. Copeland, and M. Scott Taylor. 1998. "Is Free Trade Good for the Environment?" Working Paper 6707. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.

Attanasio, Orazio, and James Banks. 1998. "Trends in Household Saving Don't Justify Tax Incentives to Book Saving." *Economic Policy* 27(October).

Aw, Bee-Yan, and Geetra Batra. 1998. "Technological Capability and Firm Efficiency in Taiwan (China)." *World Bank Economic Review* 12(1): 59–80.

Ayres, Robert L. 1997. *Crime and Violence as Development Issues in Latin America and the Caribbean.* World Bank, Latin America and the Caribbean Studies, Washington, D.C. Processed.

Aziz, Jahangir, and Robert F. Wescott. 1997. "Policy Complementarities and the Washington Consensus." Working Paper 97/118. International Monetary Fund, Washington, D.C.

Abel, I., and L. Szakadat. 1997–98. "Bank Restructuring in Hungary." *Acta Oeconomica* 49(1–2): 157–90.

Ablo, Emmanuel, and Ritva Reinikka. 1998. "Do Budgets Really Matter? Evidence from Public Spending on Education and Health in Uganda." Policy Research Working Paper 1926. World Bank, Africa Region, Washington, D.C.

ADBI (Asian Development Bank Institute). 1998. "Executive Summary of Workshop on Economic Monitoring of Financial Systems in East and Southeast Asia." Tokyo. Processed.

Ades, Alberto, and E. Glaeser. 1995. "Trade and Circuses: Explaining Urban Giants." *Quarterly Journal of Economics* 110(1): 195–258.

Afonso, José Roberto Rodrigues. 1992. "Federalismo Fiscal e Reforma Institutional: Falácias, Conquistas e Descentralização." Discussion Paper 3. Centro de Estudos de Politicas Publicas, Rio de Janeiro.

Afsah, Shakeb, Benoit Laplante, and David Wheeler. 1997. "Regulation in the Information Age: Indonesian Public Information Program for Environmental Management." World Bank, Development Research Group, Washington, D.C. Processed.

Aghion, Philippe, and Jeffrey G. Williamson.1998. *Growth, Inequality and Globalization.* Cambridge: Cambridge University Press.

Ahmad, Ehtisham, and Jon Craig. 1997. "Intergovernmental Transfers." In *Fiscal Federalism in Theory and Practice,* edited by Teresa Ter-Minassian. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

Ahmad, Junaid K. 1999. "Decentralizing Borrowing Powers." Poverty Reduction and Economic Management Network (PREM) Notes 15. World Bank, Washington, D.C.

Ahmad, Junaid K., and Charles E. McLure, Jr. 1994. "Intergovernmental Fiscal Relations in South Africa: A Case Study of Policy-Induced Dysfunction." World Bank, Washington, D.C. Processed.

AIDS Analysis. 1998. "World Population Profile Reveals Bleak Data." 8(3/June): 1–2.

Alderman, Harold. 1998. "Do Local Officials Know Something We Don't? Decentralization of Targeted Transfers in Albania." World Bank, Washington, D.C. Processed.

Alesina, Alberto. 1998. "Too Large and Too Small Governments." Conference on Economic Policy and Equity. International Monetary Fund, Washington, D.C.

Alesina, Alberto, and Robert Perotti. 1997. "Fiscal Adjustments in OECD Countries: Composition and Macroeconomic Effects." *IMF Staff Papers* 44(2): 210–48. Washington, D.C.

———. 1998. "Economic Risk and Political Risk in Fiscal Unions." *The Economic Journal* 108: 989–1008.

Alesina, Alberto, and E. Spolaore. 1997. "On the Number and Size of Nations." *Quarterly Journal of Economics* 112: 1027–56.

Alesina, Alberto, and Romain Wacziarg. 1998. "Is Europe Going Too Far?" Massachusetts Institute of Technology. Processed.

Altaf, Mir A. 1983. "The Strategic Implications of Varying Environments, Aspects of Decisionmaking under Instability." Ph.D. diss., Stanford University. Processed.

Bertaud, Alain, and Bertrand Renaud. 1997. "Socialist Cities without Land Markets." *Journal of Urban Economics* 41: 137–51.

Bertaud, Alain, Robert Buckley, Margret Thalwitz, and Cracow Real Estate Institute. 1997. "Cracow in the Twenty-first Century: Princes or Merchants?" Paper presented to Lincoln Institute Conference on Land Prices, Land Information Systems, and the Market for Land Information. Cambridge. World Bank, Washington, D.C. Processed.

Berthélemy, Jean-Claude, and Aristomène Varoudakis. 1996. "Policies for Economic Take-off." Policy Brief 12: 1–32. Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.

Berthélemy, Jean-Claude, Sébastien Dessus, and Aristomène Varoudakis. 1997. "Capital humain, ouverture extérieure et croissance: estimation sur données de panel d'un modèle a coefficients variables." Policy Brief 121: 1–32. Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.

Bhagwati, Jagdish. 1991. *The World Trading System at Risk.* Princeton: Princeton University Press.

Bird, Richard M. 1999. "Rethinking Tax Assignment: The Need for Better Subnational Taxes." International Monetary Fund, Washington, D.C. Processed.

Bird, Richard M., and Pierre-Pascal Gendron. 1997. "Dual VATs and Cross-Border Trade: Two Problems, One Solution?" *International Tax and Public Finance* 5: 429–42.

Bird, Richard M., and Edgard R. Rodriguez. 1999. "Decentralization and Poverty Alleviation: International Experience and the Case of the Philippines." Department of Economics, University of Toronto. Processed.

Bird, Richard M., and François Vaillancourt, eds. 1999. *Fiscal Decentralization in Developing Countries.* Cambridge: Cambridge University Press.

Bird, Richard M., Robert D. Ebel, and Christine I. Wallich, eds. 1995. *Decentralization of the Socialist State.* Washington, D.C.: World Bank.

Black, D., and J. V. Henderson. 1998. "Urban Evolution in the USA." Department of Economics, Brown University, Providence R.I. Processed.

Blackett, Isabel C. 1994. "Low-Cost Urban Sanitation in Lesotho." Water and Sanitation Discussion Paper Series 10. UNDP–World Bank Water and Sanitation Program. World Bank, Washington, D.C.

Blomström, Magnus, and Ari Kokko. 1997. "Regional Integration and Foreign Direct Investment: A Conceptual Framework and Three Cases." Policy Research Working Paper 1750. World Bank, Washington, D.C.

Boddy, Martin. 1999. "Geographical Competitiveness: A Critique." *Urban Studies* 36(5–6).

Boeninger, Edgardo. 1992. "Governance and Development: Issues and Constraints." In *Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics*, edited by Lawrence Summers and Shekhar Shah. Washington, D.C.: World Bank.

Bohning W. R., and R. Zegers de Beiji. 1995. "The Integration of Migrant Workers in the Labour Market: Policies and Their Impact." International Migration Papers 8: 1–59. International Labour Office, Geneva.

Bahl, Roy W. 1999a. "Intergovernmental Transfers in Developing and Transition Countries: Principles and Practice." School of Political Studies, Georgia State University, Atlanta. Processed.

———. 1999b. *Fiscal Policy in China: Taxation and Intergovernmental Fiscal Relations.* San Francisco: The 1990 Institute.

Bahl, Roy W., and Johannes F. Linn. 1992. *Urban Public Finance in Developing Countries.* New York: Oxford University Press.

Baker, Jonathan. 1999. "Rural-Urban Links and Economic Differentiation in Northwest Tanzania." *African Rural and Urban Studies* 3(1): 25–48.

Baldwin, Richard E., and Philippe Martin. 1999. "Two Waves of Globalization: Superficial Similarities, Fundamental Differences." Working Paper 6904. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.

Baldwin, Richard E., and Anthony J. Venables. 1995. "Regional Economic Integration." In *Handbook of International Economics,* edited by Gene Grossman and Kenneth Rogoff, 3: 1597–1643. Amsterdam: Elsevier Science B.V.

Baliño, Tomás J. T., Adam Bennett, and Eduardo Borensztein. 1999. "Monetary Policy in Dollarized Economies." Occasional Paper 171. International Monetary Fund, Washington, D.C.

Barkin, Samuel, and George Shambaugh. 1996. "Common-Pool Resources and International Environmental Politics." *Environmental Politics* 5(3): 429–47.

Baron, James. N., and Michael T. Hannan. 1994. "The Impact of Economics on Contemporary Sociology." *Journal of Economic Literature* 32: 1111–46.

Barrett, Scott. 1998a. "Facilitating International Cooperation." Background Paper for *World Development Report 1999/2000.* World Bank, Washington, D.C.

———. 1998b. "Montreal v. Kyoto: International Cooperation and the Global Environment." Prepared for the Office of Development Studies, UNDP (United Nations Development Programme) Project on Global Public Goods. Processed.

———. 1998c. "The Credibility of Trade Sanctions in International Environmental Agreements." London Business School, London. Processed.

Barro, Robert. 1991. "Economic Growth in a Cross Section of Countries." *Quarterly Journal of Economics* 106: 407–43.

Barth, James R., Gerard C. Caprio, and Ross Levine. 1999. "Financial Regulation and Performance: Cross-Country Evidence." Policy Research Working Paper 2037. World Bank, Washington, D.C.

Begg, Iain. 1999. "Cities and Competitiveness." *Urban Studies* 36(5–6).

Begum, Shamshad, and A. F. M. Shamsuddin. 1998. "Exports and Economic Growth in Bangladesh." *Journal of Development Studies* 35(1/October): 89–114.

Bennell, Paul. 1997. "Foreign Direct Investment in Africa: Rhetoric and Reality." *SAIS Review* (Summer/Fall): 127–40.

Bergsten, C. Fred. 1998. "A New Strategy for the Global Crisis." International Economics Policy Brief. Institute for International Economics, Washington, D.C.

Bernard, Andrew, and Steven Durlauf. 1996. "Interpreting Tests of the Convergence Hypothesis." *Journal of Econometrics* 71: 161–73.

Buckley, Robert. 1999. *1998 Annual Review of Development Effectiveness.* Washington, D.C.: World Bank.

Buckley, Robert, and Stephen Mayo. 1989. "Housing Policy in Developing Economies: Evaluating the Macroeconomic Impacts." *Review of Urban and Regional Development Studies* 2(27).

Burgess, Robin. 1998. "Social Protection, Globalization, and Decentralisation." Department of Economics, London School of Economics. Processed.

———. 1999. "Social Protection, Globalization and Decentralisation." Background Paper for *World Development Report 1999/2000.* World Bank, Washington, D.C.

Burki, Shahid Javed, and Guillermo E. Perry. 1998. *Beyond the Washington Consensus: Institutions Matter.* World Bank Latin American and Caribbean Studies: Viewpoints. Washington, D.C.: World Bank.

Burki, Shahid Javed, Guillermo E. Perry, and William Dillinger. 1999. *Beyond the Center: Decentralizing the State.* World Bank Latin American and Caribbean Studies: Viewpoints. Washington, D.C.: World Bank.

Burtless, Gary, Robert Z. Lawrence, Robert E. Litan, and Robert J. Shapiro. 1998. *Globaphobia.* Washington, D.C.: The Brookings Institution Press.

Business Week. 1998. "A Fresh Shot at Malaria." September 21.

———. 1999. "Fresh Strains of Unzappable Germs." August 2.

Butler, James H. 1999. "A Record of Atmospheric Halocarbons during the Twentieth Century from Polar Air." *Nature* 339(June 24): 749–55.

Cairncross, Frances. 1997. *The Death of Distance: How the Communications Revolution Will Change Our Lives.* Cambridge: Harvard Business School Press.

Caldeira, Teresa P. R. 1996. "Building up Walls: The New Pattern of Spatial Segregation in São Paulo." *International Social Science Journal* (147/March).

Calomiris, Charles. 1997. *The Postmodern Bank Safety Net: Lessons from Developed and Developing Countries.* Washington, D.C.: American Enterprise Institute.

———. 1999. "How to Invent a New IMF." *The International Economy* (January/February): 32ff.

Calvo, Sarah. 1999. "Reducing Vulnerability to Speculative Attacks." Poverty Reduction and Economic Management Network (PREM) Economic Policy Notes 16. World Bank, Washington, D.C.

Campbell, Tim E. 1998. "The Quiet Revolution: The Rise of Political Participation and Local Government with Decentralization in Latin America and the Caribbean." World Bank, Washington, D.C. Processed.

Caprio, Gerard C. 1998. "International Financial Integration: Pitfalls and Possibilities." World Bank, Washington, D.C. Processed.

Caprio, Gerard C., and Daniela Klingebiel. 1996. "Bank Insolvencies: Cross-Country Experience." Policy Research Working Paper 1620. World Bank, Washington, D.C.

———. 1999. "Table of Episodes of Major Bank Insolvencies." World Bank, Washington, D.C. Processed.

Carey, John M. 1997. "Institutional Designs and Party Systems." In *Consolidating the Third Wave Democracies.* Baltimore: The Johns Hopkins University Press.

Bolbol, Ali A. 1999. "Arab Trade and Free Trade: A Preliminaty Analysis." *International Journal of Middle Eastern Studies* 31: 3–17.

Boniface, Pascal. 1998. "The Proliferation of States." *The Washington Quarterly* 21(3).

Bordo, Michael D., Barty Eichengreen, and Douglas A. Irwin. 1999. "Is Globalization Today Really Different Than Globalization a Hundred Years Ago?" Paper for the Brookings Institution Trade Policy Forum on Governing in a Global Economy. Washington D.C., April 15–16.

Bordo, Michael D., Barry Eichengreen, and Jongwoo Kim. 1998. "Was There Really an Earlier Period of International Financial Integration Comparable to Today?" Working Paper 6738. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.

Borensztein, Eduardo, José De Gregorio, and Johng-wha Lee. 1998. "How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth?" *Journal of International Economics* 45(1): 115–35.

Borjas, George J. 1998. "Economic Research on the Determinants of Immigration: Lessons for the European Union." Department of Economics, Harvard University, Cambridge, Mass. Processed.

Bougheas, Spiros, Panicos O. Demetriades, and Edgar L. W. Morgenroth. 1999. "Infrastructure, Transport Costs and Trade." *Journal of International Economics* 47: 169–89.

Bourguignon, François. 1998. "Crime as a Social Cost of Poverty and Inequality: A Review Focusing on Developing Countries." Background Paper for *World Development Report 1999/2000.* World Bank, Washington, D.C.

Bradbury, L. Katherine, Yolanda K. Kodrzycki, and Robert Tannenwald. 1997. "The Effects of State and Local Public Policies on Economic Development: An Overview." *New England Economic Review* March/April: 1–12.

Bradley, Rebecca, and Joshua S. Gans. 1998. "Growth in Australian Cities." *Economic Record* 74: 266–78.

Brautigam, Deborah. 1997. "Substituting for the State: Institutions and Industrial Development in Eastern Nigeria." *World Development* 25(7): 1081–93.

Breton, Albert. 1996. *Competitive Governments.* Cambridge: Cambridge University Press.

Bridges, Amy. 1997. *Morning Glories: Municipal Reform in the Southwest.* Princeton: Princeton University Press.

Brockerhoff, Martin, and E. Brennan. 1998. "The Poverty of Cities in Developing Regions." *Population and Development Review* 24(1/March).

Brown, Lynn, and Alex F. McCalla. 1998. "Global Urbanization Trends: Implications for Food Systems and Food Services." World Bank, Washington, D.C. Processed.

Brunetti, Aymo. 1997. *Politics and Economic Growth: A Cross-Country Data Perspective.* Development Centre Studies. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development.

Bryant, Ralph. 1995. *International Coordination of National Stabilization Policies.* Washington, D.C.: The Brookings Institution Press.

Buckley, Graeme. 1997. "Microfinance in Africa: Is It Either the Problem or the Solution?" *World Development* 25(7): 1063–80.

Claudio, L., L. Tulton, J. Doucette, P. J. Landrigan. 1999. "Socioeconomic Factors and Asthma Hospitalization Rates in New York City." *Asthma* 36(4): 343–50.

Clerides, Sofronis, Saul Lach, and James Tybout. 1998. "Is Learning-by-Exporting Important? Micro-Dynamic Evidence from Colombia, Mexico and Morocco." *Quarterly Journal of Economics* 113: 903–47.

Cline, William R. 1997. *Trade and Income Distribution.* Washington, D.C.: Institute for International Economics.

Coelho, Magda Prates. 1996. "Urban Governance in Brazil." In *Cities and Governance: New Directions in Latin America, Asia and Africa*, edited by Patricia L. McCarney. Toronto: University of Toronto Press.

Coffee, Joyce Elena. 1999. "Innovations in Municipal Service Delivery: The Case of Vietnam's Haiphong Water Supply Company." Master's diss. Massachusetts Institute of Technology, Cambridge, Mass. Processed.

Cohen, Barney. 1998. "The Emerging Fertility Transition in Sub-Saharan Africa." *World Development* 26.

Cohen, Daniel. 1998. *The Wealth of the World and the Poverty of Nations.* Cambridge, Mass.: MIT Press.

Cohen, Mitchell L. 1992. "Epidemiology of Drug Resistance: Implications for a Post Microbial Era." *Science.* August.

Cohen, Roberta, and Francis M. Deng. 1998. *Masses in Flight: The Global Crisis of Internal Displacement.* Washington, D.C.: The Brookings Institution Press.

Cole, Stephen, and Thomas J. Phelan. 1999. "The Scientific Productivity of Nations." *Minerva* 37(1): 1–23.

Coleman, James, and Thomas Hoffer. 1987. *Public and Private High Schools: The Impact of Communities.* New York: Basic Books.

Colgan, Charles S. 1995. "International Regulation of State and Local Subsidies." *Economic Development Quarterly* 9(2).

Collier, Paul, and David Dollar. 1998. "Aid Allocation and Poverty Reduction." World Bank, Washington, D.C. Processed.

Conger, Lucy. 1999. "Porto Alegre: Where the Public Controls the Purse Strings." *Urban Age* 6(4): 4–5.

Connelly, James. 1996. "Review of Making Nature, Shaping Culture: Plant Biodiversity in Global Context." *Environmental Politics* 5(4): 770–1.

Cooke, Philip, and Kevin Morgan. 1998. *The Associational Economy. Firms, Regions, and Innovation.* Oxford: Oxford University Press.

Cooper, Richard N. 1998. "International Approaches to Global Climate Change." Background Paper for *World Development Report 1999/2000.* World Bank, Washington, D.C.

———. 1999. "Should Capital Controls Be Banished?" Department of Economics, Harvard University. Processed.

Costa, L. Dora. 1998. *The Evolution of Retirement.* Chicago: University of Chicago Press.

Cour, Jean-Marie. 1998a. "Draft Proposal for a Data System for the Durban Metropolitan Area." Club du Sahel. OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development), Paris. Processed.

———. 1998b. "First Lessons from the Ecolog Program." Note from the Club du Sahel Secreteriat. OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development), Paris.

Caron, Mary. 1999. "The Politics of Life and Death." *World Watch* (May/June): 30–38.

Carr, Stephen. 1993. *Improving Cash Crops in Africa: Factors Influencing the Productivity of Cotton, Coffee, and Tea Grown by Smallholders.* Technical Paper 216. Washington, D.C.: World Bank.

Carrington, William J., and Enrica Detragiache. 1998. "How Big Is the Brain Drain?" Working Paper 98/102. International Monetary Fund, Washington, D.C.

Caselli, Francesco, G. Esquivel, and F. Lefort. 1996. "Reopening the Convergence Debate: A New Look at Cross-Country Growth Empirics." *Journal of Economic Growth* 1 (September): 363–89.

Castles, Stephen. 1998. "Impacts of Emigration on Countries of Origin." Background Paper for *World Development Report 1999/2000.* World Bank, Washington, D.C.

Caves, Richard E. 1996. *Multinational Enterprise and Economic Analysis*, 2nd ed. Cambridge: Cambridge University Press.

Cesar, Herman. 1998. "Indonesian Coral Reefs: A Precious but Threatened Resource." In *Coral Reefs: Challenges and Opportunities for Sustainable Management*, edited by Maria Hatziolos, Anthony Hooten, and Martin Fodor. Washington, D.C.: World Bank.

Chaplin, Susan E. 1999. "Cities, Sewers, and Poverty: India's Politics of Sanitation." *Environment and Urbanization* 11(1): 145–58.

Charnovitz, Steve. 1996. "Trade Measures and the Design of International Regimes." *Journal of Environment and Development* 5(2): 168–96.

Chhabra, S. K., C. K. Gupta, P. Chhabra, and S. Rajpal. 1998. "Prevalence of Bronchial Asthma in Schoolchildren of Delhi." *Journal of Asthma* 35(3).

Chinese State Council. 1994. "A White Paper on Chinese Population, Environment and Development in the Twenty-first Century, Adopted at the Sixteenth Regular Meeting of the State Council." March 25. Translated excerpts reprinted in *Chinese Environment and Development*, 7(4): 74–95.

Choe, Sang-Chuel, and Won Bae Kim. 1999. "Globalization and Urbanization in Korea." Background Paper for *World Development Report 1999/2000.* World Bank, Washington, D.C.

Chomitz, K., and K. Kumari. 1998. "The Domestic Benefits of Tropical Forests: A Critical Review." *World Bank Research Observer* 13(1): 13–35.

Christianson, Gale E. 1999. *Greenhouse.* New York: Walker and Company.

Chumacero, Romulo, Raul Laban, and Felipe Larrain. 1996. "What Determines Capital Inflows: An Empirical Analysis for Chile." Universidad Católica de Chile, Santiago. Unpublished manuscript.

Claessens, Stijn, and Moon-Whoan Rhee. 1994. "The Effects of Barriers on Equity Investments in Developing Countries." Policy Research Working Paper 1263. World Bank, Washington, D.C.

Claessens, Stijn, Asli Demirgüç-Kunt, and Harry Huizinga. 1998. "How Does Foreign Entry Affect the Domestic Banking Market?" World Bank, Washington, D.C. Processed.

Covarrubias, Alvaro. 1999. "Lending for Electric Power in Sub-Saharan Africa." World Bank, Washington, D.C. Processed.

Cowen, Penelope Brook, and Nicola Tynan. 1999. "Reaching the Urban Poor with Private Infrastructure." Finance, Private Sector, and Infrastructure Network Viewpoint 188. World Bank, Washington, D.C.

Coyle, Diane. 1998. *The Weightless World.* Cambridge, Mass.: MIT Press.

Cramer, Christopher. 1999. "Can Africa Industrialize by Processing Primary Commodities? The Case of Mozambican Cashew Nuts." *World Development* 27(7): 1247–66.

Crystal, David. 1997. *English as a Global Language.* Cambridge: Cambridge University Press.

Curtis, Valerie, and Bernadette Kanki. 1998. "Bednets and Malaria." *Africa Health.* May.

Dahl, Robert A. 1971. *Polyarchy: Participation and Opposition.* New Haven: Yale University Press.

———. 1986. "Federalism and the Democratic Process." In *Democracy, Identity and Equality.* Oslo: Norwegian University Press.

Dailami, Mansoor, and Danny Leipziger. 1998. "Infrastructure Project Finance and Capital Flows: A New Perspective." World Bank, Washington D.C.

Davoodi, Hamid, and Heng-fu Zou. 1998. "Fiscal Decentralization and Economic Growth: A Cross-Country Study." World Bank, Policy Research Department, Washington, D.C. Processed.

de Figueiredo, Rui J. P. Jr., and Barry R. Weingast. 1998. "Self-Enforcing Federalism: Solving the Two Fundamental Dilemmas." Department of Political Science, Stanford University, Stanford, Calif. Processed.

de Fontaubert, A. Charlotte. 1996. "The United Nations Conference on Straddling Fish Stocks and Highly Migratory Fish Stocks: Another Step in the Implementation of the Law of the Sea Convention." *Living Resources.*

De Mello, Luiz R. 1997. "Foreign Direct Investment in Developing Countries and Growth: A Selective Survey." *Journal of Development Studies* 34: 1–34.

Deardorff, Alan V. 1998. "Fragmentation in Simple Trade Models." Department of Economics, University of Michigan, Ann Arbor. Processed.

Deardorff, Alan V., Saul H. Hymans, Robert M. Stern, and Chong Xiang. 1998. "The Economic Outlook for U.S. Trade in Services, 1999–2001." Department of Economics, University of Michigan, Ann Arbor. Processed.

Deaton, Angus. 1998. "Global and Regional Effects of Aging and of Demographic Change." Background Paper for *World Development Report 1999/2000.* Princeton University. Processed.

Deininger, Klaus, and Lyn Squire. 1996. "A New Data Set Measuring Income Inequality." *World Bank Economic Review* 10(September): 565–91.

Del Amo, Julia, and others. 1999. "Does Tuberculosis Accelerate the Progression of HIV Disease? Evidence from Basic Science and Epidemiology." *AIDS* 13(10).

Demirgüç-Kunt, Asli, and Enrica Detragiache. 1998. "Financial Liberalization and Financial Fragility." Working Paper 98/83. International Monetary Fund, Washington, D.C.

Demirgüç-Kunt, Asli, and Ross Levine. 1995. "Stock Market Development and Financial Intermediaries: Stylized Facts." World Bank, Washington, D.C. Processed.

Dervis, Kemal, and Nemat Shafiq. 1998. "The Middle East and North Africa: A Tale of Two Futures." *Middle East Journal* 52(4): 505–16.

Devarajan, Shantayanan, William Easterly, and Howard Pack. 1999. "Is Investment in Africa Too Low or Too High?" World Bank, Washington, D.C. Processed.

Dewatripont, Mathias, and Jean Tirole. 1994. *The Prudential Regulation of Banks.* Cambridge: MIT Press.

Diamond, Larry. 1996. "Is the Third Wave Over?" *Journal of Democracy* 7(3).

———. 1999. *Developing Democracy: Toward Consolidation.* Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Dillinger, William. 1992. "Urban Property Tax Reform". Urban Management Program Working Paper 1. World Bank, Washington, D.C.

———. 1997. "Brazil's State Debt Crisis: Lessons Learned." Latin America and the Caribbean Region Economic Notes. World Bank, Washington, D.C.

Dillinger, William, and Steven B. Webb. 1999a. "Decentralization and Fiscal Management in Colombia." Policy Research Working Paper 2122. World Bank, Washington, D.C.

———. 1999b. "Fiscal Management in Federal Democracies: Argentina and Brazil." Policy Research Working Paper 2121. World Bank, Washington, D.C.

Dobson, Wendy, and Pierre Jacquet. 1998. *Financial Services Liberalization in the WTO.* Washington, D.C.: Institute for International Economics.

Dollar, David. 1999. "The Comprehensive Development Framework and Recent Development Research." World Bank, Washington, D.C. Processed.

Donahue, John D. 1997. "Tiebout? Or Not Tiebout? The Market Metaphor and America's Devolution Debate." *Journal of Public Economics* 11: 73–82.

Dooley, Michael P. 1996. "A Survey of Literature on Controls over International Capital Transactions." *IMF Staff Papers* 43: 639–87. International Monetary Fund, Washington, D.C.

Dornbusch, Rudi. 1998. "Cross-Border Payments Taxes and Alternative Capital Account Regimes." In *Capital Account Regimes and the Developing Countries,* edited by G. K. Helleiner. New York: St. Martin's Press.

Douglass, Mike. 1992. "The Political Economy of Urban Poverty and Environmental Management in Asia: Access, Empowerment and Community-Based Alternatives." *Environment and Urbanization* 4(2).

Drabek, Zdenek, and Sam Laird. 1998. "The New Liberalism: Trade Policy Developments in Emerging Markets." *Journal of World Trade* 32(5): 241–69.

Drèze, Jean, and Amartya Sen. 1995. *India: Economic Development and Social Opportunity.* New York: Oxford University Press.

Dumais, Guy, Glenn Ellison, and Edward L Glaeser. 1997. "Geographic Concentration as a Dynamic Process." National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.

EIU (Economist Intelligence Unit). 1998. "Country Profile: Tanzania." London.

Ekpo, Akpan H. and John E. U. Ndebbio. 1998. "Local Government Fiscal Operations in Nigeria." Research Paper 73. African Economic Research Consortium, Nairobi.

Elkins, James. 1999. "Chlorofluorocarbons (CFCs)." In *The Chapman and Hall Encyclopedia of Environmental Science*, edited by David Alexander and Rhodes Fairbridge. New York: Chapman and Hall.

Elster, Jon. 1988. "Is There (or Should There Be) a Right to Work?" In *Democracy and the Welfare State*, edited by A. Guttman. Princeton: Princeton University Press.

———. 1989. *The Cement of Society*. Cambridge: Cambridge University Press.

Elster, Jon, and Rune Slagsrad. 1993. *Constitutionalism and Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press.

Eskeland, Gunnar, and Tarhan Feyzioglu. 1994. "Is Demand for Polluting Goods Manageable? An Econometric Study of Car Ownership and Use in Mexico." Policy Research Working Paper 1309. World Bank, Washington, D.C.

Espinosa, Lair, and Oscar A. López Rivera. 1994. "UNICEF's Urban Basic Services Program in Illegal Settlements in Guatemala City." *Environment and Urbanization* 6 (2).

Evanoff, Douglas D. 1998. "Global Banking Crises: Commonalities, Mistakes, and Lessons." In *Preventing Bank Crises: Lessons from Recent Global Bank Failures*, edited by Gerard C. Caprio. Washington, D.C.: Federal Reserve Bank of Chicago and the World Bank Economic Development Institute.

Evans, Peter. 1998. "Looking for Agents of Urban Livability in a Globalized Political Economy." University of California, Berkeley. Draft.

Evans, Alison, and William Bataille. 1997. *Annual Review of Development Effectiveness*. Washington, D.C.: World Bank.

Faguet, Jean-Paul. 1998. "Decentralization and Local Government Performance: Improving Public Service in Bolivia." Discussion Paper 999. Centre for Economic Performance, London.

Faini, Riccardo. 1998. "European Migration Policies in American Perspective." In *Transatlantic Economic Relations in the Post–Cold War Era*, edited by Barry Eichengreen. New York: Council on Foreign Relations Press.

Fajnzylber, Pablo, Daniel Lederman, and Norman Louyza. 1998. *Determinants of Crime Rates in Latin America and the World: An Empirical Assessment*. World Bank Latin America and the Caribbean Studies. Washington, D.C.: World Bank.

Fallon, Peter, and Zafiris Tzannatos. 1998. "Child Labor: Issues and Directions for the World Bank." World Bank, Washington, D.C. Processed.

FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations). 1990. *Fishery Statistics Catch and Landing 1988*. Rome.

———. 1998a. *Aquacultural Production Statistics 1987–96*. Rome.

———. 1998b. *Fishery Statistics Catch and Landing 1996*. Rome.

———. 1999a. *Aquacultural Production Statistics*. Rome.

———. 1999b. *Fishery Statistics Catch and Landing 1997*. Rome.

Easterly, William. 1999. "Life during Growth." World Bank, Washington, D.C. Processed.

Easterly, William, and Stanley Fischer. 1995. "The Soviet Economic Decline." *World Bank Economic Review* 9(September): 341–71.

Easterly, William, and Ross Levine. 1997. "Africa's Growth Tragedy: Policies and Ethnic Divisions." *Quarterly Journal of Economics* 112(November): 1203–50.

Eberstadt, Nicholas. 1998. "Asia Tomorrow, Gray and Male." *National Interest* 53(Fall).

EBRD (European Bank for Reconstruction and Development). 1997. *Transition Report 1997: Economic Performance and Growth*. London.

———. 1998. *Transition Report 1998: Economic Performance and Growth*. London.

The Economist. 1998a. "Lost without a Trace." August 1.

———. 1998b. "Recipes for an AIDS vaccine." July 14.

———. 1998c. "Repositioning the WHO." May 9.

———. 1998d. "Turtle Soup." October 17.

———. 1999a. "Seeds of Discontent." February 20.

———. 1999b. "Throwing Sand in the Gears." January 30.

———. 1999c. "Trimmed, Not Axed." February 27.

———. 1999d. "A Survey of Business and the Internet." June 26.

———. 1999e. "International Aid." July 3.

———. 1999f. "Global Disaster." January 2.

Edwards, Sebastian. 1998a. "Capital Flows, Real Exchange Rates, and Capital Controls: Some Latin American Experiences." University of California, Los Angeles. Unpublished manuscript.

———. 1998b. "Openness, Productivity, and Growth: What Do We Really Know?" *The Economic Journal* 108(March): 383–98.

Eichengreen, Barry. 1998. "International Economic Policy in the Wake of the Asian Crisis." Working Paper C98-102. University of California, Berkeley.

———. 1999. *Toward a New International Financial Architecture*. Washington, D.C.: Institute for International Economics.

Eichengreen, Barry, and Albert Fishlow. 1998. "Contending with Capital Flows: What Is Different about the 1990s?" In *Capital Flows and Financial Crises*, edited by Miles Kahler. Ithaca: Cornell University Press.

Eichengreen, Barry, and Peter B. Kenen. 1994. "Managing the World Economy under the Bretton Woods System: An Overview." In *Managing the World Economy*, edited by Peter B. Kenen. Washington, D.C.: Institute for International Economics.

Eichengreen, Barry, and Michael Mussa. 1998. "Capital Account Liberalization: Theoretical and Practical Aspects." Occasional Paper 172. International Monetary Fund, Washington, D.C.

Eichengreen, Barry, and Andrew K. Rose. 1998. "Staying Afloar When the Wind Shifts: External Factors and Emerging-Market Banking Crises." Working Paper 6370. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.

Eichengreen, Barry, and others. 1999. "Liberalizing Capital Movements: Some Analytical Issues." *Economic Issues* (February), International Monetary Fund, Washington, D.C.

Fox, William, and Christine Wallich. 1997. "Fiscal Federalism in Bosnia-Herzegovina." Policy Research Working Paper 1714. World Bank, Washington, D.C.

Francis, Paul A., and others. 1998. *Hard Lessons: Primary Schools, Community, and Social Capital in Nigeria.* Technical Paper 420. Washington, D.C.: World Bank.

François, Joseph F., Bradley McDonald, and Håkan Nordström. 1996. "The Uruguay Round: A Numerically Based Qualitative Assessment." In *The Uruguay Round and the Developing Countries*, edited by Alan Winters and William Martin. Cambridge: Cambridge University Press.

François, Joseph F., and Ian Wooton. 1999. "Trade in International Transport Services: The Role of Competition." Center for Economic Policy Research. European Research Workshop in International Trade. Bergen, Norway, June 24–27.

Frankel, Jeffrey. 1997. *Regional Trading Blocs in the World Economic System.* Washington, D.C.: Institute for International Economics.

Frankel, Jeffrey A., and David Romer. 1999. "Does Trade Cause Growth?" *American Economic Review* 89(3): 379–98.

Fredland, Richard A. 1998. "Aids and Development: An Inverse Correlation?" *The Journal of Modern African Studies* 36(4): 547–68.

Freedom House. 1990. *Freedom in the World: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties.* New York.

———. 1991. *Freedom in the World: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties.* New York.

———. 1992. *Freedom in the World: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties.* New York.

———. 1993. *Freedom in the World: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties.* New York.

———. 1994. *Freedom in the World: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties.* New York.

———. 1995. *Freedom in the World: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties.* New York.

———. 1996a. *Freedom in the World: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties.* New York.

———. 1996b. *Freedom Review* 27 (January–February). New York.

———. 1998. *Freedom in the World: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties.* New York.

Freeman, R., and D. Lindauer. 1998. "Why Not Africa?" World Bank, Washington, D.C. Processed.

Freestone, D. 1999. Review of *The Implementation and Effectiveness of International Environmental Commitments*, edited by D. Victor, K. Raustiala, and E. Skolnikoff. World Bank, Washington, D.C. Processed.

Freestone, D., and Z. Makuch. 1998. "The New International Environmental Law of Fisheries: The 1995 United Nations Straddling Stocks Agreement." *Yearbook of International Environmental Law* 7. New York.

Freinkman, Lev. 1998. "Russian Federation: Subnational Budgeting in Russia: Preempting a Potential Crisis." World Bank, Washington, D.C. Processed.

Freire, Maria E., Marcela Huertas, and Benjamin Darche. 1998. "Subnational Access to the Capital Markets: The Latin

Far Eastern Economic Review. 1998. December 24.

Farmer, Paul. 1999. "TB Superbugs: The Coming Plague on All Our Houses." *Natural History* No. 4.

Fay, Marianne, Darfy Chaponda, Helen Mbao, and Winnie Mulongo. 1998. "A Review of Local Institutions in Zambia." World Bank, Washington, D.C. Processed.

Feenstra, Robert C. 1998. "Integration of Trade and Disintegration of Production in the Global Economy." *Journal of Economic Perspectives* 12(4): 31–50.

Feenstra, Robert C., Dorsati Madani, Tzu-Han Yang, and Chi-Yuan Liang. 1997. "Testing Endogenous Growth in South Korea and Taiwan." Working Paper 6028. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.

Feldstein, Martin. 1998. "International Capital Flows: Introduction." Remarks at the National Bureau of Economic Research Conference on International Capital Flows. Woodstock, Vermont, October 17–18.

———. 1999. "A Self-Help Guide for Emerging Markets." *Foreign Affairs* 78(2): 93–109.

Fernandez, Raquel, and Jonathan Portes. 1998. "Returns to Regionalism: An Analysis of Nontraditional Gains from Regional Trade Agreements." *World Bank Economic Review* 12(2): 197–220.

Feshback, Murray. 1999. "Dead Souls." *Atlantic* (January): 26–27.

Finger, J. Michael, ed. 1993. *Antidumping: How It Works and Who Gets Hurt.* Ann Arbor: University of Michigan Press.

Finger, J. Michael, and Ludger Schuknecht. 1999. "Implementing the Uruguay Round Market Access Agreements." World Bank, Washington, D.C.

Finger, J. Michael, and L. Alan Winters. 1998. "What Can the WTO Do for Developing Countries?" In *The WTO as an International Organization*, edited by Anne O. Krueger. Chicago: University of Chicago Press.

Fischer, Stanley. 1999. "On the Need for an International Lender of Last Resort." Speech delivered to a joint luncheon of the American Economic Association and the American Finance Association. New York, January 3.

Fiszbein, Ariel. 1997. "The Emergence of Local Capacity: Lessons from Colombia." *World Development* 25: 1029–43.

Flannery, Mark J. 1998. "Using Market Information in Prudential Bank Supervision: A Review of the U.S. Empirical Evidence." *Journal of Money, Credit, and Banking* 30(3): 273–305.

Flavin, C. 1997. "The Legacy of Rio." In *State of the World*, edited by Lester Brown. New York: W. W. Norton.

Foreman-Peck, James, and Robert Millward. 1994. *Public and Private Ownership of British Industry 1829–1990.* Oxford: Clarendon Press.

Fornasari, Francesca, Steven B. Webb, and Heng-Fu Zou. 1999. "Decentralized Spending and Central Government Deficits: International Evidence." World Bank, Washington, D.C. Processed.

Foroutan, Faezeh. 1996. "Turkey, 1976–85: Foreign Trade, Industrial Productivity, and Competition." In *Industrial Evolution in Developing Countries*, edited by Mark J. Roberts and James Tybout. New York: Oxford University Press.

Much Difference Do They Make?" *World Development* 26: 1299–1314.

Gautam, Madhur, and Jock R. Anderson. 1998. "Returns to T&V Extension in Kenya: Some Alternative Findings." World Bank, Operations Evaluations Department. Washington, D.C. Processed.

Gavin, Michael, and Roberto Perotti. 1997. "Fiscal Policy in Latin America." *National Bureau of Economic Research (NBER) Macroeconomics Annual.* Cambridge, Mass.

Gerschenkron, Alexander. 1962. *Economic Backwardness in Historical Perspective.* Cambridge, Mass.: Belknap Press.

Gertler, Meric S. 1997. "Globality and Locality: The Future of 'Geography' and the Nation-State." In *Pacific Rim Development: Integration and Globalisation in the Asia-Pacific Economy*, edited by Peter Rimmer. Canberra City, Australia: Aussie Print.

Gibson, Edward L., Ernesto F. Calvo, and Tulia G. Falleti. 1999. "Reallocative Federalism: Overrepresentation and Public Spending in the Western Hemisphere." Department of Political Science, Northwestern University. Processed.

Giddens, Anthony. 1998. *Conversations by Anthony Giddens.* Cambridge, United Kingdom: Polity Press.

Gilbert, Alan, and Josef Gugler. 1992. *Cities, Poverty and Development.* New York: Oxford University Press.

Glaeser, Edward L. 1997. "Learning in Cities." Discussion Paper 1814: 1–23. Harvard Institute of Economic Research, Cambridge, Mass.

———. 1998. "Are Cities Dying?" *Journal of Economic Perspectives* 12(2): 139–60.

Glaeser, Edward L., and Jordan Rappaport. 1998. "Cities and Governments." Background Paper for *World Development Report 1999/2000.* World Bank, Washington, D.C.

Glaeser, Edward L., Hedi D. Kallal, José A. Scheinkman, and Andrei Shleifer. 1992. "Growth in Cities." *Journal of Economic Perspectives* 12(2): 1126–53.

Goldstein, Morris. 1997. *The Case for an International Banking Standard.* Washington, D.C.: Institute for International Economics.

———. 1998. "The Case for International Banking Standards." In *Preventing Bank Crises: Lessons from Recent Global Bank Failures*, edited by Gerard C. Caprio. Washington, D.C.: Federal Reserve Bank of Chicago and the World Bank Economic Development Institute.

Goldstein, Morris, and John Hawkins. 1998. "The Origins of the Asian Financial Turmoil." Discussion Paper 9805. Reserve Bank of Australia, Canberra.

Goldstein, Morris, and Philip Turner. 1996. "Banking Crises in Emerging Economies: Origins and Policy Options." Economic Papers 46. Bank for International Settlements, Geneva.

Good, Michael F. 1999. "Tying the Conductor's Arms." *Nature.* July 15.

Goodhart, Charles, Philipp Hartmann, David Llewellyn, Liliana Rojas-Suarez, and Steven Weisbrod. 1998. *Financial Regulation.* London: Routledge.

Goodman, A. 1998. "Carbon Trading Up and Running." *Tomorrow Magazine* (May/June).

American Experience." World Bank, Washington, D.C. Processed.

French, Hilary. 1997. "Learning from the Ozone Experience." In *State of the World*, edited by Lester Brown. New York: W. W. Norton.

Frigenti, Laura, and Alberto Harth. 1998. "Local Solutions to Regional Problems: The Growth of Social Funds and Public Works and Employment Projects in Sub-Saharan Africa." World Bank, Washington, D.C. Processed.

Fry, Maxwell J. 1995. *Money, Interest and Banking in Economic Development*, 2nd ed. Baltimore: The Johns Hopkins University Press.

Fuente, A. 1995. "The Empirics of Growth and Convergence: A Selective Review." Discussion Paper 1275. Center for Economic Policy Research, London.

Fujikura, Ryo. 1998. "Public Participation in Urban Environmental Management in Japan." Paper for *World Development Report 1999/2000*, Tokyo Workshop. Processed.

———. 1999. "Public Participation in Urban Environmental Management in Japan." Background Paper for *World Development Report 1999/2000.* World Bank, Washington, D.C.

Fujita, Masahisa, P. R. Krugman, and A. J. Venables. 1999. *The Spatial Economy: Cities, Regions and International Trade.* Cambridge, Mass.: MIT Press.

Fung, K. C., and Francis Ng. 1998. "What Do Trade Negotiators Negotiate About? Some Evidence from the Uruguay Round." Working Paper 412. Department of Economics, University of California, Santa Cruz.

Galeotti, Gianluigi. 1992. "Decentralization and Political Rents." In *Local Government Economics in Theory and Practice*, edited by David King. London: Routledge.

Gamble, John King, Zachary T. Irwin, Charles M. Redenius, and James W. Weber. 1992. *Introduction to Political Science.* Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall.

Gandal, Neil, Gordon H. Hanson, and Matthew J. Slaughter. 1999. "Rybczynski Effects and Adjustment to Immigration in Israel." CEPR (Centre for Economic Policy Research) Workshop in International Trade. June 24–27.

Gang, Fan. 1999. "Impacts of Globalization on the Developing Countries: The Case of China." Background Paper for *World Development Report 1999/2000*, Tokyo Workshop.

Garcia, Gillian G. 1996. "Deposit Insurance: Obtaining the Benefits and Avoiding the Pitfalls." Working Paper 96/83. International Monetary Fund, Washington, D.C.

———. 1998. "Deposit Insurance." In *Preventing Bank Crises: Lessons from Recent Global Bank Failures*, edited by Gerard C. Caprio. Washington, D.C.: Federal Reserve Bank of Chicago and the World Bank Economic Development Institute.

Gardner-Outlaw, Tom, and Robert Engelman. 1997. "Easing Scarcity: A Second Update." Population Action International, Washington, D.C.

Garrett, Geoffrey. 1998. *Partisan Politics in the Global Economy.* Cambridge: Cambridge University Press.

Gaspar, Jess, and Edward L. Glaeser. 1998. "Information Technology and the Future of Cities." *Journal of Urban Economics* 43(136).

Gastanaga, Victor M., Jeffrey B. Nugent, and Bistra Pashamova. 1998. "Host Country Reforms and FDI Inflows: How

Uruguay Round and the Developing Countries, edited by Alan Winters and William Martin. Cambridge: Cambridge University Press.

Harvard Working Group. 1994. "The Emergence of New Diseases." *American Scientist* 82(1): 52–60.

Harwood, Alison. 1997. "Financial Reform in Developing Countries." In *Sequencing? Financial Strategies for Developing Countries*, edited by Alison Harwood and Bruce L. R. Smith. Washington, D.C.: The Brookings Institution Press.

Hasan, Arif. 1997a. *Urban Housing Policies and Approaches in a Changing Asian Context.* Karachi: City Press.

———. 1997b. *Working with Government.* Karachi: City Press.

———. 1998. *Community Initiatives: Four Case Studies from Karachi.* Karachi: City Press.

Hasan, Arif, Akbar Zaidi, and Muhammad Younis. 1998. Background Note on Karachi Prepared for *World Development Report 1999/2000.* Washington, D.C.

Hathaway, Dale E., and Merlinda D. Ingco. 1996. "Agricultural Liberalization and the Uruguay Round." In *The Uruguay Round and the Developing Countries*, edited by Alan Winters and William Martin. Cambridge: Cambridge University Press.

Hawley, Willis D. 1970. *Nonpartisan Elections and the Case of Party Politics.* New York: Wiley Press.

Hay, Jonathan R., and Andrei Shleifer. 1998. "Private Enforcement of Public Laws: A Theory of Legal Reform." *American Economic Review, Papers and Proceedings*, 88: 398–407.

Hayami, Yujiro. 1998. "Toward a New Model of Rural-Urban Linkages under Globalization." Background Paper for *World Development Report 1999/2000*, Tokyo Workshop.

Head, Keith, and John Ries. 1995. "Inter-City Competition for Foreign Investment: Static and Dynamic Effects of China's Incentive Areas." *Journal of Urban Economics* 40(July 1996): 38–60.

Hellman, Thomas, Kevin Murdock, and Joseph E. Stiglitz. 1998. "Liberalization, Moral Hazard in Banking, and Prudential Regulaton: Are Capital Requirements Enough?" Graduate School of Business, Stanford University, Calif.

Hemming, Richard, and Paul Bernard Spahn. 1998. "European Integration and the Theory of Fiscal Federalism." In *Macroeconomic Dimensions of Public Finance: Essays in Honour of Vito Tanzi*, edited by Bario Blejer and Teresa Ter-Minassian. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

Hemming, Richard, Neven Mates, and Barry Potter. 1997. "India." In *Fiscal Federalism in Theory and Practice*, edited by Teresa Ter-Minassian. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

Henderson, J. Vernon. 1998. *Urban Development: Theory, Fact and Illusion.* New York: Oxford University Press.

Henderson, J. Vernon, and Ari Kuncoro. 1996. "Industrial Centralization in Indonesia." *World Bank Economic Review* 10: 513–40.

Henderson, J. Vernon, T. Lee, and J-Y Lee. 1998. "Externalities, Location, and Industrial Deconcentration in a Tiger Economy." Department of Economics, Brown University. Processed.

Hernández, Leonardo, and Klaus Schmidt-Hebbel. 1999. "Capital Controls in Chile: Effective? Efficient? Endurable?" Paper

Goulder, Lawrence H. 1994. "Energy Taxes: Traditional Efficiency Effects and Environmental Implications." *Tax Policy and the Economy* 8:105–58.

Graham, Carol. 1994. "Safety Nets, Politics and the Poor: Transition to Market Economies." The Brookings Institution, Washington, D.C.

Graham, Edward. 1996. *Global Corporations and National Governments.* Washington, D.C.: Institute for International Economics.

Gregorio, José De, and P. E. Guidotti. 1995. "Financial Development and Economic Growth." *World Development* 23(3): 443–48.

Greif, Avner. 1998. "Historical and Comparative Institutional Analysis." *American Economic Review, Papers and Proceedings* 88: 80–84.

Grootaert, Christiaan, and Ravi Kanbur. 1995. "Child Labor: A Review." Policy Research Working Paper 1454. World Bank, Washington, D.C.

Grossman, Gene M., and Alan B. Krueger. 1995. "Economic Growth and the Environment." *Quarterly Journal of Economics* 110: 353–77.

G-22 (Group of Twenty-two) Committee. 1998a. "Report of the Working Group on Strengthening Financial Systems." Washington, D.C. Informal publication.

———. 1998b. "Report of the Working Group on Transparency and Accountability." Washington, D.C. Informal publication.

Guerrant, Richard L. 1998. "Why America Must Care about Tropical Medicine: Threats to Global Health and Security from Tropical Infectious Diseases." *American Journal of Tropical Medicine and Hygiene* 59(1): 3–16.

Guo, Shuqing. 1998. "Globalization and China's Economy." Background Paper for *World Development Report 1999/2000.* World Bank, Washington, D.C. Processed.

Haddad, Lawrence, Marie T. Ruel, and James L. Garrett. 1999. "Are Urban Poverty and Undernutrition Growing? Some Newly Assembled Evidence." Discussion Paper 63, Food Consumption and Nutrition Division, International Food Policy Research Institute.

Hallerberg, Mark, and Jürgen von Hagen. 1997. "Electoral Institutions, Cabinet Negotiations, and Budget Deficits in the European Union." Georgia Institute of Technology, Atlanta. Processed.

Hardoy, Jorge, and David Satterthwaite. 1990. "The Future City." In *The Poor Die Young*, edited by J. E. Hardoy, S. Cairncross, and D. Satterthwaite. London: Earthscan.

Harpham, Trudy, and M. Stuttaford. 1999. "Health, Governance and the Environment." In *Sustainability in Cities in Developing Countries: Theory and Practice at the Millennium*, edited by Cedric Pugh. London: Earthscan.

Harpham, Trudy, and M. Tanner, eds. 1995. *Urban Health in Developing Countries: Progress and Prospects.* London: Earthscan.

Harrison, Ann. 1994. "Productivity, Imperfect Competition, and Trade Reform: Theory and Evidence." *Journal of International Economics* (36): 53–73.

Harrison, Glenn W., Thomas F. Rutherford, and David G. Tarr. 1996. "Quantifying the Uruguay Round." In *The*

Hommes, Rudolf. 1996. "Conflicts and Dilemmas of Decentralization." In *Annual World Bank Conference on Development Economics 1995*, edited by Michael Bruno and Boris Pleskovic. Washington, D.C.: World Bank.

Horioka, C. Y. 1990. "Why Is Japan's Household Saving So High? A Literature Survey." *Journal of Japanese and International Economics* 4(1): 49–92.

Horlick, Gary N., and Steven A. Sugarman. 1999. "Antidumping Policy as a System of Law." In *Trade Rules in the Making*, edited by Miguel Rodriguez Mendoza, Patrick Low, and Barbara Kotschwar. Washington, D.C.: The Brookings Institution Press.

Hourcade, J. 1996. "A Review of Mitigation Cost Studies." In *Climate Change 1995, Economic and Social Dimensions of Climate Change: Contribution of Working Group III to the Second Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*, edited by James Bruce, Hoesung Lee, and Erik Haites. Cambridge: Cambridge University Press.

Howse, Robert, and Michael Trebilcock. 1996. "The Fair Trade–Free Trade Debate: Trade, Labour and the Environment." *International Review of Law and Economics* 16: 61–79.

Howson, Christopher P., Harvey V. Fineberg, and Barry R. Bloom. 1998. "The Pursuit of Global Health: The Relevance of Engagement for Developed Countries." *Lancet* 351(21/February).

Hufbauer, Gary, and Barbara Kotschwar. 1998. "The Future Course of Trade Liberalization." Background Paper for *World Development Report 1999/2000*. World Bank, Washington, D.C.

Hughes Hallett, A. J. 1998. "Policy Coordination: Globalization or Localization in International Monetary Arrangements?" Background Paper for *World Development Report 1999/2000*. World Bank, Washington, D.C.

Hummels, David. 1998. "Data on International Transportation Costs: A Report Prepared for the World Bank." Background Paper for *World Development Report 1999/2000*. World Bank, Washington, D.C.

Hummels, David, Jun Ishii, and Kei-Mu Yi. 1999. "The Nature and Growth of Vertical Specialization in World Trade." University of Chicago Graduate School of Business and the Federal Reserve Bank of New York. Processed.

Hunter, Brian, ed. 1998. *Statesman's Yearbook: A Statistical, Political and Economic Account of the States of the World for the Year 1998–99*. London: Macmillan.

Huther, Jeff, and Anwar Shah. 1998. "Applying a Simple Measure of Good Governance to the Debate on Fiscal Decentralization." Policy Reaearch Working Paper 1894. World Bank, Washington, D.C.

IFC (International Finance Corporation). 1998. *Foreign Direct Investment*. Lessons of Experience 5. Washington, D.C.

ILO (International Labour Office). 1993. *World Labour Report*. Geneva.

ILO (International Labour Organisation). 1998. "Employability in the Global Economy: How Training Matters." *World Employment Report 1998–99*. Geneva.

Imber, Mark. 1996. "The Environment and the United Nations." In *The Environment and International Relations*, edited by John Vogler and Mark Imber. London: Routledge.

presented at World Bank/International Monetary Fund/World Trade Organization Conference on Capital Flows, Financial Crises, and Policies. Washington, D.C., April 15–16.

Hertel, Thomas W., William A. Masters, and Aziz Elbehri. 1998. "The Uruguay Round and Africa: A Global General Equilibrium Analysis." *Journal of African Economies* 7(2): 208–34.

Hertel, Thomas W., Christian F. Bach, Betina Dimaranan, and Will Martin. 1996. "Growth, Globalization, and Gains from the Uruguay Round." Policy Research Working Paper 1614. World Bank, Washington, D.C.

Hertel, Thomas W., Will Martin, Koji Yanagishima, and Betina Dimaranan. 1996. "Liberalizing Manufactures Trade in a Changing World Economy." *The Uruguay Round and the Developing Countries*, edited by Alan Winters and William Martin. Cambridge: Cambridge University Press.

Heywood, V. H., ed. 1995. *Global Biodiversity Assessment*. Cambridge: Cambridge University Press.

Higgins, Matthew, and Jeffrey G. Williamson. 1997. "Age Structure Dynamics in Asia and Dependence on Foreign Capital." *Population and Development Review* 23(2): 261–93.

Hirschman, Alberto. 1970. *Exit, Voice and Loyalty*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Hoekman, Bernard. 1996. "Assessing the General Agreement on Trade in Services." In *The Uruguay Round and the Developing Countries*, edited by Alan Winters and William Martin. Cambridge: Cambridge University Press.

Hoekman, Bernard, and Kym Anderson. 1999. "Developing Country Agriculture and the New Trade Agenda." World Bank, Washington, D.C. Processed.

Hoekman, Bernard, and Simeon Djankov. 1996. "The European Union's Mediterranean Free Trade Initiative." *The World Economy* 19(4): 387–406.

———. 1997a. "Effective Protection and Investment Incentives in Egypt and Jordan during the Transition to Free Trade with Europe." *World Development* 25(2): 281–91.

———. 1997b. "Towards a Free Trade Agreement with the European Union: Issues and Policy Options for Egypt." In *Regional Partners in Global Markets: Limits and Possibilities of the Euro-Med Agreements*, edited by Ahmed Galal and Bernard Hoekman. Centre for Egyptian Policy Research/Egyptian Centre for Economic Studies, London.

Hoekman, Bernard, and Denise Konan. 1999. "Deep Integration, Nondiscrimination, and Euro-Mediterranean Free Trade." World Bank, Washington, D.C.

Hoekman, Bernard, and Carlos A. Primo Braga. 1997. "Protection and Trade in Services: A Survey." *Open Economies Review* 8: 285–308.

Hoekman, Bernard, Denise Konan, and Keith Maskus. 1998. "An Egypt–United States Free Trade Agreement: Economic Incentives and Effects." Discussion Paper 1882. Centre for Economic Policy Research, London.

Hohenberg, Paul M. 1998. "Urban Systems and Economic Development: The European Long Term and Its Implications." Background Paper for *World Development Report 1999/2000*. World Bank, Washington, D.C.

Holmes, Robert. 1999. "Head in the Clouds." *New Scientist* 162(2185).

Country Study." Development Research Group, World Bank, Washington, D.C. Processed.

John, T. Jacob, Reuben Samuel, Vinohar Balraj, and Rohan John. 1998. "Disease Surveillance at the District Level: A Model for Developing Countries." *Lancet* 352:(4/July).

Johnston, R. Barry. 1997. "The Speed of Financial Sector Reforms: Risks and Strategies." In *Sequencing? Financial Strategies for Developing Countries*, edited by Alison Harwood and Bruce L. R. Smith. Washington, D.C.: The Brookings Institution Press.

Johnston, R. Barry, Salim M. Darbar, and Claudia Echeverria. 1997. "Sequencing Capital Account Liberalization: Lessons from the Experiences in Chile, Indonesia, Korea, and Thailand." Working Paper 97/157. International Monetary Fund, Washington, D.C.

Josling, Timothy. 1998a. "Agricultural Trade Policy: Completing the Reform." In *Launching New Global Trade Talks: An Action Agenda*, Special Report 12, edited by Jeffrey J. Schott. Washington, D.C.: Institute for International Economics.

———. 1998b. "Agricultural Trade Policy: Completing the Reform." Institute for International Economics. Washington, D.C.

Kaminsky, Graciela L., and Carmen M. Reinhart. 1998. "Financial Crises in Asia and Latin America: Then and Now." *American Economic Review Papers and Proceedings* 88(2): 444–48.

Kane, Edward J. 1998. "Understanding and Preventing Bank Crises." In *Preventing Bank Crises: Lessons from Recent Global Bank Failures*, edited by Gerard C. Caprio. Washington, D.C.: Federal Reserve Bank of Chicago and the World Bank Economic Development Institute.

Kane, Hal. 1995. "What's Driving Migration?" *Worldwatch* (January/February).

Keesing, Donald B. 1998. *Improving Trade Policy Reviews in the World Trade Organization*. Washington, D.C.: Institute for International Economics.

Kenny, Charles. 1999. "Telecommunications and Competitive Cities." In *World Urban Economic Development*, edited by Elizabeth Cooper. London: World Markets Research Center.

Kenny, Charles J., and David Williams. 1999. "What Do We Know about Economic Growth? or Why Don't We Know Very Much?" Lady Margaret Hall, Oxford University. Processed.

Kerr, William A. 1999. "International Trade in Transgenic Food Products: A New Focus for Agricultural Trade Disputes." *The World Economy* 22(2): 245–59.

Kessides, Christine. 1998. "A Strategic View of Urban and Local Government Issues: Implications for the Bank." World Bank, Washington, D.C. Processed.

Khilnani, Sunil. 1997. *The Idea of India*. New York: Farrar, Straus, and Giroux.

Kilgour, D. Marc, and Ariel Dinar. 1995. "Are Stable Agreements for Sharing International River Waters Now Possible?" Policy Research Working Paper 1474. World Bank, Washington, D.C.

Kim, Hyung-Ki, and Jun Ma. 1997. "The Role of Government in Acquiring Technological Capability: The Case of the Petrochemical Industry in East Asia." In *The Role of Govern-*

IMF (International Monetary Fund). Various years. *Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions*. Washington, D.C.

———. 1997. *Government Finance Statistics*. Washington, D.C.

———. 1998a. *Balance of Payments Statistics Yearbook*. Washington, D.C.

———. 1998b. *Government Finance Statistics*. Washington, D.C.

———. 1998c. *International Capital Markets*. Washington, D.C.

———. 1999a. "A Guide to Progress in Strengthening the Architecture of the International Financial System" (*http://www.imf.org/external/np/exr/facts/arch.htm*).

———. 1999b. *World Economic Outlook Database*. Washington, D.C.

Ingco, Merlinda, and Francis Ng. 1998. "Distortionary Effects of State Trading in Agriculture: Issues for the Next Round of Multilateral Trade Negotiations." Policy Research Working Paper 1915. World Bank, Washington, D.C.

Ingram, Gregory K. 1998. "Patterns of Metropolitan Development: What Have We Learned?" *Urban Studies* 35(7).

Inman, Robert P., and Daniel L. Rubinfeld. 1996. "Designing Tax Policy in Federalist Economies: An Overview." *Journal of Public Economics* 60: 307–34.

Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). 1995. *Climate Change 1995: Economic and Social Dimensions. Working Group I, Contribution to the Second Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*. Cambridge: Cambridge University Press.

Isham, Jonathan, Deepa Narayan, and Lant Pritchett. 1994. "Does Participation Improve Performance? Empirical Evidence from Project Data." Policy Research Working Paper 1357. World Bank, Washington, D.C.

Islam, Nurul. 1997. "The Nonfarm Sector and Rural Development: Review of Issues and Evidence." Food, Agriculture, and the Environment Discussion Paper 22. International Food Policy Research Institute, Washington D.C.

Jackson, John. 1997. *The World Trading System*, 2nd edition. Cambridge, Mass.: MIT Press.

———. 1998. *The World Trade Organization: Constitution and Jurisprudence*. The Royal Institute of International Affairs, London.

Jaffe, Adam B., Manuel Trajtenberg, and Rebecca Henderson. 1993. "Geographic Localization of Knowledge Spillovers as Evidenced by Patent Citation." *Quarterly Journal of Economics* 108: 577–98.

James, S., and Kym Anderson. 1998. "On the Need for More Economic Assessment of Quarantine Policies." *Australian Journal of Agricultural and Resource Economics* 41(4/December): 525–44.

Jamison, Dean T. 1993. "Investing in Health." *Finance and Development* (September): 2–5.

Jamison, Dean T., Julio Frenk, and Felicia Kaul. 1998. "International Collective Action in Health Objectives, Functions and Rationale." *Lancet* 351(14/February).

Jin, Jing, and Heng-fu Zou. 1998. "The Effects of Fiscal Decentralization on the Sizes of Governments: A Cross-

———. 1995. "Growing World Trade: Causes and Consequences." *Brookings Papers on Economic Activity* 1: 327–77.
———. 1998a. "Space: The Final Frontier." *Journal of Economic Perspectives* 12(2): 161–74.
———. 1998b. "What Happened to Asia?" On Paul Krugman's web page (*http:/web.mit.edu/people/krugman/index.html*).
Laird, Sam. 1997. "Issues for the Forthcoming Multilateral Negotiations in Agriculture." WTO (World Trade Organization), Geneva.
Lall, Rajiv, and Bert Hofman. 1994. "Decentralization and Government Deficit in Chile." World Bank, Washington, D.C. Processed.
Lall, Sanjaya. 1998. "Exports of Manufactures by Developing Countries: Emerging Patterns of Trade and Location." *Oxford Review of Economic Policy* 14: 54–73.
Lampietti, Julian, and John Dixon. 1995. "To See the Forest for the Trees: A Guide to Non-Timber Forest Benefits." Paper No. 13. Environment Department, World Bank, Washington, D.C.
Lancet. 1996. "HIV Epidemic in India. Opportunity to Learn from the Past." 347 (18/May): 1349–50.
———. 1998. "Action Against Antibiotic Resistance." 351 (2/May).
Law, Lisa. 1997. "Cebu and Ceboom: The Political Place of Globalisation in a Philippine City." In *Pacific Rim Development: Integration and Globalisation in the Asia-Pacific Economy*, edited by Peter Rimmer. Canberra City, Australia: Aussie Print.
Lawrence, Robert Z. 1996. "Current Economic Policies: Social Implications over the Longer Term." In *Social Cohesion and the Globalising Economy: What Does the Future Hold?* Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development.
———, ed. 1998. *Brookings Trade Forum 1998*. Washington, D.C.: The Brookings Institution Press.
Le Fort, V. Guillermo, and Carlos Budnevich. 1998. "Capital Account Relations and Macroeconomic Policy: Two Latin American Experiences." In *Capital Account Regimes and the Developing Countries*, edited by G. K. Helleiner. New York: St. Martin's Press.
Le Houerou, Philippe. 1996. "Fiscal Management in Russia." World Bank, Washington, D.C. Processed.
Leipziger, Danny M. 1998. "The Argentine Banking Crisis: Observations and Lessons." In *Preventing Bank Crises: Lessons from Recent Global Bank Failures*, edited by Gerard C. Caprio. Washington, D.C.: Federal Reserve Bank of Chicago and the World Bank Economic Development Institute.
Leitmann, Josef, and Deniz Baharoglu. 1998. "Informal Rules! Using Institutional Economics to Understand Service Provision in Turkey's Spontaneous Settlements." *Journal of Development Studies* 34(5).
Lele, Uma J., and Robert E. Christiansen. 1989. "Markets, Marketing Boards, and Cooperatives in Africa: Issues in Adjustment Policy." World Bank, Washington, D.C. Processed.
Levine, Ross. 1997. "Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda." *Journal of Economic Literature* 35: 688–726.
ment in East Asian Economic Development, edited by Masahiko Aoki, Hyung-ki Kim, and Mashiro Okuno-Funiwara. New York: Oxford University Press.
King, Elizabeth M., and Berk Ozler. 1998. "What's Decentralization Got to Do with Learning? The Case of Nicaragua's School Autonomy Reform." Impact Evaluation of Education Working Paper Series 9. World Bank, Washington, D.C.
Kinoshita, Yuko, and Ashoka Mody. 1997. "The Usefulness of Private and Public Information for Foreign Investment Decisions." Policy Research Working Paper 1733. World Bank, Washington, D.C.
Kitano, Naohiro. 1998. "Analysis of Spatial Organization and Transportation Demand in an Expanding Urban Area Using Centrographic Methods: Sendai 1972–1992." Paper for *World Development Report 1999/2000*, Tokyo Workshop. World Bank, Washington, D.C.
Kleinknecht, Alfred, and Jan der Wengel. 1998. "The Myth of Economic Globalization." *Cambridge Journal of Economics* 22: 637–47.
Knight, Malcolm. 1998. "Developing Countries and the Globalization of Financial Markets." Working Paper 98/105. International Monetary Fund, Washington, D.C.
Kobrin, Stephen J. 1997. "The Architecture of Globalization: State Sovereignity in a Networked Global Economy." In *Governments, Globalization and International Business*, edited by John H. Dunning. New York: Oxford University Press.
Konan, Denise, and Keith E. Maskus. 1997. "A Computable General Equilibrium Analysis of Egyptian Trade Liberalization Scenarios." In *Regional Partners in Global Markets: Limits and Possibilities of the Euro-Med Agreements*, edited by Ahmed Galal and Bernard Hoekman. Centre for Egyptian Policy Research/Egyptian Centre for Economic Studies, London.
Kono, Masamichi, and Ludger Schuknecht. 1999. "Financial Services Trade, Capital Flows, and Financial Stability." Paper presented at the World Bank/International Monetary Fund/World Trade Organization Conference on Capital Flows, Financial Crises, and Policies. Washington, D.C., April 15–16.
Kosai, Yutaka, Jun Saito, and Nashiro Yashiro. 1998. "Declining Population and Sustained Economic Growth: Can They Coexist?" *American Economic Review*. 88(2): 412–16.
Kozul-Wright, Richard, and Robert Rowthorn. 1998. "Spoilt for Choice? Multinational Corporations and the Geography of International Production." *Oxford Review of Economic Policy* 14(2): 74–92.
Kremer, Michael. 1993. "O-Ring Theory of Economic Development." *Quarterly Journal of Economics* (108): 551–75.
Krishna, Pravin, and Devahish Mitra. 1998. "Trade Liberalization, Market Discipline, and Productivity Growth: New Evidence from India." *Journal of Development Economics* 56: 447–62.
Krueger, Anne O. 1998. "The Developing Countries and the Next Round of Multilateral Trade Negotiations." Stanford University, Calif. Processed.
Krugman, Paul. 1993. "On the Number and Location of Cities." *European Economic Review* 37: 293–28.

Lucas, Robert. 1998. "Internal Migration and Urbanization: Recent Contributions and New Evidence." Background Paper for *World Development Report 1999/2000*. World Bank, Washington, D.C.

Madeley, John. 1995a. "Biodiversity: A Matter of Extinction." Panos Media Briefing 17. Panos Institute, London. Processed.

———. 1995b. "Fish: A Net Loss for the Poor." Panos Media Briefing 15. Panos Institute, London. Processed.

Mahmood, Saman. 1999. "Shelter within My Reach: Medium-Rise Apartment Housing for the Middle Income Group in Karachi, Pakistan." Master's diss., Massachusetts Institute of Technology, Cambridge, Mass. Processed.

Mainwaring, Scott. 1997. "Multipartism, Robust Federalism, and Presidentialism in Brazil." In *Presidentialism and Democracy*, edited by Scott Mainwaring and Matthew Soburt Shogart. New York: Cambridge University Press.

Mallampally, Padma, and Karl P. Sauvant. 1999. "Foreign Direct Investment in Developing Countries." *Finance and Development* 36(1): 34–37.

Mani, Sunil. 1996. "Economic Liberalization and Kerala's Industrial Sector." *Economic and Political Weekly* (August 24–31).

Mankiw, N. Gregory, David Romer, and David Weil. 1992. "Contribution to the Empirics of Economic Growth." *Quarterly Journal of Economics* 107: 407–37.

Manning, Nick. 1998. "Unbundling the State: Autonomous Agencies and Service Delivery." World Bank, Washington, D.C. Processed.

Markusen, Ann. 1998. "What Distinguishes Success Among Second Tier Cities?" Presentation at *World Development Report 1999/2000*, July Workshop. World Bank, Washington, D.C.

Marsh, Kevin. 1998. Malaria Disaster in Africa. *Lancet* 352 (19/September): 924.

Martin, Ron. 1999. "The New Geographical Turn in Economics." *Cambridge Journal of Economics* (January).

Martinez-Vasquez, Jorge. 1998. "Fiscal Decentralization in the Russian Federation: Major Trends and Issues." School of Political Studies, Georgia State University, Atlanta. Processed.

Martinez-Vasquez, Jorge, and Robert M. McNab. 1997. "Fiscal Decentralization, Economic Growth and Democratic Governance." School of Political Studies, Georgia State University, Atlanta. Processed.

Maskus, Keith E. 1997. "Should Core Labor Standards Be Imposed through International Trade Policy?" Policy Research Working Paper 1817. World Bank, Washington, D.C.

Mathur, Om Prakash. 1999. "Decentralization in India: A Report Card." National Institute of Public Finance and Policy, New Delhi.

Matusz, Steven, and David Tarr. 1998. "Adjusting to Trade Policy Reform." World Bank, Washington, D.C. Processed.

Mayo, Stephen K., and Shlomo Angel. 1993. *Housing: Enabling Markets To Work*. World Bank Policy Paper. Washington, D.C.

Mazumdar, Dipak. 1986. "Rural-Urban Migration in Developing Countries." In *Handbook of Regional and Urban Economics*, edited by Peter Nijkamp. New York: North-Holland.

———. 1998. "The Legal Environment, Banks, and Long-Run Economic Growth." *Journal of Money, Credit, and Banking* 30(3): 596–613.

———. 1999. "Napoleon, Bourses and Growth: With a Focus on Latin America." Paper delivered at the IRIS Market Augmenting Government Conference. Washington, D.C., March 26–27.

Levine, Ross, and David Renelt. 1992. "Sensitivity Analysis of Cross-Country Growth Regressions." *American Economic Review* 82(September): 942–63.

Levine, Ross, and Sara Zervos. 1998a. "Capital Control Liberalization and Stock Market Development." *World Development* 26(7): 1169–83.

———, ed. 1998b. *Brookings Trade Forum 1998*. Washington, D.C.: The Brookings Institution Press.

———. 1998c. "Stock Markets, Banks and Economic Growth." *American Economic Review* 88(3): 537–54.

Levinsohn, James. 1993. "Testing the Imports-as-Market-Discipline Hypothesis." *Journal of International Economics* 35: 1–22.

Lewandrowski, Jan, and David Schimmelpfennig. 1999. "Economic Implications of Climate Change for U.S. Agriculture: Assessing Recent Evidence." *Land Economics* 75(1): 39–57.

Lewis, W. Arthur. 1955. *The Theory of Economic Growth*. Reprint, New York: Harper Torchbooks, 1970.

Lijphart, Arend. 1994. *Electoral Systems and Party Systems: A Study of Twenty-Seven Democracies 1945–1990*. New York: Oxford University Press.

Lindgren, Carl-Johan, and Gillian Garcia. 1996. "Deposit Insurance and Crisis Management." Monetary and Exchange Affairs Department Operation Paper 96/3. International Monetary Fund, Washington, D.C.

Linz, Juan J., and Alfred Stepan. 1997. "Toward Consolidated Democracies." In *Consolidating the Third Wave Democracies*, edited by Larry Diamond, Marc F. Plattner, Yun-han Chu, and Hung-mao Tien. Baltimore: The Johns Hopkins University Press.

Lipsey, Robert E. 1999. "The Role of Foreign Direct Investment in International Capital Flows." Working Paper Series 7094. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.

Lipton, Michael. 1999. "Saving Undernourished Lives." *Financial Times*, Letters to the Editor. June 2.

Litan, Robert E. 1998. "Toward a Global Financial Architecture for the 21st Century." Background Paper for *World Development Report 1999/2000*. World Bank, Washington, D.C.

Litvack, Jennie. 1994. "Regional Demands and Fiscal Federalism." In *Russia and the Challenge of Fiscal Federalism*, edited by Christine Wallich. World Bank, Washington, D.C.

Litvack, Jennie, Junaid Ahmad, and Richard Bird. 1998. "Rethinking Decentralization in Developing Countries." World Bank, Washington, D.C

Lloyd-Sherlock, Peter. 1997. "The Recent Appearance of Favelas in São Paulo City: An Old Problem in a New Setting." *Latin American Studies* 16(3).

Long, Millard, and Mihaly Kopanyi. 1998. "Hungary: Financial Sector Development." World Bank, Washington, D.C. Processed.

Musgrave, Richard A. 1997. "Devolution, Grants, and Fiscal Competition." *Journal of Public Economics* 11: 65–72.

Musgrave, Richard A., and Peggy Musgrave. 1973. *Public Finance in Theory and Practice.* New York: McGraw Hill.

Mussa, Michael, and Anthony Richards. 1999. "Capital Flows in the 1990s before and after the Asian Crisis." Paper presented at the World Bank/International Monetary Fund/World Trade Organization Conference on Capital Flows, Financial Crises, and Policies. Washington, D.C., April 15–16.

Mutti, John, and Harry Grubert. 1998. "The Significance of International Tax Rules for Sourcing Income: The Relationship between Income Taxes and Trade Taxes." In *Geography and Ownership as Bases for Economic Accounting,* edited by Robert E. Baldwin, Robert E. Lipsey, and J. David Richardson. National Bureau of Economic Research (NBER) Studies in Income and Wealth, vol. 59.

Narayan, Deepa, and Lant Pritchett. 1997. "Cents and Sociability: Household Income and Social Capital in Rural Tanzania." Policy Research Working Paper 1796. World Bank, Washington, D.C.

Nature. 1998. "Falling Satellites, Rising Temperatures." August.

———. 1999. "Scientific Societies Build Better Nations." June 17.

New England Journal of Medicine. 1996. "The March of AIDS through Asia." 335(5).

———. 1997. "Multi-drug Resistance in Plague." 337(10).

———. 1998. "The Global Threat of Multi Drug Resistant Tuberculosis" 338(23).

New Scientist. 1998. "Dirty Secrets." August 29.

Ng, Francis, and Alexander Yeats. 1997. "Open Economies Work Better! Did Africa's Protectionist Policies Cause Its Marginalization in World Trade?" *World Development* 25: 889–975.

Norregaard, John. 1997. "Tax Assignment." In *Fiscal Federalism in Theory and Practice,* edited by Teresa Ter-Minassian. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

North, Douglass C. 1990. *Institutions, Institutional Change and Economic Performance.* Cambridge: Cambridge University Press.

———. 1997. "Prologue." In *The Frontiers of the New Institutional Economics,* edited by John N. Drobak and J. V. C. Nye. San Diego: Academic Press.

Oates, Wallace. 1972. *Fiscal Federalism.* New York: Harcourt Brace Jovanovich.

———. 1998. "An Essay on Fiscal Federalism." *Journal of Economic Literature.* Forthcoming.

Obstfeld, Maurice, and Alan M. Taylor. 1999. *Global Capital Markets: Integration, Crisis, and Growth.* Cambridge: Cambridge University Press.

O'Donnell, Guillermo, Philippe C. Schmitter, and Laurence Whitehead. 1986. *Transitions from Authoritarian Rule.* Baltimore: The Johns Hopkins University Press.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 1997. "Managing across Levels of Government." Paris.

———. 1998. *Open Markets Matter: The Benefits of Trade and Investment Liberalisation.* Paris.

McKinnon, Ronald I. 1991. *The Order of Economic Liberalization: Financial Control in the Transition to a Market Economy.* Baltimore: The Johns Hopkins University Press.

———. 1997. "Monetary Regimes, Government Borrowing Constraints and Market Preserving Federalism: Implications for EMU." Stanford University, Calif. Processed.

———. 1998. "The IMF. The East Asian Currency Crisis and the World Dollar Standard." Paper presented at the American Economics Association meetings. Chicago, January 3–5.

McKinnon, Ronald I., and Huw Pill. 1998. "International Overborrowing: A Decomposition of Credit and Currency Risks." *World Development* 26(7): 1267–82.

McLure, Charles E., Jr. 1999. "Intergovernmental Fiscal Relations and Local Financial Management." World Bank, Washington, D.C. Processed.

Mendes, Marcos Jose. 1999. *Incentivos Eleitorais e Desequilibrio Fiscal de Estados e Municipios.* São Paulo: Instituto Fernand Braudel de Economia Mundial.

Meyer, John W., David J. Frank, Ann Hironaka, Evan Schofer, and Nancy B. Tuma. 1997. "The Structuring of a World Environmental Regime, 1870–1990." *International Organization* 51(4): 623–51.

Michalopoulos, Constantine. 1999. "Developing Countries' Participation in the World Trade Organization." *The World Economy* 22(1): 117–44.

Millard, F. J. C. 1998. South Africa: A Physician's View. *Lancet* 351(7/March): 748–49.

Miller, Marian. 1995. *The Third World in Global Environmental Politics.* Boulder, Colo.: Lynne Reinner.

Mills, Edwin S. 1998. "Internal Functioning of Urban Areas." Kellogg Graduate School of Management, Northwestern University. Processed.

Mills, Edwin S., and Charles Becker. 1986. *Studies in Indian Urban Development.* New York: Oxford University Press.

Miranda, Jorge, Raul A. Torres, and Mario Ruiz. 1998. "The International Use of Anti-Dumping: 1987–1997." World Trade Organization, Geneva. Processed.

Miranda, Rowan, and Donald Rosdil. 1995. "From Boosterism to Qualitative Growth." *Urban Affairs Review* 30(6).

Mitlin, Diana, and David Satterthwaite. 1998. "Urban Poverty: Some Thoughts about Its Scale and Nature and about Responses to It by Community Organizations, NGOs, Local Governments and National Agencies." Paper for *World Development Report 1999/2000,* Singapore Workshop. World Bank, Washington, D.C.

Mohan, Rakesh. 1999. "Financing of Sub-National Public Investment in India." Paper for *World Development Report 1999/2000,* Singapore Workshop. World Bank, Washington, D.C.

Moran, Theodore, H. 1999. *Foreign Direct Investment and Development: The New Policy Agenda for Developing Countries and Economies in Transition.* Washington, D.C.: Institute for International Economics.

Munson, Abby. 1995. "The United Nations Convention on Biological Diversity." In *The Earthscan Reader in Sustainable Development,* edited by John Kirby, Phil O'Keefe, and Lloyd Timberlake. London: Earthscan.

Peterson, George E., and Sonia Hammam. 1997. "Building Local Credit Systems." World Bank, Washington D.C. Processed.

Peterson, M. J. 1993. "International Fisheries Management." In *Institutions for the Earth: Sources of Effective International Environmental Protection*, edited by Peter Haas, Robert Keohane, and Marc Levy. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Peterson, Peter G. 1999. *Gray Dawn: How the Coming Age Wave Will Transform America—and the World.* New York: Times Books.

Pirez, Pedro. 1998. "The Management of Urban Services in the City of Buenos Aires." *Environment and Urbanization* 10(2).

Population Reference Bureau. 1999. "Immigration to the United States." *Population Bulletin* 54(2).

Porter, G., R. Clemencon, W. Ofusu-Amaah, and M. Phillips. 1998. "Study of GEF's Overall Performance." Global Environment Facility, Washington, D.C.

Porter, Michael E. 1998. "Location, Clusters, and the 'New' Microeconomics of Competition." *Business Economics* 33 (January): 7–13.

Porter, Richard C. 1996. *The Economics of Water and Waste: A Case Study of Jakarta, Indonesia.* Aldershot, U.K.: Avebury.

Portes, Alejandro, and Patricia Landolt. 1996. "The Downside of Social Capital." *The American Prospect* 26(May/June): 18–21.

Poterba, James M. 1994. "State Responses to Fiscal Crises: The Effects of Budgetary Institutions and Politics." *Journal of Political Economy* 102(4): 799–821.

Prahalad, C. K., and Kenneth Liebenthal. 1998. "The End of Corporate Imperialism." *Harvard Business Review* (July/August).

Prescott-Allen, Robert. 1995. "Conservation of Wild Genetic Resources." In *The Earthscan Reader in Sustainable Development*, edited by John Kirby, Phil O'Keefe, and Lloyd Timberlake. London: Earthscan.

President's Committee of Advisors on Science and Technology Panel on Energy Research and Development. 1997. "Report to the President on Federal Energy Research and Development for the Challenges of the Twenty-first Century." Washington, D.C.

Primo Braga, Carlos A., Raed Safadi, and Alexander Yeats. 1994. "NAFTA's Implications for East Asian Exports." Policy Research Working Paper 1351. World Bank, Washington, D.C.

Pritchett, Lant. 1997. "Divergence, Big Time." *Journal of Economic Perspectives* 11(3/Summer).

———. 1998. "Patterns of Economic Growth: Hills, Plateaus, Mountains and Plains." Policy Research Working Paper 1947. World Bank, Washington, D.C.

Prud'homme, Rémy. 1995. "The Dangers of Decentralization." *World Bank Research Observer* 10(2): 201–20.

Prusa, Thomas J. 1997. "The Trade Effects of U.S. Antidumping Actions." Working Paper 5440. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.

Przeworski, Adam, and Fernando Limongi. 1993. "Political Regimes and Economic Growth." *Journal of Economic Perspectives* 7: 51–69.

Ordeshook, Peter C., and Olga Shvetsova. 1997. "Federalism and Constitutional Design." *Journal of Democracy* 8(1): 28–42.

Ornusal, B., and S. Gautam. 1997. *Vehicular Air Pollution: Experience from Seven Latin American Urban Centers.* Technical Paper 373. Washington, D.C.: World Bank.

Ostrom, Elinor, Larry D. Schroeder, and Susan G. Wynne. 1993. *Institutional Incentives and Sustainable Development.* Boulder, Colo.: Westview Press.

Ostry, Sylvia. 1997. *The Post–Cold War Trading System: Who's on First?* Chicago: University of Chicago Press.

———. 1998. "Reinforcing the WTO." Occasional Paper 56. Group of Thirty, Washington, D.C.

Oxley, Joanne, and Bernard Yeung. 1998. "Industrial Location Growth and Government Activism: The Changing Economic Landscape." School of Business Administration, University of Michigan, Ann Arbor. Processed.

Panagariya, Arvind. 1998. "The Regionalism Debate: An Overview." Department of Economics, University of Maryland, College Park. Processed.

———. 1999. "The Regionalism Debate: An Overview." *The World Economy* 22(4): 477–512.

Panagariya, Arvind, and T. N. Srinivasan. 1997. "The New Regionalism: A Benign or Malign Growth?" Department of Economics, University of Maryland, College Park. Processed.

Panizza, Ugo. 1999. "On the Determinants of Fiscal Decentralization: Theory and Evidence." *Journal of Public Economics.* Forthcoming.

Park, Yung Chul, and Chi-Young Song. 1998. "Capital Inflows and Macroeconomic Policy in Sub-Saharan Africa." In *Capital Account Regimes and the Developing Countries*, edited by G. K. Helleiner. New York: St. Martin's Press.

Parry, M., and M. Livermore. 1997. *Climate Change and Its Impacts.* London: Crown Publishers.

Parsonnet, Julie, ed. 1999. *Microbes and Malignancy.* New York: Oxford University Press.

Paul, Samuel. 1998. "Making Voice Work: The Report Card on Bangalore's Public Service." Policy Research Working Paper 1921. World Bank, Washington, D.C.

Pearce, D., and others. 1996. "The Social Costs of Climate Change." In *Climate Change 1995, Economic and Social Dimensions of Climate Change: Contribution of Working Group III to the Second Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*, edited by James Bruce, Hoesung Lee, and Erik Haites. Cambridge: Cambridge University Press.

Pearce, David W., and Jeremy J. Warford. 1993. *World Without End: Economics, Environment and Sustainable Development.* New York: Oxford University Press.

Peek, Joe, and Eric S. Rosengren. 1997. "The International Transmission of Financial Shocks: The Case of Japan." *American Economic Review* (87): 495–505.

Pegg, Scott. 1999. "The Nonproliferation of States: A Reply to Pascal Boniface." *Washington Quarterly* 22(2): 139–47.

Perrings, Charles. 1995. "The Economic Value of Diversity." In *Global Biodiversity Assessment*, edited by V. H. Heywood. Cambridge: Cambridge University Press.

Persson, Torsten, and Guido Tabellini. 1994. "Does Decentralization Increase the Size of Government?" *European Economic Review* 38: 765–73.

Reinhart, Carmen M., and Vincent Raymond Reinhart. 1998. "Some Lessons for Policy Makers Who Deal With the Mixed Blessing of Capital Inflows." In *Capital Flows and Financial Crises*, edited by Miles Kahler. Ithaca: Cornell University Press.

Rezende, Fernando. 1995. "Descentralização e Desenvolvimento: Problemas Atuals do Financiamento das Politicas Publicas." Ministry of Development, Industry, and Commerce, Government of Brazil. Processed.

Richardson, Harry W. 1987. "The Costs of Urbanization: A Four-Country Comparison." *Economic Development and Cultural Change* 35: 561–80.

Ridley, Matt. 1997. *The Future of Disease*. London: Phoenix.

Rigau-Perez, Jose and others. 1998. "Dengue and Dengue Haemorrhagic Fever." *Lancet*. 352 (19/September).

Roberts D., and K. DeRemer. 1997. "Overview of Foreign Technical Barriers to U.S. Agricultural Exports." Staff Paper 9705. ERS, U.S. Department of Agriculture, Washington, D.C.

Rodrik, Dani. 1994. "Developing Countries after the Uruguay Round." Discussion Paper Series 1084. Centre for Economic Policy Research, London.

———. 1997. *Has Globalization Gone Too Far?* Washington, D.C.: Institute for International Economics.

———. 1998a. "Symposium on Globalization in Perspective: An Introduction." *Journal of Economic Perspectives* 12(4). 3–8.

———. 1998b. "Where Did All the Growth Go? External Shocks, Social Conflict and Growth Collapses." Discussion Paper 1789. CEPR (Centre for Economic Policy Research), London.

———. 1998c. "Who Needs Capital-Account Convertibility?" Symposium Paper to appear in Princeton Essays in International Finance. Princeton University.

Rodrik, Dani, and Andrés Velasco. 1999. "Short-Term Capital Flows." Paper prepared for the 1999 Annual World Bank Conference on Development Economics. World Bank, Washington, D.C. Processed.

Rogers, Peter, and Peter Lydon, eds. 1994. *Water in the Arab World: Perspectives and Progress*. Cambridge: Harvard University Press.

Roodman, David. 1997. "Reforming Subsidies." In *State of the World 1997*, edited by Lester Brown. New York: W. W. Norton.

Root, Hilton L. 1998. "A Liberal India: The Triumph of Hope over Experience." *Asian Survey* (38)5: 510–33.

Rose, Greg, and Sandra Crane. 1995. "The Evolution of International Whaling Law." In *The Earthscan Reader in Sustainable Development*, edited by John Kirby, Phil O'Keefe, and Lloyd Timberlake. London: Earthscan.

Rosegrant, Mark. 1997. *Water Resources in the Twenty-first Century: Challenges and Implications for Action*. Washington, D.C.: International Food Policy Research Institute.

Rosen, George. 1993. *A History of Public Health*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press.

Roubini, Nouriel, and Jeffrey D. Sachs. 1989. "Political and Economic Determinants of Budget Deficits in the Industrial Democracies." *European Economic Review* 33: 903–38.

———. 1997. "Modernization: Theories and Facts." *World Politics* 49 (January):155–83.

Psacharopoulos, George. 1994. "Returns to Investment in Education: A Global Update," *World Development* 22(9): 1325–43.

Puga, Diego. 1998. "Urbanization Patterns: European vs. Less-Developed Countries." *Journal of Regional Science* 38: 231–52.

Putnam, Robert D. 1993. *Making Democracy Work*. Princeton: Princeton University Press.

Qian, Yingyi, and Barry R. Weingast. 1997. "China's Transition to Markets: Market-Preserving Federalism, Chinese Style." *Policy Reform* 1: 149–85.

Quah, Danny. 1993. "Empirical Cross-Section Dynamics in Economic Growth." *European Economic Review* 37: 426–34.

Quigley, John M. 1998. "Urban Diversity and Economic Growth." *Journal of Economic Perspectives* 12: 127–38.

Quigley, John M., and Daniel L. Rubinfeld. 1997. "Federalism as a Device for Reducing the Budget of the Central Government." Burch Working Paper B96-11. Burch Center for Tax Policy and Public Finance, University of California, Berkeley.

Quinn, Dennis. 1997. "The Correlation of Change in International Financial Regulation." *American Political Science Review* 91: 700–36.

Quirk, Peter J., and Owen Evans. 1995. "Capital Account Convertibility: Review of Experience and Implications for IMF Policies." Occasional Paper 131. International Monetary Fund, Washington, D.C.

Rabinovitch, Jonas. 1992. "Curitiba: Towards Sustainable Urban Development." *Environment and Urbanization* 4(2).

Rabinovitch, Jonas, and Josef Leitman 1996. "Urban Planning in Curitiba." *Scientific American* (March).

Radelet, Steven, and Jeffrey D. Sachs. 1998. "The Onset of the East Asian Financial Crisis." Harvard Institute for International Development, Cambridge, Mass.

Rajan, Raghuram G., and Luigi Zingales. 1998. "Financial Dependence and Growth." *American Economic Review* 88(3): 559–85.

Rajan, Ramkishen. 1998. "Regional Initiatives in Response to the East Asian Crisis." Institute of Policy Studies, Singapore.

Rao, M. Govinda. 1999. "India: Intergovernmental Fiscal Relations in a Planned Economy." In *Fiscal Decentralization in Developing Countries*, edited by Richard M. Bird and François Vaillancourt. Cambridge: Cambridge University Press.

Ravallion, Martin. 1998. "Reaching Poor Areas in a Federal System." Development Research Group, World Bank, Washington, D.C. Processed.

———. 1999a. "Are Poorer States Worse at Targeting Their Poor?" World Bank, Washington, D.C. Processed.

———. 1999b. "Monitoring Targeting Performance When Decentralized Allocations to the Poor are Unobserved." Development Research Group. Policy Research Working Paper 2080. World Bank, Washington, D.C.

Ravallion, Martin, and Shaohua Chen. 1998. "Poverty Reduction and the World Bank Progress in Fiscal 1998." Harvard Institute for International Development, Cambridge, Mass. Forthcoming.

Redding, S. Gordon. 1998. "International Network Capitalism Chinese Style." Background Paper for *World Development Report 1999/2000*. World Bank, Washington, D.C.

Seckler, David, Upali Amarasinghe, David Molden, Radhika de Silva, and Randolph Barker. 1998. "World Water Demand and Supply, 1990 to 2025: Scenarios and Issues." Research Report 19. International Water Management Institute, Colombo, Sri Lanka.

Sell, Susan. 1996. "North-South Environmental Bargaining: Ozone, Climate Change and Biodiversity." *Global Governance* 2: 97–118.

Serra, Jaime, Guillermo Aguilar, José Cordoba, Gene Grossman, Carla Hills, John Jackson, Julius Katz, Pedro Noyola, and Michael Wilson. 1998. *Reflections on Regionalism: Report of the Study Group on International Trade.* Washington, D.C.: The Brookings Institution Press.

Sewell, David. 1996. "The Dangers of Decentralization According to Prud'homme: Some Further Aspects." *World Bank Research Observer* 11(1).

Shah, Anwar. 1997. "Federalism Reform Imperatives, Restructuring Principles and Lessons for Pakistan." *Pakistan Development Review* 36(4 Part II Winter): 499–536.

———. 1998. "Fiscal Federalism and Macroeconomic Governance." Policy Research Working Paper 2005. World Bank, Washington, D.C.

Shah, Ghanshyam. 1997. *Public Health and Urban Development: The Plague in Surat.* New Delhi: Sage Publications.

Sharma, Narenda, and others. 1996. *African Water Resources: Challenges and Opportunities for Sustainable Development.* Technical Paper 331. Washington, D.C.: World Bank.

Short, Clare. 1999. "Future Multilateral Trade Negotiations: A 'Development Round'?" Speech presented at United Nations Conference on Trade and Development, Geneva.

Shugart, Chris. 1997. "Decentralization and the Challenges of Regulation for Local-Level Public Services in Central and Eastern Europe." Extended version of a commentary given at an EBRD seminar on Commercial Infrastructure Challenges in Transition Economies. April 12.

Shukla, Vibhotti. 1996. *Urbanization and Economic Growth.* Delhi: Himalaya Publishing House.

Simpson, R., R. Sedjo, and J. Reid. 1996. "Valuing Biodiversity for Use in Pharmaceutical Research." *Journal of Political Economy* 104: 163–85.

Sims, Holly. 1999. "One Fifth of the Sky: China's Environmental Stewardship." *World Development* 27(7): 1227–45.

Skeldon, R. 1998. *Migration and Development: A Global Perspective.* Harlow, U.K.: Addison Wesley Longman.

Smith, B. C., 1996. "Sustainable Local Democracy." *Public Administration and Development* 16: 164–78.

Solo, Tova Maria. 1999. "Small-Scale Entrepreneurs in the Urban Water and Sanitation Market." *Environment and Urbanization* 11(1): 117.

Solo, Tova, and Suzanne Snell. 1998. "Water and Sanitation Services for the Urban Poor: Small-Scale Providers—Profiles and Typology." UNDP–World Bank Water and Sanitation Program, Washington, D.C. Draft.

Souza, Celina. 1996. "Redemocratization and Decentralization in Brazil: The Strength of the Member States." *Development and Change* 27: 529–55.

Spahn, Paul Bernd. 1998. "Decentralized Government and Macroeconomic Control." University of Frankfurt am Main, Frankfurt. Processed.

Rousseau, Marie-Paule. 1995. "Les Parisiens sont surproductifs." *Etudes foncières* (68): 13–18.

Rousseau, Peter L., and Paul Wachtel. 1998. "Financial Intermediation and Economic Performance: Historical Evidence from Five Industrialized Countries." *Journal of Money, Credit, and Banking* 30(4): 657–78.

Russell, Sharon Stanton, and Michael S. Teitelbaum. 1992. *International Migration and International Trade.* Discussion Paper 160. Washington, D.C.: World Bank.

Ryan, Michael P. 1998. *Knowledge Diplomacy: Global Competition and the Politics of Intellectual Property.* Washington, D.C.: The Brookings Institution Press.

Sabel, Charles. 1989. "Flexible Specialization and the Reemergence of Regional Economics." In *Reversing Industrial Decline,* edited by Paul Hirst and Jonthan Zeitlan. Oxford: Oxford University Press.

———. 1998. "Local Development in Ireland; Partnership, Innovation, and Social Justice." Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.

Sachs, Jeffrey D. 1996. "Growth in Africa: It Can Be Done." *The Economist.* June 29.

Sachs, Jeffrey D., and Andrew Warner. 1997a. "Fundamental Sources of Long-run Growth." *American Economic Review* 87(2): 184–88.

———. 1997b. "Sources of Slow Growth in African Economies." *Journal of African Economies* 6 (October): 335–76.

Sachs, Jeffrey D., and Warwick J. McKibbin. 1991. *Global Linkages.* Washington, D.C.: The Brookings Institution Press.

Sala-i-Martin, Xavier. 1997. "I Just Ran Four Million Regressions." Working Paper Series 6252. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.

Samuels, David J. 1998. "Institutions of Their Own Design? Democratization and Fiscal Decentralization in Brazil, 1975–95." Paper presented at the American Political Science Association. Boston. Processed.

Satterthwaite, David. 1996. "Sustainable Cities or Cities that Contribute to Sustainable Development." *Urban Studies* 39(4).

Saudagaran, Shahrokh, and Joselita G. Diga. 1997. "Financial Reporting in Emerging Capital Markets: Characteristics and Policy Issues." *Accounting Horizons* 11(2): 41–64.

Schiff, Maurice, and L. Alan Winters. 1998. "Dynamics and Politics in Regional Integration Arrangements: An Introduction." *World Bank Economic Review* 12(2): 177–96.

Schlicht, E. 1985. "The Emotive and Cognitive View of Justice." Institute for Advanced Studies, Princeton University. Processed.

Science. 1997. "Human Domination of Earth's Ecosystems." July 25.

———. 1999. "Lack of Icebergs Another Sign of Global Warming." July 2.

Scott, James C. 1976. *The Moral Economy of the Peasant.* New Haven: Yale University Press.

Seaver, Brenda. 1997. "Stratospheric Ozone Protection: IR Theory and the Montreal Protocol on Substances that Deplete the Ozone Layer." *Environmental Politics* 6(3): 31–67.

ceedings of the Annual World Bank Conference on Development Economics 1995. World Bank, Washington, D.C.

Tarver, James D. 1995. *Urbanization in Africa: A Handbook*. London: Greenwood Press.

Taylor J. Edward, Joaquin Arango, Graeme Hugo, Aki Kouaouci, Douglas S. Massey, and Adela Pellegrino. 1996. "International Migration and National Development." *Population Index* 62(2/Summer): 181–212.

Teitelbaum, Michael S., and Jay Winter. 1998. *A Question of Numbers*. New York: Hill and Wang.

Tendler, Judith. 1997. *Good Government in the Tropics*. Baltimore: The John Hopkins University Press.

Ter-Minassian, Teresa. 1997. "Intergovernmental Fiscal Relations in a Macroeconomic Perspective: An Overview." In *Fiscal Federalism in Theory and Practice*, edited by Teresa Ter-Minassian. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

Ter-Minassian, Teresa, and Jon Craig. 1997. "Control of Subnational Government Borrowing." In *Fiscal Federalism in Theory and Practice*, edited by Teresa Ter-Minassian. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

Tharakan, P. K. M. 1999. "Is Anti-Dumping Here to Stay?" *The World Economy* 22(2): 179–206.

The Sciences. 1997. "The Hole the World Is Watching." July 25.

Thomas, Harmon, and John Whalley, eds. 1998. *Uruguay Round Results and the Emerging Trade Agenda: Quantitative-Based Analyses from the Development Perspective*. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.

Thomas, Vinod. 1980. "Spatial Differences in the Cost of Living." *Journal of Urban Economics* 8: 108–22.

———. 1999. "Revisiting the Challenge of Development." World Bank, Washington, D.C. Processed.

Tibaijuka, Anna Kajumulo. 1997. "AIDS and Economic Welfare in Peasant Agriculture. Case Studies from Kagabiro Village, Kagera Region, Tanzania." *World Development* 25(6): 963–75.

Tiebout, Charles. 1956. "A Pure Theory of Local Expenditures." *Journal of Political Economy* 64(5): 416–24.

Tomich, Thomas P., Peter Kilby, and Bruce F. Johnston. 1995. *Transforming Agrarian Economies: Opportunities Seized, Opportunities Missed*. Ithaca: Cornell University Press.

Tonry, Michael. 1997. *Ethnicity, Crime and Immigration*. Chicago: University of Chicago Press.

Transparency International. 1998. "1998 Corruption Perception Index." Berlin.

Treisman, Daniel. 1998. *After the Deluge: Regional Crisis and Political Consolidation in Russia*. Ann Arbor: University of Michigan Press.

Trela, Irene. 1998. "Phasing Out the MFA in the Uruguay Round: Implications for Developing Countries." In *Uruguay Round Results and the Emerging Trade Agenda*, edited by Harmon Thomas and John Whalley. New York: United Nations.

Tsur, Yacov, and Ariel Dinar. 1995. "Efficiency and Equity Considerations in Pricing and Allocating Irrigation Water." Policy Research Working Paper 1460. World Bank, Washington, D.C.

Srinivasan, T. N. 1998. *Developing Countries and the Multilateral Trading System*. Boulder, Colo.: Westview Press.

Stein, Ernesto, Ernesto Talvi, and Alejandro Grisanti. 1998. "Institutional Arrangements and Fiscal Performance: The Latin American Experience." Working Paper 6358. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.

Stepan, Alfred. 1999. "Toward a New Comparative Analysis of Democracy and Federalism: Demos Constraining and Demos Enabling Federations." In *Arguing Comparative Politics*, by Alfred Stephan. Oxford: Oxford University Press. Forthcoming.

Stiglitz, Joseph E. 1996. "Some Lessons from the East Asian Miracle." *World Bank Research Observer* 11(2).

———. 1997. "Stepping Towards Balance: Addressing Global Climate Change." Speech delivered at the Conference on Environmentally and Socially Sustainable Development. Washington D.C., October 6.

———. 1998a. "More Instruments and Broader Goals: Moving toward the Post-Washington Consensus." The 1998 WIDER Annual Lecture. Helsinki, January 7.

———. 1998b. "Towards a New Paradigm for Development: Strategies, Policies, and Processes." Prebisch Lecture. United Nations Conference on Trade and Development, Geneva.

———. 1999a. "Principles of Financial Regulation: A Dynamic, Portfolio Approach." World Bank, Washington, D.C. Processed.

———. 1999b. "Two Principles for the Next Round: Or, How to Bring Developing Countries in from the Cold." Speech delivered in Stockholm, Sweden, April 12.

Stiglitz, Joseph E., and Marilou Uy. 1996. "Financial Markets, Public Policy, and the East Asian Miracle." The *World Bank Research Observer* 11(2).

Stotsky, Janet G., and Emil M. Sunley. 1997. "United States." In *Fiscal Federalism in Theory and Practice*, edited by Teresa Ter-Minassian. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

Stren, Richard. 1998. "Urban Governance and Politics in a Global Context: The Growing Importance of the Local." Background Paper for *World Development Report 1999/2000*. World Bank, Washington, D.C.

Strong, Ann L., Thomas A. Reiner, and Janusz Szyrmer. 1996. *Transitions in Land and Housing: Bulgaria, the Czech Republic, and Poland*. New York: St. Martin's Press.

Struyk, Raymond J., ed. 1997. *Restructuring Russia's Housing Sector: 1991–1997*. Washington, D.C.: The Urban Institute.

Summers, Robert, and Alan W. Heston. 1988. "A New Set of International Comparisons of Real Product and Prices: Estimates for 130 Countries: 1950–1985." International Association for Research in Income and Wealth, Philadelphia.

Szreter, Simon. 1997. "The Politics of Public Health in Nineteenth Century Britain." *Population and Development Review* 3(4/December).

Tacoli, Cecilia. 1998. "Rural-Urban Interactions: A Guide to the Literature." *Environment and Urbanization* 10(1/April).

Tanzi, Vito. 1995. *Taxation in an Integrating World*. Washington, D.C.: The Brookings Institution Press.

———. 1996. "Fiscal Federalism and Decentralization: A Review of Some Efficiency and Macroeconomic Aspects." *Pro-*

Vehorn, Charles L., and Ehtisham Ahmad. 1997. "Tax Administration." In *Fiscal Federalism in Theory and Practice*, edited by Teresa Ter-Minassian. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

Velasco, Andres, and Pablo Cabezas. 1998. "Alternative Responses to Capital Inflows: A Tale of Two Countries." In *Capital Flows and Financial Crises*, edited by Miles Kahler. Ithaca: Cornell University Press.

Venables, Anthony. 1998. "Cities and Trade: External Trade and Internal Geography in Developing Economies." World Bank, Washington, D.C. Processed.

Verdier, David. 1998. "Domestic Responses to Capital Market Internationalization under the Gold Standard 1870–1914." *International Organization* 52(1).

Vernon, Raymond. 1998. *In the Hurricane's Eye: The Troubled Prospects of Multinational Enterprises.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Vittas, Dimitri, and Craig Neal. 1992. "Competition and Efficiency in Hungarian Banking." Policy Research Working Paper 1010, World Bank, Washington, D.C.

Vivian, Jessica. 1994. "NGOs and Sustainable Development in Zimbabwe: No Magic Bullets." *Development and Change* 25(1): 167–93.

von Hagen, Jürgen. 1991. "A Note on the Empirical Effectiveness of Formal Fiscal Restraints." *Journal of Public Economics* 44: 199–210.

Wacziarg, Romain. 1998. "Measuring the Dynamic Gains from Trade." Policy Research Working Paper 2001. World Bank, Washington, D.C.

Wallensteen, P., and A. Swain. 1997. "Comprehensive Assessment of the Water Resources of the World." Stockholm Environment Institute, Stockholm.

Wallerstein, Immanuel. 1974. *The Modern World System.* New York: Academic Press.

Walsh, Christopher. 1999. "Deconstructing Vancomycin." *Science.* April 16.

Walt, Gill. 1998. "Globalization of International Health." *Lancet* 351(7/February).

Wambugu, Florence. 1999. "Why Africa Needs Agricultural Biotech." *Nature.* July 1.

Wapner, Paul. 1995. "The State and Environmental Challenges: A Critical Exploration of Alternatives to the State System." *Environmental Politics* 4(1): 44–69.

Watson, Gabrielle. 1995. "Good Sewers Cheap? Agency-Customer Interactions in Low-Cost Urban Sanitation in Brazil." World Bank, Washington, D.C. Processed.

Watson, Robert Tony, John Dixon, Stephen Hamburg, Anthony Janetos, and Richard Moss. 1998. "Protecting Our Planet, Securing Our Future: Linkages among Global Environmental Issues and Human Needs." United Nations Environment Programme, Nairobi; U.S. National Aeronautics and Space Administration, Washington, D.C.; World Bank, Washington, D.C.

Wei, Shang-Jin, and Jeffrey Frankel. 1996. "Can Regional Blocs Be Stepping Stones to Global Free Trade?" *Review of International Economics and Finance* 5(4).

Weingast, Barty R. 1995. "The Economic Role of Political Institutions: Market-Preserving Federalism and Economic Development." *Journal of Law, Economics, and Organization* 11(1).

Tybout, James. 1998. "Manufacturing Firms in Developing Countries: How Well They Do and Why?" Policy Research Working Paper 1965. World Bank, Washington, D.C.

Tyler, Tom. 1997. "Citizen Discontent with Legal Procedures: A Social Science Perspective on Civil Procedure Reform." *American Journal of Comparative Law* 45(4).

Tynan, Nicola, and Tyler Cowen. 1998. "The Private Provision of Water in 18th and 19th Century London." Department of Economics, George Mason University. Draft. Processed.

U.S. Central Intelligence Agency. 1998. *The World Factbook.* Washington, D.C.

U.S. Committee for Refugees. 1996. *World Refugee Survey.* Washington, D.C.

UNCHS (United Nations Center for Human Settlements). 1995. *Global Urban Indicators Database.* Nairobi.

———. 1996. *An Urbanizing World: Global Report on Human Settlements 1996.* Oxford: Oxford University Press.

UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development). 1996. *World Investment Report 1996.* New York and Geneva.

———. 1997. *World Investment Report 1997: Transnational Corporations, Market Structure and Competition Policy.* New York and Geneva.

———. 1998. *World Investment Report 1998.* New York and Geneva.

UNDIESA (United Nations Department of International Economic and Social Affairs). 1996. *World Urbanization Prospects.* New York.

———. 1998. *World Urbanization Prospects.* New York.

UNDP (United Nations Development Programme). 1998. *Human Development Report.* New York: Oxford University Press.

———. 1999. *Human Development Report.* New York: Oxford University Press.

UNEP (United Nations Environment Programme). 1999. *Synthesis of the Reports of the Scientific, Environmental Effects, and Technological and Economic Assessment Panels of the Montreal Protocol.* Nairobi.

UNESCO (United Nations Education, Scientific, and Cultural Organization). 1999. *Progress of Nations.* New York.

United Kingdom, Commonwealth Secretariat. 1998. "Report of the Expert Group on Protecting Countries against Destabilizing Effects of Volatile Capital Controls." London.

Urata, Shujiro. 1996. "Trade Liberalization and Productivity Growth in Asia: Introduction and Major Findings." *Developing Economies* 32(4).

Vaillancourt, François. 1998. "Morocco and Tunisia: Financing Local Governments—The Impact of Infrastructure Finance." In *Fiscal Decentralization in Developing Countries*, edited by Richard Bird and François Vaillancourt. Cambridge: Cambridge University Press.

Valdes-Prieto, Salvador, and Marcelo Soto. 1996. "New Selective Capital Controls in Chile: Are They Effective?" Universidad Católica de Chile, Santiago. Unpublished manuscript.

Vamvakidis, Athanasios, and Roman Wacziarg. 1998. "Developing Countries and the Feldstein-Horioka Puzzle." Working Paper 98/2. International Monetary Fund, Washington, D.C.

———. 1993b. *World Development Report 1993: Investing in Health.* New York: Oxford University Press.
———. 1994. *World Development Report 1994: Infrastructure for Development.* New York: Oxford University Press.
———. 1995a. *China: Macroeconomic Stability in a Decentralized Economy. A World Bank Country Study.* Washington, D.C.
———. 1995b. *Local Government Capacity in Colombia: Beyond Technical Assistance. A World Bank Country Study.* Washington, D.C.
———. 1995c. *World Development Report 1995: Workers in an Integrating World.* New York: Oxford University Press.
———. 1996a. *Sustainable Transport: Priorities for Policy Reform.* Washington, D.C.: World Bank.
———. 1996b. "The Hashemite Kingdom of Jordan: Housing Finance and Urban Sector Reform Project." Staff Appraisal Report. Washington, D.C.
———. 1996c. *World Development Report 1996: From Plan to Market.* New York: Oxford University Press.
———. 1997a. *Clear Water, Blue Skies: China's Environment in the New Century.* Washington, D.C.
———. 1997b. *Five Years after Rio: Innovations in Environmental Policy.* Environmentally Sustainable Development Studies and Monographs Series 18. Washington, D.C.
———. 1997c. *Private Capital Flows to Developing Countries.* New York: Oxford University Press.
———. 1997d. *World Development Report 1997: The State in a Changing World.* New York: Oxford University Press.
———. 1998a. *Assessing Aid: What Works, What Doesn't, and Why.* New York: Oxford University Press.
———. 1998b. *East Asia: The Road to Recovery.* Washington, D.C.
———. 1998c. *Egypt in the Global Economy: Strategic Choices for Savings, Investments, and Long-Term Growth.* MENA Economic Studies. Washington, D.C.
———. 1998d. *Environmental and Socially Sustainable Development Website (http://www-esd.worldbank.org).*
———. 1998e. "Forest Carbon Action Plan: World Bank's Program to Improve the Understanding of the Climate Benefits of Forestry and Land Management." Washington, D.C. Processed.
———. 1998f. "Fuel for Thought. A New Environmental Strategy for the Energy Sector." Washington, D.C.
———. 1998g. GEF Programs at *(http://www.gefweb.org/OPERPORT/PROGLIST.PDF).*
———. 1998h. *Global Economic Prospects 1998/99.* Washington, D.C.
———. 1998i. "India: Urban Infrastructure Services Report. Draft Country Study." Washington, D.C.
———. 1998j. "Meeting the Challenge for Rural Energy and Development." Washington, D.C.
———. 1998k. "Questions and Answers on the World Bank and Climate Change." Washington, D.C. Processed.
———. 1998l. *World Development Indicators 1998.* Washington, D.C.
———. 1998m. *World Development Report 1998: Knowledge for Development.* New York: Oxford University Press.
———. 1998n. *New Opportunities for Development: The Desertification Convention.* Washington, D.C.
Wetzel, Deborah, and Jonathan Dunn. 1998. "Decentralization in the ECA Region: Progress and Prospects." World Bank, Washington, D.C. Processed.
Whittington, Dale, D. T. Lauria, and X. Mu. 1991. "A Study of Water Vending and Willingness to Pay for Water in Onitsha, Nigeria." *World Development* 19(2/3).
Whittington, Dale, D. T. Lauria, A. M. Wright, K. Choe, J. Hughes, and V. Swarna. 1993. "Household Demand for Improved Sanitation Services in Kumasi, Ghana: A Contingent Valuation Study." *Water Resources Research* 29(6).
WHO (World Health Organization). 1986. "Intersectoral Action for Health." Geneva.
———. 1995. *World Health Report 1995: Bridging the Gaps.* Geneva.
———. 1999. *World Health Report 1999.* Geneva.
Wildasin, David E. 1997. "Externalities and Bailouts." Policy Research Working Paper 1843. World Bank, Washington, D.C.
Wildavsky, A. 1995. *But Is It True?* Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
Williamson, Jeffrey G. 1998. "Globalization, Labor Markets and Policy Backlash in the Past." *Journal of Economic Perspectives* 12(4): 51–72.
Willis, Eliza, Christopher da C. B. Garman, and Stephan Haggard. 1999. "The Politics of Decentralization in Latin America." *Latin American Research Review* 34(1): 7–56.
Wiseman, John H. 1997. "The Rise and Fall and Rise (and Fall?) of Democracy in Sub-Saharan Africa." In *Democratization,* edited by David Potter, David Goldblatt, Margaret Kiloh, and Paul Lewis. Cambridge: Polity Press.
Wolf, Holger. 1999. "International Asset Price and Capital Flow Comovements during Crisis: The Role of Contagion, Demonstration Effects and Fundamentals." Paper presented at the World Bank/International Monetary Fund/World Trade Organization Conference on Capital Flows, Financial Crises, and Policies. World Bank, Washington, D.C. Processed.
Wolfensohn, James D. 1998. "The Other Crisis." Address to the Board of Governors of the World Bank. Washington, D.C., October 6.
Wong, Christine P. 1998. "A Note on the Outcomes of the 1994 Fiscal Reforms." World Bank Resident Mission in China, Note 3. Januaty 23. World Bank.
Woolcock, Michael. 1998. "Social Capital and Economic Development: Toward a Theoretical Synthesis and Policy Framework." *Theory and Society* (27)2.
World Bank. 1979. *World Development Report 1979.* New York: Oxford University Press.
———. 1990. *World Development Report 1990: Poverty.* New York: Oxford University Press.
———. 1991. *World Development Report 1991: The Challenge of Development.* New York: Oxford University Press.
———. 1992a. *Governance and Development.* World Bank, Washington, D.C.
———. 1992b. *World Development Report 1992: Development and the Environment.* New York: Oxford University Press.
———. 1993a. "Indonesia: Environment and Development: Challenges for the Future." Washington, D.C. Processed.

———. 1996. *Annual Report.* Geneva.
———. 1997. *Annual Report.* Geneva.
———. 1998a. *Annual Report.* Geneva
———. 1998b. "Financial Services." Background Note by the Secretariat. Geneva.
Xie, Danyang, Heng-fu Zou, and Hamid Davoodi. 1999. "Fiscal Decentralization and Economic Growth in the United States." *Journal of Urban Economics* 45: 1–12.
Yanagihara, Toru. 1998. "Regional Policy Coordination in Asia." Background Paper for *World Development Report 1999/2000.* Processed.
Yeates, Noel R. 1997. "Creating a Global City: Recent Changes to Sydney's Economic Structure." In *Pacific Rim Development: Integration & Globalization in the Asia-Pacific Economy,* edited by Peter Rimmer. Canberra City, Australia: Aussie Print.
Yeats, Alexander J. 1996. "Does Mercosur's Trade Performance Raise Concerns about the Effects of Regional Trade Arrangements?" Policy Research Working Paper 1729. World Bank, Washington, D.C.
Yeats, Alexander J. 1998. "Just How Big is Global Production Sharing?" Policy Research Working Paper 1871. World Bank, Washington, D.C.
Yudkin, John S. 1999. "Tanzania: Still Optimistic after All These Years?" *Lancet* 353(May): 1519–21.
Zaidi, S. Akbar. 1997. "Politics, Institutions, and Poverty: The Case of Karachi." *Economic and Political Weekly* 32(5).
———. 1998. "Urban Safety and Crime Prevention." UNCHS Regional Symposium on Urban Poverty. Fukuoka, Japan, October 27–29.
———. 1999. "NGO Failure and the Need to Bring Back the State." *Journal of International Development.* Forthcoming.
Zlotnik, Hania. 1998. "International Migration 1965–96. An Overview." *Population and Development Review* 24(3): 429–68.
Zurn, Michael. 1998. "The Rise of International Environmental Politics: A Review of Current Research." *World Politics* 50: 617–49.
———. 1998o. "Agricultural Policy Reform and the Least Developed and Net Importing Countries." Washington, D.C. Processed.
———. 1999a. "A Proposal for a Comprehensive Development Framework." Processed.
———. 1999b. "Ethiopia Regionalization Study." Report 188898-ET. Washington, D.C.
———. 1999c. *Global Development Finance 1999.* Washington, D.C.
———. 1999d. "Greening Industry: New Roles for Communities, Markets and Governments." Washington, D.C.
———. 1999e. "Poverty Reduction and the World Bank Progress in Fiscal 1998." Washington, D.C. Processed.
———. 1999f. "The Child Labor Program." Human Development Network. Washington, D.C.
———. 1999g. "Trade Blocs and Beyond." Policy Research Report. Washington, D.C. Draft.
———. 1999h. "Uzbekistan Structural Policy Review: An Economic Report." Washington, D.C.
———. 1999i. *World Development Indicators 1999.* Washington, D.C.
———. 1999j. "Tanzania: Peri-Urban Development in the African Mirror." Report No. 19526-TA. Washington, D.C.
———. 1999k. "Africa Regional Gender Action Plan." Washington, D.C. Processed.
WRI (World Resources Institute). 1996. *The Urban Environment 1996–97.* A joint publication by WRI, UNEP, UNDP, and IBRD. New York: Oxford University Press.
———. 1998. *World Resources 1998–99: Environmental Change and Human Health.* A joint publication by WRI, UNEP, UNDP, and IBRD. New York: Oxford University Press.
WRI (World Resources Institute) and WHO (World Health Organization). 1999. "An International Comparative Study of Air Pollution Health Risks in Major Urban Areas in Developed and Developing Countries." Washington, D.C. Processed.
WTO (World Trade Organization). 1995. *Annual Report.* Geneva.

مؤشرات مختارة عن تحقيق اللامركزية والحضرنة والبيئة

استخدمت

فى هذا القسم أدوات عرض البيانات التالية.

الخط المائل يدل على سنوات أو فترات أخرى غير الفترات المذكورة. وتعرض بدلا منها أقرب سنة متاحة.

تم بصفة عامة حساب النسب المجمعة على أنها متوسطات مرجحة للنسب (مبينة بالحرف م)، مع استخدام قيمة القاسم المشترك كمرجح.

الحرف ج يشير إلى الاجماليات التى حسبت فيها القيم الناقصة.

الحرف أ يشير إلى الاجماليات التى لم تحسب فيها القيم الناقصة.

الرمز - يعنى غير منطبق

الرمز .. يعنى غير متوافر

الجدول أ - ١ تحقيق اللامركزية

البيانات الخاصة بايرادات ومصروفات الحكومات القومية ودون القومية مستمدة من الطبعة الالكترونية *للكتاب السنوى للاحصاءات المالية الحكومية* الذى يصدره صندوق النقد الدولى. والبيانات عن الانتخابات دون القومية، وعن طبقات الحكومات المنتخبة دون القومية، وعن عدد مجالات الاختصاص مستمدة من وثيقة «كم عدد طبقات الحكومات؟ كم عدد مجالات الاختصاص؟ استعراض لهياكل اللامركزية عبر البلدان،» لماريان فاى، ورقة معلومات أساسية *لتقرير عن التنمية فى العالم* ١٩٩٩/٢٠٠٠. وقد جمعت البيانات من تشكيلة متنوعة من المصادر، من بينها سلسلة دليل المناطق التى تنشرها شعبة البحوث الفيدرالية بمكتبة الكونجرس؛ وكتاب *الحقائق العالمية* الذى أصدرته وكالة المخابرات المركزية ١٩٩٨؛ *والكتاب السنوى لرجل الدولة* ٩٨ - ١٩٩٩؛ *والتمويل المحلى فى بلدان الاتحاد الأوروبى الخمسة عشر*، التى نشرتها هيئة DEXIA, فى ١٩٩٧، *ودليل أنظمة الحكم المحلى فى أفريقيا* الذى نشره فى ١٩٩٨ برنامج التنمية البلدية؛ و«تحقيق اللامركزية فى اقليم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: التقدم والاحتمالات،» لديبورا ويتزل وجوناثان دن؛ وورقة للبنك الدولى (١٩٩٨)، وتقارير قطرية مختلفة للبنك الدولى. وقد تم تدقيق هذه المعلومات بالرجوع إلى الفرق القطرية للبنك الدولى وممثلى البلدان الديبلوماسيين فى واشنطن.

وتم حساب **نصيب الحكومات دون القومية فى إجمالى المصروفات العامة** من المعلومات الواردة فى الكتاب السنوى للإحصاءات المالية الحكومية وهى نسبة مصروفات الحكومات دون القومية (الوسيطة والمحلية) إلى إجمالى مصروفات جميع

مستويات الحكم. وتم استبعاد كل من التحويلات الجارية والرأسمالية بين مستويات الحكومات لمنع ازدواج الحساب.

وباستخدام قواعد الكتاب السنوى للاحصاءات المالية الحكومية الصادرة عن صندوق النقد الدولى، فإن الصيغة هى (CII Local + (CIII _ C3.2 - C7. 1.1) intermediate)/ (CII Local + (CIII _ C3.2 - C7. 1.1) intermediate + (CIII - C3.2 - C7.1.1) consolidated central government). وقد تم حساب **نصيب الحكومات دون القومية فى مجموع ايراد الضرائب** من المعلومات الواردة فى الكتاب السنوى للاحصاءات المالية الحكومية. وهى نسبة إيرادات الضرائب (المدونة AIV فى الكتاب السنوى) التى تحصلها الحكومات دون القومية إلى إجمالى إيراد الضرائب الذى تحصله كل مستويات الحكم. وقد جرى عرض رقم ١٩٩٠ بخط مائل عندما لم تكن البيانات متوافرة عن ١٩٩٠ وحلت محله بيانات من أقرب سنة إلى ١٩٩٠، توافرت عنها بيانات فى الفترة ٨٨ ـ ١٩٩٢. وتم عرض الرقم الخاص بسنة ١٩٩٧ بخط مائل عندما لم تكن البيانات متوافرة عن سنة ١٩٩٧ وحلت محله بيانات عن احدث سنة توافرت عنها بيانات فى الفترة ٩٣ ـ ١٩٩٧. والقيد فى أى من العمودين الواردين تحت **الانتخابات دون القومية** هو «نعم» إذا كانت أحدث البيانات تشير إلى أن الانتخابات قد أجريت على ذلك المستوى إلى أن حكومة منتخبة قائمة حاليا. وتشير «لا +» إلى أنه على الرغم من أن الهيئة التشريعية منتخبة، فإن رئيسا تنفيذيا معينا (على سبيل المثال عمدة أو محافظ) يمسك بين يديه بسلطات كبيرة. ويبين **عدد الطبقات دون القومية المنتخبة** عدد طبقات الحكومات دون الحكومة المركزية أو الفيدرالية القائمة حاليا. ويستبعد من العدد الحكومات دون القومية التى يرأسها رئيس تنفيذى معين يمسك بين يديه سلطات كبيرة. ويبين **عدد مجالات الاختصاص** لكل طبقة من الحكومات دون القومية المنتخبة، عدد مجالات الاختصاص المنفصلة فى تلك الطبقة. ويشير على المستوى الوسيط، إلى عدد الولايات (فى الاتحادات الفيدرالية)، أو المحافظات أو مكافئات المحافظات؛ ويشير على المستوى المحلى إلى عدد البلديات أو الحكومات المحلية المكافئة. وينبغى الحرص عند اجراء المقارنة، حيث يتباين حجم ووظائف الحكومات دون القومية من بلد إلى آخر، بل وحتى داخل البلد الواحد.

الجدول أ ـ ٢ الحضرنة

البيانات الخاصة بسكان الحضر مأخوذة من: *الآفاق الحضرية العالمية*: تنقيح ١٩٩٦ الصادرة عن الأمم المتحدة. وأرقام إجمالى السكان هى تقديرات للبنك الدولى. والبيانات الخاصة بفرص الحصول على الصرف الصحى فى المناطق الحضرية مأخوذة من منظمة الصحة العالمية. ويشمل الجدول الاقتصادات التى يزيد عدد سكانها على المليون نسمة والتى توافرت عنها بيانات عن ٥ مؤشرات على الأقل من الأحد عشر مؤشرا، بما فى ذلك أحدث البيانات عن فرص الحصول على الصرف الصحى.

وتتوقف تقديرات السكان فى مدينة أو عاصمة كبرى على الحدود المختارة. فعلى سبيل المثال، تضم طهران فى جمهورية إيران الإسلامية ٦,٨ مليون نسمة فى الجزء المركزى للمدينة الذى تبلغ مساحته ٧٠٠ كيلومتر مربع، لكن منطقة العاصمة الكبرى التى تغطى ٢١٠٠ كيلومتر مربع هى موطن لما يزيد على ١٠ ملايين نسمة. وهكذا، فإنه حسب الحدود المستخدمة قد تتباين نسبة سكان طهران من ١١ إلى ١٨,٥ فى المائة من إجمالى سكان إيران.

وعند إعادة تحديد التخوم الحضرية فى بلدان العالم الأكثر سكانا مثل الصين والهند، فإن ذلك قد يغير بصورة كبيرة تقدير سكان الحضر فى العالم. ففى منتصف التسعينيات على سبيل المثال، عندما أعاد مكتب الاحصاء الحكومى فى الصين تصنيف عدة مئات من البلدات ليعتبرها مدنا، فإنه بذلك زاد النصيب المحسوب لسكان الحضر فى الصين لأكثر من الضعف. وفى نهاية ١٩٩٦ كان نحو ٤٣ فى المائة من سكان الصين يعتبرون حضريين، مقابل ٢٠ فى المائة فقط فى ١٩٩٤. وتبين تقديرات المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولى أن ٤٧ فى المائة من سكان العالم حضريون. ولكن باستخدام الأرقام الجديدة للصين تزيد تلك النسبة بصورة مفاجئة إلى أكثر من النصف. ونظرا لأن التقديرات الواردة فى الجدول تستند إلى التعريف القومى لما يشكل منطقة حضرية، فإنه ينبغى الحرص فى إجراء المقارنات عبر البلدان.

وتشمل المقاييس الإجمالية للأقاليم ومجموعات الدخل كل الاقتصادات الـ ٢١٠ التى توافرت عنها بيانات.

وسكان الحضر هم مجموع السكان، فى كل المناطق التى حددت باعتبارها حضرا فى كل بلد فى منتصف العام، كما جرى ابلاغها للأمم المتحدة. ويبين **سكان الحضر حسب حجم المدينة** توزيع سكان الحضر حسب حجم المدينة. **وحصة أكبر مدينة من السكان** هى النسبة المئوية من سكان الحضر التى تعيش فى أكبر منطقة عاصمة فى البلاد. وهذا مقياس لتركز سكان الحضر. **وفرص الحصول على الصرف الصحى فى المناطق الحضرية** هى نسبة سكان الحضر التى تخدمها وصلات بالمجارى العامة أو الشبكات الأخرى مثل مراحيض الحفرة، والمراحيض التى يتم التخلص من فضلاتها بتدفق الماء، وخزانات التعفين، والمراحيض المجتمعية، والمرافق المماثلة.

الجدول أ ـ ٣ ظروف المعيشة الحضرية

البيانات مأخوذة من قاعدة بيانات «المؤشرات الحضرية العالمية» التابع «لبرنامج المؤشرات الحضرية» الذى وصفه «مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية». ويبين الجدول

مؤشرات ومدنا مختارة من قاعدة بيانات المركز تغطى ٤٦ مؤشرا حضريا رئيسيا و٢٣٧ مدينة. وقد أدرجت المدن فى الجدول عندما توافرت ٦ مؤشرات على الأقل من الأحد عشر مؤشرا المدرجة.

وينبغى الحرص فى استخدام البيانات. إذ قد تستخدم البلدان أساليب وتعاريف مختلفة لجمع البيانات، مما يجعل المقارنات غير دقيقة. كما أن العينة تتحيز للمدن الأصغر حجما. والبيانات متاحة لعام ١٩٩٣ فقط، ومن ثم لا يمكن استنتاج ما إذا كانت الأحوال تتحسن أم تزداد سوءا.

وتشير **المساحة الحضرية** إلى المدينة بالمعنى الضيق واطرافها من الضواحى، وأى مناطق أخرى مبنية ومأهولة بكثافة تقع خارج حدود المدينة ولكنها ملاصقة لها.. ويشير **الحضر** إلى سكان التجمع الحضرى، الأقليم المأهول المجاور، المحدد دون اعتبار للحدود الإدارية. **ومتوسط دخل الأسرة** هو متوسط دخل الأسر مقسما إلى أخماس. ودخل الأسرة هو دخل كل أعضاء الأسرة من كل المصادر، بما فى ذلك الأجور أو المعاشات أو المزايا أو إيرادات الأعمال أو الايجارات وقيمة أى منتجات أى عمل أو أى منتجات ينتجها أفراد الأسرة بأنفسهم من أجل استهلاكهم الخاص (على سبيل المثال المواد الغذائية). **وتفاوت الدخل** هو نسبة الدخل المتوسط للأسرة فى الخمس الأعلى إلى دخل الأسرة فى الخمس الأدنى. **ونسبة سعر المنزل للدخل** هى متوسط سعر المنزل مقسوما على متوسط دخل الأسرة. ويقاس **الازدحام** باعتباره الوسط الحسابى لنصيب الفرد من مساحة مكان العيش القابل لاستخدامه. **ورحلات العمل بواسطة النقل العام** هى النسبة المئوية للرحلات إلى العمل التى تتم بالحافلات أو المينى باص أو الترام أو القطار. ولم تدرج وسائل النقل الأخرى التى يشيع استخدامها فى البلدان النامية مثل التاكسيات أو العبّارات أو عربات الريكشو أو الحيوانات. **ووقت الانتقال إلى العمل** هو متوسط الوقت بالدقائق، بالنسبة لكل الوسائل، اللازمة لرحلة العمل فى اتجاه واحد. **والاسر التى لديها وصلات بالمجارى** هى النسبة المئوية من الأسر التى لديها وصلة بالمجارى. **والأسر التى تحظى بجمع منتظم للنفايات** هى النسبة المئوية من الأسر التى يخدمها جمع منتظم للنفايات، سواء جمع للنفايات من أسرة بعد الأخرى أو جمع جماعى منتظم فى «مقالب قمامة». ولا يشمل الأسر التى تنقل قمامتها بنفسها إلى مقلب محلى. **والأسر التى تتوافر لها فرصة الحصول على المياه الصالحة للشرب** هى النسبة المئوية من الأسر التى تتوافر لها فرص الحصول على الماء الصالح للشرب فى حدود ٢٠٠ متر من المسكن، حيث يكون الماء الصالح للشرب خاليا من التلوث ومأمون شربه دون مزيد من المعالجة.

الجدول ١ ـ ٤ البيئة

البيانات الخاصة بانبعاثات ثانى أكسيد الكربون مأخوذة من مركز تحليل معلومات ثانى أكسيد الكربون، الذى تشرف عليه وزارة الطاقة الأمريكية. والبيانات الخاصة بانتاج الكهرباء والوقود الاحفورى مأخوذة من وكالة الطاقة الدولية. والبيانات الخاصة بالتنوع الاحيائى مأخوذة من *الكتاب المرجعى لبيانات التنوع الاحيائى* ١٩٩٤، الذى أصدره المركز العالمى لرصد حفظ الطبيعة والقائمة الحمراء للحيوانات المهددة بالانقراض ١٩٩٧ التى يصدرها الاتحاد العالمى لحفظ الطبيعة، والقائمة الحمراء للنباتات المهددة بالانقراض ١٩٩٧ التى يصدرها الاتحاد. والبيانات الخاصة بمصائد الأسماك مأخوذة من *الكتاب السنوى لاحصاءات مصائد الأسماك*، المجلد ٨٢، الذى أصدرته منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وجرى استكمالها ببيانات أتاحتها الفاو اليكترونيا للبنك الدولى. ويستند اختيار البيانات على مدى توافرها وعلى الأهمية العالمية لكل اقتصاد على أساس هذه المقاييس. وقد ادرجت الاقتصادات فى الجدول عندما تزيد انبعاثاتها من ثانى أكسيد الكربون على ٢ فى المائة من الإجمالى العالمى أو يزيد إنتاج الوقود الأحفورى عن ٥٠ مليون طن مترى، أو يزيد عدد أنواع الطيور والثدييات المهددة بالانقراض على ١٠٠، أو يزيد صيد الأسماك البحرية على ١٠ ملايين طن. والمقاييس الإجمالية حسب مستوى الدخل والاقليم تشمل كل الاقتصادات التى توافرت عنها البيانات وأمكن الوصول للإجماليات (من عدد اقصى قدره ٢١٠ اقتصادات).

وتشير **انبعاثات ثانى أكسيد الكربون** إلى الانبعاثات الناجمة عن حرق الوقود الأحفورى وصناعة الأسمنت. وهى تشمل ثانى أكسيد الكربون الناتج من استهلاك الوقود الصلب والسائل والغازى واشتعال الغاز. ويتم قياس **إنتاج الكهرباء** وعند النهاية الطرفية لكل مولدات التيار المتناوب فى محطات الكهرباء. والنسبة المئوية من الوقود الأحفورى هى النسبة المنتجة بالنفط والمنتجات البترولية والفحم والغاز الطبيعى. **وإنتاج الوقود الأحفورى** هو إجمالى إنتاج كل أنواع الوقود الأحفورى، محولة إلى أطنان مترية من النفط الخام ذى المحتوى المكافىء من الطاقة. **وأنواع الثدييات والطيور** لا تشمل الحيتان وتشمل الطيور داخل النطاقات التى تهاجر إليها فى الشتاء فى بعض البلدان. وتشير **أنواع النباتات العليا** إلى أنواع النباتات الوعائية التى تنمو فى المنطقة. وعدد الأنواع المهددة بالانقراض هو عدد الأنواع التى صنفها الاتحاد العالمى لحفظ الطبيعة باعتبارها معرضة للخطر أو مستضعفة أو نادرة أو غير محددة أو كانت من قبل معرضة للخطر واصبحت مستقرة حاليا، أو ليست معروفة بدرجة كافية. **والصيد البحرى السنوى** هو إجمالى الصيد من الأسماك التى يتم صيدها لكل الأغراض (التجارية والصناعية والترويحية والاستهلاك المحلى) بواسطة كل أنواع وفئات وحدات الصيد (صيادو الأسماك الأفراد ومراكب الصيد الخ) من مياه المحيطات الأطلنطى والهندى والهادىء والبحار الملاصقة لها.

جدول ١ - ١ تحقيق اللامركزية

الاقتصاد	تحقيق اللامركزية المالية: حصة الحكومات دون القومية (٪) فى إجمالى المصروفات العامة ١٩٩٠	فى إجمالى المصروفات العامة ١٩٩٧	فى إجمالى إيرادات الضرائب ١٩٩٠	فى إجمالى إيرادات الضرائب ١٩٩٧	تحقيق لامركزية الانتخابات: الانتخابات دون القومية [1] الوسيطة ١٩٩٩	الانتخابات دون القومية [1] المحلية ١٩٩٩	عدد الشرائح دون القومية المغلقة ١٩٩٩	عدد الدوائر الوسيطة ١٩٩٩	عدد الدوائر المحلية ١٩٩٩
الاتحاد الروسى	..	٣٧,٦	..	٤٠,٠	نعم	نعم	٣	٩٠	٢٠٠٠
اثيوبيا	١,٥	..	١,٦	..	نعم	نعم	٢	١١	٩١٠
أذربيجان	..	..	..	..	لا	نعم	صفر	..	..
الأرجنتين	٤٦,٣	٤٣,٩	٣٨,٢	٤١,١	نعم	نعم	٢	٢٤	١٦١٧
الأردن	..	..	..	..	لا	نعم	١	..	٦٦٩
أرمينيا	..	٥,١ د	..	٢,٣ د	لا	نعم	١	..	٩٣١
اريتريا	..	..	..	..	لا+	نعم	١ ى	٦	..
اسبانيا	٢٤,٣	٣٥,٠	١٣,٢	١٣,٨	نعم	نعم	٣	١٧	٨٠٨٢
استراليا	٥٠,٩	٤٧,٩	٢٠,٠	٢٢,٧	نعم	نعم	٢	٨	٩٠٠
استونيا	٣٤,٨	٢٢,٤	٣٦,٥	١٤,٢	لا	نعم	١	..	٢٥٤
إسرائيل	١٢,٧	١٥,١	٦,٩	٦,٣	لا	نعم	١	..	٢٧٣
اكرادور	..	..	..	..	نعم	نعم	٢	٢١	١٠٧٩
البانيا	..	٢٤,٩	..	٠,٩	لا	نعم	١	..	٣٧٤
ألمانيا	٤٠,٢	٣٧,٨	٢٨,٩	٢٨,٨	نعم	نعم	٣	١٦	١٦١٢١
إندونيسيا	١٢,١	١٤,٨	٢,٩	٢,٩	لا	لا	صفر	..	..
انغولا	..	..	..	..	لا	لا	صفر	..	..
أوروغواى	..	..	..	..	لا	نعم	١	..	١٩
اوزبكستان	..	..	..	..	لا+ش	لا+ش	صفر	١٤	٢٨١
أوغندا	..	..	..	..	نعم	نعم	٢	٥٨	١٠٤٠
أوكرانيا	..	..	..	..	لا+	نعم	١	٢٧	٦١٩
ايرلندا	٢٧,٩	٣٠,٧	٢,٥	٣,٤	نعم	نعم	٣	٨	٨٠
إيطاليا	٢٣,٨	٢٥,٤	٣,٦	٦,٥	نعم	نعم	٣	٢٠	٨١٠٤
بابوا غينيا الجديدة	..	..	..	..	لا	نعم	١	..	٢٨٤
باراغواى	١,٩	٣,٦	٠,٨	٣,٠	نعم	نعم	٢	١٧	٢١٢
باكستان	..	..	..	..	لا+	لا+	صفر ن	٤	٥١٩٥
البرازيل	٢٥,٣	٣٦,٥	٣٠,٩	٣١,٣	نعم	نعم	٢	٢٨	٥٥٨١
البرتغال	٨,٧	١١,٦	٣,٦	٥,٩	لا	نعم	٤٢	..	٢٧٥
بلجيكا	١١,٩	١١,٨	٤,٥	٥,٤	نعم	نعم	٢	١٠	٥٨٩
بلغاريا	١٨,٩	١٥,٧	٢٢,٤	١١,٨	لا	نعم	١	..	٢٩٤
بنغلاديش	..	..	..	..	لا	نعم	١ هـ	..	٤٦٤٢
بنن	..	..	..	..	لا	لا	صفر و	..	٧٧
بوتسوانا	٧,٩	٣,٨	٠,١	٠,٦	لا	نعم	١	..	١٧
بوركينا فاصو	..	..	..	..	نعم	نعم	٢	٤٥	٢٥٠
بوروندى	..	..	..	..	لا	لا	صفر	..	..
بولندا	..	٢٢,٠	٢١,٣	٩,٦	نعم	نعم	٣ ص	١٦	٢٤٨٩
بوليفيا	١٧,٧	٢٦,٣	١٥,١	١٩,١	لا+	نعم	١	٩	٢١٢
بيرو	٩,٨	٢٤,٤	١,٢	٢,١	لا	نعم	١	..	١٨٠٨
بيلاروس	٣٠,٦	٣٢,٥	٣٩,٤	٣٣,٧	لا	لا+	صفر	..	١٧٩
تايلند	٧,٥	٩,٦	٤,٤	٥,٥	لا	نعم	١	..	١٤٩ ق
تركمانستان	..	..	..	..	لا	لا	صفر	..	..
تركيا	..	..	..	..	لا+	نعم	١	٨٠	٢٨٠١
تشاد	..	..	..	..	لا	لا	صفر	..	..
تنزانيا	..	..	..	..	لا	نعم	١	..	١٠١
توغو	..	..	..	..	لا	نعم ل	١	..	٣٠
تونس	..	..	..	..	لا	نعم	١	..	٢٥٧
الجزائر	..	..	..	..	لا+	لا+	صفر	٤٨	١٥٥٢
جمهورية أفريقيا الوسطى	..	..	..	..	لا	نعم	١	..	١٧٤
جمهورية إيران الإسلامية	٤,٩	..	٨,٤	..	لا	نعم	١	..	٧٢٠
جمهورية الكونغو الديمقراطية	..	..	..	..	لا	لا	صفر	..	..
الجمهورية التشيكية	..	٢١,٣	..	١٢,٣	لا	نعم	١	..	٥٧٦٨
الجمهورية الدومينيكية	١,٦	٣,٦	٠,٥	٠,٢	لا	نعم	١	..	٩٠
الجمهورية السلوفاكية	..	..	..	..	لا	نعم	١	..	٢٨٣٤
الجمهورية العربية السورية	..	..	..	..	لا	نعم	١	..	٢٠٠
جمهورية القيرغيز	..	..	..	..	لا+	نعم	١	٧	٦١
جمهورية كوريا	..	..	..	..	نعم	نعم	٢	١٥	٢٠٤
جمهورية كوريا الديمقراطية	..	..	..	..	لا	لا	صفر	..	..
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	لا	لا	صفر	..	..
جمهورية مصر العربية	..	..	..	..	لا	لا+	صفر	..	١٩٩
الجمهورية اليمنية	..	..	..	..	لا	..	صفر	..	..
جنوب أفريقيا	٢٠,٧	٤٩,٨	٥,٥	٥,٣	نعم	نعم	٢	٩	٨٤٠
جورجيا	..	..	..	..	لا	نعم	١ أو ٢	..	٤٠٠٠
الدانمرك	٥٤,٨	٥٤,٥	٣١,١	٣١,٥	نعم	نعم	٢	١٦	٢٧٥
رواندا	..	..	..	..	لا	لا+	صفر	..	١٤٢
رومانيا	١٥,٤	١٢,٣	١٣,٨	٩,٢	لا+	نعم	١	٤١	٢٩٤٨
راميبا	..	..	..	..	لا	نعم	١	..	٧٢
زمبابوى	١٣,٥	..	٣,٤	..	لا	نعم	١	..	٨٠
سرى لانكا	..	..	..	..	لا+	نعم	١	٩	٢٣٨
السلفادور	..	..	..	..	لا	نعم	١	..	٢٦٢
سلوفينيا	..	..	..	..	لا	نعم	١	..	١٩٢
السنغال	..	..	..	..	لا+	لا+	صفر	١٠	٩٩

الاقتصاد	تحقيق اللامركزية المالية: حصة الحكومات دون القومية (٪) في إجمالي المصروفات العامة ١٩٩٠	في إجمالي المصروفات العامة ١٩٩٧	في إجمالي إيرادات الضرائب ١٩٩٠	في إجمالي إيرادات الضرائب ١٩٩٧	تحقيق لامركزية الانتخابات: الانتخابات دون القومية [1] الوسيطة [ب] ١٩٩٩	الانتخابات دون القومية [1] المحلية [جـ] ١٩٩٩	عدد الشرائح دون القومية المغلقة ١٩٩٩	عدد الدوائر الوسيطة [ب] ١٩٩٩	عدد الدوائر المحلية [جـ] ١٩٩٩
السويد	٢٩,٨	٣٦,٣	٢٨,٣	٣١,٤	نعم	نعم	٣	٢٤	٢٨٦
سويسرا	٥١,٣	٤٩,٣	٢٧,٠	٣٥,٥	نعم	نعم	٣	٢٦	٣٠٠٠
سيراليون	..	..	..	..	لا	نعم	١	..	٢٠٤
شيلي	٧,٣	٨,٥	٦,٤	٧,٠	لا	نعم	١	..	٣٤٠
الصين	..	٥٥,٦	..	٥١,٤	لا	لا	صفر	..	..
طاجيكستان	..	..	..	..	لا+	لا+	صفر هـ	٣	٤١
غانا	..	..	..	..	لا	نعم	١	..	١١٠
غواتيمالا	١٠,١	١٠,٣	١,٣	١,٧	لا	نعم	١	..	٣٢٤
غينيا	..	..	..	..	لا	نعم	١	..	٣٣
فرنسا	١٨,٧	١٨,٦	٩,٧	١٠,٨	نعم	نعم	٣	٣٢	٣٦٥٥٩
الفلبين	٦,٥	..	٤,٠	..	نعم	نعم	٣	٧٦	١٥٤١
فنزويلا	..	..	..	..	نعم	نعم	٣	٣٤	٣٢٠
فنلندا	٤٦,٥	٤١,٣	٢٥,٩	٢٧,٦	لا	نعم	١	..	٤٥٥
فييت نام	..	..	..	..	لا	لا	صفر	..	..
كازاخستان	..	..	..	..	لا+	لا+	صفر	١٦	٣٠٣
الكاميرون	..	..	..	..	لا	نعم	١	..	٣٣٦
كرواتيا	..	١٢,١	..	٧,٥	نعم	نعم	٣	٣١	٥٤٣
كمبوديا	..	..	..	..	لا	لا	صفر هـ	..	..
كندا	٥٨,٧	٤٩,٤	٤٩,٥	٤٣,٥	نعم	نعم	٣	١٣	٤٥٠٧
كوت ديفوار	..	..	..	..	لا+	نعم	١	٥٠	١٩٦
كوستاريكا	٣,٠	٣,٨	٣,٣	٣,٣	لا	لا+	صفر و	..	٤٩٦
كولومبيا	..	..	..	..	نعم	نعم	٣	٣٣	١٠٦٨
كينيا	٤,٤	٣,٥	٣,٢	١,٩	لا	نعم	١	..	١٦٨
لاتفيا	..	٣٥,٨	..	١٥,٨	لا+	نعم	١	٣٣	٥٦٦
لبنان	..	..	..	..	لا	لا	صفر	..	..
ليتوانيا	٣٠,٤	٣٣,٦	١٤,٤	١٦,٣	لا+	نعم	١	١٠	٥٦
مالي	..	..	..	..	لا	نعم	١	..	٣٧٩
ماليزيا	٣٠,٣	١٩,١	٣,٧	٣,٤	لا+	لا	صفر	١٣	١٤٣
مدغشقر	..	..	..	..	لا	نعم	١ ز	..	١٣٩١
المغرب	..	..	..	..	لا+	نعم	١	٦٥	١٥٤٧
المكسيك	١٧,٨	٢٦,١	١٩,٠	٣٠,٦	نعم	نعم	٣	٣٢	٣٤١٨
ملاوي	..	..	..	..	لا	لا	صفر ح	..	..
المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	لا	..	صفر	..	..
المملكة المتحدة	٣٩,٠	٣٧,٠	٥,٩	٣,٦	نعم	نعم	١ أو ٣	١٣٥	٣١٩
موزامبيق	..	..	..	..	نعم	نعم	٣	١٠	٣٣
مولدوفا	..	..	..	..	لا+	نعم	١	٣	٣٥
ميانمار	..	..	..	..	لا	لا	صفر	..	..
النرويج	٣١٧	٣٧,٤	٢٠,٩	١٩,٦	لا	نعم	١	..	٤٣٥
النمسا	٢١,٩	٣٣,٢	٢١,٧	٢٠,٧	نعم	نعم	٣	٩	٢٣٥٢
نيبال	..	..	..	..	نعم	نعم	٣	٧٥	٤٠٥٢
النيجر	..	..	..	..	لا+	لا+	صفر	٣٢	١٥٠
نيجيريا	..	..	..	..	نعم	نعم	٣	٣١	٥٨٩
نيكاراغوا	٣,٥	٩,٦	٣,٥	٨,٣	لا	نعم	١	..	١٤٣
نيوزيلندا	٩,٣	١٠,٨	٦,٩	٦,٣	نعم	نعم	٣	١٢	١٥٥
هايتي	..	..	..	..	لا	نعم	١	..	١٣٣
الهند	٥١,١	٥٣,٣	٣٣,٨	٣٦,١	نعم	نعم	٣	٣٢	٢٣٧٦٨٧ ط
هندوراس	..	..	..	..	لا	نعم	١	..	٣٩٣
هنغاريا	٢٠,٦	٣٣,٧	٧,٦	٨,٩	نعم	نعم	٣	٣٠	٣١٥٣
هولندا	٣٩,٠	٣٦,١	٣,٤	٤,١	نعم	نعم	٣	١٢	٥٧٣
الولايات المتحدة	٤٢,٠	٤٦,٤	٣٢,٨	٣٣,٩	نعم	نعم	٣	٥١	٧٠٥٠٠
اليابان	..	..	٣٣,٨	..	نعم	نعم	٣	٤٧	٣٣٣٣
اليونان	..	..	..	..	نعم	نعم	٣	١٣	٥٩٣٣

أ- ١٠+ تبين أنه بالرغم من أن الهيئة التشريعية منتخبة، فإن الرئيس التنفيذي المعين (كالعمدة أو الحاكم مثلا) يمتلك سلطات هامة. ب - ولاية . مقاطعة، إقليما، إدارة، أو أي كيان آخر بين الحكومة المحلية والحكومة القومية. جـ - بلدية أو ما يعادلها. د- البيانات المالية دون القومية مأخوذة من البيانات القطرية للبنك وحسابات الموظفين. هـ - أوصت لجنة الحكم المحلي عام ١٩٩٦ بوجود نظام من أربع شرائح من الحكم دون القومي يتكون (من أسفل إلى (على) من حوالي ٨٥٠٠٠ قرية؛ و٤٦٣٣ اتحادا وبلدية؛ و٤٦٠ *ثانا أوبازيلا*؛ و١٤ زيلا. وقد أقر البرلمان مشروع قانون مجالس الأوبازيلا، ومن المقرر إجراء انتخابات في ١٩٩٩؛ ولم يتم إقرار مشروع قانون مجالس الزيلا منذ حزيران/ يونيو ١٩٩٩. ويوجد حكم محلي منتخب حاليا فقط على مستوى البلديات، المكونة من ٤٥٠٠ اتحاداً *باريشاداً* في المناطق الريفية، و١٢٩ *بوراشاها*، أو بلدية صغيرة، و٤ مجالس بلديات مدن . و- صدر قانون في عام ١٩٩٨ يسمح بإجراء انتخابات على مستوى الكومينوات. ولكن لم يتم إجراء انتخابات حتى الآن. ز- تنقسم البوسنة والهرسك إلى اتحاد فيدرالي وريببليكا سربسكا، بمستويين دون الولاية داخل الاتحاد الفيدرالي (١٠ كانتونات و٧٢ بلدية)، ومستوى واحد فقط في ريببليكا سربسكا (٦٤ بلدية). ح- من المقرر إجراء انتخابات محلية في أواخر ١٩٩٩ أو أوائل عام ٢٠٠٠. ويجري حاليا صياغة قانون لتحديد سلطات ومسئوليات مجالس الكومينوات المنتخبة. ط - يتم حاليا تعيين رؤساء الحكم المحلي، بالرغم من أنه من المقرر أن يتغير ذلك في ١٩٩٩. ى - تنتخب القرى الممثلين، الذين يمثلونها على مستوى المركز، وينتخبون بدورهم برلمان المقاطعة. ويتم تعيين حاكم المقاطعة بوساطة رئيس الولاية. وتعكف إريتريا حاليا على تغيير دستورها، الذي يمكن أن يغير هذا النظام. ك- يتكون الحكم المحلي من ٣٦٠٩ أجهزة حضرية، وفي المناطق الريفية ٤٧٤ زيلا*باريشاد*، التي تمارس قدراً من السلطة على ٥٩٠٦ بانشايات سامبيثات، التي تمارس بدورها قدراً من السلطة على ٢٢٧٦٩٨ *جرام بانشايات*. ولذلك فإنه ليس من الصحيح تماما جمعها كلها في مستوى واحد من السلطة المحلية. ل- يسمح تعديل للدستور أُجري عام ١٩٩٨ بوجود ست مقاطعات وعدد غير محدود من الأقاليم، بالإضافة إلى البلديات الموجودة حاليا. وللبلديات فقط حاليا حكومات منتخبة قائمة بالفعل. م- توجد في ملاوي إدارة حكم محلي، ولكن لا يوجد حكم محلي منتخب يقوم بعمله، منذ عدة سنوات. ومن المتوقع إجراء انتخابات محلية في شهر تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٩. ن - يتم إجراء انتخابات محلية بصورة غير منتظمة، ويتم إقامة حكومات محلية بواسطة حكومات المقاطعات. س - المستويات الثلاثة هي ال ١٦ جمينا، و٣٦٨ *باويات*، و٢٣٦٥ بلدية. ع - توجد في البرتغال ايضا ٤٢٠٧ بلديات فرعية كمستوى ثان في الحكم المحلي المنتخب. ف - في المستوى الأوسط تنقسم البلاد إلى ٢٦ ولاية، يوجد لبعضها حكام منتخبون بينما يوجد للبعض الآخر حكام معينون. ص - مجالس الأوبلاستات (المقاطعات) والرينات (المناطق) منتخبة، ولكن رؤسائها معينون بواسطة الرئيس. وعلى مستوى *الجاموات*، المجتمعات المحلية، يتم انتخاب السلطة الحاكمة المحلية في اجتماع عام للمقيمين . ق - توجد في تايلند حاليا حكومات بلديات تحكم ١٤٩ مدينة. وبالإضافة إلى ذلك، توجد ١٠٥٠ مركزاً للصرف الصحي، توفر الخدمات في المناطق كثيفة السكان خارج المدن. ويحكم كل منها مجلس مكون من اعضاء معينين ومنتخبين: وسيتم ترقية ٩٨٣ مركزاً من هذه المراكز إلى وضع البلديات. ويوجد ما يصل إلى ٧٨٢٣ تامبونا، هيئات إدارية، توفر الخدمات الأساسية في المناطق الريفية وتحكمها مجالس منتخبة ومديرون تنفيذيون معينون. وينص الدستور الصادر في عام ١٩٩٧ على أن يجرى بصفة عامة انتخاب المديرين التنفيذيين ومجالس السلطات المحلية، ومن المتوقع استكمال هذه التغييرات في شهر تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٩. وفي هذه الحالة، فإنه سيظل في البلاد شريحة واحدة فقط من الحكم المحلي المنتخب، ولكنها تقرب من ٨٩٥٥ حكومة محلية منتخبة انتخاباً كاملاً. ر. ليس كل العمد منتخبين: وحوالي عشرة منهم معينون. ش - يمارس *الخوكيمات* (الحكام، أو العمد) المعينون سلطة غير محدودة تقريبا في *الأوبلاستات* والديونات، مع وجود مجالس شبه منتخبة ذات سلطة محدودة للغاية.

جدول أ - ٢ الحضرنة

الاقتصاد	سكان الحضر: ملايين ١٩٨٠	١٩٩٧	سكان الحضر: ٪ من إجمالى السكان ١٩٨٠	١٩٩٧	سكان الحضر حسب حجم المدينة: ٪ من إجمالى سكان الحضر ٧٥٠ الف ١٩٩٥	٧٥٠ الف - ٣ ملايين ١٩٩٥	٣ ملايين ١٩٩٥	حصة اكبر مدينة من السكان ٪ من سكان الحضر ١٩٨٠	١٩٩٥	فرص الحصول على الصرف الصحى فى المناطق الحضرية ٪ من سكان الحضر ١٩٨٢	١٩٩٥
الاتحاد الروسى	٩٧,٠	١١٢,٩	٧٠	٧٧	٧٣	١٤	١٣	٨	٨	..	..
اثيوبيا	٤,٠	٩,٧	١١	١٦	٧٢	٢٨	صفر	٢٠	٢٨	..	..
اذربيجان	٣,٣	٤,٣	٥٣	٥٦	٥٦	٤٤	صفر	٤٨	٤٤	..	٦٧
الارجنتين	٢٢,٢	٢٦,٦	٨٢	٨٩	٥١	١١	٣٩	٤٢	٢٩	٧٦	٨٠
الأردن	١,٢	٢,٢	٦٠	٧٢	٦١	٣٩	صفر	٤٩	٣٩	٩١	٩١
الإمارات العربية المتحدة	.,٧	٢,٢	٧١	٨٥	٥٩	٤١	صفر	٣١	٤١	..	٩٣
ارمينيا	٢,٠	٢,٦	٦٦	٦٩	٥٠	٥٠	صفر	٥١	٥٠	..	..
اسبانيا	٢٧,٢	٣٠,٢	٧٣	٧٧	٧٥	١٢	١٤	١٦	١٤	..	..
استراليا	١٢,٦	١٥,٧	٨٦	٨٥	٣٢	٢٤	٤٤	٢٦	٢٣	..	..
إسرائيل	٣,٤	٥,٢	٨٩	٩١	٦١	٣٩	صفر	٤١	٣٩	..	١٠٠
اكوادور	٣,٧	٧,٢	٤٧	٦٠	٥٤	٤٦	صفر	٣٠	٢٧	٧٩	٧٠
البانيا	.,٩	١,٣	٢٤	٣٨	..	..	..	..	..	..	٩٧
ألمانيا	٦٤,٧	٧١,٢	٨٢	٨٧	٤٩	٢٨	٢٣	١٠	٩	..	..
إندونيسيا	٣٢,٩	٧٤,٨	٢٢	٣٧	٧٣	١٤	١٣	١٨	١٢	٢٠	٨٨
أنغولا	١,٥	٣,٨	٢١	٣٢	٣٩	٦١	صفر	٦٣	٦١	٢٧	٧١
اوروغواى	٢,٥	٣,٠	٨٥	٩١	٥٤	٤٦	صفر	٤٩	٤٦	٥٩	٥٦
أوزبكستان	٦,٥	٩,٩	٤١	٤٢	٧٦	٢٤	صفر	٢٨	٢٤	..	٤٦
اوغندا	١,١	٢,٧	٩	١٣	٦٠	٤٠	صفر	٤٢	٤٠	٤٠	٦٠
أوكرانيا	٢٠,٩	٢٦,١	٦٢	٧١	٧٣	٢٧	صفر	٧	٨	..	٧٠
ايرلندا	١,٩	٢,١	٥٥	٥٨	٥٦	٤٤	صفر	٤٨	٤٤	..	..
ايطاليا	٢٧,٦	٣٨,٤	٦٧	٦٧	٦٦	١٥	١٩	١٤	١١	..	..
بابوا غينيا الجديدة	.,٤	.,٧	١٢	١٧	..	..	..	..	..	٥١	٩٥
باراغواى	١,٢	٢,٧	٤٢	٥٤	٥٧	٤٢	صفر	٥٢	٤٣	٦٦	٢٠
باكستان	٣٣,٢	٤٥,٤	٢٨	٣٥	٤٢	٢٣	٣٥	٢٢	٢٣	٤٨	٦٠
البرازيل	٨٠,٥	١٢٠,١	٦٦	٨٠	٥٦	١٤	٢٠	١٦	١٢	٢٢	٧٤
البرتغال	٢,٩	٢,٦	٢٩	٢٧	٤٧	٥٢	صفر	٤٦	٥٣	..	..
بلجيكا	٩,٤	٩,٩	٩٥	٩٧	٨٩	١١	صفر	١٢	١١	..	..
بلغاريا	٥,٤	٥,٧	٦١	٦٩	٧٩	٢١	صفر	٢٠	٢١	..	..
بنغلاديش	٩,٨	٢٤,١	١١	١٩	٤٥	١٦	٣٩	٣٣	٢٩	٢٠	٤١
البوسنة والهرسك	١,٥	١,٠	٣٦	٤٢	..	..	..	..	..	..	٩٩
بوركينا فاصو	.,٦	٩,٨	٩	١٧	٤٨	٥٢	صفر	٤٤	٥٢	٣٨	..
بوروندى	.,٢	.,٥	٤	٨	..	..	..	..	..	٩٠	٧١
بولندا	٢٠,٧	٢٤,٩	٥٨	٦٤	٦	٢٠	١٤	١٦	١٤	..	..
بوليفيا	٢,٤	٤,٨	٤٦	٦٢	٥٣	٤٧	صفر	٣٠	٢٨	٥١	٧٧
بيرو	١١,٢	١٧,٥	٦٥	٧٢	٦٠	صفر	٤٠	٣٩	٤٠	٦٧	٧٨
بيلاروس	٥,٤	٧,٤	٥٦	٧٢	٧٦	٢٤	صفر	٢٤	٢٤	..	..
تايلند	٧,٩	١٢,٥	١٧	٢١	٤٥	صفر	٥٥	٥٩	٥٥	٥٠	٩٨
ترينيداد وتوباغو	.,٧	.,٩	٦٣	٧٣	..	..	..	..	..	١٠٠	٩٧
تركمانستان	١,٣	٢,١	٤٧	٤٥	..	..	..	..	..	..	٧٠
تركيا	١٩,٥	٤٥,٧	٤٤	٧٢	٦٢	١٨	١٩	٢٣	١٩	..	..
تشاد	.,٨	١,٦	١٩	٢٣	٤٥	٥٥	صفر	٤٠	٥٥	..	٧٤
تنزانيا	٢,٧	٨,٠	١٥	٢٦	٦٢	٢٨	صفر	٢٠	٢٤	٩٣	٩٧
توغو	.,٦	١,٤	٣٢	٣٢	..	..	..	..	..	٣٤	٧٦
تونس	٣,٣	٥,٨	٥٢	٦٣	٦٩	٣١	صفر	٣٥	٣١	٦٤	١٠٠
جامايكا	١,٠	١,٤	٤٧	٥٥	..	..	..	..	..	٩٣	٩٩
الجزائر	٨,١	١٦,٨	٤٣	٥٧	٧٦	صفر	٢٤	٢٥	٢٤	٩٥	..
جمهورية ايران الإسلامية	١٩,٤	٢٦,٦	٥٠	٦٠	٥٧	٢٢	٢٠	٢٦	٢٠	٩٠	٨٦
جمهورية الكونغو	.,٧	١,٦	٤١	٦٠	٢٣	٦٧	صفر	٦٧	٦٧	١٧	١٥
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٧,٨	١٣,٧	٢٩	٢٩	٦٠	٦	٢٤	٢٨	٢٤	٨	٥٢
الجمهورية التشيكية	٦,٥	٦,٨	٦٤	٦٦	٨٢	١٨	صفر	١٨	١٨	..	..
الجمهورية الدومنيكية	٢,٩	٥,١	٥١	٦٣	٨	٢٧	٦٥	٥٠	٦٥	٧٣	٨٩
الجمهورية العربية السورية	٤,١	٧,٩	٤٧	٥٣	٤٧	٥٢	صفر	٢٤	٢٨	٥٨	٩٧
جمهورية الفيرغيز	١,٤	١,٨	٣٨	٣٩	..	..	..	..	..	٧٨	٨٧
جمهورية كوريا	٢١,٧	٣٨,٢	٥٧	٨٣	٢٩	٢٨	٤٢	٢	٢	١٠٠	١٠٠
جمهورية كوريا الديمقراطية	١٠,١	١٤,٢	٥٧	٦٢	٨٢	١٨	صغر	١٨	١٨	١٠٠	١٠٠
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	.,٤	١,١	١٢	٢٢	..	..	..	..	..	١٣	..
جمهورية مصر العربية	١٧,٩	٢٧,٢	٤٤	٤٥	٤٤	٥	٥١	٣٨	٢٧	٩٥	..
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٥,٤	٦,١	٤٦	٥٨	٨٠	٢٠	صفر	٢٤	٢٠	..	..
الجمهورية اليمنية	١,٧	٥,٧	٢٠	٢٥	..	..	..	..	..	..	٤٠
جنوب أفريقيا	١٢,٣	٢٠,٢	٤٨	٥٠	٢٦	٦٤	صفر	١٢	١١	..	٧٨
جورجيا	٢,٦	٣,٢	٥٢	٥٩	٥٨	٤٢	صفر	٤٢	٤٢	..	..
الدانمارك	٤,٢	٤,٥	٨٤	٨٥	٧٠	٢٠	صفر	٢٢	٢٠	..	..
رومانيا	١٠,٩	١٢,٨	٤٩	٥٧	٨٣	١٧	صفر	١٨	١٧	..	٨١
زامبيا	٢,٣	٤,١	٤٠	٤٤	٦٦	٣٤	صفر	٢٣	٣٤	٥٦	٦٦
زمبابوى	١,٦	٢,٨	٢٢	٣٢	٦٠	٤٠	صفر	٢٩	٤٠	١٠٠	٩٩
سرى لانكا	٢,٣	٤,٢	٢٢	٢٣	..	..	..	..	..	..	٨١
السلفادور	١,٩	٢,٧	٤٢	٤٦	٥٢	٤٨	صغر	٢٩	٤٨	٨٩	٨٩
سلوفينيا	.,٩	١,٠	٤٨	٥٢	..	..	..	..	..	٩٠	١٠٠
سنغافورة	٢,٣	٣,١	١٠٠	١٠٠	صفر	صفر	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٥	١٠٠
السنغال	٢,٠	٤,٠	٣٦	٤٥	٥٣	٤٧	صغر	٤٧	٤٧	٨٧	..
السودان	٣,٧	٩,٢	٢٠	٢٢	٧٣	٢٧	صغر	٢١	٢٧	٧٠	٧٩
السويد	٦,٩	٧,٤	٨٣	٨٣	٦٩	٣١	صغر	٢٠	٢١	..	..
سويسرا	٣,٦	٤,٤	٥٧	٦٢	٧٩	٢١	صغر	٢٠	٣١	..	..
شيلى	٩,٠	١٢,٣	٨١	٨٤	٥٩	صغر	٤١	٤١	٤١	٧٩	٩٥
الصين	١٩٢,٣	٣٩٠,٧	٢٠	٣٢	٦٠	١٩	٢١	٦	٤	..	٦٨
هونج كونج، الصين	٤,٦	٦,٢	٩١	٩٥	١	صغر	٩٩	١٠٠	٩٩	..	..

الاقتصاد	سكان الحضر: ملايين ١٩٨٠	ملايين ١٩٩٧	٪ من إجمالى السكان ١٩٨٠	٪ من إجمالى السكان ١٩٩٧	سكان الحضر حسب حجم المدينة: ٪ من إجمالى سكان الحضر: < ٧٥٠ الف ١٩٩٥	٧٥٠ الف - ٣ ملايين ١٩٩٥	> ٣ ملايين ١٩٩٥	حصة اكبر مدينة عن السكان: ٪ من سكان الحضر ١٩٨٠	١٩٩٥	فرص الحصول على الصرف الصحى فى المناطق الحضرية: ٪ من سكان الحضر ١٩٨٢	١٩٩٥
طاجيكستان	١,٤	٢,٠	٣٤	٣٢	..	..	..	..	..	..	٨٣
عمان	.,٢	١,٨	٢٢	٧٩	..	..	..	..	..	٦٠	٩٨
العراق	٨,٥	١٦,٥	٦٦	٧٥	٥٥	١٧	٢٨	٢٩	٢٨	٢٠	٨٥
غانا	٢,٤	٦,٦	٢١	٣٧	٧٣	٢٧	صفر	٣٠	٢٧	٤٧	٦١
الغابون	.,٢	.,٦	٢٤	٥٢	..	..	..	..	..	..	٧٩
غواتيمالا	٢,٦	٤,٢	٣٧	٤٠	٤٣	٥٧	صفر	٢٩	٥٧	٧٣	٩١
غينيا	.,٩	٢,١	١٩	٢١	١٩	٨١	صفر	٦٥	٨١	٥٤	٢٤
غينيا - بيساو	.,١	.,٣	١٧	٢٢	..	..	..	..	..	٢١	٢٢
فرنسا	٣٩,٥	٤٤,٠	٧٣	٧٥	٧٠	٨	٢٢	٢٢	٢٢	..	..
الفلبين	١٨,١	٤١,١	٢٧	٥٦	٧٣	٣	٢٤	٢٢	٢٤	..	..
فنزويلا	١٢,٠	١٩,٧	٧٩	٨٦	٥٨	٢٦	١٦	٢١	١٦	٥٧	٧٤
فنلندا	٢,٩	٣,٣	٦٠	٦٤	٦٧	٣٣	صفر	٢٢	٣٢	١٠٠	١٠٠
فيبت نام	١٠,٢	١٥,٠	١٩	٢٠	٦٧	٩	٢٥	٢٧	٢٥	..	..
كازاخستان	..	٩,٦	٥٤	٦٠	٨٧	١٣	صفر	..	١٢	..	..
الكاميرون	٢,٧	٦,٥	٢١	٤٦	٥٩	٤١	صفر	١٩	٣٢	..	٧٣
كرواتيا	٢,٢	٣,٧	٥٠	٥٧	٦٣	٣٧	صفر	٢٨	٣٧	٧٣	٧١
كندا	١٨,٦	٢٢,٢	٧٦	٧٧	٤٦	٢٠	٢٤	١٦	١٩	..	..
كوبا	٦,٦	٨,٥	٦٨	٧٧	٧٣	٢٧	صفر	٢٩	٢٧	..	٩٢
كوت ديفوار	٢,٩	٦,٢	٤٥	٤٥	٥٢	٤٨	صفر	٤٤	٤٨	١٢	..
كوستاريكا	١,٠	١,٧	٤٢	٥٠	٤٥	٥٥	صفر	٦١	٥٥	١٠٠	١٠٠
كولومبيا	١٨,٢	٢٩,٤	٦٤	٧٤	٥٣	١٤	٢٢	٢٠	٢٢	٩٦	٧٠
الكويت	١,٢	١,٨	٩٠	٩٧	٢٩	٧١	صفر	٦٧	٧١	١٠٠	١٠٠
كينيا	٢,٧	٨,٧	١٦	٢٠	٧٧	٢٢	صفر	٣٢	٢٢	٧٥	٦٩
لاتفيا	١,٧	١,٨	٦٨	٧٢	٥٠	٥٠	صفر	٤٩	٥٠	..	٩٠
لبنان	٢,٢	٣,٧	٧٤	٨٨	٤٨	٥٢	صفر	٥٥	٥٢	٩٤	..
ليبيا	٢,١	٤,٥	٦٩	٨٦	٤١	٥٩	صفر	٣٨	٤٠	١٠٠	٩٠
ليسوتو	.,٣	.,٥	١٣	٢٦	..	..	..	..	..	٢٢	٧٦
مالى	١,٢	٢,٩	١٩	٢٨	٦٥	٣٥	صفر	٤٠	٣٥	٩٠	..
ماليزيا	٥,٨	١١,٩	٤٢	٥٥	٨٩	١١	صفر	١٦	١١	..	٩٤
مدغشقر	١,٦	٣,٩	١٨	٢٨	٧٥	٢٥	صفر	٢٩	٢٥	٨	٦٤
المغرب	٨,٠	١٤,٥	٤١	٥٢	٦٨	٩	٢٣	٢٦	٢٢	٨٥	٩٧
المكسيك	٤٤,٨	٦٩,٦	٦٦	٧٤	٥٥	١٥	٣٠	٣١	٢٥	٧٧	٩٣
ملاوى	.,٦	١,٥	٩	١٤	..	..	..	..	..	٨٨	٨٣
المملكة العربية السعودية	٦,٢	١٦,٨	٦٦	٨٤	٦٩	٢١	صفر	١٦	١٧	١٠٠	..
المملكة المتحدة	٥٠,٠	٥٢,٧	٨٩	٨٩	٧١	١٥	١٥	١٥	١٥	..	..
موزامبيق	١,٦	٦,٠	١٢	٢٦	٥٩	٤١	صفر	٤٧	٤١	٥١	٦٨
مولدوفا	١,٦	٣,٣	٤٠	٥٣	٦٦	٣٤	صفر	..	..	..	٩٦
ميانمار	٨,١	١١,٧	٢٤	٢٧	٦٥	صفر	٣٥	٢٧	٣٥	٣٤	٤٤
ناميبيا	.,٢	.,٦	٢٢	٣٨	..	..	..	..	..	..	٧٨
النرويج	٢,٩	٣,٢	٧١	٧٤	..	..	..	..	..	..	١٠٠
النمسا	٤,٩	٥,٢	٦٥	٦٤	٦٠	٤٠	صفر	٤٢	٤٠	..	..
نيبال	.,٩	٣,٤	٧	١١	..	..	..	..	..	٥	٣٤
نيجيريا	١٩,١	٤٨,٧	٢٧	٤١	٧٣	٢	٢٣	٢٢	٢٢	٣٠	٨٢
نيكاراغوا	١,٦	٣,٠	٥٢	٦٢	٥٩	٤١	صفر	٤١	٤١	٣٥	٨٨
نيوزيلندا	٢,٦	٣,٢	٨٢	٨٦	٦٩	٣١	صفر	٢٠	٢١	..	..
هايتى	١,٣	٢,٥	٢٤	٣٢	٢٦	٦٤	صفر	٥٥	٦٤	٤٢	٤٢
الهند	١٥٨,٨	٢٦٤,١	٢٣	٢٧	٥٩	١٨	٢٣	٥	٦	٢٥	٤٦
هندوراس	١,٢	٢,٧	٣٥	٤٥	٦٠	٤٠	صفر	٢٢	٤٠	٣٢	٩١
هنغاريا	٦,١	٦,٧	٥٧	٦٦	٦٩	٣١	صفر	٣٤	٣١	..	..
هولندا	١٢,٥	١٣,٩	٨٨	٨٩	٨٤	١٦	صفر	٨	٨	..	١٠٠
الولايات المتحدة	١٦٧,٦	٢٠٤,٨	٧٤	٧٧	٤٤	٢٧	٢٩	٩	٨	..	..
اليابان	٨٩,٠	٩٨,٩	٧٦	٧٨	٥٠	٨	٤٢	٢٥	٢٨	..	..
اليونان	٥,٦	٦,٣	٥٨	٦٠	٢٤	١٦	٥٠	٥٤	٥٠	..	..
العالم	١٧٤٨,٢م ب	٢٦٧٦,٠ م ب	٢٩ م	٤٦ م	٥٩ م	١٩ م	٢٣ م	١٨ م	١٧ م	..	..
الدخل المنخفض	٢٠٧,٧	٥٧٧,٧	٢٢	٢٨	٥٩	٢١	٢٠	١٦	١٩	٢٩	٥٦
الدخل المتوسط	٨٢٤,٢	١٢٨٩,٩	٢٧	٤٩	٦٢	١٨	١٩	١٩	١٦	..	٧٧
الدخل المتوسط الادنى	٥٥٩,٠	٩٦٦,٢	٣١	٤٢	٦٤	١٨	١٨	١٦	١٤	..	٧٥
الدخل المتوسط الاعلى	٢٦٥,٤	٤٢٣,٧	٦٢	٧٤	٥٨	٢٠	٢٣	٢٤	٢٠	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط	١١٣٢,١	١٩٦٧,٧	٣١	٤٠	٦١	١٩	٢٠	١٨	١٧	..	..
افريقيا جنوب الصحراء	٨٧,٦	١٩٨,٠	٢٣	٣٢	٦٢	٣٠	٩	٢٨	٣٠	..	..
امريكا اللاتينية والكاريبى	٢٣٣,٨	٣٦٦,٥	٦٥	٧٤	٥٥	١٧	٢٨	٢٧	٢٥	٦٠	٨٠
اوروبا واسيا الوسطى	٢٤٠,١	٢١٧,٧	٥٦	٦٧	٧١	٢٠	٩	١٥	١٥	..	..
جنوب اسيا	١٩٨,٥	٢٤٥,٥	٢٢	٢٧	٥٦	١٩	٢٥	٩	١١	٢٧	٤٨
شرق اسيا والمحيط الهادئ	٢٨٨,٤	٥٧٨,٠	٢١	٢٣	٧٤	١٦	٢٠	١٣	٩	..	٧٤
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	٨٢,٧	١٦١,٩	٤٨	٥٨	٥٨	٢٠	٢٣	٣١	٢٧	٨١	..
الدخل المرتفع	٦١٦,١	٧٠٨,٤	٧٥	٧٦	٥٣	٢٠	٢٧	١٧	١٦	..	..

جدول أ - ٣ ظروف المعيشة فى الحضر

الاقتصاد	المدينة	المساحة الحضرية كم٢ ١٩٩٢	سكان الحضر بالآلاف ١٩٩٣	متوسط دخل الأسرة المعيشية بالدولار ١٩٩٣	فرق الدخل نسبة أعلى خمس إلى أدنى خمس ١٩٩٣	نسبة سعر المنزل إلى الدخل ١٩٩٣	الازدحام نصيب الفرد من مساحة الأرضية م٢ ١٩٩٣	رحلات العمل بواسطة النقل العام ٪ ١٩٩٣	وقت الانتقال للعمل دقائق ١٩٩٣	وصلات بالصرف الصحى ٪ ١٩٩٣	أسرة معيشية لديها: جمع منتظم للنفايات ٪ ١٩٩٣	أسرة معيشية لديها: فرص الحصول على المياه الصالحة للشرب ١٩٩٣
الاتحاد الروسى	كوستروما	..	..	٢٢٥٧	٥.١	٥.٦	١٧.٨	٦٥	٢١	٩١	٩٠	١٠٠
	موسكو	..	..	٤٠٤٠	٧.٦	١٧.٠	١٩.٧	٨٥	٦٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	نيجنى نوفجورود	..	..	٢٤٥٩	٤.٦	٦.٤	١٧.١	٧٨	٢٥	٩٥	١٠٠	١٠٠
	نوفجورود	..	..	٢٨٦٥	٥.٩	٧.٣	١٦.٢	٤٤	٣٠	٩٦	٩٩	١٠٠
	راباران	..	..	٢٢٤٨	٦.٩	٨.٩	١٦.٢	٨٨	٢٥	٩٢	٩٩	١٠٠
أذربيجان	باكو	٢٢٠٠	..	٩٧٧	٨.٧	١٢.٠	١٢.٩	٨٠	٥٧	٧٩	..	١٠٠
الأردن	عمان	..	..	١٢٨١٣	١٣.٩	٦.٥	١٥.٤	١٤	٢١	٧٩	١٠٠	١٠٠
أرمينيا	يريفان	٢١٥	١٢٢٢	١٤٠٧	٢٨.٤	٢٩.٠	١٢.٠	٩٨	٥٢	٩٢	٨١	٩٨
أستراليا	ملبورن	١١٤٨	٢٠٢٣	٢٠٢١٦	١٢.٠	٢.٦	٥٥.٠	١٦	٢٥	٩٩	١٠٠	١٠٠
أستونيا	تالين	١٨٥	٤٦٨	..	..	٢.٦	٢١.٣	صفر	٢٧	٩٥	٩٩	١٠٠
إكوادور	غواياكويل	١٧٨	١٧٧٣	٥٤٠٦	١٢.١	٢.٠	١٥.٦	٥٠	٤٥	٥٥	٧٠	٨٥
	كويتو	١٧٨	١٦١٥	..	..	٢.٤	٨.٦	صفر	..	٩٢	٨٩	..
ألمانيا	كولونيا	٤٠٥	١٠٠٦	..	..	..	٢٤.٠	١٧	..	٩٩	١٠٠	١٠٠
	ديسبرغ	٢٣٢	٥٢٦	..	..	٧.٩	٢٢.١	٢١	..	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	ليبزغ	١٥١	٤٨١	..	..	..	٢٢.٠	٢٢	..	٩٥	١٠٠	١٠٠
	ميريلاند	٢٠٤	٢٦٦	..	..	..	٢٧.٠	٢٣	..	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	إرفورت	٢٦٨	٢١٢	..	..	٥.١	٢٩.١	٢٢	..	٩٥	١٠٠	١٠٠
الإمارات العربية المتحدة	دبى	٦٠٤	٥٩٤	٢٦٥٦٤	٢٢.٨	..	..	صفر	١٨	٦٠	١٠٠	١٠٠
أندونيسيا	جاكارتا	..	١٣٠٤٨	٢٤٦٠	٦.٦	٩.٩	١٥.٠	٣٨	٨٢	..	٨٤	٩٣
	باندونغ	..	١٨١٩	١٦٢٥	٥.٨	١٢.٠	١٢.١	صفر	٢٩	٢٧	٩٧	٨٦
	ميدان	..	١٨١٠	١٦٧٤	٤.٥	٥.٥	١٣.٩	٤٤	٢٠	١٩	١٩	٩٤
	سيمارانغ	..	١٠٧٦	١٣٥١	٦.٠	٥.٤	١٢.٠	١٤	٢٥	..	٦٩	٨٨
	بنجارمسين	..	..	١٤٧٤	٤.٤	٤.٠	٦.٤	١٢	٢٧	..	٧٠	٩٤
	سرابايا	..	..	١٩٧٠	٨.١	٨.٦	١١.٥	٢٣	٢٣	..	٨٧	٩٩
أوغندا	كمبالا	٢٠٢	٨٤٠	..	..	٢.٢	٤.٠	٤٥	٢٣	٩	٢٠	٨٧
باراغواى	أسنسيون	٦٧	٩٤٩	٥٤٩٦	٨.٨	٥.٢	٤.٧	٢١	٦٠	١٠	٧٩	٥٨
باكستان	لاهور	..	٥١٥٠	٢٢٩٨	٧.٧	١٦.٠	١.٢	١٦	٢٥	٧٤	٥٠	٩٠
البرازيل	ريودى جانيرو	١٢٥٥	٥٥٥٤	١٢٠٨٧	٢٠.٢	٢.٥	١٨.٩	٦٧	٥١	٨٧	٨٨	٩٨
	ريسيف	..	١٥٠٣	٨١٥	٢٨.٧	٢.٢	١٥.٥	٧٠	٤٠	٢٨	٩٥	٩٥
	كوريتيبا	..	١٣٥٢	١٠٩١	١٦.١	٥.٧	٢١.٠	٧٢	٣٠	٧٥	٩٥	٩٧
	برازيليا	..	..	١٢٠٨٧	٢٠.٢	٣.٠	١٧.٢	..	٤٩	٧٤	٩٥	٨٩
بلغاريا	صوفيا	..	١٢٩٤	..	..	٥.٨	١٦.٧	٧٥	٢٥	٩٨	٩٥	١٠٠
بنغلاديش	دكا	١١٩٤	٧٥٠٠	٤٧٨	٦.٩	٥.٠	٢.٧	..	..	٤٤	٥٠	..
	تانغيل	٣٢	١٥٥	٢٢٨	٦.٩	٨.٠	١.٢	..	١٥	..	..	٥١
بنن	كوتونو	٨٨	٥٥٩	٢٧٤٥	٦.٠	١.٦	٥.٩	..	٦٠	١	٢٥	٦٠
	بورتو نوفو	٥٠	١٨٣	١٤٧٩	٦.١	٣.٤	٥.٥	..	٤٠	١	٢٥	٧٦
بوتسوانا	غابورونى	..	٤٧٣	..	..	٧.٢	١٢.٥	٤٢	٢٠	٣٣	٩٨	١٠٠
بوركينا فاسو	أواغادوغو	١٧٠	٧١٦	٢٦٢٢	٣.٢	٨.٥	١٢.٢	..	٢٢	..	٤٠	٧٥
	بوبو - ديولاسو	٦٧	٢٨٤	٢٣٧٩	٩.١	١٠.٢	١٢.٠	..	١٥	..	٣٠	٨١
بوروندى	بوجمبورا	١٠٠	٢٧٨	١٨٢٢	١٧.٠	١.٩	٥.٨	..	٢٠	٢٩	٤١	٩٣
بولندا	وارسو	..	..	٣٠٢١	٢.١	٥.٤	١٨.٢	صفر	٢٤	٩١	٩٧	١٠٠
بوليفيا	سانتا كروزدر لاسييرا	١٦٥	٧٤٢	٣٧٨٦	٧.٦	٢.٦	..	٦٠	٢٥	٢٢	١٠٠	٨٧
	لاباز	٥١	٧٢٦	٢٧٨٧	١١.٧	١.٢	..	٥١	٣٥	٥٨	٩٢	٩٠
	ال ألتو	٥٨	٤٤٢	١٧٨٦	٧.٢	١.٤	..	..	٢٥	٢٠	٩٥	٨٦
	كوتشابامبا	٦٨	٤٢٥	٤٠٢٥	٨.٢	٢.٦	..	٤٦	١٧	٤٧	٩٥	٧١
بيرو	ليما	..	٦٢٣٢	١١٠٩	..	٩.٢	٢٥.٧	٦٥	٣٥	٦٩	٥٧	٨٧
	تريخيللو	٤٥	٥٠٩	..	..	٢.٨	١٥.٢	٧٤	٢٠	٧١	٤٨	٩٨
تنزانيا	اروشا	..	..	٥٦٤	٤.١	٥.٠	٥.٠	٦١	٣٠	١١	..	٦٠
	دار السلام	..	..	٥٦٤	٤.١	٥.٠	٤.٥	٤٨	٣٠	٦	٢٥	٦٠
	موانزا	٩٤	..	..	..	٥.٠	٤.٠	٢٤	٢٠	٨	١٥	٧٤
توغو	لومى	٢٨٨	٨٠٢	..	..	٣.٥	١٢.٠	٣٠	٢٠	..	٢٧	..
تونس	تونس	..	١٦٨٤	٤٠٣٢	٦.٠	٥.٢	١٢.٠	صفر	٤٥	٧٣	٦١	٩٦
جمهورية أفريقيا الوسطى	بانغى	١٦٣	٤٧١	..	..	٦.٢	١١.٢	..	٤٥	١	٢٥	٤٥
جمهورية الكونغو الديمقراطية	كينشاسا	٥٩١	٤٥٦٦	٢٢٤١	٦.٧	..	..	٦١	١٢٠	٣	صفر	٧٠
الجمهورية التشيكية	براغ	٤٩٦	١٢١٤	..	..	١١.٩	٢٦.٠	٦٧	٥٧	٩٤	١٠٠	١٠٠
الجمهورية السلوفاكية	براتيسلافا	٢١٤٤	٦٥١	٢٩٨٤	٥.١	٥.٦	٢٣.٣	٧٢	٢٤	٩٦	١٠٠	١٠٠
جمهورية مصر العربية	القاهرة	٤٢٠	١٤٥٢٤	١٦٥٨	٦.١	٤.٩	١٣.٠	٥٨	٦٠	٩١	٦٥	٩٨
	الغربية	..	٢٨٣	١٦٥٦	٦.١	٢.٩	١٣.٢	٣٢	٢٠	٩١	٤٥	٩٩
	أسيوط	١٠	٣٢٢	١٧٢١	٦.٧	٣.١	١٤.٠	٢٩	٢٥	٢٠	٢٥	٩٢
الجمهورية اليمنية	صنعاء	..	..	١٨٣	..	١٧.٠	٤.٠	صفر	١٥	١٢	٥١	٦٠
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا / الجبل الأسود)	بلغراد	٧٦٥	١٣١٨	..	..	١٦.٠	١٩.٤	صفر	٣٥	٧١	٨٦	٩٩
	نوفى ساد	٢٩٠	٢٣٢	..	..	٣٠.٠	٢١.٨	٦٠	٢١	٩٣	٩٥	١٠٠
	نيس	١٥٠	٢١٤	..	..	١٧.٤	١٩.٧	٦١	٢٥	٨٤	٨٧	٩٢
جورجيا	تبليسى	٢٠٤	١٢٩٥	..	..	..	١٦.٢	٩٨	٧٠	١٠٠	٥٢	١٠٠
جيبوتى	جيبوتى	..	..	٦٨٥٦	١٢.٠	٣.٧	١٢.١	١٩	٢٢	١٥	٦٥	٦٩
الدانمرك	كوبنهاجن	٢٨٦٣	..	٢٩٣٢٠	١٤.٠	٣.١	٤٤.٠	٢٧	٢٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠
رومانيا	بوخارست	..	٢٢٥٠	..	..	٦.٨	١٢.٩	٦٥	٧٨	٩٠	٨٦	٩٨
زامبيا	لوساكا	..	..	٨٦٧	١٤.٠	٦.٥	٦.٩	٦٥	٢٠	٢٦	..	٦٠
زمبابوى	هرارى	..	..	٧٥٤	٥.٠	٩.٨	٨.٠	٤٨	٥٦	٩٣	١٠٠	٩٧
سرى لانكا	كولومبو	..	٢١٩٠	٤٣٦	٣.٤	..	١٨.٧	٧٤	٣٥	٦٠	٩٤	٩٨
السلفادور	سان سلفادور	١٦٣	١٣٤٣	٤٢٢٠	١٢.٧	٢.٧	٦.٦	صفر	..	٨٠	٤٦	٩١
	سانتا انا	١٨	١٤٢	٢٩٩٨	١٠.٦	٣.٢	٨.١	صفر	..	٥٧	٩٠	٨٢
	سان ميغيل	..	١٣٢	٢٤٢٠	١٣.٢	٤.٣	٩.٧	صفر	..	٤٦	٩٩	٥٦
سلوفينيا	لوبيليانا	٢٧٥	٣١٦	١١٧٢٩	٦.١	..	..	١	٢٢	٩٩	٩٩	١٠٠
	ماريبور	٧٣٨	١٨٥	٩٣١٤	٦.٢	..	..	٤١	٢٨	٥٨	٩٠	١٠٠
السنغال	داكار	..	١٨٠١	٣٠٠٨	١٧.٠	٣.٠	٨.١	٥٣	٤٥	٢٥	٧٥	٩٢
	كاولاك	..	١٨٧	١٤٨٨	٢٠.٩	..	..	١٢	٢٧	٢	..	٥٦
	زيغينكور	..	١٥٥	١١٥٠	٢٣.٠	..	..	٢٧	٢٠	٢	..	٢٠
	مباور	..	١٠١	٣١٩٢	١٥.٩	..	..	٢٠	٢١	٢	..	٧٩

الاقتصاد	المدينة	المساحة الحضرية كم٢ ١٩٩٣	سكان الحضر بالآلاف ١٩٩٣	متوسط دخل الأسرة المعيشية بالدولار ١٩٩٣	فرق الدخل نسبة أعلى خمس إلى أدنى خمس ١٩٩٣	نسبة سعر المنزل إلى الدخل ١٩٩٣	الازدحام نصيب الفرد من مساحة الأرضية م٢ ١٩٩٣	رحلات العمل بواسطة النقل العام ٪ ١٩٩٣	وقت الانتقال للعمل دقائق ١٩٩٣	وصلات بالصرف الصحي ٪ ١٩٩٣	أسرة معيشية لديها فرص الحصول على جمع منتظم للنفايات ٪ ١٩٩٣	أسرة معيشية لديها فرص الحصول على المياه الصالحة للشرب ١٩٩٣
السودان	الخرطوم	٢٤٩	٨٢١	..	..	..	٢١,٩	١٣	٤٢	٢	١٢	٥٥
السويد	ستوكهولم	٣٠٩	..	٣٠٨٤٠	٤,٥	٤,٦	٤٠,٠	٢٧	٢٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠
سيراليون	فريتاون	٨٢	٣٩٥	٢٧٠	١١,٤	..	١٠,٠	صفر	..	١	..	٥٢
شيلي	سنتياغو	..	٤٨٢٠	٨٠٤٢	١٦,١	٢,٤	١٤,٤	٥٤	٢٦	٩٢	٩٥	٩٨
الصين	هيفاي	..	٣٨٠٩	٢٠٨٠	١٢,٨	..	١١,٠	صفر	..	٥٧	..	١٠٠
	فيمداو	..	٢١٢١	١١٦٥	١,٨	..	١١,١	..	..	١١	..	١٠٠
	فوشان	٢٢	٢٨٥	٢٣٥٤	٢,٢	..	١١,٢	صفر	..	١٠٠	..	١٠٠
غامبيا	بانجول	..	٤٧٩	٢٣٠	٨,١	٤,٨	١١,٥	٦٠	٤٠	١٣	٢٥	٧٤
غانا	اكرا	٤١١	١٧١٨	٤٠٢	..	٨,٠	٦,٢	٤٧	٤٥	١٢	٦٠	٨٦
	كوماسي	٠٠	٧٥٨	٨٢٢	٢,٩	١٧,٨	٥,٨	٥٥	٢٠	١٢	١١	٥٧
	تمالي	٢٢	١٩٢	٦٨٢	١,٩	١٧,٤	٥,٢	٤٥	١٨	٦	٥	٣٨
غواتيمالا	غواتيمالا سيتي	..	١٣٢٧	٢٧٦٠	٧٦,٧	٩,٠	٨,٠	٥٣	٤٠	..	٥٣	٦٤
غينيا	كوناكري	..	١٢٠٨	..	..	٦,٤	٦,٥	٣١	٥٥	١٧	٥٠	٧٥
فرنسا	باريس	٢٥٨٦	٩٢١٩	٢٠٨٩٩	١٤,٧	٤,٣	٢٠,٠	٤٠	٣٥	٩٨	١٠٠	١٠٠
	مارسيليا	٢٥١	٨٠٠	١٢٦٤٠	٥,٢	..	..	صفر	٢٥	٩٩	٩٩	١٠٠
	ستراسبورغ	٧٨	٢٨٨	١٥٤٤٢	٩,٧	..	..	صفر	١٥	٩٨	١٠٠	١٠٠
الفلبين	مانيلا	..	..	٥٣١٨	٨,٤	..	٢٤,١	٤٠	١٢٠	٨٠	٨٥	٩٤
فييت نام	هانوي	٤٧	..	٣٣٩٦٦	٣,٤	١٠,٤	٥,٨	صفر	..	٤٠	٤٥	١٠٠
كازاخستان	الماتا	..	١١٧٢	..	..	٧,٢	١٤,٥	٤٣	٢٥	٨٨	٨٢	١٠٠
الكاميرون	دوالا	١٤٤	١٠٩٤	..	..	٤,٦	١٠,٠	١١	٤٥	٢	٦٠	٨٢
	ياوندي	..	٩٢٣	٦٧٧	..	٣,٩	١٢,٦	٦	٥٠	٢	٤٤	٨٥
كرواتيا	زغرب	..	٨٦٨	٤٣٥٤	٥,٩	١١,٠	٢٢,١	٥٢	٢٦	٨٠	١٠٠	٩٠
كندا	تورونتو	..	٤٤٢٦	٤٩٧٩١	٩,٥	٢,٩	٤١,١	٣٠	٢٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠
كوبا	هافانا	..	٢١٧٦	..	..	٢,١	١٦,٠	٥٨	٤٢	٨٥	١٠٠	٨٥
	كاماغواي	١٥٥	٢٩١	..	..	..	١٨,٧	٦	٣٠	٤٦	٩٣	٧١
	سينفيغوس	٤٤	١٣١	..	..	١,٥	١٩,٢	صفر	٣٠	٧٠	٩٧	١٠٠
	فينارديل ريو	٢٨	١٣٩	..	..	٣,٧	٢١,٠	صفر	٨٠	٤٨	١٠٠	٩٢
كوت دىفوار	ابيدجان	٢٦٩	٢٤١٢	٢٨٢٧	٧,٩	٧,٢	٧,٢	٤٩	٩٠	٤٥	٧٠	٦٢
	بويك	..	٤٣٩	١٨٣٠	٩,٥	٥,٦	٧,٤	١٠	٣٥	..	٣٥	٢٨
كولومبيا	بوجوتا	١٨٢	٥٢١٤	٧١٢٠	١٤,٧	٣,١	٨,٨	٧٥	٣٩	٩٩	٩٤	٩٧
كينيا	مومباسا	٢٣٤	٢٨٢	..	..	١,٩	٥,٩	٢١	٢٧	٢	٤٠	٩٥
	نيروبي	٦٤	٢٣٢	..	..	١,٨	١٥,٦	صفر	١٤	..	٦٢	٤٥
لاتفيا	ريغا	..	١٠٢٦	..	..	..	١٩,٤	٥٧	٢٧	٩٧	٨٥	١٠٠
ليبريا	مونروفيا	..	٦٩٧	..	..	٢٤,٠	١٤,٠	٧٥	٦٠	١	صفر	٣٠
ليتوانيا	فيلنيوس	..	١٧٠	..	..	٥,٤	١١,٢	٤٩	٢٥	٩٤	٩٥	١٠٠
مالي	باماكو	٢٦٧	..	..	..	٣,٧	٣,٢	١٢	٤٠	٣	٩٥	٥٢
المغرب	الرباط	..	١٣٤٥	٧٥١٤	٨,١	٦,٨	١٠,٠	صفر	..	٩٥	٩٠	١٠٠
ملاوي	بلانتيري	..	٤٠٣	..	..	٨,٢	٨,٣	٢٩	٤٤	٨	٢٠	٨٠
	لبلنغوي	..	٢٢٠	..	..	٤,٢	٦,٦	٥	٢١	١٣	..	٨٠
المملكة المتحدة	هيرتفوردشير	١٦٠٤	١٠٠٠	٢٨٢٧٠	١٠,٩	٦,٠	٢٤,٨	٧	٢٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	غلاسجو	..	٦١٨	٧٣٢٩	١,٨	٤,٥	..	٣٩	..	٩٩	..	٩٩
	بدفوردشير	..	٥٣٩	٢٣٠٨٠	١٠,٩	٣,٠	٢٤,٦	١٠	..	٩٣	٩٨	٩٨
	كارديف	١٣٧	٣٠٦	..	..	٣,٩	١٧,٥	١٣	..	١٠٠	١٠٠	١٠٠
منغوليا	اولانباتار	٣٥٤٣	..	٢١٧	٣,٣	٢٧,٧	٩,٢	٨٥	٢٩	٥١	..	٤٩
موريتانيا	نواكشوط	٧٢	٥٧٦	١٤٨١	٨,٩	٦,٤	١٠,٠	٤٥	٥٠	٤	١٥	٦٨
مورامبيق	مبوتو	..	..	٤١٤	٤,٩	..	١٢,٠	١٣	..	٢٣	٣٧	٧٣
مولدوفا	تشيزنو	١٣١	٦٦٢	١٠٥٥	٩,٧	١٣,٠	١٥,٠	٤٨	٢٥	٨٦	٨٣	١٠٠
ناميبيا	ويندهويك	٦٩	١٤٣	١١٦١٨	١٥,٢	٦,٠	٤٣,٠	صفر	٢٠	٧٥	٩٣	٩٨
النيجر	نيامي	٢٢٤	٥٠٥	١٣٦٩	١٣,٣	٧,٣	٧,٧	١٧	٢٧	..	٢٥	٧٧
نيجيريا	لاغوس	٩٥٩	٥٦٦٨	٤٩٣	١٨,٣	١٠,٠	٥,٥	٥٤	٨٥	٢	٨	٧٥
	ابادان	٢٩٣٧	١٩٤١	٤١٥	٥٠,٠	٦,٨	٩,٠	٤٠	٤٠	..	٤٠	٧٠
	كانو	١٢٣	١٥١٠	٢٤٠	٣,٩	٦,٩	٢,٨	٥٦	..	٢٥	٢٨	١٦
	اوبينشا	٩	..	١٢٣	..	١٨,٥	..	٥٣	٢٣	..	٢٨	٩٥
نيوزيلندا	اوكلاند	..	٩٤٢	٢٥٩٠٠	٨,١	٤,٤	٤٠,٠	٦	..	٩٨	..	..
الهند	مومباي	..	١٢٨١٠	١٥٠٤	٦,٧	٣,٥	٣,٥	٧٩	٢٣	٥١	٩٠	٩٦
	دلهي	٦٢٤	٨٩٥٧	١١٩٦	١١,٤	٧,٠	٦,٩	٥٣	٤٤	٤٠	٧٧	٩٣
	تشيناي	٦٦٢	٥٦٥١	١١٨٤	٨,٠	٧,٠	٦,٢	٤٢	٢٢	٢٧	٩٠	٦٠
	بنغالور	..	٤٤٧٢	١٢٢٤	٦,٥	١٠,٨	٩,٥	٤٦	١٨	٢٥	٩٦	٨١
	لكناو	..	١٨٠٤	٩٩٢	٧,٥	٤,٦	٥,٥	١	٢٢	٣٠	٧٤	٨٨
	فاراناسي	١٠٤	١٠٧٨	٩٢٨	٧,٨	٥١	٤,٥	٢١	٢٢	٤١	٨٨	٨٥
	ميسور	..	٧٠١	١٢٣٦	٦,٤	٧,٥	١١,٨	١٣	٢٠	١٠	٦٠	٩٠
	بيواندي	٢٦	٥٧٢	..	..	٣,٥	٢,٤	٨	١٥	١٥	٤٠	٨٦
	غوليارغا	..	٢٣٠	١٠٢٨	٧,٦	٦,١	٦,١	٨	١١	١٤	٧٤	٩٠
	نمكور	..	١٩٤	٨٠٩	٦,١	٤,٩	٧,٤	٢١	٨	..	٥٠	٨١
	هوبلي - دهرواد	..	..	١١١٤	٧,١	٣,٦	٦,٢	٢٧	٢٢	٢٧	٨٩	٨٩
هنغاريا	بودابست	..	٢٢٠	٥١٢١	٩,٢	٧,٧	٢٩,٤	٦٦	٤٠	٩٠	١٠٠	١٠٠
هولندا	امستردام	٢٠٢	٧٢٤	٢١٦٨٧	٥,٢	٣,٥	٢٨,٣	صفر	٢٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الولايات المتحدة	نيويورك	..	..	٣٩٢٥١	١٤,٨	١,٣	..	٥١	٣٧	٩٩	..	١٠٠
اليونان	اثينا	..	١٤٦٤	..	..	٣١	٢٩,٠	٣٤	٥٣	٩٥	٩٠	١٠٠

جدول أ - ٤ البيئـة

	تغير المناخ				النوع الاحيائي				مصائد الأسماك	
	انبعاثات ثانى اوكسيد الكربون		إنتاج الكهرباء		إنتاج الوقود الأحفورى	أنواع الثدييات والطيور		أنواع النباتات العليا		الصيد البحرى السنوى الاف الاطنان المترية
الاقتصاد	ملايين الاطنان المكعبة ١٩٩٦	٪ من العالم ١٩٩٦	مليار كيلو وات ساعة ١٩٩٦	٪ من الوقود الاحفورى ١٩٩٦	الاف الاطنان المكعبة ١٩٩٦	عدد ١٩٩٧	العدد المهدد بالانقراض ١٩٩٧	عدد ١٩٩٧	العدد المهدد بالانقراض ١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٧
الاتحاد الروسى	١٥٧٩,٥	٧,٠	٨٤٦	٦٨	٨٨٩٣٦٧	٨٩٧	٦٩	..	٢١٤	٣٧٨٧	..
الأرجنتين	١٢٩,٩	٠,٦	٧٠	٥٦	٦٨٢٤٩	١٢١٧	٦٨	٩٣٧٢	٢٤٧	٩٢٥	١٦٣
أسبانيا	٢٣٢,٥	١,٠	١٧٣	٤٣	١٠٩٨١	٢٦٠	٢٩	٥٠٥٠	٩٨٥	٩٦٧	١٢٣٥
أستراليا	٣٠٦,٦	١,٤	١٧٧	٩٠	١٨٢٨١٩	٩٠١	١٠٣	١٥٦٣٨	٢٢٤٥	١٢٨	٥٤
إكوادور	٣٤,٥	٠,١	٩	٣٢	٢٠١٠٠	١٦٩٠	٨١	١٩٣٦٢	٨٢٤	٤٨٤	٨١
ألمانيا	٨٦١,٣	٣,٨	٥٥١	٦٥	٩٣٠٠٤	٢١٥	١٣	٣٦٨٢	١٤	٨٥١	١٩٨
الإمارات العربية المتحدة	٨١,٨	٠,٤	٢٠	١٠٠	١٤٨٨١٨	٩٢	٧	..	صفر	٤٠	١٠٥
اندونيسيا	٢٤٥,١	١,١	٦٧	٨٣	١٧٢٣٦٤	١٩٥٥	٢٣٣	٢٩٣٧٥	٢٦٤	٧٣٢	٢٨٦٨
اوكرانيا	٣٩٧,٣	١,٨	١٨٢	٥١	٥٧٢٩٣	..	٢٥	..	٥٢	..	٣٨١
ايطاليا	٤٠٣,٢	١,٨	٢٢٩	٨٠	٢٢١٢٩	٣٢٤	١٧	٥٥٩٩	٢١١	٢٩٥	٢٦١
البرازيل	٢٧٣,٤	١,٣	٢٩٠	٥	٤٩٥٧٧	١٨٨٦	١٧٤	٥٦,٢١٥	١٣٥٨	٤٠٧	٥٤٥
البرتغال	٤٧,٩	٠,٢	٣٤	٥٤	٦٠	٢٧٠	٢٠	٥٠٥٠	٢٦٩	٤٥٣	٢٣٧
بنما	٦,٧	صفر	٤	٢٧	..	٩٥٠	٢٧	٩٩١٥	١٣٠٢	٤٦	١٦٢
بورتوريكو	١٥,٨	٠,١	..	..	..	١٢١	١٤	٣٤٩٣	٢٢٣	٢	٢
بولندا	٣٥٦,٨	١,٦	١٤١	٩٨	٩٧٩٦٢	٣١١	١٦	٣٤٥٠	٢٧	٤٤٧	٣٨٨
بوليفيا	١٠,١	صفر	٣	٣٦	٤٢٩٠	١٥٩٠	٥١	١٧٣٦٧	٢٢٧	صفر	١
بيرو	٢٦,٢	٠,١	١٧	٢٢	٦٩٧٢	١٨٨٣	١١٠	١٨٢٤٥	٩٠٦	١٢٤٦٨	٩٤٤١
تايلند	٢٠٥,٤	٠,٩	٨٧	٩١	٢١٩٥١	٨٨١	٧٩	١١٦٢٥	٢٨٥	٩٤٦	٢٤٦٢
تركيا	١٧٨,٣	٠,٨	٩٥	٥٧	١٦٠١٨	٤١٨	٢٩	٨١٥٠	١٨٧٦	١٦٨	٥٧٨
تنزانيا	٢,٤	صفر	٢	١٢	٣	١١٣٨	٦٣	١٠٠٠٨	٤٣٦	٢٠	٣٩
جامايكا	١٠,١	صفر	٦	٩٣	..	١٣٧	١١	٣٣٠٨	٧٤٤	٩	٩
الجزائر	٩٤,٣	٠,٤	٢١	٩٩	١١٥,٧٠٠	٢٨٤	٢٣	٣١٦٤	١٤١	٢٥	١٠٣
جمهورية إيران الإسلامية	٢٦٦,٧	١,٢	٩١	٩٢	٢١٩٥٢٨	٤٦٣	٣٤	٨٠٠٠	٢	١٦	٢٣٧
جمهورية كوريا	٤٠٨,١	١,٨	٢٢٣	٦٦	٢٢٢٨	١٦١	٢٥	٢٨٩٨	٦٦	٥٢١	١٧٢٩
جمهورية كوريا الديمقراطية	٢٥٤,٣	١,١	٣٥	٣٦	١٨١٠٧	..	٣٦	٢٨٩٨	٤	٤٤٥	١٥٩٩
جمهورية مصر العربية	٩٧,٩	٠,٤	٥٨	٨١	٥٧٦٢١	٢٥١	٢٦	٢٠٧٦	٨٢	٢٥	١٠٥
جنوب افريقيا	٢٩٢,٧	١,٣	١٩٨	٩٣	١١٢٠٢٣	٨٤٣	٤٩	٢٣٤٢٠	٢٢١٥	١٢٠٥	٥٦٠
الدانمرك	٥٦,٦	٠,٣	٥٤	٩٥	١٦٠٠٥	٢٣٩	٥	١٤٥٠	٢	١١٨٤	١٥٧٨
سرى لانكا	٧,١	صفر	٥	٢٨	..	٣٣٨	٢٥	٣٢١٤	٤٥٥	٨٦	٢٠٤
شيلى	٤٨,٨	٠,٢	٣١	٤٥	٢٦٨٤	٣٨٧	٣٤	٥٢٨٤	٣٢٩	١١٠١	٧٢٧٠
الصين	٣٣٦٣,٥	١٤,٩	١٠٨٠	٨١	٨٧٤٤٠٨	١٤٩٤	١٦٥	٣٢٢٠٠	٢١٢	٢٠٧٦	١٠٠٨٧
غواتيمالا	٦,٨	صفر	٤	٢١	٧٤٠	٧٠٨	١٢	٨٦٨١	٢٥٥	١	١
الفلبين	٦٣,٢	٠,٣	٢٧	٦٣	٥٢٣	٥٤٨	١٣٥	٨٩٣١	٢٦٠	٧٨٤	١٥٦١
فنزويلا	١٤٤,٥	٠,٦	٧٥	٢٩	١٨٨٨٢٢	١٤٨٦	٤٦	٢١٠٧٣	٤٢٦	٩٨	٣٦٧
فييت نام	٣٧,٦	٠,٢	١٧	١٠٠	١٧٤٧٠	٧٤٨	٨٥	١٠٥٠٠	٢٤١	٤٠٧	٤١٣
كازاخستان	١١٣,٨	٠,٨	٥٩	٨٨	٦١٩٢٣	..	٣٠	..	٧١	..	..
كندا	٤٠٩,٤	١,٨	٥٧١	٢١	٢٩٣٥٢٥	٦١٩	١٢	٣٢٧٠	٢٧٨	١١٢٧	٤٤٣
كوبا	٣١,٢	٠,١	١٣	٩٢	١٢٢٢١	١٦٨	٢٢	٦٥٢٣	٨٨٨	٨٦	٥٧
كوستاريكا	٤,٧	صفر	٥	١٤	..	٨٠٥	٢٧	١٢١١٩	٥٢٧	٥	١٦
كولومبيا	٦٥,٣	٠,٣	٤٥	٢٠	٥٦٨١٧	٢٠٥٤	٩٩	٥١٢٢٠	٧١٣	١٦	١٠٣
الكويت	..	..	٢٥	١٠٠	١١٢٦٠٠	٤١	٤	٢٣٤	صفر	٣	٦
كيبيا	٦,٨	صفر	٤	٩	..	١٢٠٣	٦٧	٦٥٠٦	٢٤٠	٨	٤
ليبيا	٤٠,٦	٠,٢	١٨	١٠٠	٧٧٦١٧	١٦٧	١٣	١٨٢٥	٥٧	٦	٣٤
ماليزيا	١١٩,١	٠,٥	٥١	٩٠	٦٦٧٥٧	٧٨٧	٧٦	١٥٥٠٠	٤٩٠	٢٤٣	٩٢١
مدغشقر	١,٣	صفر	..	..	..	٣٠٧	٧٤	٩٥٠٥	٣٠٦	١١	٧١
المكسيك	٣٤٨,١	١,٥	١٦٣	٧٢	١٩٥٨٩٩	١٢١٩	١٠٠	٢٦٠٧١	١٥٩٣	٢١٢	٩٨١
المملكة العربية السعودية	٢٦٧,٨	١,٢	٩٨	١٠٠	٤٧٤٩٩٧	٢٣٢	٢٠	٢٠٢٨	٧	١٧	٣٩
المملكة المتحدة	٥٥٧,٠	٢,٥	٣٤٦	٧٠	٢٤٢٨٥٢	٢٨٠	٦	١٦٢٣	١٨	١٠٢٨	٧٨١
موريشيوس	١,٧	صفر	..	..	..	٢١	١٤	٧٥٠	٣٩٤	٥	١٧
النرويج	٦٧,٠	٠,٣	١٠٤	صفر	١٩٨٠٢٣	٢٩٧	٧	١٧١٥	١٢	٢٨٩٦	٢٤٧٥
نيجيريا	٨٣,٢	٠,٤	١٥	٦٣	١٠٥٢٦٦	٩٥٥	٣٥	٤٧١٥	٢٧	٧٨	٢١٢
نيوزيلندا	٢٩,٨	٠,١	٣٦	٢١	٨٩٦٥	١٦٠	٤٧	٢٣٨٣	٢١١	٤٠	٤٥٣
الهند	٩٩٧,٤	٤,٤	٤٣٥	٨٢	١٩٣٨١٦	١٢٣٩	١٤٨	١٦٠٠٠	١٣٣٦	٩٤١	٢٤٢٠
هولندا	١٥٥,٢	٠,٧	٨٥	٩٢	٧١٥٤٣	٢٤٦	٩	١٢٢١	١	٢٠٠	٣٨٠
الولايات المتحدة	٥٢٠١,٠	٢٣,٤	٢٦٥٢	٦٩	١٣٨٦١١٣	١٠٧٨	٨٥	١٩٤١٣	٤٦٦٩	١٥٧٥	٣٥٨٠
اليابان	١١٦٧,٧	٥,٢	١٠٠٣	٥٩	٦٣٢٧	٢٨٢	٦٢	٥٥٦٥	٧٠٧	٧٣٢٩	٤٥٨٧
اليونان	٨٠,٦	٠,٤	٤٢	٩٠	٧٧٦٥	٣٤٦	٢٣	٤٩٩٢	٥٧١	٨٤	١٣٨
العالم	٢٢٦٥٣,٩ ج	١٠٠,٠ م	١٣٦٢١ ج	٦٢ م	..	..	..	..	..	٤٦٤٦٢ ج	٧٥١٤٤ ج
الدخل المنخفض	١٤٤٨,١	٦,٤	٦٧٢	٧٢	..	..	..	..	..	..	..
الدخل المتوسط	١٠٠٦٨,٩	٤٤,٤	٤٤٤٧	٦٩	..	..	..	..	..	٢٢٦٥٧	٤٨٣٥٨
الدخل المتوسط الادنى	٧٥١٢,٧	٣٣,٢	٢٠٤١	٧٢	..	..	..	..	..	١٨٣٦٠	٣٥٢٨٢
الدخل المتوسط الاعلى	٢٥٥٦,٢	١١,٣	١٤٠٧	٦١	..	..	..	..	..	٤٢٩٧	١٣٠٧٥
الدخل المنخفض والمتوسط	١١٥١٧,٠	٥٠,٨	٥١١٩	٦٩	..	..	..	..	..	٢٥٥٣١	٥٣٧٤٩
افريقيا جنوب الصحراء	٤٧٢,١	٢,١	٢٦١	٧٩	..	..	..	..	..	..	..
امريكا اللاتينية والكاريبى	١٢٠٩,١	٥,٣	٨١٠	٣٢	..	..	..	..	..	٢٢٦١	٢٢٦١
اوروبا واسيا الوسطى	٣٤١٣,٧	١٥,١	١٧٨٠	٦٨	١٣٠٨٤٧٦	..	..	..	..	١٤٧٥٢	٢٠٥٩٢
جنوب اسيا	١١٢٥,١	٥,٠	٥٠٩	٧٩	..	..	..	..	..	..	..
شرق اسيا والمحيط الهادى	٤٣٠٩,٥	١٩,٠	١,٣٧٩	٨١	..	..	..	..	..	..	..
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	٩٨٨,٦	٤,٤	٣٨٠	٩٣	١٠٨٩٧٦٩	..	..	..	..	٦٠٠٣	٢٠٦٤٦
الدخل المرتفع	١١١٣٦,٩	٤٩,٢	٨٠٥٠٣	٥٨	..	..	..	..	..	٥٧١	١٥٦٧

مؤشرات مختارة للتنمية الدولية

المحتويـــات

مقدمة لمؤشرات مختارة للتنمية الدولية ٢٢٦

الجداول

نظرة عالمية

الجدول ١ حجم الاقتصاد ٢٣٠
الجدول ٢ نوعية الحياة ٢٣٢

الناس

الجدول ٣ السكان وقوة العمل ٢٣٤
الجدول ٤ الفقر ٢٣٦
الجدول ٥ توزيع الدخل أو الاستهلاك ٢٣٨
الجدول ٦ التعليم ٢٤٠
الجدول ٧ الصحة ٢٤٢

البيئة

الجدول ٨ استخدام الأرض والإنتاجية الزراعية ٢٤٤
الجدول ٩ استخدام المياه، إزالة الغابات، المناطق المحمية ٢٤٦
الجدول ١٠ استخدام الطاقة والانبعاثات ٢٤٨

الاقتصاد

الجدول ١١ نمو الاقتصاد ٢٥٠
الجدول ١٢ هيكل الإنتاج ٢٥٢
الجدول ١٣ هيكل الطلب ٢٥٤
الجدول ١٤ مالية الحكومة المركزية ٢٥٦
الجدول ١٥ ميزان المدفوعات والحساب الجارى والاحتياطيات الدولية ٢٥٨

الدول والأسواق

الجدول ١٦ تمويل القطاع الخاص ٢٦٠
الجدول ١٧ دور الحكومة في الاقتصاد ٢٦٢
الجدول ١٨ القوى الكهربائية والنقل ٢٦٤
الجدول ١٩ الاتصالات والمعلومات والعلم والتكنولوجيا ٢٦٦

الروابط الدولية

الجدول ٢٠ التجارة العالمية ٢٦٨
الجدول ٢١ المعونة والتدفقات المالية ٢٧٠

الجدول ١أ مؤشرات أساسية عن اقتصادات أخرى ٢٧٢

ملاحظات تقنية ٢٧٣
مصادر البيانات ٢٨٩
تصنيف الاقتصادات ٢٩٠

مقدمة لمؤشرات مختارة للتنمية الدولية

توفر

مؤشرات التنمية الدولية المختارة هذه مجموعة أساسية من المؤشرات النمطية المستمدة من قاعدة بيانات البنك الدولى . ويحتفظ إخراج الواحد والعشرين جدولا بالتقليد المتمثل فى تقديم بيانات اجتماعية اقتصادية مقارنة عن أكثر من ١٣٠ اقتصادا عن أحدث سنة تتوافر عنها البيانات وعن سنة سابقة . وهناك جدول إضافى يعرض المؤشرات الأساسية لثمانية وسبعين اقتصادا تتوافر عنها بيانات متناثرة أو يقل عدد سكانها عن المليون ونصف المليون نسمة .

والمؤشرات المعروضة هنا تم اختيارها من أكثر من ٥٠٠ مؤشر وردت فى *مؤشرات التنمية الدولية* ١٩٩٩ . ومطبوع *مؤشرات التنمية الدولية* الذى يصدر سنويا ، يعكس رؤية شاملة لعملية التنمية . ويورد الفصل الافتتاحى منه سجل وآفاق التقدم الاجتماعى والاقتصادى فى البلدان النامية ، مقيسة إزاء ستة أهداف دولية . وتقر الأقسام الخمسة الرئيسية فيه بإسهام طائفة عريضة من العوامل هى : تنمية رأس المال البشرى، والاستدامة البيئية ، والأداء الاقتصادى الكلى ، وتنمية القطاع الخاص، والروابط العالمية التى تؤثر على البيئة الخارجية للتنمية. وتستكمل *مؤشرات التنمية الدولية* بقاعدة بيانات منشورة بصورة منفصلة على أقراص CD-ROM تتيح الحصول على أكثر من ١٠٠٠ جدول بيانات و ٥٠٠ من مؤشرات السلاسل الزمنية عن ٢٢٧ بلدا وإقليما .

تنظيم المؤشرات المختارة للتنمية الدولية

يقدم الجدولان ١ و٢، *نظرة عالمية* ، نظرة عامة على قضايا التنمية الأساسية : ما مدى ثراء الناس أو فقرهم فى كل اقتصاد ؟ ما المستوى الحقيقى للرفاه لديهم كما يتراءى فى سوء تغذية الأطفال ومعدلات الوفاة ؟ ما العمر المتوقع للمولودين الجدد ؟ وما نسبة الأمية بين الكبار ؟

وتبين الجداول من ٣ إلى ٧ ، *الناس* ، معدل التقدم فى مجال التنمية الاجتماعية خلال العقد الماضى . وقد أضيفت بيانات عن نمو السكان ، والمشاركة فى قوة العمل ، وتوزيع الدخل . كما عرضت مقاييس للرفاهية مثل الإنفاق على الرعاية الصحية ، ونسب الالتحاق بالمدارس ، والفروق بين الجنسين فيما يتعلق بفرص الحصول على التعليم .

وتجمع الجداول من ٨ إلى ١٠ ، *البيئة* ، مؤشرات أساسية عن استخدام الأراضى ، والناتج الزراعى ، وموارد المياه ، واستهلاك الطاقة ، وانبعاثات ثانى أوكسيد الكربون .

وتعرض الجداول من ١١ إلى ١٥ ، *الاقتصاد* ، معلومات عن هيكل ونمو الاقتصادات العالمية ، بما فى ذلك الإحصاءات المالية الحكومية وموجز لميزان المدفوعات .

وتنظر الجداول من ١٦ إلى ١٩ ، *الدول والأسواق* ، فى دورى القطاعين العام والخاص فى إنشاء البنية الأساسية الضرورية للنمو الاقتصادى . وتقدم هذه الجداول معلومات عن الاستثمار الخاص ، وأسواق الأوراق المالية ، والنشاطات الاقتصادية للدول (بما فى ذلك المصروفات العسكرية) ، وكذلك جدولا كاملا للمؤشرات عن تكنولوجيا المعلومات والبحوث والتطوير .

ويحوى الجدولان ٢٠ و ٢١ ، *الروابط الدولية*، معلومات عن التدفقات التجارية والمالية ، بما فى ذلك المعونة والإقراض للبلدان النامية .

ونظرا لأن المهمة الأولية للبنك الدولى هى تقديم الإقراض والمشورة بشأن السياسة للبلدان الأعضاء المنخفضة والمتوسطة الدخل ، فإن القضايا المشمولة فى هذه الجداول تركز أساسا على هذه الاقتصادات . وحيثما أمكن ، تم تقديم معلومات بشأن الاقتصادات مرتفعة الدخل من أجل المقارنة . وقد يرغب القراء فى الرجوع إلى المطبوعات الإحصائية القومية أو مطبوعات منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والاتحاد الأوروبى من أجل الحصول على مزيد من المعلومات عن الاقتصادات مرتفعة الدخل .

تصنيف الاقتصادات

مثلما جاء فى بقية التقرير ، فإن نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى هو المعيار الرئيسى المستخدم فى تصنيف الاقتصادات والتمييز بصورة واسعة بين مختلف مراحل التنمية الاقتصادية . والبلدان مصنفة فى ثلاث فئات حسب الدخل . وقد تم تحديث التصنيف المستخدم فى هذه الطبعة لكى يعكس المبادىء التوجيهية الراهنة لعمليات البنك الدولى . والمستويات الفارقة لنصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى هى كالتالى : منخفضة الدخل ، ٧٦٠ دولارا أو أقل فى ١٩٩٨؛ متوسطة الدخل ، من ٧٦١ إلى ٩٣٦٠ دولارا ؛ مرتفعة الدخل ٩٣٦١ دولارا . وهناك تقسيم إضافى لنصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى عند مستوى ٣٠٣٠ دولارا بين اقتصادات الشريحة الدنيا واقتصادات الشريحة العليا من الدخل المتوسط . كما تم تصنيف الاقتصادات مرة أخرى حسب الأقاليم . وللاطلاع على قائمة بالاقتصادات فى كل مجموعة (بما فى ذلك الاقتصادات التى يقل تعداد سكانها عن المليون ونصف المليون) ، انظر الجدول الخاص بتصنيف الاقتصادات فى نهاية التقرير .

ويتم من وقت لآخر مراجعة تصنيف اقتصاد ما بسبب التغيرات فى القيم الفارقة فى المستوى المقيس لنصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى لاقتصاد ما . وعندما تقع مثل هذه التغيرات، فإن الإجماليات المستندة لتلك التصنيفات يعاد حسابها للفترة الماضية حتى يتم الحفاظ على السلاسل الزمنية متسقة. وفيما بين ١٩٩٨ و١٩٩٩، غيرت عدة بلدان كبيرة التصنيف، مما أفضى إلى تغييرات كبيرة فى الدخل وفى الإجماليات الإقليمية. فعلى سبيل المثال، فإن جمهورية كوريا، التى كانت من قبل مصنفة باعتبارها اقتصادا مرتفع الدخل، تقع الآن فى الشريحة العليا من الاقتصادات متوسطة الدخل، ومن ثم أدرجت البيانات عن كوريا فى الإجماليات الخاصة بالبلدان النامية فى شرق آسيا والمحيط الهادىء. كما أدت المراجعات لتقديرات نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى الصين إلى إعادة تصنيف هذا الاقتصاد بإعتباره منخفض الدخل. كما تراءت أيضا التغييرات التالية: انتقلت جنوب أفريقيا من الشريحة العليا للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل؛ وانتقلت إندونيسيا وجزر سليمان من الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل إلى البلدان منخفضة الدخل؛ وانتقلت جرينادا وبنما من الشريحة الدنيا للشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل؛ وألبانيا والبوسنة والهرسك من البلدان منخفضة الدخل إلى الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل.

مصادر البيانات ومنهجها

البيانات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية المعروضة هنا مستمدة من عدة مصادر : تجميع أولى للبيانات قام به البنك الدولى ، والمطبوعات الإحصائية للبلدان الأعضاء ، ومطبوعات مؤسسات بحوث مثل معهد موارد العالم والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، وصندوق النقد الدولى ، ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى (للاطلاع على قائمة كاملة بالمصادر انظر قائمة مصادر البيانات فى نهاية الملاحظات التقنية) . ورغم أن معايير التغطية الدولية ، والتعريف ، والتصنيف تنطبق على معظم الإحصاءات التى تبلغها البلدان والوكالات الدولية ، فهناك حتما فروق فى التغطية وحداثة البيانات والقدرات والموارد المكرسة لجمع البيانات الأساسية وتصنيفها . وبالنسبة لبعض الموضوعات ، يقتضى تعارض مصادر البيانات أن يقوم موظفو البنك باستعراضها لضمان عرض أكثر البيانات المتاحة جدارة بالتعويل عليها . وفى بعض الحالات التى رؤى فيها أن البيانات المتاحة أضعف من أن تقدم مقاييس يعول عليها للمستويات والاتجاهات ، أو أنها لا تلتزم بالمعايير الدولية بصورة كافية ، لم تقدم البيانات .

والبيانات المقدمة تنسق بصفة عامة مع البيانات الواردة فى *مؤشرات التنمية العالمية* ١٩٩٩ . بيد أنه تم تنقيح البيانات وتحديثها حيثما أصبحت المعلومات الجديدة متوافرة . وقد تعكس الفروق أيضا تنقيحات السلاسل الزمنية والتغيرات فى المنهج . ومن ثم، فإن بيانات من آجال مختلفة قد تنشر فى الطبعات المختلفة من مطبوعات البنك الدولى. وننصح القراء بعدم تصنيف سلاسل البيانات من المطبوعات المختلفة ومن الطبعات المختلفة من نفس المطبوع . وبيانات السلاسل الزمنية المتسقة متاحة على أقراص *World Development Indicators 1999 CD-ROM*.

وكل الأرقام الدولارية هى بالدولارات الأمريكية الجارية ما لم يذكر غير ذلك . ويرد وصف مختلف المناهج المستخدمة للتحويل من العملة الوطنية فى الملاحظات التقنية.

المقاييس الموجزة

المقاييس الموجزة أسفل كل جدول هى إما إجماليات (مشار إليها بحرف **ج** إذا كانت المجاميع تشمل تقديرات للبيانات الناقصة واقتصادات لم تقم بالإبلاغ ، أو بحرفى م ب بالنسبة للمجموع البسيط) ، ومتوسطات مرجحة (**م**) أو قيم وسيطة (**و**) حسبت بالنسبة لمجموعات الاقتصادات . وقد أدرجت بيانات البلدان المستبعدة من الجداول الرئيسية (تلك المعروضة فى الجدول ١ أ) فى المقاييس الموجزة حيثما توافرت البيانات ، أو بافتراض أنها اتبعت نفس اتجاه الاقتصادات التى تقوم بالإبلاغ . ويحقق هذا مقياسا إجماليا أكثر اتساقا عن طريق تنميط التغطية القطرية لكل فترة مبينة. بيد أنه حيثما تمثل المعلومات الناقصة ثلث التقدير الإجمالى أو أكثر، يذكر أن مقياس المجموعة غير متاح. ويوفر القسم الخاص «بالمناهج الإحصائية» فى الملاحظات التقنية مزيدا من المعلومات عن مناهج الإجمال. وتورد الملاحظات التقنية لكل جدول الأوزان المستخدمة لبناء الإجماليات.

المصطلحات والتغطية القطرية

لا يعنى مصطلح *بلد* الاستقلال السياسى بل قد يشير إلى أى إقليم تقدم السلطة المسئولة عنه إحصاءات اجتماعية أو اقتصادية منفصلة. والبيانات مبينة عن الاقتصادات مثلما كانت قائمة فى ١٩٩٨ ، ويتم تنقيح البيانات التاريخية لتعكس الترتيبات السياسية الجارية . وقد أشير إلى الاستثناءات فى كل الجداول .

واعتبارا من أول تموز / يوليه ١٩٩٧ ، استعادت الصين ممارسة سيادتها على إقليم الإدارة الخاصة لهونج كونج . والبيانات الخاصة بهونج كونج الصينية مبينة على سطر منفصل عقب االقيد الخاص بالصين وهى مدرجة فى إجماليات اقتصادات الدخل المرتفع. ولا تشمل البيانات الخاصة بالصين، تايوان الصينية ، ما لم ينص على غير ذلك .

وقد عرضت البيانات على نحو منفصل حيثما أمكن بالنسبة للبلدين اللذين تشكلا من جمهورية تشيكوسلوفاكيا السابقة : الجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية .

وقد عرضت البيانات على نحو منفصل حيثما أمكن ذلك بالنسبة لإريتريا ، بيد أنها أدرجت فى البيانات الخاصة بإثيوبيا فى معظم الحالات السابقة لعام ١٩٩٢ .

وتشير البيانات الخاصة بألمانيا إلى ألمانيا الموحدة ما لم ينص على خلاف ذلك .

وتشير البيانات الخاصة بالأردن إلى الضفة الشرقية فحسب ما لم ينص على خلاف ذلك .

وقد تفكك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق رسميا إلى خمسة عشر بلدا فى ١٩٩١ : الاتحاد الروسى ، أرمينيا ، اذربيجان ، أوكرانيا ، أوزبكستان ، إستونيا ، بيلاروس ، تركمانستان، جورجيا ، جمهورية القيرغيز ، كازاخستان ، لاتفيا ، لتوانيا ، مولدوفا . وعرضت البيانات بالنسبة للبلدان فرادى حيثما أمكن .

وتشير البيانات الخاصة بجمهورية اليمن إلى ذلك البلد مثلما تشكل من ١٩٩٠ فصاعدا؛ وتشير بيانات السنوات السابقة إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة وجمهورية اليمن العربية السابقة ، ما لم ينص على خلاف ذلك .

وحيثما أمكن ، عرضت البيانات بالنسبة للبلدان فرادى التى تشكلت من جمهورية يوغوسلافيا السابقة : البوسنة والهرسك ، كرواتيا ، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا ، سلوفينيا ، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) .

الملاحظات التقنية

نظرا لأن نوعية البيانات والمقارنات فيما بين البلدان تثير إشكالات عادة ، فإننا نحث القراء على الرجوع إلى الملاحظات التقنية وجدول تصنيف الاقتصادات وهوامش الجداول . وللاطلاع على توثيق أكثر إسهابا انظر *مؤشرات التنمية الدولية*١٩٩٩ . ويورد القسم الخاص بمصادر البيانات الوارد فى نهاية الملاحظات التقنية ، المصادر التى تحتوى على مزيد من التعريفات والتوصيفات للمفاهيم المستخدمة .

وللحصول على مزيد من المعلومات عن مؤشرات التنمية الدولية المختارة والمطبوعات الإحصائية للبنك الدولى يرجى الاتصال بالعنوان التالى :

Information Center, Development Data Group
The World Bank
1818 H Street, N.W.
Washington, D.C. 20433
Hotline: (800) 590-1906 or (202) 473-7824
Fax: (202) 522-1498
E-mail: info@worldbank.org
World Wide Web: http://www.worldbank.org/wdi

وللحصول على مطبوعات البنك الدولى ، أرسل طلبك بالبريد الإلكترونى إلى books@worldbank.org أو اكتب إلى مطبوعات البنك الدولى على العنوان عاليه أو اتصل برقم ١١٥٥-٤٧٣(٢٠٢) .

العالم موزعا حسب الدخل

الدخل المنخفض ٧٦٠ دولار أو أقل
الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط ٧٦١ إلى ٣٠٣٠ دولار
الشريحة العليا من الدخل المتوسط ٣٠٣١ إلى ٩٣٦٠ دولار
الدخل المرتفع ٩٣٦١ دولار أو أكثر

لا توجد بيانات

تمثل هذه الخريطة الاقتصادات المصنفة وفق تقديرات البنك الدولى لنصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى ١٩٩٧. ولضيق المساحة، فإن الخريطة لا تظهر : ساموا الأمريكية (الشريحة العليا من الدخل المتوسط)؛ فيجى، كيريباتى، ساموا، تونغا (الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط)؛ بولينيزيا الفرنسية (الدخل المرتفع)؛ توفالو (لاتتوافر عنها بيانات).

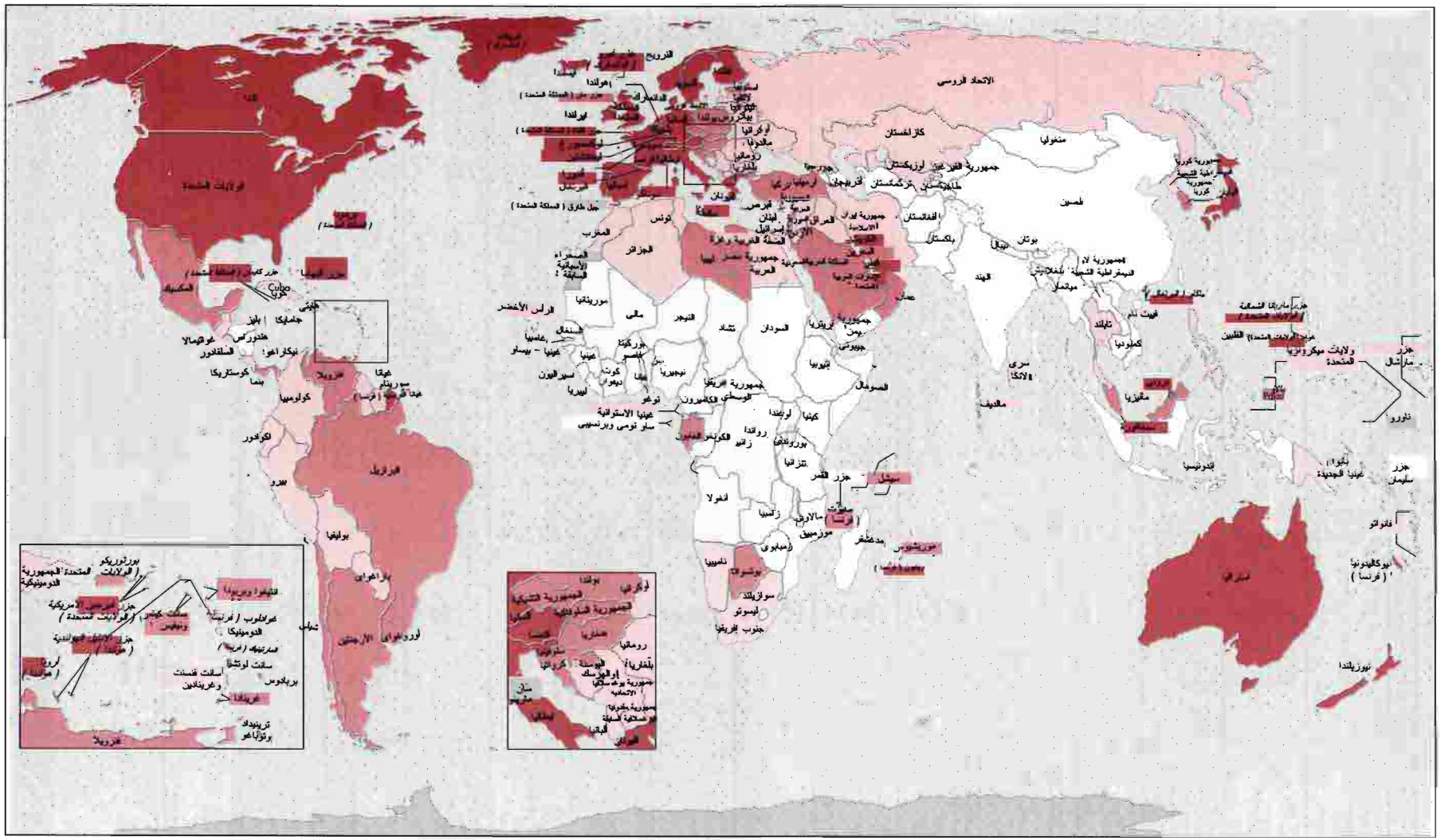

جدول ١ : حجم الاقتصاد

الاقتصاد	السكان بالملايين ١٩٩٨	مساحة السطح بآلاف الكيلو مترات المربعة ١٩٩٦	كثافة السكان عدد السكان فى الكيلو متر المربع ١٩٩٨	الناتج القومى الإجمالى مليارات من دولارات ١٩٩٨ب	الناتج القومى الإجمالى المرتبة ١٩٩٨	الناتج القومى الإجمالى متوسط معدل النمو السنوى (٪) ٩٧ - ١٩٩٨	نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى دولارات ١٩٩٨ج	نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى المرتبة ١٩٩٨	نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى متوسط معدل النمو السنوى (٪) ٩٧ - ١٩٩٨	الناتج القومى الإجمالى مقيسا بتكافؤ القوة الشرائية (١) مليارات من الدولارات ١٩٩٨	نصيب الفرد دولارات ١٩٩٨	نصيب الفرد المرتبة ١٩٩٨
الاتحاد الروسى	١٤٧	١٧٠٧٥	٩	٣٣٧.٩	١٦	٦.٦-	٢٣٠٠	١٠١	٦.٣-	٥٧٩.٨	٣٩٥٠	١١٠
إثيوبيا	٦١	١١٠٤	٦١	٦.١	١٠٤	٠.٨-	١٠٠	٢١٠	٣.٣-	٣٠.٨	٥٠٠	٢٠٨
أذربيجان	٨	٨٧	٩١	٢.٩	١٢٥	٩.٤	٤٩٠	١٦١	٨.١	١٤.٣	١٨٢٠	١٥٧
الأرجنتين	٣٦	٢٧٨٠	١٣	٢٢٤.١	١٧	٤.٠	٥٥	٨٩٧٠	٢.٧	٣٦٨.٥	١٠٢٠٠	٦٤
الأردن	٥	٨٩	٥١	٦.٩	١٠٠	٠.٣	١٥٢٠	١٢٠	٢.٥-	١٤.٨	٢٣٣٠	١٢٨
أرمينيا	٤	٣٠	١٢٥	١.٨	١٥٦	..	٤٨٠	١٦٢	..	..	..	..
إريتريا	٤	١١٨	٣٨	٠.٨	١٧٦	٤.٠-	٢٠٠	٢٠٢	٦.٧-	٢.٧	٩٥٠	١٩٣
أسبانيا	٣٩	٥٠٦	٧٩	٥٥٣.٧	١٠	٢.٧	١٤٠٨٠	٣٩	٢.٧	٦٣١.٥	١٦٠٦٠	٣٨
استراليا	١٩	٧٧٤١	٢	٣٨٠.٦	١٤	٣.٨	٢٠٣٠٠	٢٤	٢.٦	٣٧٧.٥	٢٠١٣٠	٢٥
استونيا	١	٤٥	٣٤	٤.٩	١١٢	..	٣٣٩٠	٨٧	..	..	..	..
اسرائيل	٦	٢١	٢٩٠	٩٥.٢	٣٦	١.٩	١٥٩٤٠	٣٢	٠.٤-	١٠٣.٤	١٧٢١٠	٣٢
اكرادور	١٢	٢٨٤	٤٤	١٨.٦	٧٠	٢.١	١٥٣٠	١١٩	٠.٢	٥٦.٣	٤٦٣٠	١٠٠
ألبانيا	٣	٢٩	١٢٣	٢.٧	١٣٧	..	٨١٠	١٤٤	..	..	..	..
ألمانيا	٨٢	٣٥٧	٢٣٥	٢١٢٢.٧	٣	٠.٤-	٢٥٨٥٠	١٣	٠.٤-	١٧٠٨.٥	٢٠٨١٠	٢٠
اندونيسيا	٢٠٤	١٩٠٥	١١٢	١٣٨.٥	٢٨	١٤.٨-	٦٨٠	١٥٤	١٦.٢-	٥٦٨.٩	٢٧٩٠	١٤١
أنغولا	١٢	١٢٤٧	١٠	٤.١	١٢١	٧.٩	٣٤٠	١٧٨	١٠.١→	٨٤٠	→١٠.١	١٩٧
أوروغواى	٣	١٧٧	١٩	٢٠.٣	٦٥	٦.٦	٦١٨٠	٦٧	٥.٨	٩٤٨٠	٣١.٢	٦٧
أوزبكستان	٢٤	٤٤٧	٥٨	٢٠.٩	٦٢	٣.٠	٨٧٠	١٤١	١.٢	٦٩.٨	٢٩٠٠	١٢٨
أوغندا	٢١	٢٤١	١٠٥	٦.٧	١٠٢	٥.٨	٣٢٠	١٨٥	٢.٩	→٢٤.٥	→١١٧٠	١٨٥
أوكرانيا	٥٠	٦٠٤	٨٧	٤٢.٧	٥٣	..	٨٥٠	١٤٢	..	..	..	..
ايرلندا	٤	٧٠	٥٢	٦٧.٥	٤٣	٩.٠	١٨٣٤٠	٢٧	٨.٥	٦٧.٥	١٨٣٤٠	٣٠
ايطاليا	٥٨	٣٠١	١٩٦	١٦٦.٢	٦	٢.٣	٢٠٣٥٠	٢٥	٢.٢	١١٦٣.٤	٢٠٢٠٠	٢٤
بابوا غينيا الجديدة	٥	٤٦٣	١٠	٤.١	١٢٠	٢.٣	٨٩٠	١٤٠	صفر	→١٢.٤	→٢٧٠٠	١٤٢
باراغواى	٥	٤٠٧	١٣	٩.٢	٨٧	٠.٢	١٧٦٠	١١١	٣.١-	١٩.٠	٣٦٥٠	١١٧
باكستان	١٣٣	٧٩٦	١٧١	٦٣.٢	٤٤	٥.٠	٤٨٠	١٦٢	٢.٥	٢٠٤.٩	١٥٦٠	١٦٩
البرازيل	١٦٦	٨٥٤٧	٢٠	٧٥٨.٠	٨	صفر	٤٥٧٠	٧٣	١.٤-	١٠٢١.٤	٦١٦٠	٨٨
البرتغال	١٠	٩٢	١٠٩	١٠٦.٤	٣٤	٣.٩	١٠٦٩٠	٥١	٣.٨	١٤٢.١	١٤٣٨٠	٤٥
باجيكا	١٠	٣٢	٣١١	٣٥٩.٠	١٩	٣.٩	٢٥٣٨٠	١٥	٢.٧	٢٣٩.٧	٢٣٤٨٠	١٢
بلغاريا	٨	١١١	٧٥	١٠.١	٨٤	..	١٢٢٠	١٣١	..	..	..	..
بنغلاديش	١٢٦	١٤٤	٩٦٥	٤٤.٠	٥٢	٥.٠	٣٥٠	١٧٥	٣.٤	١٣٧.٧	١٠٠	١٨٨
بنما	٢	٧٦	٢٧	٨.٥	٩١	٣.٨	٣٠٨٠	٩٠	٣.٠	١٩.٢	٦٩٤٠	٨١
بين	٦	١١٢	٥٤	٢.٣	١٤٢	٤.٥	٣٨٠	١٧٢	١.٥	٧.٥	١٢٥٠	١٨٣
بوتسوانا	٢	٥٨٣	٣	٥.٦	١٠٧	٥.٥	٣٦٠٠	٨٢	٢.٥	١٣.٠	٨٢١٠	٧٠
بوركينا فاصو	١١	٢٧٤	٢٩	٢.٦	١٤٠	٦.٣	٢٤٠	١٩٦	٢.٨	→١١.٠	→١٠٢٠	١٩١
بوروندى	٧	٢٨	٢٥٦	٠.٩	١٧٢	٤.٦	١٤٠	٢٠٦	٢.٢	→٤.١	→٦٢٠	٢٠٧
بولندا	٣٩	٣٢٣	١٢٧	١٥٠.٨	٢٦	٥.٤	٣٩٠٠	٧٩	٥.٤	٢٦.٧	٦٧٤٠	٨٣
بوليفيا	٨	١٠٩٩	٧	٧.٩	٩٤	٤.٧	١٠٠٠	١٣٨	٢.٣	٢٢.٤	٢٨٢٠	١٤٠
بيرو	٢٥	١٢٨٥	١٩	٦١.١	٤٥	..	٢٤٦٠	٩٦	..	..	..	..
بيلاروس	١٠	٢٠٨	٤٩	٢٣.٥	٦١	..	٢٢٠٠	١٠٢	..	..	..	..
تايلند	٦١	٥١٣	١٢٠	١٣٤.٤	٢٩	٧.٧-	٢٢٠٠	١٠٢	٨.٥-	٣٥٧.١	٥٨٤٠	٩١
تركمانستان	٥	٤٨٨	١٠	..	..	..	ج..	..	..	..	..	..
تركيا	٦٣	٧٧٥	٨٢	٢٠٠.٥	٢٢	..	٣١٦٠	٨٩	..	..	..	..
تشاد	٧	١٢٨٤	٦	١.٧	١٦٠	..	٢٣٠	١٩٧	..	..	..	..
تنزانيا	٣٢	٩٤٥	٢٦	٦.٧	١٠١	٣.٢	د٢١٠	١٩٩	٠.٦	١٥.٩	٤٩٠	٢٠٩
توغو	٤	٥٧	٨٢	١.٥	١٦٤	١.٠-	٢٣٠	١٨٠	٣.٥-	٦.٢	١٣٩٠	١٧٦
تونس	٩	١٦٤	٦٠	١٩.٢	٦٩	٥.٥	٢٠٥٠	١٠٥	٢.٩	٤٨.٣	٥١٦٠	٩٣
جامايكا	٣	١١	٢٣٨	٤.٣	١١٨	١.١-	١٦٨٠	١١٣	١.٩-	٨.٣	٢٢١٠	١٣٠
الجزائر	٣٠	٢٣٨٢	١٣	٤٦.٥	٥٠	٧.٣	١٥٥٠	١١٦	٥	→٤٣١.٤	→٤٣٨٠	١٠٤
جمهورية أفريقيا الوسطى	٣	٦٢٣	٦	١.٠	١٧٠	٤.٥	٣٠٠	١٨٦	٢.٦	→٤.٥	→١٢٩٠	١٨١
جمهورية إيران الإسلامية	٦٢	١٦٣٢	٢٨	٦١٠٩.٦	٢٣	..	١٧٧٠	١٠٩	..	..	..	..
جمهورية الكونغو	٣	٣٤٢	٨	١.٩	١٥١	١١.٩	٦٩٠	١٥٣	٨.٩	٤.٠	١٤٣٠	١٧٤
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٤٨	٢٣٤٥	٢١	٥.٢	١٠٨	٤.٠	١١٠	٢٠٩	٠.٧	→٢٦.٤	→٧٥٠	٢٠٠
الجمهورية التشيكية	١٠	٧٩	١٣٢	٥١.٨	٤٨	..	٥٠٤٠	٦٩	..	..	..	..
الجمهورية الدومينيكية	٨	٤٩	١٧١	١٤.٦	٧٨	٦.٥	١٧٧٠	١٠٩	٤.٦	٣٨.٨	٤٧٠٠	٩٩
الجمهورية السلوفاكية	٥	٤٩	١١٢	٢٠.٠	٦٦	..	٣٧٠٠	٨٠	..	..	..	..
الجمهورية العربية السورية	١٥	١٨٥	٨٣	١٥.٦	٧٥	٤.٤	١٠٢٠	١٢٦	١.٨	٤٥.٨	٣٠٠٠	١٢٦
جمهورية القيرغيز	٥	١٩٩	٢٤	١.٦	١٦٢	٤.٢	٣٥٠	١٧٥	٢.٨	١٠.٣	٢٢٠٠	١٥٢
جمهورية كوريا	٤٦	٩٩	٤٧٠	٢٦٩.٩	١٥	٦.٣-	٧٩٧٠	٥٩	٧.١-	٥٦٩.٣	١٢٢٧٠	٥٥
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٥	٢٢٧	٢٢	١.٦	١٦٣	٤.٠	٢٣٠	١٨٠	١ ٤	→٦.٥	→١٣٠٠	١٨٠
جمهورية مصر العربية	٦١	١٠٠١	٦٢	٧٩.٢	٤٠	٥.١	١٢٩٠	١٢٧	٢.٣	١٩٢.٥	٣١٢٠	١٢٢
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢	٢٦	٧٩	٢.٦	١٣٩	٢.٩	١٣٩٠	١٢٧	٢.٣	٧.٤	٣٦٦٠	١١٦
الجمهورية اليمنية	١٦	٥٢٨	٣١	٤.٩	١١٠	٧.٣	٣٠٠	١٨٦	٤.٦	١٢.١	٧٤٠	٣٠٢
جنوب افريقيا	٤١	١٢١	٣٤	١١٩.٠	٢٢	٠.٦	٢٨٨٠	٩٢	١.٣-	→٢٨٨.٧	→٦٩٩٠	٧٩
جورجيا	٥	٧٠	٧٨	٥.١	١٠٩	..	٩٢٠	١٣٩	..	..	..	..
الدانمرك	٥	٤٢	١٢٥	١٧٦.٤	٢٣	٣.٠	٣٢٢٦٠	٦	٢.٦	١٢٦.٤	٢٣٨٣٠	١١
رواندا	٨	٢٦	٣٢٩	١.٩	١٥٥	٩.٩	٢٣٠	١٩٧	٧.١	٥.٦	٦٩٠	٢٠٦
رومانيا	٢٣	٢٣٨	٩٨	٣١.٣	٥٨	٥.٦-	١٣٩٠	١٢٥	٥.٣-	٨٩.٣	٣٩٧٠	١٠٩
زامبيا	١٠	٧٥٣	١٣	٢.٢	١٣٢	١.٨-	٢٣٠	١٨٠	٤.-	٨ ٣	٨٦٠	١٩٥
زمبابوى	١٢	٣٩١	٣٠	٧.١	٩٩	٠.٤-	٦١٠	١٥٦	٢.٣-	٢٥.٢	٢١٥٠	١٥٣
سرى لانكا	١٩	٦٦	٢٩٠	١٥.٢	٧٦	..	٨١٠	١٤٤	..	..	..	..
السلفادور	٦	٢١	٢٩٢	١١.٢	٨١	٣.٦	١٨٥٠	١٠٧	١.٤	١٧ ٣	٢٨٥٠	١٢٩
سلوفينيا	٢	٢٠	٩٩	١٩.٤	٦٧	..	٩٧٦٠	٥٢	..	..	..	..
سنغافورة	٣	١	٥١٨٦	٩٥.١	٢٧	١.٥	٢٠٠٦٠	٩	٤.-	٩٠ ٥	٢٨٦٢٠	٥
السنغال	٩	١٩٧	٤٧	٤.٨	١١٥	٦.٠	٥٣٠	١٦٠	٣.١	١٥.٤	١٧١٠	١٦٢
السويد	٩	٤٥٠	٢٢	٢٢٦.٩	٢٠	٢.٥	٢٥٦٢٠	١٤	٢.٥	١٧٢.٥	١٩٤٨٠	٢٧

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها، انظر الملاحظات التقنية. الأرقام المائلة عن سنوات غير تلك المحددة. الترتيب يستند إلى ٢١٠ اقتصادات: بما فى ذلك الـ ٧٨ الواردة فى الجدول ١أ. انظر الملاحظات التقنية.

نظرة عالمية

الاقتصاد	السكان بالملايين ١٩٩٨	مساحة السطح بآلاف الكيلو مترات المربعة ١٩٩٦	كثافة السكان عدد السكان فى الكيلو متر المربع ١٩٩٨	الناتج القومى الإجمالى مليارات من دولارات ١٩٩٨ب	الناتج القومى الإجمالى المرتبة ١٩٩٨	الناتج القومى الإجمالى متوسط معدل النمو السنوى (٪) ١٩٩٨ - ٩٧	نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى دولارات ٣١٩٩٨	نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى المرتبة ١٩٩٨	نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى متوسط معدل النمو السنوى (٪) ١٩٩٨ - ٩٧	القوة الشرائية (أ) مليارات من الدولارات ١٩٩٨	القوة الشرائية (أ) نصيب الفرد دولارات ١٩٩٨	القوة الشرائية (أ) نصيب الفرد المرتبة ١٩٩٨
سويسرا	٧	٤١	١٨٠	٢٨٤.٨	١٨	٠.١	٤٠٠٨٠	٢	٢.١	١٨٩.١	٢٦٦٢٠	٧
سيراليون	٥	٧٢	٦٨	٠.٧	١٨١	-٧.٠	١٤٠	٢٠٦	-٢٩	١.٩	٢٩٠	٢١٠
شيلى	١٥	٧٥٧	٢٠	٧٦.٣	٤٢	٨.٠	٤٨١٠	٧١	٦.٥	١٩١.١	١٢٨٩٠	٥٢
الصين	١٢٢٩	٩٥٩٧	١٢٢	٩٢٨.٩	٧	٧.٤	٧٥٠	١٤٩	٦.٥	٣٩٨٢.٦	٣٢٢٠	١٢٩
هونج كونج، الصين	٧	١	٦٧٥٥	١٥٨.٣	٢٤	٥.١-	٢٢٦٧٠	٣١	-٧.٨	١٤٧.١	٢٢٠٠٠	١٨
طاجيكستان	٦	٤٣	٤٢	٢.١	١٤٣	..	٣٥٠	١٧٥	..	..	..	..
غانا	١٨	٢٣٩	٨١	٧.٢	٩٨	٤.٦	٣٩٠	١٧١	١.٩	٣٩.٨	١١١٠	١٦٨
غواتيمالا	١١	١٠٩	١٠٠	١٧.٧	٧٣	٤.٨	١٦٤٠	١١٥	٢.١	٤٤.٠	٤٠٧٠	١٠٧
غينيا	٧	٢٤٦	٢٩	٣.٨	١٢٧	٤.٣	٥٤٠	١٥٩	١.٩	١٢.٥	١٧٦٠	١٦٠
فرنسا	٥٩	٥٥٢	١٠٧	١٤٦٦ ٢	٤	٢ ٢	٢٤٩٤٠	١٧	٢.٩	١٣١٢ .	٢٢٢٢٠	١٧
الفلبين	٧٥	٣٠٠	٢٥٢	٧٨.٩	٤١	٠.١	١٠٥٠	١٣٥	٢.١-	٢٦٥.٦	٣٥٤٠	١٢٢
فنزويلا	٢٣	٩١٢	٢٦	٨١.٣	٣٨	٠.٤-	٣٥٠٠	٨٥	-٣.٤	١٩.٠٤	٨١٩٠	٧١
فنلندا	٥	٣٣٨	١٧	١٢٤.٣	٣٠	٥.٢	٢٤١١٠	١٩	٤.٨-	١٠٤.٥	٢٠٢٧٠	٢٣
فيت نام	٧٨	٣٢٢	٢٤٨	٢٥.٦	٦٠	٤.٠	٣٢٠	١٨٠	٢.٨	١٣١ .	١٦٩٠	١٦٤
كازاخستان	١٦	٢٧١٧	٦	٢٠.٦	٦٤	٢.٦-	١٢٨١٠	١٢٦	٣.٠-	٥٣.٤	٣٤٠٠	١٢٦
الكاميرون	١٤	٤٧٥	٣١	٨.٧	٨٩	٦.٧	٦١٠	١٥٦	٣.٨	٢٥.٩	١٨١٠	١٥٨
كرواتيا	٥	٥٧	٨٣	٢٠.٧	٦٣	..	٤٥٢٠	٧٣	..	..	..	..
كمبوديا	١١	١٨١	٦١	٣.٠	١٣٥	٠.١-	٢٨٠	١٩١	-٢.٣	١٣.٣	١٢٤٠	١٨٤
كندا	٣١	٩٩٧١	٣	٦١٢.٢	٩	٦.١	٢٠٠٢٠	٢٦	٥.١	٧٣٥.٦	٢٤٠٥٠	٩
كوت ديفوار	١٤	٣٢٢	٤٦	١٠.١	٨٣	٥.٧	٧٠٠	١٥٢	٣.٦	٢٥.٠	١٧٣٠	١٦١
كوستاريكا	٤	٥١	٦٩	٩.٨	٨٥	٤.٧	٢٣٨٠	٩٣	٣.١	٢٣.٣	٦٦٢٠	٨٦
كولومبيا	٤١	١١٣٩	٢٩	١٠٦.١	٢٥	١٠٦.١	٣٥	٥٠٦	٢٦٠٠	٩٥	٣٠٧	٣٠٦ .
الكويت	٢	١٨	١٠٥	..	..	..	ر..	..	..	..	..	..
كينيا	٢٩	٥٨٠	٥١	٩.٧	٨٦	١.٥	٣٣٠	١٨٠	٠.٩-	٣٣.١	١١٣٠	١٨٧
لاتفيا	٢	٦٥	٣٩	٥.٩	١٠٥	..	٢٤٣٠	٩٨	..	..	..	..
لبنان	٤	١٠	٤١٢	١٥.٠	٧٧	٤.٣	٣٥٦٠	٨٤	٢.٧	٣٥.٩	٦١٥٠	٨٩
ليتوانيا	٤	٦٥	٥٧	٩.٠	٨٨	٥.٦	٢٤٤٠	٩٧	٥.٩	١٥.٩	٤٢١٠	١٠٥
ليسوتو	٢	٣٠	٦٨	١.٢	١٦٨	٣.١-	٥٧٠	١٥٨	٥.٤-	٤.٨	٢٢٢٠	١٤٧
مالى	١١	١٢٤٠	٩	٢.٦	١٣٨	٥.٣	٢٥٠	١٩٤	٢.٢	٧.٧	٧٣٠	٢٠٤
ماليزيا	٢٢	٣٢٠	٦٨	٧٩.٨	٣٩	٦.٣-	٣٦٠٠	٨٢	٨.٤-	١٦٥.١	٦٩٩٠	٧٩
مدغشقر	١٥	٥٨٧	٢٥	٣.٨	١٢٨	٤.٨	٢٦٠	١٩٣	١.٦	١٢.١	٩٠٠	١٩٤
المغرب	٢٨	٤٤٧	٦٢	٣٤.٨	٥٦	٠.٨	١٢٥٠	١٣٠	١.٠-	٨٦.٨	٣١٢٠	١٣٣
المكسيك	٩٦	١٩٥٨	٥٠	٣٨٠.٩	١٣	٤.٨	٣٩٧٠	٧٦	٢.٠	٧٨٥.٨	٨١٩٠	٧١
ملاوى	١١	١١٨	١١٢	٢.١	١٤٤	١.٨	٢٠٠	٢٠٢	٠.٧-	٧.٧	٧٣٠	٣٠٣
المملكة العربية السعودية	٢١	٢١٥٠	١٠	..	..	..	..→	..	..	..	..	..
المملكة المتحدة	٥٩	٢٤٥	٢٤٤	١٢٦٣.٨	٥	٢.٠	٢١٤٠٠	٢٢	١.٩	١٢١٨.٦	٢٠٦٤٠	٢٣
منغوليا	٣	١٥٦٧	٢	١.٠	١٧٢	٤.٩	٤٠٠	١٧٠	٣.٢	٣.٩	١٥٢٠	١٧٠
موريتانيا	٢	١٠٢٦	٣	١.٠	١٧١	٥.٢	٤١٠	١٦٧	٢.٤	٤.٣	١١٦٠	١٦٥
موزامبيق	١٧	٨٠٢	٢٢	٣.٦	١٢٠	١١.٣	٢١٠	١٩٩	٩.٢	١٤.٥	٨٥٠	١٩٦
مولدوفا	٤	٣٤	١٢٠	١.٨	١٥٨	..	٤١٠	١٦٧	..	..	..	..
ميانمار	٤٤	٦٧٧	٦٨	..	..	..	ر..	..	..	..	..	..
ناميبيا	٢	٨٢٤	٢	٣.٢	١٢١	١.٢	١٩٤٠	١٠٦	١.٢-	٨.٢	٤٩٥٠	٩٤
النرويج	٤	٣٢٤	١٤	١٥٢.١	٢٥	٢.٤	٣٤٣٠	٤	١.٨	١٠.٦	٢٤٢٩٠	٨
النمسا	٨	٨٤	٩٨	٢١٧.٢	٢١	٢.٤	٢٦٨٥٠	١٢	٢.٢	١٨٣.٩	٢٢٧٤٠	١٦
نيبال	٢٣	١٤٧	١٦٠	٤.٨	١١٤	٢.٢	٢١٠	١٩٩	٠.١-	٢٤.٩	١٠٩٠	١٨٩
النيجر	١٠	١٢٦٧	٨	١.٩	١٥٠	٤.٣	١٩٠	٢٠٤	٠.٨	٨.٤	٨٣٠	١٩٨
نيجيريا	١٢١	٩٢٤	١٣٣	٣٦.٤	٥٥	١.١	٢٠٠	١٨٦	١.٧-	٩٩.٧	٨٣٠	١٩٩
نيكاراغوا	٥	١٣٠	٤٠	..	..	..	ر..	..	..	٨.٦	١٧٩٠	١٥٩
نيوزيلندا	٤	٢٧١	١٤	٥٥.٨	٤٦	١.٤	١٤٧٠٠	٣٦	٠.٥	٦٠.١	١٥٨٤٠	٤٠
هايتى	٨	٢٨	٢٧٧	٣.١	١٣٤	٢.٠	٤١٠	١٦٧	١.١	٩.٦	١٢٥٠	١٨٣
الهند	٩٨٠	٣٢٨٨	٣٣٠	٤٢١.٣	١١	٦.١	٤٣٠	١٦٥	٤.٢	١٦٦٠ ٩	١٧٠٠	١٦٢
هندوراس	٦	١١٢	٥٥	٥.٤	١١٧	٢.٩	٧٣٠	١٥١	١.٠	١٣.٢	٢١٤٠	١٥٤
هنغاريا	١٠	٩٣	١١٠	٤٥.٦	٥١	..	٤٥١٠	٧٤	..	..	..	..
هولندا	١٦	٤١	٤٦٣	٣٨٨.٧	١٢	٢.٣	٢٤٧٦٠	١٨	٢.٧	٢٢٩.٣	٢١٦٣٠	١٩
الولايات المتحدة	٢٧٠	٩٢٦٤	٢٩	٧٩٢١.٣	١	٣.٧	٢٩٢٤٠	١٠	٢.٨	٧٩٢٢.٦	٢٩٣٤٠	٢
اليابان	١٢٦	٢٧٨	٣٣٥	٤٠٨٩.٩	٢	٢.٦-	٣٢٣٨٠	٧	٢.٨-	٢٩٢٨.٤	٢٣١٨٠	١٤
اليونان	١١	١٣٢	٨٢	١٢٢.٩	٣١	٣.٧	١١٦٥٠	٤٧	٣.٤	١٣٧.٢	١٣٠١٠	٥٢
العالم	٥٨٩٧ م ب	١٣٣٥٦٧م ب	٤٥م	٢٨٨٦٢.٣ ج		١.٥م	٤٨٩٠ج		١.٠م	٣٦٥٥٦.٨ج	٦٢٠٠م	
الدخل المنخفض	٢٥١٥	٤٣٦٩٥	٨٥	١٨٤٣.٧		٢.٨	٥٢٠		٢.١	٧٤٧٥.١	٢١٣٠	
باستثناء الصين والهند	١٢٩٦	٢٩٨١٠	٤٥	٤٩٢.٥		٣.٩-	٣٨٠		٥.٩-	١٨٢١.٣	١٤٠٠	
الدخل المتوسط	١٤٩٦	٥٨٧٨٩	٢٦	٤٤١٩.٦		٠.٤-	٢٩٥٠		١.٥-	٨٣١٥.٨	٥٥٦٠	
الدخل المتوسط الأدنى	٩٠٨	٢١٧٢٩	٢٥	١٥٥٧.٤		١.٥-	١٧٦٠		٢.٦-	٣٧٠٩.٤	٤٠٨٠	
الدخل المتوسط الأعلى	٥٨٨	٢٣٠٦٠	٢٧	٢٨٦٢.١		٠.٢	٤٨٦٠		١.١-	٤٦٠٦.٣	٧٨٣٠	
الدخل المنخفض والمتوسط	٥٠١١	١٠١٤٨٤	٥٠	٦٢٦٣.٣		١.٠	١٢٥٠		٠.٥-	١٥٧٩٠.٨	٣١٥٠	
أفريقيا جنوب الصحراء	٦٢٨	٢٤٢٩٠	٢٧	٣٠٤.٢		٢.٢	٤٨٠		٠.٤-	٩٠٠.٦	١٤٢٠	
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٥٠٢	٢٠٤٦٢	٢٥	١٩٧٧.٦		٢.٥	٣٩٤٠		٠.٨	٣٤١٠.٥	٦٧٨٠	
أوروبا وآسيا الوسطى	٤٧٣	٢٤٢٠٨	٣٠	١٠٢٨.٨		..	٢١٩٠		..	٢٠٠٥.٥	٤٢٤٠	
جنوب آسيا	١٣٠٥	٥١٤٠	٢٧٣	٥٥٥.٥		٥.٩	٤٣٠		٣.٩	٢١٠٠.٤	١٦١٠	
شرق آسيا والمحيط الهادى	١٨١٧	١٦٣٨٤	١١٤	١٨٠١.٦		١.١-	٩٩٠		٣.٢-	٦١٧٩.٥	٢٤٠٠	
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	٢٨٥	١١٠٠٠	٣٦	٥٨٥.٦		..	٢٠٥٠		..	١٢٠٣.٣	٤٢٢٠	
الدخل المرتفع	٨٨٥	٢٢٠٨٢	٣٩	٣٢٥٩٩ .		١.٦	٢٥٥١٠		١.١	٢٠٧٦٦.٠	٢٣٤٤٠	

(أ) انظر الملاحظات التقنية للاطلاع على تكافؤ القوة الشرائية (ب) تقديرات أولية للبنك الدولى محسوبة بطريقة أطلس البنك الدولى (جـ) يستند التقدير إلى الانحدار: وتم تقدير البيانات الأخرى استقرائيا من أخر تقديرات مرجعية لبرنامج المقارنة الدولية.
(د) بما فى ذلك تايوان الصينية. (هـ) تشير بيانات الناتج القومى الإجمالى إلى الناتج المحلى الإجمالى. (و) يقدر أنها مرتفعة الدخل (٩٣٦١ دولار فأكثر). (ز) يقدر أنها منخفضة الدخل (٧٦٠ دولار فأقل).
(ح) يقدر أنها من الشريحة العليا لمتوسطة الدخل (من ٣٠٢١ إلى ٩٣٦٠ دولار). (ط) تشير البيانات إلى البر الرئيسى لفنزاويلا فقط.

جدول ٢ : نوعية الحياة

الاقتصاد	نمو نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص متوسط معدل النمو السنوى (٪) ٨٠ - ١٩٩٧		تغذى سوء التغذية بين الاطفال / من الاطفال دون الخامسة ٩٢ - ١٩٩٧[أ]	معدل الوفيات دون الخامسة لكل ١٠٠٠		العمر المتوقع عند المولد سنوات ١٩٩٧		معدل امية البالغين / من السكان البالغين ١٥ سنة فاكثر ١٩٩٧		سكان الحضر / من الإجمالى		فرص الحصول على الصرف الصحى فى المناطق الحضرية / من سكان الحضر الذين تتوافر لهم هذه الفرص ١٩٩٥
	غير مصحح	توزيع مصحح		١٩٨٠	١٩٩٧	ذكور	إناث	ذكور	إناث	١٩٨٠	١٩٩٨	
الاتحاد الروسى	..	..	٣	..	٢٥	٦١	٧٣	صفر	١	٧٠	٧٧	..
إثيوبيا	-٠,٤	..	٤٨	٢١٣	١٧٥	٤٢	٤٤	٥٩	٧١	١١	١٧	..
أذربيجان	..	..	١٠	..	٢٣	٦٧	٧٥	..	..	٥٣	٥٧	..
الأرجنتين	..	..	٢	٣٨	٢٤	٧٠	٧٧	٣	٤	٨٣	٨٩	٨٠
الأردن	-١,٢	-٠,٧	١٠	٤٨	٣٥	٦٩	٧٣	٨	١٨	٦٠	٧٣	..
أرمينيا	..	..	..	..	..	٧٠	٧٧	..	..	٦٦	٦٩	..
إريتريا	..	..	٤٤	..	٩٥	٤٩	٥٣	..	..	١٤	١٨	١٣
أسبانيا	٢,٢	١,٥	..	١٦	٧	٧٥	٨٢	٢	٤	٧٣	٧٧	..
أستراليا	١,٧	١,١	صفر	١٣	٧	٧٦	٨١	..	..	٨٦	٨٥	..
أستونيا	-٢,٢	-١,٣	..	٢٥	١٣	٦٤	٧٦	..	..	٧٠	٧٤	..
إسرائيل	٢,٢	١,٢	..	١٩	٨	٧٦	٧٩	٢	٧	٨٩	٩١	١٠٠
أكوادور	-٠,٢	-١,٠	١٧	١٠١	٣٩	٦٨	٧٣	٧	١١	٤٧	٦١	٧٠
ألبانيا	..	..	..	٥٧	٤٠	٦٩	٧٥	..	..	٣٤	٣٨	٩٧
ألمانيا	..	..	..	١٦	٦	٧٤	٨٠	..	..	٨٣	٨٧	..
أندونيسيا	٤,٥	٣,٠	٣٤	١٢٥	٦٠	٦٢	٦٧	٩	٢٠	٢٢	٣٨	٨٨
أنغولا	-٧,٨	..	٣٥	٢٦١	٢٠٩	..	..	٤٥	..	٣١	٣٢	٧١
أوروغواى	٢,٤	..	٤	٤٢	٢٠	٧٠	٧٨	٣	٢	٨٥	٩١	٥٦
أوزبكستان	..	..	١٩	..	٣١	٦٦	٧٢	..	..	٤١	٤٢	..
أوغندا	١,٧	١,٠	٢٦	١٨٠	١٦٢	٤٣	٤٢	٢٥	٤٧	٩	١٤	٦٠
أوكرانيا	..	..	..	..	١٧	٦٢	٧٣	..	..	٦٢	٧٢	..
أيرلندا	٢,٧	١,٨	..	١٤	٧	٧٣	٧٩	..	..	٥٥	٥٨	..
أيطاليا	٢,٢	١,٥	..	١٧	٧	٧٥	٨٢	١	٢	٦٧	٦٧	..
بابوا غينيا الجديدة	-١,١	-٠,٥	٣٠	١٠٠	٨٢	٥٧	٥٩	..	..	١٣	١٧	..
باراغواى	١,٨	٠,٧	..	٦١	٢٨	٦٨	٧٢	٦	٩	٤٢	٤٢	٢٠
باكستان	٢,٠	١,٤	٣٨	١٦١	١٣٦	٦١	٦٣	٤٥	٧٥	٢٨	٢٦	٧٥
البرازيل	٠,٥	٠,٢	٦	..	٤٤	٦٣	٧١	١٦	١٦	٦٦	٨٠	٧٤
البرتغال	٢,١	..	..	٣١	٨	٧١	٧٩	٦	١٢	٢٩	٣٧	..
بلجيكا	١,٦	١,٢	..	١٥	٧	٧٣	٨٠	..	..	٩٥	٩٧	..
بلغاريا	-٠,٦	-٠,٤	..	٢٥	٢٤	٦٧	٧٤	١	٢	٦١	٦٩	..
بنغلاديش	٢,١	١,٥	٥٦	٢١١	١٠٤	٥٨	٥٠	٥٠	٧٣	١١	٢٠	٤١
بنما	١,٦	٠,٧	٦	٣٦	٢٦	٧٢	٧٦	٨	١٠	٥٠	٥٧	٩٩
يمن	-٠,٧	..	٣٩	٢١٤	١٤٩	٥٢	٥٥	٥٢	٧٩	٢٧	٤١	٦٠
بوتسوانا	٢,٣	..	٢٧	٩٤	٨٨	٤٦	٤٨	٢٨	٢٣	١٥	٦٨	٩١
بوركينا فاصو	٠,٣	..	٢٣	..	١٦٩	٤٤	٤٥	٧٠	٨٩	٩	١٧	..
بوروندى	-٠,٨	..	٢٨	١٩٣	٢٠٠	٤١	٤٤	٤٦	٦٤	٤	٨	..
بولندا	٠,٩	٠,٦	..	..	١٢	٦٩	٧٧	صفر	صفر	٥٨	٦٥	..
بوليفيا	١,٠	صفر	٨	١٧٠	٩٦	٦٠	٦٣	٩	٢٣	٤٦	٦٣	٧٧
بيرو	٠,٥	-٠,٣	٨	١٢٦	٥٢	٦٦	٧١	٦	١٦	٦٥	٧٣	٧٨
بيلاروس	-٣,٥	-٢,٧	..	..	..	٦٣	٧٤	صفر	٢	٥٦	٧٣	..
تايلند	٥,٥	٢,٩	..	٥٨	٣٨	٦٦	٧٢	٣	٧	١٧	٢١	٩٨
تركمانستان	..	..	..	..	٥٠	٦٢	٦٩	..	..	٤٧	٤٥	..
تركيا	٢,٥	..	١٠	١٣٢	٥٠	٦٧	٧٢	٨	٢٦	٤٤	٧٣	..
تشاد	صفر	..	٣٩	٢٣٥	١٨٢	٤٧	٥٠	..	..	١٩	٢٣	٧٤
تنزانيا	صفر	صفر	٢١	١٧٦	١٣٦	٤٧	٤٩	١٨	٣٨	١٥	٢٦	..
توغو	-٠,٥	..	١٩	١٧٥	١٣٨	٤٨	٥٠	٢١	٦٢	٢٣	٣٢	٧٦
تونس	١,٠	٠,٦	٩	١٠٠	٣٢	٦٨	٧١	٢٢	٤٤	٥٢	٦٤	١٠٠
تايلاند	٢,٢	١,٣	١٠	٣٩	١٤	٧٢	٧٧	١٩	١٠	٤٧	٥٥	٩٩
الجزائر	-١,٨	-١,٢	١٣	١٣٩	٣٩	٦٩	٧٢	٢٧	٥٢	٤٢	٥٨	..
جمهورية أفريقيا الوسطى	١,٥	..	٢٣	..	١٦٠	٤٣	٤٧	٤٤	٧٠	٣٥	٤٠	..
جمهورية ايران الإسلامية	٠,٢	..	١٦	١٢٦	٣٥	٦٩	٧٠	١٩	٣٤	٥٠	٦١	٨٦
جمهورية الكونغو	٠,٢	..	٢٤	١٢٥	١٤٥	٤٦	٥١	١٥	٣٠	٤١	٦١	..
جمهورية الكونغو الديمقراطية	-٤,٥	..	٣٤	٢١٠	١٤٨	٤٩	٥٢	..	..	٢٩	٣٠	٥٣
الجمهورية التشيكية	..	..	١	١٩	٨	٧١	٧٨	..	..	٦٤	٦٦	..
الجمهورية الدومينيكية	-٠,٢	-٠,١	٦	٩٢	٤٧	٦٩	٧٣	١٧	١٨	٥١	٦٤	٨٩
الجمهورية السلوفاكية	..	..	..	٢٣	..	٦٩	٧٧	..	..	٥٢	٦٠	..
الجمهورية العربية السورية	١,٠	..	١٣	٧٣	٢٨	٦٧	٧١	١٣	٤٣	٤٧	٥٤	..
جمهورية الكونغو	..	..	١١	..	..	٦٢	٧١	..	..	٣٨	٤٠	..
جمهورية كوريا	٧,٠	..	١٨	..	١١	٦٩	٧٦	١	٤	٥٧	٨٤	١٠٠
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	٤٠	٢٠٠	..	٥٢	٥٥	..	٦٠	١٣	٣٣	..
جمهورية مصر العربية	٢,٠	١,٣	١٥	١٧٥	٦٦	٦٥	٦٨	٣٥	٦٠	٤٤	٤٥	٩٥
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	٦٩	١٧	٧٠	٧٥	..	..	٥٣	٦١	..
الجمهورية اليمنية	..	..	٢٩	١٩٨	١٢٧	٥٤	٥٥	٣٦	٧٩	٢٠	٣٦	٤٠
جنوب افريقيا	-٠,٣	-٠,١	٩	٩١	٦٥	٦٢	٦٨	١٥	١٧	٤٨	٥٠	٧٨
جورجيا	..	..	..	..	٢١	٦٩	٧٧	..	..	٥٦	٦٠	..
الدانمرك	١,٧	١,٣	..	١٠	٦	٧٣	٧٨	..	..	٨٤	٨٦	..
رواندا	-١,١	-٠,٨	٢٩	..	٢٠٩	٣٩	٤٢	٢٩	٤٤	٥	٦	..
رومانيا	٠,٣	٠,٢	٦	٢٦	٢٦	٦٥	٧٣	١	٣	٤٩	٥٧	..
زامبيا	-٢,٧	-٢,٠	٢٤	١٤٩	١٨٩	٤٢	٤٣	١٧	٣٣	٤٠	٤٤	٦٦
زمبابوى	٠,٣	..	١٦	١٠٨	١٠٨	٥١	٥٤	٦	١٢	٣٣	٣٤	..
سرى لانكا	٢,٨	١,٩	٢٨	٤٨	١٩	٧١	٧٥	٦	١٢	٢٢	٢٣	٨١
السلفادور	٢,٩	١,٥	١١	١٢٠	٣٩	٦٧	٧٣	٢٠	٢٦	٤٢	٤٦	٨٩
سلوفينيا	..	..	..	..	٦	٧١	٧٩	صفر	صفر	٤٨	٥٢	١٠٠
سنغافورة	٤,٩	..	..	١٣	٦	٧٣	٧٩	٤	١٢	١٠٠	١٠٠	..
السنغال	-٠,٧	-٠,٣	٢٢	١٩٠	١١٠	٥١	٥٤	٥٥	٧٥	٢٦	٤٦	٦٨
السويد	٠,٧	٠,٥	..	٩	٥	٧٧	٨٢	..	..	٨٣	٨٣	..

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها، انظر الملاحظات التقنية. الأرقام المائلة عن سنوات غير تلك المحددة.

نظرة عالمية

الاقتصاد	نمو نصيب الفرد من الإستهلاك الخاص متوسط معدل النمو السنوى (٪) ٨٠ – ١٩٩٧ غير مصحح	نمو نصيب الفرد من الإستهلاك الخاص متوسط معدل النمو السنوى (٪) ٨٠ – ١٩٩٧ توزيع مصحح	تفشى سوء التغذية بين الإطفال ٪ من الاطفال دون الخامسة ٩٢ – ١٩٩٧[1]	معدل الوفيات دون الخامسة لكل ١٠٠٠ ١٩٨٠	معدل الوفيات دون الخامسة لكل ١٠٠٠ ١٩٩٧	العمر المتوقع عند المولد سنوات ١٩٩٧ ذكور	العمر المتوقع عند المولد سنوات ١٩٩٧ إناث	معدل أمية البالغين ٪ من السكان البالغين ١٥ سنة فاكثر ١٩٩٧ ذكور	معدل أمية البالغين ٪ من السكان البالغين ١٥ سنة فاكثر ١٩٩٧ إناث	سكان الحضر ٪ من الإجمالى ١٩٨٠	سكان الحضر ٪ من الإجمالى ١٩٩٨	فرص الحصول على الصرف الصحى فى المناطق الحضرية ٪ من سكان الحضر الذين تتوافر لهم هذه الفرص ١٩٩٥
سويسرا	٠,٦	٠,٤	..	١١	٦	٧٦	٨٢	..	..	٥٧	٦٢	..
سيراليون	-٣,٢	-١,٢	..	٣٢٦	٢٨٦	٣٩	٢٦	..	..	٢٤	٣٥	..
شيلى	٣,٨	١,٧	١	٢٥	١٢	٧٢	٧٨	٥	٥	٨١	٨٤	٩٥
الصين	٧,٧	٤,٥	١٦	٦٥	٣٩	٦٨	٧١	٩	٢٥	٢٠	٣٣	٦٨
هونغ كونغ، الصين	٥,٢	..	..	..	..	٧٦	٨٢	٤	١٢	٩١	٩٥	..
طاجيكستان	..	..	..	..	٢٦	٦٦	٧١	١	٢	٣٤	٢٢	..
غانا	٠,٢	٠,١	٢٧	١٥٧	١٠٢	٥٨	٦٢	٢٣	٤٢	٣١	٣٧	٧٥
غواتيمالا	٠,١	صفر	٢٢	..	٥٥	٦١	٦٧	٢٦	٤١	٣٧	٤٠	٩١
غينيا	١,٠	٠,٥	٢٤	٢٩٩	١٨٢	٤٦	٤٧	..	..	١٩	٢١	٢٤
فرنسا	١,٧	١,١	..	١٣	٦	٧٤	٨٢	..	..	٧٣	٧٥	..
الفلبين	٠,٧	٠,٤	٢٠	٨١	٤١	٦٧	٧٠	٥	٦	٣٧	٥٧	٨٨
فنزويلا	-٠,٨	-٠,٤	٥	٤٢	٢٥	٧٦	٧٦	٧	٨	٧٩	٨٧	٧٤
فنلندا	١,٤	١,١	..	٩	٥	٧٣	٨١	..	..	٦٠	٦٤	١٠٠
فيت نام	..	..	٤٥	١٠٥	٤٠	٦٦	٧١	٥	١١	١٩	٢٠	..
كازاخستان	..	..	٨	..	٢٩	٦٠	٧٠	..	..	٥٤	٦١	..
الكاميرون	-١,٥	..	..	١٧٣	٧٨	٥٥	٥٨	٢١	٣٥	٣١	٤٧	..
كرواتيا	..	..	١	٢٣	١٠	٦٨	٧٧	١	٤	٥٠	٥٧	٧١
كمبوديا	..	..	٣٨	٢٣٠	١٤٧	٥٢	٥٥	..	..	١٢	٢٢	..
كندا	١,٣	٠,٩	..	١٢	٨	٧٦	٨٢	..	..	٧٦	٧٧	..
كوت ديفوار	-٢,٣	-١,٥	٢٤	١٧٠	١٤٠	٤٦	٤٧	٤٩	٦٦	٣٥	٤٥	..
كوستاريكا	٠,٨	٠,٤	٥	٢٩	١٥	٧٤	٧٩	٥	٥	٤٣	٥١	١٠٠
كولومبيا	١,٢	٠,٥	٨	٥٨	٣٠	٦٧	٧٣	٩	٩	٦٤	٧٤	٧٠
الكويت	..	..	١١	٣٥	١٣	٧٤	٨٠	١٧	٢٢	٩٠	٩٧	١٠٠
كينيا	٠,٩	٠,٤	٢٣	١١٥	١١٢	٥١	٥٣	١٣	٢٨	١٦	٢١	..
لاتفيا	..	..	..	٢٦	١٩	٦٤	٧٥	صفر	١	٦٨	٧٤	٩٠
لبنان	..	..	٢	..	٢٢	٦٨	٧٢	٩	٢٢	٧٤	٨٩	..
ليتوانيا	..	..	٢٤	..	١٣	٦٦	٧٧	صفر	١	٦١	٧٤	..
ليسوتو	٢,٨	١,٢	١٦	١٦٨	١٣٧	٥٥	٥٧	٢٩	٧	١٢	٢٦	٧٦
مالي	-٠,٤	..	٤٠	..	٢٣٥	٤٩	٥٢	٥٧	٧٢	١٩	٢٩	٦١
ماليزيا	٣,١	١,٦	٢٠	٤٢	١٤	٧٠	٧٥	١٠	١٩	٤٢	٥٦	٩٤
مدغشقر	-٢,٤	-٠,٢	٢٤	٢١٦	١٥٨	٥٦	٥٩	..	..	١٨	٢٨	..
المغرب	١,٦	١,٠	١٠	١٥٢	٦٧	٦٥	٦٩	٤١	٦٧	٤١	٥٤	٩٧
المكسيك	٠,١	صفر	١٤	٧٤	٣٨	٦٩	٧٥	٨	١٢	٦٦	٧٤	٩٢
ملاوى	٠,٦	..	٢٠	٢٦٥	٢٢٤	٤٣	٤٣	٢٧	٥٧	٩	١٥	٩٤
المملكة العربية السعودية	..	..	..	٨٥	٢٨	٦٩	٧٢	١٩	٢٨	٦٦	٨٥	..
المملكة المتحدة	٢,٦	١,٨	٠,٠	١٤	٧	٧٥	٨٠	..	..	٨٩	٨٩	..
منغوليا	..	..	١٢	..	٦٨	٦٤	٦٧	..	..	٥٢	٦٢	١٠٠
موريتانيا	٠,١	٠,١	٢٣	١٧٥	١٤٩	٥٢	٥٥	٥١	٧٢	٢٧	٥٥	٤٤
موزامبيق	٢,٢	..	٢٦	٢٢٣	٢٠١	٤٤	٤٧	٤٣	٧٥	١٣	٣٨	٦٨
مولدوفا	..	..	..	..	٢٤	٦٢	٧٠	١	٣	٤٠	٥٤	٩٦
ميانمار	..	..	٤٣	١٣٤	١٢١	٥٩	٦٢	١١	٢١	٢٤	٢٧	٥٦
ناميبيا	-٢,٠	..	٢٦	١١٤	١٠١	٥٥	٥٧	١٩	٢٢	٢٣	٢٩	..
النرويج	١,٥	١,٢	..	١١	٦	٧٦	٨١	..	..	٧١	٧٤	١٠٠
النمسا	٢,٠	١,٦	..	١٢	٧	٧٤	٨١	..	..	٦٥	٦٥	..
نيبال	٢,١	١,٣	٤٧	١٨٠	١١٧	٥٨	٥٧	٤٤	٧٩	٧	١١	٧٤
النيجر	-٢,٦	-١,٧	٤٢	٣٢٠	..	٤٥	٥٠	٧٨	٩٣	١٣	٢٠	..
نيجيريا	-٤,٧	-٢,٦	٣٩	١٩٦	١٢٣	٥٢	٥٥	٣١	٤٩	٢٧	٤٢	٨٢
نيكاراغوا	-٢,٦	-١,٢	١٢	١٤٢	٥٧	٦٦	٧١	٣٧	٣٧	٥٣	٦٤	٨٨
نيوزيلندا	٠,٩	..	..	١٦	٧	٧٥	٨٠	..	..	٨٢	٨٧	..
هايتى	..	..	٣٨	٢٠٠	١٢٥	٥١	٥٦	٥٢	٥٧	٢٤	٣٤	٤٣
الهند	٢,٢	١,٩	٥٣	١٧٧	٨٨	٦٢	٦٤	٣٣	٦١	٢٣	٢٨	..
هندوراس	-٠,٣	-٠,١	١٨	١٠٣	٤٨	٦٧	٧٢	٢٩	٢٠	٣٥	٤٦	٩١
هنغاريا	-٠,١	-٠,١	..	٢٦	١٢	٦٦	٧٥	١	١	٥٧	٦٦	..
هولندا	١,٦	١,١	..	١١	٧	٧٥	٨١	..	..	٨٨	٨٩	..
الولايات المتحدة	١,٩	١,١	١	١٥	..	٧٣	٧٩	..	..	٧٤	٧٧	..
اليابان	٢,٩	..	..	١١	٦	٧٧	٨٣	..	..	٧٦	٧٩	..
اليونان	١,٨	..	..	٢٣	٩	٧٥	٨١	٢	٥	٥٨	٦٠	..
العالم	**٣,١ م**	**٢,١ م**		**١٢٥ م**	**٧٩ م**	**٦٥ م**	**٦٩ م**	**١٨ م**	**٣٣ م**	**٣٩ م**	**٤٦ م**	**٥٠ م**
الدخل المنخفض	٢,٩	٢,٧		١٥١	٩٧	٦٢	٦٤	٢٢	٤٢	٢١	٣١	..
باستثناء الصين والهند	٠,٤	..		١٧٨	١٢٠	٥٥	٥٨	٣٠	٤٧	٢١	٢١	..
الدخل المتوسط	١,٢	..		..	٤٢	٦٦	٧٢	١٠	١٦	٥٥	٦٦	..
الدخل المتوسط الأدنى	..	..		..	٤٧	٦٥	٧١	١١	١٨	٥٠	٥٨	..
الدخل المتوسط الأعلى	١,٥	..		..	٣٤	٦٧	٧٤	٩	١٣	٦٢	٧٧	٨٢
الدخل المنخفض والمتوسط	٣,٣	٢,٣		١٢٧	٨٣	٦٣	٦٧	١٩	٣٤	٣٢	٤١	..
أفريقيا جنوب الصحراء	-٢,١	..		١٨٩	١٤٧	٤٩	٥٣	٣٤	٥٠	٣٣	٣٣	..
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٠,٥	٠,٢		..	٤١	٦٦	٧٣	١٢	١٤	٦٥	٧٥	٨٠
أوروبا وآسيا الوسطى	..	..		..	٣٠	٦٤	٧٣	٢	٦	٥٦	٦٨	..
جنوب آسيا	٣,٥	١,٨		١٨٠	١٠٠	٦٢	٦٣	٢٦	٦٣	٢٢	٢٧	..
شرق آسيا والمحيط الهادى	٦,٨	٤,٠		٨١	٤٦	٦٧	٧٠	٩	٢٢	٢٢	٣٥	٧٥
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	٠,٧	..		١٢٧	٦٢	٦٦	٦٨	٢٧	٥٠	٤٨	٥٨	..
الدخل المرتفع	٢,١	١,٣		١٥	٧	٧٤	٨١	..	..	٧٥	٧٦	..

1- البيانات عن أحدث سنة متوافرة خلال المدة

جدول ٣ : السكان وقوة العمل

الاقتصاد	السكان: الإجمالى بالملايين ١٩٨٠	السكان: الإجمالى بالملايين ١٩٩٨	السكان: متوسط معدل النمو السنوى (٪) ١٩٩٠-٨٠	السكان: متوسط معدل النمو السنوى (٪) ١٩٩٨-٩٠	السكان: السن ١٥ - ٦٤ بالملايين ١٩٨٠	السكان: السن ١٥ - ٦٤ بالملايين ١٩٩٨	قوة العمل: الإجمالى بالملايين ١٩٨٠	قوة العمل: الإجمالى بالملايين ١٩٩٨	قوة العمل: متوسط معدل النمو السنوى (٪) ١٩٩٠-٨٠	قوة العمل: متوسط معدل النمو السنوى (٪) ١٩٩٨-٩٠	قوة العمل: الإناث كنسبة مئوية من قوة العمل ١٩٨٠	قوة العمل: الإناث كنسبة مئوية من قوة العمل ١٩٩٨	قوة العمل: الأطفال فى سن ١٠ - ١٤ كنسبة مئوية من المجموعة العمرية ١٩٨٠	قوة العمل: الأطفال فى سن ١٠ - ١٤ كنسبة مئوية من المجموعة العمرية ١٩٩٨
الاتحاد الروسى	١٣٩,٠	١٤٦,٩	٠,٦	-٠,١	٩٥	١٠١	٧٦	٧٨	٠,٢	٠,١	٤٩	٤٩	صفر	صفر
إثيوبيا	٢٧,٧	٦١,٣	٤,٩	٢,٦	٢٠	٣١	١٧	٢٦	٤,٤	١,٩	٤٢	٤١	٤٦	٤٢
أذربيجان	٦,٢	٧,٩	٢,٥	١,٤	٤	٥	٣	٣	٢,٢	١,٦	٤٨	٤٤	صفر	صفر
الأرجنتين	٢٨,١	٣٦,١	٢,٥	١,٥	١٧	٢٢	١١	١٤	٢,٠	٢,٢	٢٨	٣٢	٨	٤
الأردن	٢,٢	٤,٦	٧,٤	٥,٢	١	٣	١	١	٩,٣	٦,٢	١٥	٢٣	٤	صفر
أرمينيا	٣,١	٣,٨	٢,٠	١,٠	٢	٢	١	٢	٣,٥	١,٣	٤٨	٤٨	صفر	صفر
إريتريا	٢,٤	٣,٩	٤,٩	٣,٠	١	٣	١	٢	٤,٧	٣,٠	٤٧	٤٧	٤٤	٣٩
اسبانيا	٣٧,٤	٣٩,٣	٠,٥	٠,٢	٢٣	٢٧	١٤	١٧	٢,٢	١,٢	٢٨	٣٧	صفر	صفر
استراليا	١٤,٧	١٨,٨	٢,٤	١,٣	١٠	١٣	٧	١٠	٣,٥	١,٦	٣٧	٤٣	صفر	صفر
استونيا	١,٥	١,٤	-٠,٣	١,٢-	١	١	١	١	-٠,٣	-٠,٩	٥١	٤٩	صفر	صفر
اسرائيل	٣,٩	٦,٠	٤,٣	٣,٥	٢	٤	١	٣	٥,٨	٤,٩	٣٤	٤١	صفر	صفر
اكوادور	٨,٠	١٢,٢	٤,٢	٢,٤	٤	٧	٣	٥	٦,٠	٣,٦	٢٠	٢٧	٩	٥
ألبانيا	٢,٧	٣,٤	٢,٣	٠,٣	٢	٢	١	٢	٣,١	٠,٦	٣٩	٤١	٤	١
المانيا	٧٨,٣	٨٢,١	٠,٥	٠,٥	٥٢	٥٦	٣٨	٤١	٠,٩	٠,٥	٤٠	٤٢	صفر	صفر
اندونيسيا	١٤٨,٣	٢٠٣,٧	٢,٢	١,٩	٨٣	١٣٠	٥٨	٩٨	٥,٢	٢,١	٣٥	٤٠	١٣	٩
أنغولا	٧,٠	١٣,٠	٥,٤	٣,٨	٤	٦	٣	٦	٤,٧	٢,٤	٤٧	٤٦	٢٧	٢٠
أوروغواى	٢,٩	٣,٢	١,٢	٠,٨	٢	٢	١	١	٢,٤	١,١	٣١	٤١	٤	٢
اوزبكستان	١٦,٠	٢٤,١	٤,١	٢,٣	٩	١٤	٦	١٠	٤,٦	٣,٣	٤٨	٤٧	صفر	صفر
أوغندا	١٢,٨	٢٠,٩	٤,٩	٣,٥	٦	١٠	٧	١٠	٤,٣	٣,٠	٤٨	٤٨	٤٩	٤٥
أوكرانيا	٥٠,٠	٥٠,٢	صفر	-٠,٥	٣٣	٣٤	٢٧	٢٥	-٠,٥	-٠,٥	٥٠	٤٩	صفر	صفر
أيرلندا	٣,٤	٣,٧	٠,٨	٠,٧	٢	٢	١	٢	١,٨	٢,٣	٢٨	٣٤	١	صفر
ايطاليا	٥٦,٤	٥٧,٦	٠,٢	٠,٢	٣٦	٣٩	٢٣	٢٥	١,٢	٠,٥	٣٢	٣٨	٢	صفر
بابوا غينيا الجديدة	٢,١	٤,٦	٤,٠	٢,٦	٢	٢	٢	٢	٤,٠	٢,٦	٤٢	٤٢	١٨	٢٨
باراغواى	٣,١	٥,٢	٥,١	٣,٠	٢	٣	١	٢	٥,١	٣,٤	٢٧	٣٠	١٥	٧
باكستان	٨٢,٧	١٣١,٦	٤,٦	٢,٨	٤٤	٧١	٢٩	٤٩	٥,٣	٣,٢	٢٢	٢٨	٣٣	١٧
البرازيل	١٢١,٧	١٦٥,٩	٢,١	١,٦	٧٠	١٠٨	٤٧	٧٦	٤,٦	٢,٣	٣٨	٣٥	١٩	١٥
البرتغال	٩,٨	١٠,٠	٠,٢	٠,١	٦	٧	٥	٥	٠,٨	٠,٤	٣٩	٤٤	٨	٢
بلجيكا	٩,٨	١٠,٢	٠,٤	٠,٣	٦	٧	٤	٤	٠,٦	٠,٧	٣٤	٤١	صفر	صفر
بلغاريا	٨,٩	٨,٢	-٠,٧	-٠,٨	٦	٦	٥	٥	-٠,٩	-٠,٨	٤٥	٤٨	صفر	صفر
بنغلاديش	٨٦,٧	١٢٥,٦	٢,٧	١,٩	٤٤	٧١	٤١	٦٤	٤,٥	٣,٣	٤٢	٤٢	٣٥	٢٩
بنما	٢,٠	٢,٨	٢,٥	٢,٠	١	٢	١	١	٥,٣	٣,١	٣٥	٣٥	٦	٢
بنن	٣,٥	٦,٠	٥,٤	٣,٣	٢	٣	٢	٣	٤,٨	٣,٣	٤٨	٤٨	٣٠	٢٧
بوتسوانا	٠,٩	١,٦	٥,٤	٣,٩	صفر	١	صفر	١	٥,٤	٢,٩	٥٠	٤٦	٢٦	١٦
بوركينا فاصو	٧,٠	١٠,٧	٤,٣	٢,٧	٣	٥	٤	٥	٣,٤	٢,١	٤٨	٤٧	٧١	٤٨
بوروندى	٤,١	٦,٦	٤,٧	٢,٧	٢	٣	٢	٣	٤,٥	٢,٧	٥٠	٤٩	٥٠	٤٩
بولندا	٣٥,٦	٣٨,٧	٠,٨	٠,٢	٢٣	٢٦	١٩	٢٠	٠,٦	٠,٨	٤٥	٤٦	صفر	صفر
بوليفيا	٥,٤	٧,٩	٢,٩	٢,٧	٣	٤	٢	٣	٤,٥	٢,٧	٣٣	٣٨	١٩	١٢
بيرو	١٧,٣	٢٤,٨	٣,٦	٢,٠	٩	١٥	٥	٩	٥,٤	٣,٢	٢٤	٣١	٤	٣
بيلاروس	٩,٦	١٠,٣	٠,٦	صفر	٦	٧	٥	٥	٠,٤	صفر	٥٠	٤٩	صفر	صفر
تايلند	٤٦,٧	٦١,١	٢,٧	١,٤	٢٦	٤٢	٢٤	٣٧	٤,١	٢,١	٤٧	٤٦	٢٥	١٥
تركمانستان	٢,٩	٤,٧	٥,٠	٣,٦	٢	٣	١	٢	٥,٥	٤,٣	٤٧	٤٦	صفر	صفر
تركيا	٤٤,٥	٦٣,٥	٣,٦	١,٨	٢٥	٤٢	١٩	٣٠	٤,٩	٣,٣	٣٦	٣٧	٢١	٢٢
تشاد	٤,٥	٧,٤	٥,٠	٣,٥	٢	٣	٢	٤	٤,٦	٣,٥	٤٣	٤٥	٤٢	٢٨
تنزانيا	١٨,٦	٣٢,١	٥,٥	٣,٣	٩	١٧	٩	١٦	٥,٥	٣,٠	٥٠	٤٩	٤٣	٢٨
توغو	٣,٦	٤,٥	٥,٣	٢,٤	١	٢	١	٢	٤,٦	٣,١	٣٩	٤٠	٣٦	٣٨
تونس	٦,٤	٩,٤	٣,٨	٢,٠	٣	٦	٢	٤	٥,٢	٣,٥	٢٩	٣١	٦	صفر
جامايكا	٢,١	٢,٦	١,٩	١,٠	١	٢	١	١	٢,٣	١,٨	٤٦	٤٦	صفر	صفر
الجزائر	١٨,٧	٣٠,٠	٤,٧	٢,٦	٩	١٨	٥	١٠	٧,١	٤,٩	٢١	٢٦	٧	١
جمهورية افريقيا الوسطى	٢,٢	٣,٥	٤,١	٢,٤	١	٢	١	١	٤,٦	٢,٣	٢٠	٣٦	١٤	٤
جمهورية إيران الإسلامية	٣٩,١	٦١,٩	٤,٦	١,٩	٢٠	٣٦	١٢	١٩	٤,٦	٢,٣	٢٠	٣٦	٣٧	٢٦
جمهورية الكونغو	١,٧	٢,٨	٥,١	٣,٢	١	١	١	١	٤,٩	٢,٩	٤٢	٤٣	٣٧	٣٦
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢٧,٠	٤٨,٢	٥,٨	٣,٦	١٤	٢٤	١٣	٢٠	٥,٣	٣,٦	٤٥	٤٣	٢٣	٢٩
الجمهورية التشيكية	١٠,٣	١٠,٣	٠,١	-٠,١	٦	٧	٥	٦	٠,٨	٠,٧	٤٧	٤٧	صفر	صفر
الجمهورية الدومينيكية	٥,٧	٨,٣	٢,٧	٢,١	٣	٥	٢	٤	٥,٣	٣,٢	٢٥	٣٠	٢٥	١٥
الجمهورية السلوفاكية	٥,٠	٥,٤	٠,٨	٠,٣	٣	٤	٢	٣	١,٦	١,١	٤٥	٤٨	صفر	صفر
الجمهورية العربية السورية	٨,٧	١٥,٣	٥,٦	٣,٣	٤	٨	٢	٣	٦,٦	٤,٨	٢٤	٢٦	١٤	٤
جمهورية الغيرغيز	٣,٦	٤,٧	٢,٦	١,٠	٣	٣	٢	٢	٢,٦	١,٦	٤٨	٤٧	صفر	صفر
جمهورية كوريا	٣٨,١	٤٦,٤	٢,٠	١,١	٢٤	٣٣	١٦	٢٣	٤,٠	٢,٣	٣٩	٤١	صفر	صفر
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٣,٢	٥,٠	٢,٤	٣,٠	٢	٣	٢	٣	..	..	..	..	٣١	٣٦
جمهورية مصر العربية	٤٠,٩	٦١,٤	٤,١	٢,٣	٣٣	٣٧	١٤	٢٣	٤,٦	٣,٠	٣٧	٣٠	١٨	١٠
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	١,٩	٢,٠	٠,٦	٠,٨	١	١	١	١	١,٣	١,١	٣٦	٤١	١	صفر
الجمهورية اليمنية	٨,٥	١٦,٥	٦,٦	٤,٧	٤	٨	٢	٥	٧,٦	٥,٦	٣٣	٣٨	٢٦	٢٠
جنوب افريقيا	٢٧,٦	٤١,٣	٤,٠	٢,٣	١٦	٢٥	١٠	١٦	٤,٣	٢,٣	٣٥	٣٨	١	صفر
خورخيا	٥,١	٥,٤	٠,٧	-٠,١	٣	٤	٣	٣	٠,٥	-٠,١	٤٩	٤٩	صفر	صفر
الدانمرك	٥,١	٥,٣	٠,٣	٠,٤	٣	٤	٣	٣	٠,٩	٠,٢	٤٤	٤٦	صفر	صفر
رواندا	٥,٢	٨,١	٤,٥	٢,٣	٣	٤	٣	٤	٥,١	٣,٧	٤٩	٤٩	٤٣	٤٢
رومانيا	٢٢,٢	٢٢,٥	٠,١	-٠,٥	١٤	١٥	١١	١١	-٠,٣	-٠,١	٤٦	٤٤	صفر	صفر
زامبيا	٥,٧	٩,٧	٥,٢	٣,١	٣	٥	٢	٤	٥,٢	٢,٤	٤٥	٤٥	١٩	١٦
زمبابوى	٧,٠	١١,٧	٥,١	٢,٦	٣	٦	٣	٥	٥,٣	٣,٦	٤٤	٤٤	٣٧	٣٨
سرى لانكا	١٤,٧	١٨,٨	٢,٤	١,٤	٩	١٣	٥	٨	٣,٩	٢,٤	٢٧	٣٦	٤	٢
السلفادور	٤,٦	٦,١	٢,٨	٢,٤	٢	٤	٢	٣	٤,٩	٣,٩	٢٧	٣٦	١٧	١٥
سلوفينيا	١,٩	٢,٠	٠,٤	-٠,١	١	١	١	١	٠,٤	٠,٣	٤٦	٤٦	صفر	صفر
سنغافورة	٢,٣	٣,٢	٢,٣	٣,٢	٢	٢	١	٢	٤,١	٢,٠	٣٥	٣٩	٢	صفر
السنغال	٥,٥	٩,٠	٤,٩	٣,٠	٢	٥	٣	٤	٤,٧	٣,٠	٤٢	٤٣	٤٣	٣٠
السويد	٨,٣	٨,٩	٠,٦	٠,٥	٥	٦	٤	٥	١,٢	٠,٥	٤٤	٤٨	صفر	صفر

ملاحظة . بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها، انظر الملاحظات التقنية. الارقام المائلة عن سنوات غير تلك المحددة.

الناس

الاقتصاد	السكان: الإجمالي بالملايين ١٩٨٠	١٩٩٨	السكان: متوسط معدل النمو السنوي (٪) ٨٠ - ١٩٩٠	٩٠ - ١٩٩٨	السكان: السن ١٥ - ٦٤ بالملايين ١٩٨٠	١٩٩٨	قوة العمل: الإجمالي بالملايين ١٩٨٠	١٩٩٨	قوة العمل: متوسط معدل النمو السنوي (٪) ٨٠ - ١٩٩٠	٩٠ - ١٩٩٨	قوة العمل: الإناث كنسبة مئوية من قوة العمل ١٩٨٠	١٩٩٨	قوة العمل: الأطفال في سن ١٠ - ١٤ كنسبة مئوية من المجموعة العمرية ١٩٨٠	١٩٩٨
سويسرا	٦,٣	٧,١	١,٢	٠,٨	٣	٥	٤	٤	٠,٤	٠,٨	٣٧	٤٠	صفر	صفر
سيراليون	٣,٢	٤,٩	٤,١	٢,٨	٢	٢	١	٢	٢,٥	٢,٨	٣٦	٣٧	١٩	١٥
شيلي	١١,١	١٤,٨	٢,٨	١,٨	٧	١٠	٤	٦	٤,٥	٢,٥	٢٦	٣٣	صفر	صفر
الصين	٩٨١,٢	١٢٣٨,٦	٢,٣	١,٢	٥٨٦	٨٣٦	٥٤٠	٧٤٣	٣,٢	١,٥	٤٢	٤٥	٣٠	١٠
مونغ كونغ، الصين	٥,٠	٦,٧	٢,٨	٢,٣	٣	٥	٢	٢	٣,٤	٢,٥	٣٤	٣٧	٦	صفر
طاجيكستان	٤,٠	٦,١	٤,٣	٢,٠	٢	٣	٢	٣	٤,١	٢,٨	٤٧	٤٤	صفر	صفر
غانا	١٠,٧	١٨,٥	٣,٤	٣,١	٦	١٠	٥	٩	٥,٤	٣,١	٥١	٥١	١٦	١٢
غواتيمالا	٦,٨	١٠,٨	٤,٦	٣,٠	٣	٦	٢	٤	٥,٢	٣,٤	٢٢	٢٨	١٩	١٥
غينيا	٤,٥	٧,١	٤,٦	٣,٠	٣	٤	٢	٣	٤,٠	٢,٧	٤٧	٤٧	٤١	٢٣
فرنسا	٥٣,٩	٥٨,٨	٠,٩	٠,٥	٢٤	٣٨	٢٤	٢٦	١,١	٠,٨	٤٠	٤٥	صفر	صفر
الفلبين	٤٨,٣	٧٥,١	٢,٤	٢,٦	٢٧	٤٤	١٩	٢٢	٥,٢	٣,٢	٣٥	٣٨	١٤	٧
فنزويلا	١٥,١	٢٣,٢	٢,٣	٢,٥	٨	١٤	٥	٩	٥,٩	٣,٦	٢٧	٣٤	٤	١
فنلندا	٤,٨	٥,٢	٠,٨	٠,٥	٣	٣	٢	٢	١,٠	٠,٢	٤٧	٤٨	صفر	صفر
فيت نام	٥٣,٧	٧٧,٦	٢,٧	٢,٣	٢٨	٤٧	٢٦	٤٠	٤,٣	٢,٣	٤٨	٤٩	٢٢	٨
كازاخستان	١٤,٩	١٥,٧	٠,٥	-٠,٦	٠٠	١٠	٠٠	٨	٠٠	-٠,٣	٤٨	٤٧	صفر	صفر
الكاميرون	٨,٧	١٤,٣	٥,٠	٣,٢	٥	٨	٤	٦	٤,٨	٣,٥	٣٧	٣٨	٢٤	٢٤
كرواتيا	٤,٦	٤,٦	صفر	-٠,٦	٣	٣	٢	٢	٠,٤	صفر	٤٠	٤٤	صفر	صفر
كمبوديا	٦,٥	١٠,٧	٥,٠	٣,١	٤	٦	٤	٦	٤,٦	٣,١	٥٥	٥٢	٢٧	٢٤
كندا	٢٤,٦	٣٠,٦	٢,٢	١,٤	١٧	٢١	١٢	١٧	٢,٠	١,٦	٤٠	٤٥	صفر	صفر
كوت ديفوار	٨,٢	١٤,٥	٥,٧	٣,١	٤	٨	٢	٦	٥,٧	٣,٩	٣٢	٣٢	٢٨	٢٠
كوستاريكا	٢,٣	٣,٥	٤,٢	٢,١	١	٣	١	١	٥,٧	٢,٨	٣١	٣١	١٠	٥
كولومبيا	٢٨,٤	٤٠,٨	٢,٦	٢,٣	١٦	٣٥	٩	١٨	٦,٣	٣,٢	٣٦	٣٨	١٢	٦
الكويت	١,٤	١,٩	٣,١	١,٨-	١	١	صفر	١	٣,٩	٣,٩-	١٣	٣١	صفر	صفر
كينيا	١٦,٦	٢٩,٣	٥,٧	٣,١	٨	١٥	٨	١٥	٦,٥	٤,٠	٤٦	٤٦	٤٥	٤٠
لاتفيا	٢,٥	٢,٤	٠,٤-	٣,١-	٢	٢	١	١	٠,٨-	١,٦-	٥١	٥٠	صفر	صفر
لبنان	٣,٠	٤,٢	٣,٤	٢,١	٣	٣	١	١	٥,٣	٣,٤	٢٣	٢٩	٥	صفر
ليتوانيا	٣,٤	٣,٧	٠,٨	٠,١-	٣	٣	٢	٢	٠,٦	٠,١-	٥٠	٤٨	صفر	صفر
ليسوتو	١,٣	٢,١	٤,٣	٣,٦	١	١	١	١	٤,٠	٣,٩	٣٨	٣٧	٢٨	٣٢
مالي	٦,٦	١٠,٦	٤,٧	٣,٢	٣	٥	٣	٥	٤,٣	٣,٩	٤٧	٤٦	٦١	٥٣
ماليزيا	١٣,٨	٢٢,٢	٤,٨	٢,٨	٨	١٢	٥	٩	٥,٥	٣,٥	٢٤	٣٧	٨	٣
مدغشقر	٨,٩	١٤,٦	٥,٠	٣,٣	٥	٨	٤	٧	٤,٦	٣,٢	٤٥	٤٥	٤٠	٣٥
المغرب	١٩,٤	٢٧,٨	٣,٦	٢,١	١٠	١٧	٧	١١	٤,٤	٢,٨	٢٤	٣٥	٢١	٤
المكسيك	٦٧,٦	٩٥,٩	٣,٥	٢,٠	٣٥	٥٩	٢٢	٣٢	٤,٥	٣,١	٢٧	٣٣	٩	٦
ملاوي	٦,٢	١٠,٥	٥,٢	٣,١	٢	٥	٢	٥	٤,٩	٢,٨	٥١	٤٩	٤٥	٣٤
المملكة العربية السعودية	٩,٤	٢٠,٧	٧,٩	٣,٩	٥	١٢	٣	٧	٨,٩	٣,٥	٨	١٥	٥	صفر
المملكة المتحدة	٥٦,٣	٥٩,١	٠,٥	٠,٤	٣٦	٣٨	٢٧	٣٠	٠,٩	٠,٤	٣٩	٤٤	صفر	صفر
منغوليا	١,٧	٢,٦	٤,٤	٢,٢	١	٢	١	١	٥,٠	٣,١	٤٦	٤٧	٤	٢
موريتانيا	١,٦	٢,٥	٤,٩	٢,٢	١	١	١	١	٤,٥	٣,٥	٤٥	٤٤	٢	٢٢
موزامبيق	١٢,١	١٦,٩	٣,٤	٢,٦	٦	٩	٦	٩	٢,٨	٢,٢	٤٩	٤٨	٣٩	٣٣
مولدوفا	٤,٠	٤,٣	٠,٧	-٠,٣	٣	٣	٢	٢	٠,٣	٠,١	٥٠	٤٩	٣	صفر
ميانمار	٣٣,٨	٤٤,٤	٢,٧	١,٣	١٩	٢٩	١٧	٢٤	٣,١	١,٩	٤٤	٤٣	٢٨	٢٤
ناميبيا	١,٠	١,٧	٤,٨	٣,٠	١	١	صفر	١	٤,٣	٢,٦	٤٠	٤١	٣٤	٢٠
النرويج	٤,١	٤,٤	٠,٨	٠,٦	٣	٣	٣	٣	١,٦	١,٣	٤١	٤٦	صفر	صفر
النمسا	٧,٦	٨,١	٠,٧	٠,٧	٥	٦	٣	٤	١,١	١,٠	٤١	٤٠	صفر	صفر
نيبال	١٤,٥	٢٢,٩	٢,٥	٢,٨	٨	١٣	٧	١١	٤,١	٢,٨	٣٩	٤٠	٥٦	٤٤
النيجر	٥,٦	١٠,١	٦,٠	٣,٩	٣	٥	٣	٥	٥,٣	٣,٣	٤٥	٤٤	٤٨	٤٥
نيجيريا	٧١,١	١٢١,٣	٥,٣	٣,٣	٢٦	٦٤	٢٩	٤٩	٥,١	٣,٣	٢٦	٣٦	٢٩	٢٥
نيكاراغوا	٢,٩	٤,٨	٥,٠	٣,٢	١	٣	١	٢	٦,٦	٤,٨	٢٨	٣٥	١٩	١٣
نيوزيلندا	٣,١	٣,٨	٢,٠	١,٧	٢	٢	١	٢	٣,٧	٢,٣	٣٤	٤٥	صفر	صفر
هايتي	٥,٤	٧,٦	٢,٦	٢,٤	٢	٤	٣	٣	٢,٩	٢,٣	٤٥	٤٣	٣٤	٢٤
الهند	٦٨٧,٣	٩٧٩,٧	٢,٥	٢,٠	٣٩٤	٥٩٦	٣٠٢	٤٣١	٢,٥	٢,٧	٣٤	٣٢	٢١	١٣
هندوراس	٣,٦	٦,٢	٥,٥	٣,٣	٢	٣	١	٢	٦,٣	٤,٥	٢٥	٣١	١٤	٨
هنغاريا	١٠,٧	١٠,١	٠,٦-	٠,٣-	٧	٧	٥	٥	٠,٦-	٠,٣	٤٣	٤٥	صفر	صفر
هولندا	١٤,٢	١٥,٧	١,٠	٠,٧	٩	١١	٦	٧	٢,٧	١,٠	٣٢	٤٠	صفر	صفر
الولايات المتحدة	٢٢٧,٣	٢٧٠,٠	١,٧	١,١	١٥١	١٧٧	١٠٩	١٣٩	٣,٣	١,٤	٤١	٤٦	صفر	صفر
اليابان	١١٦,٨	١٢٦,٣	٠,٨	٠,٣	٧٩	٨٧	٥٧	٦٨	١,٨	٠,٩	٣٨	٤١	صفر	صفر
اليمن	٩,٦	١٠,٥	٠,٩	٠,٥	٦	٧	٤	٥	١,٩	١,٢	٢٨	٣٧	٥	صفر
العالم	**٤٤٢٩,٩ م ب**	**٥٨٩٦,٥ م ب**	**٢,٩ م**	**١,٦ م**	**٢٥٨٦ م ب**	**٣٦٩٧ م ب**	**٢٠٢٨ م ب**	**٢٨٤٧ م ب**	**٣,٤ م**	**٢,٠ م**	**٣٩ ج**	**٤١ ج**	**٢٠ م**	**١٣ م**
الدخل المنخفض	٢٥٠٨,٦	٣٥١٤,٧	٣,٤	٢,٠	١٤٢٣	٢١٥٥٥	١٢٠٦	١٧٥٩	٣,٨	٢,٣	٤٠	٤١	٢٨	١٧
باستثناء الصين والهند	٨٤٠,٠	١٢٩٦,٤	٤,٣	٢,٦	٤٤٢	٧٢٣	٣٦٤	٥٨٥	٤,٧	٣,٠	٤٠	٤١	٢٩	٣٤
الدخل المتوسط	١١٣٢,١	١٤٩٦,٤	٢,٨	١,٥	٦٥٨	٩٥٠	٢٦٥	٦٥٨	٣,٥	٢,٠	٣٧	٣٩	١٠	٦
الدخل المتوسط الأدنى	٦٩٥,٠	٩٠٨,٣	٣,٧	١,٤	٤٠٤	٥٧٢	٢٩٢	٣٩٧	٣,١	١,٧	٤٠	٤٠	٩	٤
الدخل المتوسط الأعلى	٤٢٧,١	٥٨٨,١	٣,٠	١,٦	٢٥٤	٣٧٩	١٧٣	٢٦١	٤,١	٢,٤	٣٣	٣٦	١١	٩
الدخل المنخفض والمتوسط	٣٦٤٠,٧	٥٠١١,١	٣,٢	١,٨	٢٠٨٠	٢١٠٥	١٦٧٢	٢٤١٧	٣,٧	٣,٢	٣٩	٤٠	٢٣	١٤
أفريقيا جنوب الصحراء	٣٨٠,٧	٦٢٨,٣	٥,٠	٣,٠	١٩٥	٢٣٠	١٧٠	٢٧٥	٤,٨	٣,٠	٤٢	٤٢	٢٥	٢٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣٦٠,٣	٥٠١,٩	٢,٣	١,٩	٣٠١	٣١٣	١٣٠	٢١٣	٤,٩	٢,٧	٢٨	٣٤	١٣	٩
أوروبا وآسيا الوسطى	٤٢٥,٨	٤٧٣,٤	١,١	٠,٢	٢٦٥	٣١٥	٢٠٧	٢٣٦	١,٣	٠,٦	٤٧	٤٦	٢	٤
جنوب آسيا	٩٠٢,٦	١٣٠٥,٣	٢,٧	٢,١	٥٠٨	٧٧٨	٤٩٢	٥٧٤	٢,٨	٣,٨	٢٤	٣٣	٢٣	١٦
شرق آسيا والمحيط الهادي	١٣٩٧,٥	١٨١٧,١	٢,٦	١,٥	٨٢٠	١٢٠٤	٧١٨	١٠٢٦	٣,٦	١,٨	٤٣	٤٤	٢٦	١٠
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١٧٢,٧	٢٨٥,١	٥,٠	٢,٦	٩١	١٦٥	٥٤	٩٤	٥,٥	٣,٤	٢٤	٢٧	١٤	٥
الدخل المرتفع	٧٨٩,٢	٨٨٥,٥	١,٢	٠,٧	٥٠٥	٥٩٢	٢٥٧	٤٢٠	١,٩	١,١	٣٨	٤٣	صفر	صفر

جدول ٤ : الفقر

الاقتصاد	خطوط الفقر الوطنية								خطوط الفقر الدولية				
		السكان تحت خط الفقر (٪)				السكان تحت خط الفقر (٪)							
	سنة المسح	ريف	حضر	إجمالى	سنة المسح	ريف	حضر	إجمالى	سنة المسح	السكان الذين يعيشون على أقل من دولار من مكافىء القوة الشرائية يوميا[أ] ٪	فجوة الفقر عند دولار من مكافىء القوة الشرائية يوميا[أ] ٪	السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين من مكافىء القوة الشرائية يوميا[أ] ٪	فجوة الفقر عند دولارين من مكافىء القوة الشرائية يوميا[أ] ٪
الاتحاد الروسى	١٩٩٤	..	..	٣٠٫٩		..	..	..	١٩٩٣	<٢	..	١٠٫٩	٢٫٣
اثيوبيا		..	..	..		..	..	..	١٩٨٢-٨١	٤٦٫٠	١٢٫٤	٨٩٫٠	٤٢٫٧
اذربيجان	١٩٩٥	..	..	٦٨٫١		..	..	..		..	..	..	..
الارجنتين	١٩٩١	..	..	٢٥٫٥		..	..	..		..	..	..	..
الأردن	١٩٩١	..	..	١٥٫٠		..	..	..	١٩٩٢	٢٫٥	٠٫٥	٣٢٫٥	٦٫٣
ارمينيا		..	..	..		..	..	..		..	..	..	..
اريتريا		..	..	..		..	..	..		..	..	..	..
اسبانيا		..	..	..		..	..	..		..	..	..	..
استراليا		..	..	..		..	..	..		..	..	..	..
استونيا	١٩٩٤	١٤٫٧	٦٫٨	٨٫٩		..	..	..	١٩٩٣	٦٫٠	١٫٦	٣٢٫٥	١٠٫٠
اسرائيل		..	..	..		..	..	..		..	..	..	..
اكوادور	١٩٩٤	٤٧٫٠	٢٥٫٠	٣٥٫٠		..	..	..	١٩٩٤	٣٠٫٤	٩٫١	٦٥٫٨	٢٩٫٦
ألبانيا	١٩٩٤	٢٨٫٩	..	..	١٩٩٦	..	١٩٫٦	..		..	..	..	..
ألمانيا		..	..	..		..	..	..		..	..	..	..
اندونيسيا	١٩٨٧	١٦٫٤	٢٠٫١	١٧٫٤	١٩٩٠	١٤٫٣	١٦٫٨	١٥٫١	١٩٩٦	٧٫٧	٠٫٩	٥٠٫٤	١٥٫٣
انجولا		..	..	..		..	..	..		..	..	..	..
اوروغواى		..	..	..		..	..	..		..	..	..	..
اوزبكستان		..	..	..		..	..	..		..	..	..	..
اوغندا	١٩٩٢	..	..	٥٥٫٠		..	..	..	١٩٩٠-٨٩	٦٩٫٣	٢٩٫١	٩٢٫٢	٥٦٫٦
اوكرانيا	١٩٩٥	..	..	٣١٫٧		..	..	..	١٩٩٢	<٢	..	<٢	..
ايرلندا		..	..	..		..	..	..		..	..	..	..
ايطاليا		..	..	..		..	..	..		..	..	..	..
بابوا غينيا الجديدة		..	..	..		..	..	..		..	..	..	..
باراغواى	١٩٩١	٢٨٫٥	١٩٫٧	٢١٫٨		..	..	..		..	..	..	..
باكستان	١٩٩١	٣٦٫٩	٢٨٫٠	٣٤٫٠		..	..	..	١٩٩١	١١٫٦	٢٫٦	٥٧٫٠	١٨٫٦
البرازيل	١٩٩٠	٢٢٫٦	١٢٫١	١٧٫٤		..	..	..	١٩٩٥	٢٢٫٦	١٠٫٧	٤٢٫٥	٢٢٫٤
البرتغال		..	..	..		..	..	..		..	..	..	..
بلجيك		..	..	..		..	..	..		..	..	..	..
بلغاريا		..	..	..		..	..	..	١٩٩٢	٢٫٦	٠٫٨	٢٣٫٥	٦٫٠
بنغلاديش	١٩٩٢-٩١	٤٦٫٠	٢٣٫٣	٤٢٫٧	١٩٩٦-٩٥	٣٩٫٨	١٤٫٣	٣٥٫٦		..	..	..	..
بنما		..	..	..		..	..	..	١٩٨٩	٢٥٫٦	١٢٫٦	٤٦٫٢	٢٤٫٥
بنن	١٩٩٥	..	..	٣٣٫٠		..	..	..		..	..	..	..
بوتسوانا		..	..	..		..	..	..	١٩٨٦-٨٥	٢٣٫٠	١٢٫٤	٦١٫٠	٢٠٫٤
بوركينا فاصو		..	..	..		..	..	..		..	..	..	..
بوروندى	١٩٩٠	..	..	٣٦٫٢		..	..	..		..	..	..	..
بولندا	١٩٩٣	..	..	٢٣٫٨		..	..	..	١٩٩٣	٦٫٨	٤٫٧	١٥٫١	٧٫٧
بوليفيا		..	..	..		..	..	..		..	..	..	..
بيرو	١٩٩٤	٦٧٫٠	٤٦٫١	٥٣٫٥	١٩٩٧	٦٤٫٧	٤٠٫٤	٤٩٫٠		..	..	..	..
بيلاروس	١٩٩٥	..	..	٢٢٫٥		..	..	..	١٩٩٣	<٢	..	٦٫٤	٠٫٨
تايلند	١٩٩٠	..	..	١٨٫٠	١٩٩٢	١٥٫٥	١٠٫٢	١٣٫١	١٩٩٢	<٢	..	٢٣٫٥	٥٫٤
تركمانستان		..	..	..		..	..	..	١٩٩٣	٤٫٩	٠٫٥	٢٥٫٨	٧٫٦
تركيا		..	..	..		..	..	..		..	..	..	..
تشاد	١٩٩٦-٩٥	٦٧٫٠	٦٣٫٠	٦٤٫٠		..	..	..		..	..	..	..
تنزانيا	١٩٩١	..	..	٥١٫١		..	..	..		..	..	..	..
توغو	١٩٨٩-٨٧	..	..	٣٢٫٢		..	..	..		..	..	..	..
تونس	١٩٨٥	٢٩٫٢	١٢٫٠	١٩٫٩	١٩٩٠	٢١٫٦	٨٫٩	١٤٫١	١٩٩٠	٣٫٩	٠٫٩	٢٢٫٧	٦٫٨
جامايكا	١٩٩٢	..	..	٣٤٫٢		..	..	..	١٩٩٣	٤٫٣	٠٫٥	٢٤٫٩	٧٫٥
الجزائر	١٩٨٨	١٦٫٦	٧٫٢	١٢٫٢	١٩٩٥	٣٠٫٣	١٤٫٧	٢٢٫٦	١٩٩٥	<٢	..	١٧٫٦	٤٫٤
جمهورية افريقيا الوسطى		..	..	..		..	..	..		..	..	..	..
جمهورية ايران الإسلامية		..	..	..		..	..	..		..	..	..	..
جمهورية الكونغو		..	..	..		..	..	..		..	..	..	..
جمهورية الكونغو الديمقراطية		..	..	..		..	..	..		..	..	..	..
الجمهورية التشيكية		..	..	..		..	..	..	١٩٩٣	٢٫١	٠٫٤	٥٥٫١	١٤٫٠
الجمهورية الدومينيكية	١٩٨٩	٢٧٫٤	٢٣٫٣	٢٤٫٥	١٩٩٢	٢٩٫٨	١٠٫٩	٢٠٫٦	١٩٨٩	١٩٫٩	٦٫٠	٤٧٫٧	٢٠٫٢
الجمهورية السلوفاكية		..	..	..		..	..	..	١٩٩٢	١٢٫٨	٢٫٢	٨٥٫١	٢٧٫٥
الجمهورية العربية السورية		..	..	..		..	..	..		..	..	..	..
جمهورية القرغيز	١٩٩٣	٤٨٫١	٢٨٫٧	٤٠٫٠		..	..	..	١٩٩٣	١٨٫٩	٥٫٠	٥٥٫٣	٢١٫٤
جمهورية كوريا		..	..	..		..	..	..		..	..	..	..
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٩٩٣	٥٣٫٠	٢٤٫٠	٤٦٫١		..	..	..		..	..	..	..
جمهورية مصر العربية		..	..	..		..	..	..	١٩٩١-٩٠	٧٫٦	١٫١	٥١٫٩	١٥٫٢
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة		..	..	..		..	..	..		..	..	..	..
الجمهورية اليمنية	١٩٩٢	١٩٫٢	١٨٫٦	١٩٫١		..	..	..		..	..	..	..
جنوب افريقيا		..	..	..		..	..	..	١٩٩٢	٢٣٫٧	٦٫٦	٥٠٫٢	٢٢٫٥
جورجيا		..	..	..		..	..	..		..	..	..	..
الدانمرك		..	..	..		..	..	..		..	..	..	..
رواندا	١٩٩٣	..	..	٥١٫٢		..	..	..	١٩٨٥-٨٣	٤٥٫٧	١١٫٢	٨٨٫٧	٤٢٫٢
رومانيا	١٩٩٤	٢٧٫٩	٢٠٫٤	٢١٫٥		..	..	..	١٩٩٢	١٧٫٧	٤٫٢	٧٠٫٩	٢٤٫٧
زامبيا	١٩٩١	٨٨٫٠	٤٦٫٠	٦٨٫٠	١٩٩٣	..	..	٨٦٫٠	١٩٩٢	٨٤٫٦	٥٣٫٨	٩٨٫١	٧٣٫٤
زمبابوى	١٩٩١-٩٠	..	..	٢٥٫٥		..	..	..	١٩٩١-٩٠	٤١٫٠	١٤٫٣	٦٨٫٢	٣٥٫٥
سرى لانكا	١٩٨٦-٨٥	٤٥٫٥	٢٦٫٨	٤٠٫٦	١٩٩١-٩٠	٣٨٫١	٢٨٫٤	٣٥٫٣	١٩٩٠	٤٫٠	٠٫٧	٤١٫٢	١١٫٠
السلفادور	١٩٩٢	٥٥٫٧	٤٣٫١	٤٨٫٣		..	..	..		..	..	..	..
سلوفينيا		..	..	..		..	..	..	١٩٩٣	<٢	..	<٢	..
سنغافورة		..	..	..		..	..	..		..	..	..	..
السنغال	١٩٩١	٤٠٫٤	١٦٫٤	٣٣٫٤		..	..	..	١٩٩٢-٩١	٥٤٫٠	٢٥٫٥	٧٩٫٦	٤٧٫٢
السويد		..	..	..		..	..	..		..	..	..	..

ملاحظة: بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها، انظر الملاحظات الفنية. الأرقام المائلة عن سنوات غير تلك المحددة.

الناس

الاقتصاد	خطوط الفقر الوطنية: السكان تحت خط الفقر (٪) — سنة المسح	ريف	حضر	إجمالي	خطوط الفقر الوطنية: السكان تحت خط الفقر (٪) — سنة المسح	خطوط الفقر الوطنية: السكان تحت خط الفقر (٪) — ريف	حضر	إجمالي	خطوط الفقر الدولية — سنة المسح	السكان الذين يعيشون على أقل من دولار من مكافىء القوة الشرائية يوميا[1] ٪	فجوة الفقر عند دولار من مكافىء القوة الشرائية يوميا[1] ٪	السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين من مكافىء القوة الشرائية يوميا[1] ٪	فجوة الفقر عند دولارين من مكافىء القوة الشرائية يوميا[1] ٪
سويسرا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
سيراليون	١٩٨٩	٧٦,٠	٥٣,٠	٦٨,٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..
شيلي	١٩٩٢	..	..	٢١,٦	١٩٩٤	..	..	٢٠,٥	١٩٩٢	١٥,٠	٤,٩	٣٨,٥	١٦,٠
الصين	١٩٩٤	١١,٨	< ٢	٨,٤	١٩٩٦	٧,٩	< ٢	٦,٠	١٩٩٥	٢٢,٢	٦,٩	٥٧,٨	٢٤,١
هونغ كونغ، الصين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
طاجيكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
غانا	١٩٩٢	٣٤,٢	٢٦,٧	٣١,٤	..	..	..	..	..	..	..	..	..
غواتيمالا	..	..	..	..	..	..	..	..	١٩٨٩	٥٣,٣	٢٨,٥	٧٦,٨	٤٧,٦
غيانا	..	..	..	..	..	..	..	..	١٩٩١	٢٦,٣	١٢,٤	٥٠,٢	٢٥,٦
فرنسا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الفلبين	١٩٩٤	٥٣,١	٢٨,٠	٤٠,٦	١٩٩٧	٥١,٢	٢٢,٥	٣٧,٥	١٩٩٤	٢٦,٩	٧,١	٦٢,٨	٢٧,٠
فنزويلا	١٩٨٩	..	..	٣١,٣	..	..	..	..	١٩٩١	١١,٨	٣,١	٣٢,٢	١٢,٢
فنلندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
فيت نام	١٩٩٣	٥٧,٢	٢٥,٩	٥٠,٩	..	..	..	..	..	..	..	..	..
كازاخستان	١٩٩٦	٣٩,٠	٣٠,٠	٣٤,٦	..	..	..	..	١٩٩٣	٢ <	..	١٢,١	٢,٥
الكاميرون	١٩٨٤	٣٢,٤	٤٤,٤	٤٠,٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..
كرواتيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
كمبوديا	١٩٩٤-٩٣	٤٢,١	٢٤,٨	٣٩,٠	١٩٩٧	٤٠,١	٢١,١	٣٦,١	..	..	..	..	..
كندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
كوت ديفوار	..	..	..	..	..	..	..	..	١٩٨٨	١٧,٧	٤,٣	٥٤,٨	٢٠,٤
كوستاريكا	..	..	..	..	..	..	..	..	١٩٨٩	١٨,٩	٧,٢	٤٣,٨	١٩,٤
كولومبيا	١٩٩١	٢٩,٠	٧,٨	١٦,٩	١٩٩٣	٣١,٢	٨,٠	١٧,٧	١٩٩١	٧,٤	٢,٣	٢١,٧	٨,٤
الكويت	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
كينيا	١٩٩٢	٤٦,٤	٢٩,٣	٤٢,٠	..	..	..	..	١٩٩٢	٥٠,٢	٢٢,٢	٧٨,١	٤٤,٤
لاتفيا	..	..	..	..	..	..	..	..	١٩٩٣	٢ <	..	٢ <	..
لبنان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ليتوانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	١٩٩٣	٢ <	..	١٨,٩	٤,١
ليسوتو	١٩٩٣	٥٣,٩	٢٧,٨	٤٩,٢	..	..	..	..	١٩٨٧-٨٦	٤٨,٨	٢٣,٨	٧٤,١	٤٣,٥
مالي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ماليزيا	١٩٨٩	..	..	١٥,٥	..	..	..	..	١٩٩٥	٤,٣	٠,٧	٢٢,٤	٦,٨
مدغشقر	..	..	..	..	..	..	..	..	١٩٩٣	٧٢,٣	٣٣,٢	٩٣,٢	٥٩,٦
المغرب	١٩٨٥-٨٤	٣٢,٦	١٧,٣	٢٦,٠	١٩٩١-٩٠	١٨,٠	٧,٦	١٣,١	١٩٩١-٩٠	٢ <	..	١٩,٦	٤,٦
المكسيك	١٩٨٨	..	..	١٠,١	..	..	..	..	١٩٩٢	١٤,٩	٣,٨	٤٠,٠	١٥,٩
ملاوي	١٩٩١-٩٠	..	..	٥٤,٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..
المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
المملكة المتحدة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
منغوليا	١٩٩٥	٣٣,١	٢٠,٤	٣٦,٣	..	..	..	..	..	..	..	..	..
موريتانيا	١٩٩٠	..	..	٥٧,٠	..	..	..	..	١٩٨٨	٣١,٤	١٥,٢	٦٨,٤	٣٣,٠
موزامبيق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
مولدوفا	..	..	..	..	..	..	..	..	١٩٩٢	٦,٨	١,٢	٣٠,٦	٩,٧
ميانمار	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ناميبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
النرويج	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
النمسا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
نيبال	١٩٩٦-٩٥	٤٤,٠	٢٣,٠	٤٢,٠	..	..	..	..	١٩٩٥	٥٠,٣	١٦,٢	٨٦,٧	٤٤,٦
النيجر	١٩٩٣-٨٩	٦٦,٠	٥٢,٠	٦٣,٠	..	..	..	..	١٩٩٢	٦١,٥	٢٢,٢	٩٢,٠	٥١,٨
نيجيريا	١٩٨٥	٤٩,٥	٣١,٧	٤٣,٠	١٩٩٣-٩٢	٣٦,٤	٣٠,٤	٣٤,١	١٩٩٣-٩٢	٣١,١	١٢,٩	٥٩,٩	٢٩,٨
نيكاراغوا	١٩٩٣	٧٦,١	٣١,٩	٥٠,٢	..	..	..	..	١٩٩٣	٤٣,٨	١٨,٠	٧٤,٥	٣٩,٧
نيوزيلندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
هايتي	١٩٨٧	..	..	٦٥,٠	١٩٩٥	٨١,٠	..	..	..	..	..	..	..
الهند	١٩٩٣	٤٣,٥	٣٣,٧	٤٠,٩	١٩٩٤	٣٦,٧	٣٠,٥	٣٥,٠	١٩٩٤	٤٧,٠	١٢,٩	٨٧,٥	٤٢,٩
هندوراس	١٩٩٢	٤٦,٠	٥٦,٠	٥٠,٠	..	..	..	..	١٩٩٢	٤٦,٩	٢٠,٤	٧٥,٧	٤١,٩
هنغاريا	١٩٩٢	..	..	٢٥,٢	..	..	..	..	١٩٩٢	٢ <	..	١٠,٧	٢,١
هولندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الولايات المتحدة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
اليابان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
اليونان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..

(١) أسعار ١٩٨٥

جدول ٥ : توزيع الدخل أو الاستهلاك

الاقتصاد	سنة المسح	رقم جيني القياسي	حصة النسبة المئوية من الدخل أو الاستهلاك				
			أدنى ١٠٪	أدنى ٢٠٪	ثاني ٢٠٪	ثالث ٢٠٪	رابع ٢٠٪	أعلى ٢٠٪	أعلى ١٠٪
الاتحاد الروسي	١٩٩٦ب	٤٨,٠	١,٤	٤,٢	٨,٨	١٣,٦	٢٠,٧	٥٢,٨	٣٧,٤
اثيوبيا	١٩٩٥ب	٤٠,٠	٣,٠	٧,١	١٠,٩	١٤,٥	١٩,٨	٤٧,٧	٣٣,٧
أذربيجان	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الأرجنتين	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الأردن	١٩٩١ب	٤٣,٤	٢,٤	٥,٩	٩,٨	١٣,٩	٢٠,٣	٥٠,١	٣٤,٧
أرمينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
إريتريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
أسبانيا	١٩٩٠جـ د	٣٢,٥	٢,٨	٧,٥	١٢,٦	١٧,٠	٢٢,٦	٤٠,٣	٢٥,٢
استراليا	١٩٨٩جـ د	٣٣,٧	٢,٥	٧,٠	١٢,٢	١٦,٦	٢٢,٢	٤٠,٩	٢٤,٨
أستونيا	١٩٩٥جـ د	٣٥,٤	٢,٢	٦,٢	١٢,٠	١٧,٠	٢٣,١	٤١,٨	٢٦,٢
إسرائيل	١٩٩٢جـ د	٣٥,٥	٢,٨	٦,٩	١١,٤	١٦,٣	٢٣,٩	٤٢,٥	٢٦,٩
أكوادور	١٩٩٤ب	٤٦,٦	٢,٣	٥,٤	٨,٩	١٣,٢	١٩,٩	٥٢,٦	٣٧,٦
ألمانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ألمانيا	١٩٨٩جـ د	٢٨,١	٣,٧	٩,٠	١٣,٥	١٧,٥	٢٣,٩	٢٧,١	٢٢,٦
اندونيسيا	١٩٩٦جـ د	٣٦,٥	٣,٦	٨,٠	١١,٣	١٥,١	٢٠,٨	٤٤,٩	٢٠,٣
انغولا	..	..	..	..	.	..	..	..	..
أوروغواي	..	..	..	..	..	..	..	..	..
أوزبكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..
أوغندا	٩٢-١٩٩٣ب	٣٩,٢	٢,٦	٦,٦	١٠,٩	١٥,٢	٢١,٣	٤٦,١	٣١,٣
أوكرانيا	١٩٩٥جـ د	٤٧,٣	١,٤	٤,٣	٩,٠	١٣,٨	٢٠,٨	٥٢,٣	٣٦,٨
ايرلندا	١٩٨٧جـ د	٣٥,٩	٢,٥	٦,٧	١١,٦	١٦,٤	٢٢,٤	٤٢,٩	٢٧,٤
ايطالية	١٩٩١جـ د	٢٤,٢	٣,٩	٧,٦	١٢,٩	١٧,٣	٢٣,٢	٣٨,٩	٢٣,٧
بابوا غينيا الجديدة	١٩٩٦ب	٥٠,٩	١,٧	٤,٥	٧,٩	١١,٩	١٩,٢	٥٦,٥	٤٠,٥
باراغواي	١٩٩٥جـ د	٥٩,١	٠,٧	٢,٣	٥,٩	١٠,٧	١٨,٧	٦٢,٤	٤٦,٦
باكستان	١٩٩٦ب	٣١,٢	٤,١	٩,٤	١٣,٠	١٦,٠	٢٠,٣	٤١,٢	٢٧,٧
البرازيل	١٩٩٥جـ د	٦٠,١	٠,٨	٢,٥	٥,٧	٩,٩	١٧,٧	٦٤,٢	٤٧,٩
البرتغال	..	..	..	..	..	..	..	..	..
بلجيكا	١٩٩٢جـ د	٢٥,٠	٣,٧	٩,٥	١٤,٦	١٨,٤	٢٣,٠	٣٤,٥	٢٠,٢
بلغاريا	١٩٩٣جـ د	٣٠,٨	٣,٣	٨,٣	١٣,٠	١٧,٠	٢٢,٣	٣٩,٣	٢٤,٧
بنغلاديش	١٩٩٢ب	٢٨,٣	٤,١	٩,٤	١٣,٥	١٧,٢	٢٢,٠	٣٧,٩	٢٣,٧
بنما	١٩٩٥جـ د	٥٧,١	٠,٧	٢,٣	٦,٣	١١,٣	١٩,٨	٦٠,٤	٤٣,٨
بنن	..	..	..	..	..	..	..	..	..
بوتسوانا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
بوركينا فاصو	١٩٩٤ب	٤٨,٢	٢,٢	٥,٥	٨,٧	١٢,٠	١٨,٧	٥٥,٠	٢٩,٥
بوروندي	..	..	..	..	..	..	..	..	..
بولندا	١٩٩٢ب	٢٧,٢	٤,٠	٩,٣	١٣,٨	١٧,٧	٢٣,٦	٣٦,٦	٢٢,١
بوليفيا	١٩٩٠جـ د	٤٢,٠	٢,٣	٥,٦	٩,٧	١٤,٥	٢٢,٠	٤٨,٣	٢١,٧
بيرو	١٩٩٦جـ ب	٤٦,٢	١,٦	٤,٤	٩,١	١٤,١	٢١,٣	٥١,٢	٣٥,٤
بيلاروس	١٩٩٥جـ د	٢٨,٨	٣,٤	٨,٥	١٣,٥	١٧,٧	٢٣,١	٢٧,٢	١٢,٦
تايلند	١٩٩٢ب	٤٦,٢	٢,٥	٥,٦	٨,٧	١٣,٠	٢٠,٠	٥٢,٧	٢٧,١
تركمانستان	١٩٩٣جـ د	٣٥,٨	٢,٧	٦,٧	١١,٤	١٦,٣	٢٢,٨	٤٢,٨	٢٦,٩
تركيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
تشاد	..	..	..	..	..	..	..	..	..
تنزانيا	١٩٩٣ب	٣٨,٢	٢,٨	٦,٨	١١,٠	١٥,١	٢١,٦	٤٥,٥	٣٠,١
توغو	..	..	..	..	..	..	..	..	..
تونس	١٩٩٠ب	٤٠,٢	٢,٣	٥,٩	١٠,٤	١٥,٣	٢٢,١	٤٦,٣	٣٠,٧
جامايكا	١٩٩١ب	٤١,١	٢,٤	٥,٨	١٠,٣	١٤,٩	٢١,٦	٤٧,٥	٣١,٩
الجزائر	١٩٩٥ب	٣٥,٣	٢,٨	٧,٠	١١,٦	١٦,١	٢٢,٧	٤٢,٦	٢٦,٨
جمهورية افريقيا الوسطى	..	..	..	..	..	..	..	..	..
جمهورية إيران الإسلامية	..	..	..	..	..	..	..	..	..
جمهورية الكونغو	..	..	..	..	..	..	..	..	..
جمهورية الكونغو الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الجمهورية التشيكية	١٩٩٣جـ د	٢٦,٦	٤,٦	١٠,٥	١٣,٩	١٦,٩	٢١,٣	٣٧,٤	٢٢,٥
الجمهورية الدومينيكية	١٩٨٩جـ د	٥٠,٥	١,٦	٤,٢	٧,٩	١٢,٥	١٩,٧	٥٥,٧	٢٩,٦
الجمهورية السلوفاكية	١٩٩٢جـ د	١٩,٥	٥,١	١١,٩	١٥,٨	١٨,٨	٢١,٢	٢١,٤	١٨,٢
الجمهورية العربية السورية	..	..	..	..	..	..	..	..	..
جمهورية التبغير	١٩٩٣جـ د	٣٥,٢	٢,٧	٦,٧	١١,٥	١٦,٤	٢٣,١	٤٢,٣	٢٦,٢
جمهورية كوريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٩٩٢ب	٢٠,٤	٤,٢	٩,٦	١٢,٩	١٦,٣	٢١,٠	٤٠,١	٢٦,٤
جمهورية مصر العربية	١٩٩١ب	٣٢,٠	٣,٩	٨,٧	١٢,٥	١٦,٢	٢١,٤	٤١,١	٢٦,٧
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الجمهورية اليمنية	١٩٩٢ب	٣٩,٥	٢,٣	٦,١	١٠,٩	١٥,٣	٢١,٦	٤٦,١	٣٠,٨
جنوب افريقيا	٩٣-١٩٩٤ب	٥٩,٣	١,١	٢,٩	٥,٥	٩,٢	١٧,٧	٦٤,٨	٤٥,٩
جورجيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الدانمرك	١٩٩٢جـ د	٢٤,٧	٢,٦	٩,٦	١٤,٩	١٨,٣	٢٢,٧	٢٤,٥	٢٠,٥
رواندا	٨٣-١٩٨٥ب	٢٨,٩	٤,٢	٩,٧	١٣,٢	١٦,٥	٢١,٦	٢٩,١	٢٤,٢
رومانيا	١٩٩٤جـ د	٢٨,٢	٣,٧	٨,٩	١٣,٦	١٧,٦	٢٢,٦	٣٧,٣	٢١,٧
زامبيا	١٩٩٦ب	٤٩,٨	١,٦	٤,٢	٨,٢	١٢,٨	٢٠,١	٥٤,٨	٢٩,٢
زمبابوي	١٩٩٠ب	٥٦,٨	١,٨	٤,٠	٦,٣	١٠,٠	١٧,٤	٦٢,٣	٤٦,٩
سري لانكا	١٩٩٠ب	٣٠,١	٣,٨	٨,٩	١٢,١	١٦,٩	٢١,٧	٣٩,٣	٢٥,٢
السلفادور	١٩٩٥جـ د	٤٩,٩	١,٢	٢,٧	٨,٣	١٣,١	٢٠,٥	٥٤,٤	٣٨,٢
سلوفينيا	١٩٩٢جـ د	٢٩,٢	٤,٠	٩,٣	١٣,٣	١٦,٩	٢١,٩	٣٨,٦	٢٤,٥
سنغافورة	..	..	..	..	..	..	..	..	..
السنغال	١٩٩١ب	٥٣,٨	١,٠	٣,١	٧,٤	١٢,١	١٩,٥	٥٧,٩	٤٣,٣
السويد	١٩٩٢جـ د	٢٥,٠	٣,٧	٩,٦	١٤,٥	١٨,١	٢٣,٣	٣٤,٥	٢٠,١

ملاحظة : بالنسبة للبلدان البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها. انظر الملاحظات التقنية. الأرقام المائلة عن سنوات غير تلك المحددة

الناس

الاقتصاد	سنة المسح	رقم جيني القياسي	حصة النسبة المئوية من الدخل أو الاستهلاك					
			أدنى ١٠٪	أدنى ٢٠٪	ثاني ٢٠٪	ثالث ٢٠٪	رابع ٢٠٪	أعلى ٢٠٪	أعلى ١٠٪
سويسرا	١٩٨٢جـ د	٣٦,١	٢,٩	٧,٤	١١,٦	١٥,٦	٢١,٩	٤٣,٥	٢٨,٦
سيراليون	١٩٨٩ب	٦٢,٩	٠,٥	١,١	٢,٠	٩,٨	٢٣,٧	٦٢,٤	٤٣,٦
شيلي	١٩٩٤جـ د	٥٦,٥	١,٤	٣,٥	٦,٦	١٠,٩	١٨,١	٦١,٠	٤٦,١
الصين	١٩٩٥جـ د	٤١,٥	٢,٢	٥,٥	٩,٨	١٤,٩	٢٢,٣	٤٧,٥	٣٠,٩
هونغ كونغ، الصين	..	..	..	..	..	..	..	..	..
طاجيكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..
غانا	١٩٩٧ب	٣٢,٧	٣,٦	٨,٤	١٢,٢	١٥,٨	٢١,٩	٤١,٧	٢٦,١
غواتيمالا	١٩٨٩جـ د	٥٩,٦	٠,٦	٢,١	٥,٨	١٠,٥	١٨,٦	٦٢,٠	٤٦,٦
غينيا	١٩٩٤ب	٤٠,٣	٢,٦	٦,٤	١٠,٤	١٤,٨	٢١,٢	٤٧,٢	٣٢,٠
فرنسا	١٩٨٩جـ د	٣٢,٧	٢,٥	٧,٣	١٢,٧	١٧,١	٢٢,٨	٤٠,١	٢٤,٩
الفلبين	١٩٩٤ب	٤٢,٩	٢,٤	٥,٩	٩,٦	١٣,٩	٢١,١	٤٩,٦	٣٣,٥
فنزويلا	١٩٩٥جـ د	٤٦,٨	١,٥	٤,٣	٨,٨	١٣,٨	٢١,٣	٥١,٨	٣٥,٦
فنلندا	١٩٩١جـ د	٢٥,٦	٤,٢	١٠,٠	١٤,٢	١٧,٦	٢٢,٣	٣٥,٨	٢١,٦
فيت نام	١٩٩٣ب	٣٥,٧	٢,٥	٧,٨	١١,٤	١٥,٤	٢١,٤	٤٤,٠	٢٩,٠
كازاخستان	١٩٩٣جـ د	٣٢,٧	٣,١	٧,٥	١٢,٣	١٦,٩	٢٢,٩	٤٠,٤	٢٤,٩
الكاميرون	..	..	..	..	..	..	..	..	..
كرواتيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
كمبوديا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
كندا	١٩٩٤جـ د	٣١,٥	٢,٨	٧,٥	١٢,٩	١٧,٢	٢٣,٠	٣٩,٣	٢٢,٨
كوت ديفوار	١٩٨٨ب	٣٦,٩	٣,٨	٦,٨	١١,٢	١٥,٨	٢٢,٢	٤٤,١	٢٨,٥
كوستاريكا	١٩٩٦جـ د	٤٧,٠	١,٣	٤,٠	٨,٨	١٣,٧	٢١,٧	٥١,٨	٣٤,٧
كولومبيا	١٩٩٥جـ د	٥٧,٢	١,٠	٢,١	٦,٨	١٠,٩	١٧,٦	٦١,٥	٤٦,٩
الكويت	..	..	..	..	..	..	..	..	..
كيبيا	١٩٩٤ب	٤٤,٥	١,٨	٥,٠	٩,٧	١٤,٢	٢٠,٩	٥٠,٢	٣٤,٩
لاتفيا	١٩٩٥ جـ د	٢٨,٥	٣,٣	٨,٣	١٣,٨	١٨,٠	٢٢,٩	٣٧,٠	٢٢,٤
لبنان	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ليتوانيا	١٩٩٣جـ د	٣٦,٦	٣,٤	٨,١	١٢,٣	١٦,٢	٢١,٣	٤٢,١	٢٨,٠
ليسوتو	١٩٨٧,٨٦ب	٥٦,٠	٠,٩	٢,٨	٦,٥	١١,٢	١٩,٤	٦٠,١	٤٢,٤
مالي	١٩٩٤ب	٥٠,٥	١,٨	٤,٦	٨,٠	١١,٩	١٩,٣	٥٦,٢	٤٠,٤
ماليزيا	١٩٨٩جـ د	٤٨,٤	١,٩	٤,٦	٨,٣	١٢,٠	٢٠,٤	٥٣,٧	٣٧,٩
مدغشقر	١٩٩٣ب	٤٦,٠	١,٩	٥,١	٩,٤	١٣,٣	٢٠,١	٥٢,١	٣٦,٧
المغرب	١٩٩١,٩٠ب	٣٩,٢	٢,٨	٦,٦	١٠,٥	١٥,٠	٢١,٧	٤٦,٢	٣٠,٥
المكسيك	١٩٩٥جـ د	٥٣,٧	١,٤	٣,٦	٧,٢	١١,٨	١٩,٢	٥٨,٢	٤٢,٨
ملاوي	..	..	..	..	..	..	..	..	..
المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..	..
المملكة المتحدة	١٩٨٦جـ د	٣٢,٦	٢,٤	٧,١	١٢,٨	١٧,٢	٢٣,١	٣٩,٨	٢٤,٧
منغوليا	١٩٩٥ب	٣٣,٢	٢,٩	٧,٣	١٢,٢	١٦,٦	٢٣,٠	٤٠,٩	٢٤,٥
موريتانيا	١٩٩٥ب	٣٨,٩	٢,٣	٦,٢	١٠,٨	١٥,٤	٢٢,٠	٤٥,٦	٢٩,٩
موزامبيق	..	..	..	..	..	..	..	..	..
مولدوفا	١٩٩٣جـ د	٣٤,٤	٢,٧	٦,٩	١١,٩	١٦,٧	٢٣,١	٤١,٥	٢٥,٨
ميانمار	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ناميبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
النرويج	١٩٩١جـ د	٢٥,٨	٤,١	١٠,٠	١٤,٣	١٧,٩	٢٢,٤	٣٥,٣	٢١,٢
النمسا	١٩٨٧جـ د	٢٣,١	٤,٤	١٠,٤	١٤,٨	١٨,٥	٢٢,٩	٣٣,٣	١٩,٣
نيبال	١٩٩٦,٩٥ب	٣٦,٧	٣,٢	٧,٦	١١,٥	١٥,١	٢١,٠	٤٤,٨	٢٩,٨
النيجر	١٩٩٥ب	٥٠,٥	٠,٨	٢,٦	٧,١	١٣,٩	٢٣,١	٥٣,٣	٣٥,٤
نيجيريا	١٩٩٣,٩٢ب	٤٥,٠	١,٣	٤,٠	٨,٩	١٤,٤	٢٣,٤	٤٩,٣	٣١,٤
نيكاراغوا	١٩٩٣ب	٥٠,٣	١,٦	٤,٢	٨,٠	١٢,٦	٢٠,٠	٥٥,٢	٣٩,٨
نيوزيلندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
هايتي	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الهند	١٩٩٤ب	٢٩,٧	٤,١	٩,٢	١٢,٠	١٦,٨	٢١,٧	٣٩,٣	٢٥,٠
هندوراس	١٩٩٦جـ د	٥٣,٧	١,٢	٢,٤	٧,١	١١,٧	١٩,٧	٥٨,٠	٤٢,١
هنغاريا	١٩٩٢جـ د	٢٧,٩	٤,١	٩,٧	١٢,٩	١٦,٩	٢١,٤	٣٨,١	٢٤,٠
هولندا	١٩٩١جـ د	٣١,٥	٢,٩	٨,٠	١٣,٠	١٦,٧	٢٢,٥	٣٩,٩	٢٤,٧
الولايات المتحدة	١٩٩٤جـ د	٤٠,١	١,٥	٤,٨	١٠,٥	١٦,٠	٢٣,٥	٤٥,٣	٣٨,٥
اليابان	..	..	..	..	..	..	..	..	..
اليونان	..	..	..	..	..	..	..	..	..

أ . تشير إلى حصص الإنفاق حسب النسبة المئوية للسكان. ب ـ مرتبة حسب نصيب الفرد من الإنفاق. جـ . تشير حصص الدخل حسب النسبة المئوية للسكان. د . مرتبة حسب دخل الفرد.

جدول ٦ : التعليم

الاقتصاد	الإنفاق العام على التعليم / من الناتج القومى الإجمالى		صافى نسبة الالتحاق[1] / من المجموعة العمرية المناسبة			النسبة المئوية من الجيل التى تصل للصف الخامس				سنوات الدراسة المتوقعة			
			ابتدائى		ثانوى	ذكور		إناث		ذكور		إناث	
	١٩٨٠	١٩٩٦	١٩٨٠	١٩٩٦	١٩٩٦	١٩٨٠	١٩٩٦	١٩٨٠	١٩٩٦	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥
الاتحاد الروسى	٣,٥	٤,١	..	٩٣	..	..	..	..	..	..	..	..	..
إثيوبيا	٣,١	٤,٠	..	٢٨	..	..	٥٧	..	٥٣	..	..	..	..
أذربيجان	..	٢,٢	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الأرجنتين	٢,٧	٣,٥	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الأردن	٦,٦	٧,٣	..	..	..	٩٣	..	٩٤	..	١٢	١٢	..	..
أرمينيا	..	٢,٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
إريتريا	..	١,٨	..	٣٠	١٦	٧٣	..	٦٧	..	٥	..	٤	..
أسبانيا	٢,٣	٤,٩	١,٠٢	١,٠٥	٧٤	٩٥	..	٩٤	..	١٣	١٥	١٢	١٦
أستراليا	٥,٥	٥,٦	١,٠٢	٩٥	٧٠	..	..	..	..	١٢	١٦	١٢	١٦
أستراليا	..	٧,٣	..	٨٧	..	..	٩٦	..	٩٧	..	١٣	..	١٣
إسرائيل	٧,٩	٧,٢	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
أكوادور	٥,٦	٣,٥	..	٩٧	..	..	٨٤	..	٨٦	..	..	..	..
ألمانيا	..	٢,١	..	١,٠٢	..	..	٨١	..	٨٣	..	..	..	..
ألمانيا	..	٤,٨	..	١,٠٠	..	..	..	..	..	..	١٥	..	١٥
إندونيسيا	١,٧	١,٤	٨٨	٩٧	..	..	..	..	..	..	١٠	..	١٠
أنغولا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٨	..	٧	..
أوروغواى	٢,٣	٢,٣	..	٩٢	..	..	٩٧	..	٩٩	..	..	..	..
أوزبكستان	..	٨,١	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
أوغندا	١,٢	٢,٦	..	..	..	٨٢	..	٧٣	..	..	..	..	..
أوكرانيا	٥,٦	٧,١	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
أيرلندا	٦,٣	٥,٨	١,٠٠	١,٠٠	٧٨	..	..	..	..	١١	١٤	١١	١٤
إيطاليا	..	٤,٧	..	١,٠٠	..	٩٩	١,٠٠	٩٩	١,٠٠	..	..	..	..
بابوا غينيا الجديدة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
باراغواى	١,٥	٣,٩	٨٩	٩١	..	٥٩	..	٥٨	..	..	٩	..	٩
باكستان	٢,٠	٣,٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
البرازيل	٣,٦	٥,٥	٨٠	٩٠	١٤	..	..	..	..	٩	..	٩	..
البرتغال	٣,٨	٥,٥	٩٩	١٠٤	..	..	..	..	..	..	١٤	..	١٥
بلجيكا	٦,٠	٣,٢	٩٧	٩٨	..	..	..	..	..	١٤	١٦	١٣	١٥
بلغاريا	٤,٥	٣,٣	٩٦	٩٢	٧٣	..	..	..	..	١١	١٢	١١	١٣
بنغلاديش	١,٥	٢,٩	..	..	..	١٨	..	٢٦	..	..	..	..	..
بنما	٤,٩	٤,٦	٨٩	..	٤٦	٧٤	..	٧٩	..	١١	..	١١	..
بنن	..	٣,٢	..	٦٣	..	٥٩	٦٤	٦٣	٥٧	..	..	..	..
بوتسوانا	٦,٠	١٠,٤	٧٦	٨١	١٤	٨٥	٨٧	٨٨	٩٢	٧	١١	٨	١١
بوركينا فاصو	١,٥	١,٥	١٥	٣١	..	٧٧	٧٤	٧٤	٧٧	٢	٣	١	٣
بوروندى	٣,٤	٣,١	٢٠	..	..	١٠٠	..	٩٦	..	٣	٥	٢	٤
بولندا	..	٥,٣	٩٨	٩٥	٧١	..	..	..	..	١٢	١٣	١٢	١٣
بوليفيا	٤,٤	٥,٦	٧٩	..	١٦	..	..	..	..	٩	..	٨	..
بيرو	٣,١	٢,٩	٨٦	٩١	..	٧٨	..	٧٤	..	١١	١٣	١٠	١٢
بيلاروس	..	٦,١	..	٨٥	..	..	..	..	..	..	..	..	..
تايلند	٢,٤	٤,١	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
تركمانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
تركيا	٢,٢	٢,٣	..	٩٦	..	٥٠	..	..	..	١١	..	١١	٩
تشاد	..	٢,٤	..	٤٦	..	٦	١٢	..	٥٣	..	..	..	..
تنزانيا	..	..	٦٨	٤٨	..	..	..	٩٠	..	..	..	..	..
توغو	٥,٦	٤,٧	..	٨٥	..	٥٩	..	٤٥	..	..	..	..	..
تونس	٥,٤	٦,٧	٨٢	٩٨	٢٣	..	٩٠	٨٤	٩٢	١٠	..	٧	..
جامايكا	٧,٠	٧,٤	٩٦	..	٦٤	..	..	٩١	..	..	١١	..	١١
الجزائر	٧,٨	٥,١	٨١	٩٤	٣١	٩٠	٩٤	٨٥	٩٥	٩	١١	٦	١٠
جمهورية أفريقيا الوسطى	..	..	٥٦	..	..	٦٢	..	٥٠	..	..	..	..	..
جمهورية إيران الإسلامية	٧,٥	٤,٠	..	٩٠	..	٦٩	..	..	..	..	..	..	..
جمهورية الكونغو	٧,٠	٦,٢	٩٦	..	..	٨١	٤٠	٨٣	٧٨	..	..	..	..
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢,٦	..	..	٥٤	..	١٧	..	..	..	٧	..	٤	..
الجمهورية التشيكية	..	٥,٤	..	٩١	..	٨٧	..	..	..	١٣	..	١٣	..
الجمهورية الدومينيكية	٣,٢	٢,٠	..	٨١	..	٢٣	..	..	..	١١	..	١١	..
الجمهورية الملوكية	..	٤,٩	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الجمهورية العربية السورية	٤,٦	٤,٢	٩٠	٩١	٣٩	٩٣	٩٣	٨٨	٩٤	١١	١٠	٨	٩
جمهورية المقرغيز	..	٥,٧	..	٩٥	..	..	..	..	..	..	..	..	..
جمهورية كوريا	٣,٧	٣,٧	١,٠٤	٩٢	٧٠	٩٤	١,٠٠	٩٤	١,٠٠	١٢	١٥	١١	١٤
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	٢,٥	..	٧٢	..	..	..	٨٢	..	..	٨	..	٦
جمهورية مصر العربية	٥,٧	٤,٨	..	٩٢	..	٩٢	..	٨٨	..	..	١١	..	٩
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	٥,٦	..	٩٥	..	٥١	..	..	٩٥	..	١٠	..	١٠
الجمهورية اليمنية	..	٦,٥	..	٥٢	..	..	..	..	..	..	..	..	..
جنوب أفريقيا	..	٧,٩	..	..	..	٥١	..	٧٢	٧٩	..	١٣	..	١٣
جورجيا	..	٥,٢	..	٨٧	..	٧١	..	..	..	..	١٠	..	١٠
الدانمرك	٦,٨	٨,٢	٩٦	٩٩	٨٨	٨٧	١٠٠	٩٩	٩٩	١٤	١٥	١٤	١٥
رواندا	٢,٧	..	٥٩	..	..	٥٥	..	٥٩	..	..	..	..	..
رومانيا	٣,٣	٣,٦	..	٩٥	..	٧٢	..	..	..	..	١٣	..	١١
زامبيا	٤,٥	٢,٣	٧٧	٧٥	..	٨٨	..	٨٢	..	..	٨	..	٧
زمبابوى	٦,٦	٨,٣	..	..	..	٨٢	٧٨	٧٦	٧٩	..	..	..	..
سرى لانكا	٢,٧	٣,٤	..	..	..	٩٢	٨٣	٩١	٨٤	..	..	..	..
السلفادور	٢,٩	٢,٢	..	٧٨	..	٤٦	٧٦	٤٨	٧٧	..	١٠	..	١٠
سلوفينيا	..	٥,٨	..	٩٥	..	..	..	..	..	..	..	..	..
سنغافورة	٣,٨	٣,٠	٩٩	..	..	١٠٠	..	١٠٠	..	١١	..	١١	..
السنغال	..	٣,٥	٢٧	٥٨	..	٨٩	٨٩	٨٢	٨١	..	..	..	..
السويد	٩,٠	٨,٣	..	١٠٢	..	٩٨	٩٨	٩٩	٩٧	١٢	١٤	١٣	١٥

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها، انظر الملاحظات الفنية. الأرقام المائلة عن سنوات غير تلك المحددة

الناس

الاقتصاد	الإنفاق العام على التعليم ٪ من الناتج القومي الإجمالي ١٩٨٠	١٩٩٦	صافي نسبة الالتحاق[1] ٪ من المجموعة العمرية المناسبة ابتدائي ١٩٨٠	١٩٩٦	ثانوي ١٩٨٠	١٩٩٦	النسبة المئوية من الجيل التي تصل للصف الخامس ذكور ١٩٨٠	١٩٩٦	إناث ١٩٨٠	١٩٩٦	سنوات الدراسة المتوقعة ذكور ١٩٨٠	١٩٩٥	إناث ١٩٨٠	١٩٩٥
سويسرا	٤.٨	٥.٣	..	..	..	..	..	..	..	..	١٤	١٥	١٣	١٤
سيراليون	٢.٥	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
شيلي	٤.٦	٢.١	..	٨٨	..	٥٨	٩٤	١..	٩٧	١..	..	١٢	..	١٢
الصين	٢.٥	٢.٣	..	١.٢	..	..	..	٩٣	..	٩٤	..	..	..	..
هونغ كونغ، الصين	٢.٤	٢.٩	٩٥	٩٠	٦١	٧١	٩٨	..	٩٩	..	١٢	١٣	١٣	١٣
طاجيكستان	..	٢.٢	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
غانا	٣.١	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
غواتيمالا	١.٨	١.٧	٥٩	..	..	..	..	٥٢	..	٤٧	..	..	..	..
غينيا	..	..	..	٣٧	..	..	٥٩	..	٤١	..	..	..	..	..
فرنسا	٥..	٦.١	١..	١..	..	..	..	..	..	..	١٣	١٥	١٣	١٦
الفلبين	١.٧	٣.٣	٩٤	١.١	٤٥	٦..	٦٨	..	٧٣	..	١..	١١	١١	١١
فنزويلا	٤.٤	٥.٢	٨٢	٨٤	١٤	٢٢	..	٨٦	..	٩٢	..	١..	..	١١
فنلندا	٥.٣	٧.١	..	٩٩	..	٩٣	..	١..	..	١..	..	١٥	..	١٦
فيت نام	..	٢.١	٩٥	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
كازاخستان	..	٤.٧	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الكاميرون	٣.٦	٢.٩	..	..	١٥	..	..	٧٠	..	..	٨	..	٦	..
كرواتيا	..	٥.٣	..	٨٢	..	٦٦	..	..	..	..	..	١١	..	١٢
كمبوديا	..	٢.٩	..	٩٨	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
كندا	٦.٩	٧.٠	..	٩٥	..	٩٣	..	..	..	..	١٥	١٧	١٥	١٨
كوت ديفوار	٧.٢	٥.٠	..	٥٥	..	..	٨٦	٧٧	٧٩	٧١	..	..	..	..
كوستاريكا	٧.٨	٥.٣	٨٩	٩١	٣٩	٤٢	٧٧	٨٦	٨٢	٨٩	١٠	..	١٠	..
كولومبيا	٢.٤	٤.٤	..	٨٥	..	٥٠	٣٦	٧٠	٣٩	٧٦	..	..	..	..
الكويت	٢.٤	٥.٧	٨٥	٥٤	..	٥٤	..	..	..	..	..	٩	..	٩
كينيا	٦.٨	٦.٦	٩١	..	..	..	٦٠	..	٦٢	..	..	..	..	..
لاتفيا	٣.٣	٦.٥	..	٩٠	..	٧٩	..	..	..	..	..	١١	..	١٢
لبنان	..	٢.٥	..	٧٦	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ليتوانيا	..	٥.٦	..	..	..	٨٠	..	..	..	..	..	..	..	..
ليسوتو	٥.١	٧.٠	٦٧	٧٠	١٣	١٧	٥٠	..	٦٨	..	..	٨	..	٩
مالي	٣.٧	٢.٣	٢٠	٢٨	..	..	٤٨	٨٧	٤٣	٨٣	..	..	..	..
ماليزيا	٦.٠	٥.٢	..	١٠٢	..	..	٩٧	..	٩٧	..	..	..	..	..
مدغشقر	٤.٤	١.٩	..	٦١	..	..	..	٤٩	..	٣٢	..	..	..	..
المغرب	٦.١	٥.٢	٦٣	٧٤	٢٠	..	٧٩	٧٩	٧٨	٧٧	..	..	..	..
المكسيك	٤.٧	٤.٩	..	١٠١	..	٥١	..	٨٥	..	٨٦	..	..	..	..
ملاوي	٢.٤	٥.٥	٤٣	٦٨	..	..	٤٨	..	٤٠	..	..	..	..	..
المملكة العربية السعودية	٤.١	٥.٥	٤٩	٦١	٢١	٤٢	٨٢	٨٧	٨٦	٩٢	٧	٩	٥	٨
المملكة المتحدة	٥.٦	٥.٤	١..	١..	٧٩	٩٣	..	..	..	..	١٣	١٦	١٣	١٧
منغوليا	..	٦.٤	..	٨١	..	٥٣	..	..	..	..	..	٦	..	٨
موريتانيا	..	٥.١	..	٥٧	..	..	..	٦١	..	٦٨	..	..	..	..
موزامبيق	٤.٤	..	..	٤٠	..	٦	..	٥٢	..	٣٩	٥	٤	٤	٢
مولدوفا	..	٩.٧	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ميانمار	١.٧	١.٣	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ناميبيا	١.٣	٩.١	..	٩١	..	٣٦	..	..	..	..	..	..	..	..
النرويج	٦.٥	٧.٥	٩٨	٩٩	٨٤	٩٦	١٠٠	١..	١..	١..	١٣	١٥	١٣	١٥
النمسا	٥.٤	٥.٦	٨٧	١..	..	٨٨	..	..	..	..	١١	١٤	١١	١٤
نيبال	١.٨	٢.٨	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
النيجر	٢.١	..	٢١	٢٥	٤	٦	٧٤	٧٢	٧٢	٧٤	..	..	..	..
نيجيريا	١.٤	٠.٩	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
نيكاراغوا	٣.٤	٣.٧	٧٠	٧٨	٢٣	٣٧	٤٠	..	٤٧	..	٨	٩	٩	٩
نيوزيلندا	٥.٨	٧.٣	..	١..	٨١	٩٧	٩٤	..	٩٤	..	١٤	١٦	١٣	١٧
هايتي	١.٥	..	..	..	..	..	٣٢	..	٣٤	..	..	..	..	..
الهند	٣.٠	٣.٤	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
هندوراس	٣.٢	٣.٦	٧٨	٩٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
هنغاريا	٤.٧	٤.٧	٩٥	٩٧	..	٨٧	٩٦	..	٩٧	..	٩	١٢	١٠	١٣
هولندا	٧.٦	٥.٢	٩٣	٩٩	٨١	٩١	٩٤	..	٩٨	..	١٤	١٦	١٣	١٥
الولايات المتحدة	٦.٧	٥.٤	..	٩٥	..	٩٠	..	..	..	..	١٤	١٥	١٥	١٦
اليابان	٥.٨	٣.٦	١.١	١.٣	٩٣	٩٨	١..	..	١..	..	١٣	١٤	١٢	١٤
اليونان	٣.٠	٢.٠	٩٦	٩٠	..	٨٧	٩٩	..	٩٨	..	١٢	١٤	١٢	١٤
العالم	**٤.٠و**	**٤.٨و**	**٠٠**	**٠٠م**	**٠٠**	**٠٠م**	**٠٠م**	**٠٠م**	**٠٠م**	**٠٠م**				
الدخل المنخفض	٣.٢	٢.٩	..	..	..	..	..	..	..	..				
باستثناء الصين والهند	٣.٤	..	..	..	..	..	..	..	..	..				
الدخل المتوسط	٤.٠	٥.١	..	..	..	..	..	..	..	..				
الدخل المتوسط الأدنى	٤.٣	٥.٣	..	..	..	..	..	..	..	..				
الدخل المتوسط الأعلى	٤.٠	٥.٠	..	٩٤	..	٤٣	..	..	..	..				
الدخل المنخفض والمتوسط	٣.٥	٤.١	..	..	..	..	..	..	..	..				
افريقيا جنوب الصحراء	٤.١	٤.٣	..	..	..	..	..	..	..	..				
امريكا اللاتينية والكاريبي	٣.٨	٢.٧	..	٩١	..	٣٣	..	..	..	..				
اوروبا واسيا الوسطى	..	٥.٤	..	٩٢	..	..	..	..	..	..				
جنوب اسيا	٢.٠	٣.٠	..	..	..	..	..	..	..	..				
شرق اسيا والمحيط الهادي	٣.٥	٣.٣	..	١.١	..	..	..	٩٣	..	٩٤				
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	٥.٠	٥.٢	..	٨٥	..	٦٦	٨٨	..	٨٤	..				
الدخل المرتفع	٥.٦	٥.٤	..	٩٧	..	٩٠	..	..	..	..				

أ . تشير نسبة الالتحاق الصافية التي تزيد على ١٠٠ إلى الفوارق بين تقديرات السكان في سنة الدراسة وبيانات الالتحاق المقدمة .

جدول ٧ : الصحة

الاقتصاد	الانفاق العام على الصحة ٪ من الناتج المحلى الإجمالى ١٩٩٠ - ١٩٩٧ أ	فرص الحصول على المياه المأمونة ٪ من السكان الذين تتوافر لهم هذه الفرص ١٩٨٢	١٩٩٥	فرص الحصول على الصرف الصحى ٪ من السكان الذين تتوافر لهم هذه الفرص ١٩٨٢	١٩٩٥	معدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ من المواليد أحياء ١٩٨٠	١٩٩٧	معدل شيوع استخدام وسائل منع الحمل ٪ من النساء فى سن ١٥-٤٩ ١٩٩٠ - ١٩٩٨ أ	معدل الخصوبة الإجمالى عدد المواليد لكل امرأة ١٩٨٠	١٩٩٧	معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠٠ من المواليد أحياء ١٩٩٠ - ١٩٩٧ أ
الاتحاد الروسى	٤,١	..	..	..	..	٢٢	١٧	٣٤	١,٩	١,٣	٥٣ ب
إثيوبيا	١,٦	٤	٢٦	..	..	١٥٥	١٠٧	٤	٦,٦	٦,٥	١٤٠٠ ←
أذربيجان	١,١	..	..	..	٣٦	٣٠	٢٠	..	٣,٢	٣,١	٤٤ ب
الأرجنتين	٤,٣	٥٥	٦٥	٦٩	٧٥	٣٥	٢٢	..	٣,٣	٢,٦	١٠٠ ←
الأردن	٣,٧	٨٩	٩٨	٧٦	٩٨	٤١	٢٩	٥٣	٦,٨	٤,٢	١٥٠ ←
أرمينيا	٣,١	..	..	..	..	٢٦	١٥	..	٢,٣	١,٥	٢١ ب
إريتريا	١,١	..	٧	..	..	٩١	٦٢	٨	..	٥,٨	١٠٠٠ ←
أسبانيا	٥,٨	٩٩	..	..	٩٧	١٢	٥	..	٢,٢	١,١	٧ ←
أستراليا	٥,٨	٩٩	٩٩	٩٩	..	١١	٥	..	١,٩	١,٨	٩ ←
أستونيا	٥,٨	..	..	..	..	١٧	١٠	..	٢,٠	١,٢	٥٢ ب
أسرائيل	٢,٣	١٠٠	..	..	١٠٠	١٥	٧	..	٣,٢	٢,٧	٧ ←
أكوادور	٢,٠	٥٨	٥٥	٥٧	٥٣	٧٤	٣٢	٥٧	٥,٠	٢,٠	١٥٠ ←
ألبانيا	٢,٥	٩٣	٧٦	..	٥٨	٤٧	٢٦	..	٣,٦	٢,٥	٢٨ ب
ألمانيا	٨,١	٩٠	..	..	..	١٢	٥	..	١,٤	١,٤	٢٢ ←
اندونيسيا	٠,٧	٢٩	٦٥	٣٠	٥٥	٩٠	٤٧	٥٧	٤,٣	٢,٨	٣٩٠ د
أنجولا	٣,٩	٣٨	٣٢	١٨	١٥	١٥٤	١٢٥	..	٦,٩	٦,٨	١٥٠٠ ←
أوروغواى	١,٩	٨٣	٨٩	٥٩	٦١	٣٧	١٦	..	٢,٧	٢,٤	٨٥ ←
أوزبكستان	٣,٢	..	٥٧	..	١٨	٤٧	..	..	٤,٨	٣,٣	٢٤ ب
أوغندا	١,٩	١٦	٤٢	١٣	٦٧	١١٦	٩٩	١٥	٧,٣	٦,٦	٥٥٠ د
أوكرانيا	٣,٩	..	٥٥	..	٤٩	١٧	١٤	..	٢,٠	١,٣	٣٠ ب
أيرلندا	٥,١	٩٧	..	..	..	١١	٥	٦٠	٣,٢	١,٩	١٠ ←
ايطاليا	٥,٣	٩٩	..	..	..	١٥	٥	..	١,٦	١,٢	١٢ ←
بابوا غينيا الجديدة	٢,٨	..	٣١	..	٣٥	٧٨	٦١	٢٦	٥,٨	٤,٣	٣٧٠ ←
باراغواى	١,٨	٢٣	٣٩	٤٩	٣٢	٥٠	٢٣	٥١	٥,٢	٣,٨	١٩٠ د
باكستان	٠,٨	٢٨	٦٣	١٦	٢٩	١٢٧	٩٥	٢٤	٧,٠	٥,٠	٣٤٠ ←
البرازيل	١,٩	٧٥	٦٩	٢٤	٦٧	٧٠	٣٤	٧٧	٣,٩	٢,٣	١٦٠ د
البرتغال	٤,٩	٦٦	٨٣	..	٢٤	..	٦	..	٢,٢	١,٤	١٥ ←
بلجيكا	٦,٧	٩٨	..	..	..	١٢	٦	..	١,٧	١,٦	١٠ ←
بلغاريا	٣,٥	٨٥	..	..	..	٢٠	١٨	..	٢,٠	١,١	٢٠ ب
بنغلاديش	١,٢	٤٠	٨٤	٤	٣٥	١٣٢	٧٥	٤٩	٦,١	٣,٢	٨٥٠ ←
بنما	٤,٧	٨٣	٨٤	٨١	٩٠	٣٢	٢١	..	٣,٧	٢,٦	٥٥ ←
بنن	١,٧	١٤	٧٢	١٠	٣٤	١١٦	٨٨	١٦	٧,٠	٥,٨	٥٠٠ د
بوتسوانا	١,٨	٧٧	٧٠	٣٦	٥٥	٧١	٥٨	..	٦,١	٤,٣	٢٥٠ ←
بوركينا فاصو	٤,٧	٣٥	..	٥	..	١٢١	٩٩	٨	٧,٥	٦,٦	٩٣٠ ←
بوروندى	١,٠	٢٣	٥٨	٥٣	٤٨	١٣٢	١١٩	..	٦,٨	٦,٣	١٢٠٠ ←
بولندا	٤,٨	..	..	..	..	٢٦	١٠	..	٢,٣	١,٥	٥ ب
بوليفيا	٣,٨	٥٣	٧٠	٣٦	٤١	١١٨	٦٦	٤٥	٥,٥	٤,٤	٣٧٠ د
بيرو	٢,٣	٥٣	٦٦	٤٨	٦١	٨١	٤٠	٦٤	٤,٥	٣,٢	٢٨٠ ←
بيلاروس	٥,٢	١٠٠	..	..	..	١٦	١٢	..	٢,٠	١,٢	٢٢ ب
تايلند	٢,٠	٦٦	٨٩	٤٧	٩٦	٤٩	٢٣	..	٣,٥	١,٧	٢٠٠ ←
تركمانستان	١,٢	..	..	..	٦٠	٥٤	٤٠	..	٤,٩	٤,٠	٤٤ ب
تركيا	٢,٧	٦٩	..	..	..	١٠٩	٤٠	..	٤,٣	٢,٥	١٨٠ ←
تشاد	١,٦	٣١	٢٤	١٤	٣١	١٢٣	١٠٠	٤	٦,٩	٦,٥	٨٤٠ د
تنزانيا	١,١	٥٣	٤٩	..	٨٦	١٠٨	٨٥	١٨	٦,٧	٥,٥	٥٣٠ د
ترغو	١,٦	٣٥	٥٥	١٤	٤١	١١٠	٨٦	..	٦,٦	٦,١	٦٤٠ ←
تونس	٣,٠	٧٢	٩٠	٤٦	٨٠	٦٩	٣٠	٦٠	٥,٢	٢,٨	١٧٠ ←
جامايكا	٢,٥	٩٦	٩٢	٩١	٧٤	٢١	١٢	٦٥	٣,٧	٢,٧	١٢٠ ←
الجزائر	٣,٣	٧٧	..	..	..	٩٨	٣٢	٥١	٦,٧	٣,٦	١٤٠ ب
جمهورية افريقيا الوسطى	٢,٠	١٦	٣٣	١٩	٤٥	١١٧	٩٨	١٤	٥,٨	٤,٩	٥٧٠ د
جمهورية إيران الإسلامية	١,٧	٥٠	٩٠	٦٠	٨١	٨٧	٣٢	٧٣	٦,٧	٢,٨	١٢٠ ←
جمهورية الكونغو	١,٨	..	..	٤٠	٩	٨٩	٩٠	..	٦,٣	٦,١	٨٩٠ ←
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٠,٢	..	..	..	..	١١٢	٩٢	..	٦,٦	٦,٤	٨٧٠ ←
الجمهورية التشيكية	٦,٤	١٠٠	..	..	..	١٦	٦	٦٩	٢,١	١,٢	٢ ب
الجمهورية الدومينيكية	١,٨	٧٣	٤٩	٦٦	٨٠	٧٦	٤٠	٦٤	٤,٢	٣,٠	١١٠ ←
الجمهورية السلوفاكية	٦,١	..	..	٤٢	٥١	٢١	٩	..	٢,٣	١,٤	٨ ب
الجمهورية العربية السورية	..	٧١	٨٨	٤٥	٧١	٥٦	٣١	٤٠	٧,٤	٤,٠	١٨٠ ب
جمهورية القيرغيز	٢,٩	..	٨١	..	..	٤٢	٢٨	٦٠	٤,١	٣,٨	٣٢ ب
جمهورية كوريا	٢,٣	٨٣	٨٣	١٠٠	١٠٠	٢٦	٩	..	٢,٦	١,٧	٢٠ ب
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١,٣	٥١	..	..	٣٣	١٢٧	٩٨	..	٦,٧	٥,٦	٦٦٠ ←
جمهورية مصر العربية	١,٧	٩٠	٨٤	٧٠	٧٠	١٢٠	٥١	٤٨	٥,١	٣,٢	١٧٠ ←
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٦,٢	..	..	..	..	٥٤	١٦	..	٢,٥	١,٩	٢٢ ب
الجمهورية اليمنية	١,٣	..	٢٩	..	١٩	١٤١	٩٦	٢١	٧,٩	٦,٤	١٤٠٠ ←
جنوب أمريكا	٣,٦	..	٥٩	..	٥٣	٦٧	٤٨	٦٩	٤,٦	٣,٨	٢٢٠ ←
جورجيا	٠,٦	..	..	..	..	٢٥	١٧	..	٢,٣	١,٥	١٩ ب
الدانمرك	٥,١	..	..	..	١٠٠	٨	٦	..	١,٥	١,٨	٩ ←
رواندا	١,٩	..	..	..	٩٤	١٢٨	٢١	..	٨,٣	٦,٢	١٣٠٠ ←
رومانيا	٢,٩	٧٧	٦٢	..	٤٤	٢٩	٢٢	٥٧	٢,٤	١,٢	٤١ ب
زامبيا	٢,٩	٤٨	٥٢	٤٧	٥١	٩٠	١١٣	٢٦	٧,٠	٥,٦	٦٥٠ د
زمبابوى	١,٧	١٠	٧٧	٥	٦٦	٨٠	٦٩	٤٨	٦,٤	٣,٨	٢٨٠ د
سرى لانكا	١,٤	٣٧	٧٠	٦٦	٧٥	٢٤	١٤	..	٣,٥	٢,٢	٢٠ ب
السلفادور	٢,٤	٥١	٥٢	٦٣	٧٧	٨٤	٣٢	٥٣	٤,٩	٣,٢	٣٠٠ ←
سلوفينيا	٧,١	..	٩٨	٨٠	٩٨	١٥	٥	..	٢,١	١,٣	٥ ب
سنغافورة	١,٥	١٠٠	١٠٠	٨٥	١٠٠	١٢	٤	..	١,٧	١,٧	١٠ ←
السنغال	١,٢	٤٤	٥٠	..	..	١١٧	٧٠	١٣	٦,٨	٥,٦	٥١٠ د
السويد	٧,٣	١٠٠	..	..	..	٧	٤	..	١,٧	١,٧	٧ ←

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها، انظر الملاحظات الفنية. الأرقام المائلة عن سنوات غير تلك المحددة.

الناس

الاقتصاد	الانفاق العام على الصحة ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ١٩٩٧ - ٩٠	فرص الحصول على المياه المأمونة ٪ من السكان الذين تتوافر لهم هذه الفرص ١٩٩٥	١٩٨٢	فرص الحصول على الصرف الصحي ٪ من السكان الذين تتوافر لهم هذه الفرص ١٩٩٥	١٩٨٢	معدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ من المواليد أحياء ١٩٨٠	١٩٩٧	معدل شيوع استخدام وسائل منع الحمل ٪ من النساء في سن ١٥-٤٩ ١٩٩٨ - ٩٠ [١]	معدل الخصوبة الإجمالي عدد المواليد لكل إمرأة ١٩٨٠	١٩٩٧	معدل وفيات الامهات لكل ١٠٠٠٠٠ من المواليد أحياء ١٩٩٧ - ٩٠ [١]
سويسرا	٧,١	١٠٠	١٠٠	..	..	٩	٥	..	١,٥	١,٥	٦ →
سيراليون	١,٦	٢٤	٣٤	..	١٣	١٩٠	١٧٠	..	٦,٥	٦,١	..
شيلي	٢,٣	٨٦	٩١	٨١	٦٧	٢٢	١١	..	٢,٨	٢,٤	٦٥ ب
الصين	٢,١	..	٨٣	..	..	٤٢	٢٢	٨٥	٢,٥	١,٩	٩٥ هـ
هونغ كونغ، الصين	٢,٣	..	..	..	..	١١	٥	..	٢,٠	١,٣	٧ →
طاجيكستان	٢,٤	..	٦٩	..	..	٥٨	٣٠	..	٥,٦	٣,٥	٥٨ ب
غانا	٢,٩	..	٦٥	٣٦	٣٣	٩٤	٦٦	٢٠	٦,٥	٤,٩	٧٤٠ →
غواتيمالا	١,٧	٥٨	٦٧	٥٤	٦٧	٨٤	٤٣	٣٢	٦,٣	٤,٥	١٩٠ د
غينيا	١,٢	٣٠	٥٥	١٢	١٤	١٨٥	١٢٠	٢	٦,١	٥,٥	٨٨٠ د
فرنسا	٧,٧	٩٨	١٠٠	..	..	١٠	٥	..	١,٩	١,٧	١٥ →
الفلبين	١,٢	٦٥	٨٣	٥٧	٧٧	٥٢	٣٥	٤٨	٤,٨	٣,٦	٢١٠ د
فنزويلا	١,٠	٨٤	٧٩	٤٥	٧٢	٣٦	٢١	..	٤,٢	٣,٠	١٢٠ ب
فنلندا	٥,٧	٩٥	٩٨	١٠٠	١٠٠	٨	٤	..	١,٦	١,٩	١١ →
فييت نام	١,١	..	٤٧	٣٠	٦٠	٥٧	٢٩	٧٥	٥,٠	٢,٤	١٠٥ ب
كازاخستان	٢,٥	..	..	..	..	٢٣	٢٤	٥٩	٢,٩	٢,٠	٥٣ ب
الكاميرون	١,٠	٣٦	٤١	٣٦	٤٠	٩٤	٥٢	١٦	٦,٤	٥,٢	٥٥٠ →
كرواتيا	٨,٤	٧٠	٦٣	٦٧	٦١	٢١	٩	..	..	١,٦	١٢ ب
كمبوديا	٠,٧	..	١٣	..	..	٢٠١	١٠٢	..	٤,٧	٤,٦	٩٠٠ →
كندا	٦,٢	٩٧	٩٩	٦٠	٩٥	١٠	٦	..	١,٧	١,٦	٦ →
كوت ديفوار	١,٤	٢٠	٧٣	١٧	٥١	١٠٨	٨٧	١١	٧,٤	٥,١	٨١٠ د
كرستاريكا	٦,٠	٩٣	١٠٠	٩٥	٩٧	٢٠	١٢	..	٣,٧	٢,٨	٥٥ →
كولومبيا	٢,٩	٩١	٧٥	٦٨	٥٩	٤١	٢٤	٧٢	٣,٩	٢,٨	١٠٠ →
الكويت	٣,٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٧	١٢	..	٥,٣	٢,٩	٢٠ ب
كينيا	١,٩	٣٧	٤٥	٤٤	٤٥	٧٥	٧٤	٣٨	٧,٨	٤,٧	٦٥٠ →
لاتفيا	٣,٥	..	..	..	..	٢٠	١٥	..	٢,٠	١,١	١٥ ب
لبنان	٣,٠	٩٢	٩٤	٥٩	٩٧	٤٨	٢٨	..	٤,٠	٢,٥	٢٠٠ →
ليتوانيا	٥,٠	..	..	..	..	٢٠	١٠	..	٢,٠	١,٤	١٣ ب
ليسوثو	٣,٧	١٨	٦٢	١٢	..	١١٩	٩٣	٢٢	٥,٥	٤,٨	١١٠ →
مالي	٢,٠	..	٤٨	٣١	٣٧	١٨٤	١١٨	٧	٧,١	٦,٦	٥٨٠ د
ماليزيا	١,٤	٧١	٨٩	٧٥	٩٤	٣٠	١١	..	٤,٢	٢,٢	٣٤ ب
مدغشقر	١,٤	٣١	١٦	..	٣٤	١١٩	٩٤	١٩	٦,٦	٥,٨	٥٠٠ د
المغرب	٢,٢	٣٢	٥٧	٥٠	٦٨	٩٩	٥١	٥٠	٥,٤	٣,١	٢٧٠ د
المكسيك	٢,٨	٨٣	٩٥	٥٧	٧٦	٥١	٢١	..	٤,٧	٣,٨	١١٠ →
ملاوي	٢,٣	٣٣	٦٠	٦٠	٦٤	١٦٩	١٢٢	٢٢	٧,٦	٦,٤	٦٢٠ د
المملكة العربية السعودية	٦,٤	٩١	٩٣	٧٦	٨٦	٦٥	٢١	..	٧,٣	٥,٩	١٨ ب
المملكة المتحدة	٥,٧	١٠٠	١٠٠	..	٩٦	١٢	٦	..	١,٩	١,٧	٩ ب
منغوليا	٤,٣	١٠٠	٥٤	٥٠	..	٨٢	٥٢	..	٥,٣	٢,٦	٦٥ →
موريتانيا	١,٨	٣٧	٦٤	..	٣٢	١٢٠	٩٢	..	٦,٣	٥,٥	٨٠٠ →
موزامبيق	٤,٦	٩	٣٤	١٠	٣٣	١٤٥	١٣٥	٦	٦,٥	٥,٢	١١٠٠ →
مولدوفا	٦,٢	..	٥٦	..	٥٠	٣٥	٣٠	٧٤	٢,٤	١,٦	٢٢ ب
ميانمار	٠,٤	٢٠	٦٠	٢٠	٤٣	١٠٩	٧٩	..	٤,٩	٢,٤	٥٨٠ →
ناميبيا	٤,١	..	٦٠	..	٤٢	٩٠	٦٥	٢٩	٥,٩	٤,٩	٢٢٠ د
النرويج	٦,٢	٩٩	١٠٠	..	١٠٠	٨	٤	..	١,٧	١,٩	٦ →
النمسا	٥,٧	٩٩	..	..	..	١٤	٥	..	١,٦	١,٤	١٠ →
نيبال	١,٢	١١	٥٩	صفر	٢٣	١٣٢	٨٣	..	٦,١	٤,٤	١٥٠٠ →
النيجر	١,٦	٣٧	٤٨	٩	١٧	١٥٠	١١٨	٨	٧,٤	٧,٤	٥٩٠ د
نيجيريا	٠,٣	٣٦	٥٠	..	٥٧	٩٩	٧٧	٦	٦,٩	٥,٢	١٠٠٠ →
نيكاراغوا	٥,٢	٥٠	٦٢	٢٧	٥٩	٨٤	٤٣	٤٤	٦,٣	٣,٩	١٦٠ →
نيوزيلندا	٥,٩	٨٧	٩٠	٨٨	..	١٣	٧	..	٢,٠	١,٩	٢٥ →
هايتي	١,٢	٣٨	٣٩	١٩	٢٦	١٢٣	٧١	١٨	٥,٩	٤,٤	٦٠٠ د
الهند	٠,٧	٥٤	٨٥	٨	١٦	١١٥	٧١	٤١	٥,٠	٣,٣	٤٤٠ د
هندوراس	٢,٨	٥٠	٧٧	٣٢	٨٢	٧٠	٣٦	٥٠	٦,٥	٤,٣	٢٢٠ →
هنغاريا	٤,٥	٨٧	..	..	..	٢٣	١٠	..	١,٩	١,٤	١٤ ب
هولندا	٦,٢	١٠٠	٩٩	..	١٠٠	٩	٥	..	١,٦	١,٥	١٢ ب
الولايات المتحدة	٦,٦	١٠٠	٧٣	٩٨	..	١٣	٧	٧٦	١,٨	٢,٠	١٢ →
اليابان	٥,٧	٩٩	٩٦	٩٩	١٠٠	٨	٤	..	١,٨	١,٤	١٨ ب
اليونان	٥,٣	٨٥	..	..	..	١٨	٧	..	٢,٢	١,٢	١٠ →
العالم	**٢,٥م**	**٠٠م**	**٧٥م**	**٠٠م**	**٠٠م**	**٨٠م**	**٥٦م**		**٣,٧م**	**٢,٨م**	
الدخل المنخفض	١,٠	..	٧٤	..	..	٩٨	٦٩		٤,٣	٣,٢	
باستثناء الصين والهند	..	٣٧	٥٥	٣١	٤٥	١١٤	٨٤		٦,٠	٤,٤	
الدخل المتوسط	٢,٤	٧٤	..	..	..	٥٩	٣٣		٣,٧	٢,٥	
الدخل المتوسط الأدنى	٢,٢	..	..	..	..	٦١	٣٨		٣,٦	٢,٥	
الدخل المتوسط الأعلى	٢,٠	٧٨	٧٩	٥٣	٧٥	٥٧	٢٧		٣,٧	٢,٤	
الدخل المنخفض والمتوسط	١,٨	..	٧٥	..	..	٨٧	٦٠		٤,١	٣,٩	
افريقيا جنوب الصحراء	١,٧	..	٤٧	..	٤٧	١١٥	٩١		٦,٦	٥,٥	
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢,٦	٧٣	٧٥	٤٦	٦٨	٦٠	٣٢		٤,١	٢,٧	
أوروبا واسيا الوسطى	٣,٩	..	..	..	..	٤١	٢٣		٢,٥	١,٧	
جنوب اسيا	٠,٨	٥٠	٨١	٩	٢٠	١١٩	٧٧		٥,٣	٣,٥	
شرق اسيا والمحيط الهادي	١,٨	..	٧٧	..	..	٥٥	٣٧		٣,٠	٢,١	
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢,٣	٦٩	..	٦٢	..	٩٥	٤٩		٦,٣	٢,٧	
الدخل المرتفع	٦,٠	٩٨	..	..	..	١٢	٦		١,٨	١,٧	

١- البيانات عن أحدث سنة متاحة خلال تلك الفترة. ب. تقدير رسمي. جـ. تستند تقديرات اليونيسيف/ منظمة الصحة العالمية على النمذجة الإحصائية. د. تقدير غير مباشر استنادا لمسح بالعينة. هـ. استنادا لبحث يغطي ٢٠ محافظة. و. استنادا لمسح بالعينة.

جدول ٨ : استخدام الأرض والإنتاجية الزراعية

الاقتصاد	الأراضى المزروعة بمحصولات دائمة ٪ من مساحة الأرض ١٩٨٠	١٩٩٦	الأرض المروية ٪ من الأرض المحصولية ٧٩ - ١٩٨١	٩٤ - ١٩٩٦	الأرض القابلة للزراعة نصيب الفرد بالهكتارات ٧٩ - ١٩٨١	٩٤ - ١٩٩٦	الآلات الزراعية جرارات لكل الف عامل زراعى ٧٩ - ١٩٨١	٩٤ - ١٩٩٦	الإنتاجية الزراعية القيمة الزراعية المضافة لكل عامل زراعى دولارات ١٩٩٥ ٧٩ - ١٩٨١	٩٥ - ١٩٩٧	الرقم القياسى لإنتاج الغذاء ٨٩ - ١٩٩١ = ١٠٠ ٧٩ - ١٩٨١	٩٥ - ١٩٩٧
الاتحاد الروسى	..	٠,١	..	٤,٠	..	٠,٨٨	..	١٢٢	..	٢٥٤٠	..	٦٩,٥
إثيوبيا	..	٠,٦	..	١,٦	..	٠,٢٠	..	صفر	..	..	٩٠,٢	..
أذربيجان	..	٤,٦	..	٥٠,٠	..	٠,٢١	..	٢١	..	٨٤٧	..	٥٥,٦
الارجنتين	٠,٨	٠,٨	٥,٨	٦,٣	٠,٨٩	٠,٧٢	١٢٢	١٩٠	١٢١٩٥	١٢٨٣٣	٩٤,٩	١٢١,٩
الاردن	٠,٤	١,٠	١١,٠	١٨,٢	٠,١٤	٠,٠٨	٤٨	٤٢	١٤٤٧	١٦٢٤	٥٥,٣	١٥٧,٣
ارمينيا	..	٣,٥	..	٤٣,٧	..	٠,١٥	..	٦٤	..	٤٤٧٧	..	٨٣,٣
اريتريا	..	٠,٨	..	٥,٤	..	٠,١٢	..	١	..	..	..	١٠٣,٣
اسبانيا	٩,٩	٩,٨	١٤,٨	١٧,٧	٠,٤٢	٠,٣٩	٢٠٠	٥١٣	..	١٢٠٢٢	٨٣,١	٩٩,٤
استراليا	صفر	صفر	٣,٥	٤,٨	٢,٩٧	٢,٦٨	٧٥١	٦٩٨	٢٠٨٨٠	٢٩٠٤٤	٩١,٥	١٢١,٩
اسكتلندا	..	٠,٤	..	..	..	٠,٧٦	..	٤٧٥	..	٣٣٤٣	٤٩,٣	٤٩,٣
إسرائيل	٤,٣	٤,٣	٤٩,٣	٤٥,٢	٠,٠٨	٠,٠٦	٢٩٤	٢٣٦	..	..	٨٥,٧	١١٤,١
اكوادور	٣,٣	٥,٢	١٩,٤	٨,١	٠,٢٠	٠,١٤	٦	٧	١٢٠٦	١٧٦٤	٧٦,٦	١٣٦,٩
ألبانيا	٤,٣	٤,٦	٥٢,٠	٤٨,٤	٠,٢٢	٠,١٨	١٥	١٠	١١٩٣	١٧١٧	..	..
ألمانيا	١,٤	٠,٧	٣,٧	٣,٩	٠,١٥	٠,١٤	٦٤٤	٩٥٤	..	١٩٩٣٠	٩١,٠	٩٠,٩
اندونيسيا	٤,٤	٧,٢	١٦,٢	١٥,٠	٠,١٢	٠,٠٩	صفر	١	٦١٠	٧٤٥	٦٣,٠	١٢٢,٤
انغولا	٠,٤	٠,٤	٢,٢	٢,١	٠,٤١	٠,٢٧	٤	٣	..	١١٧	٩١,٩	١٣٠,١
أوروغواى	٠,٣	٠,٣	٥,٤	١٠,٧	٠,٤٨	٠,٣٩	١٧١	١٧٢	٦٨٢٢	٩٣٨٤	٨١,٨	١٢٨,٨
أوزبكستان	٠٠	٠,٩	..	٨١,٦	..	٠,٢٠	..	٥٩	..	٢٠٨٥	..	١٠٠,٧
أوغندا	٨,٠	٨,٨	٠,١	٠,١	٠,٣٢	٠,٢٦	صفر	١	..	٣٢٦	٧٠,٥	١٠٧,٧
أوكرانيا	٠٠	١,٨	٠٠	٧,٥	..	٠,٦٥	..	٩٢	..	٢٢٥٩	..	٦٩,٩
أيرلندا	صفر	صفر	٠٠	٠٠	٠,٢٢	٠,٢٧	٦٠٦	٩٧٨	..	..	٨٣,٣	١٠٦,٢
إيطاليا	١٠,٠	٩,١	١٩,٣	٢٤,٩	٠,١٧	٠,١٤	٢٧٠	٨٦٧	٩٩٩٤	١٩٠٠١	١٠١,٥	٩٩,٧
ألمانيا الجديدة	٠,٩	١,١	٠٠	..	٠,٠١	٠,٠١	١	١	٧١٧	٨٢٧	٨٦,١	١٠٦,٨
باراغواى	٠,٣	٠,٣	٣,٤	٣,٠	٠,٥٢	٠,٤٥	١٤	٢٥	٢٥٠٦	٣٢٩٥	٦٠,٦	١١٦,٧
باكستان	٠,٤	٠,٧	٧٢,٧	٨٠,٣	٠,٢٤	٠,١٧	٥	١٢	٣٩٢	٥٨٥	٦٦,٤	١٣٠,٥
البرازيل	١,٢	١,٤	٣,٣	٤,٩	٠,٣٢	٠,٣٢	٢١	٥١	٢٠٤٧	٣٩٢١	٦٩,٥	١٢٢,٢
البرتغال	٧,٨	٨,٢	٢٠,١	٢١,٧	٠,٢٥	٠,٢٢	٧٢	٢٠٣	..	٥٥٧٤	٧١,٩	٩٩,٨
بلجيكا	٠,٤	٠,٥	٠,١	٠,١	..	..	٩١٧	١١٣٠	..	..	٨٨,٤	١١٤,٤
بلغاريا	٣,٢	١,٨	٢٨,٣	١٨,٧	٠,٤٣	٠,٤٨	٦٦	٦١	٢٧٥٤	٤٧٥١	١٠٥,٣	٦٨,٣
بنغلاديش	٢,٠	٢,٥	١٧,١	٣٩,١	٠,١٠	٠,٠٧	صفر	صفر	١٨١	٣٢١	٧٩,٢	١٠٦,٠
بنما	١,٦	٢,١	٥,٠	٤,٩	٠,٣٢	٠,١٩	٢٧	٢٠	٢١٢٣	٢٤٦٢	٨٥,٦	١٠٢,٥
بنن	٤,٠	٤,١	٠,٣	٠,٥	٠,٣٩	٠,٢٦	صفر	صفر	٣٠٣	٥٠٤	٦٣,٤	١٢٩,٥
بوتسوانا	صفر	صفر	٠,٠	٠,٣	٠,٤٤	٠,٢٥	٩	٢١	٦١٩	٦٤٧	٨٧,٦	١٠٤,٢
بوركينا فاسو	٠,١	٠,١	٠,٤	٠,٧	٠,٣٩	٠,٣٤	صفر	صفر	١٢٤	١٥٩	٦٢,٦	١٣٢,٤
بوروندى	١٠,١	١٢,٩	٠,٧	١,٣	٠,٢٢	٠,١٣	صفر	صفر	١٧٧	١٣٩	٨٠,٥	٩٦,٤
بولندا	١,١	١,٢	٠,٧	٠,٧	٠,٤١	٠,٢٧	١١٢	٢٧٧	..	١٦٤٧	٨٧,٩	٨٤,٨
بوليفيا	٠,٢	٠,٢	٦,٦	٢,٧	٠,٣٥	٠,٢٧	٤	٤	..	..	٧١,٠	١٢٦,٧
بيرو	٠,٣	٠,٤	٣٢,٨	٤١,٨	٠,١٩	٠,١٦	٥	٣	١٣٤٩	١٦١٩	٧٨,٤	١٢١,٥
بيلاروس	٠٠	٠,٧	..	١,٩	..	٠,٦٠	..	١٣١	..	٣٤٦١	..	٥٨,٩
تايلند	٣,٥	٦,٦	١٦,٤	٢٣,٢	٠,٣٥	٠,٢٩	١	٧	٦٣٠	٩٢٨	٧٩,٩	١٠٧,٢
تركمانستان	..	٠,١	..	٨٧,٨	..	٠,٢٢	..	٨٣	..	..	..	١٠٨,٧
تركيا	٤,١	٣,٣	٩,٦	١٥,٤	٠,٥٧	٠,٤٠	٣٨	٥٧	١٨٥٢	١٨٣٥	٧٥,٨	١٠٦,٣
تشاد	صفر	صفر	٠,٢	٠,٤	٠,٧٠	٠,٤٨	صفر	صفر	١٥٥	٢١٢	٩٠,٦	١١٧ ٥
تنزانيا	١,٠	١,٠	٢,٨	٤,٦	٠,١٢	٠,١٠	١	١	..	..	٧٦,٨	٩٧,٢
توغو	٦,٦	٦,٦	٠,٣	٠,٣	٠,٧٦	٠,٥٠	صفر	صفر	٢٤٥	٥١٠	٧٧,٠	١٢٩,٩
تونس	٩,٧	١٣,١	٤,٩	٧,٥	٠,٥١	٠,٣٢	٣٠	٢٩	١٧٤٣	٢٧٥٠	٦٧,٦	١٠٨,٣
جامايكا	٥,٥	٦,١	١٣,٦	١٤,٠	٠,٠٨	٠,٠٧	٩	١١	٨٩٢	١٢٩٤	٨٦,٠	١١٧,٩
الجزائر	٠,٣	٠,٢	٣,٤	٦,٩	٠,٢٧	٠,٢٧	٢٧	٤٣	١٤١١	١٩٠٣	٦٩,٧	١١٨,٢
جمهورية افريقيا الوسطى	٠,١	٠,١	٠٠	٠٠	٠,٨١	٠,٥٩	صفر	صفر	٢٩٦	٤٢٩	٧٩,٩	١٢٢,٧
جمهورية ايران الإسلامية	٠,٥	١,٠	٣٥,٥	٣٨,٠	٠,٣٦	٠,٣٠	١٧	٣٩	٢٥٢٣	٣٨٣١	٦٠,٩	١٣١,٨
جمهورية الكونغو	٠,١	٠,١	٠,٧	٠,٦	٠,٠٧	٠,٠٥	٢	١	٣٩١	٤٧٠	٨٠,٣	١١٤,٥
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٠,٣	٠,٤	٠,١	٠,١	٠,٢٥	٠,١٦	صفر	صفر	٢٧٠	٢٨٥	٧١,٩	١٠٤,٩
الجمهورية التشيكية	٠٠	٣,١	..	٠,٧	..	٠,٣٠	..	١٤٨	..	..	..	٨١,٩
الجمهورية الدومينيكية	٧,٢	١١,٤	١١,٧	١٣,٧	٠,١٩	٠,١٧	٣	٢	١٨٣٩	٢٤٥٤	٨٥,١	١٠٩,١
الجمهورية السلوفاكية	٠٠	٣,٧	..	١٣,٤	..	٠,٢٨	..	١٠٠	..	٣٣٤٧	..	٧٤,٤
الجمهورية العربية السورية	٢,٥	٣,٩	٩,٦	٢٠,٤	٠,٦٠	٠,٣٣	٢٩	٦٥	..	..	٩٤,٥	١٢٦,٧
جمهورية القيرغيز	٠٠	٢,٧	..	٧٦,٨	..	٠,٢٣	..	٤٤	..	٢٩١٧	..	١٢٣,٨
جمهورية كوريا	١,٤	٢,٠	٥٩,٦	٦٠,٧	٠,٠٥	٠,٠٤	١	٣٤	٣٩٥٧	١٠٩٦٢	٧٧,٩	١١٩,١
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٠,١	٠,٢	١٥,٤	٢٠,٣	٠,٢١	٠,١٧	صفر	صفر	٥٢٦	٥٢٦	٧١,٢	١١٢,٤
جمهورية مصر العربية	٠,٢	٠,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠٦	٠,٠٥	٤	١٠	٧٢١	١١٦٣	٦٨,٤	١٢٩,٨
جمهورية مقدونيا اليوغوسلاف السابقة	٠٠	١,٩	..	٩,٤	..	٠,٣١	..	٢٢٣	..	١٥٢٨	..	٩٥,٩
الجمهورية اليمنية	٠,٢	٠,٢	١٩,٩	٣١,٣	٠,١٦	٠,٠٩	٣	٢	٣٠٥	..	٧٥,٠	١١٥,٥
جنوب افريقيا	٠,٧	٠,٧	٨,٤	٨,١	٠,٤٥	٠,٢٨	٩٠	٦٩	٢٤٦٥	٢٣٥٥	٩٢,٨	٩٧,٥
جورجيا	٠٠	٤,٧	..	٤٢,٣	..	٠,١٤	..	٢٨	..	١٨٣٨	..	٧٤,٦
الدانمرك	٠,٣	٠,٢	١٤,٥	٢٠,٣	٠,٥٢	٠,٤٥	١٠٨٨	٩٧٣	٢١٣٢١	٤٦٦٢١	٨٣,٢	١٠٢,٥
رواندا	١٠,٣	١٢,٢	٠,٤	٠,٣	٠,١٥	٠,١٣	صفر	صفر	٣٠٧	٢٠١	٨٩,٧	٧٩,٩
رومانيا	٢,٩	٢,٤	٢١,٩	٣١,٤	٠,٤٤	٠,٤١	٢٩	٨٠	..	٣١٧٠	١١٢,٧	١٠٠,٥
زامبيا	صفر	صفر	٠,٤	٠,٩	٠,٨٩	٠,٥٩	٣	٢	٢٣١	٢٢٦	٧٤,٢	٩٥,٦
زمبابوى	٠,٣	٠,٣	٣,١	٤,٦	٠,٣٦	٠,٢٧	٧	٧	٣٠٧	٢١٦	٨٢,١	٩٤,٨
سرى لانكا	١٥,٩	١٥,٥	٢٨,٣	٢٩,٢	٠,٠٦	٠,٠٥	٨	٩	٦٤٨	٧٣٢	٩٨,٤	١١٣,٠
السلفادور	٨,٠	١٠,٥	١٤,٨	١٤,٢	٠,١٢	٠,١١	٥	٥	٣٠١٣	١٧٠٥	٩٠,٨	١٠٩,٥
سلوفينيا	٠٠	٢,٧	..	٠,٧	..	٠,١٢	..	٢٧٦٢	..	٢٦٠٠٦	..	١٠٠,٩
سنغافورة	٩,٨	٠,٣	صفر	..	صفر	صفر	٣	١٦	١٣٩٣٧	٣٩٨٥١	١٥٤,٣	٣٧,٩
السنغال	صفر	٠,١	٢,٦	٢,١	٠,٤٢	٠,٢٧	صفر	صفر	٣٤١	٣٣١	٧٤,٥	١٠٩,١
السويد	..	..	..	..	٠,٢٦	٠,٢٢	٧١٥	٩٣١	..	..	١٠٠,٣	٩٥,١

ملاحظة بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها، انظر الملاحظات الفنية. الأرقام المائلة عن سنوات غير تلك المحددة.

البيئة

الاقتصاد	الأراضي المزروعة بمحصولات دائمة ٪ من مساحة الأرض ١٩٨٠	١٩٩٦	الأرض المروية ٪ من الأرض المحصولية ٧٩ - ١٩٨١	٩٤ - ١٩٩٦	الأرض القابلة للزراعة نصيب الفرد بالهكتارات ٧٩ - ١٩٨١	٩٤ - ١٩٩٦	الآلات الزراعية جرارات لكل الف عامل زراعي ٧٩ - ١٩٨١	٩٤ - ١٩٩٦	الإنتاجية الزراعية القيمة الزراعية المضافة لكل عامل زراعي دولارات ١٩٩٥ ٧٩ - ١٩٨١	٩٥ - ١٩٩٧	الرقم القياسي لإنتاج الغذاء ٨٩ - ١٩٩١ = ١٠٠ ٧٩ - ١٩٨١	٩٥ - ١٩٩٧
سويسرا	٠,٥	٠,٦	٦,٣	٥,٩	٠,٠٦	٠,٠٦	٤٩٤	٦١٦	..	..	٩٥,٨	٩٦,٢
سيراليون	٠,٧	٠,٨	٤,١	٥,٤	٠,١٤	٠,١١	صفر	١	٣٦٨	٤٠٤	٨٤,٥	٩٤,٧
شيلي	٠,٢	٠,٤	٢٩,٦	٢٢,٦	٠,٣٦	٠,٢٥	٤٢	٤٤	٢٦١٢	٥٢١١	٧١,٥	١٢٨,٧
الصين	١,٢	١,٣	٤٥,١	٢٧,٠	٠,١٠	٠,١٠	٢	١	١٦٢	٢٩٦	٦١,٠	١٥٥,٨
هونغ كونغ، الصين	١,٠	١,٠	٤٣,٨	٢٨,٦	صفر	صفر	صفر	صفر	..	..	٩٧,٤	٥٦,٧
طاجيكستان	..	٠,٥	..	٨٠,٦	..	٠,١٤	٣٧	..	..	..	..	٦٧,٩
غانا	٧,٥	٧,٥	٠,٢	٠,١	٠,١٨	٠,١٦	١	١	٦٦٣	٥٢٣	٧٢,٥	١٤٧,٧
غواتيمالا	٤,٤	٥,١	٥,٠	٦,٥	٠,١٩	٠,١٤	٢	٢	٢١١٠	١٩٠٢	٦٩,٩	١١٤,٠
غينيا	٠,٩	١,٢	١٢,٨	١٠,٩	٠,١١	٠,٠٩	صفر	صفر	..	٢٦٢	٩٦,٥	١٢٩,٢
فرنسا	٢,٥	٢,١	٤,٦	٨,٢	٠,٣٣	٠,٣١	٧٢٧	١١٨٩	١٤٩٥٦	٢٤٧٦٠	٩٢,٧	١٠٢,٦
الفلبين	١٤,٨	١٤,٤	١٤,٠	١٦,٧	٠,٠٩	٠,٠٧	١	١	١٢٤٨	١٢٧٩	٨٦,٤	١٢٠,٦
فنزويلا	٠,٩	١,٠	٣,٦	٥,٢	٠,١٩	٠,١٢	٥٠	٥٨	٤٠٤١	٤٩٣١	٧٩,٦	١١٤,٠
فنلندا	..	..	..	..	٠,٥٤	٠,٤٩	٧٢١	١٣٠١	١٦٩٩٥	٢٨٢٩٦	٩٢,٨	٩٢,٤
فييت نام	١,٩	٣,٨	٢٤,١	٢٩,٦	٠,١١	٠,٠٧	١	٤	..	٢٢٦	٦٤,٠	١٣٢,٧
كازاخستان	..	٠,١	..	٦,٩	..	٢,٠٤	..	١٠٦	..	١٤٧٧	..	٦٨,٥
الكاميرون	٢,٢	٢,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٦٨	٠,٤٥	صفر	دسفر	٨٢٤	٩٥٨	٨٣,٢	١١٨,٧
كرواتيا	..	٢,٣	..	٠,٢	..	٠,٢٤	..	١٤	..	٧١٤٤	..	٥٧,٧
كمبوديا	٠,٤	٠,٦	٤,٩	٤,٥	٠,٣٠	٠,٢٧	صفر	صفر	..	٤٠٧	٥٦,١	١٢٤,٨
كندا	صفر	صفر	١,٣	١,٦	١,٨٦	١,٥٣	٨٢٤	١٦٨٣	..	..	٧٩,٩	١١٢,٧
كوت ديفوار	٧,٢	١٢,٥	١,٠	١,٠	٠,٢٤	٠,٢١	١	١	١٠٧٤	١٠٠٥	٧٠,٩	١١٩,٢
كوستاريكا	٤,٤	٤,٨	١٢,١	٢٣,٨	٠,١٢	٠,٠٨	٢٢	٢٣	٣١٥٩	٤٦٢٧	٧٢,٠	١٢٨,٤
كولومبيا	١,٤	٢,٤	٧,٧	٢٣,٤	٠,١٣	٠,٠٥	٨	٧	١٩٢٦	٢٨٩٠	٧٦,٠	١١٠,٨
الكويت	..	..	..	..	صفر	صفر	٢	١٤	..	..	٩٨,٩	١٣٩,٣
كينيا	٠,٨	٠,٩	٠,٩	١,٥	٠,٢٣	٠,١٥	١	١	٢٦٢	٢٣٠	٦٧,٧	١٠٢,٩
لاتفيا	..	٠,٥	..	..	..	٠,٦٨	..	٢٨٤	..	٣١٢٥	..	٤٩,٨
لبنان	٨,٩	١٢,٥	٢٨,٣	٢٨,٤	٠,٠٧	٠,٠٥	٢٨	٧٧	..	..	٥٧,٨	١١٧,٦
ليتوانيا	..	٠,٩	..	..	..	٠,٧٩	..	٢٣٩	..	٣٩٠٧	..	٦٩,٨
ليسوتو	..	..	..	..	٠,٢٣	٠,١٧	٦	٦	٤٩٨	٣١٩	٨٩,٤	١٠٤,٤
مالي	صفر	صفر	٢,٩	٢,٣	٠,٣١	٠,٣٧	صفر	١	٢٢٥	٢٤١	٧٩,٧	١١٨,٧
ماليزيا	١١,٦	١٧,٦	٦,٧	٤,٥	٠,٠٧	٠,٠٩	٤	٢٣	٢٢٧٩	٦٢٦٧	٥٥,٤	١٢٤,٠
مدغشقر	٠,٩	٠,٩	٢١,٥	٣٥,٠	٠,٢٨	٠,١٩	١	١	١٩٨	١٨٠	٨٢,١	١٠٥,٣
المغرب	١,١	١,٩	١٥,٢	١٢,٠	٠,٢٨	٠,٢٣	٧	١٠	١١١٧	١٥٩٣	٥٥,٩	٩٤,٩
المكسيك	٠,٨	١,١	٢٠,٢	٢٣,١	٠,٢٤	٠,٢٧	١٦	٢٠	١٤٨٢	١٦٩٠	٨٤,٩	١٢٠,٦
ملاوي	٠,٩	١,١	١,٣	١,٦	٠,٢٠	٠,١٦	صفر	صفر	١٠٠	١٢٢	٩١,٢	١٠٥,٣
المملكة العربية السعودية	صفر	٠,١	٢٨,٩	٣٨,٧	٠,٢٠	٠,٢٠	٢	١١	٢١٦٧	١٠٥٠٧	٢١,٠	٩٠,٨
المملكة المتحدة	٠,٣	٠,٢	٢,٠	١,٨	٠,١٢	٠,١٠	٧٢٦	٨٧١	..	..	٩١,٦	١٠٠,٥
منغوليا	صفر	صفر	٣,٠	٦,١	٠,٧١	٠,٥٤	٢٢	٢٢	٧٢٧	١٠٨٥	٨٨,٢	٨١,٦
موريتانيا	صفر	صفر	٢٢,٨	١٠,٣	٠,١٤	٠,٢٠	١	١	٣٠١	٤٢٩	٨٦,١	١٠٢,٢
موزامبيق	٠,٣	٠,٣	٢,١	٣,٤	٠,٢٤	٠,١٩	١	١	..	٧٦	٩٩,٢	١١٩,٥
مولدوفا	..	١٢,٥	..	١٤,١	..	٠,٤١	..	٨٢	..	١٤٧٣	..	٥٨,٣
ميانمار	٠,٧	٠,٩	١٠,٤	١٥,٩	٠,٢٨	٠,٢٢	١	١	..	..	٨٧,٨	١٢٣,٥
ناميبيا	صفر	صفر	٠,٦	٠,٨	٠,٦٤	٠,٥١	١٠	١١	٨٧٦	١٢٣٥	١٠٧,٤	١١٨,٨
النرويج	..	..	..	..	٠,٢٠	٠,٢٢	٨٢٤	١٢٥١	١٧٠٤٤	٣١٥٧٧	٩١,٨	٩٩,٧
النمسا	١,٢	١,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢٠	٠,١٨	٩٤٥	١٤٩٢	٩٧٦١	١٥٤٧٤	٩٢,٢	١٠٠,٠
نيبال	٠,٢	٠,٤	٢٢,٥	٢٠,٦	٠,١٦	٠,١٣	صفر	صفر	١٦٢	١٨٧	٦٥,١	١١٢,٥
النيجر	صفر	صفر	٠,٧	١,٤	٠,٦٢	٠,٥٣	صفر	صفر	٢٢٢	١٩٠	١٠١,٤	١١٨,٤
نيجيريا	٢,٨	٢,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٣٩	٠,٢٧	١	١	٢٧٠	٥٤١	٥٧,٧	١٢٤,٢
نيكاراغوا	١,٥	٢,٤	٦,٠	٣,٣	٠,٢٩	٠,٥٤	٦	٧	١٣٢٤	١٤٠٧	١١٧,٩	١٢٢,٧
نيوزيلندا	٣,٧	٦,٤	٥,٢	٨,٩	٠,٨٠	٠,٤٣	٦١٩	٤٥١	..	..	٩٠,٨	١٢٠,٣
هايتي	١٢,٥	١٢,٧	٧,٩	٩,٧	٠,١٠	٠,٠٨	صفر	صفر	٥٧٨	٤٠٧	١٠٥,٥	٩٠,٥
الهند	١,٨	٢,٤	٢٢,٨	٣٢,٠	٠,٢٤	٠,١٧	٢	٥	٢٥٣	٣٤٣	٦٨,٤	١١٧,١
هندوراس	١,٨	٣,١	٤,١	٣,٦	٠,٤٤	٠,٣٠	٥	٧	٦٩٧	١٠١٨	٨٨,٢	١٠٤,٧
هنغاريا	٣,٢	٢,٤	٣,٦	٤,٢	٠,٤٧	٠,٤٧	٥٩	٥٤	٢٣٨٩	٤٦٥٥	٩١,٠	٧٦,٨
هولندا	٠,٩	١,٠	٥٨,٥	٦١,٥	٠,٠٦	٠,٠٦	٥٦١	٦٤٦	٢١٦٦٣	٤٨٣٤٦	٨٧,٠	١٠٦,١
الولايات المتحدة	٠,٢	٠,٣	١٠,٨	١٢,٠	٠,٨٣	٠,٦٧	١٣٢٠	١٤٥٢	..	٢٤٧٢٧	٩٤,٧	١١٢,٧
اليابان	١,٦	١,٠	٦٢,٦	٦٢,٧	٠,٠٤	٠,٠٣	٢٠٩	٥٩٣	١٥٦٩٨	٢٨٦٦٥	٩٤,٢	٩٦,٩
اليونان	٧,٩	٨,٤	٢٤,٢	٢٢,٨	٠,٣٠	٠,٢٨	١٢٠	٢٦٧	٨٨٠٤	١٢٦١١	٩١,٢	٩٨,٤
العالم	**٤٠,٩م**	**٤١,٠م**	**١٧,٨ م**	**١٨,٨م**	**٠,٢٤ م**	**٠,٢٤م**	**١٩م**	**٢٠م**	**٤٠م**	**٤٠م**	**٧٦,٠ م**	**١٢٨,٢م**
الدخل المنخفض	٠,٩	١,٣	٢٥,٥	٢٨,٩	٠,١٨	٠,١٥	٢	٣	..	٣٣٩	٦٩,٣	١٣٧,٥
باستثناء الصين والهند	١,٠	١,٣	١٦,٢	١٩,٤	٠,٢٣	٠,١٨	..	..	..	..	٧٤,٩	١٢٣,١
الدخل المتوسط	١,٢	١,٠	١٥,٨	١٤,١	٠,٢٣	٠,٢١	٢٥	٤٦	..	..	٨٠,١	١١٨,٤
الدخل المتوسط الأدنى	١,٣	٠,٨	٢٢,٩	١٤,٩	٠,١٦	٠,٢٩	١٧	٢٤	..	..	..	..
الدخل المتوسط الأعلى	١,١	١,٣	١٠,٣	١٢,٤	٠,٢٤	٠,٣٠	٣٧	٧١	..	..	٧٨,٦	١١٦,٧
الدخل المنخفض والمتوسط	١,٠	١,١	٢١,٩	٢١,٥	٠,٣٠	٠,٢١	٥	٨	..	٦٠١	٧٢,٠	١٢٢,٦
افريقيا جنوب الصحراء	٠,٧	٠,٨	٤٠	٤٠٣	٠,٢٣	٠,٢٦	٢	٢	٢٦٩	٣٥٥	٨٠,٢	١١٩,٦
امريكا اللاتينية والكاريبي	١,١	١,٣	١١,٦	١٢,٣	٠,٢٣	٠,٢٨	٢٥	٣٤	..	..	٨٠,٧	١٢١,٠
اوروبا واسيا الوسطى	٢,٢	٠,٤	١١,٦	٩,٩	٠,١٤	٠,٦١	..	١٠٢	..	٢٧٧٢	..	..
جنوب اسيا	١,٥	١,٩	٢٨,٧	٢٨,٩	٠,٢٣	٠,١٦	٢	٥	١٨٩	٢٨٠	٧٠,٨	١١٩,١
شرق اسيا والمحيط الهادي،	١,٥	٢,٦	٣٧,٠	٣٥,٥	٠,١١	٠,١١	٢	٢	..	..	٦٧,١	١٥٢,٩
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	٠,٤	٠,٧	٢٥,٨	٢٥,٠	٠,٢٩	٠,٢١	١٢	٢٤	..	..	٧٠,٥	١٢٨,٥
الدخل المرتفع	٠,٥	٠,٥	٩,٨	١١,١	٠,٤٦	٠,٤١	٥٢٠	٨٧٧	..	..	٩٣,١	١٠٥,٢

جدول ٩ : استخدام المياه، وإزالة الغابات، والمناطق المحمية

الاقتصاد	موارد المياه العذبة نصيب الفرد بالامتار المكعبة ١٩٩٦	مسحوبات المياه العذبة سنوياً مليارات الامتار المكعبة (أ)	٪ من الموارد الإجمالية (أ)	٪ للزراعة (ب)	٪ للصناعة (ب)	٪ للاستهلاك المنزلى (ب)	فرص الحصول على المياه المأمونة ٪ من السكان الذين تتوافر لهم هذه الفرص ١٩٩٥ حضر	ريف	إزالة الغابات سنويا ٩٠ - ١٩٩٥ كيلو مترات مربعة	متوسط النسبة السنوية للتغير	المناطق المحمية على النطاق القومى ١٩٩٦ الاف الكيلو مترات المربعة	٪ من إجمالى مساحة الأرض
الاتحاد الروسى	٢٠١٦٨ →	١١٧ .	٢ ٦ →	٢٣	٦٠	١٧	..	..	صفر	صفر	٧ ٥١٦	١ ٢
اثيوبيا	١٨٤١	٢ ٢	٢ .	٨٩ ▲	٣ ▲	١١ ▲	..	..	٦٢٤	٠,٥	٢ ٥٥	٥ ٥
أذربيجان	٤٣٣٩ →	١٥ ٨	٤٧ ٩ →	٧٤	٢٢	٤	..	..	صفر	صفر	٤٨	٥ ٥
الأرجنتين	٢٧٨٦١ →	٢٧ ٦ د	٢ ٨ →	٧٣	١٨	٩	٧١	٢٤	٨٩٤	٠,٣	٤٦ ٦	١ ٧
الاردن	١٩٨ →	٠,٥ د	٥١ ١ →	٧٥	٣	٢٢	..	..	١٢	٢ ٥	٣ .	٣ ٤
أرمينيا	٢١٣٦ →	٣ ٨	٤٧ . →	٧٢	١٥	١٣	..	..	٨٤-	٢ ٧-	٢ ١	٧ ٤
إريتريا	٢٣٣٢ →	..	.. →	..	..	..	..	..	صفر	صفر	٥ .	٥ .
أسبانيا	٢٣٩٨ →	٣ ٨	٢٢ ٦ →	٦٢	٢٦	١٢	..	..	صفر	صفر	٤٢ ٢	٨ ٤
استراليا	١٨٥٠٨	١٤ ٦ د	٤ ٣	٢٣	٢	٦٥	..	..	١٧٠-	صفر	٥٦٢ ٩	٧ ٣
استونيا	١٢٠٧١ →	٣ ٣	١٨ ٨ →	٣	٩٢	٥	..	..	١٩٦-	١ .-	٥ ١	١٣ ١
إسرائيل	٢٧٧ →	١٩	٨٤ ١ ▲	٧٩ ▲	٥ ▲	١٦ ▲	١٠٠	٩٥	صفر	صفر	٣ ١	١٥ .
أكوادور	٢٦٣٠٥	٦ ٥	١ ٨	٩٠	٣	٧	٨١	١٠	١٨٩٠	١ ٦	١١٩ ٣	٤٣ ١
ألبانيا	١٦٧٨٥ →	٢ ٢ د	٤ . →	٧٦	١٨	٦	٩٧	٧٠	صفر	صفر	٨ .	٢ ٩
ألمانيا	٣٠٨٤ →	٤٦ ٢	٢٧ ١ →	٢٠	٧٠	١١	..	..	صفر	صفر	٩٤ ٢	٢٧ .
اندونيسيا	١٢٦٢٥	١٦ ٦	٧ .	٧٦	١١	١٣	٨٧	٥٧	١٠٨٤٤	١ .	١٩٢ ٣	١٠ ٦
أنغولا	١٥٧٨٢	٠ ٥	٣ .	٧٦ ▲	١٠ ▲	١٤ ▲	٦٩	١٥	٢٣٧٠	١ .	٨١ ٨	٦ ٦
أوروغواى	٣٧٩٦٦ →	٧ .	٥ . →	٩١	٢	٦	٩٩	..	٤	صفر	٥ .	٠ ٢
أوزبكستان	٥٤٧٦ →	٨٢ ٢	٦٣ ٤ →	٨٤	١٣	٤	..	..	٢٢٦٠	٢٠٧-	٨ ٢	٢ .
أوغندا	٣٢٤٨ →	٠ ٢	٣ . →	٦٠	٨	٣٢	٦٠	٢٦	٥٩٢	٠ ٩	١ ١٩	٩ ٦
أوكرانيا	٤٥٥٦ →	٣٤ ٧	١٥ . →	٣٠	٥٤	١٦	..	..	٥٤-	٠ ١-	٩ ٠	١ ٦
أيرلندا	١٣٦٥٧ →	٨ . د	١ ٦ →	١٠	٧٤	١٦	..	..	١٤٠-	٢ ٧-	٦ .	٠ ٩
ايطاليا	٢٩٠٣ →	٥٦ ٢	٢٣ ٧ →	٥٩	٢٧	١٤	..	..	٥٨-	٠ ١-	د ٢١	٧ ٣
بابوا غينيا الجديدة	١٧٧٩٦٣	١ .	صفر	٤٩	٢٢	٢٩	..	..	١٣٢٢	٠ ٤	٠ ١	صفر
باراغواى	٦١٧٥٠ →	٤ .	٠ ١ →	٧٨	٧	١٥	٧٠	٦	٣٢٦٦	٢ ٦	١٤ .	٣ ٥
باكستان	٣٢٥٦ →	٦ ١٥٥ د	٣٧ ٣ →	٩٧	٢	٢	٨٥	٥٦	٥٥٠	٢ ٩	٣٧ ٢	٤ ٨
البرازيل	٤٢٤٥٩ →	٥ ٣٦	٥ . →	٥٩	١٩	٢٣	٨٠	٢٨	٣٥٥٤٤	٠ ٥	د ٣٥٥	٢ ٤
البرتغال	٦٩٩٨ →	٧ ٢	١٠ د →	٤٨	٣٧	١٥	..	..	٢٤٠-	٠ ٩-	٥ ٩	٦ ٤
بلجيكا	١٢٢٧ →	٩ .	٧٢ ٢ →	٤	٨٥	١١	..	..	صفر	صفر	٨ .	..
بلغاريا	٢٤٦٦٣ →	١٢ ٩	٦ ٨ →	٢٢	٧٦	٣	..	..	٦-	صفر	٤ ٩	٤ ٤
بنغلاديش	١٩٠٦٥ →	٢٢ ٥	١ ٠ →	٩٦	١	٣	٤٩	..	٨٨	٠ ٨	١ ٠	٠ ٨
بنما	٥٢٩٦١	١ ٣	٩ .	٧٧	١١	١٢	٩٩	٧٣	٦٣٦	٢ ١	٢ ١٤	١ ١٩
بن	٤٤٥١ →	٢ .	٦ . →	٦٧ ▲	١٠ ▲	٢٣ ▲	٨٢	١٩	٥٩٦	١ ٢	٧ ٨	١ ٧
بوتسوانا	٩٥٨٩ →	١ .	٧ . →	٤٨ ▲	٢٠ ▲	٢٢ ▲	١٠٠	٧٧	٧٠٨	٥ .	١٠٥ .	٥ ١٨
بوركينا فاصو	١٦٧١	٤ .	٣ ٣	٨١ ▲	صفر ▲	١٩ ▲	..	..	٣٢٠	٧ .	٢٨٦	٥ ١٠
بوروندى	٥٥٩	١ .	٣ ٨	٦٤ ▲	صفر ▲	٣٦ ▲	..	..	١٤	٤ .	٤	٥ ٥
بولندا	١٤٥٤ →	٣ ١٢	٢١ ٩ →	١١	٧٦	١٣	..	..	١٢٠-	١ .-	٣٩ ١	٦ ٩
بوليفيا	٣٨٦٣٥	٣ ١	٤ .	٨٥	٥	١٠	٨٨	٤٣	٥٨١٤	٢ ١	١٥٦ .	٤ ١٤
بيرو	١١٤١	١ ٦	١٣ ٢	٧٢	٩	١٩	٩١	٢١	٢١٦٨	٣ .	٣٤ ٦	٧ ٢
بيلاروس	١٨٤١ →	٣ .	١٥ ٩ →	١٩	٤٩	٣٣	..	..	٦٨٨-	١ .-	٨ ٦	٤ ١
تايلند	٣٩٥٤ →	٣١ ٩	١٧ ٨ →	٩٠	٦	٤	٩٤	٨٨	٣٢٩٤	٢ ٦	٧٠ ٧	١٣ ٨
تركمانستان	٣٩٥٠ →	٢٢ ٨	١٢٣ ٩ →	٩١	٨	١	..	..	صفر	صفر	١٩ ٨	٤ ٢
تركيا	٢٤٤٦ →	٣١ ٦	٢٣ ١ →	٧٢ ▲	١١ ▲	١٦ ▲	..	..	صفر	صفر	١٠ ٧	١ ٤
تشاد	٦٠١١ →	٠ ٢	٠ ٤ →	٨٣	٢ ▲	١٦ ▲	٤٨	١٧	٩٤٢	٠ ٨	٩ ١١٤	٩ ١
تنزانيا	٢٨٤٢ →	١ ٢	١٣ ٢ →	٨٩	٢ ▲	٩ ▲	..	..	٢٢٢٦	١ .	١٣٨ ٢	١٥ ٦
توغو	٢٧٦٢ →	١ .	٠ ٨ →	٢٥	١٣ ▲	٦٣ ▲	٨٢	٤١	١٨٦	١ ٤	٤ ٢	٧ ٩
تونس	٤٤٧ →	٣ ١	٧٤ د →	٨٩ ▲	٣ ▲	٩ ▲	١٠٠	٧٦	٣٠	٥ .	٠ ٤	٠ ٣
جامايكا	٣٢٥٠	٢ ٠ د	٣ ٩	٨٦	٧	٧	..	..	١٥٨	٧ ٢	صفر	صفر
الجزائر	٤٦٣ →	٥ ٤	٣٢ ٣ →	٦٠ ▲	١٥ ▲	٢٥ ▲	..	..	٢٣٤	١ ٢	٥٨ ٩	٢ ٥
جمهورية افريقيا الوسطى	٤١٢٥٠	١ .	صفر	٧٤ ▲	٥ ▲	٣١ ▲	٣٠	٣٥	١٣٨٢	٠ ٤	٥١ ١	٨ ٢
جمهورية إيران الإسلامية	١٣٢٩ →	٧٠ . د	٨٥ ٨ →	٩٢	٢	٦	٩٨	٨٢	٢٨٤	١ ٧	٨٣ .	٥ ١
جمهورية الكونغو	٢٠٧٢٨٣ →	صفر	صفر →	١١ ▲	٢٧ ▲	٦٣ ▲	..	١١	٤١٦	٠ ٢	١٥ ٤	٤ ٥
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢١٨١٦ →	٤ .	صفر →	٢٣ ▲	١٦ ▲	٦١ ▲	٨٩	٢٦	٠٠	٠٠	١٠١ ٩	٤ ٥
الجمهورية التشيكية	٥٦٤٩	٢ ٧	٤ ٧	٢	٥٧	٤١	..	٢-	صفر	صفر	١٣ ٢	١٥ ٨
الجمهورية الدومينيكية	٣٤٧٧	٣ .	١٤ ٩	٨٩	٦	٥	٨٨	٥٥	٣٦٤	١ ٦	١٢ ٢	٢٥ ٢
الجمهورية السلوفاكية	٥٧٢٠	١ ٨	٥ ٨	..	..	..	..	..	٢٤-	١ .-	١٠ ٥	٣١ ٨
الجمهورية العربية السورية	٨٥٩ →	١٤ ٤	١١٢ ٦ →	٩٤	٢	٤	٩٦	٧٩	٥٢	٢ ٢	صفر	صفر
جمهورية الفيزغير	٢٥٠٩	١١ .	٩٤ ٩	٩٥	٣	٢	..	..	صفر	صفر	٦٠٩	٣ ٦
جمهورية كوريا	١٤٣٨	٢٧ ٦	٤١ ٧	٤٦	٣٥	١٩	٩٣	٧٧	١٣٠	٠ ٢	٦ ٨	٦ ٩
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٥٦٧٩	١ .	٤ .	٨٢	١٠	٨	..	..	..	..	صفر	صفر
جمهورية مصر العربية	٩٦٦ →	١ ٥٥	٩٤ ٥ →	٨٦ ▲	٨ ▲	٦ ▲	٩٥	٧٤	صفر	صفر	٧ ٩	٠ ٨
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	..	..	..	..	..	٢	صفر	١٠٨	٧ ١
الجمهورية اليمنية	٢٥٥	٢ ٩	٧١ ٥	٩٢	..	..	٧٤	١٤	صفر	صفر	صفر	صفر
جنوب افريقيا	١٢٣١ →	١٣ ٣	٢٦ ٦ →	٧٢ ▲	١١ ▲	١٧ ▲	٩٠	٢٣	١٥٠	٠ ٢-	٦٥ ٨	٥ ٤
جورجيا	٨٢٩١ →	٤ .	٨ ٩ →	٤٢	٣٧	٢١	..	..	صفر	صفر	١ ٩	٢ ٧
الدانمرك	٢٤٦٠ →	١ ٣	٩ ٢ →	٤٣	٢٧	٣٠	..	..	صفر	صفر	١٣ ٧	٣٢ ٣
رواندا	٧٩٨	٠ ٨	١٣ ٢	٩٤ ▲	٢ ▲	٥ ▲	٧٩	٤٤	٤	٠ ٢	٢ ٦	١٤ ٦
رومانيا	٩٣٢٢ →	٣٦ .	١٢ ٥ →	٥٩	٣٣	٨	..	..	١٢	صفر	١٠ ٧	٤ ٦
زامبيا	١٢٣٨٤ →	١٠٧	١٠٥ →	٧٧ ▲	٧ ▲	١٦ ▲	٦٦	٢٧	٢٦٤٤	٠ ٨	٦٣ ٦	٨٠٦
زمبابوى	١٧٤٤ →	١ ٣	٦ ١ →	٧٩ ▲	٧ ▲	١٤ ▲	..	..	٥٠٠	٠ ٦	٣٠٧	٧ ٩
سرى لانكا	٢٣٢٩	٣٦٣ د	١٤ ٦	٩٦	٢	٣	٨٨	٦٥	٢٠٢	١ ١	٨ ٦	١٣ ٣
السلفادور	٢١٩٧	١٠ د	٥ ٣	٨٩	٤	٧	٨٢	٣٤	٣٨	٢ ٣	١ .	٥ .
سلوفينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	صفر	صفر	١ ١	٥ ٥
سنغافورة	١٩٣	٢ . د	٣١ ٧	٤	٥١	٤٥	..	..	صفر	صفر	صفر	صفر
السنغال	٤٤٨٢ →	١ ٤	٣ ٥ →	٩٢ ▲	٣ ▲	٥ ▲	٩٠	٤٤	٤٩٦	٠ ٧	٣١ ٨	١١ ٣
السويد	٢٠٢٤٠ →	٢ ٩	١ ٦ →	٩	٥٥	٣٦	..	..	٢٤	صفر	٣٦ ٢	٨ ٨

ملاحظة . بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها، انظر الملاحظات التقنية. الأرقام المائلة عن سنوات غير تلك المحددة.

البيئة

الاقتصاد	موارد المياه العذبة: نصيب الفرد بالأمتار المكعبة ١٩٩٦	مسحوبات المياه العذبة سنوياً: مليارات الأمتار المكعبة [أ]	٪ من الموارد الإجمالية [أ]	٪ للزراعة [ب]	٪ للصناعة [ب]	٪ للاستهلاك المنزلي [ب]	فرص الحصول على المياه المأمونة ٪ من السكان الذين تتوافر لهم هذه الفرص ١٩٩٥: حضر	ريف	إزالة الغابات سنوياً ٩٠ - ١٩٩٥: كيلو مترات مربعة	متوسط النسبة المئوية السنوية للتغير	المناطق المحمية على النطاق القومي ١٩٩٦: الاف الكيلو مترات المربعة	٪ من إجمالي مساحة الأرض
سويسرا	٧٠٥٤ →	١٫٢ د	٢٫٤ →	٤	٧٣	٢٣	١٠٠	١٠٠	صفر	صفر	٧٫١	١٨٫٠
سيراليون	٢٣٦٩٨	٠٫٤	٠٫٢	٨٩	٤ م	٧ م	٥٨	٣١	٤٢٦	٢٫٠	٠٫٨	١٫١
شيلي	٢٢٠٠٧	١٦٫٨ د	٢٫٦	٨٩	٥	٦	٩٩	٤٧	٢٩٢	٠٫٤	١٤١٣	١٨٫٩
الصين	٢٢٨٢	٤٦٠٠	١٦٫٤	٨٧	٧	٦	٠٠	٠٠	٨٦٦	٠٫١	٥٩٨٫١	٦٫٤
هونغ كونغ، الصين	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٫٤	٤٠٫٤
طاجيكستان	٠٠	١٢٫٦	٠٠	٨٨	٧	٥	٠٠	٠٠	صفر	صفر	٥٫٩	٤٫٢
غانا	٢٩٥٨ →	٠٫٣ د	٠٫٦ →	٥٢ م	١٢ م	٣٥ م	٨٨	٥٢	١١٧٢	١٫٢	١١٫٠	٤٫٨
غواتيمالا	١١٠٢٨	٠٫٧ د	٠٫٦	٧٤	١٧	٩	٩٧	٤٨	٨٢٤	٢٫٠	١٨٫٢	١٦٫٨
غينيا	٢٢٦٦١	٠٫٧	٠٫٢	٨٧ م	٣ م	١٠ م	٥٥	٤٤	٧٤٨	١٫١	١٫٦	٠٫٧
فرنسا	٣٠٢٩ →	٢٧٫٧	٢١٫٢ →	١٥	٦٩	١٦	١٠٠	١٠٠	-١٦٠٨	-١٫١	٥٨٫٨	١٠٫٧
الفلبين	٤٢٩٢	٢٩٫٥ د	٩٫١	٦١	٢١	١٨	٩١	٨١	٢٦٢٤	٣٫٥	١٤٫٥	٤٫٩
فنزويلا	٥٧٨٢١ →	٤١ د	٠٫٣ →	٤٦	١١	٤٣	٧٩	٧٩	٥٠٣٤	١٫١	٢١٩٫٨	٢٦٫٢
فنلندا	٢١٩٨٥ →	٢٢	١٫٩ →	٢	٨٥	١٢	٠٠	٠٠	١٦٦	٠٫١	١٨٫٢	٦٫٠
فييت نام	٤٩٠٢	٢٨٫٩	٧٫٧	٧٨	٩	١٢	٠٠	٠٠	١٢٥٢	١٫٤	٩٫٩	٢٫٠
كازاخستان	٨٦٩٦ →	٣٧٫٩	٢٧٫٦ →	٧٩	١٧	٤	٠٠	٠٠	-١٩٢٨	-١٫٩	٧٣٫٤	٢٫٧
الكاميرون	١٩٣٣١	٠٫٤	٠٫١	٣٥ م	١٩ م	٤٦ م	٠٠	٣٠	١٢٩٢	٠٫٦	٢١٫٠	٤٫٥
كرواتيا	١٢٨٧٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٥	٤١	صفر	صفر	٣٫٧	٦٫٦
كمبوديا	٤٧٥٣٠ →	٠٫٥	٠٫١ →	٩٤	١	٥	٢٠	١٢	١٦٣٨	١٫٦	٢٨٫٦	١٦٫٢
كندا	٩٠٧٨٥ →	٤٥١	١٫٦ →	١٢	٧٠	١٨	٠٠	٠٠	-١٧٦٤	-٠٫١	٩٢١٫٠	١٠٫٠
كوت ديفوار	٥٤٦٨	٠٫٧	٠٫٩	٦٧	١١ م	٢٢ م	٠٠	٠٠	٢٠٨	٠٫٦	١٩٫٩	٦٫٢
كوستاريكا	٢٧٤٢٥	١٫٤ د	١٫٤	٨٩	٧	٤	١٠٠	٩٩	٤١٤	٢٫٠	٧٫٠	١٣٫٧
كولومبيا	٢٦٧٢٢	٥٫٢	٠٫٥	٤٣	١٦	٤١	٩٠	٢٢	٢٦٢٢	٠٫٥	٩٣٫٦	٩٫٠
الكويت	١١	٠٫٥	٢٧٠٫٠	٦٠	٢	٢٧	١٠٠	١٠٠	صفر	صفر	٠٫٣	١٫٧
كينيا	١٠٥٦ →	٢٫١	٦٫٨ →	٧٦	٤ م	٢٠ م	٠٠	٠٠	٣٤	٠٫٣	٣٥٫٠	٦٫١
لاتفيا	١٣٧٩٣ →	٠٫٧	٢٫١ →	١٤	٤٤	٤٢	٩٢	٠٠	-٢٥٠	-٠٫٩	٧٫٨	١٢٫٦
لبنان	٩٤١ →	١٫٣ د م	٢٣٫١ →	٦٨	٤	٢٨	٠٠	٠٠	٥٢	٧٫٨	صفر	صفر
ليتوانيا	٦٥٣١ →	٤٫٤	١٨٫٢ →	٣	٩٠	٧	٠٠	٠٠	-١١٣	-٠٫٦	٦٫٥	١٠٫٠
ليسوتو	٢٥٩٧	٠٫١	١٠٫٠	٥٦ م	٢٢ م	٦٤ م	٦٠	٦٠	صفر	صفر	٠٫١	٠٫٢
مالي	٩٧١٨ →	١٫٤	١٫٤ →	٩٧ م	١ م	٢ م	٥٦	٣٠	١١٣٨	١٠٫٠	٤٥٫٣	٣٫٧
ماليزيا	٢١٠٤٦	٩٫٤ د	٢٫١	٤٧	٢٠	٢٣	١٠٠	٣٦	٤٠٠٢	٢٫٤	١٤٫٨	٤٫٥
مدغشقر	٢٣٨١٩	١٦٫٣	٤٫٨	٩٩ م	صفر م	١ م	٠٠	٠٠	١٣٠٠	٠٫٨	١١٫٢	١٫٩
المغرب	١٠٨٨	١٠٫٩	٢٦٫٥	٩٢ م	٣ م	٥ م	٩٧	٢٠	١١٨	٠٫٣	٢٫٢	٠٫٧
المكسيك	٣٧٨٨	٧٧٫٦ د	٢١٫٧	٨٦	٨	٦	٠٠	٠٠	٥٠٨٠	٠٫٩	٧١٫٠	٣٫٧
ملاوي	١٨١٤ →	٠٫٩	٤٫٨	٨٦ م	٣ م	١٠ م	٩٧	٥٣	٥٤٦	١٫٦	١٠٫٦	١١٫٣
المملكة العربية السعودية	١٢٠	١٧٠ د	٧٠٩٫٢	٩٠	١	٩	٠٠	٠٠	١٨	٠٫٨	٤٩٫٦	٢٫٣
المملكة المتحدة	١٢٠٢	١١٫٨	١٦٫٦	٢	٧٧	٢٠	١٠٠	١٠٠	-١٢٨	-٠٫٥	٥٠٫٦	٢٠٫٩
منغوليا	٩٦٧٧	٠٫٦	٢٫٢	٦٢	٢٧	١١	١٠٠	٦٨	صفر	صفر	١٦١٫٣	١٠٫٢
موريتانيا	٤٦٢٢ →	١٫٦ د	١٤٫٣ →	٩٢	٢	٦	٨٧	٤١	صفر	صفر	١٧٫٥	١٫٧
موزامبيق	١٢٩٨٩ →	٠٫٦	٠٫٢ →	٨٩	٢ م	٩ م	٠٠	٤٠	١١٦٢	٠٫٧	٤٧٫٨	٦٫١
مولدوفا	٣٩٧ →	٢٫٧	٢١٦٫٤ →	٢٢	٧٠	٧	٩٨	١٨	صفر	صفر	٠٫٤	١٫٢
ميانمار	٢٤٦٥١	٤٠	٠٫٤	٩٠	٢	٧	٧٨	٥٠	٣٨٧٤	١٫٤	١٫٧	٠٫٢
ناميبيا	٢٨٠٤٣ →	٠٫٣	٠٫٥ →	٦٨ م	٣ م	٢٩ م	٠٠	٠٠	٤٢٠	٠٫٢	١٠٦٫٢	١٢٫٩
النرويج	٨٩٠٠٨ →	٢٠٠	٠٫٥ →	٨	٧٢	٢٠	١٠٠	١٠٠	-١٨٠	-٠٫٢	٩٢٫٧	٣٠٫٥
النمسا	١١٨٨٧ →	٢٤	٢٫٦ →	٩	٥٨	٣٢	٠٠	٠٠	صفر	صفر	٢٣٫٤	٢٨٫٣
نيبال	٧٦٦٦	٢٧	١٫٦	٩٥	١	٤	٦١	٥٩	٥٤٨	١٫١	١١٫١	٧٫٨
النيجر	٣٣١٧ →	٠٫٥	١٫٥ →	٨٢ م	٢ م	١٦ م	٧٠	٤٤	صفر	صفر	٩٦٫٩	٧٫٦
نيجيريا	٢٣٧٥ →	٣٫٦	١٫٣ →	٥٤ م	١٥ م	٢١ م	٨٠	٣٩	١٢١٤	٠٫٩	٣٠٫٢	٣٫٢
نيكاراغوا	٣٧٤٢٠	٠٫٩ د	٠٫٥	٥٤	٢١	٣٥	٩٣	٢٨	١٥٠٨	٢٫٥	٩٫٠	٧٫٤
نيوزيلندا	٥٢٢	٠٫٢	١٫٠	٤٤	١٠	٤٦	٠٠	٠٠	-٤٣٤	-٠٫٦	٦٣٫٣	٢٣٫٦
هايتي	١٤٦٨	صفر	٠٫٤	٦٨	٨	٢٤	٢٨	٣٩	٨	٣٫٤	٠٫١	٠٫٤
الهند	٢١٦٧ →	٢٨٠٠٠ د	١٨٫٢ →	٩٣	٤	٣	٠٠	٨٢	-٧٢	صفر	١٤٢٠٩	٤٫٨
هندوراس	٩٢٥٩ →	١٫٥	٢٫٧ →	٩١	٥	٤	٩١	٦٦	١٠٢٢	٢٫٢	١١٫١	٩٫٩
هنغاريا	١١٨١٧ →	٦٫٨	٥٫٧ →	٢٦	٥٥	٩	٠٠	٠٠	-٨٨	-٠٫٥	٦٫٣	٦٫٨
هولندا	٥٧٦٧ →	٧٫٨	٨٫٧ →	٣٤	٦١	٥	٠٠	٠٠	صفر	صفر	٢٫٤	٧٫١
الولايات المتحدة	٩٢٥٩ →	٤٦٧٫٣	١٨٫٩ →	٤٢ م	٤٥ م	١٣ م	٠٠	٠٠	-٥٨٨٦	-٠٫٢	١٢٢٦٫٧	١٣٫٤
اليابان	٤٢٣٨	٩٠٨	١٦٫٦	٥٠	٣٢	١٧	٠٠	٠٠	١٣٢	٠٫١	٢٥٫٥	٦٫٨
اليونان	٥٢٨٩ →	٥٠	٩٫١ →	٦٣	٢٩	٨	٠٠	٠٠	-١٤٠٨	-٢٫٢	٢٫١	٢٫٤
العالم	**٨٣٣٨ م**		**٦٩ م**	**٢٢ م**	**٩ م**		**٠٠ م**	**٠٠ م**	**١٠١٧٢٤ م ب**	**٠٫٣ م**	**٨٥٤٢٫٧ م ب**	**٦٫٦ م**
الدخل المنخفض	٥٢١٤		٩٠	٥	٥		٠٠	٠٠	٤٩٣٣٢	٠٫٧	٢٤٣٩٫٤	٥٫٩
باستثناء الصين والهند	٠٠		٠٠	٠٠	٠٠		٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الدخل المتوسط	١٤٩٥٠		٦٧	٢٢	١١		٠٠	٠٠	٦٤٠٨٦	٠٫٣	٢٨٠٩٫٩	٤٫٨
الدخل المتوسط الأدنى	١١٥٧٣		٦٧	٢٤	٩		٠٠	٠٠	٢١١٦٢	٠٫٢	١٥٦٣٫٦	٤٫٣
الدخل المتوسط الأعلى	٠٠		٦٨	١٩	١٣		٠٠	٠٠	٤٢٩٢٤	٠٫٥	١٢٤٦٫٣	٥٫٧
الدخل المنخفض والمتوسط	٨٠٩٥		٨٠	١٢	٧		٠٠	٠٠	١١٢٤١٨	٠٫٤	٥٢٤٩٫٣	٥٫٣
افريقيا جنوب الصحراء	٨٥٦٥		٨٥	٤	١٠		٧٤	٣٢	٢٩٢٧٨	٠٫٧	١٤٦٧٫٨	٦٫٢
امريكا اللاتينية والكاريبي	٢٧٢٨٦		٧٧	١١	١٢		٨٣	٣٦	٥٧٧٦٦	٠٫٦	١٤٥٦٫٣	٧٫٣
أوروبا واسيا الوسطى	١٣٢٥٥		٥٤	٣٦	١٠		٠٠	٠٠	-٥٧٩٨	-٠٫١	٧٦٨٫٠	٣٫٢
جنوب اسيا	٤٠٨٥		٩٤	٣	٣		٨٤	٨٤	١٣١٦	٠٫٢	٢٩٣٫٠	٤٫٥
شرق اسيا والمحيط الهادي	٠٠		٨٢	١٠	٨		٠٠	٠٠	٢٩٩٥٦	٠٫٨	١١٠٢٫٢	٦٫٩
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	١٠٤٥		٩٠	٤	٦		٠٠	٠٠	٨٠٠	٠٫٩	٢٤٢٫٠	٢٫٢
الدخل المرتفع	٠٠		٢٩	٤٦	١٥		٠٠	٠٠	-١١٦٩٤	-٠٫٢	٣٢٩٣٫٤	١٠٫٨

ا ـ تشير إلى أي سنة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٧. ما لم ينص على خلاف ذلك. ب ـ ما لم ينص على خلاف ذلك، فإن النسب المئوية المقدرة لعام ١٩٨٧. جـ ـ يشمل تدفقات النهر من بلدان اخرى. د ـ تشير التقديرات إلى بيانات عن سنوات أخرى غير ١٩٨٠ (انظر مؤشرات التنمية الدولية ١٩٩٩). هـ ـ تشير البيانات إلى سنوات أخرى غير ١٩٨٧ (أنظر *مؤشرات التنمية الدولية*، ١٩٩٩).

جدول ١٠ : استخدام الطاقة والانبعاثات

الاقتصاد	استخدام الطاقة التجارية: الاف الاطنان المترية من مكافئات النفط ١٩٨٠	١٩٩٦	نصيب الفرد: بالكيلوجرام من مكافئات النفط ١٩٨٠	١٩٩٦	النسبة المئوية لمتوسط النمو السنوى ٨٠ - ١٩٩٦	نصيب الوحدة من استخدام الطاقة من الناتج المحلى الإجمالى كجم من دولارات ١٩٩٥ ١٩٨٠	١٩٩٦	صافى واردات الطاقة ٪ من استخدام الطاقة التجارية ١٩٨٠	١٩٩٦	انبعاثات ثانى اكسيد الكربون: الإجمالى ملايين الأطنان المترية ١٩٨٠	١٩٩٦	نصيب الفرد اطنان مترية ١٩٨٠	١٩٩٦
الاتحاد الروسى	٧٦٤٢٤٩	٦١٥٨٩٩	٥٤٩٩	٤١٦٩	-٦ ٣	٠.٥	٠.٥	٢	-٥٤	..	١٥٧٩.٥	..	١٠٧
إثيوبيا	١١١٥٧	١١٦٥٦	٢٩٦	٢٨٤	-١ ٠	٠.٤٠	٠.٤	٥	٦	١٨	٣ ٤	صفر	٠.١
أذربيجان	١٥٠.٢	١١٨٦٢	٢٤٢٢	١٥٧٠	-٦ ٥	..	٠.٣	١	-٢١	..	٢٠.٠	..	٤٠
الارجنتين	٤١٨٦٨	٥٨٩٣١	١٤٩٠	١٦٧٣	٠.٧	٥.٧	٥٠	٧	-٢٧	١.٧٠.٥	١٢٩.٩	٢٠٨	٣.٧
الأردن	١٧١٤	٤٤٨٧	٧٨٦	١٠٤٠	٠٦	٢٢	١٥	١٠٠	٩٦	..	..	..	..
أرمينيا	١٠٧٠	١٧٩٧٠	٢٤٦	٤٧٤	-٩ ٤	٥٢	١٧	-١٨	٥٩	..	٣٧	..	١٠
إريتريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
أسبانيا	٦٨٥٨٢	١٠١٤١١	١٨٢٤	٢٥٨٢	٢٨	٥.٧	٥.٦	٧٧	٦٨	٢٠٠.	٢٢٢.٥	٥٢	٥.٩
استراليا	٧٠٢٧٢	١٠٠٦١٢	٤٧٩٠	٥٤٩٤	٠٩	٢٠٢	٢٧	-٢٢	-٨٨	٢٠٣.٨	٣٠٦.٦	١٢٠٨	١٦٧
استونيا	..	٥٦٢١	..	٣٨٣٤	..	..	٠.٩	..	٣١	..	١٦٠٤	..	١١٢
إسرائيل	٨٦٠٩	١٦١٨٥	٢٢٢٠	٢٨٤٣	٢٠٦	٥٠١	٥٠٦	٩٨	٩٦	٢١.١	٥٢٠٣	٥.٤	٩٠٢
اكوادور	٥١٩١	٨٥٤٨	٦٥٢	٧٣١	٠٢	٢٠٤	٢٠١	-١٢٦	-١٥٦	١٢.٤	٢٤.٥	١٠٧	٢٠١
ألبانيا	٣٠٤٩	١١٨٨	١١٤٢	٣٦٢	٧٠٨-	٠.٨	٢٠٢	-١٢	٩	٤.٨	١.٩	١٠٨	٠.٦
ألمانيا	٣٦٠٤٤١	٢٤٩٥٥٢	٤٦٠٣	٤٢٦٧	٠٥-	..	..	٤٨	٦٠	..	٨٦١٠٢	..	١٠٠٥
اندونيسيا	٥٩٥٦١	١٣٢٤١٩	٤٠٢	٦٧٢	٢٠٥	١٠٣	١٠٦	-١١٦	-٦٦	٩٤.٦	٢٤٥ ١	٠.٦	١٠٢
أنغولا	٤٥٢٨	٦٠١٧	٦٤٧	٥٢٢	١٠٢-	..	٠.٩	-١٤٩	-٥٧٢	٥.١	٥٠٢	٠.٨	٠.٥
أوروغواى	٢٦٢٧	٢٩٥٥	٩٠٥	٩١٢	٠٢	٥.٨	٩.٤	٧٥	٦٥	٥.٨	٥.٦	٢٠	١.٧
أوزبكستان	٤٨٢١	٤٢٤٠٦	٢٠٢	١٨٢٦	٧٠	..	٠.٥	٤	-١٢	..	٩٥ ٠	..	٤١
أوغندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٠٦	١.٠	٠١	٠١
أوكرانيا	٩٧٨٩٣	١٥٢٩٣٧	١٩٥٦	٣٠١٢	١٠	..	٠.٥	-١٢	٤٩	..	٢٩٧.٢	..	٧٨
أيرلندا	٨٤٨٤	١١٩٦١	٢٤٩٥	٢٢٩٣	٢٠	٤٠	٥٠٩	٧٨	٧١	٢٥.٢	٢٤.٩	٧٤	٩٠٦
ايطاليا	١٣٨٦٢٩	١٦١١٤٠	٢٤٥٦	٢٨٢٨	١٢	٦٠	٦٠٨	٨٦	٨٢	٣٧١.٩	٤٠٣ ٢	٦٠٦	٧٠
مايوت غينيا الجديدة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١.٨	٣.٤	٠٦	٠.٥
بارغواى	٢٠٩٤	٤٢٨٥	٦٧٢	٨٦٥	١٥	٢٨	٢٠١	٢٢	-٥٦	١.٥	٣.٧	٠.٥	٠.٧
باكستان	٢٥٤٧٩	٥٥٩.٢	٢٠٨	٤٤٦	٢٣	١٠٠	١٠١	١٨	٢٦	٢١٦	٩٤٢	٠٤	٠٨
البرازيل	١٠٨٩٩٧	١٦٣٢٧٤	٨٩٦	١٠١٢	١٠٠	٤٠٧	٤٠٤	٤٣	٣١	١٨٣.٤	٢٧٢ ٤	١٠٥	١٠٧
البرتغال	١٠٢٩١	١٩١٤٨	١٠٥٤	١٩٢٨	٤٠٥	٦٠٨	٥٠٦	٨٦	٨٧	٢٧.١	٤٧ ٩	٢٠٨	٤٠٨
بلجيكا	٤٦١٠٠	٥٦٣٩٩	٤٦٨٢	٥٥٥٢	١٤	٤٠٦	٤٠٩	٨٤	٧٩	١٢٧٠٢	١٠٦٠	١٢٠٩	١٠٤
بلغاريا	٢٨٦٧٢	٢٢٦٠٥	٢٢٣٥	٢٧٠٥	٠٢-	٠.٤	٠.٥	٧٣	٥٤	٧٥٠٢	٥٥ ٣	٨٠٥	٦٠٦
بنغلاديش	٨١٤٩٢٠	٢٣٩٢٨	١٧٢	١٩٧	٠٩	١٠٣	١٠٧	١١	١٠	٧٠٦	٢٣٠.	٠١	٠٢
بنما	١٨٦٥	٢٢٨٠	٩٥٧	٨٥٢	٠٣	٢٨٠	٢٠٦	٧٢	٦٧	٣٠٥	٦٠٧	١٨٠	٢٠٥
يمن	١٣٦٣	١٩٢٠	٣٩٤	٣٤١	١٠-	٠٩	١١	١١	-٢	٠٥	٠٧	٠١	٠١
بورتسوانا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٠٠	٢١	١١	١٤
بوركينا فاصو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٠٤	١٠	٠١	٠١
بوروندى	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٠٠١	٠٢	صفر	صفر
بولندا	١٢٤٨٠٦	١٠٨٤١١	٣٥٠٨	٢٨٠٧	٢٠٠-	٠٩	١٠٢	٢	٦	٤٥٦٢	٣٥٦.٨	١٢٠٨	٩٢
بوليفيا	٢٢٣٥	٣٦٢٣	٤٢٦	٤٧٩	صفر	٢٠٣	١٠٩	-٨٤	-٤٤	٤٥	١٠٠١	٠٨	١٢
بيرو	١١٧٠٠	١٢٩٣٣	٦٧٥	٥٨٢	١٠٣-	٤١	٤٠٣	-٢٥	١١	٢٦٠٦	٢٦٠٢	١٠٤	١١
بيلاروس	٢٣٨٥	٢٤٥٦٦	٢٤٧	٢٣٨٦	٧٠٥	٠٠	٠٨	-٨	٨٧	..	٦١٠٧	..	٦٠
تايلند	٢٢٧٤٠	٧٩٩٨٧	٤٨٧	١٢٢٣	٧٠٣	٢٠٣	٢٠٢	٥١	٤٥	٤٠٠	٢٠٥٠٤	٠٩	٢٠٤
تركمانستان	٧٩٤٨	١٢١٦٤	٢٧٧٨	٢٦٤٦	١٠٠٥٥-	..	٠٣	-١	-١٦٨	..	٣٤٠٢	..	٧٠٤
تركيا	٢١٣١٤	٦٥٥٢٠	٧٠٤	١٠٤٥	٢٠٦	٢٠٨	٢٠٨	٤٥	٥٩	٧٦٠٣	١٧٨٠٣	١٠٧	٢٠٨
تشاد	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٠٠٢	٠٠١	صفر	صفر
تنزانيا	١٠٢٨	١٢٧٩٨	٥٥٢	٤٥٢	١٠١-	..	٠٠٣	٨	٥	١٠٩	٢٠٤	٠٠١	٠٠١
توغو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٠٠٦	٠٨	٠٢	٠٢
تونس	٣٩٠٠	٦٦٧٦	٦١١	٧٣٥	١٠٤	٢٠٧	٢٠٩	-٧٩	٦	٩٠٤	١٦٠٢	١٠٥	١٠٨
جامايكا	٢٢٧٨	٢٧١٨	١١١٥	١٤٦٥	٢٠٣	١٠٣	١٠١	٩١	٨٥	٨٠٤	٩٤٠٣	٣٠٥	٤٠
الجزائر	١٢٤١٠	٢٤١٥٠	٦٦٥	٨٤٢	١٠٠	٢٠٥	١٠٨	-٤٤٠	-٢٨١	٦٦٠٢	٩٤٠٣	٣٠٥	٣٠٢
جمهورية أفريقيا الوسطى	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٠٠١	٠٠٢	صفر	٠١
جمهورية إيران الإسلامية	٣٨٩١٨	٨٩٢٤٠	٩٩٥	١٤٩١	٣٠٢	١٠٤	١٠١	-١١٦	-١٤٧	١١٦٠١	٢٦٦٠٧	٢٠	٤٤
جمهورية الكونغو	٨٤٥	١٢٠٥	٥٠٦	٤٥٧	٠٠٦-	١٠٥	١٠٩	-٣٧٠	٨٥٤	٠٤	٥٠	٠٠٢	١٠٩
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٧٨٠٦	١٣٧٩٩	٣٢٢	٣٠٥	٠٠٢-	١٠٠	٠٠٥	صفر	١	٣٠٥	٢٠٣	٠١	٠٠١
الجمهورية التشيكية	٤٦٩١٠	٤٠٤٠٤	٤٥٨٥	٣٩١٧	١٠٧-	..	١٠٣	٩	٢٢	..	١٢٦٠٧	..	١٢٠٢
الجمهورية الدومينيكية	٣٤٦٤	٥١٩١	٦٠٨	٦٥٢	٠٠١	٢٠٢	٢٠٥	٦٢	٧٢	٦٠٤	١٢٠٩	١١	١٦
الجمهورية السلوفاكية	٢٠٨١٠	١٧٤٤٩	٤١٧٥	٣٢٦٦	١٠٨-	..	١٠١	٨٤	٧٢	..	٣٩٠٦	..	٧٤
الجمهورية العربية السورية	٥٣٤٨	١٤٥٤١	٦١٤	١٠٠٢	٢٠٤	١٠٧	١٠٢	-٧٨	-١٢٢	١٩٠٣	٤٤٠٣	٢٠٢	٣٠١
جمهورية الغيرغيز	١٧١٧	٢٩٥٢	٤٧٣	١٤٥	٤٠١	..	١٠٢	-٢٧	٥١	..	٦٠١	..	١٠٣
جمهورية كوريا	٤٣٧٥٦	١٦٢٨٧٤	١١٤٨	٣٥٧٦	٨٠١	٢٠١	٣٠٠	٧٢	٨٦	١٢٥٠٢	٤٠٨٠١	٣٠٣	٩٠
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٠٠٢	٠٠٣	٠٠١	٠١
جمهورية مصر العربية	١٥٩١٧	٢٧٧٩٠	٢٩١	٦٢٨	٢٠٦	١٠٨	١٠٦	-١١٤	-٥٨	٤٥٠٢	٩٧٠٩	١٠١	١٠٧
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٢٠٧	..	٦٠٤
الجمهورية اليمنية	١٤٢٤	٢٩٣٦	١٦٧	١٨٧	٠٦	..	..	٩٦	-٥١٩	..	..	..	..
جنوب افريقيا	٦٥٢٥٥	٩٩٠٧٩	٢٢٧٠	٢٤٨٢	٠٤-	١٠٧	١٠٤	-١٢	-٢٩	٢١١٠٣	٢٩٢٠٧	٧٠٧	٧٠٣
جورجيا	٤٤٧٤	١٥٧٦	٨٨٣	٢٩١	٥٠٨-	٣٠٧	٢٠١	-٥	٥٥	..	٣٠	..	٠٠٥
الدانمرك	١٩٧٣٤	٢٢٨٧٠	٣٨٥٢	٤٣٤٦	٠٠٨	٦٠٨	٨٠٢	٩٥	٢٣	٦٢٠٩	٥٦٠٦	١٢٠٣	١٠٠٧
رواندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٠٣	٠٠	٠١	٠١
رومانيا	٦٤٦٩٤	٤٥٨٢٤	٢٩١٤	٢٠٢٧	٣٠٩-	٠٦	٠٠٧	١٩	٣٢	١٩١٠٨	١١٩٠٣	٨٠٦	٥٠٣
زامبيا	٤٥٥١	٥٧٩٠	٧٩٣	٦٢٨	١٠٧-	٠٧	٠٦	٨	٧	٣٠٥	٢٠٤	٠٠٦	٠٠٣
زمبابوى	٦٥١١	١٠٤٣٢	٩٢٩	٩٢٩	٠٤	٠٧	٠٠٧	١٣	١٦	٩٠٦	١٨٠٤	١٠٤	١٠٦
سرى لانكا	٤٤٩٣	٦٧٩٢	٣٠٥	٢٧١	٠٧	١٠٥	٢٠٠	٣٩	٢٨	٣٠٤	٧٠١	٠٢	٠٤
السلفادور	٣٥٤٠	٤٠٥٨	٥٥٤	٧٠٠	١٠٠	٢٠٩	٢٠٤	٢٥	٢٦	٢٠١	٤٠	٠٠٥	٠٠٧
سلوفينيا	٤٢١٣	٦٠١٧	٣٢٦٩	٣٠٩٨	١٠	٠٠	٣٠١	٦٢	٥٥	..	١٣٠	..	٦٠٥
سنغافورة	٦٠٥٤	٢٣٨٥١	٣٦٥٣	٧٨٢٥	٨٠١	٤٦	٣٠٨	١٠٠	١٠٠	٣٠١	٦٥٠٨	١٢٠٣	٢١٦
السنغال	١٩٢١	٢٥٨٨	٣٤٧	٣٠٢	٠٧-	١٠٦	١٠٨	٤٦	٢٩	٢٠٨	٣٠١	٠٠٥	٠٤
السويد	٤٠٩٨٤	٥٢٥٦٧	٤٩٢٢	٥٩٤٤	٠٩	٤٠٥	٤٠٥	٦١	٢٩	٧١٠٤	٥٤١	٨٠٦	٦١

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها، انظر الملاحظات الفنية. الارقام المائلة عن سنوات غير تلك المحددة.

البيئة

الاقتصاد	استخدام الطاقة التجارية: الاف الاطنان المترية من مكافئات النفط ١٩٨٠	١٩٩٦	نصيب الفرد: بالكيلوجرام من مكافئات النفط ١٩٨٠	١٩٩٦	النسبة المئوية لمتوسط النمو السنوي ١٩٨٠-١٩٩٦	نصيب الوحدة من استخدام الطاقة من الناتج المحلي الإجمالي كجم من دولارات ١٩٩٥ ١٩٨٠	١٩٩٦	صافي واردات الطاقة ٪ من استخدام الطاقة التجارية ١٩٨٠	١٩٩٦	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون: الإجمالي ملايين الأطنان المترية ١٩٨٠	١٩٩٦	نصيب الفرد أطنان مترية ١٩٨٠	١٩٩٦
سويسرا	٢٠٨٦١	٢٥٦٢٣	٢٣٠١	٣٦٢٢	٠.٨	١٢.١	١٢.٠	٦٦	٥٩	٤٠.٩	٤٤.٢	٦.٥	٦.٣
سيراليون	..	..	..	..	..	..	..	..	..	. ٦	.. ٤	.. ٢	.. ١
شيلي	٩٥٢٥	٢٠٤٥٦	٨٥٥	١٤١٩	٣.٧	٢.٨	٣.١	٤١	٦٢	٣٧.٩	٤٨.٨	٢.٥	٣ ٤
الصين	٥٩٣١.٩	١٠٩٦٨.٠	٦٠٤	٩٠٢	٢ ٦	٠.٣	٠.٧	٣-	صفر	١٤٧٦.٨	٢٣٦٣.٥	٥.١	٢ ٨
هونغ كونغ، الصين	٥٦٨١	١٢١٩.٠	١١٢٧	١٩٣١	٤ ٤	١٠.٠	١٢.٠	٩٩	١٠٠	١٦.٣	٢٣.١	٣.٢	٢.٧
طاجيكستان	١٦٥٠	٣٥١٣	٤١٦	٥٩٤	٥ ١	..	٠.٥	٢٠-	٦٢	..	٥.٨	..	١.٠
غانا	٤٠٧١	٦٦٥٧	٣٧٩	٣٨٠	٠ ٤	١ ٠	١.٠	١٩	١٦	٢ ٤	٤.٠	.. ٢	.. ٢
غواتيمالا	٣٧٥٤	٥٢٢٤	٥٥٠	٥١٠	صفر	٢ ٩	٢ ٩	٣٣	٢٣	٤ ٥	٦.٨	.. ٧	. ٧
غينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	.. ٩	١.١	.. ٢	. ٢
فرنسا	١٩٠١١١	٢٥٤١٩٦	٣٥٢٨	٤٢٥٥	١ ٦	٦.١	٦ ١	٧٦	٤٩	٤٨٢.٧	٢٦١.٨	٩ .	٦.٢
الفلبين	٢١٢١٢	٣٧٩٩٣	٤٣٩	٥٢٨	١.١	٢ ٧	٢.١	٥٠	٥٥	٣٦.٥	٦٣.٢	٠.٨	. ٩
فنزويلا	٣٥٠٢٦	٥٤٩٦٢	٢٣٢١	٢٤٦٣	٠.٤-	١.٧	١ ٤	٢٨.-	٢٥٣-	٨٩ ٦	١٤٤.٥	٥ ٩	٦.٥
فنلندا	٢٥٤١٣	٣١٤٨٢	٥٢١٦	٦١٤٢	١.١	٢.٧	٤ ١	٧٣	٥٧	٥٤.٩	٥٩ ٢	١١.٥	١١.٥
فيت نام	١٩٢٤٨	٣٢٥٠	٣٦٠	٤٤٨	٠.٧	..	٠.٧	٧	١٤-	١٦.٨	٢٧.٦	٠.٣	٠.٥
كازاخستان	٧٦٧٩٩	٤٣٣٧٦	٥١٦٣	٢٧٢٤	٤.٩-	..	٠.٥	صفر	٤٤-	..	١٧٣.٨	..	١٠.٩
الكاميرون	٣٦٨٧	٥٠٠٠	٤٢٦	٣٦٩	١ ١-	١ ٧	١.٧	٥٨-	١٠٠-	٣.٩	٣.٥	٠ ٤	٠ ٤
كرواتيا	..	٦٧٦٥	..	١٤١٨	..	..	٢.٨	..	٤٣	..	١٧.٥	..	٣ ٧
كمبوديا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٠.٣	.. ٥	صفر	صفر
كندا	١٩٣٠٠٠	٢٢٦١٧٠	٧٨٤٨	٧٨٨٠	٠.٣	٢.١	٢ ٥	٧-	٥١-	٤٢٠.٩	٤٠٩.٤	١٧ ١	١٢.٧
كوت ديفوار	٣٦٦٢	٥٣٠١	٤٤٧	٣٨٢	٠.٦-	٢.٣	٣.٠	٣٤	١٠	٤.٦	١٣.١	٠.٦	٠ ٩
كوستاريكا	١٥٢٧	٢٢٤٨	٦٦٩	٦٥٧	٠.٧	٣.٧	٤ ٠	٥٠	٦٧	٢.٥	٤.٧	١ ١	١.٤
كولومبيا	١٩١٢٧	٢١٣٩٣	٦٧٢	٧٩٩	١.٠	٢.٤	٢.٦	٥	١١٣-	٣٩.٨	٦٥.٣	١.٤	١.٧
الكويت	٩٥٦٤	١٣٨٥٩	٦٩٥٦	٨١٦٧	٠ ٧	٣.٤	١.٧	٨٨٤-	٧١٢-	..	..	..	..
كينيا	٩٧٩١	١٣٢٧٩	٥٨٩	٤٧٦	١.٦-	٠.٦	٠.٧	١٩	١٥	٦.٢	٦.٨	٠.٤	٠.٢
لاتفيا	..	٤١٧١	..	١٦٧٤	..	١٦ ٠	١.٥	٥٤	٧٦	..	٩.٣	..	٣.٧
لبنان	٢٤٨٣	٤٧٤٧	٨٢٧	١١٦٤	١.٧	..	..	٩٣	٩٦	٦.٢	١٤.٢	٢.١	٣.٥
ليتوانيا	١١٧.١	٨٩٥٢	٣٤٢٨	٢٤١٤	٤.٠-	..	٠.٨	٩٥	٥٣	..	١٣.٨	..	٣.٧
ليسوتو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
مالي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٠.٤	٠.٥	٠.١	صفر
ماليزيا	١١١٢٨	٤١٢.٩	٨.٩	١٩٥٠	٦.٠	٢.٩	٢.٣	٥٠-	٦٩-	٢٨.٠	١١٩.١	٢ .	٥.٦
مدغشقر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١ ٦	١.٢	٠.٢	. ١
المغرب	٤٧٧٨	٨٨٢٢	٢٤٧	٣٢٩	٢.١	٤.٥	٤.٢	٨٢	٩٠	١٥ ٩	٢٧.٩	٠.٨	١.٠
المكسيك	٩٨٩٠٤	١٤١٣٩٤	١٤٦٤	١٥٢٥	٠.٢	٢.٣	٣ ١	٥١-	٥١-	٢٥١.٦	٣٤٨.١	٢.٧	٣.٨
ملاوي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٠.٧	٠.٧	.. ١	.. ١
المملكة العربية السعودية	٣٥٢٥٧	٩٢٢٤٣	٣٧٧٣	٤٧٥٣	٠ ٤	٣ ٠	١.٤	١٤.٨-	٤١٥-	١٢.٧	٢٦٧.٨	١٤.٠	١٣ ٨
المملكة المتحدة	٢٠١٢٩٩	٢٣٤٧١٩	٣٥٧٤	٣٩٩٢	٠.٨-	٤.٠	٤.٨	٢	١٤-	٥٨٣.٨	٥٥٤ .٠	١٠.٤	٩ ٥
منغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٦.٨	٨.٩	٤.١	٢.٦
موريتانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٠.٦	٢.٩	٠.٤	١.٢
موزامبيق	٨٢٨٦	٧٨١٣	٦٩٣	٤٨١	٢.٠-	٠.٢	٠.٣	٣-	٧	٣.٢	١.٠	٠.٣	٠.١
مولدوفا	..	٤٦٠١	..	١٦٠٤	..	..	٠.٦	١.٦	٩٩	..	١٢ ١	..	٢.٨
ميانمار	٩٤٣٠	١٢٧٦٧	٢٧٩	٢٩٤	٠ ٣	..	..	١-	٧	٤.٨	٧.٣	٠.١	٠.٢
ناميبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
النرويج	١٨٨١٩	٢٣١٥٠	٤٦٠٠	٥٢٨٤	١.٢	٥ ١	٦.٧	١٩٦-	٧٩٩-	٩٠.٤	٦٧.٠	٢٣.١	١٥.٣
النمسا	٢٣٤٥٠	٢٧١٨٧	٣١٠٥	٢٣٧٣	٠.٩	٧ ١	٨.٧	٦٧	٧١	٥٢ ٢	٥٩ ٣	٦.٩	٧ ٤
نيبال	٤٦٦٣	٦٩٧٤	٣٢٢	٣٢٠	٠.١	٠.٥	٠.٧	٣	٩	٠.٥	١.٦	صفر	٠ ١
النيجر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٠.٦	١.١	٠ ١	٠.١
نيجيريا	٥٢٨٤٦	٨٢٦٦٩	٧٤٣	٧٢٣	٠ ١-	٠.٤	٠.٤	١٨١-	١٠٦-	٦٨ ١	٨٣ ٢	١ ٠	٠.٧
نيكاراغوا	١٥٦٢	٢٣٩١	٥٢٥	٥٣٥	٠ ١-	١.٣	١ ٠	٤٢	٣٧	٢ ٠	٢ ٩	٠ ٧	٠.٦
نيوزيلندا	٩٢٥١	١٦٢٩٥	٢٩٧٢	٤٣٨٨	٢ ٩	٤ ٧	٣.٨	٤١	١٧	١٧.٦	٢٩.٨	٥ ٦	٨ ٠
هايتي	٣٠٩٩	١٩٦٨	٣٩٢	٢١٨	٢ ٨-	١ ٥	١.٤	١١	١٩	٠ ٨	١.١	٠ ١	٠.١
الهند	٢٤٢٠٢٤	٤٥٠٢٨٧	٣٥٢	٤٧٦	١ ٩	٠.٦	٠ ٨	٨	١٣	٣٤٧ ٣	٩٩٧ ٤	٠ ٥	١.١
هندوراس	١٨٧٧	٢٩٣٥	٥٢٦	٥٠٣	٠ ٢-	١.٤	١.٤	٣٠	٤٠	٢ ١	٤.٠	٠.٦	٠.٧
هنغاريا	٢٨٨٩٥	٢٥٤٧٠	٢٦٩٩	٢٤٩٩	٠.٨-	١ ٦	١ ٨	٤٨	٥٠	٨٢.٥	٥٩.٥	٧ ٧	٥ ٨
هولندا	٦٥٠٠٠	٧٥٧٩٧	٤٥٩٤	٤٨٨٥	٠.٩-	٤.٤	٥ ٤	١١-	٣	١٥٢.٦	١٥٥.٢	١٠.٨	١٠.٠
الولايات المتحدة	١٨١١٦٥٠	٢١٣٤٩٦٠	٧٩٧٣	٨٠٥١	٠ ٤	٢ ٧	٣.٤	١٤	٢١	٤٥٧٥.٤	٥٣٠١.٠	٢٠.١	٢٠.٠
اليابان	٣٤٦٤٩١	٥١٠٣٥٩	٢٩٦٧	٤٠٥٨	٢.٤	٩.٣	١٠.٥	٨٨	٨٠	٩٢٠.٤	١٦١ ٧	٧.٩	٩.٣
اليونان	١٥٩٦٠	٢٤٣٨٩	١٦٥٥	٢٣٢٨	٢.٥	٥.٧	٤.٨	٧٧	٦٤	٥١.٧	٨٠.٦	٥ ٤	٧ ٧
العالم	٩٩٥٤٨٤٧ج	٩٣١٧٤.٤ج	١٦٢٢ر	١٦٨٤و	٢.٩ر	٣.١ر	٢ ٢ر	٠.٠و	٠.٠و	١٣٦٤.٧ج	٢٢٦٥٢.٩ج	٤.٣ر	٤ ٠ر
الدخل المنخفض	١١٥٢٣٦٦	٢٠٦٣٥٥٨	٤٨٠	٦٤٠	٠.٩	..	..	١٤-	٩-	٢١٢٦.١	٥٠٥١.٨	٠.٩	١ ٥
باستثناء الصين والهند	٣١٨٥٢٣	٥١٤٦٧١	٤٢٣	٤٨٦	٣.٧	..	٠.٨	..	..	٣.٢ .٠	٦٩.٩	.. ٤	. ٦
الدخل المتوسط	٢٠٢٠٧٥	٢٥٨٨٦٥	١٨٥٢	١٨٠١	٥ .٠	٢ ٤	١.٧	٣٥-	٣٣-	٢٨٠٤.٥	٦٨٧١.٥	٣ ٣	٤.٨
الدخل المتوسط الأدنى	١٣٦٨٧٤٣	١٥٣٧٥٤١	٢٠٤٠	١٧٦٣	٧ ٤	١ ٧	١.٠	١٣-	٢٠-	١١٥٠.١	٤١٩٤.٩	٢.٦	٤.٧
الدخل المتوسط الأعلى	٦٦١٥٢٢	١٠٥٠٨٢٤	١٥٥٧	١٨٦١	٢ ٨	٢ ٨	٢.٦	٩٨-	٦٥-	١١٥٤.٤	٢٦٧٦ .٦	٤ .٠	٤.٧
الدخل المنخفض والمتوسط	٣١٨٣٦٤١	٤٦٥١٩٢٣	٩١٠	٩٩٨	٤.٥	١ ٤	١.٣	٣٢-	٢٨-	٤٩٣.٦	١١٩٢٣.٢	١ ٥	٢ ٥
أفريقيا جنوب الصحراء	٨١٢٠٧٥	١٦٢١٨.١	٥٨٨	٩٢٥	٤.٦	..	..	..	..	١٩٥٨.٥	٤٧١٧.٥	١.٤	٢ ٧
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٣٣٩٥٢٧	١٢٨٧١٩٣	٣٣٤٩	٢٧٣٩	٧.٦	..	٠.٨	٧	١٣-	٨٨٦ ٩	٣٤١٢.٧	..	٧ ٤
أوروبا وآسيا الوسطى	٣٧٦٩١٣	٥٥٧١٨٦	١٠٦٢	١١١٣	٢.٤	٣ ٥	٢.٢	٢٤-	٣٥-	٨٤٨.٥	١٢.٩.١	٢.٤	٢ ٥
جنوب آسيا	١٤٦٢١٥	٢٣٧٠٧٣	٨٤٢	١٢٤٤	٥.١	٢.٢	١.٦	٥٧٧-	٢٢٥-	٤٩٣ ٦	٩٨٦.٩	٣ .٠	٢.٩
شرق آسيا والمحيط الهادي	٣٠١٥٧٨	٥٤٣٨٨٤	٢٣٤	٤٤١	٣.٩	٠.٧	٠.٩	١٠	١٥	٣٩٢.٤	١١٢٥.١	٠.٤	٠.٩
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	٢٠٧٣٣٢	٣٠٤٢٨٦	٧٢٠	٦٧٠	٢.٣	..	..	..	..	٣٥٠.٧	٤٧٣.١	٠.٩	٠.٨
الدخل المرتفع	٢٧٧١٣.٦	٤٦٦٥٤٨٢	٤٧٩٣	٥٣٤٦	١.٦	٤.١	٥ .٠	٢٧	٢٤	٨٧١٠.٢	١٠٧٣.٠٦	١٢.٣	١٢ ٢

جدول ١١ : نمو الاقتصاد

متوسط النمو السنوى /

الاقتصاد	الناتج المحلى الإجمالى ٨٠ - ١٩٩٠	الناتج المحلى الإجمالى ٩٠ - ١٩٩٨	المكمش الضمنى للناتج المحلى الإجمالى ٨٠ - ١٩٩٠	المكمش الضمنى للناتج المحلى الإجمالى ٩٠ - ١٩٩٨	القيمة المضافة للزراعة ٨٠ - ١٩٩٠	القيمة المضافة للزراعة ٩٠ - ١٩٩٨	القيمة المضافة للصناعة ٨٠ - ١٩٩٠	القيمة المضافة للصناعة ٩٠ - ١٩٩٨	القيمة المضافة للخدمات ٨٠ - ١٩٩٠	القيمة المضافة للخدمات ٩٠ - ١٩٩٨	الصادرات من السلع والخدمات ٨٠ - ١٩٩٠	الصادرات من السلع والخدمات ٩٠ - ١٩٩٨	إجمالى الاستثمار المحلى ٩٠ - ١٩٩٨
الاتحاد الروسى	..	-٧,٠	..	٢٣٥,٣	..	-٦,٩	..	-٨,١	..	-٤ ٧	..	٣,٠	-١٤,٨
إثيوبيا (أ)	١,١	٤,٩	٤,٦	٧,٩	٠,٣	٢,٨	٠,٤	٦,٥	٣ ١	٦,٤	٣,٤	٩,٠	١٥,٤
أذربيجان	..	-١٠,٥	..	٢١٦,٥	..	-٣,٧	..	٤,٣	..	٩ ٩	..	..	١٠٨,٨
الأرجنتين	-٠,٤	٥,٣	٣٨٩,٨	١٠,٠	٠,٧	٢,١	-١,٣	٤,٦	صفر	٣,٩	٣,٨	٩,٣	١٢,٥
الأردن	٢,٥	٥,٤	٤,٣	٣,٣	٦,٨	-٣,١	١,٧	٦,٨	٢,٠	٥,٣	٥,٩	٧,٨	٤,٤
أرمينيا	..	-١٠,٣	..	٤٨٣,٨	..	٠,٣	..	-٨,١	..	-١٠,٨	..	٣,٣	-١٠,٩
إريتريا	..	٥,٣	..	١٠,١	..	..	..	..	..	..	..	٤,٧	..
أسبانيا	٢,٠	١,٩	٩,٣	٤,٢	..	-٣,٥	..	-٠,٤	..	-١ ١٣	٥,٧	-١٠,٤	-١,٥
أستراليا	٣,٤	٣,٦	٧,٣	١,٨	٣,٣	١,١	٢,٩	٣,٥	٣ ٧	٤ ٤	٦,٩	٨,١	٥,٤
أستونيا	٢,٢	-٢,١	٢,٣	٧٥,٥	..	-٤,٣	..	-٥,٩	..	٠ ٥	..	..	-٣,٦
إسرائيل	٣,٥	٥,٤	١٠١,١	١٠,٩	..	..	..	..	..	..	٥,٥	٨,٦	٨,٩
أكوادور	٢,٠	٢,٩	٣٦,٤	٣٢,٧	٤,٤	٢,٧	١,٢	٣,٧	١ ٧	٢,٥	٥,٤	٤,٤	٤,٢
ألبانيا	١,٥	١,٨	-٠,٤	٥٨,١	١,٩	٨,١	٢,١	-٩,٧	-٠,٤	٤ ٧	..	١٨,٣	٢٦,٩
ألمانيا (ب)	٢,٢	١,٦	..	٢,٣	١,٧	-٠,٨	١,٢	..	٢,٩	٢,٥	..	٣,٨	-٠,٨
إندونيسيا	٦,١	٥,٨	٨,٥	١٢,٥	٣,٤	٣,٨	٦,٩	٩,٩	٧,٠	٧,٣	٢,٩	٨,٦	٤,٤
انغولا	٣,٧	-٠,٤	٥,٩	٩٢١,٨	٠,٥	-٤,٣	٦,٤	٣,٦	١,٨	-٥,٧	٣,٧	٥,٩	١٢,٦
أوروغواى	٠,٤	٣,٩	٦١,٣	٤٠,٤	صفر	٤,٢	-٠,٢	١,٢	٠,٨	٥,١	٤,٣	٨,٠	٨,٣
أوزبكستان	..	١,٩-	..	٣٥٥,١	..	١,٦-	..	٥,٠-	..	-٠,٩	..	..	..
أوغندا	٣,٢	٧,٤	١٠٤,٠	١٥,٣	٢,١	٣,٦	٥,٠	١٣,٣	٢,٨	٨,٣	١,٨	١٦,١	١٠,٠
أوكرانيا	..	١٢,١-	..	٥٩١,٠	..	-٢١,٤	..	-١٦,٤	..	-٨,٦	..	-٣,٢	-١٥,٤
ايرلندا	٣,٢	٧,٥	٦,٦	١,٩	..	..	..	..	..	..	٩,٠	١٣,٦	١,٩
ايطاليا	٢,٤	١,٢	١٠,٠	٤,٤	٠,١	١,٣	٢,٠	٠,٨	٢,٨	١,١	٤,١	٧,٥	١,٩-
بابوا غينيا الجديدة	١,٩	٥,٧	٥,٣	٦,٧	١,٨	٤,١	١,٩	٨,٩	٢,٠	٤,٣	٣,٣	١٠,٦	٨,٣
باراغواى	٢,٥	٢,٨	٢٤,٤	١٤,٥	٣,٦	٢,٩	٠,٣	٢,١	٣,١	٢,٦	١٢,٣	٧,٣	٣,٦
باكستان	٦,٢	٤,١	٦,٧	١١,٢	٤,٣	٣,٨	٧,٣	٥,٠	٦,٨	٤,٦	٨,٤	٣,٢	٢,٧
البرازيل	٣,٧	٣,٢	٢٨٤,٠	٣٤٧,٣	٢,٨	٣,١	٢,٠	٢,٢	٢,٣	٢,٤	٧,٥	٥,٦	٣,٩
البرتغال	٣,١	٢,٣	١٨,٠	٥,٨	..	-٠,٤	..	٠,٥	..	٣,٣	٨,٧	٤,٨	٣,٣
بلجيكا	٢,٠	١,٦	٤,٤	٢,٣	٣,٠	١,٦	٢,٢	٠,٧	١,٨	١,٢	٤,٣	٤,٤	-٠,٣
بلغاريا	٣,٤	-٣,٣	١,٨	١٠٩,٥	٢,١-	-٣,١	٥,٢	٥,٥-	٤,٥	-٠,١	٣,٥	٣,٣	-١٣,٨
بنغلاديش	٤,٢	٤,٨	٩,٥	٣,٦	٢,٧	١,٥	٤,٩	٧,٠	٥,٠	٥,٢	٧,٧	٧,٧	٧,٠
بنما	٠,٥	٤,٣	١,٩	٢,٤	٢,٥	١,٧	-١,٢	٦,٣	٠,٧	٤,١	٠,٦-	٠,٧	١٢,٩
بن	٢,٩	٤,٦	١,٢	١٠,١	٥,٥	٥,٢	٣,٠	٤,٠	١,٤	٤,٢	٢,٤-	٢,٣	٤,٦
بوتسوانا	١٠,٣	٤,٨	١٣,٦	١٠,٢	٣,٣	٠,١	١٠,٢	٣,١	١١,٧	٧,١	١٠,٦	٤ ٩	٢,٠
بوركينا فاصو	٣,٦	٣,٥	٣,٣	٦,٦	٢,١	٣,٤	٣,٨	٣,١	٤,٦	٣,٢	٠,٨-	٠,٤-	٤ ١
بوروندى	٤,٤	٣,٢-	٤,٤	١٢,٢	٣,١	٢,٤-	٤,٥	٧,٨-	٥,٦	٢,٩-	٣,٤	٠ ١	١٦,١-
بولندا	١,٨	٤,٥	٥٣,٨	٢٧,٠	-٠,٧	١,٦-	١ ٣-	٤,٧	٣,٨	٣,٠	٤,٥	١٣,٢	١٠,٦
بوليفيا	٠,٢-	٤,٢	٣٢٧,٩	١٠,٠	..	..	..	..	..	..	١,٠	٦,٧	٦,٩
بيرو	٠,٢-	٥,٩	٢٢١,٣	٣٣,٧	٢,٧	٥,٥	٠,٩-	٧,١	٠,٧-	٤,٩	١,٦-	٨,٢	١١,٢
بيلاروس	..	٦,١-	..	٥٦١,٤	..	٥,٩-	..	٧,٨-	..	٣,٨-	..	٢٢ ٢-	١٢,٢-
تايلند	٧,٦	٧,٤	٢,٩	٤,٨	٣,٩	٢,١	٩,٨	٩,٠	٧,٣	٧,١	١٤ ١	١١,١	٦,٥
تركمانستان	..	٩,٦-	..	١٠٧٤,٣	..	..	..	..	..	..	..	..	..
تركيا	٤,٥	٤,١	٤٥,٢	٧٩,٣	١,٢	١,١	٧,٨	٥,٠	٤,٤	٤,١	..	١٣ ١	٤,٣
تشاد	٣,٧	٤,٦	٢,٩	٧,٣	٢,٣	٥,٤	٨,١	صفر	٧,٧	٠,٥-	٦,٥	٢ ٧	١٨,٦
تنزانيا (جـ)	..	٢,٩	..	٢٤,٢	..	٢,٧	..	١,٨	..	٢,٢	..	١٠,٩	٢,٣-
توغو	١,٧	٢,٣	٤,٨	٨,٨	٥,٦	٤,٥	٢,٦	١,١	٠,٣-	٠,٢	٠ ١	٠,٨	١٢,٦
تونس	٣,٣	٤,٤	٧,٤	٤,٨	٢,٨	١,٧	٣,١	٤,٥	٣,٥	٥,٢	٥ ٦	٥,١	٣,١
جامايكا	٢,٠	٠,١	١٨,٦	٣٩,٥	٠,٦	٢,٣	٢,٤	٠,٤-	١,٨	٠,٢	٥,٤	صفر	٦,٠
الجزائر	٢,٧	١,٢	٨,١	٢١,٤	٤,٦	٢,٦	٢,٣	٢,٠-	٢,٦	٤,٨	٤,١	٣ ٠	٠,٨-
جمهورية أفريقيا الوسطى	١,٤	١,٥	٧,٩	٥,٤	١,٦	٣,٥	١,٤	٢,٣	١,٠	١,٣-	١,٣-	١٤ ٣	٥ ٤-
جمهورية إيران الإسلامية	١,٧	٤,٠	١٤,٤	٣٣,٥	٤,٥	٤,٨	٢,٣	٣,٨	١,٠-	٦,٠	٦,٩	٣ ٤	٠,٨-
جمهورية الكونغو	٣,٣	١,٠	٠,٥	٧,١	٣,٤	١,٦	٥,٣	٠,٣-	٣,١	١,٤	٥,١	٤ ٩	٤,١
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١,٦	٥,١-	٦٢,٩	١٤٢٣,١	٣,٥	٢,٩	٠,٩	١١,٧-	١,٣	١٥,٣-	٩,٦	٥ ٥-	٣,٥-
الجمهورية التشيكية	١,٧	٠,٢-	١,٥	١٧,١	..	..	..	..	..	..	..	..	٥,٠
الجمهورية الدومينيكية	٣,١	٥,٥	٢١,٦	١٠,٦	٠,٤	٢,٦	٣,٦	٦,١	٣,٥	٥,٦	٤,٥	٢٠,٤	١١,٨
الجمهورية السلوفاكية	٢,٠	٠,٦	١,٨	١٢,٦	١,٦	٠,٤-	٣,٠	٦,٥-	٠,٨	٨,١	..	١٣,١	٢,١
الجمهورية العربية السورية	١,٥	٥,٩	١٥,٧	٨,٩	٠,٦-	..	٦,٦	..	٠,١	..	٧ ٣	٥,٤	٨,٣
جمهورية الغيرغيز	..	٧,٣-	..	١٥٧,٨	..	١,٢-	..	١٢,٠-	..	٧,٣-	..	١,٨-	٨,٦
جمهورية كوريا	٩,٤	٦,٣	٦,١	٥,١	٣,٨	٢,١	١٢,١	٧,٥	٩,٠	٧,٨	١٢,٠	١٥,٧	٦,٣
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	٦,٧	..	١٢,٣	٣,٤	٤,٥	٦,١	١١,٩	٣,٤	٦,٧	..	..	..
جمهورية مصر العربية	٥,٤	٤,٢	١٣,٧	٩,٧	٢,٧	٢,٩	٥,٣	٤,٢	٦,٦	٤,١	٥,٢	٤,٣	٤,٢
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	-٠,١	..	٤٤,٨	..	..	..	٤,٦-	..	-٠,٦	..	٠,٦	٢,١
الجمهورية اليمنية	..	٢,٨	..	٢٤,٢	..	٤,٣	..	٦,٤	..	١ ٠	..	٦,٩	٨,٨
جنوب أفريقيا	١,٢	١,٦	١٤,٩	٩,٨	٣,٩	٣,٧	صفر	٠,٩	٢,٤	١,٨	١,٩	٥,١	٣,٤
جورجيا	٠,٤	١١,٣-	١,٩	١٠٣٣,٣	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الدانمرك	٢,٣	٢,٨	٥,٦	١,٧	٣,١	١,٧	٢,٩	١,٩	٢ ٦	١ ٤	٤,٣	٢,٧	٠,١
رواندا	٢,٢	٣,٣-	٤,٠	١٨,٤	٠,٥	٥,٢-	٢,٥	٠,٦-	٥,٥	٢,٩-	٣,٤	٩,٨-	٣,٩-
رومانيا	٠,٥	٠,٦-	٢,٥	١١٣,٣	..	٠,٢-	..	٠,٨-	..	٠ ٢-	..	٦,١	٨,٣-
زامبيا	١,٠	١,٠	٤٢,٢	٦٢,٥	٣,٦	٤,٩-	٠,٨	٤,٧-	٨,٩	٠,٤-	٣,٤-	٢,٠	١٢,١
زمبابوى	٣,٦	٢,٠	١١,٦	٢٢,٤	٢,١	٣,٤	٣,٢	١,٠-	٣,١	٣,١	٤ ٢	٨,٩	٤,٥
سرى لانكا	٤,٠	٥,٣	١١,٠	٩,٨	٢,٢	١,٥	٤,٦	٦,٥	٤,٧	٦ ٣	٤ ٩	٩,٠	٥,٨
السلفادور	٠,٢	٥,٣	١٦,٣	٩ ١	١,١-	١,٣	٠,١	٥,٤	٠,٧	٦,٣	٣,٤-	١٣,٢	٧,٧
سلوفينيا	..	١,٤	..	٣٣,٣	..	٠,٢	..	٠,٨	..	٣,٨	..	٣,٣-	٩,٠
سنغافورة	٦,٦	٨,٠	٣,٢	٢,٥	٦,٢-	٢,١	٥,٤	٨,٨	٧,٥	٨,٤	١٠,٨	١٣,٣	٩,٨
السنغال	٣,١	٣,٠	٦,٥	٦,١	٢,٨	١,٤	٤,٣	٤,٠	٣,٨	٣,١	٣,٧	٢,٢	٢,٢
السويد	٢,٣	١,٢	٧,٤	٢,٣	١,٥	١,٩-	٢,٨	٠,٧-	٢,٦	٠,١-	٤,٣	٧,٦	٢,٣-

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها، انظر الملاحظات التقنية. الأرقام الماثلة عن سنوات غير تلك المحددة.

الاقتصاد

متوسط النمو السنوى ٪

الاقتصاد	الناتج المحلى الإجمالى ٨٠ - ١٩٩٠	الناتج المحلى الإجمالى ٩٠ - ١٩٩٨	المكمش الضمنى للناتج المحلى الإجمالى ٨٠ - ١٩٩٠	المكمش الضمنى للناتج المحلى الإجمالى ٩٠ - ١٩٩٨	القيمة المضافة للزراعة ٨٠ - ١٩٩٠	القيمة المضافة للزراعة ٩٠ - ١٩٩٨	القيمة المضافة للصناعة ٨٠ - ١٩٩٠	القيمة المضافة للصناعة ٩٠ - ١٩٩٨	القيمة المضافة للخدمات ٨٠ - ١٩٩٠	القيمة المضافة للخدمات ٩٠ - ١٩٩٨	الصادرات من السلع والخدمات ٨٠ - ١٩٩٠	الصادرات من السلع والخدمات ٩٠ - ١٩٩٨	إجمالى الاستثمار المحلى ٩٠ - ١٩٩٨
سويسرا	٢,٠	٠,٤	٣,٤	١,٧	..	..	..	..	..	..	٣,٥	١,٦	-٠,٩
سيراليون	٠,٣	-٤,٧	٦٤,٠	٣٢,٥	٣,١	١,٥	١,٧	-٧,٨	-٢,٨	-٣,١	٢,١	-٩,٤	-١٣,٣
شيلى	٤,٢	٧,٩	٢٠,٧	٩,٤	٥,٩	٥,٢	٣,٥	٦,٨	٢,٩	٧,٧	٦,٩	٩,٨	١٣,٩
الصين	١٠,٢	١١,١	٥,٩	٩,٨	٥,٩	٤,٣	١١,١	١٥,٤	١٣,٧	٩,٢	١١,٥	١٤,٩	١٣,٤
هونغ كونغ، الصين	٦,٩	٤,٤	٧,٧	٦,٤	..	..	..	..	..	..	١٤,٤	٩,٥	٨,٩
طاجيكستان	..	-١٦,٤	..	٣٩٤,٣	..	..	..	..	..	..	..	..	..
غانا	٣,٠	٤,٢	٤٢,١	٢٨,٦	١,٠	٢,٨	٣,٣	٤,٤	٥,٧	٥,٦	٢,٥	١٠,٢	٢,٨
غواتيمالا	٠,٨	٤,٢	١٤,٦	١١,٥	١,٢	٢,٢	-٠,٢	٤,٣	٠,٩	٥,٠	-١,٨	٧,٢	٣,٧
غينيا	..	٥,٠	..	٥,٩	..	٤,٤	..	١,٦	..	٧,٨	..	٢,٦	٥,٧
فرنسا	٢,٣	١,٥	٦,٠	١,٧	٢,٠	٠,٤	١,١	٠,١	٢,٠	١,٦	٢,٧	٤,١	-٢,٠
الفلبين	١,٠	٣,٣	١٤,٩	٨,٥	١,٠	١,٥	-٠,٩	٣,٦	٢,٨	٣,٨	٣,٥	١١,٠	٤,٤
فنزويلا	١,١	٣,٠	١٩,٣	٤٩,٧	٢,٠	١,١	١,٦	٢,٥	٠,٤	٠,٥	٢,٨	٥,٤	٣,٩
فنلندا	٢,٣	٢,٠	٦,٨	١,٨	-٠,٢	٠,٢	٢,٣	٢,١	٤,١	-٠,١	٢,٢	٩,٢	-٥,٥
فييت نام	٤,٦	٨,٦	٢١٠,٨	١٩,٧	٤,٣	٥,١	..	١٣,٢	..	٨,٨	..	٢٧,٧	٢٨,٤
كازاخستان	..	-٦,٩	..	٣٢٩,٩	..	-١٢,٧	..	-١٠,٢	..	٢,١	..	-٠,٣	-١٥,٣
الكاميرون	٣,٤	٠,٦	٥,٦	٦,١	٢,١	٥,٠	٥,٩	-٣,٣	٢,١	صفر	٥,٩	-١,٥	-١,٦
كرواتيا	..	-١,٠	..	٢١٨,١	..	-٤,٤	..	-٨,٢	..	-٣,٩	..	٠,٩	١,٢
كمبوديا	..	٥,٥	..	٣٧,٨	..	٢,٢	..	١٠,٧	..	٧,٦	..	..	..
كندا	٣,٢	٢,٢	٤,٥	١,٦	١,٢	١,٢	٣,١	١,٨	٣,٦	١,٨	٦,٢	٩,٠	١,٥
كوت ديفوار	٠,٧	٣,٥	٢,٨	٨,٧	٠,٣	٢,٤	٤,٤	٥,١	-٠,٣	٣,٥	١,٩	٤,٥	١٨,٠
كوستاريكا	٣,٠	٣,٧	٢٣,٦	١٧,٤	٢,١	٣,٨	٢,٨	٣,٣	٣,١	٤,٣	٦,١	٨,٧	٢,٨
كولومبيا	٣,٦	٤,٢	٢٤,٨	٢١,٧	٢,٩	١,٦	٥,٠	٢,٩	٢,٨	٤,٩	٧,٥	٦,٨	١٣,٦
الكويت	١,٣	..	-٢,٨	..	١٤,٧	..	١,٠	..	٢,١	..	-٢,٣	..	..
كينيا	٤,٣	٢,٢	٩,١	١٥,٠	٣,٣	١,٢	٣,٩	٢,٠	٤,٩	٣,٥	٤,٣	٢,٧	٤,٣
لاتفيا	٣,٥	-٨,٥	صفر	٨٧,٧	٢,٢	-١٠,٨	٤,٣	-١٥,٩	٣,٢	-٠,٢	..	-٠,٦	-٢٥,١
لبنان	..	٧,٧	..	٢٤,٠	..	٣,٣	..	٢,١	..	٢,٦	..	١٥,٦	١٨,٤
ليتوانيا	..	-٥,٢	..	١١١,٥	..	-١,٤	..	-١٠,١	..	-٠,٤	..	..	..
ليسوتو	٤,٤	٧,٢	١٣,٨	٧,٧	٢,٢	٦,٠	٧,١	٩,٢	٤,٦	٦,٢	٤,١	١١,١	١١,١
مالى	٠,٩	٣,٧	٤,٥	٩,٣	٣,٣	٢,٣	٤,٣	٧,٦	١,٩	٣,٢	٤,٨	٩,٢	١,٥
ماليزيا	٥,٣	٧,٧	١,٧	٤,٥	٣,٨	٢,٠	٧,٢	١٠,٨	٤,٢	٨,٨	١٠,٩	١٣,٢	١٠,٨
مدغشقر	١,١	١,٣	١٧,١	٢٢,١	٢,٥	١,٥	٠,٩	١,٥	٠,٣	١,٥	-١,٧	١,٣	٠,٤
المغرب	٤,٢	٢,١	٧,١	٣,٨	٦,٧	٠,٣	٣,٠	٢,٢	٤,٢	٢,١	٦,٨	٦,٦	١,٢
المكسيك	٠,٧	٢,٥	٧٢,١	١٩,٨	٠,٨	١,٤	١,١	٢,٢	٠,٦	٢,٤	٧,٠	١٤,٧	٢,٤
ملاوى	٢,٥	٣,٩	١٤,٦	٣٢,٨	٢,٠	٨,٩	٢,٩	١,٣	٣,٦	٠,١	٢,٥	٤,٧	-٨,٠
المملكة العربية السعودية	صفر	١,٦	-٤,٩	١,٠	١٣,٤	٠,٧	-٢,٣	١,٥	١,٣	٣,٠	..	..	..
المملكة المتحدة	٣,٢	٢,٢	٥,٧	٣,٠	..	..	..	..	..	..	٢,٩	٥,٥	١,٤
منغوليا	٥,٤	٠,١	-١,٦	٧٨,٤	١,٤	١,٩	٦,٧	-٢,٠	٥,٨	١,٢	..	..	..
موريتانيا	١,٨	٤,٢	٨,٤	٥,٩	١,٧	٥,٠	٤,٩	٣,٤	٠,٤	٤,٦	٢,٦	-٢,٣	٤,٠
موزامبيق	-٠,١	٥,٧	٢٨,٣	٤١,٣	٦,٦	٤,٨	-٤,٥	٨,٥	٨,١	٥,٣	-٦,٨	١٤,٨	٨,٩
مولدوفا	٣,٠	-١٤,١	..	٢٢٢,٥	..	-٧,١	..	-١٣,٠	..	-١٩,٩	..	٦,٤	-٢١,٩
ميانمار	٠,٦	٦,٣	١٢,٢	٣٤,٢	٠,٥	٥,٠	٠,٥	١٠,١	٠,٨	٦,٤	١,٩	٨,٨	١٣,٠
ناميبيا	٠,٩	٣,٥	١٣,٩	٩,٥	١,٨	٢,٩	-١,٢	٣,٣	١,٥	٣,٦	-٠,١	٥,٤	٤,١
النرويج	٢,٨	٣,٩	٥,٦	١,٨	-٠,٢	٤,٥	٢,٣	٥,٦	٢,٧	٣,١	٥,٢	٥,٩	٤,١
النمسا	٢,٢	٢,٠	٢,٣	٢,٥	١,١	-٠,٧	١,٩	١,٣	٢,٥	٢,٢	٤,٩	٤,٠	٢,٦
نيبال	٤,٦	٤,٨	١١,١	٩,٠	٤,٠	٢,٣	٨,٧	٧,٣	٣,٩	٩,٦	٣,٩	١٦,٨	٦,٠
النيجر	-٠,١	١,٩	١,٩	٦,٨	١,٧	٢,٢	-١,٧	١,٧	-٠,٧	١,٦	-٢,٩	-٠,٢	٤,٤
نيجيريا	١,٦	٢,٦	١٦,٧	٣٨,٦	٣,٣	٢,٩	-١,١	١,٢	٣,٧	٢,٦	-٠,٣	٥,٢	٨,٠
نيكاراغوا	-٢,٠	٤,١	٤٢٢,٦	٦٧,٧	-٥,٨	٨,٧	٢,١	-٤,٨	-٢,٨	٢,٠	-٧,٨	١٠,٦	٩,٨
نيوزيلندا	١,٨	٣,٢	١٠,٨	١,٧	٣,٨	٢,٢	١,١	٢,٧	١,٩	٣,٥	٤,٠	٥,٨	٨,٨
هايتى	-٠,٢	-٣,٥	٧,٥	٢٥,٣	-٠,١	-٤,٩	-١,٧	-٢,٧	٠,٩	-٠,٧	١,٢	-٤,٤	١,٨
الهند	٥,٨	٦,١	٨,٠	٧,٥	٣,١	٣,٤	٧,٠	٦,٧	٦,٩	٧,٩	٥,٩	١٢,٤	٥,٩
هندوراس	٢,٧	٣,٦	٥,٧	٢٠,٨	٢,٧	٣,٢	٣,٣	٣,٨	٢,٥	٣,٨	١,١	٢,٢	٩,١
هنغاريا	١,٢	-٠,٢	٨,٩	٢٢,٨	١,٧	-٢,٨	٠,٢	١,١	٢,١	٠,٣	٢,٦	٤,٩	٧,٣
هولندا	٢,٣	٢,٦	١,٦	٢,١	٢,٤	٢,٧	١,٦	١,٢	٢,٦	٢,٣	٤,٥	٤,٥	٠,٦
الولايات المتحدة	٣,٠	٢,٩	٤,٣	٢,٢	..	٢,٠	..	٤,٢	..	١,٩	٤,٧	٨,١	٥,٨
اليابان	٤,٠	١,٣	١,٧	٠,٤	١,٢	-٣,٠	٤,٢	٠,٣	٣,٩	٢,٠	٤,٥	٣,٩	٠,٢
اليونان	١,٨	٣,٠	١٨,٠	١٠,٦	-٠,١	٢,٠	١,٣	-٠,٥	٢,٧	١,٨	٧,٢	٤,٠	٣,٤
العالم	**٣,٢م**	**٢,٤م**			**٢,٧م**	**١,٢م**	**٠٠م**	**٢,١م**	**٠٠م**	**٢,٠م**	**٥,٢م**	**٦,٤م**	**٢,٣م**
الدخل المنخفض	٦,٦	٧,٣			٤,١	٣,٥	٧,٨	١١,٠	٨,٠	٧,٣	٥,٩	١١,١	٩,٩
باستثناء الصين والهند	٤,١	٣,٦			٣,٠	٣,٥	٤,٦	٥,٩	٥,٠	٤,٧	٢,٧	٧,٠	٥,٣
الدخل المتوسط	٢,٦	١,٩			٢,٦	-٠,٢	٢,٥	١,٦	٢,٧	٢,٧	٦,١	٧,٥	١,٩
الدخل المتوسط الأدنى	..	-١,٢			..	-٢,٢	..	-٢,٨	..	٠,٤	..	٢,٨	-٤,٠
الدخل المتوسط الأعلى	٢,٧	٣,٩			٢,٥	١,٩	٢,٥	٤,٤	٢,٧	٤,٠	٧,٦	١١,٥	٥,٩
الدخل المنخفض والمتوسط	٣,٥	٣,٣			٣,٤	١,٧	٣,٧	٤,٢	٣,٧	٣,٧	٦,١	٨,٤	٤,٢
افريقيا جنوب الصحراء	١,٨	٢,٢			٢,٥	٢,٦	٠,٩	١,٢	٢,٤	٢,١	٢,٤	٤,٦	٤,٢
امريكا اللاتينية والكاريبى	١,٦	٣,٧			٢,١	٢,٦	١,٢	٣,٧	١,٦	٣,٤	٥,٤	٩,٢	٥,٧
اوروبا واسيا الوسطى	..	-٤,٣			..	-٦,٢	..	-٥,٥	..	-١,٤	..	٣,٩	-٧,٥
جنوب أسيا	٥,٧	٥,٧			٣,٢	٣,٢	٦,٨	٦,٥	٦,٥	٧,١	٦,٦	١٠,٥	٥,٧
شرق أسيا والمحيط الهادى	٨,٠	٨,١			٤,٤	٣,٥	٩,٥	١١,٥	٨,٨	٧,٩	٩,٦	١٤,٠	١٠,٦
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	٢,٠	٣,٠			٥,٥	١,٧	٠,٦	٢,٢	٢,١	٣,٦	..	..	..
الدخل المرتفع	٣,١	٢,١			..	٠,٣	..	١,٥	..	١,٨	٥,١	٦,١	١,٧

(أ) البيانات السابقة على عام ١٩٩٢ تشمل اريتريا. (ب) البيانات السابقة عن عام ١٩٩٠ تشير الى جمهورية المانيا الاتحادية قبل التوحيد.
(ج) البيانات تغطى البر الرئيسى لتنزانيا فقط..

جدول ١٢ : هيكل الإنتاج

الاقتصاد	الناتج المحلى الإجمالى ملايين الدولارات ١٩٨٠	١٩٩٨	القيمة المضافة كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى: الزراعة ١٩٨٠	١٩٩٨	الصناعة ١٩٨٠	١٩٩٨	الصناعة التحويلية ١٩٨٠	١٩٩٨	الخدمات ١٩٨٠	١٩٩٨
الاتحاد الروسى	..	٤٤٦٩٨٢	..	٩	..	٤٢	..	..	..	٤٩
إثيوبيا (١)	٥١٧٩	٦٥٦٨	٥٦	..	١٢	..	٨	..	٣٢	..
أذربيجان	..	٤١٢٧	..	١٩	..	٤٤	..	٩	..	٢٦
الأرجنتين	٧١٩٦٢	٢٤٤٢٦٠	٦	٧	٤١	٢٧	٢٩	٢٥	٥٢	٥٦
الأردن	٢٩٦٢	٧٠١٥	٨	٣	٢٨	٢٥	١٢	١٣	٦٤	٧٢
أرمينيا	..	١٦٢٨	..	٤١	..	٣٦	..	..	..	٣٣
إريتريا	..	٦٥٠	..	٩	..	٣٠	..	١٦	..	٦١
أسبانيا	٢١٣٣٠٨	٥٥١٩٢٣	..	٣	..	..	..	١٨	..	..
استراليا	١٦٠١١٠	٣٦٤٢٤٧	٥	٣	٣٦	٢٦	١٩	١٤	٥٨	٧١
استونيا	.٠	٥٤٦٢	..	٥	..	٢٧	..	١٧	..	٦٧
إسرائيل	٢١٨٨٥	١٠٠٠٣١	..	..	..	..	..	..	..	..
أكوادور	١١٧٣٢	١٩٧٦٦	١٢	١٢	٢٨	٣٤	١٨	٢٢	٥٠	٥٤
ألبانيا	..	٢٤١٠	٢٤	٢٣	٤٥	١٨	..	..	٢١	١٩
ألمانيا	..	٢١٤٢٠١٨	..	١	..	..	..	٢٤	..	٤٤
إندونيسيا	٧٨٠١٣	٩٦٣٦٥	٢٤	١٦	٤٣	٤٣	١٢	٢٦	٢٤	٤١
أنغولا	..	٦٦٤٨	..	١٤	..	٥٤	..	٥	..	٣٢
أوروغواى	١٠١٣٣	٢٠١٥٥	١٤	٨	٣٤	٢٧	٢٦	١٨	٥٣	٦٤
أوزبكستان	..	١٤١٩٤	..	٢٨	..	٣٠	..	١٢	..	٤٢
أوغندا	١٣٤٤	٦٦٥٣	٧٢	٤٣	٤	١٨	٤	٩	٢٣	٣٩
أوكرانيا	..	٤٩٦٧٧	..	١٢	..	٤٠	..	٦	..	٤٨
ايرلندا	٢٠٠٨٠	٨٠٨٨٠	..	..	..	..	..	..	..	..
ايطاليا	٤٤٩٩١٣	١١٧١٠٤٤	٦	٢	٣٩	٣١	٢٨	٣٠	٥٥	٦٦
بابوا غينيا الجديدة	٢٥٤٨	٤٦٣٩	٢٣	٢٨	٢٧	٣٦	١٠	٩	٤٠	٣٦
باراغواى	٤٥٧٩	٨٥٧١	٢٩	٢٥	٢٧	٢٢	١٦	١٥	٤٤	٥٣
باكستان	٢٢٦٩٠	٦٣٨٩٥	٣٠	٢٥	٢٥	٢٥	١٦	١٧	٤٦	٥٠
البرازيل	٢٣٤٨٧٣	٧٧٨٢٩٢	١١	٨	٤٤	٣٦	٢٣	٢٣	٤٥	٥٦
البرتغال	٢٨٧٢٩	١٠٦٦٥٠	..	..	..	..	..	..	..	..
بلجيكا	١١٩٩٣٨	٢٤٧٠٧٦	٢	١	٢٤	٢٧	٢١	١٨	٦٤	٧٢
بلغاريا	٢٠٠٤٠	١٠٠٨٥	١٤	٢٣	٥٤	٢٦	٠٠	١٨	٣٢	٥٠
بنغلاديش	١٧٤٣٠	٤٢٧٧٥	٢٤	٢٣	٢٤	٢٨	١٨	١٨	٤٢	٤٩
بنما	٣٨١٠	٩٢١٨	٩	٧	١٩	١٧	١١	٩	٧٢	٧٦
بنن	١٤٠٥	٢٢٢٣	٣٥	٣٩	١٢	١٤	٨	٨	٥٢	٤٧
بوتسوانا	١١٠٥	٥٦٩٠	١١	٤	٤٥	٤٦	٥	٥	٤٤	٥١
بوركينا فاصو	١٧٠٩	٢٥٨١	٢٣	٣٢	٢٣	٢٨	١٦	٢١	٤٥	٤٠
بوروندى	٩٢٠	٩٤٩	٦٢	٤٩	١٣	١٩	٧	١١	٢٥	٣٢
بولندا	٥٧٠٦٨	١٤٨٨٦٣	..	٤	..	٢٦	..	١٧	..	٧٠
بوليفيا	٢٧٥٠	٨٥٥٨	..	١٦	..	٢٣	..	٤	..	٥٢
بيرو	٢٠٦٥٨	٦٤١٢٢	١٠	٧	٤٢	٣٨	٢٠	٢٢	٤٨	٥٥
بيلاروس	..	٣٣٦٢٩	..	١٤	..	٤٤	..	٣٧	..	٤٢
تايلند	٣٢٣٥٤	١٥٣٩٠٩	٢٣	١١	٢٩	٤٠	٢٢	٢٩	٤٨	٤٩
تركمانستان	..	٤٣٩٢	..	..	..	..	..	..	..	..
تركيا	٦٨٨٢٤	١٨٩٨٧٨	٢٦	١٥	٢٢	٢٨	١٤	١٨	٥١	٥٧
تشاد	١٠٢٢	١٦٠٣	٤٥	٣٩	٩	١٥	..	١٢	٤٦	٤٦
تنزانيا (ب)	..	٧٩١٧	..	٤٦	..	١٤	..	٧	..	٤٠
توغو	١١٣٦	١٥١٠	٢٧	٤٢	٢٥	٢١	٨	٩	٤٨	٣٧
تونس	٨٧٤٢	٢٢٠٤١	١٤	١٤	٢١	٢٨	١٢	١٨	٥٥	٥٨
جامايكا	٢٦٥٢	٦٦٠٧	٨	٧	٣٨	٣٥	١٧	١٦	٥٤	٥٨
الجزائر	٤٢٣٤٥	٤٩٥٨٥	١٠	١٢	٥٤	٤٧	٩	٩	٣٦	٤١
جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٩٧	١٠٥٧	٤٠	٥٥	٢٠	١٨	٧	٩	٤٠	٣٧
جمهورية إيران الإسلامية	٩٢٦٦٤	..	١٨	..	٣٢	..	٩	..	٥٠	..
جمهورية الكونغو	١٧٠٦	١٩٦١	١٢	١٢	٤٧	٥٠	٧	٨	٤٢	٣٩
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٤٩٢٢	٦٩٦٤	٢٥	٥٨	٢٣	١٧	١٤	..	٤٢	٢٥
الجمهورية التشيكية	٢٩٠٤٣	٥٣٠٣٥	٧	..	٦٣	..	..	..	٣٠	..
الجمهورية الدومينيكية	٦٦٣١	١٥٤٨٩	٢٠	١٢	٢٨	٣٢	١٥	١٧	٥٢	٥٦
الجمهورية السلوفاكية	..	١٩٤٦١	..	٥	..	٣٣	..	..	..	٦٣
الجمهورية العربية السورية	١٣٠٦٢	١٧٨٩٩	٢٠	..	٣٣	..	..	..	٥٦	..
جمهورية الفيرغيز	..	١٧٠٤	..	٤٦	..	٢٤	..	١٨	..	٣٠
جمهورية كوريا	٦٢٨٠٣	٣٩٧٩٠٠	١٥	٦	٤٠	٤٢	٢٨	٢٦	٤٥	٥١
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	١٧٥٣	..	٥٣	..	٢١	..	١٦	..	٢٧
جمهورية مصر العربية	٢٢٩١٢	٧٨٠٩٧	١٨	١٧	٣٧	٣٢	١٢	٢٦	٤٥	٥٠
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	٢٣٠١	..	١٢	..	٢٧	..	صفر	..	٦١
الجمهورية اليمنية	..	٤٢١٨	..	١٨	..	٤٩	..	١١	..	٢٤
جنوب افريقيا	٧٨٧٤٤	١١٦٧٣٠	٧	٤	٥٠	٣٨	٢٣	٢٤	٤٢	٥٧
جورجيا	..	٥٣٤٤	٢٤	٢٣	٣٦	٢٣	٢٨	١٨	٤٠	٤٥
الدانمرك	٦٧٧٩١	١٧٤٢٧٢	٥	..	٢٩	..	٢٠	..	٦٦	..
رواندا	١١٦٣	٢٠٨٢	٥٠	٢٤	٢٣	٢٢	١٧	١٦	٢٧	٤٣
رومانيا	..	٣٤٨٤٣	..	١٥	..	٣٦	..	٢٥	..	٤٨
زامبيا	٣٨٨٤	٢٣٥٢	١٤	١٦	٤١	٣٠	١٨	١٣	٤٤	٥٥
زمبابوى	٦٦٧٩	٥٩٠٨	١٦	١٨	٢٩	٢٤	٢٢	١٧	٥٥	٥٨
سرى لانكا	٤٠٣٢	١٥٠٩٣	٢٨	٢٢	٣٠	٣٦	١٨	١٧	٤٢	٥٢
السلفادور	٣٥٧٤	١٢١٤٨	٣٨	١٣	٢٢	٢٨	١٦	٢٢	٤٠	٥٩
سلوفينيا	..	١٨٣٠١	..	٥	..	٣٩	..	٣٩	..	٥٧
سنغافورة	١١٧١٨	٨٥٤٢٥	١	صفر	٣٥	٢٨	٢٩	٢٤	٦١	٦٥
السنغال	٢٩٨٦	٤٨٢٦	١٩	١٧	١٥	٢٣	١١	١٥	٦٦	٥٩
السويد	١٢٥٥٥٧	٢٢٤٩٥٣	٤	..	٣٤	..	٢٣	..	٦٣	..

ملاحظة بالنسبة لمناطق البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها، انظر الملاحظات التقنية. الأرقام المائلة عن سنوات غير تلك المحددة.

الاقتصاد

الاقتصاد	الناتج المحلي الإجمالي ملايين الدولارات ١٩٨٠	١٩٩٨	القيمة المضافة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: الزراعة ١٩٨٠	١٩٩٨	الصناعة ١٩٨٠	١٩٩٨	الصناعة التحويلية ١٩٨٠	١٩٩٨	الخدمات ١٩٨٠	١٩٩٨
سويسرا	١٠٧٤٧٤	٢٦٤٣٥٢	..	..	..	..	..	..	..	..
سيراليون	١١٩٩	٦٤٧	٢٢	٤٤	٢١	٢٤	٥	٦	٤٧	٢٢
شيلي	٢٧٥٧٢	٧٨٠٢٥	٧	٨	٢٧	٣٥	٢٢	١٧	٥٥	٥٧
الصين	٢٠١٦٨٧	٩٦٠٩٢٤	٣٠	١٨	٤٩	٤٩	٤١	٢٧	٢١	٢٢
هونغ كونغ، الصين	٢٨٤٩٥	١٦٦٥٥٤	١	صفر	٣٢	١٥	٢٤	٧	٦٧	٨٥
طاجيكستان	..	١٩٩٠	..	..	..	..	..	..	..	..
غانا	٤٤٤٥	٧٥٠٦	٥٨	٣٧	١٣	٢٥	٨	٨	٢٠	٣٨
غواتيمالا	٧٨٧٩	١٩٣٨١	٢٥	٢١	٢٢	١٩	١٧	١٢	٥٢	٦٠
غينيا	..	٢٦١٥	..	٢٢	..	٣٥	..	٤	..	٤٢
فرنسا	٦٦٤٥٩٦	١٤٢٣٩٠٢	٤	٢	٢٤	٢٦	٢٤	١٩	٦٢	٧٢
الفلبين	٣٢٥٠٠	٦٥٠٩٦	٢٥	١٧	٢٩	٣٢	٢٦	٢٢	٢٦	٥٢
فنزويلا	٦٩٤١٧	١٠٥٧٥٦	٥	٤	٤٦	٤٢	١٦	١٧	٤٩	٥٢
فنلندا	٥١٣٠٦	١٢٥٦٧٣	١٠	٤	٤٠	٣٤	٢٨	٢٥	٥١	٦٢
فيت نام	..	٢٤٨٤٨	..	٢٦	..	٣١	..	..	..	٤٣
كازاخستان	..	٢١٠٢٩	..	١٠	..	٢٧	..	١٢	..	٦٣
الكاميرون	٦٧٤١	٨٧٢٦	٢١	٤٢	٢٦	٢٢	١٠	١١	٤٣	٣٦
كرواتيا	..	١٩٠٨١	..	..	..	..	..	..	..	..
كمبوديا	..	٣٠٨٩	..	٥١	..	١٥	..	٦	..	٣٤
كندا	٢٦٦٠٠٣	٥٩٨٨٤٧	٤	..	٣٨	..	١٩	..	٥٨	..
كوت ديفوار	١٠١٧٥	١١٠٤١	٢٦	٢٥	٢٠	٢٣	١٢	١٩	٥٤	٥٢
كوستاريكا	٤٨١٥	١٠٢٥٢	١٨	١٤	٢٧	٢٢	١٩	١٦	٥٥	٦٤
كولومبيا	٣٢٣٩٩	٩١١٠٨	٢٢	١٢	٢٥	٣٨	٢٦	١٩	٤٣	٤٩
الكويت	٢٨٦٣٩	٣٠٢٧٣	صفر	..	٧٥	..	٦	..	٢٥	..
كينيا	٧٢٦٥	١١٠٨٢	٣٣	٢٩	٢١	١٦	١٢	١٠	٤٧	٥٥
لاتفيا	..	٥٥٢٧	١٢	٧	٥١	٢١	٤٦	٣١	٢٧	٦٢
لبنان	..	١٧٠٧٣	..	١٢	..	٢٧	..	١٧	..	٦١
ليتوانيا	..	١٠٥١٧	..	١٤	..	٤٠	..	٢٦	..	٤٦
ليسوتو	٢٦٩	٧٩٢	٢٤	١١	٢٩	٤٣	٧	١٧	٤٧	٤٧
مالي	١٧٨٧	٢٦٩٥	٤٨	٤٥	١٢	٢١	٧	٦	٣٨	٢٤
ماليزيا	٢٤٤٨٨	٧١٢٠٢	٢٢	١٣	٣٨	٤٨	٢١	٣٤	٤٠	٤٠
مدغشقر	٤٠٤٢	٣٧٤٩	٢٠	٢١	١٦	١٤	..	١١	٥٤	٥٦
المغرب	١٨٨٢١	٢٣٥١٤	١٨	١٦	٢١	٢٠	١٧	١٧	٥١	٥٤
المكسيك	٢٢٢٥٠٥	٣٩٣٢٢٤	٨	٥	٢٣	٢٧	٢٢	٢٠	٥٩	٦٨
ملاوي	١٢٣٨	١٦٤٣	٤٤	٣٩	٢٣	١٩	١٤	١٥	٣٤	٤١
المملكة العربية السعودية	١٥٦٤٨٧	١٢٥٨٤٠	١	٦	٨١	٤٥	٥	١٠	١٨	٤٩
المملكة المتحدة	٥٢٧٣٨٩	١٢٥٧٤٢٩	٢	٢	٤٣	٣١	٢٧	٢١	٥٥	٦٧
منغوليا	..	١٠٤٢	١٥	٢٢	٣٣	٢٨	..	..	٥٢	٤٠
موريتانيا	٧٠٩	٩٧١	٢٠	٢٤	٢٦	٣٠	..	٩	٤٤	٤٥
موزامبيق	٣٥٢٦	٣٩٥٩	٤٨	٢٤	٣٠	١٨	..	١٠	٢٢	٤٨
مولدوفا	..	١٨٧٣	..	٣١	..	٣٥	..	٣٨	..	٣٤
ميانمار	..	..	٤٧	٥٩	١٣	١٠	١٠	٧	٤١	٣١
ناميبيا	٢٢٦٢	٣١٠٨	١١	١٠	٥٥	٣٤	٩	١٤	٣٤	٥٦
النرويج	٦٣٤١٩	١٤٥٨٩٦	٤	٢	٣٥	٣٢	١٥	١١	٦١	٦٦
النمسا	٧٨٥٢٩	٢١٢٠٦٩	٤	١	٢٦	٣٠	٢٥	٢٠	٦٠	٦٨
نيبال	١٩٤٦	٤٤٧٩	٦٢	٤٠	١٢	٢٢	٤	١٠	٢٦	٣٨
النيجر	٢٥٠٩	٢٠٤٨	٤٣	٤١	٢٢	١٧	٤	٦	٣٤	٤٢
نيجيريا	٦٤٢٠٢	٤١٣٥٢	٢١	٣٢	٤٦	٤١	٨	٥	٣٤	٢٧
نيكاراغوا	٢١٤٤	١٩٧١	٢٣	٣٤	٣١	٣٣	٢٦	١٦	٤٥	٤٤
نيوزيلندا	٢٢٣٩٥	٥٤٠٩٢	١١	..	٣١	..	٢٢	..	٥٨	..
هايتي	١٤٦٢	٢٨١٥	..	٣١	..	٢٠	..	..	..	٤٨
الهند	١٨٦٤٢٩	٣٨٢٤٢٩	٢٨	٢٥	٢٤	٣٠	١٦	١٩	٢٩	٤٥
هندوراس	٢٥٦٦	٤٧٣٣	٢٤	٢٣	٢٤	٣٠	١٥	١٨	٥٢	٤٧
هنغاريا	٢٢١٨٦	٤٥٧٣٥	١٩	٦	٤٧	٣٤	..	٢٥	٣٤	٦٠
هولندا	١٧١٨٦١	٣٨٢٤٨٧	٣	..	٢٢	..	١٨	..	٦٤	..
الولايات المتحدة	٢٧٠٩٠٠٠	٨٢١٠٦٠٠	٢	٢	٢٢	٢٧	٢٢	١٨	٦٤	٧١
اليابان	١٠٥٩٢٥٤	٢٧٨٢١٤٠	٤	..	٤٢	..	٢٩	..	٥٤	..
اليونان	٤٨٦١٢	١٢٠٣٠٤	١٤	..	٢٥	..	١٦	..	٦١	..
العالم	**١٠٩٣٩٤٥٩ج**	**٢٨٨٥٤٠٤٣ ج**	**٧م**	**٥ م**	**٣٨م**	**٠٠م**	**٢٥م**	**٢٠م**	**٥٦م**	**٦١ م**
الدخل المنخفض	٨٠١٤٩٨	١٨١١١٠٦	٢١	٢١	٢٨	٤١	٢٧	٢٩	٢٠	٣٨
باستثناء الصين والهند	٤٥١٧٥٦	٤٥١٠٥١	٢٩	٢٥	٢٢	٣٣	١٢	١٨	٣٩	٤٢
الدخل المتوسط	٢٣٠٢٤٤٢	٤٤٢٠٨٤٥	١٣	٩	٤١	٣٦	٢٥	٢١	٤٦	٥٦
الدخل المتوسط الأدنى	..	١٧٠٤٥٢٨	..	١٣	..	٣٦	..	..	..	٥٣
الدخل المتوسط الأعلى	١١٦٥٠٠٢	٢٨١٦٣٧٨	١١	٧	٤٢	٣٥	٢٦	٢٣	٤٧	٥٧
الدخل المنخفض والمتوسط	٣١٠٦٢٤٢	٦٢٥١٣١٥	١٨	١٢	٤٠	٣٧	٢٥	٢٣	٤٢	٥١
أمريكا الجنوبية والكاريبي	٢٧٠٢٩١	٣١٦٥١٧	١٨	١٧	٢٩	٣٤	١٦	١٩	٤٢	٥٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٧٨٢١٧٣	٢٠٧٦٥٤٠	١٠	٨	٤٠	٣٤	٢٩	٢٢	٥٠	٥٨
أوروبا وآسيا الوسطى	..	١١٢٢٩٥٣	..	١١	..	٣٤	..	..	..	٥٥
جنوب آسيا	٢٢٧٣٤٣	٥١٧٩٥٤	٢٦	٢٥	٢٤	٢٩	١٦	١٩	٤٠	٤٦
شرق آسيا والمحيط الهادي	٥٠٢٨٢٤	١٦٨٨٣٩٤	٢٤	١٥	٤٢	٤٥	٣١	٣١	٣٣	٤١
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	..	..	١٠	..	٥٢	..	٩	..	٣٧	..
الدخل المرتفع	٧٩٢٦٤٦٠	٢٢٥٦٠٦٢٤	٢	٢	٢٧	..	٢٥	١٩	٥٩	٦٥

أ- البيانات السابقة على عام ١٩٩٢ تشمل إريتريا. ب - البيانات تغطي البر الرئيسي لتنزانيا فقط.

جدول ١٣ : هيكل الطلب

نسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى

الاقتصاد	الاستهلاك الخاص ١٩٨٠	الاستهلاك الخاص ١٩٩٨	الاستهلاك الحكومى العام ١٩٨٠	الاستهلاك الحكومى العام ١٩٩٨	الاستثمار المحلى الإجمالى ١٩٨٠	الاستثمار المحلى الإجمالى ١٩٩٨	الادخار المحلى الإجمالى ١٩٨٠	الادخار المحلى الإجمالى ١٩٩٨	الصادرات من السلع والخدمات ١٩٨٠	الصادرات من السلع والخدمات ١٩٩٨	ميزان الموارد ١٩٨٠	ميزان الموارد ١٩٩٨
الاتحاد الروسى	..	٦٧	..	١٠	..	٢٠	..	٢٤	..	٢٧	..	٣
إثيوبيا (ب)	٧٩	٧٧	١٤	١٤	١٣	٢٠	٧	٩	١١	١٦	-٦	-١١
أذربيجان	..	٩٠	..	١١	..	٣٤	..	-١	..	٢٥	..	-٢٥
الأرجنتين	٧٦	٧٨	١٠	٣	٢٥	٣٢	٢٤	١٩	٥	٩	-١	-٢
الأردن	٧٩	٦٨	٢٩	٢٥	٣٧	٢٧	-٨	٦	-٤	٥٠	-٤٤	-٢١
أرمينيا	..	١١٦	..	١٣	..	٩	..	-٢٩	..	٣٠	..	-٣٨
إريتريا	..	٨١	..	٤٨	..	٤١	..	-٢٩	..	٢٠	..	-٧٠
أسبانيا	٦٦	٦٢	١٣	١٦	٢٢	٢١	٢١	٢١	١٦	٢٦	-٢	١
استراليا	٥٩	٦٢	١٨	١٧	٢٥	٢٠	٢٤	٢١	١٦	٢١	-٢	-١
استونيا	..	٦٢	..	٢١	..	٢٦	..	١٧	..	٧٦	..	-٩
إسرائيل	٥٢	٦٢	٤٠	٣٩	٢٢	٢٢	٧	٩	٤٤	٣٣	-١٦	-١٣٠
أكوادور	٦٠	٦٨	١٥	١٥	٢٦	٢١	٢٦	١٧	٢٥	٢٥	صفر	-٤
ألبانيا	٥٦	١٠٣	٩	١١	٢٥	١٢	٢٥	-١٣	٢٢	١٣	صفر	-٢٥
ألمانيا	..	٥٨	..	٢٠	..	٢١	..	٢٢	..	٢٧	..	٢
اندونيسيا	٥١	٦٣	١١	٧	٢٤	٣١	٢٨	٣١	٢٤	٢٨	١٤	صفر
أنغولا	..	٤٨	.. [أ]	٣٩	..	٢٥	..	١٣	..	٥٧	..	-١٢
أوروغواى	٧٦	٨١	١٢	٧	١٧	١٣	١٢	١٢	١٥	٢٢	-٦	-١
أوزبكستان	..	٥٧	..	٢٢	..	٢٢	..	٢٣	..	٢٢	..	-١
أوغندا	٨٩	٨٤	١١	١٠	٦	١٥	صفر	٦	١٩	١٠	-٧	-١٠
أوكرانيا	..	٦٢	..	٣٢	..	٢٠	..	١٦	..	٤١	..	-٤
أيرلندا	٦٧	٥٣	١٩	١٤	٢٧	١٨	١٤	٢٣	٤٨	٧٦	-١٣	١٥
ايطاليا	٦١	٦١	١٥	١٦	٢٧	١٧	٢٤	٢٢	٢٢	٢٧	-٣	٤
بابوا غينيا الجديدة	٦١	٤٤	٢٤	٣٣	٢٥	٣٧	١٥	٣٣	٤٣	٥٦	-١٠	-٤
باراغواى	٧٦	٧٣	٦	١٠	٢٢	٢١	١٨	١٧	١٥	٤٥	-١٣	-٤
باكستان	٨٣	٧٧	١٠	١٠	١٨	١٧	٧	١٣	١٢	١٦	-١٢	-٤
البرازيل	٧٠	٦٧	٩	١٤	٢٢	٢١	٢١	١٩	٩	٧	-٢	-٢
البرتغال	٦٥	٦٥	١٣	١٨	٢٤	٢٤	٢١	١٧	٢٥	٣١	-١٣	-٩
بلجيكا	٦٤	٦٣	١٨	١٥	٢٢	١٨	١٩	٢٢	٥٧	٧٣	-٣	٥
بلغاريا	٥٥	٧٠	٦	١٢	٢٤	١٢	٢٩	١٧	٢٦	٦١	٥	٦
بنغلاديش	٨٦	٨٠	٢	٤	٢٢	٢١	١٢	١٥	٤	١٤	-٩	-٦
بنما	٥٢	٥٧	١٨	١٨	٢٨	٢٧	٣١	٢٥	٥١	٣٦	٢	-٢
بين	٩٦	٨١	٩	١٠	١٥	١٦	-٥	٩	٢٣	٢٤	-٢٠	-٨
بوتسوانا	٤٦	٤٠	٢٠	٢٥	٣٧	٢٥	٣٤	٢٥	٥٠	٤٥	-٢	١٠
بوركينا فاسو	٩٥	٧٧	١٠	١٢	١٧	٢٦	-٦	١١	١٠	١٤	-٢٢	-١٤
بوروندى	٩١	٩٠	٩	١١	١٤	٨	-١	-١	٩	٦	-١٤	-٩
بوليفيا	٦٧	٦٥	٩	١٦	٢٦	٢٤	٢٣	٢٠	٢٨	٢٥	-٣	-٤
بوليفيا	٦٧	٧٥	١٤	١٥	١٧	١٩	١٩	٩	٢٥	١٥	٢	-٩
بيرو	٥٧	٦٨	١١	١٢	٢٩	٢٥	٢٢	٢٠	٢٢	١٢	٢	-٥
بيلاروس	٥٩	..	١٩	..	..	٢٦	..	٢٢	..	٦٠	..	-٤
تايلند	٦٥	٥٤	١٢	١٠	٢٩	٣٥	٢٣	٣٦	٢٤	٤٧	-٦	١
تركمانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
تركيا	٧٧	٦٨	١٢	١٢	١٨	٢٥	١١	١٩	٥	٢٥	-٧	-٦
تشاد	١٠٠	٩٢	٤	٧	٣	١٩	-٩	١	١٧	١٧	١٢٠٠	-١٨
تنزانيا (جـ)	..	٨٥	..	٩	..	١٦	..	٦	..	١٦	..	-١٠
توغو	٥٤	٨١	٣٢	١١	٢٨	١٤	٢٢	٧	٥١	٣٤	-٥	٧٠
تونس	٦٢	٦١	١٤	١٥	٢٩	٢٥	٢٤	٢٤	٤٠	٤٢	٥	-٢
جامايكا	٦٤	٥٤	٣٠	٢١	١٦	٢٤	١٦	٢٤	٥١	٤٩	صفر	-٩
الجزائر	٤٣	٥٦	١٤	١١	٢٩	٢٧	٤٢	٣٣	٢٤	٣٩	٤	٦
جمهورية أفريقيا الوسطى	٩٤	٨٤	١٥	١٢	٧	١٤	-٩	٤	٢٥	١٦	-١٦	-٩
جمهورية إيران الاسلامية	٥٢	..	٢١	..	٣٠	..	٢٦	..	١٢	..	-٢	..
جمهورية الكونغو	٤٧	٥٩	١٨	١٤	٣٦	٢٥	٢٦	٢٦	٦٠	٦٣	صفر	-٩٠
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٨٣	٨٣	٨	٨	١٠	١٠	٨	٩	١٦	٢٤	صفر	٢
الجمهورية التشيكية	..	٥١	..	٢٠	٣١	٢٤	..	٣٨	..	٥٨	..	-٥
الجمهورية الدومينيكية	٧٧	٧٢	٨	١٠	٢٥	٢٦	١٥	١٩	١٩	٣٢	-١٠	٧٠
الجمهورية السلوفاكية	..	٤٩	..	٣٢	..	٣٥	..	٣٨	..	٥٦	..	-٧
الجمهورية العربية السورية	٦٧	٧٠	٢٢	١١	٢٨	٢٩	١٠	١٨	١٨	٣٩	-١٧	-١١
جمهورية الفيرغيز	..	٨٣	..	١٦	..	١٨	..	٣	..	٢٥	..	-١٦
جمهورية كوريا	٦٤	٥٥	١٢	١١	٣٢	٣٥	٢٤	٢٤	٣٤	٣٨	-٧	-١
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	٨١	..	٧	..	٢٩	..	١١	..	٢٤	..	١٧٠
جمهورية مصر العربية	٦٩	٨٠	١٦	١٠	٢٨	١٩	١٥	١٠	٢١	١٧	-١٢	-٩
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	٨٣	..	١٢	..	٢٠	..	٤	..	٤٥	..	-١٥
الجمهورية اليمنية	..	٧٦	..	٢٢	..	٢٢	..	٢	..	٣٤	..	١٩٠
جنوب افريقيا	٥٠	٦١	١٣	٢٢	٢٨	١٦	٢٦	١٧	٣٦	٣٩	٨	١
جورجيا	٥٦	٩٥	١٣	٩	٢٩	٧	٣١	-٤	..	١٢	٣	-١١
الدانمرك	٥٦	..	٢٧	..	١٨	..	١٦	..	٣٣	..	-٢	..
رواندا	٨٣	٩٦	١٢	١١	١٦	١٠	٤	-٧	١٤	٥	-١٢	-١٧
رومانيا	٦٠	٧٧	٥	١٠	٤٠	٢٠	٢٥	١٢	٣٥	٢٤	-٥	-٧
زامبيا	٥٥	٨٤	٢٦	١١	٢٣	١٤	١٩	٥	٤١	٢٩	-٤	-٩
زمبابوى	٦٨	٦٣	١٩	١٧	١٧	٢١	١٤	٢٠	٢٢	٤٥	-٣	-٣
سرى لانكا	٨٠	٧٢	٩	١٠	٣٤	٢٤	١١	١٧	٢٢	٣٦	-٢٣	-٧
السلفادور	٧٢	٨٦	١٤	١٠	١٣	١٧	١٤	٥	٣٤	٢٤	١	-١٢
سلوفينيا	..	٥٧	..	٢٠	..	٢٤	..	٢٣	..	٥٧	..	-١
سنغافورة	٥٣	٣٩	١٠	١٠	٤٦	٣٧	٣٨	٥١	٢١٥	..	-٩	١٤
السنغال	٨٥	٧٥	٢٠	١٠	١٢	٢٠	-٥	١٥	٢٧	٣٢	-١٧	-٥
السويد	٥١	٥٢	٢٩	٢٦	٢١	١٥	١٩	٣١	٢٩	٤٤	-٣	٧

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها، انظر الملاحظات الفنية. الأرقام المائلة عن سنوات غير تلك المحددة.

الاقتصاد

نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

الاقتصاد	الاستهلاك الخاص ١٩٨٠	الاستهلاك الخاص ١٩٩٨	الاستهلاك الحكومي العام ١٩٨٠	الاستهلاك الحكومي العام ١٩٩٨	الاستهلاك المحلي الإجمالي ١٩٨٠	الاستهلاك المحلي الإجمالي ١٩٩٨	الادخار المحلي الإجمالي ١٩٨٠	الادخار المحلي الإجمالي ١٩٩٨	الصادرات من السلع والخدمات ١٩٨٠	الصادرات من السلع والخدمات ١٩٩٨	ميزان الموارد ١٩٨٠	ميزان الموارد ١٩٩٨
سويسرا	٦٢	٦١	١٢	١٤	٢٩	٢٠	٢٥	٢٤	٣٥	٤٠	-٣	٤
سيراليون	..	٩٣	٢١	٨	..	٨	..	٢٠	١٨	٢٢	-١٠	-٩
شيلي	٧١	٧٢	١٢	٦	٢١	٢٧	١٧	٢٢	٢٣	٢٥	-٤	-٥
الصين	٥١	٤٤	١٥	١٣	٣٥	٣٩	٣٥	٤٣	٦	٢٢	صفر	٥
هونغ كونغ، الصين	٦٠	٦٠	٦	٩	٣٥	٣٠	٣٤	٣-	٩٠	١٣٥	-١	صفر
طاجيكستان	..	٨٥	..	٩	..	١٦	..	٦	..	١٦	..	-١٠
غانا	٨٤	٧٧	١١	١٠	٦	٢٣	٥	١٣	٨	٢٧	-١	-١٠
غواتيمالا	٧٩	٨٨	٨	٥	١٦	١٤	١٣	٧	٢٢	١٧	-٣	-٧
غينيا	..	٧٤	..	٧	..	٢٢	..	١٩	..	٢٢	..	-٣
فرنسا	٥٩	٦١	١٨	١٩	٢٤	١٧	٢٣	٢٠	٢٣	٢٤	-١	٣
الفلبين	٦٧	٧٣	٩	١٣	٢٩	٢٥	٢٤	١٥	٢٤	٥٦	-٥	-١١
فنزويلا	٥٥	٧٨	١٢	٦	٢٦	١٦	٣٣	١٦	٢٩	١٧	٧	-١
فنلندا	٥٤	٥٣	١٨	٢٢	٢٩	١٧	٢٨	٢٥	٣٣	٤٠	-١	٩
فيبت نام	..	٧٠	..	٩	..	٢٩	..	٢١	..	٤٦	..	-٨
كازاخستان	..	٧٥	..	١٢	..	١٦	..	١٢	..	٣٤	..	-٣
الكاميرون	٦٩	٧١	١٠	٩	٢١	١٨	٢٢	٢٠	٢٨	٢٧	١	٢
كرواتيا	..	٦٦	..	٣٠	..	١٥	..	٣	..	٤٢	..	-١١
كمبوديا	..	٨٧	..	٩	..	١٦	..	٤	..	٣٠	..	١٢
كندا	٥٣	٥٨	٢٢	٢١	٢٣	١٨	٢٥	٢١	٢٨	٤١	٢	٢
كوت ديفوار	٦٣	٦٥	١٧	١١	٢٧	١٨	٢٠	٢٤	٣٥	٤٣	-٦	٦
كوستاريكا	٦٦	٦٣	١٨	١٣	١٧	٢٧	١٦	٢٤	٢٦	٤٣	-١٠	-٣
كولومبيا	٧٠	٧٧	١٠	٩	١٩	١٨	٢٠	١٤	١٦	١٧	١	-٤
الكويت	٢١	٤٧	١١	٢٨	١٤	١٣	٥٨	٢٥	٧٨	٥٣	٤١	١٣
كينيا	٦٣	٧٢	-٢	١٥	٢٩	١٨	١٨	١٣	٢٨	٢٦	-١١	-٥
لاتفيا	٥٩	٦٧	٨	٢٣	٢١	٢٠	٣٣	١٠	..	٥٠	٧	-١٠
لبنان	..	٩٨	..	١٥	..	٢٨	..	-١٣	..	١١	..	-٤٠
ليتوانيا	..	٦٧	..	٢٠	..	٢٨	..	١٤	..	٥٠	..	-١٤
ليسوتو	١٢٢	١٢١	٢٦	٣٢	٤٣	٤٩	-٥٩	-٤٢	٢٠	٣٣	-١٠٢	-٩١
مالي	٨٧	٧٧	١٢	١٣	١٥	٢١	صفر	١٠	١٥	٢٤	-١٤	-١١
ماليزيا	٥١	٤٢	١٧	١١	٣٠	٢٢	٣٢	٤٧	٥٨	١١٨	٣	١٥
مدغشقر	٨٩	٨٩	١٢	٦	١٥	١٣	-١٠	٥	١٧	٢١	-١٦	-٨
المغرب	٦٨	٦٥	١٨	١٦	٢٤	٢٢	١٤	١٨	١٧	٢٨	-١٠	-٣
المكسيك	٦٥	٦٨	١٠	٨	٢٧	٢٦	٢٥	٢٤	١١	٢١	-٢	-٢
ملاوي	٧٠	٨٠	١٩	١٤	٢٥	١٨	١١	٥	٢٥	٣٣	-١٤	-١٣
المملكة العربية السعودية	٢٢	٣٥	١٦	٣٠	٢٢	٢٠	٦٢	٢٥	٧١	٤٥	-٤١	١٤
المملكة المتحدة	٥٩	٦٤	٢٢	٢١	١٧	١٦	١٩	١٥	٢٧	٢٩	٢	صفر
منغوليا	٤٤	٦٠	٢٩	١٦	٦٣	٢٣	٣٧	٣٤	٣١	٦٨	-٣٦	١
موريتانيا	٦٨	٨٠	٣٥	١٣	٣٦	٢٢	٧	٧	٢٧	٤٠	-٢٩	-١٥
موزامبيق	٩٨	٩٠	١٢	٩	٦	٢١	-١١	١	١١	١٢	-١٦	-٢٠
مولدوفا	..	٧٤	..	٢٦	..	٢٤	..	صفر	..	٥٣	..	-٢٤
ميانمار	٨٣	٨٨	.. (i)	.. (i)	٢١	١٣	١٨	١٢	٩	١	-٤	-١
ناميبيا	٤٧	٥٦	١٧	٢٦	٢٩	١٩	٣٧	١٩	٧٦	٦٣	٨	صفر
النرويج	٤٧	٤٨	١٩	٢٠	٢٨	٢٣	٢٤	٢٢	٤٣	٤١	٦	٧
النمسا	٥٥	٥٧	١٨	٢٠	٢٩	٢٤	٢٧	٢٢	٣٦	٤٢	-٢	-١
نيبال	٨١	٨٢	٧	٩	١٨	٢١	١١	٩	١٢	٢٣	-٧	-١١
النيجر	٧٥	٨٤	١٠	١٣	٢٨	١٠	١٥	٣	٢٥	١٦	-١٤	-٧
نيجيريا	٥٦	٧٧	١٢	١١	٢١	٢٠	٣١	١٢	٣٩	٢٣	١٠	-٨
نيكاراغوا	٨٢	٨٤	٢٠	١٣	١٧	٢٨	-٢٠	٣	٢٤	٤١	-١٩	-٢٥
نيوزيلندا	٦٢	٦٣	١٨	١٤	٢١	٢٢	٢٠	٢٢	٣٠	٣٩	-١	١
هايتي	٨٢	٩٧	١٠	٧	١٧	١٠	٨	-٤	٢٢	٨	-٩	-١٥
الهند	٧٣	٧١	١٠	١١	٣٠	٢٣	١٧	١٨	٦	١٣	-٣	-٥
هندوراس	٧٠	٦٢	١٣	١٣	٢٥	٣٠	١٧	٣٥	٣٦	٤٢	-٨	-٥
هنغاريا	٦١	٦٣	١٠	١٠	٢١	٢٧	٢٩	٢٧	٣٩	٤٥	-٢	صفر
هولندا	٦١	٦٠	١٧	١٤	٢٢	٢٠	٢٢	٢٦	٥١	٥٦	صفر	٧
الولايات المتحدة	٦٤	٦٨	١٧	١٦	٢٠	١٨	١٩	١٦	١٠	١٢	-١	-١
اليابان	٥٩	..	١٠	..	٣٢	..	٣١	..	١٤	..	-١	..
اليونان	٦٢	٧٥	١٢	١٤	٣٣	١٩	٢٧	١١	١٦	١٥	-٦	-٩
العالم	**٦١ م**	**٦٣ م**	**١٥ م**	**١٦ م**	**٢٥ م**	**٢٠ م**	**٢٤ م**	**٢١ م**	**٢٠ م**	**٢٥ م**	**-١ م**	**صفر م**
الدخل المنخفض	٦٠	٥٧	١٢	١٢	٢٨	٢٠	٢٨	٣٢	١٢	١٩	صفر	صفر
باستثنا، الصين والهند	٦٥	٧٠	١١	٩	٢٢	٢٤	٢٤	٢٠	٢٥	٢٧	٢	-٢
الدخل المتوسط	٦٣	٦٢	١٢	١٤	٢٦	٢٤	٢٥	٢٣	٢٢	٢٢	-١	-٢
الدخل المتوسط الادنى	..	٦٥	..	١٤	..	٢٣	..	٢٢	..	٢٨	..	-٢
الدخل المتوسط الأعلى	٦٤	٦٨	١١	١١	٢٥	٢٢	٢٥	٢١	٢٠	١٩	-١	-٢
الدخل المنخفض والمتوسط	٦٢	٦٥	١٢	١٢	٢٧	٢٥	٢٦	٢٤	١٩	٢١	-١	-١
افريقيا جنوب الصحرا،	٥٩	٦٧	١٤	١٧	٢٤	١٨	٢٦	١٥	٢٣	٣٠	٢	-٣
امريكا اللاتينية والكاريبي	٦٨	٧٠	١٠	١٠	٢٤	٢٢	٢٢	٢٠	١٣	١٤	-٢	-٢
اوروبا واسيا الوسطى	..	٦٥	..	١٤	..	٢٣	..	٢١	..	٣١	..	-٣
جنوب اسيا	٧٦	٧٣	٩	١٠	٢١	٢٢	١٥	١٧	٨	١٣	-٥	-٥
شرق اسيا والمحيط الهادي	٥٦	٥٢	١٣	١١	٣٢	٢٦	٢١	٣٧	٢١	٣٤	-١	١
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	٤٥	..	١٨	..	٢٧	..	٢٨	..	٤٢	..	-٥	-٥
الدخل المرتفع	٦٠	٦٢	١٦	١٧	٢٥	١٩	٢٤	١٩	٢٠	٢٤	-١	صفر

أ - ارقام الاستهلاك الحكومي العام غير متوفرة بصورة منفصلة: وهي مدرجة في الاستهلاك الخاص . ب . البيانات السابقة لعام ١٩٩٢ تشمل إريتريا
جـ . تغطي البيانات البر الرئيسي لتنزانيا فقط .

جدول ١٤: مالية الحكومة المركزية

الاقتصاد	نسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى								نسبة مئوية من إجمالى المصروفات(ب)			
	إيرادات الضرائب الجارية		إيرادات جارية من غير الضرائب		المصروفات الجارية		مصروفات رأسمالية		العجز / الفائض الإجمالى(أ)		السلع والخدمات	الخدمات الاجتماعية(جـ)
	١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧
الاتحاد الروسى	..	١٧,٩	..	١,١	..	..	..	..	..	-٤,٥	..	٣١,١
إثيوبيا (د)	١٢,٨	١١,٩	٣,٥	٥,٣	١٨,٠	١٨,١	٣,٣	٧,١	-٣,١	-٤,٥	٨٥,٩	٥٢,٤
اذربيجان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الأرجنتين	١٠,٤	١١,٢	٥,٢	١,١	١٨,٢	١٢,٧	صفر	١,١	-٢,٦	-١,٣	٥٧,١	٢٨,٦
الأردن	١٤,٠	٢٢,٤	٤,٠	٦,٣	٢٥,٩	٣٨,٠	١٢,١	٧,٠	-٩,٣	-١,٤	٢٩,٥	٢٣,٠
أرمينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
إريتريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
أسبانيا	٢٢,١	٢٨,٣	١,٩	٣,٠	٢٢,٦	٣٤,٩	٢,٩	١,٩	-٤,٢	-٦,٠	٢٧,٦	١٦,٤
استراليا	١٩,٥	٢٢,٢	٢,٢	١,٩	٢١,١	٢٥,٢	١,٥	٠,٩	-١,٥	٠,٤	٢١,١	٢١,٩
استونيا	..	٢٠,١	..	٣,٤	..	٢٨,٧	..	٢,٩	..	٢,٤	..	٤٢,٠
إسرائيل	٤٤,٩	٣٦,٨	٧,٢	٥,٨	٦٩,٧	٤٥,١	٢,٩	٣,٤	-١٦,٢	-٠,٤	٣٥,٠	٢٥,٧
اكوادور	١٣,٣	..	٠,٥	..	١١,٩	..	٢,٢	..	-١,٤	..	٢٨,٢	٤٣,٩
ألبانيا	..	١٦,٦	..	٤,٦	..	٣٥,٥	..	٥,٥	..	-٩,٠	..	٢٦,٢
ألمانيا	..	٢٦,٧	..	٥,٠	..	٢٣,١	..	١,٣	..	-١,٤	٢٣,٩	٣١,٦
اندونيسيا	٢٠,٢	١٤,٧	١,٠	٣,٣	١١,٧	٨,٧	١٠,٤	٦,٠	-٢,٣	١,٣	٢٣,٧	٢٧,٩
انتولا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
أورغواى	٢١,٠	٢٧,٩	١,٣	٢,٣	٢٠,١	٣٠,٠	١,٧	١,٧	صفر	-١,٣	٤٦,٧	٢٨,٨
أوزبكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
أوغندا	٣,١	..	٠,١	..	٥,٤	..	٠,٨	..	-٣,١	..	..	٢٣,٥
أوكرانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
أيرلندا	٢٠,٩	٣٢,٤	٣٩	١,٦	٤٠,٤	٣٤,٤	٤,٦	٣,٧	-١٢,٥	-١,٤	١٧,٣	١٨,١
ايطاليا	٢٩,٣	٤٢,٢	٢,٥	٢,٥	٢٧,٨	٤٥,٤	٢,٢	٢,٥	-١٠,٨	-٢,١	١٧,١	١٨,٥
بابوا غينيا الجديدة	٢٠,٦	..	٣,٤	..	٢٩,٢	..	٥,٢	..	-١,٩	..	٥٦,٤	..
باراغواى	٩,٨	..	٠,٩	..	٧,٥	..	٢,٤	..	-٠,٢	..	٥٧,٢	..
باكستان	١٣,٣	١٢,٩	٢,٩	٣,١	١٤,٥	١٩,٩	٣,١	٢,٨	-٥,٧	-٧,٩	٢٦,٦	٥٠,٠
البرازيل	١٧,٨	..	٤,٨	..	١٨,٦	..	١,٦	..	-٢,٤	..	١٦,١	٣٢,٢
البرتغال	٢٤,١	٣١,١	١,٩	٣,١	٢٨,٧	٣٦,٢	٤,٤	٥,٢	-٨,٤	-٣,٣	٣٢,٠	٤٦,٠
ملجيكا	٤١,٢	٤٣,٠	١,٨	١,١	٤٥,٩	٤٥,٩	٤,٢	٣,٤	-٨,٠	-٣,٣	٢٢,٣	١٨,٦
بلغاريا	..	٢٥,٢	..	٦,٨	..	٣٠,٩	..	٢,٦	..	٢,١	..	٣٢,٩
بنغلادىش	٥,٧	..	..	٢,٧	..	..	..	..	..	..	..	٢٠,١
بنما	١٨,٦	١٥,٩	٦,٨	١٠,١	٢٥,٠	٢٢,٩	٥,٥	٣,٥	-٥,٢	-٠,٧	٤٩,٧	٤٩,٣
بين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
بوتسوانا	٢١,٩	١٤,٧	٨,٠	٢٩,٥	٢٠,٢	٢٨,٥	٠,٥	٦,٨	-٠,١	٨,٤	٤٠,٥	٤٦,٨
بوركينا فاصو	١٠,٤	..	١,٢	..	٩,٨	..	٢,٣	..	-٠,٢	..	٦٩,٤	..
بوروندى	١٣,٢	١٢,٧	٠,٨	١١,٥	١,٠	١٧,٣	١٠,٩	٢,٧	٣,٩٠	٥,٥-	٣٩,٢	٥٥,٢
بولندا	..	٣٥,٢	..	٣,٤	..	٢٩,٣	..	١,٩	-١,٤	..	٣٥,٣	..
بوليفيا	..	١٥,٠	..	١,٩	..	١٨,٤	..	٣,٥	-٢,٣	..	٢٧,٧	..
بيرو	١٥,٨	١٤,٠	١,٣	١,٧	١٥,٠	١٢,١	٤,٤	٢,٤	-٢,٤	٠,٣	٤٤,٧	٣٨,٠
بيلاروس	..	٣٩,٤	..	٢,٤	..	٢٨,٩	..	٥,١	..	١,٩	..	٢٩,٠
تايلند	١٣,٢	١٦,١	١,٢	١,٩	١٤,٤	١١,٠	٤,٤	٧,٧	-٤,٩	٠,٩	٥٢,٣	٤٩,٨
تركمانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
تركيا	١٤,٣	١٥,٣	٣,٧	٢,١	١٥,٥	٢٤,٧	٥,٩	٢,٣	-٣,١	٨,٤-	٤٦,٦	٢٣,٧
تشاد	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
تنزانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٥١,٨	..
توغو	٢٧,٠	..	٤,٣	..	٢٢,٧	..	٨,٩	..	-٢,٠	..	٥١,٩	..
تونس	٢٢,٩	٢٤,٨	٦,٩	٤,٨	٢٢,١	٢٥,٩	٩,٤	٦,٧	-٢,٨	٣,١-	٣٨,٣	٣٧,٩
جامايكا	٢٧,٨	..	١,٢	..	..	..	..	..	-١٥,٥	..	..	..
الجزائر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
جمهورية افريقيا الوسطى	١٥,٠	..	١,٥	..	١٨,٥	..	١,٣	..	-٣,٥	..	٦٦,٠	٣٨,٦
جمهورية إيران الإسلامية	٦,٩	٦,٧	١٤,٧	١٧,٨	٢٧,٧	١٥,٧	٨,٠	٧,٦	-١٣,٨	١,٤	٥٧,٣	٣٦,٧
جمهورية الكونغو	٢٧,٠	..	٨,٣	..	٢١,٨	..	١٧,٧	..	-٥,٢	..	..	٢٣,٠
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٨,٣	..	١,١	..	٩,٩	٨,٠	٣,٤	..	-٠,٨	صفر	٦٥,٢	٢٢,١
الجمهورية التشيكية	..	٣٣,٧	..	١,٢	..	٢٢,٦	..	٣,٣	..	-١,١	..	١٤,٣
الجمهورية الدومينيكية	١٨,١	١٣,٩	٣,٣	١,٣	١١,٤	٩,٠	٥,٢	٦,٣	-٢,٦	٠,٣-	٤٩,٥	٣٦,٥
الجمهورية السلوفاكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الجمهورية العربية السورية	١٠,٥	١٦,٥	١٦,٣	٦,٧	٣٠,٣	١٤,٣	١٧,٩	٩,٤	-٩,٧	٠,٣-	١٧,٦	١٨,٣
جمهورية الفيرغير	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
جمهورية كوريا	١٥,٥	١٨,٦	٢,٢	٢,٩	١٤,٨	١٤,٧	٣,٤	٤,١	-٣,٢	١,٤-	٣٨,٦	٢١,٦
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
جمهورية مصر العربية	٢٨,٨	٢١,٥	١٥,٢	١٢,٩	٣٩,٥	٢٧,٧	١٠,٨	٦,٦	-١١,٧	٠,٩	٢٤,١	٣١,٣
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الجمهورية اليمنية	..	١٣,٣	..	٢٤,٥	..	٣٣,٦	٥,٦	..	-٢,٦	٢,٦-	..	٣٩,٠
جنوب افريقيا	٢٠,٥	٢٧,٥	٣,٠	٢,٠	١٩,١	٢٣,٥	٢,٠	١,٣	-٢,٣	٣,٨-	٣٩,٩	٢٩,٣
جورجيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الدانمرك	٣٠,٧	٣٣,٧	٤,٠	٥,١	٣٥,٩	٤٠,٠	٢,٧	١,٥	-٣,٦	١,٩-	٢١,٢	١٨,٩
رواندا	١١,٠	..	١,٨	..	٩,٣	..	٥ .	..	-١,٧	..	٥٦,٨	..
رومانيا	١٠,١	٢٤,٤	٣٥,٣	٢,١	٢٩,٨	٢٩,١	١٥,٠	٢,٩	-٠,٥	٣,٩-	١١,٣	٣٠,١
زامبيا	٢٣,١	١٧,١	١,٨	١,٥	٢٣,٠	١٤,٣	٤,٠	٧,١	-١٨,٥	٠,٧	٤٥,٨	٣٩,٠
زمبابوى	١٥,٤	..	٣,٩	..	٢٦,٥	..	١,٤	..	-٨,٨	..	٥٥,٣	..
سرى لانكا	١٩,١	١٦,٢	١,١	٢,٢	٢٤,٧	٢٠,٧	١٦,٦	٥,٠	-١٨,٣	٤,٥-	٣٠,٤	٢٩,٥
السلفادور	١١,١	١٠,٤	٠,٥	٠,٨	١١,٧	١٠,٥	٢,٨	٢,٣	-٥,٧	٠,٦-	٤٩,٨	٥٥,٠
سلوفينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
سنغافورة	١٧,٥	١٥,٩	٨,٣	١٥,٥	١١,٦	٤,٥	٥,٠	٢,١	١١,٦	١١,٦	٤٧,٦	٢٦,٧
السنغال	٢١,٠	..	١,٥	..	٢٢,٥	..	١,٩	..	-٠,٩	..	٧١,٦	٢٦,٨
السويد	٣٠,١	٢٦,٩	٤,٩	٥,١	٣٧,٥	٤٣,٢	١,٨	١,١	-٨,٦	١,٣-	١٥,٨	١٤,٠

ملاحظة . بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها، انظر الملاحظات التقنية. الأرقام المائلة عن سنوات غير تلك المحددة.

الاقتصاد

الاقتصاد	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي								نسبة مئوية من إجمالي المصروفات(ب)			
	إيرادات الضرائب الجارية		إيرادات جارية من غير الضرائب		المصروفات الجارية		مصروفات رأسمالية		العجز / الفائض الإجمالي(أ)		السلع والخدمات	الخدمات الاجتماعية(جـ)
	١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧
سويسرا	١٧,٢	٢١,١	١,٤	١,٦	١٧,٩	٣٥,٣	١,٣	١,٠	٠,٢-	١,٢-	٢٧,١	٢٦,٥	٦٣,٦	٧٠,٦
سيراليون	١٣,٦	١٠,٢	١,٥	٠,٣	١٩,٦	١٢,٤	٥,٠	٤,٣	١١,٨-	٦,٠-	..	..	..	..
شيلي	٢٥,٦	١٨,٩	٦,٤	٣,٨	٢٥,٣	١٧,٣	٢,٧	٣,٥	٥,٤	١,٩	٤٠,٢	٢٨,٨	٥٧,٦	٦٦,٢
الصين	..	٤,٩	..	٠,٦	..	..	..	..	..	١,٦-	..	..	..	٣,٦
هونغ كونغ، الصين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
طاجيكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
غانا	٦,٤	..	.,٥	..	٩,٨	..	١,١	..	٤,٢-	..	٤٧,٣	..	٣٥,١	..
غواتيمالا	٨,٧	٨,٧	.,٧	.,٧	٧,٣	٦,٨	٥,١	٢,٣	٣,٤-	١,.-	٤٦,٦	٥٣,١	٢٩,٨	..
غينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
فرنسا	٢٦,٧	٢٩,٢	٢,٩	٢,٦	٢٧,٤	٤٤,٦	٢,١	٢,٠	٠,١-	٣,٥-	٢٠,١	٢٣,٦	١٩,٤	..
الفلبين	١٢,٥	١٧,٠	١,٥	٢,٠	٩,٩	١٦,٣	٣,٤	٣,٣	١,٤-	.,١	٥٢,٢	١	٢٠,٨	٢٦,٥
فنزويلا	١٨,٩	١٧,٥	٢,٤	٦,٤	١٤,٩	١٧,٤	٤,٠	٣,٤	صفر	٣,٢	٤١,٩	٢٢,٨	..	..
فنلندا	٢٥,١	٢٨,٤	٢,١	٥,١	٢٥,٢	٣٨,٥	٣,٠	١,٦	٢,٢-	٦,٣-	٢٠,٤	١٧,٦	٥٠,٣	٥٣,٦
فيت نام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
كازاخستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الكاميرون	١٤,٩	٩,٤	١,٢	٣,٦	١٠,٥	١١,٤	٥,٢	١,١	٠,٥	.,٣	٥٤,٧	٥٢,٦	٢٥,٤	٢١,٠
كرواتيا	..	٤٣,٨	..	٣,٦	..	٤١,٣	..	٥,٥	..	.,٥-	..	٤٧,٩	..	٦٢,٦
كمبوديا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
كندا	١٦,٠	..	٢,٥	..	٢٠,٨	..	.,٢	..	٣,٥-	..	٢٠,٩	..	٤٣,٨	..
كوت ديفوار	٢١,١	..	١,٧	..	١٩,١	..	٩,٠	..	١٠,٨-	..	..	..	..	..
كوستاريكا	١٦,٨	٢٣,د	١,٠	٣,٣	٢١,٢	٢٧,٦	٥,٢	٣,٩	٧,٤-	٣,٩-	٥٣,٢	٤٧,١	٦٢,٤	٥٩,٦
كولومبيا	١٠,٣	..	١,٧	..	١٠,٤	..	٤,١	..	١,٨-	..	٣٥,٣	..	٤٤,١	..
الكويت	٢,٧	١,٢	٨٦,٦	..	١٨,٩	٣٥,٨	٨,٩	٥,٨	٥٨,٧	..	٤٠,٥	..	٢٤,٠	..
كينيا	١٩,٣	٢٣,٤	٢,٨	٣,٧	١٩,٤	٣٥,٦	٥,٩	٣,٤	٤,٥-	.,٩-	٥٢,٩	٤٤,د	٣٠,٣	٣٩,٦
لاتفيا	..	٢٩,٢	..	٣,٣	..	٢٠,٦	..	١,٥	..	.,٩	..	٣٠,٦	..	٥٨,٣
لبنان	..	١٤,١	..	٣,٣	..	٣٩,٤	..	٨,٥	..	٢٠,٦-	..	٣٠,٨	..	١٧,٣
ليتوانيا	..	٣٥,٤	..	١,.	..	٣٥,.	..	٢,٤	..	١,٩-	..	٤٤,٩	..	٥٠,٢
ليسوتو	٣٩,٤	٣٠,٧	٤,٨	٧,.	٣٢,٩	٣٦,٥	١٢,٤	١٣,٢	٧,٤-	١,.	٥٠,٠	٥٤,٣	٣٢,٨	..
مالي	٨,٧	..	.,٨	..	١١,٢	..	١,٧	..	٤,٢-	..	٤٣,٨	..	٢٠,٧	..
ماليزيا	٢٣,٥	١٩,٤	٢,٨	٤,٢	١٩,٢	١٥,٥	٩,٩	٤,٦	٦,.-	٣,.	٢٣,٥	٤٠,٥	٢٦,٨	٤٢,٥
مدغشقر	١٢,٩	٨,٥	.,٣	.,٣	١٠,٥	..	٦,٨	..	..	١,٣-	..	٢٤,٦	..	١٦,٥
المغرب	٢٠,٤	٢٣,٨	٢,٩	٤,٧	٢٢,٨	٢٦,١	١٠,٣	٧,٣	٩,٧-	٤,٤-	٤٦,٦	٤٨,٥	٢٧,.	١٦,٩
المكسيك	١٢,٩	١٢,٨	١,١	٢,٥	١١,٧	١٣,٧	٥,.	١,٩	٣,.-	.,٢-	٢٠,٢	٢٥,٩	٤٢,.	٥٠,١
ملاوي	١٦,٦	..	٢,٥	..	١٨,.	..	١٦,٦	..	١٥,٩-	..	٣٢,٤	..	١٤,٣	..
المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
المملكة المتحدة	٢٠,٦	٢٣,٤	٤,٦	٢,٨	٢٦,٤	٢٩,٦	١,٨	٣,١	٤,٦-	٥,٣-	٣٠,٢	٢٩,٦	٤٣,٧	٥١,٧
منغوليا	..	١٧,.	..	٤,٨	..	١٦,.	..	٣,٧	..	٦,.-	..	٣٤,١	..	..
موريتانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
موزامبيق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
مولدوفا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ميانمار	٩,٦	٤,.	٢,٩	٦,٤	١٢,١	٤,٧	٣,٨	٥,٤	١,٢	٣,٣-	..	..	٢٦,٥	١٨,٩
ناميبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
النرويج	٣٣,٧	٣٣,د	٣,٥	٩,٣	٢٢,٥	٣٥,١	٢,.	١,٧	١,٧-	٥,١	١٧,٩	٣٠,٣	٣٦,٨	٥٠,٢
النمسا	٣١,٢	٣٤,٤	٢,٦	٢,٨	٣٢,٣	٣٨,٦	٣,٣	٣,١	٣,٣-	٤,١-	٢٥,٦	٣٤,٣	٧,.-	٦٥,٧
نيبال	٦,٦	٨,٩	١,٣	١,٨	..	..	..	..	٣,.-	٤,١-	..	..	١٥,٦	٢٥,٩
النيجر	١٢,٣	..	٢,٣	..	٩,٥	..	٩,١	..	٤,٨-	..	٢٩,١	..	٢٤,٨	..
نيجيريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
نيكاراغوا	٢,٣	٢٣,٩	٢,٤	١,٥	٢٤,٨	٢٣,٣	٥,٧	١٠,٩	٦,٨-	.,٦-	٥٩,٦	٢٨,٨	٣٣,٢	..
نيوزيلندا	٣٠,٧	٢١,٣	٣,٥	٢,٧	٣٥,٩	٢١,٤	٢,٤	.,٩	٦,٧-	٤,.	٢٧,١	٥٣,٧	٥٧,.	٧٦,٥
هايتي	٩,٣	..	١,٣	..	١٣,٩	..	٢,٥	..	٤,٧-	..	..	..	..	..
الهند	٩,.	١٠,٨	١,٨	٣,٣	١٠,٨	١٤,٧	١,٤	١,٧	٦,.-	٤,٩-	٢٠,٤	٢٠,٥	٥,٥	٨,٧
هندوراس	١٣,٦	..	.,٩	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
هنغاريا	٤٤,٨	٣٢,٥	٨,٦	٤,٧	٤٨,٧	٣٨,٥	٧,٥	٤,١	٢,٨-	٢,٦-	١٩,٤	١٨,٦	٣٦,٧	٤٣,٢
هولندا	٤٤,١	٤٢,٧	٥,٢	٣,.	٤٨,٢	٤٦,.	٤,٦	١,٧	٤,٦-	١,٧-	١٥,٣	١٥,٤	٦٢,٩	٦٣,٩
الولايات المتحدة	١٨,٥	١٩,٨	١,٧	١,٥	٢٠,٧	٢١,.	١,٣	.,٧	٢,٨-	.,٣-	٢٨,٣	٢٢,٢	٤٨,٨	٥٣,٥
اليابان	١١,.	..	.,٦	..	١٤,٨	..	٣,٦	..	٧,.	..	١٢,٦	..	..	..
اليونان	٢٢,٦	٢٠,٦	٢,٧	٢,٤	٢٥,٧	٣٨,٥	٤,٦	٤,٣	٤,١-	٨,٥-	٤٤,٣	٢٩,٢	٥١,٢	٣٦,٨

(أ) بما في ذلك المنح. (ب) تشمل المصروفات الاجمالية الاقراض ناقصا السداد. (جـ) تشير للتعليم والصحة، والضمان الاجتماعي، وخدمات الرفاهية والاسكان، والتسهيلات الجتمعية. (د) البيانات السابقة على عام ١٩٩٢ تشمل اريتريا.

جدول ١٥ : ميزان المدفوعات والحساب الجارى والاحتياطيات الدولية

ملايين الدولارات

الاقتصاد	السلع والخدمات: الصادرات ١٩٨٠	الصادرات ١٩٩٧	الواردات ١٩٨٠	الواردات ١٩٩٧	صافى الدخل ١٩٨٠	صافى الدخل ١٩٩٧	صافى التحويلات الجارية ١٩٨٠	صافى التحويلات الجارية ١٩٩٧	رصيد الحساب الجارى ١٩٨٠	رصيد الحساب الجارى ١٩٩٧	الاحتياطيات الدولية الإجمالية ١٩٨٠	الاحتياطيات الدولية الإجمالية ١٩٩٨
الاتحاد الروسى	..	١٠٢١٩٦	..	٩٠٠٦٥	..	-٩٢٠٠٠	..	-٢٦٢	..	٢٥٦٩	..	١٢٠٤٣
إثيوبيا ب	٥٦٩	١٠١٧	٧٨٢	٤٦٨٣	٧	-٤٢	٨٠	٢٥٩	-١٢٦	-٤٥٠	٢٦٢	٥٢٠
أذربيجان	..	١١٥٠	..	٢١٠١	..	-٢٣	..	٤٥	..	-٩٣٩	..	٤٤٧
الأرجنتين	٩٨٩٧	٢٩٣٨٢	١٣١٨٢	٣٤٩٦٨	-١٥١٢	-٤١٩٠	٢٣	٣٤٧	-٤٧٧٤	-٩٤٢٩	٩٢٩٧	٢٨٨٥٦
الأردن	١١٨١	٣٥٧٢	٢٤١٧	٥١٨٦	٣٦	-٢٠٩	١٤٨١	١٨٥٣	٢٨١	٢٩	١٧٤٥	١٩٨٨
أرمينيا	..	٣٣٠	..	٩٥٣	..	١٠٢	..	٢١٧	..	-٣٠٢	..	٣٢٨
إريتريا	..	٢٠١	..	٥٨٣	..	-٣	..	٣٦٤	..	-٢١	..	..
أسبانيا	٣٢١٤٠	١٤٨٣٥٧	٣٨٠٠٤	١٤٢٤٧٨	-١٣٦٢	-٦٣٩٦	١٦٤٦	٣٠٠٣	-٥٥٨٠	٢٤٨٦	٢٠٤٧٣	٦٠٨٨١
استراليا	٢٥٧٥٥	٨٢٧٠٣	٢٧٠٨٩	٨١٨٩١	-٢٦٨٨	-١٤١٢٣	-٤٢٥	-٢٧٠	-٤٤٤٧	-١٢٥٩١	٦٣٦٦	١٦١٤٤
استونيا	..	٣٦٠٩	..	٤١٤٢	..	-١٤٦	..	١١٧	..	-٥٩٢	..	٨١٣
إسرائيل	٨٦٦٨	٣٠٣٢٠	١١٥١١	٣٨٨١٠	-٧٥٧	-٧٩٩١	٢٧٢٩	٦٢٦٦	-٨٧١	-٥٠١٤	٤٠٥٥	٢٢٦٧٤
اكوادور	٢٨٨٧	٦٠٠٠	٢٩٢٦	٥٧٨٧	-٦١٣	-١٣٤٧	٣٠	٣٩١	-١٤٢٠	-٧٤٢	١٢٥٧	١٧٣٩
ألبانيا	٣٧٨	٢٢٢	٣٧١	٨٠٩	٤	٥٠	٦	٢٦٥	١٦	-٢٧٢	..	٢٨٢
ألمانيا ج	٢٢٤٢٢٤	٥٩٠٩٨٤	٢٢٥٥٩٩	٥٥٨٨٣٥	٩١٤	٢٤٢٦	-١٢٨٥٨	-٣٢٤٨٧	-١٣٣١٩	-٢٧٧٤	١٠٤٧٠٢	١٠٨٢١٥
اندونيسيا	٣٣٧٩٧	٦٣٢٢٨	٣١٥٤٠	٦٢٨٣٠	-٣٠٧٣	-٦٣٣٢	٢٥٠	١٠٣٤	-٥٦١٠	-٤٨٩٠	٦٨٠٣	٢٢٦٠٦
أنغولا	..	٥٢٢٢	..	٥٢٨٩	..	-٨٢٦	..	٣٨٤١	..	٣٣٦٦	..	٢٠٦
أوروغواى	١٥٢٦	٤٢٥٦	٢١٤٤	٤٤٥٠	-١٠٠	-٢٠٨	٩	٨١	-٧٠٩	-٣٢١	٢٤٠١	٢٥٨٧
أوزبكستان	..	٣٩٨٠	..	٤٤١٧	..	-١٧٥	..	٢٩	..	-٥٨٣	..	..
أوغندا	٣٢٩	٨٢٥	٤٤١	١٦٥١	-٧	-١٧	-٢	٣٢٢	-١٢١	-٥٢١	٣	٧٣٥
أوكرانيا	..	٢٠٢٥٥	..	٢١٨٩١	..	-٦٤٤	..	٨٤٥	..	-١٣٣٥	..	٧٩٢
أيرلندا	٩٦١٠	٦١٤٤٧	١٢٠٤٤	٥١٧١١	-٩٠٢	-٩٧٠٨	١٢٠٤	١٩٥٦	-٢١٣٢	١٩٨٤	٢٠٧١	٩٥٢٧
ايطاليا	٩٧٢٩٨	٣١٠٥٥٠	١١٠٢٦٥	٢٦١٨٨٤	١٢٧٨	-١١٣٠٢	١١٠١	-٤٠٤٠	-١٠٥٨٧	-٦٢٤٢٨	٢٢٤٢٤	٥٣٨٨٠
بابوا غينيا الجديدة	١٠٢٩	٢٥٥٧	١٣٢٢	٢٤٠٧	-١٧٩	-٣١٠	١٨٤	٦١	-٢٨٩	-٩٩	٤٥٨	٢١١
باراغواى	٧٠١	٤٣٤٣	١٣١٤	٤٩٦٠	-٤	٨٧	صفر	٤٧	-٦١٨	-٤٨٣	٧٨٤	٧٨٤
باكستان	٢٩٥٨	٩٩٥٦	٥٧٠٩	١٤٦٧٧	-٢٨١	-٢١٦٧	٢١٦٣	٣٢١٣	-٨٦٨	-٢٦٧٥	١٥٦٨	١٦٢٦
البرازيل	٢١٨٦٩	٦٠٢٥٦	٢٧٨٢٦	٧٩٨١٧	-٧٠١٨	-١٦٠٩١	١٤٤	١٨١٢	-١٢٨٣١	-٣٢٨٤٠	٦٨٧٥	٤٣٩٠٢
البرتغال	٦٦٧٤	٣٢٣٣٩	١٠١٣٦	٤٠٦٨٤	-٦٠٨	-٢٤٥٠	٣٠٠٦	٦٧١٣	-١٠٦٤٠	-١٨٧٧٠	١٣٨٦٣	٢١٦٠٦
بلجيكا أ	٧٠٤٩٨	١٨٥٤١٥	٧٢٥٥٩	١٧٣٨٦٥	٦١	٦٢٨٧	١٣٣١٠	٣٨٩٨٠	-٤٩٣١٠	-١٣٩٣٩	٢٧٩٧٤	٢١٠١٣
بلغاريا	٩٢٠٢	٦٢٧٧	٧٩٩٤	٥٧٣٠	-٤١٢٠	-٣٥٧٠	٥٨	٢٣٧	-٩٥٤	-٤٢٧	..	٣١٢٧
بنغلاديش	٨٨٥	٥٠٩٦	٢٥٤٥	٧٦٧٧	١٤	-٩١٠	٨٠٢	١٧٧٠	-٨٤٤٠	-٩٠٢	٣٣١	١٩٣٦
بنما	٣٤٢٢	٨٣١٦	٣٣٩٤	٨٦٤٩	-٣٩٧	-٤١٩٠	٤٠	١٦٠	-٣٢٩٠	-٥٩٢٠	١١٧	٩٥٤
بنن	٢٢٦	٥٢٤	٤٢١	٦٧٣	٨	-٣٨	١٥١	..	-٣٦٠	..	١٥	٢٦١
بوتسوانا	٦٤٥	٣٠٣٠	٨١٨	٢٣٦٥	-٣٣٠	-١٤٥٠	٥٥	٢٠١	-١٥١٠	٧٢١	٣٤٤	٦٠٢٥
بوركينا فاصر	٢١٠	٢٩٨	٥٧٧	٦٥٤	-٣٠	-٣٣٠	٣٢٢	..	-٤٩٠	..	٧٥	٣٧٣
بوروندى	..	٩٦	..	١٣٩	..	-١٣٠	..	٦٠	..	٤	١٠٥	٧٠
بولندا	١٦٠٦١	٣٩٧١٧	١٧٨٤٢	٤٦٣٦٧	-٢٣٥٧٠	-١١٢٩٠	٧٣١	٢٠٣٥	-٣٤١٧٠	-٥٧٤٤٠	٥٧٤	٢٧٣٨٣
بوليفيا	١٠٣٠	١٣٦٣	٨٢٣	٢٠٤٩	-٣٦٣٠	-٢٦٦٠	٦٠	٣٤٨	-٦٠	-٧٠٥٠	٥٥٣	١١٣٠
بيرو	٤٦٣١	٨٣٥٦	٣٩٧٠	١٠٨٤٢	-٩٠٩٠	-١٦٠٢٠	١٤٧	٦٨١	-١٠١٠	-٢٤٠٧٠	٢٨٠٤	٩٨٨٢
بيلاروس	..	٨٣٠٦	..	٩١٠٣	..	-٧٩٠	..	٧٨	..	-٧٩٨٠	..	٣٢٩
تايلند	٧٩٣٩	٧٢٤١٥	٩٩٩٦	٧٢٤٣٧	-٢٢٩٠	-٣٤٨٠	٢١٠	٤٧٩	-٢٠٧٦٠	-٣٠٣٤٠	٣٠٢٦	٢٩٥٣٧
تركمانستان	..	١٦٩١	..	١٥٣٢	..	..	..	..	..	٤٣	..	..
تركيا	..	٥٢٠٠٤	٨٠٨٢	٥٦٥٣٦	-١١٦٨	-٣٠١٣	٢١٧١	٤٦٦٦	-٣٤٠٨٠	-٢٦٧٩٠	٢٣٩٨	٢٠٥٦٨
تشاد	٧١٧١	٢٧١	٧٩	٥٦٣	-٤	-٢	٢٤	..	-١٢	..	١٢	١٢٠
تنزانيا	٧٤٨	١٢٠٠	١٢٨٤	١٩٦١	-١٤	-١٢٤	١٢٩	٣٤١	-٥٢١٠	-٥٤٤٠	٢٠	٥٩٩
توغو	٥٥٠	٧٠٩	٦٩١	٨٣٦	-٤٠	٧	٨٦	..	-٩٥٠	..	٨٥	١١٨
تونس	٣٢٦٢	٨٠٨١	٣٧٦٦	٨٦٤٤	-٢٥٩	-٨٦٣	٤١٠	٧٨٥	-٣٥٣٠	-٦٤٠٠	٧٠٠	١٨٥٦
جامايكا	١٣٦٣	٣١٩٢	١٤٠٨	٤٠٠٥	-٢١٢٠	-١٩٣٠	١٢١	٦٢٤	-١٣٦٠	-٣٨٢٠	١٠٥	٦٨٢
الجزائر	١٤١٢٨	١٤٧٧٩	١٢٣١١	٨٥٦٨	-١٨٦٩٠	-٢٥٢٣٠	٣٠١	..	٢٤٩	..	٧٠٦٤	٨٤٥٢
جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٠١	١٧١	٣٢٧	٢٤١	٢	-١٧٠	٨١	..	-٤٢٠	..	٦٣	١٤٦
جمهورية إيران الإسلامية	١٣٠٦٩	٣٣٢٥١	١٦١١١	١٨٠٧٢	٦٠٦	-٤١٠٠	-٢	٤٦٣	-٢٤٣٨٠	٥٣٣٢	١٢٧٨٣	..
جمهورية الكونغو	١٠٢١	١٨٠٠	١٠٢٥	١٣٦٨	-١٦٢٠	-٦٦٤٠	-١٠	-٢٠٠	-١٦٧٠	-٢٥٢٠	٩٣	١
جمهورية الكونغو الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٣٨٠	٨٣
الجمهورية التشيكية	..	٢٩٨٦٨	..	٣٢٧١٣	..	-٧٩١٠	..	٢٦٥	..	-٢٢٧١٠	..	١٢٦٢٥
الجمهورية الدومينيكية	١٢٧١	٧٠٦٠	١٩١٩	٧٧٨٠	-٢٧٧٠	-٧٩٥٠	٢٠٥	١٢٥٣	-٧٢٠٠	-١٦٢٠٠	٢٧٩	٥٠٧
الجمهورية السلوفاكية	..	١٠٩٥٩	..	١٢٢٦٧	..	-١٢٤٠	..	١٧٣	..	-١٣٥٩٠	..	٣٢٤٠
الجمهورية العربية السورية	٢٤٧٧	٥٦٦١	٤٥٣١	٥٠٩٢	٧٨٥	-٥٠٤٠	١٥٢٠	٤٩٩	٢٥١	٥٦٤	٨٢٨	..
جمهورية القبرغيز	..	٦٧٦	..	٨١٧	..	-٦٥٠	..	٦٨	..	-١٣٩٠	..	١٨٨
جمهورية كوريا	١٩٨١٥	١٦٤٩٢٠	٢٥١٥٢	١٧١٣٠٠	-٥١٢٠	-٣٤٥٠	٥٢٦	٦٦٧	-٥٣١٢٠	-٨١٦٧٠	٣١٠١	٥٢١٠٠
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	٤١٧	..	٧١٥	..	-١٩٠	..	٩١	..	-٣٢٥٠	..	١١٧
جمهورية مصر العربية	٦٢٤٦	١٦١٧١	٩١٥٧	١٨٢٩٦	٣١٨٠	٨٨٤	٢٧٩١	٤١٤٦	-٤٣٨٠	٢٩٠٥	٢٤٨٠	١٨٨٢٤
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	١٣٢٠	..	١٨٦٢	..	-٣٤٠	..	٢٩٠	..	-٢٧٥٠	..	٢٣٥
الجمهورية اليمنية	..	٢٥٢٢	..	٣٠٠٥	..	-٦٣٦٠	..	١٢٥٤	..	١٣٥	..	١٠١٠
جنوب افريقيا	٢٨٦٧٧	٣٥٤٤٠	٢٢٠٧٣	٣٤١٢٦	-٢٢٨٥	-٢٦٠٢٠	٢٣٩	١٤٢٠	٣٥٠٨	-١٩٣١٠	٧٨٨٨	٥٥٠٨
جورجيا	..	٦٢٢	..	١١٩٢	..	٣٥	..	١٩٦	..	-٣٣٩٠	..	١٩٢
الدانمرك	٢١٩٨٩	١٣٦٨٠	٣١٧٣٧	٥٧٩٧١	-١٩٧٧٠	-٣٦٣٥	-١٦١٠	-١١٩٠٠	١٨٧٥٠	٨٨٣	٤٢٤٧	١٥٨٨١
رواندا	١٦٥	١٥٢	٣١٩	٤٨٨	٢	-١٦٠	١٠٤	٢٦٠	-٤٨٠	-٩٣٠	١٨٧	١٦٩
رومانيا	١٢٠٨٧	٩٨٥٢	١٣٧٣٠	١٢٤٤٨	-٧٧٧٠	-٣٢٢٠	..	٥٧٩	-٢٤٢٠	-٢٣٣٨٠	٢٥١١	٣٧٩٣
زامبيا	١٦٠٩	١٣٢١	١٧٦٥	١٢٧٠	-٢٠٥٠	-٥٤٣٠	-١٥٥٠	..	-٥١٦٠	..	٢٠٦	٦٩
زمبابوى	١٦٤٠	٢٠٥٩	١٧٣٠	٣٦٩٢	-٦١٠	-٤٠٥٠	٣١	..	-١٤٩٠	..	٤١٩	٣١٠
سرى لانكا	١٢٩٣	٥٥١٤	٢١٩٧	٦٥٦٩	-٢٦٠	-١٦٥٠	٢٧٤	٨٣٢	-٦٥٥٠	-٢٨٨٠	٢٨٣	١٩٩٨
السلفادور	١٢١٤	٢٧٠٦	١١٧٠	٣٨٨٥	-٦٢٠	-٨٧٠	٤٢	١٣٦٣	٣٤	٩٦	٢٨٢	١٧٤٨
سلوفينيا	..	١٠٤٥٠	..	١٠٦٣١	..	١٣١	..	٨٨	..	٢٧	..	٣٦٣٩
سنغافورة	٢٤٨٥	١٥٦٢٥٢	٢٥٦١٢	١٤٤١٦٨	-٤٢٩٠	-٣٩٠٦	١٠٦٠	-١١٨٧٠	-١٥٦٣٠	١٤٨٠٣	٦٥٦٧	٧٤٩٢٨
السنغال	٨٠٧	١٢٨١	١٢١٥	١٥٥٧	-٩٨٠	-٦٢٠	١٢٠	١٦٦	-٢٨٦٠	-٣٠٠٠	٢٥	٤٣١
السويد	٣٨١٥١	١٠٠٩٨٩	٣٩٨٧٨	٨٤٧٧٩	-١٣٨٠٠	-٦١٧٤٠	-١٢٢٤٠	-٢٧٣٦٠	-٤٣٦١٠	٧٣٠١	٦٩٩٦	١٥٤٥٧
• تايوان الصين	٢١٤٩٥	١٣٩٣٩٦	٢٢٣٦١	١٣٢٧٣٩	٤٨	٢٣٩١	-٩٥٠	-١٣٢٧٠	-٩١٢٠	٧٧٢١	٤٠٥٥	٩٤٢٤٦

ملاحظة . بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها، انظر الملاحظات التقنية الارقام المائلة عن سنوات غير تلك المحددة.

الاقتصاد

ملايين الدولارات

الاقتصاد	السلع والخدمات: الصادرات ١٩٩٨	الصادرات ١٩٩٧	الواردات ١٩٩٨	الواردات ١٩٩٧	صافي الدخل ١٩٩٨	صافي الدخل ١٩٩٧	صافي التحويلات الجارية ١٩٩٨	صافي التحويلات الجارية ١٩٩٧	رصيد الحساب الجاري ١٩٩٨	رصيد الحساب الجاري ١٩٩٧	الاحتياطيات الدولية الإجمالية ١٩٨٠	الاحتياطيات الدولية الإجمالية ١٩٩٨
سويسرا	٤٨٥٩٥	١٢٠٦٩٦	٥١٨٤٣	١٠٧١٨٧	٤١٨٦	١٣٥٦٦	١١٤٠-	٣٣٦٠-	٢٠١-	٢٣٧١٤	٦٤٧٤٨	٦٥١٥٨
سيراليون	٢٧٥	٩١	٤٧١	١٦٠	٢٢-	١١	٥٣	٢٦	١٦٥-	١٢٧-	٣١	٤٤
شيلي	٥٩٦٨	٢٠٦٠٨	٧٠٥٢	٢٢٢١٨	١٠٠٠-	٢٩٧٥-	١١٣	٥٢٨	١٩٧١-	٤٠٥٧-	٤١٢٨	١٦٠١٤
الصين	٢٢٦٣٧	٢٠٧٢٥١	١٨٩٠٠	١٦٦٧٥٤	٤٥١	١٥٩٢٢-	٤٨٦	٥١٤٤	٥٦٧٤	٢٩٧١٨	١٠٠٩١	١٥٢٨٤٣
هونغ كونغ، الصين	٢٥٥٨٥	٢٢٨٨٧٧	٢٧٠١٧	٢٢١٤٨٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٤٢٢-	٢٦٠٨-	٨٩٦٢٠	٠٠
طاجيكستان	٠٠	٧٧٢	٠٠	٨٠٨	٠٠	٦٨-	٠٠	٢٠	٠٠	٨٤-	٠٠	٠٠
غانا	١٢١٠	١٦٥٥	١١٧٨	٢٦٤٠	٨٣-	١٢١-	٨١	٥٧٦	٣٠	٥٤١-	٢٣٠	٤٥٧
غواتيمالا	١٧٣١	٢١٨٧	١٩٦٠	٤١٩٣	٤٤-	٢٢٤-	١١٠	٦٠٧	١٦٣-	٦٢٤-	٧٥٢	١٢٩٧
غينيا	٠٠	٧٤١	٠٠	٨٣٤	٠٠	١١٤-	٠٠	١١٦	٠٠	٩١-	٠٠	١٢٢
فرنسا	١٥٢١٩٧	٢٦٥٣٤٢	١٥٥٩١٥	٢١٩٧٨١	٢٦٨٠	٢٦٩٢	٤١٧٠-	٨٧٨٠-	٤٢٠٨-	٢٩٤٧٤	٧٢٧٧٣	٧٥٥٩٢
الفلبين	٧٢٢٥	٤٠٢٦٥	٩١٦٦	٥٠٤٧٧	٤٢٠-	٤٦٨١	٤٤٧	١٠٨٠	١٩٠٤-	٤٣٥١-	٢٩٧٨	١٠٧٨٩
فنزويلا	١٩٩٦٨	٢٥١٢٠	١٥١٣٠	١٨٢٨٣	٣٢٩	٢٠٢١-	٤٣٩-	١٢٣-	٤٧٢٨	٤٦٨٤	١٣٢٦٠	١٤٧٢٩
فنلندا	١٦٨٠٢	٤٨٢٢٨	١٧٣٠٧	٣٧٩٧٦	٧٨٢-	٢٧٣٦-	١١٤-	٨٥٢-	١٤٠٢-	٦٦٦٤	٢٤٥١	١٠٢٧١
فيجي نام	٠٠	١١٤٨٥	٠٠	١٣٤٦٥	٧٢-	٦٠٢-	١٧	٧١٢	٧٧٥٠	١٨٧٠-	٠٠	١٩٨٦
كازاخستان	٠٠	٧٦١١	٠٠	٨٢٧٩	٠٠	٢١٥-	٠٠	٧٥	٠٠	٩٠٩	٠٠	١٩٦٥
الكاميرون	١٨٨٠	٢٤٤٣	١٨٢٩	٢٠٤١	٦٢٨-	٦٠٩-	٨٣	٨٧	٤٩٥-	١٢١-	٢٠٦	١
كرواتيا	٠٠	٨١٩٩	٠٠	١٤٤٠٢	٠٠	٨٣-	٠٠	٨٥٢	٠٠	٢٤٢٤-	٠٠	٢٨١٦
كمبوديا	٠٠	٨٩٦	٠٠	١٢٥٢	٠٠	٤٣-	٠٠	١٨٨	٠٠	٢١٠-	٠٠	٢٢٤
كندا	٧٤٩٧٧	٢٤٧٤٣٨	٧٠٢٥٩	٢٣٦٢٢٥	١٠٧٦٤-	٢٠٩١٣-	٤٢-	٤٣٩	٦٠٨٨-	٩٢٦١-	١٥٤٦٢	٢٤٠٢٢
كوت ديفوار	٣٥٧٧	٤٩٢٧	٤١٤٥	٢١٩٣	٥٥٢-	٨٤٩-	٧٠٦-	١٨٢٦-	٣٥٠-	٣٥	٤٦	٨٥٥
كوستاريكا	١١٩٥	٤٤٧٨	١٦٦١	٤٦٦٦	٢١٢-	٢٠٢-	١٥	١٣٦	٦٦٤-	٢٥٤-	١٩٧	١٠٦٤
كولومبيا	٥٣٢٨	١٥٨٦١	٥٤٥٤	١٨٧٨٤	٢٤٥-	٢٣٧١-	١٦٥	٦١٢	٢٠٦-	٥٦٨٢-	٦٤٧٤	٨٢٩٧
الكويت	٢١٨٥٧	١٦٠٤١	٩٨٢٢	١٢٨٧١	٤٨٤٧	٦٢٧٧	١٥٨٠-	١٥٠٧-	١٥٢٠٢	٧٩٢٥	٥٤٢٥	٤٦٧٨
كينيا	٢٠٠٧	٢٩٩٤	٢٨٤٦	٢٧٧١	١٩٤-	٢٣٢-	١٥٧	٦٢٢	٨٧٦-	٢٧٧-	٥٢٩	٧٨٢
لاتفيا	٠٠	٢٨٧١	٠٠	٢٣٤٨	٠٠	٥٥	٠٠	٧٧	٠٠	٣٤٥-	٠٠	٨٠٠
لبنان	٠٠	١٥٥٧	٠٠	٨٠٥٣	٠٠	٣٨٠	٠٠	٢٦٢٥	٠٠	٣٤٨١-	٧٠٢٥	٩٢١٠
ليتوانيا	٠٠	٥٢٢٤	٠٠	٦٢٢٧	٠٠	١٩٨-	٠٠	٣٢٠	٠٠	٩٨١-	٠٠	١٤٦٢
ليسوتو	٩٠	٢٦٧	٤٧٥	١٠٨٠	٢٦٦	٢١٨	١٧٥	٠٠	٥٦	٠٠	٥٠	٥٧٥
مالي	٢٦٢	٦٤٢	٥١٩	٨٩٦	١٧-	٥١-	١٥٠	١٢٦	١٢٤-	١٧٨-	٢٦	٤٠٢
ماليزيا	١٤٠٩٨	٩٢٨٩٧	١٣٥٢٦	٩١٥٢١	٨٢٦-	٥٠٧٤-	٢-	١٠٩٤-	٢٦٦-	٤٧٩٢-	٥٧٥٥	٢٦٢٢٦
مدغشقر	٥١٦	٧٥٥	١٠٧٥	١٠٣٢	٤٤-	١٠٩-	٤٧	٢١٠	٥٥٦-	١٥٣-	٩	١٧١
المغرب	٣٢٢٣	٩٥١٠	٥٢٠٧	١٠٦٢٧	٥٦٢-	١١٧٥-	١١٣٠	٢٢٠٥	١٤٠٧-	٨٧-	٨١٤	٤٦٣٨
المكسيك	٢٢٦٢٢	١٢١٨٣١	٢٧٦٠١	١٢٢٤٢٤	٢٢٧٧-	١٢١٠٨-	٨٣٤	٥٢٤٧	١٠٤٢٢-	٧٤٥٤-	٤١٧٥	٢١٨٦٣
ملاوي	٣١٢	٦٧٢	٤٨٧	٢٦٦٩	١٤٩-	٩٦-	٦٢	٠٠	٢٦٠-	٧٦	٧٦٣	
المملكة العربية السعودية	١٠٦٧٦٥	٦٤٩٣٩	٥٥٧٩٣	٥٢٣٩٩	٥٢٦	٢١٥٦	٩٩٩٥-	١٥٤٢٩-	٤١٥٠٢	٢٥٧	٢٦١٢٩	٨٨٤٣
المملكة المتحدة	١٤٦٠٧٢	٢٧٥٠٢٢	١٣٤٢٠٠	٢٧٥١٣٨	٤١٨-	١٨١٧١	٤٥٩٢-	٧٧٧٣-	٦٨٦٢	١٠٣٠٤	٢١٧٥٥	٢٨٨٣٠
منغوليا	٤٧٥	٦٢٤	١٢٧٣	٥٨٨	١١-	٥-	صفر	٧٧	٨٠٨-	٣٩	٠٠	١٠٣
موريتانيا	٢٥٣	٤٠٧	٤٤٩	٤١٤	٢٧-	٤٦-	٩٠	٧٦	١٣٣-	٢٢	١٤٦	٢٠٦
موزامبيق	٢٩٩	٥٠٠	٨٤٤	١٠٠٥	٢٢	١١٣-	٥٦	٢٨٣	٢٦٧-	٣٥٩-	٠٠	٦٠٨
مولدوفا	٠٠	١٠٢٤	٠٠	١٤٣١	٠٠	٦٣	٠٠	٧٦	٠٠	٢٦٧-	٠٠	١٤٤
ميانمار	٥٢٩	١٤٣٩	٨٠٦	٢٤١٥	٤٨-	٦٤-	٧	٤٣٠	٣٠٧-	٦١٠-	٤٠٩	٣٨٢
ناميبيا	٠٠	١٧٢٦	٠٠	١٩٠٨	٠٠	٥٤	٠٠	٣٢٢	٠٠	١٩٣	٠٠	٢٦٠
النرويج	٢٧٢٦٤	٦٢٢١٣	٢٣٧٤٩	٥٢٢٨٦	١٩٢٢-	١٣٩١-	٥١٥-	١٤٢٤-	١٠٧٩	٨١١٢	٦٧٤٦	١٨٩٤٧
النمسا	٢٦٦٥٠	٨٨٢٦٦	٢٩٩٢١	٩١٤٤٦	٥٢٨-	١٢٢-	٦٦-	١٦٩٥-	٣٨٦٥-	٤٩٩٦-	١٧٧٢٥	٢٥٢٠٨
نيبال	٣٢٤	١٢٩٥	٢٦٥	١٨٥٥	١٣	٥	٢٦	٩٥	٩٢-	٤٦٠-	٢٧٢	٨٠٠
النيجر	٦١٧	٢٠٠	٩٥٦	٤٤١	٢٣-	٢١-	٩٧	٣١	٢٧٦-	١٥٢-	١٣٢	٥٢
نيجيريا	٢٧٠٧١	١٥٩٩٤	٢٠٠١٤	١٤٢١٢	١٣٠٤-	٢١٤٥-	٥٧٦-	١٩١٦	٥١٧٨	٥٥٢	١٠٦٤٠	٤٣٣٩
نيكاراغوا	٤٩٥	٨٦٢	٩٠٧	١٦٠٩	١٢٤-	٢٢٢-	١٢٤	٢٦٧	٤١١-	٦٠١-	٧٥	٢٥٥
نيوزيلندا	٦٤٠٣	١٨٢٢٤	٦٩٣٤	١٨٢٦٩	٥٢٨-	٥٤٤٤-	٩٦	٢٢٦	٩٧٣-	٥١٥٣-	٢٦٥	٤٢٠٤
مايتي	٢٠٦	٢١٨	٤٨١	٨١٠	١٤-	١٤-	٨٩	٤٦٣	١٠١-	١٣٨-	٢٧	٨٣
الهند	١١٢٦٥	٤٤١٠٣	١٧٣٧٨	٥٩٢٢٦	٣٥٦	٢٥٠٧-	٢٨٦٠	١١٨٢٠	٢٨٩٧-	٥٨١١-	١٢٠١٠	٢٠٦٤٧
هندوراس	٩٤٢	٢١٩١	١١٢٨	٢٥١١	١٥٢-	٢١٣-	٢٢	٢٦٠	٢١٧-	٢٧٢-	١٥٩	٨٢٤
هنغاريا	٩٦٧١	٢٤٥١٤	٩١٥٢	٢٥٠٦٧	١١١٣-	١٤٢٦٠	٦٣	٩٩٧	٥٣١-	٩٨٢-	٠٠	٩٣٤٨
هولندا	٩٠٣٨٠	٢١٦٥٢٠	٩١٦٢٢	١٩٣١٠٧	١٥٣٥	٤٦٨٦	١١٤٨-	٦١٢٢-	٨٥٥-	٢١٩٨٥	٢٧٥٤٩	٢١١٥٥
الولايات المتحدة	٢٧١٨٠٠	٩٢٧٤٢٤	٢٩٠٧٣٠	١٠٤٢٤٧٣	٢٩٥٨٠	٩٤٨٧-	٨٥٠٠-	٢٩٨٤٩-	٢١٥٠	١٥٥٢٧٥-	١٧١٤١٣	١٤٦٠٠٦
اليابان	١٤٦٩٨٠	٤٧٨٥٤٢	١٥٦٩٧٠	٤٢١٠٩٤	٧٧٠	٥٥٧٣٩	١٥٢٠-	٨٨٣٤-	١٠٧٥٠-	٩٤٣٥٤	٣٨٩١٩	٢٢٢٤٤٢
اليونان	٨١٢٢	١٤٨٦٣	٢٧٣٠	٧٥١٠	١٣٢٢-	١٠٨٧	٧٥١٠	٢٢٠٩-	٤٨٦٠-	٣٦٠٧	١٨٥٠١	
العالم	**٢٢٩١٨٤١ج**	**٦٨٨٦٧٢٦ج**	**٢٣٢٣٣٩٦ج**	**٦٧٦٣٩١١ج**								
الدخل المنخفض	١٠٠٣٩١	٤١٠٥٣٢	١٢٥٨٠٢	٤٠٧٢٤								
الدخل المتوسط الأدنى	٧٩٥٥٩	١٥٩٠٧٧	١٠١٣٠٠	١٨١٢٦٢								
الدخل المتوسط	٥٠٩٧٠٤	١٢٨٢٦٨٣	٤٧٠٥٨٨	١٣٣٥٤٤٨								
الدخل المتوسط الأدنى	١٩٧٢٢٢	٤٧٦٥٩٨	٢٠٨٥٧٠	٤٩٦٠٠٢								
الدخل المتوسط الأعلى	٢١٢٧٨٥	٨٠٥٦٤٨	٢٦٧٣٠٦	٨٣٨٢٤٧								
الدخل المنخفض والمتوسط	٦٢٣٩٢٩	١٦٩٢٤٤٨	٥٩٦٨٨٠	١٧٤٢٦٣٠								
أفريقيا جنوب الصحراء	٨٧٩٠٥	١٠٠٨٠٧	٨١٨٩٤	١٠٦٢٩٨								
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١١٤١٦١	٢٣٧٠٢٧	١٢٩٠٥٦	٢٧٧٤١٠								
أوروبا وآسيا الوسطى	٠٠	٢٤٧٨٨٩	٠٠	٢٧١١٥٤								
جنوب آسيا	١٧٣١٤	٦٦٥٤٠	٢٨٨٢٠	٩٠٦٤٦								
شرق آسيا والمحيط الهادئ	١٠٥٢٢٩	٦٦١٩٧٠	١١٠١٩١	٦٤٠٩٢٢								
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١٨٠٢٨٤	١٧٧٧٩٧	١٢٠٢٠٨	١٥٥٩٢٢								
الدخل المرتفع	١٦٨٠٢٩٨	٥١٩٥٢٣١	١٧٣٢٩٢٥	٥٠٢٢٩٠٧								

أ- بما في ذلك لكسمبورغ. ب- البيانات السابقة على ١٩٩٢ تشمل اريتريا. جـ- البيانات السابقة على ١٩٩٠ تشير لجمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد.

جدول ١٦ : تمويل القطاع الخاص

الاقتصاد	الاستثمار الخاص ٪ من الاستثمار المحلى الإجمالى الثابت ١٩٨٠	١٩٩٧	رسملة سوق الأوراق المالية ملايين الدولارات ١٩٩٠	١٩٩٨	عدد الشركات المحلية المسجلة بالبورصة ١٩٩٠	١٩٩٧	فرق سعر الفائدة (الإقراض ناقصاً سعر الإيداع) نقاط مئوية ١٩٩٠	١٩٩٨	الائتمان المحلى المقدم من قطاع البنوك ٪ من الناتج المحلى الإجمالى ١٩٩٠	١٩٩٨
الاتحاد الروسى	..	٧٦,٦	٣٤٤	٢٠٥٩٨	١٣	٢٠٨	..	٢٤,٧	..	٣٥,٦
اثيوبيا	..	٥٦,٦	..	..	..	..	٣,٦	٤,٥	٥٠,٤	٤٤,١
أذربيجان	..	٩٦,٥	..	..	..	..	..	..	٥٧,٣	١٣,٥
الأرجنتين	..	٩٤,٢	٢٢١٨	٤٥٣٢٢	١٧٩	١٢٦	..	٣,١	٢٢,٤	٢٨,٢
الأردن	٥١,٣	٨٤,٠	٢٠٠١	٥٨٣٨	١٠٥	١٢٩	٢,٢	٣,٣	١١٠,٠	٩٢,٢
أرمينيا	..	٥٢,٧	..	١٦	..	٥٩	..	٢٢,٥	٦٣,٣	٨,٢
إريتريا	..	٥٣,٨	..	..	..	..	..	..	..	..
أسبانيا	..	..	١١١٤٠٤	٢٩٠٢٨٣	٤٢٧	٣٨٤	٥,٤	٢,١	١١٠,٩	١١٤,٩
استراليا	٧٣,٥	٨١,٨	١٠٧٦١١	٦٩٦٦٥٦	١٠٨٩	١٢١٩	٤,٥	٣,٤	١٠٣,٥	٨٩,٤
استونيا	..	٧٤,٤	..	٥١٩	..	٢٢	..	٨,٦	..	٣١,٦
إسرائيل	..	..	٢٢٢٤	٢٩٦٢٨	٢١٦	٦٤٠	١٢,٠	٥,٢	١٠٦,٢	٨٢,٣
اكوادور	٥٩,٧	٨٣,٩	١٩	١٥٢٧	٦٥	٤١	٦,٠-	١٠,٤	١٧,٣	٤٥,٩
البانيا	..	..	..	..	..	..	٢,١	٧,٢	..	٥٣,٢
ألمانيا	..	..	٢٥٥٠٧٣	٨٢٥٢٣٣	٤١٢	٧٠٠	٤,٥	٦,١	١٠٨,٥	١٤٥,٨
اندونيسيا	..	٦٠,٥	٨٠٨١	٣١٢٢٤	١٢٥	٢٨٢	٢,٢	١,٩-	٤٥,٥	٥٧,٩
انغولا	..	٨٨,٠	..	..	..	..	..	٨,١	..	١٤,٣
أوروغواى	..	٧٢,١	..	٢١٢	٣٦	١٦	٧٦,٦	٤٢,٨	١٠,١	٤١,٢
اوزبكستان	..	..	..	٤٦٥	..	٤	..	..	..	..
أوغندا	..	٦٢,٦	..	..	..	..	٧,٤	٩,٥	١٧,٧	٧,٠
أوكرانيا	..	صفر	..	٥٧٠	..	..	..	٣٢,٢	٨٣,٢	٢٤,٧
أيرلندا	..	..	..	٢٤١٣٥	..	٨٣	٥,٠	٥,٨	٥٧,٣	١٠٠,٢
ايطاليا	..	..	١٤٨٧٦٦	٣٤٤٦٦٥	٢٢٠	٢٣٥	٧,٢	٤,٧	٩,١	٩٢,٦
بابوا غينيا الجديدة	٥٨,٦	٨٤,٩	..	..	..	..	٦,٩	٤,٠	٢٥,٨	٣٥,٧
باراغواى	٨٥,١	٦٧,٥	..	٣٨٩	..	٦٠	٨,١	١٤,٠	١٤,٩	٣٢,٤
باكستان	٢٦,١	٦٥,٤	٣٨٥٠	٥٤١٨	٤٨٧	٧٨١	..	..	٥٠,٩	٥٠,٩
البرازيل	٨٩,٨	٨٨,٧	١٦٣٥٤	١٦٠٨٨٧	٥٨١	٥٢٦	..	..	٨٩,٨	٥٣,٢
البرتغال	..	..	٩٢٠١	٦٢٩٥٤	١٨١	١٤٨	٧,٨	٣,٩	٧١,٨	١٠٨,٠
بلجيكا	..	..	٦٥٤٤٩	١٣٦٩٦٥	١٨٢	١٣٨	٦,٩	٤,٢	٧٠,٩	١٤٧,٩
بلغاريا	٨٥,٩	..	..	٩٩٢	..	١٥	٨,٩	١٠,٣	١١٨,٥	٣٠,٠
بنغلاديش	٥٧,٧	٦٧,٨	٢٢١	١٠٣٤	١٢٤	٢٠٣	٤,٠	٥,٦	٢٤,١	٣٢,٨
بنما	..	٨٣,٣	٢٢٦	٢١٧٥	١٣	٢١	٣,٦	٤,١	٥٣,٧	٩٢,٩
بنن	..	٥٩,٥	..	..	..	..	٩,٠	..	٢٢,٤	٧,٠
بوتسوانا	٦٠,٤	٤٤,٦	٣٦١	٧٢٤	٩	١٢	١,٨	٤,٨	٤٦,٤-	٧٤,٥-
بوركينا فاصو	..	٥٢,٤	..	..	..	..	٩,٠	..	١٢,٧	١٣,٤
بوروندى	٨,١	٢٠,٩	..	..	..	..	..	..	٢٤,٥	٢٥,٤
بولندا	..	٨٦,٦	١٤٤	٢٠٤٦١	٩	١٤٢	٤٦٢,٥	٦,٣	١٩,٥	٣٨,٦
بوليفيا	..	٥٨,١	..	٣٤٤	..	١١	١٨,٠	٢٦,٦	٣٠,٧	٦٧,١
بيرو	٧٥,٦	٨٤,٧	٨١٣	١١٦٤٥	٢٩٤	٢٤٨	٢٢٣٥,٠	١٥,٧	١٦,٢	٢٢,٠
بيلاروس	..	..	..	..	..	..	..	١٢,٧	..	١٧,٧
تايلند	٦٨,١	٦٧,٧	٢٣٨٩٦	٢٤٩٠٢	٢١٤	٤٣١	٢,٢	٢,٨	٩١,١	١٥٩,٥
تركمانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
تركيا	..	٧٨,٥	١٩٠٦٥	٣٢٦٤٦	١١٠	٢٥٧	..	..	٣٥,٩	٣٤,١
تشاد	..	..	..	..	..	..	١١,٠	١٧,٠	١٠,٩	٩,٨
تنزانيا	..	٨٢,٨	..	..	..	..	..	١٨,٩	٢٩,٢	١٢,٥
توغو	٢٨,٣	٨٥,٠	..	..	..	..	٩,٠	..	٢١,٣	٢٤,٩
تونس	٤٦,٩	٤٩,٣	٥٣٢	٢٢٦٨	١٣	٣٤	..	..	٦٢,٥	٥٢,٢
جامايكا	..	..	٩١١	٢١٣٩	٤٤	٤٩	٦,٦	١٩,١	٣٤,٨	٤٢,٧
الجزائر	٦٧,٤	٧٣,٥	..	..	..	..	..	..	٧٤,٧	٤٣,٩
جمهورية أفريقيا الوسطى	٤٦,٥	٤٢,٢	..	..	..	..	١١,٠	١٧,٠	١٢,٩	١٠,٦
جمهورية إيران الإسلامية	..	..	٢٤٣٨٣	١٥١٢٣	٩٧	٢٦٣	..	..	٦٢,١	..
جمهورية الكونغو	..	٦٦,٥	..	..	..	..	١١,٠	١٧,٠	٢٩,١	٢١,٨
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٤٧,٤	٦٤,٤	..	..	..	..	..	..	٢٥,٣	..
الجمهورية التشيكية	..	..	..	١٢٠٤٥	..	٢٧٦	..	٤,٧	..	٧٤,٢
الجمهورية الدومينيكية	٦٨,٤	٨٣,٠	..	١٤٠	..	٦	١٥,٢	٨,٠	٣١,٥	٢٣,١
الجمهورية السلوفاكية	..	..	..	٩٦٥	..	٨٧٢	..	٤,٩	..	٧١,٨
الجمهورية العربية السورية	٢٦,١	..	..	..	..	..	..	..	٥٦,٦	٣٨,٥
جمهورية الفيرغيز	..	٩٤,٩	..	٥	..	٢٧	..	٢٧,٧	..	١٩,١
جمهورية كوريا	٨٦,٠	..	١١٠٥٩٤	١١٤٥٩٢	٦٦٩	٧٧٦	صفر	٢,٠	٥٦,٩	٨٤,١
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	٣,٥	١١,٥	٥,١	١٦,٤
جمهورية مصر العربية	٣٠,١	٦٨,٤	١٧٦٥	٢٤٣٨١	٥٧٣	٦٥٠	٧,٠	٢,٧	١٠٦,٨	٩٥,٥
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	٩١,٢	..	..	..	..	..	٩,٤	..	٢٠,٧
الجمهورية اليمنية	..	٦٢,٢	..	..	..	..	..	..	١٢,٠	٣٥,٧
جنوب أفريقيا	٥٠,٨	٧٢,٩	١٢٧٥٤٠	١٧٠٢٥٢	٧٢٢	٦٤٢	٢,١	٥,٢	١٠٢,٧	٨٢,٤
جورجيا	..	٨٤,٠	..	..	..	..	..	..	..	..
الدانمرك	..	..	٣٩٠٦٣	٩٣٧٦٦	٢٥٨	٢٢٧	٦,٢	٤,٨	٦٣,٠	٦١,٢
رواندا	..	١٨,٠	..	..	..	..	٦,٣	..	١٧,١	١٢,١
رومانيا	..	..	..	١٠١٦	..	٧٦	..	..	٧٩,٧	٢٤,٢
زامبيا	..	٦٠,١	..	٧٠٥	..	٦	٩,٤	١٨,٧	٦٧,٨	٦٢,٥
زمبابوى	٨٧,٣	٨٨,٧	٢٢٩٥	١٢١٠	٥٧	١٤	٢,٩	١٣,٠	٤١,٧	٦٢,٧
سرى لانكا	٧٧,٤	٧٧,٦	٩١٧	١٧٠٥	١٧٥	٢٣٩	٦,٤-	٧,٠-	٤٢,١	٣٢,٢
السلفادور	٤٤,٨	٧٧,٠	..	٤٩٩	..	٥٩	٢,٢	٤,٧	٢٢,٠	٤٠,٨
سلوفينيا	..	٩٠,٤	..	٢٤٥٠	٣٤	٢٦	١٤٢,٠	٥,٥	٣٦,٨	٣٥,٨
سنغافورة	٧٥,٦	..	٣٤٣٠٨	١٠٦٣١٧	١٥٠	٣٠٣	٢,٧	٢,٨	٦٠,٩	٨٥,٤
السنغال	٥٨,١	٧٠,١	..	..	..	..	٩,٠	..	٣٣,٨	٢١,٨
السويد	..	٧٩,٧	٩٧٩٢٩	٣٧٢٧٣٠	٢٥٨	٢٤٥	٦,٨	٤,٠	١٤٥,٥	٨٠,٩

ملاحظة بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها، انظر الملاحظات التقنية. الأرقام المائلة عن سنوات غير تلك المحددة.

الدول والأسواق

الاقتصاد	الاستثمار الخاص ٪ من الاستثمار المحلى الإجمالى الثابت ١٩٨٠	١٩٩٧	رسملة سوق الأوراق المالية ملايين الدولارات ١٩٩٠	١٩٩٨	عدد الشركات المحلية المسجلة بالبورصة ١٩٩٠	١٩٩٧	فرق سعر الفائدة (الإقراض ناقصا سعر الإيداع) مقاط مئوية ١٩٩٠	١٩٩٨	الائتمان المحلى المقدم من قطاع البنوك ٪ من الناتج المحلى الإجمالى ١٩٩٠	١٩٩٨
سويسرا	..	..	١٦٠.٤٤	..	١٨٢	٢١٦	-.٩	٣.٤	١٧٩.٠	١٧٧.٢
سيراليون	..	..	..	..	..	..	١٢.٠	١٦.٧	٢٦.٣	٥٢.١
شيلى	..	٨٠.٩	١٣٤.٥	٥١٨٦٦	٢١٥	٢٩٥	٨.٦	٥.٣	٧٣.٠	٦٥.٦
الصين	٤٣.٤	٤٩.١	٢.٢٨	٢٣١٣٢٢	١٤	٧٦٤	.٧	٢.٦	٩٠.٠	١٢٠.٠
هونغ كونغ، الصين	٨٥.١	..	٨٣٣٩٧	٤١٣٣٢٣	٢٨٤	٦٥٨	٣.٣	٢.٤	١٥٦.٣	١٤٦.٨
طاجيكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
غانا	..	٤٦.٤	٧٦	١٢٨٤	١٣	٢١	..	..	١٣.٢	٢٧.٧
غواتيمالا	٦٣.٨	٨٠.٤	..	١٣٩	..	٧	٥.١	١١.١	١٧.٤	١٦.١
غينيا	..	٦٨.٥	..	..	..	..	.٢	..	٥.٤	٦.٨
فرنسا	..	..	٢١٤٢٨٤	١٧٤٣٦٨	٥٧٨	٦٨٣	٦.٠	٣.٣	١٠٦.١	١٠٣.٣
الفلبين	٦٩.٠	..	٥٩٢٧	٣٥٣١٤	١٥٣	٢٢١	٤.٦	٤.٧	٣٣.٢	٦٩.٨
فنزويلا	٥١.٤	٤٣.٦	٨٣٦١	٧٥٨٧	٧٦	٩١	.٥	١١.٣	٣٧.٤	١٧.٥
فنلندا	..	..	٢٣٧٢١	٧٣٣٢٢	٧٣	١٢٤	٤.١	٣.٣	٨٤.٣	٥٧.٤
فيجى تام	..	٧٩.٧	..	..	..	..	..	٥.٣	١٥.٩	٣٢.٦
كازاخستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٩.١
الكاميرون	٧٧.٨	٩٣.٧	..	..	..	..	١١.٠	١٧.٠	٢١.٢	١٦.٨
كرواتيا	..	٥٩.٦	..	٣١٩٠	١	٧٧	٤٩٩.٣	١١.١	..	٤٦.٤
كمبودبا	..	٦٨.٩	..	..	..	..	..	١٠.٥	..	٧.٧
كندا	٨٧.٤	٨٦.٣	٢٤١٩٢٠	٥٦٧٦٢٥	١١٤٤	١٣١٢	١.٣	١.٦	٨٥.٨	٩٩.٠
كوت ديفوار	٥٢.٢	٧٠.٢	٥٤٩	١٨١٨	٢٣	٣٥	٩.٠	..	٤٤.٥	٢٨.١
كوستاريكا	٦١.٣	٨٠.٠	٤٧٥	٨٢٠	٨٢	١١٤	١١.٤	٩.٧	٢٩.٩	٤٦.١
كولومبيا	٥٨.٢	٥٩.١	١٤١٦	١٣٢٥٧	٨٠	١٨٩	٨.٨	٩.٧	٣٥.٩	٤٥.٧
الكويت	..	..	..	٢٥٨٨٠	..	٧٤	.٤	٢.٦	٢١٧.٦	٩٢.٣
كينيا	٥٤.٧	٦١.٨	٤٥٣	٢٠٢٤	٥٤	٥٨	٥.١	١١.١	٥٢.٩	٥١.٧
لاتفيا	..	٨٩.٢	..	٣٨٢	..	٥٠	..	٩.٠	..	١٥.٢
لبنان	..	٧٩.٣	..	٢٩٠٤	..	٩	٢٣.١	٦.٩	١٣٢.٦	١٣٤.٩
ليتوانيا	..	٨٨.٣	..	١٠٧٤	..	٦٠٧	..	٦.٢	..	١١.٧
ليسوتو	..	٨١.٨	..	..	..	..	٧.٤	٩.٣	٣٧.٤	-٢٧.٣
مالى	..	٦٠.٨	..	..	..	..	٩.٠	..	١٣.٧	١٤.٤
ماليزيا	٦٢.٦	٧٣.٠	٤٨٦١١	١٠٧١٠٤	٢٨٢	٧٠٨	١.٣	٢.١	٧٧.٩	١٦٢.٤
مدغشقر	..	٤٦.٩	..	..	..	..	٥.٣	١٥.٦	٢٦.٢	١٢.٩
المغرب	..	٧٠.٤	٩٦٦	١٥٦٧٦	٧١	٤٩	.٥	..	٤٢.٩	٨١.٧
المكسيك	٥٧.٠	٨١.٥	٣٢٧٢٥	٩١٧٤٦	١٩٩	١٩٨	..	١٤.٩	٢٦.٦	٢٤.٨
ملاوى	٢١.٤	٢٧.٧	..	..	..	..	٨.٩	١٨	١٧.٨	٦.٥
المملكة العربية السعودية	..	..	٤٨٣١٢	٤٢٥٦٣	٥٩	٧٠	..	..	١٤.٤	..
المملكة المتحدة	٧٠.٠	٨٧.٠	٨٤٨٨٦٦	١٩٩٦٢٢٥	١٧٠١	٢٠٤٦	٢.٢	٢.٧	١٢٣.٠	١٢٩.٣
منغوليا	..	..	..	٥٤	..	٤٢٤	..	١٥.٧	٦٨.٥	١٣.٣
موريتانيا	..	٧٨.٣	..	..	..	..	٥.٠	..	٥٤.٧	٢.٤
موزامبيق	..	٤٢.٧	..	..	..	..	..	..	١٥.٦	٢.٤
مولدوفا	..	٨٦.٢	..	..	..	..	..	٩.١	٦٢.٨	٢٦.٧
ميانمار	٢٠.٦	٥٥.٠	..	..	..	..	٢.١	٤.٠	٤٤.٧	٣٤.٤
ناميبيا	٤٢.٠	٦٢.٣	٢١	٦٨٩	٢	١٣	١٠.٦	٧.٨	١٩.٥	٥٣.٩
الترويج	٧٠.٣	..	٢٦١٢٠	٦٦٥.٢	١١٢	١٩٦	٤.٦	.٧	٦٧.٤	٦٢.٤
النمسا	..	..	١١٤٧٦	٣٥٧٢٤	٩٧	١٠١	..	٣.٨	١٢٣.٠	١٣١.٩
نيبال	٦٠.٢	٦٥.٨	..	٢٠٠	..	٩٨	٢.٥	٥.١	٢٣.٤	٢٥.٩
النيجر	٢٠.١	٤٥.٣	..	..	..	..	٩.٠	..	١٦.٢	٩.٣
نيجيريا	..	٤٤.٠	١٢٧٢	٢٨٨٧	١٣١	١٨٢	٥.٥	١٣.١	٢٣.٧	١٤.٢
نيكاراغوا	..	٢٨.٦	..	..	..	..	١٢.٥	١٠.٩	٣٠٦.٦	١٤١.٠
نيوزيلندا	٦٩.٢	٨٧.٢	٨٨٣٥	٩٠٤٢	١٧١	١٩٠	٤.٤	٤.٤	٧٤.٣	١٠٤.٥
هايتى	..	٥١.٠	..	..	..	..	..	١٠.٦	٣٢.٩	٢٥.٨
الهند	٥٥.١	٦٨.٧	٢٨٥٦٧	١٠٥١٨٨	٦٢٠٠	٥٨٤٣	..	..	٥٠.٦	٤٨.٢
هندوراس	٦٢.١	٧٢.٢	٤٠	..	٣٦	١١٩	٨.٣	١٢.١	٤٠.٩	٢٨.٥
هنغاريا	..	..	٥٠٥	١٤٠٢٨	٢١	٤٩	٤.١	٣.٢	٨٢.٦	..
هولندا	٨٥.١	٨١.٢	١١٩٨٢٥	٤٦٨٧٣٦	٢٦٠	٢٠١	٨.٤	٣.٤	١٠٧.٤	١٢١.٥
الولايات المتحدة	٨٦.٥	٨٥.٩	٣٠٥٩٤٢٤	١١٢٠٨٧٧٩	٦٥٩٩	٨٨٥١	..	..	١١٤.٦	١٦٢.٨
اليابان	..	..	٢٩١٧٦٧٩	٢٢١٦٦٩٩	٢٠٧١	٢٢٨٧	٣.٤	٢.١	٢٦٦.٨	١٣٧.٤
اليونان	٥١.٥	..	١٥٢٢٨	٧٩٩٩٢	١٤٥	٢٣٠	٨.١	٧.٩	٧٣.٣	٥٦.٣
العالم	**م٠٠**	**م٠٠**	**٩٣٩٨٣٩١م ب**	**٢٣٥٤٠٧٢٠م ب**	**٢٩١٨٩ م ب**	**٤٠٣٩٤ م ب**			**م١٢٥,٢**	**م١٢٦,٢**
الدخل المنخفض	٤٧.٧	٥٥.٣	٥٤٥٨٨	٣٨٧١٨٤	٧٢١١	٨٩٤٨			٦٠.٠	٨٦.٠
الدخل المتوسط الأدنى	..	٦٣.٠	١٦.٢١	٥٢٣٥٢	١.١١	٢٣٤١			٣٨.١	٣٧.٤
الدخل المتوسط	..	٨٣.٤	٤٣.٥٧٠	١٤٠٤٥٠.١	٤٩١٤	٩١٩٣			٥٧.٩	٥٢.٩
الدخل المتوسط الأدنى	..	٧٠.٥	١٧٦٧.١	٥٢٤٦٧٥	٢٤٥٥	٤٤٢٣			..	٥٧.٥
الدخل المتوسط الأعلى	٦٩.١	٨٧.٦	٢٥٣٨٦٩	٨٧٩٨٣٦	٢٤٥٩	٤٧٦٠			٥٤.١	٥١.٨
الدخل المنخفض والمتوسط	..	٧٣.٣	٤٨٥١٥٨	١٧٩١٦٨٥	١٢١٢٥	١٨١٤١			٥٨.٥	٦٥.٣
افريقيا جنوب الصحراء	٥٢.٠	٦٧.٣	١٤٢٥٩٤	٢٤٥٦٥٢	١.١١	١.٧٧			٥٧.٥	٤٥.٥
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٧٠.٠	٨٤.٠	٧٨٤٧٠	٦٠٨٣٩٥	١٧٤٨	٢٢٢٨			٥٩.١	٤١.٩
اوروبا واسيا الوسطى	..	٧٥.٣	١٩٠٦٥	٢٤٢٠٩٦	١١٠	٢٧١١			..	٢٢.٩
جنوب آسيا	٥٣.٨	٦٨.٦	٤٢٦٥٥	١٤٢٢٥٠	٦٩٩٦	٧١٦٣			٤٨.٣	٤٧.٢
شرق آسيا والمحيط الهادى	٥٧.٣	٦٦.٩	١٩٧١.٩	٤٢٦٠٠٦	١٤٤٢	٣٦٢٤			٧٠.٩	١٠٨.٦
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	..	..	٥٢٦٥	١٢٥٢٨٦	٨١٧	١٢٣٨			٥٤.٣	..
الدخل المرتفع	..	..	٨٩١٣٢٢٣	٢١٧٤٩٠٣٥	١٧٠٦٤	٢٣٢٥٣			١٤٠.٤	١٤٠.٠

جدول ١٧: دور الحكومة فى الاقتصاد

الاقتصاد	الدعم والتحويلات الجارية ٪ من الانفاق الإجمالى ١٩٨٥	١٩٩٧	القيمة المضافة من المشروعات المملوكة للدولة ٪ من الناتج المحلى الإجمالى ٨٥ - ١٩٩٠	٩٠ - ١٩٩٦	الإنفاق العسكرى ٪ من الناتج المحلى الإجمالى ١٩٨٥	١٩٩٥	ترتيب الخطر المركب الوارد فى الدليل الدولى للمخاطر القطرية[1] فبراير ١٩٩٩	انستيتيوشينال انفستور مراتب الائتمان[1] مارس ١٩٩٩	الأفراد أعلى معدل حدى للضرائب[1] على الدخل فوق (الدولارات) ١٩٩٨	٪ ١٩٩٨	الشركات ٪ ١٩٩٨
الاتحاد الروسى	..	..	..	..	..	..	٤٩,٨	٢٠,٠	٨٥٨٧	٣٥	٣٥
اثيوبيا	٧	١٣	..	..	..	٦,٧	٥٧,٨	١٦,٢	..	..	..
أذربيجان	..	..	..	..	..	..	٥٦,٠	..	١٨٥٠	٤٠	٣٢
الأرجنتين	٥٩	٥٨	٢,٧	١,٣	٣,٨	١,٧	٧٦,٣	٤٢,٧	١٢٠٠٠٠	٣٣	٣٣
الأردن	١٤	١١	..	..	١٥,٥	٧,٧	٧٣,٨	٣٧,٣	..	..	..
أرمينيا	..	..	..	..	..	٠,٩	٦١,٠	..	..	..	..
إريتريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
اسبانيا	٥٥	٦٦	..	..	٢,٤	١,٦	٧٩,٥	٨٠,٣	٦٩٢١٦	٤٨	٣٥
استراليا	٦٣	٦٩	..	..	٣,٧	٢,٥	٨٠,٠	٧٤,٣	٣٢٤٠٤	٤٧	٣٦
استونيا	..	٤٧	..	..	..	١,١	٧٣,٠	٤٢,٨	..	٢٦	٣٦
اسرائيل	٣٣	٤٨	..	..	٢٠,٣	٩,٦	٦٤,٨	٥٤,٣	٥٧٣٨٧	٥٠	٣٦
اكوادور	..	..	١٠,٣	..	٢,٨	٣,٧	٦١,٥	٢٥,٥	٦٦٢٢٦	٢٥	٢٥
ألمانيا	..	٤٨	..	..	٥,٣	١,١	٦٠,٥	١٠,٧	..	..	..
المانيا	٥٥	٥٨	..	..	..	..	٨٢,٨	٩٢,٥	٦٦٩٨٨	٥٣	٣٠
اندونيسيا	٢٤	٢١	١٤,٥	..	٢,٤	١,٨	٤٨,٥	٢٧,٩	٨٩٣٨	٣٠	٣٠
انغولا	..	..	..	..	١٩,٩	٣,٠	٤٦,٥	١١,٥	..	..	..
اوروغواى	٤٣	٦١	٥,٠	..	٢,٩	٢,٤	٧٣,٠	٤٦,٥	..	صفر	٢٠
اوزبكستان	..	..	..	..	..	٢,٨	..	..	..	..	..
أوغندا	..	..	..	..	٢,٠	٢,٣	٦٣,٠	٢٠,٣	٤٣١٦	٣٠	٣٠
أوكرانيا	..	..	..	..	..	٣,٩	٥٩,٠	١٧,٢	١٠٧٥٤	٤٠	٣٠
ايرلندا	٥٧	٦٠	..	..	١,٧	١,٣	٨٧,٥	٨١,٨	١٤٤٩٣	٤٦	٣٣
ايطاليا	٥٧	٥٧	..	..	٣,٣	١,٨	٨٠,٨	٧٩,١	١٨١٨٩	٤٦	٣٧
بابوا غينيا الجديدة	١٦	..	..	..	١,٥	١,٤	٦٧,٠	٣٠,٤	٥٧٨٠٣	٤٧	١٥
باراغواى	٢٣	..	٤,٨	٤,٥	١,١	١,٤	٦٣,٠	٣١,٣	..	صفر	٣٠
باكستان	١٥	٨	..	..	٦,٢	٦,١	٥٣,٥	٢٠,٤	..	..	..
البرازيل	٤٢	..	٧,٦	٨,٠	٠,٨	١,٧	٦١,٥	٣٧,٤	١٩٤٥٩	٢٥	١٥
البرتغال	٤٥	٢٧	١٥,١	..	٢,٩	٣,٦	٨٢,٠	٧٦,١	٣٤١٨٦	٤٠	٣٧
بلجيكا	٥٦	٥٩	٢,٨	..	٣,١	١,٧	٨٠,٥	٨٣,٥	٦٥٥٤٧	٥٥	٣٩
بلغاريا	..	٣٧	..	..	١٤,١	٢,٨	٧٥,٥	٢٨,٦	٧٣٢٢	٤٠	٣٠
بنغلاديش	..	..	٣,١	٣,٤	١,٧	١,٧	٦٦,٠	٢٥,٠	..	..	..
بنما	١٧	٣٥	٧,٦	٧,٦	٢,٠	١,٤	٧٢,٣	٣٩,٩	٢٠٠٠٠٠	٣٠	١٥
بن	..	..	..	..	٣,٣	١,٢	..	١٦,٣	..	..	..
بوتسوانا	٢٩	٣١	٥,٦	٥,٦	٢,٥	٥,٣	٨٢,٠	٥٣,٥	٢١٠٠٨	٣٠	١٥
بوركينا فاصو	٩	..	..	..	١,٩	٢,٩	٦٥,٥	١٨,٨	..	..	..
بوروندى	..	..	٧,٣	..	٣,٠	٤,٤	..	..	..	..	..
بولندا	٧٥	٦٢	..	..	١٠,٢	٢,٣	٨٠,٥	٥٦,٧	١٤٢٧٣	٤٠	٣٦
بوليفيا	٣٧	٤٠	١٣,٩	١٣,٨	٣,٣	٢,٣	٦٧,٥	٢٨,٠	..	..	٢٥
بيرو	١١	٢٦	٦,٤	٥,٧	٦,٧	١,٧	٦٦,٣	٣٥,٠	٥٠٠٣٦	٣٠	٣٠
بيلاروس	..	٥٤	..	..	..	٠,٨	٥٩,٨	١١,٩	..	..	..
تايلند	٨	٧	..	..	٤,٢	٢,٥	٦٧,٠	٤١,٩	٨٤٨٣٦	٣٧	٣٠
تركمانستان	..	..	..	..	..	١,٧	..	..	..	..	..
تركيا	٤١	٤٧	٦,٩	٥,١	٤,٦	٤,٠	٥٦,٠	٣٦,٩	٥٩٢٥٩	٤٥	٢٥
تشاد	٣	..	..	..	٢,٠	٣,١	..	..	..	..	..
تنزانيا	٢٢	..	١٢,٩	..	٣,٨	١,٨	٥٨,٨	١٨,٣	٣٢٤٠٥	٣٥	٣٠
توغو	١١	..	..	..	٢,٦	٣,٣	٦٠,٨	١٦,٦	..	..	..
تونس	٢٩	٢٩	..	..	٣,٦	٢,٠	٧٢,٨	٥٠,٣	..	..	..
جامايكا	١	..	..	..	٠,٩	٠,٨	٧١,٣	٢٨,٠	٢٢١٥	٢٥	٣٣
الجزائر	..	..	..	..	٢,٥	٣,٢	٥٢,٨	٢٥,٣	..	..	..
جمهورية افريقيا الوسطى	..	..	٤,١	..	١,٨	..	..	..	..	..	..
جمهورية ايران الإسلامية	١٣	١٥	..	..	٧,٧	٢,٦	٦٦,٣	٢٧,٧	١٧٣٢٢٧	٥٤	١٢
جمهورية الكونغو	..	..	١٥,١	..	٤,٠	٢,٩	٥٠,٠	٩,٧	..	..	..
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٧	٣	..	..	١,٣	٠,٣	٣٩,٥	١١,١	١٣١٦٧	٥٠	..
الجمهورية التشيكية	..	٧٤	..	..	..	٢,٣	٧٦,٥	..	٢٣٧٥٠	٤٠	٣٥
الجمهورية الدومينيكية	١٧	١٧	..	..	١,٢	١,٤	٧٢,٠	٢٨,١	١٦١٧٦	٢٥	٢٥
الجمهورية السلوفاكية	..	..	..	..	..	٣,٠	٧٧,٨	٤١,٣	٣١٥٧٦	٤٢	٤٠
الجمهورية العربية السورية	..	..	..	..	٢١,٨	٧,٢	٧١,٥	٢٣,٠	..	..	..
جمهورية القيرغيز	..	..	..	..	..	..	..	..	٢٥٠	٤٠	٣٠
جمهورية كوريا	٣٨	٤٩	١٠,٣	..	٥,٠	٣,٤	٧٤,٥	٥٢,٧	٥٦٥٢٩	٤٠	٢٨
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	٧,٤	٤,٢	..	..	..	..	..
جمهورية مصر العربية	٢١	٢٥	..	..	١٢,٨	٥,٧	٦٩,٠	٤٤,٤	١٣٧٤٩	٣٢	٤٠
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	..	..	٣,٣	..	..	..	..	..
الجمهورية اليمنية	..	٢٣	..	..	..	..	٦٢,٨	..	..	..	..
جنوب افريقيا	٣١	٤٨	١٤,٩	..	٣,٨	٢,٢	٦٨,٨	٤٥,٨	٢٠٥٧٦	٤٥	٣٥
جورجيا	..	..	..	..	..	٢,٤	..	١٠,٩	..	..	..
الدانمرك	٥٧	٦٤	..	..	٢,٣	١,٨	٨٦,٠	٥٤,٧	..	٥٨	٣٤
رواندا	..	..	..	..	..	٥,٢	..	..	..	..	..
رومانيا	٢٧	٥٠	..	..	١,٧	٦,٩	٥٧,٨	٢١,٢	٢٦٧٢	٤٥	٣٨
زامبيا	١٥	..	٢٢,٢	..	٢,٥	..	٥٩,٨	١٦,١	١٢١٢	٣٠	٣٥
زمبابوى	٣٧	..	١٠,٨	١١,٣	٢,٨	..	٥٢,٠	٢٦,٥	٣٥٧٨	٤٠	٣٨
سرى لانكا	١٦	٢٠	..	..	٥,٧	٤,٠	٦٣,٨	٣٣,٣	٤٨٦٢	٣٠	٣٥
السلفادور	١١	٢٠	١,٨	..	٥,٧	١,١	٧٦,٨	٢١,٢	٢٢٨٥٧	٣٠	٢٥
سلوفينيا	..	..	..	..	..	١,٥	٧٩,٥	٥٨,٤	..	..	..
سنغافورة	١٠	٨	..	..	٥,٩	٤,٧	٨٧,٥	٨١,٣	٢٢٨٠٩٥	٢٨	٢٦
السنغال	..	..	٦,٩	..	٢,٨	١,٦	٦٣,٠	٢١,٧	٢٠٨٣١	٥٠	٣٥
السويد	٦٤	٧١	..	..	٣,٠	٢,٨	٨٣,٥	٧٩,٧	٢٧١٩٨	٣١	٢٨

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها، انظر الملاحظات التقنية. الأرقام المائلة عن سنوات غير تلك المحددة.

الدول والأسواق

الاقتصاد	الدعم والتحويلات الجارية ٪ من الانفاق الإجمالي ١٩٨٥	١٩٩٧	القيمة المضافة من المشروعات المملوكة للدولة ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ٨٥ - ١٩٩٠	٩٠ - ١٩٩٦	الإنفاق العسكري ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ١٩٨٥	١٩٩٥	ترتيب الخطر المركب الموارد في الدليل الدولي للمخاطر القطرية[1] فبراير ١٩٩٩	انستيتيوشنال انفستور مراتب الائتمان[1] مارس ١٩٩٩	اعلى معدل حدي للضرائب [1] الأفراد ٪ ١٩٩٨	على الدخل فرق (الدولارات) ١٩٩٨	الشركات ٪ ١٩٩٨
سويسرا	..	٦٦	..	..	٢,٤	١,٦	٨٧,٣	٩٢,٧	١٣	٤٦٣٨٢	٤٥
سيراليون	٥	٢٤	..	..	.,٨	٦,١	٢٩,٥	٦,٣	..	..	..
شيلي	٥١	٥٣	١٤,٤	٨,١	٤,.	٣,٨	٧٤,.	٦١,٨	٤٥	٦٧٤٨	١٥
الصين	..	..	..	..	٤,٩	٢,٣	٧٥,٥	٥٧,٣	٤٥	١٢,٧٧	٣.
هونغ كونغ، الصين	..	..	..	..	..	..	٧٦,٣	٦١,٨	٢.	١١٦٨٨	١٧
طاجيكستان	..	..	..	..	٣,٧	..	..	..	..	..	..
غانا	..	..	٨,٥	..	١,٤	١,.	٦٢,٨	٢٩,٥	٣٥	٧٢٦٩	٣٥
غواتيمالا	١.	٨	١,٩	٢,١	١,٣	١,٦	٦٨,٣	٢٧,٣	٣٥	٢٩٢٣١	٣.
غينيا	١٤	..	..	..	..	..	٦.,٥	١٥,٤	..	..	..
فرنسا	..	٦٥	١١,٢	..	٤,.	٣,١	٨١,٨	٩٠,٨	..	..	٣٣
الفلبين	٦٤	١٨	٢,٣	٢,٢	١,٤	١,٥	٧٣,.	٤٣,٣	٣٤	١٢٤٦٤	٣٤
فنزويلا	٧	٤٨	٢٢,٣	..	٢,١	١,١	٦٢,٨	٢٤,٤	..	..	..
فنلندا	٣١	٦٥	..	..	١,٧	٢,.	٨٦,٥	٨٢,٢	٣٨	١٢٤٥.	٣٨
فييت نام	٦٧	..	..	..	١٩,٤	٢,٦	٦.,٣	٢٧,٨	٥.	٦٤٥.	٢٥
كازاخستان	..	..	..	..	..	.,٩	٦٩,.	٢٧,٩	٤.	٥٦٩٥	٣.
الكاميرون	١٤	١٣	١٨,.	٨,٥	١,٩	..	٦٣,٥	١ ١٨	٦.	١٢٣٤٥	٣٩
كرواتيا	..	٣٨	..	..	..	١.,٥	٧.,٨	٢٩,.	..	..	..
كمبوديا	..	..	..	..	..	٣,١	..	..	..	..	..
كندا	٦.	..	..	..	٢,٢	١,٧	٨٢,٨	٨٣,.	٢٩	٤١٣٧.	٣٨
كوت ديفوار	..	..	..	..	..	..	٦٧,٢	٢٤,٢	١.	٢٩٥.	٣٥
كوستاريكا	٣٣	٢٣	٨,١	..	.,٧	.,٦	٧٦,٣	٣٨,٤	٢٥	١٥٧٤٦	٣.
كولومبيا	٤٨	..	٧,.	..	١,٦	٢,٦	٥٧,٣	٤٤,٥	٣٥	٢٨٧٦٤	٣٥
الكويت	٢٦	٢.	..	..	٥,٧	١١,٦	٧٣,٥	٥٦,٥	صفر	..	٦
كينيا	١٨	١٨	١١,٦	..	٢,٣	٢,٣	٦٣,٨	٢٤,١	٣٣	٢٨٤	٣٥
لاتفيا	..	٦١	..	..	..	.,٩	٧١,.	٣٨,.	٢٥	..	٢٥
لبنان	..	١٣	..	..	..	٢,٧	٥٥,٣	٣١,٩	..	..	..
ليتوانيا	..	٤١	..	..	..	.,٥	٧٣,٥	..	٢٣	..	٢٩
ليسوتو	٥	٩	..	..	٥,٣	١,٩	..	..	..	..	..
مالي	٨	..	..	..	٢,٩	١,٨	٦٦,٥	١٥,٤	..	..	..
ماليزيا	١٣	٢٤	..	..	٣,٨	٣,.	٧.,٨	٥١,.	٣.	٢٨٩٦١	٢٨
مدغشقر	..	٨	..	..	١,٩	.,٩	٦٦,٢	..	..	..	..
المغرب	١٥	١٢	١٦,٨	..	٤,٣	١,.	٧٢,٣	٤٣,٢	٤٤	٢٦,٣	٣٥
المكسيك	٢١	٤٣	٦,٧	٤,٩	.,٧	١,.	٦٦,٣	٤٦,.	٣٥	٢٥٤٩٢	٣٤
ملاوي	٧	..	٤,٣	..	١,٦	٢,.	٦١,٨	٢.,٤	٣٨	١٩٦٩	٣٨
المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	٢٢,٧	١٣,٥	٦٩,.	٥٤,٤	صفر	..	٤٥
المملكة المتحدة	٥٥	٥٦	٣,٦	٢,٨	٥,١	٣,.	٨١,٣	٩.,٢	٤.	٤٤٥٨.	٣١
منغوليا	..	٤٢	..	..	٨,٣	٢,٤	٦٦,٣	..	..	..	..
موريتانيا	..	..	..	..	٦,٩	٣,٢	..	..	..	..	..
موزامبيق	..	..	..	..	٩,٩	٥,٤	٥٨,٥	١٧,٩	..	..	..
مولدوفا	..	..	..	..	..	٢,١	٥٤,٥	..	..	..	..
ميانمار	..	..	..	..	..	..	٥٥,.	١٨,٧	..	..	..
ناميبيا	٣٩	..	..	..	..	٢,١	٧٧,٨	..	٣٥	١٦٤٦١	٣٥
النرويج	٦٨	٦٩	..	..	٢,١	٢,٧	٨٨,٣	٨٦,٨	٢٨	٦٨٣٥	٣٨
النمسا	٥٨	٥٩	..	..	١,٣	.,٩	٨٤,٨	٨٨,٧	٥.	٥٥٥٦٤	٣٤
نيبال	..	..	..	..	١,١	.,٩	..	٢٤,٤	..	..	..
النيجر	..	..	٥,١	..	.,٨	١,٣	٥٤,٨	..	..	..	..
نيجيريا	٩	..	..	..	١,٥	..	٥٦,٣	١٦,٨	٢٥	١٦..	٣٨
نيكاراغوا	١١	٢٥	..	..	١٧,٤	٢,٢	٤٧,٨	١١,٦	٣.	١٨.٨٣	٣.
نيوزيلندا	٥١	٢٨	..	..	٢,.	١,٣	٧٧,٥	٧٣,١	٣٣	١٩٩٢٢	٣٣
هايتي	٤٣	..	..	..	٢,٩	٥٥,.	١١,٢	..	..	..	..
الهند	٤٤	٢٨	١٢,٤	١٣,٤	٣,٥	٢,٤	٦٣,٣	٤٤,٥	٤.	٥.٥٩	٤.
هندوراس	..	..	٥,٥	..	٣,٥	١,٤	٥٨,٨	١٩,٨	٣.	٧٥٧٥٨	١٥
هنغاريا	٦٩	٥٥	..	..	٧,٢	١,٣	٧٧,٨	٥٥,٩	٤٢	٥٣٩٤	١٨
هولندا	٦٩	٧٢	..	..	٣,.	٢,١	٧٧,٨	٩١,٧	٦.	٥١٣٧٣	٣٥
الولايات المتحدة	٤٩	٦.	..	..	٦,١	٣,٨	٨٢,٨	٩٢,٣	٤.	٢٧٨٤٥	٣٥
اليابان	٥٣	..	..	..	١,.	١,.	٨٣,٣	٨٦,٥	٥.	٢٣.٥٩٣	٣٨
اليونان	٣٥	٢٣	١١,٥	..	٧,.	٥,٥	٧٦,٣	٥٦,١	٤٥	٥٥٩٢٣	٣٥
العالم	**٢٨و**	**٣٢و**			**٥,٢ج**	**٢,٨ج**	**٦٧,٧و**	**٣٥,٣و**			
الدخل المنخفض	..	..					٥٩,٣	١٩,٨			
باستثناء الصين والهند	..	..					٥٩,.	١٨,٥			
الدخل المتوسط	٢٣	٣٣					٥٩,٥	٢٦,٣			
الدخل المتوسط الأدنى	١٩	٣٥					٦٧,٩	٢٩,٣			
الدخل المتوسط الأعلى	٢٨	٤٩					٧٣,.	٤٢,٩			
الدخل المنخفض والمتوسط	..	..					٦٤,.	٢٨,٦			
افريقيا جنوب الصحراء	..	..					٦.,٨	١٨,٥			
امريكا اللاتينية والكاريبي	٢٣	..					٦٧,.	٣٢,٧			
اوروبا وآسيا الوسطى	..	٢٣					٦٥,٩	٣٢,٨			
جنوب آسيا	١٦	..					٦٢,٨	٢٥,٧			
شرق آسيا والمحيط الهادي	..	٢.					٦٧,٨	٣٨,.			
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	..	١٣					٧.,٥	٢٤,٢			
الدخل المرتفع	٥٥	٥٩					٨٣,٤	٨.,٨			

(١) هذه المواد الخاضعة لحقوق المؤلف تمت إعادة طبعها بإذن من مقدمي البيانات التالية أسماؤهم : PRS Group, 6320 Fly Road, Suite 102, P.O. Box 248, East Syracuse, N.Y. 13057; Institutional Investor, Inc., 488 Madison Avenue, New York, N.Y. 10022; Pricewaterhouse Coopers, 1177 Avenue of the Americas, New York, N.Y. 10036.
ولكن يستخدم طرف ثالث هذه البيانات. يتعين الحصول على موافقة مكتوبة مسبقا من مقدمي البيانات الأصليين.

جدول ١٨ : القوى الكهربائية والنقل

الاقتصاد	الطاقة الكهربائية: نصيب الفرد من الاستهلاك (كيلووات - ساعة) ١٩٨٠	١٩٩٦	الطاقة الكهربائية: خسائر النقل والتوزيع (٪ من الناتج) ١٩٨٠	١٩٩٦	الطرق المرصوفة (٪ من الإجمالى) ١٩٩٠	١٩٩٧	السلع المنقولة برا (ملايين الأطنان - الكيلو مترات) ١٩٩٠	١٩٩٧	السلع المنقولة بالسكك الحديدية (طن- كيلو متر لكل مليون دولار من الناتج المحلى الإجمالى (بتكافؤ القوة الشرائية)) ١٩٩٠	١٩٩٧	المسافرون جواً (بالآلاف) ١٩٩٦
الاتحاد الروسى	٤٧٠٦	٤١٦٥	٨	٩	٧٤	..	٣٠٠	١٣٨	٢٧٢٥٨١٦	..	٢٢١١٧
اثيوبيا	١٦	١٨	٨	١	١٥	١٥	..	..	٢٤٦٧	..	٧٤٣
أذربيجان	٢٤٤٠	١٨٢٢	١٤	٣٢	..	..	٢٢٨٧	٤٩٧	..	..	١٢٢٢
الأرجنتين	١١٧٠	١٥٤١	١٣	١٨	٢٩	٢٩	..	..	٢٦٤١٢	..	٧٩١٣
الأردن	٣٨٧	١١٨٧	١٩	٦٠	١٠٠	١٠٠	..	..	٧٨٦٢٥	٤٧٢٤٣	١٢٩٩
أرمينيا	٢٧٢٩	٩٠٥	١٠	٣٨	٩٩	١٠٠	١٥٣٣	٤٧٩	..	..	..
إريتريا	..	..	..	..	١٩	٢٣	..	..	..	..	..
اسبانيا	٢٤٠١	٢٧٤٩	٩	٩	٧٤	٩٩	١٥١٠٠	١٨٦٧٠٠	٢٢٤٢٧	١٥٩٨٤	٢٧٧٥٩
استراليا	٥٢٩٣	٨٠٨٦	١٠	٧	٣٥	٣٩	..	٨٠	٨٢١٢٢	..	٣٠٠٧٥
استونيا	٣٤٢٣	٢٢٩٣	٥	١٩	٥٢	٥١	٤٥١٠	٢٧٧٣	٥١٦٣٩١	٥٢٦١٠٠	١٤٩
اسرائيل	٢٨٢٦	٥٠٨١	٥	٤	١٠٠	١٠٠	..	..	١٦٦٦٢	١١٩٤٧	٣٦٩٥
اكوادور	٢٦١	٦١٦	١٤	٢١	١٣	١٩	٢٦٣٨	٣٥٥٨	..	..	١٩٢٥
ألبانيا	١٠٨٢	٩٠٤	٤	٥٢	..	٣٠	١١٩٥	٨٠	٨٥٢٩٦	٥٥٢٣	١٣
ألمانيا	٥٠٠٥	٥٥٩٦	٤	٥	٩٩	٩٩	٣٤٥٧٠٠	٣٨١٣٠٠	..	٣٩٣٥٠	٤٠١١٨
اندونيسيا	٤٤	٢٩٦	١٩	١٢	٤٦	٤٦	..	..	٨٦١٩	..	١٧١٢٩
أنغولا	٦٧	٦١	٢٥	٢٨	٣٥	٣٥	..	..	..	..	٥٨٥
أوروغواى	٩٧٧	١٦٠٥	١٥	٢٠	٧٤	٩٠	..	..	١٠٤٥٥	١٦١٢٥	٥٠٤
أوزبكستان	٢٠٨٥	١٦٥٧	٩	٩	٧٩	٨٧	..	..	..	..	١٥٦٦
أوغندا	..	..	..	..	..	..	..	..	١٢٥٨٢	١١٥٦٧	١٠٠
أوكرانيا	٣٥٩٨	٢٦٤٠	٨	١٠	٩٤	٩٥	٧٩٦٦٨	٢٠٥٢٢	٢١٠٩٩٧٧	١٤١١٧٣٧	١١٥١
أيرلندا	٢٥٣٨	٤٣٦٣	١٠	٩	٩٤	٩٤	٥٥٠٠	٥٥٠٠	١٤٣٢٢	٩١٣٢	٧٦٧٧
ايطاليا	٢٨٢١	٤١٩٦	٩	٧	١٠٠	١٠٠	١٧٧٩٠٠	١٩٧٦٠٠	٢٠٧٩٥	١٨٤٣٠	٢٥٨٢٩
بابوا غينيا الجديدة	..	..	..	..	٣	٤	..	..	..	..	٩٧٠
باراغواى	٢٣٣	٩١٤	٦	٧	٩	١٠	..	..	..	..	٢٦١
باكستان	١٢٥	٣٣٢	٢٩	٢٣	٥٤	٥٨	٣٥٢	٨٤١٧٤	٤٢٥٨٦	٢١٥٨٢	٥٣٧٥
البرازيل	٩٧٤	١٦٦٠	١٢	١٧	١٠	٩	..	..	٥٦٠٦٨	..	٢٢٠١٢
البرتغال	١٤٦٩	٢٠٤٤	١٢	١٠	..	..	١٠٩٠٠	١١٢٠٠	١٢٩٧٦	١٣٥٩٨	٤٨٠٦
بلجيكا	٤٤٠٢	٦٨٧٨	٥	٥	٨١	٨٠	٣٢١٠٠	٤٢٨٠٠	٤٦١٨٩	٢١٩٧٦	٥١٧٤
بلغاريا	٣٢٤٩	٢٥٧٧	١٠	١٣	٩٢	٩٢	١٢٨٢٢	٤٨٣	٢٦٠٢٩١	٣١٠١٦١	٧١٨
بنغلاديش	١٦	٩٧	٣٥	٣٠	٧	١٢	..	..	٨٠٣٢	..	١٢٥٢
بنما	٨٢٨	١١٤٠	١٣	١٨	٢٢	٣٤	..	..	..	..	٦٨٩
بنن	٣٦	٤٨	٢٢٠	٨٧	٢٠	٣٠	..	..	..	..	٧٥
بوتسوانا	..	..	..	..	٣٢	٣٤	..	..	..	..	١٠٤
بوركينا فاصو	..	..	..	..	١٧	١٦	..	..	..	..	١٣٨
بوروندى	..	..	..	..	١٨	٧	..	..	..	..	٩
بولندا	٢٤٧٠	٢٤٢٠	١٠	١٢	٦٢	٦٦	٤٩٨٠٠	٩٥٥٠٠	٤٧٥١٠٣	٢٨٤٢٨١	١٨٠٦
بوليفيا	٢٢٦	٣٧١	١٠	١٢	٤	٦	..	..	٢٧١١٨	..	١٧٨٤
بيرو	٥٠٢	٥٩٨	١٢	١٥	١٠	١٠	..	..	٧٤٨٦	..	٢٣٢٨
بيلاروس	٢٤٥٥	٢٤٧٦	٩	١٦	٩٦	٩٨	٢٣١٢٨	٩٠٦٥	١٢٩٧٦٢٦	٦٢٤٠٤٥	٨٤٢
تايلند	٢٧٩	١٢٨٩	١٠	٩	٥٥	٩٨	..	..	١٤٨٦٩	..	١٤٠٧٨
تركمانستان	١٧٣٠	٢٠٢٠	١٢	١١	٧٤	٨١	..	..	..	..	٥٣٣
تركيا	٤٢٩	١١٦١	١٢	١٧	..	٢٥	..	١٣٩٧٨٩	٣٠٨٣٨	١٧٧٤٧	٨٤٦٤
تشاد	..	..	..	..	١	١	..	..	..	..	٩٣
تنزانيا	٥٠	٥٩	١٤	١٢	٣٧	٤	..	..	٧٧٤٦٦	٩١٦٢٣	٢٢٤
توغو	..	..	..	..	٢١	٣٣	..	..	..	..	٧٥
تونس	٣٧٩	٦٧٤	١٢	١١	٧٦	٧٩	..	..	٥٨٧٩٥	٥٣٢٤٣	١٢٧١
جامايكا	٤٨٢	٢١٠٨	١٧	١١	٦٤	٧١	..	..	..	..	١٢٨٨
الجزائر	٢٦٥	٥٢٤	١١	١٨	٦٧	٦٩	١٤٠٠٠	..	٢٥١٦١	..	٢٤٩٤
جمهورية افريقيا الوسطى	..	..	..	..	..	..	١٤٤	٦٠	..	..	٧٥
جمهورية إيران الإسلامية	٤٩١	١١٤٢	١٠	٢٠	..	٥٠	..	..	٤٠٢٢٣	..	٧٦١٠
جمهورية الكونغو	٩٤	٢٠٧	١	صفر	١٠	١٠	..	..	١٤٤٨٥١	..	٢٥٣
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٤٧	١٣٠	٨	٣	..	..	..	..	٢٢١٩٨	..	١٧٨
الجمهورية التشيكية	٣٥٩٥	٤٨٧٥	٧	٨	١٠٠	١٠٠	..	٤٣٠٨٨	..	٣٠٧٠٩٩	١٣٩٤
الجمهورية الدومينيكية	٤٢٢	٦٠٨	٢١	٢٥	٤٥	٤٩	..	..	..	..	٣٠
الجمهورية السلوفاكية	٣٨١٧	٤٤٥٠	٨	٦	٩٩	٩٩	٤١٨٠	٢٧٧٩	..	٢٩٧٤٢٦	٦٣
الجمهورية العربية السورية	٣٥٤	٧٥٥	١٨	صفر	٧٣	٢٣	..	..	٤٨٠٧٥	٢٩٦٥٥	٥٩٩
جمهورية الفيرغير	١٥٥٦	١٤٧٩	٦	٣٣	٩٠	٩١	٥٦٢٧	٣٥٠	..	..	٤٨٨
جمهورية كوريا	٨٤١	٤٤٥٣	٦	٥	٧٢	٧٤	٣١٨٤١	٧٤٥٠٤	٤٠٨٧٥	٢٤٨٣٦	٣٣٠٠٢
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	٢٤	١٤	١٢٠	..	..	..	١٢٥
جمهورية مصر العربية	٢٨٠	٩٢٤	١٣	صفر	٧٢	٧٨	٣١٤٠٠	٣١٥٠٠	٢٣٣١٠	..	٤٢٨٢
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	صفر	٣٤٤٢	..	..	٥٩	٦٤	١٧٠٨	١٣١٠	..	..	٢٨٧
الجمهورية اليمنية	٥٩	٩٩	٦	٢٦	٩	٨	..	..	..	..	٥٨٨
جنوب افريقيا	٣٢١٣	٢٧١٩	٨	٨	٣٠	٤٢	..	..	٤٢٠٥٩٤	٢٣٧١٥٢	٧١٨٣
جورجيا	١٩١٠	١٠٢٠	١٦	٢٢	٩٤	٩٤	٧٣٧٠	٩٨	..	..	١٥٢
الدانمرك	٤٢٤٥	٦١١٣	٧	٥	١٠٠	١٠٠	٩٤٠٠	٩٤٠٠	١٩١١٩	١٤٥١٨	٥٨٩٢
رواندا	..	..	..	..	..	٩	..	..	..	..	٩
رومانيا	٢٤٢٤	١٧٥٧	٦	١٢	٥١	٥١	١٣٨٠٠	٣٢٤٠٠	٥٠٧٣٧٩	٢٣١٨٣٨	٩١٣
زامبيا	١٠١٦	٥٦٠	٧	١١	١٧	..	..	..	٧٣٧٢٨	٥٦٤٢٦	٣٣٥
زمبابوى	٩٩٠	٧٦٥	١٤	٧	١٤	٤٧	..	..	٢٧٤٧٥٩	١٩٦٤٣٩	٦٥٤
سرى لانكا	٩٦	٢٠٣	١٥	١٧	٣٣	٤٠	١٩	٣٠	٥٩٢٦	..	١١٧١
السلفادور	٢٩٣	٥١٦	١٣	١٣	١٤	٢٠	..	..	..	..	١٨٠٠
سلوفينيا	٤٠٨٩	٤٧٦٦	٨	٦	٧٢	٨٢	٢٤٤٠	١٧٧٥	١٤٢٨٧٩	١١٢٥٢٩	٣٩٢
سنغافورة	٢٤١٢	٧١٩٦	٥	٤	٩٧	٩٧	..	..	..	..	١١٨٤١
السنغال	٩٧	١٠٣	١١	١٦	٢٧	٢٩	..	..	٥١٢٠٩	..	١٥٥
السويد	١٠٢١٦	١٤٣٣٩	٩	٧	٧١	٧٧	٢٦٥٠٠	٣١٢٠٠	١٢٧٨٢٦	١٠٣٢٩٩	٩٨٧٩

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها، انظر الملاحظات التقنية. الأرقام المائلة عن سنوات غير تلك المحددة.

الدول والأسواق

الاقتصاد	الطاقة الكهربائية: نصيب الفرد من الاستهلاك كيلووات - ساعة ١٩٨٠	١٩٩٦	الطاقة الكهربائية: خسائر النقل والتوزيع ٪ من الناتج ١٩٨٠	١٩٩٦	الطرق المرصوفة ٪ من الإجمالي ١٩٩٠	١٩٩٧	السلع المنقولة برا - ملايين الأطنان - الكيلو مترات ١٩٩٠	١٩٩٧	السلع المنقولة بالسكك الحديدية طن- كيلو متر لكل مليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي (تكافؤ القوة الشرائية) ١٩٩٠	١٩٩٧	المسافرون جوا بالآلاف ١٩٩٦
سويسرا	٥٥٧٩	٦٩١٩	٧	٧	٠٠	٠٠	١٠٤٠٠	١٣٠٠٠	٠٠	٠٠	١٠٤٦٨
سيراليون	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١	٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٥
شيلي	٨٧٦	١٨٦٤	١٢	٩	١٤	١٤	٠٠	٠٠	١٥٨٨٢	٥٩٩٨	٣٦٢٢
الصين	٢٥٣	٦٨٧	٨	٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٧١٨٢٤	٢٦٤٦٣٣	٥١٧٧٠
هونغ كونغ، الصين	٢١٦٧	٥٠١٣	١١	١٤	١٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
طاجيكستان	٢٢١٧	٢٢٩٢	٧	١٢	٧٢	٨٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٩٤
غانا	٤٢٦	٢٧٥	صفر	صفر	٢٠	٣٤	٠٠	٠٠	٦٨١١	٠٠	١٩٧
غواتيمالا	٢١٢	٣٦٤	٦	١٣	٢٥	٢٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٠٠
غينيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٥	١٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٦
فرنسا	٣٨٨١	٦٠٩١	٧	٦	٠٠	١٠٠	١٣٧٠٠٠	١٥٨٢٠٠	٤٩٩٠٨	٣٩١٠٩	٤١٢٥٣
الفلبين	٢٥٣	٤٠٥	٢	١٧	صفر	صفر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٣٦٣
فنزويلا	٢٠٢٧	٢٤٩٨	١٢	٢٠	٣٦	٣٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٤٨٧
فنلندا	٧٧٧٩	١٣٩٧٩	٦	٤	٦١	٦٤	٢٦٣٠٠	٣٤١٠٠	٩٩٠٥٢	٦٨٩٩٤	٥٥٩٨
فيت نام	٥٠	١٧٧	١٨	١٩	٢٤	٢٥	٠٠	٠٠	١٣٥٢٦	١٦٣٥٣	٢١٠٨
كازاخستان	صفر	٢٨٦٥	٠٠	١٥	٥٥	٨٣	٤٤٧٧٥	٦٤٨١	٥٠٤٢٢٠١	٠٠	٥٦٨
الكاميرون	١٦٧	١٧١	٧	٣٠	١١	١٣	٠٠	٠٠	٣٣٢٠٩	٣٤٠٢٣	٣٩٢
كرواتيا	صفر	٢٢٩١	٠٠	١٦	٨٠	٨٣	٢٤٥٨	٤٧٠	١٩٠١٧٠	٨٦٥٩٣	٧٢٧
كمبوديا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨	٨	٠٠	١٢٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
كندا	١٢٣٢٩	١٥١٢٩	٩	٧	٣٥	٣٥	٥٤٧٠٠	٧١٤٧٣	٤٣٣٧٦٥	٠٠	٢٢٨٥٦
كوت ديفوار	١٩٢	١٧٤	٧	١٦	٩	١٠	٠٠	٠٠	١٥٧٩١	١٣٤٨٦	١٧٩
كوستاريكا	٨٦٠	١٣٤٩	صفر	١٢	١٥	١٧	٢٢٤٣	٣٠٧٠	٠٠	٠٠	٩١٨
كولومبيا	٥٦١	٩٢٢	١٦	٢٢	١٢	١٣	٦٢٢٧	٠٠	٢٤٠٠	٠٠	٨٢٤٢
الكويت	٤٧٤٩	١٢٨٠٨	١٠	صفر	٧٣	٨١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢١٣٣
كينيا	٩٢	١٢٦	١٦	١٦	١٢	١٤	٠٠	٠٠	٧٥٤٩٦	٠٠	٧٧٩
لاتفيا	٢٦٦٤	١٧٨٣	٢٦	٤٧	١٣	٢٨	٥٨٥٣	٨٠٠	١٢٠٩٥١٧	١١١٤٢١٠	٢٧٦
لبنان	٧٨٩	١٦٥١	١٠	١٣	٩٥	٩٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٧٥
ليتوانيا	٢٧١٥	١٧٨٥	١٢	١١	٨٢	٨٩	٧٠١٩	٨٦٢٢	٩١٥٥٢٢	٥٤٥١٠٠	٢١٤
ليسوتو	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٨	١٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٧
مالي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١	١٢	٠٠	٠٠	٥٣٨٨٣	٠٠	٧٥
ماليزيا	٦٣٠	٢٠٧٨	٩	٩	٧٠	٧٥	٠٠	٠٠	١٦٣١٣	٩٤١٦	١٥١١٨
مدغشقر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٥	١٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٤٢
المغرب	٢٢٣	٤٠٨	١٠	٤	٤٩	٥٢	٢٦٣٨	٣٠٨٦	٧٢١٠٨	٥٥٥٢٣	٢٣٠١
المكسيك	٨٤٦	١٣٨١	١١	١٥	٣٥	٣٧	١٠٨٨٨٤	١٦٥٠٠٠	٦٤٨٨٤	٥٣٩١٧	١٤٦٧٨
ملاوي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٢	١٩	٠٠	٠٠	١٤٨٨١	١٠٠٠٣	١٥٣
المملكة العربية السعودية	١٣٥٦	٣٩٨٠	٩	٨	٤١	٤٣	٠٠	٠٠	٤١٣٤	٤٢٠٦	١١٧٠٦
المملكة المتحدة	٤١٦٠	٥١٩٨	٨	٩	١٠٠	١٠٠	١٢٦٣٠٠	١٥٣٩٠٠	١٧١٩١	٠٠	٦٤٢٠٩
منغوليا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠	٣	١٨٧١	٠٠	١٣٢٤١١٩	٠٠	٠٠
موريتانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١	١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٣٥
موزامبيق	٣٧٠	٧٦	صفر	صفر	١٧	١٩	٠٠	١١٠	٠٠	٠٠	١٦٣
مولدوفا	١٤٩٥	١٣١٤	٨	٢٣	٨٧	٨٧	٦٢٠٥	٧٨٠	٠٠	٠٠	١٩٠
ميانمار	٣١	٥٨	٢٢	٣٦	١١	١٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٣٥
ناميبيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١	٨	٠٠	٠٠	٣٠٨٨٣٣	٣٩١٣٧	٢٣٧
النرويج	١٨٢٨٩	٢٢٤٨٧	٩	٨	٦٩	٧٤	٧٩٤٠	١١٨٣٨	٠٠	٠٠	١٢٧٢٧
النمسا	٤٣٧١	٢٩٥٢	٦	٦	١٠٠	١٠٠	١٣٢٠٠	١٦٦٠٠	٨٩٣٦٢	٧٨٤٢٣	٤٧١٩
نيبال	١٣	٣٩	٢٩	٢٨	٣٨	٤٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٥٥
النيجر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٩	٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٥
نيجيريا	٦٨	٨٥	٣٦	٣٢	٣٠	١٩	٠٠	٠٠	٣٠٠٩	٠٠	٢٢١
نيكاراغوا	٣٠٣	٢٥٦	١٤	٢٨	١١	١٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥١
نيوزيلندا	٦٢٦٩	٨٤٢٠	١٣	١١	٥٧	٥٨	٠٠	٠٠	٥١٩٢٧	٠٠	٩٥٩٧
هايتي	٤١	٣٤	٢٦	٥٤	٢٢	٢٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الهند	١٣٠	٣٤٧	١٨	١٨	٤٧	٤٦	٠٠	٠٠	٢٤٨٤٦٩	١٧٦٢١٧	١٣٢٩٥
هندوراس	٢٣٥	٣٥٠	١٤	٢٧	٢١	٣٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
هنغاريا	٢٣٣٥	٢٨١٤	١٠	١٢	٥٠	٤٣	١٨٣٦	٧٧٠	٢٤٧٤٢٨	١٠٤٣٣٧	١٥٦٣
هولندا	٤٠٥٧	٥٥٥٥	٤	٤	٨٨	٩٠	٢٢٩٠٠	٣٧٦٠٠	١٢٧٧٩	٩٧٥١	١٧١١٤
الولايات المتحدة	٨٩١٤	١١٧٩٦	٩	٧	٥٨	٦١	١٠٧٣١٠٠	١٤٣٩٥٣٣	٢٦٠٦٩٩	٣٦١٩١١	٥٧١٠٧٢
اليابان	٤٣٩٥	٧٠٨٣	٤	٤	٦٩	٧٤	٢٧٤٤٤٤	٣٠٥٥١٠	١١٦٠٣	٨٦٦٤	٩٥٩١٤
اليونان	٢٠٦٤	٣٣٩٥	٧	٧	٩٢	٩٣	١٢٦٠٠	١٢٨٠٠	٦٣٩٥	١٩١٣	٦٣٩٦
العالم	**١٥٧٦م**	**٢٠٢٧م**	**٨ م**	**٨ م**	**٣٩و**	**٤٤و**					**١٣٨٩٩٤٣م ب**
الدخل المنخفض	١٨٨	٤٢٢	١٢	١٢	١٧	١٩					١٠٣١١٠
الدخل المتوسط الأدنى	١٥٥	٢١٨	١٤	١٩	١٧	١٨					٣٧٩٤٥
الدخل المتوسط	١٥٨٥	١٩٠٢	٩	١٢	٥٢	٥١					٢٣٨٣٦٠
الدخل المتوسط الأدنى	١٨٣٥	١٧٧١	٨	١١	٥٤	٥١					١٠٢٦٠٩
الدخل المتوسط الأعلى	١١٨٨	٢١٠٦	١٠	١٣	٥٢	٤٧					١٣٥٧٥١
الدخل المنخفض والمتوسط	٦٢٣	٨٨٦	٩	١٢	٢٩	٣٠					٣٤١٤٧٠
أفريقيا جنوب الصحراء	٤٤٤	٤٣٩	٩	١٠	١٧	١٦					١٦٠٤٩
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٨٥٤	١٣٤٧	١٢	١٦	٢٢	٣٦					٧٦٢٧٥
أوروبا وآسيا الوسطى	٢٩٢٥	٢٧٩٥	٨	١١	٧٧	٨٣					٤٦٠١٤
جنوب آسيا	١١٦	٣١٣	١٩	١٩	٢٨	٤١					٢٣٤٤٥
شرق آسيا والمحيط الهادي	٢٦٠	٧٢٤	٨	٩	٢٤	١٣					١٤٢٢٠٤
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٤٨٣	١١٦٢	١٠	٩	٦٧	٥٠					٢٧٤٨٤
الدخل المرتفع	٥٧٨٣	٨١٢١	٨	٦	٨٦	٩٣					١٠٤٨٤٧٣

جدول ١٩ : الاتصالات ، والمعلومات ، والعلم والتكنولوجيا

الاقتصاد	لكل ١٠٠٠ شخص من السكان: الصحف اليومية ١٩٩٦	أجهزة المذياع ١٩٩٦	أجهزة التليفزيون ١٩٩٧	خطوط هاتف رئيسية ١٩٩٧	تليفون محمول ١٩٩٧	أجهزة كمبيوتر شخصية ١٩٩٧	مضيفو الإنترنت لكل ١٠٠٠٠ شخص يناير ١٩٩٩	العلماء والمهندسون فى مجال البحوث والتطوير لكل مليون شخص ١٩٩٥ - ٨٥	صادرات التكنولوجيا الراقية / من صادرات السلع المصنوعة ١٩٩٧	عدد طلبات الحصول على البراءات المقدمة [1] ١٩٩٦: مقيمون	عدد طلبات الحصول على البراءات المقدمة [1] ١٩٩٦: غير مقيمين
الاتحاد الروسى	١٠٥	٣٤٤	٣٩٠	١٨٣	٣	٣٢,٠	١٠,٠٤	٣٥٢٠	١٩	١٨١٣٨	٢٨١٤٩
إثيوبيا	٣	١٩٤	٥	٣	صفر	٠٠	٠,٠١	٠٠	صفر	٣	٠٠
أذربيجان	٢٨	٢٠٠	٢١١	٨٧	٥	٠٠	٠,٢١	٠٠	٠٠	١٦٥	١٦٤٧٠
الأرجنتين	١٢٣	٦٧٧	٢٨٩	١٩١	٥٦	٣٩,٣	١٨,٢٨	٦٧١	١٥	٠٠	٠٠
الأردن	٤٥	٢٨٧	٤٢	٧٠	٢	٨,٧	٠,٨٠	١٠٦	٢٦	٠٠	٠٠
أرمينيا	٢٢	٥	٢١٨	١٥٠	٢	٠٠	١,٠١	٠٠	٠٠	١٦٢	٢٠٢٦٨
إريتريا	٠٠	١٠١	١١	٦	صفر	٠٠	صفر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
أسبانيا	٩٩	٣٢٨	٥٠٦	٤٠٣	١١٠	١٣٢,١	٦٧,٢١	١٢١٠	١٧	٢٦٨٩	٨١٢٩٤
استراليا	٢٩٧	١٣٨٥	٦٣٨	٥٠٥	٢٦٤	٣٦٢,٢	٤٣٠,٥٧	٢١٦٦	٢٩	٩١٩٦	٣٤١٢٥
استونيا	١٧٣	٦٨٠	٤٧٩	٣٢١	٩٩	١٥,١	١٥٢,٩٨	٢٠١٨	٢٤	١٢	٢١١٤٤
إسرائيل	١٥٣	٥٣٠	٣٣١	١٥٠	٢٨٣	١٨٦,١	١٦١,٩٦	٠٠	٣٣	١٣٦٣	١٢١٧٢
أكوادور	٧٠	٢٤٢	٢٩٤	٧٥	١٣	١٣,٠	١,٢٦	١٦٩	١٢	٧	٣٥٤
ألبانيا	٣٤	٢٣٥	١٦١	٢٣	١	٠٠	٠,٣٠	٠٠	١	١	١٨٧٦١
ألمانيا	٣١١	٩٤٦	٥٧٠	٥٥٠	٩٩	٢٥٥,٥	١٦٠,٢٣	٢٨٤٣	٢٦	٥٦٧٥٧	٩٨٢٣٨
اندونيسيا	٢٣	١٥٥	١٣٤	٢٥	٥	٨,٠	٠,٧٥	٠٠	٢٠	٤٠	٣٩٥٧
انغولا	١٢	٥٤	٩١	٥	١	٠,٧	صفر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
أوروغواى	١١٦	٦١٠	٢٤٢	٢٣٢	٤٦	٢١,٩	٤٦,٦١	٦٨٨	٨	١٨٣	٢٥
أوزبكستان	٣	٤٥٢	٢٧٣	٦٣	صفر	٠٠	٠,١٠	١٧٦٠	٠٠	٩١٤	٢١٠٨٨
أوغندا	٢	١٢٢	٣٦	٣	صفر	١,٤	٠,٠٥	٠٠	٠٠	٠٠	٢٨٤٩٧
أوكرانيا	٥٤	٨٧٢	٤٩٣	١٨٦	١	٥,٦	٣,١٣	٢١٧٣	٠٠	٢٦٤٠	٢٢٨٦٢
أيرلندا	١٣٥	٧٠٣	٤٥٥	٤١١	١٤٦	٢٤١,٣	١٤٨,٧٠	١٨٧١	٦٢	٩٣٥	٥٢٤٠٧
ايطاليا	١٠٤	٨٧٤	٤٨٣	٤٤٧	٢٠٤	١١٣,٠	٥٨,٨٠	١٣٢٥	١٥	٨٨٦٠	٧١٩٩٢
بابوا غينيا الجديدة	١٥	٩١	٢٤	١١	١	٠٠	٠,٣٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
باراغواى	٥٠	١٨٣	١٠١	٤٢	١٧	٠٠	٢,١٨	٠٠	٤	٠٠	٠٠
باكستان	٢١	٩٢	٦٥	١٩	١	٤,٥	٠,٢٣	٥٤	٤	١٦	٧٨٣
البرازيل	٤٠	٤٣٥	٢١٦	١٠٧	٣٨	٢٦,٣	١٢,٨٨	١١٦٨	١٨ ٠	٢٦٥٥	٢٩٤٥١
البرتغال	٧٥	٣٠٦	٥٢٣	٤٠٢	١٥٢	٧٤,٤	٥٠,٠١	١١٨٥	١١	١٠٥	٧١٥٤٤
بلجيكا	١٦٠	٧٩٢	٥١٠	٤٦٨	٩٥	٢٢٥,٣	١٦٢,٢٩	١٨١٤	٢٣	١٣٥٦	٥٩٠٩٩
بلغاريا	٢٥٤	٥٣١	٣٦٦	٢٢٣	٨	٣٩,٧	٥١,٠٥	٠٠	٠٠	٢١٨	٢٢٢٣٥
بنغلاديش	٩	٥٠	٧	٣	صفر	٠٠	٠٠	٠٠	صفر	٧٠	١٥٦
بنما	٦٢	٢٩٩	١٨٧	١٣٤	٦	٠٠	٢,٦٦	٠٠	١٤	٣١	١٤٢
بن	٣	١٠٨	٩١	٦	١	٠,٩	٠,٠٢	١٧٧	٠٠	٠٠	٠٠
بوتسوانا	٢٧	١٥٥	٢٧	٥٦	صفر	١٣,٤	٤,١٨	٠٠	٠٠	٥	٥٦
بوركينا فاصو	١	٣٢	٦	٣	صفر	٠,٧	٠,١٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
بوروندى	٣	٦٨	١٠	٣	صفر	٠٠	صفر	٣٢	٠٠	١	٤
بولندا	١١٣	٥١٨	٤١٣	١٩٤	٢٢	٣٦,٢	٢٨,٠٧	١٢٩٩	١٣	٢٤١٤	٢٤٩٠٣
بوليفيا	٥٥	٦٧٢	١١٥	٦٩	١٥	٠٠	٠,٧٨	٢٥٠	٩	١٧	١٠٦
بيرو	٤٣	٢٧١	١٤٣	٦٨	١٨	١٢,٣	١,٩١	٦٢٥	١٠	٥٢	٥٦٥
بيلاروس	١٧٤	٣٩٠	٢١٤	٢٢٧	١	٠٠	٠,٧٠	٢٣٢٩	٠٠	٧٠١	٢٠٢٤٧
تايلند	٦٥	٢٠٤	٢٣٤	٨٠	٣٢	١٩,٨	٣,٢٥	١١٩	٤٢	٣٠٣	٤٣٥٥
تركمانستان	٠٠	٩٦	١٧٥	٧٨	صفر	٠٠	٠,٥٥	٠٠	٠٠	٦٦	١٨٩٤٨
تركيا	١١١	١٧٨	٢٨٦	٢٥٠	٣٦	٢٠,٧	٤,٣٠	٢٦١	٩	٢٦٧	١٩٦٦٨
تشاد	صفر	٢٤٩	٣	١	صفر	٠٠	صفر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
تنزانيا	٤	٢٧٨	٢١	٢	١	١,٦	٠,٠٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
توغو	٤	٣١٧	١٩	٦	١	٥,٨	٠,٢٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
تونس	٣١	٢١٨	١٨٣	٧٠	١	٨,٦	٠,٠٧	٣٨٨	١١	٤٦	١٢٨
جامايكا	٦٤	٤٨٣	٣٢٣	١٤٠	٢٢	٤,٦	١,٢٤	٨	٦٧	٠٠	٠٠
الجزائر	٢٨	٢٣٩	٦٧	٤٨	١	٤,٢	٠,٠١	٠٠	٢٢	٤٨	١٥٠
جمهورية افريقيا الوسطى	٢	٨٤	٥	٣	صفر	٠٠	صفر	٥٥	صفر	٠٠	٠٠
جمهورية ايران الإسلامية	٢٤	٢٣٧	١٤٨	١٠٧	٤	٣٣,٧	٠,٠٤	٥٣١	٠٠	٠٠	٠٠
جمهورية الكونغو	٨	١٢٤	٨	٨	صفر	٠٠	صفر	٠٠	١٦	٠٠	٠٠
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٣	٩٨	٤٣	١	صفر	٠٠	صفر	٠٠	٠٠	٢	٢٧
الجمهورية التشيكية	٢٥٦	٨٠٦	٤٤٧	٢١٨	٥١	٨٢,٥	٧١,٧٩	١١٥٩	١٣	٦٢٣	٢٤٨٥٦
الجمهورية الدومينيكية	٥٢	١٧٧	٨٤	٨٨	١٦	٠٠	٥,٧٩	٠٠	٢٣	٠٠	٠٠
الجمهورية السلوفاكية	١٨٥	٥٨٠	٤٠١	٢٥٩	٢٧	٢٤١,٦	٢٣,٢٧	١٨٢١	١٥	٢٠١	٢٢٨٦٥
الجمهورية العربية السورية	٢٠	٢٧٤	٦٨	٨٨	صفر	١,٧	صفر	٠٠	١	٠٠	٠٠
جمهورية القيرغيز	١٣	١١٥	٤٤	٧٦	صفر	٠٠	٤,٠٤	٧٠٣	٢٤	١٢٦	٢٠١٧٩
جمهورية كوريا	٣٩٤	١٠٣٧	٣٤١	٤٤٤	١٥٠	١٥٠,٧	٤٠,٠٠	٢١٣٦	٣٩	٦٨٤٤٦	٤٥٥٤٨
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٤	١٣٩	٤	٥	١	١,١	صفر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
جمهورية مصر العربية	٣٨	٢١٦	١٢٧	٥٦	صفر	٧,٣	٠,٣١	٤٥٨	٧	٥٠٤	٧٠٦
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	١٩	١٨٤	٢٥٢	٢٠٤	٦	٠٠	٢,٥٦	٠٠	٠٠	٥٣	١٨٩٣٤
الجمهورية اليمنية	١٥	٦٤	٢٧٣	١٣	١	١,٢	٠,٠١	٠٠	صفر	٠٠	٠٠
جنوب افريقيا	٣٠	٣١٦	١٢٥	١٠٧	٣٧	٤١,٦	٣٤,٦٧	٩٢٨	٠٠	٠٠	٠٠
جورجيا	٠٠	٥٥٣	٤٧٣	١١٤	٦	٠٠	١,٢٧	٠٠	٠٠	٢٨٩	٢١١٢٤
الدانمرك	٢١١	١١٤٦	٥٦٨	٦٣٢	٢٧٣	٢٦٠,٢	٥٢٦,٧٧	٢٦٤٧	٢٧	٣٤٥٢	٧٢١٥١
رواندا	صفر	١٠٣	٠٠	٣	صفر	٠٠	صفر	٢٤	٠٠	٠٠	٠٠
رومانيا	٠٠	٢١٧	٢٢٦	١٦٧	٩	٨,٩	٧,٤٣	١٣٨٢	٧	١٨٣١	٢٢١٣٩
زامبيا	١٤	١٢١	٨٠	٩	صفر	٠٠	٠,٣١	٠٠	٠٠	٦	٩٣
زمبابوى	١٨	٩٦	٣٩	١٧	١	٩,٠	٠,٨٧	٠٠	٦	٣٠	١٨١
سرى لانكا	٢٩	٢١٠	٩١	١٧	٦	٤,١	٠,٢٩	١٧٣	٠٠	٥٠	٢١١٣٨
السلفادور	٤٨	٤٦١	٢٥٠	٥٦	٧	١٨٨,٩	١,٣٣	١٩	١٦	٣	٦٤
سلوفينيا	٢٠٦	٤١٦	٣٥٣	٢٦٤	٤٧	٢٩٩,٥	٨٩,٨٣	٣٥٤٤	١٦	٣٠١	٢١٦٨٦
سمعاقورة	٢٢٤	٧٣٩	٣٥٤	٥٤٢	٢٧٣	١١,٤	٢١٠,٠٣	٢٧٢٨	٧١	٢١٥	٣٨٤٠٣
السنغال	٥	١٤١	٤١	١٣	١	٣٥٨	٠,٢١	٠٠	٥٥	٠٠	٠٠
السويد	٤٤٦	٩٠٧	٥٢١	٦٧٩	٣٥٨	٣٥٠,٣	٤٨٧,١٣	٣٧١٤	٣٤	٧٠٧٧	٧٦٣٦٤

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها، انظر الملاحظات الفنية. الأرقام المائلة عن سنوات غير تلك المحددة.

الدول والأسواق

الاقتصاد	لكل ١٠٠٠ شخص من السكان: الصحف اليومية ١٩٩٦	أجهزة المذياع ١٩٩٦	أجهزة التليفزيون ١٩٩٧	خطوط هاتف رئيسية ١٩٩٧	تليفون محمول ١٩٩٧	أجهزة كمبيوتر شخصية ١٩٩٧	مضيفو الإنترنت لكل ١٠٠٠٠ شخص يناير ١٩٩٩	العلماء والمهندسون فى مجال البحوث والتطوير لكل مليون شخص ١٩٩٥ - ٨٥	صادرات التكنولوجيا الراقية ٪ من صادرات السلع المصنوعة ١٩٩٧	عدد طلبات الحصول على البراءات المقدمة [1] ١٩٩٦ مقيمين	عدد طلبات الحصول على البراءات المقدمة [1] ١٩٩٦ غير مقيمين
سويسرا	٣٣٠	٩٦٩	٥٣٦	٦٦١	١٤٧	٣٩٤,٩	٣١٥,٥٢	..	٣٨	٧٥٥٧٦	٢٦٩٩
سيراليون	٥	٢٥١	٢٠	٤	صفر	..	٠,٠٣	..	..	..	..
شيلى	٩٩	٣٥٤	٢٢٣	١٨٠	٢٨	٥٤,١	٢٠,١٨	..	١٩	١٧٧١	١٨٩
الصين	..	١٩٥	٢٧٠	٥٦	١٠	٦,٠	٠,١٤	٣٥٠	٢١	٤١٠١٦	١١٦٩٨
هونغ كونغ، الصين	٨٠٠	٦٩٥	٤١٢	٥٦٥	٢٤٣	٢٣٠,٨	١٢٢,٧١	٩٨	٢٩	٢٠٥٩	٤١
طاجيكستان	٢٠	..	٢٨١	٣٨	صفر	..	٠,١٢	٧٠٩	..	١٩٥٧٠	٣٢
غانا	١٤	٢٣٨	١٠٩	٦	١	١,٦	٠,١٠	..	..	..	٣٢
غواتيمالا	٣١	٧٣	١٢٦	٤١	٦	٣,٠	٠,٨٣	٩٩	١٣	٢	١٠٢
غينيا	..	٤٧	٤١	٣	صفر	٠,٣	صفر	..	..	..	..
فرنسا	٢١٨	٩٤٣	٦٠٦	٥٧٥	٩٩	١٧٤,٤	٨٢,٩١	٢٥٨٤	٣١	١٧٠٩٠	٨١٤١٨
الفلبين	٨٢	١٥٩	١٠٩	٢٩	١٨	١٢,٦	١,٢١	١٥٧	٥٦	١٦٣	٢٦٣٤
فنزويلا	٢٠٦	٤٧١	١٧٢	١١٦	٤٦	٣٦,٦	٣,٢٧	٢٠٨	١٠	١٨٢	١٨٢٢
فنلندا	٤٥٥	١٣٨٥	٥٣٤	٥٥٦	٤١٧	٣١٠,٧	١٠٥٨,١٣	٢٨١٢	٢٦	٢٢١٢	٦١٥٥٦
فيت نام	٤	١٠٦	١٨٠	٢١	٢	٤,٦	صفر	٣٠٨	..	٣٧	٢٢٢٠٦
كازاخستان	٣٠	٣٨٤	٢٣٤	١٠٨	١	..	٠,٩٤	..	..	١٠٢٤	٢٠٠٦٤
الكاميرون	٧	١٦٢	٨١	٥	صفر	١,٥	صفر	..	٣	..	..
كرواتيا	١١٤	٢٣٣	٢٦٧	٣٣٥	٢٧	٢٣,٠	١٢,٨٤	١٩٧٨	١٩	٢٥٩	٣٥٦
كمبوديا	..	١٢٧	١٢٤	٢	٣	٠,٩	٠,٠٦	..	..	..	..
كندا	١٥٩	١٠٧٨	٧٠٨	٦٠٩	١٣٩	٢٧٠,٦	٢٦٤,٢٥	٢٦٥٦	٢٥	٣٣١٦	٤٥٩٣٨
كوت ديفوار	١٦	١٥٧	٦١	٩	٢	٣,٣	٠,١٦	..	..	..	..
كوستاريكا	٩١	٢٧١	٤٠٣	١٦٩	١٩	..	٩,٢٠	..	١٤	..	..
كولومبيا	٤٩	٥٦٥	٢١٧	١٤٨	٣٥	٣٣,٤	٣,٩٣	..	٢٠	٨٧	١١٧٢
الكويت	٣٧٦	٦٨٨	٤٩١	٢٢٧	١١٦	٨٢,٩	٢٢,٨٠	..	٤	..	..
كينيا	٩	١٠٨	١٩	٨	صفر	٢,٣	٠,٢٣	..	١١	١٥	٢٩٠٢٤
لاتفيا	٢٤٦	٦٩٩	٥٩٢	٣٠٢	٣١	٧,٩	٤٢,٥٩	١١٨٩	١٥	١٩٧	٢١٤٩٨
لبنان	١٤١	٨٩٢	٣٥٤	١٧٩	١٣٥	٣١,٨	٥,٥٦	..	..	..	..
ليتوانيا	٩٢	٢٩٢	٢٧٧	٢٨٣	٤١	٦,٥	٢٧,٤٨	..	٢١	١٠١	٢١٢٤٩
ليسوتو	٧	٤٨	٣٤	١٠	١	..	٠,٠٩	..	..	٢	٢٧٠٤٣
مالى	١	٤٩	١٠	٢	صفر	٠,٦	صفر	..	..	..	..
ماليزيا	١٦٣	٤٣٢	١٦٦	١٩٥	١١٣	٤٦,١	٢١,٢٦	٨٧	٦٧	..	..
مدغشقر	٤	١٩٢	٤٥	٣	صفر	١,٣	٠,٠٤	١١	٢	٧	٢٠٨٠٠
المغرب	٢٦	٢٤١	١٦٠	٥٠	٣	٣,٥	٠,٢٠	..	٢٧	٩٠	٢٣٧
المكسيك	٩٧	٢٣٤	٢٥١	٩٦	١٨	٣٧,٢	١١,٦٤	٢١٣	٢٣	٣٨٩	٣٠٣٠٥
ملاوى	٣	٢٥٦	٣	٤	صفر	..	صفر	..	٣	٣	٣٩٠٢١
الملكة العربية السعودية	٥٩	٢١٩	٢٦٠	١١٧	١٧	٤٣,٦	٠,١٥	..	٢٩	٢٧	٨١٠
الملكة المتحدة	٣٣٢	١٤٤٥	٦٤١	٥٤٠	١٥١	٢٤٢,٤	٢٤٠,٩٩	٢٤١٧	٤١	٢٥٢٦٩	١٠٤٠٨٤
منغوليا	٢٧	١٣٩	٦٣	٣٧	١	٥,٤	٠,٠٨	٩٤٣	٣	١١٤	٢٠٨٨٢
موريتانيا	١	١٥٠	٨٩	٥	صفر	٥,٣	٠,٠٦	..	..	..	..
موزامبيق	٣	٣٩	٤	٤	صفر	١,٦	٠,٠٨	..	٨	..	..
مولدوفا	٥٩	٧٢٠	٣٠٢	١٤٥	١	٣,٨	١,١٧	١٥٣٩	٩	٢٩٠	٢٠٢٤٥
ميانمار	١٠	٨٩	٧	٥	صفر	..	صفر	..	..	..	..
ناميبيا	١٩	١٤٣	٣٢	٥٨	٨	١٨,٦	١٥,٧٩	..	..	..	..
النرويج	٥٩٣	٩٢٠	٥٧٩	٦٢١	٣٨١	٢٦٠,٨	٧١٧,٥٣	٢٦٧٨	٢٤	١٥٥٠	٢٥٦٢٨
النمسا	٢٩٤	٧٤٠	٤٩٦	٤٩٢	١٤٤	٢١٠,٧	١٧٤,٧٩	١٦٣١	٢٤	٢٥٠٦	٧٥٩٨٥
نيبال	١١	٣٧	٤	٨	صفر	..	٠,٠٧	..	صفر	..	..
النيجر	صفر	٦٩	٣٦	٢	صفر	٠,٢	٠,٠٢	..	..	..	..
نيجيريا	٢٤	١٩٧	٦١	٤	صفر	٥,١	٠,٠٣	١٥	..	..	..
نيكاراغوا	٣٢	٢٨٣	١٩٠	٢٩	٢	..	١,٤٧	٣١٤	٣٨	..	..
نيوزيلندا	٢٢٣	١٠٢٧	٥٠١	٤٨٦	١٤٩	٢٦٣,٩	٣٦٠,٤٤	١٧٧٨	١١	١٤٢١	٢٦٩٤٧
هايتى	٣	٥٥	٥	٨	صفر	..	صفر	..	..	٣	٦
الهند	..	١٠٥	٦٩	١٩	١	٢,١	٠,١٣	١٤٩	١١	١٦٦٠	٦٦٣٢
هندوراس	٥٥	٤٠٩	٩٠	٢٧	٢	..	٠,١٦	..	٤	١٠	١٢٦
هنغاريا	١٨٩	٦٩٧	٤٢٦	٣٠٤	٦٩	٤٩,٠	٨٢,٧٤	١٠٣٢	٣٩	٨٣٢	٢٤١٤٧
هولندا	٣٠٥	٩٦٣	٥٤١	٥٦٤	١١٠	٢٨٠,٣	٣٥٨,٥١	٢٦٥٦	٤٤	٤٨٨٤	٦١٩٠٨
الولايات المتحدة	٢١٢	٢١١٥	٨٤٧	٦٤٤	٢٠٦	٤٠٦,٧	١١٣١,٥٢	٣٧٣٢	٤٤	١١١٨٨٣	١١١٥٢٦
اليابان	٥٨٠	٩٥٧	٧٠٨	٤٧٩	٣٠٤	٢٠٢,٤	١٢٣,٥٢	٦٣٠٩	٣٨	٣٤٠٨٦١	٦٠٣٩٠
اليونان	١٥٢	٤٧٧	٤٦٦	٥١٦	٨٩	٤٤,٨	٤٨,٨١	٧٧٤	١٢	٤٣٤	٥٢٣٧١
العالم	**٠٠ م**	**٣٨٠م**	**٢٨٠م**	**١٤٤م**	**٤٠م**	**٥٨,٤م**	**٧٥,٢٢م**				
الدخل المنخفض	..	١٤٧	١٦٢	٣٢	٥	٤,٤	٠,١٧				
باستثناء الصين والهند	١٣	١٣٣	٥٩	١٦	١	..	٠,٢٣				
الدخل المتوسط	٧٥	٣٨٣	٢٧٢	١٢٦	٢٤	٣٢,٤	١٠,١٥				
الدخل المتوسط الأدنى	٦٣	٣٢٧	٢٤٧	١٠٨	١١	١٢,٣	٤,٩١				
الدخل المتوسط الأعلى	٩٥	٤٦٩	٣٠٢	١٧٩	٤٣	٤٥,٥	١٩,٠١				
الدخل المنخفض والمتوسط	..	٢١٨	١٩٤	٦٥	١١	١٢,٣	٣,٠٨				
أفريقيا جنوب الصحراء	١٢	١٧٢	٤٤	١٦	٤	٧,٢	٢,٣٩				
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٧١	٤٢٤	٢٦٣	١١٠	٢٦	٣١,٦	٩,٦٤				
أوروبا وآسيا الوسطى	٩٩	٤١٢	٣٨٠	١٨٩	١٣	١٧,٧	١٣,٠٠				
جنوب آسيا	..	٩٩	٦٩	١٨	١	٢,١	٠,١٤				
شرق آسيا والمحيط الهادى	..	٢٠٦	٢٣٧	٦٠	١٥	١١,٣	١,٦٦				
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٣٣	٢٦٥	١٤٠	٧١	٦	٩,٨	٠,٢٥				
الدخل المرتفع	٢٨٦	١٣٠٠	٦٦٤	٥٥٢	١٨٨	٣٦٩,٤	٤٧٠,١٢				

١- تشمل الطلبات الأخرى للحصول على البراءة المقدمة فى ١٩٩٦ تلك التى قدمت لمنظمة الملكية الفكرية الأفريقية (٧٥ قدمها مقيمون، ٢٠٨٦٣ قدمها غير مقيمين)، المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الصناعية (١٠ قدمها مقيمون، ٢٠٣٤٧ قدمها غير مقيمين)، ومكتب البراءات الأوروبى (٣٨٥٤٦ قدمها مقيمون، ٤٨٠٦٨ قدمها غير مقيمين)، ومنظمة البراءات الأوروبية الآسيوية (٣٩ قدمها مقيمون، ١٨٠٥٥ قدمها غير مقيمين). المعلومات الأصلية قدمتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية. ولا يتحمل المكتب الدولى للمنظمة أى مسؤولية فيما يتعلق بتحويل هذه البيانات.

جدول ٢٠ : التجارة العالمية

الاقتصاد	الصادرات السلعية: ملايين الدولارات ١٩٨٣	١٩٩٨أ	الصادرات السلعية: السلع المصنوعة ٪ من الإجمالى ١٩٨٣	١٩٩٧	الصادرات من الخدمات التجارية: ملايين الدولارات ١٩٨٣	١٩٩٧	الواردات السلعية: ملايين الدولارات ١٩٨٣	١٩٩٨أ	الواردات السلعية: السلع المصنوعة ٪ من الإجمالى ١٩٨٣	١٩٩٧	الواردات من الخدمات التجارية: ملايين الدولارات ١٩٨٣	١٩٩٧
الاتحاد الروسى	..	٧٣٩..	..	٢٣	..	١٢٨٩٨	..	٥٩٥..	..	٤٦	..	١٩.٨٢
اثيوبيا د	..	٥٥١	..	..	١١٩	٢١٨	..	١١..	..	..	..	٢٧٨
أذربيجان	..	٥٤٥	..	..	..	..	..	١.٧٥	..	..	..	..
الارجنتين	٧٨٣٦	٢٥٢٢٧	١٦	٣٢	١٤٠٥	٢٩٤١	٤٥٠٤	٣١٤٠٢	٧٥	٨٨	٢٠٢٦	٦١.٤
الاردن	٥٨٠	١٧٥٠	٤٦	..	١١٠٢	١٧١٧	٣٠٢٦	٢٩١.	٥٤	..	٩١١	١٢٤١
ارمينيا	..	٢٣٥	..	..	..	..	..	٨٧٥	..	..	..	..
إريتريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
أسبانيا	١٩٧٣٤	١٠٩٠٢٧	٦٩	٦٩	٢٩١٩٣	٤٥٧٠.	٢١٤٥٨	١٣٢٧٨٩	٣٧	٦٨	٤٨٢٥	٢٤٦١٤
استراليا	٢٠١١٣	٥٥٩٤٩	١٥	٢٧	٣٩٥٤	١٨٣٦.	٦٤٧٨	٦٤٧٨	٦٩	٨٠	٦٧٣٥	١٨٣٨٥
استونيا	..	٢٢٠٨	..	٦٥	..	١٣١٤	..	٤٧٥.	..	٧١	..	٦٤٩
اسرائيل	٥١٠٨	٢٣٢٨٢	٨٠	٩٢	٢٦٧١	٨٣٣٨	٩٥٧٤	٢٩١٣٠	٥٩	٧٦	٣١٣٦	١٠٨٦٧
اكوادور	٢٣١٨	٤١٢٣	١	٨	٢٩٧	٦٨٩	١٤٨٧	٥٤٩٦	٨٤	٧١	٤٦٩	١٠٨٩
ألبانيا	..	١٣٥	..	٩٩	١٣	٥٢	..	٦٥.	..	..	٢٢	٩٣
ألمانيا هـ	١٦٩٤١٧	٥٣٩٦٨٩	٨٤	٨٦	٢٣٢٨٥	٧٤٧٢٢	١٥٢٨٧٧	٤٦٦٦١٩	..	٦٨	٣٤٧١٤	١١٨١٤٤
اندونيسيا	٢١١٥٢	٤٨٨٤٠	٦	٤٢	٥٤٦	٦٧٩٢	١٦٣٩٢	٢٧٤٢٠	٦٢	٧٣	٤٢٢٨	١٦٢١٤
انغولا	١٨٢٢	٤٢٢٢	..	..	١٢٩	٢٣٦	٩٨٣	٣٣٣٣	..	..	٦٢٨	١٧٣٨
أوروغواى	١.٤٥	٢٨٤٨	٢٩	٣٧	٢٥٥	١٤٦٥	٧٨٨	٣٨٤٢	٤١	٧٦	٤٥٥	٩.٣
أوزبكستان	..	٣٩٤٠	..	..	..	..	..	٤٢.٥	..	..	..	..
أوغندا	٣٧٢	٥٥٧	..	..	..	..	٢٧٧	١٣١٣	..	..	..	..
أوكرانيا	..	١٢٨٢٥	..	..	..	٤٩٣٧	..	١٤٧٤٦	..	..	..	٢٢٦٨
أيرلندا	٨٥٩٢	٦٣٢٥٢	٦٢	٨٠	١.٩٢	٦.٢٠	٩١٥٩	٤٣٦٨١	٦٧	٧٩	١٣٥١	١٥.٢٢
ايطاليا	٧٢٨٧٧	٢٤٠٨٦٩	٨٥	٨٩	١٧٤٣٥	٧١٧٢٩	٧٩٨.٨	٢١٣٩٩٥	٤١	٦٧	١٣٥٧.	٧.١٤٦
بابوا غينيا الجديدة	٨١٣	٢١٤٣	٢	..	٦٣	٤٣٦	١١٢.	١٦٩٧	٥.	..	٣١٤	٧٤٧
باراغواى	٢٦٩	١٠٢١	٧	١٧	١٣٤	..	٥٤٦	٣.٥.	٦٢	٦٥	١٤٩	..
باكستان	٣٠٧٧	٨٢٧٠	٦٣	٨٦	٦٦٨	١٤٦٣	٥٣٢٩	٩١٧.	٥١	٥٢	٨٤٧	٢٤١٣
البرازيل	٢١٨٩٩	٥٠٩٩٢	٣٩	٥٣	١٦٤٨	٦٧٦٥	١٦٨.١	٦.٩٨.	٢٤	٧٤	٢٧٣٤	١٧٦١٢
البرتغال	٤٥٩٩	٢٣٥.٣	٧٢	٨٤	١٤٢٧	٧٥٢٢	٨٢٤.	٢٥.٨٢	٥.	٧٣	١١٣١	٦٤١٨
بلجيكا ب	٥١٩٣٩	١٧١٧.٣	٦٨	٧٦	٩٥٨٩	٢٣٤٢١	٥٥٣١٣	١٥٨٨٤٣	٥٨	٧٤	٩١١٩	٢١٦.٦
بلغاريا	١٢١٤٠	٤٢٧٥	..	٦١	١.٥٩	١٢٣٩.	٤٩٨.	٦٧١.	٠.	٥.	٥٩٨	١١٥٣
بنغلاديش	٧٢٥	٣٧٧٨	٦٦	..	١٦٤	٢٦٦	٢١٦٥	٦٧١.	٤١	..	٣٢٩	١١٨٤
بنما	٣٢١	٧١٢	٩	١٨	٩٧٦	١٣٨٢	١٤١٣	٣.٩٧	٦.	٧١	٥١٧	١١٥٤
بن	٦٧	١٩٥	..	..	٤٢	..	٢١٨	٦١٣	..	..	٨٣	..
بونسوانا	٦٢٥	٢٩٤٣	..	..	٨٤	١٤٥	٧٣٥	٢٣٦١	..	..	١٨٦	٣٣٩
بوركينا فاصو	٥٨	٣٢٧	١.	..	..	..	٢٩١	٧٣٥	٥٣	..	..	..
بوروندى	٨٠	٨٦	..	..	..	..	١٨٣	١٣١	..	..	..	..
بولندا	١١٥٨٠	٢٦٣..	٦٤	٧٢	١٩٩.	٨٩٦٩	١.٦..	٤٨.٢.	٥٢	٧٧	١٧٨٣	٥٦٨١
بوليفيا	٧٥٥	١١.٣	١	١٦	٩٥	١٨.	٥٧٧	١٩٨٣	٧.	٨١	٢٢٩	٢٧٩
بيرو	٣.١٥	٥٥٥.	٨	١٥	٦٤٩	١٤٤٧	٢٥٤٨	١.٠.٥.	٦.	٦١	٨٩٣	٢١٩.
بيلاروس	..	٧.١٦	..	..	..	..	..	٨٥.٩	..	..	..	..
تايلند	٦٣٦٨	٥٣٥٧٥	٣١	٧١	١٧٢٣	١٥٦١٩	١.٢٨٧	٤١٨..	٦.	٧٧	١٨٤٥	١٧١٢٦
تركمانستان	..	٦٥.	..	..	..	..	..	١.١٥	..	..	..	..
تركيا	٥٧٢٨	٢٦١٤٠	٤٦	٧٥	١٩١٧	١٩١٩٣	٩٢٣٥	٤٦١..	٤٢	٧٢	١.٧٣	٨.٨٥
تشاد	١.٥	٢.٣	..	..	..	..	١٥٧	٢٤.	..	..	..	..
تنزانيا	٣٦١	٦٧٤	..	٩	١.٦	٤٦.	٨٢٢	١٤٥٤	..	٦٤	١٦٢	٧.٦
توغو	١٦٣	٢٣٧	٢٥	..	٥٨	..	٢٨٢	٣٧٣	٥٨	..	١١٢	..
تونس	١٨٥٠	٥٧٤٦	٤٤	٧٨	٩٢١	٢٤٢٧	٣١.٧	٨٣٣٣	٦٤	٧٥	٤٨٢	١.١٤
جامايكا	٧١٨	١٣٥٢	١٤	٣٦	٥٢.	١٤٢٨	١٤٩٤	٣.٣٥	٤٩	٦٥	٣٨٤	١١٤٦
الجزائر	١٢٤٨٠	٩٣٨٠	١	٤	٦٤٩	..	١.٣٩٩	٩.٨٠	٧١	٦٣	٢٢٥١	..
جمهورية أفريقيا الوسطى	٨٠	١٧٤	..	٣٣	١١	..	٧٧	٣٣٢	..	٦.	٩١	..
جمهورية ايران الاسلامية	١٩٩٥٠	١٣١٥٠	..	..	٤٧٨	٧٤٣	١٨٣٢٠	١٢...	..	..	٤١١٠	٢٨٩٩
جمهورية الكونغو	٦٤٠	١٦..	٩	..	٧١	٤٥	٦٤٨	٥٥.	..	٧٩	٧١٥	٥٥٢
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١١٣١	٥٣٠	..	..	..	..	٤٧٠	٤٦٠	..	..	..	..
الجمهورية التشيكية	..	٢٦٢٦٠	..	٨٥	..	٧.٣٢	..	٢٨٨٢.	..	٧٩	..	٥٢.٥
الجمهورية الدومينيكية	٧٨٥	٩.٣	٢.	..	٤٥١	٣.٧١	١٤٧١	٤٧١٦	٤.	..	٢٩٢	٩٥٦
الجمهورية السلوفاكية	..	١.٦٦٥	..	٧٦	..	٢١٥١	..	١٢٩٦٥	..	٦.	..	٢.٦٢
الجمهورية العربية السورية	١٩٢٢	٣٩١٦	١٥	١.	٢٨٤	١٣٦٦	٤٥٤٢	٣٩..	٤٦	٦٨	٦٩٨	١٢.٢
جمهورية الفيرغير	..	٦.٥	..	٣٨	..	..	..	٨٣٥	..	٤٨	..	..
جمهورية كوريا	٢٤٤٤٦	١٣٣٢٢٣	٩١	٨٧	٣٦٦٢	٢٥٤٣٩	٢٦١٩٢	٩٣٢٤٥	٥١	٦١	٢٣١٩	٢٩.٢٧
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٤١	٣٥٩	..	..	..	..	١٥.	١٤٨	..	..	..	..
جمهورية مصر العربية	٣٢١٥	٣٩.٨	١٢	٢٨	٢٩٥٥	٩.٩٦	١.٢٧٥	١٣٦..	٦٢	٦٢	٢٥.٩	٥٨١٢
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الجمهورية اليمنية	٧.١	٢٨٨١	..	..	..	..	٣١.١	١٩.١	..	..	..	..
جنوب افريقيا	١٨٥٠٨	٢٦٢٢٢	١٨	٤٣	٢٦٦٩	٤٨٨٢	١٥٨١٣	٢٩٢٦٨	٦٣	١٤	٣٢٦.	٦.٥.
جورجيا	..	١٩٥	..	..	..	..	..	١.٩٥	..	..	..	..
الدانمرك	١٦.٥٣	٤٧.٤٧	٥٥	٦١	٥.١٨	١٥١.٥	١٦٢٦٦	٤٥٧٩٥	٦.	٧٣	٤٤٢٥	١٤٩٣٦
رواندا	١٢١	٨٨	..	..	١٨	٤٢	٢٧٩	٢٩٩	..	..	٨٦	١٥١
رومانيا	١.١٦.	٨٢٩٥	..	٧٩	٧٢٧	١٣٩٨	٧٦٤.	١١٨٢٠	..	٦٧	٧٢٦	١٩٩٨
زامبيا	٨٢٦	٩.١	..	..	٧٩	..	٨٥١	٨.٧	..	..	٢٢١	..
زمبابوى	١١٣٥	٢٥.٨	..	٢٧	١٢٤	..	١٢.٥	٣.٩٢	..	٧٧	٤.٩	..
سرى لانكا	١.٦٦	٤٧٧.	٢٨	..	٢٨٢	٨٥.	١٨٢.	٥٩٧.	٥٥	..	٣٩٦	١٢٧.
السلفادور	٧٢٥	١٢٦٣	٢١	٣٩	١٢٧	٢٧٦	٨٩٢	٢١١٢	٦١	٦٧	٢٣٨	٣٥٤
سلوفينيا	..	٩٩٢٠	..	٩.	..	٢.٣٢	..	١.١..	..	٧٦	..	١٤٢٩
سنغافورة ج	٢١٨٢٣	١٠٩٨٤٦	٤٩	٨٤	٧٧٢٣	٣.٣٧٩	٢٨١٥٨	١.١٤٩٦	٥٥	٨٢	٣٧٤٧	١٩٤٢٢
السنغال	٦١٨	٩٢٤	..	..	٢..	٣٦٤	١.٢٥	١١٨٩	..	..	٢٥٣	٤.٥
السويد	٢٧٤٤٦	٨٤٤٥٥	٧٧	٧٨	٦١٩١	١٧٥٨٤	٢٦.٩٨	٦٧٦٣٧	٦٣	٧٦	٦١٦٦	١٩٤٦٢
• تايوان والصين	٢٥.٩٤	١.٩٨٩.	٨٩	٩٦	٢٣٤٢	١٧.٢١	٢.٢.٨	١.٤٢٤.	٥١	٧٣	٣٦٢٦	٢٤١١٢

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها، انظر الملاحظات الفنية. الارقام الماثلة عن سنوات غير تلك المحددة.

الروابط الدولية

الاقتصاد	الصادرات السلعية: ملايين الدولارات ١٩٨٣	١٩٩٨أ	السلع المصنوعة ٪ من الإجمالي ١٩٨٣	١٩٩٧	الصادرات من الخدمات التجارية: ملايين الدولارات ١٩٨٣	١٩٩٧	الواردات السلعية: ملايين الدولارات ١٩٨٣	١٩٩٨أ	السلع المصنوعة ٪ من الإجمالي ١٩٨٣	١٩٩٧	الواردات من الخدمات التجارية: ملايين الدولارات ١٩٨٣	١٩٩٧
سويسرا	٢٥٥٩٢	٧٨٧٤١	٩١	٩٣	٨٢٣٠	٢٥٦١٥	٢٩١٩٢	٨٠٠١٧	٧٣	٨٤	٤٦٣٥	١٤٦٢٢
سيراليون	١١٩	١٧	٢٥	..	١٧	٧١	١٦٠	٩١	٣٧	..	٤٠	٧٩
شيلي	٣٨٣٠	١٤٨٩٥	٧	١٤	٧٥٦	٣٥٩٢	٣٠٨٥	١٨٨٢٨	٤٨	٧٣	١١١٦	٣٨٥٤
الصين	٢٢١٥١	١٨٢٧٥٧	٥٥	٨٥	٢٤٦٦	٢٤٥١٦	٢١٣٢٣	١٤٠١٦٥	٧٠	٧٧	١٨٤٠	٣٠٠٦٣
هونغ كونغ، الصين ←	٢٢٤٥٤	١٧٤١٤٥	٨٩	٩٣	٦٢٦٧	٣٨١٧٩	٢٤٤٠٩	١٨٨٧٤٥	٧٣	٨٧	٢٦٩٦	٢٢٢٠٩
طاجيكستان	..	٥٦٠	..	..	..	..	..	٧٣٥	..	..	..	..
غانا	١١٥٨	١٥٥٠	صفر	..	٣٥	١٥٢	١٢٤٨	١٦٨٠	٢٨	..	٩١	٣٩٥
غواتيمالا	١١٥٩	٢٥٥٠	٢٤	٣١	٤٣	٥٤٢	١١٢٦	٤٦١٩	٧٤	٦٨	٢٤٤	٦٢٧
غينيا	٤٨٨	٧٣٠	..	..	..	٧٠	٢٦٧	١٠٠٠	..	..	..	٢٠٤
فرنسا	٩٤٩٤٣	٣٠٧٠٣١	٧٠	٧٦	٣٢٢٨٠	٨٠٢٦٩	١٠٥٩٠٧	٢٨٧٢١٠	٥٦	٧٦	٢٤٦٩٤	٢٦٠٨٦
القلمين	٤٨٩٠	٢٩٣٣٠	٥٢	٨٥	١٥١٦	١٥١٣٠	٧٩٧٧	٢١٩٦٠	٦٠	٧٤	١٥٩٨	١٤٠٧٣
منزويلا	١٣٩٣٧	١٧٢٠٠	٢	١١	١٠٣٥	١٢٩٠	٦٤١٩	١٥٦٠٠	٦٧	٦٩	٢٦٣٦	٥٢١٣
فنلندا	١٢٥١٨	٤٢٣٦٠	٧٤	٨٣	٢٤٨٩	٧٠٩٧	١٢٨٢٦	٢١٩٤٥	٥٩	٦٣	٢٤٢٩	٨١٨٠
فيجي نام	٦٦٦	٨٩٨٠	..	..	..	..	١٥٢٦	١١٠١٥	..	..	..	..
كازاخستان	..	٥٤١٠	..	..	..	٨٢٣	..	٤٢٠٠	..	..	..	١٠٨١
الكاميرون	٩٧٦	١٨٦٠	..	٨	٤٠٨	٢٤٣	١٢٢٤	١٣٥٨	..	٦٣	٧٠٣	٤٨٥
كرواتيا	..	٤٥٤١	..	٧٢	..	٣٩٩٤	..	٨٣٨٣	..	٧٣	..	١٩٧٢
كمبوديا	١٥	٣٣٠	..	..	..	١٥٠	١٨٠	٦٦٠	..	..	..	١٨٢
كندا	٧٦٧٤٩	٢١٤٢٩٨	٥١	٦٢	٨٢٨٤	٢٩٢٩٠	٦٤٧٨٩	٢٠٥٠٣٨	٧٣	٨٠	١١٨٦٩	٣٥٩٤٤
كوت ديفوار	٢٠٩٠	٤١٨٣	١١	٠٠	٣٧٦	٥٧٧	١٨٣٩	٢٨١٧	٥٧	٥٢	٩١٩	١١٨٦
كوستاريكا	٨٧٣	٤٠٦٦	٢٦	٢٣	٢٦٤	١٤٩٠	٩٨٨	٤٦٧٦	٦٦	٨٥	٢٤٩	١١٣٥
كولومبيا	٣٠٠١	١٠٨٩٠	١٨	٣٠	٨١٩	٤٠٥٣	٤٩٦٣	١٥٨٤٠	٧٠	٧٩	١٢١٤	٤١٧١
الكويت	١١٥٠٤	٩٧٠٠	١٩	٤	٦٧٩	١٥١٣	٧٣٧٣	٨٢٠٠	٨٣	٨٠	٢٨٩٦	٤٣٠٣
كينيا	٨٧٦	٢٠٥٣	١٥	٣٥	٣٥٩	٧٦٤	١٣٢٤	٣٢٧٣	٥٢	٦٤	٢٩٥	٧٣١
لاتفيا	..	١٨١٢	..	٦١	..	١٠٢٧	..	٢١٨٩	..	٦٣	..	٦٣٧
لبنان	٦٩١	٧١٦	..	..	..	..	٢٦٦١	٧٠٦٠	..	..	..	..
ليتوانيا	..	٢٧٥٥	..	٦٠	..	١٠٣٠	..	٦٠٢٥	..	٦٦	..	٨٥٠
ليسوتو	٣١	١٧٠	..	..	٣٣	..	٤٨٥	٩٨٠	..	..	٣٠	..
مالي	١٦٥	٥١٨	..	..	٢٨	٦٣	٣٥٣	٨١١	..	..	١٥٤	٣٢٤
ماليزيا	١٤١٣٠	٧٢٢٧٥	٢٥	٧٦	١٧٤٣	١٤٨٦٨	١٣١٩٨	٥٨٥٤٠	٧٠	٨٢	٣٨٧٢	١٧٢٦٣
مدغشقر	٢٦٣	٢١٥	٩	٣٦	٤٠	٢٥٣	٣٨٧	٤٧٧	٦١	٧٣	١٢٢	٣٨٠
المغرب	٢٠٠٦	٧٢٩٥	٤٠	٣٥	٧٧٤	٢٢٠٣	٣٥٩٢	١٠٢٧٠	٤٤	٤٨	٤٧٦	١٢٦٧
المكسيك	٢٥٥٥٩	١١٧٥٠٥	٣٧	٨٠	٢٧٤٩	١١٢١٤	١٠٨٩٦	١٢٨٩٤٠	٩٦	٨٣	٤٣٠٠	١١٨١٣
ملاوي	٢٢٩	٥٣٠	٦	٠٠	٢٩	..	٣١١	٧٦٠	٧١	..	١٢٨	..
المملكة العربية السعودية	٤٥٨٦١	٢٨٨٠٠	..	٩	٤١٥١	٤٤٨٤	٢٩١٩٧	٢٢٧٠٠	٨٤	٧٣	١٦٤٢٤	١٣٩٢٧
المملكة المتحدة	٩٩٦١٩	٢٧٢٦٩٣	٦٣	٨٣	٢٧٠٦٠	٩١٩٢٨	١٠٠٠٨٠	٣١٦٠٧٧	٦٥	٨١	٢٠٩٦٢	٧١٢٦٥
منغوليا	٥٦٠	٤١٨	..	١٠	٥٥	٤٧	٨٥٢	٤٤٣	..	٦٥	٤٣	٨٧
موريتانيا	٢٩٢	٤٤٨	..	..	٢٠	١٩	٢٤٠	٣٨٠	..	..	١٧٠	١٩٧
موزامبيق	١٢٢	٢٠٠	..	٣٠	..	..	٧٦٠	٧٦٠	..	٦٦	..	..
مولدوفا	..	٦٨٠	..	..	..	..	..	١٠٧٥	..	..	..	..
ميانمار	٢٧٨	٨٦٦	..	..	٥٦	..	٢٦٨	٣٠٥٣	..	..	٧٠	..
ناميبيا	٨٤٦	١٤٠٠	..	..	..	٣٥٦	٩٢١	١٦٠٠	..	..	..	٤٩٤
النرويج	١٧٩٩٧	٢٩٦٤٥	٢٩	٢٣	٦٩٨٨	١٤٢٥٦	١٣٤٩٧	٢٦١٩٣	٧٤	٧٧	٧١٠٣	١٤٤٦٠
النمسا	١٥٤٢٧	٦١٧١٧	٨٥	٨٩	٩٢٤٣	٢٩٢١٣	١٩٤٢٣	٦٨٢٦٠	٧١	٨١	٥٦٦٢	٢٨٢٧١
نيبال	٩٤	٤٠٣	٤١	٧٧	١٠٧	٧٩٥	٤٦٤	١٧١٦	٦٣	٢٢	٨٣	٢١٦
النيجر	٢٩٩	٢٦٨	..	..	..	٠٠	٢٢٤	٤٢٤	..	..	..	..
نيجيريا	١٠٣٥٧	١٠٢٦٠	صفر	..	٤٠٢	٧٨٦	١٢٣٥٤	٩٩٠٠	٥٤	..	٢٣١١	٤١٩٤
نيكاراغوا	٤٢٩	٦١٠	٨	٣٣	٣٦	١٢٤	٨٢٦	١٥٥٣	٦١	٦٧	١٠١	٢٢٩
نيوزيلندا	٥٤١٤	١٢١١٤	٢٠	٢٩	١٣١٥	٣٩٠٥	٥٢٢٣	١٢٥٠١	٦٨	٨٢	١٧٤٩	٤٨٩٢
هايتي	١٦٦	١٣٣	..	..	..	..	٤٤١	٦٠٦	..	..	..	..
الهند	٩١٤٨	٣٣٢١٠	٥٢	٧٣	٣١٦٧	٨٦٧٩	١٤٠٦١	٤٢٨٥٠	٥٣	٥١	٢٦٢٢	١٢٢٧٧
هندوراس	٦٧٢	١٥٨٠	٩	٢٠	٨٠	٢٢٨	٨٠٣	٢٤١٧	٦٧	٧٢	١٥٤	٣٥٩
هنغاريا	٨٧٧٠	٢٢٩٤٠	٦١	٤٦	٥٨٣	٤٨٢٥	٨٥٥٥	٢٥٨٢٠	٥٩	٦٦	٤٤٧	٣٦٣٤
هولندا	٦٤٦٤	١٩٨٢١٢	٤٩	٦٧	١٣١٢٣	٤٨٥٢٩	٦٦٦٥٢	١٨٤١٤٨	٥٢	٦٨	١٣٨٣٤	٤٣٨١٣
الولايات المتحدة	٢٠٥٦٣٩	٦٨٢٩٧٧	٦٥	٨٠	٥١٠٤٠	٢٣١٨٩٦	٢٦٩٨٧٨	٩٤٤٥٨٦	٦٠	٧٨	٣٩٥٩٠	١٥٢٤٤٨
اليابان	١٤٦٩٦٥	٣٨٧٩٦٥	٩٦	٩٥	١٩٥٦٠	٦٨١٣٦	١٣٦٤٣٧	٢٨٠٥٣١	٢١	٥٤	٣٣٥٤٠	١٢٢٠٧٩
اليونان	٤٤١٣	٩٧٠٩	٤٨	٥١	٢٨١٢	٩٢٧٤	٩٥٠٠	٢٣٤٧٠	٥٢	٧٢	١٣٠٤	٤١٩٦
العالم	**١٧٥٧٢١٦ج**	**٥٤١٤٨٤٤ج**	**٦٦م**	**٧٨م**	**٣٥٦٨٩٢ج**	**١٣٢٦٣١٢ج**	**١٧٥٥٥٦٩ج**	**٣٥٣٥٨٥٦ج**	**٥٧م**	**٧٣م**	**٣٧٧٨٤٣ج**	**١٣٠٧٦١٨ج**
الدخل المنخفض	٨٨٧٨٥	٢٣٤٨٩٦	٤٢	٧٥	١٠٨٦٩	٥١٥٣٨	١٠٢٧١٩	٢٩٥٢٥٤	٦٣	٧١	٢١٢٢٨	٨٥٠٩٢
باستثناء الصين والهند	..	..	..	..	٥٤٥٧	١٨٠٦٨	..	..	..	..	١٧٢٦٩	٤٤٢٣٧
الدخل المتوسط	٤١٠٥٢٠	٩٥٢٦٦٢	٤١	٦٤	٥٧٢٣٠	٢٣٠٨٤٧	٣٨١٠٢٦	١٠١٨٤٥٨	٦٠	٧١	٨٧٨٢٦	٢٤٧٢٩٧
الدخل المتوسط الأدنى	..	٣٢٩٦٩١	..	..	٢٧٥٧٠	١٠١٠٥٦	٢٠٥٣١٤	٣٧٠٢٤٥	..	..	٣٥٨٦٨	١٠٣٨٩٧
الدخل المتوسط الأعلى	٢٢٥٥٦٣	٦٢٢٩٩٠	٤٨	٧٢	٣٠٠٨٨	١٢٠٢٣٣	١٨٤٥٧٨	٦٤٧٢١١	٦٠	٧٣	٥١٢٢٤	١٤٢٦١١
الدخل المنخفض والمتوسط	٤٩٣٩٨٤	١٢٨٨٠٨٤	٤٢	٦٦	٦٨٠٧٢	٢٨٢٧٨٥	٤٨٢٤١٢	١٣١٣١٤٥	٦١	٧١	١٠٨٧٠٧	٣٣٢٠٦٣
أفريقيا جنوب الصحراء	٤٩٢٣١	٨٤٧٠٦	١٢	٠٠	٦٦٠٣	١٣٠٢٦	٥١٨٧٨	٨٦٥٢٤	٥٩	..	١٤٢٤٧	٢٥١٣٣
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٩٩٣٥٥	٢٧٠٨٧٦	٢٥	٥٠	١٤٢٦٨	٤٤٤٧١	٧٤٤٢٩	٢٣٧٤٠٦	٦٣	٧٧	٢١٢٢٩	٦٣٢٩٠
أوروبا وآسيا الوسطى	..	٢٤٩٤٥٠	٥١	..	..	٧٧٧٢٦	..	٢٠٩٧٢٠	..	٦٤	..	٥٩٦٥٥
جنوب آسيا	١٤٨٦٨	٥٠٧٤٣	٥٣	٧٥	٤٤٥٧	١٣٢٩٦	٣٥٠٣٢	٦٧٣٠٤	٥٣	٥٢	٥٢٢٩	١٧٤٩٤
شرق آسيا والمحيط الهادي	٩٧٢٧١	٥٢٧٢٢٤	٥٢	٧٨	١٢٢٩٢	١٠٥٥١٨	١٠٨٨٥٤	٤١١٠٥٤	٦٢	٧٢	١٧٧٧٣	١٣٨٦٠٢
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١١٨٧٠٥	١٠٢٧٨٢	١٦	١٦	١٤٩٢١	٣٠٤١٢	١٣٣٢٥٩	١١٢١٥٦	٦٨	..	٢٨١٨٨	٣٦٠٣٩٠
الدخل المرتفع	**١٢٧٤٨٣٠**	**٤١٢٤٤٢٢**	**٧٢**	**٨١**	**٢٨٨٣٤٥**	**١٠٤٣٠٠٥**	**١٢٧٨٨٣٨**	**٤٠٤٠٨٤٥**	**٥٦**	**٧٤**	**٢٧١١١٦**	**٩٧٧٢٧٩**

أ. تستند أرقام منظمة التجارة العالمية ١٩٩٨ إلى تقديرات أولية وضعت في أوائل ١٩٩٩. وبالنسبة لكثير من البلدان تستند التقديرات إلى بيانات أولية غير كاملة وتخضع للتنقيح.
ب ـ تشمل لكسمبورج. جـ ـ تشمل إعادة التصدير. د ـ البيانات السابقة على عام ١٩٩٢ تشمل إريتريا. هـ ـ البيانات السابقة على عام ١٩٩٠ تشمل جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد

جدول ٢١ : المعونة والتدفقات المالية

الاقتصاد	ملايين الدولارات: صافى تدفقات رؤوس الأموال الخاصة ١٩٩٠	١٩٩٧	الاستثمار الأجنبى المباشر ١٩٩٠	١٩٩٧	الدين الخارجى: الإجمالى ملايين الدولارات ١٩٩٠	١٩٩٧	القيمة الحالية / من الناتج القومى الإجمالى ١٩٩٧	المساعدة الإنمائية الرسمية: نصيب الفرد بالدولارات ١٩٩٠	١٩٩٧	/ من الناتج القومى الإجمالى ١٩٩٠	١٩٩٧
الاتحاد الروسى	٥٥٦٢	١٢٤٥٢	صفر	٦٢٤١	٥٩٧٩٧	١٢٥٦٤٥	٢٧	٣	٥	صفر	صفر
إثيوبيا أ	-٤٥	٢٨	١٢	٥	٨٦٣٤	١٠٠٧٨	١٣١	٢١	١١	١٥٫٨	١٠٫١
أذربيجان	..	٦٥٨	..	٦٥٠	..	٥٠٤	١٠	صفر	٢٣	صفر	٥٫٠
الأرجنتين	-٢٠٢	١٩٨٢٤	١٨٢٦	٦٦٤٥	٦٢٢٢٣	١٣٢٢٢١	٢٨	٦	٦	٠٫٢	٠٫١
الأردن	٢٥٤	٦١	٣٨	٢٢	٨١٧٧	٨٣٢٤	١١٠	٢٧٥	١٠٤	٢٣٫٨	٦٫٨
أرمينيا	صفر	٥١	صفر	٥١	٤١	٦٦٦	٢٦	١	٤٥	٠٫١	٩٫٧
اريتريا	..	صفر	..	صفر	..	٧٦	٤	..	٣٢	..	١٤٫٨
اسبانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
استراليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
استونيا	١٠٤	٣٤٧	٨٣	٢٦٦	٥٨	٦٥٨	١٤	١٠	٤٤	٠٫٣	١٫٤
إسرائيل	..	..	١٠١	٢٧٠٦	..	..	..	٢٩٤	٢٠٤	٢٫٧	١٫٢
اكوادور	١٨٢	٨٢٩	١٢٦	٥٧٧	١٢١٠٩	١٤٩١٨	٧٢	١٦	١٥	١٫٧	٠٫٩
ألمانيا	٣١	٤٧	صفر	٤٨	٣٤٩	٧٠٦	٢٢	٢	٥١	٠٫٥	٦٫٧
ألمانيا	..	..	٢٥٣٢	-٣٤٤	..	..	..	..	..	..	..
اندونيسيا	٢٢٢٥	١٠٨٦٢	١٠٩٣	٤٦٧٧	٦٩٨٧٢	١٣٦١٧٤	٦٢	١٠	٤	١٫٦	٠٫٤
أنغولا	٢٣٧	-٢٤	-٣٣٥	٣٥٠	٨٥٩٤	١٠١٦٠	٢٠٦	٢٩	٢٧	٢٫٣	١٠٫٢
أوروغواى	-١٩٢	٦٢٢	صفر	١٦٠	٤٤١٥	٦٦٥٢	٣٢	١٧	١٧	٠٫٧	٠٫٣
اوزبكستان	-٤	٤٣٥	٤٠	٢٨٥	٦٠	٢٧٦٠	١١	٣	٦	٠٫٣	٠٫٥
اوغندا	١٦	١٧٩	صفر	١٨٠	٢٥٨٣	٢٧٠٨	٢١ ب	٤٢	٤١	١٦٫٢	١٢٫٨
أوكرانيا	٢٦٩	١٤١٩	صفر	١٢٣	٥٥١	١٠٩٠١	٢١	٦	٤	٠٫٣	٠٫٤
ايرلندا	..	..	..	٢٧٢٧	..	..	..	..	..	..	..
ايطاليا	..	..	..	٣٧٠٠	..	..	..	..	..	..	..
بابوا غينيا الجديدة	٢٠٤	١٤٣	١٥٥	٢٠٠	٢٥٩٤	٢٢٧٢	٤١	١٠٩	٧٨	١٢٫٥	٧٫٨
باراغواى	٦٧	٢٧٣	٧٦	٢٥٠	٢١٠٤	٢٠٥٢	٢٠	١٤	٢٤	١٫١	١٫٣
باكستان	١٨٢	٢٠٩٧	٢٤٤	٧١٣	٢٠٦٦٣	٢٩٦٦٤	٣٨	١٠	٥	٢٫٧	١٫٠
البرازيل	٥٦٢	٤٣٣٧٧	٩٨٩	١٩٦٥٢	١١٩٨٧٧	١٩٣٦٦٣	٢٣	١	٣	صفر	٠٫١
البرتغال	..	..	٢٦١٠	١٧١٣	..	..	..	..	..	..	..
بلجيكا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
بلغاريا	-٤٣	٥٦٩	٤	٤٩٨	١٠٨٩٠	٩٨٥٨	٩٦	٢	٢٥	٠٫١	٢٫٢
بنغلاديش	٧٠	١١٨	٣	١٢٥	١٢٧٦٨	١٥١٢٥	٢٠	١٩	٨	٦٫٩	٢٫٣
بنما	١٢٧	١٤٤٣	١٣٢	١٠٢٠	٦٦٧٨	٦٣٣٨	٨٨	٤٢	٤٧	٢٫٠	١٫٥
يمن	١	٣	١	٣	١٢٩٢	١٦٢٤	٤٦ ب	٥٧	٣٩	١٥٫٠	١٠٫٧
بوتسوانا	٧٧	٩٥	٩٥	١٠٠	٥٦٣	٥٦٢	٩ ب	١١٧	٨١	٤٫٢	٢٫٤
بوركينا فاصو	صفر	صفر	صفر	صفر	٨٢٤	١٢٩٧	٢٠	٣٨	٣٥	١٢٫٣	١٥٫٦
بوروندى	-٥	١	١	١	٩٠٧	١٠٦٦	٥٨	٤٩	١٩	٢٤٫١	١٢٫٦
بولندا	٧١	٦٧٨٧	٨٩	٤٩٠٨	٤٩٣٦٦	٣٩٨٨٩٥	٢٧	٢٥	١٧	٢٫٤	٠٫٥
بوليفيا	٣	٨١٢	٢٧	٦٠١	٤٢٧٥ ٠	٥٢٤٧	٥١ ب	٨٥	٩٢	١٢٫٠	٩٫٢
بيرو	٥٩	٣٠٩٤	٤١	٢٠٢٠	٢٠٠٦٤	٢٠٤٩٦	٤٥	١٩	٢٠	١٫٢	٠٫٨
بيلاروس	١٧٣	١٦٩	٧	٢٠٠	١٨٩	١١٦٢	٥	١٨	٤	٠٫٥	٠٫٢
تايلند	٤٢٩٩	٣٤٤٤	٢٤٤٤	٢٧٤٥	٢٨١٦٥	٩٢٤١٦	٦١	١٤	١٠	٠٫٩	٠٫٤
تركمانستان	..	٨٤٧	..	٨٥	..	١٧٧١	٥٩	٢	٢	٠٫١	٠٫٤
تركيا	١٧٨٢	١٢٢٢١	٦٨٤	٨٠٥	٤٩٤٢٤	٩١٢٠٥	٤٣	٢١	صفر	٠٫٨	صفر
تشاد جـ	-١	١٥	صفر	١٥	٥٢٤	١٠٢٦	٢٥	٥٥	٣١	١٩٫٩	١٤٫٣
تنزانيا	٥	١٤٣	صفر	١٥٨	٦٤٤٧	٧١٧٧	٧٧	٤٨	٣١	٣٠٫٢	١٢٫٩
توغو	صفر	-٦	صفر	صفر	١٢٧٥	١٣٢٩	٥٩	٧٤	٢٩	١٦٫٤	٨٫٤
تونس	-١٢٢	٩٠٣	٧٦	٢١٦	٧٦٩١	١١٣٢٣	٥٨	٤٨	٢١	٢٫٢	١٫١
جامايكا	٩٢	٣٧٧	١٣٨	١٢٧	٤٦٧١	٣٩١٢	٩٠	١١٧	٢٨	٧٫٤	١٫٨
الجزائر	٤٢٤-	٥٤٣-	صفر	٧	٢٧٨٧٧	٣٠٩٢١	٦٥	١٠	٨	٠٫٤	٠٫٦
جمهورية افريقيا الإسطى	صفر	٦	١	٦	٦٩٨	٨٨٥	٥٣	٨٦	٢٧	١٧٫٢	٩٫٢
جمهورية إيران الإسلامية	-٢٩٢	-٢٠٣	-٢٦٢	٥٠	٩٠٢٠	١١٨١٦	٩	٢	٣	٠٫١	٠٫٢
جمهورية الكونغو	-١٠٠	٩	صفر	٩	٤٩٥٢	٥٠٧١	٢٤٧	١٠٤	٩٩	٩٫٩	١٤٫٧
جمهورية الكونغو الديمقراطية	-٢٤	١	-١٢٠	١	١٠٢٧٠	١٣٣٣٠	٢١٥	٢٤	٤	١٠٫٥	٢٫٢
الجمهورية التشيكية	٨٧٦	١٨١٨	٢٠٧	١٢٨٦	٦٣٨٣	٢١٤٥٦	٤٠	١	١٠	صفر	٠٫٢
الجمهورية الدومينيكية	١٢٠	٤٠١	١٣٣	٤٠٥	٤٣٧٢	٤٢٣٩	٢٧	١٦	٩	١٫٧	٠٫٥
الجمهورية السلوفاكية	٢٧٨	١٠٧٤	صفر	١٦٥	٢٠٠٨	٩٩٨٩	٤٨	١	١٣	صفر	٠٫٣
الجمهورية العربية السورية	١٨	٦٩	٧١	٨٠	١٧٠٦٨	٢٠٨٦٥	١١٤	٥٨	١٣	٦	١٫٢
جمهورية القيرغيز	صفر	٥٠	صفر	٥٠	٤	٩٢٨	٣٩	٥	٥٢	١٫١	١٤٫١
جمهورية كوريا	١٠٥٦	١٣٠٦٩	٧٨٨	٢٨٤٤	٤٦٩٧٦	١٤٣٢٧٢	٣٣	١	٣-	صفر	صفر
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٦	٩٠	٦	٩٠	١٧٦٨	٢٢٢٠	٥٣	٤٤	٧١	٢٠٦	١٩٫٥
جمهورية مصر العربية	٦٩٨	٢٥٩٥	٧٣٤	٨٩١	٢٣٩٤٧	٢٩٨٤٩	٢٨	١٠٤	٣٢	١٢٫٤	٢٫٥
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	٨	..	١٥	..	١٥٤٢	٧٥	..	٧٥	..	٦٫٩
الجمهورية اليمنية	٢٠	١٣٨-	١٢١-	١٣٨-	٦٢٤٥	٢٨٥٦	٥٦	٢٧	٢٣	٩٫٣	٧٫٢
جنوب افريقيا	..	٢٦١٠	..	١٧٢٥	..	٢٥٢٢٣	١٩	..	١٢	..	٠٫٤
جورجيا	٢١	٥٠	صفر	٥٠	٧٩	١٤٤٦	٢٠	صفر	٤٦	صفر	٤٫٧
الدانمرك	..	..	١١٢٢	٢٧٩٢	..	..	..	..	..	..	..
رواندا	٦	١	٨	١	٧١٢	١١١١	٣٢	٤٣	٧٥	٣٢٫٠	٣٢
رومانيا	٤	٢٢٧٤	صفر	١٢١٥	١١٤٠	١٠٤٤٢	٢٩	١١	٩	٠٫٦	٠٫٦
زامبيا	١٩٤	٧٩	٢٠٣	٧٠	٧٢٦٥	٦٧٥٨	١٣٦	٦٢	٦٥	١٦	١٦٫٧
زمبابوى	٨٥	٣٢	١٢-	٧٠	٣٢٤٧	٤٩٦١	٥٢	٣٦	٢٩	٤٫٣	٤٫١
سرى لانكا	٥٤	٥٧٤	٤٢	٤٣٠	٥٨٦٢	٧٦٣٨	٢٥	٤٣	١٩	٩٫٢	٢٫٣
السلفادور	٨	٦١	٢	١١	١٣١٤٨	٢٢٨٢	٢٥	٦٨	٥١	٧٫٤	٢٫٧
سلوفينيا	..	..	..	٣٢١	..	..	..	..	٤٩	..	٠٫٥
سنغافورة	..	..	٥٥٧٥	٨٦٢١	..	..	..	١-	صفر	صفر	صفر
السنغال	٤٢	٤٤	٥٧	٣٠	٣٧٢٢	٢٦٧١	٥٦	١١٢	٤٩	١٤٫٩	٩٫٧
السويد	..	..	١٩٨٢	٩٨٦٧	..	..	..	..	..	..	..

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها، انظر الملاحظات التقنية. الأرقام المائلة عن سنوات غير تلك المحددة.

الروابط الدولية

الاقتصاد	صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة (ملايين الدولارات) ١٩٩٠	١٩٩٧	الاستثمار الأجنبي المباشر (ملايين الدولارات) ١٩٩٠	١٩٩٧	الدين الخارجي: الإجمالي (ملايين الدولارات) ١٩٩٠	١٩٩٧	الدين الخارجي: القيمة الحالية ٪ من الناتج القومي الإجمالي ١٩٩٧	المساعدة الإنمائية الرسمية: نصيب الفرد بالدولارات ١٩٩٠	١٩٩٧	المساعدة الإنمائية الرسمية ٪ من الناتج القومي الإجمالي ١٩٩٠	١٩٩٧
سويسرا	..	..	٤٩٦١	٥٥.٦	..	..	..	..	..	..	..
سيراليون	٤	٣٦	٣٢	٤	١١٥١	١١٤٩	٨٩	١٨	٢٧	٩.١	١٦
شيلي	٩٦٣٧	٢.٩٨	٥٩٠	٥٤١٧	١٩٢٢٧	٣١٤٤٠	٤٣	٨	٩	٠.٤	٠.٢
الصين	٦.٨٢٨	٨١.٧	٣٤٨٧	٤٤٢٣٦	٥٥٣.١	١٤٦٦٩٧	١٥	٣	٣	٠.٦	٠.٣
هونغ كونغ، الصين	..	..	..	..	..	..	..	٧	١	٠.١	صفر
طاجيكستان	صفر	٥..	صفر	٣٠	١٠	٩.١	٢٤	٣	١٧	٠.٤	٥..
عانا	٥-	٣.٣	١٥	١٢٠	٢٨٧٢	٥٩٨٢	٥٧ ب	٣٨	٢٨	٩.٨	٧.٢
غواتيمالا	٤٤	١٦٦	٤٨	٩٠	٣٠٨٠	٤٠٨٦	٢١	٢٣	٢٩	٢.٧	١.٧
غينيا	١٠-	٣٢-	١٨	١	٣٤٧٦	٣٥٢٠	٦٥	٤٩	٥٥	١٠.٩	١.١
فرنسا	..	..	..	٢٣٠٤٥	..	..	..	..	..	..	..
الفلبين	٦٣٩	٤١٦٤	٥٢٠	١٢٢٢	٢٠٥٨٠	٤٥٤٢٣	٥١	٢٠	٩	٢.٩	٠.٨
فنزويلا	١٢٦-	٦٣٨٢	٤٥١	٥٠٨٧	٢٢١٧٠	٢٥٥٤١	٤١	٤	١	٠.٣	صفر
فنلندا	..	..	٨١٢	٣١٢٨	..	..	..	..	..	..	..
فيجي نام	١٦	١٩٩٤	١٦	١٨..	٣٣٢٧.	٢٦١٢٩	٧٨	١٩	١٣	٤.٢	٤.١
كازاخستان	١١٧	٢١٥٨	١..	١٣٢١	٣٥	٤٢٧٨	١٩	٧	٨	٠.٤	٠.٦
الكاميرون	١٢٥-	١٦	١١٣-	٤٥	٦٦٧٩	٩٢٩٣	٩٣	٣٩	٣٦	٤.٢	٥.٩
كرواتيا	..	٢٣٩٧	..	٢٨٨	..	٦٨٤٢	٢٦	صفر	١٠	صفر	٠.٣
كمبوديا	صفر	٢..	صفر	٢.٣	١٨٥٤	٢١٣٩	٥٢	١٧	٣٦	١٣..	١٢.١
كندا	..	..	٧٥٨١	٧١٣٣	..	..	..	..	..	..	..
كوت ديفوار	٥٧	٩١-	٤٨	٣٢٧	١٧٢٥١	١٥٦.٩	١٤١ ب	٥٩	٣١	٧.٥	٤.٧
كوستاريكا	٢٣	١.٤	١٦٣	٥٧	٢٧٥٦	٣٥٤٨	٢٤	٧٨	١٠-	٤.٤	صفر
كولومبيا	٣٤٥	١.١٥١	٥..	٥٩٨٢	١٧٢٢٣	٢١٧٧٧	٢٧	٣	٧	٠.٣	٠.٣
الكويت	..	..	..	٢٠	..	..	..	٣	١	صفر	صفر
كينيا	١٢٤	٨٧-	٥٧	٢٠	٧٠٥٦	٦٨٨٦	٤٩	٥١	١٦	١٤.٨	٤.٦
لاتفيا	٤٣	٥٥٩	٣٩	٥٢١	٦٥	٥٠٣	٨	١	٣٢	صفر	١.٥
لبنان	١٢	١.٧٠	٦	١٥٠	١٧٧٩	٥٠٣٦	٣٢	٧١	٥٨	٧.٥	١.٦
ليتوانيا	٣-	٦٣٧	صفر	٣٥٥	٥٦	١٥٤٠	١٥	١	٢٧	صفر	١.١
ليسوتو	١٧	٤٣	١٧	٣٩	٣٩٦	٦٦٠	٣٥	٨٣	٤٦	١٣.٩	٧.٤
مالي	٨-	١٥	٧-	١٥	٢٤٦٧	٢٩٤٥	٧٣ ب	٥٨	٤٤	٢٠.٥	١٨.٧
ماليزيا	٧٦٩	٩٣١٢	٢٣٣٣	٥١.٦	١٥٢٣٨	٤٧٢٣٨	٤٨	٣٦	١١-	١.١	٠.٣-
مدغشقر	٧	١٣	٣٢	١٤	٣٧.١	٤١.٥	٨٥	٣٥	٥٩	١٣.٧	٢٤.٣
المغرب	٣٤١	١٣.٣	١٦٥	١٢٠.	٢٤٤٥٨	١٩٣٢١	٥٣	٤٤	١٧	٤.٣	١.٤
المكسيك	٨٣٥٣	٣.٥٢٣	٣٦٢٤	١٢٤٧٧	١.٤٤٢١	١٤٩٦٩.	٣٧	٣	١	٠.١	صفر
ملاوي	٣	١	صفر	٣	١٥٥٨	٢٣.٦	٤٥ ب	٥٩	٣٤	٢٨.٨	١٣.٧
المملكة العربية السعودية	..	..	١٨٦٤	١١٢٩-	..	..	..	٣	١	صفر	صفر
المملكة المتحدة	..	..	٢٣٥١٨	٣٧٠.٧	..	..	..	..	..	..	..
منغوليا	٣٨	١٦	٣	٧	٣٥.	٧١٨	٤٩	١٣٤	٩٩	..	٣٦.٧
موريتانيا	٦	٣	٧	٣	٢.٩٦	٢٤٥٣	١٦٩	١٢٣	١.٣	٣٥.٨	٢٣.٩
موزامبيق	٣٥	٣٧	٩	٣٥	٤٦٥٣	٥٩٩١	١٢٥	٧٦	٥٨	٤٥.٦	٣٩.٦
مولدوفا	صفر	٢٥٧	صفر	٦٠	٣٩	١٠٤٠	٥٣	٣	١٥	٠.٣	٢.٥
ميانمار	١٥٣	١٨٠	١١١	٨٠	٤٦٩٥	٥٠٧٤	..	٥	١	..	..
ناميبيا	..	..	٣٩	١٣٧	..	..	..	٩١	١.٣	٥	٥
النرويج	..	..	١٠.٣	٣٥٤٥	..	..	..	..	..	..	..
النمسا	..	..	٦٥٣	٢٣٥٤	..	..	..	..	..	..	..
نيبال	٨-	١٣	٦	٢٣	١٦٤٠	٢٣٩٨	٢٥	٢٣	١٩	١١.٨	٨.٣
النيجر	٩	١٢-	١-	٣	١٧٢٦	١٥٧٩	٥٦ ب	٥٣	٣٥	١٦.٥	١٨.٦
نيجيريا	٤٦٧	١٢٨٥	٥٨٨	١٥٣٩	٣٢٤٤٠	٢٨٤٥٥	٧٣ ب	٢	٣	١.٠	٠.٥
نيكاراغوا	٣١	١٥٧	صفر	١٧٣	١.٧٠٨	٥٦٧٧	٢٤٤ ب	١٠١	٩٠	٣٩.٠	٢٢.٧
نيوزيلندا	..	..	..	١٧٣٥	..	..	..	..	..	..	..
هايتي	٨	٣	٨	٣	٨٨٩	١.٥٧	٢١	٣٧	٤٤	٥.٨	١١.٨
الهند	١٨٧٣	٨٢.٧	١٦٣	٣٣٥١	٨٣٧١٧	٩٤٤.٤	١٨	٢	٢	٠.٤	٠.٤
هندوراس	٧٧	١٣٤	٤٤	١٣٣	٢٧٣٤	٤٦٩٨	٨٦	٩٣	٥١	١٦.٤	٧.٠
هنغاريا	٢٠٨-	٢٦.٥	صفر	٣.٧٩	٢١٢٧٦	٢٤٢٧٣	٥٢	٦	١٦	٠.٣	٠.٤
هولندا	..	..	..	١٣٣٥٢	..	..	..	..	..	..	..
الولايات المتحدة	..	..	٤٧٩١٨	٩.١٢	..	..	..	..	..	..	..
اليابان	..	..	١٧٧٧	٣٣..	..	..	..	..	..	..	..
اليونان	..	..	١..٥	٩٨٤	..	..	..	٤	..	صفر	..
العالم	٠٠ م ب	٠٠ م ب	١٩٢٦٦٢ م ب	٤٠٠٣٩٤ م ب	٠٠ م ب	٠٠ م ب		١٤ م	١١ م	١.٤ م	٠.٧ م
الدخل المنخفض	١٤٨١٩	٨٨٦٨٥	٥٧٣٢	٥٩٥.٩	٤٧٣٢٩٨	٦٦٩٦٣٦		١٥	١١	٤.٣	٣.٩
باستثناء الصين والهند	٤٨٤٠	١٩٥٥١	٢.٨٣	١١٩٢٢	٣٢٤٣٨٠	٤٢٨٥٢٥		..	..	..	..
الدخل المتوسط	٢٨.٩١	٢١..٤٩	١٨٦٩٧	١.٢٧٨٦	٩٩٨٧٨٣ د	١٦٤٥٩٤١ د		١٣	٩	١	٠.٥
الدخل المتوسط الأدنى	..	..	..	..	..	..		١٣	١٠	١.٥	٠.٩
الدخل المتوسط الأعلى	..	..	..	..	..	..		١٠	٥	٠.٢	٠.١
الدخل المنخفض والمتوسط	٤٣٩١.	٢٩٨٧٣٤	٢٤٤٢٩	١٦٢٢٩٥	١٤٧٢١٨١ د	٢٢١٥٥٦٧ د		١٤	١١	١.٥	٠.٩
أفريقيا جنوب الصحراء	١٢٨٨	٦٦٧٤	٨٣٤	٥٣٣	١٧٧٤٢٨	٢١٩٤٤٥		٤٠	٢٦	١٠.٧	٥
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٢٤١١	١١٨٩١٨	٨١٨٨	٦٦٥٧٣	٤٧٥٢٦٦	٧٠٢٦٦٩		١٢	١٣	٠.٥	٠.٣
أوروبا وآسيا الوسطى	٧٦٩٥	٤٩٨٧٥	١.٩٧	٢٣٣١٤	٢٣١.٢٨	٣٩.٥٧٩		١٩	١٥	٠.٩	٠.٥
جنوب آسيا	٢١٧٤	١١١١.	٤٦٤	٤٦٦٣	١٢٩٨٩٩	١٥٤٩٤٦		٥	٣	١.٥	٠.٨
شرق آسيا والمحيط الهادي	١٨٧٢.	١.٤٢٥٧	١١١٣٥	٦٤٢٨٤	٢٨٦.٦١	٦٥٤٥٥١		٦	٤	١	٠.٥
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٦٢٣	٧٨٩٩	٢٧١١	٥٣٤.	١٨٣٢٩٩	١٩٢٣٧٨		٤٥	١٩	٣.٣	١
الدخل المرتفع	..	..	١٦٨٣٢٢	٢٣٧.٩٩	٦.١ هـ	١.٣٤ هـ	..	..	..	..	..

أ- البيانات السابقة على عام ١٩٩٢ تشمل إريتريا. ب - البيانات من تحليل قابلية الدين للاستدامة الذي تم الاضطلاع به كجزء من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتقديرات القيمة الحالية لهذه البلدان هي عن الديون العامة والمضمونة من سلطة عامة فقط.
جـ - بيانات الناتج القومي الإجمالي تشير إلى البر الرئيسي لتنزانيا فقط. د - تشمل بيانات عن جبل طارق ليست مدرجة في الجداول. هـ - تشير البيانات إلى مالطا فقط.

جدول ١ - أ مؤشرات أساسية عن اقتصادات أخرى

الاقتصاد	السكان بالآلاف ١٩٩٨	مساحة الأرض الالف الكيلومترات المربعة ١٩٩٦	كثافة السكان عدد السكان لكل كيلومتر مربع ١٩٩٨	الناتج القومى الإجمالى		نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى		الناتج القومى الإجمالى مقيسا بتعادل القوة الشرائية (أ)		العمر المتوقع عند المولد (سنوات) ١٩٩٧	امية الكبار / من السكان فى سن ١٥ فأكثر نسبة فاكثر ١٩٩٧	انبعاثات ثانى اكسيد الكربون الالف الأطنان ١٩٩٦
				ملايين الدولارات ١٩٩٨	متوسط معدل النمو السنوى (نسبة مئوية) ١٩٩٨-٩٧	دولارات ١٩٩٨	متوسط معدل النمو السنوى (نسبة مئوية) ١٩٩٨-٩٧	ملايين الدولارات ١٩٩٨	نصيب الفرد (دولارات) ١٩٩٨			
أوروبا	٩٤	٠,٢	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٥١٧
ألبانيا	٣٥٧٦١	٦٥٢,١	٤٠	..	..	ج..	..	..	..	٦٧	٤٥	١١٧٦
الإمارات العربية المتحدة	٢٦٧١	٨٣,٦	٢٢	٤٨٦٦٦	٥,٧-	١٨٢٢٠	٨,٩-	٥٠٢٦٥٩	١٩٧٢٠	٧٥	٢٥	٨١٨٤٢
أنتيغوا وبربودا	٦٧	٠,٤	١٥٢	٥٥٥	٢,١	٨٣٠٠	١,٢	٦٣١	٩٤٤٠	٧٥	..	٣٢٢
أنتيلا الهولندية	٢١٣	٠,٨	٢٦٦	..	..	هـ..	..	..	..	٧٥	٤	٦٤٣٠
أندورا	٦٥	٠,٥	١٤٤	..	٥,١	هـ..	..	..	..	..	..	..
أنغولا	٢٧٤	١٠٣,٠	٣	٧٦٧٥	٢,٥	٢٨٠١٠	٤,١	٦٢٥٦	٢٢٨٣٠	٧٩	..	٢١٩٥
أنتيغوا وبربودا	٢٦٦	٠,٤	٦١٨	٢٠٩٦	..	٧٨٩٠	٢,٢	٢٢٥٧	١٢٣٦٠	٧٦	..	٨٣٥
أنغولا	١٩	٠,٥	٣٢	..	٢,١	د..	..	..	..	٧١	..	٢٤٥
البحرين	٦٤١	٠,٧	٩٣٩	٤٩١٢	..	٧٦٦٠	١,٣-	٨٧٨٧	١٣٧٠٠	٧٣	١٤	١٠٥٧٨
برمودا	٦٣	٠,١	١٢٦٠	..	..	هـ..	..	..	..	..	..	٤٦٢
بروناى	٣١٤	٥,٨	٦٠	..	..	هـ..	..	..	..	٧٦	١٠	٥٠٧١
بلجيكا	٢٢٦	٢٣,٠	١٠	٦١٥	٠,٨	٢٦١٠	١,٨-	٩٢٧	٢٩٤٠	٧٥	..	٢٥٥
البهاما	٢٩٤	١٣,٩	٢٩	..	٣,٠	هـ..	١,٤	٣٠٧٣	١٠٤٦٠	٧٤	٤	١٧٠٧
بوتان	٧٥٩	٤٧,٠	١٦	..	..	ج..	..	..	..	٦١	..	٣٦٠
بورتو ريكو	٣٨٥٧	٩,٠	..	..	..	د..	..	..	..	٧٥	٧	١٥٨٠٦
البوسنة والهرسك	..	٥١,١	..	..	..	ز..	..	..	..	..	..	٣١١١
بولينيزيا الفرنسية	٢٢٨	٤,٠	٦٢	..	..	هـ..	..	..	..	٧٢	..	٥٦١
ترينيداد وتوباغو	١٣١٧	٥,١	٢٥٧	٥٨٣٥	٦,٣	٤٤٣٠	٥,٥	٨٨٥٤	٦٧٢٠	٧٣	٢	٢٣٣٣٧
تونغا	٩٩	٠,٨	١٣٧	١٦٧	١,٠-	١٦٩٠	١,٨-	٣٨١	٣٨٦٠	٧٠	..	١١٧
جزر سايمان	٤١٥	٢٨,٩	١٥	٣١١	٧,٠-	٧٥٠	٩,٧-	٨٦٢	٢٠٨٠	٧٠	..	١٦١
جزر شانل	١٤٩	٠,٣	٤٧٨	..	..	هـ..	..	..	..	٧٨	..	..
جزر مرجين (الولايات المتحدة)	١١٨	٠,٣	٣٤٨	..	..	هـ..	..	..	..	٧٧	..	١٢٩١٢
جزر فيرو	٤٢	١,٤	٤٢	..	..	هـ..	..	..	..	..	..	٦٣٠
جزر القمر	٥٣١	٢,٢	٢٣٨	١٩٦	١,٠	٣٧٠	١,٥-	٧٨٧	١٤٨٠	٦٠	٤٥	٥٥
جزر كايمان	٣٦	٠,٢	..	..	..	هـ..	..	..	..	..	..	٢٨٢
جزر ماريانا الشمالية	٧٠	٠,٥	١٤٠	..	..	هـ..	..	..	..	..	..	..
جزر مارشال	٦٢	٠,٢	٢١٠	..	٤,٤-	١٥٤٠	..	..	..	..	..	..
جزر ملان	٧٣	٠,٦	١٢٢	..	..	د..	..	..	..	..	..	..
جمهورية كوريا الديمقراطية	٢٣١٧١	١٢٠,٥	١٩٢	..	..	ز..	..	..	..	٦٣	..	٢٥٤٣٦
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)	١٠٦٤٠	١٠٢,٢	١٠٤	..	..	ز..	..	..	..	٧٢	..	..
جمهوري	٦٥٣	٢٣,٢	٢٨	..	..	ز..	..	..	..	٥٠	..	٢٦٦
دومينيكا	٧٤	٠,٨	٩٨	٢٢٢	٠,٣	٣٠١٠	٠,٢	٢٩١	٢٩٤٠	٧٦	..	٨١
الرأس الأخضر	٤١٢	٤,٠	١٠٢	٤٣٧	٤,٥	١٠٦٠	١,٧	٣٢١٦	٣٩٥٠	٦٨	٢٩	١٢١
ريونيون	٦٨٧	٢,٥	٢٧٥	..	..	هـ..	..	..	..	٧٥	١٤	١٥٦١
ساموا	١٧٦	٢,٨	٦٢	١٨٠	١,٨	١٠٢٠	٠,٥	٦٠٧	٣٤٤٠	٦٩	..	١٣٣
ساموا الامريكية	٦٣	٠,٢	٣١٥	..	..	د..	..	..	..	..	..	٢٨٢
سانت فنسنت وغرينادين	١١٢	٠,٤	٢٩٠	٢٧٤	٢,٣	٢٤٢٠	١,٦	٤٦٣	٤٠٩٠	٧٣	..	١٢٥
سانت كيتس ونيفس	٤١	٠,٤	١١٣	٢٥٠	٣,٧	٦١٣٠	٢,٧	٣٢٤	٧٩٤٠	٧٠	..	١٠٣
سانت لوسيا	١٦٠	٠,٦	٢٩٣	٥٤٦	٢,٧	٣٤١٠	٣,٠	٧٣٨	٤٦١٠	٧٠	..	١٩١
ساوتومى وبرنسيبى	١٤٢	١,٠	١٤٨	٤٠	٢,٥	٢٨٠	٠,٢	١٩٢	١٣٥٠	٦٤	..	٧٧
سوازيلند	٩٨٨	١٧,٤	٥٧	١٣٨٤	١,٨	١٤٠٠	١,٣-	٢٥٤٠	٢٥٨٠	٦٠	٢٣	٣٤١
السودان	٢٨٣٤٧	٢٥٠٥,٨	١٢	٨٢٢١	٥,٠	٢٩٠	٢,٧	٣٨٦٠٢	١٣٦٠	٥٥	٤٧	٣٤٧٣
سورينام	٤١٣	١٦٣,٣	٣	٦٨٥	٢,٧	١٦٦٠	٢,٤	..	..	٧٠	..	٢٠٩٩
سيشيل	٧٩	٠,٩	١٧٥	٥٠٧	١,٣-	٦٤٥٠	٢,٥-	٨٢٧	١٠٥٣٠	٧١	..	١٦٩
الصومال	٩٠٧٦	٦٢٧,٧	١٤	..	..	ج..	..	..	..	٤٧	..	١٥
الضفة الغربية وغزة	٢١٧٣	٦,٢	٤١١	..	..	ز..	..	..	..	٧١	..	..
العراق	٢٢٣٤٧	٤٣٨,٣	٥١	..	..	ز..	..	..	..	٥٨	..	٩١٣٨٧
عمان	٢٢٢٢	٢١٢,٥	١١	..	..	د..	..	..	..	٧٣	٢٣	١٥١٤٣
الغابون	١١٨١	٢٦٧,٧	٥	٤٦٦٤	٥,٧	٣٩٩٠	٣,٢	٧٨٦٥	٦٦٦٠	٥٢	..	٣٦٩٠
غامبيا	١٢١٦	١١,٣	١٢٢	٤١٣	٥,٠	٣٤٠	٢,٠	١٧٤٣	١٤٣٠	٥٣	٦٧	٢١٦
غرينادا	٩١	٠,٣	٢٨٣	٣٥٠	١,٦	٣١٧٠	٠,٩	٤٥٤	٤٧٢٠	٧٢	..	١٦١
غرين لاند	٥٦	٣٤١,٧	صفر	..	..	هـ..	..	..	..	٦٨	..	٥٠٩
غوادلوب	٤٣١	١,٧	٢٥٥	..	..	د..	..	..	..	٧٧	..	١٥١٣
غوام	١٤٩	٠,٦	٢٧١	..	..	هـ..	..	..	..	٧٧	..	٤٠٧٨
غيانا	٨٥٧	٢١٥,٠	٤	٦٦٠	١,٥-	٧٧٠	٢,٦-	٢٣٠٢	٢٦٨٠	٦٤	٢	٩٥٣
غيانا الفرنسية	١٦٣	٩٠,٠	٢	..	..	هـ..	..	..	..	..	..	٩٢٠
غينيا الاستوائية	٤٣٢	٢٨,١	١٥	٦٤٧	٢٦,٠	١٥٠٠	٣٢,٥	١٩٠٠	٤٤٠٠	٥٠	٢٠	١٤٣
غينيا بيساو	١١٦١	٢٦,١	٤١	١٨٦	٢٨,٩-	١٦٠	٣٠,٤-	٨٧٢	٧٥٠	٤٤	٦٦	٢٣١
فانواتو	١٨٢	١٢,٢	١٥	٢٣١	٢,١	١٢٧٠	٠,٤-	٥٧٤	٣٦١٦٠	٦٥	..	٦٢
فيجى	٨٢٧	١٨,٣	٤٥	١٧٤٥	٤,٢-	٢١١٠	٥,٧-	٢٩٦٢	٣٥٨٠	٧٣	٨	٧٦٢
فنزويلا	٢٤٢	١١,٠	٦٧	..	..	هـ..	..	..	..	٧٤	..	٢٩١٢١
فيتنام	٧٥٣	٩,٣	٨٢	..	..	هـ..	..	..	..	٧٨	٤	٥٣٧٩
فيرجن الأمريكية	٢٠٦	١٨,٦	١١	..	..	هـ..	..	..	..	٧٣	..	١٧٥١
كاليدونيا الجديدة	١١١٠٣	١١٠,٩	١٠١	..	..	ز..	..	..	..	٧٦	٤	٢١١٧٠
كوبا	٨٥	٠,٧	١١٧	١٠١	١٥,٢	١١٨٠	١٢,٦	٢٩٧	٣٤٨٠	٦٠	..	٢٢
كيريباتى	٤٢٧	٣,٦	١٦١	١٨٥٨٧	٤,٢	٤٢٥٧٠	٢,٠	١٥٩٦٢	٢٧٤٢٠	٧٦	..	٨٦٨١
لوكسمبورغ	٤٩٦٩	١١١,٤	٢١	..	..	ج..	..	..	..	٤٧	٥٢	٢٢٦
ليبيا	٥٣٢٠	١٧٥٩,٥	٣	..	..	د..	..	..	..	٧٠	٢٤	٤٠٥٧٩
ليختنشتاين	٣٢	٠,٢	٢٠٠	..	..	هـ..	..	..	..	..	..	..
مارتينيكا	٣٩٧	١,١	٢٧٤	..	..	هـ..	..	..	..	٧٩	٣	٢٠٢٣
ماكاو	٤٥٥	صفر	٢٢٧٦٣	..	..	هـ..	..	..	..	٧٨	٨	١٤٠٧
مالديف	٢٦٣	٠,٣	٨٧٤	٣٢٣	..	١٢٢٠	..	..	..	٦٧	٤	٢٩٧
مالطا	٢٧٨	٠,٣	١١٨٠	٣٥٦٤	٤,١	٩٤٤٠	٢,٤	٥١٣٨	٣١٦١٠	٧٧	٩	١٧٥١
مالديف	١٢٦	٠,٤	٣١٥	..	..	د..	..	..	..	..	..	..
مورديس	١١٥٩	٢,٠	٥٧١	٤٢٨٨	٤,٥	٣٧٠٠	٢,٥	١٠٨٩٩	٩٤٠٠	٧١	١٧	١٧٤٤
موناكو	٣٢	صفر	١٦٠٠	..	..	هـ..	..	..	..	..	..	..
ولايات ميكرونيزيا المتحدة	١١٣	٠,٧	١٥٥	٢٠٣	٣,١-	١٨٠٠	٤,٨-	..	..	٦٧	..	..

(أ) تعادل القوة الشرائية: انظر الملاحظات الفنية. ب. حسب استخدام منهج أطلس البنك الدولى. جـ. مقدر أنها منخفضة الدخل (٧٦٠ دولارا فاقل). د. مقدر أنها الشريحة العليا من متوسطة الدخل (٣٠٣١ الى ٩٢٦٠ دولار). هـ. مقدر أنها مرتفعة الدخل (٩٢٦١ فاكثر). و. يستند التقدير على الاعمار: وتم استقراء التقديرات الاخرى من اخر تقدير مرجعى لبرنامج المقارنة الدولية. ز. مقدر أنها الشريحة الدنيا للدخل المتوسط (٧٦١ الى ٣٠٣٠ دولار).

ملاحظات تقنية

تناقش

هذه الملاحظات التقنية المصادر والمناهج المستخدمة لتصنيف المائة والتسعة والأربعين مؤشرا المدرجة فى «المؤشرات المختارة للتنمية الدولية لعام». وتتبع الملاحظات الترتيب الذى تظهر به الموشرات فى الجداول.

المصادر

البيانات المنشورة فى «المؤشرات المختارة للتنية الدولية» مأخوذة من مؤشرات التنمية الدولية ١٩٩٩. بيد أنه أدرجت حيثما أمكن التنقيحات المبلغة منذ تاريخ إنما هذه الطبعة وبالإضافة لذلك أدرجت فى الجدول ١ التقديرات المعلنة مؤخرا للسكان ويضيف الفرد من الناتج القومى الإجمالى لعام ١٩٩٧ فى الجدول ١.

ويعتمد البنك الدولى على تشكيلة متنوعة من الإحصاءات المنشورة فى مؤشرات التنمية الدولية. فالبيانات المتعلقة بالديون الخارجية أبلغتها مباشرة البلدان النامية الأعضاء إلى البنك الدولى من خلال نظام إبلاغ المدينين. واستمدت البيانات الأخرى فى المقام الأول من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وصندوق النقد الدولى، والتقارير القطرية المقدمة للبنك الدولى. كما استخدمت التقديرات التى وضعها موظفو البنك لتحسين حداثة البيانات أو اتساقها. وبالنسبة لمعظم البلدان، تم الحصول على تقديرات الحسابات القومية من الحكومات الأعضاء من خلال البعثات الاقتصادية للبنك الدولى. وقام موظفو البنك بتصحيحها فى بعض الحالات لضمان الاتساق مع التعريفات والمفاهيم الدولية. ومعظم البيانات الاجتماعية المأخوذة من مصادر وطنية مستمدة من ملفات إدارية منظمة، أو مسوحات خاصة، أو من استقصاءات دورية للتعداد. ويدرج القسم الخاص بمصادر البيانات الوارد عقب الملاحظات التقنية، المصادر الدولية الرئيسية المستخدمة.

اتساق البيانات ومدى التعويل عليها

بُذل مجهود كبير فى تنميط البيانات، لكن لا يمكن ضمان القابلية الكاملة للمقارنة وينبغى توخى الحرص فى تفسير المؤشرات. وهناك عوامل كثيرة تؤثر على توافر البيانات وقابليتها للمقارنة ومدى التعويل عليها: فالنظم الإحصائية مازالت ضعيفة فى كثير من الاقتصادات النامية؛ وهناك اختلافات واسعة بين الأساليب الإحصائية والتغطية والممارسات والتعريفات، وتنطوى المقارنة فيما بين البلدان والأزمنة على مشكلات تقنية ومفاهيمية معقدة لم يتسن حلها بصورة لا خلاف عليها. ولهذه الأسباب، ففى حين أن البيانات مستمدة من مصادر يعتقد أنها الأكثر جدارة بالثقة، لا ينبغى فهمها إلا على أنها مبينة للاتجاهات وموضحة للفروق الأساسية بين الاقتصادات، وأنها لا تقدم مقاييس كمية دقيقة لهذه الفروق. كما أن الوكالات الإحصائية القومية تعمد إلى تنقيح بياناتها التاريخية، خاصة بالنسبة للسنوات الأخيرة. لذلك قد تنشر بيانات من آجال مختلفة فى الطبعات المختلفة من مطبوعات البنك الدولى. وننصح القراء ألا يقارنوا هذه البيانات من طبعات مختلفة. والسلاسل الزمنية المتسقة متاحة على ديسكات: *World Development Indicators 1999 CD-Rom.*

نسب النمو ومعدلاته

لتيسير الإحالة، تعرض الجداول نسب ومعدلات النمو عادة وليس القيم البسيطة الكامنة وراءها. وتتوافر القيم فى شكلها الأصلى على

ديسكات *World Development Indicators 1999 CD-Rom* وما لم ينص على خلاف ذلك، تم حساب معدلات النمو آليا باستخدام طريقة انحدار المربعات الصغرى (انظر الأساليب الإحصائية أدناه). ونظرا لأن هذه الطريقة تأخذ فى اعتبارها كل المشاهدات المتاحة فى فترة ما، فإن معدلات النمو الناتجة تتراءى فيها الاتجاهات العامة التى لا تتأثر على نحو غير مناسب بالقيم الاستثنائية. ولاستبعاد آثار التضخم، استخدمت المؤشرات الاقتصادية بالأسعار الثابتة فى حساب معدلات النمو. والبيانات المدرجة بخط مائل هى عن سنة أو فترة أخرى غير تلك المحددة فى عنوان العمود - حتى سنتين قبل ذلك أو بعده بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية، وحتى ثلاث سنوات بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية، لأن جمع هذه الأخيرة يتجه لأن يكون أقل انتظاما والتغيير فيها أقل جوهرية عبر الفترات القصيرة.

سلاسل الأسعار الثابتة

يقاس نمو اقتصاد ما بالزيادة فى القيمة المضافة التى ينتجها الأفراد والمشروعات العاملة فى الاقتصاد. ولذلك فإن قياس النمو الحقيقى يتطلب إجراء تقديرات للناتج المحلى الإجمالى ومكوناته مقومة بالأسعار الثابتة. ويجمع البنك الدولى سلاسل الحسابات القومية بالأسعار الثابتة بالعملات القومية والمسجلة فى سنة الأساس الأصلية للبلد. وللحصول على سلاسل قابلة للمقارنة للبيانات بالأسعار الثابتة، تتم إعادة إسناد الناتج المحلى الإجمالى والقيمة المضافة حسب المنشأ الصناعى إلى سنة مرجعية مشتركة، حاليا ١٩٩٥. وتخلق هذه العملية تفاوتا بين الناتج المحلى الإجمالى المعاد إسناده ومجموع المكونات المعاد إسنادها. ونظرا لأن توزيع هذا التفاوت سيخلق تشوهات فى معدل النمو، يترك التفاوت دون توزيع.

المقاييس الموجزة

المقاييس الموجزة بالنسبة للأقاليم ومجموعات الدخل المعروضة فى نهاية معظم الجداول، تم حسابها عن طريق الجمع البسيط عند التعبير عنها فى مستويات. ومعدلات ونسب النمو الإجمالية تحسب عادة باعتبارها متوسطات مرجحة. والمقاييس الموجزة بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية مرجحة بعدد السكان أو المجموعات الفرعية للسكان، فيما عدا وفيات الرضع التى يتم ترجيحها بعدد المواليد. وللحصول على مزيد من المعلومات انظر الملاحظات الخاصة بمؤشرات معينة.

وبالنسبة للمقاييس الموجزة التى تغطى عدة سنوات، تستند الحسابات لمجموعة متجانسة من الاقتصادات حتى لا يحدث تغيير فى تكوين الإجمالى على مر الزمن. ولا يتم وضع مقاييس المجموعات إلا إذا كانت البيانات المتوافرة عن سنة معينة تمثل ثلثى المجموعة بأسرها على الأقل، كما حددتها سنة الإسناد وهى ١٩٨٧. وعند الوفاء بهذا المعيار، يفترض أن الاقتصادات التى لا توجد عنها بيانات تتصرف مثل البلدان التى تقدم تقديرات. وينبغى أن يضع القراء فى اعتبارهم أن المقاييس الموجزة هى تقدير للإجماليات التى تمثل كل بند، وأنه لا يمكن استنتاج أى شىء له مغزاه عن السلوك على المستوى القطرى بالاستناد لمؤشرات المجموعات. وبالإضافة لذلك، فإن عملية الترجيح قد تفضى إلى فروق بين المجموعات الفرعية والإجماليات العامة.

الجدول ١: حجم الاقتصاد

يستند تقدير **السكان** للتحديد القائم على الواقع، والذى يحسب كل المقيمين، بغض النظر عن الوضع القانونى أو الجنسية، فيما عدا اللاجئين الذين لم يستقروا بصورة دائمة فى بلد اللجوء، والذين يعتبرون عادة جزءا من سكان بلدهم الأصلى. والتقديرات المبينة هى تقديرات منتصف العام (انظر الملاحظة التقنية للجدول٣).

و**مساحة الأرض** هى إجمالى مساحة بلد ما، بما فى ذلك المسطحات المائية الداخلية، والمجارى المائية الساحلية.

و**كثافة السكان** هى عدد سكان منتصف العام مقسوما على مساحة الأرض. ومساحة الأرض هى إجمالى مساحة بلد ما باستبعاد المسطحات المائية الداخلية والمجارى المائية الداخلية ويتم حساب الكثافة باستخدام أحدث بيانات متاحة عن مساحة الأرض.

و**الناتج القومى الإجمالى** هو مجموع القيمة التى يضيفها كل المنتجين المقيمين، زائدا أى ضرائب (بعد استنزال أوجه الدعم) ليست مدرجة فى تقييم الناتج، زائدا المتحصلات الصافية من الدخل الأولى (أجور المستخدمين، وإيراد الممتلكات) من مصادر غير مقيمة. ويتم تحويل البيانات من العملة المحلية للدولارات الأمريكية الجارية باستخدام *أسلوب أطلس البنك الدولى* (انظر الأساليب الإحصائية أدناه). ويتم **حساب معدل النمو السنوى المتوسط للناتج القومى الإجمالى** من الناتج القومى الإجمالى بالأسعار الثابتة بوحدات العملة الوطنية و**نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى** هو الناتج القومى الإجمالى مقسوما على عدد السكان فى منتصف العام. ويتم تحويله إلى الدولارات الأمريكية باستخدام طريقة *أطلس*. ويتم حساب **معدل النمو السنوى المتوسط لنصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى** من نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى بالأسعار الثابتة بوحدات العملة المحلية. و**الناتج القومى الإجمالى مقيسا بتكافؤ القوة الشرائية** هو الناتج القومى الإجمالى محولا لدولارات أمريكية بسعر صرف تكافؤ القوة الشرائية. ويكون للدولار الواحد بسعر تكافؤ القوة الشرائية، نفس القوة الشرائية من الناتج القومى الإجمالى التى للدولار الأمريكى من الناتج المحلى الإجمالى الأمريكى، وتسمى الدولارات المحولة بهذه الطريقة أحيان بالدولارات الدولية.

ويقيس الناتج القومى الإجمالى، وهو أوسع مقياس للدخل القومى، إجمالى القيمة المضافة التى يستحقها المقيمون من المصادر المحلية والخارجية. ويشمل الناتج القومى الإجمالى الناتج المحلى الإجمالى زائدا المتحصلات الصافية من الدخل الأولى من مصادر غير مقيمة. ويستخدم البنك الدولى نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى بالدولارات الأمريكية لتصنيف الاقتصادات من أجل الأغراض التحليلية ولتحديد الجدارة بالاقتراض. وعندما يحسب البنك الدولى الناتج القومى الإجمالى بالدولارات الأمريكية من الناتج القومى الإجمالى المبلغ عنه بالعملات المحلية، فإنه يتبع طريقة *أطلس* فى التحويل. ويتضمن هذا استخدام متوسط ثلاث سنوات من أسعار الصرف للتغلب على آثار التقلبات العابرة فى أسعار الصرف (*للاطلاع على مناقشة أشمل لطريقة أطلس، انظر الأساليب الإحصائية أدناه*). ويلاحظ أن معدلات النمو حسبت من بيانات بالأسعار الثابتة وبوحدات العملة الوطنية، وليس من تقديرات *أطلس*.

ونظرا لأن أسعار الصرف الاسمية لا تعكس دائما الفروق الدولية فى الأسعار النسبية، فإن الجدول ١ يعرض أيضا الناتج القومى الإجمالى محولا لدولارات أمريكية باستخدام أسعار صرف تكافؤ القوة الشرائية. وتتيح أسعار تكافؤ القوة الشرائية إجراء مقارنة نمطية لمستويات السعر الحقيقية بين البلدان، تماما مثلما تتيح الأرقام القياسية التقليدية للأسعار مقارنة القيم الحقيقية عبر الزمن. ومعاملات تحويل تكافؤ القوة الشرائية المستخدمة هنا مستمدة من أحدث جولة من مسوح الأسعار أجراها برنامج المقارنة الدولية، وهو مشروع مشترك للبنك الدولى واللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة. وتستند هذه الجولة من المسوح التى اكتملت فى ١٩٩٦ وغطت ١١٨ بلدا، إلى سنة الإسناد ١٩٩٣. والتقديرات الخاصة بالبلدان غير المدرجة فى المسح مستمدة من نماذج لإحصائية أعدت باستخدام البيانات المتوافرة.

الجدول ٢ : نوعية الحياة

نمو نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص هو متوسط المعدل السنوى للتغير فى الاستهلاك الخاص مقسوما على عدد السكان فى منتصف العام (انظر تعريف الاستهلاك الخاص فى الملاحظة التقنية للجدول ١٣). ومعدل النمو المصحح بالتوزيع هو ١ ناقصا رقم جينى القياسى (انظر الملاحظة التقنية للجدول ٥) مضروبا فى معدل النمو السنوى للاستهلاك الخاص. ويرتبط التحسن فى نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص عادة بانخفاض الفقر، ولكن قد لا يشترك الفقراء فى الاستفادة من التحسن حيث يكون توزيع الدخل أو الاستهلاك متفاوتا بصورة كبيرة. والعلاقة معقدة بين معدل الإقلال من الفقر وتوزيع الدخل أو الاستهلاك، مقيسا برقم مثل رقم جينى القياسى. ولكن رافايون (١٩٩٧ انظر مصادر البيانات) وجد أن معدل الإقلال من الفقر فى المتوسط يتناسب مع معدل نمو الاستهلاك الخاص مصححا بالتوزيع.

و**تفشى سوء التغذية بين الأطفال** هو النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة الذين يقل وزنهم عن الوزن المناسب لعمرهم بمقدار ناقص ٢ انحراف معيارى عن متوسط فئة السكان المرجعية، والذى يستند إلى أطفال من الولايات المتحدة يفترض أن تغذيتهم جيدة. والوزن بالنسبة للعمر مؤشر مركب من كل من الوزن بالنسبة للطول (الهزال) والطول بالنسبة للعمر (التقزم). والتقديرات المتعلقة بسوء تغذية الأطفال مستمدة من منظمة الصحة العالمية.

و**معدل وفيات الأطفال دون الخامسة** هو احتمال أن يموت طفل ولد فى السنة المعينة قبل أن يصل إلى سن الخامسة، إذا انطبقت عليه معدلات الوفاة الجارية بالنسبة للسن. ويعبر عن الاحتمال بالمعدل لكل ألف.

و**العمر المتوقع عند الميلاد** هو عدد السنوات التى سيعيشها طفل مولود حديثا إذا استمرت أنماط الوفيات السائدة فى وقت مولده على ما هى عليه طوال حياته.

وبيانات الوفاة المرتبطة بسن معينة مثل معدلات وفيات الرضع والأطفال إلى جانب العمر المتوقع عند الميلاد، ربما كانت أفضل المؤشرات العامة للحالة الصحية الراهنة للمجتمع، وهى تذكر عادة كمقياس شامل لرفاهية السكان أو نوعية الحياة. والمصادر الأساسية لبيانات الوفيات هى نظم تسجيل الواقعات المتعلقة بحياة الناس والتقديرات المباشرة وغير المباشرة التى تستند إلى مسوح بالعينة أو تعدادات. ونظرا لأن السجلات المدنية التى تتوافر لها نظم كاملة نسبيا لتسجيل واقعات الحياة ليست شائعة تماما، فإنه ينبغى الحصول على التقديرات من مسوح العينة أو استخلاصها باستخدام تقنيات التقدير غير المباشر من بيانات التسجيل أو التعداد أو المسح. وتعتمد التقديرات غير المباشرة على الجداول الاكتوارية («جداول الحياة») المقدرة، والتى قد لا تكون مناسبة للسكان المعنيين. والعمر المتوقع عند الميلاد ومعدلات الوفاة الخاصة بعمر معين هما بصفة عامة تقديران يستندان إلى أحدث تعداد أو مسح متوافر، انظر جدول توثيق البيانات الأولية فى مؤشرات التنمية الدولية ١٩٩٩.

و**معدل أمية الكبار** هو النسبة المئوية من الأشخاص البالغين من العمر ١٥ سنة فأكثر الذين لا يستطيعون قراءة أو كتابة جملة بسيطة قصيرة عن الحياة اليومية وفهمها. ويصعب تعريف وقياس معرفة القراءة والكتابة (محو الأمية). والتعريف هنا يستند إلى مفهوم محو الأمية الوظيفية: قدرة الشخص على استخدام مهارات القراءة والكتابة بصورة فعالة فى سياق مجتمعه. ويتطلب قياس معرفة القراءة والكتابة باستخدام هذا التعريف إجراء تعداد أو قياسات بمسح العينة فى ظل ظروف خاضعة للتحكم والمقارنة. وفى التطبيق، فإن بلدانا كثيرة تقدر عدد الأميين من الكبار من بيانات تعدها بنفسها أو من تقديرات معدلات استكمال الدراسة. وبسبب هذه الفروق فى المنهج، ينبغى الحذر فى إجراء مقارنات عبر البلدان - بل وعلى مر الزمن داخل البلدان.

و**سكان الحضر** هم نسبة السكان الذين يعيشون فى مناطق محددة باعتبارها مناطق حضرية فى كل بلد.

و**فرص الحصول على خدمة الصرف الصحى فى المناطق الحضرية** تبين نسبة سكان الحضر الذين تخدمهم وصلات بالمجارى العامة أو شبكات منزلية، مثل الكنيف الشخصى ذى النقرة، أو المراحيض التى بها صناديق طرد، أو خزانات التعفين، أو المراحيض العامة، أو مرافق أخرى.

الجدول ٣ : السكان وقوة العمل

إجمالى السكان يشمل كل المقيمين بغض النظر عن الوضع القانونى أو الجنسية، فيما عدا اللاجئين الذين لم يتم توطينهم بصورة دائمة فى بلد اللجوء، والذين يعتبرون بصفة عامة جزءا من سكان بلدهم الأصلى. والمؤشرات المعروضة هى تقديرات منتصف العام. وتستند تقديرات السكان عادة إلى التعدادات الوطنية. والتقديرات التى توضع فيما بين التعدادات هى استيفاء أو استكمال بالاستقراء يستند إلى النماذج الديمغرافية. وتحدث أخطاء أو بخس للتعداد حتى فى البلدان مرتفعة الدخل؛ وقد تكون هذه الأخطاء فى البلدان النامية كبيرة بسبب صعوبات النقل والاتصالات وقلة الموارد اللازمة لإجراء تعداد كامل. وبالإضافة لذلك، فإن قابلية مؤشرات السكان للمقارنة الدولية محدودة بسبب الاختلاف فى المفاهيم والتعريفات وإجراءات جمع البيانات، وأساليب التقدير التى تستخدمها وكالات الإحصاء القومية والمنظمات الأخرى التى تجمع البيانات عن السكان. والبيانات الواردة فى الجدول ٣ قدمتها المكاتب الوطنية للإحصاء أو شعبة السكان فى الأمم المتحدة.

و**معدل النمو السنوى المتوسط للسكان** هو المعدل الأسى للتغير بالنسبة للفترة (انظر «الأساليب الإحصائية»).

و**عدد السكان بين سن ١٥ و٦٤** سنة هو مقياس مقبول عادة لعدد السكان النشيطين اقتصاديا على وجه الاحتمال. بيد أنه فى كثير من البلدان النامية يعمل الأطفال دون الخامسة عشرة كل الوقت أو جزءا منه، وفى بعض البلدان المرتفعة الدخل، يؤجل عمال كثيرون التقاعد لما بعد سن الخامسة والستين.

و**تشمل قوة العمل الإجمالية** الأشخاص الذين ينطبق عليهم التعريف الذى وضعته منظمة العمل الدولية للسكان النشيطين اقتصاديا: كل الأشخاص الذين يقدمون العمل لإنتاج السلع والخدمات خلال مدة محددة. ويشمل العاملين والمتعطلين على حد سواء. ورغم أن الممارسات القومية تختلف فإن قوة العمل بصفة عامة تشمل القوات المسلحة والباحثين عن عمل للمرة الأولى، ولكن يستبعد منها ربات البيوت وغيرهن من مقدمى الرعاية بغير أجر والعاملين فى القطاع غير الرسمى. والبيانات المتعلقة بقوة العمل تجمعها منظمة العمل الدولية من التعدادات أو مسوح القوة العاملة. ورغم جهود منظمة العمل الدولية للتشجيع على الأخذ بالمعايير الدولية، فإن بيانات قوة العمل لا تقبل المقارنة بصورة كاملة بسبب الفروق بين البلدان، وأحيانا داخل البلدان، فى تعريفات وأساليب جمع البيانات وتصنيفها ووضعها فى جداول. وقد تم حساب تقديرات قوة العمل الواردة فى الجدول ٣ بتطبيق معدلات النشاط الخاصة بكل من الجنسين مأخوذة من قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية وتقديرات البنك الدولى للسكان لإنشاء سلاسل لقوة العمل تتسق مع تلك التقديرات. ويفضى هذا الإجراء أحيانا إلى تقديرات تختلف بصورة طفيفة عن التقديرات المنشورة فى حولية إحصاءات العمل التى تصدرها منظمة العمل الدولية.

ويحسب **معدل النمو السنوى المتوسط لقوة العمل** باستخدام أسلوب نقطة النهاية الأسية (انظر «الأساليب الإحصائية»).

وتبين **نسبة الإناث فى قوة العمل** مدى نشاط النساء فى قوة العمل. ويتم استخراج تقديرات الإناث فى قوة العمل من قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية. وهذه التقديرات ليست قابلة للمقارنة دوليا لأن أعدادا كبيرة من النساء فى بلدان كثيرة تساعد فى المزارع أو فى منشآت الأسرة الأخرى بدون أجر، وتختلف البلدان فى المعايير المستخدمة لتحديد النطاق الذى يتعين به حساب مثل هؤلاء فى قوة العمل.

و**نسبة الأطفال الذين يتراوح عمرهم بين ١٠ و١٤ سنة فى قوة العمل**، هى النسبة من تلك المجموعة العمرية، التى تعمل أو تبحث عن عمل. ويصعب الحصول على تقديرات يعول عليها لعمالة الأطفال. ففى بلدان كثيرة، تعد عمالة الأطفال غير قانونية أو يفترض عدم وجودها من الناحية الرسمية، ومن ثم لا يتم الإبلاغ عنها أو إدراجها فى المسوح أو تسجيلها فى البيانات الرسمية. كما تخضع البيانات لبخس الإبلاغ لأنها لا تشمل الأطفال المشتركين فى الأنشطة الزراعية والأسرية مع عائلاتهم.

الجدول ٤ : الفقر

سنة المسح هى السنة التى تم فيها جمع البيانات المستند إليها.

و**سكان الريف تحت خط الفقر الوطنى** هم النسبة المئوية من سكان الريف الذين يعيشون تحت خط الفقر الريفى الذى تحدده السلطات الوطنية. و**سكان الحضر تحت خط الفقر الوطنى** هم النسبة المئوية من سكان الحضر الذين يعيشون تحت خط الفقر الحضرى الذى تحدده السلطات الوطنية. و**إجمالى السكان تحت خط الفقر الوطنى** هم النسبة المئوية من إجمالى السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطنى. وتستند التقديرات الوطنية إلى تقدير المجموعات الفرعية المرجحة بالسكان المأخوذة من مسوح الأسر.

السكان الذين يعيشون على قوة شرائية تكافىء أقل من دولار واحد يوميا و**السكان الذين يعيشون على قوة شرائية تكافىء أقل من دولارين يوميا** هما النسبتان المئويتان من السكان الذين يعيشون عند هذين المستويين من الاستهلاك أو الدخل بأسعار ١٩٨٥، مصححين حسب تكافؤ القوة الشرائية.

ويتم حساب فجوة الفقر عند قوة شرائية تكافىء دولارا يوميا وفجوة الفقر عند قوة شرائية تكافىء دولارين يوميا باعتبارهما متوسط الفرق بين خط الفقر والدخل أو الاستهلاك الفعلى بالنسبة لكافة الأسر الفقيرة، معبرا عنه كنسبة مئوية من خط الفقر. ويعكس هذا المقياس عمق الفقر وكذلك مدى انتشاره.

وتنطوى المقارنات الدولية بشأن بيانات الفقر على مشكلات مفاهيمية وعملية إذ أن لدى البلدان المختلفة تعاريف مختلفة للفقر، ومن الصعب إجراء مقارنات متسقة بين البلدان التى تستخدم نفس التعاريف. وتميل خطوط الفقر الوطنية لأن تكون لها قوة شرائية أكبر فى البلدان الغنية، حيث تستخدم معايير أكثر سخاء عنها فى البلدان الفقيرة.

وتحاول خطوط الفقر الدولية الإبقاء على القيمة الحقيقية لخط الفقر ثابتة بين البلدان. وقد تم اختيار مستوى دولار واحد يوميا، مقيسا بأسعار ١٩٨٥ الدولية ومصححا حسب العملة المحلية باستخدام معاملات تحويل تكافؤ القوة الشرائية، من أجل تقرير عن *التنمية فى العالم ١٩٩٠: الفقر* لأنه نموذجى لخطوط الفقر فى الاقتصادات النامية. وتستخدم معاملات تحويل تكافؤ القوة الشرائية لأنها تضع فى الاعتبار الأسعار المحلية للسلع والخدمات التى لا يتم تبادلها دوليا. بيد أن هذه العوامل لم تصمم من أجل إجراء مقارنات دولية للفقر، وإنما لمقارنة الإجماليات فى الحسابات القومية. ونتيجة لذلك، ليس هناك يقين بأن خطا دوليا ما للفقر يقيس نفس الدرجة من الحاجة أو الحرمان عبر البلدان.

ويمكن أن تثور المشكلات عند مقارنة مقاييس الفقر داخل البلدان وكذلك فيما بينها. وعلى سبيل المثال، فإن تكلفة الضرورات الغذائية ـ وتكلفة المعيشة بصفة عامة ـ أعلى عادة فى المناطق الحضرية عنها فى المناطق الريفية. ومن ثم، لابد أن تكون القيمة الاسمية لخط الفقر الحضرى أعلى من خط الفقر الريفى. ولكن ليس من الواضح دائما أن الفرق بين خطى الفقر الحضرى والريفى القائم فى التطبيق يعكس على نحو سليم الفرق فى تكاليف المعيشة. فبالنسبة لبعض البلدان، يكون لخط الفقر الحضرى الشائع الاستعمال قيمة حقيقية أعلى مما لخط الفقر الريفى ـ مما يعنى أنه يتيح للفقراء شراء سلع أكثر من أجل الاستهلاك. وفى بعض الحالات، كان الفرق كبير بدرجة تعنى أن تفشى الفقر أكبر فى المناطق الحضرية عنه فى المناطق الريفية، رغم أننا نجد العكس عندما نجرى التصحيحات فقط من أجل مراعاة الفروق فى تكلفة المعيشة.

وتثور قضايا أخرى فى قياس مستويات معيشة الأسر، من بينها الاختيار بين الدخل والاستهلاك كمؤشر للرفاهية. فقياس الدخل بصورة دقيقة أصعب عادة، والاستهلاك يتفق مع فكرة مستوى المعيشة بأفضل من الدخل، الذى قد يتباين عبر الزمن حتى إن لم يتباين مستوى المعيشة. لكن بيانات الاستهلاك لا تتوافر دائما، وعندما لا تتوافر لا يكون هناك خيار سوى استخدام الدخل. ولا تزال ثمة مشكلات أخرى. فاستبيانات مسح الأسر قد تختلف اختلافا واسعا، وذلك مثلا فى عدد الفئات المتمايزة من السلع الاستهلاكية التى تحددها. وتتباين نوعية المسوحات، وحتى المسوحات المتماثلة قد لا تقبل المقارنة الدقيقة.

كما تطرح المقارنات عبر البلدان التى تمر بمستويات مختلفة من التنمية، مشكلة محتملة بسبب الفروق فى الأهمية النسبية لاستهلاك السلع التى لا تدخل السوق. إذ ينبغى إدراج القيمة السوقية المحلية لكل الاستهلاك العينى (بما فى ذلك الاستهلاك من إنتاج الأسرة، وهو مهم بصفة خاصة فى الاقتصادات الريفية غير المتطورة) فى قياس إجمالى مصروفات الاستهلاك. وبالمثل، ينبغى إدراج الربح المفترض من إنتاج السلع غير السوقية فى الدخل. ولا يتم ذلك دائما، رغم أن هذا الإغفال كان يمثل فى المسوح التى أجريت قبل الثمانينيات مشكلة أكبر كثيرا عنها فى البحوث التى تجرى حاليا. وتشمل بيانات معظم البحوث حاليا تقييما للاستهلاك أو الدخل من الإنتاج الخاص. ومع ذلك، فإن أساليب التقييم تختلف: إذ يستخدم مثلا بعض المسوحات السعر فى أقرب سوق، فى حين يستخدم البعض الآخر متوسط سعر البيع على باب المزرعة.

ومقاييس الفقر الدولية الواردة فى الجدول ٤ تستند لأحدث تقديرات لتكافؤ القوة الشرائية المستمدة من آخر نسخة لجداول بن Penn Tables العالمية (المكتب الوطنى للبحوث الاقتصادية ١٩٩٧). بيد أنه ينبغى ملاحظة أن أى مراجعات لمعامل تحويل تكافؤ القوة الشرائية بالنسبة لبلد ما لإدراج أرقام قياسية أفضل، يمكن أن تنتج خطوطا للفقر بالعملة المحلية مختلفة اختلافا كبيرا.

وحيثما أمكن، تم استخدام الاستهلاك باعتباره مؤشر الرفاهية لتحديد من تنطبق عليه صفة الفقير. وفقد عند توافر دخل الأسر المعيشية، تم تصحيح متوسط الدخل ليتفق إما مع تقدير متوسط الاستهلاك المستند للمسح (عندما كان متوافرا) أو مع تقدير يستند إلى بيانات الاستهلاك المأخوذة من الحسابات القومية. بيد أن هذا الإجراء لا يصحح إلا المتوسط، ولا يمكن عمل شىء لتصحيح الفرق فى منحنيات لورنز (توزيع الدخل) بين الاستهلاك والدخل.

وقد تم ترجيح منحنيات لورنز التطبيقية بحجم الأسرة، ومن ثم فهى تستند إلى نسب مئوية من السكان وليس من الأسر. وفى كل الأحوال، تم حساب مقاييس الفقر من مصادر البيانات الأولية (جداول أو بيانات الأسر) وليس من التقديرات القائمة. وتحتاج

التقديرات المأخوذة من عمليات الجدولة إلى استيفاء، والأسلوب المختار هو منحنيات لورنز بأشكال وظيفية مرنة، والتى ثبت فى أعمال سابقة أنه يمكن التعويل عليها.

الجدول ٥ : توزيع الدخل أو الاستهلاك

سنة المسح هى السنة التى تم فيها جمع البيانات الأساسية المستند إليها.

و**رقم جينى القياسى** هو مقياس لمدى انحراف توزيع الدخل (أو مصروفات الاستهلاك فى بعض الحالات) بين الأفراد والأسر فى اقتصاد ما عن التوزيع المتساوى بصورة كاملة. ويقيس رقم جينى المساحة بين منحنى لورنز (الموصوف فى الملاحظة التقنية للجدول ٤) وخط افتراضى للمساواة المطلقة يتم التعبير عنه كنسبة مئوية من المساحة القصوى الواقعة تحت الخط. وكما هو محدد هنا، فإن رقما قياسيا لجينى مقداره صفر يمثل المساواة الكاملة، ورقما قياسيا مقداره ١٠٠ يعنى عدم المساواة الكاملة (حيث يستحوذ شخص واحد أو أسرة واحدة على كل الدخل أو الاستهلاك).

و**النسبة المئوية للحصة من الدخل أو الاستهلاك** هى الحصة التى تستحق لأعشار السكان أو أخماسهم. والحصص المئوية حسب الأخماس قد لا يبلغ مجموعها ١٠٠ بسبب عملية التقريب.

وتأتى البيانات الخاصة بالدخل أو الاستهلاك الشخصى أو العائلى من مسوحات الأسر ذات الطابع التمثيلى على النطاق القومى. وتشير البيانات الواردة فى الجدول إلى سنوات مختلفة بين ١٩٨٢ و١٩٩٧. وتبين الهوامش التى تشير لسنوات المسح ما إذا كان الترتيب يستند إلى نصيب الفرد من الدخل أو الاستهلاك. وتستند التوزيعات إلى نسب مئوية من السكان وليس من الأسر. وحيثما توافرت البيانات الأصلية من مسح الأسر، استخدمت لحساب حصص الدخل أو الاستهلاك حسب الأخماس بصورة مباشرة. وفى غير ذلك، تم تقدير الحصص من أفضل البيانات المجموعة المتاحة.

وتم تصحيح مؤشرات التوزيع لمراعاة حجم الأسرة، مما يوفر مقياسا أكثر اتساقا لنصيب الفرد من الدخل أو الاستهلاك. ولم تجر أية تصحيحات لمراعاة الفروق فى تكلفة المعيشة فى الأجزاء المختلفة من نفس البلد، لأن البيانات اللازمة غير متوافرة بصفة عامة. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل حول أسلوب التقدير للاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل، انظر رافايون (١٩٩٦)، انظر مصادر البيانات).

وبسبب اختلاف مسوح الأسر الأساسية المستند إليها من حيث الطريقة ونوع البيانات التى يتم جمعها، فإن مؤشرات التوزيع لا تقبل المقارنة الدقيقة عبر البلدان. وتتناقص هذه المشكلات مع تحسن أساليب المسح وعندما تصبح نمطية بدرجة أكبر، لكن القابلية الصارمة للمقارنة تظل مستحيلة. وتم حساب الأرقام القياسية لتوزيع الدخل وأرقام جينى القياسية بالنسبة للاقتصادات مرتفعة الدخل بصورة مباشرة من قاعدة بيانات دراسة لوكسمبورغ للدخل. ويتفق أسلوب التقدير المستخدم هنا مع الأسلوب المطبق على البلدان النامية.

وينبغى ملاحظة المصادر التالية لعدم القابلية للمقارنة. أولا، أن المسوح قد تختلف فى عدة نواح، منها ما إذا كانت تستخدم الدخل أو الإنفاق الاستهلاكى باعتباره مؤشرا لمستوى المعيشة. فالدخل عادة أكثر تفاوتا فى التوزيع من الاستهلاك. وبالإضافة لذلك، فإن تعريفات الدخل المستخدمة فى المسوح تختلف فى العادة عن التعريف الاقتصادى للدخل (المستوى الأقصى من الاستهلاك المتسق مع الإبقاء على القدرة الإنتاجية دون تغيير). والاستهلاك هو عادة مؤشر أفضل للرفاهية، وخاصة فى البلدان النامية. وثانيا، تختلف الأسر فى الحجم (عدد أعضائها) وفى مدى تقاسم الدخل بين أعضائها. ويختلف الأفراد فى العمر وفى احتياجاتهم إلى الاستهلاك. وقد تؤدى الفروق بين البلدان فى هذه المجالات إلى الانحراف فى مقارنات التوزيع.

الجدول ٦ : التعليم

المصروفات العامة على التعليم هى النسبة المئوية من الناتج القومى الإجمالى المخصصة للإنفاق الحكومى على التعليم العام زائدا أوجه الدعم المقدمة للتعليم الخاص على المستويات الابتدائية والثانوية والعالية. وقد يستبعد الإنفاق على التعليم الدينى الذى يلعب دورا كبيرا فى كثير من البلدان النامية. وتشير البيانات الخاصة ببعض البلدان وبعض السنوات إلى الإنفاق من قبل وزارة التعليم بالحكومة المركزية فقط، وبذا تستبعد مصروفات التعليم التى تنفقها وزارات وإدارات أخرى بالحكومة المركزية والسلطات المحلية وغيرها.

و**صافى نسبة القيد** هى عدد الأطفال فى سن التعليم الرسمى (كما يحددها نظام التعليم) المقيدين فى التعليم الابتدائى أو الثانوى، معبرا عنه كنسبة مئوية من عدد الأطفال فى سن الدراسة الرسمية بالنسبة لتلك المستويات فى السكان. وتستند بيانات القيد إلى مسوح القيد السنوية التى تجرى عادة فى بداية السنة الدراسية. ولا تعكس معدلات الانتظام الفعلى أو التسرب خلال السنة الدراسية. وتتبع المشكلات التى تؤثر على مقارنات بيانات الالتحاق عبر البلدان من سوء الإبلاغ عن العمر قصدا أو بغير قصد، ومن الأخطاء فى تقدير السكان فى سن الدراسة. وتخضع للبخس عادة هياكل العمر، المصادر والجنس المأخوذة من التعدادات أو من نظم تسجيل واقعات الحياة الأولية لبيانات السكان فى سن الدراسة خاصة الأطفال الصغار.

و**النسبة المئوية للجيل الذى يصل إلى الصف الخامس** هى نسبة الطلاب فى التعليم الابتدائى الذين يصلون إلى الصف الخامس فى نهاية المطاف. ونظرا لعدم توافر بيانات تتبع الطلاب فرادى، يتم تقدير إجماليات تدفقات الطلاب من صف إلى الصف التالى له باستخدام بيانات معدلات النقل والإعادة والتسرب. ولا توضع فى الاعتبار تدفقات أخرى ناتجة عن المقيدين الجدد، وإعادة القيد، وتخطى الصفوف، والهجرة، والتحويل بين المدارس فى أثناء السنة الدراسية. وتعتمد هذه الطريقة التى تسمى «أسلوب الجيل المعاد بناؤه» على ثلاثة افتراضات من أجل التبسيط : إن المتسربين لا يعودون للدراسة مطلقا؛ وإن معدلات النقل والإعادة والتسرب تظل ثابتة عبر كامل الفترة التى يكون الجيل مقيدا خلالها؛ وإن نفس المعدلات تنطبق على كل التلاميذ المقيدين فى صف معين، سواء كانوا قد أعادوا صفا من قبل أم لا.

و**سنوات الدراسة المتوقعة** هى متوسط عدد سنوات الدراسة الرسمية التى يتوقع حصول الطالب عليها، بما فى ذلك التعليم الجامعى والسنوات المنقضية فى الإعادة. ويمكن أيضا تفسيرها على أنها مؤشر لإجمالى موارد التعليم، مقيسة بسنوات الدراسة التى يتطلبها طفل عبر «حياته» الدراسية.

وقد جمعت بيانات التعليم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) من ردود رسمية على المسوحات ومن تقارير قدمتها السلطات التعليمية فى كل بلد. ونظرا لتباين التغطية والتعريفات وأساليب جمع البيانات عبر البلدان وعبر الزمن داخل البلد الواحد، ينبغى الحرص فى تفسير البيانات الخاصة بالتعليم.

الجدول ٧ : الصحة

تشمل **المصروفات العامة على الصحة** الإنفاق الجارى والرأسمالى من قبل الميزانيات الحكومية (المركزية والمحلية) والقروض والمنح الخارجية (بما فى ذلك الهبات من الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية) وصناديق التأمين الصحى الاجتماعية (أو الإجبارية). ونظرا لأن عددا قليلا من البلدان النامية لديه حسابات قومية للصحة، فإن جمع تقديرات المصروفات العامة على الصحة معقد فى البلدان

التى تشترك فيها حكومات الولايات والمحافظات والمحليات فى تمويل الرعاية الصحية. ولا يتم الإبلاغ بانتظام عن هذه البيانات، وعندما يتم الإبلاغ عنها تكون عادة من نوعية سيئة. وفى بعض البلدان تعتبر الخدمات الصحية خدمات اجتماعية، من ثم تستبعد من مصروفات قطاع الصحة. وقد جمع البنك الدولى البيانات الخاصة بالمصروفات الصحية الواردة فى الجدول ٧ كجزء من استراتيجيته للصحة والتغذية والسكان. ولم يجر وضع أى تقديرات للبلدان التى لا تتوافر عنها بيانات كاملة.

و**فرص الحصول على المياه المأمونة** تبين النسبة المئوية من السكان الذين تتوافر لهم فرصة معقولة للحصول على مقادير كافية من المياه المأمونة (بما فى ذلك المياه السطحية المعالجة والمياه غير المعالجة ولكنها غير ملوثة، مثل مياه الينابيع والآبار الصحية والآبار الارتوازية المحمية). وقد يكون المصدر فى المناطق الحضرية ينبوعا عاما أو حنفية عامة لا تبعد عن السكن أكثر من ٢٠٠ متر. وفى المناطق الريفية، فإن التعريف يعنى أنه لا يتعين على أعضاء الأسرة أن يقضوا جزءا غير متناسب من اليوم فى جلب المياه. والكمية «الكافية» من المياه الآمنة هى الكمية اللازمة لإشباع المتطلبات الأيضية والصحية والمنزلية: وتبلغ عادة نحو ٢٠ لترا لكل شخص يوميا. وقد تغير تعريف المياه المأمونة على مر الزمن.

و**فرص الحصول على الصرف الصحى** تشير إلى النسبة المئوية من السكن التى تتوافر لها مرافق للتخلص من الفضلات تمنع بصورة فعالة تلامس الإنسان والحيوان والحشرات مع الفضلات. وتتراوح المرافق المناسبة من كنيف الحفرة البسيط وإن كانت محمية إلى مراحيض صناديق الطرد المتصلة بالمجارى. ولكى تكون المرافق فعالة، ينبغى أن تبنى كلها بطريقة صحيحة وأن تصان بصورة سليمة.

و**معدل وفيات الأطفال الرضع** هو عدد الأطفال الذين يموتون قبل بلوغ عام واحد من العمر لكل ألف من المواليد أحياء فى سنة معينة (انظر مناقشة معدلات الوفاة المرتبطة بسن معينة فى الملاحظة التقنية للجدول ٢).

و**معدل شيوع وسائل منع الحمل** هو نسبة النساء اللاتى يستخدمن، أو يستخدم شركاؤهن فى ممارسة الجنس، أى شكل من أشكال منع الحمل. ويقاس عادة بالنسبة للنساء المتزوجات البالغات من العمر ١٥-٤٩ سنة فحسب. ويشمل شيوع وسائل منع الحمل كل الأساليب: أى الأساليب التقليدية غير الفعالة وكذلك الأساليب الحديثة عالية الفعالية. وتستبعد النساء غير المتزوجات عادة من المسوح، وقد يؤدى هذا إلى انحراف التقدير. والمعدلات مستمدة أساسا من المسوح الديمغرافية والصحية ومسوحات شيوع وسائل منع الحمل.

ويمثل **معدل الخصوبة الإجمالى** عدد الأطفال الذين يولدون لامرأة واحدة إذا قدر لها أن تعيش إلى نهاية سنوات حملها، وأن تحمل فى كل عمر وفقا لمعدلات الخصوبة السائدة بالنسبة لعمر محدد. والبيانات مأخوذة من نظم تسجيل واقعات الحياة، وتجمع فى حالة الافتقار إليها من التعدادات أو مسوح العينة. وتعتبر المعدلات المقدرة جديرة بالثقة بشرط أن تكون التعدادات أو مسوح العينة حديثة. ومثلما هو الحال بالنسبة للبيانات الديمغرافية الأخرى، فإن المقارنات الدولية مقيدة بالفروق فى أساليب تعريف البيانات وجمعها وتقديرها.

وتشير **نسبة وفيات الأمهات** إلى عدد وفيات المرأة التى تحدث فى أثناء الحمل والولادة لكل مائة ألف من المواليد أحياء. ويصعب قياس نسب وفيات الأمهات لأن نظم المعلومات الصحية ضعيفة عادة. ويتطلب وصف حالة وفاة بأنها وفاة لأم، وجود سبب يمكن عزو الوفاة إليه يحدده عاملون مؤهلون طبيا، استنادا للمعلومات المتاحة وقت الوفاة. وحتى مع هذا، قد تظل بعض الشكوك قائمة بشأن التشخيص فى ظل عدم التشريح. وفى كثير من البلدان، يقوم بتحديد أسباب الوفاة أشخاص ليسوا أطباء، وكثيرا ما تعزى إلى «أسباب غير محددة بدقة». وغالبا لا يتم الإبلاغ عن وفيات الأمهات فى المناطق الريفية. والبيانات الواردة فى الجدول ٧ هى تقديرات رسمية مأخوذة من السجلات الإدارية، أو من التقديرات غير المباشرة المستندة لمسوح، أو التقديرات المستمدة من النموذج الديمغرافى الذى وضعه صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومظمة الصحة العالمية. وفى كل الأحوال، فإن الأخطاء المعيارية فى نسب وفاة الأمهات كبيرة، مما يجعل هذا المؤشر غير مناسب بصورة خاصة لرصد التغيرات عبر فترة قصيرة.

الجدول ٨ : استخدام الأرض والإنتاجية الزراعية

تشمل **الأرض المحصولية** الدائمة الأرض المكرسة لزراعة محاصيل تشغل الأرض لفترات طويلة ولا تحتاج إلى إعادة غرسها بعد كل حصاد، وتستبعد منها الأراضى المستخدمة لزراعة أشجار للحصول على الحطب أو الأخشاب. وتشير **الأراضى المروية** إلى الأراضى المزودة عمدا بالمياه بما فى ذلك الأراضى التى تروى بالغمر المنضبط. و**الأراضى المنزرعة** تشمل الأراضى التى تحددها منظمة الزراعة والأغذية (الفاو) باعتبارها أراضى مكرسة لمحاصيل مؤقتة (تحسب المساحات التى تزرع بمحصولين فى السنة مرة واحدة)، والمروج المؤقتة المخصصة لحصد العلف أو للرعى، والأراضى المزروعة بمنتجات الحدائق من أجل السوق أو المنزل، والأراضى المراحة مؤقتا. ولا تدج الأراضى المهجورة نتيجة للزراعة المتنقلة.

وقابلية بيانات استخدام الأرض المستمدة من بلدان مختلفة للمقارنة محدودة بسبب الاختلاف فى التعريفات والأساليب الإحصائية ونوعية جمع البيانات. فعلى سبيل المثال قد تحدد البلاد المختلفة استخدام الأرض بصورة مختلفة. وتقوم الفاو، وهى المصنف الأول لهذه البيانات، بتصحيح تعريفاتها لفئات استخدام الأرض بين حين وآخر وتقوم أحيانا بتنقيح البيانات السابقة. ونظرا لأن البيانات تعكس بهذا تغييرا فى إجراءات الإبلاغ عن البيانات وكذلك تغييرات فعلية فى استخدام الأراضى، ينبغى تفسير الاتجاهات الظاهرة بحرص.

وتشير **الآلات الزراعية** إلى التراكتورات التى تسير على عجل أو جنازير (باستبعاد تراكتورات الحدائق) المستخدمة فى الزراعة فى نهاية السنة الميلادية المحددة أو خلال الربع الأول من السنة التالية.

وتشير **الإنتاجية الزراعية** للقيمة المضافة الزراعية التى يقدمها كل عامل زراعى مقيسة بدولارات ١٩٩٥ الثابتة. وتشمل القيمة المضافة الزراعية القيمة المستمدة من الغابات وصيد الأسماك. ومن ثم ينبغى الحرص فى تفسير إنتاجية الأراضى. ولمواجهة التقلبات السنوية فى الزراعة وتسويتها، تم استخراج متوسط المؤشرات عبر ثلاث سنوات.

و**الرقم القياسى لإنتاج الأغذية** يغطى المحاصيل الغذائية التى تعتبر صالحة للأكل والتى تحتوى على المغذيات. ويتم استبعاد البن والشاى لأنهما ليس لهما قيمة غذائية، رغم أنهما صالحان للتناول. وتُعد الفاو الرقم القياسى لإنتاج الأغذية، وهى تحصل على البيانات من تقارير رسمية وشبه رسمية عن غلة المحاصيل والمساحة قيد الإنتاج وأعداد الثروة الحيوانية. وحيثما لا تتوافر البيانات، تقوم الفاو بوضع تقديرات . ويتم حساب الرقم القياسى باستخدام صيغة لاسبيرز: حيث ترجح كميات الإنتاج من كل سلعة بمتوسط الأسعار الدولية للسلعة فى فترة الأساس وستم جمعها بالنسبة لكل سنة. وقد يختلف الرقم القياسى للفاو عن أرقام المصادر الأخرى بسبب الاختلاف فى التغطية، والأوزان المرجحة، والمفاهيم والفترات الزمنية، وأساليب الحساب واستخدام الأسعار الدولية.

الجدول ٩ : استخدام المياه، وإزالة الغابات، والمناطق المحمية

تشمل **المياه العذبة** الموارد المتجددة الداخلية، التى تتضمن تدفقات الأنهار والمياه الجوفية من سقوط الأمطار فى البلد، وتدفقات

الأنهار القادمة من بلدان أخرى. ويتم حساب نصيب الفرد من المياه العذبة باستخدام تقديرات البنك الدولى للسكان.

وتستند البيانات المتعلقة بموارد المياه العذبة إلى تقديرات الجريان السطحى إلى الأنهار وإعادة ملء خزانات المياه الجوفية. وتستند هذ التقديرات إلى مصادر مختلفة وتشير إلى سنوات مختلفة، ومن ثم ينبغى الحرص فى إجراء المقارنات عبر البلدان ونظرا لأن البيانات يتم جمعها على فترات متقطعة، فإنها قد تخفى اختلافات كبيرة فى إجمالى موارد المياه المتجددة من سنة إلى السنة التالية؛ كما تخفى هذه المتوسطات السنوية اختلافات كبيرة، موسمية وفيما بين السنوات، فى توافر المياه داخل البلدان والبيانات الخاصة بالبلدان الصغيرة والبلدان الواقعة فى المناطق القاحلة وشبه القاحلة أقل جدارة بالثقة من البيانات الخاصة ببلدان أكبر وبلدان بها سقوط أكبر للأمطار.

وتشير **المسحوبات السنوية من المياه العذبة** إلى إجمالى السحب من المياه، دون احتساب خسائر البخر من أحواض التخزين. كما تشمل المسحوبات المياه من محطات إعذاب المياه فى البلدان التى تمثل فيها هذه المحطات مصدرا مهما للمياه. وبيانات المسحوبات عن سنوات مفردة بين ١٩٨٠ و١٩٩٧ ما لم يذكر غير ذلك. وننصح بالحرص فى مقارنة بيانات مسحوبات المياه العذبة السنوية، التى تخضع للاختلاف فى أساليب الجمع والتقدير. وقد تزيد المسحوبات على ١٠٠ فى المائة من الإمدادات المتجددة عندما يكون المستخرج من مستودعات المياه الجوفية غير المتجددة أومحطات إعذاب المياه كبيرا، أو إذا كانت المياه يعاد استخدامها على نطاق كبير. والمسحوبات من أجل الزراعة والصناعة هى إجمالى المسحوبات للرى وإنتاج الثروة الحيوانية وللاستخدام الصناعى المباشر (بما فى ذلك المسحوبات من أجل تبريد محطات الكهرباء الحرارية)، على التوالى. وتتضمن الاستخدامات المنزلية مياه الشرب، واستخدامات أو إمدادات البلديات، والاستخدام للخدمات العامة، والمؤسسات التجارية، والبيوت، وقد قدرت بيانات الاستخدامات القطاعية للفترة ٨٧-١٩٩٥ بالنسبة لمعظم البلدان.

و**فرص الحصول على الماء الآمن** تشير إلى النسبة المئوية من السكان الذين تتوافر لهم فرصة معقولة للحصول على كمية كافية من ماء الشرب الآمن فى مساكنهم أو على مسافة ملائمة من مساكنهم والمعلومات المتعلقة بفرص الحصول على الماء الآمن، وإن كانت مستخدمة على نطاق واسع، إلا أنها ذاتية لأقصى حد، حيث إن كلمات مثل «كاف» و«آمن» قد تكون لها معان جد مختلفة فى البلدان المختلفة، رغم التعريفات الرسمية لمنظمة الصحة العالمية. وحتى فى البلدان الصناعية، فإن المياه المعالجة قد لا تكون دوما مياها آمنة صالحة للشرب. ورغم أن توافر فرصة الحصول على الماء الآمن أصبحت مرادفا لوجود وصلة بشبكة الإمداد العامة، فإن هذا لا يضع فى اعتباره الفروق فى نوعية وتكلفة الخدمة (محددة بمعناها الواسع) بمجرد التوصيل بها. ومن ثم ينبغى الحذر فى إجراء المقارنات عبر البلدان. وقد تنجم التغيرات عبر الزمن داخل البلد الواحد من تغيير فى التعريفات أو المقاييس.

وتشير **إزالة الغابات سنويا** إلى تحول أراضى الغابات (الأراضى التى تشمل حرجات طبيعية أو مزروعة من الأشجار) بصورة لا رجعة فيها إلى استخدامات أخرى، بما فى ذلك الزراعة المتنقلة، والزراعة الدائمة، وإقامة مزارع تربية الماشية، والمستوطنات، وتنمية البنية الأساسية. ولا تتضمن المساحات المزالة غاباتها، المساحات التى قطعت أشجارها لكن النية متوافرة لتجديدها ولا المساحات التى تدهورت بسبب جمع حطب الوقود، أو تهطال الأحماض، أو حرائق الغابات. وتدل الأرقام السلبية على زيادة فى مساحة الغابات.

وتقديرات مساحة الغابات مأخوذة من مطبوع الفاو، *مساحة غابات العالم، ١٩٩٧*، وهو يقدم معلومات عن غطاء الغابات حتى ١٩٩٥ كما يقدم تقديرا منقحا للغطاء الحرجى فى ١٩٩٠. وتستند بيانات الغطاء الحرجى للبلدان النامية إلى تقييمات قطرية تم إعدادها فى أوقات مختلفة، وكان من المتعين لأغراض الإبلاغ تطويعها لتلائم السنتين المرجعيتين ١٩٩٠ و١٩٩٥. وقد تم هذا التصحيح بنموذج لإزالة الغابات تم تصميمه ليربط التغير فى الغطاء الحرجى على مر الزمن بمتغيرات مساعدة، منها التغير السكانى والكثافة السكانية، والغطاء الحرجى الأولى، والمنطقة الايكولوجية لمساحة الغابة قيد البحث.

و**المساحات المحمية على النطاق القومى** هى المساحات التى لا تقل عن ألف هكتار المحمية بصورة كلية أوجزئية والتى عينت باعتبارها متنزهات وطنية، أومعالم طبيعية، أو محميات طبيعية، أو ملاذات للحياة البرية أو مناظر طبيعية برية وبحرية محمية، أو محميات علمية مع فرص محدودة للجمهور فى الوصول إليها. وهذا المؤشر محسوب كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية. وبالنسبة للبلدان الصغيرة التى تقل المساحة المحمية فيها عن ١٠٠٠ هكتار، سيسفر هذا القيد عن بخس تقدير نطاق وعدد المساحة المحمية.

وقد جمعت بيانات المساحة المحمية من تشكيلة متنوعة من المصادر، وقام بتجميعها المركز العالى لرصد الحفاظ على الطبيعة، وهو مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والصندوق العالمى للطبيعة، والاتحاد العالمى لحفظ الطبيعة. والقابلية للمقارنة عبر البلدان محدودة، بسبب الاختلاف فى التعريفات وممارسات الإبلاغ. ومما يزيد من تفاقم هذه المشكلات، أن البيانات المتاحة تغطى فترات مختلفة. بيد أن تعيين أراض ما باعتبارها مساحة محمية لا يعنى بالضرورة أن الحماية سارية.

الجدول ١٠ : استخدام الطاقة والانبعاثات

تشير **استخدام الطاقة التجارية** إلى استهلاك الظاهر، والذى يعادل الإنتاج المحلى زائدا الوارد أو التغيرات فى الرصيد مطروحا منه الصادرات والوقود المقدم للسفن والطائرات العاملة فى النقل الدولى. وتقوم الوكالة الدولية للطاقة وشعبة الإحصاء بالأمم المتحدة بجمع بيانات الطاقة. وتستند بيانات الوكالة الدولية المتعلقة بالبلدان غير الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى إلى بيانات الطاقة القطرية التى تم تصحيحها لتتفق مع الاستبيانات السنوية التى تستوفيها الحكومات الأعضاء فى تلك المنظمة. ويتم جمع بيانات شعبة الإحصاء أولا من الردود على استبيانات ترسل للحكومات الوطنية، ثم تستكمل من المطبوعات الإحصائية الوطنية وبيانات المنظمات الحكومية الدولية. وعندما لا تتوافر بيانات رسمية، فإن شعبة الإحصاء تعد تقديرات استنادا إلى الأدبيات المهنية والتجارية. وتؤثر التشكيلة المختلفة للمصادر على قابلية البيانات للمقارنة عبر البلدان.

ويشير استخدام الطاقة التجارية إلى استخدام الطاقة الأولية المحلية قبل تحويلها إلى مصادر أخرى من الطاقة للاستخدام النهائى (مثل الكهرباء والمنتجات البترولية المكررة). وتضم الطاقة الطاقة المستمدة من المواد القابلة للاحتراق والنفايات. ويتم تحويل كل أشكال الطاقة التجارية - الطاقة الأولية والكهرباء الأولية - إلى مكافئات للنفط. ولتحويل الكهرباء النووية إلى مكافئات للنفط، افترضت كفاءة حرارية نظرية قدرها ٣٣ فى المائة ؛ ويفترض أن كفاءة الطاقة الكهرومائية تبلغ ١٠٠ فى المائة.

و**الناتج المحلى الإجمالى لكل وحدة من استخدام الطاقة** هو تقدير الناتج المحلى الإجمالى بالدولار الأمريكى (بأسعار ١٩٩٥) لكل كيلو جرام من مكافىء النفط من استخدام الطاقة التجارية.

ويتم حساب **صافى واردات الطاقة** باعتباره استخدام الطاقة مطروحا منه إنتاجها، وكلاهما مقيسان بمكافئات النفط. وتشير علامة ناقص إلى أن البلد مصدّر صاف.

وتقيس **انبعاثات ثانى أكسيد الكربون** الانبعاثات الصادرة من حرق الوقود الأحفورى وصناعة الأسمنت. وتشمل ثانى أكسيد الكربون الناتج خلال استهلاك الوقود الصلب والسائل والغازى، واشتعال الغاز.

ويحسب مركز تحليل معلومات ثانى أكسيد الكربون الذى تشرف عليه وزارة الطاقة الأمريكية، انبعاثات ثانى أكسيد الكربون الناتج عن نشاط الإنسان. وهذه الحسابات مستمدة من بيانات عن استهلاك الوقود الاحفورى، استنادا إلى «مجموعة بيانات الطاقة العالمية» التى تحتفظ بها شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، ومن بيانات عن صناعة الأسمنت العالمية، استنادا إلى «مجموعة بيانات صناعة الأسمنت» التى يحتفظ بها المكتب الأمريكى للمناجم. وفى كل عام يعيد مركز تحليل معلومات ثانى أكسيد الكربون حساب السلاسل الزمنية بأسرها من ١٩٥٠ حتى الآن، مدرجا فى ذلك أحدث النتائج التى توصل إليها وأخر التصحيحات فى قاعدة بياناته. وتستبعد التقديرات الوقود الذى تزود به السفن والطائرات العاملة فى النقل الدولى بسبب صعوبة تخصيص هذا الوقود بين البلدان المستفيدة من النقل.

الجدول ١١: نمو الاقتصاد

الناتج المحلى الإجمالى هو إجمالى القيمة المضافة، بأسعار المشترى التى ينتجها منتجون مقيمون وغير مقيمين فى الاقتصاد زائدا أى ضرائب ناقصا أى دعم لم يدرج فى قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون إجراء خصومات لإهلاك الأصول المصنوعة أو استنزاف الموارد الطبيعية أو تدهورها. والقيمة المضافة هى الناتج الصافى لقطاع ما بعد تجميع كل الناتج وخصم المنتجات الوسيطة. ويحدد التصنيف الصناعى المعيارى الدولى التنقيح ٢ الأصل الصناعى للقيمة المضافة.

ويعكس **المكمش الضمنى للناتج المحلى الإجمالى** التغيرات فى الأسعار بالنسبة لجميع فئات الطلب النهائى، مثل الاستهلاك الحكومى، وتكوين رأس المال، والتجارة الدولية، وكذلك المكون الرئيسى وهو الاستهلاك الخاص النهائى. ويتم استخراجه كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية إلى الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة. كما يمكن حساب مكمش الناتج المحلى الإجمالى أيضا صراحة باعتباره رقم لاسبيرز القياسى للأسعار والذى تكون الأوزان المرجحة فيه هى كميات الناتج المستندة للمدة.

وتتفق **القيمة المضافة الزراعية** مع الأقسام ١١-١٣ من «التصنيف الصناعى المعيارى الدولى» وتشمل الغابات وصيد الأسماك. وتضم **القيمة المضافة الصناعية** القطاعات التالية: التعدين (الأقسام ١٠-١٤ من التصنيف)، والتشييد (القسم ٤٥ من التصنيف) وإمدادات الكهرباء والغاز والمياه (القسمان ٤٠ و٤١ من التصنيف). وتقابل **القيمة المضافة للخدمات** الأقسام ٥٠-٩٦ من التصنيف.

وتمثل **الصادرات من السلع والخدمات** قيمة جميع السلع والخدمات السوقية المقدمة لباقى العالم. ويتضمن هذا قيمة السلع والشحن والتأمين والسفر وغيرها من الخدمات التى لا تدخل فيها عوامل الإنتاج. ويتم استبعاد دخل عوامل الإنتاج والملكية (كانت تسمى من قبل خدمات عوامل الإنتاج)، مثل إيراد الاستثمار، والفائدة، ودخل العمل، وكذلك مدفوعات التحويلات.

ويتكون **الاستثمار المحلى الإجمالى** من المبالغ المكرسة للإضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد زائدا التغيرات الصافية فى مستوى المخزون. وتشمل الإضافات إلى الأصول الثابتة تحسين الأراضى (الأسوار، الخنادق، قنوات الصرف، وما إلى ذلك)، وشراء المصانع والآلات والمعدات؛ وتشييد المبانى والطرق والسكك الحديدية وما إليها، بما فى ذلك المبانى التجارية والصناعية والمكاتب والمدارس والمستشفيات والمساكن الخاصة. والمخزونات هى أرصدة السلع التى تحتفظ بها الشركات لمواجهة التقلبات الوقتية وغير المتوقعة فى الإنتاج أو المبيعات.

ومعدلات النمو هى متوسطات سنوية يتم حسابها باستخدام البيانات بالأسعار الثابتة بالعملة المحلية. ويتم حساب معدلات النمو للمجموعات الإقليمية ومجموعات الدخل بعد تحويل العملات المحلية إلى دولارات أمريكية بمتوسط سعر الصرف الرسمى الذى يعلنه صندوق النقد الدولى للسنة المبينة، أو يتم حسابه أحيانا باستخدام معامل تحويل بديل يحدده فريق بيانات التنمية بالبنك الدولى. ويرد وصف أساليب حساب معدلات النمو ومعاملات التحويل البديلة تحت عنوان «أساليب الإحصاء» أدناه. وللاطلاع على معلومات إضافية عن حساب الناتج المحلى الإجمالى ومكوناته القطاعية، انظر الملاحظة التقنية للجدول ١٢.

الجدول ١٢: هيكل الإنتاج

يمثل **الناتج المحلى الإجمالى** مجموع القيمة المضافة التى يقدمها كل المنتجين فى الاقتصاد (للاطلاع على تعريف أكثر تفصيلا وعلى تعاريف القيمة المضافة للزراعة والصناعة والصناعة التحويلية والخدمات، انظر الملاحظة التقنية للجدول ١١). ومنذ ١٩٦٨، دعا نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية إلى تقييم الناتج المحلى الإجمالى حسب المصدر الصناعى إما بالأسعار الأساسية (باستبعاد كل الضرائب غير المباشرة على عوامل الإنتاج) وإما بأسعار المنتج (بما فى ذلك الضرائب على عوامل الإنتاج، لكن مع استبعاد الضرائب غير المباشرة على الناتج النهائى). بيد أن بعض البلدان تبلغ هذه البيانات بأسعار المشترى - وهى الأسعار التى تتم بها المبيعات النهائية - وقد يؤثر هذا على تقديرات توزيع الإنتاج. والناتج المحلى الإجمالى كما هو معروض فى هذا الجدول مقيس بأسعار المشترى. ومكونات الناتج المحلى الإجمالى مقيسة بالأسعار الأساسية.

ومن بين الصعاب التى يواجهها من يقومون بإعداد الحسابات القومية، مدى النشاط الاقتصادى غير المبلغ عنه فى الاقتصاد غير الرسمى أو الثانوى. ففى البلدان النامية، إما أنه لا يتم تبادل حصة كبيرة من الإنتاج الزراعى (لأنها تستهلك داخل الأسرة) أو لا يتم تبادلها مقابل نقود كما قد تمضى المعاملات المالية دون تسجيل. وينبغى تقدير الناتج الزراعى عادة بصورة غير مباشرة. باستخدام توليفة من الأساليب تتضمن تقديرات للمدخلات والغلات والمساحة قيد الزراعة.

ويقتضى الوضع المثالى قياس إنتاج الصناعة من خلال تعدادات أو مسوحات منتظمة للشركات. لكن هذه المسوحات ليست متواترة فى معظم البلدان النامية وسرعان ما تتقادم بياناتها، ومن ثم يتعين تقدير كثير من النتائج عن طريق الاستقراء. كما يؤثر اختيار وحدة العينة، والتى قد تكون مؤسسة (حيث يمكن أن تستند الردود إلى السجلات المالية) أو منشأة (حيث قد يتم تسجيل وحدات الإنتاج بصورة منفصلة) على نوعية البيانات. وبالإضافة لذلك، فإن جانبا كبيرا من الإنتاج الصناعى يتم تنظيمه ليس فى شركات وإنما فى مشروعات أعمال فردية أو يديرها ملاكها ولا تصل إليها المسوحات التى تستهدف القطاع الرسمى. وحتى فى الصناعات الكبيرة، حيث يرجح أن تجرى المسوحات المنتظمة، فإن التهرب من رسوم الإنتاج وغيرها من الضرائب يقلل تقديرات القيمة المضافة. وتصبح هذه المشكلة أكثر حدة مع انتقال البلد من سيطرة الدولة على الصناعة إلى المشروعات الخاصة بسبب دخول شركات جديدة ميدان الأعمال، وزيادة عدد الشركات القائمة التى تتقاعس عن الإبلاغ. ووفقا لنظام الحسابات القومية، ينبغى أن يتضمن الإنتاج جميع هذه الأنشطة غير المبلغ عنها، وكذلك قيمة الأنشطة غير القانونية والعمليات الأخرى غير المسجلة، غير الرسمية أو الصغيرة. ويقتضى الأمر جمع بيانات عن هذه الأنشطة باستخدام تقنيات أخرى غير المسوحات التقليدية.

وفى القطاعات التى تسيطر عليها منظمات ومؤسسات كبيرة، تكون المعلومات المتعلقة بالإنتاج والعمالة والأجور متوافرة بصورة جاهزة عادة ويمكن التعويل عليها على نحو معقول. ولكن فى قطاع الخدمات، يصعب أحيانا تحديد موطن العمال الذين يشتغلون لحسابهم ومشروعات الشخص الواحد، وليس لدى ملاكها حافز كبير على الرد على المسوحات، ناهيك عن الإبلاغ عن إيراداتهم كاملة. ومما يفاقم هذه المشكلات كثرة أشكال الأنشطة الاقتصادية التى تمضى دون تسجيل، بما فى ذلك العمل الذى تقوم به النساء والأطفال بلا أجر أو مقابل أجر قليل. وللاطلاع على مزيد من المناقشة للمشكلات التى يواجهها استخدام بيانات الحسابات القومية، انظر سرينفسان ١٩٩٤ وهستون ١٩٩٤ فى مصادر البيانات.

الجدول ١٣: هيكل الطلب

الاستهلاك الخاص هو القيمة السوقية لكل السلع والخدمات، بما فى ذلك المنتجات المعمرة (مثل السيارات والغسالات وأجهزة الكمبيوتر المنزلية) التى تشتريها الأسر والمؤسسات غير الساعية للربح أو تتلقاها كدخل عينى. وتستبعد المشتروات من المساكن ولكن تتضمن الإيجار المفترض للمساكن التى يشغلها ملاكها. وفى التطبيق، قد تتضمن أى فرق إحصائى فى استخدام الموارد بالنسبة إلى عرض الموارد.

ويقدر الاستهلاك الخاص عادة باعتباره الباقى، بطرح كل المصروفات المعروفة الأخرى من الناتج المحلى الإجمالى. وقد يتضمن الإجمالى الناتج فروقا كبيرة تماما. وعندما يتم حساب الاستهلاك الخاص بصورة منفصلة، تنزع مسوح الأسرة التى يستند إليها عنصر كبير من عناصر التقييم إلى أن تكون دراسات لمدة عام واحد محدودة التغطية. ولذا سرعان ما تتقادم التقديرات وينبغى استكمالها بإجراءات للتقدير الإحصائى تستند للسعر والكمية. ومما يعقد المسألة، أن التمييز بين الاعتمادات النقدية المخصصة للمشروعات الشخصية والاعتمادات المخصصة للاستخدام الأسرى يكون غامضا فى كثير من البلدان النامية.

ويشمل **الاستهلاك الحكومى العام** كل الإنفاق الجارى على شراء السلع والخدمات (بما فى ذلك الأجور والمرتبات) من كل مستويات الحكم، باستبعاد معظم المؤسسات التجارية الحكومية. كما يتضمن معظم المصروفات المنفقة على الدفاع والأمن الطنى، والذى يعتبر البعض منه حاليا جزءا من الاستثمار.

ويتكون **الاستثمار المحلى الإجمالى** من المخصصات المكرسة للإضافة إلى الأصول الثابتة فى الاقتصاد زائدا التغييرات الصافية فى مستويات المخزون. وللاطلاع على تعريف الأصول الثابتة والمخزون، انظر الملاحظة التقنية للجدول ١١. وبموجب المبادىء التوجيهية المنقحة لنظام الحسابات القومية، يشمل الاستثمار المحلى الإجمالى أيضا مخصصات رأس المال المكرسة لمؤسسات الدفاع التى يمكن أن يستخدمها الجمهور العام، مثل المدارس والمستشفيات، وعلى أنواع معينة من الإسكان الخاص المكرس للاستخدام الأسرى. وتعالج كل مصروفات الدفاع الأخرى باعتبارها إنفاقا جاريا.

ويمكن تقدير بيانات الاستثمار من مسوحات مباشرة للمؤسسات والسجلات الإدارية أو استنادا إلى أسلوب تدفق السلع، باستخدام بيانات من أنشطة التجارة والتشييد. وتعتمد نوعية بيانات الاستثمار الثابت العام على نوعية نظم المحاسبة الحكومية، التى تنزع إلى أن تكون ضعيفة فى البلدان النامية؛ ومقاييس الاستثمار الثابت الخاص - ولا سيما الاعتمادات الرأسمالية من قبل المؤسسات الصغيرة الفردية - لا يعول عليها كثيرا فى العادة.

ونادرا ما تكون تقديرات التغير فى المخزون كاملة، لكنها تشمل عادة أهم الأنشطة أو السلع. وتستخرج هذه التقديرات فى بعض البلدان باعتبارها الباقى المركب إلى جانب الاستهلاك الخاص الإجمالى. ووفقا لقواعد الحسابات القومية، ينبغى إجراء تصحيحات لارتفاع قيمة المخزونات الراجع إلى تغيرات الأسعار، لكن هذا لا يتم دائما. وقد يكون هذا العنصر كبيرا فى الاقتصادات التى يكون التضخم فيها مرتفعا.

والادخار المحلى الإجمالى هو الفرق بين الناتج المحلى الإجمالى والاستهلاك الإجمالى.

وتمثل **الصادرات من السلع والخدمات** قيمة كل السلع والخدمات (بما فى ذلك النقل والسفر وغير ذلك من الخدمات مثل الاتصالات والتأمين والخدمات المالية) المقدمة لباقى العالم.

وتجمع بيانات الصادرات والواردات من بيانات إيرادات الجمارك ومن بيانات ميزان المدفوعات التى يتم الحصول عليها من البنوك المركزية. وعلى الرغم من أن البيانات الخاصة بالصادرات والواردات من جانب المدفوعات توفر سجلات يعول عليها بصورة معقولة للمعاملات عبر الحدود، فإنها قد لا تلتزم بصورة صارمة بالتقييم المناسب والتحديدات الزمنية لمحاسبة ميزان المدفوعات، أو وهو الأهم، لا تتفق مع معيار التغير فى الملكية. (فى حساب ميزان المدفوعات التقليدى، تعتبر الصفقة قد تمت عندما يتم تغيير الملكية). وقد اكتسبت هذه القضية أهمية أكبر مع زيادة عولمة مشروعات الأعمال الدولية. ولا تتضمن بيانات الجمارك ولا بيانات ميزان المدفوعات المعاملات غير القانونية التى تحدث فى بلدان كثيرة. ومما يزيد من تشويه الإحصاءات التجارية، السلع التى يحملها المسافرون عبر الحدود فى تجارة الشنطة.

وميزان الموارد هو الفرق بين الصادرات من السلع والخدمات والواردات من السلع والخدمات.

الجدول ١٤: مالية الحكومة المركزية

يشمل **إيراد الضرائب الجارى** المتحصلات الإلزامية، التى لا يتم تعويضها وغير القابلة للاسترداد التى تجمعها الحكومة المركزية لاستخدامها فى الأغراض العامة. وتشمل الفوائد المتحصلة على متأخرات الضرائب والغرامات التى لم يتم تحصيلها بسبب عدم أداء الضرائب أو التأخر فى تسديدها، وتعرض بعد طرح الاستردادات والمعاملات التصحيحية الأخرى.

ويشمل **الإيراد الجارى من غير الضرائب**، المتحصلات التى لها صفة التعويض، أو عدم الاسترداد والتى تدفع لأغراض عامة، مثل الغرامات أو الرسوم الإدارية أو دخل منظمى المشروعات الناجم عن ملكية الحكومة للعقارات، والإيرادات الحكومية الجارية الطوعية غير القابلة للتعويض والاسترداد غير الناتجة من مصادر حكومية. ولا تشمل هذ الفئة المنح والقروض وسداد الاقتراض السابق، ومبيعات الأصول أو الأرصدة الرأسمالية الثابتة أو الأرض أو الأصول المعنوية أو الهدايا من مصادر غير حكومية لأغراض رأسمالية. وتشكل الإيرادات من الضرائب وغير الضرائب معا الإيراد الجارى للحكومة.

وتشمل **المصروفات الجارية** المدفوعات القابلة للرد غير المصروفات المخصصة للأصول الرأسمالية أوالمدفوعة للسلع والخدمات التى تستخدم فى إنتاج الأصول الرأسمالية، والمدفوعات غير القابلة للاسترداد لأغراض أخرى غير السماح للمتلقين بالحصول على أصول رأسمالية، أو تعوض المتلقين عن تلف أو تدمير الأصول الرأسمالية، أو زيادة رأس المال المالى للمتلقين. ولا تشمل المصروفات الجارية الإقراض الحكومى أوالسداد للحكومات، أو شراء الحكومة لأسهم من أجل أغراض السياسة العامة.

والمصروفات الرأسمالية هى الإنفاق المكرس للحصول على الأصول الرأسمالية الثابتة، والأرض، والأصول المعنوية، والسندات الحكومية، والأصول غير العسكرية وغير المالية. كما تشمل المنح الرأسمالية.

والعجز/ الفائض الإجمالى هو الإيرادات الجارية والرأسمالية والمنح الرسمية المتلقاة، ناقصا إجمالى المصروفات والقروض مع استبعاد المبالغ المسددة.

والمصروفات على السلع والخدمات تشمل جميع مدفوعات الحكومة مقابل السلع والخدمات، بما فى ذلك الرواتب والأجور.

وتشمل **مصروفات الخدمات الاجتماعية** المصروفات على الصحة والتعليم والإسكان والرفاهية والضمان الاجتماعى والتيسيرات المجتمعية كما تغطى التعويض عن الخسائر فى الدخل بسبب المرض والعجز المؤقت، والمدفوعات المقدمة للمسنين والعجزة بشكل دائم والمتعطلين؛ وإعانات الأسرة والأمومة والطفولة؛ وتكلفة الخدمات الاجتماعية مثل الرعاية المقدمة للمسنين والعجزة والأطفال. وتدرج فى هذه الفئة دون تمييز، مصروفات كثيرة تتعلق بحماية البيئة، مثل التخفيف من التلوث، وإمدادات المياه، والصرف الصحى، وجمع القمامة.

ويقوم صندوق النقد الدولى بجمع البيانات الخاصة بالإيرادات والمصروفات من خلال الاستبيانات التى توزع على الحكومات الأعضاء، كما تجمعها منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى. وبصفة عامة، فإن تعريف الحكومة يستبعد المؤسسات العامة غير المالية والمؤسسات المالية العامة (مثل البنك المركزى). وعلى الرغم من جهود صندوق النقد الدولى لتنظيم وتنميط جمع البيانات المالية العامة، فإن الإحصاءات الخاصة بالمالية العامة غير كاملة عادة، ولا تأتى فى الأوان المناسب، وغير قابلة للمقارنة. وتستبعد التغطية الإحصائية غير الكافية تقديم بيانات على المستوى دون الوطنى، مما يجعل هناك احتمالا لأن تكون المقارنات عبر البلدان مضللة.

وإجمالى مصروفات الحكومة المركزية كما هى معروضة فى ***الكتاب السنوى للإحصاءات المالية الحكومية*** لصندوق النقد الدولى مقياس للاستهلاك الحكومى العام محدود بدرجة أكبر من ذلك المبين فى الحسابات القومية، لأنه يستبعد المصروفات الاستهلاكية من قبل حكومات الولايات والأقاليم. وفى الوقت نفسه فإن مفهوم البنك الدولى عن مصروفات الحكومة المركزية أوسع من تعريف الحسابات القومية، لأنه يتضمن الاستثمار المحلى الإجمالى الحكومى والمدفوعات التحويلية.

ويمكن أن تشيير مالية الحكومة المركزية إلى واحد من مفهومين للمحاسبة: المحاسبة الموحدة ومحاسبة الميزانية. وبالنسبة لمعظم البلدان، تم توحيد بيانات مالية الحكومة المركزية فى حساب واحد، لكن بالنسبة للبعض الآخر لا تتوافر سوى حسابات ميزانية الحكومة المركزية. والبلدان التى تبلغ بيانات الميزانية مشار إليها فى جدول توثيق البيانات الأولية فى *مؤشرات التنمية الدولية* ١٩٩٩. ونظرا لأن حسابات الميزانية لا تتضمن بالضرورة كل وحدات الحكومة المركزية، فإن الصورة التى تقدمها عن أنشطة الحكومة المركزية ليست كاملة عادة. ومن المسائل الأساسية عدم إدراج العمليات شبه المالية للبنك المركزى. وقد تفضى خسائر البنوك المركزية الناجمة عن العمليات النقدية وتمويل الدعم إلى عجز شبه مالى كبير. وقد ينجم مثل هذا العجز أيضا عن عمليات جهات الوساطة المالية الأخرى، مثل المؤسسات العامة لتمويل التنمية. كما تغفل البيانات التزامات الحكومة المحتملة عن مشروعات المعاش والتأمين غير الممولة.

الجدول ١٥: ميزان المدفوعات والحساب الجارى، والاحتياطيات الدولية

تشمل الصادرات من السلع والخدمات والواردات من السلع والخدمات معا كل المعاملات بين المقيمين فى بلد ما وباقى العالم التى تتضمن تغيير ملكية البضائع، والسلع المرسلة للتجهيز والإصلاح، والذهب غير النقدى والخدمات.

والدخل الصافى يشير إلى التعويض الذى يحصل عليه العاملون فى اقتصاد ما غير ذلك الذى يقيمون فيه، مقابل عمل تم أداؤه من أجل مقيم فى هذا الاقتصاد وقام بدفع أجره ودخل الاستثمار (إيرادات ومدفوعات عن الاستثمار المباشر والاستثمار بمحافظ الأوراق المالية، والاستثمارات الأخرى، والإيراد على أصول الاحتياطى). ويتم تسجيل الدخل المستمد من استخدام أصول معنوية تحت بند خدمات الأعمال.

وتشمل **التحويلات الجارية الصافية** المعاملات التى يقوم فيها المقيمون فى اقتصاد ما بتقديم أو تسلم سلع وخدمات ودخل أو بنود مالية بدون مقابل. وجميع التحويلات التى لا تعتبر تحويلات مالية هى تحويلات جارية.

و**رصيد الحساب الجارى** هو إجمالى صافى الصادرات من السلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية.

وتتألف **الاحتياطيات الدولية الإجمالية** من الحيازات من الذهب النقدى، وحقوق السحب الخاصة، والاحتياطيات التى يحتفظ بها صندوق النقد الدولى لأعضائه، وحيازات النقد الأجنبى الخاضعة لإشراف السلطة النقدية. ويتم تقييم المكون الذهبى لهذه الاحتياطيات بأسعار لندن فى نهاية السنة (٥٨٩,٥ دولار للأوقية فى ١٩٨٠ و٢٨٧,٨ دولار للأوقية فى ١٩٩٨).

وينقسم ميزان المدفوعات إلى مجموعتين من الحسابات. فيسجل الحساب الجارى المعاملات فى السلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية. ويسجل الحساب الرأسمالى والمالى تحويلات رأس المال، وشراء الأصول غير المالية غير المنتجة (مثل البراءات)، أو التصرف فيها؛ والمعاملات فى الأصول والخصوم المالية. ويتم تسجيل الاحتياطيات الدولية الإجمالية فى مجموعة ثالثة من الحسابات، هى مركز الاستثمار الدولى، الذى يسجل أرصدة الأصول والخصوم.

وميزان المدفوعات هو نظام محاسبى بالقيد المزدوج يبين كل تدفقات السلع والخدمات إلى ومن اقتصاد ما، وكل التحويلات التى تناظر موارد حقيقية أو استحقاقات مالية مطلوبة من، أو مطلوبة إلى، باقى العالم بدون مقابل، مثل الهبات والمنح، وجميع التغييرات فى مستحقات المقيمين على، والتزاماتهم إلى، غير المقيمين والتى تنجم عن معاملات اقتصادية. ويتم تسجيل كل المعاملات مرتين: مرة كمبلغ دائن ومرة كمبلغ مدين. ومن ناحية المبدأ، فإن الرصيد الصافى يجب أن يكون صفرا، لكن فى التطبيق العملى لا تتوازن الحسابات عادة. وفى هذه الحالة يدرج فى الحساب الرأسمالى والمالى بند للموازنة، هو صافى السهو والخطأ.

وقد تظهر فروق فى ميزان المدفوعات لأنه ليس هناك مصدر واحد لبيانات ميزان المدفوعات وليس هناك طريق لضمان أن البيانات المستمدة من مصادر مختلفة متسقة على نحو كامل. وتشمل المصادر بيانات الجمارك، والحسابات النقدية للنظام المصرفى، وسجلات الدين الخارجى، والمعلومات التى تقدمها المؤسسات، والمسوح التى تجرى لتقدير معاملات الخدمات، وسجلات الصرف الأجنبى. وتسهم فى صافى السهو والخطأ الفروق فى أساليب التسجيل - على سبيل المثال، فى توقيت المعاملات، وفى تعريف المقيم والملكية، وفى سعر الصرف المستخدم لتقييم المعاملات. وبالإضافة لذلك، فإن التهرب وغيره من المعاملات غير القانونية وشبه القانونية قد لا تسجل أو تسجل بطريقة خاطئة.

وتستند المفاهيم والتعريفات المستخدمة فى البيانات الواردة فى الجدول ١٥ إلى الطبعة الخامسة من *دليل حساب المدفوعات* لصندوق النقد الدولى. وقد أعادت تلك الطبعة تعريف بعض المعاملات التى كانت تدرج من قبل فى الحساب الجارى، مثل الإعفاء من الديون، والتحويلات الرسمية للمهاجرين، والمعونة الخارجية لشراء السلع

الرأسمالية. ومن ثم، فإن ميزان الحساب الجارى يعكس حاليا على نحو أكثر دقة صافى إيرادات التحويلات الجارية، بالإضافة إلى المعاملات فى السلع والخدمات (كانت من قبل، خدمات لا تدخل فيها عوامل الإنتاج)، والدخل (كان من قبل، دخل عوامل الإنتاج). ولا يزال الكثير من البلاد يحتفظ بنظم لجمع البيانات وفقا للمفاهيم والتعريفات الواردة فى الطبعة الرابعة. وعند الاقتضاء، يحول صندوق النقد الدولى البيانات الواردة فى النظم السابقة لتتفق مع الطبعة الخامسة (انظر جدول وثائق البيانات الأولية فى **مؤشرات التنمية الدولية ١٩٩٩**). والقيم بالدولارات الأمريكية محول بأسعار الصرف السوقية.

الجدول ١٦ : تمويل القطاع الخاص

يغطى **الاستثمار الخاص** إجمالى الاعتمادات التى يكرسها القطاع الخاص (بما فى ذلك الوكالات الخاصة التى لا تسعى للربح) للإضافة إلى أصوله المحلية الثابتة. وعندما لا تتوافر تقديرات مباشرة لإجمالى الاستثمار المحلى الثابت الخاص، يتم تقدير هذا الاستثمار باعتباره الفرق بين مجموع الاستثمار المحلى الإجمالى والاستثمار العام الموحد. ولا تخصص مسموحات لإهلاك الأصول. ونظرا لأنه يتم عادة تقدير الاستثمار الخاص باعتباره الفرق بين كميتين مقدرتين - الاستثمار الثابت المحلى والاستثمار العام الموحد - فقد يتم بخس قيمة الاستثمار الخاص أو المبالغة فيها ويخضع للخطأ على مر الزمن.

و**رسملة سوق الأوراق المالية** (تسمى أيضا القيمة السوقية) هى مجموع عمليات الرسملة السوقية لكل الشركات المسجلة فى البورصات المحلية، حيث تمثل الرسملة السوقية لكل شركة سعر سهمها فى نهاية السنة مضروبا فى عدد الأسهم المتداولة. والرسملة السوقية التى تقدم كمقياس لتحديد مستوى تطور سوق الأوراق المالية تعانى من جوانب ضعف فكرية وإحصائية مثل عدم دقة الإبلاغ واختلاف معايير المحاسبة.

الشركات المحلية المسجلة هى عدد الشركات المساهمة المسجلة محليا فى البورصات فى نهاية السنة، مع استبعاد شركات الاستثمار، وصناديق الاستثمار المشترك، وجهات الاستثمار الجماعى الأخرى.

فرق سعر الفائدة، ويعرف أيضا بأنه هامش الوساطة، وهو الفرق بين سعر الفائدة الذى تتقاضاه البنوك على القروض متوسطة وقصيرة الأجل المقدمة إلى القطاع الخاص وبين أسعار الفائدة التى تقدمها البنوك إلى الزبائن المقيمين على الودائع تحت الطلب والودائع لأجل أو الودائع الادخارية. وينبغى أن تعكس أسعار الفائدة استجابة المؤسسات المالية للمنافسة والحوافز السعرية. بيد أن فرق سعر الفائدة قد لا يكون مقياسا يعول عليه لكفاءة النظام المصرفى بقدر ما تكون المعلومات عن أسعار الفائدة غير دقيقة، فالبنوك لا تراقب كل مديريها، أو أن الحكومات تحدد أسعار الإيداع والإقراض.

ويشمل **الائتمان المحلى الذى يقدمه القطاع المصرفى** كل الائتمان المقدم لمختلف القطاعات على أساس إجمالى، باستثناء الائتمان المقدم إلى الحكومة المركزية، والذى يكون صافيا. ويشمل القطاع المصرفى، السلطات النقدية، وبنوك إيداع النقود، والمؤسسات المصرفية الأخرى التى تتوافر عنها بيانات (بما فى ذلك المؤسسات التى لا تقبل ودائع قابلة للتحويل ولكنها تتحمل خصوما مثل الودائع لأجل والودائع الادخارية). وتشمل نماذج المؤسسات المصرفية الأخرى مؤسسات الادخار والقروض المضمونة برهن وروابط البناء والإقراض.

وبصفة عامة، فإن المؤشرات الواردة هنا لا تحيط بأنشطة القطاع غير الرسمى، وهى مصدر مهم للتمويل فى الاقتصادات النامية.

الجدول ١٧ : دور الحكومة فى الاقتصاد

يشمل **الدعم والتحويلات الجارية الأخرى** جميع التحويلات بغير مقابل وغير القابلة للاسترداد على الحساب الجارى للمؤسسات الخاصة والعامة، والتكلفة التى يتحملها الجمهور من جراء قيام مؤسسات الإدارة بتحويل عجز التشغيل النقدى على المبيعات إلى الجمهور العام.

وتقدر **القيمة المضافة للمؤسسات التى تملكها الدولة** بإيرادات البيع ناقصا تكلفة المدخلات الوسيطة، أو كمجموع فائض (رصيد) تشغيلها ومدفوعات الأجور. والمؤسسات المملوكة للدولة هى كيانات اقتصادية تملكها الحكومة أو تسيطر عليها، وتدر معظم إيراداتها ببيع السلع والخدمات. ويشمل هذا التعريف المؤسسات التجارية التى تديرها إدارة حكومية بصورة مباشرة وتلك التى تمتلك فيها الحكومة غالبية الأسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال مؤسسات أخرى للدولة. كما تشمل مؤسسات تمتلك فيها الدولة نصيب الأقلية من الأسهم، إذا كان توزيع باقى الأسهم يترك للحكومة سيطرة فعالة عليها. وتستبعد أنشطة القطاع العام - التعليم، والخدمات الصحية وتشييد الطرق وصيانتها - الذى يتم تمويله بوسائل أخرى، وذلك عادة من الإيراد العام للحكومة. ونظرا لأن للمشروعات المالية طبيعة مختلفة، فقد استبعدت بصفة عامة من البيانات.

وتستند **المصروفات العسكرية** بالنسبة للدول الأعضاء فى حلف شمال الأطلنطى (الناتو) إلى تعريف الناتو، الذى يغطى المصروفات المتعلقة بالنواحى العسكرية التى تنفقها وزارة الدفاع (بما فى ذلك التجنيد والتدريب والتشييد وشراء الإمدادات والمعدات العسكرية) وكذلك الوزارات الأخرى. وتستبعد المصروفات من النوع المدنى والتى تنفقها وزارة الدفاع. وتدرج المساعدة العسكرية فى مصروفات البلد المانح. وتسجل مشتروات المعدات العسكرية كمبلغ دائن فى وقت تكبد الدين، وليس فى وقت الدفع. وتغطى بيانات البلدان الأخرى بصفة عامة مصروفات وزارة الدفاع؛ وتستبعد المصروفات على النظام والأمن العام، والتى تصنف بصورة مستقلة.

وتختلف التعريفات الخاصة بالإنفاق العسكرى حسب ما إذا كانت تتضمن قوات الدفاع المدنى والاحتياطى والقوات المساعدة، والشرطة والقوات شبه العسكرية، والقوات مزدوجة الغرض مثل الشرطة العسكرية والمدنية والمنح العسكرية العينية ومعاشات العاملين العسكريين واشتراكات التأمين الاجتماعى التى يدفعها قسم من الحكومة للآخر. وقد تغفل البيانات الحكومية الرسمية بعض أوجه الإنفاق العسكرى، وتخفى التمويل من خلال حسابات خارجة عن الميزانية أو استخدام غير مسجل لإيرادات الصرف الأجنبى، أو تتقاعس عن إدراج المعونة العسكرية أو الواردات السرية من المعدات العسكرية. والأرجح أن يتم الإبلاغ عن الإنفاق الجارى بأكثر مما يتم عن الإنفاق الرأسمالى. ويمكن فى بعض الحالات الحصول على تقدير للإنفاق العسكرى أكثر دقة بجمع قيمة واردات السلاح المقدرة والمصروفات العسكرية الأسمية. بيد أن هذا الأسلوب قد يبخس أو يبالغ فى قيمة الإنفاق فى سنة معينة، لأن المدفوعات مقابل السلاح قد لا تتم فى وقت التسليم.

والبيانات الواردة فى الجدول ١٧ مأخوذة من وكالة الحد من الأسلحة ونزع السلاح بالولايات المتحدة. والكتاب السنوى للإحصاءات *المالية الحكومية* لصندوق النقد الدولى، مصدر أساسى للبيانات عن الإنفاق العسكرى. وهو يستخدم تعريفا متسقا للإنفاق على الدفاع يستند على تصنيف الأمم المتحدة لوظائف الحكومة وتعريف الناتو. ويراجع الصندوق البيانات الخاصة بالإنفاق على الدفاع لضمان الاتساق العريض مع بيانات الاقتصاد الكلى الأخرى المبلغة له، لكنه لا يستطيع على الدوام التحقق من مدى دقتها واكتمالها. وبالإضافة لذلك، فإن التغطية القطرية تتأثر بالتأخير فى

إبلاغ البيانات أو التقاعس عن ذلك. ولذلك فإن معظم الباحثين يستكملون بيانات الصندوق بتقييمات مستقلة للاعتمادات العسكرية من قبل منظمات مثل الوكالة الأمريكية للحد من الأسلحة ونزع السلاح ومعهد استوكهلم الدولى لبحوث السلام، والمعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية. بيد أن هذه الوكالات تعتمد بصورة أساسية على الإبلاغ من قبل الحكومات، وعلى تقديرات سرية للمخابرات متباينة النوعية، وعلى مصادر لا تكشف عنها أو لا تستطيع الكشف عنها، وعلى المطبوعات التى تصدرها جهات أخرى.

وترتيب **الخطر المركب الوارد فى الدليل الدولى للمخاطر القطرية** رقم قياسى شامل مأخوذ من الدليل. ويجمع دليل PRS المعلومات عن ٢٢ كل مكون، ويصنف هذه المكونات فى ثلاث فئات أساسية (سياسية ومالية واقتصادية) ويحسب رقما قياسيا واحدا لتقييم الخطر يتراوح بين صفر و١٠٠، ويدل الترتيب دون ٥٠ على خطر مرتفع جدا وفوق ٨٠ على خطر منخفض جدا. ويتم تنقيح الترتيب كل شهر.

ويرتب ائتمان **المستثمر المؤسسى**، من صفر إلى ١٠٠، احتمال إعسار وعجز بلد ما. ويدل الرقم المرتفع على احتمال منخفض للإعسار والعجز عن الوفاء. وتستند تصنيفات الائتمان القطرى لمستثمر مؤسسى إلى معلومات تقدمها البنوك الدولية القيادية. ويتم ترجيح الردود باستخدام صيغة تولى أهمية أكبر للردود الواردة من بنوك لها درجة أكبر من التعرض للخطر على النطاق العالمى ونظم أكثر تقدما للتحليل القطرى.

وقد يكون ترتيب المخاطر ذاتيا بدرجة عالية، يعكس تصورات خارجية لا تحيط دوما بالوضع الفعلى لبلد ما. ولكن هذه التصورات الذاتية هى الواقع الذى يواجهه صانعو السياسة فى المناخ الذى يخلقونه من أجل التدفقات الأجنبية الخاصة للداخل. والبلدان التى لا تصنفها وكالات تصنيف مخاطر الائتمان فى مراتب مواتية، لا تجذب عادة التدفقات المسجلة من رأس المال الخاص. وتصنيف المخاطر المعروض هنا ليس معتمدا من البنك الدولى ولكنه أدرج بسبب فائدته للتحليل.

وأعلى **سعر حدى للضريبة** هو أعلى سعر مبين فى جدول أسعار الضرائب الذى يطبق على دخول الأفراد والشركات الخاضعة للضرائب. كما يعرض الجدول عتبة الدخل التى يطبق فيما يزيد عليها أعلى سعر حدى للضريبة على الأفراد.

ونظم تحصيل الضرائب معقدة عادة، وتحتوى على كثير من الاستثناءات والإعفاءات والعقوبات وغيرها من الإغراءات التى تؤثر على تواتر فرض الضرائب ومن ثم تؤثر على قرارات العمال والمديرين ومنظمى المشروعات والمستثمرين والمستهلكين. وهناك مؤثر مهم احتمالا على المستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء هو تصاعدية الضريبة، كما تتراءى فى أعلى سعر حدى للضريبة على دخل الأفراد والشركات. وتشير الضرائب أسعار الحدية على الأفراد عادة إلى دخل العمل. وبالنسبة لبعض البلدان، فإن أعلى سعر حدى للضريبة، هو السعر الأساسى أو الموحد، وقد تطبق أيضا رسوم إضافية واستقطاعات أخرى.

الجدول ١٨: القوى الكهربائية والنقل

يقيس **نصيب الفرد من استهلاك القوى الكهربائية** إنتاج محطات القوى والمحطات الحرارية ومحطات القوى الموحدة ناقصا خسائر التوزيع واستخداماتها الخاصة. وتقيس **خسائر نقل وتوزيع القوى الكهربائية** الخسائر التى تقع بين مصدر الإمداد ونقاط التوزيع، وفى التوزيع على المستهلكين، بما فى ذلك السرقة والاختلاس.

وتقوم وكالة الطاقة الدولية بجمع بيانات إنتاج القوى الكهربائية واستهلاكها من وكالات الطاقة الوطنية، وتصححها لتصبح مطابقة للتعريفات الدولية. فعلى سبيل المثال، تجرى التصحيحات لكى تؤخذ فى الاعتبار المؤسسات التى تقوم بالإضافة إلى أنشطتها الرئيسية بتوليد الكهرباء لتغطية استخدامها بصورة كلية أو جزئية. وفى بعض البلاد، يكون الإنتاج الذاتى من قبل الأسر وصغار منظمى المشروعات كبيرا بسبب بعدهم أو لأن مصادر القوى العامة لا يعول عليها، وقد لا تعكس هذه التصحيحات الإنتاج الواقعى على نحو ملائم.

ورغم أن الاستهلاك الذاتى وخسائر النقل يتم خصمها، فإن استهلاك القوى الكهربائية يتضمن استهلاك المحطات المساعدة، والخسائر فى المحولات التى تعتبر جزءا لا يتجزأ من تلك المحطات، والكهرباء التى تنتجها منشآت الضخ. وفى حالة توافر البيانات، يغطى الاستهلاك الكهرباء التى تنتجها كافة المصادر الأولية للطاقة: الفحم والنفط والغاز والمصادر النووية، والكهرمائية، والحرارية الأرضية، والرياح، والمد والأمواج والمصادر المتجددة القابلة للاحتراق. ولا تحيط بيانات الإنتاج ولا بيانات الاستهلاك بمدى إمكان التعويل على الإمدادات، بما فى ذلك تواتر انقطاع التيار والعطل وعوامل التحميل.

و**الطرق المرصوفة** هى النسبة المئوية من الطرق التى تم سدها وجعلها مانعة للتسرب بالقار أو مواد مماثلة لبناء الطرق. والسلع **المنقولة** برا هى حجم السلع المنقولة بالمركبات البرية، مقيسة بملايين الأطنان المترية مضروبة فى الكيلومترات التى تقطعها فى سفرها. وتقيس **السلع المنقولة بالسكك الحديدية** الحمولة بالأطنان من السلع المنقولة مضروبة فى الكيلومترات المقطوعة لكل مليون دولار من الناتج المحلى الإجمالى مقيسا بتكافؤ القوة الشرائية. ويشمل **الركاب المنقولين بالطائرات** الركاب على خطوط نقل الركاب المحلية والدولية.

والبيانات المتعلقة بمعظم صناعات النقل ليست قابلة للمقارنة على الصعيد الدولى، لأنه على خلاف الإحصاءات الديمغرافية، وحسابات الدخل الوطنى، وبيانات التجارة الدولية، لم يتم تنميط جمع بيانات البنية الأساسية على الصعيد الدولى. ويقوم الاتحاد الدولى للطرق بجمع البيانات المتعلقة بالطرق، وتجمع منظمة الطيران المدنى الدولية بيانات عن النقل الجوى. وروابط الطرق الوطنية هى المصادر الأولى لبيانات الاتحاد الدولى للطرق؛ وفى البلدان التى لا توجد فيها مثل هذه الروابط أو لا ترد على الاستبيانات، يتم الاتصال بوكالات أخرى، مثل مديريات الطرق، ووزارات النقل والأشغال العامة، أو مكاتب الإحصاء المركزية. ونتيجة لذلك فإن نوعية البيانات المجموعة ليست متساوية.

الجدول ١٩: الاتصالات والمعلومات والعلم والتكنولوجيا

الصحف اليومية هى عدد النسخ الموزعة من الصحف التى تصدر أربع مرات على الأقل أسبوعيا، لكل ألف نسمة. **وأجهزة المذياع** هى العدد المقدر لأجهزة استقبال الإذاعة المستخدمة لالتقاط البث من أجل الجمهور العام، لكل ألف من السكان. ويتم الحصول على البيانات المتعلقة بهذين المؤشرين من مسوح إحصائية تجريها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وفى بعض البلدان، لا تتفق التعريفات والتصنيفات وأساليب العد كلية مع معايير اليونسكو. فعلى سبيل المثال، يبلغ بعض البلدان عن تداول الصحف باعتباره عدد النسخ المطبوعة وليس الموزعة. وبالإضافة لذلك تفرض بلدان كثيرة رسوما للترخيص بأجهزة المذياع للمساعدة فى سداد تكاليف البث العام، مما يثبط همة مالكى أجهزة المذياع عن إعلان ملكيتهم. وبسبب مشكلات جمع البيانات هذه وغيرها، تتباين تقديرات عدد الصحف وأجهزة المذياع بصورة واسعة فى مدى التعويل عليها وينبغى الحرص فى تفسيرها.

و**أجهزة التليفزيون** هى العدد المقدر للأجهزة المستخدمة لكل ألف من السكان. ويتم تزويد الاتحاد الدولى للاتصالات السلكية

واللاسلكية بالبيانات المتعلقة بأجهزة التليفزيون من خلال استبيانات سنوية ترسل إلى سلطات الإرسال الوطنية وروابط الصناعة. ويشترط بعض البلدان تسجيل أجهزة التليفزيون. وبقدر ما لا تسجل الأسر بعض أجهزتها قد يكون العدد المسجل أقل من العدد الحقيقي.

و**خطوط التليفون الرئيسية** تعد كل خطوط التليفون التى تصل جهاز العميل بشبكة التليفون العامة الموصلة. و**التليفونات المحمولة** (النقالى) تشير إلى عدد مستخدمى التليفونات المحمولة المشتركين فى خدمة التليفون المحمول الآلية العامة باستخدام التكنولوجيا الخلوية التى تكفل الوصول لشبكة التليفونات الموصلة، لكل ألف من السكان. ويقوم الاتحاد الدولى للاتصالات السلكية واللاسلكية بجمع البيانات عن الخطوط الرئيسية والتليفونات المحمولة من خلال استبيانات سنوية ترسل لسلطات الاتصالات السلكية واللاسلكية وشركات التشغيل. ويتم استكمال البيانات بتقارير سنوية وكتب إحصائية سنوية تصدرها وزارات الاتصالات السلكية واللاسلكية والجهات القائمة على تنظيمها وتشغيلها وروابط الصناعة.

و**عدد أجهزة الكمبيوتر الشخصية** هو العدد المقدر للحاسبات المستقلة التامة بذاتها والمصممة لاستخدام شخص واحد، لكل ألف نسمة. وتقديرات الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية لعدد أجهزة الكمبيوتر الشخصية مستمد من استبيانات سنوية ويجرى استكمالها بمصادر أخرى. وفى كثير من البلدان يتم استخدام الحاسبات الكبيرة على نطاق واسع، ويمكن ربط آلاف المستخدمين بحاسب كبير واحد؛ وفى مثل هذه الحالات فإن عدد الحاسبات الشخصية يبخس الاستخدام الإجمالى للحاسبات.

و**المرتبطون بشبكة الإنترنت**، مضيفو الإنترنت، هو عدد أجهزة الكمبيوتر المتصلة مباشرة بالشبكة العالمية؛ ويستطيع كثير من مستخدمى الحاسبات الاتصال من خلال مضيف واحد. وينسب المرتبطون بشبكة الإنترنت إلى البلاد على أساس المدونة القطرية للمضيف، حتى وإن لم تبين هذه المدونة بالضرورة أن المضيف موجود بصورة مادية فى البلد. وينسب كل المضيفين الذين لا يشملهم تحديد للمدونة القطرية إلى الولايات المتحدة. ونظرا لأن شركة Network Wig-ards (وهى مصدر هذه البيانات فى http:// www.nw. com) غيرت الأساليب المستخدمة فى مسح مجال الإنترنت بدءا من يوليه ١٩٩٨، فإن البيانات المبينة هنا لا تقبل المقارنة بصورة مباشرة مع تلك المنشورة فى العام السابق. ويعتقد أن المسح الجديد أكثر جدارة بالثقة ويتفادى مشكلة البخس فى العدد الذى يحدث عندما تقصر المنظمات التحميل البحثى على بيانات مجالها. ومع ذلك، تظل قائمة بعض مشكلات القياس، ومن ثم ينبغى اعتبار عدد مضيفى الإنترنت لكل بلد عددا تقريبيا.

و**عدد العلماء والمهندسين فى مجال البحث والتطوير** هو عدد الأشخاص المدربين على العمل فى مجال العلم المشتركين فى أنشطة مهنية للبحوث والتطوير (بما فى ذلك المديرون)، لكل مليون نسمة. ويتطلب معظم هذ الوظائف إتمام التعليم العالى.

وتجمع اليونسكو بيانات عن العاملين العلميين والتقنيين ومصروفات البحوث والتطوير من دولها الأعضاء، أساسا من ردود رسمية على استبيانات اليونسكو والمسوح الخاصة، وكذلك من التقارير والمطبوعات الرسمية، ويتم استكمالها بمعلومات من مصادر وطنية ودولية أخرى. وتبلغ اليونسكو إما عن رصيد العلماء والمهندسين أو عدد الأشخاص النشيطين اقتصاديا المؤهلين لكى يكونوا علماء ومهندسين. وتأتى بيانات الرصيد بصفة عامة من تعداد السكان وهو أقل ملاءمة من قياسات السكان النشيطين اقتصاديا من حيث التوقيت. وتكمل اليونسكو هذه البيانات بتقديرات لعدد العلماء والمهندسين المؤهلين بإحصاء عدد الأشخاص الذين أكملوا التعليم إلى المستويين ٦ و ٧ من التصنيف المعيارى الدولى للتعليم. والبيانات الخاصة بالعلماء المهندسين، التى يتم حسابها عادة من زاوية مكافئى العاملين كل الوقت، لا يمكن أن تأخذ فى الاعتبار الفروق الكبيرة فى نوعية التدريب والتعليم.

وتتمثل **صادرات التكنولوجيا الراقية** فى السلع التى تنتجها الصناعات (استنادا إلى تصنيفات الصناعة فى الولايات المتحدة) التى يجىء ترتيبها بين أعلى عشر صناعات فى البلد المعنى من حيث مصروفات البحث والتطوير. والصادرات الصناعية هى تلك السلع الواردة فى التصنيف التجارى المعيارى الدولى، التنقيح الأول، الأقسام ٥-٧ (الكيماويات والمنتجات ذات الصلة، والسلع المصنوعة الأساسية، والبنود المصنوعة، والآلات ومعدات النقل، والبنود المصنوعة الأخرى والسلع غير المصنفة فى مكان آخر)، مع استبعاد القسم ٦٨ (المعادن غير الحديدية).

ويستند تحديد مراتب الصناعة إلى منهج استحدثه ديفز (١٩٨٢، انظر مصادر البيانات). فباستخدام تقنيات المدخلات والمخرجات، قدر ديفز كثافة التكنولوجيا فى صناعات الولايات المتحدة من حيث مصروفات البحوث والتطوير المطلوبة لإنتاج سلع صناعية معينة. وتضع هذه المنهجية فى اعتبارها مصروفات البحوث والتطوير المباشرة من قبل المنتجين النهائيين وكذلك مصروفات البحوث غير المباشرة من قبل موردى السلع الوسيطة المستخدمة فى إنتاج السلعة النهائية. وتم ترتيب الصناعات على أساس التصنيف الصناعى المعيارى الأمريكى حسب كثافة البحوث والتطوير، وتم تحديد أعلى عشر مجموعات فى التصنيف (مثلما تم تصنيفها فى مستوى مكون من ثلاثة أرقام) باعتبارها صناعات راقية التكنولوجيا.

ولترجمة تصنيف ديفز للصناعات إلى تعريف لتجارة التكنولوجيا الراقية، استخدم براجا ويتس ١٩٩٢ الاتفاق بين تجميعات التصنيف الصناعى المعيارى والتصنيف التجارى المعيارى الدولى، التنقيح الأول، والتصنيف الذى اقترحه هاتر (١٩٨٥). وعند إعداد بيانات عن التجارة راقية التكنولوجيا، أخذ براجا ويتس فى الاعتبار فقط مجموعات التصنيف التجارى المعيارى الدولى (والمصنف على مستوى من أربعة أرقام) التى يزيد وزنها من التكنولوجيا الراقية على ٥٠ فى المائة. وتشمل أمثلة صادرات التكنولوجيا الراقية الطائرات، وآلات المكاتب، والأدوية، والأدوات العلمية. وتقوم هذه المنهجية نوعا ما على افتراض غير واقعى بأن استخدام علاقات المدخلات والمخرجات الأمريكية والأنماط التجارية لإنتاج التكنولوجيا الراقية لا يحدث انحرافا فى التصنيف.

عدد من تقدموا بطلبات لتسجيل البراءات هو عدد الوثائق التى تصدرها المكاتب الحكومية، التى تصف اختراعا وتخلق وضعا قانونيا لا يمكن فيه استغلال الاختراع المشمول بالبراءة إلا بمعرفة صاحب البراءة أو بترخيص منه (سواء بصنعه أو استخدامه أو بيعه أو استيراده). وحماية المخترعات محددة المدة (عادة ٢٠ سنة من تاريخ التقدم بطلب للحصول على البراءة). والمعلومات الخاصة بتقديم طلبات لتسجيل البراءات معروضة بصورة منفصلة للمقيمين وغير المقيمين فى البلد. والبيانات المتعلقة بالبراءات مأخوذة من المنظمة العالمية للملكية الفكرية، التى قدرت أنه بحلول نهاية ١٩٩٦، كان هناك ٣,٨ مليون براءة سارية فى العالم.

الجدول ٢٠: التجارة العالمية

تبين **الصادرات السلعية** القيمة فوب (مسلم على ظهر الباخرة) بالدولارات الأمريكية، للسلع المقدمة لباقى العالم. وتبين **الواردات السلعية** القيمة سيف (التكلفة زائد التأمين والشحن) بالدولارات الأمريكية، للسلع المشتراة من باقى العالم. وتشير الصادرات والواردات المصنوعة إلى السلع الأساسية فى التصنيف التجارى المعيارى الدولى، الأقسام ٥ (الكيماويات) ٦ (المصنوعات الأساسية)، ٧ (الآلات ومعدات النقل)، ٨ (سلع مصنوعة متنوعة) باستبعاد القسم ٦٨. وتشمل **الخدمات التجارية** كل التجارة فى الخدمات بما فى

ذلك النقل والاتصالات وخدمات الأعمال، بما فى ذلك الخدمات الحكومية، التى تشمل الخدمات المرتبطة بالقطاعات الحكومية (مثل المصروفات على السفارات والقنصليات) وبالمنظمات الإقليمية والدولية.

وبيانات الصادرات والواردات السلعية مستمدة من سجلات الجمارك وقد لا تتفق بالكامل مع المفاهيم والتعريفات الواردة فى الطبعة الخامسة من **دليل ميزان المدفوعات** للبنك الدولى. وتسجل قيمة الصادرات باعتبارها تكلفة السلع المسلمة على حدود البلد المصدر من أجل الشحن ـ القيمة فوب. ويقوم كثير من البلدان بجمع وإبلاغ بيانات التجارة بالدولارات الأمريكية. وعندما تبلغ البلدان عن التجارة بالعملة المحلية، تطبق الشعبة متوسط سعر الصرف الرسمى للفترة المبينة. وتسجل قيمة الواردات بصفة عامة باعتبارها تكلفة السلع المسلمة على حدود البلد المصدر من أجل الشحن ـ القيمة فوب. ويقوم كثير من البلدان بجمع وإبلاغ بيانات التجارة بالدولارات الأمريكية. وعندما تبلغ البلدان عن التجارة بالعملة المحلية، تطبق الشعبة متوسط سعر الصرف الرسمى للفترة المبينة. وتسجل قيمة الواردات بصفة عامة باعتبارها تكلفة السلع عندما يشتريها المستورد زائدا تكلفة الشحن والتأمين إلى حدود البلد المستورد ـ القيمة سيف. وتستبعد السلع التى تنقل خلال بلد ما فى طريقها إلى بلد آخر.

والبيانات المتعلقة بالواردات من السلع مستمدة من نفس مصادر البيانات عن الصادرات. ومن ناحية المبدأ، ينبغى أن تكون الصادرات والواردات العالمية متطابقة. وبالمثل، فإن الصادرات من اقتصاد ما ينبغى أن تكون مساوية لإجمالى واردات باقى العالم من ذلك الاقتصاد. ولكن الاختلافات فى التوقيت والتعريف قد تفضى إلى فروق فى القيم المبلغة على كافة المستويات.

وقد قامت منظمة التجارة العالمية بجمع البيانات الواردة فى هذا الجدول. وتأتى البيانات الخاصة بالتجارة السلعية من الكتاب السنوى للإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولى وجرى إكمالها ببيانات من قاعدة بيانات COMTRADE التى تحتفظ بها شعبة الإحصاء من البنك الدولى ومن المطبوعات القطرية للبلدان التى لا تبلغ الصندوق. وتأتى البيانات الخاصة بالتجارة فى السلع المصنوعة من قاعدة بيانات COMTRADE. وحيثما لم تتوافر البيانات من منظمة التجارة العالمية، قدر موظفو البنك الدولى حصص السلع المصنوعة مستخدمين أحدث المعلومات المتاحة من قاعدة بيانات COMTRADE. وحيثما يتوافر، فإن منظمة التجارة العالمية تقدم بيانات التجارة السلعية على أساس النظام العام للتجارة، الذى يشمل السلع المستوردة لإعادة تصديرها وقد أبرز فى الجدول اقتصادين، هونغ كونغ (الصين) وسنغافورة، لديهما مستويات كبيرة من إعادة التصدير. ولم تدرج السلع المنقولة فى بلد ما فى طريقها لبلد آخر. والبيانات الخاصة بالتجارة فى الخدمات التجارية مستمدة من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولى لميزان المدفوعات، وجرى استكمالها بالمطبوعات القومية من البلدان التى لا تبلغ الصندوق.

الجدول ٢١: المعونة والتدفقات المالية

يتكون **صافى تدفقات رأس المال الخاص** من الديون الخاصة والتدفقات غير المنشئة للديون. وتشمل تدفقات الديون الخاصة إقراض البنوك التجارية، والسندات، وغير ذلك من أنواع الائتمان الخاص؛ والتدفقات الخاصة غير المنشئة للديون هى استثمار أجنبى مباشر واستثمار فى أسهم المحافظ المالية. و**الاستثمار الأجنبى المباشر** هو صافى التدفقات إلى الداخل من الاستثمارات للحصول على حصة دائمة من الإدارة (١٠ فى المائة أو أكثر من مجموع الأصوات) فى مؤسسة تعمل فى اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر. وهو مجموع التدفقات الرأسمالية لشراء الأسهم، وإعادة استثمار الإيرادات، والتدفقات الرأسمالية طويلة الأجل الأخرى، وتدفقات رأس المال قصيرة الأجل، كما هو مبين فى ميزان المدفوعات.

وتستند البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبى المباشر إلى بيانات ميزان المدفوعات التى يقدمها صندوق النقد الدولى، ويتم استكمالها ببيانات عن صافى الاستثمار الأجنبى المباشر التى تقدمها منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والمصادر المالية القومية. والتعريف المقبول دوليا للاستثمار الأجنبى المباشر هو الوارد فى الطبعة الخامسة من *دليل ميزان المدفوعات* الذى أصدره صندوق النقد الدولى. كما نشرت منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى تعريفا، بالتشاور مع الصندوق، ويوروستات، المكتب الإحصائى للاتحادات (الأوروبية) والأمم المتحدة. وبسبب تعدد المصادر والاختلاف فى التعاريف وأساليب الإبلاغ، قد يوجد أكثر من تقدير للاستثمار الأجنبى المباشر بالنسبة لبلد ما، وقد لا تكون البيانات قابلة للمقارنة عبر البلدان.

ولا تقدم بيانات الاستثمار الأجنبى المباشر صورة كاملة عن الاستثمار الأجنبى المباشر فى اقتصاد ما. ولا تشمل بيانات ميزان المدفوعات عن الاستثمار الأجنبى المباشر رأس المال الذى يتوافر فى البلد المضيف، والذى أصبح مصدرا مهما لتمويل مشروعات الاستثمار فى بعض البلدان النامية. وهناك أيضا وعى متزايد بأن بيانات الاستثمار محدودة، لأنها لا تحيط إلا بتدفقات الاستثمار عبر الحدود التى تشمل مشاركة فى أسهم رأس المال وتغفل المعاملات عبر الحدود التى لا تتضمن أسهما مثل تدفقات السلع والخدمات فيما بين الشركات. وللاطلاع على مناقشة تفصيلية لقضايا البيانات، انظر المجلد الأول، الفصل الثالث من *جداول الديون العالمية* ٩٣-١٩٩٤.

و**إجمالى الديون الخارجية** هى الديون المستحقة لغير مقيمين والقابلة للسداد بالنقد الأجنبى أو السلع أو الخدمات. وهى مجموع الديون العامة، والمضمونة من سلطة عامة، والديون الخاصة طويلة الأجل غير المضمونة، واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولى، والديون قصيرة الأجل. وتشمل الديون قصيرة الأجل كل الديون التى يبلغ أجل استحقاقها الأصلى سنة أو أقل ومتأخرات الفائدة على الديون طويلة الأجل. و**القيمة الحالية للديون الخارجية** هى مجموع الديون الخارجية قصيرة الأجل زائدا المبلغ المخصوم من إجمالى مدفوعات خدمة الدين المستحق على الديون العامة والمضمونة من سلطة عامة، والديون الخاصة طويلة الأجل غير المضمونة خلال مدة الديون القائمة.

ويجمع البنك الدولى من خلال نظام الإبلاغ من قبل المدينين، بيانات عن الديون الخارجية للاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل. ويحسب موظفو البنك مديونية البلدان النامية باستخدام التقارير التى تقدمها هذه البلدان عن كل قرض على حدة، وذلك بشأن القروض طويلة الأجل العامة والمضمونة من سلطة عامة، إلى جانب المعلومات المتعلقة بالديون قصيرة الأجل التى تجمعها البلدان أو المستمدة من الدائنين من خلال نظم الإبلاغ لدى بنك التسويات الدولية ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى. ويتم استكمال هذه البيانات بمعلومات عن القروض والائتمانات مأخوذة من البنوك متعددة الأطراف الرئيسية وبيانات القروض المستمدة من وكالات الإقراض الرسمية فى البدان الدائنة الرئيسية، ومن تقديرات يقدمها خبراء الاقتصاديات القطرية بالبنك الدولى والمسئولون المكتبيون بصندوق النقد الدولى. وبالإضافة لذلك، يقدم بعض البلدان بيانات عن الديون الخاصة غير المضمونة. وفى ١٩٩٦، قدم ٣٤ بلدا تقارير للبنك الدولى عن ديونه الخاصة غير المضمونة؛ وتم وضع تقديرات خاصة بـ ٢٨ بلدا إضافية كان المعروف أن عليها ديونا خاصة كبيرة.

والقيمة الحالية للديون الخارجية هى مقياس لالتزامات خدمة الدين مستقبلا يمكن مقارنتها بمؤشرات مثل الناتج المحلى الإجمالى ويتم حسابها بخصم خدمة الدين (الفائدة زائدا الاستهلاك)

المستحقة على الديون الخارجية طويلة الأجل خلال أجل القروض القائمة. وقد أدرجت الديون قصيرة الأجل بقيمتها الاسمية. والبيانات الخاصة بالديون هى بالدولارات الأمريكية محولة بسعر الصرف الرسمى. وسعر الخصم المطبق على الديون طويلة الأجل تحدده عملة سداد القرض وتستند على أسعار الفائدة التجارية المرجعية لمنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى. ويتم خصم القروض المقدمة من البنك الدولى للإنشاء والتعمير والائتمانات المقدمة من المؤسسة الإنمائية الدولية باستخدام السعر المرجعى لحقوق السحب الخاصة، وكذلك الالتزامات المستحقة لصندوق النقد الدولى. وعندما يكون سعر الخصم أكبر من سعر الفائدة على القرض، تكون القيمة الحالية أقل من المجموع الاسمى لالتزامات خدمة الدين مستقبلا.

وتشمل **المساعدة الإنمائية الرسمية** المدفوعات المنصرفة من القروض (ناقصا سداد الأصل) والمنح المقدمة بشروط ميسرة من وكالات رسمية لدى أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية وبعض البلدان العربية، لتشجيع التنمية والرفاهية الاقتصادية فى البلدان المتلقية التى تحددها اللجنة بأنها نامية. ويتم إدراج القروض التى تتضمن عنصرا للمنح يزيد على ٢٥ فى المائة ضمن المساعدة الإنمائية الرسمية، كما يدرج فيها التعاون الفنى والمساعدة التقنية. وكذلك تدرج تدفقات المعونة (ناقصا صافى السداد) المقدمة من المانحين الرسميين إلى الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتى السابق وبعض البلدان والأقاليم النامية الأعلى دخلا كما تحددها اللجنة. ويشار أحيانا إلى هذه التدفقات باسم «المعونة الرسمية» وتقدم بشروط والتزامات مماثلة لشروط والتزامات المساعدة الانمائية الرسمية. ويتم حساب البيانات عن المعونة كحصة من الناتج القومى الإجمالى باستخدام القيمة بالدولارات الأمريكية محولة بأسعار الصرف الرسمية.

وتغطى البيانات القروض الثنائية والمنح المقدمة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية والمنظمات متعددة الأطراف، وبعض البلدان العربية. وتعكس المعونة المقدمة من البلدان المتلقية لبلدان نامية أخرى. ونتيجة لذلك فإن بعض البلدان التى تعد مانحا خالصا (مثل المملكة العربية السعودية) مبينة فى هذا الجدول باعتبارها متلقية للمعونة.

ولا تميز البيانات بين مختلف أنواع المعونة (برنامج، أو مشروع، أو معونة غذائية أو مساعدة طوارئ، أو مساعدة لحفظ السلام، أو تعاون تقنى)، وكل منها قد يكون له تأثير مختلف على الاقتصاد. ومصروفات التعاون التقنى لا تفيد دائما البلد المتلقى بصورة مباشرة بالقدر الذى تتحمل به تكاليف يتم تكبدها خارج البلد، من أجل أجور ومزايا الخبراء الفنيين والمصروفات العامة الإضافية للشركات المقدمة للخدمات الفنية.

ونظرا لأن بيانات المعونة الواردة فى الجدول ٢١ تستند إلى معلومات مقدمة من المانحين، فإنها لا تتسق مع المعلومات التى يسجلها المتلقون فى ميزان المدفوعات، الذى يستبعد عادة بعضا من المساعدة التقنية أو يستبعدها كلها - خاصة المدفوعات التى يقدمها المانح مباشرة إلى أجانب. وبالمثل، فإن منح المعونة السلعية قد لا تسجل دائما فى بيانات التجارة أو فى ميزان المدفوعات. ورغم أن تقديرات المساعدة الإنمائية الرسمية فى إحصاءات ميزان المدفوعات قد قصد بها استبعاد المعونة العسكرية المحضة، فإن التمييز يكون ملتبسا فى بعض الأحيان. ويسود عادة التعريف الذى يستخدمه بلد المنشأ.

المناهج الإحصائية

يصف هذا القسم حساب معدل النمو بطريقة المربعات الصغرى، ومعدل النمو الأسى (نقطة النهاية)، ورقم جينى القياسى، ومنهجية أطلس التى يستخدمها البنك الدولى فى تقدير معامل التحويل المستخدم لتقدير الناتج القومى الإجمالى ونصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى بالدولار.

معدل النمو بطريقة المربعات الصغرى

تستخدم معدلات النمو بطريقة المربعات الصغرى حيثما تتوافر سلاسل زمنية طويلة بصورة كافية للسماح بإجراء حسابات يعول عليها. ولا يحسب أى معدل للنمو إذا كان ما يزيد على نصف المشاهدات فى فترة ما مفتقدا.

يقدر معدل النمو بطريقة المربعات الصغرى، بالتوفيق بين خط اتجاه الانحدار الخطى بطريقة المربعات الصغرى والقيمة اللوغاريتمية السنوية للمتغير فى الفترة ذات الصلة. وتتخذ معادلة الانحدار الشكل التالى:

$$\ln X_t = a + bt.$$

وهو مكافىء للتحويل اللوغاريتمى لمعادلة معدل النمو المركب.

$$X_t = X_o\,(1 + r)^t.$$

وفى هذه المعادلة ، فإن X هى المتغير، t هى الزمن، $X_t = X_0 (1+r)^t$ هما البارمتران اللذان يتعين تقديرهما. وإذا كانت b* (هى التقدير بطريقة المربعات الصغرى لـ b، فإن r معدل النمو السنوى المتوسط، يتم الحصول عليه باعتباره $[\exp(b^*)-1]$ ويتم ضربه فى ١٠٠ للتعبير عنه كنسبة مئوية.

ومعدل النمو المحسوب هو المعدل المتوسط الذى يمثل المشاهدات المتاحة عبر الفترة بأكملها. وهو لا يعادل بالضرورة معدل النمو الفعلى بين أى فترتين.

معدل النمو الأسى

يتم حساب معدل النمو بين نقطتين فى الزمن لبيانات ديمغرافية معينة، خاصة قوة العمل والسكان، من المعادلة:

$$r = \ln (P_n/P_1)/n.$$

حيث P_n و P_1 هما أخر وأول المشاهدات فى الفترة، و n هى عدد السنوات فى الفترة و ln هى عامل اللوغاريتم الطبيعى.

ويستند معدل النمو هذا على نموذج للنمو الأسى المستمر بين نقطتين من الزمن. ولا يأخذ فى الاعتبار القيم الوسيطة للسلاسل. لاحظ أن معدل النمو الأسى لا يتفق مع المعدل السنوى للتغير مقيسا بفترة واحدة والتى يوفرها. $(P_n - P_{n-1})/p_{n-r}$

رقم جينى القياسى

يقيس رقم جينى القياسى مدى انحراف توزيع الدخل (أو فى بعض الحالات مصروفات الاستهلاك) بين الأفراد أو الأسر داخل اقتصاد ما عن التوزيع المتساوى بصورة كاملة. ويحدد منحنى لورنز نقاط النسبة المئوية المجمعة لإجمالى الدخل الذى يتم تلقيه على ضوء النسبة المئوية المجمعة للمتلقين، بدءا بأفقر الأفراد أو الأسر. ويقيس رقم جينى القياسى المساحة بين منحنى لورنز وخط افتراضى للمساواة المطلقة، معبرا عنها كنسبة مئوية من المساحة القصوى تحت الخط. ولهذا فإن رقم جينى القياسى الذى يساوى صفرا يمثل المساواة الكاملة فى حين أن رقما قياسيا يساوى ١٠٠ فى المائة يعنى عدم المساواة القصوى.

ويستخدم البنك الدولى برنامجا للتحليل العددى POVCAL، لتقدير قيمة رقم جينى القياسى؛ انظر تشن ودات ورافايون (١٩٩٣؛ انظر مصادر البيانات).

طريقة أطلس البنك الدولى

فى حساب الناتج القومى الإجمالى ونصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى بالدولارات لأغراض عملية معينة، يستخدم البنك الدولى سعر صرف تركيبى يسمى عادة معامل *أطلس* للتحويل. وهدف معامل *أطلس* للتحويل هو تقليل تأثير تقلبات سعر الصرف فى مقارنة الدخول الوطنية عبر البلدان.

معامل الأطلس للتحويل بالنسبة لأى سنة هو متوسط سعر الصرف لبلد ما مع بلدان مجموعة الخمسة (أو معامل تحويل بديل) لتلك السنة وأسعار الصرف الخاصة بها بالنسبة للسنتين السابقتين، بعد تصحيحها لمراعاة الفروق فى معدلات التضخم بين البلد المعنى وبلدان مجموعة الخمسة وسعر الصرف الفعال لبلد ما هو متوسط سعر صرفه مع مجموعة مختارة من البلدان الأخرى، مرجحا عادة بتجارة البلد مع هذه البلدان. وبلدان مجموعة الخمسة هى فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ويقاس معدل التضخم فى بلد ما بمكمش ناتجه القومى الإجمالى. ويقاس معدل التضخم بالنسبة لبلدان مجموعة الخمسة بالتغيرات فى مكمش حقوق السحب الخاصة (وهى وحدات الحساب لدى صندوق النقد الدولى). ويحسب مكمش حقوق السحب الخاصة باعتباره كمتوسط مرجح لمكمشات الناتج المحلى الإجمالى لبلدان مجموعة الخمسة بمقاييس وحدات السحب الخاصة. ويحدد الأوزان مبلغ كل عملة مدرجة فى وحدة حقوق السحب الخاصة. وتتباين الأوزان على مر الزمن لأن تكوين عملة حقوق السحب الخاصة وأسعار الصرف النسبية لكل عملة يتغيران كلاهما. ويتم حساب مكمش حقوق السحب الخاصة بمقاييس هذه الوحدات أولا ثم تحول إلى دولارات باستخدام معامل *أطلس* لتحويل حقوق السحب الخاصة لدولارات.

واستخلاص متوسط السنوات الثلاث هذا يخفف التقلبات السنوية فى الأسعار وأسعار الصرف لكل بلد. وبعدئذ يطبق معامل أطلس التحويل على الناتج القومى الإجمالى للبلد. ويقسم الناتج القومى الإجمالى الناتج بالدولارات على عدد سكان البلد فى منتصف العام لآخر ثلاث سنوات لاستخلاص نصيب الفرد فيها من الناتج القومى الإجمالى. وعندما يُرى أن أسعار الصرف الرسمية لا يعول عليها وغير ممكنة خلال الفترة، يستخدم تقدير بديل لسعر الصرف فى معادلة *أطلس*.

وتصف المعادلتان التاليتان إجراءات حساب معامل التحويل للسنة t:

$$e_t^* = \frac{1}{3}\left[e_{t-2}\left(\frac{P_t}{P_{t-2}} \Big/ \frac{P_t^{\$\$}}{P_{t-2}^{\$\$}}\right) + e_{t-1}\left(\frac{P_t}{P_{t-1}} \Big/ \frac{P_t^{\$\$}}{P_{t-1}^{\$\$}}\right) + e_t\right]$$

ولحساب نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى بدولارات الولايات المتحدة للسنة t:

$$Y_t^{\$} = (Y_t / N_t) / e_t^*$$

حيث : e_t^* هى معامل أطلس للتحويل (وحدات العملة الوطنية إلى الدولار للسنة t و e هى متوسط الصرف السنوى (وحدات العملة الوطنية للدولار) للسنة t و P هى مكمش الناتج القومى الإجمالى للسنة t و $P_t^{\$\$}$ هى مكمش وحدات السحب الخاصة بالدولار للسنة t و $Y_t^{\$}$ هى الناتج القومى الإجمالى بطريقة أطلس بالدولار فى السنة t و Y_t هى الناتج القومى الإجمالى الجارى للعملة المحلية للسنة t و N_t هى سكان منتصف العام للسنة t.

معاملات التحويل البديلة

ويقيم البنك الدولى بصورة نظامية مدى ملاءمة أسعار الصرف الرسمية كمعاملات تحويل. ويستخدم معامل تحويل بديل عندما يتبين أن سعر الصرف الرسمى يختلف بهامش كبير بصورة استثنائية عن السعر المطبق عمليا فى المعاملات المحلية للعملات الأجنبية والمنتجات التى يتم تبادلها؛ وهذا هو الحال بالنسبة لعدد صغير من البلدان فقط (انظر جدول وثائق البيانات الأولية فى البنك الدولى ١٩٩٩). وتستخدم معاملات التحويل البديلة فى منهج الأطلس وفى أماكن أخرى من مؤشرات التنمية الدولية باعتبارها معاملات تحويل لسنة واحدة.

مصادر البيانات

ACDA (Arms Control and Disarmament Agency). 1997. *World Military Expenditures and Arms Transfers 1996.* Washington, D.C.

Ahmad, Sultan. 1992. "Regression Estimates of Per Capita GDP Based on Purchasing Power Parities." Policy Research Working Paper 956. World Bank, International Economics Department, Washington, D.C.

———. 1994. "Improving Inter-Spatial and Inter-Temporal Comparability of National Accounts." *Journal of Development Economics* 4:53–75.

Ball, Nicole. 1984. "Measuring Third World Security Expenditure: A Research Note." *World Development* 12(2):157–64.

Bos, Eduard, My T. Vu, Ernest Massiah, and Rodolfo Bulatao. 1994. *World Population Projections 1994–95.* Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.

Braga, C.A. Primo, and Alexander Yeats. 1992. "How Minilateral Trading Arrangements May Affect the Post-Uruguay Round World." World Bank, International Economics Department, Washington, D.C.

Chen, Shaohua, Gaurav Datt, and Martin Ravallion. 1993. "Is Poverty Increasing in the Developing World?" Policy Research Working Paper. World Bank, Washington, D.C.

Council of Europe. Various years. *Recent Demographic Developments in Europe and North America.* Strasbourg: Council of Europe Press.

Davis, Lester. 1982. *Technology Intensity of U.S. Output and Trade.* Washington, D.C.: U.S. Department of Commerce.

Eurostat (Statistical Office of the European Communities). Various years. *Demographic Statistics.* Luxembourg.

FAO (Food and Agriculture Organization). 1997. *State of the World's Forests 1997.* Rome.

———. Various years. *Production Yearbook.* FAO Statistics Series. Rome.

Happe, Nancy, and John Wakeman-Linn. 1994. "Military Expenditures and Arms Trade: Alternative Data Sources." IMF Working Paper 94/69. International Monetary Fund, Policy Development and Review Department, Washington, D.C.

Hatter, Victoria L. 1985. *U.S. High-Technology Trade and Competitiveness.* Washington, D.C.: U.S. Department of Commerce.

Heston, Alan. 1994. "A Brief Review of Some Problems in Using National Accounts Data in Level of Output Comparisons and Growth Studies." *Journal of Development Economics* 44:29–52.

ICAO (International Civil Aviation Organization). 1998. *Civil Aviation Statistics of the World: 1997.* ICAO Statistical Yearbook. 22nd ed. Montreal.

IEA (International Energy Agency). 1998a. *Energy Statistics and Balances of Non-OECD Countries 1995–96.* Paris.

———. 1998b. *Energy Statistics of OECD Countries 1995–96.* Paris.

IFC (International Finance Corporation). 1998. *Emerging Stock Markets Factbook 1998.* Washington, D.C.

ILO (International Labour Organization). Various years. *Yearbook of Labour Statistics.* Geneva: International Labour Office.

———. 1995a. *Labour Force Estimates and Projections, 1950–2010.* Geneva.

———. 1995b. *Estimates of the Economically Active Population by Sex and Age Group and by Main Sectors of Economic Activity.* Geneva.

IMF (International Monetary Fund). 1986. *A Manual on Government Finance Statistics.* Washington, D.C.

———. 1993. *Balance of Payments Manual.* 5th ed. Washington, D.C.

———. Various years. *Direction of Trade Statistics Yearbook.* Washington, D.C.

———. Various years. *Government Finance Statistics Yearbook.* Washington, D.C.

———. Various years. *International Financial Statistics Yearbook.* Washington, D.C.

Institutional Investor, 1999. New York. (March).

IRF (International Road Federation). 1998. *World Road Statistics 1998.* Geneva.

ITU (International Telecommunication Union). 1998. *World Telecommunication Development Report.* Geneva.

Luxembourg Income Study. LIS database. http://lissy.seps.lu/index. htm.

National Bureau of Economic Research. 1997. *Penn World Tables Mark 5.6.* http://nber.harvard.edu/pwt56.html.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 1989. *Geographical Distribution of Financial Flows to Developing Countries.* Paris.

———. 1997a. *National Accounts 1960–1995.* Vol. 1, *Main Aggregates.* Paris.

———. 1997b. *National Accounts 1960–1995.* Vol. 2, *Detailed Tables.* Paris.

———. 1998. *Development Co-operation: 1997 Report.* Paris.

PRS Group. 1999. *International Country Risk Guide.* February. East Syracuse, N.Y.

PricewaterhouseCoopers. 1998a. *Corporate Taxes: A Worldwide Summary.* New York.

———. 1998b. *Individual Taxes: A Worldwide Summary.* New York.

Ravallion, Martin. 1996. "What Can New Survey Data Tell Us about the Recent Changes in Living Standards in Developing and Transitional Economies?" World Bank, Policy Research Department, Washington, D.C.

Ravallion, Martin, and Shaohua Chen. 1997. "Can High-Ineqaulity Developing Countries Escape Absolute Poverty?" *Economic Letters* 56: 51–57.

Srinivasan, T.N. 1994. "Database for Development Analysis: An Overview." *Journal of Development Economics* 44(1):3–28.

UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development). Various years. *Handbook of International Trade and Development Statistics.* Geneva.

UNESCO (United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization). Various years. *Statistical Yearbook.* Paris.

UNICEF (United Nations Children's Fund). 1999. *The State of the World's Children 1999.* Oxford, U.K.: Oxford University Press.

UNIDO (United Nations Industrial Development Organization).1996. *International Yearbook of Industrial Statistics 1996.* Vienna.

United Nations. 1968. *A System of National Accounts: Studies and Methods.* Series F, no. 2, rev. 3. New York.

———. 1985. *National Accounts Statistics: Compendium of Income Distribution Statistics.* New York.

———. 1997. *World Urbanization Prospects: The 1996 Revision.* New York.

———. Various years. *Energy Statistics Yearbook.* New York.

———. Various issues. *Monthly Bulletin of Statistics.* New York.

———. Various years. *National Income Accounts.* Statistics Division. New York.

———. Various years. *Statistical Yearbook.* New York.

———. Various years. *Update on the Nutrition Situation.* Administrative Committee on Coordination, Subcommittee on Nutrition. Geneva.

———. Various years. *Population and Vital Statistics Report.* New York.

U.S. Bureau of the Census. 1996. *World Population Profile 1996.* Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office.

WHO (World Health Organization). Various years. *World Health Statistics.* Geneva.

———. Various years. *World Health Statistics Report.* Geneva.

WHO and UNICEF. 1996. *Revised 1990 Estimates on Maternal Mortality: A New Approach.* Geneva.

World Bank. 1993a. *Purchasing Power of Currencies: Comparing National Incomes Using ICP Data.* Washington, D.C.

———. 1993b. *World Debt Tables 1993–94.* Washington, D.C.

———. 1998. *Global Development Finance 1998.* Washington, D.C.

———. 1999. *World Development Indicators.* Washington, D.C.

World Resources Institute, UNEP (United Nations Environment Programme), and UNDP (United Nations Development Programme). 1994. *World Resources 1994–95: A Guide to the Global Environment.* New York: Oxford University Press.

World Resources Institute, in collaboration with UNEP (United Nations Environment Programme), and UNDP (United Nations Development Programme). 1998. *World Resources 1998–99: A Guide to the Global Environment.* New York: Oxford University Press.

الجدول ١ : تصنيف الاقتصادات حسب الدخل والاقليم ، ١٩٩٩

مجموعة الدخل	مجموعة فرعية	أفريقيا جنوب الصحراء		أسيا		أوروبا وأسيا الوسطى		الشرق الأوسط وشمال إفريقيا		الأمريكتين
		شرق افريقيا وجنوبيها	غرب افريقيا	شرق اسيا والمحيط الهادى	جنوب اسيا	شرقى أوروبا واسيا الوسطى	باقى أوروبا	الشرق الأوسط	شمال إفريقيا	
منخفضة الدخل		إثيوبيا إريتريا أنغولا أوغندا بوروندى تنزانيا جزر القمر جمهورية الكونغو الديمقراطية رواندا زامبيا زمبابوى السودان الصومال كينيا ليسوتو مدغشقر ملاوى موزامبيق	بنن بوركينا فاصو تشاد توغو جمهورية افريقيا الوسطى جمهورية الكونغو سان تومى وبرنسيبى السنغال سيراليون غامبيا غانا غينيا غينيا بيساو الكاميرون كوت ديفوار ليبريا مالى موريتانيا النيجر نيجيريا	إندونيسيا جزر سليمان جمهورية كوريا الديمقراطية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الصين فييت نام كمبوديا منغوليا ميانمار	أفغانستان باكستان بنغلاديش بوتان نيبال الهند	أذربيجان أرمينيا تركمانستان جمهورية القيرغيز طاجيكستان مولدوفا		جمهوريـــة اليمـن		نيكاراغوا هايتى هندوراس
متوسطة الدخل	الشريحة الدنيا	جنوب افريقيا جيبوتى سوازيلند ناميبيا	الرأس الأخضر غينيـا الاستوائية	بابوا غينيا الجديدة تايلند تونغا جزر مارشال ساموا فانواتو الفلبين فيجى كيريباتى ولايات ميكرونيزيا المتحدة	جزر مالديف سرى لانكا	الاتحاد الروسى ألبانيا أوزبكستان أوكرانيا بلغاريا البوسنة والهرسك بيلاروس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة [أ] جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية [ب] جورجيا رومانيا كازاخستان لتوانيا لاتفيا		الأردن جمهورية إيران الإسلامية الجمهورية العربية السورية الضفة الغربية وغزة العراق	تونس الجزائر جمهورية مصر العربية المغرب	اكوادور باراغواى بليز بوليفيا بيرو جامايكا الجمهورية الدومينيكية دومينيكا سانت فينست وجزر غرانادين السلفادور سورينام غواتيمالا غيانا كوبا كوستاريكا كولومبيا
	الشريحة العليا	بوتسوانا سيشل مايوت موريشيوس	غابون	بالاو جمهورية كوريا ساموا الأمريكية ماليزيا		استونيا بولندا الجمهورية التشيكية الجمهورية السلوفاكية كرواتيا هنغاريا	تركيا جزر مان	البحرين عمان لبنان المملكة العربية السعودية	ليبيا	الأرجنتين انتيغوا وبربودا أوروغواى البرازيل بربادوس بنما بورتوريكو ترينيداد وتوباغو سانت لوسيا سانت كيتس ونيفيس شيلى غرينادا غواديلوب فنزويلا المكسيك
الاجمالى القومى :	١٥٧	٢٦	٢٣	٢٣	٨	٢٦	٢	١٠	٦	٣٤

الجدول ١ : تصنيف الاقتصادات حسب الدخل والاقليم ، ١٩٩٩ (تابع)

مجموعة الدخل	مجموعة فرعية	افريقيا جنوب الصحراء		آسيا		أوروبا وآسيا الوسطى		الشرق الأوسط وشمال إفريقيا		الأمريكتين
		شرق افريقيا وجنوبيها	غرب افريقيا	شرق آسيا والمحيط الهادى	جنوب آسيا	شرقى أوروبا وآسيا الوسطى	باقى أوروبا	الشرق الأوسط	شمال إفريقيا	
الدخل المرتفع	*بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى*			استراليا نيوزيلندا اليابان			اسبانيا المانيا ايرلندا ايسلندا ايطاليا البرتغال بلجيكا الدانمرك السويد سويسرا فرنسا فنلندا لكسمبرغ المملكة المتحدة النرويج النمسا هولندا اليونان			كندا الولايات المتحدة
	بلدان ليست اعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى	ريونيون		بروناى بولينزيا الفرنسية جزر ماريانا الشمالية سنغافورة غوام كاليدونيا الجديدة ماكاو هونغ كونغ، الصين (جـ) تايوان، الصين		سلوفينيا	اندورا جزر فيروى جزر القنال غرينلند قبرص موناكو لختنشتاين	إسرائيل الإمارات العربية المتحدة قطر الكويت	مالطة	الانتيل الهولندية أروبا برمودا جزر البهاما جزر فرجن (الولايات المتحدة) جزر كايمان غيانا الفرنسية المارتنيك
الإجمالى :	٢١١	٢٧	٢٣	٣٥	٨	٢٧	٢٧	١٤	٦	٤٤

(أ) جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً .
(ب) جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا/الجبل الأسود).
(جـ) فى ١ تموز / يوليه ١٩٩٧، استعادت الصين سيادتها على هونغ كونغ.
المصدر: بيانات البنك الدولى.

لأغراض عملية وتحليلية ، فإن المعيار الرئيسى الذى يستخدمه البنك الدولى فى تصنيف الاقتصادات هو نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى . ويصنف أى اقتصاد باعتباره منخفض الدخل ، متوسط الدخل (ويقسم فرعياً إلى الشريحة الدنيا من الاقتصادات متوسطة الدخل والشريحة العليا منها) ، أو مرتفع الدخل . كما تستخدم مجموعات تحليلية أخرى ، استناداً للأقاليم الجغرافية ، والصادرات ومستويات الديون الخارجية .

ويشار إلى الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل أحيانا باعتبارها اقتصادات نامية . واستخدام المصطلح يتم من باب التيسير عمليا ، ولا يعنى أن كل الاقتصادات فى المجموعة تشهد تنمية متماثلة أو أن الاقتصادات الأخرى وصلت لمرحلة مفضلة أو نهائية من التنمية . والتصنيف حسب الدخل لا يعكس بالضرورة حالة التنمية .

يتضمن هذا الجدول تصنيفا للبلدان الأعضاء فى البنك الدولى ، وكل الاقتصادات الأخرى التى يزيد سكانها على ٣٠ ألف نسمة . وقد قسمت الاقتصادات بين مجموعات الدخل حسب نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى عام ١٩٩٨، محسوبا باستخدام طريقة أطلس البنك الدولى . والمجموعات هى : منخفضة الدخل ٧٦٠ دولاراً أو أقل؛ الشريحة الدنيا من الاقتصادات متوسطة الدخل، ٧٦١ إلى ٣٠٣٠ دولاراً ، الشريحة العليا من الاقتصادات متوسطة الدخل ٣٠٣١ إلى ٩٣٦٠ دولاراً ؛ ومرتفعة الدخل ٩٣٦١ دولاراً أو أكثر .

الفهرس

يشير الحرف « *أ* » إلى الإطارات، والحرف « ش »، إلى الأشكال، والحرف « ج » إلى الجداول.

(أ)

الاتحاد الروسى
استنفاد الأوزون، ٩٧
الإسكان، ١٤٦
الانفاذ الخاص للقوانين، ٤٤
تحقيق اللامركزية الحكومية، ٤٥،٤٥ ج ، ١٠٨-١٠٩، ١٢٣، ١٢٣ *أ*
التنوع الأحيائى، ٤٣
سوق السندات، ١٣٣
السياسة والانتخابات، ٤٤، ١١٣
العمر المتوقع، ٢٦، ٢٦ ش
المشكلات الاجتماعية، ٤٤
المشكلات الاقتصادية، ١٦، ١٧ *أ* ، ٤٤
هيكل الحكومة، ٣٣، ١١٦ ج ، ١٢٣
الاتحاد السوفياتى. *انظر الآن* الاتحاد الروسى
استخدام الأرض، ١٣٤، ١٣٥ *أ*
قضايا الحضرنة، ١٣٠-١٣١
النمو الاقتصادى، ١٥-١٦
اتجاهات الهجرة، ٣٨-٤٠
الاتجاه للمحلية. *انظر أيضا* الحكومات دون القومية
اتجاهه، ٣١-٣٣، ٤٣-٤٦، ١٧٣-١٧٤
الاقتصاديات، ١٢٧
والتحديات الحضرية، ١٤٠
تعريف، ٢
الشراكات والمؤسسات المطلوبة، ٣-٤
العوامل المسهمة فيه، ٤
المزايا والعيوب، ٥
الاتصالات السلكية واللاسلكية. *انظر* الاتصالات
الاتصالات
التجارة عبر الاتصالات الالكترونية، ٣٣
التقدم التكنولوجى، ٤، ٢٩-٣٠
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٦٦-٢٦٧
المؤسسات التى توفر الاتصالات السلكية واللاسلكية، ٢٤
الاتفاق بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية، ٦٤
الاتفاق العام بشأن التجارة فى الخدمات، ٦٥، ٨٢
الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، ٥، ٥١، ٥٣، ٥٥
إجراءات مكافحة الاغراق، ٦٠
الأحكام البيئية التى أصدرها فريق حل المنازعات، ١٠٤
الإصلاح التجارى، الالتزام تجاهه، ٣٤ *أ*
الدعم والحوافز، ١٣٦
اتفاقيات بازل، ٧، ٣٢، ٣٧-٣٨، ٧٨
اتفاقية الاتجار بالأنواع المهددة بالانقراض، ١٠٣، ١٠٤ *أ*
الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، ٨، ٨٨، ٩٤ *أ*، ١٠٢
اتفاقية الاستثمار الأجنبى الإقليمية، ٨٣-٨٤
اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ٨٢-٨٣
اتفاقية التنوع البيولوجى، ٨، ٤٣، ٨٨، ٩٤، ٩٤ *أ* ، ١٠٢-١٠٣
الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، ٩٤ *أ*
اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، ٩٥
اتفاقية كيوتو، ٤٢، ٩٤، ٩٩ *أ* ، ١٠١، ١٠٤
إثيوبيا
اقتسام الضرائب، ١١٧
تحقيق اللامركزية الحكومية، ٤٥ ج ، ١٠٨، ١٠٩ *أ*
نمو السكان، ٤٤
هيكل الحكومة، ١١٦ ج
الأجور، ٦٠، ٦٢ *أ* ، ١٣٧
الاحترار العالمى. *انظر* تغير المناخ
الاحتكارات. *انظر* قضايا مكافحة الاحتكارات
الاحتياجات الإنسانية والتنمية، ١، ٣
خدمات التنمية التى تقدمها مؤسسات، ٢٣-٢٤
الأحزاب السياسية، ١٢٢
الاختلافات الثقافية
وإطار التنمية الشامل، ٢١ *أ*
تحقيق اللامركزية الحكومية، ١٠٩ *أ*
تلاشيها، ١
ارتفاع نسبة المسنين بين السكان، ١، ٢٩، ٣٥، ٣٥ *أ*، ٣٨
الأرجنتين
الاستثمار الأجنبى المباشر، ٣٧، ٧٣ ش
الإصلاح التجارى، ٥٦ ش ، ٥٩ ش
البنية الأساسية للقطاع الخاص، ١٤٤
تحقيق اللامركزية الحكومية، ٤٥ ج ، ١١٣-١١٤
تقاسم الضرائب، ١١٨، ١١٨ *أ*
قابلية الحساب الجارى للتحويل، ٧١
القطاع المصرفى، ٧٤، ٧٦ ش ، ٧٧
قوانين مكافحة الإغراق، ٥٨
القيود التى تفرضها الميزانيات على الحكومات المحلية، ١٢٤
معاهدات الاستثمار، ٧٢
هيكل الحكومة، ١١٦ ج
الأردن
الإسكان، ١٤٦
الضرائب، ١١٧
أرمينيا، هيكل الحكومة، ١١٥
إزالة الغابات. *انظر* الغابات وإزالة الغابات
أزمات العملة، ٧٣-٧٥، ٧٥ *أ*
أساليب مديرى الصناديق لتفادى انتشار الأزمات المالية، ٧٥ *أ*
أسبانيا
التمثيل التشريعى، ١١٤
هيكل الحكومة، ١١٦ ج
الاستثمار، ١٠٢ . *انظر أيضا* الاستثمار الأجنبى المباشر
الاستثمار الأجنبى فى الحافظة، ٦، ٧ ش ، ٧٠ ش
الاستثمار الأجنبى المباشر، ٧ ش
تدفقات رأس المال. انظر التدفقات الدولية لرأس المال
جذب الاستثمار الأجنبى، ٨١-٨٤
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٧٠-٢٧١
شرق آسيا، ١٧ *أ*
النمو الاقتصادى المرتبط به، ١٥، ١٥ ش
النمو الحضرى والاستثمارات الرأسمالية، ١٣٢-١٣٤
الاستثمار الأجنبى طويل الأجل، ٧، ٧٠، ٨١
الاستثمار الأجنبى قصير الأجل، ٧، ٦٩-٧٠
الاستثمار الأجنبى المباشر، ٦، ٧ ش ، ٣٦-٣٨، ٣٧ ش ، ٣٨ ج ، ٦٩-٧٥
الاتفاقات الإقليمية للاستثمار الأجنبى، ٨٣-٨٤
جذبه، ٨١-٨٤
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٧٠-٢٧١
صافى التدفقات للبلدان النامية، ٧٠ ش ، ٧٣ *أ*
صناعة الخدمات، ٧٢
استخدام الأرض، ١٣٤-١٣٦، ١٣٥ *أ* ، ١٣٨ *أ* ، ١٤٧ *أ* ، ١٥١
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٤٤-٢٤٥
استخدام وسائل منع الحمل، رسم بيانى حسب البلدان، ٢٤٢-٢٤٣
أستراليا
اتجاهات الهجرة، ٣٨-٤٩
الخدمات العامة والإنصاف الأفقى، ١١٠
قوانين مكافحة الإغراق، ٥٨
« استنزاف العقول » من البلدان النامية، ٣٨-٣٩
استنفاد الأوزون والمعاهدات، ٨، ٣٢، ٤٢، ٩٤-٩٧، ٩٥ ش
الاستهلاك ، رسم بيانى حسب البلدان ، ٢٣٨-٢٣٩
أسعار الصرف، ٧١
الإسكان
الأسعار، ١٣٥
تحمل تكاليف السكن، ١٣٩، ١٤١ ش ، ١٤٤-١٤٦
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٢٠-٢٢١
أسيا. *انظر أيضا* وسط أسيا؛ شرق أسيا؛ جنوب أسيا؛ *بلدان محددة*
التجارة فى الخدمات، ٦٥
تشغيل الأطفال، ٦٢ *أ*
التنوع الأحيائى، ٤٣
الحضرنة، ٤٧
رسم بيانى حسب الأقاليم والدخل، ٢٩٠-٢٩١
سوق السندات، ١٣٣
أسيا الوسطى. *انظر أيضا بلدانا محددة*
استهلاك الطاقة، ١٠١ ش
التجارة فى الخدمات، ٣٤ ش
تحقيق اللامركزية الحكومية ، ٤٥
رسم بيانى حسب الأقاليم والدخل، ٢٩٠-٢٩١
الفقر، ٢٥ ش

أصول المعاشات. *انظر* ارتفاع نسبة المسنين بين السكان
إطار التنمية الشامل (البنك الدولى)، ٢٠، ٢١ *إ* ، ١٧٣
الإطار المتكامل للتجارة والتنمية فى اقل البلدان تقدما (البنك الدولى)، ٥٦، ٥٨ *إ*
أفريقيا. *انظر أيضا* شمال أفريقيا؛ أفريقيا جنوب الصحراء، *بلدان محددة*
الأزمة المصرفية، ٣٧ ش
الاستثمار الأجنبى المباشر، ٧٢
الاقتصادات الكلية، ١٦
الأمراض المعدية، ٢٦
التجارة، ٥١
تحقيق اللامركزية الحكومية، ٤٥–٤٦، ١٢٣
التحولات الديمغرافية، ٤٤
التنوع الأحيائى، ٤٣
الحكومات الاستبدادية، ٤٦
الحضرنة، ٤٧، ١٣٠، ١٣٠ *إ*
عضوية منظمة التجارة العالمية، ٥٧ ش
العمر المتوقع، ٢٦، ٢٦ ش
المجتمع المدنى والأحزاب السياسية، ١٢٢
ندرة المياه، ٢٨ *إ*
أفريقيا جنوب الصحراء. *انظر أيضا بلدانا محددة*
استهلاك الطاقة، ١٠١ ش
الإنفاق على الرعاية الصحية، ١٩
التجارة فى الخدمات، ٣٤ ش
الحضرنة، ٤٨
رسم بيانى حسب الأقاليم والدخل، ٢٩٠–٢٩١
الزراعة، ٢٨
السياسات، ٤٤
الشتات، ٤٠
العمر المتوقع والتعليم، ١١، ١٦
الفقر، ٢٥، ٢٥ ش
مشروعات الطاقة للبنك الدولى، ١٨، ١٨ *إ*
هجرة العمال المهرة، ٣٩
أفغانستان، الهجرة، ٣٨
الإفلاس، ٧٤
البلديات، ١٣٣–١٣٤
اقتسام الإيراد، ١١٨ *إ*
الاقتصاد
دور الحكومة ، رسم بيانى حسب البلدان، ٢٦٢–٢٦٣
رسم بيانى حسب الأقاليم والدخل، ٢٩٠–٢٩١
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٣٠–٢٣١، ٢٥٠–٢٥٩
الاقتصادات الكلية
الاستقرار، ١، ٣، ١٦، ٣٣
الاستقرار وتحقيق اللامركزية الحكومية، ١١١
إصلاح الاستثمار، ٨٤–٨٥
إطار التنمية الشامل، ٢١ *إ*
والبلدان الأفريقية، ١٦
والبلدان النامية، ١٦
تقارير عن التنمية فى العالم، ٢٢ *إ*
وشرق أسيا، ١٦، ١٧ *إ*
الإقلال من الفقر، ١، ٢٤–٢٦، ٢٥ ش. *انظر أيضا* نقص الأغذية
وإطار التنمية الشامل، ٢١ *إ*
تحقيق اللامركزية الحكومية، ١٠٩–١١١
وتشغيل الأطفال، ٦٢ *إ*
تقارير عن التنمية فى العالم، ٢٢ *إ*
ورأس المال الاجتماعى، ١٨ *إ*
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٣٦–٢٣٧
مسؤولية الحكومات المحلية، ١١
والمناطق الحضرية، ٤٩–٥٠، ١٤٢–١٤٣، ١٥٠–١٥٢
والنمو الاقتصادى، ١٥
هدف لجنة المساعدة الإنمائية، ٢٠
إكوادور
تجارة اتحاد الإنديز، ٥٣
المادة الوراثية والتنوع الأحيائى، ١٠٣
ألبانيا، الإقلال من الفقر، ١١١
المانيا
اتجاهات الهجرة، ٣٨–٤٠
التمثيل التشريعى، ١١٣
الخدمات العامة والإنصاف الأفقى، ١١٠
دعم إنتاج الفحم، ٩١
الضرائب، ١١٧
قضايا تحقيق اللامركزية، ١١٤
القطاع المصرفى، ٧٦ ش
هيكل الحكومة، ١١٦ ج
أ . لويس، ١٥
الأمراض، ٢٦، ٢٧ *إ* ، ١٤١–١٤٣. *انظر أيضا* قضايا الصحة
الأمراض المعدية، ٢٦، ٢٧ *إ*، *انظر أيضا* قضايا الصحة
أمريكا الجنوبية. *انظر أيضا* بلدانا محددة
رسم بيانى حسب الأقاليم والدخل، ٢٩٠–٢٩١
تجارة اتحاد الإنديز، ٥٣
أمريكا اللاتينية. *انظر أيضا بلدانا محددة*
احتياجات التدريب، ٤٩
أزمة الدين، ١٦، ٣٢، ١١١
استهلاك الطاقة، ١٠١ ش
التحديات الصناعية، ٤٩
تحقيق اللامركزية الحكومية، ٤٥، ١٠٩، ١١١، ١٢٣
التجارة، ٥١، ٥٦
التجارة فى الخدمات، ٣٤ ش
التسويات الدولية لرأس المال، ٧٤
التنوع الأحيائى، ٤٣
الخدمات المقدمة من خلال الشراكات، ١٤٥
رسم بيانى حسب الأقاليم والدخل، ٢٩٠–٢٩١
السلطة التنفيذية، ١١٤
سوق السندات، ١٣٣
الفقر، ٢٥، ٢٥ ش
قابلية الحساب الجارى للتحويل، ٧١
قضايا بيئية، ٩٤ *إ*
مصروفات الرعاية الصحية، ١٩
معاهدات الاستثمار، ٧٢
هجرة العمال المهرة، ٣٩
الأمم المتحدة
اتفاقية قانون البحار، ٨٨ *إ*
اتفاقية مكافحة التصحر، ٨٨ *إ*
الاستراتيجية العالمية للمأوى لعام ٢٠٠٠، ١٤٦
برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٤٢، ٨٨ *إ* ، ٩٦ *إ* ، ١٠٢، ١٠٥
قضايا بيئية، ٤٢، ٩٢ *إ* ، ١٠٤ *إ*
اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ٤٣
الأمية ، رسم بيانى حسب البلدان
الانبعاثات. *انظر* انبعاثات ثانى أكسيد الكربون
انبعاثات ثانى أكسيد الكربون، ٨، ٤١–٤٢، ٤١ ش، ٨٧، ٩٠، ٩٣. *انظر أيضا* تغير المناخ
آليات التبادل والاتجار، ١٠١
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٤٨–٢٤٩، ٢٧٢
المحاولات العالمية للحد منها، ٩٧–١٠٢
والنمو الاقتصادى، ٢٠
الإنتاجية
والتجارة، ٥٢
الناتج ، رسم بيانى حسب البلدان، ٢٥٢–٢٥٣
الانتخابات. *انظر* تحقيق اللامركزية الحكومية: الحكومات دون القومية
الانترنت، ٤ ش ، ٣٣
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٦٦–٢٦٧
إندونيسيا
الاستثمار الأجنبى المباشر، ٧٢، ٧٣ ش
استخدام الأرض، ١٤٧ *إ*
الإصلاح التجارى، ٥٦ ش
الإنصاف داخل الولاية، ١١٠
برامج تحسين الكامبونج، ١٤٦
برنامج الأنهار النظيفة، ٢٤
الحالة الصحية، ١٩
قضايا بيئية، ٩٣
قضايا الحضرنة، ١٣٠–١٣١، ١٤١، ١٤٦، ١٤٧ *إ* ، ١٤٩
القطاع المصرفى، ٣٧ ش ، ٧٦ ش ، ٨٠
العمر المتوقع، ٢٦ ش
النقل، ١٣٦
الواردات من المكونات والأجزاء، ٦٦
الانصاف الأفقى والخدمات العامة، ١١٠
الأنواع المهددة بالانقراض. *انظر* التنوع الأحيائى
أوروبا. *انظر أيضا بلدانا محددة*
استهلاك الطاقة، ١٠١ ش
التجارة فى الخدمات، ٣٤ ش
دعم إنتاج الفحم، ٩٠–٩١
رسم بيانى حسب الأقاليم والدخل، ٢٩٠–٢٩١
السلطة التنفيذية، ١١٤
صناديق تنمية البلديات، ١٣٤
الشراكات الاجتماعية، ١٣٧ *إ*
الفقر، ٢٥ ش
قابلية الحساب الجارى للتحويل، ٧١
قوانين مكافحة الإغراق، ٥٨
منازعات التجارة الزراعية، ٦٣
أوروبا الشرقية. *انظر أيضا بلدانا محددة*
استخدام الأرض، ١٣٤
الإسكان، ١٤٦
تحقيق اللامركزية الحكومية، ٤٥
العمر المتوقع، ٢٦، ٢٦ ش
المشكلات الاقتصادية، ١٧ *إ*
أوزبكستان والإقلال من الفقر، ١١١
أوغندا
تحقيق اللامركزية الحكومية، ٤٥ ج ، ١٠٨، ١٠٨ *إ*
العمر المتوقع، ٢٦ ش

هيكل الحكومة، ١١٦ ج
أوكرانيا
تحقيق اللامركزية الحكومية، ٤٥، ٤٥ ج
عدم الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى، ٤٤
هيكل الحكومة، ١١٦ ج
الايدز، ٢٦، ٢٧ إ
إيران
تحقيق اللامركزية الحكومية، ٤٥ ج
هيكل الحكومة، ١١٦ ج
أيرلندا والشراكات الاجتماعية، ١٣٧ إ
إيطاليا
التدريب المهنى، ١٣٧
التمثيل التشريعى، ١١٤
هيكل الحكومة، ١١٦ ج

(ب)

باكستان
أنظمة الصرف الصحى ومعهد آورانجى للبحوث والتدريب، ١٤٩، ١٥٣، ١٦٨-١٦٩
التدريب على الوظائف، ١٣٧
الحكومة، ٤٥ ج ، ٤٦، ١١٣، ١١٦ ج
والظروف فى الحضر، ١٤١ ش ، ١٤٧، ١٥٨، ١٦٦-١٦٩، ١٦٧ إ
فشل البنية الأساسية، ٤٩
براءات الاختراع، رسم بيانى حسب البلدان، ٢٦٦-٢٦٧
البرازيل
الاستثمار الأجنبى المباشر، ٣٧، ٧٢، ٧٣ ش
إصلاح التعليم، ٢٣
اقتصادات الاتجاه إلى المحلية، ١٢٧
التجارة فى الخدمات، ٦٥
تحقيق اللامركزية الحكومية، ٤٥ ج، ١١٣-١١٤، ١٥٨، ١٦٣-١٦٦، ١٦٣ إ
التنوع الأحيائى، ٤٣
دين الدولة، ١١٩، ١٢٤، ١٣٣، ١٦٤-١٦٥
سياسات، ٤٤، ١٢٢
وسياسات إحلال الواردات، ٢، ١٣
صادرات التكنولوجيا، ٥٩ ش
الصادرات من المكونات والأجزاء، ٦٦، ٦٦ ج
ضرائب ، ١١٧
قضايا الحضرنة، ١٣١، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٩-١٥٠، ١٥٥
القطاع المصرفى، ٣٧ ش ، ٧٦ ش
قوانين مكافحة الإغراق، ٥٨
مؤسسات فيها والدين الدولى، ٧٠، ٧١ ش
هيكل الحكومة، ٣٣، ١١٦ ج ، ١٥٣
برمبادوس، صادرات المكونات والأجزاء، ٦٦، ٦٦ ج
بروتوكول مونتريال، ٨، ٣٢، ٩٥، ٩٦ إ ، ١٠٤ إ
بريطانيا، *انظر* المملكة المتحدة
بريطانيا العظمى. *انظر* المملكة المتحدة
البطالة، ٤٩-٥٠، ١٣٧ إ ، ١٥٠، ١٥٢ إ. *انظر أيضا* قضايا توظيف العمالة
البلدان الديمقراطية (الديمقراطيات)
تزايد عددها، ٩ ش
البلدان الديمقراطية (الديمقراطيات)، تزايد عددها، ٨-٩، ٩ ش، ٢٨، ٤٣، ٤٣ ش
البلدان الصناعية. *انظر أيضا بلدانا محددة*
ارتفاع نسبة المسنين بين السكان، ٣٦ إ
الإصلاح التجارى، ٥٦، ٥٨
الأموال المستثمرة التى تدار بشكل مؤسسى فى الخارج، ٧١، ٧١ ش
البنية الأساسية، ١٣٢
التجارة فى الخدمات، ٣٤ ش
الديون دون القومية، ١١٩ ج
رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر، ٣٨ ج
شكاوى مكافحة الإغراق، ٦١ ش
قضايا متصلة بالطاقة، ١٠٠، ١٠٠ ش، ١٠١ ش
المصروفات دون القومية، ١١١
هيكل الحكومة، ١١٦ ج
البلدان الغنية، نمو الدخول، ١٤-١٥، ١٤ ش
البلدان الفقيرة. *انظر أيضا* البلدان النامية
ندرة المياه، ٢٩ إ
نمو الدخول، ١٤-١٥، ١٤ ش
البلدان النامية. *انظر أيضا بلدانا محددة*
الاستثمار الأجنبى حسب البلدان، ٧٢
الاستثمار الأجنبى المباشر فيها، ٣٧، ٣٨ ج ، ٦٩-٧٥، ٧٣ إ
أسعار الصرف، ٧١
الإصلاح المالى، ٦٩-٨٥
التدفقات الدولية لرأس المال، ٧ ش
تشغيل الأطفال، ٦٢ إ
تغير المناخ، ٤٢
التفرقة المستندة إلى نوع الجنس، ١٩-٢٠
التنوع الأحيائى، ٤٣، ١٠٢
الحضرنة، ١٠، ١١، ١٠ ش ، ٤٦، ١٤٢، ١٤٤-١٤٥
الخدمات العامة، ١٤٤-١٥٥
الديون دون القومية، ١١٩ ج
شكاوى مكافحة الإغراق، ٦١ ش
صناديق تنمية البلديات، ١٣٤
قضايا بيئية، ٨٨، ٩٦، ١٠٠
القطاع المصرفى، ٧، ٣٥، ٧٠، ٧٣-٧٥، ٧٦ ش
الفقر، ٢٦
المصروفات دون القومية، ١١١
نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، ١٤
نمو التجارة، ٥-٦، ٥ ش ، ٣٣، ٥١-٥٣، ٥٢ ش، ٥٩، ٦٤-٦٥
النواحى الاقتصادية الكلية، ١٦، ١١١ ش
هجرة العمال المهرة، ٣٨-٣٩
البلديات. *انظر* الحضرنة
بنغلاديش
الإصلاح التجارى، ٥٦ ش
تحقيق اللامركزية الحكومية، ٤٥ ج
العمر المتوقع، ٢٦ ش
الفيضان الناتج عن تغير المناخ، ٤٢، ٨٧، ٩٩-١٠٠، ١٠٠ ش
القطاع المصرفى، ٢٤
هيكل الحكومة، ١١٦ ج
وفيات الأطفال الرضع، ١٤٢، ١٤٢ ج
بنك التسويات الدولية، *انظر* اتفاقيات بازل
البنك الدولى
إطار التنمية الشامل، ٢٠، ٢١ إ ، ١٧٣
الإطار المتكامل للتجارة والتنمية فى أقل البلدان نموا، ٥٦، ٥٨ إ
دور الاستثمار الأجنبى، ٨٣ إ
مذكرة التفاهم بشأن المعايير المصرفية، ٧٨
المشروعات والتنمية الناجمة، ١٧، ١٨، ١٨ إ
مشروعات الطاقة فى المكسيك، ١٠٢
البنوك الأجنبية ، ٣٥، ٧٤، ٧٨-٧٩
البنية الأساسية. *انظر أيضا* الخصخصة، *نوع محدد من الخدمات*
تقارير عن التنمية فى العالم، ٢٢ إ
الممولة من هيئات عامة، ١٣٢-١٣٣
البوسنة والهرسك، تحقيق اللامركزية الحكومية، ١٠٨، ١٠٩ إ
بولندا
الاستثمار الأجنبى المباشر، ٣٧
الإصلاح التجارى، ٥٨
تحقيق اللامركزية الحكومية، ٤٥، ٤٥ ج ، ١٢٣
سوق السندات، ١٣٣
مشروع التنوع الأحيائى، ١٠٢
هيكل الحكومة، ١١٦ ج
بوليفيا
تجارة اتحاد الإنديز، ٥٣
تلوث المياه، ١٤٠-١٤١
الحكومات المحلية، ١١١، ١٢٢
العمر المتوقع، ٢٦ ش
بيرو
تجارة اتحاد الإنديز، ٥٣
السلطة الحكومية، ٤٦

(ت)

تأمين الدخل، ٥٠. *انظر أيضا* الرفاهية (الرفاه) الاجتماعية
تأمين الودائع، ٧٦-٧٧
تايلند
الاستثمار الأجنبى المباشر، ٧٢
استخدام الأرض، ١٣٥
تجارة المكونات والأجزاء، ٦٦، ٦٦ ج
تحقيق اللامركزية الحكومية، ٤٥ ج
تلوث الهواء، ١٤١
الفقر، ٢٥
القطاع المصرفى، ٣٧ ش ، ٧٥ إ ، ٧٦ ش ، ٧٩-٨٠
مؤسسات فيها والدين الدولى، ٧٠، ٧١ ش
مشكلات النقل الحضرى، ١٤١
هيكل الحكومة، ١١٦ ج
تايوان (الصينية)
استثمارات صناعة الكمبيوتر فى أوروبا والولايات المتحدة، ٤٠ إ
التجارة، ٥٢
تدريب العمال المهرة، ٣٩
الصادرات من المكونات والأجزاء، ٦٦، ٦٦ ج
القطاع المصرفى، ٧٦ ش
التجارة، ٥١-٦٨. *انظر أيضا* الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) : منظمة التجارة العالمية

اتجاهات ، ٣٣-٣٤، ٥١-٦٨
والاستثمار الأجنبى، ٨١-٨٢
إصلاح، ٣٣-٣٤، ٥٣-٥٤، ٥٦-٦١، ٥٦ ش
الإطار المتكامل للتجارة والتنمية فى أقل البلدان نموا (البنك الدولى)، ٥٦، ٥٨ !
إنتاج السلع النهائية، ٥٢-٥٣
والانتاجية، ٥٢
البلدان النامية، ٥١-٥٣، ٥٢ ش
التداعيات الضريبية، ٦٦-٦٧
الترتيبات التجارية الإقليمية، ٥٣، ٥٤ ! ، ٥٤ ش ، ٥٦، ٦٦
تقارير عن التنمية فى العالم، ٢٢ !
« توفير المصادر»، ٣٣
حل المنازعات، ٥٤-٥٥، ٦١
الخدمات. *انظر* قطاع الخدمات
خفض الحواجز التجارية، ٥٥
دراسة حالة عن مصر، ١٥٧-١٦٠، ١٥٩ !
الدعم، ٢
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٥٠-٢٥١، ٢٥٤-٢٥٥، ٢٥٨-٢٥٩، ٢٦٨-٢٦٩
الرسوم الملزمة، ٥٥، ٦٣، ٦٣ ش
الزراعة، ٦، ٦١، ٦٣-٦٤
سياسات إحلال الواردات، ٢، ١٣
شبكات الإنتاج، ٦٥-٦٧، ٦٦ ج
الصادرات من المكونات والأجزاء، ٣٣، ٦٥-٦٧، ٦٦ ج
صادرات التكنولوجيا، ٥٩ ش
فاعلية الجزاءات، ٦٠، ٦٢ !
قضايا بيئية، ٦٧، ١٠٤ !
قضايا توظيف العمالة، ٥٩، ٦٧
المنافسة، ٥٢، ٥٩
منافع التحرير، ٥٢-٥٣
نظم سياسة التجارة الشفافة، ٥٥
النمو، ٥-٦، ٥ ش
والنمو الحضرى، ٦٧، ١٣١، ١٣٦
تجارة اتحاد الإنديز، ٥٣
التجارة الالكترونية، ٣٣، ٦٥
التجارة الدولية. *انظر* التجارة
تحالف دول الجزر الصغيرة، ٩٩
تحديد المناطق، ١٣٤
تحرير الحساب الجارى، ٧٩-٨١
تحقيق اللامركزية الحكومية، ٤، ٤ ش ، ٨-١٠، ٢٨، ٣٢-٣٣، ٤٣-٤٤، ١٠٧-١٢٤.
انظر ايضا الحكومات دون القومية
وأداء الخدمات العامة، ١٠٨-١٠٩
الإدارة المحلية، فاعليتها، ١١٢
الأحزاب السياسية، ١٢٢
والاستقرار السياسى، ١٠٧-١٠٨
باعتبارها تفويضا للسلطات، ١٠٨ !
والإقلال من الفقر، ١٠٩-١١١
الانتخابات، ١٢١-١٢٣
البلدان الديمقراطية الكبيرة، ٤٥، ٤٥ ج
التأثير الإقليمى على الحكومة القومية، ١١٣
تحويلات الإيرادات، ١١٧-١١٨
التخصيص التشريعى والمصالح، ١١٣
تسلسل الأحداث، ١٢٣
والتنوع الإثنى، ١٠٩ !
تهديد استقرار الاقتصاد الكلى، ١١١
حوافز للتعاون على المستوى القومى ودون القومى، ١١٤
دراسة حالة عن البرازيل، ١٥٨، ١٦٣-١٦٦، ١٦٣ !
رسم بيانى حسب البلدان، ٢١٦-٢١٧
رقابة الموارد، ١١٧-١١٩
السلطة التنفيذية، ١١٤
سياسات فترة الانتقال، ١٢٣-١٢٤
فرض الضرائب، ١١٧-١١٩، ١١٨ !
القضايا المالية، ١١٥، ١١٧-١١٩، ١٢٣
مؤشرات البيانات، ٢١٣-٢١٤
والمجتمع المدنى، ١٢٢
المنح الإجمالية، ١١٨
ميزان القوى، ١١١-١١٤
هيكل ووظائف الحكومات دون القومية، ١١٤-١٢١
وظائف مشتركة، ١١٥، ١١٧
التحكيم، *انظر* حل المنازعات
التحولات الديمغرافية
ارتفاع نسبة المسنين بين السكان، ٢٩، ٣٥، ٣٥ !
أفريقيا، ٤٤
تأثير الهجرة، ٣٨
الحضرنة، ٤٦-٤٧
الشرق الأوسط، ٤٤
التخلص من النفايات . *انظر* قضايا بيئية
تدابير، ٦٤
تدخل الحكومة والنمو الاقتصادى، ١٥-١٦، ٢٠، ٢١ !
تدفقات رأس المال، *انظر* تدفقات رأس المال الدولية
التدفقات المالية، ٦، ٧، ٧ ش، ٣٤-٣٨ . *انظر ايضا* تدفقات رأس المال الدولية والبلدان النامية، ٦٩-٨٥
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٧٠-٢٧١
الصناديق التى تديرها المؤسسات، ٧١، ٧١ ش
التدريب . *انظر* التعليم
التدفقات الدولية لرأس المال، ٦، ٧ ش ، ٣٥، ٧٠-٧٣
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٧٠-٢٧١
منافع التحرير، ٧٥
الترتيبات التجارية الإقليمية، ٥٣، ٥٤ ! ، ٥٤ ش ، ٥٦، ٦٦
تربية الأحياء المائية، ٩٢ !
تركيا
التجارة، ٥٢
سوق السندات، ١٣٣
عودة المهاجرين، ٣٩
قضايا الحضرنة، ١٤٥
هيكل الحكومة، ١١٦ ج ، ١١٩
تشغيل الأطفال، ٦٢ !
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٣٤-٢٣٥
التصحر، ٨، ٨٧، ٨٨ !
التضخم، ٣٠
التعددية السياسية . *انظر* تحقيق اللامركزية الحكومية
التعليم، ١١، ١٦، ٢٠
والاستثمار الأجنبى المباشر، ٨١
الإصلاحات المؤسسية، ٢٣
وإطار التنمية الشامل، ٢١ !
وتحرير التجارة، ٥٩، ٦٧
تحقيق لامركزية التعليم فى المكسيك، ١٢٤
التدريب المهنى، ١٣٧
وتشغيل الأطفال، ٦٢ !
تقارير عن التنمية فى العالم، ٢٢ !
ثورة المعلومات والتكنولوجيا، تأثيرها، ٢٩-٣٠
ورأس المال الاجتماعى، ١٨ !
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٤٠-٢٤١
شرق اسيا، ١٦
والنتائج الصحية، ١٩
هدف لجنة المساعدة الانمائية، ٢٠
تعويضات الاتجار المعتمدة، ١٠٤
تغير المناخ، ٤١، ٤٢، ٤١ ش، ٨٧، ٩٤، ١٠٣-١٠٥، *انظر ايضا* انبعاثات ثانى اكسيد الكربون
خريطة تغير غلات المحاصيل، ٨٩ ش
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٢٢-٢٢٣
المحاولات العالمية للحد منه، ١، ٨، ٣٠، ٣٢، ٩٧-١٠٢
تقارير عن التنمية فى العالم، منذ ١٩٩٠، ٢٠، ٢٢ ! ، ٩٠
التقييم العالمى للتنوع الأحيائى، ١٠٢
التكامل العالمى، ١٧ !
التكامل المالى للعالم، ١، ٦٩-٧٥
التكنولوجيا
الابتكارات، ١، ٢٩، ٣٠، ٣٣
التجارة، ٥٦، ٥٩ ش ، ٨١
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٦٦-٢٦٧
التلوث . *انظر* تلوث الهواء؛ قضايا بيئية؛ الصرف الصحى
التلوث البحرى، ٨٨ !
التلوث بالرصاص، ١٤١
تلوث الهواء. *انظر ايضا* قضايا بيئية
تمويل القطاع الخاص، رسم بيانى حسب البلدان، ٢٦٠-٢٦١
تنزانيا والتعاون بين الحضر والريف، ١٥٨، ١٦٩-١٧٢، ١٧٠ !
تنظيم المشروعات على مستوى البلديات، ١٣٦-١٣٨
التنمية الاقتصادية الإقليمية
التنمية الريفية
إطار التنمية الشامل، ٢١ !
تقارير عن التنمية فى العالم، ٢٢ !
دراسة حالة عن تنزانيا، ١٥٨، ١٦٩-١٧٢، ١٧٠ !
ورأس المال الاجتماعى، ١٨ !
مقابل النمو الحضرى، ١٠، ٢٨، ١٣٠، ١٤٠ . *انظر ايضا* الحضرنة
والهياكل المؤسسية، ٢٤
« توفير المصادر »، ٣٣
التنوع. *انظر* الاختلافات الثقافية
التنوع الأحيائى، ٨، ٣٢، ٤٢-٤٣، ٩٠، ٩٣-٩٤، ١٠٢-١٠٥
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٢٢-٢٢٣
التوزيع التشريعى والمصالح الإقليمية، ١١٣
توزيع الدخل أو الاستهلاك، رسم بيانى حسب البلدان، ٢٣٨-٢٣٩
تنويع القطاع المصرفى، ٧٥-٧٩

(ج)

جامايكا
طوابع الغذاء، ٢٣-٢٤
قابلية الحساب الجارى للتحويل، ٧١
الجدرى، ٢٦
الجريمة . *انظر* العنف
الجزاءات
الانتهاكات التجارية، ٦٠، ٦٢ *ا*
حماية التنوع الأحيائى، ١٠٣
الجزائر، صون الموارد الطبيعية، ١٠٢
الجسيمات المعلقة الإجمالية، ١٤١-١٤٢
جمهورية التشيك
الأزمة المصرفية، ٣٧ ش
الإصلاح التجارى، ٥٨
سوق السندات، ١٣٣
الصادرات من المكونات والأجزاء، ٦٦، ٦٦ ج
صناديق تنمية البلديات، ١٣٤
قضايا بيئية، ٩٤ *ا*
هيكل الحكومة، ١١٥
الجمهورية السلوفاكية، هيكل الحكومة، ١١٥
جمهورية كوريا
ارتفاع نسبة المسنين بين السكان، ٣٥ *ا*
اقتصادات الاتجاه إلى المحلية، ١٢٧
انتشار الصناعات، ١٢٩ *ا* ، ١٣١-١٣٢
التجارة، ٥٢
تحقيق اللامركزية الحكومية، ٤٥ ج
تدريب العمال المهرة، ٣٩
الحضرنة، ٤٨
خسارة الحكومة المركزية للسلطة، ٤٤
صادرات المكونات والأجزاء، ٦٦ ج
القطاع المصرفى، ٣٧ ش ، ٧٦ ش
قوانين مكافحة الإغراق، ٥٨
معاهدات الاستثمار ، ٧٢
هيكل الحكومة، ١١٦ ج
جمهورية مصر العربية . *انظر* مصر
جنوب آسيا. *انظر أيضا بلدانا محددة*
استهلاك الطاقة، ١٠١ ش
الانفاق على الرعاية الصحية، ١٩
التجارة، ٥١
التجارة فى الخدمات، ٣٤ ش
الحضرنة، ٤٨
الشتات، ٤٠، ٤٠ *ا*
الفقر، ٢٥، ٢٥ ش
هجرة العمال المهرة، ٣٩
جنوب أفريقيا
الإدارة الحضرية، ١٤٥
الإصلاح التجارى، ٥٦ ش
تحقيق اللامركزية الحكومية، ٤٥، ٤٥ ج ، ١٠٧، ١٠٨ *ا*
التمثيل التشريعى، ١١٣
سوق السندات، ١٣٣
قوانين مكافحة الإغراق، ٥٨
مؤسسات فيها والدين الدولى، ٧١ ش
هيكل الحكومة، ١١٦ ج
جولة الألفية، ٦، ٣٤
جولة أوروغواى، ٥٢، ٥٥-٥٦، ٦١، ٦٣-٦٥، ٦٣ ش

(ح)

حماية الشعاب المرجانية، ١٠٣
الحضرنة، ١٠-١١، ١٠ ش ، ٢٨-٢٩، ٤٦-٥٠، ١٢٥-١٥٥
اختيار موقع الإنتاج، ١٣١
الإسكان. *انظر* الإسكان
افلاس البلديات، ١٣٣-١٣٤
أهمية التحليل الاقتصادى، ١٣٨ *ا*
بطاقات تقارير المواطنين، ١٥٣، ١٥٤ *ا*
والتجارة، ٦٧، ١٣١، ١٣٦
تعاريف المصطلحات، ١٢٧ *ا*
تنظيم المشروعات على مستوى البلديات، ١٣٦-١٣٨
الخدمات العامة، ١٣٩-١٤٤
دور الحكومة القومية، ١٣٠-١٣٢
ديناميات تكوين المدينة، ١٢٨-١٣٠
رسم بيانى حسب البلدان، ٢١٨-٢١٩، ٢٣٢-٢٣٣
الروابط بين الحضر والريف، ١٢٧، ١٢٨ *ا*
دراسة حالة عن تنزانيا، ١٥٨، ١٦٩-١٧٢، ١٧٠ *ا*
السكان وحجم المدن، ١٢٨ ش ، ١٣٠ ش
سندات البلديات، ١٣٣
السياسات المحلية للنمو الاقتصادى، ١٣٢-١٣٨
شبكات المدن، ١٢٧-١٢٨
صناديق تنمية البلديات، ١٣٤
ظروف المعيشة، ١٣٩-١٥٥
دراسة حالة عن باكستان، ١٥٨، ١٦٢-١٦٩، ١٦٧ *ا*
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٢٠-٢٢١، ٢٣٢-٢٣٣
مؤشرات البيانات، ٢١٤-٢١٥
الفقر . *انظر* الاقلال من الفقر
قضايا الصرف الصحى. *انظر* الصرف
قضايا المياه. *انظر* المياه
قضايا النقل، ١١، ١٣٦-١٣٧، ١٤٩-١٥٠
مؤشرات البيانات، ٢١٤
والنمو الاقتصادى، ١٢٥-١٣٨، ١٢٦ ش
وفورات التكتل، ١٢٦-١٢٧
حقوق الإنسان، ١، ٤٣
الحقوق السياسية، ١، ٤٣-٤٤
الحكومات دون القومية، ٣، ٨-١١، ٣٢-٣٣، ٤٤، ٤٦، *انظر أيضا* تحقيق اللامركزية الحكومية
الاستثمار الأجنبى المباشر، ٨٢، ٨٣ *ا*
الإنصاف الأفقى، ١١٠
الإنصاف داخل الولاية، ١١٠-١١١
التنظيم المركزى لها، ١٢٠-١٢١
حوافز للتعاون القومى ودون القومى، ١١٤
الخضوع للمساءلة، ١٢١-١٢٣
الرقابة على الديون والاقتراض، ١١٨، ١٢٠، ١٢٤
الضرائب والإيرادات، ١١٢ ش، ١١٧-١١٩، ١١٨ *ا* ، ١٢٣
قضايا العاملين، ١٢٠، ١٢١
القطاع المصرفى، ٧٧
القواعد الانتخابية، ١٢١-١٢٢
المصروفات، ١١١ ش ، ١١٨
الهياكل والوظائف، ١١٤-١٢١
الحكومات القومية
اتجاهات السياسة، ٣٢
أنواعها، ٤
والتأثير الإقليمى عليها، ١١٣
والحضرنة، ١٣٠-١٣٢
والخصخصة، ١٠٨ *ا*
الحكومات المحلية. *انظر* الحكومات دون القومية
حل النزاعات
أحكام اتفاقية الاستثمار، ٨٢
الشكاوى التجارية، ٥٤-٥٥، ٦١
حماية الموارد الطبيعية. *انظر أيضا* التنوع الاحيائى ؛ صيد الأسماك والإفراط فى صيد الأسماك ؛ الغابات وإزالة الغابات
والاستثمار القومى، ٧٢-٧٣
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٤٦-٢٤٧

(خ)

خدمات الصحة الإنجابية
وإطار التنمية الشامل، ٢١ *ا*
هدف لجنة المساعدة الإنمائية، ٢٠
الخدمات العامة
الإنصاف الأفقى، ١١٠
البلدان النامية، ١٤٤-١٤٥
تحقيق اللامركزية الحكومية، ١٠٨-١١٠
التحول للقطاع الخاص . *انظر* الخصخصة
المناطق الحضرية، ١٣٩-١٤٤
الخصخصة، ١٨، ١٨ *ا* ، ١٤٣-١٤٥، ١٥٣
والاستثمار الأجنبى المباشر، ٨٢
إمدادات المياه، ١٤٣-١٤٤، ١٤٧-١٤٨، ١٥٣
« التوفير الذاتى »، ١٤٥
والحكومات المحلية، ١٢٢، ١٤٢
والحكومات الوطنية، ١٠٨ *ا*

(د)

الدائرة القطبية الجنوبية، ٨، ٨٨ *ا* ، ٩٠، ٩٥
الدخول
البلدان الغنية مقابل البلدان الفقيرة، ١٤-١٥، ١٤ ش
توزيع الدخل، رسم بيانى حسب البلدان، ٢٣٨-٢٣٩
خريطة العالم، ٢٢٩
الدرن، ٢٧ *ا* ، ١٤٤
الدعم
استسلام البلديات للصناعات الأجنبية، ١٣٦
إنتاج الفحم، ٩٠-٩١
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٦٢-٢٦٣
الصادرات، ٢
دعم إنتاج الفحم، ٩٠-٩١
الدولرة، ٨٠

(ر)

رابطة أمم جنوب شرق أسيا، ٨٥
رأس المال الاجتماعى، ١٨، ١٨ *إ*، ٢٢
والحضرنة، ٤٩
رأس المال البشرى . *انظر* التعليم : العمر المتوقع
الرسوم الجمركية . *انظر* التجارة
الرعاية الطبية . *انظر* قضايا الصحة
الرفاهية . *انظر* الرفاهية الاجتماعية
الرفاهية (الرفاه) الاجتماعية، ١، ٥٠، ١٥٠-١٥٢
رومانيا، تحقيق اللامركزية الحكومية، ٤٥ ج
الرى . *انظر* المياه

(ز)

زامبيا
الحكومات المحلية، ١٠٩
العمر المتوقع، ٢٦ ش
هيكل الحكومة، ١١٥
الزراعة، ٢٧-٢٨
امدادات الأغذية . *انظر* نقص الأغذية
تباين المحاصيل، ٤٢
التجارة، ٦، ٦١، ٦٣-٦٤، ٦٣ ش
خريطة تغير غلات المحاصيل، ٨٩ ش
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٤٤-٢٤٥، ٢٥٠-٢٥٣
قضايا بيئية، ٨٩ ش ، ٩٣
وندرة المياه، ٢٩ *إ*
نسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى، ٢٨، ٤٧
زمبابوى
العمر المتوقع، ٢٦ ش
قضايا بيئية، ٩٧

(س)

سرى لانكا
الانفاق على الرعاية الصحية، ١٩
برامج الإسكان، ١٤٦
هيكل الحكومة، ١١٩
س . كوزنتس ، ١٥
السلطة التنفيذية، ١١٤
سلوفينيا، صادرات المكونات والأجزاء، ٦٦ ج
سن التقاعد، ٣٥ *إ*
سنغافورة
الاستثمار الأجنبى المباشر، ٧٣ ش
صادرات المكونات والأجزاء، ٦٦ ج
قابلية الحساب الجارى للتحويل، ٧١
سوق الاوراق المالية، ٨٤
سوق السندات، ١٣٣
السوق المشتركة للمخروط الجنوبى، ٨٣
سياسات إحلال الواردات، ١٣
السياسات القائمة على المشاركة . *انظر* تحقيق اللامركزية الحكومية
سياسة التنمية، ٢، ٤، ١٣، ٣٠، ١٧٢-١٧٤
الاستثمار المرتبط بالنمو، ١٥، ١٥ ش
استشراف المستقبل، ٢٤-٣٠
أهداف التنمية المستديمة، ٢، ١٣، ١٨-٢١
أهمية العمليات والمؤسسات، ٣، ١١، ١٤
تأثير التدخل الحكومى، ١٥-١٦
تجارب الماضى كنقطة بداية، ١٤-١٨
ترابط السياسات، ٢-٣، ١٣-١٤، ١٧٣
والحضرنة، ٤٩، ٥٠
خطة التنمية المستديمة، ٢٨، ٢٨ *إ*
دور الحكومة ، ٢، ١٣
المبادئ التوجيهية المقترحة لها، ٣

(ش)

شبكات الإنتاج والتجارة الدولية، ٥١، ٦٥-٦٧، ٦٦ ج
شبكات الإنتاج العالمى والتجارة الدولية، ٥١، ٦٥-٦٧، ٦٦ ج
شيلى
الإصلاح التجارى، ٥٦ ش
تحقيق اللامركزية الحكومية، ١٢٣
خدمة الهواتف، ٢٤
القطاع المصرفى، ٣٧ ش، ٧٦ ش ، ٧٧
مثبطات لتدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للداخل ، ٧٩
المشاركة السياسية والمجتمع المدنى، ١٢٢
الشتات، ٣٩، ٤٠ *إ*، ٦٦
الشراكات، ٣-٤، ٤٠
إطار التنمية الشامل، ٢١ *إ*
الخدمات الحضرية، ١٣٩، ١٤٥
الشراكات عبر البلدان مع مؤسسات فى البلدان النامية، ٧٢
شرق أسيا، *انظر ايضا بلدانا محددة*
استهلاك الطاقة، ١٠١ ش
الإصلاح التجارى والاستثمار الأجنبى، ٨١
تأثير ارتفاع نسبة المسنين بين السكان، ٣٥ *إ*
التجارة فى الخدمات، ٣٤ ش
الحكومات المستبدة، ٤٦
ودعم الصادرات، ٢
ركود النشاط الاقتصادى، ١٣، ١٦، ١٧ *إ* ، ٣٢، ٣٥-٣٧، ٧٤، ٧٥ *إ*
صادرات التكنولوجيا، ٥٦
عودة المهاجرين، ٣٩
الفقر، ٢٥، ٢٥ ش
النمو الاقتصادى، ٢، ١١، ١٤-١٦، ١٧ *إ* ، ٤٨
الشرق الأوسط. *انظر ايضا بلدانا محددة*
الاستثمار الأجنبى المباشر، ٧٢
استهلاك الطاقة، ١٠١ ش
التجارة فى الخدمات، ٣٤ ش
تحقيق اللامركزية الحكومية، ٤٥
التحولات الديمغرافية، ٤٤
رسم بيانى حسب الأقاليم والدخل، ٢٩٠-٢٩١
العمر المتوقع، ٢٦ ش
الفقر ، ٢٥ ش
الشركات المتعددة الجنسيات، ٣٦، ٣٧
الاستثمار الأجنبى المباشر، ٦٩-٧٠، ٧٢، ٨١
والسياسات التجارية ، ٦٦، ٨١
شمال أفريقيا. *انظر ايضا بلدانا محددة*
استهلاك الطاقة، ١٠١ ش
التجارة فى الخدمات، ٣٤ ش
تحقيق اللامركزية الحكومية، ٤٥
رسم بيانى حسب الأقاليم والدخل، ٢٩٠-٢٩١
الفقر، ٢٥ ش

(ص)

الصادرات . *انظر* التجارة
الصادرات من المكونات والأجزاء، ٣٣، ٦٥-٦٧، ٦٦ ج
الصرف
وإطار التنمية الشامل، ٢١ ش
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٢٠-٢٢١، ٢٣٢-٢٣٣، ٢٤٢-٢٤٣
والمناطق الحضرية، ١١، ٤٩، ١٤٠، ١٤٠ ش ، ١٤٢، ١٤٨-١٤٩
الصرف الصحى . *انظر* الصرف
صكوك المشتقات، ٣٤
صناديق الأسواق الناشئة، ٧٥ *إ*
صناديق التحوط، ٣٥
صناديق تنمية البلديات، ١٣٤
الصناديق التى تديرها مؤسسات والتدفقات المالية، ٧١، ٧١ ش
الصناعة التحويلية . *انظر* القطاع الصناعى
صندوق النقد الدولى، ٧
مذكرة التفاهم بشأن المعايير المصرفية، ٧٨
صيد الأسماك والإفراط فى صيد الأسماك، ٨، ٩١، ٩٢ *إ*
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٢٢-٢٢٣
الصين
إجمالى الجسيمات المعلقة، ١٤١-١٤٢
ارتفاع نسبة المسنين بين السكان، ٣٥ *إ*
الاستثمار الأجنبى المباشر، ٣٧، ٧٢، ٧٣ ش
استراتيجية التنمية، ٢، ١٦-١٧
استنفاد الأوزون، ٩٦
انبعاثات ثانى أكسيد الكربون، ٤٢
تحقيق اللامركزية الحكومية، ٤٦، ١٠٨ *إ* ، ١١١-١١٢، ١١٣ *إ*
الرفاهية الاجتماعية، ١٥٢، ١٥٢ *إ*
الشتات، ٣٩-٤٠، ٤٠ *إ*
صادرات التكنولوجيا، ٥٩ ش
الصادرات من المكونات والأجزاء، ٦٦ ج
قضايا بيئية، ٩٠
قضايا الحضرنة، ١٣٠-١٣١، ١٤١
معاهدات الاستثمار، ٧٢
النمو الاقتصادى السريع، ٢، ١٦-١٧

(ض)

ضرورة وجود إطار قانونى، ١٧ *إ* ، ٢١ *إ* ، ٢٣
ضريبة الدخل . *انظر* فرض الضرائب
ضريبة القيمة المضافة. *انظر* فرض الضرائب

(ط)

الطاقة . *انظر ايضا* قضايا بيئية

إطار التنمية الشامل، ٢١ *إ*
أنماط الاستهلاك، ١٠٠، ١٠٠ ش، ١٠١ ش
بحوث، ٩٨
التكاليف المتناقصة للطاقة المتجددة، ٩٨ *إ*
الدعم، تأثيره على البيئة، ٩٠-٩١
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٤٨-٢٤٩، ٢٦٤-٢٦٥
مشروعات البنك الدولى، ١٨، ١٨ *إ*، ٩٨ *إ*
الطرق. *انظر* النقل

(ظ)

ظروف المعيشة فى المدن. *انظر* الحضرنة

(ع)

عدم المساواة. *انظر أيضا* المساواة بين الجنسين وتحقيق اللامركزية الحكومية، ١٠٩-١١١
والانصاف الأفقى، ١١٠
الانصاف داخل الولاية، ١١٠-١١١
عدم المساواة فى الدخل وزيادة الواردات، ٥٩
والنمو الاقتصادى، ١٥
العدوى المالية، ٧٤،٧٥ *إ*
العقاقير الدوائية، ٢٧ *إ*، ١٠٣
العلوم. *انظر* التكنولوجيا
عمان والعمر المتوقع، ٢٦ ش
العمال النازحون، ٦
العمر المتوقع، ١١، ١٦، ١٩، ٢٦، ٢٦ ش، ٤٨
التحول الديمغرافى، ٢٩
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٣٢-٢٣٣، ٢٧٢
هدف لجنة المساعدة الإنمائية، ٢٠
عملية الاستجابة والتنمية، ١، ٣
العملية الشاملة اجتماعيا والتنمية، ١، ٢١ *إ*
العنف، ١٤٢،٢٤٨، ١٥١-١٥٢
العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ٤٣
العولمة، ١٧٣-١٧٤. *انظر أيضا* قضايا فوق قومية
اتجاهها، ٣١
الأسواق المالية، ٣٤-٣٨
والتجارة، ٥١-٦٨
والتحديات الحضرية، ١٤٠
تعريفها، ٧
الشراكات والمؤسسات المطلوبة، ٣
العوامل المسهمة فيها، ٤
مزايا وعيوب، ٤-٥

(غ)

غازات الدفيئة. *انظر* تغير المناخ
الغابات وإزالة الغابات، ٩٠، ٩٣-٩٤
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٤٦-٢٤٧

(ف)

فرض الضرائب
اختيار أماكن مشروعات الأعمال، ١٣٧
أرباح التجارة الدولية، ٦٦-٦٧
الاستثمار الدولى، ٧٢
اقتسام الضرائب، ١١٧، ١١٨ *إ*
والانصاف الأفقى، ١١٠
تحقيق اللامركزية الحكومية، ١١٧-١١٩، ١٢٣
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٥٦-٢٥٧، ٢٦٢-٢٦٣
الضرائب البيئية، ٩١
الضرائب دون القومية (الوطنية) والمحلية، ١١٢ ش، ١١٧-١١٩، ١١٨ *إ*، ١٢٣
فرنسا
استخدام الأراضى فى الحضر، ١٣٥ *إ*
البنية الأساسية للقطاع الخاص، ١٤٣-١٤٤
التدريب المهنى، ١٣٧
هيكل الحكومة، ١١٦ ج
الفريق الحكومى الدولى المعنى بتغير المناخ، ٩٤،٩٧
الفساد، ١٧ *إ*، ٢١ *إ*
تقارير عن التنمية فى العالم، ٢٢ *إ*
الفلبين
الإصلاح التجارى، ٥٦ ش
برنامج الرهن العقارى المجتمعى، ١٤٦
برنامج الفقر فى الحضر، ١٥١
تجارة المكونات والأجزاء، ٦٦، ٦٦ ج
تحقيق اللامركزية الحكومية، ٤٥، ٤٥ ج، ١١١
التفتيش على انبعاثات المركبات، ١٥٠، ١٥١ *إ*
تلوث المياه، ١٤١
هيكل الحكومة، ١١٦ ج
فنزويلا
تجارة اتحاد الإنديز، ٥٣
تحقيق اللامركزية الحكومية، ٤٥ ج
قابلية الحساب الجارى للتحويل، ٧١
القطاع المصرفى، ٧٤، ٧٦ ش
المشاركة العامة والمجتمع المدنى، ١٢٢
هيكل الحكومة، ١١٦ ج
فيروس نقص المناعة البشرية. *انظر* الايدز
فييت نام
إمدادات المياه، ١٤٨، ١٤٨ *إ*
فرض الضرائب والانصاف الأفقى، ١١٠
قضايا الحضرنة، ١٣٠-١٣١، ١٤١، ١٥٠

(ق)

الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال
الديون دون القومية، ١١٩ ج
الضرائب دون القومية، ١١٢ ش
المصروفات دون القومية، ١١١ ش
القروض المقدمة من البنوك. *انظر* القطاع المصرفى
قضايا الإنصاف. *انظر* المساواة وعدم المساواة بين الجنسين
قضايا بيئية، ١، ٨، ٢٠، ٣٠، ٣٢، ٤٠-٤٣، ٨٧-١٠٥، ٨٨ *إ*. *انظر أيضا* التنوع الاحيائى: انبعاثات ثانى اكسيد الكربون
الإجراءات الدولية المطلوبة، ٩٣-٩٤
إطار التنمية الشامل، ٢١ *إ*
تأثير دعم الصناعات، ٩٠-٩١
والتجارة، ٦٧، ١٠٤ *إ*
وتقارير عن التنمية فى العالم، ٢٢ *إ*، ٩٠، ٩٦ *إ*
التلوث بالرصاص، ١٤١
والحضرنة، ١٤١
وخطة التنمية المستديمة، ٢٨، ٢٨ *إ*
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٢٢-٢٢٣، ٢٤٤-٢٤٩
صيد الأسماك والافراط فى صيد الأسماك، ٩١، ٩٢ *إ*
فرض الضرائب لدفع التعويض عن الضرر، ٩١
والمؤسسات التى تقدم خدمات مادية، ٢٤
مؤشرات البيانات، ٢١٥
المعاهدات والاتفاقيات، ٩٠، ٩٤-٩٧، ١٠٤ *إ*
المناطق الحمية، رسم بيانى حسب البلدان، ٢٤٦-٢٤٧
ونمو السكان، ٢٧-٢٨
هدف لجنة المساعدة الإنمائية، ٢٠
قمة الأرض فى ريو، ٨، ٤٢، ٨٨، ٩٠، ١٠٢
القواعد. *انظر* المؤسسات
قوانين البناء، ١٤٤
قوانين مكافحة الإغراق، ٦، ٣٣، ٥٨-٥٩، ٦٠ش، ٦٠ج، ٦١ ش
قضايا فوق قومية، ٣، ٥، ٨، ٣٢
قضايا مكافحة الاحتكار، ٦، ٥٢، ٥٩
قطاع الخدمات
الاستثمار الأجنبى المباشر، ٧٢
التجارة، ٦، ٣٣، ٣٤ ش، ٦٤-٦٥، ٦٤ ش
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٦٨-٢٦٩
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٥٠-٢٥٥
القيمة الاقتصادية، ٤
والنمو الاقتصادى فيه، ٢٩-٣٠
القطاع الصناعى، ٥١، ٦٥
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٥٠-٢٥٣
القطاع المصرفى
الإصلاح، ٧٧-٧٨
التنظيم، ٧٥-٧٩
دراسة حالة عن هنغاريا، ١٥٨، ١٦٠-١٦٣، ١٦١ *إ*
والدين الثانوى، ٧٧
قضايا على المستوى دون القومى، ٧٧
المرأة الريفية، القروض المقدمة لها، ٢٤
البلدان النامية، ٧، ٣٥، ٧٠، ٧٣-٧٩
تأمين الودائع، ٧٦-٧٧
التنويع، ٧٥-٧٩
الحوافز الحكومية للإقلال من تحمل المخاطر، ٧٧
الحوافز الخاصة للإقلال من تحمل المخاطر، ٧٧
صناديق تنمية البلديات، ١٣٤
العدوى المالية، ٧٤، ٧٥ *إ*
فرز القروض، ٧٧
المنافسة، ٣٥
الودائع والخصوم بالعملة الأجنبية، ٨٠
قضايا توظيف العمالة
البطالة، ٤٩-٥٠، ١٣٧ *إ*
تحرير التجارة، ٥٩، ٦٧
تشغيل الأطفال، ٦٢ *إ*
تكاليف العمل، ١٣٧
والحضرنة، ١٢٨، ١٥٠-١٥٢
ظروف العمل، ٦٠

العمال النازحون، ٦
القوة العاملة، رسم بيانى حسب البلدان، ٢٣٤-٢٣٥
قضايا الصحة
اتجاهات، ٢٧ *إ*
إطار التنمية الشامل، ٢١ *إ*
الأمراض المعدية، ٢٦، ١٤١-١٤٣
الإنفاق عليها، ١٩
تحسينات، ٢٦
تقارير عن التنمية فى العالم، ٢٢ *إ*
ورأس المال الاجتماعى، ١٨ *إ*
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٤٢-٢٤٣
المؤسسات والقضايا القطاعية المتضمنة، ٢٤
المعلومات وثورة التكنولوجيا، التأثير، ٢٩-٣٠
والنمو الحضرى، ١٤١
قضايا العمل. *انظر* قضايا توظيف العمالة

(ك)

كازاخستان والعمر المتوقع، ٢٦ ش
ك. ج. الفونس، ١٤٤
كرواتيا، الصادرات من المكونات والأجزاء، ٦٦ ج
الكلوروفلوروكربون، ٨، ٤٢، ٩٤ *إ*، ٩٥-٩٧
الكاميرون والموارد الأحيائية للغابات، ٩٣
كندا
اتجاهات الهجرة، ٣٨-٤٠
أسانيد الجات بشأن تقديم حوافز صناعية، ١٣٦
التنوع الأحيائى، ٤٣
الخدمات العامة والإنصاف الأفقى، ١١٠
رسم بيانى حسب الأقاليم والدخل، ٢٩٠-٢٩١
سوق السندات، ١٣٣
قضايا اللامركزية، ١١٤
قوانين مكافحة الإغراق، ٥٨
هيكل الحكومة، ١١٦ ج
كوت ديفوار، ٣٧ ش، ٥٢، ١٤٨
كوستاريكا
الإتجار فى الشهادات المعتمدة، ١٠٤
قابلية الحساب الجارى للتحويل، ٧١
المعهد الوطنى للتنوع الإحيائى، ١٠٣
كولومبيا
برنامج فندتر، ١٢٤
التجارة، ٥٢
تجارة اتحاد الإنديز، ٥٣
تحقيق اللامركزية الحكومية، ٤٥ج، ١٠٨، ١١٤، ١١٦ج، ١٢٣
العنف، ١٤٥، ١٥١-١٥٢
القطاع المصرفى، ٧٦ ش
الكوليرا، ١٤٣
كينيا
الإصلاح التجارى، ٥٦ ش
تحقيق اللامركزية الحكومية، ٤٥ ج
التمييز المعتمد على نوع الجنس، ٢٠
هيكل الحكومة، ١١٦ج

(ل)

لاتفيا وهيكل الحكومة، ١١٥
اللامركزية والحكومات المركزية، ١٠٨ *إ*
لجنة اللوائح المصرفية وممارسات الإشراف، *انظر* اتفاقية بازل
لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى، ٢٠
اللوائح المتعلقة بالصحة وصحة النبات، ٦٤

(م)

المؤسسات، ٣-٤، ١١، ٢١-٢٤، ٢٣ *إ*، ١٧٤
البنية الأساسية والخدمات المالية، ٢٤
الحكومية، ٢٣
خدمات التنمية البشرية، ٢٣-٢٤
دون القومية، ٣٢-٣٣، ٤٦
فوق القومية، ٣٢
القومية، ٣٢
المؤسسات الحكومية، ٢٣
تقارير عن التنمية فى العالم، ٢٢ *إ*
المالية. *انظر أيضا* القطاع المصرفى؛ الاستثمار؛ فرض الضرائب
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٥٦-٢٥٧
مالية الحكومات، *انظر أيضا* الضرائب
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٥٦-٢٥٧
ماليزيا
الاستثمار الأجنبى المباشر، ٧٢، ٧٣ ش
استخدام الأرض، ١٣٥
التجارة، ٥٩ ش
التدريب المهنى، ١٣٧
الصادرات من المكونات والأجزاء، ٦٦ ج
القطاع المصرفى، ٣٧ ش، ٧٤، ٧٦ ش
هيكل الحكومة، ١١٦ ج
المجتمع المدنى وخضوع الحكومات المحلية للمساءلة، ١٢٢
مجلس الإشراف البحرى، ٩٢ *إ*
المجلس الدولى للموارد الوراثية النباتية، ٤٢
المحيط الهادئ. *انظر* شرق آسيا
المخدرات، ٢٧ *إ*، ١٠٣
المدخرات
أصول المعاشات. *انظر* ارتفاع نسبة المسنين بين السكان
شرق آسيا، ١٧ *إ*
مدغشقر وهيكل الحكومة، ١١٥
مدن الصفيح، *انظر* الاسكان
مذكرة التفاهم، المعايير المصرفية، ٧٨
المرأة. *انظر* المساواة بين الجنسين
المرافق. *انظر* الخدمات العامة
مرض شلل الأطفال، ٢٦
مرفق البيئة العالمى، ٨، ٤٣، ٩٤ *إ*، ٩٨ *إ*، ١٠٢
المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار، ٨٢
المساواة بين الجنسين. *انظر* المساواة بين نوعى الجنس
المساواة بين نوعى الجنس، ١٩-٢٠، ٢٦
التعليم، رسم بيانى حسب البلدان، ٢٤٠-٢٤١
تقارير عن التنمية فى العالم، ٢٢ *إ*
قوة العمل، رسم بيانى حسب البلدان، ٢٣٤-٢٣٥
هدف إطار التنمية الشامل، ٢١ *إ*
هدف لجنة المساعدة الإنمائية، ٢٠
المشاركة الجماهيرية فى الحكم، ٤٣ ، *انظر أيضا* البلدان الديمقراطية
المشاعات العالمية، ٨٧-١٠٥. *انظر أيضا* قضايا بيئية
المشردون، ٤٨
مشروعات البنك الدولى لبناء السدود، ١٨، ١٨ *إ*
مشروعات الكهرباء. *انظر* الطاقة
مشروعات الكهرباء لدى البنك الدولى، ١٨ *إ*
مصر
الإصلاح التجارى، ٥٦ ش، ٦٥، ١٥٧-١٦٠، ١٥٩ *إ*
قضايا بيئية، ٩٧
معاهدات الاستثمار، ٧٢
المصروفات العسكرية، رسم بيانى حسب البلدان، ٢٦٢-٢٦٣
المضادات الحيوية، ٢٧ *إ*
المعاهدات
البيئية، ٩٠، ٩٤-٩٧، ٩٥ ش، ١٠٤ *إ*
حقوق المستثمرين الأجانب، ٧٢، ٨٣
معدلات الوفيات. *انظر* وفيات الأطفال الرضع؛ العمر المتوقع
المعرفة، ١. *انظر* أيضا المعلومات
المعلومات
الثورة فيها، ٢٩-٣٠
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٦٦-٢٦٧
القيمة الاقتصادية، ٤
المعهد الدولى لقانون التنمية (روما)، ٨٣
المعهد الوطنى للتنوع الأحيائى (كوستاريكا)، ١٠٣
المعونة الخارجية، ٧٣ *إ*
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٧٠-٢٧١
المغرب
التجارة، ٥٢
تحقيق اللامركزية الحكومية، ٤٥ ج
مقدونيا والأزمة المصرفية، ٣٧ ش
المكسيك
الأزمة المصرفية، ٣٥، ٣٧ ش، ٧٤، ٧٥ *إ*، ٧٩-٨٠
الاستثمار الأجنبى المباشر، ٣٧، ٧٢، ٧٣ ش، ٨٢
اقتسام الضرائب، ١١٨ *إ*
التجارة، ٥٢، ٥٦ ش
تجارة المكونات والأجزاء، ٦٦، ٦٦ ج
تحقيق اللامركزية الحكومية، ١١٣، ١٢٤
القطاع المصرفى، ٧٦ ش
قوانين مكافحة الإغراق، ٥٨
مؤسسات فيها والدين الدولى، ٧٠، ٧١ ش
المشاركة السياسية والمجتمع الدولى، ١٢٢
مشروعات الطاقة مع البنك الدولى، ١٠٢
هيكل الحكومة، ١١٦ج
ملاوى وهيكل الحكومة، ١١٥
الملوثات العضوية الثابتة، ٨٧، ٨٨ *إ*
المملكة العربية السعودية، الاستثمار الأجنبى المباشر، ٧٣ ش
المملكة المتحدة
أصول المعاشات، ٣٥
الالتزام بالوقود غير الأحفورى، ٩٨ *إ*
توفير القطاع الخاص للخدمات الأساسية، ١٤٣
الحالة الصحية، ١٩
صناديق تنمية البلديات والسندات، ١٣٤
هيكل الحكومة، ١١٦ج
المناطق الحضرية، ١٤١، ١٥٠، ١٥١ *إ*
المنافسة
إمدادات المياه، ١٤٨

التجارة، ٥٢، ٥٩
قضايا مكافحة الاحتكار، ٦، ٥٩
القطاع المصرفى، ٣٥
والنمو الاقتصادى، ١٧ *إ*
منح إجمالية، ١١٨
منطقة الكاريبى. *انظر* أمريكا اللاتينية
المنظمات غير الحكومية، ٣-٤، ٤٩
باعتبارها مقدما للخدمات العامة، ١٤٥
أنظمة الصرف الصحى، ١٤٩
الدور البيئى، ٩٦، ٩٦ *إ*
والمجتمع المدنى، ١٢٢
مساعدة الإسكان، ١٤٦
منظمة التجارة العالمية، ٥-٦، ٣٢، ٥١
إجراءات مكافحة الإغراق، ٦٠ ج
الإصلاح التجارى، ٥٣-٥٤
آلية استعراض السياسة التجارية، ٥٥
ترتيبات التجارة الإقليمية، ٥٤ *إ*
تقليل الحواجز التجارية، ٥٥
تمثيل البلدان النامية، ٥٥-٥٦، ٥٧ ش
الحكم البيئى، ١٠٤
حل المنازعات، ٥٤-٥٥، ٦١
الرسوم الجمركية الملزمة، ٥٥
ظروف العمل، ٦٠
عدد البلدان الأعضاء، ٣٣، ٣٥ ش، ٥٣
عضوية افريقيا، ٥٧ ش
منافعها، ٥٣-٥٦
نطاقها، ٥٣ ش
ونظم السياسة التجارية الشفافة، ٥٥
منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى، ٢٠، ٩٤، ٩٦
منظمة العمل الدولية، ٦٢ *إ*
الموارد المجتمعية، ٥٠
موزامبيق وهيكل الحكومة، ١١٦ ج
المياه
إطار التنمية الشامل، ٢١ *إ*
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٢٠-٢٢١، ٢٤٢-٢٤٣، ٢٤٦-٢٤٧
الشراكات مع منظمات المجتمع المحلى، ١٤٨، ١٤٨ *إ*
المناطق الحضرية، ١١، ١٤٠ش، ١٤٣-١٤٤، ١٤٦-١٤٨
موردو القطاع الخاص لإمدادات المياه العامة، ١٤٣-١٤٤، ١٤٧-١٤٨، ١٥٣
ندرة، ١، ٢٨، ٢٩ *إ*
ميرك أند كومبانى، تمويل المعهد القومى للتنوع الأحيائى فى كوستاريكا، ١٠٣
ميزان القوى، ١١١-١١٤
ميزان المدفوعات، رسم بيانى حسب البلدان، ٢٥٨-٢٥٩

(ن)

الناتج القومى الاجمالى، مؤشرات رئيسية للاقتصاد، رسم بيانى حسب البلدان، ٢٧٢
الناتج المحلى الاجمالى
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٥٠-٢٥٧
والزراعة، ٢٨، ٤٧
معدل النمو، ١٥، ١٥ ش
نصيب الفرد، ١٤، ١٤ ش، ١٦
نظرية النمو الاقتصادى، ١٥
نقص الأغذية، ١، ١٣، ٢٧-٢٨، ٦٤
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٣٢-٢٣٣
طوابع المواد الغذائية وتوزيع الأغذية، ٢٣-٢٤
النقل
إطار التنمية الشامل، ٢١ *إ*
التكاليف المخفضة، ٤
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٢٠-٢٢١، ٢٦٤-٢٦٥
المناطق الحضرية، ١١، ١٣٦-١٣٧، ١٤٩
نمو السكان
على النطاق العالمى، ١، ٢٧
المناطق الحضرية، ١٢٨ ش، ١٣٠ ش، ١٤٠
نمو الاقتصاد. *انظر* النمو الاقتصادى
النمو الاقتصادى
والحضرنة، ١٢٥-١٣٨، ١٢٦ ش
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٥٠-٢٥١
نوعية المياه. *انظر* الحضرنة
نيبال
تحقيق اللامركزية الحكومية، ٤٥ ج
الزراعة، ٢٨
هيكل الحكومة، ١١٦ ج
نيجيريا
تحقيق اللامركزية الحكومية، ٤٥ ج
فشل البنية الاساسية، ٤٩
نيكاراغوا، الصادرات من المكونات والأجزاء، ٦٦، ٦٦ ج
نيوزيلندا، قوانين مكافحة الإغراق، ٥٨

(هـ)

الهجرة العكسية، ٣٩
الهند
استنفاد الأوزون، ٩٦
إمدادات الغذاء، ١٣
الإنصاف داخل الولاية، ١١٠
بطاقات تقرير المواطنين، ١٥٣، ١٥٤ *إ*
التجارة، ٥٢، ٥٦، ٥٩ ش
التحديات الصناعية، ٤٩
تلوث الهواء، ١٤١
التمثيل التشريعى، ١١٣
الحكومات المحلية، ٤٦، ١٠٩، ١١٠ *إ*
سياسات، ٤٤
الضرائب والإيرادات، ١١٧-١١٨
الفساد، ١٤٤-١٤٥
قضايا الحضرنة، ١٣١-١٣٢، ١٣٦، ١٤١، ١٤٥، ١٥٣، ١٥٤ *إ*
قضايا الصحة فى المناطق الحضرية، ١٤٣
القطاع المصرفى، ٧٦ ش
قوانين مكافحة الإغراق، ٥٨
مشروعات الاستثمار، ٨٣
مشروعات الكهرباء، ٩٨ *إ*
هيكل الحكومة، ١١٥، ١١٦ج
هندوراس
العمر المتوقع، ٢٦ ش
الواردات من المكونات والأجزاء، ٦٦
هنغاريا
الإصلاح التجارى، ٥٦ ش، ٥٨
الإصلاح المصرفى، ١٥٨، ١٦٠-١٦٣، ١٦١ *إ*
مؤسسات فيها والدين الدولى، ٧١ ش
هيكل الحكومة، ١١٥
هونغ كونغ. *انظر أيضا* الصين

(و)

الواردات. *انظر* التجارة
وفيات الاطفال، ١٩ ش. *انظر* وفيات الأطفال الرضع
وفيات الأطفال الرضع، ١٩-٢٠، ١٩ش، ٢٦، ٤٨، ١٤٢، ١٤٢ج
رسم بيانى حسب البلدان، ٢٣٢-٢٣٣، ٢٤٢-٢٤٣
وكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف، ٨٣ *إ*
الولايات المتحدة
اتجاهات الهجرة، ٣٨-٤٠
ارتفاع نسبة المسنين بين السكان، ٣٥، ٣٥ *إ*
أصول المعاشات، ٣٥
الأموال المستثمرة التى تدار بشكل مؤسسى فى الخارج، ٧١، ٧١ ش
انبعاثات ثانى أكسيد الكربون ٤٢ ، ٩٧
رسم بيانى حسب الأقاليم والدخل، ٢٩٠-٢٩١
السلطة التنفيذية، ١١٤
سوق السندات، ١٣٣
الضرائب، ١١٧
قضايا تحقيق اللامركزية، ١١٤
القطاع المصرفى، ٧٦ ش
قوانين مكافحة الإغراق، ٥٨
مكاتب الولايات للتسويق فى الخارج، ١٣٦
مناطق العواصم، ١٣٠
هيكل الحكومة، ١١٦ج

(ى)

اليابان
ارتفاع نسبة المسنين بين السكان، تأثيرها، ٣٥ *إ*
الاستثمارات الأجنبية بواسطة المؤسسات اليابانية، ٨١
استنفاد الأوزون، ٩٧
البنوك الأجنبية فى الولايات المتحدة، ٧٩
دعم إنتاج الفحم، ٩٠
القطاع المصرفى، ٧٦ ش
النمو الاقتصادى السريع، ٢
هيكل الحكومة، ١١٦ج
اليمن والعمر المتوقع، ٢٦ ش
يوغوسلافيا
الاصلاح التجارى، ٥٨
اقتسام الضرائب، ١١٧

رقم الايداع ٣٧٩٠١ / ٢٠٠٠
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977-320-034-5

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

العولمة

والاتجاه للمحلية_تكامل الاقتصاد العالمى وازدياد المطالبة بالاستقلال الذاتى المحلى_ قوتان من أهم القوى التى تشكل التطور مع بداية القرن الحادى والعشرين. وسوف تؤثر هاتان القوتان على التجارة، وتدفق رؤوس الأموال، والبيئة العالمية، وتحقيق اللامركزية، والعمران الحضرى، وستفرضان على الدول السعى إلى تحقيق توازن ديناميكى على المستوى الدولى وعلى المستوى دون القومى.

وهذه الطبعة الثانية والعشرون من *تقرير عن التنمية فى العالم* تبين كيف يمكن لهاتين القوتين أن تعيدا تشكيل الوضع الدولى فى الألفية الجديدة. وتقترح قواعد وهياكل يمكن أن تكون أساسا لإيجاد نهج جديد أكثر فاعلية وشمولا للتنمية. وتوفر رؤية متبصرة قيمة للأساليب التى يمكن بها لوجهات النظر الحالية أن تتلاءم مع شواغل التنمية المتغيرة. ويمكن أن يهتدى بها صانعو القرار والباحثون وغيرهم من المهتمين بالتنمية.

و*تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٩/٢٠٠٠* يتضمن أيضا مؤشرات مختارة عن التنمية الدولية. وهى مرجع لا غنى عنه بشأن الاتجاهات الحديثة فى التنمية.

1818 H Street, N.W.
Washington, D.C. 20433, U.S.A.

Telephone: 202 477 1234
Facsimile: 202 477 6391
Telex: MCI 64145 WORLDBANK
MCI 248423 WORLDBANK
Internet: www.worldbank.org
E-mail: books@worldbank.org

مطابع الأهرام التجارية. قليوب. مصر